

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الوسيط

بين الاختصار والتبسيط  
في فقه الفرائض  
وحساب المواريث

المجلد الأول

للفقير إلى عفو ربه القدير  
علي بن ناشب بن يحيى الحلوي الشراحيلى

**الوسيط**  
**بين الاختصار والتبسيط**  
**في فقه الفرائض وحساب المواريث**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه  
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله  
فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ونبيه وخليله أرسله  
هادياً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً فبلغ  
رسالات ربه غير وان ولا مقصر وجاهد في الله حق جهاده  
غير واهن ولا معذر حتى أتاه اليقين بعد أن أصبحت أمته  
على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك  
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن  
بسنته واقتفى أثره إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا  
وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ (١) .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ  
وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ  
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالرُّحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٢) .

(1) سورة آل عمران الآية ١٠٢

(2) سورة النساء الآية ١

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا <sup>(١)</sup> . أما بعد :

فلقد أحببت علم الفرائض لأنها من أهم علوم الدين فهي نصف العلم فقد هيا الله تعالى لي قراءة كتاب عدة الباحث منهجاً دراسياً بالمعهد العلمي بجازان مرتين :

**المرّة الأولى :** بالمرحلة المتوسطة حيث كانت مادة الفرائض سابقاً مقررة في المعاهد العلمية على طلاب المرحلة المتوسطة .

**والمرّة الثانية :** لما رأت الرئاسة العامة للمعاهد العلمية أن تكون هذه المادة مقررة على المرحلة الثانوية بدلاً من المرحلة المتوسطة فقررّ علينا نفس الكتاب مرة أخرى منهجاً دراسياً فاستفدت من هذه الإعادة فائدة عظيمة فمني عندي حب هذه المادة وزاد ميولي إلى هذا العلم مما جعلني أواصل القراءة والمطالعة فيه كلما سنحت لي فرصة ولاحت لي رغبة .

كذلك ما يُلقي عليّ والدي حفظه الله تعالى ومتعته بالصحة والعافية من الأسئلة والاستفسارات بين الحين والآخر تارة لقص الامتحان ومن ذلك ما قاله لي مرة من

(١) سورة الأحزاب الآية ٧٠ و ٧١

المرات : { البنت والعمّة ترثان ما ثمة } ، فقلت له : العمّة لا ترث مع البنت هنا شيئاً لأنها من ذوي الأرحام فقال بل المال بينهما بالسوية لأنها عمّة البنت وليست عمّة الميت وإنما هي شقيقته فهي معصبة على بنت أخيها .  
وتارة لمعرفة نصيب وارث من الناس حيث كان أبي حفظه الله تعالى ممن تتلمذ بمدارس الشيخ عبد الله القرعاوي (١) - رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته -

(1) الشيخ عبد الله القرعاوي : قال في ترجمته شيخنا في كتابه أوضح الإشارة هو : الشيخ عبد الله بن محمد بن حمد القرعاوي من آل نجيد ، والقرعاوي لقب لأحد أجداده الذي سكن مكان يقال له القرعاء فنسب إليه . ولد رحمه الله في عام ١٣١٥ هـ كما سمعته منه عدة مرات ، ونشأ يتيماً حيث مات أبوه وهو حمل ، فربته أمه وكانت امرأة صالحة كما ذكر لنا ونشأ أيضاً تحت رعاية عمه فباشر التجارة في أول أمره ثم ترك التجارة وأقبل على الطلب بعد أن بلغ الثلاثين من عمره ، فسافر إلى الهند ودرس بها ، ثم عاد ودرس على شيوخ بلده ثم سافر إلى الهند سفرتة الأخيرة ودرس ، فسمع الأمهات الست ونخبة الفكر وشرحها والأجرومية ومن ألفية ابن مالك إلى باب ظن وأخواتها وتصريف العزي وغيرها حتى حاز الإجازة في فن الحديث من شيخه أمير بن أحمد القرشي في سنة ١٣٥٧ هـ ثم عاد إلى بلده ولقي بعض مشايخها ، ثم جاور بمكة وأقبل على المطالعة والتحصيل حتى شهر صفر عام ١٣٥٨ هـ فاتجه إلى مقاطعة جيزان بعد مشاورة بعض مشايخه ( وللرويا التي رآها في منامه حيث نام ذات ليلة فإذا هو يرى في منامه النبي ﷺ يقول إلى هذه الناحية وأشار له إلى جهة الجنوب فلما أصبح قص الرويا على شيخه محمد بن إبراهيم آل الشيخ فأشار عليه بالسفر إلى جنوب المملكة العربية السعودية ) فقدم صامطة واستأجر دكاناً واتخذ بضاعة متواضعة ، وجعل يجذب إليه بعض الناس الذين يجدهم لهم رغبة في الخير ، ثم سافر إلى بلده ليصل إلى أولاده حيث كان عند رجوعه من الهند لم يصلهم فمكث عندهم من نصف ذي القعدة إلى نصف ذي الحجة ثم سافر إلى جيزان مرة أخرى وأسس المدرسة السلفية بها في دار حي الشيخ ناصر خلوفة رحمه الله ، وبدأ يدرس ، وكان له شيئاً من النقود يعطيها بعض التجار مضاربة ويستعين بالعائد منها وكنت ممن زاره في عام ١٣٥٩ هـ مع عمي حسن بن محمد النجمي وحسين بن محمد النجمي وترددت إليه أياماً ولم أواصل في ذلك العام ثم انقطعت للدراسة في مستهل عام الستين وقد كبرت المدرسة في عام ١٣٦٠ هـ وبعدها ، وكثر الطلبة ، وفي عام ١٣٦٢ هـ بدأ يفتح مدارس في بعض القرى ، وفيها ألف الشيخ حافظ منظومة التوحيد . وفي عام ١٣٦٤ هـ تقريباً بدأ الشيخ يشتغل بالإشراف على المدارس ويكل التدريس إلى الشيخ حافظ حينما برز . وفي عام ١٣٦٦ هـ حج الشيخ والتقى بالملك عبد العزيز رحمه الله وصدرت الموافقة على فتح ستين مدرسة في كل مدرسة مدرس

برهة يسيرة من الزمن وذلك لصعوبة المعيشة آنذاك  
وكثرة العيال .

كما هيا الله تعالى لي الانتظام مع بعض زملائي لقراءة  
كتاب العدة شرح العمدة في الفقه الحنبلي لبهاء الدين عبد  
الرحمن بن إبراهيم المقدسي<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى .

ومساعد ، وانتشر التوحيد والعلم بالمقاطعة ولم يزل يتلقى مزيداً من التشجيع ويبذل  
مزيداً من الجهد حتى بلغت المدارس في عام ٧٦ و ٧٧ إلى ١٢٠٠ مدرسة وعمت  
مقاطعة جيزان وأبها ونجران والباحة وبيشة والقنفذة ، وبعد ذلك لازم بيته حين توقفت  
في ٧٩ ، ٨٠ بسبب إيقاف الدعم وانصرف الطلاب إلى المعارف طلباً للشهادة وبعد ذلك  
لازم بيته ، وكان يكثر التلاوة . وقد بنى مساجد كثيرة وحفر آباراً كثيرة رحمه الله وتسبب  
في توظيف كثير من طلابه في القضاء والتدريس وحسبة الأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر والبعض الآخر عينوا أئمة . وقد وافاه الأجل في يوم الثلاثاء ٨ من شهر جمادي  
عام ١٣٨٩ هـ بعد أن بذل جهداً عظيماً في الدعوة إلى الله ونشر العقيدة السلفية في  
جنوب المملكة ، ولم تزل آثار دعوته باقية جزاه الله خير الجزاء . اهـ أوضح الإشارة في  
الرد على من أجاز المنوع من الزيارة تأليف فضيلة شيخنا / أحمد بن يحيى النجمي  
ص ٢٠٣-٢٠٤ طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة  
والإرشاد ط ١ . ١٤٠٥ هـ قلت : وهو أشهر من أن يذكر ومناقبه أكثر من أن تحصر ومن  
إتقان الشيخ عبد الله القرعاوي وجودة حفظه لكتاب الله الكريم ما حدثنا به شيخنا حفظه  
الله تعالى أن الشيخ عبد الله القرعاوي قرأ بهم مرة جهراً سبعة أجزاء كاملة في ركعة  
واحدة من صلاة التراويح في رمضان وذلك تحديداً من بداية الجزء الرابع والعشرين من  
سورة الزمر من قوله تعالى ﴿ فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذ جاءه أليس  
في جهنم مثوى للكافرين ﴾ الآية رقم ٣٢ ثم شرع بهم في أول سورة البقرة ثم ركع .  
وانظر في ترجمته النهضة الإصلاحية في جنوب المملكة العربية السعودية لفضيلة  
الشيخ / عبد الله القرعاوي بقلم تلميذه البار الشيخ / عمر جردي المدخلي والسمط  
الحاوي للشيخ / علي بن قاسم الفيقي . ط ١ . ١٤١١ هـ

(1) بهاء الدين هو أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن بن  
إسماعيل بن منصور بن عبد الرحمن السعدي الأنصاري المقدسي الدمشقي ولد في  
فلسطين سنة ٥٥٦ هـ وقيل سنة ٥٥٥ هـ في بيت علم ودين وصلاح وجهاد كان يؤم  
بمسجد الحنابلة في نابلس ثم انتقل إلى دمشق وفيها تفقه ورحل إلى بغداد في طلب العلم  
وقيل أنه تفقه فيها على شيخ الحنابلة وفقهه العراقي نصر بن فتيان البغدادي ( وغيره )  
وعرج على حران وأخذ عنه فيها فخر الدين ابن تيمية وأقبل في آخر عمره على الحديث  
إقبالاً كلياً وكتب منه الكثير توفي رحمه الله تعالى سنة ٦٢٤ هـ انظر العدة شرح العمدة  
ص ١٦-١٨ بتصرف



وما يسره الله تعالى من الكتب الستة وذلك على فضيلة شيخنا العلامة الحبر الفهامة العالم الرباني المحدث الفقيه المفتي المجتهد محيي السنة ومن حملة لوائها ببلادنا - حماها الله تعالى - والعالم الإسلامي الشيخ / أحمد بن يحيى النجمي آل شبير<sup>(١)</sup> حفظه الله ومد في عمره ونفع بعلمه وزاده من فضله وبه أعني بقولي في كتابي هذا ( قال شيخنا

(1) هو شيخنا وشيخ مشايخنا علم في رأسه نار الشيخ الفاضل العلامة المجتهد المحدث المسند الفقيه مفتي منطقة جازان حالياً وحامل راية السنة والحديث فيها أحمد بن يحيى بن محمد بن شبير النجمي آل شبير من بني حمد إحدى القبائل المشهورة بمنطقة جازان وهو أشهر من أن يذكر ومناقبه أكثر من أن تحصر ولد بقرية النجامية في ١٣٤٦/١٠/٢٢ هـ وحيد أبويه ولما بلغ سن التمييز أدخله كتاتيب القرية فتعلم القراءة والكتابة وقرأ القرآن في الكتاتيب الأهلية قبل مجيء الشيخ عبد الله القرعاوي - رحمه الله تعالى رحمة واسعة - ثلاث مرات حيث قرأه على الشيخ عبده بن محمد عقيل النجمي عام ١٣٥٥ هـ ثم قرأ على الشيخ يحيى فقيه عيسي ودرس عليه شيخنا في عام ١٣٥٨ هـ وفيه قدم الشيخ عبد الله القرعاوي فتردد عليه شيخنا مع عميه الشيخين حسن بن محمد وحسين بن محمد رحمهم الله عام ١٣٥٩ هـ وفي عام ١٣٦٠ هـ التحق شيخنا بالمدرسة السلفية وقرأ القرآن بأمر الشيخ عبد الله القرعاوي على الشيخ عثمان بن عثمان حملي - رحمه الله - وكان يجلس في حلقة الطلبة الصغار إلى أن يفرقوا بعد صلاة الظهر ثم ينظم إلى الحلقة الكبرى التي يتولى الشيخ عبد الله القرعاوي تدريسها بنفسه فيجلس معهم من بعد صلاة الظهر إلى صلاة العشاء ثم يعود مع عميه إلى قريته النجامية وعمره آنذاك ثلاثة عشرة سنة واستمر إلى عام ١٣٦٢ هـ وزع عليهم الشيخ أجزاء الأمهات الموجودة في مكتبته فقرأوا عليه فيها ولم يكملوها لأنهم تفرقوا بسبب القحط وفي عام ١٣٦٤ هـ عادوا فقرأوا عليه ثم أجازه الشيخ عبد الله - رحمه الله تعالى - برواية الأمهات الست وفي عام ١٣٦٩ هـ درس على الشيخ إبراهيم بن محمد العمودي - رحمه الله - قاضي صامطة كما درس على الشيخ علي بن الشيخ عثمان زياد الصومالي بأمر من الشيخ عبد الله القرعاوي في النحو وفي عام ١٣٨٤ هـ حضر حلقة الشيخ الإمام العلامة مفتي الديار السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - لمدة شهرين تقريباً كما حضر في العام نفسه حلقة الشيخ الإمام العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله رحمة واسعة - ولمدة شهر ونصف تقريباً وقد عمل مدرساً بمدارس شيخه القرعاوي احتساباً وفي عام ١٣٦٧ هـ عين مدرساً بقريته النجامية وفي عام ١٣٧٢ هـ عين إماماً ومدرساً في قرية (أبو سبيلة) وفي عام ١٣٧٤ هـ عندما فتح المعهد العلمي بصامطة عين مدرساً به حتى عام ١٣٨٤ هـ استقال على أمل أن يدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ولكن حصلت له ظروف حالت دون ذلك ثم عين واعظاً ومرشداً بوزارة العدل ، وفي ١٣٨٧/٧/١ هـ عاد للتدريس بالمعهد العلمي

فصقل الموهبة وأخذ باليد إلى الوجهة الصحيحة في طلب العلم ووجه وشجع وأذن لي بإلقاء الدروس وأشركني في دورات الشيخ عبد الله القرعاوي رحمه الله تعالى مدرساً لهذه المادة وأحال علي بعض المستفتين لاسيما في مسائل المناسخات وقد أشركني مرة - دون تطلع مني - في مسألة

بجازان وفي عام ١٣٨٩هـ انتقل إلى معهد صامطة العلمي وبقي به مدرساً حتى أحيل على التقاعد وذلك في ١٠/٧/١٤١٠هـ فتفرغ لحلقات العلم وإلقاء الدروس طوال الأسبوع وإمامة وخطابة الجامع الكبير بالنجامية إلى جانب المحاضرات والندوات والدروس داخل المنطقة وخارجها حتى بالتلفون وجرى استدعاؤه من قبل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لتدريس الحديث وعلومه سنة ١٤١٣هـ إلا أنه لم يكمل السنة لما وقع عليه من الحادث المروري وضرر وفه الصحية فاعتذر لذلك حيث سبق وأن وقع عليه حادث مروري سابق عام ١٤٠٩هـ كاد أن يودي بحياته لولا رعاية الله تعالى حيث تكسر قفصه الصدري فكسر من أضلاعه خمسة عشرة ضلعاً وتهشمت رجله اليسرى وكسرت يده اليسرى فلبث بالعناية المركز أياماً ولياليلاً ولازال يعاني من آثار هذا الحادث المروع إلى يومنا هذا فلا يستطيع القراءة باستيفاء حركات المدود غير الطبيعي من آثار الكدمات التي أصابت رنتيه من جراء تكسر أضلاعه كما لا يستطيع التورك في الصلاة من جراء التهشم الذي أصاب رجله وكم هو يعاني أيضاً من الرعاف والذي أدخل بسببه المستشفى مراراً ورغم ذلك فقد قام ولازال يقوم بالتدريس طوال الأسبوع إضافة إلى الإمامة والخطابة بمسجده والمحاضرات والتي يولي فيها جانباً كبيراً لنصح الشباب من الانحرافات العقديّة ويحذّرهم من المناهج المعاصرة الدخيلة الوافدة إلى بلادنا ومن ذلك حضرنا ذات ليلة كعادتنا لدرس العدة شرح العمدة وإذا بالشيخ ذاهب إلى أحد المراكز الصيفية بدعوة من أحد القائمين على ذلك المركز فذهبت مع الذاهبين معه لحضور هذه المحاضرة والمحددة مسبقاً بالجنة والنار وبعد أن حمد الله وأثنى عليه أخذ في تفصيل المناهج الدعوية والفرق ثم أردف بتفصيل المناهج الوافدة إلى بلادنا وأهدافها وخطرها إلى أن قال إني أشهد الله أن هذا آخر سهم من كنانتي في النصح والتحذير سرّاً من هذه المناهج الدخيلة فقد لبثت أحذر منها الناس لاسيما الشباب عشرين سنة تقريباً أما بعد اليوم فسأحذر منها علناً ولما كان في صلاة العشاء إماماً داهمه الرعاف فواصل الصلاة ملتئماً غترته البيضاء فما فرغ من الصلاة إلا وقد استحال لونها أحمراً قاني سوى بعض جزيئات منها وقد فاز بغسلها زميلنا الشيخ عبد الرحيم جريبي جزاه الله تعالى خير الجزاء ومن بعد ذلك شرع الشيخ حفظه الله تعالى بالنصح العلني من هذه المناهج في الدروس والمحاضرات الطويلة والكلمات المقتضبة وفي الفتاوى والمكاتبات والتأليف ومن ذلك كتابه المورد العذب الزلال فيما انتقد على بعض المناهج الدعوية في العقائد والأعمال ٠ أ - هـ وانظر المورد العذب الزلال تعليق تلميذ شيخنا البار الشيخ الفاضل الناصح د / محمد بن هادي المدخلي ص ٣-١٠ مكتبة الفرقان ط / ١ - ١٤٢١ هـ

وردت عليه بمجلسه عند حضوري للسلام عليه مع طلاب العلم كل ذلك تشجيعاً جزاه الله عني وعن طلاب العلم خيراً وإلى جانب هذا فقد قمت بتدريس هذا العلم لبعض الطلاب الملتزمين بمناهج دراسية وغيرهم من طلاب حلقات العلم وذلك في حلقات متقطعة بين مسجدي ومنزلي فترة من الزمن بعد إلحاح ودفع من بعض طلاب العلم وعلى رأسهم أبو عبد العزيز الشيخ / علي بن موسى محمد الحنتول (سبط أبي) .

وبعد إذن شياخي وإجازته لي كان لي درس رسمي بجامع قرיתי الجعدية فترة من الزمن ثم درس آخر بجامع الدحمان الكبير بمحافظة الأحمد مما ثبت المعلومة وشحذ الهمة ولما تجمعت لدي وريقات في هذا العلم جمعتها وأودعتها مكتبة منزلي أرجع إليها بين الحين والآخر مع بعض طلاب العلم فكانت عرضة للتلف والتناثر والبلى فطلب مني بإلحاح شديد ذلك الطالب النجيب أن أجمعها في كتاب لحفظها وصونها وتسهيلاً للوصول إليها والاستفادة منها فأكبرت الطلب ولم أعطه اهتماماً في بادئ الأمر وذلك لعظيم الخطب وضيق الوقت وكثرة المشاغل الوظيفية .

وبعد زمن من الإلحاح أقدمت بعد تردد طويل ووجل شديد وتسويق مديد مستعيناً بالله وحده أولاً وأخيراً .

ثم مسترشداً بتوجيهات شيعي على استجابة ذلك الطلب مع عدم طريقي لباب التأليف الذي له رجاله .  
وقلة حيلتي وضيق وقتي الذي تطاير جذاذاً بين عملي الوظيفي الرسمي صباحاً وإدارتي لحلقة القرآن الكريم آنذاك عصرًا بمسجدي جامع قرיתי .  
إلى جانب الإمامة والخطابة به وحضور دروس مشايخي .

ورعاية أسرتي الكبيرة (١) .

ومما لاشك فيه أن العلم يحفظ بالكتابة من النسيان فقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال :  
قيدوا العلم بالكتابة (٢) .

وروي أن رجلاً شكاً إلى النبي ﷺ النسيان فقال له  
استعمل يدك أي أكتب حتى ترجع إذا نسيت إلى ما كتبت (٣) .

(1) مات منها أمة أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يوسع مدخلها وأن ينور قبرها وأن يجازيها بالإحسان إحساناً وبالسيئات عفواً وغفراناً وأن يسكنها الفردوس الأعلى من الجنة إنه ولي ذلك والقادر عليه .

ومات من الأولاد ثلاثة وهم: شيماء وأحمد وحزمة أثناء تأليف هذا الكتاب حيث لم يكن بين الأخيرين إلا أياماً معدودات أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن لا يحرمننا أجرهم وأن يغفر لنا ولهم وأن يجعلهم فرطاً لنا إلى الجنة إنه على كل شيء قدير .

(2) جامع بيان العلم وفضله ج ١ ص ٣٠٦ - ٣٠٨ رقم ٣٩٥ - ط ١ - ١٤١٤ هـ دار ابن الجوزي قال محققه أبو الأشبال الزهيري : إسناده ضعيف والحديث حسن قلت : قال الألباني رحمه الله تعالى : حديث ضعيف : رواه الطبراني والحاكم والخطيب في (( تقييد العلم )) وفي (( التاريخ )) وابن عبد البر وغيرهم عن أنس وغيره مرفوعاً . والصواب أنه موقوف على أنس ١ - هـ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ص ١١٢ ط/٣ / ١٣٩٧ هـ المكتب الإسلامي تخريج وتعليق الشيخ الألباني رحمه الله تعالى  
(3) أدب الدنيا والدين للماوردي ص ٩٩ ط ١ دار إحياء العلوم ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

وروي عن الجصاص<sup>(١)</sup> أنه قال قلت للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: إلى متى يكتب الرجل؟ قال: حتى يموت<sup>(٢)</sup> وقد قيل:

وما سمي الإنسان إلا لنسيه

ولا القلب إلا أنه يتقلب<sup>(٣)</sup>

وكما قيل: آفة العلم النسيان.

ومن أحسن ما قيل في هذا المعنى قول القائل:

العلم صيد والكتابة قيده

قيد صيودك بالحبال ألوا ثقة

فمن حماقة أن تصيد غزاة

وتسيرها بين الخلائق طاقه<sup>(٤)</sup>

فجمعته لنفسه كمرجع لي في الفرائض وقد سميته

(الوسيط بين الاختصار والتبسيط في فقه الفرائض وحساب

المواريث) مراعيًا في ذلك الاختصار الغير مخل والبسط

الغير ممل ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

(١) هو أحمد بن علي الرازي أبو بكر الجصاص من أكابر الحنفية كان ورعاً زاهداً وعرض عليه العمل في القضاء فامتنع واليه انتهت رئاسة العلم في زمانه لأصحاب أبي حنيفة ببغداد ولد سنة ٣٠٥ هـ وتوفي في بغداد سنة ٣٧٠ هـ - آه فقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٢٧٩ إعداد د / هاشم جميل ط / ١ مطبعة الإرشاد ببغداد ١٣٩٤ هـ

(٢) طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى ج ١ ص ١٤٠ دار المعرفة

(٣) أدب الدنيا و الدين ص ١١١ إلا أنه أثبت لأنسه بدلاً لنسيه

(٤) التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية ص/٧٥ ط البابي

وقد ضمنته خمسة وثلاثين باباً راجياً المولى القدير  
التوفيق لإكماله والسداد في إحسانه إنه ولي ذلك والقادر عليه  
وكما قال الشيخ الشنقيطي <sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى ( وإن لم  
أكن أرى نفسي أهلاً لما هنالك ولا من فرسان ميادين تلك  
المسالك فلا يمنعني ذلك من أن أجود بقلّي وموجودي .  
وبعد ذلك لا ألام فإن خير الصدقة جهد المقل <sup>(٢)</sup> أو كما قال  
عليه الصلاة والسلام .

ورحم الله القائل :

أسير وراء الركب ذا عرج

مؤملاً جبر ما لاقيت من عرج

فإن لحقت بهم من بعد ما سبقوا

فكم لرب الورى في الناس من فرج

وإن ظلت بقفر الأرض منقطعاً

(١) الشنقيطي هو: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد بن أحمد نوح بن محمد بن سيدي أحمد بن المختار ولد بشنقيط في موريتانيا الإسلامية ١٣٢٥ هـ نشأ في بيت علم نساءً ورجالاً ودرس على أخواله وأبنا أخواله ونسأهم من مبادئ العلوم وعلوم القرآن وحفظ القرآن وعمره عشر سنوات كان أحد أعضاء هيئة كبار العلماء في بلادنا الحبيبة أعزها الله وترأس إحدى دوراتها وأحد محاضري معهد القضاء العالي بالرياض وكان أحد أعضاء المجلس التأسيسي برابطة العالم الإسلام وأحد مدرسي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وأحد المدرسين بالمسجد النبوي عفيفاً عالماً فاضلاً بحر لا ساحل له مات سنة ١٣٩٣ هـ ١ هـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - باختصار وتصرف ج ١ / ٩ - ٢٦ دار إحياء التراث العربي ط / ١ - ٤١٧١ هـ وانظر مشاهير علماء نجد وغيرهم تأليف عبد الرحمن عبد اللطيف آل الشيخ ط / ٢ دار اليمامة ١٣٩٤ هـ

(٢) انظر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ج ٣ / ٤١٤ - ٤١٥ رقم ٨٩٧ ط / ٢ المكتب الإسلامي ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م

فما على أعرج في ذاك من حرج (١)  
وقد اعتمدت في ترجيحي على الله العليم الخبير أولاً  
وأخيراً .

ثم على إمعان النظر فيما وجدت من الأدلة النقلية ما  
استطعت إلى ذلك سبيلاً .

وعلى ما وجدت وتوفر لدي من أمهات كتب الأئمة  
الأثبات والعلماء الثقات من الأسلاف الصالحين وكتب هيئة  
كبار العلماء الربانيين ومنهم شيخي مبيناً لاختياره الذي  
وقفت عليه .

وكذلك شيخ شيخنا الشيخ الفاضل والعلامة الجليل  
والمحدث الحافظ والفقير المجتهد فريد عصره وعلامة دهره  
الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي (٢) رحمه الله رحمة واسعة

(١) شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن النسائية ج ١ ص ٧ ط/١  
(١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م) مطبعة المدني

(٢) حافظ بن أحمد بن علي بن أحمد الحكمي نسبة إلى الحكم بن سعد العشيرة ولد لأربع  
وعشرين ليلة من رمضان سنة ١٣٤٢ هـ بقرية السلام ونشأ بقرية الجاضر واشتغل  
برعي غنم والديه إلى عام ١٣٥٩ هـ ألتقى بالشيخ الجليل عبدالله القرعاوي بقرية  
الجاضر وفي عام ١٣٦٠ هـ انتظم بالمدرسة السلفية التي يديرها شيخه الجليل الشيخ  
عبدالله القرعاوي رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وتفرغ الشيخ حافظ  
لمواصلة السير الحثيث في طلب العلم بنهم شديد وحث عليه في ميميته ومن ذلك قوله :

يا طالب العلم لا تبغى به بـدلاً  
وقدس العلم واعرف قدر حرمة  
واجهد بعزم قوي لا انتناء لـه  
فكانت ملازمته لشيخه صار بحق أعجوبة زمانه بتفوقه على الكبار من أقرانه وذلك  
للعناية الربانية وإخلاص النية في طلب العلم وقوة الذاكرة وسرعة الفهم واستثمار جميع  
أوقاته ومن ذلك ما حدثنا به شيخنا أنه لما كلفهما الشيخ عبد الله القرعاوي بحفظ القرآن  
الكريم كان الشيخ حافظ يحفظ كل يوم جزءاً كاملاً من القرآن أما الدروس فكان يحفظ

وأسكنه فسيح جناته وبه أعني في كتابي هذا بقولي : ( شيخ شيخنا ) وكتب الثقات من الباحثين المعاصرين المحققين .

والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم لا يساوره رياء ولا سمعة ولا طمع إلا في بيان الحق وعدم انقطاع العمل لقوله ﷺ { إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو ولد صالح يدعو له أو علم ينتفع به من بعده }<sup>(١)</sup> أو كما قال ﷺ .

فإن من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة<sup>(٢)</sup> أو كما قال ﷺ .

وكما قيل من صنف فقد استهدف أي عرض نفسه للاعتراض والتفتيش<sup>(٣)</sup> .

الدرس من أول إلقائه حيث يعيده فور فراغ الشيخ منه ما يخرم منه حرفاً واحداً وربما زاد عليه ولم تمض سنة من اتسابه إلى المدرسة إلا وقد أصبح هو المدرس لطلابها وبقي مدرساً ومديراً ومفتشياً ومؤلفاً وداعياً إلى أن توفي سنة ١٣٧٧ هـ انظر كتاب الشيخ حافظ لفضيلة شيخنا الجليل زيد بن محمد المدخلي ط / ١٤١٣ هـ وكتاب الشيخ الفاضل د/ أحمد علوش المدخلي مدير المعهد العلمي بصامطة حالياً

(1) صحيح أخرجه مسلم (٧٣/٥) وكذا البخاري في الأدب المفرد (٣٨) وأبو داود (٢٨٨٠) والنسائي (١٢٩/٢) والترمذي (٣٥٩/١) والطحاوي في مشكل الآثار (٩٥/١) والبيهقي (٢٧٨/٦) وأحمد (٣٧٢/٢) من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال : فذكره وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .....

١ هـ إرواء الغليل ج ٦ / ٢٨ - ٢٩ باختصار وتصرف

(2) عون المعبود شرح سنن أبي داود ج ١٠ / ص ٩٧-٩٨ رقم (٣٦٤٧) باب في طلب العلم لغير الله لمحمد شمس الحق العظيم أبادي مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية تحقيق عبد الرحمن عثمان دار الفكر ط / ٣ - ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م

(3) كتاب الفرائض شرح مفتاح الفائض ص ١٢ حاشية رقم (١)



وقال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى : من صنف  
فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس (١) .  
ومع ذلك فإنني كما قال الشيخ الشنشوري (٢) رحمه الله  
تعالى ( أسأل من وصل كتابي هذا إليه ووقف بنظره السيد  
عليه أن ينظر إليه بعين الرضا والإنصاف وأن يغض عن  
محل الخطأ ومظان الإعتساف فإنني بالعجز معترف  
وبالخطأ والتقصير متصف .

وأن لا يراه بعين الاحتقار والازدراء فإن ذلك يؤدي  
إلى الجدل والمراء وأن يصلح ما وقع فيه من طغيان القلم  
ولا يستعجل فالاستعجال يوقع في الندم (٣) .  
فإن الكمال عزيز وصفة من صفات رب العالمين .

وقد عرضت كتابي هذا على فضيلة شيخنا أحمد بن  
يحي النجمي في أكثر من ثمان سنوات نظراً لتزاحم الدروس  
والمحاضرات والمستفتين عليه رغم أنه كرمأ قد خصني  
بليلة الخميس من كل أسبوع من بعد صلاة العصر إلا أنني لم

(١) أصول المواريث ص/٣٧ معزواً لسير أعلام النبلاء ٢٨١/١٨

(٢) الشنشوري : هو الشيخ عبد الله بن الشيخ بهاء الدين محمد بن محمد بن الشيخ عبد  
الله بن الشيخ الصالح نور الدين علي الجمعي الشنشوري نسبة لشنشور بلدة بالمنوفية  
الفرضي الخطيب بالجامع الأزهر ولد سنة خمس أو ست وثلاثين وتسعمائة وتوفي سنة  
تسع وتسعين وتسعمائة - أهد فتح القريب المجيب بشرح كتاب الترتيب جزء ١ / ١ مكتبة  
جدة والتحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية لإبراهيم الباجوري مطبعة مصطفى البابي  
الحلبي وأولاده بمصر

(٣) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١/ص٤ مكتبة جدة

أهنأ بها لكثرة المستفتين والضيوف والمحاضرات التي تعلن له .

ولازلت كلما جدت لدي معلومة في هذا الفن عرضتها عليه فكم من توجيهات سديدة أسداها إليّ وكم من تشجيع قد أولاني به كان له الأثر العميق في نفسي مما جعلني أوصل البحث والتدوين في هذا الفن .

كما أني عرضت جزءاً من كتابي هذا من باب التعصيب وهو الخلاف في توريث العصابة مع الغير ، والرد على من انتقد توريث الأخت الشقيقة أو لأب مع البنت على فضيلة شيخنا الجليل والعلامة النبيل الناصح الفقيه أبي محمد الشيخ زيد بن محمد هادي المدخلي<sup>(١)</sup> حفظه الله تعالى ومد في عمره ونفع بعلمه وزاده من فضله الناصح الشفوق .

(١) هو الشيخ الفاضل والعالم الجليل الفقيه المفتي أبو محمد زيد بن محمد بن هادي المدخلي وهو أشهر من أن يذكر ومناقبه أكثر من أن تحصر ولد بقرية الركوبة عام ١٣٥٧ هـ وبها نشأ وفيها بدأ الدراسة ثم التحق بمدرسة صامطة السلفية وفي عام ١٣٦٨ هـ لحق بالشيخ حافظ رحمه الله تعالى في بيش وقرأ عليه مع الطلاب المغتربين وعند ما فتح المعهد العلمي في صامطة التحق به وتخرج منه عام ١٣٧٩ / ١٣٨٠ هـ ثم التحق بكلية الشريعة بالرياض ومنها تخرج عام ١٣٨٣ / ١٣٨٤ هـ وقد عين مدرساً بالمعهد العلمي بصامطة قبل تخرجه وما زال يدرس به حتى أحيل على التقاعد ١٤١٧/٧/١ هـ أنشأ أول مكتبة سلفية خيرية في مدينة صامطة ١٤١٦ هـ تظم ما يزيد على أربعة آلاف كتاب جعلها في خدمة طلاب العلم الذين يأوون إليها من كل مكان وقد استغل طلاب العلم فترة تقاعد الشيخ في القراءة عليه في الفقه والعقيدة والسنة وشتى العلوم الشرعية ووسائلها فجدولت له الدروس طوال الأسبوع إلى جانب الدورات العلمية التي يقيمها ومنها دورة الشيخ عبد الله القرعاوي رحمه الله تعالى التي ابتدأها في صامطة عام ١٤١٥ هـ التي يتزاحم عليها طلاب العلم من داخل المنطقة وخارجها وكانت نواة خير استفاد منها الكثير وأنا منهم وقد أولى حفظه الله تعالى طلاب العلم جانباً كبيراً من النصح والتحذير من المناهج الوافدة في الدورات والدروس والمحاضرات وبين ما فيها من الشر والبدع والخرافات والضلالات وحذر منها أشد التحذير ونفر من شرها

كما عرضت عليه أيضاً ميراث ابن الملا عنة فقوم لي الكثير من العبارات وأفادني فوائد قيمة لاسيما وهو من فرسان ميدان التأليف والشروح وكم أطمع في عرض كتابي هذا عليه كاملاً أسأل الله التيسير إنه على كل شيء قدير .

وقد أشركني مرة في مجلسه في حل مسألة فرضية تشجيعاً منه لما كنت في زيارة له مع بعض طلاب العلم كما أسند إليّ تدريس هذه المادة فيما بعد بدورات الشيخ عبد الله القرعاوي لكونه والشيخ أحمد النجمي المشرفان عليها والقائمان بها والمسؤولان على اختيار مدرسيها ومهما يكن فلا يخفى قول المزني رحمه الله تعالى على من اقتحم ميدان التأليف : ( لو عُرض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ أبى الله أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه ) .

ولا أبين من كتاب القاضي عبد الرحيم بن علي إلى العماد الأصبهاني حيث قال : ( إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يوم إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا

---

أبلغ تنفير رغم ما يعانيه من مرض السكر والضغط وشيء في السمع إلا أنه لا زال في عطاء منتظم في الدروس والدورات والمحاضرات والتأليف والدعوة والمشاركة في أيام الحج ولا تخلو مكتبته ولا مجلسه من طالب علم يطلب العلم على يديه أو مستفت يطلب الإجابة على فتواه بحر لا ينزف وله شعر فصيح ومنه المنظومات الحسان والديوان المليح انظر ترجمته في مقدمة طريق الوصول إلى إيضاح الثلاثة الأصول جمع وإعداد تلميذه البار الشيخ فواز بن علي المدخلي مطابع هاجر ط ١ - ١٤٢١ هـ

لكان أجمل وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء  
النقص على جملة البشر (١) .

وكما لا يخفى قول الإمام مالك رحمه الله تعالى : ( كل  
يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذا القبر ) يعني بذلك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فالسلامة من هذا الخطر أمر يعز على البشر فستر الله على  
من ستر وغفر لمن غفر .

وإن تجد عيباً فسد الخلا

جلّ من لا فيه عيب وعلا (٢)

فإذا رأيت أيها الناظر في هذا الكتاب خطأ منصوصاً  
فأصلحه بالمعروف عند العلماء فهو جهد بشري يعتوره  
النقص والخطأ فالمرء قليل بنفسه كثير بأخيه .

يا من غدا ناظراً فيما كتبت ومن

أضحى يردد فيما قلته النظرا

سألتك الله إن عاينت لي خطأ

فاستر علي فخير الناس من ستر (٣)

(١) تحذير أهل الإيمان عن الحكم بغير ما أنزل الرحمن ص ٦ بتصرف مكتبة الصحابة  
ط / ١ - ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م قال محققه تداول الناس هذه الكلمة منسوبة للعماد  
الأصبهاني وصواب نسبتها أنها من كلام القاضي عبد الرحيم بن علي المتوفى سنة  
(٥٩٦ هـ) كما وضح ذلك الزبيري في إتحاف السادة المنتقين ( ٣ / ١ )

(٢) الميراث في الشريعة الإسلامية ص ٣٥٧

(٣) مقدمة الروض الأنيق في أحوال الورثة على التحقيق ص / ٣

فالكمال لله ، والنقص ومظنة التقصير من صفات  
 البشر، والرجوع إلى الحق خير من التماذي في الباطل  
 لي مطلب من كل قارئ قرأ  
 أن يستر العيب الذي فيه يرى  
 من خطأ في السبك والتعبير  
 فكاننا مظنة التقصير  
 وليس يخلو أحد من عيب

ثم الدعاء لي بظهر الغيب<sup>(١)</sup>  
 فعلى الجليل اتكلت وبالعليم استعنت ولا حول ولا قوة إلا  
 بالله العلي العظيم هو ولينا ونعم المولى ونعم النصير فإنه  
 خير مسئول وأعظم مأمول وإليه تفويضي واستنادي وصلى  
 الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله الأبرار وصحابته  
 الأخيار والتابعين وتابع التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم  
 الدين .

**الفقير إلى عفو ربه القدير**  
**علي بن ناشب بن يحيى الحلوي الشراحي**

(١) تنزيه الشريعة عن إباحة الأغاني الخليفة لفضيلة شيخنا حفظه الله تعالى ص/٤  
 دار علماء السلف ط/٣

## كتاب الفرائض

الكتاب في اللغة : الفرض والحكم والقدر<sup>(١)</sup> وجمعه كتب ( وأصل الكتب في اللغة الضم ) ومنه كتيبة الخيل لتتابعها واجتماعها فسمي كتاباً لضم حروفه ومسائله بعضها إلى بعض .

والكتاب اسم للمكتوب مجازاً وهو من باب تسمية المفعول بالمصدر وهو كثير .

وهو في اصطلاح المصنفين : كالجنس المستقل الجامع لأبواب ؛ تلك الأبواب أنواعه فكتاب الطهارة يشمل باب المياه والآنية وغيرها<sup>(٢)</sup> .

### تعريف الفرائض :

الفرائض في اللغة : جمع فريضة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وله في اللغة معانٍ منها مايلي : -

- ١- الحز : ومنه فرض القوس وهو الحز الذي يقع في طرفه حيث يوضع الوتر .
- ٢- القطع : يقال فرضت لفلان كذا من المال أي قطعت له شيئاً من المال ونحوه .

(1) مختار الصحاح لمحمد الرازي ص ٤١٢ المركز العربي للثقافة والعلوم ضبط وتصحيح سميرة الموالي  
(2) المجموع شرح المهذب ج ١ ص ٧٧ دار الفكر

- ٣- **التقدير** : ومنه قوله تعالى ﴿ فَنصَفُ مَا قَرَضْتُمُ ﴾ <sup>(١)</sup> أي قدرتم وسميتم .
- ٤- **الإنزال** : ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِي قَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيْ مَعَادٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> أي أنزله عليك .
- ٥- **التشريع والتبيين** : ومنه قوله تعالى ﴿ قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> أي شرع لكم تحلة أيمانكم وبين لكم ذلك .
- ٦- **الإباحة والإحلال** : ومنه قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> أي فيما أحل له <sup>(٥)</sup> ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> أي بينا الحلال والحرام والأمر والنهي والحدود <sup>(٧)</sup> .

(١) سورة البقرة آية ٢٣٧

(٢) سورة القصص آية ٨٥

(٣) سورة التحريم الآية (٢)

(٤) سورة الأحزاب من الآية (٣٨)

(٥) تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٩٨ لمختصره محمد نسيب الرفاعي مكتبة المعارف طبعة ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م

(٦) سورة النور آية ١

(٧) مختصر تفسير ابن كثير ج ٣ ص (٢٥٥)

**ومن معاني الفريضة مايلي :**

- ١- **الواجب** : فمن دلالتها على معنى الواجب قوله تعالى : ﴿ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ (١) أي مفروضة لازمة .
  - ٢- **العطية** : يقال فرضت الرجل وأفرضته إذا أعطيته .
  - ٣- **السنة** : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سنه .
  - ٤- **القراءة** : فرضت حزبي : قرأته (٢) .
- واصطلاحاً** : عرفه الفرضيون بعدة تعريفات منها التالي
- ١- أنه فقه المواريث وما يضم إلى ذلك من حسابه ونوقش هذا التعريف بأنه مجمل حيث لم يوضع فيه المراد بعلم المواريث ولا ما يراد به من قوله من حسابها .
  - ٢- أنه علم يعرف به كيفية قسمة التركات على مستحقيها ونوقش أنه غير جامع أيضاً لأنه لا يتناول أحكام المواريث .

(١) سورة النساء الآية (٢٤)

(٢) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ ص ٨٧-٨٨ تحقيق د/ عبد الرزاق مغزوأ إلى منهج الوصول إلى تحرير الفصول ٩/أ ب قال محققه راجع الصحاح للجوهري ج ٣/١٠٩٧-١٠٩٨ / ولسان العرب لابن منظور ج ٧/٢٠٢-٢٠٦ مادة فرض وانظر وكتاب التلخيص في علم الفرائض ج ١ ص ٣٩ تأليف العلامة أبي حكيم عبد الله بن إبراهيم الخبزي الفرضي تحقيق د/ ناصر بن فنخير الفريدي مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م



٣- أنه علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث .

قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى : وهذا أحسن ما عرف به هذا العلم لأنه تعريف جامع مانع من حيث أنه ينطبق على أقسام المعرف ويمنع دخول غيرها معها (١) وهذا هو التعريف الراجح (٢) .

٤- هو معرفة الورثة وحقوقهم من التركة .

**قال بعضهم التعريف المختار :** هو الرابع لأنه مانع جامع وإن كان الثالث لا يبعد عنه لأنه بمعناه فيكون المختصر أولى بالاختيار .

فقوله يعرف به من يرث ومن لا يرث لأن معرفة الوارث تكفي عما سواه فلا داعي لذكر من لم يرث لأن ما لم يرث لا ينحصر إلا إذا أريد به من يقوم به مانع من موانع الإرث وهذا بعيد الفهم .

أيضاً يتضح من قوله معرفة الورثة أن من لم يرث مستبعد سواءً من قبل المانع أو غيره .

وقوله وحقوقهم من التركة يكفي بمعرفة الحساب المخصص للتركات وهو مقدار نصيب كل وارث .

(١) التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية ص ١١ ط ٣ — ١٤٠٧ هـ

(٢) فقه المواريث ج ١ ص ٧ د/ اللحم المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد ط ١ — ١٤١٣ هـ

فيتبين أن التعريف الرابع جامع مانع ومختصر مع سلامة اللفظ<sup>(١)</sup>.

**قلت** : التعريف الرابع : هو التعريف الثالث الذي رجحه الشيخ الفوزان وغيره .

وأما ما فيه من بعض الزيادة في اللفظ كما يراه مختاروا التعريف الرابع فهي لزيادة البيان والله تعالى أعلم .

### **تسمية الفرائض بهذا الاسم :**

وجه تسمية علم الفرائض بهذا الاسم قال العيني رحمه الله تعالى في شرح الكنز : سمي هذا العلم فرائض لأن الله تعالى قدره بنفسه ولم يفوض تقديره إلى ملك مقرب ولا نبي مرسل وبين نصيب كل واحد من النصف والربع والثلث والثلثين والثلث والسدس بخلاف سائر الأحكام كالصلاة والزكاة والحج وغيرها فإن النصوص فيها مجملة كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وكقوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾<sup>(٣)</sup> وإنما بينها السنة<sup>(٤)</sup> .

(١) كتاب التلخيص في علم الفرائض ج ١ ص ٤٠

(٢) سورة المزمل آية ٢٠

(٣) سورة آل عمران آية ٩٧

(٤) الذخيرة كتاب الفرائض في الفرائض ج ١٣ ص ٤ للقرافي تحقيق د/ محمد جبي ط ١ دار الغرب الإسلامي ١٩٩٤ م

قال ابن حجر رحمه الله تعالى : خصت المواريث باسم الفرائض عن قوله تعالى ﴿ نَصِيْبًا مَّفْرُوضًا ﴾<sup>(١)</sup> أي مقدرأ أو معلوماً أو مقطوعاً عن غير هم<sup>(٢)</sup> .

### تسمية العالم بالفرائض :

أما العالم بالفرائض فيقال له فرضي وفارض وفريض كعالم وعليم قاله المبرد وفراض وفرضي بسكون الراء وفرائضي ، وقال جماعة أن فرائضي خطأ .

قال ابن الهائم<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى: قد أجازه بعضهم وهو الصواب عندي لأن الجمع إذا صار بغلبة الاستعمال اسماً ينسب إلى لفظه كقولهم في النسبة إلى الأنصار أنصاري .

والفرائضي صار علماً بالغلبة على هذا الفن فيجوز النسبة إلى لفظه<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة النساء آية ٧

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ٣

(٣) ابن الهائم : هو احمد بن محمد بن عماد بن علي المصري ثم المقدسي شهاب الدين الشافعي أبو العباس المشهور بابن الهائم وهو لقب لوالده قيل ولد في سنة ٧٥٦ هـ وقيل ٧٥٣ هـ انتهت إليه الرئاسة في الحساب والفرائض وله فيها مؤلفات كثيرة منها الكفاية مع شرحها والفصول توفي ٨١٥ هـ ١ هـ بتصرف كتاب الفصول ص ١١-١٧ تحقيق د/ عبد المحسن المنيف ط ١٤١٤ هـ

(٤) نهاية الهداية إلي تحرير الكفاية ج ١ ص ٨٨ وفتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ٥ بتصرف

**حكم تعلم الفرائض :**

حكم تعلم الفرائض : فرض كفاية إذا قام به البعض كفى عن البعض الآخر .

قال القرافي <sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى : أجمعت الأمة على أنه من فروض الكفاية .

**فصل : الاعتناء بعلم الفرائض <sup>(٢)</sup> .**

قال ابن المجدي <sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى في شرحه على الجعبرية : قال ابن الحجاج المخزومي الاعتناء بعلم الفرائض والاشتغال به مصلحة في الدين والدنيا وفي إهماله وتضييعه مفسدة فيهما معاً .

فمن حيث الدين فلأنه من فروض الكفاية فإذا أُضيع و أهمل أثموا بترك فرض الكفاية .

ومن حيث الدنيا فإنه إذا منع المستحق منها وأعطى غيره أفضى ذلك إلي التهارج والعداوة <sup>(٤)</sup> .

(١) القرافي : هو الإمام شهاب الدين أبو العباس احمد بن أبي العلاء إدريس الصنهاجي البهنسي المصري انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب الإمام مالك كان يقبل من جهة القرافة لحضور الدروس فاشتهر بذلك توفي ٦٨٤ هـ - ١٢٨٤ م بتصرف حاشية الهداية ج ٢ ص ٥

(٢) الذخيرة ج ١٣ ص ٨ دار الغرب الإسلامي ط ١ - ١٩٩٤ م

(٣) ابن المجدي : احمد بن رجب بن طيبغا أبو العباس شهاب الدين بن المجدي ولد سنة ٧٦٧ هـ بالقاهرة عالم بالحساب والفرائض من مصنفاته في الفرائض شرح الجعبرية توفي سنة ٨٥٠ هـ ، ١٤٥٠ م حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ ص ٣٣

(٤) العذب الفانض شرح عمدة الفارض ج ١ ص ٨ بتصرف دار الفكر ط ١ - ١٣٧٢ هـ

فعن سليمان بن موسى<sup>(١)</sup> مرسلاً من قطع ميراثاً  
فرضه الله تعالى قطع الله ميراثه من الجنة<sup>(٢)</sup> .

(١) هو سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق صدوق فقيه في حديثه بعض  
لين خولط قبل موته بقليل من الخامسة روى له مسلم والأربعة ذكر ابن عساكر أنه توفي  
سنة ٢٤٠ هـ أه تقريب التهذيب ص ١٩٥ رقم ٢٦١٦

(٢) كنز العمال ج ١١ ص ٩ رقم ٣٠٤٠٠

### الحث على تعلم الفرائض

لقد حث النبي ﷺ على تعلم الفرائض وتعليمها فرويت عنه ﷺ الأحاديث المرغبة في هذا العلم والأمره به ومن ذلك مايلي :-

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( تعلموا القرآن و علموه الناس وتعلموا الفرائض و علموها فإني امرؤ مقبوض و العلم مرفوع و يوشك أن يختلف اثنان في الفريضة و المسألة فلا يجدان أحداً يخبرهما ذكره الإمام أحمد في رواية ابنه عبدا لله ) (١) .

وفي السنن الكبرى للبيهقي قوله صلى الله عليه وسلم ( تعلموا القرآن و علموه الناس و تعلموا العلم و علموه الناس ) و تعلموا الفرائض و علموها الناس فإن العلم سينقضي و تظهر الفتن حتى يختلف الاثنان في فريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ) (٢) .

و عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ( العلم ثلاثة و ما سوى

(1) أخرجه الحاكم ٣٣٣/٤ من طريق النظر بن شميل و الدار قطني ٤٥٩ و الواحدي في الوسيط ٢/١٥٣/١ عن عمرو بن حمران و أخرجه الترمذي ١١/٢ و البيهقي ٢٠٨/٦ انظر الحديث و طرقه و الكلام عليه في إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل ج ٦ ص ١٠٣ - ١٠٦

(2) فقه المواريث ج ١ ص ١٣ معزوا للسنن الكبرى ١٠٨/٦ و مجمع الزوائد ٢٢٣/٤

ذلك فضل آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة ) رواه أبو داود وابن ماجة (١) .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( تعلموا الفرائض و علموها فإنها نصف العلم وهو ينسى وهو أول شي ينزع من أمتي رواه ابن ماجة والدارقطني (٢) .

قال شيخنا حفظه الله تعالى : مجموع الأحاديث تبلغ درجة الاحتجاج بها .

**وأما كون علم الفرائض نصف العلم :** فقد قيل باعتبار الحال فإن للإنسان حالتين حالة حياة وحالة وفاة فالفرائض تتعلق بالثاني وباقي العلوم بالأول و ردّه القرافي رحمه الله بقوله علم الوصايا متعلق بما بعد الموت .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الفرائض باب ما جاء في تعلم الفرائض رقم ( ٢٨٦٨ ) ج ٨ ص ٩٢-٩٣ قال المنذري وأخرجه ابن ماجة

قلت : وسكت عنه الحاكم وضعفه الذهبي انظر الإرواء ج ١٠٤/٦  
(٢) ضعيف أخرجه ابن ماجة ٢٧١٩ والدارقطني ٤٥٣ وابن عدي ٢/١٠٠ والحاكم ٣٣٢/٤ والواحدي ٢/١٥٣/١ والبيهقي ٢٠٩/٦ وقال تفرد به حفص بن عمر وليس بالقوي انظر الحديث وطرقه والكلام عليه في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ج ٦ ص ١٠٣-١٠٦

وكذلك أحكام الكفن والغسل والصلاة على الميت فلا يكون علم الفرائض وحده المختص بما بعد الموت بل بعض النصف (١).

وحكى الفتوحى (٢) رحمه الله تعالى في شرحه على منتهى الإرادات .

والبهوتى (٣) رحمه الله تعالى في شرح الإقناع وغيرهما أنه نصف العلم باعتبار الثواب لأن له بتعليم مسألة واحدة من الفرائض مائة حسنة ومن غيرها من العلوم عشر حسنات (٤).

وقال ابن الصلاح (٥) رحمه الله تعالى لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا .

(1) الذخيرة كتاب الرانض في الفرائض ج ١٣ ص ٩ للقرافى

(2) الفتوحى هو : الإمام محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي بن إبراهيم بن رشيد الفتوحى تقي الدين أبو بكر بن شهاب الدين الشهير بابن النجار قاضى القضاة ولد سنة ٨٩٨ هـ وتوفى سنة ٩٧٢ هـ ١ هـ بتصرف شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ١٢ - ١٩ وانظر السحب الوايلة على ضرائح الحنابلة ج ٢ ص ٨٥٤ - ٨٥٨

(3) البهوتى انظر ترجمته ص ١١٥

(4) العذب الفانض شرح عمدة الفارض ج ١ ص ٨ بتصرف

(5) ابن الصلاح هو : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر الكردي الدمشقى ولد بشهرزور سنة ٥٧٧ هـ أحد فضلاء عصره في الفقه والحديث والتفسير وأسماء الرجال توفى سنة ٦٤٣ هـ اه حاشية الهداية ج ١ ص ١٩٥ باختصار



وسئل عنه ابن عيينة<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى فقال : إنه يبتلى به كل الناس<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن عابدين<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف العلم لثبوته بالنص لا غيره أما غيره فبالنص تارة وبالقياس أخرى .

وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة أو بالضروري وغيره بالاختياري<sup>(٤)</sup> .

**وأما كونه ينسى :** فقد يكون والله أعلم مرجع هذا النسيان إلى أمرين وهما :

**الأمر الأول :** أنه يفقد في مجال التطبيق العملي وانصراف الناس عن تعلمه وتعليمه وقد ظهر بوادر ذلك في كثير من البلدان الإسلامية .

**الأمر الثاني :** أن المشتغلين به قليل لتوقفه على علم

(١) ابن عيينة هو : سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة من رؤوس الطبقة الثامنة وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار توفي سنة ١٩٨ هـ . اهـ بتصرف تقريب التهذيب ص ١٨٤ رقم ( ٢٤٥١ )

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ٥

(٣) ابن عابدين هو : السيد محمد أمين عابدين بن السيد عمر عابدين بن عبد العزيز بن احمد بن عبد الرحيم الدمشقي الحنفي المفتي العلامة الشهير بابن عابدين ولد سنة ١١٩٨ هـ وتوفي سنة ١٢٥٢ هـ - أه هدية العارفين أسماء المصنفين - ج ٦ ص

٣٦٧ - ٣٦٨ إسماعيل باشا البغدادي منشورات المثني بغداد ١٩٥٥ م  
(٤) حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ٦ ص ٥٧ ط ٢ البابي

الحساب وتشنتت مسائله وارتباط بعضها في بعض (١) .  
**و أما كونه أول علم ينزع** : فنزع العلم يكون بموت  
 العلماء كما في الصحيحين عن عبدالله بن عمرو بن العاص  
 رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول : ( إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من  
 العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً  
 اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا  
 وأضلوا ) متفق عليه (٢) .  
 فقبض العلم ليس محواً من الصدور وإنما انتزاعه بذهاب  
 حملته .

ولما رواه الإمام أحمد والطبراني رحمهما الله تعالى  
 من حديث أبي أمامه رضي الله عنهما قال : لما كان في حجة  
 الوداع قال النبي صلى الله عليه وسلم ( خذوا العلم قبل أن  
 يقضى أو يرفع فقال أعرابي كيف يرفع فقال : ألا إن ذهاب  
 العلم ذهاب حملته ثلاث مرات ) (٣) .

قال الله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ  
 أَطْرَافِهَا وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ (٤)

(1) فقه المواريث د/ اللاحم ج ١ ص ١٤ بتصرف  
 (2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري كتاب العلم ٣٤ باب كيف يقبض العلم ج ١/٢٥٨  
 رقم ١٠٠ ومسلم كتاب العلم رقم (٢٦٧٣) ج ١٠ ص ٦٧٤٤  
 (3) الدارمي ٢٤٢ ومسنده الإمام أحمد (٢١٤٥٩) ومجمع الزوائد ٢٥٠/١ والمعجم  
 الكبير ٢٣٢/٨  
 (4) سورة الرعد آية ٤١

قال ابن عباس رضي الله عنهما في رواية : خرابها بموت علمائها وفقهائها وأهل الخير منها ، وكذلك قال مجاهد رحمه الله تعالى أيضا هو موت العلماء .

وفي هذا المعنى روى الحافظ بن عساكر رحمه الله تعالى في ترجمة أحمد بن عبد العزيز أبي قاسم المصري رحمه الله تعالى سكن أصبهان حدثنا أبو محمد طلحة بن أسد المري بدمشق أنشدنا أبو بكر الآجري (١) بمكة قال أنشدنا أحمد بن غزال لنفسه :

الأرض تحيا إذا ما عاش عالمها

متى يموت عالم منها يموت طرف

كالأرض تحيا إذا ما الغيث حل بها

وإن أبي عاد في أكنافها التلّف (٢)

قال الرحبي (٣) رحمه الله تعالى :

(١) أبو بكر الآجري هو : الإمام الحافظ المحدث الفقيه شيخ الحرم الشريف أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي المكي توفي سنة ٣٦٠ هـ ١ هـ بتصرف الشريعة قال الأسنوي رحمه الله تعالى في طبقات الشافعية ج ١ ص ٧٩ - ٨٠ تحقيق عبد الله الجبوري المطبوع بدار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٠ هـ (نازع بعضهم في كونه شافعيًا وادعي أنه حنبلي وأنه منسوب إلى قرية من قرى بغداد يقال لها أجر )

(٢) تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٨٠٥

(٣) الرحبي : هو الإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن حسين الرحبي المعروف بابن موفق الدين وقيل بابن المتقنة عالم بالفرائض شافعي من أهل رحبة مالك بن طوق مولداً ووفاة وهو صاحب الأرجوزة بغية الباحث المشهورة بالرحبية في الفرائض توفي سنة ٥٧٧ هـ ١٠ هـ الأعلام للزركلي ج ٧ ص ١٦٦ و شرح الرحبية بتحقيق البغاص ١١ بتصرف

علماً بأن العلم خير ما سعي

فيه وأولى ماله العبد دعي

وأن هذا العلم مخصوص بما

قد شاع فيه عند كل العلماء

بأنه أول علم يفقـد

في الأرض حتى لا يكاد يوجد (١)

ومما روي عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم

في الحث على تعلم الفرائض فمنه : ما أخرجه الدارمي عن

عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً : تعلموا الفرائض

كما تعلمون القرآن .

وفي لفظ عنه تعلموا الفرائض فإنها من دينكم (٢) .

وعنه أيضاً رضي الله عنه إذا تحدثتم فتحدثوا في

الفرائض وإذا لهوتم فالهوا بالرمي (٣) .

وفي سنن الدارمي رحمه الله تعالى عن عبدالله بن

مسعود رضي الله عنه قال : تعلموا الفرائض والحج

(١) الرحبية بشرح سبط المارد يني بتحقيق البغا ص ٢٢

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ٥

(٣) ضعيف أخرجه الحاكم ٣٣٣/٤ من طريق أبي هلال الراسبي عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه إذا لهوتم فالهوا بالرمي وإذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض وقال هذا وإن كان موقوفاً فإنه صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وفيه نظر اهـ الإرواء ج ٦ ص ١٠٧

والطلاق فإنه من دينكم (١) .  
 وعنه أيضاً من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض (٢) .  
 وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : الذي  
 يقرأ القرآن ولا يحسن الفرائض كمثل البدن بلا رأس وفي  
 لفظ كمثل الرأس لا وجه له (٣) .  
 وقال عقبة بن عامر رضي الله عنه تعلموا قبل الظانين  
 يعني الذين يتكلمون بالظن .  
 وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال :  
 صلى الله عليه وسلم ( إياكم والظن فإن الظن أكذب  
 الحديث ) (٤) .  
 إذأ فعلم الفرائض من أهم علوم الأمة الإسلامية  
 والصناعة الدينية والأصل فيه الكتاب والسنة المحمدية وهو  
 من أجل علوم الصحابة رضي الله عنهم أجمعين فكثرت  
 مناظراتهم فيه .  
 فمن استكثر منه فقد اهتدى بهداهم وهو إلى جانب ذلك  
 من أجل العلوم خطراً وأرفعها قدراً وأعظمها أجراً .

(١) فقه المواريث ج ١ ص ١٥

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ٥

(٣) كتاب التلخيص في علم الفرائض لأبي حكيم الخبزي تحقيق د / ناصر الفريدي مكتبة

العلوم والحكم ط / ١ - ١٤١٦ هـ ج ١ ص ١٥

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطلال ج ٨ ص ٣٤٣ ط / ١ مكتبة الرشد ١٤٢٠

وكفى هذا العلم شرفاً أن الله تعالى تولى وضعه  
وتفصيله ومقاديره بحكمته البالغة وقسم الموارد برحمته  
الواسعة<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم :

علم الفرائض لا نظير له

يكفيك أن قد تولى قسمه الله

وبين الحظ تبياناً لو ارثه

فقال سبحانه يوصيكم الله<sup>(٢)</sup>

---

(1) الذخيرة ج ١٣ ص ٩ والعذب الفائض ج ١ ص ٨ بتصريف  
(2) الرائد في علم الفرائض ص ٥ د/ حمدي عبد المنعم شلبي مكتبة الساعي

## باب التوارث قبل الإسلام

### التوارث عند أهل الكتاب :

لقد اقتضت حكمة الله البالغة أن من خلق مات قال تعالى ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ (١)

وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ (٢) .

وكما قال كعب بن زهير رضي الله عنه في لا ميته :  
كل ابن أنثى وإن طالت سلامته

يوماً على آلة حدباء محمول (٣)

وقد جعل الله تعالى بني آدم على هذه البسيطة خلائف يخلف بعضهم بعضاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها حيث قال ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾ (٤) أي جعلكم تعمرونها جيلاً بعد جيل وقرناً بعد قرن وخلفاً بعد سلف (٥) .

ولأجل ذلك من مات انتقل ما خلفه من ميراث إلى من خلفه من الخلائق إلا الأنبياء والمرسلين كما في الحديث

(1) سورة الرحمن آية ٢٦-٢٧

(2) سورة الزمر آية ٣٠

(3) جمهرة أشعار العرب ص ٣٦٥ - ٣٦٩ من لامية كعب بن زهير بن أبي سلمى رضي الله عنه

(4) سورة الأنعام آية ١٦٥

(5) تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٣٢٠

الصحيح قال أبو بكر رضى الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول : ( لا نورث ما تركناه صدقة ) الحديث متفق عليه (١)  
 ففي الحديث عن قيس بن كثير قال : قدم رجل من  
 المدينة على أبي الدرداء و هو بدمشق فقال ما أقدمك يا أخي  
 قال حديث بلغني أنك تحدثه عن رسول الله ﷺ .

قال أما جئت لحاجة قال : لا .

قال : أما قدمت لتجارة .

قال : لا .

قال : ما جئت إلا في طلب هذا الحديث ؟

قال : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول من سلك طريقاً يبتغي  
 فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة وإن الملائكة لتضع  
 أجنحتها رضى لطالب العلم .

وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في  
 الأرض حتى الحيتان في الماء .

وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر  
 الكواكب .

إن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري كتاب الفرائض وغيره باب ٣ رقم ٦٧٢٦ ص ٤  
 ومسلم كتاب الجهاد والسير ج ٨ رقم ١٧٥٨ ص ٤٨٥٦



ولا درهماً وإنما ورثوا العلم فمن أخذ به فقد أخذ بحظ  
وافر (١) - (٢) .

إذا علم هذا فإن التوارث قبل الإسلام كان حسب  
اختلاف الشرائع فانه تعالى قال : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً  
وَمِنْهَا جَا ﴾ (٤٨) (٣) .

ففي الشريعة اليهودية مثلاً لا ميراث للبنات أو الزوجة  
أو أحد الأقارب مع وجود الولد الذكر وللأكبر منهم نصيب  
اثنين من إخوته .

فإن لم تكن له ذرية ورثه أبوه ثم جده ثم سائر أصوله  
من جهة أبيه .

ثم لأقاربه حتى الدرجة الخامسة .

وكذلك الديانة المسيحية (٤) .

(١) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى رقم ٢٨٢٢ ج ٧ ص ٣٧٤-٣٧٧

(٢) أحمد في المسند ج ٥ ص ١٩٦ والدارمي ج ١ ص ٩٨ وأبو داود في كتاب العلم باب  
الحث على طلب العلم ج ٣ رقم ٣٦٤١ ص ٣١٧ عن كثير بن قيس وابن ماجه في  
المقدمة ج ١ رقم ٢٢٣ ص ٨١ وصححه الحاكم وابن حبان وله شواهد يتقوى بها كما  
قال الحافظ بن حجر في الفتح ج ١ ص ١٦٩ فهو حديث حسن آه حاشية كتاب الشيخ  
حافظ ص ١٣ تأليف شيخنا الشيخ زيد بن محمد المدخلى حفظه الله تعالى

(٣) سورة المائدة الآية ٤٨

(٤) أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية ص ١٩ ط ١ - ١٤٠٤ هـ مكتبة الخدمات  
الحديثة جدة

### التوارث قبل الإسلام عند العرب في الجاهلية :

أما حال العرب في الجاهلية فقد خبطوا في جاهلية جهلاء وضلالة عمياء يسودهم قانون الغاب القوي يأكل الضعيف يؤثرون القوة على غيرها ولذلك كان الميراث عندهم حقاً للأكبر من الأبناء أما الصغار والنساء فلا حق لهم فيه فلا يرث إلا الرجال الأشداء الذين يحملون السلاح ويمتطون الخيل ويزودون عن العار ويحمون الذمار .

أما الصغار والنساء فلا يستحقون ميراثاً لأنهم ليسوا من الذين يسفكون الدماء لأتفه الأسباب ولا يشنون الغارات لنهب الأموال لا يركبون فرساً ولا يحملون كلاً ولا ينكون عدواً .

ومن أسباب التوارث عندهم أيضاً التوارث بالتبني حيث كان الرجل في الجاهلية إذا أعجبه غلاماً أو شاباً فتياً وأحبه تبناه برضاه وضمه إليه مع أبنائه الأصليين وأحقه بنسبه إليه دون أبيه المعروف وكان مثل ابنه الأصلي في حرمة النسب وكافة الحقوق المعتبرة فإذا مات المتبني ورثه مع أبنائه وإذا انفرد حاز المال كله<sup>(١)</sup> .

أما إذا لم يكن للميت ولد كبير ولو بالتبني فالمال يحوزه الأخ أو العم .

(1) الميراث العادل في الإسلام ص ٥٤ مؤسسة المعارف الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ

ومن أسباب التوارث عندهم أيضاً الحلف والنصرة فكانوا يتوارثون بهذا السبب كما يتوارثون بالأنساب طلباً للتواصل والتناصر به .

وصفة ذلك يقول للرجل في عقد حلفه هدمي هدمك ودمي دمك وسلمي سلمك وحربي حربيك وتنصرني وأنصرك وترثني وأرثك فإذا مات أحد المتحالفين ورثه الآخر إن لم يكن له ولد .

وإن كان له ولد كان الحليف كأحد أولاد حليفه .  
وقد روي أن أبا بكر رضي الله عنه حالف رجلاً فمات فورثه أبو بكر رضي الله عنه (١) .

### فصل : حال المرأة قبل الإسلام .

لقد عانت المرأة أشد المعانات في العصور الغابرة قبل الإسلام من أبشع الظلم فكانت في الحضارة اليونانية : من أحقر الأشياء عندهم لاعتقادهم أنها سبب آلام الإنسان ومصائبه .

وفي عصر الرومان : جوزوا للرجل قتل زوجته في بعض الأحوال .

(١) انظر تفسير القرآن العظيم ج١ ص٧٣٨ - ٧٤١ والحاوي الكبير ج١٠ ص ٢١٦ والمجموع شرح المهذب ج١٦ ص ٥١

**وفرضت الفرس عليها أشد العقوبات لأجل أتفه**  
الأسباب وأصغر الهفوات حتى إذا كررت عملها الخاطئ لم  
يكن لها بد من الانتحار .

**وفي الحضارة الصينية :** كانت المرأة تسمى بالمياه  
المؤلمة التي تغسل السعادة والمال .

**وأما في الحضارة الهندية :** فقد بلغ بها الظلم الذروة  
فقد كان الرجل ينزل منها منزلة المالك فهي محتوم عليها أن  
تظل مملوكة لأبيها بكرراً ولبعها زوجة ولأولادها أيماً مع  
اعتقادهم أنها مادة الإثم وعنوان الانحطاط الخلقى والروحي  
كما تحرم من جميع الحقوق الملكية والإرث بل ليس لها  
حق الحياة بعد وفاة زوجها فلا بد أن تموت معه يوم موته  
فتحرق حية معه بالنار على موقد واحد .

**وأما عند اليهود :** فالمرأة كسقط المتاع تباع وتشتري  
في الأسواق مسلوقة الحقوق محرومة الميراث فهم يرونها  
بالنسبة للرجل باب من أبواب جهنم منها انبجست عيون  
المصائب على الإنسانية جميعاً فهم يعتقدون أنها لعنة لأنها  
بزعمهم أغوت آدم عليه السلام .

وكذلك كانت عند النصارى بل هي عندهم نجس ولذلك اتخذوا الرهينة ضدها <sup>(١)</sup> بل حاروا في أمرها فهي إنسان له روح أم بلا روح <sup>(٢)</sup> .

أما عند العرب في الجاهلية : فكانت نهايتها على يدي أبيها قبل زوجها على أبشع هيئة فقد انتزعها من أحضان أمها وليدة في المهد فدفنها حية تصيح بلا رحمة ولا رأفة ولشناعة ذلك الصنيع فقد حكى القرآن الكريم حال من هذا صنيعه بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ <sup>(٣)</sup>

وبقوله تعالى ﴿ وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ ﴾ ﴿٨﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴿٩﴾ <sup>(٤)</sup> فقد كان وأد البنات أحد صفات بعض عرب الجاهلية .

فهذا حال المرأة مع أقرب الناس إليها وأحن الناس عليها فما بالك بمن بعد عنها نسبه فإذا قدر لها النجاة من الواد فهي عند غير أبيها من ضمن المتاع تورث معه فإذا مات الرجل عن زوجته كان أولاده أحق بها إن شاء بعضهم

(1) نساء حول الرسول ﷺ ص ١٦-٣١ بتصرف ط٤ مكتبة السوادي ١٤١٣ هـ

(2) مقدمة الأحكام الفقهية ص ٣ بتصرف

(3) سورة النحل آية ٥٨-٥٩

(4) سورة التكوير آية ٨-٩

تزوجها إذا لم تكن أمه وإن شأوا زوجها وإن شأوا لم  
يزوجوها وهم أحق بها من أهلها<sup>(١)</sup>.

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : وقال  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه والله إنا كنا في الجاهلية ما  
نعد للنساء أمراً حتى أنزل الله تعالى فيهن ما أنزل وقسم لهن  
ما قسم ... الحديث ( متفق عليه )<sup>(٢)</sup>.

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري كتاب التفسير ج ٨ ص ٢٤٥ رقم ٤٥٧٩ وتفسير  
القرآن العظيم ج ١ ص ٧٠٠-٧٠٢  
(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري كتاب التفسير ج ٨ ص ٨٤٨ - ٨٤٩ رقم  
٤٩١٣ وصحيح مسلم بشرح النووي باب الإيلاء واعتزال النساء كتاب الطلاق ج ١٠  
ص ٤٠١٨ رقم (١٤٧٩)

## باب التوارث في الإسلام

بعث الله محمداً ﷺ بدين الإسلام دين الحق والاعتدال ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (١) لا دين سواه ولا يقبل غيره ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٢).

دين الكمال الذي ارتضاه الله لخير أمة أخرجت للناس إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (٣).

جاء والناس يمجون في فتن داستهم بأخفافها ووطأتهم بأظلافها تائهون حائرون في ظلمات بعضها فوق بعض فأخرجهم الله به من تلك الظلمات الدامسة إلى الأنوار الساطعة.

فبدأ ﷺ بالعقيدة فثبت جذورها وأرسى أوتادها ثم تتالت الشرائع وحياء من رب العالمين على رسوله الأمين، وأخذت الموارد دورها في التشريع تدرجاً حتى لا تشق على المكلفين بها (٤).

فأقر التوارث بالحلف والنصرة برهة من الزمن فروى جبير بن مطعم رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال ( لا

(1) سورة آل عمران آية ١٩

(2) سورة آل عمران الآية ٨٥

(3) سورة المائدة آية ٣

(4) الميراث العادل في الإسلام ص ٥٦ بمعناه

حلف في الإسلام وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزد  
الإسلام إلا شدة (١) .

فجعل الحليف في صدر الإسلام بمنزلة الأخ لأم  
فأعطي السدس ومما يدل عليه ما حكاه أكثر أهل التفسير في  
قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ  
كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴾ (٢) - (٣) .

قال ابن حجر رحمه الله : أمروا أن يؤتوهم نصيبهم من  
الميراث وهو السدس (٤) .

ثم نسخ ذلك التوارث وجعل التوارث بالإسلام والهجرة  
فكان الرجل إذا أسلم وهاجر معه أحد مناسبيه توارثا بهذه  
الهجرة .

مثل أن يكون له أخ وابن مسلمين فهاجر معه الأخ دون الابن  
فيرثه أخوه دون ابنه والدليل عليه قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ  
آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ

(١) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ٢٥٣٠ وأبو داود في الفرائض ٢٩٢٥ والبيهقي  
٦٢٢/٦ وأحمد ٨٣/٤ والطحاوي في مشكل الآثار ٢٣٨/٢ وابن حبان ٤٣٧١ أ هـ

حاشية الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢١٦

(٢) سورة النساء الآية ٣٣

(٣) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢١٦

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٤٩



أَمْثُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا ﴿١﴾ - (٢) .

ثم كان هناك توارث آخر أيضاً في صدر الإسلام بالمواخاة بين المهاجرين والأنصار التي آخى بها رسول الله ﷺ بينهم حيث كان المهاجر يرث الأنصاري دون ذوي رحمه (٣) .

ثم نُسخ ذلك الميراث بميراث الرحم وذلك بقوله تعالى ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ الآية (٤) وهو المعتمد في نسخ ما سبق من التوارث (٥) .

ثم شرع الميراث بالوصية الواجبة للوالدين والأقربين فكان إذا حضر أحدهم الموت قسم ماله بين أهله وأقاربه ومن حضر من غيرهم كيف شاء وأحب ميراثاً ووصية وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (٦) .

ثم نسخ ذلك بآيات المواريث قال : ابن عباس رضى الله عنهما ( كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل

(1) سورة الأنفال آية ٧٢

(2) المجموع شرح المذهب ج ١٦ ص ٥١ - ٥٢

(3) تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٥١٥ بتصريف

(4) سورة الأحزاب آية ٦

(5) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٤٩ بتصريف

(6) سورة البقرة آية ١٨٠

للأبوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثمن والرابع وللزوج الشطر والرابع (١) .

حيث تدرج الله تعالى بهم في الميراث رحمة منه تعالى بهم فقال تعالى ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾ (٢) الآية .

فروي أن أوس بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه توفي وترك امرأة يقال لها أم كجة (٣) وثلاث بنات له فقام رجلان هما ابنا عم الميت ووصياه يقال لهما سويد وعرفجة فأخذا ماله ولم يعطيا امرأته ولا بناته شيئاً .

وكانوا في الجاهلية لا يورثون النساء ولا الصغير وإن كان ذكراً إنما يورثون الرجال الكبار وكانوا يقولون لا يعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل وحاز الغنيمة فجاءت أم كجة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن أوس بن ثابت مات وترك لي بنات وأنا امرأة وليس عندي ما أنفقه عليهن وقد ترك أبوهن مالاً حسناً وهو عند سويد وعرفجة لم يعطيانى ولا يرفعان لهن رأساً .

فدعاهما رسول الله ﷺ فقالا : يا رسول الله ولدها لا يركب فرساً ولا يحمل كلاً ولا ينكي عدواً .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٥ ص ٤٦٧

(٢) سورة النساء من الآية ٧

(٣) أم كجة هي زوج أوس بن ثابت نزلت فيها آية المواريث أهد أسد الغابة ج ٦/٣٨١ رقم

٧٥٦٨

فقال رسول الله ﷺ : انصرفوا حتى أنظر ما يحدث الله لي فيهن فانصرفوا فأنزل الله تعالى ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ (١) - (٢) .

ثم إن الله تعالى فرض المواريث و قدرها وبين المستحقين لها في ثلاث آي من سورة النساء نسخ بهن جميع ما تقدم من المواريث .

فعن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما أن امرأة سعد بن الربيع رضي الله عنها قالت : يا رسول الله إن سعداً هلك وترك بنتين وقد أخذ عمهما مالهما فلم يدع لهما مالاً إلا أخذه فما ترى يا رسول الله ؟ فوالله لا ينكحان أبداً إلا ولهما مال .

فقال رسول الله ﷺ : يقضي الله في ذلك فنزلت سورة النساء ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ .

فقال رسول الله ﷺ : ادعوا لي المرأة وصاحبها فقال للعم أعطهما الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقي فلك (٣) .

(1) سورة النساء آية ٧

(2) أسباب النزول ص ١٢٠-١٢١ دار الكتاب العربي ط ١٤٠٥ هـ

(3) حسن أخرجه أبو داود برقم (٢٨٩٢) والترمذي ١١/٢ والدارقطني ٤٥٨ والحاكم ٣٣٣/٤ - ٣٣٤ والبيهقي ٢٢٩/٦ من طرق عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر رضي الله عنه به وقال الترمذي هذا حديث صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن محمد بن عقيل قلت وهو مختلف فيه والراجح أنه حسن الحديث إذا لم يخالف وقال الحاكم صحيح الإسناد ووافقه الذهبي اهـ الإرواء ج ١٢٢/٦

وروى ابن المنكر عن جابر بن عبدالله - رضي الله عنهما - قال : ( مرضت فأتاني رسول الله ﷺ يعودني هو وأبو بكر رضي الله عنه ماشيين وقد أغمي علي فلم أكلمه فتوضأ ثم صبه علي فأفقت !

فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ولي أخوات قال فنزلت ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> إلى آخر السورة .

فبين جل وعلا في هذه الآي الثلاث ما كان مرسلأ وفسر وبين ما كان مجملأ وقدرت الفروض ما كان مبهمأ .

ثم بين الرسول ﷺ بسنته ما احتيج إلى بيان .

ثم قال بعد ذلك في حديث شرحبيل بن مسلم ( إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ) <sup>(٢)</sup> - <sup>(٣)</sup> .

فالآية الأولى في ميراث الأولاد والأبوين .

والآية الثانية في ميراث ولد الأم والزوجين .

والآية الثالثة من سورة النساء في ميراث الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب .

(١) سورة النساء آية ١٧٦

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه ٤٢٧ وأخرجه أبو داود ٣٥٦٥ والترمذي ١٦/٢ وابن ماجة ٢٧١٣ والبيهقي ٢٦٤/٦ والطيالسي ١١٢٧ وأحمد ٢٦٧/٥ من طريق إسماعيل بن عياش ثنا شرحبيل بن مسلم الخولاني به وقال الترمذي حديث صحيح قلت وإسناده حسن اهـ الإرواء ج ٨٨/٦

(٣) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢١٦-٢١٩ بتصرف

والآية التي ختم بها سورة الأنفال أنزلها في أولي الأرحام  
بعضهم أولى ببعض في كتاب الله مما جرت به الرحم من  
العصبة (١).

واستقر الميراث في شريعة الإسلام على هذا إلى أن يرث  
الله تعالى الأرض ومن عليها فسبحان الذي خلق فسوى  
والذي قدر فهدى .

---

(١) انظر خطبة أبي بكر الصديق في كنز العمال ج ١١/٣٢ برقم (٣٠٤٦٥)

## باب الحقوق المتعلقة بالتركة

الحقوق المتعلقة بالتركة : خمسة وهي على حسب الترتيب التالي :

### ١- الحق الأول مؤن تجهيز الميت

مؤن التجهيز وهي جميع ما يحتاج إليه الميت من حين وفاته إلى مواراته في قبره من نفقات غسل وكفن وحنوط وحفر قبر وحمله ودفنه في حدود المعروف الذي أمر به الشرع من غير تقتير ولا تبذير كما أمر الرسول ﷺ<sup>(١)</sup> كما في حديث جابر بن عبدالله رضى الله عنهما ( قال ﷺ إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه ) رواه مسلم<sup>(٢)</sup> .

وهذه المؤن من رأس المال لما حكاه ابن حجر في الفتح . والشوكاني في النيل وغيرهما من إجماع أهل العلم نقلاً عن ابن المنذر بقوله قال بذلك جميع أهل العلم إلا رواية شاذة عن خلاص بن عمرو قال الكفن من الثلث . وعن طاووس قال من الثلث إن كان قليلاً<sup>(٣)</sup> . وقال الزهري رحمه الله إن كان مؤسراً حسب ذلك من رأس المال وإن كان معسراً أحتسب من الثلث<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٢٧

(٢) صحيح مسلم حديث ٤٩ من الجنائز وسنن أبي داود الباب ٤٣ ومسند الإمام أحمد ٣٤٩/٣ والسنن الكبرى ٤٠٣/٣ - ٣٢٤/٤ المستدرک ٣٦٩/١ وشرح السنة ٣١٥/٥ ومشكاة المصابيح ١٦٣٦ ونصب الرأية للزيلعي ٣٠٥/٢ وتلخيص الحبير ١٠٩/٢ وتاريخ بغداد ٥٢/٩ ومجمع الزوائد ٣٥/٣ والضعفاء للعقيلي ٥٥/٢ والكامل لابن عدي ١٤٦٥/٤ . ١ هـ حاشية سبل السلام تحقيق محمد عبدالقادر ج ٢ ص ١٩٩

(٣) فتح الباري ج ٣ ص ١٤١ كتاب الجنائز ونيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ٦٧

(٤) المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ٥٢

وهذا الحق أعني مؤن تجهيز الميت مقدّم على جميع الحقوق عند الإمام أحمد رحمه الله تعالى .  
 خلافاً لجمهور الأئمة مالك<sup>(١)</sup> والشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله جميعاً .  
 كما قدمه السجاوندي<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى من الحنفية في السراجية بقوله :  
 قال علماؤنا رحمهم الله تعالى تتعلق بتركة الميت حقوق أربعة مرتبة أولاً يبدأ بتكفينه وتجهيزه بلا تذبذب ولا تقتير .  
 ورده السيد الجرجاني<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى في شرحه على السراجية بقوله الابتداء بالكفن ليس مطلقاً كما تشعر به عبارة الكتاب<sup>(٤)</sup> .

(١) مالك : هو مالك بن أنس بن مالك بن عامر بن أبي عامر الأصبحي الحميري أبو عبد الله المدني إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبعة ولد عام ٩٥ هـ وأخذ العلم عن نافع والزهري وطبقتهما ، أؤذي بسبب الجهر بكلمة الحق فصبر قال الشافعي من أراد الحديث فهو عيال على مالك توفي سنة ١٧٩ هـ - ١ هـ حاشية الأفنان الندية شرح السنن المروية ج ١ / ٦٢ بتصرف معزواً لصفوة الصفوة ج ٢ / ١٧٧ وحلية الأولياء ج ٦ ص ٣١٦ وما بعدها . وانظر البداية والنهاية جزء (٩ - ١٠) ص ٦٠٢ - ٦٠٣

(٢) السجاوندي : محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور سراج الدين أبو طاهر السجاوندي رياضي حنفي فرضي له السراجية نسبة إلى كنيته سراج الدين في الفرائض والمواريث وله شرح السراجية توفي نحو سنة ٦٠٠ هـ الأعلام للزركلي ج ٧ / ٢٧

(٣) الجرجاني : هو علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني من كبار العلماء بالعربية له أكثر من خمسين مصنفاً منها شرح السراجية في الفرائض توفي سنة ٨١٦ هـ بشيراز الأعلام للزركلي ج ٥ ص ١٥٩ - ١٦٠ بتصرف

(٤) شرح السراجية في علم المواريث للسيد الجرجاني ص ٢٩-٣١ تحقيق محمد درويش ط ١

وروى ملا مسكين<sup>(١)</sup> من الحنفية أيضاً أن الصحيح تقديم مؤن التجهيز على الديون مطلقاً ولو كانت متعلقة بعين التركة<sup>(٢)</sup>.

كما قال به من الحنفية السرخسي رحمه الله تعالى في المبسوط بقوله : فنقول إذا مات ابن آدم يبدأ من تركته بالأقوى فالأقوى من الحقوق .

عرف ذلك بقضية العقول وشواهد الأصول فأول ما يبدأ به تجهيزه وتكفينه ودفنه بالمعروف<sup>(٣)</sup>

وممن قال بتقديم مؤن التجهيز من الشافعية أبو إسحاق الشيرازي بقوله إذا مات الميت بدأ من ماله بتكفينه ومؤنة تجهيزه<sup>(٤)</sup>

وكذلك النووي رحمه الله تعالى في شرح المجموع أيضاً بقوله إذا تقرر هذا فإن الميت إذا مات أخرج من ماله كفته وحنوطه ومؤنة تجهيزه من رأس ماله مقدماً على دينه ووصيته مؤسراً كان أو معسراً<sup>(٥)</sup>.

(١) ملا مسكين : هو معين الدين محمد بن عبدالله الفراهي الهروي الفقيه الحنفي الشهير بمنلا مسكين المتوفى سنة ٩٠٤ هـ - أه هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ج ٦ ص ٢٤٢

(٢) التركات والوصايا ص ٢٦

(٣) المبسوط للسرخسي جزء ٢٩ / ص ١٣٦-١٣٧ دار المعرفة ط ٢

(٤) المهذب بشرح المجموع ج ١٦ ص ٤٩

(٥) المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ٥٢



قال الجعبري <sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى :  
 إذا مات ذو مال فمن رأس ماله  
 مؤنته قدم على الدين أولاً  
 وبعد وفاء الدين أمض وصية  
 من الثلث وأقسم ما تبقى مفصلاً <sup>(٢)</sup>  
 ومن أدلة هذا القول القاضي بتقديم مؤن التجهيز على غيرها  
 من الحقوق ما يلي :  
 حديث خباب بن الأرت رضي الله عنه قال : ( هاجرنا مع  
 رسول الله ﷺ نبتغي وجه الله فوجب أجرنا على الله تعالى  
 فمننا من مضى لم يأكل من أجره شيئاً منهم مصعب بن عمير  
 رضي الله عنه قتل يوم أحد فلم يوجد له شيئاً يكفن فيه إلا  
 نمره فكننا إذا وضعناها على رأسه خرجت رجلاه !  
 وإذا وضعناها على رجليه خرج رأسه !  
 فقال رسول الله ﷺ ضعوها مما يلي رأسه واجعلوا على

(١) الجعبري هو : إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل برهان الدين أبو محمد الجعبري  
 الخليلي الشافعي ويقال له ابن السراج أيضاً دار البلاد وسكن دمشق وقيل أبو إسحاق  
 الربيعي الجعبري ولد سنة ٦٤٠ م قرئ الشام تصانيفه تقارب المائة وتوفي سنة ٧٣٢ هـ  
 هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لمؤلفه إسماعيل باشا البغدادي منشورات  
 مكتبة المنشي بغداد ١٩٥١م وحاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج١ ص٢١٩  
 بتصرف

(٢) الأسئلة والأجوبة الفقهية ج٧ ص٢٠٩

رجليه الإنخر ) متفق عليه (١) .

قال النووي رحمه الله تعالى في شرح هذا الحديث : وفيه دليل أن الكفن من رأس المال وأنه مقدم على الديون لأنه ﷺ أمر بتكفينه في نمرة ولم يسأل هل عليه دين مستغرق أم لا ؟ ولا يبعد من حال من لا يكون عنده إلا نمرة أن يكون عليه دين - ثم قال : واستثنى أصحابنا من الديون الدين المتعلق بعين المال فيقدم على الكفن (٢) .

وما أورده ابن سعد (٣) في الطبقات في ترجمة حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه عن أبي أسيد الساعدي رضي الله عنه قال : إنا مع رسول الله ﷺ على قبر حمزة فجعلوا يجرون النمرة فتنكشف قدماه ويجرونها على قدميه فينكشف وجهه ، فقال رسول الله ﷺ : اجعلوها على وجهه و اجعلوا على قدميه من هذا الشجر (٤) .

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٣ كتاب الجنائز وغيره رقم (١٢٧٦) / ١٤٢/

وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ رقم (٩٤٠) ص ٢٩١١ باب في كفن الميت

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ٢٦١٣ مكتبة نزار الباز ط ١/ - ١٣١٧ هـ

(٣) هو محمد بن سعد بن منيع الهاشمي مولاهم البصري نزيل بغداد كاتب الواقدي صدوق فاضل ولد في البصرة سنة ١٦٨ هـ فنشأ بها في البيئة العلمية التي كانت في هذا الوقت إلى أن سافر إلى بغداد حيث لزم شيخه الواقدي شهد له العلماء بالعلم والفضل والمعرفة التامة بالحديث والكثير من العلوم قال عنه ابن النديم : أنه كان عالماً بأخبار الصحابة والتابعين وقد دل على ذلك تبحره في الحديث والسير والأخبار وكذلك الفقه والأنساب وغير ذلك من علوم دينية توفي على أ صح الأقوال ببغداد سنة ٢٣٠ هـ. أه. تقريب التهذيب ص ٤١٥ رقم ٥٩٠٣ ومقدمة التحقيق للطبقات الكبرى لمحققه محمد عيد القادر عطا ج ١ ص ٥ - ٨ ط ١ ١٤١٠ دار الكتب العلمية

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ١٠ ، ط ١٤١٠ هـ دار الكتب العلمية

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما في الصحيحين قال  
بينما رجل واقف بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته أو قال  
فأوقصته .

فقال النبي ﷺ اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين ...  
الحديث متفق عليه (١) .

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث أن الرسول ﷺ أمر بتكفين  
كل منهم ولم يسأل هل عليه دين مستغرق أم لا مع اعتناؤه  
بالدين وسؤاله لأصحاب الميت هل عليه دين أم لا ؟  
وامتناعه في بادئ الأمر عن الصلاة على صاحب الدين حتى  
تحمله عنه غيره .

كما في الحديث الصحيح عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه  
أن النبي ﷺ ( أتى بجنائز ليصلي عليها .

فقال : هل عليه من دين ؟ قالوا : لا فصلى عليه ثم أتى  
بجنائز أخرى .

فقال : هل عليه من دين ؟

قالوا : نعم .

قال : فصلوا على صاحبكم .

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري كتاب الجنائز ج ٢ قم (١٢٦٥) ص ١٣٠-١٣٤  
وصحيح مسلم كتاب الحج باب ما يفعل بالمحرم إذا مات رقم (١٢٠٦)

قال : أبو قتادة رضي الله عنه علي دينه يا رسول الله فصلى عليه ( متفق عليه <sup>(١)</sup> .

ومعلوم أن قتل مصعب وحمزة رضي الله عنهما في غزوة أحد قبل أن يفتح الله على رسوله الفتوح حينما قال ﷺ : ( أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلي قضاؤه ومن ترك مالاً فلورثته) متفق عليه <sup>(٢)</sup> .

ولما روي عنه ﷺ ( المرء أحق بكسبه من والده وولده وسائر الناس أجمعين ) <sup>(٣)</sup> .

ومن الاستدلالات لهذا القول أيضاً القياس على نفقة المعسر وكسوته <sup>(٤)</sup> .

وبهذا يتبين أن الكفن أقوى من الدين <sup>(٥)</sup> والله أعلم .

أما القائلون بتقديم الدين المتعلق بعين التركة على مؤن التجهيز فسيأتي في الحق الثاني من الحقوق المتعلقة بالتركة كما سيأتي الترجيح إن شاء الله تعالى .

(1) صحيح البخاري ج ٤ ص ٤٧٧ باب الدين رقم (٢٢٩٨) وصحيح مسلم ج ١١/٦٥ -

٦٦ رقم (١٦١٩) كتاب الفرائض

(2) صحيح البخاري ج ٤ / ٤٧٧ باب الدين رقم (٢٢٩٨) وصحيح مسلم كتاب الفرائض

ج ١١ / ٦٥ - ٦٦ رقم (١٦١٩)

(3) حاشية شرح السراجية بشرح الجرجاني ص ٣١ تحقيق الدرويش

(4) فقه المواريث بتصرف ج ١ ص ٢١

(5) الميراث في الشريعة الإسلامية ص ٨٨ معزوا للمبسوط للسرخسي ج ٢٩

ص ١٣٦-١٣٧

**فصل : مؤن تجهيز الزوجة :**

أما مؤن تجهيز الزوجة فمجمّل أقوال أهل العلم في ذلك مرجعها إلى ثلاثة أقوال وهي على النحو التالي :

**القول الأول :** لا تلزم مؤن تجهيز الزوجة زوجها سواء كان مؤسراً أو معسراً وسواءً كانت الزوجة غنية أم فقيرة وهذا قول الشعبي<sup>(١)</sup> ، وإليه ذهب الإمامان أحمد ومالك رحمهما الله<sup>(٢)</sup> ، وهو وجه في مذهب الإمام الشافعي ، وبه قال ابن أبي هريرة<sup>(٣)</sup> .

ومن الحنفية محمد بن الحسن<sup>(٤)</sup> ، ونسب هذا القول الرافعي<sup>(٥)</sup> في فتح العزيز شرح الوجيز لمالك وأبي حنيفة وأحمد<sup>(٦)</sup> ، كما نسبه أيضا ابن قدامة في الشرح الكبير لأبي حنيفة<sup>(٧)</sup> .

(1) الشعبي هو : عامر بن شرا حيل الشعبي أبو عمرو ولد بالكوفة سنة ١٩ هـ من التابعين الفقهاء الحفظة وثقات رجال الحديث توفي بالكوفة سنة ١٠٣ هـ ثقة مشهور فقيه فاضل من الثالثة تقريب التهذيب رقم الترجمة (٣٠٩٢) ص ٢٣٠

(2) التحقيقات المرضية ص ٢٥ والعذب الفائض شرح عمدة الفارض ج ١ ص ١٤-١٥  
(3) ابن أبي هريرة : هو الحسن بن الحسين بن أبي هريرة أبو علي الفقيه الشافعي انتهت إليه إمامة العراقيين توفي سنة ٣٤٥ هـ حاشية كتاب التلخيص في الفرائض بتصريف ج ١ / ٥٦

(4) محمد بن الحسن هو : محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله ولد بواسط سنة ١٣١ هـ ومات بري سنة ١٨٩ هـ صاحب أبي حنيفة وتلميذه والناشر لمذهبه إمام بالفقه والأصول حاشية شرح السراحية في المواريث ص ٣١

(5) الرافعي : هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسين بن الحسن أبو القاسم القزويني قيل منسوب إلى رافعان وقيل إلى رافع بن خديج توفي سنة ٢٢٣ هـ بقزوين ١ هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ٩٨ تحقيق د/عبد الرزاق ط ١٤٢٠ هـ دار ابن خزيمة

(6) فتح العزيز شرح الوجيز مع شرح المجموع ج ٥ ص ١٣٤

(7) الشرح الكبير على متن المقتع مع المغني ج ٢ ص ٣٣٥

وعلى هذا القول فمؤن تجهيز الزوجة من تركتها وإذا لم تف  
فعلى من تلزم نفقتها إذا لم تكن مزوجة .  
وإذا لم يوجد فهي كغيرها من المسلمين .  
ووجه هذا القول انقطاع حقوقها على زوجها بالموت فأشبهت  
الأجنبية .

**القول الثاني :** تلزم مؤن تجهيز الزوجة زوجها سواء كان  
مؤسراً أو معسراً وسواء كانت الزوجة غنية أم فقيرة عكس  
الأول .

وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف <sup>(١)</sup> قال : كفن  
المرأة على زوجها مطلقاً لأن نفقة الزوجة على زوجها  
وتجهيزها من نفقتها .

وهو المفتى به عند الحنفية كما ذكره الجرجاني في شرح  
السراجية عن الصدر الشهيد <sup>(٢)</sup> ، وقاضي خان <sup>(٣)</sup> من كبار  
الحنفية وفقهائهم <sup>(٤)</sup> .

(١) أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي صاحب  
الإمام أبي حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه وأول من دعي بقاضي القضاة توفي سنة  
١٨٢ هـ انظر حاشية شرح السراجية ص ٣٠

(٢) الصدر الشهيد : هو عمر بن عبد العزيز بن مازة أبو محمد من أكابر الحنفية ولد  
سنة ٤٨٣ هـ وقتل سنة ٥٣٦ هـ بسمرقند انظر حاشية شرح السراجية ص ٣١

(٣) قاضي خان : هو الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز المعروف  
بقاضي خان الفرغان فقيه حنفي من كبارهم حاشية شرح السراجية ص ٣١

(٤) شرح السراجية للجرجاني مع حاشيتها ص ٣٠-٣١ وشرح خلاصة الفرائض  
ص ١١٧ والفقهاء الإسلامي ج ٨ ص ٢٧٢

وبه قال ابن الماجشون <sup>(١)</sup> مفتي أهل المدينة ورفيق الشافعي والمروزي <sup>(٢)</sup> من أصحاب الشافعي أيضاً رحمهم الله تعالى **القول الثالث** : تلزم مؤن تجهيز الزوجة زوجها إن كان مؤسراً ولو كانت غنية على الراجح .

أما إن كان معسراً فمؤنتها من تركتها وإليه ذهب الشافعي رحمه الله تعالى .

وأصح الوجهين عند جمهور الشافعية .

قال النووي رحمه الله في الشرح : ممن صححه المصنف هنا وفي التنبيه .

والمحامي <sup>(٣)</sup> في كتابيه المجموع والتجريد .

والرافعي وقطع به المحامي في المقنع .

(١) ابن الماجشون : هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون أبو مروان المدني الفقيه مفتي أهل المدينة مات سنة ٢١٣ هـ تقريبا التهذيب رقم الترجمة (٤١٩٥) ص ٣٠٤

(٢) المروزي : هو الحسين بن شعيب بن محمد بن الحسين أبو علي السنجي المروزي توفي سنة ١٣٧ هـ وقيل غير ذلك وانظر البداية والنهاية جزء ١٢ ص ٥٠٩

(٣) المحامي : هو أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل سعيد بن أبان الضبي القاضي المحامي الفقيه الشافعي المحدث كان يحضر مجلسه نحو من عشرة آلاف ولي قضاء الكوفة ستين سنة . توفي سنة ٣٩٥ هـ اهد البداية والنهاية ج ٦ جزء ١١ ص ٢٤٢ بتصريف

وصححه الماوردي<sup>(١)</sup> والشيخ أبو حامد الجويني<sup>(٢)</sup> في الفروق والجرجاني في التحرير<sup>(٣)</sup>.  
وممن قال بهذا القول الإمام مالك<sup>(٤)</sup> رحم الله الجميع .  
ووجه هذا القول أن علاقة الزوجية باقية لأنه يرثها ويغسلها<sup>(٥)</sup> وهذا القول هو اختيار شيخنا حفظه الله تعالى .  
وهو الراجح إن شاء الله تعالى .

**٢- الحق الثاني المتعلق بالتركة :** الديون المتعلقة بعين التركة ، كالرهن والأرش المتعلق برقبة العبد الجاني .  
وهذا الحق هو الذي قدمه الجمهور خلافاً للإمام أحمد .  
ومن تعليلهم لتقدمه على مؤن التجهيز قولهم أنه متعلق بعين المال قبل أن يصير تركة والأصل أن كل حق يقدم في الحياة يقدم في الوفاة<sup>(٦)</sup> .

(١) الماوردي هو : علي بن محمد بن حبيب أبو حسن الماوردي البصري شيخ الشافعية صاحب التصانيف الكثيرة في الأصول والفروع ولي [القضاء] في بلاد كثيرة وكان حليماً وقوراً أديباً توفي في ٤٥٠ هـ عن ٨٦ سنة البداية والنهاية ج ١٢ ص ٥٣٩ بتصرف  
(٢) الجويني هو: عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن محمد بن حيويه الشيخ أبو حامد الجويني كان يلقب بركب الإسلام إمام في الفقه والتفسير والأدب ج ١ ص ١٢٤ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية  
(٣) المجموع شرح المذهب ج ٥ ص ١٨٩ وفتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ٧ والفصول ص ٥٦  
(٤) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٥٧  
(٥) الرحبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري ص ٢٨  
(٦) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ٧ وحاشية البقري على الرحبية ص ٢٨ وشرح السراجية ص ٣١-٣٢ ولباب الفرائض ص ١٧



**قلت** : مال إليه الشيخ العثيمين بقوله وهذا القول كما ترى له حظ من النظر والله أعلم <sup>(١)</sup> وقدمه شيخ شيخنا في النور الفائض <sup>(٢)</sup> رحمهم الله جميعاً.

ومن الأدلة لهذا القول القياس – قياس الحقوق المتعلقة بعين التركة بعد الوفاة على الحقوق المتعلقة بها حال الحياة في التقديم على غيرها بجامع التعلق بعين المال في كل <sup>(٣)</sup> .

ومما يجاب على هذا التقديم هو تقديم نفقة المفلس وكسوته وهو ما قاسوا عليه القائلون بتقديم مؤن التجهيز .

ومما احتج به القائلون بتقديم الحقوق المتعلقة بعين التركة على مؤن التجهيز قولهم إن ملك الشخص يزول عن ماله بالموت فلا يزاحم غيره فيه .

ويجاب عن هذا أيضاً أن تقديم مؤن التجهيز على غيرها من الحقوق ليس مبنياً على ملكه لماله بل لإثبات الشارع له فيه <sup>(٤)</sup> .

### الترجيح

الراجح هو القول بتقديم مؤن التجهيز على جميع الحقوق المتعلقة بعين التركة لقوة أدلة القائلين بتقديم المؤن وضعف

(1) تسهيل الفرائض ص ٩

(2) النور الفانض من شمس الوحي في علم الفرائض ص ٤

(3) فقه المواريث ج ١ ص ٢٢ معزوا لحاشية ابن عابدين ج ٦ / ٧٥٩ وتبيين الحقائق

ج ٦ / ٢٢٩

(4) المصدر السابق بتصريف

أدلة المخالفين<sup>(١)</sup> ، وقواه السرخسي<sup>(٢)</sup> -<sup>(٣)</sup> ، ورجحه غير واحد ، وقدمه الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى في الفوائد الجلية<sup>(٤)</sup> ، والشيخ العثيمين في التسهيل<sup>(٥)</sup> ، والشيخ الفوزان في التحقيقات المرضية<sup>(٦)</sup> .

**٣- الحق الثالث المتعلق بالتركة :** الديون المرسلة في الذمة المتعلقة بكلها لا ببعضها ويأتي هذا الحق في الدرجة الثالثة وقد قدمه ابن حزم<sup>(٧)</sup> على مؤن التجهيز حيث قال : أول ما يخرج من تركة الميت ديون الله تعالى ثم ديون الغرماء فإن فضل شيء كفن منه الميت .  
وإن لم يفضل منه شيء كان كفنه على من حضره من الغرماء أو غيرهم<sup>(٨)</sup>  
وهذه الديون قسمان وهما :

- (1) فقه المواريث ج ١ ص ٢٣
- (2) السرخسي هو : محمد بن أحمد بن سهل أبو بكر شمس الأئمة قاضي من كبار الأحناف مجتهد أشهر كتبه المبسوط في الفقه أملاه وهو سجين بالجيب في ازجند بفرغانة وبها توفي سنة ٤٨٣ هـ - ١١٠٠ هـ الأعلام ج ٦ ص ٢٠٨
- (3) التركات والوصايا ص ٢٩ معزواً للمبسوط ج ٢٩ ص ١٣٧
- (4) الفوائد الجلية ص ٦
- (5) تسهيل الفرائض ص ٩
- (6) التحقيقات المرضية ص ٢٤
- (7) ابن حزم الظاهري : هو أبو محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ولد في قرطبة سنة ٣٨٤ هـ كان أديباً طبيباً شاعراً فصيحاً توفي سنة ٤٥٦ هـ أنظر البداية والنهاية ج ١٢ ص ٥٥٣
- (8) المحلى بالآثار ج ٨ ص ٢٦٣ مسألة ١٧٠٧ بتصرف تصنيف أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي دار الكتب العلمية

**القسم الأول :** دين الله تعالى من زكاة وكفارات ونذور وحج الفرض ونحو ذلك .

**القسم الثاني :** دين الأدميين كالقرض الحسن ومهر الزوجة وأجرة العامل ونحو ذلك فإذا بقي من تركة الميت بعد مؤن تجهيزه وقضاء الديون المتعلقة بعين التركة ما يفي بقضاء ديونه قضي .

أما إذا لم يبق من التركة ما يفي بقضاء ديونه فهل يقدم دين الله أم دين الأدميين ففي ذلك خلاف يمكن إجماله في ثلاثة أقوال وهي :

**القول الأول :** تقديم دين الله تعالى في القضاء على دين الأدميين ودليل ذلك حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ ( اقضوا الله فأنه أحق بالوفاء - وفي لفظ مسلم فدين الله أحق بالقضاء ) متفق عليه (١) . وهو القول الصحيح من أقوال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى كما ذكره النووي (٢) .

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٤ باب الحج والنذور عن الميت رقم ١٨٥٢ ص ٦٤ وصحيح مسلم شرح النووي ج ٣ - جزء ٨ قضاء الصوم عن الميت ص ٣٢ - ٢٤

(٢) النووي : هو الشيخ العلامة يحيى بن شرف بن حسن بن حسين بن جمعة بن حزام الحازمي أبو زكريا النووي ولد بنوى من قرى حوران سنة ٦٣١ هـ ولازم المشايخ تصحيحاً وشرحاً فكان يقرأ في كل يوم اثنا عشر درساً على المشايخ توفي سنة ٦٧٧ هـ انظر البداية والنهاية ج ٧ جزء ١٣ ص ٣٢٢ - ٣٢٣

في شرحه على صحيح مسلم<sup>(١)</sup> وابن حجر في الفتح<sup>(٢)</sup> .  
**القول الثاني** : تقديم دين الأدميين في القضاء على دين الله تعالى وذلك لأن دين الأدميين مبني على المشاحة .  
 ودين الله تعالى مبني على المسامحة لاستغنائه جل وعلا .  
 وإلى هذا القول ذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى .  
 والإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى غير أن الحنفية لا يرون أداء دين الله تعالى من التركة لأنها عبادة سقطت بموته .  
 ولأن الركن في العبادات نية المكلف وفعله وقد فات كل من هذين بموته إلا إذا أوصى به الميت وجب تنفيذه من ثلث ماله بعد دين العباد .  
 أما إذا لم يوص لم يجب<sup>(٣)</sup> وهو أحد قولي الإمام الشافعي<sup>(٤)</sup> رحمه الله تعالى .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٣ جزء ٨ ص ٢٤

(٢) شرح فتح الباري على صحيح البخاري ج ٤ ص ٦٥

(٣) السراجية بشرح الجرجاني ص ٣٤ والتركات والوصايا ص ٣٢ وأحكام المواريث

ص ٢٧ والفقهاء الإسلامي ج ٨ ص ٢٧٤ والعذب الفائض ج ١ ص ١٥

(٤) الشافعي : هو : الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب المطلبى أبو عبد الله الشافعي المكي نزيل مصر وهو المجدد لأمر الدين على رأس المانتين ولد عام ١٥٠ هـ كان كثير المناقب حفظ الموطأ بمكة وهو ابن عشر في تسع ليال ثم رحل إلى مالك فأخذ عنه وتوفي سنة ٢٠٤ هـ - أ هـ تقريب التهذيب ص ٤٠٣ هـ رقم (٥٧١٧) لابن حجر العسقلاني مؤسسة الرسالة ط ١ - ١٤١٦ هـ والأفنان الندية شرح السبل السوية لفقهاء السنن المروية لفضيلة شيخنا الجليل العلامة النبيل أبي محمد زيد بن محمد المدخلي ج ١ ص ٦٢ ط ١ - ١٤٠٩ هـ وكتاب الموطأ جزء ١ ص (و) تعليق محمد فؤاد عبد الباقي المكتبة الثقافية ١٤٠٨ هـ

ورجحه اللاحم (١) .

**القول الثالث :** لا يقدم دين على دين سواء كانت الديون لله تعالى أم للآدميين أم مختلفة بل يرجع فيها إلى المحاصة (٢) وذلك لتساويها في وجوب القضاء كذلك تتساوى في الترتيب (٣) .

وهذا مذهب الإمام أحمد رحمه الله والقول الثاني للشافعي (٤) .  
**وصفة المحاصة ؛** ننسب التركة إلى مجموع الديون فما بلغت من نسبة فهي لكل دائن من دينه . فلو بلغت التركة نصف الديون فلكل دائن نصف دينه وإن بلغت ربعهما فلكل دائن ربع دينه وهكذا .

ومثال ذلك : لو هلك هالك وبقي من تركته بعد تجهيزه بالمعروف وقضاء ديونه المتعلقة بعين التركة خمسمائة ريالاً ، وعليه من الدين ألف [١٠٠٠] ريال ، لعمره مائتا [٢٠٠] ريال قرضا حسنا ولزيد ثلاثمائة ريال [٣٠٠] كذلك ولأحمد مائة وخمسون ريالاً [١٥٠] أجره عمل .  
وعليه زكاة ثلاثمائة وخمسون ريالاً [٣٥٠] فإذا نسبنا التركة إلى مجموع الديون فالحاصل هو نصف [٢/١] فلكل دائن نصف دينه .

(١) فقه المواريث ج ١ ص ٣٠

(٢) العذب الفائض ج ١ ص ١٥ والتحقيقات المرضية ص ٢٦ بتصرف

(٣) فقه المواريث ج ١ ص ٣٠ بتصرف

(٤) المجموع شرح المهذب ج ٥ ص ١٨٩

فلعمرو  $2/1 \times 200 = 100$  ريالاً .

ولزيد  $2/1 \times 300 = 150$  ريالاً .

ولأحمد  $2/1 \times 150 = 75$  ريالاً .

الزكاة  $2/1 \times 350 = 175$  ريالاً وعلى هذا فقس .

**مسألة :** تقديم الدين على الوصية .

يقدم الدين على الوصية بإجماع أهل العلم <sup>(١)</sup> .

أما تقديم الوصية على الدين في قوله تعالى ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فقال ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح : ذكر السهيلي <sup>(٣)</sup> أن تقديم الوصية في الذكر على الدين لأن الوصية إنما تقع على سبيل البر والصلة بخلاف الدين فإنه إنما يقع غالباً بعد الميت بنوع تفريط فوقعت البداءة بالوصية لكونها أفضل <sup>(٤)</sup> .

وقال غيره قدمت الوصية لأنها شئ يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أشق على الورثة من إخراج الدين وكان أداؤها مظنة التفريط بخلاف الدين .

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٥ ص ٣٧٧ - ٣٧٨ وتسهيل الفرائض ص ١٠

(2) سورة النساء من الآية ١١

(3) السهيلي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي السهيلي نسبة إلى قرية سهيل من قرى المغرب ولد سنة ٥٠٨ هـ قرأ وحصل حتى برع وساد أهل زمانه بقوة القريحة وجودة الذهن وتوفي سنة ٥٨١ هـ - كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية بتصرف ص ٧-٩ والبداية والنهاية ج ١٢ / ٨٤٧ - ٨٤٨

(4) انظر كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ص ٤٩ - ٥٠

وهي حظ فقير ومسكين غالباً والدين حظ غريم يطلبه بقوة وله مقال<sup>(١)</sup> لقوله ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال ﷺ ( إن لصاحب الحق مقالاً ) متفق عليه<sup>(٢)</sup> .  
وإنما قدمت الوصية على الدين لمعنى اقتضى الاهتمام بتقديمها .

واختلف في تعيين ذلك المعنى ، وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور وهي :

- ١- الخفة والثقل كربيعة ومضر ، فمضر أشرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر وهذا يرجع إلى اللفظ.
- ٢- بحسب الزمان كعاد وثمود .
- ٣- بحسب الطبع كثلاث ورباع .
- ٤- بحسب الرتبة كالصلاة والزكاة لأن الصلاة حق البدن والزكاة حق المال والبدن مقدم على المال .
- ٥- تقديم السبب على المسبب كقوله عزيز حكيم قال بعض السلف عز فلما عزّ حكم .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٥ ص ٣٧٨ بتصريف

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٤ كتاب الوكالة رقم ٢٣٠٦ ص ٦٠٨ وصحيح

مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ٤٣٤٧ - ٤٣٤٨ رقم ١٦٠١

٦- بالشرف والفضل كقوله تعالى (( من النبيين والصديقين )) أه<sup>(١)</sup>.

ومن أدلة تقديم الوصية على الدين السنة والإجماع .  
أما السنة : فحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال :  
(قضى رسول الله ﷺ أن الدين قبل الوصية ) الحديث<sup>(٢)</sup> .  
قال الترمذي رحمه الله تعالى : إن العمل عليه عند أهل العلم<sup>(٣)</sup> .

وأما الإجماع فقد سبق إيراده في صدر مسألتنا هذه .  
قال شيخنا حفظه الله الإجماع يعضد ضعيف النص .  
٤- الحق الرابع : المتعلق بالتركة: الوصية بالتثلث فأقل  
لغير وارث .

### التعريف :

الوصية في اللغة : مصدر أو اسم مصدر مأخوذ من وصيت الشيء بالشيء أصيه إذا وصلته به . ومنه قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري كتاب الوصايا ج ٥ ص ٤٧٥  
(2) حسن أخرجه الترمذي ٢ / ١٦ وابن ماجه ٢٧١٥ وكذا ابن الجارود ٩٥٠ والدارقطني ٤٦١ والحاكم ٣٣٦/٤ والبيهقي ٢٦٧/٦ والطيالسي ١٧٩ وأحمد ١٣١-٧٩-١٣١-١٤٤ من طريق أبي إسحاق الهمداني عن الحارث عن علي- رضي الله عنه- به وزادوا : وأنتم تقرؤونها ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) أه إرواء الغليل ج ٦ ص ١٠٧-١٠٨ قلت وضعفه ابن حجر في الفتح فليُنظر ج ٥ ص ٤٧٤  
(3) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ج ٦ ص ٢٦١١١٣



الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ  
غَيْرِكُمْ ﴿ (١) - (٢) .

**واصطلاحاً :** هي التبرع بعد الموت (٣) .

**سبب تسمية الوصية بهذا الاسم :**

وسميت الوصية بهذا الاسم لأن الميت يصل بها ما كان في  
حياته بعد مماته (٤) .

وأصل مشروعيتهما القرآن والسنة والإجماع .

**فأما القرآن :** فقوله تعالى ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ  
الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ ﴾ (٥) .

**وأما السنة :** فمنها ما رواه الجماعة عن عبد الله بن عمر  
رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال ( ما حق امرئ مسلم  
يبيت ليلتين وله شئ يريد أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة  
عند رأسه ) متفق عليه (٦) .

(1) سورة المائدة الآية ١٠٦

(2) كتاب أحكام الوصايا ص ٣٣ معزواً لمعجم مقاييس اللغة ١١٦/٦ مادة وصى

(3) المغني بالشرح الكبير ج ٦ / ٤٤٤ وشرح صحيح البخاري لابن بطال ج ٨ / ١٤٧

(4) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار لمحمد بن علي الشوكاني

دار الفكر ج ٦ / ١٤٢-١٤٣

(5) سورة البقرة ١٨٠

(6) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٥ كتاب الوصايا ص ٣٥٥ رقم ٢٧٣٨

وصحيح مسلم بشرح النووي جزء ١١ / ٣ رقم (١٦٢٧)

**وأما الإجماع :** فقد أجمع العلماء رحمهم الله في الأمصار والأعصار على جوازها <sup>(١)</sup> .

**حكمها:** اختلف في حكمها على قولين هما :

**القول الأول :** الوجوب من حيث الجملة .

وبه قال جماعة من السلف منهم عطاء والزهري وأبو مجلز <sup>(٢)</sup> وطلحة بن مصرف <sup>(٣)</sup> في آخرين .

وحكاه البيهقي عن الشافعي في القديم .

وبه قال إسحاق وداود وأبو عوانة الأسفرايني وابن جرير وآخرون .

ومن أدلة القائلين بالوجوب مايلي :

قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وأجاب الجمهور عن الآية بأنها منسوخة .

(١) المعنى بالشرح الكبير ج ٦ ص ٤٤٤

(٢) أبو مجلز : هو لاحق بن حميد السدوسي وكان ثقة وله أحاديث توفي في خلافة عمر بن عبدالعزيز أه الطبقات الكبرى ج ٧ ص ١٦٢

(٣) طلحة بن مصرف : هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب بن جحذب بن معاوية بن سعد بن الحارث بن ذهل بن سلمة بن ددول بن جشم بن يام من همدان ويكنى أبا عبدالله وكان قارئ أهل الكوفة توفي سنة ١١٢ هـ أنظر الطبقات الكبرى ج ٦ ص ٣٠٨

(٤) سورة البقرة ١٨٠

وأجاب من قال بالوجوب بأن الذي نسخ الوصية للوالدين والأقارب الذين يرثون .

وأما الذين لا يرثون فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه .

وأما السنة فمنها ما رواه الجماعة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال ( ما حق امرئ مسلم يبني بيتين وله شيء يريد أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه ) متفق عليه (١) .

وأجاب الجمهور عن الحديث بأن قوله ما حق امرئ بأن المراد الحزم والاحتياط ... فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بالوجوب بل اقترن هذا الحق بما يدل على الندب وهو تفويض الوصية إلى إرادة الموصي حيث قال (( له شيء يريد أن يوصي فيه )) .

أما الجواب عن الرواية التي بلفظ (( لا يحل )) فاحتمال مراد الراوي بنفي الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الوجوب والمندوب والمباح .

ونقل ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه إن لم يوص به كوديعة ودين .

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٥ كتاب الوصايا ص ٣٥٥ رقم ٢٧٣٨ وصحيح مسلم بشرح النووي جزء ١١ ص ٣ رقم (١٦٢٧)

**القول الثاني :** الندب : وهو ما ذهب إليه الجمهور .  
قال في المغني أجمع العلماء رحمهم الله تعالى في الأمصار  
والأعصار على جوازها .

وحكى ابن عبد البر الإجماع على عدم الوجوب ، ورده  
الشوكاني بقوله : مجازفة (١) .

ومحل وجوب الوصية إنما هو فيما إذا كان عاجزاً عن تنجز  
ما عليه وكان لم يعلم بذلك غيره ممن يثبت الحق بشهادته  
فأما إذا كان قادراً أو علم بها غيره فلا وجوب .  
وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الأجر ، ومكروهة في  
عكسه .

ومباحة فيما استوى الأمران فيه .

ومحرمة فيما إذا كان فيها إضرار .

كما ثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما ( الإضرار في  
الوصية من الكبائر ) (٢) .

**وأول من أوصى بالثلث في الإسلام :** البراء بن

المعمر ، أوصى به للنبي ﷺ وكان قد مات قبل أن يدخل  
النبي ﷺ المدينة بشهر ، فقبله ﷺ ورده على ورثته (٣) .

(1) نيل الأوطار ج٦ ص١٤٣

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج٥ ص٣٥٨-٣٥٩ بتصرف

(3) المصدر السابق ص ٣٧٠ والحاوي الكبير ج١١ ص٧ وقال في الحاشية حديث أبي  
قتادة أخرجه البيهقي في السنن ٢٧٦/٦ وصححه الحاكم ٣٥٣/١-٣٥٤

## مسألة : الزيادة في الوصية على الثلث لغير وارث

إما أن يكون لهذا الموصي وارث وإما لا ؟

فإن كان معه وارث فعلى قولين هما :

**القول الأول** : قول الجمهور وهو الجواز بإجازة

الورثة .

وأورد الإجماع غير واحد على عدم جوازها إلا بإجازة الورثة للزيادة وبهذا تصح وإن أجازها بعضهم نفذت في نصيبهم وإن لم يجزها أحد من الورثة بطلت إجماعاً .

وممن أورد الإجماع على عدم جوازها إلا بإجازة الورثة ابن عبد البر <sup>(١)</sup> بقوله أجمع علماء المسلمين على أنه لا يجوز الوصية في أكثر من الثلث إذا ترك ورثة من بنين أو عصبه <sup>(٢)</sup> ، وابن قدامة بقوله وجملة ذلك أن الوصية لغير الوارث تلزم في الثلث من غير إجازة وما زاد على الثلث يقف على إجازتهم فإن أجازوه جاز وإن ردوه بطل في قول جميع العلماء <sup>(٣)</sup> ، وابن رشد الحفيد بقوله : وأما القدر فإن

(١) ابن عبد البر : هو الإمام العلامة و حافظ المغرب شيخ الإسلام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الحافظ شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها في وقته قال ابن حزم لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه ولد سنة ٣٦٨ هـ وتوفي سنة ٤٦٣ هـ انظر نزهة الفضلاء ج ٣ ص ١٢٦٩ وحاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ ص ١٧٢

(٢) التمهيد ج ٨ ص ٣٧٩

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٦ ص ٤٥٧

العلماء اتفقوا على أنه لا تجوز الوصية في أكثر من الثلث لمن ترك ورثة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث ولكن اختلفوا فيمن كان له وارث<sup>(٢)</sup> وذلك لأن الحق لهم فإذا رضوا بإسقاطه سقط<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** قول أهل الظاهر إن الوصية بأكثر من

الثلث لا تجوز أجازها الورثة أو لم يجيزوها لقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه حينما قال: يا رسول الله أنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة أفأصدق بثلثي مالي؟ قال: لا.

قلت: أفأصدق بشطره؟ قال: لا.

قلت: أفأصدق بثلثه؟ قال الثلث والثلث كثير (( متفق

عليه<sup>(٤)</sup> - <sup>(٥)</sup>.

قال الماوردي رحمه الله تعالى قال الله تعالى ﴿ مِنْ بَعْدِ

وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبو الوليد محمد بن أحمد الشهير بابن رشد

الحفيد ج ٢ ص ٢٥١ دار الفكر

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٥ ص ٤٣٤

(٣) وانظر المغني بالشرح الكبير ج ٦ ص ٤٥٧

(٤) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٥/٣٦٣ كتاب الوصايا رقم (٢٧٤٢) وصحيح

مسلم بشرح النووي كتاب الوصية ج ٤ جزء ١ ص ٧٦-٧٩

(٥) التمهيد ج ٨ ص ٣٨٠

## عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١﴾

والإضرار في الوصية أن يوصي بأكثر من الثلث (٢) .  
 وحديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن رجلاً  
 أعتق ستة مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم  
 فجزأهم النبي ﷺ أثلاثاً ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق  
 أربعة وقال له قولاً شديداً ( رواه الجماعة إلا البخاري (٣) .  
 وفسر القول الشديد في رواية أخرى بأنه قال ﷺ ( لو  
 علمت ذلك ما صليت عليه ) ولم ينقل أنه راجع الورثة فدل  
 على منعه مطلقاً .  
 وكذلك منعه لسعد رضي الله عنه من الوصية بالشرط  
 ولم يستثن صورة الإجازة (٤) .

قال ابن بطل رحمه الله تعالى ( وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه  
 لا يجوز لأحد أن يوصي بأكثر من ثلثه وإن لم يكن له وارث  
 وهو قول مالك والأوزاعي والحسن بن حي والشافعي  
 واحتجوا بقوله رضي الله عنه (( الثلث كثير )) .  
 وبما رواه آدم بن أبي إياس حدثنا عقبة بن الأصم  
 حدثنا عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال :

(1) صورة النساء الآية ١٢

(2) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٦

(3) صحيح أخرجه مسلم ٩٧/٥ وأبو داود (٣٩٥٨) و الترمذي ٢٥٥/١ وابن ماجه (٢٣٤٥) والطحاوي ٤٢٠/٢ وابن الجارود (٩٤٨) والبيهقي ٢٧٢/٦ وأحمد ٤٢٦/٤ وقال الترمذي حديث حسن صحيح اهـ إرواء الغليل ج٦ ص٨٧ رقم (١٦٥٤٩)

(4) فتح الباري ٣٧٣/٥ بتصريف

رسول الله ﷺ (( إن الله جعل لكم ثلث أموالكم عند الموت زيادة في أعمالكم )) .

وروى أبو اليمان حدثنا أبو بكر [بن] أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : ((إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم)) <sup>(١)</sup> ولم يخص من كان له وارث أو غيره <sup>(٢)</sup> .

وأما ما استدلل به الجمهور لجواز الوصية بأكثر من الثلث لغير وارث فسيأتي في مسألة الوصية لوارث إن شاء الله تعالى .

أما إذا لم يكن للميت وارث خاص فكذلك فيه قولان وهما :

**القول الأول :** جواز الوصية بالمال كله حيث قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى في التمهيد واختلفوا إذا لم يكن بنين ولا عصبه ولا وارثا بنسب أو نكاح .  
وقال ابن مسعود رضي الله عنه إذا كان كذلك جاز له أن يوصي بماله كله .

(١) حسن وقد روي من حديث أبي هريرة وأبي الدرداء ومعاذ بن جبل وأبي بكر الصديق وخالد بن عبيد السلمي ..... ، و خلاصة القول إن جميع طرق الحديث ضعيف شديد الضعف إلا الطريق الثانية والثالثة والخامسة فإن ضعفها يسير ولذلك فإني أرى أن الحديث بمجموع هذه الطرق الثلاث يرتقي إلى درجة الحسن ، وسائر الطرق إن لم تزده قوة لم تضره وقد أشار إلى هذا الحافظ فقد قال في بلوغ المرام رواه الدارقطني يعني عن معاذ وأحمد والبزار عن أبي الدرداء وابن ماجه عن أبي هريرة وكلها ضعيفة لكن قد يقوي بعضها بعضاً انظر الحديث وطرقه في الإرواء ج ٦ ص ٧٦ - ٧٩  
(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال ج ٨ ص ١٤٨ - ١٤٩



وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مثله - وروي  
عن علي رضي الله عنه (١) .  
وقال بهذا القول قوم منهم مسروق وعبيدة السلماني (٢)  
وبه قال ابن راهوية واختلف في ذلك قول أحمد .  
وممن قال بذلك أبو حنيفة وأصحابه وشريك ولأنه لما  
جازت الصدقة بجميع ماله جازت له وصيته بجميع ماله (٣) .  
وذهب إليه جماعة من المتأخرين ممن يقول بقول زيد  
رضي الله عنه في هذه المسألة .  
ومن حجتهم أن الاقتصار على الثلث في الوصية إنما  
كان من أجل أن يدع ورثته أغنياء وهذا لا ورثة له فليس  
ممن عني به الحديث (٤) .  
واختاره ابن حجر بقوله وأن من لا وارث له يجوز له  
الوصية بأكثر من الثلث لقوله ﷺ ( أن تذر ورثك أغنياء ---  
الحديث ) فمفهومه أن من لا وارث له لا يبالي بالوصية بما  
زاد لأنه لا يترك ورثة يخشى عليهم الفقر (٥) .

(1) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٤ جزء ١١ ص ٧٧

(2) عبيدة السلماني: هو عبيدة بن عمرو السلماني المرادي أبو عمر الكوفي تابعي كبير  
مخضرم فقيه ثبت كان شريح إذا أشكل عليه شيء يسأله مات سنة اثنتين وسبعين أو  
بعدها والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين هـ تقريبات التهذيب ص ٣٢٠ رقم ٤٤١٢

(3) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ١٧ بتصرف وانظر شرح صحيح البخاري لابن بطلال رحمه  
الله تعالى ج ٨ ص ١٤٨ - ١٤٩

(4) التمهيد ج ٨ ص ٣٨٠

(5) الفتح ج ٥/٦٣٤

**القول الثاني :** المنع قال مالك وابن شبرمة والأوزاعي<sup>(١)</sup> والحسن بن حي والشافعي وأحمد وأبو سليمان ليس له أن يوصي بأكثر من الثلث وله وارث أو لم يكن . وكما سبق قاله ابن بطال رحمه الله تعالى . وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يجوز لأحد أن يوصي بأكثر من ثلثه وإن لم يكن له وارث<sup>(٢)</sup> .

### **مسألة : الوصية لو ارث :**

في الوصية لو ارث قولان لأهل العلم هما :  
**القول الأول :** عدم الجواز مطلقاً وبه قال أهل الظاهر والمزني من الشافعية . وهو قول لبعض الحنابلة أنها غير جائزة وإن أجازها سائر الورثة<sup>(٣)</sup> .

قال ابن حجر : وقواه السبكي واحتج له بحديث عمران بن حصين في الذي أعتق ستة أعبد فإن فيه عند مسلم فقال له

(١) الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى أبو عمرو الأوزاعي أحد أمثال المجتهدين وأفاضل محدثين وأكابر أصحاب المذاهب المدونة المتنوعة ولد ببعلبك سنة ٨٨ من الهجرة توفي سنة ١٥٧ هـ أنظر فقه الإمام الأوزاعي ج ١ ص ١١-٩٧  
(٢) المحلى ج ٨ ص ٣٥٦ - ٣٦٢ مسألة ١٧٥٥ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٥٢/٢ وفقه الإمام الأوزاعي د / عبد الله الجبوري مطبعة الإرشاد ١٣٩٧ هـ وشرح صحيح البخاري لابن بطال ج ٨ ص ١٤٨ - ١٤٩ ط ١ ١٤٢٠ هـ مكتبة الرشد / السعودية  
(٣) بداية المجتهد ج ٢ / ٢٥١ والمغني بالشرح الكبير ج ٦ ص ٤٤٩-٤٥٠ وأحكام الوصايا في الفقه الإسلامي ص ٢٤٩

النبى ﷺ ( قولاً شديداً ) (١) ..... ولم ينقل عنه ﷺ أنه راجع الورثة فدل على منعه مطلقاً (٢) .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (٣) رحمه الله تعالى : اجتمعت العلماء من أهل الحجاز وتهامة والعراق والشام ومصر وغيرهم منهم مالك وسفيان والأوزاعي والليث وجميع أهل الآثار والرأي وهو القول المعمول به عندنا أن الوصية جائزة للناس كلهم ما خلا الورثة خاصة والأصل في هذا قول النبي ﷺ (لا تجوز وصية لوارث) (٤) . قال ابن حزم رحمه الله تعالى : لا تحل الوصية لوارث أصلاً فإن أوصى لغير وارث فصار وارثاً عند موت الموصي بطلت الوصية له (٥) .

ومن أدلتهم أيضاً حديث ابن عياش عن شرحبيل بن مسلم قال : سمعت أبا أمامة يقول : سمعت رسول الله ﷺ

(١) الفتح ٣٧٣/٥

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٥ ص ٤٦٩

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي هو : القاسم بن سلام أبو عبيد البغدادي الهروي الإمام المشهور ثقة فاضل جبل من جبال العلم إمام عابد حجة ثقة واسع العلم في الفقه وغيره من العلوم قال الإمام الحجة إسحاق بن راهويه الحق يحبه الله أبو عبيد أفضه مني ولي قضاء طرسوس ولد سنة ١٥٤ وقيل ١٥٧ هـ على خلاف وتوفي سنة ٢٢٤ هـ أه بتصرف تقريب التهذيب ص ٣٨٦ رقم ٥٤٦٢ . الناسخ والمنسوخ ص ١٣-٤٢ وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٤١١

(٤) المصدر السابق ص ٢٣٤ - ٢٣٥ رقم ٤٣٠-٤٣١ بتحقيق محمد بن صالح المديفر ط١ - ١٤١١ هـ مكتبة الرشد

(٥) المحلى ج ٨ ص ٣٥٦ مسألة (١٧٥٤)

يقول : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث<sup>(١)</sup> .

**القول الثاني :** الجواز بشرط إجازة الورثة فلا خلاف أنه إذا لم تجزها الورثة أنها غير جائزة وهذا قول جمهور العلماء من الحنفية وظاهر مذهب الحنابلة والشافعية والمالكية .

ومما استدل به القائلون بالجواز: الزيادة التي وردت في الحديث عند الدار قطني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وعمرو بن شعيب وعمرو بن خارجة<sup>(٢)</sup> ( إلا أن يشاء الورثة – إلا أن يجيز الورثة )<sup>(٣)</sup> .

فلاستثناء من النفي : إثبات ، فيكون ذلك دليلاً على صحة الوصية عند الإجازة<sup>(٤)</sup> .

قال ابن حجر رحمه الله تعالى : فإن صحت هذه الزيادة فهي حجة واضحة .

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٤٢٧) وأبو داود (٣٥٦٥) والترمذي (١٦/٢) وابن ماجه (٢٧١٣) والبيهقي (٢٦٤/٦) والطيالسي (١١٢٧) وأحمد (٢٦٧/٥) من طريق إسماعيل بن عياش ثنا شرحبيل بن مسلم الخولاني به وقال الترمذي حسن صحيح وخلاصة القول أن الحديث صحيح لاشك فيه بل هو متواتر كما جزم بذلك السيوطي وغيره . الإرواء بتصريف ج ٨٧/٦-٩٩

(٢) عمرو بن خارجة هو : عمرو بن خارجة الأسدي ويقال الأشعري أو الأنصاري وقيل فيه : خارجة بن عمرو ، والأول أصح ، وكان حليف أبي سفيان : صحابي له أحاديث روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه . التقريب ص ٣٥٨ رقم (٥٠١٩) مؤسسة الرسالة ط ١ - ١٤١٦هـ

(٣) أنظر الحديث وطرقه في إرواء الغليل ج ٨٨/٦-٩٨

(٤) المعنى بالشرح الكبير ج ٥٠/٦

واحتجوا من جهة المعنى بأن المنع إذا كان في الأصل  
لحق الورثة ، فإذا أجازوها لم يمتنع <sup>(١)</sup> .

وسبب الخلاف هل المنع لعة الورثة أو عبادة ؟

فمن قال : عبادة قال : لا تجوز وإن أجازها الورثة .

ومن قال بالمنع لحق الورثة أجازها إذا أجازها

الورثة <sup>(٢)</sup> .

**مسألة :** متى يكون اعتبار إجازة الورثة للوصية

لوارث أو لغيره بما زاد عن الثلث ؟

لا يعتبر الرد والإجازة إلا بعد موت الموصي أما

الإجازة في صحته أو في مرضه فلا تعتبر ولهم الرجوع

فيها نص عليه الإمام أحمد في رواية أبي طالب ، وروي

ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وهو قول شريح <sup>(٣)</sup>

وطاووس والحكم والثوري والحسن بن صالح والشافعي

(١) الفتح ج ٣٧٣/٥

(٢) بداية المجتهد جزء ٢٥١/٢

(٣) شريح : هو شريح بن الحارث بن قيس الكندي أبو أمامة الكوفي القاضي اختلف في صحبته والمشهور أنه كان في زمن الرسول ولكنه لم يره فهو من كبار التابعين ثقة إمام من أشهر القضاة في صدر الإسلام ولي قضاء الكوفة لعمر ومن بعده من الخلفاء عليه السلام إلى زمن الحجاج فاعتزل القضاء قال عنه علي بن أبي طالب عليه السلام أنت أفضى العرب توفي بالكوفة قبل الثمانين انظر تقريب التهذيب ٢٧٧٤ ص ٢٠٧ وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٣٤٥

وأبي ثور وابن المنذر وأبي حنيفة<sup>(١)</sup> وأصحابه .  
وقال الإمام مالك : إن أذنوا له في صحته فلهم أن  
يرجعوا فإن كان ذلك في مرضه وحين يحجب عن ماله فذلك  
جائز عليهم<sup>(٢)</sup> .  
وحكى ابن عبد البر رحمه الله تعالى الإجماع أنهم لو  
أجازوا ذلك وهو صحيح لم يلزمهم<sup>(٣)</sup> .  
**قلت** : في إطلاق الإجماع نظر فإن مذهب الإمام  
الأوزاعي رحمه الله تعالى أن الورثة ليس لهم الرجوع بعد  
الإجازة لو حصلت في حياة الموصي .  
وبه قال جماعة من التابعين .....<sup>(٤)</sup> .

(١) أبو حنيفة : هو الإمام فقيه الملة عالم العراق أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي  
التميمي الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبة يقال إنه من أبناء الفرس ولد عام ثمانين في  
حياة صغار الصحابة ورأى أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه لما قدم عليهم بالكوفة  
وعني بطلب الآثار وارتحل في ذلك وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه فإليه  
المنتهى والناس عليه عيال في ذلك قال عنه يحيى بن معين : كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث  
بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ ولقد ضربه ابن هبيرة على القضاء فأبى أن  
يكون قاضياً قال : قدمت البصرة فظننت أني لا أسأل عن شيء إلا أجبت فيه فسألوني عن  
أشياء لم يكن عندي فيها جواب فجعلت على نفسي ألا أفارق حماداً حتى يموت فصحبته  
ثمانى عشرة سنة توفي سنة ١٥٠ هـ - أ هـ نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء  
ج ١ ص ٥٤٩ - ٥٥٢ محمد حسن ط ١ - ١٤١١ هـ دار الأندلس  
(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٦/٥٨٨ - ٤٥٩ وانظر قول الثوري في موسوعة فقه  
سفيان الثوري ص ٨٠٥ تأليف د / محمد قلعة جي دار النفائس ط ١ - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م  
(٣) التمهيد ج ٤/٣٠٨  
(٤) فقه الإمام الأوزاعي ج ٢/١٥٣ عزاه محققه لعمدة القارئ ٣٩/١٤ والقرطبي  
٢٦٢/٢ فلينظر

وقال ابن قدامة في المغني بعد أن أورد القائلين بالرد لمن أراد ممن أجاز في حياة الموصي : ( وقال الحسن وعطاء وحماة بن أبي سليمان وعبد الملك بن يعلى والزهرى وربيعة والأوزاعي وابن أبي ليلى رحمهم الله تعالى ذلك جائز عليهم لأن الحق للورثة فإذا رضوا بتركه سقط حقهم كما لو رضي المشتري بالعيب )<sup>(١)</sup> .

إذاً هذا قول الجمهور لا الإجماع الذي حكاه ابن عبد البر رحمه الله تعالى .

لاسيما وقد صرح به غير واحد ومنهم ابن حجر بقوله : واختلفوا بعد ذلك في وقت الإجازة فالجمهور على أنهم إن أجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع متى شاؤوا<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٦ ص ٤٥٨ - ٤٥٩ وفقه الإمام الأوزاعي ج ٢ ص ١٤٥ وشرح صحيح البخاري لابن بطال ج ٨ ص ١٥٢  
(٢) فتح الباري ج ٥ ص ٣٧٣

**٥- الحق الخامس المتعلق بالتركة : الإرث وهو**

المقصود من علم الفرائض .

**التعريف** : الإرث في اللغة : البقاء ، ومنه سمي الله

تعالى بالوارث أي الباقي ومنه الحديث قال ﷺ ( أثبتوا على

مشاعركم فإنكم على إرث أبيكم إبراهيم ) أي أصله وبقيته

منه قال الشاعر :

عفا غير إرث من رماد كأنه

حمام بالباد القطار جثوم

والإرث مصدر ورث يرث إرثا وميراثا (١) .

**وشرعا** : قال أفضل الدين الخونجي (٢) : هو حق قابل

للتجزى ثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك لقرابة بينهما

أو نحوها (٣) .

(1) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ٨ و الذخيرة ج ١٣ ص ٧  
بتصرف

(2) أفضل الدين الخونجي هو : محمد بن نامور بن عبد الملك أفضل الدين أبو عبد الله  
الخونجي ولي القضاء بالديار المصرية كان حكيما وأحد الفضلاء المشهورين ولد سنة  
٥٩٠هـ وتوفي سنة ٦٤٦هـ بتصرف حاشية نهاية الهداية ج ١ ص ١٠٨

(3) انظر المصدرين السابقين



**تنبيه :** عزا الشنشوري الحديث ( أثبتوا على مشاعركم --- الحديث ) في فتح القريب المجيب <sup>(١)</sup> ، وإبراهيم بن عبدالله الفرضي <sup>(٢)</sup> في العذب الفائض <sup>(٣)</sup> ، وتبعهما محمد محي الدين في أحكام المواريث <sup>(٤)</sup> عزوا الحديث السابق لصحيح مسلم <sup>(٥)</sup> ، ولعل هذا من قبيل السهو أو سبقة قلم وإلا فالحديث ليس في صحيح مسلم ،

(1) فتح القريب المجيب جزء ١ ص ٨

(2) إبراهيم بن عبدالله الفرضي : هو إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم بن سيف الوائلي نسباً النجدي أصلاً المدني مولداً ومنشأً ووفاة قال محققه وانلي خطأ ظاهر فالمترجم له شمري طاني قحطاني العلامة الفهامة المحقق المدقق ولد في المدينة المنورة ونشأ بها فقرأ على علمائها الواردين إليها من علماء الأقاليم فبرع في الفقه والفرائض والحساب انتهت إليه رئاسة المذهب في الحجاز رسمياً في علم الفرائض لإيجاري ولايباري إليه فيه غاية ألف كتابه { العذب الفائض شرح ألفية الفرائض } جمع فيه جمعاً بديعاً وحوى المذاهب الأربعة تأصيلاً وتفريعاً توفي في طيبة الطيبة سنة ١١٨٩ هـ انظر السحب الوائلة على ضرائح الحنابلة ج ١ ص

(3) العذب الفائض جزء ١ ص ٢٦

(4) أحكام المواريث ص ١١٥

(5) مسلم : هو الإمام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن ولد سنة أربع ومائتين وطلب علم الحديث صغيراً وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم وروى عن أئمة من كبار عصره وحفاظه وألف المؤلفات النافعة وأنفعها صحيحه الذي فاق بحسن ترتيبه وحسن سياق وبتدبيره وحاز نفائس التحقيق مات سنة إحدى وستين ومائتين اهـ سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ج/١ ص ١٠ / لمحمد بن إسماعيل الصنعاني تحقيق محمد عبد القادر عطا دار الفكر ط / ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

## وإنما رواه أهل السنن والإمام أحمد<sup>(١)</sup> وهو في مسند الشاميين<sup>(٢)</sup>.

(١) الإمام أحمد هو : الإمام أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ثم المروزي ثم البغدادي ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ توفي أبوه وهو ابن ثلاث سنين فكفلته أمه كان في حداثة سنه يختلف إلى مجلس القاضي أبي يوسف ثم ترك ذلك وأقبل على سماع الحديث وقد بلغ من العمر ست عشرة سنة ورحل لطلبه إلى الشام والحجاز واليمن وغيرها حتى أجمع على إمامته وتقواه وورعه وزهادته قال أبو زرعة كانت كتبه إثني عشر جملاً وكان يحفظها على ظهر قلبه وكان يحفظ ألف حديث وقال الشافعي خرجت من بغداد وما خلفت بها أتقى ولا أزهى ولا أروع ولا أعلم منه أمتحن بالقول بخلق القرآن فثبت ونصر الله به السنة فسجن وضرب ضرباً مبرحاً بالسياط بإشراف المعتصم نفسه قال الإمام أحمد فقامت بين العقابين وحيء بكرسي فأقمت عليه وأمرني بعضهم أن أخذ بيدي بأي الخشبين فلم أفهم فتخلعت يداي وحيء بالضرايين ومهم السياط فجعل أحدهم يضربني سوطين ويقول له يعني المعتصم شد قطع الله يدك ويجيء الآخر فيضربني سوطين ثم الآخر كذلك فضربوني أسواطاً فأغمي علي وذهب عقلي مراراً فإذا سكن الضرب يعود علي عقلي وقام المعتصم إلي يدعوني إلى قولهم فلم أجبه وقد جعل الإمام أحمد كل من أذاه في حل إلا أهل البدعة فلما ولي المتوكل على الخلافة رفع المحنة عن الناس وأكرمه توفي سنة ٢٤١ هـ وشيعه جموع غفيرة قيل بلغوا أكثر من ألف ألف وأسلم يوم موته عشرون ألف من اليهود والنصارى والمجوس ا هـ البداية والنهاية ج ٥ ص ١٠٠ ص ٧٧٥ - ٧٩٥ دار المعرفة بيروت ط/٢ ومقدمة سبل السلام ج ١ / ٩ دار الفكر ط/١ تحقيق محمد عبد القادر عطا بتصريف

(٢) مسند الإمام أحمد مسند الشاميين رقم (١٦٥٩٨) وسنن الترمذي الحج رقم (١٨٠٩) وسنن أبي داود المناسك رقم (١٦٣٩) وسنن النسائي مناسك الحج رقم ( ٢٩٦٤ ) وسنن ابن ماجة المناسك رقم ( ٣٠٠٢ )

## باب أركان الإرث

**التعريف** : الأركان جمع ركن ، والركن في اللغة جانب الشيء الأقوى قال الله تعالى عن لوط عليه السلام : ﴿ قَالَ لَوْ أَنِّي لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾<sup>(١)</sup> ما يقويه من ملك وجند وغيره<sup>(٢)</sup> .

**واصطلاحاً** : ما كان جزءاً من الشيء ولا يوجد ذلك الشيء إلا به فالركوع في الصلاة ركن لأنه جزء منها ولا توجد الصلاة إلا به .

ويرى بعضهم أن الركن ما لا بد منه لتصور الشيء سواء كان جزءاً منه أو مختصاً به<sup>(٣)</sup> .

**عدد الأركان** : عدد الأركان ثلاثة وهي :

١- مُورثٌ : وهو من انتقلت التركة منه إلى غيره بسبب الموت سواءً كان الموت حقيقة بالمشاهدة والمعينة أو حكماً كالمفقود .

أو تقديراً كالحمل الذي انفصل عن أمه بسبب جنابة .

٢- وارثٌ : وهو من انتقلت إليه التركة بعد موت مورثه لحياته بعده سواءً كانت هذه الحياة حقيقة بالمشاهدة والمعينة أو حكماً كالحمل .

(١) سورة هود الآية ٨٠

(٢) القاموس المحيط ص ١٥٥٠ ولسان العرب ج ٩ جزء ١٧ ص ٢٠٢-٢٠٥

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢٧-٢٨ معزواً للميراث لمحمد زكريا البرديسي ص ٣٤

٣- موروث : وهو ما تركه المورث من أموال وحقوق واختصاصات<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ صالح البهوتي في عمدة الفارض :  
أركانه المحققة ثلاثة

إن وجدت تحقق الوراثة

مورث ووارث حق وجد

بعد الذي ذاق الحمام أو فقد<sup>(٢)</sup>

وجمعها البرهاني رحمه الله تعالى في بيت واحد بقوله

ووارث مورث موروث

أركانه ما دونها توريث<sup>(٣)</sup>

(١) تسهيل الفرائض ص ٩

(٢) عمدة الفارض شرح العذب الفانض جزء ١ ص ١٦

(٣) وسيلة الراغبين وبغية المستفيدين في علم الفرائض ص ٨

## باب شروط الإرث

**التعريف :** الشروط جمع شرط والشرط في اللغة العلامة قال تعالى ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ <sup>(١)</sup> أي علاماتها <sup>(٢)</sup>.  
**واصطلاحاً :** ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ( لذاته ) .

أي هو الذي يلزم من فقد الشيء المشروط به كالصلاة مثلاً فمن شروطها الإسلام فمتى انتفت صفة الإسلام في العبد لم تصح صلاته وإن صلى فهذا الشرط حينما عدم ؛ عدم المشروط وهو الصلاة .

ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم بمعنى أن الشرط إذا كان موجوداً فلا يستلزم وجوده وجود المشروط ولا عدمه فقد يوجد الشرط ولا يوجد المشروط وقد يوجد الشرط ويوجد المشروط فالصلاة مثلاً من شروط صحتها دخول الوقت فإذا دخل وقت الصلاة في ذلك تعين على من كان أهلاً لوجوبها أدائها ولكن قد لا يؤديها إما لتعذر أدائها أو أنه ليس أهلاً لوجوبها وبهذا يتضح معنى ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم <sup>(٣)</sup> .

(1) سورة محمد الآية ١٨

(2) مختار الصحاح ص ٢٥٠ القاموس المحيط ص ٨٦٩ أنظر لسان العرب ج ٥ جزء ٩ ص ٢٠٢-٢٠٥

(3) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ج ٥ ص ٩ ط ١ الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والدعوة والإرشاد

**عدد الشروط : عدد الشروط ثلاثة وهي :**

- ١- تحقق موت المورث إما حقيقة بالمعاينة أو بشهادة عدلين أو إلحاقه الأموات حكماً كالمفقود أو تقديراً كالجنين الذي انفصل عن أمه بسبب جناية .
- ٢- تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه و لو لحظة سواءً مشاهدة أو بشهادة عدلين أو إلحاقه بالأحياء حكماً كالحمل عندما يتحقق وجوده في الرحم عند موت مورثه وأن تضعه أمه حياً حياةً مستقرة<sup>(١)</sup> .
- ٣- العلم بالجهة المقتضية للإرث: وهي الدرجة التي اجتمع فيها الميت والوارث<sup>(٢)</sup> بسبب كالزوجية أو نسب من بنوة أو أبوة أو أخوة أو عمومة أو نعمة العتاقة .  
قال البرهاني رحمه الله تعالى :  
وهي تحقق وجود الوارث  
موت المورث اقتضاء التوارث<sup>(٣)</sup>

(١) العذب الفائض جزء ١ ص ١٧-١٨

(٢) المصدر السابق ص ١٨

(٣) الأسئلة والأجوبة الفقهية ج ٧ ص ٢١١

## باب أسباب الميراث

**التعريف** : الأسباب جمع سبب والسبب في اللغة ما يتوصل به إلى غيره <sup>(١)</sup> سواءً كان حسيّاً كالحبل قال تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾ <sup>(٢)</sup> فقلوله تعالى بسبب أي بحبل <sup>(٣)</sup> .

أو معنوياً كالعلم فإنه سبب لكل خير قال تعالى : ﴿ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴾ <sup>(٤)</sup> فإن بعضهم فسره بالعلم ومنهم ابن عباس رضى الله عنهما ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة و السدي <sup>(٥)</sup> و قتادة والضحاك <sup>(٦)</sup> .

**واصطلاحاً** : ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته .

فقولي : ( يلزم من وجوده الوجود ) خرج به الشرط فإنه لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم كما تقدم ، وخرج بقولي من عدمه العدم المانع فإنه يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم كما سيأتي .

(1) القاموس المحيط باب الباء فصل السين ص ١٢٣

(2) سورة الحج آية ١٥

(3) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٣٣٦

(4) سورة الكهف آية ٨٤

(5) السدي هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي أبو محمد الكوفي

صدوق يهيم مات سنة ١٢٧ هـ التقريب / ٤٨

(6) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ١٦٤

وقولي : ( لذاته ) احترازٌ من فقدان الشرط ووجود المانع فإنه لا يلزم من وجوده الوجود لكن لا لذاته بل لأمر خارج عنه وهو انتفاء الشرط أو وجود المانع (١) .

**أقسام الأسباب** : تنقسم الأسباب إلى قسمين هما :

**القسم الأول** : وهو ما اتفق عليه .

**القسم الثاني** : هو ما اختلف فيه .

فأما القسم الأول وهو ما اتفق عليه من الأسباب فتلاثة

وهي على النحو التالي :

النكاح — ٢- الولاة — ٣- النسب .

قال الرحي رحمة الله تعالى :

أسباب ميراث الوري ثلاثة

كل يفيد ربه الـوراثة

وهي نكاح وولاء ونسب

ما بعدهن للمواريث سبب (٢)

ونظمها الفتني رحمه الله تعالى في خلاصة الفرائض

نظم متن السراجية بقوله :

وسبب الإرث نكاح أو نسب

أو الولاة ليس دونها سبب (٣)

(١) العذب الفائض جزء ١ ص ١٨

(٢) الرحيبة بشرح سبط المارديني وحاشية البقري ص ٣١ - ٣٢

(٣) خلاصة الفرائض مع شرح السراجية ص ٢٥٦



**السبب الأول** من الأسباب المتفق عليها النكاح :  
**التعريف** : النكاح في اللغة : الوطء والضم والتداخل  
والجمع بين الشيين .

وقد يطلق على العقد ، فإذا قيل نكح فلان فلانة أرادوا  
تزوجها وعقد عليها بخلاف ما إذا قيل نكح امرأته فإن المراد  
جامعها (١) .

**وشرعاً** : هو عقد الزوجية الصحيح المستكمل للأركان  
والشروط ولو لم يحصل وطء ولا خلوة حتى لو كان في  
مرض الموت خلافاً للإمام مالك رحمه الله تعالى (٢) .

(١) الأفنان الندية شرح منظومة السبل السوية لفقهِ السنن المروية ج ٤ ص ٢٧٤ ط ١  
(٢) فتح القريب المجيب جزء ١ / ٩ والعذب الفائض شرح عمدة الفارض جزء ١ ص ١٨

## فصل: إرث المطلقة :

أجمع العلماء رحمهم الله أن الطلاق البائن في الصحة يقطع التوارث بين الزوجين بكل حال .  
وأن الطلاق الرجعي لا يقطع التوارث ما دامت في العدة فإن انقضت العدة صار كالطلاق البائن في قطع التوارث و كذلك الحكم في ميراث المطلق المريض من زوجته إذا ماتت قبله .

أما الطلاق البائن في مرض الموت المخوف ففي التوارث من عدمه خلاف يمكن إجماله في قولين هما :  
**القول الأول :** لا ترث المبتوتة زوجها في مرض الموت المخوف ولا يرثها مطلقاً فهو كطلاق الصحيح في قطع الميراث .

وهذا القول مروى عن علي بن أبي طالب وابن الزبير وحكي عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهم وهو مذهب الإمام الشافعي في الجديد وبه قال مغيرة الضبي<sup>(١)</sup> وأبو ثور وداود وهو اختيار المزني والأصطخري<sup>(٢)</sup> -<sup>(٣)</sup>

(١) المغيرة الضبي هو: المغيرة بن مقسم الضبي أبو هشام الكوفي الأعمى ثقة متقن كان يدلس عن إبراهيم ت ١٣٦هـ التقريب ص ٤٧٥

(٢) الأصطخري هو: الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى أبو سعيد الأصطخري شيخ الشافعية ببغداد ولد سنة ٢٤٤هـ وتوفي سنة ٣٢٨هـ نهاية الهداية ج ١ ص ٢٦٧ بتصريف

(٣) التلخيص في علم الفرائض ج ١ ص ٤٦٢ والتهذيب في الفرائض والوصايا ص ٢٧٨-٢٧٩ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ٦٣

وذلك إن كان الطلاق قد وقع فيجب أن يقع بجميع أحكامه <sup>(١)</sup> وأقوله ﷺ ( لا ترث مبنوتة ) <sup>(٢)</sup> .

وقد رجح بعضهم هذا القول لأمرين : -

**قال : الأمر الأول :** أن سبب الإرث الزوجية وقد زالت بالطلاق .

**الأمر الثاني :** أن الذي يتأثر بتوريث المطلقة هم الورثة بمشاركتها لهم أما المطلق فلا يتأثر بذلك وبهذا لا يكون لمعاملة المطلق بنقيض قصده أثر عليه ؛ لأن الذي يتأثر بتوريث المطلقة هم الورثة .

**القول الثاني :** ترث المبنوتة زوجها في مرض الموت المخوف ولا يرثها لاتهامه بالفرار من ميراثها وحرمانها منه .

وهذا القول مروى عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ، وعن أبي بن كعب نحوه رضي الله عنهم أجمعين وبه

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ٢ ص ٦٢ والحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٤٠-٣٤١

(٢) أخرجه البيهقي ٣٦٢/٧ موقوفاً على ابن الزبير وعبد الرزاق (١٢١٩٢) اهـ الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٤١

قال عروة بن الزبير <sup>(١)</sup> وشريح والحسن والشعبي والنخعي والثوري وعطاء وابن أبي ليلى <sup>(٢)</sup> .

وهو مذهب الإمام أحمد والشافعي في القديم والإمام مالك وأهل المدينة والإمام أبي حنيفة وأهل العراق وجمهور الفقهاء <sup>(٣)</sup> .

وبه قضى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه <sup>(٤)</sup> لما طلق عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه زوجته تماضر بنت الإصبع الكلبية <sup>(٥)</sup> رضي الله عنها طلقها ثلاثاً في مرض موته فشاور عثمان الصحابة رضي الله عنهم أجمعين فأشاروا عليه ولم يعرف عن أحد من الصحابة في ذلك خلافاً .

وإنما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير رضي الله عنهما فإنه قال لو كنت أنا لم أورثها .

(1) عروة بن الزبير : هو عروة بن حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم الزبير بن العوام عالم المدينة وأحد الفقهاء السبعة أبو عبد الله ولد سنة ٢٣ هـ وتوفي سنة ٩٤ هـ أنظر الطبقات الكبرى ج ١٣٦/٥-١٣٩

(2) ابن أبي ليلى : هو عبد الرحمن بن أبي ليلى اسمه يسار بن بلال بن بليل من الأوس ويكنى عبد الرحمن أبا عيسى قال أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خرج مع من خرج على الحجاج وقتل بدجيل أه الطبقات الكبرى لابن سعد ج ١٦٦/٦-١٦٨

(3) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١/٦٢٢ ٤ والتهذيب في الفرائض والوصايا ص ٢٧٨-٢٧٩ وانظر قول الثوري في موسوعة فقه سفيان الثوري ص ١١٠

(4) كنز العمال ج ١١/٣٤ رقم (٣٠٥١٦)

(5) تماضر بنت الإصبع الكلبية : هي تماضر بنت الإصبع الكلبية بن عمرو بن ثعلبة زوج عبد الرحمن بن عوف أه حاشية شرح السراجية ص ١٤٨

وابن الزبير رضي الله عنهما قد انعقد الإجماع قبل أن يصير من أهل الاجتهاد (١).

### الترجيح

إذا أمعنا النظر في الخلاف تبين أن سبب الخلاف اختلافهم في وجوب العمل بسد الذرائع وذلك أنه لما كان المريض يتهم في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته ليقطع حظها من الميراث فمن قال بسد الذرائع أوجب ميراثها .

ومن لم يقل بسد الذرائع ولحظ وجوب الطلاق لم يوجب لها ميراثا وذلك إن كان الطلاق قد وقع فيجب أن يقع بجميع أحكامه (٢).

وعلى هذا فالراجح القول الثاني القاضي بتوريث المبتوتة في مرض الموت المخوف بقصد حرمانها سداً للذريعة .

ولانعقاد الإجماع قبل الخلاف حيث قضى به الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه ولا يُعرف أحد من الصحابة خالفه والله تعالى أعلم .

(١) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٤٦٢ - والتهذيب في الفرائض ص ٢٧٨-٢٧٩ ومجموع فتاوى ابن تيمية ج ٣١ ص ٣٧٠ وبدائع الصنائع ج ٢ جزء ٣ ص ٢١٨-٢١٩ للكاساني دار الكتاب العربي ط ٢ - ١٤٠٢ هـ  
(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢/٢

**مسألة** : الخلاف في المدة التي تترث فيها المبتوتة في مرض الموت المخوف .

اختلف المورثون للمبتوتة في مرض الموت المخوف على أقوال ثلاثة وهي :

**القول الأول** : تترث المبتوتة زوجها الذي بتها في مرض الموت قاصداً منه حرمانها من الميراث ما دامت في العدة لأن العدة بعض أحكام الزوجية وكأنهم شبهوها بالرجعية .

وهو مروى عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وبه قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم .

وبه قال شريح والنخعي والشعبي وإليه ذهب الإمام أبو حنيفة وأصحابه و الثوري وآخرون <sup>(١)</sup> .

وهذا اختيار شيخنا ، وهي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله من رواية الأثرم <sup>(٢)</sup> .

أما بعد العدة فلا ترثه نظراً لانقطاع آثار النكاح <sup>(٣)</sup> .

(١) التهذيب في الفرائض ص ٢٧٩ وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٦٢ بتصريف وانظر قول الثوري في موسوعة فقه سفبان الثوري ص ١١٠ - ١١١ والحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٤١

(٢) الأثرم هو : أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الطائي الأثرم تلميذ الإمام أحمد كان حافظاً صادقاً قوي الذاكرة ثقة من بحور العلم توفي سنة ٢٧٣ هـ اهد البداية النهاية ج ١١/١٢٧ وتقريب التهذيب ص ٢٤ رقم (١٠٣) وانظر طبقات الحنابلة ج ١ ص ٦٦

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧/٢١٨ بتصريف

**القول الثاني :** ترث المبتوتة زوجها الذي بتها في مرض الموت قاصداً منه حرمانها من الميراث ترثه في العدة وبعدها ما لم تتزوج أو ترتد عن الإسلام .  
فقد صح عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه ورثت تما ضر بنت الإصبع الكلبية من زوجها عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بعد انقضاء عدتها كما ذكره ابن عبد البر رحمه الله تعالى في الاستذكار .

ونقله عنه الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء <sup>(١)</sup> .  
وروي عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال فيمن طلق امرأته وهو مريض : أورثها وإن مضت سنة <sup>(٢)</sup> .  
قال ابن قدامة فقد ثبت حقها في ماله أما إذا تزوجت فقد رضيت بفراقه وقطع حقها <sup>(٣)</sup> .  
وبه قال عطاء وابن أبي ليلى .  
وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد وعثمان البتي <sup>(٤)</sup> وحميد والإمام مالك بن أنس وأهل المدينة وطائفة من البصريين .

(١) أنظر إرواء الغليل ج٦/١٥٩-١٦١

(٢) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٢٧٩

(٣) المغني بالشرح الكبير ج٧/٢١٧-٢١٩ بتصرف

(٤) عثمان البتي : هو عثمان بن مسلم البتي أبو عمرو البصري ويقال اسم أبيه سليمان مات سنة ١٤٣ هـ صدوق في الحديث وثقه أكثر العلماء وقال الذهبي ثقة إمام اهـ بتصرف تقريب التهذيب ص ٣٢٧ رقم ٤٥١٨

وقال به بعض أصحاب الشافعي (١) ولإجماع المسلمين أن المرأة الواحدة لا ترث زوجين في حالة واحدة (٢) رحمه الشيخ عبد العزيز رحمه الله تعالى والشيخ الفوزان حفظه الله تعالى (٣).

**القول الثالث:** ترث المبتوتة زوجها الذي بتها في مرض موته قاصداً حرمانها من الميراث ترثه في العدة وبعدها تزوجت أم لم تتزوج مادامت حية مطلقاً . وهذا مذهب الإمام مالك والليث (٤) وأهل المدينة وقال به بعض أصحاب الشافعي (٥) ورحمه اللاحم (٦).

### الترجيح

في نظري أن الراجح من الأقوال الثلاثة السابقة هو القول الثالث القاضي بتوريث المبتوتة في مرض الموت المخوف في العدة وبعدها تزوجت أم لم تتزوج مادامت حية وذلك معاملة للمطلق بنقيض قصده وسداً للذريعة ، ولأن

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج٢/٢٦٢ والتلخيص في الفرائض ج١/٦٣٤ وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج٤ ص٣٨٧ والحاوي الكبير ج١٠ ص٣٤١

(٢) بداية المجتهد ج٢/٦٢٢

(٣) الفوائد الجليلة ص٧ والتحقيقات المرضية ص٣٥ - ٣٦ بتصرف

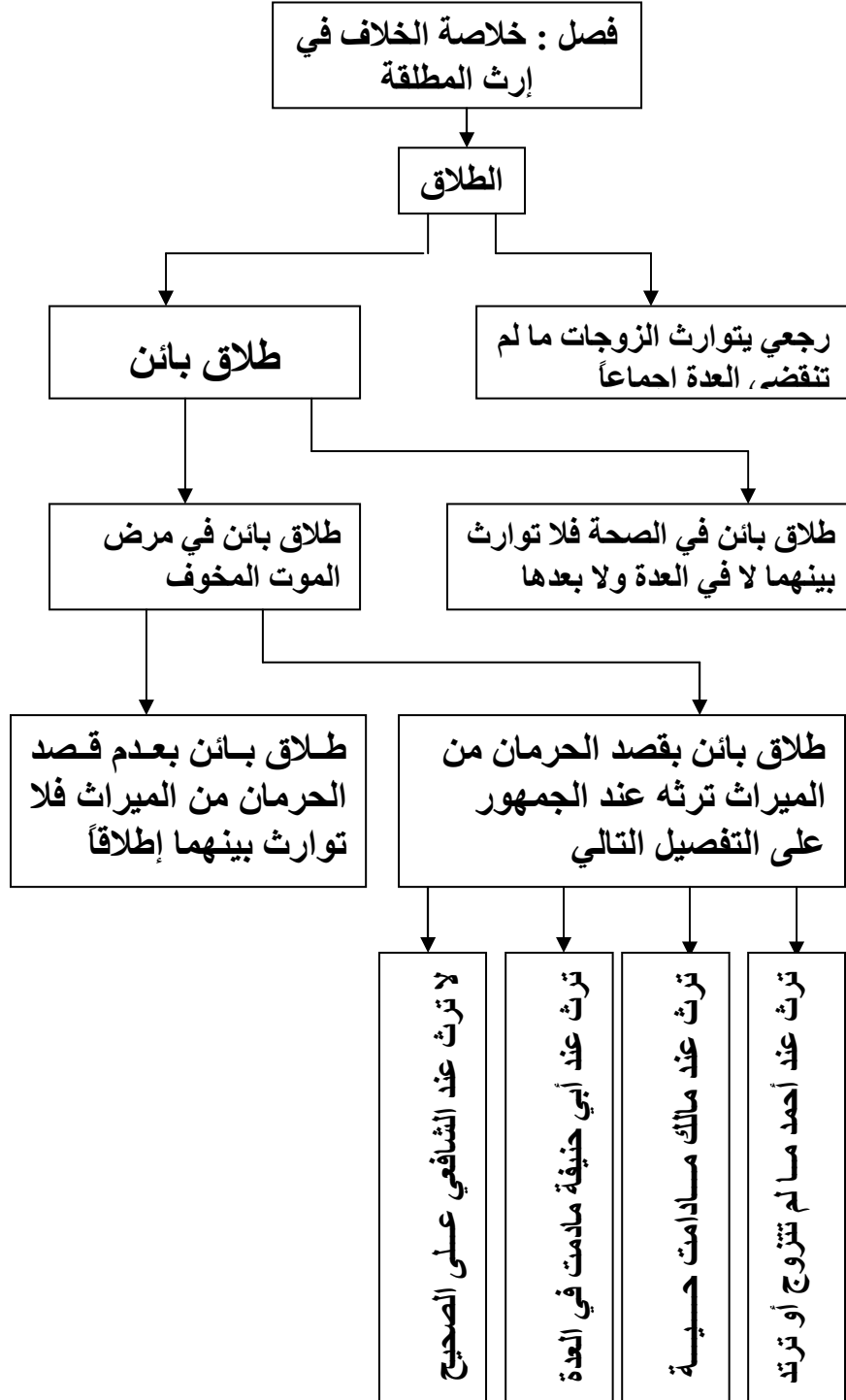
(٤) الليث : هو الليث بن سعد الفهمي كنيته أبو الحارث ولد سنة ٩٤هـ كان أحد الأئمة في الدنيا ورعا وفضلا وعلما ونجدة وسخاء توفي سنة ١٧٥هـ اه حاشية شرح السراجية ص٢٣٤

(٥) التلخيص ج١/٦٣٤ والتهذيب ص٢٧٩ وانظر لباب الفرائض لمحمد الصادق الشطي دار الغرب الإسلامي ط/٣ - ١٤٠٨ - هـ ١٩٨٨ م / ١٨ والحاوي الكبير ج١٠ / ٣٤١

(٦) فقه المواريث ج١/١١١



العلة التي كانت سبباً في طلاقها وهي قصد حرمانها من الميراث لم تزول بانتهاء العدة أو بالزواج والله تعالى أعلم .



## السبب الثاني من أسباب الإرث المتفق عليها : الولاء

**التعريف :** الولاء في اللغة يطلق على معان منها :

المحبة والصدقة والقرب والقرابة والنصرة والملك ، وهو ميراث يستحقه المرء بسبب عتق شخص في ملكه أو بسبب عقد الولاء <sup>(١)</sup> ، والمراد به هنا ولاء العتاقة أي الذي سببه العتاقة بمعنى العتق ليخرج بذلك ولاء الموالاتة والمخالفة .

**واصطلاحاً :** عسوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه

بالعتق وهو حل الملكية فيه سواء كان عتقا منجزاً أو معلقاً تطوعاً أو واجباً بإيلاء أو غيره ولو بعوض فجميع وجوه العتق يثبت بها الولاء <sup>(٢)</sup> . والأصل في ثبوت الولاء القرآن والسنة والإجماع :

فأما القرآن : قوله تعالى ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ

اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وأما السنة : فحديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

في قصة بريرة رضي الله عنها قال ﷺ ( إنما الولاء لمن أعتق ) متفق عليه <sup>(٤)</sup> .

(1) المنجد في اللغة والأعلام ص ٩١٩ دار المشرق بيروت ط ٢٨ - ١٩٧٣ م

(2) التحقيقات المرضية ص ٣٦

(3) سورة الأحزاب آية ٥

(4) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ١٢ ص ٣٩ رقم ٦٧٥٢ وصحيح مسلم بشرح

النووي ج ٧ ص ٤١٠٦ رقم ١٥٠٤

وأما الإجماع : فقد أجمع أهل العلم على التوريت  
بالولاء عند عدم الوارثين بالنسب ، وأورده ابن دقيق  
العيد (١) ، وحكاه ابن اللبان (٢) - (٣) .  
ويرث بالولاء : المعتق الذي باشر العتق ثم عصبتة  
المتعصبون بأنفسهم لا بغيرهم ولا مع غيرهم إجماعاً (٤) .  
أما النساء فلا يرثن بالولاء إلا من أعتقن أو أعتق من  
أعتقن أو كاتب أو كاتب من كاتبين (٥) إجماعاً (٦) .

(١) ابن دقيق العيد هو : محمد بن علي بن وهب أبو الفتح تقي الدين القشيري المعروف  
بابن دقيق العيد قاضي من أكابر العلماء بالأصول مجتهد توفي سنة ١٧٠٢ هـ بتصرف.  
الأعلام ج ٧ ص ١٧٣

(٢) ابن اللبان هو : محمد بن عبد الله بن الحسن أبو الحسين بن اللبان عالم وقته  
بالفرائض والمواريث من أهل البصرة له كتب في الفرائض - منها الإيجاز في الفرائض -  
قال السبكي : ليس لأحد مثلها وعنه أخذ الناس توفي سنة ٤٠٢ هـ الأعلام ج ٧ ص  
١٠١ وهدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين ج ٦ ص ٥٩

(٣) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٣١٦ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٧١ وفتح  
القریب المجيب ج ١ ص ٩

(٤) كتاب الإجماع ص ٧٩

(٥) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٦٤

(٦) كتاب الإجماع ص ٧٩ وقال وانفرد طاووس فقال ترث النساء

أما المعتقد - بفتح التاء- فلا يرث مُعْتَقُه إجماعاً حكاه أبو حكيم الخبري <sup>(١)</sup> في التلخيص بقوله : فأما المولى من أسفل فلا يرث في قول الجميع وجاء في الأثر أن النبي ﷺ ورثه وروي نحوه عن عمر وعلي ، وتأويل ذلك أنه أعطاه على سبيل المصلحة أو رآه أقرب من حضر أو أحق بتوريثه قاله عطاء وطاوس <sup>(٢)</sup> .

**قلت :** وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى إذا عدم الورثة <sup>(٣)</sup> ، وبه أخذ ابن القيم رحمه الله تعالى وحسن حديث عوسجة <sup>(٤)</sup> .

والأثر الذي أشار إليه الخبري رحمه الله هو ما رواه عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا عبداً هو أعتقه فأعطاه رسول الله ﷺ ميراثه <sup>(٥)</sup> .

(١) الخبري هو : عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله أبو حكيم الخبري نسبة إلى خير من نواحي شيراز كان بارعاً في علم الفرائض والحساب والأدب واللغة من مؤلفاته التلخيص في الفرائض أجمع المؤرخون عنه أنه كان يكتب بالمصحف ذات يوم فوضع القلم من يده واستند وقال أن هذا موت طيب هنيء ثم مات على الصحيح سنة ٤٧٦ هـ ١ هـ كتاب التلخيص د/ ناصر الفريدي ج ١ ص ٧- ١١

(٢) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٤٨٤

(٣) الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية للبعلي ص ١٦٦ ط ١ دار الكتب العلمية

(٤) انظر إعلام الموقعين ج ٤ ص ٤١١

(٥) ضعيف أخرجه أبو داود (٢٩٠٥) والترمذي (١٣/٢) وابن ماجه (٢٧٤١) وأحمد (٣٥٨/١) والعقيلي في الضعفاء (٣٤٣) وكذا الحاكم (٣٤٧/٤) والبيهقي (٢٤٢/٦) وأحمد في مسائل أبي داود (٢١٩) من ثلاث طرق عن عمرو بن دينار عن عوسجة به وقال الترمذي حسن ١ هـ إرواء الغليل ج ٦ ص ١١٤ قال ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين ج ٤ ص ٤١١ وهو حسن وبهذه الفتوى نأخذ .

قال الترمذي رحمه الله : هذا حديث حسن والعمل عند أهل العلم في هذا الباب إذا مات رجل ولم يترك عصابة أن ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين (١) .

قال المباركفوري رحمه الله تعالى في شرحه على سنن الترمذي : أعطي بطريق التبرع لأنه صار ماله لبيت المال (٢) .

كما أورد الإجماع الماوردي رحمه الله تعالى في الحاوي الكبير بقوله : فإن لم يكن إلا مولى من أسفل قد أنعم عليه بالعنق لم يرثه في قول الجماعة .

وقال طاووس رحمه الله تعالى : له الميراث مستدلاً برواية عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهما كما سبق آنفاً .

ثم قال الماوردي رحمه الله تعالى : والمولى الأسفل غير منعم فلم يستحق ميراثاً ولا جزءاً .

فأما إعطاء النبي ﷺ ذلك له فيجوز أن يكون ذلك طعمة منه لأنه كان أولى بمال بيت المال أن يضعه حيث يرى (٣) والله أعلم .

وبهذا يتبين أن هذا السبب خاص بالمنعم .

أما المعتق فلا ميراث له ممن أعتقه وهذا السبب خاص بالإرث بالتعصيب (٤) .

(١) تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي ج ٦ ص ٢٣٩

(٢) عون المعبود منسوباً للقاري ج ٨ ص ١١٤

(٣) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٩٦ بتصرف

(٤) النور الفانض ص ٤

والميراث بهذا السبب مقدم على الرد ونوي الأرحام  
قاله ابن عبد البر في الاستذكار مستثنياً عمر بن الخطاب  
وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم  
أنهم يورثون ذوي الأرحام دون الموالى وكان علي رضي الله عنه  
أشدهم في ذلك <sup>(١)</sup>

**قلت** : تقديم ذوي الأرحام على الموالى المنعم هي  
إحدى الروايتين عن الإمام أحمد كما أفاده الوزير ابن هبيرة  
في كتاب الإفصاح <sup>(٢)</sup> ج/٢ ص ١٠١  
زاد الماوردي في الحاوي الكبير عن ابن عباس ومعاذ  
بن جبل رضي الله عنهم في تقديم ذوي الأرحام على  
المولى <sup>(٣)</sup> .

وقال أبو الخطاب الكلوزاني <sup>(٤)</sup> رحمه الله تعالى في  
التهذيب : هو قول عامة الصحابة والفقهاء إلا عمر وعلي

(١) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨١

(٢) ج/٢ ص ١٠١

(٣) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٩٤

(٤) أبو الخطاب الكلوزاني : هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني أبو  
الخطاب البغدادي الفقيه أحد أئمة المذهب وأعوانه ولد في شوال سنة اثنتين وثلاثين  
وأربعمئة درس الفقه على القاضي أبي يعلى ولزمه حتى برع في المذهب والخلاف وقرأ  
الفرائض على أبي عبد الله الوني وبرع فيها أيضاً وصار إمام وقته وفريد عصره في  
الفقه ودرس وأفتى وقصده الطلبة وصنف كتباً حسناً في المذهب والأصول والخلاف كان  
أبو الخطاب الكلوزاني رحمه الله تعالى فقيهاً عظيماً كثير التحقيق وله من التحقيق  
والتدقيق الحسن في مسائل الفقه وأصوله شيء كثير جداً وله مسائل ينفرد بها عن  
الأصحاب أ هـ ج ٣ ص ١١٦ - ١٢٦ - رقم ٦٠ بتصرف كتاب الذيل على طبقات الحنابلة  
لابن رجب

وابن مسعود رضي الله عنهم (١) .

وكذا أبو حكيم الخبري رحمه الله في التلخيص (٢) .

فكل من أنعم على رقيق بالعتق تطوعا أو دبره أو أوصى بعتقه أو حلف بعتقه فحنث فله الولاء عليه وعلى أولاده من زوجته المعتقة وعلى معتقيه ومعتقي أولاده ومعتقيهم أبدا ما تناسلوا ثم ينتقل ولاء السيد إلى عصبته من بعده لاخلاف في جميع ذلك (٣) .

ففي الحديث المرفوع من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عند الحاكم وابن حبان (٤) وصححه والبيهقي وأعله قال : قال رسول الله ﷺ ( الولاء لحمة كلحمه النسب لا يباع ولا يوهب ----- الحديث ) (٥) - (٦) .

فعلى هذا من مات ولا وارث له بنسب أو كان له وارث ولكن لا يستوعب بفرضه جميع التركة فإن التركة أو ما بقي

(١) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٣١٧

(٢) التلخيص في علم الفرائض ج ١/٣٣١/٤٨٤

(٣) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٣١٧

(٤) ابن حبان : هو الإمام العلامة الحافظ المجود شيخ خراسان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي ولد سنة بضع وسبعين ومائتين وتوفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة اه نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ١١٥٢ - ١١٥٣ وقال انظر السير ١٦ / ٩٢ - ١٠٤

(٥) نيل الأوطار ج ٦/١٨٨

(٦) صحيح أخرجه الشافعي ( ١٢٣٢ ) ومن طريق الشافعي أخرجه الحاكم ٣٤١/٤ وكذا البيهقي ٢٩٢/١٠ وقال الحاكم صحيح الإسناد وردده الذهبي ٠ اه بتصرف إرواء الغليل ج ٦/١٠٩-١١٠



منها بعد أصحاب الفروض للمعتق مقدم على الرد وذوي الأرحام .

فإن لم يوجد المعتق فلعصبته المتعصبون بأنفسهم لا بغيرهم ولا مع غيرهم .

وقد ورث المصطفى ﷺ بهذه النعمة ابنة حمزة رضي الله عنهما كما في حديث عبد الله بن شداد قال أعتقت ابنة حمزة مولى لها فمات وترك ابنته وابنة حمزة رضي الله عنهما فأعطى النبي ﷺ ابنته النصف وابنة حمزة النصف (١)

**مسألة:** هل تباين الدين يمنع من التوارث بالولاء أم لا ؟  
في المسألة خلاف لأهل العلم ومرجه إلى قولين وهما:  
**القول الأول :** قول الجمهور لا توارث بين المسلم والكافر بالولاء لحديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما ( لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ) متفق عليه .

(١) أنظره في الإرواء رقم (١٦٩٦) بلفظ روى سعيد بسنده كان لبنت حمزة مولى أعتقته فمات . . . الحديث قال الألباني رحمه الله حسن أخرجه ابن ماجة (٢٧٣٤) وكذا الحاكم (٦٦/٤) أه الإرواء ج٦/١٣٤-١٣٦. قلت : وانظر معجم الطبراني الكبير ٢٤ / ٣٥٤ - ٣٥٦ رقم ٨٥٥ و٨٧٨ إلى ٨٨١ وشرح معاني الآثار ٤٠١/٤ وسنن البيهقي الكبرى ٦ / ٢٤١ رقم ١٢١٦٥ و١٢١٦٦ وسنن النسائي الكبرى ٨٦/٤ رقم ٦٣٩٩ والدارقطني عن ابن عباس ٨٣/٤ رقم ٥١ والدارمي ٤٦٨/٢ رقم ٣٠١٣ ومجمع الزوائد ٤ / ٢٣١ وفيه وورث يعلى النصف ومعتصر المختصر ١٠٥/٣ .

**القول الثاني:** يرث المسلم الكافر بالولاء وهو مروى عن علي وجابر وابن عمر رضي الله عنهم وبه قال الإمام أحمد و عمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup> وطائفة من أهل الظاهر . قال أبو الخطاب الكلوذاني رحمه الله : هكذا ذكر شيخنا أبو يعلى<sup>(٢)</sup> بالخلاف عن أحمد وقال رواه عن أحمد جماعة منهم حنبل<sup>(٣)</sup> وأبو طالب والمروزي<sup>(٤)</sup> -<sup>(٥)</sup> . وقال الإمام مالك المسلم يرث معتقه الكافر<sup>(٦)</sup> . ومن أدلة هذا القول ما رواه الدار قطني عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال ( لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمته )<sup>(٧)</sup> .

(١) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي أمير المؤمنين ولي إمرة المدينة للوليد وكان مع سليمان كالوزير وولي الخلافة بعده فعد مع الخلفاء الراشدين مات سنة ١٠١ هـ . ١٠ هـ بتصرف التقريب ص ٣٥٣

(٢) أبو يعلى : هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلني أبو يعلى حافظ من علماء الحديث ثقة مشهور نعتة الذهبي بمحدث الموصل له مسندان كبير وصغير اه بتصرف الأعلام للزركلي ج ١/١٦٤

(٣) حنبل : هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشيباني أبو علي من حفاظ الحديث كان ثقة وهو ابن عم الإمام أحمد وتلميذه توفي سنة ٢٧٣ هـ اه بتصرف الأعلام ج ٢/٢٢١

(٤) أبو طالب المروزي : هو أحمد بن محمد بن الحجاج أبو بكر المر وذي من أجلاء أصحاب الإمام أحمد ومقدميهم عنده روى عنه مسائل كثيرة كان ورعا صالحا مات سنة ٢٧٥ هـ اه حاشية التهذيب في الفرائض ص ٣٢٤

(٥) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٣٢٣-٣٢٤ بتصرف

(٦) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١/٤٨٣

(٧) ضعيف أخرجه الدار قطني (٤٥٦) والحاكم (٣٤٥/٤) ومن طريقهما البيهقي (٢١٨/٦) من طريق محمد بن عمرو اليافعي عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر به . اه الإرواء ج ٦/١٥٥

قال منصور البهوتي <sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى في المفردات  
ليس اختلاف الدين في الآراء

بمانع للإرث بالولاء <sup>(٢)</sup>

### الترجيح

الراجح هو عدم التوارث بين المسلم والكافر لا بنسب  
ولا بنكاح ولا بولاء .

قال شيخنا حفظه الله : إذا منع الميراث بالنسب فالمنع  
بالولاء أولى .

<sup>(١)</sup> منصور البهوتي : هو منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس أبو السعادات شيخ الحنابلة بمصر وخاتمة علمائهم بها كان عالماً عاملاً ورعاً متبحراً في العلوم الدينية رحل إليه الناس من الآفاق لأجل أخذ مذهب الإمام أحمد كانت ولادته على رأس الألف مات يوم الجمعة العاشر من شهر ربيع الثاني من سنة ١٠٥١ هـ - أ هـ السحب الوا بلة على ضرائح الحنابلة ج ٣ رقم ٧٦٦ ص ١١٣١ - ١١٣٣ بتصريف

<sup>(٢)</sup> منح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢ / ٨٦

**السبب الثالث من أسباب الإرث المتفق عليها : النسب****التعريف :**

**النسب في اللغة :** القرابة الحقيقية (١) .

**وفي الاصطلاح :** هو الاتصال بين إنسانين بالاشتراك

في ولادة قريبة أو بعيدة (٢) .

**أقسام النسب :**

ينقسم النسب إلى ثلاثة أقسام وهي :

١- **أصول :** وهم الذين ينتمي إليهم الميت بسبب ولادتهم إياه

وهم الآباء وأبائهم وإن علوا ذكورا وإناثا .

٢- **فروع :** وهم الذين ينتمون إلى الميت بسبب ولادته إياهم

وهم الأولاد وأولادهم وأولاد الأولاد وإن نزلوا ذكورا

وإناثا .

٣- **حواشي :** وهم الذين ينتمون إلى من ينتمي إليهم الميت

وهم الإخوة وأولادهم وإن نزلوا والأعمام وإن علوا

وأولادهم وإن نزلوا ذكورا وإناثا (٣) .

أقسام الورثة من حيث الإجماع والخلاف على ميراثهم

قسمان وهما :

(1) القاموس المحيط ص ١٧٦

(2) العذب الفائض ج ١/١٩

(3) عدة الباحث ص ٧ وكتاب الفرائض ص ١٨-١٩ بتصرف وزيادة

**القسم الأول :** المجمع على توريثهم وهم خمسة وعشرون : خمسة عشر من الذكور ، وعشر من النساء وسيأتي تفصيلهم قريبا إن شاء الله تعالى .

**القسم الثاني :** المختلف على توريثهم وهم أولوا الأرحام وهم ماعدا الخمسة والعشرين وسيأتي بحثهم إن شاء الله تعالى في باب ذوي الأرحام .

هذه هي الأسباب المتفق عليها كما جزم بها الرحبي في الرحبية والفتني في خلاصة الفرائض نظم متن السراجية كما سبق ، وهي عامة باعتبار التوارث بها بين المسلمين بعضهم من بعض والكفار بعضهم من بعض <sup>(١)</sup> .

**القسم الثاني :** من أسباب الميراث القسم المختلف فيه ومنه مايلي : -

١- **بيت مال المسلمين :** اختلف أهل العلم في بيت المال هل هو أحد أسباب الميراث أم لا على أقوال يمكن إجمالها في ثلاثة أقوال وهي :

**القول الأول :** أن بيت مال المسلمين ليس وارثا مطلقا انتظم أم لم ينتظم وهذا مذهب الحنابلة على الصحيح من المذهب والمشهور والحنفية لقوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

(١) فتح القريب المجيب جزء ١ ص ٩

أما من مات وليس له وارث لا بفرض ولا بتعصيب ولا برحم أو كان له وارث ولم يستغرق جميع المال فإن ما تركه من المال أو ما بقي منه يوضع في بيت مال المسلمين حافظا له وليس وارثا له رعاية للمصلحة يصرف في مصارف المصالح العامة<sup>(١)</sup> و إليه ذهب المزني<sup>(٢)</sup> وابن سريج<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني :** أن بيت المال يكون وارثا مطلقا انتظم أم لم ينتظم وهذا مذهب الإمام مالك للخبر عن المقدم الكندي قال : قال رسول الله ﷺ أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً أو ضيعة فإليّ ومن ترك مالاً فلورثته وأنا مولى

(1) العذب الفانض ج ١/٢٠ والتحققات المرضية ص ٣٩ وأحكام الموارث في الشريعة الإسلامية ص ٣٢-٣٣ والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل ج ٧ ص ٣١٨ ط تحقيق محمد حامد الفقي دار إحياء التراث العربي ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م

(2) المزني : هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المزني صاحب الشافعي كان زاهدا عالما مجتهدا مناظرا ولد سنة ١٧٥ هـ وتوفي سنة ٢٦٤ هـ بتصرف حاشية الهداية ج ١/٣٥٢

(3) ابن سريج : هو أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس البغدادي القاضي صاحب الأصول وحامل لواء الشافعية في زمانه وناشر مذهبهم ولي قضاء شيراز مات سنة ٣٠٦ هـ بتصرف حاشية الهداية ج ١/٢٦٦

من لا مولى له أرث ماله وأُفكَّ عانيه<sup>(١)</sup> ، وذهب إلى هذا القول بعض الشافعية ذكر عن أبي حامد<sup>(٢)</sup> .

**القول الثالث** : أن بيت المال يكون وارثاً بشرط أن يكون منتظماً وهذا مذهب الشافعية وبعض متأخري المالكية وسيأتي بيان الاختلاف والأدلة والترجيح إن شاء الله تعالى مستوفياً في باب الرد .

قال سبط المارديني<sup>(٣)</sup> ( لأن بيت المال وإن كان سببا رابعا على الأصح في أصل مذهبنا فقد أطبق المتأخرون على اشتراط انتظام بيت المال ونقله ابن سراقه<sup>(٤)</sup> وهو من المتقدمين من علماء الأمصار وقد أيسنا من انتظامه إلى أن ينزل عيسى بن مريم عليه السلام )<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (١٧٢/٥٠/١/٣) وأبو داود (٢٨٩٩) وابن ماجه (٢٧٣٨) والطحاوي وابن الجارود (٩٦٥) وابن حبان (١٢٢٥) والحاكم (٣٤٤/٤) والبيهقي وأحمد (١٣٣،١٣١/٤) كلهم عن بديل بن ميسرة عن علي بن أبي طلحة به وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين وقد تعقبه الذهبي وصححه الألباني لشواهده اهـ بتصرف الإرواء ج٦/١٣٨-١٤١

(٢) أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية ص ٣٣

(٣) محمد بن محمد بن أحمد ابن الشيخ بدر الدين الدمشقي الأصل المصري الشافعي سبط المارديني وقد اشتهر بجده أبي أمه المارديني ولد سنة ٨٢٦هـ بالقاهرة وله مؤلفات كثيرة في الفرائض وغيرها اهـ بتصرف الرحبية بحاشية البقري ص ٥-٦

(٤) ابن سراقه : هو محمد بن يحيى بن سراقه أبو الحسن البصري الفقيه الفرضي المحدث صاحب التصانيف في الفقه والفرائض وغيرها توفي سنة ٤١٠هـ . حاشية نهاية الهداية ج٢/٢١٦

(٥) الرحبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري تعليق البغا ص ٣٤

قال شيخنا حفظه الله تعالى : هذا قول باطل والحق أن بيت المال قد ينتظم إذا كان الدولة مسلمة والأمن سائد فحينئذ يكون بيت المال منتظماً أي يصرف في مصاريفه الشرعية .

## ٢- من الأسباب المختلف فيها الموالاة والمعاقدة .

المراد بالموالاة والمعاقدة ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من التحالف بقولهم دمي دمك وهدمي هدمك وترثني وأرثك وتطلب بي وأطلب بك ويقبل الآخر وفيه لأهل العلم قولان هما :

**القول الأول :** أن الموالاة والمعاقدة كانت من أسباب الميراث في صدر الإسلام ثم نسخ التوارث بذلك ولم يعد الحلف من أسباب الميراث وكان إذا مات الحليف كان الآخر كأحد أبنائه إن كان له أبناء وإن لم يكن أخذ جميع ماله . وقد استمر التوارث بذلك في صدر الإسلام فروي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أنه حالف رجلاً فمات فورثه أبو بكر رضي الله عنه <sup>(١)</sup> وقد أقر القرآن الكريم هذا السبب في صدر الإسلام بقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> واستمر الحال على هذا برهة من الزمن حتى نزل قوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ الآية .

(١) كنز العمال ج ١١ ص ٨٥-٨٦ رقم (٣٠٧١٩)

(٢) سورة النساء آية ٣٣



فنسختها وهذا ما عليه أكثر المفسرين أورده ابن حجر عن ابن بطل (١) .

وجزم به أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي في كتابه الناسخ والمنسوخ حيث قال : أمروا أن يعطوهم نصيبهم من المشورة والعقل والنصر ولا ميراث (٢) .

وقال ابن كثير (٣) رحمه الله تعالى في تفسيره : إن هذه الآية ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ ناسخة للإرث بالحلف والإخاء الذين كانوا يتوارثون بهما أولاً ، نص عليه ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد (٤) وعكرمة (٥) والحسن وقتادة وغير واحد (٦) .

قال زيد بن ثابت رضي الله عنه : لا يورث بذلك .

(١) فتح الباري ج ١٢ / ٣٠

(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز ص ٢٢٥

(٣) ابن كثير : هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الشافعي السلفي المذهب والمنهج لازم شيخ الإسلام ابن تيمية وانتفع بعلومه وكان من أعز تلاميذه ولد سنة ٧٠١ هـ وتوفي سنة ٧٧٤ هـ بتصرف مقدمة تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير للرفاعي ج ١

(٤) مجاهد : هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي المكي ثقة إمام في التفسير وفي العلم مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة روى له الجماعة اهـ بتصرف التقريب ص ٥٣ برقم (٦٤٨١)

(٥) عكرمة : هو عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير مات ١٠٤ هـ التقريب ص ٣٣٦ رقم (٤٦٧٣)

(٦) تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٥١٨

وبه قال ابن أبي ليلى ومالك والشافعي وأحمد وأبو ثور<sup>(١)</sup> وداود .

وعن الحسن والشعبي القولان جميعاً<sup>(٢)</sup> .

قال في الكنز عن الحسن قال : كان الرجل يعاقد الرجل في الجاهلية فيقول ترثني وأرثك فيكون له السدس مما ترك ثم يقسم أهل الميراث مواريتهم فنسخها ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

**القول الثاني** : قول أبي حنيفة وأصحابه : أن الموالاة والمعاقدة سبب من أسباب الميراث ويؤخر عن العصبية والرد وذوي الأرحام .

ومن أدلة الحنفية قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ قَاتُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ ﴾ حيث ردوا القول بنسخها بقولهم : بأنه لا دليل عليه وأن الآية ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ فإنها لا تعارض هذا المذهب فضلاً عن أن تنسخ دليله ؛ وذلك لأننا إنما نورث بولاء الموالاة عند عدم وجود أحد من ذوي الأرحام فذوو الأرحام أولى ببعض ما وجد منهم أحد

(١) أبو ثور : هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي أبو ثور الفقيه صاحب الشافعي ثقة كان حنفياً من أصحاب محمد بن الحسن فلما قدم الشافعي صحبه وأخذ عنه الفقه وتبعه ونشر مذهبه وكان من رواة المذهب القديم ولذلك يذكره الشافعية في طبقاتهم ويعدونه من أصحابهم إلا أنه استقل بعد ذلك بمذهب فهو مجتهد مطلقاً صاحب مذهب فقهي مستقلاً قال ابن حبان كان أبو ثور أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً مات سنة ٢٤٠ هـ فقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٢٧٢ والتقريب ص ٢٩ برقم ١٧٢

(٢) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٤٩٠

(٣) كنز العمال ج ١١ ص ٨٥ رقم ٣٠٧١٨

فإن لم يوجد منهم أحد وللميت مولى موالاة فهو أحق من  
 عامة المسلمين (١).

قال الخبري رحمه الله في التلخيص : روي عن عمر  
 وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم جعلوا له ولأهله  
 وورثوه منه .

وبه قال الزهري (٢) وأبو العالية (٣) ومكحول وأهل  
 الشام والحكم وحماد وأبو حنيفة وأصحابه لكنهم قدموا عليه  
 الرد وذوي الأرحام ولم يورثوا عصبه من بعده كما يفعلون  
 في المعتق (٤).

### الترجيح

الراجح هو قول الجمهور القاضي بعدم التوارث بسبب  
 الموالاة والمعاقدة لقوة أدلتهم وإن اختلفوا في الناسخ لقوله  
 تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾ والله تعالى  
 أعلم (٥).

(١) أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية ص ٣١-٣٢ بتصرف وانظر التحقيقات  
 المرضية ص ٤٠ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ٥١ - ٥٢

(٢) الزهري : هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري أبو  
 بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة  
 ١٢٥ هـ بتصرف التقريب ص ٤٤٠ برقم ٦٢٩٦

(٣) أبو العالية : هو رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي ثقة كثير الإرسال من الثانية مات  
 سنة ٩٠ التقريب ص ١٥٠ برقم ١٩٥٣

(٤) التلخيص في علم الفرائض ج ١ / ٤٩٠ انظر شرح السراجية للجرجاني ص ٤٠-٤١

(٥) انظر فتح الباري ج ٨ كتاب التفسير ص ٣١٣ - ٣١٦ دار الكتب العلمية

### ٣- من أسباب الميراث المختلف فيها إسلامه على

#### يديه :

اختلف أهل العلم في إسلامه على يديه هل هو من أسباب الميراث أم لا ؟ على مذاهب منها :

المذهب الأول : أن إسلامه على يديه ليس من أسباب الميراث وهذا مذهب عامة أهل العلم ومنهم الحسن والشعبي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي .

ورواية عن الإمام أحمد أنه لم يرثه <sup>(١)</sup> مؤولين حديث تميم الداري رضي الله عنه بغير الميراث .  
ومنهم من رده لضعفه .

ومنهم من رده لكونه منسوخاً .

ومنهم من قال : لا دلالة فيه على الميراث بل لو صح كان معناه : هو أحق به يواليه وينصره ويبره ويصله ويرعى ذمامه ويغسله ويصلي عليه ويدفنه فهذه أولويته به لا أنها أولويته بميراثه وهذا هو التأويل <sup>(٢)</sup> .

وعمدة أصحاب هذا المذهب قوله ﷺ ( إنما الولاء لمن أعتق ) .

و( إنما ) هذه : هي التي يسمونها الحاصرة ، وكذلك الألف واللام هي عندهم للحصر ، ومعنى الحصر هو أن

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٧٨

(٢) انظر شرح ابن القيم رحمه الله تعالى على سنن أبي داود ج ٨ ص ١٣٠

يكون الحكم خاصاً بالمحكوم عليه لا يشاركه فيه غيره :  
أعني أن لا يكون ولاء بحسب مفهوم هذا المذهب إلا للمعتق  
فقط المباشر<sup>(١)</sup> .

**المذهب الثاني** : أن إسلامه على يديه من أسباب  
الميراث هذا ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه يستحق  
ميراثه بمجرد إسلامه على يديه .

وبه قال عمر بن عبد العزيز والإمام أحمد في رواية  
محمد بن يحيى المتطبب<sup>(٢)</sup> .

وبه قال إسحاق بن راهويه وطاووس و ربيعة والليث  
بن سعد رحمهم الله تعالى .

**ومن أدلة هذا القول :**

حديث تميم الداري رضي الله عنه أنه قال : يا رسول الله ما السنة  
في الرجل يسلم على يدي رجل من المسلمين؟ قال : ( هو  
أولى الناس بمحياه ومماته )<sup>(٣)</sup> .

وما رواه راشد بن سعد قال : قال رسول ﷺ ( من أسلم  
على يديه رجل فهو مولاه يرثه ويدي عنه ) رواه سعيد<sup>(٤)</sup> .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٢٧١ بتصريف

(٢) هو محمد بن يحيى الكحال البغدادي المتطبب أبو جعفر قال خلال كان عنده عن أبي  
عبد الله مسائل كثيرة حسان مشبعة وكان من كبار أصحابه وكان يقدمه ويكرمه ا هـ  
حاشية التهذيب في علم الفرائض ص ٣٤٨

(٣) الترمذي برقم ( ٢٠٣٨ ) في الفرائض وابن ماجة برقم ( ٢٦٤٢ ) في الفرائض والإمام  
أحمد في مسند الشاميين برقم ( ١٦٣٣٥ - ١٦٣٣٨ ) والدارمي برقم ( ٢٩٠٥ )

(٤) سنن سعيد بن منصور ج ١ / ٩٩ رقم ٢٠٢ / ٢٠١

وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال : قال رسول ﷺ : ( من أسلم على يديه رجل فله ولاؤه ) (١) - (٢) .

قال ابن القيم رحمه الله مقويًا لمذهب المورثين بإسلامه على يديه : وأما تضعيف الحديث - يقصد حديث تميم الداري رضي الله عنه - فقد رويت له شواهد منها حديث أبي أمامة .

وأما رده بجعفر بن الزبير : فقد رواه سعيد بن منصور أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا ومعاوية بن يحيى الصدفي عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

ورواه أيضاً من حديث سعيد بن المسيب (٣) عن النبي ﷺ مرسلًا .

وحديث تميم وإن لم يكن في رتبة الصحيح فلا ينحط عن أدنى درجات الحسن وقد عضده المرسل وقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر بن عبد العزيز رحمه الله برواية الفرائض .

وإنما يقتضي تقديم الأقارب عليه ولا يدل على عدم توريثه إذا لم يكن له نسب والله تعالى أعلم (٤) .

(١) البيهقي ج ١٠/٢٩٨ رقم ٢١٢٥٣ والدارقطني ج ٤/١٨١ رقم ٣٢

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٧٨

(٣) هو سعيد بن المسيب من كبار التابعين وأحد الفقهاء السبعة جمع بين الفقه والحديث والزهد والورع وكان أحفظ الناس لأحكام عمر رضي الله عنه توفي سنة ٩٣ هـ بتصرف حاشية شرح السراجية ص ٩٧

(٤) شرح ابن القيم على سنن أبي داود عون المعبود ج ٨ ص ١٣٢ بتصرف

قال الشيخ الفوزان حفظه الله تعالى : وهو صريح في ترجيحه القول بالتوريث <sup>(١)</sup> .

**المذهب الثالث :** مذهب ابن المسيب و النخعي أنه إن عقل عنه ورثه وإن لم يعقل عنه لم يرثه .

**المذهب الرابع :** أنه إن أسلم على يديه ووالاه فإنه يرثه ويعقل عنه وله أن يتحول عنه إلى غيره وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

**المذهب الخامس :** أن هذا الحكم ثابت في من كان من أهل الحرب دون أهل الذمة ، وهذا مذهب يحيى بن سعيد <sup>(٢)</sup> - <sup>(٣)</sup> .

### الترجيح

الراجح القول الأول وهو قول الجمهور القاضي بعدم التوارث لقوة أدلته وضعف أدلة المخالفين <sup>(٤)</sup> .

(١) التحقيقات المرضية ص ٤٢

(٢) هو يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي أبو سعيد القطان البصري ثقة متقن حافظ إمام قدوة من كبار التاسعة مات سنة ٢٩٨ هـ وله ٧٨ سنة روى له الجماعة ، التقريب ص ٥٢١ رقم ٧٥٥٧

(٣) شرح ابن القيم على سنن أبي داود عون المعبود ج ٨ ص ١٣١ وانظر شرح صحيح البخاري لابن بطال ج ٨ ص ٣٧٤ - ٣٧٦

(٤) انظر شرح صحيح البخاري لابن بطال ج ٨ ص ٣٧٥ - ٣٧٦ وتحفة الأحوذى ج ٦ ص ٢٤٨ وفقه المواريث ج ١ ص ١٥٤

**٤- ومن أسباب الميراث المختلف فيها : الالتقاط****الالتقاط لغة** : لقط الشيء لقطاً بمعنى أخذه منالأرض <sup>(١)</sup> .**واصطلاحاً** : هو أخذ طفل لا يعرف نسبه ولا رقه نبذفي شارع أو غيره أو ضل <sup>(٢)</sup> .

وقد اختلف في كون الالتقاط من أسباب التوارث أم لا

على قولين هما :

**القول الأول** : عدم التوارث به وهذا قول الجمهوروفقهاء الأمصار <sup>(٣)</sup> .قال الخطابي <sup>(٤)</sup> رحمه الله : أما اللقيط فإنه في قول

عامة الفقهاء حر ، فإذا كان حراً فلا ولاء عليه لأحد ،

والميراث إنما يستحق بنسب أو ولاء وليس بين اللقيط

وملتقطه واحد منهما <sup>(٥)</sup> .

ولقوله ﷺ : ( إنما الولاء لمن أعتق ) فلا يرث

كالأجنبي <sup>(٦)</sup> .

(١) المعجم الوسيط المكتبة الإسلامية ص ٨٣٤ قام بإخراجه مجموعة علماء

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٤

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٧٩

(٤) الخطابي : هو سليمان بن حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي فقيه محدث ولد سنة

تسع عشرة وثلاثمائة وتوفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة أ هـ حاشية الأفنان الندية

شرح السبل السوية لفقهاء السنن المروية ج ١ ص ٧٥ معزواً لتذكرة الحفاظ

(٥) عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح ابن القيم ج ٨/١١٦

(٦) المغني بالشرح الكبير ج ٧/٢٧٩ بتصرف



**القول الثاني :** التوارث به وهذا القول مروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبه قال الليث وإسحاق بن راهوية <sup>(١)</sup> وعن إبراهيم إن نوى أن يرث منه فذلك <sup>(٢)</sup> .

واستدل أصحاب هذا القول بظاهر حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( المرأة تحوز ثلاثة مواريث : عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه ) <sup>(٣)</sup> .

قال الخطابي رحمه الله تعالى : غير ثابت عند أهل النقل .

فإذا لم يثبت الحديث لم يلزم القول به فكان ما ذهب إليه عامة العلماء أولى <sup>(٤)</sup> .

(١) إسحاق بن راهوية : هو الإمام الكبير شيخ المشرق سيد الحفاظ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي ثم الحنظلي المروزي نزيل نيسابور ثقة حافظ مجتهد قرين الإمام أحمد بن حنبل ولد سنة ١٦١ هـ قال ما كنت أسمع شيئاً إلا حفظته وكأني أنظر إلى سبعين ألف حديث أو قال أكثر في كتبي قال أبو داود الخفاف وأملى علينا إسحاق أحد عشر ألف حديث من حفظه ثم قرأها علينا فما زاد حرفاً ولا نقص حرفاً كان إماماً في التفسير رأساً في الفقه من أئمة الاجتهاد توفي سنة ٢٣٨ هـ ١ هـ نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٢ / ٨٤٠-٨٤١ وتقريب التهذيب ص ٣٩ رقم (٣٣٢)

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧/٢٧٩ بتصريف

(٣) أخرجه أبو داود برقم (٢٩٠٦) ج ٣/١٢٥ والترمذي رقم (٢١١٥) ج ٤/٢٩٤ وقال حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن حرب والنسائي في السنن الكبرى ج ٩/٧٨ وابن ماجه رقم (٢٧٤٢) ج ٢/٩١٦ هـ حاشية الاستذكار بتصريف ج ١٥/١٣٥

(٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود ج ٨ ص ١١٨ - ١١٩

وقال ابن حجر<sup>(١)</sup> في الفتح : قال البيهقي<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى : ليس بثابت .

**قلت** : وحسنه الترمذي<sup>(٣)</sup> ، وصححه الحاكم<sup>(٤)</sup> .

وليس فيه سوى عمر بن روبة مختلف فيه .

(١) ابن حجر : هو شيخ الإسلام الإمام الحافظ قاضي القضاة أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر شهاب الدين العسقلاني المصري الشافعي ولد بالقاهرة في ٧٧٣/٨/٢ هـ أصله من عسقلان بفلسطين توفي أبوه وهو في السنة السادسة من عمره ، حفظ القرآن الكريم وهو ابن تسع سنين وكذلك ألفية العراقي في الحديث ومختصر ابن الحاجب في الأصول ورحل كثيراً في طلب العلم فقد قصد بلاد الشام والحجاز واليمن وانتهت إليه الرحلة الرياسة في الحديث في الدنيا بأسرها فلم يكن في عصره حافظ سواه ودرس في أشهر مدارس عصره وتولى الإفتاء والخطابة وتولى القضاء عدة مرات مدة إحدى وعشرين سنة وبلغ منصب قاضي القضاة وعزل نفسه عنه سنة ٨٥٢ هـ وفيها توفي وقد ترك أكثر من مائة وخمسين مصنفاً - ١ هـ بلوغ المرام من أدلة الأحكام تخريج وضبط محمد الفاضلي المكتبة العصرية ط ٢/ - ١٤٢١ هـ ومقدمة سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني تحقيق محمد عطا ج ١ ص ... أه بتصرف

(٢) البيهقي : هو الحافظ العلامة الثبت الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي ولد بخسرجد قرية من قرى بيهق في شعبان سنة ٣٨٤ هـ الفقيه الشافعي الورع الزاهد أخذ علم الحديث عن الحاكم قنع من الدنيا باليسير صنف الكتب في بلده تغرب للتحصيل قال عنه إمام الحرمين أبي المعالي الجويني رحمه الله تعالى ما من فقيه شافعي إلا وللشافعي عليه مئة إلا أبا بكر البيهقي فإن المنة له على الشافعي لتصانيفه في نصرته مذهبه وتوفي في نيسابور سنة ٤٥١ هـ وقيل سنة ٤٢٨ هـ ١ هـ نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٢٧٠ - ١٢٧٢ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١/ ٧٨

(٣) الترمذي : هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي نسبة إلى مدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ سمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ البخاري وكان إماماً ثبته حجة وألف كتاب السنن وكتاب العلل وكان ضريراً قال الحاكم : سمعت عمر بن علك يقول مات البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد توفي بترمذ سنة ٢٦٧ هـ ١ هـ مقدمة تحقيق سبل السلام ج ١/ ١٠-١١

(٤) الحاكم : هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي أبو عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع الحافظ صاحب المستدرک ولد سنة ٣٢١ هـ كان ثقة فقيهاً حافظاً انتهت إليه رئاسة أهل الحديث في عصره قيل بلغت مصنفاً ٥٠٠ جزءاً وقيل غير ذلك توفي سنة ٤٠٥ هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١/ ١٩٢ وانظر نزهة الفضلاء ج ٣ ص ١٢١١ - ١٢١٢

قال البخاري<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى : فيه نظر ووثقه جماعة .

وقال الشوكاني<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى في نيل الأوطار :  
وسئل عنه أبو حاتم الرازي<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى فقال : صالح  
الحديث ، قيل : تقوم به الحجة ؟ فقال : لا ، ولكن صالح...<sup>(٤)</sup> .

قال شيخنا يحفظه الله تعالى : معناه أنه يؤخذ به في الاستشهاد .

قال ابن القيم رحمه الله : وإن صح الحديث فالقول ما  
قاله إسحاق لأن إتمام الملتقط على اللقيط بتربيته والقيام عليه  
والإحسان إليه ليس بدون إتمام المعتقد على العبد بعته .

(١) البخاري : هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو عبد الله البخاري  
جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث من الحادية عشرة ولد سنة ١٩٤ هـ مات سنة  
٢٥٦ هـ - أ هـ تقريب التهذيب ص ٤٠٤ رقم ٥٧٢٧ ومقدمة تحقيق سبل السلام ج ١ ص  
٩ - ١٠

(٢) الشوكاني هو : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ولد سنة ١١٧٢ هـ فاق أهل زمانه  
في علم الحديث وتحلى بمنصب الاجتهاد له مؤلفات مفيدة في فنون عديدة توفي سنة  
١٢٥٥ هـ - اهـ بتصرف نيل الأوطار ج ١

(٣) أبو حاتم الرازي : هو محمد بن إدريس بن المنذر الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين  
الحنظلي الغطفاني ولد سنة ١٩٥ هـ كان من بحور العلم طوّف البلاد وبرع في المتن  
والإسناد وجمع وصنف وجرّح وعدل وصحح وعلل مات سنة ٢٧٧ هـ أ هـ بتصرف  
نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٩٦٣ - ٩٦٦ بتصرف

(٤) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٥

فإذا كان الإنعام بالعتق سبباً لميراث المعتق مع أنه لا نسب بينهما فكيف يستبعد أن يكون الإنعام بالالتقاط سبباً له مع أنه قد يكون أعظم موقعاً وأتم نعمة؟

وأيضاً فقد ساوى هذا الملتقط المسلمين في مال اللقيط وامتاز عنهم بتربية اللقيط والقيام بمصالحه وإحيائه من الهلكة

فمن محاسن الشرع ومصلحته وحكمته أن يكون أحق بميراثه .

وإذا تدبرت هذا وجدته أصح من كثير من القياسات التي يبنون عليها الأحكام والعقول أشد قبولاً له فقول إسحاق في هذه المسألة في غاية القوة والنبى ﷺ كان يدفع الميراث بدون هذا كما دفعه إلى العتيق مرة .

وإلى الكبر من خزاعة مرة .

وإلى أهل سكة الميت ودربه مرة .

وإلى من أسلم على يديه مرة .

ولم يعرف عنه ﷺ شيء ينسخ ذلك ولكن الذي استقر عليه شرعه تقديم النسب على هذه الأمور كلها .

وأما نسخها عند عدم النسب فمما لا سبيل إلى إثباته أصلاً وبالله التوفيق (١) .

(١) شرح ابن القيم على سنن أبي داود عون المعبود ج ٨ ص ١١٨ - ١١٩

قال شيخنا حفظه الله تعالى : هذا هو القول الراجح .  
**قلت** : هذا استحسان صريح واختيار مليح من ابن القيم  
رحمه الله تعالى لهذا القول أعني قول إسحاق بن راهوية  
رحمه الله تعالى وهو التوارث بسبب الالتقاط .  
قال الشيخ الفوزان حفظه الله تعالى : عن ابن القيم كأنه  
يقوي القول بالتوريث <sup>(١)</sup> .

### الترجيح

الراجح في نظري هو القول الثاني أن مال اللقيط الذي  
لم يترك وارثاً بنسب ولا سبب لملتقطه وهو اختيار ابن القيم  
رحمه الله تعالى حيث قال : فقد ساوى هذا الملتقط المسلمين  
في مال اللقيط وامتاز عنهم بتربية اللقيط والقيام بمصالحه  
وإحيائه من الهلكة فمن محاسن الشرع ومصلحته وحكمته  
أن يكون أحق بميراثه . . . . .  
وهو اختيار شيخنا حفظه الله تعالى .

(١) التحقيقات المرضية ص ٤٤

## باب موانع الإرث

**التعريف** : الموانع : جمع مانع ، والمانع في اللغة :  
الحائل أو الحاجز بين شيئين ، ومنه قوله تعالى ﴿ وظنوا  
أنهم مانعتهم حصونهم من الله ﴾ (١) - (٢) .

**واصطلاحاً** : هو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من  
عدمه وجود ولا عدم لذاته فهو عكس الشرط ؛ فهو المؤثر  
بطرف الوجود فقط .

وقولهم : ما يلزم من وجوده العدم : كمن عليه نجاسة  
وفقد الماء فإنه يصلي فاقد الطهورين فلم يلزم من وجود  
النجاسة عدم صحة الصلاة لكن لا لذاتها بل لوجود المرخص  
وهو فقدان الماء .

وقولهم : ولا يلزم من عدمه وجود لذاته ولا عدم لذاته :  
فلا يرد وجود الإرث عند عدمه لوجود السبب وتحقق الشرط  
فإنه وإن لزم من عدمه وجود الإرث لكن لا لذاته بل لوجود  
السبب وتحقق الشروط .

ولا يرد أيضاً عدم الإرث عند عدمه لفقد الشرط كأن  
لم يتحقق حياة الوارث بعد موت المورث فإنه وإن لزم من

(1) سورة الحشر آية ٢

(2) كتاب الفرائض ص ٢٤

عدمه عدم الإرث لكن لا لذاته بل لعدم الشرط<sup>(١)</sup>.

### أقسام الموانع :

تنقسم الموانع من حيث الاتفاق عليها والاختلاف فيها

إلى قسمين وهما :

القسم الأول : ما اتفق عليه

القسم الثاني : ما اختلف فيه .

فأما الموانع المتفق عليها فهي :-

١- الرق                      ٢- القتل                      ٣- اختلاف الدين

### الرق :

الرق في اللغة : العبودية<sup>(٢)</sup>.

وفي الشرع : عجز حكمي يقوم بالإنسان سببه الكفر

فلا يرث ولا يُورث .

فأما لا يرث فلأنه لو ورث الرقيق شيئاً لملكه سيده

وهو أجنبي .

وأما لا يورث فلأنه لا ملك له ولا يملك ولو ملك<sup>(٣)</sup>

لأنه ليس أهلاً للتملك لقوله تعالى ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا

مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) التحقيقات المرضية ص ٤٥ معزواً لشرح الشنشوري على الرحيبة مع حاشية الباجوري ص ٥٤ والمجموع شرح المهذب ج ١٥ ص ٥٧-٦٢ ولباب الفرائض ص ١٩ بتصريف

(٢) مختار الصحاح ص ١٩٣

(٣) العذب الفائض ج ٢٣/١ بتصريف وانظر كتاب الإفصاح ج ٢ ص ٨٢

(٤) سورة النحل آية (٧٥) انظر أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية ص ٣١

فإذا مات العبد كان ماله لسيده ملكاً ولا حق فيه لأحد من ورثته وهذا إجماع (١).

### أقسام الرق :

ينقسم الرق إلى ستة أقسام وهي :

القن : وهو العبد الكامل الرق المملوك بكليته .

المدبر : وهو العبد الذي علق عتقه على موت سيده كأن يقول له سيده : أنت حر بعد موتي .

وهذا حكمه أن يبقى على الرق التام مدة حياة سيده فإذا مات صار حراً بشرط ألا تزيد قيمته على ثلث مال سيده .

أم الولد : وهي الجارية التي يطؤها سيدها بملك اليمين فتلد منه فتبقى على ملك سيدها حتى يموت مع امتناع بيعها أو هبتها لأحد .

فإذا مات سيدها صارت حرة سواءً كانت قيمتها أقل من ثلث تركته أم مساوية أم أكثر منه .

المعلق عتقه بصفة : وهو العبد الذي علق عتقه على زمن معين كأن يقول له سيده مثلاً إذا جاء شهر رمضان فأنت حر .

المكاتب : وهو العبد الذي يتعاقد معه سيده على أنه إذا أدى له قدرأ معيناً من المال صار حراً .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٣٨ بتصرف



**المُبْعَضُ** : وهو الذي بعضه حر وبعضه رقيق ، كما لو كان مشتركاً بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه منه (١) .

### أحكام توريثهم والإرث منهم :

أما حكم توريثهم والإرث منهم فالقن والمدبر وأم الولد والمعلق عتقه بصفة ومات هو أو مورثه قبل حصولها فهؤلاء لا يرثون أحداً ولا يرثهم أحدٌ (٢) .

**وأما المكاتب** : ففيه أقوال وهي :

**القول الأول** : المكاتب عبد ما بقي عليه درهم لا يرث

ولا يورث .

وبه قال من الصحابة : عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت وأم المؤمنين عائشة وأم المؤمنين أم سلمة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

ومن التابعين : سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز

ومجاهد .

ومن الفقهاء : الزهري وأحمد بن حنبل في رواية ابن

منصور (٣) ،

(١) أحكام المواريث ص ٣٨-٣٩ وحاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ٣٦

(٢) لباب الفرائض ص ٢٠ وأحكام المواريث ص ٣٩ إلا أن صاحب أحكام المواريث قال المكاتب . وهو المعلق عتقه بصفة

(٣) ابن منصور : هو إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي ثقة ثبت من الحادية عشرة له مسائل كثيرة عن الإمام أحمد عرضها عليه مرتين ومسائله مخطوطة بدار الكتب المصرية وظاهرية دمشق توفي ٢٥١ هـ ١ هـ بتصرف حاشية التهذيب في الفرائض ص ١٢٦

وأبي الحارث<sup>(١)</sup> وبكر بن محمد<sup>(٢)</sup> ، والشافعي وأبي  
ثور<sup>(٣)</sup> .

لما روى أبو داود بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده أن النبي ﷺ قال :

(( المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ))<sup>(٤)</sup> .

وكذلك قال أبو حنيفة ومالك هو عبد ما بقي عليه درهم  
فإن مات له ميت لم يرثه .

وإن مات المكاتب وله مال أدى من ماله ما بقي عليه  
من كتابته وجعل الباقي لورثته مطلقاً عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى ولمن كان معه في الكتابة دون من كان حراً عند  
الإمام مالك رحمه الله تعالى .

(١) أبو الحارث : هو أحمد بن محمد الصانع أحد أصحاب الإمام أحمد له عنه مسائل كان  
أحمد يأنس به ويكرمه مسأله عن أحمد في بضعة عشر جزءاً وجود الرواية عن أحمد .  
أه حاشية التهذيب في الفرائض ص ٢١٧

(٢) بكر بن محمد : هو بكر بن محمد النسائي الأصل أبو أحمد البغدادي المنشأ ذكره أبو  
بكر الخلال فقال كان أبو عبد الله يقدره ويكرمه و عنده مسائل كثيرة سمعها من أبي  
عبد الله أه طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى ج ١ ص ١١٩ دار المعرفة

(٣) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٣٩ والتهذيب في الفرائض ص ٣١٤ والمغني بالشرح  
الكبير ج ٧ / ١٣٢

(٤) أخرجه أبو داود (٣٩٢٦) وعند ابن ماجة (٢٥١٩) بلفظ أيما عبد كوتب على مائة  
فأداها إلا عشر أوقيات فهو رقيق وفي إسناده حجاج بن أرطاة وهو مدلس أخرجه  
الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣ / ١١١ والبيهقي (٣٢٤/١٠) وتلخيص الحبير لابن  
حجر ٤ / ٢١٦ وأخرجه مالك في الموطأ (٧٨٧ / ٢) موقوفاً على ابن عمر و البغوي  
في شرح السنة ٢٤٢٢ من طريق مالك وقال البغوي (٢٨٦ / ٥) ويروى عن عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . و روي عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال هو عبد ما بقي  
عليه درهم ومثله عن عائشة أه حاشية الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٤٠ وحسنه الألباني في  
الإرواء ج ٦ / ١١٩

**القول الثاني :** أن المكاتب إذا كتبت صحيفته عتق  
وصار حراً يرث ويورث وهذا قول ابن عباس رضي الله  
عنهما .

**القول الثالث :** أن المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ويرث  
به ويرق منه بقدر ما بقي ولا يرث به وهذا قول علي بن أبي  
طالب رضي الله عنه .

**القول الرابع :** أن المكاتب إذا أدى قدر قيمته عتق  
وورث وإلا فهو عبد لا يرث وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه (١) .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٤٠ بتصرف

## الراجح

الراجح : هو القول الأول قول الجمهور : المكاتب عبد ما بقي عليه درهم لا يرث و لا يُورث ، ويؤيده الدليل ، وهو حديث عمرو بن شعيب رحمه الله .

قال شيخنا : لا ينحط حديث عمرو بن شعيب عن درجة الحسن .

**وأما المبعوض** : ففي إرثه والإرث منه مذاهب منها ما يلي :

**المذهب الأول** : إنه كالقن في جميع أحكامه فلا يرث ولا يورث ولا يحجب وهذا قول الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه وبه قال أهل المدينة ومالك وأبو حنيفة والشافعي في القديم رحمهم الله تعالى .

قال النووي رحمه الله تعالى : المعتقد بفضله لا يرث على الصحيح المنصوص الذي قطع به الأصحاب <sup>(١)</sup> .

**المذهب الثاني** : أن المبعوض كالحر في جميع أحكامه فيرث ويورث ويحجب كالحر وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما وبه قال الحسن وجابر بن زيد <sup>(٢)</sup> والشعبي .

(١) روضة الطالبين ج ٦ ص ٣٠

(٢) جابر بن زيد : هو جابر بن زيد الأزدي البصري أبو الشعثاء تابعي فقيه من الأئمة من أهل البصرة وكان من بحور العلم وقد شهد له بالفضل وسعة العلم ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ، لما مات قال قتادة : اليوم مات أعلم أهل العراق أ هـ حاشية التهذيب في الفرائض ص ٢٧٥ هـ وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٢٩٧

والنخعي والحكم<sup>(١)</sup> وحماد<sup>(٢)</sup> وابن أبي ليلى والثوري وأبو يوسف ومحمد واللؤلؤي<sup>(٣)</sup> ويحيى بن آدم<sup>(٤)</sup> وداود رحمهم الله تعالى جميعاً .

قال النووي رحمه الله تعالى : وعن المزني وابن سريج رحمهم الله تعالى أنه يرث بقدر ما فيه من الحرية ، وهل يورث قولان :  
القديم : لا .

والجديد : نعم لأنه تام الملك ، قلت : الجديد هو الأظهر عند الأصحاب<sup>(٥)</sup> .

(١) الحكم : هو الحكم بن عتيبة أبو محمد ويقال أبو عبد الله ويقال أبو عمر الكوفي تابعي ثقة حجة وأفقه أهل الكوفة بعد النخعي والشعبي ولد سنة خمسين وقيل سبع وأربعين وتوفي سنة ثلاث وقيل أربع وقيل خمس وقيل عشرة ومائة أ هـ فقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٣١١

(٢) حماد : هو العلامة الإمام فقيه العراق وشيخ أبي حنيفة حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولا هم أبو إسماعيل الكوفي فقيه صدوق له أوهام من الخامسة ورمي بالإرجاء مات سنة مائة وعشرين وقيل قبلها ٠ - بخ م ٤ (قال في الحاشية روى له مسلم مقروناً بغيره وذكر له البخاري قولاً في الأحكام من صحيحه) ١ هـ تقريب التهذيب ص ١١٨ رقم ١٥٠٠ ونزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ١ ص ٤٨٥ - ٤٨٦ وفتح الباري ج ٩ ص ٦٤٣ بتصرف

(٣) اللؤلؤي : هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي أبو علي ، القاضي ، فقيه من أصحاب أبي حنيفة كان عالماً بمذهبه بالرأي ولي القضاء بالكوفة سنة ١٩٤ هـ ١ هـ حاشية التهذيب في الفرائض ص ١١٥

(٤) يحيى بن آدم : هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي مولى بني أمية ثقة حافظ فاضل من كبار التاسعة مات سنة ٢٠٣ هـ ١ هـ تقريب التهذيب ص ٥١٧ رقم (٧٤٩٦)

(٥) روضة الطالبين وعمدة المفتيين للنووي ج ٦ / ٣٠ المكتب الإسلامي ط ٣ - ١٤١٢ هـ / وانظر قول الثوري موسوعة سفيان الثوري ص ١١٣

**المذهب الثالث : أن المبعوض لا يرث ولا يحجب**

ويورث عنه ما ملكه ببعضه الحر .

وبه قال طاووس<sup>(١)</sup> وعمرو بن دينار<sup>(٢)</sup> وأبو ثور وهو

قول الشافعي في الجديد رحمهم الله تعالى .

**المذهب الرابع : أن المبعوض يرث ويورث ويحجب**

بقدر ما فيه من الحرية وهو قول علي بن أبي طالب عليه السلام وابن

مسعود عليه السلام .

وبه قال الشعبي وعطاء<sup>(٣)</sup> والإمام أحمد بن حنبل

وعثمان البتي وابن المبارك<sup>(٤)</sup> ويحيى بن آدم والمزني

وجماعة من أهل الظاهر<sup>(٥)</sup> رحمهم الله تعالى.

(١) طاووس : هو طاووس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري مولا هم الفارسي ، يقال اسمه ذكوان ، وطاووس لقب ثقة فقيه فاضل من الثالثة مات سنة ١٠٦ هـ وقيل بعد ذلك أه تقربب التهذيب ص ٢٢٣ رقم (٣٠٠٩)

(٢) عمرو بن دينار : هو عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولا هم ثقة ثبت فقيه كان مفتي أهل مكة فارسي الأصل من الرابعة ولد سنة ٤٦ هـ ومات سنة ١٢٦ هـ أه التقريب ص ٣٥٨ رقم (٥٠٢٤)

(٣) عطاء : هو عطاء بن أسلم بن صفوان تابعي من أجلاء الفقهاء القرشي مولا هم المكي ثقة فقيه فاضل من الثالثة توفي سنة ١١٤ هـ على المشهور أه بتصرف تقربب التهذيب ص ٣٣١ رقم (٤٥٩١)

(٤) ابن المبارك : هو عبد الله بن المبارك بن واضح الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه وأمير الأتقياء في وقته أبو عبد الرحمن الحنظلي مولا هم التركي ثم المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد الحافظ الغازي أحد الأعلام وحديثه حجه بالإجماع ولد سنة { ١١٨ } جمعت فيه خصال الخير من الثامنة مات سنة ١٨١ هـ أه تقربب التهذيب ص ٢٦٢ رقم (٣٥٧٠) ونزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٥٤ - ٦٦٠ بتصرف

(٥) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ / ١١ والتهذيب في علم الفرائض ص ٣٠٢ - ٣٠٣ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٤٠ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٣٤ - ١٣٥ والإفصاح ج ٢ / ٩٩

قال البهوتي - رحمه الله تعالى- في المفردات :  
من بعضه حر فورثه به  
وهكذا عن إرثه لا ينتهي  
واحجب بما فيه من الحرية  
بقدرها فالحكم بالسوية (١)

### الترجيح

الراجح : هو المذهب الرابع القاضي بتوريث المبعوض  
والإرث منه بقدر ما فيه من الحرية (٢) .

---

(١) منح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢ / ٨٣ لشيخ الإسلام منصور بن يونس  
البهوتي قام بمراجعته وتصحيحه عبد الرحمن حسن محمود من منشورات المؤسسة  
السعيدية بالرياض  
(٢) انظر فقه المواريث ج ١ / ١٧٨

**المانع الثاني من الموانع المجمع عليها : القتل :**

**والقتل** : هو فعل ما يكون سبباً لزهوق النفس ومفارقة الروح البدن وهو مانع للقاتل فقط وليس بمانع للمقتول .

**أنواع القتل :**

أجمعوا على أن القتل صنفان ؛ عمد وخطأ واختلفوا في هل بينهما وسط أم لا ؟ وهو الذي يسمونه شبه العمد على قولين هما :

**القول الأول** : أن القتل ثلاثة أنواع عمد وشبه عمد وخطأ وهو قول الجمهور روي عن عمر بن الخطاب وعلي و عثمان وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم ولما خالف لهم من الصحابة .

وروي عن الشعبي والنخعي وقتادة وحماد وابن شبرمة والثوري والأوزاعي وعثمان البتي والحسن بن حي واليه ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد وهو قول لمالك حكاه عنه أصحابه العراقيون وهو مذهب الإمام سعيد بن المسيب .

وعمدة من أثبت الوسط : أن النيات لا يطلع عليها إلا الله تبارك وتعالى وإنما الحكم بما ظهر وهذا في حقنا لا في حق الأمر نفسه عند الله تعالى .

**القول الثاني** : مقتضاه أن كل قتل ليس بخطأ فهو عمد روي ذلك عن الزهري وربيعه وأبي الزناد وابن حزم وهو



قول مالك وعمدة من نفي شبه العمد أنه لا واسطة بين الخطأ والعمد أعني بين أن يقصد القتل أو لا يقصده .

### الترجيح

الراجح القول الأول وهو قول الجمهور القاضي بأن القتل ثلاثة أنواع وهي قتل العمد وقتل شبه العمد وقتل الخطأ إذا تقرر أن القتل ثلاثة أنواع فهي كالتالي :

١- قتل العمد : وهو أن يقصد الجاني من يعلمه آدمياً معصوماً فيقتله بما يغلب على الظن موته به ويختص القصاص به .

٢- شبه العمد : ويسمى خطأ العمد وعمد الخطأ وهو أن يقصد جنائية لا تقتل غالباً ولم يجرح بها .  
فأما شبهه للعمد فمن جهة ما قصد ضربه .

وأما شبهه للخطأ فمن جهة أنه ضرب بما لم يقصد به القتل وقد روي حديث مرفوع إلى النبي ﷺ أنه قال : ( ألا إن قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا والحجر ديته مغلظة مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها ) (١) .

(١) أخرجه أبو داود (٧١١/٤) كتاب الديات باب في دية الخطأ شبه العمد حديث (٤٥٨٨) وابن ماجه (٨٧٧/٢) كتاب الديات باب دية شبه العمد حديث (٢٦٢٧) والنسائي (٤١/٨) كتاب القسامه باب دية شبه العمد وابن الجارود في المنتقى رقم (٧٧٣) والبخاري في التاريخ الكبير (٤٣٤/٦) والدارقطني (١٠٤/٣) كتاب الحدود والديات وغيره حديث (٧٨) وابن حبان (١٥٢٦-موارد) والبيهقي (٤٤/٨) كتاب الجنائيات باب دية شبه العمد كلهم من طريق خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو ... اهـ انظر حاشية بهداية المجتهد ونهاية المقتصد ج٦/٢٧-٢٨

إلا أنه حديث مضطرب عند أهل الحديث لا يثبت من جهة الإسناد فيما ذكره أبو عمر بن عبد البر وإن كان أبو داود وغيره قد خرجه (١).

**٣- قتل الخطأ :** وهو كأن يرمي صيداً فيصيب آدمياً لم يقصده وما شابه ذلك (٢).

### القتل المانع من الميراث

**أما قتل العمد** فلا يرث القاتل من مقتوله شيئاً إجماعاً إلا ما حكاه أبو عبد الله الوني (٣) عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير (٤) وهو رأي الخوارج ولا تعويل على هذا القول لشذوذه .

وقيام الدليل على خلافه فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعطى دية ابن قتادة المذحجي لأخيه دون أبيه . وكان حذفه بسيفه فقتله ، واشتهرت هذه القصة بين الصحابة رضي الله عنهم فلم تنكر إجماعاً .

(١) المصدر السابق ص ٢٦-٢٨ وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤/٧-٩ إعداد د/ هاشم جميل عبد الله مطبعة الإرشاد بغداد ط ١ ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م وفقه الإمام الأوزاعي ج ٢ ص ١٤٧

(٢) العذب الفائض شرح عمدة الفارض ج ١ / ٢٨ - ٢٩ بتصريف

(٣) الوني : هو أبو عبد الله الحسين بن محمد الوني الفرضي الحاسب كان إماماً في الفرائض وله تصانيف كثيرة مليحة أجاد فيها عالم بالفرائض الحاسب وانتفع به ويكتبه خلق كثير توفي شهيداً ببغداد سنة ٤٥١ هـ ١ هـ حاشية شرح السراجية ص ١٩٢

(٤) سعيد بن جبير : هو سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فقيه من الثالثة وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله قتل بين يدي الحجاج سنة ٩٥ هـ ولم يكمل الخمسين ١ هـ التقريب ص ١٧٤ رقم (٢٢٧٨)

وقال عمر رضي الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( ليس للقاتل شيء ) رواه الإمام مالك في موطنه والإمام أحمد في مسنده <sup>(١)</sup> - <sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى .

قال فيه شيخنا حفظه الله مرسل صحيح .

**وأما شبه العمد** : وهو خطأ العمد وعمد الخطأ فهو مانع كذلك للقاتل من ميراث المقتول عند الأئمة الأربعة كالقتل عمداً .

واستثنت الحنفية القتل بحق والقتل بعذر والقتل بسبب دون المباشرة والقتل الصادر من غير مكلف <sup>(٣)</sup> .

**وأما قتل الخطأ** : ففي إرث القاتل من المقتول قولان

هما :

**القول الأول** : أن من قتل مورثه خطأ لا يرث منه لا من مال المقتول ولا من دينه وهذا مروى عن عمر وعلي وزيد وابن عباس وعبد الله بن مسعود وروى نحوه عن أبي بكر - رضي الله عنهم أجمعين - .

(١) ضعيف أخرجه مالك في الموطأ ٢ / ٨٦٧ / ١٠ عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب وأخرجه البيهقي ٦ / ٢١٩ من طريق يزيد بن هارون وأخرجه أحمد في المسند رقم ( ٣٤٧ وفي ٣٤٨ ) من طريق عبد الله بن نجيح وعمرو بن شعيب كذلك كلاهما عن مجاهد وعند عبد الرزاق ( ١٧٧٨٠ ) عن ابن جريح عن ابن عبد ربه بن سعيد ( ١٧٧٩٨ ) من طريق عمرو بن شعيب وابن أبي شيبة ( ٣٧٨ / ٧ ) حاشية الحاوي

الكبير ج ١٠ ص ٢٤٢ وإرواء الغليل ج ٦ / ١١٥ - ١١٨

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٦٢ - ١٦٣ والتهذيب في الفرائض ص ٢٦٨ والحواوي

الكبير ج ١٠ / ٢٤٢ وكنز العمال ج ١١ / ٧٣ - ٧٤ رقم ( ٣٠٦٦٩ )

(٣) العذب الفائض ج ١ / ٢٩ وكتاب الإفصاح عن معاني الصحاح ج ٢ ص ٩٢

وبه قال شريح وعروة وجابر بن زيد وإبراهيم النخعي وطاووس والثوري وأحمد بن حنبل ووكيع بن الجراح<sup>(١)</sup> ، والحكم وشريك<sup>(٢)</sup> وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن صالح<sup>(٣)</sup> والشافعي ويحيى بن آدم وغيرهم<sup>(٤)</sup> رحمهم الله تعالى .

لقوله ﷺ : ( ليس للقاتل ميراث )<sup>(٥)</sup> وبه قضى صحابة رسول الله ﷺ كما سبق في قصة ابن قتادة .

وما رواه أبو قلابة قال : قتل رجل أخاه في زمن عمر بن الخطاب ﷺ فلم يورثه .

قال : يا أمير المؤمنين إنما قتلته خطأ قال : لو قتلته عمداً لأقدناك به<sup>(٦)</sup> .

(١) وكيع بن الجراح : هو وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي أبو سفيان كان ثقة مأموناً عالماً رفيعاً كثير الحديث حجة ولد سنة ١٢٨هـ ومات سنة ١٩٦هـ ١هـ حاشية التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٥٦ وانظر تقريب التهذيب ص ٥١١ رقم (٧٤١٤)

(٢) شريك : هو شريك بن عبد الله بن أبي شريك الحارثي بن أوس أبو عبد الله ولد ببخارى بأرض خراسان سنة ٩٥هـ ولي قضاء الكوفة في عهد أبي جعفر المنصور حتى مات أبو جعفر وأقره المهدي على قضائها مات بالكوفة سنة ١٧٧هـ ١هـ حاشية التلخيص في الفرائض ج ١ / ١٥٤

(٣) الحسن بن صالح : هو الحسن بن صالح بن صالح بن حبي ، وهو - حيان - ابن شفي مصغر الهمداني الثوري ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع من السابعة ولد سنة ١٠٠هـ ومات سنة ١٦٩هـ ١هـ بتصرف حاشية التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٧٢

(٤) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ١٦٨ وانظر قول الثوري موسوعة فقه سفيان الثوري ص ١١٤

(٥) أخرجه الدار قطني رقم (٤٦٥) وأعله ابن عبد الهادي في التنقيح (٢٤٩/٣).... انظر الإرواء ج ٦ / ١١٥ - ١١٧ ومصنف الصنعاني ج ٩ ص ٤٠٢ - ٤٠٣ رقم (١٧٧٨٢)

(٦) أخرجه عبد الرزاق ج ٩ / ٤٠٣ رقم (١٧٧٨٤)

وما رواه خلاس : أن رجلاً قذف بحجر فأصاب أمه  
فقتلها فغرمه علي بن أبي طالب عليه السلام الدية ونفاه من الميراث  
وقال إنما حظك من ميراثها ذاك الحجر (١) - (٢) .

وفي قصة عدي الجذامي أنه رمى امرأة له بحجر  
فماتت فتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم بتبوك فقص عليه أمره فقال له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( يعقلها ولا يرثها ) (٣) .

**القول الثاني** : أن قتل الخطأ لا يمنع القاتل من إرث  
المقتول من ماله وإنما هو مانع له من ميراث ديته .

وهو مروى عن الحسن وعطاء وسعيد بن المسيب  
ومجاهد والزهري ومكحول (٤) وعمرو بن شعيب (٥)

(١) أخرجه الدارمي في الفرائض (٢/٨٣٤-٣٨٥) وعبد الرزاق ج ٩/٤٠٥ برقم  
(١٧٧٩٦) وابن أبي شيبة (٣٧٩/٧) والبيهقي (٦/٢٢٠) ١ هـ حاشية الحاوي الكبير  
ج ١٠ / ٢٤٤ بتصريف

(٢) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٤٤

(٣) كنز العمال ج ١١ / ٧٥ رقم (٣٠٦٧٧) وقال في الحاشية رمز له ابن حجر في  
الإصابة فقال أخرجه البيهقي والطبراني . ص ( يعني رواه سعيد بن منصور ) .

(٤) مكحول : هو مكحول بن يزيد ويقال ابن أبي مسلم بن شاذل التابعي أبو عبد الله  
الدمشقي كان من سبى كابل فأعتق بمصر وهو من فقهاء أهل الشام وصالحهم  
وجامعيهم للعلم سمع عدداً من الصحابة والتابعين قال أبو حاتم ما أعلم بالشام أفقه من  
مكحول وانتفقوا على توثيقه توفي سنة ١١٨ هـ وقيل غير ذلك ١ هـ حاشية التهذيب في  
الفرائض ص ١٦١

(٥) عمرو بن شعيب : هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه  
صدوق من الخامسة مات سنة ١١٨ هـ - أ هـ تقريب التهذيب ص ٣٦٠ رقم ٥٠٥٠

ومحمد بن جبير <sup>(١)</sup> ومالك وابن أبي ذئب ، والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز <sup>(٢)</sup> وأبي ثور و داود و ابن المنذر <sup>(٣)</sup> و به أخذه ابن القيم رحمهم الله تعالى <sup>(٤)</sup> لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال : ( يرث الزوج من زوجته مالها و ديته و ترث من زوجها ماله وديته .

فإن قتل أحدهما صاحبه عمداً لم يرثه و إن قتل أحدهما صاحبه خطأ و رث ماله وديته ) <sup>(٥)</sup> .

و حديث ثوبان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : ( رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) <sup>(٦)</sup> - <sup>(٧)</sup> .

- (١) محمد بن جبير : هو محمد بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل النوفلي ثقة عارف بالنسب من الثالثة مات على رأس المائة هـ تقريبا التهذيب ص ٤٠٧ رقم (٥٧٨٠)
- (٢) سعيد بن عبد العزيز : هو سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي أبو محمد ويقال أبو عبد العزيز ثقة إمام من السابعة أمام أهل الشام في عصره في الحديث والفقه والفتيا قال الحكم هو لأهل الشام كمالك لأهل المدينة في التقدم والفضل والفقه والأمانة ولد سنة تسعين ومات سنة ١٦٧ هـ وقيل بعدها هـ تقريبا التهذيب ص ١٧٩ رقم (٢٣٥٨) وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٣٣٣ - ٣٣٤
- (٣) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٢٦٨ وفقه الإمام الأوزاعي ج ٢ ص ١٤٧
- (٤) إعلام الموقعين ج ٤ / ٤١١
- (٥) أخرجه ابن ماجة في الفرائض (٢٧٣٦) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٢١/٦) وأخرجه الدار قطني (٧٣-٧٢/٤) هـ مختصراً حاشية الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٤٤
- (٦) ابن ماجة رقم (٢٠٤٤) و (٢٠٤٥) والبيهقي رقم (١١٢٣٦) كشف الخفا رقم (١٣٩٣) و (٢٩٢٩) و قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ونصب الراية ج ٢ ص ٦٤-٦٥
- (٧) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٤٣

وحديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : ( رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى ينتبه ) (١) .  
و مما سبق في مانع القتل يتبين أن العلماء مجمعون على أن القتل مانع من الميراث للقاتل ، وإنما اختلفوا في تحديد نوع القتل .

### و خلاصة الخلاف في القتل المانع من الميراث في المذاهب الأربعة كما يلي :

١ - مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى : القتل المانع للقاتل من الميراث هو القتل بغير حق وهو المضمون بقود أو دية أو كفارة كالعمد وشبه العمد والخطأ وما جرى مجرى الخطأ كالقتل بالسبب وقتل الصبي والمجنون والنائم ، وأما ما ليس بمضمون بشيء من ذلك لم يمنع الميراث كالقتل قصاصاً أو حداً أو دفاعاً عن نفسه أو قتل العادل الباغي أو من قصد مصلحة مورثه بما له فعله كسقي الدواء أو ربط

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٩٨) والدارمي (١٧١/٢) وابن ماجه (٢٠٤١) والنسائي (١٥٦/٦) وأحمد (١٠٠/٦-١٠١-١٤٤) وصححه الحاكم (٥٩/٢) ووافقه الذهبي وهو من حديث علي عند أبي داود (٤٣٩٩-٤٤٠٠) و (٤٤٠١-٤٤٠٢) والترمذي (١٤٢٣) وابن خزيمة (١٠٠٣) و (٣٠٤٨) والدارقطني (١٣٨/٣-١٣٩) والبيهقي (٢٦٤/٨) وصححه الحاكم (٢٥٨/١-٥٩/٢) ووافقه الذهبي وأخرجه أحمد (١٥٤/١-١٥٨) هـ حاشية الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٤٥

الجراح فمات<sup>(١)</sup> وهو قول في مذهب الشافعية<sup>(٢)</sup>.

## ٢- مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : كل قتل

مانع للقاتل من الميراث مطلقاً و لو بحق كقصاص وحد وإن جاز له استيفائه كإمام أو جلاّد بأمره مباشرة أو سبباً أو شهادة على مورثه بما يوجب قصاصاً أو حداً و لو بحق أو تزكية لمن شهد عليه .

قال الأصطخري من أصحاب الشافعية : كل قتل يسقط

الإرث بكل حال . قال أبو إسحاق<sup>(٣)</sup> : وهو الصحيح<sup>(٤)</sup> .

وقال النووي رحمه الله تعالى : قلت : الأصح المنع

مطلقاً لأنه قاتل<sup>(٥)</sup> .

(1) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٦٣

(2) فقه المواريث ج ١ / ٢٠٤ معزواً لتبيين الحقائق ج ٦ / ٢٤٠ وحاشية ابن عابدين ج ٦ / ٧٦٦

(3) أبو إسحاق : هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي نزيل بغداد ولد سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة قدم بغداد سنة خمس عشرة وأربعمئة فلزم أبا الطيب وبرع وصار معيده وكان يضرب المثل بفصاحته وقوة مناظرتة قال السمعاني هو إمام الشافعية ومدرس النظامية وشيخ العصر تفرد بالعلم الوافر مع السيرة الجميلة والطريقة المرضية صنف في الأصول والفروع والخلاف والمذهب وكان زاهداً ورعاً متواضعاً ظريفاً كريماً جواداً أطلق الوجه دائم البشر مليح المحاوراة توفي سنة ست وسبعين وأربعمئة ببغداد اهـ بتصرف نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٣٠٦ - ١٣٠٨ رقم ٨٠١

(4) فتح القريب المجيب جزء ١ / ١١-١٢ وكشف الغوامض جزء ١ ص ٦٦ والفصول في الفرائض ص ٨٩ وشرح الرحيبة لسبط المارديني ص ٣٧ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ / ٦٠ - ٦١ والإفصاح ج ٢ / ٩٣

(5) روضة الطالبين ج ٦ / ٣٢



وفي مذهب الإمام أحمد رواية تدل على أن القتل يمنع الميراث بكل حال كما ذكره ابن قدامة من رواية صالح و عبد الله ابني الإمام أحمد رحمهم الله جميعاً<sup>(١)</sup>.

### ٣- مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى: القتل المانع

للقاتل من الميراث والدية هو قتل العمد.

أما قتل الخطأ فلا يمنع القاتل من ميراث المال وإنما يمنع من ميراث الدية فقط<sup>(٢)</sup>.

### ٤- مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى: القتل

المانع للقاتل من الميراث هو القتل الحرام الذي يتعلق به وجوب القصاص والكفارة و يشمل القتل العمد وشبه العمد والخطأ وما يجري مجرى الخطأ.

وما عداه فلا يمنع الميراث كالقتل بحق والقتل بعذر والقتل بسبب بغير مباشرة وقتل من غير مكلف كالصبي و المجنون<sup>(٣)</sup>.

و كل قتل لا مأثم فيه<sup>(٤)</sup>.

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٦٤

(٢) الموطأ جزء ٢ / ٨٦٨ وبداية المجتهد جزء ٢ ص ١٧٠ ولباب الفرائض ص ٢٠

(٣) العذب الفائض جزء ١ / ٢٩ والفقه الإسلامي ج ٨ / ٢٦٠-٢٦١ وشرح السراجية

للجرجاني ص ٤٤-٤٥

(٤) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٦٤

## الترجيح

الراجح هو المذهب الأول القاضي بحرمان القاتل من الميراث و الدية الذي يقتل مورثه بغير حق و هو المضمون بقود أو دية أو كفارة كالعمد و شبه العمد و الخطأ و ما جرى مجراه كالقتل بالسبب و قتل الصبي و المجنون و النائم .  
أما ما ليس بمضمون بشيء من ذلك لم يمنع الميراث لأن هذا المذهب يتمشى مع الأدلة وهي أقوى و أسلم من الأدلة الأخرى .

و منها قوله عليه السلام في قصة عدي الجذامي الذي رمى امرأته فماتت : ( يعقلها و لا يرثها ) ، وهو نص في محل النزاع و له شواهد كثيرة تقويه و لأن هذا المذهب وسط بين قول المالكية الذي يقصر الحرمان الكامل من الإرث على قتل العمد العدوان فقط أما الخطأ فيحرم من الدية و لا يحرم من الميراث و هذا تفريق من غير دليل و تخصيص من غير مخصص ، و بين قول الشافعية الذين جعلوا حتى القتل بحق مانعاً من الميراث و هذا القول يفضي إلى عدم إقامة الحدود الواجبة واستيفاء الحقوق الشرعية <sup>(١)</sup> .

(١) التحقيقات المرضية ص ٥٢ / ٥٣ وفقه المواريث ج ١ / ٢١٠ وتسهيل الفرائض ص ٢١ والفوائد الجليلة ص ٨ وحاشية الفصول في الفرائض ص ٩٠ وحاشية كشف الغوامض جزء ١ / ٦٦

وقد رجح هذا المذهب شيخنا حفظه الله تعالى إلا أنه استثنى منه حوادث السيارات على الوارث و المورث معاً بقيادة الوارث .

### مسألة: هل حوادث السيارات من قبيل قتل الخطأ المانع

#### من الميراث أم لا ؟

لا يشك ذو مسكة عقل أن السيارات من أعظم وسائل المواصلات حالياً التي أصبحت من الضروريات العصرية بمكان وأنها من النعم العظيمة التي أنعم الله بها على هذه الأمة حيث قال تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

قال السعدي (٢) رحمه الله في تفسيره لقوله تعالى ﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ أي مما يكون بعد نزول القرآن من الأشياء التي يركبها الخلق في البر والبحر والجو ويستعملونها في منافعهم ومصالحهم فإنه تعالى لم يذكرها بأعيانها لأن الله تعالى لم يذكر في كتابه إلا ما يعرفه العباد أو يعرفون نظيره في زمانهم وأما ما ليس له نظير في

(1) سورة النحل آية [٨]

(2) السعدي : هو الشيخ أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر آل سعدي ولد في عنيزة بتاريخ ١٣٠٧/١/١٢ هـ نشأ يتيماً وحفظ القرآن الكريم وعمره أحد عشر سنة ثم اشتغل في التعلم على علماء بلده وعلى من قدم إليها من العلماء وجلس للتدريس وعمره ثلاثة وعشرون سنة وكان على جانب كبير من الأخلاق الفاضلة متواضعاً عفيفاً نزيهاً حازماً في كل أعماله توفي في مدينة عنيزة في عام ١٣٧٦ هـ ا هـ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ج ١ / ٥-٩ بتصرف

زمانهم فإنه لو ذكره لم يعرفوه و لم يفهموا المراد به ، فيذكر أصلاً جامعاً يدخل فيه ما يعلمون وما لا يعلمون <sup>(١)</sup> .

ولا شك أن السيارات أصبحت وسيلة نقل ضرورية ونقمة على الذين لم يراعوها حق رعايتها رغم الأنظمة والقيود من ولادة أمر هذه البلاد حفظهم الله للأخذ على أيدي العابثين بها و شكر الله لولادة الأمر جهودهم الكبيرة للحيلولة دون وقوع حوادث السيارات أو الحد منها و ذلك بتوفير الوقاية الممثلة في معايير الجودة النوعية والمقاييس .

والعلاجية الممثلة في متابعة المخالفين والأخذ على أيدي العابثين المتهورين ورغم ذلك إلا أنه لا يزال هناك أرواح تزهق وقدرات تشل وأموال تهدر بسبب الحوادث ومما هو ملموس وقوع بعض الحوادث على الوارث والمورث ومن هنا هل الحوادث هذه مانعة للوارث من الميراث لكونها من قبيل قتل الخطأ أم لا ؟

لقد ورد على فضيلة شيخنا حفظه الله تعالى بتاريخ الرابع من شهر جمادى الآخرة من عام ألف وأربعمائة وثلاثة هجرية ٤/٦/١٤٠٣ هـ سؤال من هذا القبيل قال فيه سائله :

(١) المصدر السابق ج ٤ ص ١٨٦

لقد كنت في حكم السفر أنا ووالدي وكنت أنا أقود السيارة واصطدمت سيارتنا بسيارة أخرى ومات والدي في الحادث ثم حكم علي وعلى قائد السيارة الأخرى بدية والدي فهل أرث من دية والدي أم لا ؟

فأجاب فضيلة شيخنا حفظه الله مبيناً أنواع القتل والقتل المانع من الميراث والمذاهب في ذلك باسطاً الأدلة ثم أردف قائلاً :

الذي يترجح لي بعد البحث في هذه القضية في حوادث السيارات لا يمنع من الميراث للأسباب التالية :

**أولاً :** لأن حرمان القاتل إنما كان في العمد حيث وجدت العمدية .

و في الخطأ حيث وجدت التهمة أما في حوادث السيارات فالقصد منتفٍ لوقوع الحادث عليهما معاً لا يدري من الذي يموت ومن الذي تكتب له السلامة .

**ثانياً :** أنه إذا قصد إتلاف مورثه في الحادث فقد قصد إتلاف نفسه فكيف يتوصل إلى الميراث بإتلاف نفسه .

**ثالثاً :** أن الميراث ثابت بنصوص متيقنة فحرمان صاحبه منه بشك ضعيف يزول عند التأمل ليس بصواب .

**رابعاً :** لو حرمان الوارث من إرثه بمثل هذه الحوادث سيؤدي إلى امتناع كثير من الناس عن حمل مورثيهم في

السيارات مخافةً أن يقع عليه حادث فيؤدى إلى حرمانه من الميراث ومن هنا يؤدى إلى القطيعة .

والذي يظهر لي أنك تراث من أبيك في الدية وغيرها والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup> .

**قلت** : لقد كان شيخنا حفظه الله تعالى من الذين ذاقوا مرارة هذه الحوادث حيث وقع عليه حادثان أحدها كان هو قائد السيارة فكسرت له خمسة عشرة ضلعاً من جانب ثمانية وسبعة من الجانب الآخر ورجله ويده كما بينته في ترجمته .

والحادث الآخر كان السائق أحد أبنائه والشيخ راكباً وخلعت فيه كتفه .

---

(1) باختصار و تصرف من فتاوى شيخنا حفظه الله تعالى ( مخطوطة )

## فتوى مجلس هيئة كبار العلماء في حوادث السيارات هل هي مانع من الميراث أم لا ؟

نظراً لأهمية هذا الموضوع وبناءً على ما ورد لمجلس هيئة كبار العلماء من صاحب السمو الملكي نائب رئيس مجلس الوزراء بالكتاب رقم أربعة تقسيم باء تقسيم عشرة آلاف وتسعمائة وستة وخمسون [ ٤ / ب / ١٠٩٥٦ ] وتاريخ العاشر من رجب لعام ألف وأربعمائة وعشرين من الهجرة ١٠ / ٧ / ١٤٢٠ هـ المعطوف على كتاب معالي وزير العدل رقم ثلاثة تقسيم ألف وثلاثمائة وواحد وأربعين [ ٣ / ١٣٤١ ] وتاريخ الثلاثين من شهر ربيع الثاني لعام ألف وأربعمائة واثنى عشر ٣٠ / ٤ / ١٤١٢ هـ فقد حظي هذا الموضوع بعناية ودراسة وبحث مجلس هيئة كبار العلماء في دورته الثانية والخمسين [ ٥٢ ] التي انعقدت بمدينة الرياض ابتداءً من تاريخ التاسع والعشرين من شهر شوال لعام ألف وأربعمائة وعشرين من الهجرة النبوية ٢٩ / ١٠ / ١٤٢٠ هـ وتوالت دراسته في دورات المجلس الثانية والخمسين [ ٥٢ ] والثالثة والخمسين [ ٥٣ ] والرابعة والخمسين [ ٥٤ ] والخامسة والخمسين [ ٥٥ ] والسادسة والخمسين [ ٥٦ ] للحصول على كافة المعلومات والآراء المتعلقة به وفي الدورة السابعة والخمسين [ ٥٧ ] لمجلس

هيئة كبار العلماء التي انعقدت بمدينة الطائف ابتداءً من تاريخ الثامن من جمادى الآخرة لعام ألف وأربعمائة وثلاثة وعشرين من الهجرة ٨ / ٦ / ١٤٢٣ هـ استكمل المجلس دراسة هذا الموضوع بعد اطلاعه على البحوث المعدة فيه على مرئيات القضاة واختلافهم في المسألة وتصنيف آراء القضاة الذين وردت إجاباتهم ثم جرت مداولات ومناقشات رأى المجلس بعدها بالأكثرية توريث المتسبب في الحادث من مورثه ما لم تقم تهمة بتعجله موت مورثه وتقدير ذلك راجع للقاضي<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر قرار مجلس هيئة كبار العلماء رقم ٢١١ وتاريخ ١٢/٦/١٤٢٣ هـ المبلغ لمعالي وزير العدل من صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز نائب رئيس مجلس الوزراء بالكتاب رقم أربعة تقسيم باء تقسيم ستة وثلاثين ألفاً وخمسة وأربعين [٤/ب / ٣٦٠٤٥] وتاريخ ٧ / ٩ / ١٤٢٣ هـ والمعمم برقي خطي من قبل صاحب السمو الملكي وزير الداخلية نايف بن عبد العزيز لعموم الإمارات برقم سبعة تقسيم تسعين ألفاً وستة وثلاثين [٧/٣٦/٩٠٠] وتاريخ السابع عشر من شهر ذي القعدة لعام ألف وأربعمائة وثلاثة وعشرين من الهجرة ١٧/١١/١٤٢٣ هـ



## المانع الثالث من موانع الإرث المتفق عليها : اختلاف

### الدين .

واختلاف الدين هو كأن يكون المورث على ملة والوارث على ملة أخرى و تحت ذلك ثلاث مسائل وهي :

المسألة الأولى : ميراث الكافر من المسلم .

المسألة الثانية : ميراث المسلم من الكافر .

المسألة الثالثة : ميراث الكفار بعضهم من بعض .

أما المسألة الأولى : وهي ميراث الكافر من المسلم فقد

اجمع العلماء سلفاً و خلفاً على أن الكافر لا يرث المسلم لا بقرابة ولا بنكاح لقوله تعالى : **وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً** ﴿١٤١﴾<sup>(١)</sup> .

و لحديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال : قال

رسول الله ﷺ : (لا يرث الكافر من المسلم و لا المسلم من الكافر) متفق عليه<sup>(٢)</sup> -<sup>(٣)</sup> .

أما المسألة الثانية : وهي ميراث المسلم من الكافر

ففيها قولان لأهل العلم وهما :

(1) سورة النساء آية ١٤١

(2) صحيح البخاري بشرح فتح الباري كتاب الفرائض و غيره ج ١٢ ص ٥٠ رقم (٦٧٦٤) وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الفرائض ج ٤ جزء ١١ ص ٥١-٥٢ رقم (١٦١٤ ج ١١ ص ٥٧) دار القلم

(3) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٩٠ و المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ١٦٦-١٦٧ و شرح السراجية ص ٤٨ و المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ٥٨ و فتح الباري ج ١٢ ص ٥٢

**القول الأول :** إن المسلم لا يرث الكافر وهذا قول جمهور الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - و عامة العلماء- رحمهم الله تعالى- لحديث أسامة بن زيد- رضي الله عنهما - السابق وهو نص صحيح صريح في محل النزاع .

**القول الثاني :** إن المسلم يرث من الكافر وهذا القول مروى عن معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهم أجمعين- فورثا المسلم من الكافر الذمي لا الحربي .

وبه قال محمد بن الحنفية <sup>(١)</sup> ومحمد بن علي بن الحسين <sup>(٢)</sup> وسعيد بن المسيب ومسروق <sup>(٣)</sup> رحمهم الله تعالى جميعاً ، وعن الزهري نحوه وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن معقل <sup>(٤)</sup> ويحيى بن يعمر <sup>(٥)</sup> .

(١) محمد بن الحنفية : هو محمد بن علي بن أبي طالب أبو القاسم كان كثير العلم والورع شديد القوة ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ؓ ومات سنة ٨٣هـ - ١هـ حاشية التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٦٢

(٢) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر كان ثقة كثير الحديث ولد سنة ٥٦هـ ومات سنة ١١٤هـ وقيل ١١٧هـ وقيل ١١٨هـ المصدر السابق

(٣) مسروق : هو مسروق بن الأجدع بن عبد الرحمن بن مالك بن أمية من همدان أبو أمية وقيل أبو عائشة من كبار التابعين ولي القضاء دون أجر كان ثقة عالماً فقيهاً زاهداً توفي بواسطة سنة ٦٣هـ ١هـ المصدر السابق ص ١٥٤

(٤) عبد الله بن معقل : هو عبد الله بن معقل المحاربي صاحب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فمحلته الصدق روى عنه يونس بن عبيد و أشعث بن أبي الشعثاء ١هـ المصدر السابق ص ٤٥٢

(٥) يحيى بن يعمر : هو يحيى بن يعمر العدواني الوشقي النحوي البصري كان تابعياً تولى قضاء مرو كان عالماً بالقرآن الكريم والنحو ولغات العرب مات سنة ١٢٩هـ ١هـ بتصريف المصدر السابق

وحكي عن ابن عمر وعمر و أبي الدرداء رضي الله عنهم ، والنخعي والشعبي (١) رحمهما الله تعالى .

قال ابن قدامة في المغني : وليس بموثوق عنهم فإن أحمد قال ليس بين الناس اختلاف في أن المسلم لا يرث الكافر (٢) .

وقال النووي رحمه الله تعالى في شرح صحيح مسلم : والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور (٣) .

ومن أدلة أصحاب هذا القول ما روى معاذ رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : ( الإسلام يزيد ولا ينقص ) (٤) . وكذلك ما روى عنه رضي الله عنه أنه قال : الإسلام يعلو ولا يعلى عليه (٥) .

قال النووي رحمه الله : لا حجة فيه لأن المراد به فضل الإسلام على غيره ولم يتعرض فيه لميراث فكيف يترك به

(١) التهذيب في الفرائض و الوصايا ص ٢٣٣ و التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٤٥٢ و الاستذكار ج ١٥ ص ٤٩٠-٤٩١ و المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ١٦٧ و الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٣٢-٢٣٣

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ١٦٧

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ ص ٣٨٦

(٤) رواه أبو داود في كتاب الفرائض برقم ( ٢٥٢٤ ) و الإمام أحمد برقم ( ٢٠٩٩٨ ) ، (٢١٠٤٥)

(٥) فتح الباري ج ٣ ص ٢٦١ البيهقي ج ٥ ص ١٠٦ و الدار قطني ج ٣ ص ٢٥٢ و تلخيص الحبير ج ٤ ص ١٢٦ و كشف الخفا ج ١ ص ١٤٠ و نصب الراية ج ٣ ص ٢١٣

نص حديث (لا يرث المسلم الكافر) ولعل هذه الطائفة لم يبلغها هذا الحديث (١).

و كذلك القياس على النكاح لأننا ننكح نساءهم ولا ينكحون نساءنا فكذلك نرثهم ولا يرثونا (٢).

و ممن اختار هذا القول وهو توريث المسلم من الكافر الذمي شيخ الإسلام ابن تيمية (٣) رحمه الله تعالى .

**مسألة:** من أسلم بعد موت مورثه وقبل قسمة التركة؟  
أما من أسلم بعد موت مورثه وقبل قسمة التركة ففي توريثه من عدمه قولان وهما :

**القول الأول:** وهو توريث من أسلم على ميراث قبل قسمته ، روي عن عمر وعثمان وعلي والحسن وابن مسعود رضي الله عنهم أجمعين .

وبه قال إياس وعكرمة وحميد والحسن وجابر بن زيد ومكحول وقتادة (٤) وأحمد في رواية الأثرم وابن منصور وبكر بن محمد عنه .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ / ٤٣٨٦-٤٣٨٧

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٦٧

(٣) الاختيارات الفقهية للبعلي ص ١٦٧

(٤) قتادة : هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت يقال ولد أكمه وهو رأس الطبقة الرابعة مات سنة بضع عشرة ومائة اهـ تقريب التهذيب ص ٣٨٩ رقم ( ٥٥١٨ )

وهي اختيار الخرقى<sup>(١)</sup> وأبي يعلى شيخ أبي الخطاب الكلوذاني وهو مذهب إسحاق .

قال منصور البهوتي رحمه الله تعالى في المفردات :  
وقيل قسم الإرث من قد أسلما

ويستحق ما بكفر حرما<sup>(٢)</sup>

**القول الثاني :** وهو عدم توريت من أسلم أو أعتق على ميراث روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو المشهور عنه قاله ابن اللبان رحمه الله تعالى .

و به قال ابن المسيب وعطاء وطاووس والزهرى وسليمان بن يسار<sup>(٣)</sup> وإبراهيم النخعي والحكم وأبو الزناد وأبو حنيفة ومالك والشافعي .

وأحمد بن حنبل في رواية أبي طالب عنه و عامة الفقهاء<sup>(٤)</sup> رحمهم الله تعالى .

(١) الخرقى : هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى أحد أنمة المذهب الحنبلى المشهورين ولم يشتهر له من المصنفات سوى المختصر وأما باقي كتبه فإنه قد أودعها في دار تسمى دار سليمان فاحترقت الدار وفيها الكتب توفي سنة ٣٣٤ هـ ١ هـ حاشية التهذيب في الفرائض ص ١١٠ بتصرف

(٢) منح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢ / ٧٦

(٣) سليمان بن يسار : هو سليمان بن يسار الهلالي المدنى مولى ميمونة وقيل أم سلمة ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة من كبار الثالثة مات بعد المائة وقيل قبلها ١ هـ باختصار تقريب التهذيب ص ١٩٥ رقم ( ٢٦١٩ )

(٤) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ١١٠-١١١ ومنح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢ ص ٧٦

و مما استدل به أهل القول الأول القاضي بتوريث من أسلم قبل قسمة التركة التالي :

ما رواه ابن عبد البر رحمه الله تعالى بإسناده في التمهيد عن زيد بن قتادة العنبري رحمه الله تعالى : أن إنساناً من أهله مات على غير دين الإسلام فورثته أختي دوني وكانت على دينه ، ثم أن جدي أسلم و شهد مع النبي ﷺ حيناً فتوفي فلبثت سنة وكان ترك ميراثاً ثم إن أختي أسلمت فخاصمتني في الميراث إلى عثمان رضي الله عنه فحدثه عبد الله بن أرقم رحمه الله تعالى أن عمر رضي الله عنه قضى : أنه من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه .

فقضى به عثمان فذهبت بذلك الأول وشاركتني في هذا وهذه قضية انتشرت فلم تنكر فكانت إجماعاً <sup>(١)</sup> .

كما استدلوا لهذا القول بما رواه سعيد بن منصور عن طريق عروة بن الزبير ومن طريق بن أبي مليكة <sup>(٢)</sup> رحمهم الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( من أسلم

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٧٣ - ١٧٤

(٢) ابن أبي مليكة : هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بالتصغير ابن عبد الله بن جدعان يقال اسم أبي مليكة زهير التيمي المدني أدرك ثلاثين من الصحابة ثقة فقيه من الثالثة مات سنة ١١٧ هـ تقريب التهذيب / ٢٥٤ رقم ( ٣٤٥٤ )

على شيء فهو له (١) .

و ما رواه أبو داود رحمه الله تعالى بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( كل قَسْمٌ قَسِمٌ في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم أدركه الإسلام فهو على قسم الإسلام ) (٢) .

و ما رواه زيد بن قتادة الشيباني أنه شهد عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث رجلاً أسلم على ميراث قبل أن يقسم (ص) (٣) .

وأما أدلة القول الثاني القاضي بعدم توريث من أسلم بعد موت مورثه وقبل قسمة التركة فمنها التالي :  
حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما في الصحيحين قال : ( لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ) .

وما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه

(١) حسن رواه سعيد بن منصور في سننه (١٨٩/٥٤/١/٣) وعنه ابن الجوزي في التحقيق (٢-١/٦٧/٣) وقال محمد بن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٢٥٢/٢) هذا الحديث مرسل لكنه صحيح الإسناد . قلت : وقد روي موصولاً من حديث أبي هريرة وابن عباس وبريدة بن الحصيب رضي الله عنهم أجمعين أما حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي (١١٣/٩) وأما حديث ابن عباس أخرجه ابن عساکر في تاريخ دمشق ( ١/٢٠٥/٢ )

١ هـ إرواء الغليل ج ٦ / ١٥٦ - ١٥٧ بتصريف  
(٢) أخرجه أبو داود في الفرائض (٢٩١٤) وابن ماجة في الرهون (٢٤٨٥) ١ هـ حاشية

الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٣٧

(٣) كنز العمال ج ١١ / ٣٧ رقم ( ٣٠٥٢٦ )

وسلم : ( لا يتوارث أهل ملتين )<sup>(١)</sup> - (٢) .  
 ولأن الملك قد انتقل بالموت إلى المسلمين فلم يشاركهم  
 من أسلم .  
 كما لو اقتسموا ، ولأن المانع من الإرث متحقق حال  
 وجود الموت<sup>(٣)</sup> .

### الترجيح

أما إرث الكافر من المسلم فالإجماع منعقد أن الكافر لا  
 يرث المسلم .  
 وأما إرث المسلم من الكافر فالراجح عدم التوارث  
 بينهما لا بنسب ولا بنكاح و لا بولاء ولو أسلم قبل قسمة  
 التركة لحديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما السابق فهو  
 نص صحيح صريح في محل النزاع لا سيما وأن القول  
 بتوريث المسلم من الكافر ليس بموثوق به عن القائلين بذلك  
 ولذلك قال أحمد بن حنبل : ليس بين الناس اختلاف في أن  
 المسلم لا يرث الكافر .  
 وأورد الإجماع على ذلك الشوكاني في نيل الأوطار  
 نقلاً عن البحر بقوله : وأحاديث الباب تدل على أنه لا يرث

(١) أخرجه أبو داود في الفرائض ( ٢٩١١ ) وابن ماجة ( ٢٧٣١ ) وأحمد ( ١٧٨/٢ )  
 وسعيد بن منصور ( ١٣٧ ) والبيهقي ( ٢١٨/٦ ) وعبد الرزاق ( ١٩٣٠٥ و ١٩٣١٥ )  
 ١ هـ حاشية الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٣٣  
 (٢) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٣٣  
 (٣) المعني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٧٣



المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم قال في البحر إجماعاً  
والله تعالى أعلم (١) .

**مسألة :** ميراث الكفار بعضهم من بعض :

لا خلاف بين أهل العلم في توريث الكفار بعضهم من  
بعض إذا اتحد أديانهم (٢) .

أما إذا اختلفت أديانهم ففي توريث بعضهم من بعض  
ثلاثة مذاهب مبنية على تعدد ملل الكفر من عدمه على النحو  
التالي :

**المذهب الأول :** أن الكفر ملة واحدة فكل ما عدا الإسلام

فهو كفر فيرث بعضهم من بعضاً وهو مروى عن عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه .

وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وابن شبرمة (٣) وحماد بن

أبي سليمان .

والإمام الشافعي ذكره المزني في مختصره .

(١) المعنى بالشرح الكبير ج ٧ / ٢٣٣ والفوائد الجلية ص ٨ ونيل الأوطار ج ٦ / ١٩٣  
والتحقيقات المرضية ص ٥٤ وفقه المواريث ج ١ / ٢١٥

(٢) المعنى بالشرح الكبير ج ٧ / ١٦٨ بتصرف

(٣) ابن شبرمة : هو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي أبو شبرمة الكوفي  
القاضي ثقة فقيه من الخامسة قال عنه النووي كان ابن شبرمة عفيفاً حازماً عاقلاً فقيهاً  
يشبه النساك ثقة في الحديث شاعراً حسن الخلق جواداً مات سنة ١٤٤ هـ بتصرف  
تقريب التهذيب ص ٢٤٩ رقم (٣٣٨٠) وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٣٧٢

والإمام احمد بن حنبل في رواية حرب <sup>(١)</sup> عنه وهو اختيار أبي بكر الخلال <sup>(٢)</sup> رحمهم الله تعالى .  
 وإحدى الروايتين عن إبراهيم النخعي <sup>(٣)</sup> و سفيان الثوري فقد كان رحمه الله تعالى يقول الإسلام ملءة والشرك ملءة <sup>(٤)</sup> وذكره ابن قاسم <sup>(٥)</sup> عن الإمام مالك وداود .  
 هو اختيار شيخنا حفظه الله تعالى .  
 و احتجوا لهذا المذهب بأدلة منها التالي :  
 ١- أن قول الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> عام في جميعهم .

(١) حرب : هو حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني أبو محمد وقيل أبو عبد الله رجل جليل ا ه طبقات الحنابلة ج ١ / ١٤٥ - ١٤٦  
 (٢) أبو بكر الخلال : هو أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر الخلال سمع الحسن بن عرفة وصحب جماعة من أصحاب الإمام أحمد كان شيوخ المذهب يشهدون له بالفضل والتقدم توفي سنة ٣١١ هـ ا ه حاشية التهذيب في الفرائض ص ٢٣٨  
 (٣) إبراهيم النخعي : هو الإمام الحافظ فقيه العراق أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي اليماني الكوفي كان بصيراً بعلم ابن مسعود ؓ واسع الرواية فقيه النفس كبير الشأن كثير المحاسن كان مفتي أهل الكوفة هو والشعبي في زمانهما مات سنة [ ٩٦ ] هـ . أ ه نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧ بتصرف  
 (٤) موسوعة فقه سفيان الثوري تأليف د / محمد قلعة جي ص ١١٥ دار النفائس ط/١- ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م  
 (٥) ابن قاسم : هو عبد الرحمن بن قاسم بن خالد بن جنادة العتقي أبو عبد الله المصري الفقيه صاحب الإمام مالك وعليه تفقه وعلى نظرانه من كبار العاشرة ولد سنة ١٣٢ هـ وتوفي سنة ١٩١ هـ . ا ه تقريب التهذيب ص ٢٩٠ رقم (٣٩٨٠) وحاشية السراجية ٥١/  
 (٦) سورة الأنفال آية ( ٧٣ )

٢- قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾<sup>(١)</sup> .  
 ٣- قوله تعالى ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى  
 حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> فلم يقل في آية الكافرون أربابكم فدل  
 على أن الكفر كله ملة والإسلام ملة ولم يقل في الآية مللهم ،  
 فجعلهم على ملة واحدة .

### المذهب الثاني : أن الكفر ملل شتى وهو مروى عن

علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبه قال الزهري وربيعه  
 وطائفة من أهل المدينة وأهل البصرة وأحمد وإسحاق وعن  
 النخعي نحوه وإليه ذهب الأوزاعي رحمهم الله تعالى .  
 وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه  
 جعل الكفر مللاً مختلفة ولم يعرف له مخالف في الصحابة  
 فيكون إجماعاً .

قال ابن قدامة في المغني : هذا المذهب هو أصح  
 الأقوال إن شاء الله تعالى .

ومن أدلة أصحاب هذا القول ما يلي :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ  
 وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) الكافرون آية (٦)

(٢) سورة البقرة آية (١٢٠)

(٣) سورة الحج آية (١٧)

قوله تعالى ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (١)  
 فاليهود ملة والنصارى ملة والمجوسية ملة و عبد الأوثان ملة  
 و عبد الشمس ملة فلا يرث أصحاب ملة الملة الأخرى  
 حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ( لا يتوارث أهل ملتين شتى ) .

**المذهب الثالث :** أن الكفر ثلاث ملل : اليهودية ملة  
 والنصرانية ملة والمجوسية والصابئون ملة لأنهم لا كتاب  
 لهم وهذا قول شريح وعطاء وعمر بن عبد العزيز  
 والضحاك بن مزاحم (٢) والحكم وسفيان الثوري والليث  
 وشريك ومغيرة الضبي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح  
 ووكيع وهي الرواية الثانية عن الإمام أحمد نقلها عنه ابن  
 منصور واختارها أبو بكر بن عبد العزيز (٣) وأبو يعلى  
 وروي عن الإمام مالك رحمهم الله تعالى ، والصحيح أنه  
 ليس عن الإمام مالك فيه نص (٤) .

(1) سورة المائدة آية رقم ( ٤٨ )

(2) الضحاك بن مزاحم : هو الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم وهو تابعي جليل كان  
 إماماً في التفسير حملت به أمه سنتين ووضعته وله أسنان مات سنة ١٠٥ هـ وقيل  
 ١٠٦ هـ ١٠ بتصرف البداية والنهاية ج ٩ / ٢٦٠

(3) أبو بكر بن عبد العزيز : هو

(4) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ / ٤٥٣ والتهذيب في الفرائض ص ٢٣٨ - ١٣٩  
 والحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٣٤-٢٣٥ والاستذكار ج ١٥ / ٤٩٤-٤٩٥ وبداية المجتهد ج ٢  
 ص ٢٦٥ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٦٨-١٦٩ ولباب الفرائض ص ١٩ والمجموع  
 شرح المهذب ج ١٦ / ٥٨-٥٩ وفتح القريب المجيب ج ١٢ / ١٣-١٢ والسراجية بشرح  
 الجرجاني ص ٥٠-٥١ وموسوعة فقه سفيان الثوري ص ١١٥ وفقه الإمام الأوزاعي  
 ج ٢ ص ١٥٠

قال الوزير أبو المظفر <sup>(١)</sup> في الإفصاح : فأما مالك فلم يوجد له قول في هذه المسألة . قال ابن القاسم : لا أحفظ عن مالك شيئاً و لكن لا يتوارث أهل ملة من ملة أخرى غيرها قال الوزير والكفر في ظاهر مذهبه ملة واحدة فلأجل ذلك قال بن قاسم ذلك <sup>(٢)</sup> .  
و أما من حيث الأدلة فكما سبق في القول الثاني .

### الترجيح

الراجح هو القول الثاني القاضي بأن الكفر ملل شتى فلا توارث بين ملتين مختلفتين وذلك لأمرين هما :  
الأمر الأول : لورود الحديث في ذلك و هو نص في عدم التوارث بين أهل الملتين و هو نص في محل النزاع فيكون مخصصاً للعمومات و لم يبق ما يدفعه و الصحيح المختار صحة الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

الأمر الثاني : لأن كل فريقين من الكفر لا موالاته بينهم و لا اتفاق في الدين فلم يرث بعضهم بعضاً كالمسلمين مع الكفار ، و العمومات في التوارث مخصوصة بمخصصات

(١) أبو المظفر : هو الوزير الكامل الإمام العادل عون الدين يمين الخلافة أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني صاحب التصانيف ولد سنة ٤٩٩ هـ له كتاب الإفصاح عن معاني الصحاح مات مسموماً سنة ٥٦٠ هـ . بتصريف نزهة الفضلاء ج ٣ ص ١٤٤٣-١٤٤٥

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح ج ١/٢

أخرى و لم تبق على عمومها و يختص منها محل النزاع بهذا الخبر والقياس .

ولأن مخالفي هذا القول قطعوا التوارث بين أهل الحرب وأهل دار السلام مع اتفاقهم في الملة لانقطاع المولاة ؛ فمنع التوارث مع اختلاف الملة أولى ، ومن جعل ما عدا اليهود والنصارى من الكفر ملة واحدة كالمالكية وتعليبهم ذلك بكونهم لا كتاب لهم يرد عليه بأن هذا تعليل لا دليل عليه وما لا دليل عليه لا يعتبر (١) .

**قلت** : لا سيما و أن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه جعل الكفر ملل مختلفة و لم يعرف له مخالف في الصحابة رضي الله عنهم أجمعين فيكون إجماعاً .

هذه هي الموانع المتفق عليها .

قال الرحبي رحمه الله تعالى :

و يمنع الشخص من الميراث

واحدة من علل ثلاث

رق و قتل و اختلاف دين

ففهم فليس الشك كاليقين (٢)

(1) التحقيقات المرضية ص ٥٧ بتصريف معزواً لفتح الباري ج ١٢ / ٥١ وتهذيب اللغات للنووي ج ٢ / ٢٩ - ٣٠ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٦٨ بتصريف وزيادات  
(2) الرحيبة بشرح سبط المارديني ص ٣٥-٣٦

**مسألة:** هل من قام به مانع من هذه الموانع المتفق عليها يمنع غيره من الميراث أو من بعضه أم لا؟ فيه قولان لأهل العلم وهما:

**القول الأول:** أن من لا يرث بسبب الكفر أو العبودية أو القتل لا يحجب أحداً لا حرماناً ولا نقصاناً وهذا هو قول الجمهور.

**القول الثاني:** أن الكافر والعبد والقاتل يحجبون ذوي الفروض وهو مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فيحجب بهم الزوجين والأم.

واختلف عنه في حجه للإخوة لأم بالكفار والعبيد وممن قال بقوله أبو ثور وداود على أن أصحاب داود اختلفوا في ذلك<sup>(١)</sup>.

**القسم الثاني من أقسام موانع الإرث: القسم المختلف**

**فيه: ومنها التالي:**

١- **الردة:** هي اسم بمعنى الارتداد وهو الرجوع<sup>(٢)</sup>.  
و**شرعاً:** من كفر بعد إسلامه طوعاً و لو هازلاً و لو مميزاً غير أن المميز لا يقتل حتى يبلغ و يستتاب كغيره<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الاستذكار ج ٥٠٣/١٥ - ٥٠٤ - والحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٥١

(٢) مختار الصحاح ص ١٨٤

(٣) العذب الفاضل شرح عمدة الفارض ج ٣٤/١

**حكم ميراث المرتد من غيره :**

اتفق العلماء على أن المرتد لا يرث المسلم (١) .  
قال ابن قدامة رحمه الله في المغني : لا نعلم خلافاً بين  
أهل العلم في أن المرتد لا يرث أحداً ، ولو ارتد متوارثان  
فمات أحدهما لم يرثه الآخر (٢) .

**حكم الإرث من المرتد :**

أما الإرث من المرتد فيتلخص في القولين التاليين:  
**القول الأول :** أن مال المرتد فيء في بيت مال  
المسلمين وهو قول ابن عباس وربيعة (٣) ومالك وابن أبي  
ليلى والشافعي وأبي ثور وابن المنذر .  
وهذا القول هو أشهر الروايات الثلاث عن الإمام أحمد  
رحمه الله في رواية جماعة من أصحابه عنه منهم حنبل وابن  
منصور وبه قال عامة أصحابه بل قال القاضي : هو  
الصحيح في المذهب ، وممن قال بهذا القول أيضاً  
الثوري (٤) وأبو حنيفة ،

(١) التهذيب في علم الفرائض و الوصايا ص ٢٣٥

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٦ / ١٧١ باختصار

(٣) ربيعة : هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي مولاهم أبو عثمان المدني المعروف  
بربيعة الرأي واسم أبيه فروخ ثقة فقيه مشهور قال ابن سعد : كانوا يتقونه لموضع  
الرأي من الخامسة مات سنة ١٣٦ هـ على الصحيح ا هـ تقريب التهذيب ص ١٤٧ رقم  
(١٩١١)(٤) الثوري : هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ولد بالكوفة سنة ٩٧  
هـ على الأرجح ، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة مات سنة ١٦١ هـ انظر تقريب التهذيب  
ص ١٨٤ رقم ٢٤٤٥ وموسوعة فقه سفيان الثوري ص ٧ - ٦٤



و زفر<sup>(١)</sup> و اللؤلؤي أن ما اكتسبه في رده يكون فيئاً للمسلمين و كذلك قال أبو يوسف و محمد أن ما اكتسبه في دار الحرب يكون فيئاً<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني** : أن مال المرتد لورثته من المسلمين يروى ذلك عن أبي بكر الصديق و علي بن أبي طالب و عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم أجمعين .

وبه قال سعيد بن المسيب و جابر بن زيد و الحسن و عمر بن عبد العزيز و عطاء و الشعبي و الحكم و الأوزاعي و الثوري و ابن شبرمة و أهل العراق و إسحاق .

إلا أن الثوري و أبو حنيفة و اللؤلؤي و إسحاق قالوا ما اكتسبه في رده فيئاً في بيت مال المسلمين و هي رواية عن الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>.

وقد فرق أبو حنيفة بين الرجل و المرأة فيما ورثاه فالرجل كما سبق .

(١) زفر : هو زفر بن هذيل العنبري البصري الفقيه المجتهد الرباني أبو الهذيل ولد سنة ١١٠ هـ كان ثقة مأموناً من أكابر أصحاب أبي حنيفة و أبرعهم في القياس قال فيه أبو حنيفة إمام من أئمة المسلمين و علم من أعلامهم و لي قضاء البصرة مات سنة ١٥٨ هـ نزهة الفضلاء ج ٢ / ٦١٢-٦١٣ و فقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٣٢٣

(٢) الشرح الكبير مع المغني ج ٧ / ١٧٥-١٧٦ بتصرف و انظر اختلاف العلماء للمروزي ص ١٦١ و التهذيب في الفرائض ص ٢٣٥-٢٣٦ و موسوعة فقه سفیان الثوري ص ١١٥ - ١١٦

(٣) الإفصاح عن معاني الصحاح ج ٢ / ٩٤ و فقه الإمام الأوزاعي ج ٢ ص ١٤٩ و فقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ١٦٢

و أما المرأة فجميع تركتها لورثتها المسلمين بل قال صاحباً أبي حنيفة إن جميع تركة المرتدة في حال الإسلام و الردة لورثتها (١) .

### الترجيح

قال شيخنا حفظه الله تعالى أن مال المرتد يعتبر فيئاً لبيت مال المسلمين و لا يرثه و رثته لقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا يرث الكافر المسلم و لا المسلم الكافر ) و المرتد يعتبر كافراً .

**مسألة** : هل الردة مانع مستقل أم أنها ملحقة بالكفر الأصلي ؟

في المسألة قولان لأهل العلم هما :

**القول الأول** : أنها ليست مانعاً مستقلاً بل هي ملحقة بالكفر الأصلي عند المالكية و الحنفية و الحنابلة .

**القول الثاني** : أنها مانع مستقل و لا يغني عنه اختلاف الدين لأنه لا توارث بين أخوين ارتدا إلى النصرانية مثلاً لأنهما لا يقران على ما انتقلا إليه فالمرتد لا ملة له فلا يندرج في مسألة اختلاف الدين (٢) .

(١) الفقه الإسلامي وأدلته ج ٨ / ٢٦٥ د / وهبة الزحيلي دار الفكر بدمشق ط/٣ -

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩

(٢) التحقيقات المرضية / ٦٠-٦١ معزاً لحاشية الباجوري على شرح الرحبية ٦٠-٦١

## الترجيح

الراجح هو القول الأول و هو ما عليه الجمهور ، قال شيخنا حفظه الله : الراجح أن الردة ليست مانعاً مستقلاً بل هي مندرجة في الكفر .

### ٢- اختلاف الدارين :

المانع الثاني من الموانع المختلف فيها اختلاف الدارين والمراد باختلاف الدارين : أن يكون الوارث في دار والمورث عند موته في دار أخرى ، فأما بين المسلمين لا يعد مانعاً وأما بين الكفار ففيه قولان لأهل العلم وهما :

القول الأول : أن اختلاف الدارين يعد مانعاً عند أبي حنيفة و أصحابه وأظهر القولين عند الشافعية .

القول الثاني : أن اختلاف الدارين لا يعد مانعاً من موانع الميراث وهو قول الإمام مالك و الإمام أحمد و القول الأصح عند الشافعية (١) .

### ٣- الدور الحكمي :

المانع الثالث من الموانع المختلف فيها : الدور الحكمي، والمراد بالدور الحكمي : أن يلزم من التوارث عدمه . ومن صورته أن يقر حائز المال بمن يحجبه حرماناً كما لو أقر أخو الميت بآبن للميت و فيه قولان لأهل العلم هما :

(1) أحكام المواريث ص ٦٤-٦٥ والتحقيقات المرضية ص ٥٩-٦٠ والفصول ص ٦٩ وكشف الغوامض ج ١ / ٧٢-٧٥

**القول الأول :** قول الجمهور لا يعد الدور الحكمي مانعاً من الميراث .

**القول الثاني :** قول الشافعية أن الدور الحكمي يعد مانعاً من موانع الميراث <sup>(١)</sup> خلافاً للجمهور .

أما ما عدا هذه الستة الموانع السابقة على ما في بعضها من خلاف فليس من الموانع فتسميتها موانع تساهل لأن المراد بالمانع ما يجمع السبب والشرط أي يوجد مع وجودهما بخلاف اللعان والزنا فإن عدم الإرث فيهما لانتفاء النسب بخلاف استبهاام تاريخ الموت لغرق ونحوه .

والشك في وجود القريب وعدم وجوده كالحمل والمفقود فإن عدم الإرث فيهما لعدم الشرط وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث <sup>(٢)</sup> .

### **خلاصة موانع الميراث في المذاهب الأربعة :**

مما سبق يتبين لنا أن الموانع في المذاهب الأربعة كما يلي :

**مذهب الحنابلة :** عدد موانع الإرث ثلاثة موانع : وهي الثلاثة المتفق عليها سابقاً <sup>(٣)</sup> .

(١) كشف الغوامض ج ١ / ٧٥-٧٩ بتصرف

(٢) التحقيقات المرضية ص ٦٢-٦٣ مغزواً لحاشية الباجوري على شرح الرحبية / ٥٤

(٣) الكافي في فقه الإمام أحمد ج ٣ / ٣١١ باختصار وتصرف

**مذهب الحنفية** : عدد موانع الإرث أربعة : الموانع الثلاثة المتفق عليها و رابعها اختلاف الدارين (١) .

**مذهب الشافعية** : عدد موانع الإرث ستة : الثلاثة المتفق عليها والثلاثة المختلف فيها السابقة وهي الردة والحرابة والدور الحكمي (٢) .

**مذهب المالكية** : عدد موانع الإرث عشرة موانع : وهي الثلاثة المتفق عليها واللعان والزنا والشك في موت المورث والحمل والشك في الحياة المولود والشك في تقدم موت المورث أو الوارث والشك في الذكورة والأنوثة (٣) .

- 
- (1) الفقه الإسلامي ج ٨/٢٥٥ باختصار وتصرف  
 (2) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١/١١ والفصول ص ٨٩ و ٩٣ وكشف الغوامض ج ١ / ٦٣٠ باختصار وتصرف  
 (3) الفقه الإسلامي ج ٨/٢٥٦-٢٥٧ بتصريف واختصار

## باب الورثة المجمع على توريثهم

أجمع العلماء رحمهم الله تعالى على توريث خمسة عشر من الرجال و عشر من النساء <sup>(١)</sup> فأما الرجال فعلى النحو التالي :

١- الابن : قال تعالى ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

٢- ابن الابن : أجمع علماء المسلمين أن بني البنين يقومون مقام ولد الصلب عند عدم ولد الصلب يرثون كما يرثون و يحجبون كما يحجبون إلا الأنثى <sup>(٣)</sup> .

فابن الابن يقوم مقام الابن عند عدمه إلا أنه لا يعصب البنت فالآية تشملته لأنه من الأولاد .

٣- الأب : قال تعالى ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

٤- الجد أبو الأب وإن علا فالجد أب أعلى ، وسيأتي ذكر الخلاف في بابه إن شاء الله تعالى .

(١) التهذيب في الفرائض ص ٢٨ والتلخيص في الفرائض ج ١ / ٦٠ وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ / ٢٥٤ والكافي في فقه الإمام أحمد ج ٢ / ٢٩٥ والفصول ص ٥٩

الرحبية بشرح سبط المار ديني ص ٤٠-٤٣

(٢) سورة النساء آية رقم ( ١١ )

(٣) الاستذكار ج ١٥ ص ٣٩٤ رقم (٢٢٤٨٤) بتصريف

(٤) سورة النساء آية رقم ( ١١ )

وقد ثبت إرثه بالسنة وسيأتي الحديث في باب السدس  
إن شاء الله تعالى .

٥- الأخ الشقيق وهو أخ الميت من أمه و أبيه .

٦- الأخ لأب وهو أخ الميت من أبيه فقط .

قال الله تعالى ﴿ إِن أَمْرُؤُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ (١) .

والمراد بالأخوة في هذه الآية الإخوة الأشقاء والإخوة  
لأب إجماعاً (٢) ذكوراً وإناثاً .

٧ - الأخ لأم : وهو أخو الميت لأمه فقط قال تعالى  
﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ  
وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي  
الثُّلُثِ ﴾ (٣) .

٨ - ابن الأخ الشقيق : وهو ابن أخ الميت من أمه وأبيه  
و إن نزل .

٩ - ابن الأخ لأب : و هو ابن أخ الميت من أبيه و إن  
نزل .

١٠- العم الشقيق : وهو أخ أبي الميت من أمه وأبيه وإن  
علا .

(1) سورة النساء آية رقم ( ١٧٦ )

(2) الإجماع لابن المنذر ص ٧٣ والاستذكار ج ١٥/٦٥٤ والمغني بالشرح الكبير ج ٧/٤

(3) سورة النساء آية رقم ( ١٢ )

- ١١- العم لأب وهو أخ أبي الميت من أبيه وإن علا .  
 ١٢- ابن العم الشقيق : وهو ابن أخ الميت من أبيه وأمه  
 وإن نزل .  
 ١٣- ابن العم لأب و إن نزل : وهو ابن أخ الميت من  
 أبيه .

وقد ورد ميراثهم تعصيباً بالسنة المطهرة جميعاً عدا  
 ولد الأم والزوج من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال:  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ألحقوا الفرائض بأهلها  
 فما بقي فهو لأولى رجل ذكر ) متفق عليه (١) .

١٤- الزوج : قال تعالى ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ  
 بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (٢) .

١٥- المعتق أو عصبته المتعصبون بأنفسهم لا بغيرهم  
 ولا مع غيرهم ، قال صلى الله عليه وسلم : ( الولاء لمن  
 أعتق ) متفق عليه .

هؤلاء هم الذكور المجمع على توريثهم بسطاً .

(1) صحيح البخاري بشرح الفتاح ج ١٢ / ١٠ رقم ( ٦٧٢٣ ) وصحيح مسلم بشرح  
 النووي رقم ( ٤٠٦٤ ) ج ٩ / ٣٨٩  
 (2) سورة النساء آية رقم ( ١٢ )



وأما بالاختصار فعشرة وهم الابن وابن الابن والأب  
والجد والأخ وابن الأخ لغير أم والعم وابن العم لغير الأم  
والزوج والمعتق .

وقد نظمهم الرحبي رحمه الله تعالى بقوله :

الوارثون من الرجال عشرة

أسماءهم معروفة مشتهرة

الابن وابن الابن مهما نزلا

والأب و الجد له و إن علا

والأخ من أي الجهات كانا

قد أنزل الله به القرارنا

و ابن الأخ المدلي إليه بالأب

فاسمع مقالاً ليس بالمكذب

و العم و ابن العم من أبيه

فاشكر لذي الإجاز و التنبيه

و الزوج و المعتق ذو الولاء

فجملة الذكور هؤلاء<sup>(١)</sup>

فلو هلكت الزوجة عن هؤلاء الخمسة عشر المذكورين

أنفا لورث منهم ثلاثة فقط وهم الزوج والأب والابن ويسقط

الباقون .

(1) الرحبية بشرح سبط المارديني ص ٤٠ - ١٤

أما الفرع فيسقطون بالابن وأما الأصل فيسقطون بالأب  
وأما الحواشي فيسقطون بهما كما سيأتي إنشاء الله تعالى  
بيانه في باب الحجب مفصلاً ، فأصل مسألتهم من اثني عشر

[١٢] لموافقة مخرجي

١٢			الربع والسدس للزوج الربع
٣	٤/١	زوج	ثلاثة [٣] و للأب السدس اثنان
٢	٦/١	أب	[٢] والباقي سبعة [٧] للابن
٧	ب.ع	ابن	وهذه صورتها :

قال الشيخ صالح البهوتي <sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى في عمدة

الفارض :

فإن تمت عنهم فورت الأبا

والابن و الزوج و باق حُجبا

بالابن ثم الأب حجب شخص

كما سيأتي موضحاً بالنص <sup>(٢)</sup>

و أما النساء فهن بالبسط عشرة نسوة و هن كالتالي :

١- البنت : قال تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا

النَّصْفُ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

(١) صالح البهوتي : هو صالح بن حسن بن أحمد بن علي البهوتي الأزهري العلامة  
الفقيه الفرضي ولد بالقاهرة ونشأ بها وقرأ واشتغل ومهر في الفقه ولاسيما الفرائض  
ونظم فيها ألفيته المشهورة الجامعة لمذاهب الأئمة الأربعة توفي يوم الجمعة ٣/١٨/١١٢١  
هـ انظر السحب الوايلة على ضرائح الحنابلة ج ٢ رقم ٢٧٧ ص ٤٢٥ - ٤٢٨

(٢) عمدة الفارض شرح العذب الفانض ج ١ / ٤٣

(٣) النساء آية رقم ١١

كما ورد ميراثها بالسنة المطهرة من حديث هزيل بن شرحبيل (١) عند البخاري وغيره ( للبنت النصف ) .

٢- بنت الابن وإن نزل أبوها بمحض الذكورة : فهي بنت تقوم مقام البنت و تترث ميراثها عند عدمها إجماعاً (٢) إذا فنص الآية يشملها .

كما ورد ميراثها بالسنة المطهرة من حديث هزيل بن شرحبيل عند البخاري وغيره ( ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين ) .

٣- الأم : قال الله تعالى ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ الآية (٣) .

٤- الجدة أم الأم و إن علت بمحض الأمومة .

٥- الجدة أم الأب و إن علت بمحض الأمومة : وقد ورد

ميراثها بالسنة المطهرة من حديث قبيصة بن ذؤيب (٤) رضي الله عنه هو ذلك السدس فإن اجتمعتما فهو لكما ( الحديث ، و قد

(١) هزيل بالتصغير : هو هزيل ابن شرحبيل الأودي الكوفي ثقة مخضرم من الثانية اهـ

تقريب التهذيب ص ٥٠٢ رقم ٧٢٨٣

(٢) الإجماع لابن المنذر ص ٧١ والاستنكار ج ٣٩٣/١٥ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٧٠

(٣) سورة النساء آية رقم ١١

(٤) قبيصة بن ذؤيب : هو قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي أبو سعيد أو أبو إسحاق المدني نزيل دمشق من أولاد الصحابة وله رؤية مات سنة بضع وثمانين روى له جماعة التقريب ص ٣٨٩ رقم (٥٥١٢)

أسهب ابن حزم رحمه الله تعالى في رد الإجماع على ميراث الجدة أم الأب (١) .

٦- الأخت الشقيقة : وهي أخت الميت من أمه و أبيه .  
٧- الأخت لأب : وهي أخت الميت من أبيه فقط و قد ورد ذكر الأخت لغير أم في أواخر سورة النساء كما سبق في ميراث الإخوة .

٨- الأخت لأم : وهي أخت الميت من أمه فقط و قد سبق إيراد الآية في الأخ لأم .

٩- الزوجة : بإثبات الهاء وهو الأولى في الفرائض للتمييز بينها وبين الزوج الذكر ، وأما من حيث الأفصح والأشهر فتذكر بدون الهاء (٢) .

وهي من عقد عليها عقد نكاح شرعي صحيح مستكمل للأركان والشروط ولو لم يحصل وطء ولا خلوة .

**قلت** : ولم يرد في القرآن ذكر الزوجة بالهاء والله تعالى أعلم وإنما وردت بدونها ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ (٣)

(١) المحلى ج ٨ / ٢٩٤-٢٩٥

(٢) انظر الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية ص ٤١

(٣) سورة النساء الآية ٢٠

وقوله تعالى ﴿ أُمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ ﴾ (١) .  
 قال تعالى ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ  
 فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ النُّصْرُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ  
 تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (٢) .

١٠ - المعتقة أو عصبتها المتعصبون بأنفسهم وهي من  
 باشرت العتق .

و قد ورد ميراثها في السنة المطهرة قال صلى الله عليه  
 وسلم : ( إنما الولاء لمن أعتق ) متفق عليه .  
 و حديث عبد الله بن شداد في ميراث بنت حمزة رضي  
 الله عنهما و قد سبق .

هؤلاء هن النسوة المجمع على توريثهن بسطاً .  
 أما باختصار فسبع وهن : البنت و بنت الابن و الأم  
 والجدة والأخت و الزوجة و المعتقة .  
 وقد نظمهن الرحبي رحمه الله تعالى بقوله :  
 والوارثات من النساء سبع  
 لم يعط أنثى غيرهن الشرع  
 بنت و بنت ابن و أم مشفقة  
 و زوجة و جدة و معتقة  
 والأخت من أي الجهات كانت

(1) سورة الأحزاب الآية ٣٧

(2) سورة النساء آية رقم ( ١٢ )

فهذه عدتهن بانـت (١)  
 فلو هلك عنهن الزوج لورث من هن خمس وهن  
 الزوجة والأم والبنت وبنت الابن والأخت الشقيقة .  
 فأصل مسألتهن من أربعة وعشرين [٢٤] لموافقة  
 مخرجي الثمن والسدس للزوجة الثمن ثلاثة [٣] و للأم  
 السدس أربعة [٤] .

٢٤			وللبنت النصف اثنا عشر [١٢]
٣	٨/١	زوجة	ولبنت الابن السدس أربعة [٤]
٤	٦/١	أم	تكملة الثلثين والباقي واحد [١]
١٢	٢/١	بنت	للأخت الشقيقة تعصيباً مع الغير
٤	٦/١	بنت ابن	كما سنعرفه إن شاء الله تعالى في
١	ب. ع.	أخت شقيقة	باب التعصيب وهذه صورتها :

قال ناظم السراجية رحمه الله تعالى :

وفي النساء الوارثات خمس

بنت و بنت ابن له و العرس

والأم مع أخت شقيقة ولو

كانوا جميعاً فلخمس قد حبوا (٢)

(١) الرحبية بشرح سبط المارديني ص ٤٣

(٢) خلاصة الفرائض مع شرح السراجية ص ٢٦٢

فهؤلاء الخمسة والعشرون هم المجمع على توريثهم ،  
أربعة منهم إرثهم بالسبب وهم : الزوجان بسبب عقد  
الزوجية ، والمعتق والمعتقة بسبب ولاء العتاقة ، والباقي  
واحد وعشرون إرثهم بالنسب وأقسامهم ثلاثة وهي :

١- فروع : وهم الأولاد وأولاد البنين أي ( الابن وابن  
الابن والبننت وبننت الابن وإن نزل ) .

٢- أصول : وهم الأباء وآباؤهم وإن علوا وهم الأب  
والجد وإن علا و الأم و الجدة من جهة الأم و الجدة من جهة  
الأب .

٣- حواشي : وهم من بقي من الواحد والعشرين  
وعددهم اثنا عشر وهم الإخوة وأبناء الإخوة لغير أم وأبناؤهم  
والثلاث الأخوات .

فلو هلكت الزوجة عن جميع الورثة الباقين لورث منهم  
خمسة وهم الزوج والأب والأم والابن والبننت ويسقط  
الباقون ، فأصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] لموافقة مخرج  
فرضي الربع والسدس .

للزوج الربع ثلاثة [٣] ولكل من الأبوين السدس اثنان  
[٢] والباقي خمسة [٥] بين الابن والبننت للذكر مثل حظ  
الأنثيين وهي منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهما ثلاثة [٣]

نضربها في أصل المسألة اثني عشر [١٢] ينتج ستة وثلاثون  $[٣٦ = ١٢ \times ٣]$

٣٦	١٢	$\times ٣$	ومنها تصح المسألة للزوج تسعة [٩]
٩	٣	$\frac{٤}{١}$	زوج $[٩ = ٣ \times ٣]$ و لكل من
٦	٢	$\frac{٦}{١}$	الأبوين ستة $[٦ = ٢ \times ٣]$
٦	٢	$\frac{٦}{١}$	وللابن والبنت خمسة عشر $\times ٣$
١٠			ابن $[١٥ = ٥$
٥	٥	ب.ع	وللبنت خمسة $[٥]$ وهذه صورتها:

و كذلك لو هلك الزوج عن جميع الورثة الباقين لورث منهم خمسة وهم الزوجة و الأب و الأم و الابن و البنت ويسقط الباقيون .

فأصل مسألتهم من أربعة وعشرين [٢٤] لموافقة مخرج فرضي الثمن والسدس ، للزوجة الثمن ثلاثة [٣] ولكل من الأبوين السدس أربعة [٤] .

والباقي ثلاثة عشر [١٣] للابن والبنت للذكر مثل حظ الأنثيين منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهما ثلاثة [٣] نضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين [٢٤] ينتج اثنان وسبعون  $[٧٢ = ٢٤ \times ٣]$  ومنها تصح .

للزوجة تسعة  $[٩ = ٣ \times ٣]$  ولكل من الأبوين اثنا عشر  $[١٢ = ٤ \times ٣]$  .



٧٢	٢٤	×٣	وللابن والبنت تسعة وثلاثون
٩	٣	٨/١	زوجة [ ٣٩ = ١٣ × ٣ ] لابن ستة
١٢	٤	٦/١	وعشرون [ ٢٦ ] وللبنت ثلاثة
١٢	٤	٦/١	أب عشر [ ١٣ ] كما سنعرفه إن شاء
٢٦			أم الله تعالى في باب تصحيح
١٣	١٣	ع . ب	ابن الانكسار وهذه صورتها :
١٣			بنت

و إذا قيل لك إذا اجتمع هؤلاء الخمسة والعشرون فمن  
منهم الوارث ؟ فقل : لم يرث أحد لأنه لم يكن هناك ميت (١).

قال الفتني رحمه الله تعالى في خلاصة الفرائض :

و في اجتماع للذكور الوارث

الأب والابن وزوج ماكث

و في النساء الوارثات خمس

بنت و بنت ابن له و العرس

و الأم مع أخت شقيقة و لو

كانوا جميعاً فالخمس قد حبوا

و الوالدين يا فتى و الولدين

و أحد الزوجين فاعلم د ون مين (٢)

(١) الفصول في الفرائض ص ٦٠-٦١ بمعناه

(٢) خلاصة الفرائض ص ٢٦٢

**مسألة : أصناف الإخوة والأخوات :**

الإخوة و الأخوات ثلاثة أصناف كما يلي :

**الصنف الأول : صنف الإخوة و الأخوات الأشقاء**

ويطلق عليهم بني الأعيان و ذلك لقوة قرابتهم و زيادة قربهم فعين الشيء خلاصته و خياره لأنهم من عين واحدة أي من أب واحد و أم واحدة .

و منه ما روي من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ ( و أن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات الرجل يرث أخاه لأبيه و أمه دون أخيه لأبيه )<sup>(١)</sup> .

**الصنف الثاني : الإخوة والأخوات لأب ، ويسمون بني**

العاتل : جمع علة ، وهي الضرة ، وسموا بذلك لأن أمهاتهم شتى فهن ضررات .

ولأن أم كل واحد منهم لا تعل الأخرى أي لا تسقي لبن

رضاعها والعلل : الشرب الثاني والنهل الأول .

(١) رواه الترمذي رقم (٢٠٩٥) وأخرجه أيضاً برقم (٢٠٩٤) وابن ماجة رقم (٢٧٣٩) والدارمي ٣٦٨/٢ والبيهقي ٢٣٢/٦-٢٣٣ و ٢٣٩ وعبد الرزاق رقم (١٩٠٠٣) والدارقطني ( ٨٦-٨٧ / ٤ ) والحاكم ( ٣٣٦/٤ ) هـ حاشية الحاوي الكبير ج ١٠ / ١٠٣ / ٢٥٣ وانظره في كنز العمال ج ١ / ٣٩ رقم ( ٣٠٥٣٦ )

قال ابن عسلة رحمه الله تعالى :  
 الناس أولاد علات فمن علموا  
 أن قد أقل فمهجور ومحذور  
 و هم بنوا الأم إما أن يروا نشباً  
 فذلك بالغيب محفوظ و منصور  
 و الخير و الشر مقرونان في قرن  
 والخير متبع والشر محذور  
 و قيل سموا بني العلات لأن الزوج قد عل زوجته  
 الثانية (١) .

و في الحديث قال صلى الله عليه وسلم ( نحن الأنبياء  
 بنو علات ) متفق عليه (٢) .

**الصنف الثالث :** الإخوة والأخوات لأم : ويسمون بني  
 الأخياف ، والأخياف : الأخلاط ، فهم من أخلاط الرجال  
 وليس هم من رجل واحد ولذلك سمي الخيف من مني  
 لاجتماع أخلاط الناس وقيل لاختلاط ألوان الحصى فيه وقد  
 قال الشاعر :

الناس أخياف وشتى في الشيم

وكل يجمعهم بيت الأدم

(١) العذب الفائض ج ١ / ٧٦

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري كتاب الأنبياء ج ٦ رقم ٣٤٤٢ ص ٥٩٠ ومسلم  
 باب فضائل عيسى بن مريم ج ١٠ / ٢٣٦٥ ص ٦٢١٣

يعني أنهم أخلاط منهم الجيد ومنهم الرديء كبيت الأدم  
الذي يجمع الجلد كله فمنه الكراع ومنه الظهر<sup>(١)</sup>.

---

(1) الحاوي الكبير مع حاشيته ج ١٠ / ٢٥٢-٢٥٤ بتصرف

## باب الإرث

( الإرث سبق تعريفه ) .

أقسام الإرث : ينقسم الإرث إلى قسمين هما :

### ١- الإرث بالفرض      ٢- الإرث بالتعصيب

الإرث بالفرض : الفرض سبق تعريفه لغةً .

و اصطلاحاً : النصيب المقدر شرعاً لوارث خاص

الذي لا يزداد إلا بالرد ولا ينقص إلا بالعول <sup>(١)</sup> .

قال سعيد الحضرمي في عدة الفارض :

الإرث تعصيب وفرض ينجلي

فالفرض ستة بنص المنزل

النصف ثم الربع والثلثن الأخط

والثلثان الثلث والسدس فقط <sup>(٢)</sup>

عدد الفروض التي ورد ذكرها في كتاب الله تعالى ستة

وهي :

النصف : وفيه أربع لغات وقيل خمس تثليث نونه أي :

نصف بكسر النون ونُصف بضمها والنصف بفتحها واللغة

الرابعة نصيف والخامسة نصّ وأفصحها الكسر أقيسها الضم

ثم الفتح وقرأ زيد بن ثابت رضي الله عنه ( فلها النُصف ) بضم النون .

(1) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ / ١٧

(2) عدة الفارض في علم الفرائض لسعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي المطبوع مع دليل

الخائض في علم الفرائض للمذكور ص ٥١ مطبعة البابي ١٣٤٤ هـ

و هو أحد شقي الشيء (١) .

**الربيع** : وفيه ثلاث لغات : ضم الباء وتسكينها  
والثالثة : ربيع .

وهو جزء من أربعة أجزاء ، يطلق على مكيال يسع  
أربعة أقداح وجمعه أرباع (٢) .

**الثمان** : وفيه ثلاث لغات : ضم الميم وسكونها والثالثة :  
ثمان كأمير .

وهو الجزء الواحد من الثمانية أجزاء وجمعه أثمان (٣) .

**الثلاثان** : وفيه لغتان : ضم اللام وسكونها (٤) .

والثلاثان جزءان من ثلاثة أجزاء الشيء .

**الثلاث** : وفيه ثلاث لغات : ضم اللام وسكونها والثالثة :  
تثليث .

وهو جزء من ثلاثة أجزاء الواحد (٥) .

**السدس** : وفيه لغتان : ضم الدال و سكونها (٦) ، وهو  
جزء من ستة أجزاء الشيء .

(١) القاموس المحيط وحاشيته جزء ٢ / ١١٠٧ ولسان العرب ج ٦ جزء ١١ / ٢٤٣  
وفتح القريب المجيب جزء ١ / ١٧ والعذب الفائض جزء ١ ص ٤٨

(٢) القاموس المحيط جزء ١ / ٣٢٤ وفتح القريب المجيب جزء ١ / ١٧ والعذب الفائض  
جزء ٨ / ٤٨

(٣) القاموس المحيط جزء ١ / ١٠١ والمصادر السابقة

(٤) العذب الفائض جزء ١ / ٤٨

(٥) القاموس المحيط جزء ١ / ٩٩ والعذب الفائض جزء ١ / ٤٨

(٦) القاموس المحيط جزء ١ / ٤٢٣ والعذب الفائض جزء ١ / ٤٨

قال الجعبري رحمه الله تعالى :  
 و في محكم التنزيل يا صاح ستة  
 فروض أولى الميراث تتلى و تجتلا  
 فنصف و ربع ثم ثمن مقدر  
 و الثلثان ثم الثلث و السدس كملا  
 و قال العمريطي<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى :  
 ثم الفروض ستة مقدر  
 و في كتاب ربنا مقدر  
 ربع و نصف الربع ثم ضعفه  
 و الثلث ثم ضعفه و نصفه<sup>(٢)</sup>

(١) العمريطي : هو شرف الدين يحيى بن نور الدين موسى بن رمضان بن عميرة  
 العمريطي الشافعي المتوفى في حدود سنة ٨٩٠ هـ — أه هدية العارفين أسماء  
 المؤلفين وآثار المصنفين ج ٦ ص ٥٢٩  
 (٢) الأسئلة والأجوبة الفقهية ج ٧ / ٢٢١

## باب النصف

( النصف سبق تعريفه ) .

بدأ الفرضيون بالنصف لكونه أكبر الكسور المفردة ولسهولة التدلي منه إلى غيره مع إفراده قال السبكي رحمه الله : و كنت أود لو بدؤوا بما بدأ الله به وهو الثلثان حتى رأيت أبا النجا بدأ به فأعجبني ذلك (١) .

وقد ورد ذكر النصف في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع (٢) .

ويرث النصف خمسة أفراد من الورثة هم على النحو التالي :

**١- الزوج** : ويرث النصف بشرط واحد عدمي وهو :  
عدم وجود الفرع الوارث ذكراً كان أو أنثى منه أو من غيره ولو من زنا .

**والفرع الوارث هم** : الأولاد وأولاد الأبناء وإن نزلوا .  
ودليل إرث الزوج للنصف القرآن الكريم قال تعالى ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ . الآية  
**ومثال ذلك** : لو هلكت امرأة عن زوج و عم فإن أصل مسألتها من اثنين [٢] مخرج النصف .

(1) فتح القريب المجيب ج ١ / ١٧

(2) العذب الفانض جزء ١ / ٥٠



٢			للزوج النصف واحد [١] .
١	٢/١	زوج	والباقي واحد [١] للعم تعصيباً وهذه صورتها :
١	ب . ع	عم	

٢- البنت وترث النصف بشرطين عدميين هما :

أ- عدم وجود المعصب (أخيها) .

ب- عدم وجود المشاركة (أختها) .

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه جعل للثنتين النصف وسيأتي بسط هذه المسألة في باب الثلثين إن شاء الله تعالى .

ودليل مشروعية إرث البنت للنصف قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النُّصْفُ ﴾ الآية .

ومن السنة حديث هزيل بن شرحبيل : ( للبنت النصف )

الحديث . رواه البخاري وأهل السنن عدا النسائي (١) .

وحديث عبد الله بن شداد رضي الله عنه السابق قال : ( أعتقت ابنة

حمزة مولى لها فمات وترك ابنته وابنة حمزة رضي الله

عنهما فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف وابنة

حمزة النصف ) .

ومثال إرث البنت للنصف : لو هلك هالك عن بنت وعم

(١) انظر الحاشية ص ٩٧

٢	فإن أصل مسألتها من اثنتين [٢] مخرج النصف	
١	٢/١	بنت
١	ب . ع	عم

[١] للعم وهذه صورتها :

**٣- بنت الابن** : وإن نزل أبوها بمحض الذكورة وترث النصف بثلاثة شروط عدمية وهي :

أ - عدم وجود المعصب ( أخيها أو ابن عمها المساوي لها في الدرجة ) .

ب - عدم وجود المشاركة ( أختها أو بنت عمها المساوية لها في الدرجة ) .

ج - عدم وجود فرع وارث أعلى منها .

ودليل إرث بنت الابن للنصف من القرآن قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ الآية حيث يتناولها النص .

وكذلك لإجماع أهل العلم أن بني البنين وبنات الابن يقومون مقام البنين والبنات ذكورهم كذكورهم وإنائهم كإنائهم إذا لم يكن للميت ولد لصلبه (١) .

**ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن بنت ابن وعم فإن أصل

(1) انظر كتاب الإجماع ص ٧١ والاستنكار ج ٣٩٤/١٥ والحاوي الكبير ج ٢٧٠/١٠

٢	مسألتها من اثنين [٢] مخرج النصف لبنت	
١	٢/١	بنت ابن
١	ب.ع	عم

[١] للعم تعصياً وهذه صورتها :

٤- الأخت الشقيقة : وترث النصف بأربعة شروط

عدمية وهي :

- أ - عدم وجود المعصب ( الأخ الشقيق ) .  
 ب - عدم وجود المشاركة ( الأخت الشقيقة ) .  
 ج - عدم وجود الفرع الوارث ذكراً كان أو أنثى .  
 د - عدم وجود الأصل من الذكور وارث ( الأب إجماعاً  
 والجد على الراجح ) .

ودليل إرث الشقيقة للنصف من القرآن قوله تعالى  
﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَاكًا لَيْسَ لَهُ  
وَلَدٌ وَلَا أَوْلَاءٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ الآية .

إذا المراد بالأخوة في هذه الآية هم إخوة المتوفى لأبيه  
 وأمه أو لأبيه إجماعاً<sup>(١)</sup> .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن أخت شقيقة و ابن أخ

شقيق فإن أصل مسألتها من اثنين [٢] للأخت الشقيقة

(1) الاستنكار ج ١٥ / ٤٦٤-٤٦٥

٢			النصف واحد [١] والباقي واحد
١	٢/١	أخت شقيقة	[١] لابن الأخ الشقيق تعصيباً
١	ب.ع	ابن أخ شقيق	وهذه صورتها :

**الأخت لأب** : وترث النصف بخمسة شروط عدمية

وهي :

- أ - عدم وجود المعصب (الأخ لأب) .
- ب - عدم وجود المشاركة (الأخت لأب) .
- ج - عدم وجود الفرع الوارث ذكراً كان أو أنثى .
- د - عدم وجود الأصل من الذكور وارث (الأب إجماعاً و الجد على الراجع) .
- هـ - عدم وجود الأشقاء والشقائق .

وإن شئت فقل ترث النصف بالأربعة الشروط السابقة في الشقيقة والخامس عدم وجود الأشقاء والشقائق .  
 أما من حيث الدليل فهو ما سبق في إرث الشقيقة النصف إذ المراد بالأخوة في الآية الأخيرة من سورة النساء هم الإخوة الأشقاء أو لأب إجماعاً .  
**أما من حيث المثال :**

فلو هلك هالك عن أخت لأب وابن أخ لأب فإن أصل مسألتها من اثنين [٢] للأخت لأب

٢	النصف واحد [١] و الباقي	
١	٢/١	أخت لأب
١	ب.ع	ابن أخ لأب

واحد [١] لابن الأخ لأب تعصياً  
وهذه صورتها :

مسألة :

هل يمكن اجتماع اثنين من أصحاب النصف وارثين له  
بالفرض في مسألة واحدة ؟

بالاستعراض لشروط ورثة النصف تبين أنه لا يتصور أن  
يجتمع اثنان من ورثة النصف مع إرثهم له فرضاً إلا الزوج  
والأخت الشقيقة أو الزوج والأخت لأب .

وهي ما تسمى باليتيمين وسيأتي تفصيلهما إن شاء الله تعالى  
في باب المسائل الملقبة .

٢	وهذه الصورة الثانية		٢	هذه الصورة الأولى	
١	٢/١	زوج	١	٢/١	زوج
١	٢/١	أخت لأب	١	٢/١	أخت شقيقة

قال الرحي رحمه الله :

فالنصف فرض خمسة أفراد

الزوج و الأنثى من الأولاد

وبنت الابن عند فقد البنت

والأخت في مذهب كل مفتي

وبعدها الأخت التي من الأب

(١) عند انفرادهن عن معصب

و قال الجعبري رحمه الله :

فللزوج نصف حيث لا ولد و قل

إذا انفردت بنت لها النصف منزلاً

كذا بنت الابن اعلم إذ البنت لم تكن

كذا الأخت من أصلين أو من أب علا

إذا لم تك الأولى و يسقط فرضها

أخوها كذا حكم البواقي مفصلاً

و حينئذ تحوي الإرث نصف ما

حواه أخوها إن بتعصيبها اعتلاً (٢)

(١) الرحبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري تحقيق البيضا ص ٤٩

(٢) الأسئلة والأجوبة الفقهية ص ٢٢٤

## باب الربع

وهو أحد فرضي الزوجية وقد ورد ذكره في موضعين من كتاب الله عز وجل <sup>(١)</sup> كما سيأتي ذكرها في الأدلة ، وشروط إرث الزوجين للربع كما يلي :

١- الزوج : يرث الزوج الربع بشرط واحد وجودي وهو وجود الفرع الوارث .

والدليل على ميراثه من القرآن قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ <sup>(٢)</sup>

ومثال ذلك : لو هلكت الزوجة عن زوج و ابن فإن أصل

٤	مسألتها من أربعة [٤] مخرج الربع للزوج الربع	
١	٤/١	زوج [٣] واحد [١] فرضاً و الباقي ثلاثة [٣]
٣	ب.ع	ابن

للابن تعصياً وهذه صورتها :

٢- الزوجة أو الزوجات : وترث الربع بشرط واحد عدمي وهو عدم وجود الفرع الوارث .

ودليل إرثها من القرآن قوله تعالى ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ﴾ الآية <sup>(٣)</sup> .

(١) العذب الفائض ج ١ ص ٥١

(٢) سورة النساء آية ١٢

(٣) سورة النساء آية ١٢

وحكم الزوجات هو حكم الزوجة الواحدة في الإرث ، فإن كانت واحدة ففرض الزوجية لها ، وإن كن أكثر من ذلك ففرض الزوجية بينهن إجماعاً<sup>(١)</sup> .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجة فأكثر وعم فإن أصل مسألتهم من أربعة [٤] .

٤	للزوجة فأكثر الربع واحد [١] فرضاً	
١	٤/١	والباقي ثلاثة [٣] للعم تعصيباً زوجة فأكثر
٣	ب.ع	وهذه صورتها : عم

قال الرحبي رحمه الله :

والربع فرض الزوج إن كان معه

من ولد الزوجة من قد منعه

وهو لكل زوجة فأكثر

مع عدم الأولاد فيما قـدرا<sup>(٢)</sup>

وقال البرهاني رحمه الله تعالى :

و الربع فرض الزوج مع فرع لزم

وزوجة فصاعداً إذا عـدم<sup>(٣)</sup>

(١) كتاب الإجماع لابن المنذر ص ٧٢

(٢) الرحبية بشرح سبط المارديني و حاشية البقري ص ٥١

(٣) الأسئلة الأجوبة الفقهية ج ٧ ص ٢٢٧



## باب الثمن

ورد ذكر الثمن في القرآن الكريم مرة واحدة ، وهو خاص بالزوجة فأكثر ، وهو ثاني فروض النكاح ، ويرث الثمن صنف واحد فقط : هو الزوجة أو الزوجات . وترث الزوجة فأكثر الثمن بشرط واحد وجودي وهو : وجود الفرع الوارث .

فإن كانت واحدة فالثمن لها وإن كن أكثر من واحدة فالثمن بينهما بالسوية إجماعاً و هو ما دل عليه ضمير الجمع في قوله تعالى ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ - فَلَهُنَّ الثُّمْنُ ﴾ (١) .

و الحكمة في إعطاء الزوجات كلهن الربع أو الثمن سويًا فلأنه - والله تعالى أعلم - لو جعل لكل واحدة منهن الربع و هن أربع لأخذن جميع المال و زاد فرضهن أيضاً على فرض الزوج (٢) .

و دليل إرث الزوجة فأكثر الثمن من القرآن قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ الآية .

ومن السنة حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنها قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتيها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقالت : هاتان ابنتا سعد قتل أبوهم معك يوم أحد

(1) كتاب الفرائض و شرح آيات الوصية ص ٦٨ والعذب الفانض جزء ١ ص ٥١

(2) العذب الفانض ج ١ ص ٥٢ بتصرف

شهيدياً ، وإن عمهما اخذ مالهما فلم يدع لهما شيئاً من ماله و لا ينكحان إلا بمال ، فقال صلى الله عليه وسلم : ( يقض الله في ذلك فنزلت آية المواريث فدعا النبي صلى الله عليه وسلم عمهما فقال : أعط ابنتي سعد الثلثين و أعط أمهما الثمن ) الحديث (١) و الشاهد من الحديث ( أعط أمهما الثمن ) .

**ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن زوجة فأكثر وابن ابن فإن

أصل مسألتهم من ثمانية [٨]

٨			مخرج الثمن للزوجة فأكثر الثمن
١	٨/١	زوجة فأكثر	واحد [١] فرضاً و الباقي سبعة [٧]
٧	ب.ع	ابن ابن	لابن الابن تعصياً و هذه صورتها :

قال الرحبي رحمه الله :

والثمن للزوجة و الزوجات

مع البنين أو مع البنات

أو مع أولاد البنين فاعلم

ولا تظن الجمع شرطاً فافهم (٢)

(١) حسن أخرجه أبو داود (٢٨٩٢) و الترمذي (١١/٢) و كذا الدار قطني (٤٥٨) و الحاكم (٣٣٣/٤ - ٣٣٤) والبيهقي (٢٢٩/٦) من طريق عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر به . و قال الترمذي : (( هذا حديث صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل )) قلت : وهو مختلف فيه و الراجح : أنه حسن إذا لم يخالف . و قال الحاكم : (( صحيح الإسناد )) و وافقه الذهبي و خالف بشر بن المفضل عن عبد الله بن محمد بن عقيل فقال : (( هاتان بنتا ثابت بن قيس )) أخرجه أبو داود (٢٨٩١) و الدار قطني والبيهقي . و قال أبو داود والبيهقي : (( هذا خطأ إنما هو سعد بن الربيع )) ١ هـ إرواء الغليل ج ٦ ص ١٢١ - ١٢٢ رقم ١٦٧٧ و حاشية الاستذكار ج ١٥ / ٣٩١

(٢) الرحبية بشرح سبط المارديني و حاشية البقري ص ٥٣

## باب الثلثين

ورد ذكر الثلثين في القرآن العظيم في موضعين<sup>(١)</sup> ، وهو فرض أربعة أصناف من الورثة ضبطهن ابن الهائم رحمه الله تعالى في الفصول بقوله : فرض اثنتين متساويتين فأكثر ممن يرث النصف<sup>(٢)</sup> .

وضبطهن البرهاني رحمه الله تعالى بقوله :

والثلثان لاثنتين استوتا

فصاعداً ممن له النصف أتى<sup>(٣)</sup>

كما ضبطهن الجعبري رحمه الله تعالى بقوله :

و ثلثان فرض لاثنتين فصاعدا

من اللائي لإحداهن نصف تحصلا<sup>(٤)</sup>

**الصنف الأول : البنات فأكثر:** ويرثن الثلثين بشرطين وهما :

أ - عدم وجود المعصب .

ب - أن يكن اثنتين فصاعدا .

و دليل إرثهن للثلثين القرآن والسنة والإجماع :

فأما القرآن : فقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ

ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾<sup>(٥)</sup> الآية .

(1) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ / ١٧ والعذب الفانض ج ١ / ٥٢

(2) الفصول في الفرائض ص ٦٤

(3) وسيلة الراغبين وبغية المستفيدين في علم الفرائض ص ٩ رقم ٣٣

(4) الأسئلة والأجوبة الفقهية ج ٧ / ٢٢٩

(5) سورة النساء الآية ١١

وقوله تعالى ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ الآية .

قال ابن بطال رحمه الله تعالى : قال إسماعيل بن إسحاق رحمه الله : ولم يذكر الله الاثنتين في كتابه فكان في قوله تعالى ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ دليل على أنه إذا كان ذكراً وأنثى أن للذكر الثلثين وللأنثى الثلث فإذا أوجب لها مع الذكر الثلث كان الثلث لها مع الأنثى أوكد ، فاحتيج والله أعلم إلى ذكر ما وفوق الاثنتين ولم يحتج إلى ذكر الاثنتين (١) .  
وقال السهيلي رحمه الله : وقوله تعالى ﴿ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ بلام التعريف التي للجنس .

أن الأنثى لها مع الذكر الثلث فإذا لم يكن ذكراً وكانت اثنتان فلهما الثلثان بهذا اللفظ القرآني فإذا ثبت هذا فمن ثم قال ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ مبيناً حكم الثلاث وما هو أكثر منهن مستغنياً عن بيان حكم الاثنتين لأنه قد بينه بدلالة اللفظ وهو مغنٍ وكافٍ وشافٍ عما قالوه في توريث البننتين من قياس أو فحوى اللفظ (٢) .

وأما من السنة : فدليل إرث البننتين فأكثر للثلثين حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه السابق ( أعط ابنتي سعد الثلثين ) الحديث .

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال ج ١ / ٣٣٦ - ط ١ مكتبة الرشد

(٢) كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ص ٤١ وانظر الجامع لأحكام القرآن ج ٣ جزء ٤٣/٥ - دار الكتب العلمية

و أما الإجماع : فقد أورده غير واحد ومنهم الحافظ ابن المنذر والحافظ ابن عبد البر ، وابن قدامة ، والشريف الأرموي ، وابن بطال ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه البار ابن القيم رحم الله الجميع كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى في الفصل التالي .

**فصل** : فيما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من أن للبنتين النصف لا الثلثين :

أما ما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما من خلاف أن فرض البنتين النصف لا الثلثين لظاهر الآية ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ ﴾ الآية بقوله : إنما الثلثان للثلاث فما فوق <sup>(١)</sup> ، وقد استظهره ابن رشد الحفيد بقوله : والأظهر من باب دليل الخطاب أنهما لاحقان بحكم الواحدة <sup>(٢)</sup> .

**قلت** : هذا الخلاف ليس بثابت عن ابن عباس رضي الله عنهما لا سيما وقد أورد الإجماع غير واحد من أهل العلم على أن ميراث البنتين الثلثين ومنهم : ابن عبد البر رحمه الله تعالى بقوله : ما أعلم في هذا خلافاً بين علماء المسلمين إلا رواية شاذة لم تصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال للثنتين النصف كما للبنت الواحدة

(١) العذب الفاضل شرح عمدة الفارض جزء ١ / ٥٢ بتصرف

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ٢ / ٢٥٥

حتى تكون البنات أكثر من اثنتين فيكون لهن الثلثين وهذه الرواية منكرة عند أهل العلم قاطبة كلهم ينكرها ، ويدفعها أيضاً ما رواه ابن شهاب عن عبيد الله <sup>(١)</sup> بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ( الهذلي ) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه جعل للبنتين الثلثين وعلى هذا جماعة الناس <sup>(٢)</sup> . فضلاً من أن دليل الخطاب في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ الآية يعارض ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وكذلك السنة فالخبر المذكور ( أعط ابنتي سعد الثلثين ) تعارض تلك الرواية .

ويعارضها القياس على ميراث الأختين في قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ ﴾ الآية .

وقيل أيضاً أن فوق لفظ زائد للبيان كقوله تعالى ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية أي اضربوا الأعناق وهو المذكور في تفسير الواحدي .

والدليل على ذلك في بنات الابن أن سهمهما يندرج تحت قوله الولد كما مضى معنا في فرض النصف .

(١) هو : عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني ثقة فقيه ثبت من الثالثة مات سنة ١٩٤ هـ وقيل ١٩٨ هـ وقيل غير ذلك روى له الجماعة ١ هـ التقريب ص ٣١٣ برقم ( ٤٣٠٩ )

(٢) الاستذكار ج ١٥ / ٣٨٩ - ٣٩٣ وانظره أيضاً / ٤٠٩

(٣) سورة الأنفال آية رقم ( ١٢ )

وإجماع الأمة على أن أولاد البنين يقومون مقام الأولاد  
ذكورهم كذكورهم وإناثهم كإناثهم .

والدليل على ذلك أيضاً في الأخوات للأب وللأم في قوله  
تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ الآية والأخوات  
للأب كذلك كما ذكرناه في فرض باب النصف وهذا كله  
سواء كن المذكورات اثنتين أو أكثر (١) .

كما أورد الإجماع على ميراث البنيتين للثنتين ابن بطل  
رحمه الله تعالى في شرح صحيح البخاري (٢) ، وابن قدامة  
رحمه الله تعالى بقوله : وفي الجملة فهذا حكم قد أجمع عليه  
وتواردت عليه الأدلة التي ذكرناها فلا يضرنا أيها أثبتته (٣) .  
كما أسهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في  
الاستدلال على عدم صحة هذه الرواية عن ابن عباس رضي  
الله عنهما إلى أن قال : وأيضاً فسنة الرسول ﷺ لما أعطى  
ابنتي سعد ابن الربيع ﷺ الثلثين وأمهما الثمن والعم الباقي  
وهذا إجماع لا يصح فيه خلاف عن ابن عباس رضي الله  
عنهما (٤) .

(١) شرح الرحيبة للسبب مع فتح القريب المجيب جزء ١ / ٣٨ - ٣٩ بتصرف

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطل ج ٨ / ٣٤٧

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٠

(٤) الفتاوى الكبرى ج ٣١ / ٣٤٩-٣٥٢

كما أورد الإجماع ابن القيم رحمه الله تعالى بقوله : فإن الأمة مجمعة على أن قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ ﴾ الآية يدخل في حكمه الثنتان وإن اختلفوا في كيفية دخولهما في هذا الحكم (١) .

كما أنكر الشنشوري رحمه الله تعالى ما روي من خلاف عن ابن عباس رضي الله عنهما في ذلك بقوله : ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما فمكرر لا يصح عنه ثم حكى الإجماع (٢) .

**قلت** : فضلاً من أن هذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما ليست من المسائل التي اشتهر خلافه فيه ولو سلمنا جدلاً لمن قال بصحتها و منهم القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره (٣) فإن الشريف الأرموي قال صح عن ابن عباس رضي الله عنهما رجوعه عن ذلك و صار إجماعاً إذ الإجماع بعد الخلاف حجة (٤) .

وقال شيخنا حفظه الله تعالى : لا يعتبر القرطبي من أهل الحديث .

وقال ابن حجر رحمه الله تعالى : و يُعْتَدَرُ عن ابن عباس رضي الله عنهما بأنه لم يبلغه حديث جابر بن عبد الله رضي

(١) إعلام الموقعين ج ١ / ٤٤٤ وانظر ص ٤٥٦-٤٥٨

(٢) العذب الفائض ج ١ / ٥٢

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٥ / ٤٢

(٤) العذب الفائض ج ١ / ٥٢



الله عنهما : ( أعط ابنتي سعد الثلثين ) فوقف مع ظاهر الآية وفهم أن قوله تعالى ﴿ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ لانتفاء الزيادة عن الثلثين لا لإثبات ذلك للثنتين <sup>(١)</sup> فكما أسلفت وإن سلمنا جدلاً بصحة هذه الرواية عن ابن عباس فلعله قبل أن يبلغه حديث جابر رضي الله عنه .

فإذا تقرر هذا فإن دليل إرث البننتين الثلثين هو القرآن والسنة والإجماع .

أما القياس : فكما قال السهيلي رحمه الله تعالى آنفاً : أغنى عنه دلالة اللفظ والله تعالى أعلم .

أما من حيث المثال : فلو هلك هالك عن بنتين وابن ابن

٣			فإن أصل مسألتهم من ثلاثة [٣]
١	٣/٢	بنت	للبنتين الثلثان اثنان [٢] فرضاً
١		بنت	والباقي واحد [١] لابن الابن تعصيباً
١	ع . ب .	ابن ابن	وهذه صورتها :

الصنف الثاني من ورثة الثلثين : بنتا الابن فأكثر وإن نزل أبوهن بمحض الذكورة ، ويرثن الثلثين بثلاثة شروط وهي :  
أ- عدم وجود المعصب ( أخوهن أو ابن عمهن المساوي لهن في الدرجة ) .

ب- أن تكن اثنتين فصاعداً .

(١) فتح الباري ١٦/١٢

ج - عدم وجود الفرع الوارث الأعلى منهم .  
 أما من حيث الدليل على إرثهن الثلثين فهو ما ورد في  
 ميراث البنات من القرآن حيث يشملهن النص .  
 وانعقاد الإجماع على أن ولد الابن يقومون مقام ولد الصلب  
 إذا عدم ولد الصلب فيفرض النصف لإحداهن والثلثان لمن  
 زاد وفي مقاسمة إخوتهن فيفرض للذكر مثل حظ الأنثيين<sup>(١)</sup>.

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن بنتي ابن وعم فإن أصل

٣			مسألتهم من ثلاثة [٣] مخرج الثلثين
١	٣/٢	بنت ابن	لبنتي الابن الثلثان اثنان [٢] فرضاً
١		بنت ابن	لكل واحدة واحد [١] والباقي واحد
١	ب.ع	عم	[١] للعم تعصيباً و هذه صورتها :

### الصف الثالث من ورثة الثلثين : الأختان الشقيقتان فأكثر

ويرثن الثلثين بأربعة شروط وهي :

- أ - عدم وجود المعصب .
- ب - أن يكن اثنتين فصاعدا .
- ج - عدم وجود الفرع الوارث .
- د - عدم وجو الأصل من الذكور وارث ( الأب إجماعاً والجد على القول الراجح ) .

(1) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٧٠ وانظر كتاب الإجماع ص ٧١ والاستذكار ج ١٥ / ٣٩٤

ودليل إرثهن الثلثين من القرآن قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ (١) الآية .

**أما من حيث المثال :** فلو هلك هالك عن أختين شقيقتين وأخ لأب فإن أصل مسألتهم من ثلاثة [٣] مخرج الثلثين للأختين

٣		الشقيقتين الثلثان اثنان [٢] فرضا
١	٣/٢	لكل واحدة منهما واحد [١]
١		والباقى واحد [١] للأخ لأب
١	ب.ع	تعصيبا وهذه صورتها :

### **الصنف الرابع من ورثة الثلثين : الأختان لأب فأكثر :**

ويرثن الثلثين بخمسة شروط وهي :

- أ - عدم وجود المعصب .
  - ب- أن يكن اثنتين فصاعداً .
  - ج- عدم وجود الفرع الوارث .
  - د- عدم وجود الأصل من الذكور وارث ( الأب إجماعاً والجد على القول الراجح ) .
  - هـ - عدم وجود الأشقاء والشقائق .
- أما من حيث الدليل فهو كما سبق في إرث الشقيقتين للثلثين إجماعاً .

(١) سورة النساء الآية ١٧٦

**أما من حيث المثال :** فلو هلك هالك عن أختين لأب وابن أخ لأب فإن أصل مسألتهم من ثلاثة [٣] للأختين لأب

٣		الثلاثان اثنان [٢] فرضاً لكل
١	٣/٢	واحدة منهما واحد [١] والباقي
١		واحد [١] لابن الأخ لأب تعصياً
١	ب.ع	وهذه صورتها :
		ابن أخ لأب

قال الرحبي رحمه الله تعالى :

والثلاثان للبنات جمعاً

ما زاد عن واحدة فسمعا

وهو كذك لبنات الابن

فافهم مقالي فهم صافي الذهن

وهو للأختين فما يزيد

قضى به الأحرار والعبيد

هذا إذا كن لأم وأب

أو لأب فاعمل بهذا تصب (١)

(1) الرحبية بشرح سبط المارديني ص ٥٥-٥٦

## باب الثالث

ورد ذكر الثلث في القرآن الكريم في موضعين<sup>(١)</sup> ، وهو فرض صنفين من الورثة وهما :

**الصنف الأول : الأم** : وترث الثلث بثلاثة شروط وهي :

أ - عدم وجود الفرع الوارث مطلقاً لقوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ الآية.

ب - عدم وجود جمع من الاخوة اثنين فصاعداً من أي الجهات كانا ، وهو قول جمهور الصحابة رضي الله عنهم .

وانفرد ابن عباس رضي الله عنهما فلم يرد الأم بالاثنتين من الاخوة والأخوات عن الثلث إلا أن يكون الاخوة والأخوات

ثلاثة فصاعداً تعلقاً بظاهر قوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ الآية . فذكر الاخوة بلفظ الجمع وأقل الجمع

ثلاثة ، كما روي عنه أنه دخل على عثمان ابن عفان رضي الله عنه فقال له : ( إن الأخوين لا يردان الأم إلى السدس ؛ إنما قال

الله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ الآية ؛ والأخوان في لسان قومك ليسوا بإخوة فقال عثمان رضي الله عنه : لا أستطيع أن أنقض

أمراً كان قبلي توارثه الناس ومضى في الأمصار<sup>(٢)</sup> - <sup>(٣)</sup> .

(1) العذب الفانض ج ١ / ٥٣

(2) المحلى ج ٨ / ٢٧١ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٧ وانظر كنز العمال ج ١١ / ٣٤-٣٥

(3) ضعيف أخرجه الحاكم ( ٣٣٥/٤ ) والبيهقي ( ٢٢٧/٤ ) من طريق شعبة مولى

ابن عباس رضي الله عنهما هـ الإرواء ج ٦ / ١٢٢

قال ابن كثير رحمه الله تعالى : في صحة هذا الأثر نظر ولو كان هذا صحيحاً عن ابن عباس رضي الله عنه لذهب إليه أصحابه الأخصاء به .

والمنقول عنهم خلافه وقد روى عبد الرحمن بن أبي الزناد<sup>(١)</sup> عن خارجة بن زيد عن أبيه أنه قال : الأخوان تسمى إخوة<sup>(٢)</sup> .

وقد أسهب ابن حزم في المحلى في الاستدلال والانتصار لهذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٣)</sup> .

غير أن جواب عثمان بن عفان رضي الله عنه لابن عباس رضي الله عنهما يدل على أن إجماع الصحابة قد تم قبل مخالفة ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٤)</sup> .

كما أورد الإجماع ابن بطال رحمه الله تعالى عن الإمام مالك رحمه الله تعالى حيث قال : وقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّه السُّدُسُ ﴾ الآية .

قال الإمام مالك مالك رحمه الله تعالى : مضت السنة أن الاخوة اثنان فصاعداً وعلى هذا جماعة أهل العلم . وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال : ( الاثنان فما فوقهما

(١) عبد الرحمن بن أبي الزناد : هو عبد الله بن ذكوان المدني مولى قريش صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً من السابعة ولي خراج المدينة فحمد مات سنة ١٧٤ هـ ا

هد تقريب التهذيب ص ٢٨٢ رقم ( ٣٨٦١ )

(٢) تفسير القرآن العظيم ج ١ / ٦٩١

(٣) انظر المحلى ج ٨ / ٢٧١-٢٧٣

(٤) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٧

جماعة) (١).

وقد جاء في لفظ القرآن لفظ الجمع للاثنتين قال تعالى ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (٢) الآية .  
وأجمع العلماء أن الرجل إذا توفى وترك ابنتيه أو أختيه لأبيه  
فلهما الثلثان .

فإن ترك من البنات والأخوات أكثر من اثنتين لم يزدن عن  
الثلثين فاستوى في ذلك حال الاثنتين فأكثر منهما فدل أن  
الاثنتين في معنى الجماعة لأن الجمع إنما سمي جمعاً لأنه  
جمع الشيء إلى شيء فإذا جمع إنسان إلى إنسان فقد جمع (٣).  
وقد استدل بأن أقل الجمع اثنان لأن التثنية جمع شيء إلى  
مثله فالمعنى يقتضي أنهما جمع .

وحكي عن سيبويه أنه قال : سألت الخليل عن قوله ما أحسن  
وجوههما فقال : الاثنان جماعة وقد صح قول الشاعر :

ومهمهين قذفين مرتين

ظهراهما مثل ظهور الترسين (٤)

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٦٩ و ٢٥٤/٥) والطبراني (٤٥/٢) والدارقطني  
(١٠٨) وابن ماجه (٣١٢) والبيهقي (٦٩/١) والحاكم (٣٣٤/٤) والخطيب ٨  
ص ٤١٥ و ٤٦-٤٥/١١) هـ حاشية شرح السراجية ص ٧٢  
(٢) سورة التحريم آية (٤)  
(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال ج ٨ / ٣٣٧ - ٣٣٨  
(٤) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ جزء ٥ / ٤٩ باختصار

وهذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما إحدى مسائله التي انفرد بها عن جميع الصحابة رضي الله عنهم وصحت عنه الرواية فيها (١).

وروي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه لا يرد الأم عن الثلث بالأخوات الخالص إلا أن يكون جمع ذكور أو ذكور مع إناث وأما الإناث الصرفة فلا يدخلن في ذلك (٢).

**قلت** : ولا أظنه يصح ذلك عن معاذ رضي الله عنه والله تعالى أعلم .  
 لاسيما وقد أورد الإجماع غير واحد على أن الأخوات الثلاث يردن الأم عن الثلث إلى السدس ومنهم ابن عبد البر رحمه الله تعالى في الاستذكار ولم يذكر خلافاً عن معاذ بن جبل رضي الله عنه والماوردي رحمه الله تعالى في الحاوي ولم يذكر خلافاً عن معاذ بن جبل رضي الله عنه (٣) وإنما ذكر الخلاف في ذلك عن الحسن البصري رحمه الله تعالى وقال : الإجماع يدفع الحسن عن هذا القول (٤).  
 كما أورد الإجماع أبو الخطاب الكلوزاني رحمه الله تعالى في تهذيب الفرائض (٥).

(١) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ١٤٨

(٢) العذب الفانض جزء ١ / ٥٣

(٣) الاستذكار ج ١٥ / ٤٠٩

(٤) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٦٣

(٥) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ١٤٩



واختار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى عدم حجب الأم عن الثلث إلى السدس بالإخوة المحبوبين<sup>(٢)</sup> ، كما اختاره السعدي رحمه الله .

**قلت:** وهما محجوجان بمن عداهم .

### الترجيح

والراجح قول الجمهور وهو حجب الأم عن الثلث إلى السدس بالاثنتين فصاعداً من الاخوة ذكوراً أو إناثاً أو هما معاً أشقاء أو لأب أو لأم وارثين أم محبوبين ويؤيده الدليل والإجماع والقياس الجلي والله تعالى أعلم .

ج - الشرط الثالث في ميراث الأم للثلث : أن لا تكون المسألة إحدى العمريتين

والعمريتان هما : زوج وأم وأب وهي العمرية الكبرى .  
وزوجة وأم وأب وهي العمرية الصغرى حيث يفرض للأم فيهما ثلث الباقي وهو قول سائر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين وعامة العلماء<sup>(٣)</sup> رحمهم الله تعالى عدا

(١) ابن تيمية : الإمام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن أبي قاسم الخفر النميري الحراني دمشقي أبو العباس تقي الدين ابن تيمية شيخ الإسلام وإمام الفقه الحنبلي ولد سنة ٦٦١ هـ - ١٢٦٣ م نشأ وترى في بيت علم وفقه وشريعة ثم ارتحل أبوه وتحول به إلى دمشق فنبغ واشتهر وقد كان واسع المدارك جيد الحافظة ذكي الخواطر قوي الحجة ناصع البرهان شديد التمسك بآثار السلف ولصالحين متمسكاً بسنة الرسول ﷺ وقد بلغت مؤلفاته ما يربو على أربعة آلاف كراسة توفي سنة ٧٢٨ هـ - ١٣٢٨ م اهـ فتاوى النساء لشيخ الإسلام الإمام أحمد بن تيمية جمعه وصححه الدكتور أحمد السايح والدكتور السيد الجميلي ص ٩ - ١٠

(٢) اختيارات ابن تيمية لابن القيم ص ٢٠-٢١ وكذلك لابن اللحام الدمشقي ص ١٦٧ وانظر التحقيقات المرضية للشيخ الفوزان حفظه الله ص ٨٩ وما أشار إليه من مراجع

(٣) الاستذكار ج ١٥ / ٤١١-٤١٢

ابن عباس رضي الله عنه وسيأتي بحثهما مستوفياً إن شاء الله تعالى في باب المسائل الملقبة .

فأما المسألة العمرية الكبرى فإن أصلها من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم ثلث الباقي واحد [١] والباقي اثنان [٢] للأب .

وأما المسألة العمرية الصغرى فإن أصلها من أربعة [٤] للزوجة الربع واحد [١] وللأم ثلث الباقي واحد [١] والباقي اثنان [٢] للأب وهذه صورتها .

٤	العمرية الصغرى		٦	العمرية الكبرى	
١	٤/١	زوجة	٣	٢/١	زوج
١	٣/١ الباقي	أم	١	٣/١ الباقي	أم
٢	ب.ع	أب	٢	ب.ع	أب

{ العمرية الصغرى }

{ العمرية الكبرى }

### تنبيه :

وقع في كتاب {مباحث في علم المواريث} لمؤلفه د / مصطفى مسلم تأصيل المسألة العمرية الصغرى زوجة وأم وأب من [١٢] ثم قال للزوجة الربع ثلاثة لعدم الفرع ، وللأم ثلث الباقي بعد فرض الزوجة ثلاثة والباقي للأب

تعصياً ستة . وكان أصل المسألة من اثني عشر لأن مضاعف (٤ و ٣) هو (١٢) <sup>(١)</sup> .

**وعليه أقول :** إن تأصيل هذه المسألة ليس كذلك وإنما ننظر في هذه الحالة إلى باقي الفرض المضاف للجملة ومخرج الفرض المضاف للباقي فإن انقسم الباقي على مخرج الفرض المضاف للباقي كان أصل المسألة من مخرج الفرض المضاف للجملة وهو حاصل هنا حيث كلاهما ثلاثة إذا علم هذا فإن تأصيل المسألة من اثني عشر تطويل وسيكلفنا اللجوء إلى اختصار المسألة بعد العمل حيث ستعود بالاختصار إلى أربعة وسيأتي بيان وإيضاح أكثر في باب تأصيل المسائل إن شاء الله تعالى .

أما لو كان في المسألتين العمريتين بدل الأب جد فإنه يفرض للأم فيهما ثلث جميع المال لأنها أقرب من الجد .

قال الماوردي رحمه الله تعالى : أما مع الزوجة فباتفاق وأما مع الزوج فهو قول الأكثرين <sup>(٢)</sup> .

وسيأتي كما أسلفت بسط ذلك في باب المسائل الملقبة في آخر كتابنا هذا إن شاء الله تعالى .

إذا علم هذا فإن خلاصة شروط إرث الأم الثلث على النحو التالي :

(١) مباحث في علم المواريث ص ٣٤

(٢) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٩٩ - ٣٠٠

عدم وجود الفرع الوارث .

عدم وجود جمع من الاخوة اثنين فصاعداً مطلقاً .

أن لا تكون المسألة إحدى العمريتين أما من حيث المثال :

على إرث الأم الثلث : لو هلك هالك عن أم وعم فإن أصل

٣	مسألتها من ثلاثة [٣] للأم الثلث واحد	
١	٣/١	أم [١] فرضاً والباقي اثنان [٢] للعم تعصيباً
٢	ب.ع	عم وهذه صورتها :

الصف الثاني من ورثة الثلث : الاخوة لأم : ويرثون الثلث

بثلاثة شروط وهي كالتالي :

أ - عدم وجود الفرع الوارث .

ب - عدم وجود الأصل من الذكور وارث .

ج - أن يكونوا اثنين فصاعداً ذكوراً أو إناثاً أوهما معاً .

ودليل إرث الاخوة لأم الثلث من القرآن قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ الآية .

الشاهد من الآية ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ .

والمراد بالإخوة في هذه الآية هم : الاخوة لأم إجماعاً<sup>(١)</sup>

وبذلك قرأ بعض السلف (وله أخ أو أخت من أم)<sup>(٢)</sup> .

(1) الاستذكار ج ١٥ / ٤٦٤

(2) المصدر السابق ص ٤٦٣ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٥٤

ولا فرق بين ميراث الذكر أو الأنثى اجتماعاً وانفراداً على حد سواء وهو ما دل عليه لفظ ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي التُّلْتِ ﴾ لأن لفظ الشركة إذا أطلق فإنما يتضمن التساوي حتى يقيد بنصيب مخصوص .

وقد أورد الإجماع غير واحد ومنهم على سبيل المثال القرطبي : أن الذكر من ولد الأم لا يفضل على الأنثى في الميراث لأنهم يأخذونه بالأم <sup>(١)</sup> .

أما ما ذكره ابن حزم من رواية عن ابن عباس أن التلت بين ولد الأم للذكر مثل حظ الأنثيين <sup>(٢)</sup> فهي رواية لا تصح عن ابن عباس رضي الله عنهما والله تعالى أعلم .

**أما من حيث المثال :** فلو هلك هالك عن أخوين لأم وأخت

شقيقة فإن أصل مسلتهم من ثلاثة [٣]

للأخوين لأم التلت واحد [١] والباقي

[٢] للأخ الشقيق تعصيباً وهذه

صورتها :

٣		
١	٣/١	أخوين لأم
٢	ب.ع	أخ شقيق

(١) انظر أحكام القرآن الكريم ج ٣ جزء ٥ / ٥٣

(٢) المحلى ج ٨ / ٢٨٥

**فصل :**

- خالف الاخوة لأم غيرهم في الميراث في خمسة أشياء وهي :
- ١- أن ذكرهم لا يفضل على أنثاهم في الإرث اجتماعاً ولا انفراداً .
  - ٢- أنهم يرثون مع من أدلوا به ، وقاعدة الفرائض المطردة أن من أدلى بوارث حجه ذلك الوارث .
  - ٣- إن ذكرهم أدلى بأنثى ويرث .
  - ٤- أنهم يحجبون من أدلوا به نقصاناً .
  - ٥- أن ذكرهم لا يعصب أنثاهم <sup>(١)</sup> .
- قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة الفارض :

وخالفوا بقیة الوراثة

تسوية الذكور والإناث

عند اجتماع وانفرادٍ والذكر

أدلى بأنثى وهو بالإرث يقر

وارثهم مع من بهم يدلونا

وحجبهم نقصاً له يقيسنا <sup>(٢)</sup>

(١) عدة الباحث في أحكام التوارث ص ١٧

(٢) عمدة الفارض بشرح العذب الفاضل جزء ١ / ٥٤

قال الرحي رحمة الله تعالى في ورثة الثلث :  
 والثلث فرض الأم حيث لا ولد  
 ولا من الاخوة جمع ذو عدد  
 كاثنتين أو ثنتين أو ثلاث  
 حكم الذكور فيه كالإناث  
 ولا ابن ابن معها أو بنته  
 ففرضها الثلث كما بينته  
 وإن يكن زوج وأم وأب  
 فثلث الباقي لها مرتب  
 وهكذا مع زوجة فصاعدا  
 فلا تكن عن العلوم قاعدا  
 وهو للاثنتين أو ثنتين  
 من ولد الأم بغير مين  
 وهكذا إن كثروا أو زادوا  
 فما لهم فيما سواه زاد  
 وتستوي الإناث والذكور  
 فيه كما قد أوضح المسطور (١)

(١) الرحيبة بشرح سبط المارديني وحاشية البقري وتعليق وتخريج البغاص ص ٥٩ - ٦١

## باب السدس

ورد ذكر السدس في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع (١) ،  
وهو فرض سبعة من الورثة ، قال الرحي رحمة الله تعالى :  
والسدس فرض سبعة من العدد

أب وأم ثم بنت ابن وجد

والأخت بنت الابن ثم جدة

وولد الأم تمام العدة (٢)

وشروط إرثهم كالتالي :

١- الأب : ويرث فرض السدس بشرط واحد وجودي وهو  
وجود الفرع الوارث .

ودليل إرثه للسدس من القرآن قوله تعالى ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ  
وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَدٌ ﴾ (٣) الآية .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن أب وابن فإن أصل

٦			مسألتها من ستة [٦] مخرج السدس
١	٦/١	أب	للأب السدس واحد [١] فرضا والباقي
٥	ب٠ع	ابن	خمسة [٥] للابن تعصيبا وهذه صورتها :

٢- الجد الصحيح وإن علا : ويرث السدس بشرطين هما :

أ- عدم وجود الأب أو جد أقرب منه .

(١) العذب الفائض ج ٥٥/١

(٢) الرحيبة بشرح سبط المارديني وحاشية البقري ص ٦٤

(٣) سورة النساء آية ١١



ب- وجود الفرع الوارث .

ودليل ميراث الجد السدس القرآن والسنة والإجماع :  
أما القرآن : فهو ما ورد في ميراث الأب إذ الجد أب في  
الميراث والحجب إلا في العمريتين حيث يفرض للأب فيهما  
معه ثلث جميع المال <sup>(١)</sup> .

وأما من السنة : فحديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال : ( جاء  
رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن ابن ابني مات فمالي من ميراثه؟  
فقال : لك السدس -----) هذا حديث حسن صحيح <sup>(٢)</sup> .  
وأما الإجماع : فقد أجمعوا أن حكم الجد حكم الأب <sup>(٣)</sup> .  
**قلت** : إلا في العمريتين ومع الأخوة لغير أم وسيأتي إيراد  
ذلك في بابه مفصلاً إن شاء الله تعالى .

**ومثال إرث الجد للسدس فرضاً** : لو هلك هالك عن جد

٦	وابن ابن فإن أصل مسألتها من ستة [٦] للجد السدس	
١	٦/١	جد
٥	ب.ع	ابن ابن

واحد [١] فرضاً والباقي [٥] لابن  
الابن تعصيباً وهذه صورتها :

(١) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٣٦ والمعني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٦٥  
(٢) جامع الترمذي بشرح تحفة الأحوذ ج ٦ ص ٢٣١ رقم ٢١٨١ أخرجه أحمد وأبو  
داود والنسائي قال المنذري في تلخيص السنن بعد نقل كلام الترمذي ( هذا حديث حسن  
صحيح ) : وقد قال علي بن المديني و أبو حاتم الرازي وغيرهما إن الحسن لم يسمع من  
عمران بن الحصين انتهى قلت قد أسند ابن أبي حاتم في كتابه المراسيل عن هؤلاء  
الأئمة أن الحسن لم يسمع من عمران بن الحصين أه تحفة الأحوذ ج ٦ ص ٢٣١  
وضعه الألباني وصححه ابن السكن ينظر الإرواء ج ٦ ص ١٢١ رقم ١٦٧٦  
(٣) كتاب الإجماع لابن المنذر ص ٩٦

٣- الأم : وترث فرض السدس بشرطين هما :

أ- وجود الفرع الوارث ودليل ذلك قوله تعالى ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ الآية .

ب- وجود جمع من الاخوة اثنين فصاعداً كما سبق تفصيل ذلك في باب الثلث .

ودليل ذلك قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ (١) الآية .

ويتصور حجب الأم باثنين من الاخوة في خمسة وأربعين صورة كما أوردها الشنشوري رحمه الله تعالى اختراعاً على شكل منبر (٢) .

وكذلك الشيخ صالح بن حسن الأزهري في عمدة الفارض نظماً كما سيأتي قريباً إنشاءً الله تعالى .

والشيخ عبد الله في العذب الفائض (٣) .

ورأيت إيرادها سرداً مع الترقيم توضيحاً للمبتدأ وتذكيراً للمنتهي وذلك على النحو التالي :

- |                     |                      |
|---------------------|----------------------|
| ١- أخوان شقيقان     | ٢- أخ وأخت شقيقان    |
| ٣- أخ وخنثى شقيقان  | ٤- أخ شقيق وأخ لأب   |
| ٥- أخ شقيق وأخت لأب | ٦- أخ شقيق وخنثى لأب |

(١) سورة النساء آية ١١

(٢) فتح القريب المجيب جزء ١ ص ٢١

(٣) العذب الفائض جزء ١ ص ٥٨

- ٧- أخ شقيق وأخ لأم  
٨- أخ شقيق وأخت لأم
- ٩- أخ شقيق وخنثى لأم  
١٠- أختان شقيقتان
- ١١- أخت شقيقة وخنثى شقيق  
١٢- أخت شقيقة وأخ لأب
- ١٣- أخت شقيقة وأخت لأب  
١٤- أخت شقيقة وخنثى لأب
- ١٥- أخت شقيقة وأخ لأم  
١٦- أخت شقيقة وأخت لأم
- ١٧- أخت شقيقة وخنثى لأم  
١٨- خنثيان شقيقتان
- ١٩- خنثى شقيق وأخ لأب  
٢٠- خنثى شقيق وأخت لأب
- ٢١- خنثى شقيق وخنثى لأب  
٢٢- خنثى شقيق وأخ لأم
- ٢٣- خنثى شقيق وأخت لأم  
٢٤- خنثى شقيق و خنثى لأم
- ٢٥- أخوان لأب  
٢٦- أخ وأخت لأب
- ٢٧- أخ وخنثى لأب  
٢٨- أخ لأب و أخ لأم
- ٢٩- أخ لأب و أخت لأم  
٣٠- أخ لأب و خنثى لأم
- ٣١- أختان لأب  
٣٢- أخت وخنثى لأب
- ٣٣- أخت لأب و أخ لأم  
٣٤- أخت لأب و أخت لأم
- ٣٥- أخت لأب وخنثى لأم  
٣٦- خنثيان لأب
- ٣٧- خنثى لأب وأخ لأم  
٣٨- خنثى لأب وأخت لأم
- ٣٩- خنثى لأب وخنثى لأم  
٤٠- أخوان لأم
- ٤١- أخ وأخت لأم  
٤٢- أخ لأم وخنثى لأم
- ٤٣- أختان لأم  
٤٤- أخت وخنثى لأم
- ٤٥- خنثيان لأم

قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة  
 الفارض :  
 والسدس للأم إذا فرع وجد  
 أو عدد من إخوة لذا اعتد  
 وإرثها له مع اثنين يقين  
 من إخوة في خمسة وأربعين  
 سواء وارثين أو محجوبين  
 بالشخص أو بعضاً أو اختلاف عين  
 وإن ترم بيان ما قد قلنا  
 ضعهم فرادى ثم مثنى مثنى  
 في جدول مربع الأضلاع  
 بعد أفرادهم تساع  
 ينقص في الوضع بكل درجة  
 لكي يسيروا منبراً ما أنتجه  
 كوضعك الأحاد عند الضرب  
 ففي صورة محسوبة بالحسب  
 شقيق مع شقيقة خنثى شقيق  
 كذا بولد الأب فالأم حقيق  
 وكل فرد ضم مع مماثل  
 وما يليه لانتهاء الحاصل  
 معتمداً لجهة اليسار

## خوف وقوع صور التكرار

و من تروى في بديع صنعنا

بيدو لـه صنيع شيخ شيخنا

أعني به العلامة الشنشوري

عليه رحمة من الغفور<sup>(١)</sup>

**ومثال إرث الأم للسدس** : لو هلك هالك عن أم وابن فإن

أصل مسألتها من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] فرضاً  
والباقي خمسة [٥] للابن تعصيباً .

وكذلك لو هلك هالك عن أم وأخت شقيقة وأخ لأب فإن أصل  
مسألتهم من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] فرضاً وللشقيقة  
النصف ثلاثة [٣] فرضاً والباقي اثنان [٢] للأخ لأب  
تعصيباً .

٦	صورتها مع الفرع الوارث		٦	وصورتها مع الإخوة	
١	٦/١	أم	١	٦/١	أم
٥	ب.ع	ابن	٣	٢/١	أخت شقيقة
			٢	ب.ع	أخ لأب

(1) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض جزء ١ ص ٥٥ - ٥٩

**مسألة :**

سبق معنا في باب الثلث إيراد العمريتين وكان نصيب الأم فيهما ثلث الباقي وهو في الكبرى إذا نسبناه لأصلها يساوي سدساً وهو في الحقيقة ثلث الباقي والأصل في التسمية الحقيقة فلا نقول سدساً وذلك لعدم وجود شرط صارف لميراث الأم في العمرية إلى السدس والله أعلم .

٤- **الجدة فأكثر** : وترث السدس بشرطين هما :

أ- عدم وجود الأم .

ب- أن تكون مدلية بوارث (١) .

ومشروعية إرث الجدّة السدس السنة والإجماع :

أما السنة : فقال السهيلي رحمه الله : ( أما الجدّة أم الأم فقد صح توريت رسول الله ﷺ لها السدس فثبت لها ذلك بالنص ) (٢) . فعن قبيصة بن ذؤيب أنه قال : جاءت الجدّة إلى أبي بكر الصديق ﷺ تسأله ميراثها ، فقال لها أبو بكر ﷺ : مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً ، فارجعي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبة ﷺ : حضرت رسول الله ﷺ أعطاه السدس فقال أبو بكر ﷺ : هل معك غيرك ؟

(١) الفوائد الجليلة ص ١٣

(٢) كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ص ٨٢

فقام محمد بن مسلمة الأنصاري رضي الله عنه فقال مثل ما قال المغيرة ،  
فأنفذه لها أبو بكر الصديق رضي الله عنه .

ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تسأله  
ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء وما كان القضاء  
الذي قضي به إلا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً  
ولكنه ذلك السدس فإن اجتمعتما فهو بينكما ، وأيتكما خلت به  
فهو لها (1) - (2) .

قال الترمذي رحمه الله : هذا حديث حسن صحيح وهو أصح  
من حديث ابن عيينة (3) .

قال الألباني رحمه الله تعالى : ضعيف - وقال بعد عزوه  
الحديث - .

وقال الحاكم : ((صحيح على شرط الشيخين)) .

ووافقه الذهبي .

(1) الموطأ جزء ٢ كتاب الفرائض باب ميراث الجدة ص ٥١٣

(2) الموطأ (٥١٣/٢) ومصنف عبد الرزاق (٢٧٤ / ١٠) وابن أبي شيبة (٣٢٠ / ١١)  
وأبو داود في الفرائض ح (٢٨٩٤) باب ميراث الجدة (١٢١/٣ - ١٢٢) و الترمذي فيه  
ح (٢١٠٠) باب ما جاء في ميراث الجدة (٤ / ٤١٩ - ٤١٥) من حديث سفيان بن عيينة  
عن الزهري وبعده ح (٢١٠١) من حديث مالك به (٤ / ٤١٥) وقال عقبه (( وهذه  
أحسن وهو أصح من حديث ابن عيينة )) - يعني حديث مالك - وأخرجه النسائي  
(٨ / ٣٦١ - ٣٦٢) وابن ماجه ح (٢٧٢٤) والبيهقي (٦ / ٢٣٤) اهـ بتصريف  
حاشية الاستذكار / ٤٤٥ - ٤٤٦

(3) جامع الترمذي بشرح تحفة الأحوذى ج ٦ ص ٢٣٣ رقم ٢١٨٣ باب ما جاء في  
ميراث الجدة

**قلت** : وفيه نظر لأن فيه انقطاعاً وقد اختلف في إسناده فرواه سفيان بن عيينة عن الزهري عن قبيصة به .

أخرجه الحاكم وأخرجه الترمذي فقال : حدثنا الزهري قال مرة : قال قبيصة ، وقال مرة : رجل عن قبيصة .

وقال يونس بن يزيد : سألت ابن شهاب الزهري ..... فقال : أخبرني سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله وقبيصة بن ذؤيب ..... وهي رواية الدار قطني .

وقال - الإمام - مالك - رحمه الله تعالى - عن ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة .

قال الترمذي : وهو أصح من حديث ابن عيينة .

**قلت** : وعلى هذا فليس هو على شرط الشيخين لأن عثمان هذا ليس من رجال الشيخين ولا هو مشهور بالرواية .

قال الذهبي في الميزان : شيخ ابن شهاب لا يعرف ، سمع قبيصة ابن ذؤيب وقد وثق .

**قلت** : فهو يعل طريق الحاكم التي سقط منها عثمان هذا فصار ظاهره الصحة على شرط الشيخين واغتر به الذهبي أيضاً وكذا الحافظ بن حجر رحمه الله تعالى فقال في الخلاصة ( ٨٢/٣ ) : (( وإسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن صورته مرسل فإن قبيصة لا يصح سماع من الصديق رضي الله عنهما ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عبد البر



بمعناه وقد اختلف في مولده والصحيح أنه ولد عام الفتح وقد  
 عله عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع وقال الدار قطني في  
 العلل بعد أن ذكر الإختلاف فيه عن الزهري : يشبه أن يكون  
 الصواب قول مالك ومن تابعه)) .

– [واختاره ابن عبد البر بقوله : والقول عندي قول مالك  
 ومن تابعه - والله أعلم- لأنهم زادوا ما قصر عنه  
 غيرهم ] - (١) .

**قلت** : وهذا هو الذي رجحه الترمذي رحمه الله تعالى كما  
 ذكرنا فيما سبق وهو قوله : (( وهو أصح من حديث ابن  
 عيينة )) ، وهذا ليس معناه أن الحديث صحيح عنده .  
 فقول المصنف أن الترمذي صححه وهم منه .

ثم رأيت الحديث في سنن الدارمي ٣٥٩/٢ من طريق  
 الأشعث عن الزهري قال جاءت إلى أبي بكر جدة أم أب وأم  
 أم ... الحديث .

**قلت** : وهذا معضل ، وهو وجه آخر من الإختلاف على  
 الزهري (٢) .

**قلت** : قال محمد نجيب المطيعي رحمه الله تعالى في  
 المجموعة الثانية من المجموع شرح المذهب : ( وقد وردت

(1) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٤٧

(2) إرواء الغليل ج ٦ ص ١٢٤-١٢٦

أحاديث متصلة صحيحة تؤيد قصة قبيلة عليه السلام عند الطبراني والبيهقي والدارقطني وابن ماجه وأبي القاسم بن منده (١) .  
**قلت** : وقد وهم الشيخ محمد نجيب المطيعي رحمه الله تعالى في عزوه لحديث قبيلة بن ذؤيب عليه السلام للصحيحين حيث قال ( رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وابن حبان والحاكم ) (٢) فعزوه الحديث للبخاري ومسلم وهم فلم يروه أحد منهما ولعل ذلك سهو أو سبقة قلم أو أراد قول الحاكم : (( صحيح على شرط الشيخين )) والله أعلم .  
 ومن السنة أيضاً في ميراث الجدة السدس حديث بريدة رضي الله عنها ( أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس إذا لم تكن دونها أم ) رواه أبو داود (٣) .

(١) أبو القاسم بن منده : هو الإمام الحافظ الجوال محدث الإسلام أبو عبد الله محمد بن المحدث أبي يعقوب إسحاق بن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يحيى بن منده واسم منده إبراهيم بن الوليد ولد سنة عشر وثلاثمائة (قال الذهبي) ولم أعلم أحداً كان أوسع رحلة منه ولا أكثر حديثاً مع الحفاظ والثقة فبلغنا أن عدة شيوخه ألف وسبعمئة شيخ مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة اه بتصرف نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٢٠١ - ١٢٠٣ وقال انظر السير ١٧ / ٢٨ - ٤٣

(٢) المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ٧٤ تحقيق وإكمال محمد نجيب المطيعي مكتبة الإرشاد جدة

(٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود ج ٨ ص ١٠٢ برقم ٢٨٧٨ قال المنذري : وأخرجه النسائي وفي إسناده عبيد الله العتكي وقد وثقه يحيى بن معين وتكلم فيه غير واحد . قلت : وضعفه الألباني بقوله : ضعيف أخرجه أبو داود ( ٢٨٩٥ ) من طريق عبيد الله أبي المنيب العتكي عن ابن بريدة عن أبيه به قلت : وهذا سند ضعيف من أجل عبيد الله وهو ابن عبد الله قال الحافظ : صدوق يخطئ وقال في التلخيص ٨٣/٣ رواه أبو داود والنسائي وفي إسناده عبيد الله العتكي مختلف فيه وصححه ابن السكن أ ه الإرواء ج ٦ ص ١٢١ قلت وحسنه الشوكاني انظره في الأدلة الرضية لمتن الدرر البهية في المسائل الفقهية ص ٣٢٤ ط/١ - ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م

وأما الإجماع : فقد أورده غير واحد ومنهم محمد بن نصر<sup>(١)</sup> من أصحاب الشافعي فقد نقل إجماع الصحابة رضي الله عنهم والتابعين أن السدس فرض الجدة الواحدة فأكثر<sup>(٢)</sup> . وابن المنذر<sup>(٣)</sup> ، وعنه ابن قدامة في المغني<sup>(٤)</sup> ، وابن رشد الحفيد<sup>(٥)</sup> في بداية المجتهد ونهاية المقتصد<sup>(٦)</sup> ، والماوردي في الحاوي الكبير بقوله : لأن قضية أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في إعطائها السدس مع سؤال الناس عن فرضها ، ورواية المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة ذلك عن النبي ﷺ .

(١) محمد بن نصر : هو محمد بن نصر المروزي الفقيه شيخ الإسلام أبو عبد الله ثقة حافظ إمام جبل من كبار الثانية عشرة ولد ببغداد سنة ٢٠٢ هـ ونشأ ببنيسابور ورحل إلى الأمصار في طلب العلم واستوطن سمرقند ونسبته إلى مرو الشاهجان أشهر مدن خراسان كان أحد الأئمة في الدنيا ممن جمع وصنف وكان من أعلم أهل زمانه بالاختلاف مات سنة ٢٩٤ هـ - ١ هـ التقريب ص ٤٤٤ برقم (٦٣٥٢) واختلاف العلماء لعلمنا المترجم له تحقيق السيد صبحي السامرائي ص ١١-١٧ - ط ٢ - ١٤٠٦ هـ

(٢) نيل الأوطار ج ١٧٦/٦ والحاوي الكبير ج ٢٨١/١٠ والمجموع شرح المذهب ج ١٦ ص ٧٥ وتسهيل الفرائض ص ٣٥

(٣) الإجماع ص ٩٥

(٤) المغني بالشرح الكبير ج ٥٣/٧

(٥) ابن رشد الشهير بالحفيد : هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الشهير بالحفيد من أهل قرطبة وقاضي الجماعة بها يكنى أبا الوليد لم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً وعلماً وفضلاً عني بالعلم من صغره إلى كبره حكى أنه سوّد فيما صنف وقيد وألف وهذب واختصر نحواً من عشرة آلاف ورقة وله تأليف تنيف على ستين تأليفاً منها هذا الكتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد ولد عام ٥٢٠ هـ وتوفي سنة ٥٩٥ هـ أه بتصرف بداية المجتهد ونهاية المقتصد جز ٢ ص ٣٥٧ معزواً للديباج

(٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥ ص ٤٢٢ لابن رشد الحفيد تحقيق وتعليق ودراسة علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود دار الكتب العلمية ط ١-١٦٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

وقبول الصحابة ذلك منهما مع العمل به إجماع منعقد لا يسوغ خلافه (١).

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما - قول شاذ- أن الجدة كالأم إذا لم تكن أمًا وهذا باطل عند العلماء لأنهم أجمعوا أن لا ترث جدة ثلثًا ، ولو كانت كالأم ورثت الثلث .

وأظن الذي روى هذا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قاسه على قوله في الجد لما جعله أبًا ظن أنه يجعل الجدة أمًا (٢).

وحكي عن طاووس أنه جعل للجدة الثلث في الموضع الذي ترث الأم فيه الثلث تعلقاً بقول ابن عباس رضي الله عنهما ( الجدة بمنزلة الأم إذا لم تكن أم ) (٣).

وقد أسهب ابن حزم رحمه الله في رد الإجماع على ميراث الجدة السدس وأغظ القول لمن قال به إلى أن قال : من ورث الجد ميراث الأب فإنه ناقض إذا لم يورث الجدة ميراث الأم (٤) وهو محجوج بالإجماع .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٨٢

(٢) الاستذكار ج ٥٢/١٥ وشرح السراجية للرجاني ص ٨٠ وانظر التمهيد ج ١١ ص ١٠٠-١٠١ والجامع لأحكام القرآن ج ٦/٥

(٣) الحاوي الكبير ج ١٠/٢٨١-٢٨٢ والمحلّى ج ٨/٢٩٢

(٤) المحلّى ج ٨ ص ٢٩١ - ٢٩٤ مسألة ١٧٣٠

### الخلافا في عدد الجدات الوارثات :

أجمع العلماء رحمهم الله تعالى على توريت جدتين هما : أم الأم وأم الأب وإن علتنا بمحض الأنوثة .  
وممن حكى الإجماع ابن المنذر وابن عبد البر وابن قدامة والخبري وسبط المارديني وغيرهم (١) .  
ونازع ابن حزم في الإجماع على جدتين (٢) وهو محجوج بالإجماع .

وأختلف في ما عدا الجدتين على مذاهب تتلخص في أربعة أقوال وهي :

**القول الأول :** لا ترث من الجدات إلا جدتين هما : أم الأم وأم الأب وإن علتنا بمحض الأنوثة وهذا مروى عن سعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبد الله وراية عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم وهي رواية خارجة بن زيد وأهل المدينة وهذا أثبت ما روي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .

وإليه ذهب الإمام مالك رحمه الله حيث قال: لا أعلم أحداً ورث أكثر من جدتين منذ كان الإسلام حتى اليوم وهو الأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا خلاف فيه (٣) .

(١) الإجماع ص ٩٥ والاستذكار ج ١٥ ص ٤٤٨ والتلخيص في الفرائض ج ١ ص ٦٠ الرحبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري ص ٧٣  
(٢) المحلى ج ٨ ص ٢٩٤ - ٢٩٧  
(٣) موطأ الإمام مالك جزء ٢ ص ٥١٤ والاستذكار ج ١٥ ص ٤٥٤ و الجامع لأحكام القرآن ج ٣ جزء ٥ ص ٤٧

وممن ذهب إلى هذا المذهب سليمان بن يسار .  
وهو القديم من قولي الشافعي رواه عنه أبو ثور .  
وحكي عن الزهري قوله : ( لا نعلم أحداً ورث في الإسلام  
إلا جدتين ) (١) .  
وبه قال ابن أبي ذئب (٢) .  
كما روي عن ابن هرمز (٣) وربيعه وأبي بكر بن عبد  
الرحمن بن الحارث ابن هشام وداود .  
وحكي عن سعد بن أبي وقاص أنه أوتر بركعة فعابه ابن  
مسعود رضي الله عنه فقال سعد رضي الله عنه : أتعييني وأنت تورث ثلاث جدات  
؟ (٤) .  
**ومن أدلة هذا القول : قضية أبي بكر الصديق رضي الله عنه في توريث  
جدتين ، وكما لا يرث أكثر من أبوين (٥) .**

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٥٥

(٢) ابن أبي ذئب : هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي  
العامري أبو الحارث المدني ثقة فقيه فاضل من السابعة مات سنة ١٥٨ هـ وقيل ١٥٩ هـ  
أهـ تقريب التهذيب ص ٤٢٧ رقم (٦٠٨٢)

(٣) ابن هرمز: هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث  
ثقة ثبت عالم من الثالثة مات سنة ١١٧ هـ أهـ تقريب التهذيب ص ٢٩٣ - ٢٩٤ رقم  
(٤٠٣٣)

(٤) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٤٩ و الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٨٣ و التهذيب في علم  
الفرائض والوصايا ص ١٠٥ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٥٥ و المحلى ج ٨ / ٢٩٥  
وكتاب الإفصاح عن معاني الصحاح ج ٢ ص ١٠٤  
(٥) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٨٣

وما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قضى للجديتين من الميراث بالسدس بينهما ورواه عبد الله بن أحمد في المسند <sup>(١)</sup>.

**القول الثاني** : لا ترث أكثر من ثلاث جدات هن : أم الأم وأم الأب وأم أبي الأب وإن علون بمحض الأنوثة .  
وهذا القول مروى عن زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين .  
وإليه ذهب الإمام أحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهوية وطائفة من أهل الحديث <sup>(٢)</sup> رحم الله الجميع .  
**ومن أدلة هذا القول** : ما روي عن عبد الرحمن بن يزيد أنه قال : ((أن النبي ﷺ ورث ثلاث جدات اثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم رواه الدار قطني هكذا مرسلًا)) <sup>(٣)</sup> - <sup>(٤)</sup> .  
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : فإن مراسيل

<sup>(١)</sup> نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٥ قال الشوكاني رحمه الله : حديث عبادة بن الصامت أخرجه أيضاً أبو القاسم بن مندة في مستخرجه والطبراني في الكبير بإسناد منقطع لأن إسحاق بن يحيى لم يسمع من عبادة أهـ ص ١٧٥ - ١٧٦  
<sup>(٢)</sup> الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٨٣ و المحلى ج ٨ ص ٢٩٥ و التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ١٠٥ و فقه الإمام الأوزاعي ج ٢ ص ١٤٢  
<sup>(٣)</sup> منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٥  
<sup>(٤)</sup> ضعيف أخرجه الدار قطني (ص ٤٦٣) وكذا البيهقي (٢٣٦/٦) من طريق منصور عن إبراهيم بن يزيد النخعي به ، قلت وإسناده صحيح مرسل وأخرجه الدارمي (٣٥٨/٢) من هذا الوجه بنحوه وأخرجه البيهقي من مرسل الحسن البصري أيضاً أهـ الإرواء ج ٦ ص ١٢٧

إبراهيم من أحسن المراسيل (١) .

وقال في البحر: هو من مراسيل الحسن البصري و كان يحيى بن سعيد (٢) وعلي بن المديني (٣) يقويان مراسلاته (٤) .

**القول الثالث** : تراث كل جده أدلت بوارث مجمع على إرثه .

قال الماوردي رحمه الله تعالى في الحاوي الكبير : وبه قال جمهور الصحابة والفقهاء لاشتراكهن في الولادة .

ومحاذاتهن في الدرجة .

وتساويهن في الإدلاء بوارث ، وهذه المعاني الثلاث توجد

فيهن وإن كثرن (٥) .

(١) مجموع الفتاوى ج ٣١ ص ٣٥٣

(٢) يحيى بن سعيد : هو يحيى بن سعيد بن قيس أبو سعيد الأنصاري البخاري إمام من أئمة أهل المدينة في الحديث والفقاه ثقة حجة ثبت كثير الحديث وكان بعض العلماء يقرنه في الفضل بالزهرى وبعضهم يقدمه عليه توفي سنة أربع وقيل ثلاث وقيل سبع وأربعين ومائة أ هـ فقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٤٦٠

(٣) علي بن المديني : هو الشيخ الإمام الحجة أمير المؤمنين في الحديث أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي مولاهم البصري المعروف بابن المديني ولد بالبصرة سنة ١٦١ هـ قال أبو حاتم الرازي : كان ابن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل وكان أحمد بن حنبل لا يسميه إنما يكنيه تجيلاً له وقال سفيان والله لقد كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني وكن يسميه حية الوادي وقال يحيى القطان نحن نستفيد منه أكثر مما يستفيد منا قال البخاري ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني مات بسامراء سنة ٢٣٤ هـ أ هـ بتصرف نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٧٩٤ - ٧٩٦ رقم (٤٦٩) وانظر تذكرة الحفاظ للإمام أبي عبد الله الذهبي دار التراث العربي

(٤) البحر الزخار المعروف بمسند البزار تأليف الحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العكي البزار تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله ج ٦ كتاب الفرائض ص ٣٣٧ مكتبة العلوم والحكم ط/ ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م

(٥) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٨٣



وقال ابن قدامة رحمه الله في المغني : ( قال ابن سراقه وبهذا قال عامة الصحابة إلا شاذاً وإليه ذهب الحسن وابن سيرين والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو رواية المزني عن الشافعي رحمه الله تعالى وهو ظاهر كلام الخرقي فإنه سمى ثلاث جدات متحاذيات ثم قال : وإن كثرن )<sup>(١)</sup> ( والشعبي )<sup>(٢)</sup> .

**قلت** : وهو وجه في مذهب الإمام أحمد واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله : هذا القول أرجح لأن لفظ النص وإن لم يرد في كل جدة فالصديق رضي الله عنه لما جاءته الثانية قال لها لم يكن السدس الذي أعطي إلا لغيرك ولكن هي لو خلت به فهو لها فورث الثانية<sup>(٣)</sup> .

**تنبيه** : ورد في الاختيارات الفقهية للبعلي المعروف بابن اللحام رحمه الله وهو يحكي اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في عدد الجدات الوارثات القول : ( ولا يرث غير ثلاث جدات أم الأم وأم الأب وأم أبي الأب وإن علون أمومة وأبوة إلا المدلية بغير وارث كأم أبي الأم )<sup>(٤)</sup> .

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٥٥ - ٥٦ وانظر قول الثوري موسوعة فقه سفيان

الثوري ص ١٢٦

(٢) ذكره الكلوزاني رحمه الله تعالى في التهذيب في الفرائض والوصايا ص ١٠٦

(٣) مجموع الفتاوى ج ٣١ ص ٣٥٣

(٤) الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٦٦

**قلت** : هذه العبارة في نظري وحسب فهمي مشعرة بأن شيخ الإسلام لا يورث أكثر من ثلاث جدات وهو كما علم سابقاً يقول بتوريث كل جدة مدلية بوارث .

إذا علم هذا القول فإن الجدات هن واحدة من قبل الأم والبواقي من جهة الأب .

فيرث منهن في الدرجة الأولى جدتان .

وفي الدرجة الثانية ثلاث جدات .

وفي الدرجة الثالثة أربع جدات .

وفي الدرجة الرابعة خمس جدات .

إلى أن ترث مائة جدة في الدرجة التاسعة والتسعين يزيد على عدد الدرجات بواحدة<sup>(١)</sup> .

**ومن حجج أصحاب هذا القول** : ما ذكره الماوردي رحمه

الله تعالى بقوله : باشتراكهن في الولادة ، ومحاذاتهن في الدرجة ، ومساواتهن في الإدلاء بوارث .

**القول الرابع** : ترث كل الجدات الأربع وهن أم الأم وأمها

وإن علت وأم الأب وأمها وإن علت وأم أبي الأم وأمها (الرحمية) وأم أبي الأب وأمها .

وهذا القول مروى عن ابن مسعود و ابن عباس رضي الله عنهم .

(١) انظر المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ٧٦ - ٧٧

وبه قال الحسن وابن سيرين وجابر بن زيد وعطاء ومصعب بن الزبير<sup>(١)</sup>.

واختلف عن ابن عباس<sup>(٢)</sup>.

وأورد ابن قدامة رحمه الله تعالى الإجماع في الكافي على عدم توريث أم أبي الأم (الرحمية)<sup>(٣)</sup> ولعله لم يصح عنده قول القائلين بتوريثها والله أعلم.

قال ابن المنذر رحمه الله تعالى وكل جدة إذا نسبت إلى المتوفى ووقع في نسبتها أب بين أمين فليست ترث في قول كل من يحفظ عنه من أهل العلم<sup>(٤)</sup>.

## الترجيح

الراجح من هذه الأقوال الأربعة هو القول الثالث القاضي بتوريث كل جدة أدلت بوارث مجمع على إرثه<sup>(٥)</sup> والله أعلم

(1) الاستذكار ج ١٥ / ٤٥١ رقم ٢٢٧٢٣-٢٢٧٢٧ وكتاب التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٢٢٠ وبداية المجتهد ج ٥/٢٢٤ والتمهيد ج ١١ / ٩٩-١٠٠ والتهذيب في الفرائض والوصايا ص ١٠٦

(2) الحاوي الكبير ج ١٠/٢٨٣ والتلخيص ج ١/٢٢٠ مختصراً والتهذيب في الفرائض ص ١٠٦

(3) الكافي في فقه الإمام أحمد ج ٢/٢٩٩

(4) الجامع لأحكام القرآن ج ٥/٤٧-٤٨

(5) انظر الفتاوى ج ٣١ ص ٣٥٣ وحاشية الفوائد الجلية ص ١٤ والتحقيقات المرضية ص ١٠١ وتسهيل الفرائض ص ٣٥ وحاشية الفصول ص ١٢١-١٢٢ وحاشية كشف الغوامض ج ١/٨١

**تنزيل الجدات الوارثات :**

تنزيل الجدات على الترجيح السابق كما يلي : -  
 في الدرجة الأولى جدتان هما : أم الأم ، وأم الأب .  
 وفي الدرجة الثانية ثلاث جدات هن : أم أم الأم ، وأم أم  
 الأب ، وأم أبي الأب .  
 وفي الدرجة الثالثة أربع جدات وهن : أم أم أم الأم ، و أم أم  
 أم الأب ، و أم أم أبي الأب ، وأم أبي أبي الأب .  
 وفي الدرجة الرابعة خمس جدات وهن : أم أم أم أم الأم ،  
 و أم أم أم أم الأب ، و أم أم أم أبي الأب .  
 أم أم أبي أبي الأب ، وأم أبي أبي أبي الأب ، وهكذا كل ما  
 زادت درجة أصف جدة للسابقات فيكون عدد الجدات يزيد  
 على عدد الدرجات بوحدة والله أعلم (١) .

**حجب الجدة بابنها من عدمه :**

لم يختلفوا في توريث الجدة مع ابنها إذا كان عما للميت  
 وكذلك إذا كانت الجدة أم أب مع جد (٢) .  
 أما إذا كانت الجدة مع ابنها الأب أو ابنها الجد وارثا ففي  
 توريثها من عدمه قولان لأهل العلم وهما :

(١) التهذيب في الفرائض ص ١٢٢ بتصرف

(٢) التلخيص في الفرائض ج ١/٢٢٢ بتصرف والاستنكار ج ١٥٢/٤٥٢

**القول الأول :** لا تترث الجدة مع ابنها بل تسقط به كالجد مع الأب فلما كان الجد محجوبا بالأب وجب أن تكون الجدة أولى بذلك .

وأیضا فلما كانت أم الأم لا تترث بإجماع مع الأم شيئا كان كذلك أم الأب مع الأب وممن قال بهذا القول علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وعثمان بن عفان .

وروي عن سعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم أجمعين .

وبه قال سعيد بن المسيب وطاووس والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي .

وهو مذهب الإمام مالك وأبي حنيفة والشافعية وأصحابهم ورواية عن الإمام أحمد رواية أبي طالب ورواه عن الإمام أحمد جماعة من أصحابه .

وروي عن الثوري وسعيد بن عبد العزيز وابن جابر وأبو ثور وداود وعامة الفقهاء من الحجاز والعراق <sup>(١)</sup> .

(١) التلخيص في الفرائض ج ٢٢٢/١ والاستذكار ج ١٥٤/١٥٤-٤٥٦ والتهذيب في الفرائض والوصايا ص ١١٠-١١١ وبداية المجتهد ج ٥/٤٢٤ والمغني بالشرح الكبير ج ٧/٥٩-٦٠ ومجموع الفتاوى ج ٣١/٣٥٤ والمحلى ج ٨/٣٠١-٣٠٢ والمبسوط جزء ٢٩ ص ١٦٩ وفقه الإمام الأوزاعي ج ٢ ص ١٤٣ وانظر قول الثوري موسوعة فقه سفيان الثوري ص ١٢٦

**ومن أدلة هذا القول :** إلى جانب القياس ما رواه علي بن أبي طالب مرفوعاً أن رسول الله ﷺ أطعم الجدتين السدس إذا لم تكن أم أو أي شيء دونهما<sup>(١)</sup> .

**القول الثاني :** تراث الجدة وابنها حي ولا تسقط به .

وممن قال بهذا القول عمر بن الخطاب وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن مسعود وعمران بن الحصين وأبو الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنهم أجمعين .

وبه قال أبو الشعثاء جابر بن زيد وشريح القاضي والحسن وابن سيرين وعروة بن الزبير وسليمان بن يسار ومسلم بن يسار وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وسوار بن عبد الله<sup>(٢)</sup> وعبيد الله بن الحسن<sup>(٣)</sup> وشريك بن عبد الله والعنبري وإسحاق وابن المنذر .

وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد وعليه الأصحاب وهو من مفردات المذهب قدمه في الفروع والرعايتين والحاوي الصغير اختارها الخرقى قال في القواعد وهو الصحيح

(١) المحلى ج ٨/٢٩٢-٢٩٣ قال فيه ابن حزم : خبر فاسد لأن ابن وهب لم يسمي من أخبر به عن عبد الوهاب وهو هالك ساقط

(٢) سوار بن عبد الله : سوار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله بن قدامة بن التميمي العنبري أبو عبد الله البصري قاضي الرصافة وغيرها ثقة من العاشرة غلط من تكلم فيه مات سنة ٢٤٥ هـ وله ثلاث وستون سنة ١ هـ . التقريب ص ٢٠٠ برقم (٢٦٨٤)

(٣) عبيد الله بن الحسن : هو عبيد الله بن الحسن بن الحصين بن أبي الحر العنبري البصري قاضيه ثقة فقيه لكن عابوا عليه مسألة تكافؤ الأدلة من السابعة مات سنة ١٦٨ هـ . ص ٣١١ برقم ٤٢٨٣ المصدر السابق

لزوال المزاحمة مع قيام الاستحقاق لجميعه وروي عن داود وهو قول فقهاء البصريين والطبري (١) .  
واختلف فيه عن الثوري فروي عنه الوجهان (٢) .  
قال البهوتي رحمه الله تعالى في المفردات :  
والجدة أم الأب عندنا ترث

وابنها حيُّ به لا تكثرث (٣)

**تنبيه :** نسب الماوردي رحمه الله في الحاوي الكبير لأبي حنيفة رحمه الله القول بتوريث الجدة مع ابنها وابنها حي بقوله ( وقال أبو حنيفة الجدة أم الأب ترث مع الأب كما ترث معه أم الأم ) (٤) .  
ولم أجد فيما أعلم من نسبه إلى أبي حنيفة أو إلى أصحابه غير الماوردي .  
بل وقفت على عكسه كما سبق إيراده في القول الأول وهو القول بسقوطها بابنها .

(١) انظر الإنصاف ج ٧ ص ٣١١

(٢) انظر المصادر السابقة في القول الأول

(٣) منح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢ ص ٧٥

(٤) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٥٨

وممن أورد ذلك على سبيل المثال لا الحصر معاصره أبو عمر يوسف بن عبد البر في الاستذكار (١) .

وكذلك معاصره أبو الخطاب محفوظ الكلوذاني في التهذيب (٢) .

ومعاصره أبو حكيم عبد الله الخبري في التلخيص بقوله : (وبه قال عامة الفقهاء من أهل الحجاز والعراق) (٣) أي سقوطها بابنها .

والزيلي في شرح الكنز نقله عنه الشيخ الفوزان حفظه الله تعالى في التحقيقات المرضية (٤) .

وابن رشد الحفيد في بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٥) .  
والسرخسي في المبسوط بقوله : ( لا تترث أم الأب مع الأب شيئاً وهو اختيار الشعبي وطاوس وهو مذهب علماءنا رحمهم الله ) (٦) .

ومن المعلوم أيضاً أن أصل ما بنى عليه أهل العراق ومن وافقهم في الفرائض قول علي بن أبي طالب عليه السلام ولا يخالفونه

(١) الاستذكار ج ١٥ / ٤٥٤

(٢) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ١١١

(٣) التلخيص في الفرائض ج ١ / ٢٢٢

(٤) التحقيقات المرضية ص ١٠٣ معزوا لشرح الكنز للزيلي ج ٦ / ٢٣٣

(٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥ / ٤٢٤

(٦) المبسوط للسرخسي جزء ٢٩ ص ١٦٩



إلا في أيسر النادر<sup>(١)</sup> ، وقد سبق قول علي عليه السلام عكس ذلك وبهذا يتبين أن ما نسبته الماوردي إلى أبي حنيفة رحمهما الله تعالى من القول بتوريث الجدة مع ابنها في نظري أنه عن طريق السهو أو سبقة قلم - والله تعالى أعلم - .

**ومما استدل به للقول الثاني :** وهو إرث الجدة مع ابنها وابنها حي ولا تسقط به :

ما رواه الترمذي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال في الجدة مع ابنها أنها أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم سدسا مع ابنها وابنها حي<sup>(٢)</sup> .

قال الترمذي رحمه الله تعالى هذا حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه وقد ورث بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة مع ابنها<sup>(٣)</sup> .

وعن ابن سيرين أن رجلاً من بني حنظلة يقال له حسكة هلك ابن له وترك أباه حسكة وأم أبيه فرفع ذلك إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه فكتب في ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكتب

(١) فتح الباري ج ١٢/١١ بتصرف

(٢) ضعيف أخرجه الترمذي (١٣/٢) والبيهقي (٢٢٦/٦) من طريق محمد بن سالم عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود ، وقال الترمذي مضعفا له : (( غريب لانعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه )) وقال البيهقي : (( تفرد به محمد بن سالم وهو غير محتج به )) قلت : وقال الحافظ في التقریب : ضعيف . اهـ الإرواء ج ١٣١/٦  
(٣) جامع الترمذي بشرح تحفة الأحوذى ج ٦/٢٣٤ رقم (٢١٨٤) قال شارحه والحديث أخرجه أيضاً الدارمي

إليه عمر رضي الله عنه أن ورث أم حسكة من ابن حسكة مع ابنها حسكة رواه سعيد بن منصور<sup>(١)</sup> .  
ولأنه لما ضعف الأب عن حجب أم الأم وهي بإزائها ضعف أيضا عن حجبها أي حجب أم نفسه .  
ولأن الجدة وإن أدلت بالأب فهي غير مضرّة به لأنها تشارك أم الأم في فرضها<sup>(٢)</sup> .  
أما قولهم : من أدلى بشخص سقط به ، باطل : طرداً وعكساً .  
باطل طرداً : بولد الأم مع الأم ، وعكساً : بولد الابن مع عمهم وأمثال ذلك مما فيه سقوط شخص بمن لم يدل به ؛  
وإنما العلة أنه يرث ميراثه وكل من ورث ميراث شخص سقط به إذا كان أقرب منه ، والجدة يقمن مقام الأم فيسقطن بها وإن لم يدلن بها<sup>(٣)</sup> .

## الترجيح

الراجح هو القول الثاني القاضي بتوريث الجدة مع ابنها وابنها حي وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وشريح والحسن بن سيرين والخرقي .  
كما رجحه الشيخ الفوزان والشيخ العثيمين<sup>(٤)</sup> وهو اختيار شيخنا - والله تعالى أعلم-

(١) كنز العمال ج ٣٣/١١ رقم ٣٠٥١٢

(٢) الحاوي الكبير ج ١٠/٢٥٩

(٣) مجموع الفتاوى ج ٣١/٣٥٤

(٤) انظر التحقيقات المرضية ص ١٠٤ و تسهيل الفرائض ص ٥٣

**فصل : صراع الجدات على السدس :**

لا يخلو اجتماع الجدات في السدس من إحدى حالات خمس وهي : -

**الحالة الأولى:** أن يكن في درجة واحدة ومن جهة واحدة كأم أم الأب وأم أبي الأب ففي هذه الحالة السدس بينهما بالسوية على القول الراجح كما سبق تحقيقه في عدد الجدات الوارثات .

وأورد بعضهم الاتفاق أن السدس بينهما وعزاه للمغني<sup>(١)</sup> .  
**قلت :** الاتفاق المذكور هو على ميراث الجدات السدس حسب فهمي ولا يزدن عليه فرضاً وليس على اقتسام السدس بالسوية بين أم الأب وأم أبي الأب .

ومعلوم أن الإمام مالك رحمه الله تعالى ومن يقول بقوله لا يورث أكثر من جدتين هما أم الأم وأم الأب وإن علون أمومة أما الجدة أم أبي الأب فلا .

وبالتالي فإطلاق الاتفاق على أن السدس بين أم أبي الأب وأم أم الأب فيه نظر والله تعالى أعلم .

**أما من حيث المثال :** فلو هلك هالك عن جدتين هما أم أم أب ، وأم أبي أب وابن .

(١) التحقيقات المرضية ص ١٠٢ معزواً للمغني ج ٧/٥٤

٦			فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] .
١	٦/١	أم أم أب	للجدتين السدس واحد [١] .
		أم أبي أب	والباقي خمسة [٥] للابن تعصياً
٥	ب . ع	ابن	وهذه صورتها :

**الحالة الثانية:** أن يكن الجدات في درجة واحدة ومن جهتين مختلفتين كأم الأم وأم الأب ففي هذه الحالة ترثان السدس بينهما بالسوية إجمالاً .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن جدتين هما أم أم وأم أب وعم فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للجدتين السدس [١] والباقي خمسة [٥] للعم .

وسدس الجدتين منكسر على رأسيهما ومباين لهما فنضربهما في أصل المسألة ستة [٦] ينتج اثنا

١٢	٦	×٢	عشر [١٢ = ٦ × ٢] ومنها تصح
١	١	٦/١	للجدات اثنان [٢ = ١ × ٢] لكل
١			واحدة واحد [١] وللعمة عشرة
١٠	٥	ب.ع	[١٠ = ٥ × ٢] وهذه صورتها:

**الحالة الثالثة:** أن يكن الجدات في جهة واحدة ولكن بعضهم أقرب من بعض كأم أم وأم أم أم ؛ أي جدة وأمها فتسقط البعدى بالقربى إجمالاً وتستنأثر القربى بالسدس (١) .

(١) الإجماع ص ٧٥ والمغني بالشرح الكبير ص ٥٧

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن جدتين هما أم أم وأم أم وأم وعم  
فإن أصل مسألتهن من ستة [٦] .

٦		
١	٦/١	أم أم
×	×	أم أم أم
٥	ب.ع	عم

للجدة أم الأم السدس واحد [١] .

وتسقط الجدة البعدى وهي أم أم الأم .

والباقي خمسة [٥] للعم تعصيباً وهذه

صورتهما :

**الحالة الرابعة :** أن يكن الجدات بعضهن أقرب من بعض

مع اختلاف جهتهن على أن تكون القربى من جهة الأم

والبعدى من جهة الأب كأم أم وأم أم أب فتسقط البعدى

بالقربى وتستأثر القربى بالسدس في قول عامة العلماء إلا ما

روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ويحيى بن آدم وشريك أن

الميراث بينهما ، وسائر أهل العلم على أن القربى من جهة

الأم تحجب البعدى من جهة الأب <sup>(١)</sup> .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن جدتين هما أم أم وأم أم أب

وعم فإن أصل مسألتهن من ستة [٦] مخرج السدس للجدة

٦		
١	٦/١	أم أم
×	×	أم أم أب
٥	ب.ع	عم

القربى أم الأم السدس واحد [١] .

والباقي خمسة [٥] للعم ، وتسقط

الجدة البعدى وهي أم أم الأب وهذه

صورتهما :

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٥٧

**الحالة الخامسة :** أن يكن الجدات بعضهن أقرب من بعض مع اختلاف جهتهن على أن تكون القربى من جهة الأب والبعدي من جهة الأم كأم أم أم و أم أب ففي هذه الحالة قولان لأهل العلم هما :

**القول الأول :** تسقط البعدي بالقربى . وتستأثر القربى بالسدس جرياً على الأصل من أن الأقرب يحجب الأبعد وهذا قول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وإحدى الروايتين عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال السرخسي رحمه الله تعالى هكذا يرويه العراقيون عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وبه أخذ علماؤنا - رحمهم الله تعالى - .

وحكاه الكوفيون عن الشعبي والنخعي عن زيد رضي الله عنه (١) .  
وبه قال الحسن البصري و مكحول وابن شبرمة - رحمهم الله تعالى - .

وهو مذهب الإمام أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وأبي ثور والحسن بن حي وشريك وداود ، وأشهر قولي الإمام الشافعي (٢) والأصح (٣) عنه .  
وهذا هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - .

(1) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٨٤ والاستذكار ج ١٥ / ٤٥٠ والمبسوط ج ٢٩ / ١٦٨  
(2) انظر الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٨٤ والاستذكار ج ١٥ ص ٤٥٠ والتهذيب في الفرائض ص ١٠٧ وشرح السراجية للجرجاني ص ٨٤ والمحلى ج ٨ ص ٣٠١ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٥٧-٥٨ وموسوعة فقه سفيان الثوري ص ١٢٦  
(3) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٢٢١ والكافي في فقه الإمام أحمد ج ٢ ص ٢٩٩

قال المرداوي <sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى : اختاره الخرقى والشيخ الموفق والشارح وابن عبدوس <sup>(٢)</sup> في تذكرته وغيرهم .  
وقدمه في الخلاصة والمحرر والرعائتين والحاوي الصغير وغيرهم <sup>(٣)</sup> .  
وهو مذهب أكثر أهل العلم بالفرائض أفاده ابن عبد البر في الكافي <sup>(٤)</sup> .

وصححه ابن المنذر وبه قال القرطبي <sup>(٥)</sup> .  
وعلى هذا القول : لو هلك هالك عن جدتين هما أم أب ،  
وأم أم وعم فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] مخرج  
السدس .

(١) المرداوي : هو علي بن سليمان المرداوي الشيخ الإمام العلامة القاضي مفتي الفرق أبو الحسن علاء الدين المرداوي الأصل الصالحي الحنبلي الإمام الفقيه الأصولي النحوي الفرضي المحدث المقرئ اشتغل وحصل وبرع وأفتى ودرس وصنف كان عالماً باللغة والتصريف والمنطق والمعاني وغير ذلك توفي سنة ٨٨٥ هـ - أ هـ بتصرف ذيل ابن عبد الهادي على طبقات ابن رجب ص ٦٤ دار العاصمة الرياض النشرة الأولى ١٤٠٨ هـ  
(٢) ابن عبدوس : هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن عمارة بن أحمد بن علي بن عبدوس الحراني الفقيه الحنبلي الزاهد العارف الواعظ ولد سنة عشر أو إحدى عشرة وخمسمائة برع في الفقه والتفسير والوعظ وجالسه الشيخ فخر الدين بن تيمية في أول اشتغاله بطلب العلم وقال عنه كان نسيح وحده في العلم والتذكير والإطلاع توفي رحمه الله تعالى في آخر نهار عرفة وقيل ليلة عيد النحر سنة ٥٥٩ هـ كما جزم به ابن رجب ...  
جزء ٤ ص ١٨٣-١٨٤ بتصرف المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان  
(٣) الفروع لابن مفلح وتصحيحها للمرداوي ج ٥ ص ٩  
(٤) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ص ٥٦٨ لابن عبد البر دار الكتب العلمية ط ٢ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م  
(٥) الجامع لأحكام القرآن جزء ٥ ص ٤٧

٦			للجدة القربى أم الأب السدس واحد [١]
١	٦/١	أم أب	وتسقط الجدة البعدى وهي أم أم الأم
×	×	أم أم أم	والباقى خمسة [٥] للعم تعصيباً وهذه
٥	ب.ع	عم	صورتها :

**القول الثانى :** لا تسقط الجدة البعدى من جهة الأم بالجدة

القربى من جهة الأب بل تشاركها في السدس وهي الرواية الثانية عن زيد بن ثابت رضي الله عنه والمعمول عليه من قوله وهي رواية خارجة بن زيد وأهل المدينة عنه وهو الصحيح عنه قاله أبو الزناد عن خارجة بن زيد وطلحة بن عبد الله بن عوف <sup>(١)</sup> وسليمان بن يسار .

وحكاه الحجازيون عن سعيد بن المسيب وعطاء <sup>(٢)</sup> .

وبه قال الزهري وهو مذهب الإمام مالك <sup>(٣)</sup> .

والصحيح من قولى الشافعي <sup>(٤)</sup> .

وإليه ذهب الإمام الأوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلي <sup>(٥)</sup> .

ونص عليه الإمام أحمد .

<sup>(١)</sup> طلحة بن عبد الله بن عوف هو : طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري المدني القاضى يلقب طلحة الندى ثقة مكثر فقيه من الثالثة مات سنة ١٩٧ هـ . التقريب ص ٢٢٤-٢٢٥ رقم (٣٠٢٥)

<sup>(٢)</sup> انظر الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٨٤-٢٨٥ والاستذكار ج ١٥ ص ٤٤٩-٤٥٠ والمحلّى ج ٨ / ٣٠٠ و المجموع شرح المذهب ج ١٦ / ٧٧-٧٨ و المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٥٨

<sup>(٣)</sup> موطأ الإمام مالك ج ٢ ص ٥١٤ ولباب الفرائض ص ٢٥ وشرح السراجية ٨٤

<sup>(٤)</sup> كشف الغوامض ج ١ ص ١٧٤

<sup>(٥)</sup> التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ١٠٧ وفقه الإمام الأوزاعي ج ٢ ص ١٤٣



وجزم به القاضي في جامعه ولم يعز القول الأول إلا إلى الخرقى .

وصححه ابن عقيل <sup>(١)</sup> في تذكرته ، قال في إدراك الغاية :  
تشاركها في الأشهر ، والأولى هو عدم حجب القربى من  
جهة الأب للبعدي من جهة الأم .

قال : والأولى أن يكون هذا المذهب لنص الإمام أحمد عليه  
وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذهب والمغني والشرح  
وشرح ابن منجا وغيرهم <sup>(٢)</sup> .

وقال الخبري في التلخيص : الأظهر عنه مثل قول  
الشافعي <sup>(٣)</sup> يعني التشريك بينهما .

قال السهيلي - رحمه الله تعالى - : فإن كانت أم الأم هي أبعد  
وكانت أم الأب هي أقرب منها لم تحجبها لأن الجدة أم الأم  
ورثت بنص السنة الواردة عن رسول الله ﷺ فكانت أصلاً  
فلم تحجبها الأخرى بحال و الله أعلم <sup>(٤)</sup> .

**قلت :** وهذا القول هو اختيار شيخنا حفظه الله تعالى

(١) ابن عقيل : هو أبو الفأفأ علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد الظفري البغدادي  
نسبة إلى الظفريّة وهي محلة كبيرة شرقي بغداد ولد سنة ٤٣١ هـ وقيل ٤٣٢ هـ وقيل  
٤٣٠ هـ نشأ فقيراً حتى أنه كان ينسخ بالأجرة كان قد حباه الله ذكاءً مفرطاً وذهناً وقادراً  
وهمة عالية قال عنه ابن رجب : كان ابن عقيل رحمه الله تعالى من أفاضل العلماء  
وأذكى بني آدم مفرط الذكر توفي سنة ٥٣١ هـ ١ هـ بتصرف الواضح في أصول الفقه  
ج ١ / ٦ - ٢٤ بتصرف ط ١٤٢٠ هـ مؤسسة الرسالة

(٢) تصحيح الفروع للمرداوي المطبوع مع الفروع ج ٥ / ٩ عالم الكتب الطبعة الرابعة  
١٤٠٤ هـ

(٣) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٢٢١

(٤) كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية / ٨٢-٨٣ وانظر التمهيد ج ١١ / ١٠٣ - ١٠٤

وكذلك شيخ شيخنا رحمه الله تعالى بقوله : إن كانت القربى من جهة الأب فالراجح أنها لا تحجب البعدى من جهة الأم لكونها أقوى وأمكن في الأمومة (١) .

قال الرحبي رحمه الله تعالى :

لا تسقط البعدى على الصحيح

واتفق الجل على التصحيح (٢)

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن جدتين هما أم أم ، وأم أب وعم فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] مخرج السدس للجدتين السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] للعم تعصياً .

وسدس الجدتين منكسر على رأسيهما اثنتين [٢] ومباين لهما فنضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج اثنا عشر

[١٢ = ٦ × ٢] ومنها يصح هذا الانكسار

١٢	٦	× ٢	
١	١	٦/١	أم أم أم
١			أم أب
١٠	٥	ع . ب	عم

للجدات اثنتان [ ٢ = ١ × ٢ ]  
 لكل واحدة واحد [ ١ ] وللعمة عشرة [ ٢ × ٥ = ١٠ ] وهذه صورتها :

(١) النور الفانض / ٩

(٢) الرحبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري / ٧٤

## الترجيح

الراجح هو القول الأول القاضي بحجب الجدة البعدى بالجدة القربى سواءً كانت من جهة الأم أو من جهة الأب جرياً على الأصل من أن الأقرب يحجب الأبعد<sup>(١)</sup> و الله تعالى أعلم .

### مسألة :

توريث الجدة المدلية بقرابتين فأكثر من عدمه :

قد تكون الجدة مدلية إلى الميت بقرابتين أو أكثر ، ومثال القرابتين : لو زوجت امرأة ابن ابنها ببنت بنتها فإذا ولد لهما مولود كانت المرأة جدته من جهتين فهي أم أمه وأم أبي أبيه فهي مدلية بقرابتين<sup>(٢)</sup> .

وأما المدلية بثلاث قرابات : لو زوجت امرأة ابن ابن بنتها على بنت بنت بنتها فإذا ولد لهما مولود فتلك المرأة جدته أم أم أمه وهي جدته أم أم أبي أبيه<sup>(٣)</sup> .

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض مثال من يدلي من الجدات

بجهتين اثنتين أو جهات

بأن تزوج ابن بنت حفصة

ببنت أخرى أعن بنت خالة

(١) انظر الفوائد الجليلة ص ١٣ - ١٤ وتسهيل الفرائض/٣٥ - ٣٦ و حاشية كشف الغوامض ج ١/١٧٤ وفقه المواريث ج ١ / ٣٨١  
(٢) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٨٧ وانظر المبسوط ج ٢٩ - ٣٠ ص ١٧١  
(٣) العذب الفائض شرح عمدة الفارض جزء ١ ص ٦٨ - ٦٩ بمعناه

فمن ولد فحفصة أم أم أب  
 وأم أم الأم أيضاً في النسب  
 وصورة الثلاث أن ينكح من  
 تلده بنت خالة له إذن  
 فمن ولد بينهما فحفصة  
 له من الثلاث أيضاً جدة  
 أم أم أم الأم ثم أم أم  
 أم أب وثالثه لها فضم  
 أماً لأم لأبي أب انسب  
 والأخرى أم لأبي أب الأب<sup>(١)</sup>

إذا علم هذا ففي توريث الجدة بالقرابتين فأكثر من عدمه  
 خلاف لأهل العلم يتلخص في القولين التاليين وهما :  
**القول الأول** : أن ذات القرابتين فأكثر كذات القرابة الواحدة  
 لأنها بدن واحد فلم تكن إلا جدة واحدة .  
 ولأن الشخص الواحد لا يرث فرضين من تركة فلا نصيب  
 لها غير نصيب جدة واحدة حتى لو أدلت بقرابتين أو أكثر  
 وهذا قول الثوري وأبي يوسف من الحنفية وهو الصحيح من

(١) المصدر السابق ص ٦٦ - ٦٩

مذهب الإمام الشافعي<sup>(١)</sup>

وعن الإمام أحمد تراث بأقوى القرابتين<sup>(٢)</sup>.

وأما الإمام مالك ومن تابعه فلا يتأتى هذا عندهم<sup>(٣)</sup> لأنهم لا يورثون أكثر من جدتين كما سبق تحقيقه.

**ومثال ذلك:** لو هلك هالك عن جدتين هما أم أم و هي نفسها أم أم أب وعن

١٢		أم أبي أب وزوجة وعم فإن أصل
١	٦/١	مسألتهم من اثني عشر [١٢] للجدتين السدس اثنان [٢] بينهما مناصفة ولا اعتبار لتعدد القرابات ، وللزوجة الربع ثلاثة [٣] و الباقي سبعة [٧] للعم تعصياً وهذه صورتها :
١		أم أم أم جدة أم أم أب أم أبي أب
٣	٤/١	زوجة
٧	ب.ع	عم

**القول الثاني:** تراث ذات القرابتين فأكثر بهما ووجه ذلك أن اختلاف وجه القرابة كاختلاف الأشخاص في حكم الميراث<sup>(٤)</sup>.

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٨٧ والتلخيص ج ٢ / ٢٢٣ و التهذيب في الفرائض ١١٥ - ١١٦ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ / ٧٤ وانظر موسوعة فقه سفيان الثوري ١٢٦/ - ١٢٧ ومنح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢ ص ٩٠ - ٩١  
 (٢) الفروع وتصحيحها ج ٥ ص ٩  
 (٣) التلخيص ج ٢ ص ٢٢٣ بمعناه  
 (٤) التحقيقات المرضية ص ١٠٥ معزواً لشرح الكنز للزيلعي ج ٢ ص ٢٣٢

فذاث القرابتين ترث بكل واحدة منهما منفردة فإذا اجتمعنا ولم يرجح بهما ورثت بهما كإبن العم إذا كان أخاً لأم أو زوجاً<sup>(١)</sup>.

وممن قال بهذا القول حمزة بن حبيب الزيات<sup>(٢)</sup> والحسن بن صالح والحسن بن زياد ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل ويحيى بن آدم ونعيم بن حماد<sup>(٣)</sup> وشريك.

وأبو العباس ابن سريج وخرجه عن الشافعي واختاره أبو حامد الإسفراييني<sup>(٤)</sup> مذهباً لنفسه.

وهذا القول قياس قول من ورث المجوس بجميع قراباتهم وهم عمر وعلي وعبد الله رضي الله عنهم وأحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup> - رحمه الله تعالى - .

قال ابن قدامة في المغني : كذلك قال أبو الحسن التيمي وأبو

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد ج ٢ ص ٢٩٩

(٢) حمزة بن حبيب الزيات : هو حمزة بن حبيب الزيات القاريء أبو عمارة الكوفي التيمي مولا هم : صدوق زاهد ربما وهم من السابعة ولد سنة ٨٠ هـ مات سنة ١٥٦ هـ وقيل ١٥٨ هـ ا هـ تقريب التهذيب ص ١١٩ رقم ١٥١٨ .

(٣) نعيم بن حماد : هو نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي أبو عبد الله المروزي نزيل مصر صدوق يخطئ كثيراً فقيه عارف بالفرائض من العاشرة مات سنة ٢٢٨ هـ على الصحيح وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه وقال: باقي حديثه مستقيم ا هـ تقريب التهذيب ص ٤٩٥ رقم ٧١٦٦

(٤) أبو حامد الإسفراييني : هو أحمد بن محمد بن أحمد الشيخ الإمام أبو حامد بن أبي طاهر الإسفراييني شيخ الشافعية بالعراق ولد سنة ٣٤٤ هـ يقال له الشافعي الثاني وكان ثقة توفي سنة ٤٠٦ هـ ا هـ حاشية نهاية الهداية ج ١/٢٣١

(٥) الحاوي الكبير ج ١٠/٢٨٧ والتلخيص في الفرائض ج ١/٢٢٣ والتهذيب في الفرائض والوصايا / ١١٥ - ١٦ ومنح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢ / ٩٠ - ٩١

عبد الله العرني<sup>(١)</sup> ، ولعلهما أخذاً ذلك من قوله – يعني أحمد بن حنبل – في توريث المجوس بجميع قراباتهم<sup>(٢)</sup> .

**ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن زوج وجدتين هما أم أم أمه وهي نفسها أم أم أبيه والأخرى أم أبي أبيه وعم .

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] ، للزوج النصف ثلاثة [٣] وللجدتين السدس واحد [١] والباقي اثنان [٢] للعم تعصيباً .

وسدس الجدات بينهن أثلاثاً لذات القرابتين ثلثاه .

ولذات القرابة الواحدة ثلثه وهو منكسر عليهن ومباين

لرؤوسهن ثلاثة [٣] فنضربها في أصل المسألة ستة [٦]

ينتج ثمانية عشر [٣ × ٦ = ١٨] ومنها يصح هذا الانكسار

للزوج تسعة [٣ × ٣ = ٩]

وللجدات ثلاثة [٣ = ٣ × ١]

١٨	٦	× ٣		
٩	٣	٢/١	زوج	للجدة ذات القرابتين اثنان
١			جدة أم أم أم	[٢] ولصاحبة القرابة
١	١	٦/١	أم أم أب	الواحدة [١] وللعم ستة
١			جدة أم أبي أب	[٦ = ٢ × ٣] وهذه
٦	٢	ب.ع	عم	صورتها :

(١) أبو عبد الله العرني : هو الحسن بن عبد الله الكوفي ثقة أرسل عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو من الرابعة أهـ بتصريف تقريب التهذيب ص ١٠١ رقم ١٢٥٢  
(٢) المعنى بالشرح الكبير ج ٧/٥٨ - ٥٩

**ومثال الجدة ذات الثلاث القرابات :** لو هلك هالك عن جدتين إحداهما أم أم أم وهي نفسها أم أم أم أب وهي نفسها أم أم أبي أب والجدة الأخرى أم أبي أبي أب وزوجة وابن فإن أصل مسألتهم من أربعة وعشرين [٢٤] للجدتين السدس

٢٤	أربعة [٤] لذات الثلاث ثلاثة أرباعه		
١	٦/١	أم أم أم أم	ثلاثة [٣] وللأخرى
١		جدة أم أم أم أب	ربعه واحد [١]
١		أم أم أبي أب	وللزوجة الثمن ثلاثة
١		جدة أم أبي أبي أب	[٣] والباقي سبعة عشر
٣	٨/١	زوجة	[١٧] للابن تعصيبا
١٧	ب.ع	ابن	وهذه صورتها :

### الترجيح

الراجح هو القول الثاني القاضي بتوريث الجدة ذات القرابتين فأكثر بهما قياسا على نظيره في الفرائض وهو ابن العم الذي هو أخ لأم فقد ورثوه بالقرابتين ، والزوج الذي هو ابن عم كذلك (١) فلذات القرابتين ثلثا السدس وللأخرى ثلثه (٢) والله أعلم .

(١) التحقيقات المرضية ص ١٠٥ بتصريف

(٢) الفوائد الجلية ص ١٤ وتسهيل الفرائض ص ٣٦



**٥- بنت الابن فأكثر** وترث السدس بشرطين هما :

ا - عدم وجود المعصب : أخيها أو ابن عمها المساوي لها في الدرجة .

ب- أن تكون مع بنت وارثة للنصف .

وحكم ميراث بنت الابن الأسفل كحكم ميراث بنت الابن الأعلى مع البنت ودليل إرث بنت الابن فأكثر السدس هو السنة والإجماع .

أما السنة : فحديث هزيل بن شرحبيل قال : ( سئل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عن ابنة وابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف وآت ابن مسعود فسيتابعني فسئل ابن مسعود رضي الله عنه وأخبر بقول أبي موسى رضي الله عنه .

فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين أقضي فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم للإبنة النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فلأخت .

فأتينا أبا موسى رضي الله عنه فأخبرناه بقول ابن مسعود رضي الله عنه فقال : لا تسألوني مادام هذا الحبر فيكم ) أخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه وأبو داود <sup>(١)</sup> .

(1) أبو داود (٢٨٩٠) والترمذي (١١/٢) والدارمي (٣٤٨/٢-٣٤٩) وابن ماجه (٢٧٢١) والدارقطني (٤٥٨) والحاكم (٣٣٤/٤-٣٣٥) والبيهقي (٢٢٩/٦-٢٣٠) والطيالسي (٣٧٥) واحمد (٣٨٩/١-٤٢٨-٤٤٠-٤٦٣) من طرق والبخاري (٢٨٧/٤) وابن الجارود (٩٦٢) هـ ٠ الإرواء ج٦/١٢٧-١٢٨  
قلت وصححه السهيلي في كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ص ٨٠

وأما الإجماع : قال ابن المنذر - رحمه الله - : وأجمعوا على أنه إن ترك بنتاً وبنت ابن أو بنات ابن فلإبنة النصف ولبنات الابن السدس تكملة الثلثين (١) .

كما حكى الإجماع ابن عبد البر بقوله : هذا أيضا لا خلاف فيه إلا شيء روي عن أبي موسى وسلمان بن ربيعة ولم يتابعهما أحد عليه وأظنهما انصرفا عنه بحديث ابن مسعود رضي الله عنه .

ثم ذكر حديث هزيل وقال : على هذا استقر مذهب الفقهاء وجماعة العلماء على أن لإبنة الابن مع الإبنة للصلب السدس تكملة الثلثين هذا على ما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ (٢) .

٦	ومثال ذلك : لو هلك هالك عن جدة وبنت و بنت ابن	
١	٦/١	جدة
٣	٢/١	بنت
١	٦/١	بنت ابن
١	٦/١	جد

وجد فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للإبنة النصف ثلاثة [٣] ولكل ما عداها السدس واحد [١] وهذه صورتها :

وكذلك لو هلك هالك عن بنت ابن وبنت ابن وعم فإن

(١) الإجماع ص ٩١ وقد وهم محقق كتاب الإجماع بقوله وأجمعوا على أنه إن ترك بنات وبنت ابن أو بنات ابن فلإبنة النصف ولبنات الابن السدس تكملة الثلثين وقال في الحاشية في الأصل بنتا قلت وهو الصواب وليس بنات  
(٢) انظر الاستذكار ج ١٥/٣٩٩-٤٠٠

٦	أصل مسألتهم من ستة [٦] لبنت الابن النصف ثلاثة	
٣	٢/١	بنت ابن
١	٦/١	بنت ابن ابن
٢	ب.ع	عم

### ٦- الأخت لأب فأكثر وترث السدس بالشروط التالية :-

- أ - عدم وجود الفرع الوارث .  
 ب- عدم وجود الأصل من الذكور وارث الأب اتفاقاً والجد على القول الراجح .  
 ج- عدم وجود المعصب .  
 د- عدم وجود الأشقاء والشقائق .  
 هـ- أن تكون مع أخت شقيقة وارثة للنصف فرضاً .  
 والقول فرضاً احترازاً من ميراثها النصف تعصياً وذلك حينما تكون عصبه مع الغير فإنها تكون بمنزلة الأخ الشقيق فتسقط الاخوة والأخوات لأب .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن بنت وأخت شقيقة وأخت لأب فإن أصل مسألتهم من اثنين [٢] للبنت النصف واحد [١] فرضاً والباقي واحد [١] للأخت الشقيقة تعصياً

٢	عصبه مع الغير كما سنعلمه إن شاء الله تعالى	
١	٢/١	بنت
١	ب.ع	أخت شقيقة
×	×	أخت لأب

صورتها :

ولك أن تقول مختصراً لهذه الشروط عدم وجود المعصب وأن تكون مع أخت شقيقة وارثة للنصف فرضاً.

أما من حيث الدليل على ميراث الأخت لأب فأكثر السدس فهو الإجماع والقياس :

أما الإجماع : فقد أجمع علماء الأمصار على أن ميراث الأخت لأب فأكثر مع الأخت الشقيقة الوارثة للنصف فرضاً هو السدس تكملة الثلثين <sup>(١)</sup>.

وأما القياس : فهو على توريث بنت الابن فأكثر السدس مع البنت الوارثة للنصف <sup>(٢)</sup>.

فلو هلك هالك عن أم وأخت شقيقة وأخت لأب وعم فإن أصل

٦		مسألتهم من ستة [٦] لكل من الأم والأخت لأب
١	٦/١	أم
٣	٢/١	أخت شقيقة
١	٦/١	أخت لأب
١	ب.ع	عم

السدس واحد [١] وللأخت الشقيقة  
النصف ثلاثة [٣] والباقي واحد  
[١] للعم تعصيباً وهذه صورتها :

(١) انظر المغني ج٧/١٤-١٥

(٢) الحاوي الكبير ج١٠/٢٧٤ والعذب الفانض ج١/٢٢١ والمغني بالشرح الكبير ج٧/١٦

**٧- الأخ لأم ذكراً كان أم أنثى : ويرث السدس بثلاثة شروط**

وهي :

أ- عدم وجود الفرع الوارث .

ب- عدم وجود الأصل من الذكور وارث .

ج- أن يكون منفرداً .

والدليل على ميراث الأخ لأم السدس من القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ والمراد بالأخ هنا هو الأخ لأم إجماعاً .

كما دل عليه أيضا القراءة الشاذة التي قرأ بها أبي بن كعب وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود رضي الله عنهم والقراءة الشاذة تحل محل الإخبار عن النبي ﷺ أو التفسير فيجب العمل به (١) .

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ٢٦/١ والمجموع شرح المهذب ج ٨٥/١٦ والاستذكار ج ١٣/١٥ رقم (٢٢٥٦٧ و ٢٢٥٦٨) وكتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ٧٢/ وتفسير ابن كثير ج ٦٩٣/١ والمغني بالشرح الكبير ج ٥/٧ ومجموع الفتاوى ج ٣١/٣٩

وقال الخبري : وروي عن سعد بن مالك (أبو سعيد الخدري) أنه كان يقرأ { وله أخ أو أخت من أم }<sup>(١)</sup> .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن أخت شقيقة وأخت لأب وأخ أو أخت لأم وجدة فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣] وللأخت لأب السدس واحد [١]

6		تكلمة الثلثين وللأخ أو الأخت
3	٢/١	لأم الموجود منهما السدس واحد
1	٦/١	[١] وللجدة السدس واحد [١]
1	٦/١	وأخ لأم : وهذه صورتها :
1	٦/١	جدة

وبعد الفراغ من آخر أبواب الفروض وهو فرض السدس يتبين لنا أن أصحاب الفروض ثلاثة عشر وهم : أربعة من الذكور الزوج والأخ لأم [ والأب والجد مع الفرع الوارث ] .

وتسع من الإناث وهن [ البنات وبنات الابن وأن نزل أبوها والأم والجدة من قبل الأم ، والجد من قبل الأب والأخت لأبوين والأخت لأب والأخت لأم والزوجة ]<sup>(٢)</sup> .

(١) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١/١٦٥

(٢) كشف الغوامض بتصرف ج ١ ص ٩٠

## فصل الكلالة

لقد اختلف في الكلالة اختلافاً عظيماً ، ففي الحديث : عن معدان بن أبي طلحة (( أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب يوم الجمعة فذكر نبي الله صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر الصديق رضي الله عنه ثم قال : إنني لا أدع بعدي شيئاً أهم عندي من الكلالة ، ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلالة وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه حتى طعن بإصبعه في صدري وقال: يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء )) رواه مسلم (١) .

فكان يقول عمر رضي الله عنه : ما أراني أعلمها أبداً وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال (٢) .

وعن مسروق رحمه الله قال : سألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن ذي قرابة لي ورث كلاله فقال : الكلالة الكلالة ! وأخذ بلحيته ثم قال : والله لأن أعلمها أحب إلي من أن يكون لي ما على الأرض من شيء ، سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ألم تسمع الآية التي أنزلت في الصيف ؟ فأعادها ثلاث مرات . ( ابن جرير ) (٣) .

(1) أخرجه مسلم في كتاب الفرائض باب ميراث الكلالة ج ٧ / ٤٣٩٥ رقم (١٦١٧) والنسائي في الكبرى (٣٣٦) حديث (٣/١١٣٥) وابن ماجه (٩١٠/٢) حديث (٢٧٢٦) أه صحيح مسلم بشرح النووي ، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة الباز (2) كنز العمال ج ٧٨/١١ - ٧٩ رقم (٣٠٦٨٨) (3) كنز العمال ج ٨٠/١١ رقم (٣٠٦٩٣)

فإذا كان هذا حال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الكلالة بل قال له الرسول ﷺ في حديث أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها ( ما أرى أباك يعلمها أبدا ) <sup>(١)</sup> إذا فالخلاف في الكلالة خلاف شائك والله أعلم .

**الكلالة في اللغة** : قال الأثرون : مشتقة من التكلل وهو التطرف فابن العم مثلاً يقال له : كلاله ؛ لأنه ليس على عمود النسب بل على طرفه .

وقيل من الإحاطة وهو شبه عصابة تزين بالجواهر فسموا كلاله لإحاطتهم بالميت من جوانبه .

وقيل مشتقة من كلّ الشيء إذا بعد وانقطع ومنه قولهم : كلت الرحم إذا بعدت وطال انتسابها ومنه كلّ في مشيه إذا انقطع لبعده مسافته <sup>(٢)</sup> .

وقال القرطبي رحمه الله تعالى : الكلالة مصدر من تكالته النسب أي أحاط به .

وبه سمي الإكليل وهي منزلة من منازل القمر لإحاطتها بالقمر إذا احتل بها <sup>(٣)</sup> .

وقال ابن الجوزي في زاد المسير بقوله : وذكر ابن قتيبة عن أبي عبيدة أنه مصدر تكالته النسب : إذا أحاط به . والابن

(١) أنظر مصنف عبد الرزاق ج ١٠/٣٠٥ رقم (١٩١٩٤)

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧ ص ٤٣٩٧

(٣) الجامع لأحكام القرآن جزء ١/٥٥



والأب : طرفان للرجل فإذا مات ولم يخلفهما ، فقد مات عن ذهاب طرفيه فسمي ذهاب الطرفين : كلاله (١) .  
وقال زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى : وفي مدلولها لغة :  
ثلاثة عشر قولاً و هي :-

- ١- جميع القرابات .
  - ٢- كل وارث ، والأقرب أن مراد قائله : وارث من القرابة .
- قلت** : المراد به والله أعلم الورثة دون الميت .
- روي عن أبي بكر الصديق وابن مسعود وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أنهم قالوا الكلاله اسم للورثة إذا لم يكن فيهم ولد ولا والد .
- وبه قال الزهري وأحمد بن حنبل ومالك والشافعي ( وصححه ) (٢) ، وأهل العراق وجمهور العلماء (٣) .
- قال الخبري رحمه الله تعالى في التلخيص : وهذا قول جمهور الصحابة وسائر الفقهاء (٤) .
- وصوبه الطبري (٥) ، وانتصر له الوني (٦) .

(1) زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ج ٢ ص ٢١ ط / ١ / دار الكتب العلمية ١٤١٤ هـ وانظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام العيني ج/١٥ ص/١١٧ ط/١ / البابي ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م

(2) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٥٦

(3) التهذيب في الفرائض و الوصايا ص ١٤٦

(4) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٦٣

(5) فتح القدير ج ١ ص ٤٤٠

(6) انظر التهذيب ص ١٤٦

واستحسنه السهيلي بقوله : وإذا جعلت الكلالة عبارة عن  
الورثة فهو مجاز مستحسن في القياس والاستعمال .  
قال الشاعر :

والمرء يجمع في الحياة

وفي الكلالة ما يسيم

أي الورثة الذين هم ذوو كلالة له ما يسيم من المال أي  
يرعاه (١) .

وممن أجاز هذا القول قوم من أهل اللغة وهم أهل الكوفة (٢)  
وهو ما دل عليه حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما  
قال : ( مرضت فأتاني النبي ﷺ يعودني هو وأبو بكر ﷺ  
ماشيين وقد أغمي علي فلم أكلمه فتوضأ وصبه علي فأفقت  
فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ولي أخوات ؟  
قال : فنزلت آية المواريث ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي  
الْكَلَالَةِ ﴾ متفق عليه (٣) .

ولم يكن له يومئذ ولد ولا والد (٤) .

(١) كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ص ٧٠

(٢) لسان العرب جزء ١٤ ص ١١٣ مادة كلل

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ٢٨ رقم ٦٧٤٣ وصحيح مسلم بشرح

النووي ج ٧ ص ٣٩٣ رقم ١٦١٦

(٤) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ ص ٤٠٠

كما دل عليه قراءة الحسن وأيوب ﴿ إن كان رجل يُورثُ كلاله ﴾ بكسر الراء في الكلاله ، فعلى ظاهر هذه القراءة هي ورثة الميت ، ورده ابن جني (١) .

٣- قرابة الرجل خلا والده و ولده وبه قال الفراء (٢) .

٤- بنو العم الأبعد ، وبه قال ابن الأعرابي .

**قلت** : قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى في زاد المسير بقوله : ذكره ابن فارس (٣) عن ابن الأعرابي (٤) .

٥- قرابات الأم كالعصبات قرابات الأب .

٦- بعيد القرابة .

٧- ماعدا الأبوين والأخ ، حكاه الراغب (٥)

(١) لسان العرب ج ١٤ ص ١١٣- ١١٤ مادة كلل وفتح القدير ج ١ ص ٤٤٠

(٢) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الأسدي مولا هم الكوفي النحوي صاحب الكساني وكان ثقة ، عن ثمامة بن أشرس : رأيت الفراء ففاتشته عن اللغة فوجدته بجرأ وعن النحو فشاهدته نسيج وحده وعن الفقه فوجدته عارفاً باختلاف القوم وبالطب خبيراً وبأيام العرب والشعر والنجوم وقيل عرف بالفراء لأنه كان يفري الكلام مات سنة سبع ومائتين اهـ نزهة الفضلاء ج ٢/٥٧٤ بتصرف وقال انظر السير ١٠/١١٨-١٢١

(٣) ابن فارس : هو الإمام العلامة اللغوي أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني المعروف بالرازي المالكي اللغوي نزيل همذان وصاحب كتاب المجمل وكان يقول من قصر علمه في اللغة وغولط غلط كان من الأجواد وكان من رؤوس أهل السنة على مذهب أهل الحديث مات بالري سنة خمس وتسعين وثلاثمائة اهـ نزهة الفضلاء ج ٣ ص ١٢٠٤ - ١٢٠٥ بتصرف

(٤) زاد المسير ج ٢ ص ٢١

(٥) الراغب : هو الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم الأصفهاني أو الأصبهاني المعروف بالراغب من أهل السنة من الحكماء والعلماء من أصبهان مات سنة ٥٠٢ هـ وقيل غير ذلك . اهـ حاشية نهاية الهداية ج ١/٣٩٧

عن قطرب (١) ثم قال : وليس بشيء .

٨ - كل من لم يرثه أب أو ابن أو أخ .

٩ - ميتٌ ليس له ولد أو والد وبه قال أبو عبيد ( معمر بن

المثنى ) (٢) .

وهذا اختيار شيخنا حفظه الله تعالى .

**قلت** : قد أورد الإجماع غير واحد أن الكلالة ما دون الوالد والولد ومنهم سليمان بن عبد السلولي بقوله أجمع الناس أن الكلالة من لا ولد له ولا والد (٣) .

كما حكى الإجماع يحيى بن آدم بقوله : قد اختلفوا في الكلالة وصار المجتمع عليه ما خلا الولد والوالد (٤) .

وكذلك ابن رشد الحفيد بقوله وكذلك أجمعوا فيما أحسب ها هنا على أن الكلالة فقد الآباء والأجداد والبنين وبني البنين (٥) وكذلك ابن كثير بعد أن عدد القائلين به بقوله وجمهور الخلف والسلف بل جميعهم وقد حكى الإجماع عليه غير

(١) قطرب : هو محمد بن المستنير بن أحمد النحوي المعروف بقطرب لازم سيبويه وكان إذا خرج سيبويه رآه على بابيه فقال له ما أنت إلا قطرب ليل فلقب به مات سنة ٢٠٦ هـ اهـ نهاية الهداية ج ١ ص ٣٩٧ بتصرف

(٢) معمر بن المثنى : هو معمر بن المثنى أبو عبيدة التيمي مولا هم البصري النحوي اللغوي من السابعة مات سنة ٢٠٨ هـ وقيل بعد ذلك ا هـ تقريب التهذيب بتصرف ص ٤٧٣ رقم (٦٨١٢)

(٣) الاستذكار ج ١٥/٦٢ رقم (٢٢٧٨٨)

(٤) المصدر السابق ص ٤٦٥ رقم (٢٢٨٠٢)

(٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥/٤٠٩

واحد (١) .

كما حكاه ابن عبد البر بقوله : ألا ترى إلى ما ذكرنا من إجماع السلف أن الكلالة من لا ولد له ولا والد (٢) .

وفي الخبر ما الكلالة يا رسول الله ؟ قال : ( أما سمعت الآية التي نزلت في الصيف ﴿ ... يَسْتَفْتُونَكَ ... ﴾ من لم يترك ولداً ولا والداً ) رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين (٣) - (٤) .

قال شيخنا حفظه الله تعالى : هذه الزيادة ( من لم يترك ولداً ولا والداً ) منكر رفعها .

**قلت** : ومما يدل على ذلك حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ( يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء ) . وقد قيل :

ويسألونك عن الكلالة

هي انقطاع النسل لا محالة

(١) تفسير القرآن العظيم ج ١/٦٩٣

(٢) الاستذكار ج ١٥/٤٦٤ رقم (٢٢٧٩٥)

(٣) كتاب الفرائض شرح آيات الوصية ص ٧١

(٤) مستدرک الحاكم ج ٤/٣٣٦ وقال هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه ولم أجد فيه قوله على شرط الشيخين وقال الذهبي في التلخيص ج ٤/٣٣٦ الحماني ضعيف اه وأبو داود في سننه ج ٣/١٢٠ وسكت عنه بلفظ : ... يا رسول الله يستفتونك في الكلالة ما الكلالة قال تجزيك آية الصيف ... اه حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١/٤٠١

لا والد يبقى ولا مولود

فانقطع الأبناء والجدود<sup>(١)</sup>

١٠ - هذا الميث وورثته قال والظاهر أن مراد قائله أنها تقع عليهما معاً فإن الرافي قال في حكايته : وعن الأزهري : وقوعها عليهما جميعاً .

**قلت** : قال الأزهري<sup>(٢)</sup> حديث جابر يفسر الكلالة وأنه الوارث وفي الآية ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ ﴾ جعل الميث هنا كلاله وهو المورث .

وفي حديث جابر الوارث فكل من مات ولا ولد له ولا والد هو كلاله وورثته .

وكل وارث ليس بوالد للميث ولا ولد له فهو كلاله موروثه وهذا مشتق من جهة العربية وموافق للتنزيل والسنة .

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ج ١/١٩٣

(٢) الأزهري هو: محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح اللغوي الأديب الهروي الشافعي أبو منصور ولد سنة ٢٨٢ هـ كان رأساً في اللغة عارفاً بالحديث عالي الإسناد مات سنة ٣٧٠ هـ ١ هـ حاشية نهاية الهداية ج ١ / ٣٤٠

وقال ابن الجوزي <sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى : والثالث : أنه اسم للميت والحي قاله ابن زيد رحمه الله تعالى <sup>(٢)</sup> .

قال ابن جني <sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى : الظاهر أن الكلالة مصدر يقع على الوارث وعلى الموروث والمصدر قد يقع للفاعل تارة وللمفعول أخرى - والله أعلم - <sup>(٤)</sup> .

وقال الماوردي - رحمه الله تعالى - : وقال آخرون الكلالة : من الأسماء المشتركة ينطلق على الميت إذا لم يترك ولداً ولا والدأ .

وعلى الورثة إذا لم يكن فيهم ولد ولا والد لاحتتمال الأمرين قالوا : فالكلالة التي في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ ﴾ اسم للميت .

والتي في قوله تعالى ﴿ قُلِ اللَّهُ يُقْتَبِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ

(١) ابن الجوزي : هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي النيمي البكري البغدادي الحنبلي الواعظ صاحب التصانيف ولد سنة تسع أو عشر وخمسمائة كان رأساً في التذكير بلا مدافعة يقول النظم الرائق والنثر الفائق بديهاً فهو حامل لواء الوعظ مع الشكل الحسن والصوت الطيب كان بجرأ في التفسير علامة في السير والتاريخ عليمًا بالإجماع والاختلاف فليته لم يخض في التأويل ولا خالف إمامه وهو كثير الوهم توفي ليلة الثالث عشر من رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة أ هـ بتصرف . نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٣ / ١٥٠٢ - ١٥٠٧ وقال انظر السير ٢١ / ٣٦٥ - ٣٨٤

(٢) زاد المسير ج ٢ ص ٢١

(٣) ابن جني هو : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي صاحب التصانيف الفانقة المتداولة في النحو واللغة وكان جني عبداً رومياً توفي ليلة الجمعة سنة ٣٩٢ هـ ا هـ البداية والنهاية ج ١١ ص ٤٠٢

(٤) لسان العرب ج ١٤ / ١١٣ - ١١٤ مادة كلل بتصرف

هَلَاكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴿١﴾ اسم للورثة - والله أعلم - (١) .  
ومما يدل على ذلك ما أخرجه أبو داود في المراسيل من  
وجه آخر عن أبي إسحاق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
( جاء رجل فقال : يا رسول الله ما الكلالة ؟ )

قال : من لم يترك ولداً ولا والداً فورثته كلاله (٢) .  
١١ - المال الذي لا يرثه ولد ولا والد وبه قال النضر بن  
شميل (٣) .

**قلت** : وروي عن عطاء ، وضعفه ابن العربي و السهيلي .  
١٢ - الفريضة التي ليس فيها ولد ولا والد .  
١٣ - إطلاقها بالاشتراك على من لم يترك ولداً ولا والداً  
وعلى من ليس بولد ولا والد من الورثة وعلى القرابة من  
غير جهة الولد والوالد ومنه قولهم ما ورث المجد عن كلاله  
**قلت** : ومنه قول الفرزدق (٤) وهو يمدح بني أمية :  
ورثم قناة المجد لا عن كلاله

عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

(١) الحاوي الكبير ج ١٠/٢٥٦

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٢٩/١٢

(٣) النضر بن شميل هو : النظر بن شميل المازني أبو الحسن النحوي البصري نزيل مرو  
ثقة ثبت من كبار التاسعة مات سنة ٢٠٤ هـ تقريبات التهذيب ص ٩٣ رقم (٧١٣٥)

(٤) الفرزدق هو : همام بن غالب بن صعصعة بن عقال الشاعر المعروف بالفرزدق قال  
أبو عمرو بن العلاء ما رأيت بدوي أقام بالحضر إلا فسد لسانه إلا رؤبة بن العجاج  
والفرزدق فإنهما زادا على طول الإقامة جدة وحدة مات سنة ١١٠ هـ البداية  
والنهاية باختصار ج ٩ ص ٣١١ - ٣١٢



يريد أنكم ورثتم المجد عن أبيكم لا عن أمكم (١) .

**قلت** : وهناك قولان آخران :

**القول الأول** : أن الكلالة من لا ولد له خاصة وهو مروى

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (٢) .

وروى أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأبي بكر الصديق رضي الله عنه

والصحيح عنهما كقول الجماعة (٣) .

ومما يؤيد رجوع ابن عباس عن ذلك ما روى عن الحسن بن

محمد قال سألت ابن عباس - رضي الله عنهما - عن الكلالة

فقال : ما دون الوالد والولد .

قال : قلت : إن الله يقول ﴿ إِن أَمْرُؤُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾

فغضب وانتهرني .

قال الخبري رحمه الله تعالى : وهذا أظهر عنه وأشهر

وأشبه بعلمه وفيه دلالة أنه رجع عن الرواية الأولى وتابع

الجماعة (٤) .

قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى في زاد المسير : أن الكلالة

من لا ولد له رواه ابن عباس رضي الله عنهما ، عن عمر بن

الخطاب - رضي الله عنه - وهو قول طاووس .

(١) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ١٤٦

(٢) انظر الاستنكار ج ١٥ ص ٤٦٢ رقم ٢٢٧٨٦

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٧ والجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٥١

(٤) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٦٣

**القول الثاني :** أيضاً ذكره ابن الجوزي بقوله : أن الكلالة  
ماعد الوالد قاله الحكم (١) .

هذه خمسة عشر مدلولاً .

قال ابن حجر رحمه الله تعالى بعد أن عدد بعض مدلولات  
الكلالة : وقيل غير ذلك .

ولكثرة الاختلاف فيها صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه  
قال : لم أقل في الكلالة شيئاً (٢) .

قال ابن الهائم - رحمه الله تعالى - في الكفاية :

وفي المراد بالكلالة اختلف

والأكثر أن ما عرف

فقيل وارثون ما فيهم ولد

ووالد وقيل ميت فقـ

ذيين وقيل فاقد للولد

أو وارثون فاقدوه فاعدد (٣)

(١) زاد المسير ج ٢ ص ٢١

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٨ ص ٣٤٠ كتاب التفسير

(٣) الكفاية بشرح نهاية الهداية ج ١ ص ٣٩٩ - ٤٠٠

## الترجيح

لقد حكى الإجماع غير واحد أن الكلالة ما خلا الولد والوالد ،  
ولكن هل تطلق على الميت الذي لا ولد له ولا والد ؟ وهو  
ما دل عليه قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ  
امْرَأَةً ﴾

أم تطلق على الورثة الذين لا ولد فيهم ولا والد ؟ وهو ما دل  
عليه قوله تعالى ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ  
امْرَأًا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَوَلَدٌ ﴾ الآية .

وحديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - السابق .  
وكذلك قراءة الحسن وأيوب ﴿ يورث كلاله ﴾ بكسر الراء .  
( والقراءة الشاذة تحل محل الإخبار عن النبي ﷺ أو التفسير  
فيجب العمل به ) (١) .

والذي تطمئن إليه النفس ويرتاح إليه القلب أن الكلالة من  
الأسماء المشتركة إذا أطلقت فإنها تقع على الميت الذي لم  
يترك ولداً ولا والداً .

وعلى الورثة الذين لم يكن فيهم ولد ولا والد لاحتتمال  
الأميرين فكل من مات لا ولد له ولا والد فهو كلاله ورثته .

(1) المجموع شرح المهذب ج ١٦ / ٨٥

وكل وارث ليس بوالد للميت ولا ولد له فهو كلاله مورثه  
وهذا مشتق من جهة العربية وموافق للتنزيل والسنة - والله  
تعالى أعلم - .

فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمني والشيطان ، والله  
ورسوله بريئان من ذلك •

## باب التعصيب

سبق تقسيم الإرث إلى قسمين : -

القسم الأول : الإرث بالفرض وقد سبق بيانه .

القسم الثاني : الإرث بالتعصيب وهذا أوانه .

التعريف :

التعصيب لغة : مصدر عصب يعصب تعصبياً فهو عاصب

مشتق من العصب بمعنى الشد والتقوية أو الإحاطة وهو ما أحاط بالشيء من جميع الجهات كالعمامة تحيط بالرأس وتجمعه .

وعصبة الرجل بنوه وقرابته لأبيه سموا بذلك لأنهم عصبوا به ، أي : أحاطوا به فالأب طرف والابن طرف والعم جانب والأخ جانب<sup>(١)</sup> .

قال الشنشوري رحمه الله تعالى : العصبة جمع عاصب كطالب وطلبة وظالم وظلمة ، وقال ابن قتيبة : العصبة جمع لم أسمع له بواحد والقياس أنه عاصب<sup>(٢)</sup> .

(1) مختار الصحاح ص ٣٢٣ - ٣٢٤ والفوائد الجلية ص ١٤ والإفصاح ج ٢/٨٣

(2) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ / ٢٨

وقال زكريا الأنصاري<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى : العصبات جمع عصب ، جمع عاصب ويسمى بالعصبية الواحد وغيره ، ذكره الكلاباذي<sup>(٢)</sup> في ضوء السراج لكن قال : ابن الصلاح إطلاقها على الواحد من كلام العامة وشبههم<sup>(٣)</sup> .

واصطلاحاً هو: الوارث بغير تقدير<sup>(٤)</sup> .

والعاصب من حاز كل المال عند انفراده أو البقية إن كان معه صاحب فرض .

وهذا على سبيل التقريب وإلا فهو مردود عند المنطقة لما فيه من التعريف بالحكم اللازم عليه الدور<sup>(٥)</sup> .

(١) زكريا الأنصاري : هو شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا بن رداد بن حميد بن أسامة بن عبد الولي زين الدين الأنصاري السنيكي القاهري الأزهري الشافعي ولد سنة ٨٢٦ هـ وقيل ٨٢٣ وقيل ٨٢٤ طلب العلم منذ نعومة أظفاره فحفظ القرآن الكريم وهو لم يتجاوز من العمر ١٥ سنة ثم رحل لطلب العلم من بلده سنيكة إلى القاهرة وحفظ كثيرا من المتون كعمدة الأحكام ومختصر التبريزي والألفية النحوية والشاطبية والرائية ونحو النصف من ألفية الحديث للعراقي ، والمنهاج وبرع في العلوم الشرعية وأذن له غير واحد من شيوخه في الإفتاء والإقراء والتدريس منهم شيخ الإسلام ابن حجر وباشر القضاء توفي سنة ٩٢٦ هـ ١ هـ بتصرف نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١٧/١-٢٣

(٢) الكلاباذي : هو محمود بن أبي بكر بن أبي العلاء بن علي الكلاباذي البخاري الملقب شمس الدين ولد سنة ٦٤٩ هـ كان محدثاً متقناً فاضلاً يزيد شيوخه على السبعمانه شيخ توفي بماردين سنة ٧٠٠ هـ ١ هـ حاشية المصدر السابق بتصرف / ١٩٥

(٣) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ١٩٥

(٤) المغني بالشرح الكبير ج ٧/٧

(٥) لباب الفرائض ص ١٧

وعرّفه الرحبي رحمه الله تعالى بقوله :

فكل من أحرز كل المال

من القرابات أو الموالي

أو كان ما يفضل بعد الفرض له

فهو أخو العصوبة المفضله<sup>(١)</sup>

كما عرّفه الجعبري رحمه الله تعالى بقوله :

وكل يحوز المال عند انفراده

بتعصبيه فادر الأصول لتأصلا

ويأخذ ما يبقيه ذو الفرض ثم إن

حوى المال أهل الفرض يسقط مهملا<sup>(٢)</sup>

ولا يوجد له تعريف سالم من الانتقاد ولذلك قال ابن الهائم

رحمه الله تعالى في كفايته :

وليس يخلو حده من نقد

فينبغي تعريفه بالعد<sup>(٣)</sup>

وسأوردهم عدأ إن شاء الله تعالى كل قسم في موضعه .

أقسام التعصيب :

ينقسم التعصيب إلى قسمين هما :-

(1) الرحبية بشرح سبط المارديني ص ٧٨

(2) الأجوبة الفقهية ج ٦/٧ ص ٢٤٦

(3) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ ص ١٩٧

١- عصبية بسبب      ٢- عصبية بنسب

عصبية السبب : هي عصبية سببها نعمة المعتق على رقيقه بالعنق وهو ما يعرف بولاء العتاقة وقد سبق تفصيل ذلك من حيث التعريف والاستدلال مفصلاً في السبب الثاني من أسباب الميراث المتفق عليها<sup>(١)</sup>.

ويرث بهذا السبب من باشر العنق ذكراً كان أو أنثى وعصبته المتعصبون بأنفسهم لا بغيرهم ولا مع غيرهم إجماعاً<sup>(٢)</sup>.

فعصبية السبب عصبية بالنفس لا بالغير ولا مع الغير وإن كانت المعتقة أنثى فليس هناك عصبية بالنفس أنثى إلا المعتقة قال الرحبي رحمه الله تعالى :

وليس في النساء طراً عصبية

إلا التي جادت بعنق الرقبة<sup>(٣)</sup>

وقد لغز بعض العلماء هنا لغزاً بقوله :

قاضي المسلمين انظر لحالي

وافنتي بالصحيح واسمع مقالي

مات زوجي وهمني فقد بعلي

(١) سبق بيانه ص ٤٢

(٢) الإجماع لابن المنذر ص ٧٩

(٣) حاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ٨٥



كيف حال النساء بعد الرجال

صير الله في حشايا جنيناً

لا حرام بل بوطء حلال

فلي النصف إن أتيت بأنثى

ولي الثمن إن يكن من رجال

ولي الكل إن أتيت بميت

هذه قصتي ففسر سؤالي

**الجواب** : أن يقال هذه امرأة اشترت رقيقاً وأعتقه ثم

تزوجت به فحملت منه ثم مات وهي حامل منه

فإن وضعت أنثى فلها النصف فرضاً لأنها بنت الميت ولهذه

الزوجة الثمن فرضاً بالزوجية والباقي تعصياً بصفتها معتقة

فيكون أصل مسألتها من ثمانية [٨] للبنت النصف أربعة

[٤] وللزوجة الثمن واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] لها تعصياً

لكونها معتقة ثم تعود المسألة بالاختصار

٢	٨	إلى اثنين [٢] لكل
١	٤	منهما [١] وهذه بنت
١ فرضاً وتعصياً	٤=٣+١	زوجة هي معتقة

صورتها :

وإن كان المولود ذكراً فأصل المسألة كذلك من ثمانية [٨]

٨	
١	زوجة
٧	ابن

للزوجة الثمن فقط واحد [١] والباقي  
سبعة [٧] للابن تعصياً  
وهذه صورتها :

وإن يكن الحمل ميتاً أخذت جميع المال فرضاً وتعصياً لأن  
لها الربع فرضاً بالزوجية ، والباقي بالولاء تعصياً ، حيث  
لا وارث له من النسب (١) .  
وأجاب بعضهم نظماً بقوله :

دام حمد لربنا ذي الجلال

وصلاة على النبي ثم آل

هذه حرة حوت لرقـيق

ملكته بأيـد رحبة الخصال

أعتقته وبعد ذا زوجتـه

نفسها ثم صار زوجها في الحلال

حملت منه ثم مات سريعاً

قبل وضع تأملوا في السؤال

فلها النصف إن يك الحمل أنثى

منه ثمن بفرضها يا بد خال

ثم باقيه بالولا ملكتـه

ولها الثمن إن يكن من رجال

(١) المصدر السابق

ليس غير وان يك الحمل ميت  
 فلها الكل بالولا والسؤال  
 ولها الربع فرضا وسواه  
 أخذته عصبته بالكمال  
 وانظر الحكم إن يكن الحمل خنثى  
 واتبع الشرع ترتقي في المعالي<sup>(١)</sup>

٤			وأما من حيث المثال لو هلك هالك عن زوجة ومعتق
٤	٤/١	زوجة	فإن أصل مسألتها من أربعة [٤] للزوجة
١	٤/١	زوجة	الربع واحد [١] فرضا والباقي ثلاثة
٣	ب.ع	معتق	[٣] للمعتق تعصبا وهذه صورتها :

**وأما عصبية النسب فتلاثة أقسام وهي :**

**القسم الأول :** عصبية بالنفس : وهم كل ذكر نسيب أدلى إلى الميت بنفسه أو بذكر ليس بينه وبين الميت أنثى<sup>(٢)</sup> .  
 وخرج بالقول ذكر كل أنثى .  
 وخرج بالقول نسيب الذين ليسوا من النسب كالزوج إذا لم يكن ابن عم والأخ لأم .

(١) الأسئلة والأجوبة الفقهية ج ٧/٢٤٩

(٢) التهذيب في الفرائض ص ٣٦ والرحبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري/٧٧ وفتح القريب المجيب ج ١/٢٨ وشرح السراجية ٨٩

كما خرجا أيضا بقوله أدلى إلى الميت بنفسه أو بذكر ليس بينه وبين الميت أنثى ، وسمي العاصب بنفسه بهذا الاسم لاتصافه بالعصوبة بنفسه أي بلا واسطة (١) .

وعدد العصابة بالنفس من النسب اثنا عشر عاصباً وهم :

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
١-	الابن	٧-	ابن الأخ الشقيق وإن نزل
٢-	ابن الابن وإن نزل	٨-	ابن الأخ لأب وإن نزل
٣-	الأب	٩-	العم الشقيق وإن علا
٤-	الجد وإن علا	١٠-	العم لأب وإن علا
٥-	الأخ الشقيق	١١-	ابن العم الشقيق وإن نزل
٦-	الأخ لأب	١٢-	ابن العم لأب وإن نزل

قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله - في عمدة الفارض :

وذو ذكورة النسب ما قد خلا

من ينتمي للميت بالأم فقط

فإن ترم عدا له قد انضبط

فالابن فابنه وإن سفل فالأب

والجد والأخ الشقيق فالأب

فابناهما بعد فعم لا لأم

فإبنه من بعده أيضا وضم

(١) فتح القريب المجيب ج ٢٨/١

عمي أب من بعد فابناً لهما

وبعدهم عما إلى الجد انتمى (١)

أما من حيث الدليل فالله قال في الأولاد ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾

وأما الأب والجد فقوله تعالى ﴿وَوَرَّثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأَمِّهِ الثُّلُثُ﴾ ولم يحدد ميراث الأب بقدر معلوم من الفروض في هذه الآية فدل أن إرثه الباقي وهو هنا الثلثان .

ومثله الجد فهو أب حيث – يتناوله النص – ما عدا في العمريتين .

كما وردت عصوبته أيضا بالسنة من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه – السابق جزؤه في باب السدس – { فلما ولى دعاه رضي الله عنه فقال : لك سدس آخر فلما ولى دعاه ، فقال : إن السدس الآخر لك طعمة } (٢) ومعنى الطعمة هنا التعصيب (٣) .

وأما الأخ الشقيق والأخ لأب فقوله تعالى ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ .

كما ثبت إرث جميع العصابة بالنفس من النسب بالسنة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(1) العذب الفانض شرح عمدة الفارض ص ٧٥-٧٧

(2) سبق تخريجه ص ٩٧

(3) تحفة الأحوذى ج ٢٣١/٦

( ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر ) متفق عليه .

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( أيما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ) متفق عليه (١) .

**أما من حيث المثال** : فلو هلك هالك عن أحد العصابة بالنفس ليس معه غيره فله جميع المال تعصيبا ، وإن كان معه صاحب فرض فله ما أبقت الفروض .

**ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن جد وابن

٦			فإن أصل مسألتها من ستة
١	٦/١	جد	[٦] للجد السدس واحد [١] فرضا والباقي
٥	ب.ع	ابن	خمسة [٥] لابن تعصيبا وهذه صورتها :

**القسم الثاني** : من أقسام العصابة النسبية العصابة بالغير وهي كل أنثى عصبها ذكر (٢) .

وهن ذوات النصف والثلثين (٣) .

وقيل كل أنثى منعها أخوها فرضها من نصف أو غيره .

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٨ ص ٦٦٣ كتاب التفسير رقم ٤٧٨١ وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الفرائض باب من ترك مالا فلورثته ج ٨ ص ( ٤٤٠٢ ) رقم ( ١٦١٩ ) تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز  
(٢) حاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ٧٧  
(٣) العذب الفانض شرح عمدة الفارض ج ١/٨٨

قال بعضهم :

وعاصب بغيره من منعه

أخوه فرضه إذا كان معه (١)

وعددهن أربع وهن كالتالي :

١- البنت فأكثر مع الابن فأكثر .

٢- بنت الابن فأكثر مع ابن الابن فأكثر .

ودليل ذلك قوله تعالى ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوج وبنت وابن أو بنت ابن

وابن ابن فإن مسألتهم من أربعة [٤] للزوج الربع واحد [١]

فرضا والباقي ثلاثة [٣]

بين الابن والبنت أو بنت الابن

٤		
١	٤/١	زوج
١		بنت
٢	ب.ع	ابن

وابن الابن للذكر مثل حظ الأنثيين فللذكر

هنا اثنان [٢] وللأنثى واحد [١] وهذه

صورتها :

٣- الأخت الشقيقة فأكثر مع الأخ الشقيق فأكثر .

٤- الأخت لأب فأكثر مع الأخ لأب فأكثر .

(١) الأسئلة والأجوبة الفقهية ج٧/٢٥٤

ودليل ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ والمراد بالأخوة في هذه الآية كما أسلفت هم الأخوة لغير أم إجماعاً .

فلو هلك هالك عن زوجة وأخ وأخت أشقاء أو أخ وأخت لأب فإن أصل مسألتهم من أربعة [٤] مخرج الربع للزوجة الربع واحد [١] فرضاً .

٤			والباقي ثلاثة [٣] بين الأخ وأخته
١	٤/١	زوجة	للذكر مثل حظ الأنثيين للأخ اثنان
١		أخت شقيقة	[٢] وللأخت واحد [١] تعصيباً
٢	ب.ع	أخ شقيق	وهذه صورتها :

**القسم الثالث :** من أنواع العصبية النسبية : العصبية مع الغير العصبية مع الغير هي كل أنثى تصير عصبية باجتماعها مع أخرى <sup>(١)</sup> .

وسميت العصبية مع الغير بهذا الاسم على سبيل التجوز؛ لأنها لما كانت في هذه المسألة تأخذ ما فضل عن البنت أشبهت العاصب .

قال ابن حجر قلت : وقد ترجم البخاري بذلك .

**قلت :** يعني ( بذلك ) قول البخاري رحمه الله تعالى [ باب ميراث الأخوات مع البنات عصبية ] <sup>(٢)</sup> .

(١) حاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ٧٧

(٢) الفتح ج ١٢/١٣-١٤



والفرق بين قولهم بغيره ومع غيره في قسمي العصبية : أن الغير في العصبية بغيره عصبية بنفسه فتتعدى بسببه العصبية إلى الأنتى فالباء فيه للسببية .

وفي العصبية مع الغير لا يكون عصبية أصلاً بل تكون عصبية تلك العصبية مجامعة لذلك الغير .

وقيل أن الباء في بغيره للإلصاق والإلصاق بين الشيين لا يتحقق إلا عند المشاركة في الاستحقاق فيكونان مشتركين في حكم العصبية .

بخلاف كلمة [ مع ] فإنها للقران وهو يتحقق بينهما بلا مشاركة فيه كما في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزَيْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> أي حين قارنه بالنبوة ، فلا يكون الغير عصبية كما لم يكن لموسى عليه السلام وزيرا .

فعلم من هذا أن لفظ مع موضوع للمقارنة وهي لا تقتضي تحقيق الاشتراك بين الشيين في متعلقها والله أعلم <sup>(٢)</sup> .

إذا تقرر هذا فإن العصبية مع الغير صنفان وهما :

**الصنف الأول :** الأخت الشقيقة فأكثر مع البنت فأكثر أو مع بنت الابن فأكثر أو معهما .

(١) سورة الفرقان الآية ٣٥

(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ / ٢٨ والعذب الفاضل شرح عمدة الفارض جزء ١ / ٩٢ - ٩٣

**الصنف الثاني** : الأخت لأب فأكثر مع البنت فأكثر أو مع بنت الابن فأكثر أو معهما .

قال الرحبي رحمه الله تعالى :

والأخوات إن تكن بنات فهن معهن معصبات (١)

### **الخلافاً في كون الأخوات مع البنات معصبات :**

اختلف السلف والخلف في توريث الأخوات مع البنات عسبة مع الغير على ثلاث مذاهب وهي كالتالي :-

**المذهب الأول** : مذهب جمهور الصحابة رضوان الله عليهم وجمهور العلماء رحمهم الله تعالى أن الأخوات مع البنات معصبات فمن وجدت من الأخوات مع البنت أو البنات فلها ما فضل بعد فرض البنات

وقال ابن بطل رحمه الله تعالى : وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه بيان ما عليه جماعة العلماء إلا من شذ في أن الأخوات عسبة للبنات ( يرثن ) ما فضل عن البنات ..... وللأخت أو الأخوات وإن كثرن ما بقي بعد البنات هذا قول جماعة الصحابة غير ابن عباس فإنه كان يقول للابنة النصف وليس للأخت شيء وما بقي فهو للعسبة (٢) .  
وبه قال داود (٣) .

(١) حاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ٨٤ - ٨٥

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطل ج ٨ ص ٣٥٥ بتصريف والحديث سبق تخريجه

(٣) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٧٧

**ومن أدلة الجمهور ما يلي :**

**من القرآن :** عموم قوله تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ (١) - (٢) .

**ومن السنة :** حديث هُزَيْل بن شَرَحْبِيل قال : سئل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عن ابنة وبنت ابن وأخت فقال للابنة النصف وللأخت النصف وأنت ابن مسعود فسيتابعني .

فسئل ابن مسعود رضي الله عنه وأخبر بقول أبي موسى فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين أقضي فيها بما قضى فيها النبي صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فلأخت فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود رضي الله عنه فقال لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم . رواه البخاري وفي رواية أخرى قال : قال عبد الله لأقضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم

أو قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فلأخت (٣) .  
قال الخطابي - رحمه الله تعالى - : فيه بيان أن الأخوات مع البنات عسبة .

(١) سورة النساء آية ٧

(٢) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٧٨

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ١٢ / ٢٤ رقم ٦٧٤٢

وهو قول جماعة الصحابة والتابعين وعوام فقهاء الأمصار  
إلا ابن عباس - رضي الله عنهما - (١) .

### تنبيه

قال السرخسي - رحمه الله تعالى - : إن أبا موسى الأشعري  
ﷺ سئل عن فريضة فيها بنت وابنة ابن وأخ ..... (٢)  
**قلت** : فليتنبه أن المحفوظ في الحديث أخت وليس أخ والله  
تعالى أعلم .

وعن الأسود ﷺ قال : قضى فينا معاذ بن جبل ﷺ على  
عهد رسول الله ﷺ النصف للابنة والنصف للأخت .  
ثم قال سليمان قضى فينا ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ  
رواه البخاري (٣) .

قال ابن حجر - رحمه الله تعالى - قلت - : وقد مضى في باب  
ميراث البنات من وجه آخر عن الأسود بن يزيد (٤) قال :  
أتانا معاذ بن جبل ﷺ باليمن معلما وأميرا فسألناه عن رجل  
فذكره وسياقه مشعر بأن ذلك كان في عهد النبي ﷺ لأن

(1) عون المعبود شرح سنن أبي داود ج ٨/٩٨

(2) المبسوط جزء ١٩ ص ١٤٠

(3) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ١٢/٢٤ رقم ٦٧٤١

(4) الأسود بن يزيد : هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن  
مخضرم ثقة مكثر فقيه حافظ من أصحاب ابن مسعود كان عالم الكوفة في عصره من  
الثانية توفي سنة أربع أو خمس أو ست وسبعين هـ تقريب التهذيب ص ٥٠ رقم ٥٠٩  
وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٢٨٦

النبي ﷺ وهو الذي أمره على اليمن كما مضى صريحا في كتاب الزكاة وغيره (١).

وحديث معاذ من أثبت الأحاديث ذكره ابن أبي شيبة من طرق وذكره غيره (٢) فهو كذلك نص صريح في محل النزاع.

**الإجماع** : كل الصحابة رضوان الله عليهم جعلوا الأخوات إن لم يكن معهم أخ عصابة للبنات غير ابن عباس رضي الله عنهما فإنه كان لا يجعل الأخوات عصابة للبنات.

**قلت** : ومما يشهد لهذا الإجماع قول ابن عباس رضي الله عنهما { أمر ليس في كتاب الله عز وجل ولا في قضاء رسول الله ﷺ وستجدونه في الناس كلهم ميراث الأخت مع البنت النصف ..... } (٣).

وقد سبق إيراد قول ابن بطلال - رحمه الله تعالى - في هذا الإجماع.

وقال الشوكاني رحمه الله تعالى في شرح حديث هُزَيْل : فيه دليل على أن الأخت مع البنت عصابة تأخذ الباقي بعد فرضها إن لم يكن معها ابنة ابن كما في حديث معاذ رضي الله عنه.

(١) الفتح ج ٢٧/١٢

(٢) الاستذكار ج ١٥/ب ١٨ برقم ٢٢٥٩٠

(٣) المصدر السابق ص ٤١٦ رقم ٢٢٥٧٩ وص ٤١٩-٤٢٠ رقم ٢٢٥٩٨ والمطلى

ج ٢٧/٨ مسألة ١٧١٢

وتأخذ الباقي بعد فرضها وفرض بنت الابن كما في حديث هزيل وهذا مجمع عليه <sup>(١)</sup> .

ومن جهة النظر أن عدم الولد في قوله تعالى ﴿ إِن امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ ﴾ إنما جعل شرطاً في فرضها الذي تقاسم به الورثة لا في توريثها مطلقاً .

فإذا عدم الشرط سقط الفرض ولم يمنع ذلك أن ترث بمعنى آخر كما شرط في ميراث الأخ من أخته عند عدم الولد وهو يرثها إن لم يكن لها ولد .

وقد أجمعوا على أنه يرثها مع البنت وهو كما جعل النصف في ميراث الزوج شرطاً إذا لم يكن ولد .

ولم يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت فيأخذ نصف النصف بالفرض .

والنصف الآخر بالتعصيب إن كان ابن عم مثلاً فكذلك الأخت والله أعلم <sup>(٢)</sup> .

والجمهور جعلوا اسم الولد هاهنا على الذكور دون الإناث <sup>(٣)</sup>

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن بنت وبنت ابن وأخت شقيقة أو لأب وابن عم .

(1) نيل الوطارج ١٧٤/٦ وشرح ابن بطال ج ٨/٣٥٥

(2) فتح الباري ج ١٢ ص ٢٧

(3) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥ ص ١٠٤

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للبنات النصف ثلاثة [٣]

٦			ولبنت الابن السدس واحد [١]
٣	٢/١	بنت	تكملة الثلثين والباقي اثنان [٢]
١	٦/١	بنت ابن	للأخت الشقيقة تعصياً عصباً مع
٢	ب.ع	أخت ش	الغير ويسقط ابن العم وهذه
×	×	ابن عم	صورتها :

**المذهب الثاني** : مذهب ابن عباس رضي الله عنهما وهو إسقاط الأخوات بالبنات وإليه ذهب داود بن علي .

**ومن أدلة هذا المذهب ما يلي :**

قوله تعالى ﴿ إِن امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ فقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن ابنة وأخت شقيقة فقال : للابنة النصف وليس للأخت شيء مما بقي وهو للعصبة .

ف قيل لابن عباس رضي الله عنهما أن عمر رضي الله عنه قضى بغير ذلك جعل للابنة النصف وللأخت النصف فقال : أنتم أعلم أم الله ثم ذكر الآية وقال فقلتم أنتم لها النصف وإن كان له ولد <sup>(١)</sup> .

ومعلوم أن الابنة من الولد فوجب ألا ترث الأخت مع وجودها <sup>(٢)</sup> .

(١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٤٥٢ - ٤٥٣ والمحلى ج ٨ ص ٢٧٠  
(٢) الاستنكار ج ١٥ ص ٤١٧ رقم (٢٢٥٨٣)

ولأنها لو كانت عصابة مع البنات لكانت عصابة تستوجب جميع المال في الانفراد كالأخوة ، وفي إبطال ذلك دليل على عدم تعصبيهن .

ولأنها لو كانت عصابة لعقلت وزوجت (١) .

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ :  
( ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر ) متفق عليه .

والأخت ههنا ليست من أصحاب الفروض الذين أمرنا بإلحاق فرائضهم بهم وليست ذكراً حتى تعطى الباقي تعصيباً (٢) .

فمن أعطى الأخت مع البنت فقد خالف ظاهر القرآن (٣) .  
فعلى هذا القول يكون الباقي بعد فرضي البنت وبنت الابن لابن العم وتسقط الأخت .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن بنت وبنت ابن وأخت شقيقة

أو لأب وابن عم فإن أصل مسألتهم من ستة [٦]

للبنات النصف ثلاثة [٣] .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٧٨ بتصرف

(٢) المحلى ج ٨ ص ٢٧٠ وفقه المواريث ج ٢ ص ١٩ بتصرف ومغايرة

(٣) فتح الباري ج ١٢ ص ١٤



٦			ولبنت الابن السدس واحد [١]
٣	٢/١	بنت	تكلمة الثلثين والباقي اثنان [٢] لابن العم وتسقط الأخت بالفرع الوارث
١	٦/١	بنت ابن	البنت وبنت الابن وهذه صورتها :
×	×	أخت ش	
٢	ب.ع	ابن عم	

**المذهب الثالث :** مذهب إسحاق بن راهوية رحمه الله تعالى هو : توريث الأخت مع البنت عصبه مع الغير إذا لم يكن هناك أولى رجل ذكر وهذا توسط بين قول المورثين للأخت بهذه العصبية وبين قول المسقطين لها بالكلية هو اختيار أبي محمد بن حزم رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup> .

ودليل هذا المذهب هو الجمع بين حديث ابن عباس رضي الله عنهما ( وما بقي فلأولى رجل ذكر ) .

وحديث ابن مسعود رضي الله عنه ( أقضي فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم وللأخت الباقي ) بعد البنت وبنت الابن<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن الأثير الجزري رحمه الله تعالى : [لأولى] أي أقرب ، والولي القريب يريد أقرب العصبه إلى الميت فعلم أن معناه أقرب النسب إليه<sup>(٣)</sup> .

(1) إعلام الموقعين بمغناه ج ١ / ٤٥٢ والمطلى ج ٨ / ٢٧٠

(2) التحقيقات المرضية ص ١١١ مغزواً لإعلام الموقعين ج ١ ص ٣٦٦

(3) جامع الأصول لأحاديث الرسول ج ٩ / ٦٢٤ باختصار

**ومثال لهذا المذهب :** لو هلك هالك عن بنت وبنت وابن وأخت شقيقة أو لأب وابن عم فإن الباقي بعد فرض البنت وبنت الابن على هذا المذهب لابن العم وتسقط الأخت لوجود أولى رجل ذكر .

فإذا لم يكن في هذا المثال ابن عم فإن الباقي سيكون للأخت عسبة مع الغير وهاتان صورتاهما :

٦		
٣	٢/١	بنت
١	٦/١	بنت ابن
٢	ب.ع	أخت ش

٦		
٣	٢/١	بنت
١	٦/١	بنت ابن
×	×	أخت ش
٢	ب.ع	ابن عم

### الترجيح

الراجح هو المذهب الأول القائل بتوريث الأخوات مع البنات عسبة مع الغير لقوة أدلته وصراحة دلالتها .  
فحديثا ابن مسعود ومعاذ رضي الله عنهما نسان صريحان صريحان في محل النزاع .  
وأما الجواب عن أدلة المذهبين الآخرين فالآية منعت من إعطاء الأخت فرضا والذي أعطيناها تعصيا .  
وأما الخبر فعموم وخص منه الأخوات بدليل أخذهن مع عدم البنات .

وأما الجواب عن قولهم لو كانت عصابة لأخذت جميع المال إذا انفردت هو أنه لما لم يكن ذلك مانعا من أن تكون عصابة مع الإخوة لم يمنع أن تكون عصابة مع البنات .

وأما الجواب عن أنها لو كانت عصابة لعقلت وزوجت فهو إن هذا لو كان مانعا من ميراثها مع البنات لمنع من ميراثها مع عدم البنات .

ثم قد تجد من العصابات من يعقلون ويزوجون وهم الأعمام والإخوة .

ومنهم لا يزوجون ولا يعقلون وهم البنون .

وقسم يزوجون ولا يعقلون وهم الآباء ثم جميعهم على اختلافهم في العقل والتزويج ؛ وارث بالتعصيب فكذلك الأخوات <sup>(١)</sup> .

إذا علم ذلك فإنه متى ما صارت الأخت الشقيقة عصابة مع الغير صارت كالأخ الشقيق فتحجب الاخوة لأب ذكورا وإناثا ومن بعدهم من العصابات وكذلك الأخت لأب إذا كانت عصابة مع الغير صارت كالأخ لأب فتحجب بني الاخوة مطلقا .

قال البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :

وحيث صارت الشقيقة عصابة

(1) الحاوي الكبير ج ١٠/٢٧٨-٢٧٩ وللمزيد فانظر الفتاوى الكبرى ج ٣١/٣٤٦-٣٤٩ وإعلام الموقعين ج ١/٤٤٩-٤٥٤ وكتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ص ٧٤-٧٥

مع بنت أو بنت لابن مصحبة  
 أو معهما فكالشقيق تحجب  
 كل الذي له الشقيق يحجب  
 ومثلها في الحجب أخت الميت لأب  
 تحجب من له أخوها قد حجب (١)  
قلت : ومن بعدهم من العصبات (٢) .

تنبيه : سبق إيراد الخلاف في توريث الأخوات مع البنات  
 معصبات و ملخصه في ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور  
 التوريث ومذهب ابن عباس عدم التوريث ومذهب إسحاق  
 التوريث بشرط عدم وجود أولى رجل ذكر .  
 وهذا يريك أنه ليس هناك قول غير التوريث وعدمه وإذا علم  
 هذا فلك أن تعجب من قول ( أبي حسام ) في كتابه ( علم  
 الفرائض والمواريث مدخل تحليلي ) .  
 حيث قال : إني أرى من الغريب إرثياً أن تأخذ الأخت  
 النصف كالبنات - يقصد عصبية مع الغير .....  
 ثم أردف قائلاً وإذا كان ثمة ميل لتوريث الأخت مع البنات  
 فإني أرى أن لا يكون حظهما متساوياً بل يجب أن يكون حظ  
 البنات أكبر - والله أعلم - .

(١) العذب الفانض جزء ١ ص ٩٣

(٢) انظر حاشية البقري على شرح الرحبية ص ٨٤

وهذا من المواضع التي أتطلع فيها إلى مناقشة السادة العلماء<sup>(١)</sup>.

**وعليه أقول** : أن هذا رأي فاسد مردود لا ينبغي القول به لأن القول به شرع جديد خالف القرآن والسنة والإجماع .  
**فأما مخالفته للقرآن** : فإن الله تعالى قد فرض للبننت النصف في محكم القرآن بقوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ فلا يسع أحد من المسلمين الخروج عنه فيعطئها فرضاً إلى فرضها حتى تفضل الأخت عند اجتماعهما فالله هو الأعم بحالهما وحاجتهما والأرحم بهما من غيره .

**وأما مخالفته للسنة** : فحديثا ابن مسعود ومعاذ رضي الله عنهما قضى كل منهما للبننت النصف وللأخت الباقي وهو في حديث معاذ النصف وفي حديث ابن مسعود الباقي وهو ما يعادل ثلثاً .

وهذا قضاء رسول الله ﷺ كما صرح به ابن مسعود رضي الله عنه . وقضاء معاذ رضي الله عنه باليمن ورسول الله ﷺ حي كما وردت صريحة في بعض الروايات .  
قال ابن حجر - رحمه الله تعالى - : في الحديث وسياقه مشعر بأن ذلك كان في عهد رسول الله ﷺ لأن النبي ﷺ هو

(١) علم الفرائض و الموارث مدخل تحليلى ص ٤٥ د/ رفيق المصري ط ١٤١٥ هـ

الذي أمره على اليمن كما مضى صريحاً في كتاب الزكاة وغيره (١).

**وأما مخالفته للإجماع** : فإنه لم يؤثر عن أحد من الأئمة سلفاً ولا خلفاً أن قال قولاً خارجاً عن المذاهب الثلاثة التي سبق إيرادها وهو التوريث مطلقاً، والتوريث مشروطاً بعدم وجود أولى رجل ذكر، وعدم التوريث .

فقول أبي حسام قول تفرد به عن السلف والخلف فخالف الإجماع وهو أحد الانتقادات التي وعد بها في مقدمة كتابه علم الفرائض بقوله: ( سيجد العلماء في هذا الكتاب عدداً من الانتقادات والانطباعات التي أرجو أن يضعوها موضع الاهتمام والمناقشة ) (٢).

فهذا رأي وانتقاد لا يخلو صدوره عن أحد أمرين :

**الأمر الأول** : استغلاق علم الميراث عليك يا أبا حسام في هذه المسألة كما ذكرت في مقدمة كتابك أنف الذكر .

**الأمر الثاني** : تقديم العقل على النقل وأظنك أرفع من ذلك .

فإن كان مصدره الأمر الأول فالأمر أهون ﴿ فاسألوا أهلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٣).

(١) فتح الباري ج ١٢ ص ٢٧

(٢) علم الفرائض والمواريث مدخل تحليلي ص ٧

(٣) سورة النحل آية ٤٣

لاسيما وقد قيل قديما من كان شيخه كتابه فخطؤه أكثر من صوابه وإن كانت هذه المقولة ليست على إطلاقها إلا أن حظها من النظر وارد ومعناها محسوس وملموس لمن له أدنى بصيرة وطلب للحق .

وأما إن كان مصدر هذا الرأي الأمر الثاني فالأمر عظيم ولا أظنه فيك يا أبا حسام ولا أحبه لك لأنه نتاج الجهل بالنقل – ولست منهم إن شاء الله تعالى ولا أزكي على الله تعالى أحداً – فالله تعالى قال في البنت : ﴿ فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ وأنت تقول بل يجب أن يكون حظها أكبر قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ (١) وقال الله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٢) فأقسم تعالى بنفسه أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ في جميع الأمور فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنا وظاهراً وتوريث الأخت لغير أم مع البنت صح أنه قضاء رسول الله ﷺ كما نقله لنا ابن مسعود رضي الله عنه .

ووصل إلينا بطريق صحيح فيجب على من بلغه الأخذ به والتسليم له لذا فاعلم أن انتقادك هذا ليس بصواب فتوريث

(١) سورة الأحزاب آية ٣٦

(٢) سورة النساء آية ٦٥

الأخوات لغير أم مع البنات هو قضاء رسول الله ﷺ كما ثبت من حديث ابن مسعود رضي الله عنه فانظر فيما تقول وتب إلى الله إنه هو التواب الرحيم وخير الخطائين التوابون فإني لك من الناصحين .

وأخيراً أقول لأبي حسام كان الأولى بك أن ترد على من قلت في كتابك آنف الذكر ( وقد رأيت بعض الباحثين الغربيين يكتبون عن مواريث الإسلام بأنها علم غير مفهوم )<sup>(١)</sup> .  
وتلقمه حجراً لا أن تسلك مسلكه وتسدد رميته .  
فأنت بقولك : استغرب إرثياً .

وقولك : بل يجب أن يكون حظ البنت أكبر ، أصبحت الطاعن بسهمهم ( أن مواريث الإسلام علم غير مفهوم ) المسدد لرأيهم المدعم لقولهم في هذه المسألة : وإن كان ذلك بحسن نية منك كما أحسب والله تعالى حسيبك .  
وكما قيل :

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة

على المرء من وقع الحسام المهند<sup>(٢)</sup>

(١) علم الفرائض والمواريث ص ٨

(٢) شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ص ٢٠٩ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون دار المعرفة بمصر ط/٣



وليس كما قلت أيضاً في كتابك [ مبادئ علم المواريث ]  
وأنت تتكلم عن العصبية مع الغير بقولك ( كما أنها غير ثابتة  
في السنة وإنما هي من كلام علماء الفرائض وعزوته بقولك  
انظر حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٧٧٦ )<sup>(١)</sup>  
وابن عابدين هداك الله تعالى لم يقل أن العصبية مع الغير من  
كلام الفرضيين وإنما كان يتكلم عن قول الرحي رحمة الله  
تعالى:

والأخوات إن تكن بنات فهن معهن معصبات  
أنه من كلام الفرضيين وليس حديثاً عن رسول الله ﷺ كما  
يظنه بعض الفرضيين  
هذا واعلم يا أبا حسام أن مرادي من ذلك هو بيان الحق  
والنصيحة التي أمرنا بها المصطفى ﷺ كما في حديث تميم  
الداري رضي الله عنه الصحيح أن النبي ﷺ قال : ( الدين النصيحة قلنا  
لمن ؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين  
وعامتهم )<sup>(٢)</sup> .

(١) مبادئ علم الميراث ص ٤٥ دار المنار للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ  
١٩٩٥ م

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٦٥١ رقم (٥٥) مكتبة نزار الباز الطبعة  
الأولى قال في حاشيته أخرجه أبو داود ٢٨٦ / ٤ كتاب الأدب باب النصيحة حديث  
(٤٩٤٤) والنسائي ١٥٦/٧ - ١٥٧ كتاب البيعة باب النصيحة للإمام حديث (٤١٩٨)  
قلت : وعلقه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان باب اثنتين وأربعين (٤٢) قول النبي ﷺ  
( الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ) ج ١ / ص ١٨٢

والله أسأل أن يرنا الحق حقا ويرزقنا اتباعه ويرنا الباطل  
باطلا ويرزقنا اجتنابه إنه ولي ذلك والقادر عليه والله أعلم .

## فصل : الأخ المبارك والأخ المشؤوم :

### الأخ المبارك :

الأخ المبارك هو قريب ذكر واحد أو أكثر لولاه لسقطت المعصبة به سواء كانت واحدة أو أكثر وهو ابن الابن مع بنت الابن وإن نزل إذا استغرقت البنات الثلثين والأخ لأب مع الأخت لأب إذا استغرقت الشقيقات الثلثين .

وسمي مباركا : لما له من الفضل على المعصبة به حيث عصبها وورثت بهذه العصوبة بعد أن تحتم سقوطها باستغراق الثلثين إجماعاً . فلذلك سمي مباركا .

فأما ابن الابن فيكون مع بنت الابن واحدة أو أكثر . والأشمل أن يطلق عليه القريب المبارك لأنه يعصب من في درجته من أخواته أو بنات عمه وبنات ابن عم أبيه ويعصب من هي أعلى منه من عماته وبنات عم أبيه ومن فوقهن عند استغراق البنات وبنات الابن الأعلى أو هن للثلثين ويتحتم سقوط ما عداهن لأن النساء من الأولاد لا يرثن أكثر من الثلثين فرضاً إجماعاً فلا ميراث لبنات الابن في هذه الحالة إلا أن يكون معهن معصب فيعصبهن ويرثوا معاً للذكر مثل حظ الأنثيين ولهذا إطلاق اسم القريب المبارك عليه أشمل في نظري .

أما تعصيبه لمن في درجته أو أعلى منه عند استغراق البنات الثلثين ففيه قولان لأهل العلم وهما :-

**القول الأول :** هو قول جمهور الصحابة رضي الله عنهم وبه قال عامة العلماء وسائر الفقهاء إن ابن الابن وإن نزل يعصب بنات الابن اللاتي في درجته واللاتي أعلى منه عند استغراق من فوقهن للثلثين ويرثن معه تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين ولا يسقطن به .

**ومن أدلة هذا القول :** قوله تعالى ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ ومن جهة النظر والقياس أن كل من يعصب من في درجته في جملة المال فواجب أن يعطيه في الفاضل من المال كأولاد الصلب فوجب بذلك أن يشرك ابن الابن أخته كما يشرك الابن أخته .

**القول الثاني :** هو قول ابن مسعود رضي الله عنه وهو إسقاط بنات الابن بعد استغراق من فوقهن للثلثين والباقي لأبناء الابن الذكور فقط دون الإناث .

وإليه ذهب أبو ثور وداود بن علي الظاهري وروي عن علقمة <sup>(١)</sup> مثله .

(١) علقمة : هو علقمة بن قيس بن عبد الله أبو شبل النخعي الكوفي ثقة ثبت فقيه عابد فقيه العراق في زمانه ومن أكبر أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه وكان أشبههم به في العلم والفضل والخلق من كبار التابعين ذكر ابن حجر في الإصابة أنه مخضرم مات بعد الستين وقيل بعد السبعين أه تقريب التهذيب ص ٣٣٧ رقم ٤٦٨١ وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٣٩٣

**ومن أدلة هذا القول :** حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : ( قال رسول الله ﷺ ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر ) متفق عليه .

**ومن طريق المعنى أيضاً :** لما لم ترث منفردة من الفاضل عن الثلثين كان أخرى أن لا ترث مع غيرها .

وقال الأصم <sup>(١)</sup> ومحمد بن شجاع البلخي <sup>(٢)</sup> : لا يعصب من أعلى منه بحال تشبيهاً بغيره من الذكور ولأنه لما لم يمنعها من فرضها لم يعصبها <sup>(٣)</sup> .

وكذلك الأخ لأب يكون مباركاً مع الأخت لأب فأكثر لأنه إذا استكملن الشقيقات الثلثين تحتم سقوطها فيعصبها ويرثان الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين في قول جمهور الصحابة وعامة العلماء وسائر الفقهاء عدا ابن مسعود رضي الله عنه حيث يُسقط

(١) الأصم : هو مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار الأصم أبو مصعب صحب مالك عشرين عاماً وتفقه عليه وعلى عبد العزيز الماجشون وابن أبي حازم وابن دينار يقال أن أمه أخت مالك بن أنس كان به صمم ولد سنة ١٣٧ هـ ومات بالمدينة المنورة سنة ٢٢٠ هـ حاشية التلخيص في الفرائض ج ١/٨٢

(٢) محمد بن شجاع البلخي : هو محمد بن شجاع البلخي وقيل الثلجي أبو عبد الله جمع بين الفقه والورع أخذ الفقه عن الحسن بن زياد اللؤلؤي ووکیع ويحيى بن آدم وروى عنه خلق كثير ولد في رمضان سنة ١٨١ هـ بالعراق ومات بها وهو في صلاة العصر سنة ٢٦٦ هـ المصدر السابق

(٣) كتاب التلخيص في علم الفرائض ج ١/٨٢

الأخت لأب ويجعل الباقي للأخ لأب كما سبق في القولين السابقين في ابن الابن المبارك<sup>(١)</sup>.

## الترجيح

الراجح : هو قول الجمهور القاضي بتعصيب ابن الابن وإن نزل لمن في درجته ومن أعلى منه من بنات الابن إذا استغرق من فوقهن الثلثين ، وكذلك الأخ لأب مع الأخت لأب إذا استغرقن الثلثين ويكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

قال صاحب الدرّة رحمه الله تعالى :

وبنت الابن فاستمع يا سائل

يعصبا ابن عمها المعادل

من غير شرط وابن عم أسفل

إن لم تكن في الثلثين تدخل<sup>(٢)</sup>

**الأمثلة :** لو هلك هالك عن بنتين وابن ابن وبنت ابن فإن

أصل مسألتهم من ثلاثة [٣] للبنتين الثلثان اثنان [٢] لكل

واحدة واحد [١] .

(١) الاستنكار ج ٣٩٥/١٥ - ٣٩٩ رقم (٢٢٤٩٠ - ٢٢٥٠٠) وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢٥٥/٢ - ٢٥٧ والمغني بالشرح الكبير ص ١٠ - ١٤ والعذب الفائض جزء ١/٨٩ - ٩٠ وكتاب الفرائض ص ٧٩

(٢) لباب الفرائض ص ٣٠

والباقي واحد [١] بين بنت الابن وابن الابن للذكر مثل حظ  
الأنثيين منكسر عليهما ومباين لرؤوسهما ثلاثة [٣] نضربها  
في أصل المسألة ثلاثة ينتج تسعة [٩] ومنها تصح المسألة

٩	٣				
٣	١	٣/٢	بنت	[٩ = ٣ × ٣] للبنتين ستة	
٣	١		بنت	[٦ = ٣ × ٢] لكل واحدة ثلاثة	
١		٤٠ ب	بنت ابن	[٣] والباقي ثلاثة لابن الابن	
٢	١		ابن ابن	وأخته له اثنان [٢] ولها واحد	

[١] وهذه صورتها :

ومثال تعصيب ابن الابن لمن هي أعلى منه عند الحاجة لو  
هلك هالك عن بنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن ابن  
وبنت ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن ابن وابن ابن  
ابن ابن ابن .

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] لبنت الابن العليا النصف  
ثلاثة [٣] ولبنت الابن التي تليها السدس واحد [١] تكملة  
الثلثين والباقي اثنان [٢] بين ابن الابن الأسفل وأخته وعمته  
وعمة أبيه للذكر مثل حظ الأنثيين .

منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم خمسة [٥] نضربها في أصل  
المسألة ستة [٦] ينتج ثلاثون [٦ × ٥ = ٣٠] ومنها تصح  
المسألة .

لبنت الابن العليا خمسة عشر [٣ × ٥ = ١٥] ولبنت الابن

٣٠	٦	التي تليها خمسة [ ١ × ٥ = ٥ ] والباقي	
١٥	٣	٢/١	بننت ابن عشرة [ ١٠ ] لابن
٥	١	٦/١	بننت ابن ابن الابن الأسفل
٢	٢	ب ٤٠ ع	بننت ابن ابن ابن أربعة [ ٤ ] ولكل
٢			بننت ابن ابن ابن ابن من المعصبة به
٢			بننت ابن ابن ابن ابن اثنان [ ٢ ] وهذه
٤			ابن ابن ابن ابن ابن صورتها :

ومثال الأخ المبارك مع الأخت لأب : لو هلك هالك عن أختين شقيقتين وأخت وأخ لأب فإن أصل مسألتهم من ثلاثة

٩	٣	[ ٣ ] وتصح من تسعة للشقيقتين الثلثان ستة ٣ × ٣	
٣	١	٣/٢	أخت شقيقة والباقي ثلاثة للأخ
٣	١		أخت شقيقة والأخت لأب للذكر مثل
١	١	ب ٤٠ ع	أخت لأب حظ الأنثيين له اثنان
٢			أخ لأب ولها واحد وهذه صورتها

### الأخ المشووم :

الأخ المشووم هو أخ ذكر واحد أو أكثر لولاه لورثت المعصبة به وهو :

ابن الابن فأكثر مع بنت الابن فأكثر المساوي لها في الدرجة .  
الأخ لأب فأكثر مع الأخت لأب فأكثر .



وسمي مشؤوماً : لكونه سبباً في سقوط المعصبة به إذ لولاه لورثت حيث يفرض لها السدس تكملة الثلثين وحين وجد عصبها وسقط وإياها بالاستغراق ويشترط في ابن الابن المشؤوم أن يكون مساوياً للمعصبة به في الدرجة .

ومثال ابن الابن المشؤوم : لو هلك هالك عن زوج وأبوين وبنت و بنت ابن وابن ابن فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] لتوافق مخرج الربع والسدس وتعول إلى ثلاثة عشر [١٣] للزوج الربع ثلاثة [٣] ولكل من الأبوين السدس اثنان [٢] وللبنات النصف ستة [٦] ويسقط ابن الابن وبنت الابن بالاستغراق فكان وجوده شؤماً عليها .

فلو لم يكن موجوداً لفرض لها السدس وعالت المسألة إلى خمسة عشر [١٥] .

١٥/١٢		وهذه صورتها : بوجوده وعدمه	١٣/١٢	
٣	٤/١		زوج	٣
٢	٦/١	أب	٢	٦/١
٢	٦/١	أم	٢	٦/١
٦	٢/١	بنت	٦	٢/١
٢	٦/١	بنت ابن	×	ب ٥ ع
			×	

بعدم وجود الأخ المشؤوم

بوجود الأخ المشؤوم

ومثال الأخ المشؤوم مع الأخت لأب : لو هلك هالك عن زوج وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب فإن أصل مسألتهم من اثنين [٢] مخرج النصف لكل من الزوج والأخت الشقيقة النصف واحد [١] ويسقط الأخ والأخت لأب بالاستغراق فلذلك كان وجوده شؤماً عليها .

فلو لم يكن موجوداً لفرض لها السدس وعالت المسألة إلى سبعة [٧] وهذه صورتها :

٧/٦			٢
٣	٢/١	زوج	١
٣	٢/١	أخت شقيقة	٢/١
١	٦/١	أخت لأب	ب ع
×		أخ لأب	×

بعدم وجود الأخ المشؤوم

بوجود الأخ المشؤوم

قلت :

وقد يكون الأخ الشقيق مشؤوماً أيضاً وذلك في المسألة المشتركة وصورها على القول الراجح { وسيأتي بحثها مفصلاً إن شاء الله في باب المسائل الملقبة } وهي زوج وأم وأخوان لأم وأخ شقيق وأخت شقيقة .

أصلها من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١] وللأخوين للأم الثلث اثنان [٢] ويسقط الشقيق والشقيقة على القول الراجح بالاستغراق .

فلو لم يكن الأخ الشقيق موجوداً لورثت الشقيقة وفرض لها النصف وعالت المسألة إلى تسعة [٩] . وهذه صورتها :

٩/٦		
٣	٢/١	زوج
١	٦/١	أم
١	٣/١	أخ لأم
١		أخ لأم
٣	٢/١	أخت شقيقة

٦		
٣	٢/١	زوج
١	٦/١	أم
١	٣/١	أخ لأم
١		أخ لأم
×	ب.ع	أخت شقيقة
×		أخ شقيق

بعدم وجود الأخ المشؤوم

بوجود الأخ المشؤوم

### أحكام العصبية:

للعصبية أحكام ثلاثة وهي :

١- أن من انفرد منهم حاز جميع المال لقوله تعالى ﴿ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ ووجه الدلالة من الآية أنه حصر الإرث في الأخ حين عدم الولد فدل على أنه يرث كل المال : وإذا ثبت هذا في الأخ فإن الابن والجد أولى ويقاس على الأخ باقي الذكور وكذا

الموالي ، وهذا الحكم خاص بالعاصب بالنفس سواءً  
بنسب أو بسبب .

٢- أنه إذا اجتمع العاصب مع أصحاب الفروض أخذ ما  
أبقت الفروض لقوله ﷺ ( ألحقوا الفرائض بأهلها فما  
بقي فلأولى رجل ذكر ) وفي حديث جابر بن عبد الله  
رضي الله عنهما ( أعط ابنتي سعد الثلثين وأعط أمهم  
الثلثين وما بقي فهو لك ) والشاهد منه فما بقي فهو لك  
حيث أخذ الباقي وهذا شامل للعصبات .

٣- أنه إذا استغرقت الفروض التركة بعدل أو عول سقط  
العاصب أيًا كان إلا الأب والجد فإنهما يرثان عند ذلك  
بالفرض .

وإلا الابن فإنه يستحال العول في وجوده كما يستحال أن  
تكون المسألة عادلة في وجوده أيضاً .

كما يستثنى من السقوط الأخت الشقيقة في الأكدرية على  
القول المرجوح وسيأتي تفصيلها إن شاء الله في باب المسائل  
الملقبة .

كما يستثنى من السقوط الأخوة الأشقاء في المشتركة على  
القول المرجوح كما سيأتي أيضاً في باب المسائل الملقبة  
وهذا الحكم أيضاً شاملاً لجميع العصبات (١) .

(1) العذب الفائض جزء ١ ص ٧٩ و التحقيقات المرضية ص ١١٣ - ١١٤ وفقه  
المواريث ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ بتصريف وزيادة

قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة  
الفارض :

وحكم عاصب بنفسه انفراد

حوز جميع المال حكماً اطرده

ومع رب الفرض أخذ الباقي

كذا سقوطه بالاسـتغراق

إلا شقيقاً كان في المشركة

شارك ثلثاً عند من قد شركه<sup>(١)</sup>

**مسألة:** الحكمة في جعل الذكر مثل حظ الأنثيين :

الحكمة من ذلك والله تعالى أعلم : أن الذكر ذو حاجتين حاجة  
لنفسه وحاجة لعياله والأنثى ذات حاجة واحدة .

ولما أوجب الله تعالى على الذكور من الجهاد للأعداء والذب  
عن النساء فالرجل محتاج إلى المال أكثر فهو محتاج إلى  
مؤنة النفقة والكلفة ومعاناة التجارة والتكسب وتحمل المشاق  
فناسب أن يعط ضعفي ما تأخذه الأنثى .

ولأنه أيضاً أكمل حالاً منها في العقل والمناصب الدينية مثل  
صلاحية القضاء والإمامة .

ومن كان كذلك فالإنعام عليه أزيد .

(١) العذب الفاضل شرح جزء ١ ص ٧٩

ولأن المرأة قليلة العقل كثيرة الشهوة فإذا انضاف إليها المال الكثير عظم الفساد قال الله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ﴾ (١) - (٢) .

وفي الحديث قال ﷺ : ( ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداهن ) متفق عليه (٣) .  
وقال الشاعر :

إن الشباب والفراغ والجدة

مفسدة للمرء أي مفسدة (٤)

وقيل غير ذلك (٥) .

**قلت** : إن الله تعالى قال ﴿ وَلِلرَّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ (٦) قال ابن كثير - رحمه الله تعالى - : أي في الفضيلة في الخلق والمنزلة وطاعة الأمر والإنفاق والقيام بالمصالح والفضل في الدنيا والآخرة (٧) ومن كان هذا حاله فحاجته إلى المال أكثر وهو إليه أحوج .

(1) سورة العلق آية ٦-٧

(2) تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٦٨٩ و العذب الفانض جزء ١ ص ٩١ وفتح القريب المجيب ص ٢٣ بتصريف وزيادة

(3) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ١ كتاب الحيض وغيره باب ترك الحائض الصوم ص ٥٣٤ رقم ٣٠٤ وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٦٩٧ رقم ٧٩ مكتبة الباز ط ١ ١٤١٧ هـ

(4) ديوان أبي العتاهية ص ٤٤٧ دار الكتاب العربي ط ١ ١٤١٥ هـ

(5) انظر في فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٢٣

(6) سورة البقرة / الآية ٢٢٨

(7) مختصر تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٨٨

ولأن نفقة المرأة على زوجها إن كانت مزوجة وعلى وليها إذا لم تكن مزوجة .

**مسألة :** الذين يعصبون أخواتهم من الذكور :

علم سابقاً أن أربعة من الذكور يعصبون أخواتهم فيمنعونهن الفرض ويقتسمون ما ورثوا للذكر مثل حظ الأنثيين وهم الابن وابن الابن مهما نزل والأخ الشقيق والأخ لأب وما عداهم لا يعصب الذكر الأنثى بل يسقطها وينفرد الذكر بالميراث دون الأنثى ما عدا الأخ لأم فإنه لا يعصب أخته ولا يسقطها ولا يفضل عليها في الميراث اجتماعاً ولا انفراداً كما سبق تحقيقه في باب التثت .

أما الأربعة الذين يعصبون أخواتهم فلأن الرجال و النساء كلهم وارث فلو فرض للنساء فرض لأفضى إلى تفضيلهن على الذكور أو مساواتهم أو إسقاطهم بالكلية فكانت المقاسمة أعدل وأولى .

وأما الذكور الذين لا يعصبون أخواتهم كبنّي الأخ لأم والأعمام وبنّيهم فلأن أخواتهم لسن بذوات فرض ولا يرثن منفردات فلا يرثن مع إخوتهن شيئاً وهذا لا خلاف فيه بحمد الله ومنتته (١) .

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ١٦ بتصريف وانظره في كتاب التلخيص في علم الفرائض ج ١ ص ٨٢ والتهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٣٧ والحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٩٠ والفصول في الفرائض ص ٦٩

قال الرحبي رحمه الله تعالى :  
والابن والأخ مع الإناث

يعصبانهن في الميراث<sup>(١)</sup>

**تنبيه** : ورد تحت عنوان مسائل محلولة ومشروحة في كتاب الرحبية للمحقق د/ مصطفى البغا المسألة التالية :  
( ابن أخ شقيق وأخت شقيقة وأم وزوجة جعل أصلها من اثني عشر - قائلًا - لابن الأخ الشقيق [١] تعصبا وللأخت الشقيقة النصف [٦] وللأم السدس اثنان [٢] وللزوجة الربع [٣] ، - ثم أردف قائلًا في شرحها - : ابن الأخ الشقيق عصبه بنفسه ولا يوجد من يحجبه والأخت الشقيقة لها النصف لانفرادها عن مثيلاتها وعدم وجود من يحجبها أو يعصبها وللأم السدس لوجود عدد من الاخوة إذ أن ابن الأخ بمثابة الأخ وللزوجة الربع لعدم وجود الفرع الوارث أصل المسألة من [١٢] ).....<sup>(٢)</sup> .

**وعليه أقول** : إن إعطاء الأم السدس في هذه المسألة لوجود ابن الأخ مع الأخت معللا بأن ابن الأخ بمثابة الأخ هذا وهم فاحش إذ أن ابن الأخ ليس بمثابة الأخ في حجب الأم من الثلث إلى السدس .

(١) الرحبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري ص ٨٤

(٢) كتاب الرحبية بشرح سبط المارديني بحاشية البقري بتعليق د/مصطفى البغا ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ط ٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



وإنما يكون بمثابة الأخ إلا في حجب الأم من الثلث إلى  
السدس ولا يعصب أخته ولا يرث مع الجد مطلقا ويسقط  
بالأخت شقيقة كانت أو لأب إذا كانت عصابة مع الغير<sup>(١)</sup>.

قال الرحيبي رحمه الله تعالى :

وليس ابن الأخ بالمعصب

من مثله أو فوقه في النسب<sup>(٢)</sup>

إذا علم هذا فإن أصل المسألة من اثني عشر [١٢] وتعول  
إلى ثلاثة عشر [١٣].

للأخت الشقيقة النصف [٦] وللأم الثلث [٤] لعدم وجود  
الجمع من الاخوة ولا فرع وارث وللزوجة الربع [٣]  
ويسقط ابن الأخ الشقيق بالاستغراق وهذه صورتها :

والله تعالى أعلم			١٢		
١٣/١٢			١	ابن أخ ش	ع
٣	٤/١	زوجة	٦	أخت ش	٢/١
٤	٣/١	أم	٢	أم	٦/١
٦	٢/١	أخت ش	٣	زوجة	٤/١
×	ب.ع	ابن أخ ش			

[ بعد التصويب ]

[ وصورتها قبل التصويب ]

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب بتصريف ص ٣٠

(٢) الرحيبية بحاشية عبد الرحمن بن محمد النجدي ص ٤٣

## جهات العصبية :

في جهات العصبية خلاف ومنشؤه توريث لإخوة لغير أم مع الجد من جهة .

وفي القول بالرد وتوريث ذوي الأرحام يقابله بيت مال المسلمين من جهة أخرى وسيأتي الخلاف في ذلك في بابه مفصلا إن شاء الله تعالى وسنتعرض هنا للخلاف في جهات العصبية إجمالاً فقط وفيه ثلاثة مذاهب وهي : -

**المذهب الأول :** مذهب الحنفية وعدد الجهات فيه خمس جهات كما يلي :

١- جهة البنوة وتشمل البنين وبنيتهم وإن نزلوا بمحض الذكورة .

٢- جهة الأبوة وتشمل الأب والجد الصحيح وإن علا .

٣- جهة الأخوة وتشمل الإخوة لغير أم وبنيتهم وإن نزلوا .

٤- جهة العمومة وتشمل الأعمام لغير أم وإن علوا وبنيتهم وإن نزلوا .

٥- جهة الولاء وتشمل المعتق والمعتقة وعصبتها المتعصبون بأنفسهم لا بغيرهم ولا مع غيرهم (١) .

وهذا المذهب مبني على عدم توريث الإخوة لغير أم مع الجد وعدم توريث بيت المال .

(١) العذب الفائض ج ١/٧٥ الفقه الإسلامي ج ٨/٣٣٥ وفقه المواريث ج ٢/٥٦-٥٧ معزوا لتبيين الحقائق ج ٦/٢٣٨ وحاشية ابن عابدين ٦/٧٧٤ وانظر تسهيل الفرائض ص ٤٤

قال بعضهم :

- بنوة أبوة أخوة عمومة وذو الولاء التتمة (١)
- المذهب الثاني** : مذهب الحنابلة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية وعدد الجهات فيه ست جهات كما يلي :
- ١- جهة البنوة وتشمل البنين وبنيتهم وإن نزلوا بمحض الذكورة .
  - ٢- جهة الأبوة وتشمل الأب فقط دون الجد .
  - ٣- جهة الجدوة والأخوة وتشمل الجد الصحيح والأخوة لغير الأم فقط دون بنيتهم .
  - ٤- جهة بني الأخوة وتشمل بني الأخوة لغير أم وإن نزلوا .
  - ٥- جهة العمومة وتشمل الأعمام لغير أم وإن علوا وبنيتهم وإن نزلوا .
  - ٦- جهة الولاء وتشمل المعتق والمعتقة وعصبتها المتعصبون بأنفسهم لا بغيرهم ولا مع غيرهم (٢) .
- وهذا المذهب مبني على القول بتوريث الاخوة مع الجد وعدم القول بتوريث بيت المال قال بعضهم :
- بنوة أبوة جدوة أخوة بنوهم عمومة (٣)

(١) تسهيل الفرائض ص ٤٤

(٢) العذب الفاضل شرح عمدة الفارض ج ١ ص ٧٥ والتحقيقات المرضية ص ١١٥

(٣) الأسئلة والأجوبة الفقهية ج ٧ ص ٢٥٠

**المذهب الثالث : مذهب الشافعية والمالكية وعدد الجهات**

فيها سبع جهات :

١- جهة البنوة وتشمل البنين وبنيتهم وإن نزلوا بمحض الذكورة .

٢- جهة الأبوة وتشمل الأب فقط دون الجد .

٣- جهة الجدوة مع الاخوة وتشمل الجد الصحيح وإن علا والاعوة لغير أم فقط دون بنيتهم .

٤- جهة بني الاخوة وتشمل بني الاخوة لغير أم وإن نزلوا

٥- جهة العمومة وتشمل الأعمام لغير أم وإن علوا وبنيتهم وإن نزلوا .

٦- جهة الولاء وتشمل المعتق والمعتقة وعصبتها

المتعصبون بأنفسهم لا بغيرهم ولا مع غيرهم

٧- جهة بيت المال <sup>(١)</sup> وعبر عنه ابن الهائم رحمه الله تعالى بالإسلام .

وقد سبق الكلام عنه في الأسباب المختلف فيها .

فأما المالكية فجهة بيت المال مطلقاً .

وأما عند الشافعية فبعضهم يقول إذا انتظم <sup>(٢)</sup> أما

كون الجهات في هذين المذهبين سبع فعلى القول

(١) لباب الفرائض ص ٢٨ وفتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٢٩

وحاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ٨٣

(٢) سبق تفصيل ذلك ص ٤٧ في الأسباب المختلف فيها

بتوريث الاخوة لغير أم مع الجد وتوريث بيت  
المال .

### الترجيح

الراجح هو المذهب الأول القاضي بأن جهات العصبة خمس  
جهات وهو مذهب الحنفية .  
وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد وقيل رواية .  
وقد أطبق عليه متأخروا المالكية والشافعية .  
وهو اختيار شيخنا والشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد  
العثيمين رحمهما الله تعالى (١) .  
وسياتي إن شاء الله تعالى تفصيل ذلك في باب الجد والاخوة.

(١) انظر حاشية الفوائد الجليلة ص ١٥ وتسهيل الفرائض ص ٤٤

## صراع العصابة على الميراث عند الاجتماع

إذا اجتمع عاصبان فأكثر فلا يخلو اجتماعهم من إحدى حالات أربع وهي :-

**الحالة الأولى :** إن يتحدوا في الجهة والدرجة والقوة كابنين

٥		أو أكثر فالمال بينهما بالسوية إذا لم يكن معهم
١	ابن	صاحب فرض وإن وجد فلهم الباقي بينهما
١	ابن	بالسوية .
١	ابن	<b>فمثال القول الأول :</b> لو هلك هالك عن خمسة
١	ابن	أبناء فالمال بينهم من عدد رؤوسهم خمسة
١	ابن	[٥] لكل منهم واحد [١] وهذه صورتها

**ومثال الثاني :** وهو : إذا وجد معهم صاحب فرض :

٤		لو هلك هالك عن زوجة وثلاثة أعمام
١	زوجة	فإن أصل مسألتهم من أربعة [٤] للزوجة
١	عم	الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣]
١	عم	للأعمام لكل منهم واحد [١] وهذه
١	عم	صورتها .

**الحالة الثانية :** أن يختلفوا في الجهة فيقدم الأقرب جهة وإن كان بعيداً في الدرجة على المؤخر جهة وإن كان قريباً في الدرجة فابن الابن وإن نزل مقدم على الأب في التعصيب .  
كما قال صاحب الدرّة رحمه الله تعالى :

( وكل من يلقي بظهر أبعادا

أولى من الذي بظهر أبعادا )<sup>(١)</sup>

فلو هلك هالك عن أب وابن ابن ابن فإن أصل مسألتهم من

٦	[٦] لأب السدس [١] والباقي خمسة [٥]
١	لابن ابن الابن تعصيباً فجهة البنوة أب
٥	أقرب من جهة الأبوة وهذه صورتها : ابن ابن ابن

**الحالة الثالثة :** أن يتحدوا في الجهة ويختلفوا في الدرجة فيقدم الأقرب درجة كما لو هلك هالك عن ابن و ابن ابن فالمال للابن لقرب درجته من المورث فهو أبوه ولا شيء لابن الابن لبعده درجته عن المورث فهو جده .

قال صاحب الدرّة رحمه الله تعالى :

وفي اختلاف الطبقات واستوى

في الظهر فالأعلى أحق بالنوى<sup>(٢)</sup>

**الحالة الرابعة :** أن يتحدوا في الجهة والدرجة ويختلفوا في القوة فيقوم الأقوى على الأضعف ولا يتصور التقديم بالقوة

(1) لباب الفرائض ص ٢٩

(2) لباب الفرائض ص ٢٩

إلا في الاخوة والأعمام وإن علوا وأبنائهم وإن نزلوا قال  
صاحب الدرّة :

فإن تساوا فالشقيق أولى

لأنه بالقربتين أدلى (١)

**ومثال الاخوة :** لو هلك هالك عن أخ شقيق وأخ لأب فالمال  
للأخ الشقيق دون الأخ لأب رغم اتحادهما في الجهة وهي  
الأخوة والدرجة لكن الشقيق أقوى لأنه يدلي بقرابتين والأخ  
لأب يدلي بقرابة واحدة .

**ومثال العمومة :** لو هلك هالك عن شقيق وعم لأب فذلك  
القول كسابقه (٢) .

وقد أحسن الجعبري رحمه الله تعالى حيث قال في هذا  
الصراع ما يلي :

ودونك فاحفظ ضابطاً جل قدره

إذا كان بالتعصيب ذو الإرث نفلا

أولوا جهة يختلف قدم الذي

بالأصلين أدلى دون ذي الأصل مجملا

ومثال له أخ شقيق مقدم

على الأخ من أصل يروق مقبلا

(١) لباب الفرائض ص ٢٩

(٢) تسهيل الفرائض ص ٤٦ والتحقيقات المرضية ص ١١٥ والعذب الفائض شرح عمدة  
الفارص الجزء الأول ص ٧٥ ولباب الفرائض ص ٢٩ بتصريف وزيادة .



فإن كان ذو الأصلين في البعد موغلا  
فدو الأصل بالتأويريث أخرى فأصلا  
مثال له تقديمتنا الأخ من أب  
على ابن الأخ المدلى بأصلين أن علا  
وإن يختلف في الإرث حقا جهاتهم  
وكننت لترتيب الجهات محصلا  
فقل كل من بالإرث أخرى ففرعه  
على الجهة الأخرى يقدم مسجلا  
مثال له ابن ابن يقدم موغلا  
على الأخ وابن الأخ للعم عطلا  
فبالجهة التقديم ثم بقربه  
وبعدهما التقديم بالقوة أجعلا  
أحط بالذي أمليت ياصاح تغن عن  
إعادته في الحجب واقتس لتتضلا<sup>(١)</sup>  
أما إذا اجتمع في شخص واحد جهتا تعصيب كابن وهو ابن  
ابن عم فيرث بأقواهما ، والأقوى معلوم من ترتيب العصابات  
فالمال في هذا المثال للابن بجهة البنوة لما علم من أنها أقوى  
الجهات<sup>(٢)</sup> .

(١) الأسئلة والأجوبة الفقهية ج ٧ ص ٢٥٢

(٢) انظر كتاب القريب المجيب بشرح كتاب الترتيب الجزء الأول ص ٣٣ - ٣٤ والفصول  
في الفرائض ص ٧٤ - ٧٥

قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة  
الفارض :

وجهتا تعصيب لشخص توجد

في ابن ابن عم هو أيضاً ولد

فأرثه إذ ذاك بالبنوة

مقدم على بني العمومة (١)

### أقسام الورثة

مما سبق من أبواب الفروض وباب التعصيب يتبين أن  
الورثة أربعة أقسام وهي :-

**قسم يرث بالفرض فقط** : وهم خمسة بالاختصار ، وبالبسط

سبعة وهم : الزوج ، الزوجة ، الجدة أم الأم ، الجدة أم الأب ،  
الأم ، الأخ لأم ، الأخت لأم ( هذا عددهم بالبسط).

أما من عددهم خمسة بالاختصار فقال زوجان ، أم ، ولد الأم  
، جدة .

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض  
ووارث بالفرض وحده خمسة

زوجان أم ولدها وجدة

أما كون هؤلاء لا يرثون إلا بالفرض فقط فلأن ما يرثه  
الزوج إذا كان ابن عم مثلاً فلا يرثه باعتباره زوج وإنما  
ورثه باعتباره ابن عم وكذلك إذا كان أحد هؤلاء معتق أو

(١) العذب الفانض شرح عمدة الفارض الجزء الأول ص ٨١

معتقة فهو لا يرثه بهذا المسمى أي كونه زوج أو جدة ونحو ذلك وإنما بكونه معتق أو معتقة .

**قسم يرث بالتعصيب وحده :** وهم العصابة بالنفس عدا الأب والجد وهم اثني عشر الابن وابنه والأخ الشقيق وابنه والأخ لأب وابنه والعم الشقيق وابنه والعم لأب وابنه والمعتق والمعتقة وهذا العد بالبسط .

أما إذا كان ابن العم زوج مثلاً فإن ما يأخذه بالفرض ليس كونه ابن عم وإنما كونه زوج وقد ذكرهم بالاختصار الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة الفارض : سبعة فقال :

ومن بتعصيب فسبعة هي الـ

ابن وفابنه وإن عنه نزل

أخ لغير الأم فابننه فعم

فابنه كذا وذو الولاء ختم

**قسم يرث بالفرض تارة وتارة بالتعصيب ولا يجمع بينهما :** وهن العصابة بالغير البنت، بنت الابن ، الأخت الشقيقة ، الأخت لأب . فإذا انفردن عن المعصب ورثن بالفرض بشرطه كما سبق وإن وجد المعصب ورثن بالتعصيب كما سبق أيضاً ولا يجمعن بين الفرض والتعصيب النسبي .

**قسم يرث بالفرض تارةً وتارةً بالتعصيب ويجمع بينهما**

**تارةً** : وهما الأب والجد فإذا انفرد أحدهم عن الفرع وبقي أكثر من السدس ورث بالتعصيب .

وإذا وجد معه فرع وارث ذكر أو كان معه من أصحاب الفروض مستغرق أو بقي معهم أقل من السدس أو قدر السدس فقط ورث بالفرض وهو السدس .

وإن وجد معه فرع وارث أنثى وفضل عن السدس أكثر من السدس ورث السدس فرضاً والباقي تعصيباً حيث يجمع بينهما .

قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة الفارض :

واثنان يجمعان ما قد ذكرا

الأب ثم الجد بعد قررا<sup>(١)</sup>

(١) الفصول في الفرائض ص ٧٣ وكشف الغوامض في علم الفرائض الجزء الأول / ١٠١ - ١٠٥ والعذب الفائض شرح عمدة الفارض الجزء الأول ص ٨٠ والحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٢٢ والنور الفائض ص ١٠ - ١١

## فصل : ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا

إذا توفي ولد الملاعنة أو ولد الزنا وله فروع فعصبته فروعاً فإن لم يكن له عصبية ففي هذه الحالة اختلف في عصبته من تكون ؟ هل هي أمه ؟ أم غيرها ؟ ويتلخص هذا الخلاف في المذاهب التالية :

**المذهب الأول :** عصبته المسلمون فترث أمه وإخوته لأمه حقه في كتاب الله والباقي لموالي أمه إن كانت مولاة وإن لم تكن مولاة كان ما بقي لبيت مال المسلمين .

وهذا مذهب زيد بن ثابت وابن عباس في إحدى الروايتين عنه رضي الله عنهم ، وبه قال جمهور أهل المدينة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري وربيعه وأبو الزناد وهذا مذهب الإمام مالك والشافعي وأصحابهما وأبي ثور وداود فلو هلك ولد

٦	الملاعنة عن أمه وأخوين لأمه فعلى هذا
١	المذهب أصل مسألتهم من ستة [٦] لأمه أم
١	فرضها السدس واحد [١] ولأخويه لأمه أخ لأم
١	الثلاث اثنان [٢] لكل واحد واحد [١] والباقي أخ لأم
٣	ثلاثة [٣] لبيت مال المسلمين وهذه صورتها: بيت المال

**المذهب الثاني** : تترث أمه وإخوته منه فروضهم في كتاب الله والباقي لموالي أمه إن كانت مولاة وإن لم تكن مولاة فيرد الباقي على أمه وعلى إخوته منها فإن لم يكن هناك ذو فرض ورثوه ذوو أرحامه كما يرثون من غيره .

وهذا مروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهي الرواية الثانية عنه وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه وأهل البصرة وإحدى الروايات الثلاث عن الإمام أحمد ، قال عنها الشيخ صالح بن محمد العثيمين رحمه الله تعالى هذا هو المذهب وصححه ويتفق هذا المذهب مع المذهب الأول في أن الملاعنة وعصبتها ليسوا عسبة لابنها وكذلك ولد الزنا .

ويختلفون فيمن يلي باقي ماله فالمذهب الأول يعطيه لبيت المال وهذا المذهب يرده على أصحاب الفروض فإن عدموا فلذوي الأرحام ، وعلى هذا المذهب يكون المال لأمه وإخوته

٦		فرضا ورداً ومثال ذلك المثال السابق وتعود
١	أم	المسألة بالرد إلى ثلاثة [٣] للأم واحد [١]
١	أخ لأم	وللأخوين لأم اثنان [٢] فرضاً ورداً ولا
١	أخ لأم	شيء لبيت المال وسيأتي بيان الرد في بابه
٣	بيت المال	إن شاء الله تعالى وهذه صورتها :

**المذهب الثالث** : عصبته عسبة أمه وهذه هي الرواية المشهورة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند أهل الفرائض

وهذا مذهب ابن مسعود وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وبه قال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم وحنبل عنه .  
واختاره الخرقى وجزم بها في الوجيز وغيره وقدمها في المقنع والمحروم والفروع والفائق وصحح هذا في الإنصاف وقال : إنه من المفردات .

قال صاحب العذب الفائض : إنه المذهب المعتمد والرواية المفتى بها <sup>(١)</sup> .

وهذا المذهب هو مذهب الحسن وابن سيرين وجابر بن زيد وعطاء والشعبي والنخعي وسفيان والحكم وحماد والحسن بن صالح رحمهم الله تعالى جميعاً .

قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة الفارض :

والولد المنفي بالللعان

ومثله ولد أتى من زان

فأحمد بعد الذكور العصابة

يجعل له عاصب أم عصابة

فإن يمت عن أمه وخال

(١) العذب الفائض شرح عمدة الفارض ج ١ ص ٨٦ - ٨٧ وانظر الإفصاح عن معاني الصحاح للوزير بن هبيرة ج ٢/٩٤ - المؤسسة السعيدية بالرياض والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجلد أحمد بن حنبل للمرداوي ج ٧ ص ٣٠٩ ط ١ مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م تحقيق محمد حامد الفقي ومنح الشفا الشافيات شرح المفردات ج ٢ ص ٨١ - ٨٢

فالتثالث ثم ما بقي للخال (١)

وقبل ذلك قال البهوتي - رحمه الله تعالى - :

وولد اللعان إذ نفوه

عصبة الأم يعصبوه

فإن يخلف أمه وخاله

فالتثالث للأم وما بقي له (٢)

ومثال ذلك : لو مات ابن الملاعنة عن أمه وأخوين لأمه

وخاله فإن لأمه فرضها السدس ولأخويه فرضهما الثلث

٦		والباقي للخال عصبة أمه فتكون المسألة
١	أم	من أصل ستة [٦] للأم السدس واحد [١]
١	أخ لأم	وللأخوين الثلث اثنان [٢] لكل منهم واحد
١	أخ لأم	[١] والباقي ثلاثة [٣] للخال عصبة أمه وهذه
٣	خال	صورتها :

**المذهب الرابع :** عصبة ولد الملاعنة وولد الزنا ؛ أمه

فتعطى المال كله فرض وتعصيبا .

فإن لم يكن له أم فماله لعصبتها وهي الرواية الثالثة عن علي

بن أبي طالب رضي الله عنه .

والرواية المشهورة عن ابن مسعود رضي الله رضي الله عنه .

(١) العذب الفائض شرح عمدة الفارض ج ١/٨٦-٨٧

(٢) منح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢/٨١



وبه قال الحسن ومكحول والشعبي وقتادة وابن سيرين وجابر بن زيد وعطاء والحكم وحماد وسفيان الثوري والحسن بن صالح بن حي وشريك ويحيى بن آدم .

**والرواية الثالثة :** عن الإمام أحمد بن حنبل رواها عنه مهنا<sup>(١)</sup> وأبو الحارث واختارها عبد العزيز وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وصاحب الفائق وقدمه في الرعايتين والحاوي الصغير وأطلقها في المغني والشرح وشرح ابن منجا .

وممن قال بهذا المذهب أبو حنيفة كما أورده الماوردي في الحاوي الكبير<sup>(٢)</sup> رحمهم الله تعالى جميعاً .  
فلو مات عن أمه وخاله فالمال لأمه تعصياً .

### **خلاصة الخلاف :**

يتلخص الخلاف في ولد الملاعنة وولد الزنا . هل أمه وعصبتها عسبة له أم لا ؟ فمن جعلها وعصبتها عسبة له استدل بأدلة منها ما يلي : -

- (1) مهنا : هو مهنا أبو عبدالله بن يحيى الشامي السلمي من كبار أصحاب الإمام أحمد بن حنبل كان أحمد يكرمه ويعرف له حق الصحبة لزم الإمام أحمد ثلاث وأربعين سنة روى عنه مسائل كثيرة . حاشية التهذيب في الفرائض ص ٢١٧
- (2) الاستذكار ج ١٥/٥١٠-٥١٥ رقم ٢٣٠٢٧-٢٣٠٥٦ والحاوي الكبير ج ١٠/٣٥٤-٣٥٩ وكتاب التلخيص في الفرائض ج ١/٤٠٥ والتهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٢١٦-٢٢١ وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥/٤٣٤-٤٣٦ وفتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢/٣٠-٣١ وعون المعبود مع شرح ابن القيم لسنان أبي داود ج ٨/١١٥-١١٨ والإنصاف ج ٧ ص ٣٠٩ والإقناع ج ٣ ص ١٨٧ لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبو النجا الحجاوي المقدسي تحقيق التركي ط/٢ - ١٤١٩ هـ وانظر قول سفيان في موسوعة فقه سفيان الثوري ص ١٠٧

١- حديث بن عمر رضي الله عنهما ( أن رجلا لآعن امرأته في زمن النبي ﷺ وانتقى من ولدها ففرق النبي ﷺ بينهما وألحق الولد بالمرأة ) متفق عليه (١) .

فقالوا معناه إقامتها مقام أبيه فجعلوا عصبه أمه عصبه أبيه (٢)  
٢- حديث وائلة بن الأسقع عن النبي ﷺ قال: ( المرأة تحوز ثلاثة مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لآعنت عليه ) (٣)  
وقال ابن حجر رحمه الله تعالى : قال البيهقي رحمه الله تعالى : ليس بثابت .

**قلت** : وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وليس فيه سوى عمر بن روبة بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة مختلف فيه .

قال البخاري رحمه الله تعالى : فيه نظر ووثقه جماعة وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر ومن طريق داود بن أبي هند عن عبدالله بن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام ( أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمه ) .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٣٠/١٢-٣١ رقم (٦٧٤٨) وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٦/٤٠٧٩ رقم (١٤٩٤)

(٢) الفتح ج ٣١/١٢

(٣) أخرجه ابو داود ١٢٥/٣ برقم (٢٩٠٦) والترمذي ٤٢٩/٤ برقم (٢١١٥) وقال حديث حسن غريب لآعرفه إلا من حديث محمد بن حرب . والنسائي في السنن الكبرى ٧٨/٩ وابن ماجة ٩١٦/٢ رقم (٢٧٤٢) اهـ . حاشية الاستذكار ج ١٥/٥١٣ وضعفه الألباني رحمه الله تعالى

وفي رواية أن عبدالله بن عبيد كتب إلى صديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعنة فكتب إليه ( إني سألت فأخبرت أن النبي ﷺ قضى به لأمه ) وهذه طرق يقوى بعضها ببعض (١) .

٣- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها (٢) .

قال القاضي : هذه الآثار المصير إليها واجب لأنها قد خصت عموم الكتاب . والجمهور على أن السنة يخص بها الكتاب .

ولعل الفريق الأول لم تبلغهم هذه الأحاديث أو لم تصح عندهم (٣) .

وأما من لم يجعل أم ولد الملاعنة وولد الزنا وعصبتها عصة له فاستدل بأدلة منها ما يلي : -

١- عموم قوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرَّثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ ﴾ فقالوا هذه أم وكل لها الثلث فهذه لها الثلث (٤) .

(١) الفتح ج ١٢/٣٥

(٢) أخرجه أبو داود ٣٢٦/٣ برقم (٢٩٠٨) والبيهقي ٢٥٩/٦ والدارمي ٣٩٠/٢ وله

طريق آخر أخرجه أحمد ٢١٦/٢ اه حاشية بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥/٣٥

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥ ص ٤٣٥-٤٣٦ وانظر المستدرک ج ١١/١٩٥

رقم (٧٠٢٨) بحاشية أحمد شاكر

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥ ص ٤٣٤

٢- حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ( ألقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفروض فلأولى رجل ذكر ) قد فرض الله تعالى للأم الثلث فلا يجوز أن يزداد عليه <sup>(١)</sup> .

٣- حديث سهل بن سعد رضي الله عنه ( أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت رجلا رأى مع امرأته رجلا أيقضه فتقتلونه أم كيف يفعل ؟ فأنزل الله فيهما ما ذكر في القرآن من التلاعن . فقال له رسول الله ﷺ : قد قضي فيك وفي امرأتك قال فتلاعنا وأنا شاهد عند رسول ﷺ ففارقها . فكانت السنة أن يفرق بين المتلاعنين وكانت حاملا فأنكر حملها وكان ابنها يدعى إليها . ثم جرت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض الله لها . رواه البخاري <sup>(٢)</sup> .

## الترجيح

الراجح هو المذهب القاضي بأن عصبه ولد الملاعنة أمه ثم عصبته من بعدها للآثار الواردة في هذا المذهب والتي يقوي بعضها بعضا والتي قال فيها القاضي رحمه الله تعالى: المصير إليها واجب .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٥٦

(٢) فتح الباري ج ٨ / ٥٧٤ رقم ٤٧٤٦ قال في حاشية الحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٥٦ وأخرجه أبو داود برقم (٢٢٥٢) والبيهقي ٢٥٥٨/٦ و٤٠١/٧

قال ابن القيم <sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى : حتى لو لم ترد هذه الآثار لكان هذا محض القياس الصحيح وإذا ثبت أن عصابة أمه عصابة له فهي أولى أن تكون عصبته لأنهم فرعها وهم إنما صاروا عصابة له بواسطة ومن جهتها استفادوا تعصيبهم، فلأن تكون هي نفسها عصابة أولى وأحرى <sup>(٢)</sup> .

**قلت** : لاسيما وأن حديث عمرو بن شعيب نص صريح في ذلك قال شيخنا حفظه الله تعالى : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا ينحط عن درجة الحسن .

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى : قال يعقوب بن شيبة ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً وحديثه عندهم صحيح وهو ثقة ثبت والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء زوروا عنها وما روي عنه الثقات فصحيح قال وسمعت علي بن المديني يقول قد سمع أبوه شعيب من جده عبدالله بن عمرو .

(١) ابن القيم : هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعي ثم الدمشقي الفقيه المفسر النحوي العارف شمس الدين أبو عبد الله ابن القيم ولد سنة (٦٩١ هـ) تفنن في علوم الإسلام وكان عارفاً بالتفسير لا يجارى فيه وبأصول الدين وإليه فيهما المنتهى والحديث ومعانيه وفقهه ودقائق الاستنباط منه لا يلحق في ذلك وبالفقه وأصوله وبالعربية وله فيها اليد الطولى صنف تصانيف كثيرة جداً في أنواع العلم كان واسع العلم عارفاً بالخلاف ومذاهب السلف توفي سنة (٧٥١ هـ) - ١ هـ - إلام الموقعين ج ٢٢١ - ٢٨ بتصرف

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية ج ١١٧/٨

وقال علي : وعمرو بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح والذي يقول إن روايته عن أبيه عن جده صحيفة يقول إنها مسموعة صحيحة (١) .

قال محمد بن علي الجوزجاني الوراق رحمه الله تعالى قلت لأحمد عمرو بن شعيب سمع من أبيه شيئاً قال : يقول حدثني أبي قلت : فأبوه سمع من عبدالله بن عمرو قال : نعم أراه قد سمع منه (٢) .

وقال ابن القيم : قال البخاري رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن عبد الله المعروف بابن المديني والحميدي (٣) وإسحاق بن إبراهيم وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (٤) .

**مسألة :** أي الإرث أقوى بالفرض أم بالتعصيب ؟ !

في المسألة قولان لبعض الفرضيين وهما :

**القول الأول :** الإرث بالفرض أقوى من الإرث بالتعصيب

للتالي :

تقديم الإرث بالفرض على الإرث بالتعصيب .

(١) التمهيد ج ٣ ص ٦٢ وج ٢٤ ص ٣٨٤

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٥ ص ١٦٧

(٣) الحميدي : هو الإمام الأثري المتقن الحافظ شيخ المحدثين أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي الفقيه الظاهري صاحب ابن حزم وتلميذه قال مولدي قبل سنة عشرين وأربعمئة عمل الجمع بين الصحيحين ورتبه أحسن ترتيب استوطن بغداد توفي سنة ثمان وثمانين وأربعمئة اهـ نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٣٤٢ - ١٣٤٣ بتصرف وقال انظر السير ١٩ / ١٢٠ - ١٢٧

(٤) إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٣٠

عدم سقوط صاحب الفرض بضيق التركة أو عدلها أو عولها  
عكس الإرث بالتعصيب فإن صاحبه يسقط بضيق التركة  
وعدلها وعولها وهذا القول هو ما جزم به ابن الهائم - رحمه  
الله تعالى - .

**القول الثانى :** الإرث بالتعصيب أقوى من الإرث بالفرض  
للتالى :

لأن العاصب يستحق كل المال .  
أن صاحب الفرض إنما فرض له لضعفه لئلا يسقطه القوي  
ولهذا كان أكثر من فرض له الإناث وكان أكثر من يرث  
بالتعصيب الذكور .  
أن الأصل في الذكور التعصيب .  
أن الأصل في الإناث الفرض وبالتالي فالتعصيب أقوى من  
الفرض .  
لأنه أصل في الأقوى وهذا قول الرشيدى في شرح الجعبرية  
وهو اختيار الشنشورى بقوله : هو الذي ينبغي اعتماده <sup>(١)</sup> .

(1) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٣١/١ بتصرف وزيادة

## الترجيح

في نظري أن الراجح هو القول الأول القاضي بأن الإرث بالفرض أقوى من الإرث بالتعصيب لأنه الأضمن وإن كان قد ينقص بالعول والازدحامات والانتقالات .

- كما سيأتي بيانها قريباً إن شاء الله تعالى في باب الحجب - فهو قد يزيد بالرد ولا يكون صاحب الفرض عرضة للحرمان بعول المسألة أو عدلها .

وأما العاصب فإنه وإن كان قد يحوز جميع المال إلا أنه عرضة للحرمان من كله ولعل سقوط الأخوة الأشقاء في المسألة المشتركة على القول الراجح مع قربهم وتوريث الأخوة لأم دونهم من مؤيدات قوة الإرث بالفرض والله تعالى أعلم .

قال الشيخ محمد صالح العثيمين - رحمه الله تعالى وأسكننا وإياه برحمته الفردوس الأعلى من الجنة إنه ولي ذلك والقادر عليه - في أماليه على البرهانية ( والفرض أقوى لأنه لايسقط بحال أما العاصب فإن له ما بقي فإن لم يبق شيء فلا شيء له ) .



## باب الحجب

### التعريف :

الحجب في اللغة : المنع فحجبه منعه عن الدخول وبابه نصر (١) .

قال الله تعالى ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ (٢) أي ممنوعون من رؤية ربهم عز وجل فلا يرونه .

قال ابن كثير - رحمه الله - : يحجب عنه الكافرون وينظر إليه المؤمنون كل يوم غدوة وعشية (٣) .

وفي الاصطلاح : منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر حظيه (٤) .

### أهمية باب الحجب :

باب الحجب باب عظيم في الفرائض بل من أهم أبواب هذا العلم. فمعرفة أحكامه وتفصيله مهمة جداً وضروري للفرضي حتى قال بعض العلماء حرام على من لم يعرف الحجب أن يفتي في الفرائض فمن لم يتقن تفصيله ويقف على دقائقه فقد يفتي في الفرائض معتمداً على معلوماته العامة في الأنصبا وأسابها دون شعور بوجود مانع من

(1) مختار الصحاح ص ٩٩

(2) سورة المطففين آية ١٥

(3) جامع البيان في تفسير القرآن ج ٢/٤١٤ ط ٢. ١٣٩٧ هـ وتفسير القرآن العظيم

ج ٤/٤٦٤

(4) العذب الفانض ج ١/٩٣ ونهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١/٢٥٩

الإرث فيفوته من الصواب قدر ما فاته من ذلك العلم فيوقع المستفتي في الخطأ ويعطي من لا يستحق ويحرم المستحق فمن ثم تدرك أهمية معرفة الحجب لتلافي ذلك الخطأ<sup>(١)</sup>.  
فمن هذا المنطلق صار باب الحجب من أهم أبواب الفرائض حيث إنه عظيم الفائدة وهو أفاقه أبواب الفرائض فمن لم يتفقه فيه كما ينبغي فهو عارٍ من هذا العلم ، فكرر مطالعته ولازم تأمله فلعلك تظفر بغوا مض سره .

و ما أحسن ما قاله بعضهم في هذا المعنى :

أقول ذا الباب عظيم الفائدة

فجد فيه تحتوي مقاصده

من لم يفز منه بسر غامض

يحرم أن يفتي في الفرائض<sup>(٢)</sup>

### أقسام الحجب :

ينقسم الحجب إلى قسمين هما :

**القسم الأول :** حجب الأوصاف : وهو من اتصف بأحد موانع الإرث السابق بيانها وهي الثلاثة المتفق عليها : الرق والقتل واختلاف الدين فمتى ما كان الوارث رقيقاً أو قاتلاً لمورثه أو كان أحدهما على ملة غير ملة الآخر أصبح محجوباً حجب أوصاف فلا يرث و لا يحجب .

(١) التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية ص ١٢١ بتصرف وزيادة

(٢) حاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ٨٧

قال الشنشوري رحمه الله : فلا يجب أحداً لا حرماناً  
بالإجماع كما نقله الرافعي - رحمه الله تعالى - .

و لا نقصاناً عند الجمهور قياساً على الحرمان خلافاً لابن  
مسعود رضي الله عنه و من تبعه كداود رحمه الله وابن  
جرير في القاتل خاصة (١) .  
وروي عن أبي ثور (٢) .

**القسم الثاني** : حجب الأشخاص : وهو المقصود من هذا  
الباب و المراد به عند الإطلاق وهو نوعان هما :

**النوع الأول** : حجب الحرمان وهو منع الوارث من الإرث  
بالكلية ويتأتى دخوله على جميع الورثة إلا ستة و هم :  
[ الأبوان و الزوجان و الولدان ] وهم من أدلى إلى الميت  
بنفسه إلا المعتق (٣) .

والمحجوب بالشخص حرماناً لا يجب غيره حرماناً  
ويجب غيره نقصاناً كالإخوة مع الأم والأب يحجبون الأم  
عن الثلث إلى السدس وهم محجوبون بالأب .  
واختار شيخ الإسلام ابن تيمية عدم حجب الأم بالإخوة  
المحجوبين كما سبق بيانه في باب الثلث .

(1) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ٦٥

(2) انظر الاستذكار ج ١٥ ص ٥٠٣ - ٥٠٥

(3) العذب الفاضل شرح عمدة الفارض جزء ١ ص ٩٣ - ٩٩ بتصرف

**النوع الثاني :** حجب النقصان وهو أن يرث المحجوب شيئاً لولا الحاجب لورث أكثر منه ويمكن دخول هذا النوع على جميع الورثة من غير استثناء<sup>(١)</sup> وهو ضربان :

**الضرب الأول :** ازدحامات .

**الضرب الثاني :** انتقالات .

فأما الازدحامات فتلاثة وهي :

١- **ازدحام في فرض :** ويختص بكل جماعة يرثون

فرضاً واحداً معاً كالزوجات مثلاً في الربع والثلث ،

وأهل الثلثين ، و الجدات في السدس ، و الاخوة لأم

في الثلث .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن ثلاث زوجات وجدتين

وعم ، فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] لموافقة

مخرج فرضي الربع والسدس .

للزوجات الربع ثلاثة [٣] وللجدات السدس اثنان [٢]

والباقى بعدهن سبعة [٧] للعم فلو كانت الموجودة من

الزوجات زوجة واحدة لأخذت الربع كاملاً فلما وجدت

معها زوجتان كان نصيب كل واحدة ثلث الربع .

وكذا الجدتان لو كانت الموجودة واحدة لكان السدس لها

كاملاً .

(١) تسهيل الفرائض ص ٥١

١٢			فلما وجدت معها جدة
١	٤/١	زوجة	أخرى كان لكل واحدة نصف
١		زوجة	السدس بسبب تزاحمهم في
١		زوجة	الفرض ، الزوجات في الربع
١	٦/١	جدة	والجدات في السدس فلذلك عدّ
١		جدة	هذا التزاحم نوعاً من أنواع
٧	ب . ع	عم	حجب النقصان وهذه صورتها

٢ - ازدحام في نصيب : ويختص ذلك بكل طائفة أو جماعة

تتشارك معاً في نصيب واحد فمتى ما كان عدد العصبية أكثر

١٠			قل نصيب الفرد منهم وهو شامل لجميع العصبيات
١	ب ع	ابن	النسبية والسببية <u>ومثال ذلك</u> : لو
١		ابن	هلك هالك عن عشرة أبناء فالمال
١		ابن	بينهم من عدد رؤوسهم عشرة
١		ابن	لكل واحد منهم عُشر فلو كان
١		ابن	الموجود منهم واحداً فقط لكان
١		ابن	المال له كله فلما وجد عشرة
١		ابن	زاحم بعضهم بعضاً واقتسموا
١		ابن	المال بينهم بالسوية فقل نصيب
١		ابن	الفرد منهم فعدّ هذا التزاحم من
١		ابن	أنواع الحجب وهذه صورتها :

٢- ازدحام في عول : وسيأتي الكلام عليه مفصلاً إن شاء

الله تعالى في بابيه ، فإذا عالت المسألة دخل النقص

على جميع الذين في المسألة وذلك لتزاحم الفروض .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن زوج وأم وأختين شقيقتين

وأختين لأم فإن أصل مسألتهن من ستة [٦] لتباين مخرج

النصف والثالث وتعول إلى عشرة [١٠] للزوجة النصف

ثلاثة [٣] و للأم السدس واحد [١] وللشقيقتين الثلثان

أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] وللأختين لأم الثلث اثنان

[٢] لكل واحدة واحد [١] المجموع عشرة [١٠] فلو

١٠/٦	نسبنا نصيب كل فريق إلى عول المسألة	
٣	٢/١	زوج
١	٦/١	أم
٢	٣/٢	شقيقة
٢		شقيقة
١	٣/١	أخت لأم
١		أخت لأم

عشرة لكان نصيب الزوج ثلاثة  
 أعشار وسدس الأم عشراً وثلثا  
 الشقيقتين خمسين وثلث الأختين  
 لأم خمساً لذلك عُدّ تزاحم  
 الفروض ( العول ) من أنواع  
 حجب النقصان وهذه صورتها :

وأما الانتقالات فأربعة : وهي كالتالي :

١- انتقال من فرض إلى فرض أقل منه : وهذا خاص

بالورثة الذين لهم أكثر من فرض كالزوجات مثلاً

والأخوات والبنات

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أربع بنات وزوجة وابن ابن فإن أصل مسألتهم من أربعة وعشرين [ ٢٤ ] للبنات الثلثان ستة عشر [ ١٦ ] لكل واحدة أربعة [ ٤ ] فلو كانت واحدة فقط لكان لها النصف اثنا عشر [ ١٢ ] وهو الأوفر لها فبوجود المشاركة انتقلن إلى الثلثين

٢٤		فقل نصيب الواحدة بسبب انتقالها
٤		من النصف إلى الثلثين وللزوجة بنت
٤	٣/٢	الثلث ثلاثة [ ٣ ] لوجود الفرع بنت
٤		الوارث وهو ابن الابن فلو لم بنت
٤		يوجد لورثت الربع وهو الأوفر بنت
٣		٨/١
٥	ب ع	ابن ابن وهذه صورتها :

٢- **انتقال من فرض إلى تعصيب أقل منه :** وهو خاص

بذوات النصف والثلثين وهن البنات والأخوات لغير أم فمتى ما وجد المعصب نقل المعصبة به من الإرث بالفرض وهو الأحظ لها إلى الإرث بالتعصيب الأقل منه عصبه بالغير للذكر مثل حظ الأنثيين فلو كانت منفردة لورثت النصف بشروطه فإذا وجد معها معصبها فلا ترث معه أكثر من الثلث .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أخت شقيقة وأخ شقيق فإن المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين فله ثلثاه ولها ثلثه بينما لو انفردت عنه لورثت النصف

٣		والباقى لأولى رجل ذكر وكذلك
١	أخت شقيقة	القول في البنت وبنت الابن والأخت
٢	أخ شقيق	لأب وهذه صورتها :

٣- **انتقال من تعصيب إلى فرض أقل منه :** عكس الثاني، ولا يتصور ذلك إلا في حق الأب والجد وإن علا وذلك بشرط وجود الفرع الوارث الذكر فوجوده يحجب الأب والجد عن الميراث بالتعصيب الأوفر له إلى الإرث بالفرض الأقل منه .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أب وابن أو جد وابن

٦		فإن أصل مسألتها من ستة [٦] للأب
١	أب	أو الجد السدس واحد [١] والباقي
٥	ابن	خمسة [٥] للابن وهذه صورتها :

٤- **انتقال من تعصيب إلى تعصيب أقل منه :** وهذا خاص بالعصبة مع الغير وهن الأخوات لغير أم مع البنات - كما سبق بيانه - .

فإذا وجد معصب الأخت انتقلت به من العصبة مع الغير وهو الأوفر لها إلى العصبة بالغير الأقل منه .



**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن بنت وأخت شقيقة وأخ شقيق .

فإن أصل مسألتهم من اثنين [٢] مخرج النصف للبنت النصف واحد [١] والباقي واحد [١] للأخ الشقيق وأخته للذكر مثل حظ الأنثيين وهو منكسر عليهما ومباين لرؤوسهما ثلاثة [٣] نضربها في أصل المسألة ينتج ستة [٦ = ٣ × ٢] ومنها تصح .

٦ = ٢ × ٣		
٣	١	بنت [٢]
١	١	أخت ش [١]
٢		أخ ش

للبنات ثلاثة [٣ = ٣ × ١]

ولالأخ الشقيق اثنان [٢] وللأخت الشقيقة ثلاثة [١] وهذه صورتها :

فلو لم يكن الشقيق في هذه المسألة موجودًا لكانت المسألة من اثنين للبنت النصف واحد [١] وللأخت الباقي واحد [١] عصابة مع الغير وهو ما يعادل النصف .

فلما وجد معها أخوها

٢	
١	بنت
١	أخت ش

كان استحقاقها ما يعادل سدسا والفرق

بينهما شاسع فلذلك عدّ هذا الانتقال نوعًا

من أنواع الحجب وهذه صورتها :

قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة كل فارض ناظماً لهذا الباب :

الحجب منع من يقيم به سبب  
 من إرثه أو بعض ماله وجب  
 فهو على قسمين حجب حرمان  
 وأوفر الحظين حجب نقصان  
 وذا يكون بانتقال فـرض  
 لمثله أو عاصب للفـرض  
 أو عكسه أو باشتراك فيهما  
 أو من عصوبة لمثلها اعلم  
 أو بتزاحم بعول ظـهرا  
 فهذه سبعة أقسام تـرى (١)

**فصل** : قواعد حجب الحرمان :

قواعد حجب الحرمان ست وهي :

**القاعدة الأولى في الأصول** : إن كل وارث من الأصول  
 يحجب من فوقه إذا كان من جنسه، فالأب يحجب الأجداد  
 اتفاقا لأنهم من جنسه ولا يحجب الجدات لأنهن من غير جنسه،  
 والأم تحجب الجدات لأنهن من جنسها ولا تحجب الأجداد  
 لأنهم من غير جنسها .

**القاعدة الثانية في الفروع** : إن كل ذكر وارث من الفروع  
 يحجب من تحته سواء كان من جنسه أم لا ، فالابن يحجب  
 من تحته من الأبناء وبنات الابن أما الإناث من الفروع فلا

(1) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض ج ١/٩٣-٩٥

تحجب من تحتها إلا باستغراقهن للثلثين فتسقط من تحتها إلا أن يعصبها ذكر وتحجب أنثى الفرع الاخوة لأم اتفاقا .

قال صاحب الدرّة رحمه الله تعالى :

وفي اختلاف الطبقات واستوى

في الظهر فالأعلى أحق بالنوى (١)

**القاعدة الثالثة في الحواشي مع الأصول والفروع : إن كل**

ذكر وارث من الأصول والفروع يحجب الحواشي ذكورا وإناثا واستثنى الاخوة لغير أم مع الجد ولكن على القول الراجح يحجبهم كغيره .

**القاعدة الرابعة في الحواشي بعضهم مع بعض : إن كل من**

ورث منهم بالتعصيب فإنه يحجب من دونه في الجهة أو القرب أو القوة كما سبق في باب التعصيب .

وأما من يرث بالفرض كالإخوة والأخوات لأم والأخوات لغيرها فإنه لا يحجب من يرث بالتعصيب ولا بالفرض منهم إلا بالاستغراق كما سبق في سقوط الأخت لأب باستغراق الأخوات الشقيقات للثلثين في فصل الأخ المبارك والأخ المشؤوم .

**القاعدة الخامسة في الولاء : إن كل من ورث بالتعصيب**

من النسب فإنه يحجب من يرث بالولاء وكل من كان أعلى

(١) لباب الفرائض ص ٢٩

من غيره بالجهة أو المنزلة أو القوة فإنه يحجب من دونه إلا أنه يفرض للأب أو الجد وإن علا السدس مع الأبناء وأبنائهم على مذهب الإمام أحمد رحمه الله والصواب أنه لا يفرض في الولاء لا للأب ولا للجد ولا لغيرهما وإنما يسقطان بالأبناء وأبنائهم اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ذكره عنه في الفائق .

**القاعدة السادسة :** كل من أدلى بشخص فإن قام مقامه عند عدمه سقط به وإلا فلا أي كل من أدلى بواسطة حجبه تلك الوسطة إلا الإخوة من الأم فإنهم يدلون بها ويرثون معها لأنهم لا يقومون مقامها عند فقدها وكذلك الجدة أم الأب وأم الجد فإنها تدلي بهما وترث معهما لأنهما لا يقومان مقامها <sup>(١)</sup> .

### **فصل : صراع الورثة في حجب الحرمان :**

- ١- **الجد** : يسقط بالأب ، وكل جد بعيد يسقط بالجد القريب .
- ٢- **الجدة** : تسقط بالأم ، وكل جدة بعيدة تسقط بالجدة القريبة
- ٣- **ابن الابن** : يسقط بالابن ، وكل ابن ابن بعيد يسقط بابن الابن القريب .
- ٤- **الأخ الشقيق** : يسقط بالابن وابن الابن وإن نزل وبالأب اتفاقاً وبالجد على الراجح المجموع أربعة .

(1) تسهيل الفرائض ص ٥٢-٥٣ والتحقيقات المرضية ص ١٢٤-١٢٦ بتصرف

- ٥- الأخ لأب : يسقط بمن يسقط به الأخ الشقيق وبه ويسقط بالأخت الشقيقة إذا كانت عصابة مع الغير المجموع ستة .
- ٦- ابن الأخ الشقيق : يسقط بثمانية : الستة المذكورين في حجب الأخ لأب وبه والثامن الأخت لأب إذا كانت عصابة مع الغير .
- ٧- ابن الأخ لأب : يسقط بتسعة : الثمانية المذكورين في حجب ابن الأخ الشقيق وبه وهو التاسع .
- ٨- العم الشقيق : يسقط بعشرة : التسعة المذكورين في حجب ابن الأخ لأب وبه وهو العاشر .
- ٩- العم لأب : يسقط بأحد عشر : العشرة المذكورين في حجب العم الشقيق وبه وهو الحادي عشر .
- ١٠- ابن العم الشقيق : ويسقط باثني عشر : الأحد عشر المذكورين في حجب العم لأب وبه وهو الثاني عشر .
- ١١- ابن العم لأب : ويسقط بثلاثة عشر : الإثنى عشر المذكورين في حجب ابن العم الشقيق وبه وهو الثالث عشر .
- ١٢- الأخ لأم : ويسقط بستة وهم : الابن وابن الابن والبنات وبنات الابن والأب والجد وإن علا ( أي بالفرع الوارث مطلقاً وبالأصل الوارث الذكر ) .

**١٣- بنت الابن** : وتسقط بالابن وباستكمال البنات للثلاثين إلا أن يوجد معصبها وحكم بنت الابن الأسفل مع بنت الابن الأعلى كحكم بنت الابن مع البنت .

**١٤- الأخت الشقيقة** : تسقط بالابن وابن الابن الذكر وإن نزل وبالأب إجماعاً وبالجد وإن علا على الراجح .

**١٥- الأخت لأب** : تسقط بمن ذكر في حجب الشقيقة وبها إذا كانت عصة مع الغير وبالشقيقتين فأكثر باستغراقهن للثلاثين إلا أن وجد معصبها<sup>(١)</sup> .

**١٦- المعتق ذكراً كان أم أنثى** : ويسقط بذكور النسب الوارثين وبالأنثى منه إذا كانت وارثة بالتعصيب - والله أعلم - .

**مسألة** : مما سبق في فصل صراع الورثة تبين أنهم أربعة أقسام وهي :

- أ - قسم يُحجَبون ولا يُحجَبون وهم الأبوان و الولدان .  
 ب - قسم يُحجَبون ولا يُحجَبون عكس القسم الأول وهم الاخوة لأم .  
 ج- قسم لا يُحجَبون ولا يُحجَبون وهم الزوجان .  
 د- قسم يُحجَبون ويُحجَبون وهم بقية الورثة<sup>(٢)</sup> .

(1) الفوائد الجلية ص ١٩ والتحقيقات المرضية ص ١٢٥ - ١٢٦ والرائد ص ٢٨ وحاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ٩٠-٩١ والعذب الفاض شرح عمدة الفارض ج ١/٩٧-٩٨ وأحكام المواريث ص ١٥٧-١٦٠ .  
 (2) الفوائد الجلية ص ٢٠

**فائدة :**

**مسألة :** لو هلك هالك عن جميع الذكور المجمع على إرثهم فمن يرث ؟

يرث ثلاثة فقط وهم الزوج والأب والابن ويحجب الباقي أما الأصول فيحجبون بالأب وأما الفروع فيحجبون بالابن وأما الحواشي فيحجبون بهما فأصل مسألتهن من اثني

١٢	عشر [١٢] لموافقة مخرج الربع	
٣	٤/١	زوج [٣]
٢	٦/١	أب [٢] وللابن
٧	ب. ع	ابن الباقي سبعة [٧] وهذه صورتها :

**مسألة :** لو هلك هالك عن الإناث المجمع على ميراثهن فمن ترث منهن ؟

يرثن خمسٌ وهن الأم والزوجة والبنت وبنات الابن والأخت الشقيقة ويُحجبن البواقي .

أما الجدات فيحجبن بالأم ، وأما الأخت لأب فتحجب بالشقيقة هنا لكونها عصة مع الغير .

وأما الأخت لأم فتحجب بالبنت .

فأصل مسألتهن من أربعة وعشرين [٢٤] لموافقة مخرج السدس والثمن .

للأم السدس أربعة [٤] وللزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللبنت

٢٤			النصف اثنا عشر [١٢]
٤	٦/١	أم	ولبنت الابن السدس أربعة [٤]
٣	٨/١	زوجة	تكملة الثلثين وللشقيقة الباقي
١٢	٢/١	بنت	واحد [١] عصبة مع الغير
٤	٦/١	بنت ابن	وهذه صورتها :
١	ب . ع	شقيقة	

**مسألة :** لو هلك هالك عن الجميع فإن كانت الهالكة الزوجة ورث الزوج والأب والأم والابن والبنت .

وبالتالي أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] لموافقة مخرج الربع والسدس .

للزوج الربع ثلاثة [٣] ولكل من الأبوين السدس اثنان [٢] والباقي خمسة [٥] للابن والبنت منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهما ثلاثة نضربها في أصل المسألة ينتج ستة وثلاثون [٣٦ = ١٢ × ٣] ومنها تصح المسألة

٣٦	١٢	× ٣		للزوج تسعة [٩ = ٣ × ٣]
٩	٣	٤/١	زوج	ولكل من الأبوين ستة [٢ × ٣]
٦	٢	٦/١	أب	[٦ = ٣] والباقي خمسة عشر
٦	٢	٦/١	أم	[١٥] للابن عشرة [١٠]
٥	٥	ب . ع	بنت	وللبنت خمسة [٥] وهذه
١٠			ابن	صورتها :



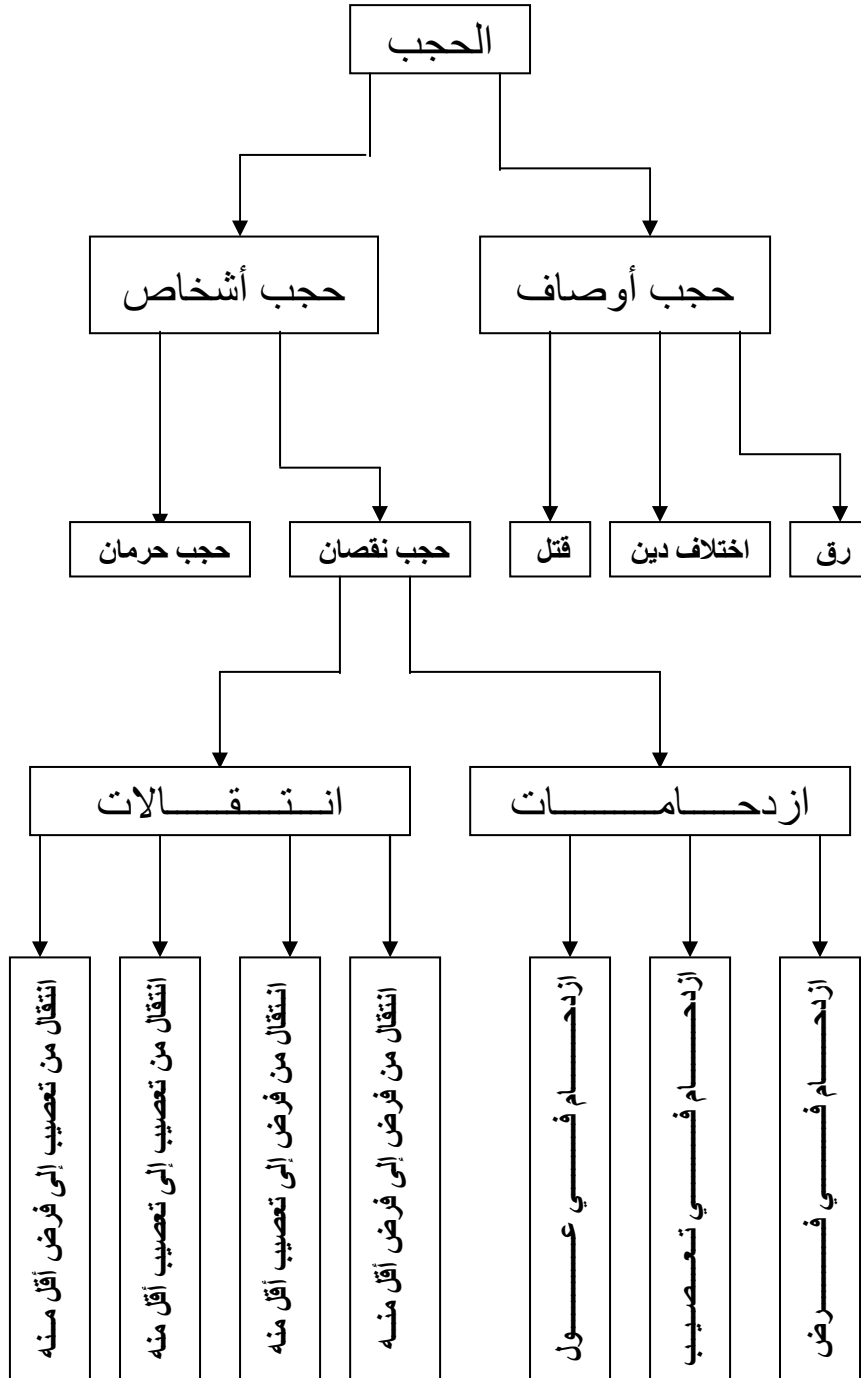
أما لو كان الهالك الزوج فيرث خمسة وهم الأربعة المذكورين والخامس هنا الزوجة بدل الزوج .

فأصل مسألتهم من أربعة وعشرين [٢٤] لموافقة مخرج الثمن والسدس للزوجة الثمن ثلاثة [٣] ولكل من الأبوين السدس أربعة [٤] .

والباقي ثلاثة عشر [١٣] للابن والبنت للذكر مثل حظ الأنثيين منكسرة عليهما مباينة لرؤوسهما ثلاثة [٣] نضربها في أصل المسألة ينتج اثنان وسبعون  $[٧٢ = ٢٤ \times ٣]$  ومنها تصح المسألة .

٧٢	٢٤	$\times ٣$		للزوجة تسعة [ $٩ = ٣ \times ٣$ ]
٩	٣	٨/١	زوجة	للأب اثنا عشر [ $١٢ = ٤ \times ٣$ ]
١٢	٤	٦/١	أب	ولأم كذلك [ $١٢ = ٤ \times ٣$ ]
١٢	٤	٦/١	أم	وللابن ستة وعشرون [٢٦]
١٣	١٣	ب .	بنت	وللبنت ثلاثة عشر [١٣]
٢٦		ع	ابن	وهذه صورتها :

## أقسام الحجب ( مختصرة )



## ملخص أحوال الورثة

سبق الكلام على الورثة المجمع على توريثهم ذكوراً وإناثاً ومن يرث بالفرض ومن يرث بالتعصيب ومن يرث بهما معاً ومن يُحجَب وحاجبه ومن لا يُحجَب فيما مضى من الأبواب والفصول والمسائل السابقة بين الإيجاز والإسهاب وإليك ملخص ما سبق كما يلي :-

**أولاً** : أحوال الذكور :

١- **الابن** : يرث بالتعصيب فقط ولا يحجب حرماناً بشخص مطلقاً .

٢- **ابن الابن** : يرث بالتعصيب فقط ويحجب حرماناً بالابن أو بابن الابن الأقرب منه .

٣- **الأب** : ويرث بثلاثة أحوال حالة بالتعصيب فقط وهو الأوفر له ، إذا عدم الفرع الوارث ، وحالة بالفرض فقط وذلك مع الفرع الوارث الذكر ، وحالة يجمع بينهما معاً مع الفرع الوارث الأنثى في المسائل الناقصة ولا يحجب حرماناً بشخص .

٤- **الجد** : يرث كالأب في حالاته الثلاث السابقة ويخالف الأب في العمريتين وله حالة رابعة مع الاخوة لغير أم وستأتي إن شاء الله مفصلةً في باب الجد والاخوة ويحجب حرماناً بالأب .

- ٥- الأخ الشقيق : يرث بالتعصيب فقط ويحجب حرماناً بأربعة وهم : الابن وابن الابن والأب إجماعاً والجد على الراجح .
- ٦- الأخ لأب : يرث بالتعصيب فقط ويحجب حرماناً بستة وهم : الابن وابن الابن والأب إجماعاً والجد على الراجح وبالأخ الشقيق وبالأخت الشقيقة إذا كانت عصابة مع الغير .
- ٧- ابن الأخ الشقيق : يرث بالتعصيب فقط ويحجب حرماناً بثمانية وهم : الفرع والأصل الذكر الوارث وبالأخ الشقيق والأخ لأب وبالأخت الشقيقة إذا كانت عصابة مع الغير وكذلك الأخت لأب .
- ٨- ابن الأخ لأب : يرث بالتعصيب فقط ويحجب حرماناً بتسعة وهم : الفرع والأصل الذكر الوارث وبالأخ الشقيق وابنه وبالأخ لأب وبالأخت الشقيقة إذا كانت عصابة مع الغير وكذلك الأخت لأب .
- ٩- العم الشقيق : يرث بالتعصيب فقط ويحجب حرماناً بعشرة وهم : الفرع والأصل والذكر الوارث وبالأخ الشقيق وابنه وبالأخ لأب وبالأخت الشقيقة إذا كانت عصابة مع الغير وكذلك الأخت لأب وبالأخ لأب .

- ١٠- **العم لأب** : يرث بالتعصيب فقط ويحجب حرماناً بأحد عشر وهم : الفرع والأصل الذكر الوارث وبالأخ الشقيق وابنه وبالأخ لأب وابنه وبالأخت الشقيقة إذا كانت عصابة مع الغير وكذلك الأخت لأب والعم الشقيق .
- ١١- **ابن العم الشقيق** : يرث بالتعصيب فقط ويحجب حرماناً باثني عشر وهم : الفرع والأصل الذكر الوارث وبالأخ الشقيق وابنه وبالأخ لأب وابنه وبالأخت الشقيقة إذا كانت عصابة مع الغير وكذلك الأخت لأب وبالعم الشقيق وبالعم لأب .
- ١٢- **ابن العم لأب** : يرث بالتعصيب فقط ويحجب حرماناً بثلاثة عشر وهم : الفرع والأصل الذكر الوارث وبالأخ الشقيق وابنه وبالأخ لأب وابنه وبالأخت الشقيقة إذا كانت عصابة مع الغير وكذلك الأخت لأب وبالعم الشقيق وبالعم لأب وبابن العم الشقيق .
- ١٣- **المعتق** : يرث بالتعصيب فقط ويحجب حرماناً بعصابة النسب وهم : الثلاثة عشر السابق ذكرهم .

١٤- الأخ لأم : يرث بالفرض فقط فيرث الثلث جمعاً  
والسدس انفراداً ويسقط بالفرع الوارث مطلقاً  
والأصل الذكر الوارث .

١٥- الزوج : يرث الزوج بالفرض فقط فيرث  
النصف بعدم الفرع ، وبوجوده الربع و لا يحجب  
حرماناً بشخص .

ثانياً : أحوال الإناث :

١- البنت : ترث البنت بحالتين هما :

الحالة الأولى : ترث بالفرض إذا انفردت النصف ، وبالجمع  
الثلثين .

الحالة الثانية : ترث بالتعصيب عصبه بالغير بوجود  
المعصب و لا تحجب حرماناً بشخص .

٢- بنت الابن : ترث بنت الابن بحالتين وهما :

الحالة الأولى : ترث بالفرض النصف انفراداً والثلثين جمعاً  
والسدس تكملة الثلثين .

الحالة الثانية : ترث بالتعصيب عصبه بالغير بوجود  
المعصب وتحجب حرماناً بالفرع الوارث الذكر الأعلى  
منها ، ثم بجمع البنات إذا لم يوجد معصب .

٣- الأم : ترث بحالتين وهما :

**الحالة الأولى** : ترث بالفرض الثلث والسدس ثم ثلث الباقي في العمريتين .

**الحالة الثانية** : ترث تعصيباً ولدها الذي لا عنت عليه ولا تسقط حرماناً بشخص .

٤- **الجدة** : ترث بالفرض السدس فقط وتحجب حرماناً بالأم أو بجدة أقرب منها .

٥- **الزوجة** : ترث بالفرض فقط فترث الربع بعدم الفرع ، وبوجوده الثمن ولا تسقط حرماناً بشخص .

٦- **الأخت الشقيقة** : ترث بحالتين وهما :

**الحالة الأولى** : ترث بالفرض النصف انفراداً ، والثلثين جمعاً  
**الحالة الثانية** : ترث بالتعصيب عصابة بالغير مع أخيها ثم عصابة مع الغير مع البنات .

٧- **الأخت لأب** : ترث بحالتين هما :

**الحالة الأولى** : ترث بالفرض النصف انفراداً ، والثلثين جمعاً ، والسدس تكملة الثلثين .  
**الحالة الثانية** : ترث بالتعصيب عصابة بالغير مع أخيها ثم عصابة مع الغير مع البنات .

٨- **الأخت لأم** : ترث بالفرض فقط فترث الثلث جمعاً والسدس انفراداً وتسقط بالفرع الوارث مطلقاً والأصل الذكر الوارث .

## باب الجد والإخوة

المراد بالجد هنا هو الجد الصحيح الذي لا تدخل في نسبته إلى الميت أنثى مهما تراخى حبل النسب وهو أبو الأب وإن علا أما من دخل في نسبته إلى الميت أنثى فهو من ذوي الأرحام وسيأتي الكلام عنهم في بابهم إن شاء الله تعالى .  
والمراد بالإخوة هنا هم : الاخوة الأشقاء أو من الأب سواء كان الموجود منهم مع الجد ذكرا أو أنثى أو هما من الأشقاء أو من الأب أو هما معا .  
أما الاخوة لأم فقد سبق القول أن الجد يحجبهم إجماعا حجب حرمان أما حكم الجد مع الاخوة فالمقصود منه حكمهم مجتمعين لأنه قد سبق حكم كل منهم منفردا عن الآخر .

### مناسبة الباب :

مناسبة ذكر باب الجد والإخوة بعد باب الحجب لأن باب الجد والإخوة من جملة المسائل التابعة لباب الحجب ولكن لقوة الخلاف فيها وتشعب البحث فيها أفردتها الفرضيون بباب خاص (١) .

هو باب الجد والإخوة ولم يرد نص صريح في القرآن ولا في السنة المطهرة في اجتماع الجد والإخوة لغير أم

(1) التحقيقات المرضية ص ١٣٣ بتصريف معزوا للفوائد الشنشورية مع حاشيتها للباجوري ص ١٣٠



فتشابهت العلل واختلفت المسائل اختلافا كثيرا فتباينت وكان لكل فرقة منهم اجتهادات في الرأي الواحد كيف يطبقونه على الحوادث المختلفة وكيف يضبطون نواحيه المتشعبة<sup>(١)</sup>. فعن الحسن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نشد الناس فقال : من كان منكم عنده علم من رسول الله ﷺ في الجد فليقم ؟ فقام معقل بن يسار المزني فقال : قضى رسول الله ﷺ في جد كان فينا .

قال كم أعطاه ؟

قال : أعطاه السدس .

قال : مع من ؟

قال : لا أدري .

قال : لا دريت<sup>(٢)</sup> .

لذلك كان الصحابة رضي الله عنهم يكرهون القول فيه لاشتباه الأمر فيه ولأهمية هذا الباب وخطورته فقد مشى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بنفسه إلى منزل زيد بن ثابت رضي الله عنه يستفهمه عن رأيه في الجد والاخوة لغير أم إذا اجتمعوا<sup>(٣)</sup> .

(١) أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية ص ١١٧ بتصرف

(٢) كنز العمال ج ١١ / ٦٤ - ٦٥ رقم (٣٠٦٣٢)

(٣) الفرائض وشرح آيات الوصية ص ٢٦ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٠٠ وكنز العمال

ج ١١ / ٦٣ - ٦٤ رقم (٣٠٦٣١)

وعن سعيد بن المسيب رحمه الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن قسم الجد فقال صلى الله عليه وسلم : إني لأظنك تموت قبل أن تعلمه . قال سعيد : ومات عمر ولم يعلمه (١) .

ويروى عنه أيضاً أنه قال أجرؤكم على قسم الجد أجرؤكم على النار (٢) .

كما يروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقض بين الجد والاخوة (٣) .

كما يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : سلونا عن عضلكم واتركونا من الجد لا حياه الله ولا بيّاه (٤) .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أجرؤكم على جرائم جهنم أجرؤكم على الجد (٥) .

### الخلافا في توريث الاخوة لغير أم مع الجد :

يتلخص الخلافا في توريث الاخوة مع الجد من عدمه

إذا اجتمعوا على مذاهب عدة أشهرها مذهبان وهما :

(١) كنز العمال ج ١١/٥٧ — ٥٨ رقم (٣٠٦١١) وفتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١/٤٦

(٢) وإسناده عند سعيد (٥٥/٢٤/١/٣) جيد لولا إرساله اه إرواء الغليل ج ٦/١٢٩  
(٣) ضعيف أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢٤/١٣/٣) والبيهقي ٢٤٦/٢٤٥/٦ والدارمي (٣٥٢/٢) من طريق سعيد بن جبير عن رجل عن مراد سمع علياً يقول فذكره اه إرواء الغليل ج ٦/١٢٨

(٤) الحاوي الكبير ج ١٠/٣٠٠  
(٥) المحلي ج ٨ ص ٣٠٦ و انظره في الكنز ج ١١ ص ٥٨ رقم ٣٠٦١٥ قال في الحاشية أخرجه البيهقي كتاب الفرائض (٢٥٦/٢٤٥/٦) ص

**المذهب الأول :** إسقاط الأخوة بالجد كما يسقطهم الأب وهذا مذهب أبي بكر الصديق وأم المؤمنين عائشة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وأبي الدرداء وأبي الطفيل وأبي موسى الأشعري وعمران بن حصين وجابر بن عبد الله وعبادة بن الصامت وابن الزبير وعمار بن ياسر ونقل عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود أيضاً ﷺ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : فجمهور الصحابة موافقون للصديق في أن الجد كالأب يحجب الأخوة وهو مروى عن بضعة عشر من الصحابة ﷺ (١) .

وبه قال عطاء بن أبي رباح وطاووس بن كيسان وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وأبو الشعثاء جابر بن زيد والحسن البصري وقتادة بن دعامة وعثمان بن مسلم البتي وأبو حنيفة وزفر والحسن بن زياد اللؤلؤي ونعيم بن حماد وأبو ثور وداود وإسحاق وابن المنذر وابن جرير الطبري وشريح والشعبي .

واختاره المزني وابن سريج وابن اللبان ومحمد بن نصر المروزي وأبو منصور البغدادي وابن رشد الحفيد .

(1) مجموع الفتاوى الكبرى ج ٣١ ص ٣٤٢

ورواية في مذهب الإمام أحمد اختارها أبو حفص البرمكي<sup>(١)</sup> والآجري وأبو حفص العكبري<sup>(٢)</sup> وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن بطة<sup>(٣)</sup> وابن قاضي الجبل<sup>(٤)</sup> في الفائق وقال في الفروع : وهو الأظهر .

وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى<sup>(٥)</sup> وأبناؤه وأحفاده وعليه الفتوى .

وأيده شيخنا حفظه الله تعالى وصححه الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى .

والشيخ محمد العثيمين وشيخه السعدي رحمهم الله تعالى .

(١) أبو حفص البرمكي : هو عمر بن أحمد بن إبراهيم أحد مشاهير الحنابلة فقها وعلماً مات سنة ٣٨٧هـ اه حاشية التهذيب /٦٧ وانظر طبقات الحنابلة ج ٢ ص ١٥٣ - ١٥٥ رقم ٦٢٣

(٢) العكبري : هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري الأصل بغدادي المولد والدار الحنبلي القادري ولد سنة ٥٣٨هـ وتوفي سنة ٦١٦هـ له البلغة في الفرائض وتلخيص الفرائض اه هدية العارفين ج ٥ ص ٤٥٩ إسماعيل باشا البغدادي (٣) ابن بطة : هو عبيد الله بن محمد بن حمران أبو عبد الله العكبري المعروف بابن بطة أحد علماء الحنابلة أثنى عليه غير واحد من الأئمة وكان ممن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر توفي سنة ٣٨٧هـ اه باختصار البداية والنهاية جزء ١١٤ / ٣٩٠

(٤) ابن قاضي الجبل : أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي قاضي الحنابلة بدمشق شرف الدين أبو العباس ابن قاضي الجبل يقال له أيضاً ابن قاضي الجبل مات سنة ٧٧١هـ اه ذيل التقييد في رواة السنن والمسائيد ج ١ ص ٣٠٥

(٥) محمد بن عبد الوهاب : هو العلامة المجدد الإمام شيخ الإسلام أبو الحسين محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن مشرف آل معضاد الوهبي ولد في العيينة سنة ١١١٥هـ له مؤلفات كثيرة في التفسير والحديث والعقيدة والفقه و الوعظ مات أواخر سنة ١٢٠٦هـ بالدرعية اه بتصريف مقدمة فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد تحقيق د/ الوليد آل فريان ج ١ ص ١٣ - ١٥ وانظر حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب تأليف حسين خلف الشيخ خزعل توزيع دار المنار للنشر والتوزيع

والشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى (١) .  
**ومن أدلة هذا المذهب ما يلي :**

- ١- قوله تعالى ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ (٢)
- والمعلوم أن إسحاق أب وإبراهيم جد (٣) .
- ٢- قوله تعالى ﴿ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ﴾ (٤) وهذا الأب كان الأب السابع (٥) .
- ٣- قوله تعالى ﴿ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ (٦)
- ٤- قوله تعالى ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ

(١) كتاب التلخيص في علم الفرائض ج ١ ص ١٨٤-١٨٥ و التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٦٧-٦٩ والحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٠٠-٣٠١ والاستذكار ج ١٥ ص ٤٣٤ رقم ٢٢٦٤٩ - ٢٢٦٥١ و المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٦٥ والفصول بحاشية المنيف ص ١٢٧ وإعلام الموقعين ج ١ ص ٤٦٠ وروضة الطالبين ج ٦ / ٢٣ والفوائد الجليلة ص ٢١-٢٢ والتحقيقات المرضية ص ١٣٨ معزواً للفتاوى السعدية ص ٤٨٠ وانظر تسهيل الفرائض ص ٣٠

(٢) سورة البقرة آية ١٣٣ .

(٣) أحكام المواريث ص ١١٥ .

(٤) سورة الكهف آية ٨٢ .

(٥) تفسير القرآن العظيم ج ٣ ص ١٦١

(٦) سورة يوسف آية ٣٨

المُسْلِمِينَ ﴿ (١) فسماه أباً وإذا كان اسم الأب منطلقاً  
على الجد وجب أن يكون في الحكم كالأب (٢).

٥- قوله تعالى ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ حيث جاء رجل إلى ابن  
عباس رضي الله عنهما فقال : كيف تقول في الجد ؟ قال :  
أي أب لك أكبر ؟ فسكت وكأنه عي عن جوابه .

فقال عبد الرحمن بن معقل : آدم فقال أفلا تسمع إلى  
قوله تعالى ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ (٣) .

٦- آيتنا الكلاله فإذا كان وجود الجد مع الإخوة لأم لا  
يدخلهم في الكلاله بل يمنعهم من صدق اسم الكلاله على  
الميت أو عليهم أو على القرابة فكيف أدخل ولد الأب في  
الكلاله ولم يمنعهم وجوده صدق اسمها وهل هذا إلا تفريق  
محض بينما جمع الله بينه (٤)؟! .

٧- حديث ابن عباس رضي الله عنهما (ألقوا الفرائض  
بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر) متفق عليه .

فقد دل على أن الذي يبقى بعد الفرائض يصرف لأقرب

(١) سورة الحج الآية ٧٨

(٢) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٠١

(٣) فتح الباري ج ١٢ ص ٢١ بتصرف

(٤) إعلام الموقعين ج ١ ص ٤٦٠ قال في بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع  
الفوائد ج ٤ ص ٤١٢ رقم (٧١٥٩) رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح  
إلا أن سعيد بن المسيب اختلف في سماعه من عمر ؓ

الناس للميت فكان الجد أقرب فيقدم (١) .  
قال ابن القيم رحمه الله : فإذا خلفت المرأة زوجها وأمها  
وأخاها وجدها فإن كان الأخ أولى رجل ذكر فهو أحق  
بالباقى .

وإن كانا سواء في الأولوية وجب اشتراكهما فيه .  
وإن كان الجد أولى وهو الحق الذي لا ريب فيه فهو  
أولى به وذلك لأن الباقي سدس والجد لا ينقص عن السدس  
بالإجماع فأخذه وسقط الأخ وهذا دليل على أولويته والله  
أعلم (٢) .

٨- قوله ﷺ : ( ارموا بنى إسماعيل فإن أباكم كان  
رامياً ) (٣) .

٩- قوله ﷺ : ( سام أبو العرب وحام أبو الحبش ويافت  
أبو الروم ) (٤) .

١٠- قوله ﷺ ( نحن بنى النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ص ٢٣

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٤٦٢ - ٤٦٩

(٣) الجامع الصحيح المختصر ٣ / ١٠٦٢ رقم ( ٢٧٤٤ ) انظر صحيح البخاري بشرح  
فتح الباري ج ٦ ص ١١٣ رقم ( ٢٨٩٩ ) باب التحريض على الرمي وقوله تعالى  
(وأعدوا لهم -----)

(٤) الجامع الصحيح ج ٥ / ٣٦٥ رقم ( ٢٣٠٩٩ ) ومسنند الإمام أحمد ج ٥ / ٩ رقم  
( ٥٩٥٣٧ ) ورقم ( ٥٩٥٣٨ ) ورقم ( ٥٩٥٥٢ ) ج ١٠ / ٥ والمستدرک ج ٢ / ٥٩٥  
رقم ( ٨١٧٠٠ ) والمعجم الكبير ج ٧ / ٢١٠ رقم ( ١٣٧٤٥٢ )

ولا ننفى من أبينا (١) .

١١- حديث مربع رضي الله عنه قال رضي الله عنه ( ... كونوا على مشاعركم فإنكم على إرث من إرث أبيكم إبراهيم عليه السلام ) .

١٢- حديث المعراج ( هذا أبوك آدم وهذا أبوك إبراهيم ) (٢) .

١٣- قوله رضي الله عنه ( أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ) متفق عليه (٣) ومعلوم أن أباه عبد الله وعبد المطلب جده (٤) .

١٤- قوله رضي الله عنه لليهود (من أبوكم قالوا فلان قال كذبتم بل أبوكم فلان قالوا صدقت ) (٥) .

١٥- الإجماع السكوتي قال ابن عباس رضي الله عنهما: ولم يذكر أن أحداً خالف أبا بكر الصديق رضي الله عنه وأصحاب النبي رضي الله عنه متوافرون قال ابن حجر رحمه الله كأنه يريد بذلك تقوية حجة القول المذكور فإن الإجماع السكوتي حجة وهو حاصل

(١) المعنى بالشرح الكبير ج ٧ ص ٦٧

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٤٦٢

(٣) صحيح البخاري شرح فتح الباري ج ٦ ص ١٣٠ - ١٣١ رقم ٢٩٣٠ وصحيح مسلم

بشرح النووي ج ٨ ص ٤٩٢٢ رقم ١٧٧٦

(٤) المصدر السابق ج ١٢ ص ١٩

(٥) إعلام الموقعين ج ١ ص ٤٦٢



في هذه المسألة (١) .

١٦ - القياس : قال ابن عباس رضي الله عنهما : يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرث أنا ابن ابني .

قال ابن عبد البر : وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الأب عند عدم الأب كالأب وقد ذكر من وافقه ابن عباس رضي الله عنهما في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا أنه كالأب في الشهادة له وفي العتق عليه ..... (٢) .

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : أما يتقي الله زيد بن ثابت رضي الله عنه يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أب الأب أبا (٣)؟! .

قال ابن القيم - رحمه الله - : ( وهو أن الجد لو مات ورثه بنوا بنيه دون إخوته باتفاق الناس فهكذا الأب إذا مات يرثه أبو أبيه دون إخوته .

وهذا معنى قول عمر رضي الله عنه لزيد رضي الله عنه كيف يرثني أولاد عبد الله دون أخوته ولا أرثهم دون أخوتهم فهذا هو القياس الجلي والميزان الصحيح الذي لا مغمز فيه ولا تطفيف (٤) .

(١) فتح الباري ج ١٢ ص ١٩ - ٢٠

(٢) إعلام الموقعين ج ١/٦٢٢

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥/١٨٠ والمغني بالشرح الكبير ج ٧/٦٧

(٤) إعلام الموقعين ج ١ ص ٦٢٢

وأن نسبة الإخوة إلى الجد كنسبة الأعمام إلى أبي الجد فإن الأخ ابن الأب والعم ابن الجد فإذا خلف عمه وأبا جده فهو كما لو خلف أخاه وجده سواء .

وقد أجمع المسلمون على تقديم أب الجد على العم فكذلك يجب تقديم الجد على الأخ وهذا من أبين القياس وإن لم يكن هذا قياساً جلياً فليس في الدنيا قياس جلي (١) .

وقال ابن قدامة الجد أولى من الأخ بدليل المعنى والحكم أما المعنى فإن له قرابة إيلاد وبعضية كالأب .

وأما الحكم فإن الفروض إذا ازدهمت سقط الأخ دونه ولا يسقطه أحد إلا الأب . أه (٢) .

وقال ابن رشد الحفيد : فإن قيل أي القياس أرجح بحسب النظر الشرعي قلنا قياس من ساوى بين الأب والجد فإن الجد أب في المرتبة الثانية أو الثالثة كما إن ابن الابن ابن في المرتبة الثانية أو الثالثة (٣) .

وقد ساق ابن القيم - رحمه الله تعالى - عشرين وجهاً مؤيداً للمذهب الأول القاضي بإسقاط الأخوة بالجد . ومنها قوله الوجه الثامن عشر وهو أن الجد أب في باب الشهادة وفي باب سقوط القصاص .

(١) المصدر السابق ص ٤٦١

(٢) المعنى بالشرح الكبير ج ٦٦/٧

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥ ص ٤١٨

وأب في باب المنع من دفع الزكاة إليه .  
 وأب في باب وجوب إعتاقه على ولد ولده .  
 وأب في باب سقوط القطع في السرقة .  
 وأب عند الشافعية في باب الإجماع في النكاح .  
 وفي باب الرجوع في الهبة .  
 وفي باب العتق بالملك .  
 وفي باب الإجماع على النفقة .  
 وفي باب إسلام ابن ابنه تبعاً لإسلامه .  
 وأب عند الجميع في باب الميراث عند عدم الأب فرضاً  
 وتعصيماً في غير محل النزاع فما الذي أخرجه عن أبوته في  
 باب الجد والإخوة ؟  
 فإن اعتبرنا تلك الأبواب فالأمر في أبوته في محل  
 النزاع ظاهر .  
 وإن اعتبرنا باب الميراث فالأمر أظهر وأظهر<sup>(١)</sup> .  
 وهناك توجيه آخر ذكره الشنشوري حيث قال : يحكى  
 عن ابن اللبان وهو أن الجد إما كالأخ الشقيق أو كالأخ لأب  
 أو دونهما أو فوقهما .  
 فإن كان كالشقيق لزم أن يحجب الأخ للأب .  
 أو كالأخ للأب لزم أن يحجبه الشقيق .

(١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٤٦٨-٤٦٩

أو دونهما لزم أن محببه كل منهما وكل باطل فتعين  
كونه فوقهما فيحجبهما (١).

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى في المنتقى :

وبنيك ثم بني بنيك فكن لهم

براً فإن بني بنيك بنوكا

والطف بجدك رحمة وتعطفاً

واعلم بأن أبا أبيك أبوكا (٢)

قال الفتني رحمه الله تعالى في نظم السراجية :

مثل الأب الجد الصحيح وهو من

لم يدل بالأنثى وبالأب أحرمن

إلا مع الأم وزوج فلها

ثلث وأم الأب لن يعضلها (٣)

**المذهب الثاني** : توريث الإخوة مع الجد وهذا مذهب

الخلفاء الراشدين الثلاثة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان

وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود

( وعمران بن حصين وأبي موسى الأشعري ) والمشهور

عنهما الأول ﷺ .

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٤٦-٤٧ وانظر الحاوي الكبير

ج ١٠ ص ٣٠٢

(٢) المنتقى ص ٣٠٦ ط ١ رمادي للنشر

(٣) خلاصة الفرائض بشرح السراجية ص ٢٥٨

وممن ذهب إلى هذا المذهب شريح والشعبي وإبراهيم النخعي والمغيرة بن مقسم وابن أبي ليلى وابن شبرمة والحسن بن صالح والزهري وهشيم بن بشير وضرار بن صرد والأوزاعي والثوري والأئمة الثلاثة مالك وأحمد والشافعي وإليه ذهب أبو يوسف ومحمد وأبو عبيد وشريح ومسروق وعلقمة وجماعة من أهل الكوفة وأبي عبيد الله بن الحسن العنبري والحجاج بن أرطاة وعبيدة السلماني (١).

### تنبيه :

قال الشنشوري رحمه الله : ( فمذهب الجمهور ومنهم الخلفاء الثلاثة عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ومنهم زيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهما أن الإخوة لا يسقطون ) (٢).

**قلت :** العبارة تُوهّم أن المقصود بالجمهور جمهور الصحابة وقد سبق أن جمهورهم على المذهب الأول كما أورده شيخ الإسلام ابن تيمية رحم الله تعالى الجميع (٣). وكذلك ابن حزم في المحلى (٤).

(١) كتاب التلخيص في علم الفرائض ج ١/١٨٦-١٨٧ والتهذيب ص ٦٩-٧٣ والحاوي الكبير ج ١٠/٣٠١ والاستذكار ج ١٥/٣٦٤ وما بعدها وفقه الإمام الأوزاعي ج ٢ ص ١٤٠ وانظر قول الثوري موسوعة فقه سفیان الثوري ص ١١٨-١٢٢  
 (٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١/٦٤  
 (٣) مجموع الفتاوى ج ٣١/٣٤٢  
 (٤) المحلى ج ٨/٣٢٧

## أدلة هذا المذهب :

وَمَّ استدل به لهذا المذهب التالي :-

١- قوله تعالى ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ (١) .

٢- قوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (٢) فمن قال لا نصيب لهم فقد ترك ظاهر القرآن (٣) .

والجد والاخوة يدخلون في عموم الآيتين فلم يجز أن يخص الجد بالمال دون الاخوة ولأن الأخ عصبه يقاسم أخته فلم يسقط الجد كالابن طرداً وبني الاخوة والعم عكساً (٤) .

٣- حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي استدل به أصحاب المذهب الأول ( ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر ) متفق عليه .

قال ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح : قال : ابن بطال رحمه الله تعالى : وقد احتج به من شَرَّك بين الجد والأخ فإنه أقرب إلى الميت بدليل أنه ينفرد بالولاء .

(١) سورة النساء الآية (٧)

(٢) سورة الأنفال الآية (٧٥)

(٣) المجموع شرح المهذب ج ١٦ / ٦٦

(٤) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٠٣

ولأنه يقوم مقام الولد في حجب الأم من الثلث إلى  
السدس .

ولأن الجد إنما يدلي بالميت وهو ولد ابنه والأخ يدلي  
بالميت وهو ولد أبيه .

والابن أقوى من الأب لأن الابن ينفرد بالمال ويرد  
الأب إلى السدس و كذلك الجد فتعصيب الأخ تعصيب بنوة  
وتعصيب الجد تعصيب أبوة والبنوة أقوى من الأبوة في  
الميراث (١) .

وقال السهيلي - رحمه الله تعالى - : الجد أصل ولكن  
الأخ في الميراث أقوى سبباً منه لأنه يدلي بولادة الأب  
فالولادة أقوى الأسباب في الميراث (٢) .

وقال الماوردي - رحمه الله تعالى - : ولأن تعصيب  
الاخوة كتعصيب الأولاد لأنهم يعصبون أخواتهم وتُحجب  
الأم عن أعلى الوجهين بهم .

ويفرض النصف للأنثى منهم والجد في هذه الأحكام  
كلها بخلافهم فكانوا بمقاسمة الجد أولى من سقوطهم به لأن  
الجد والأخ كلاهما يدلان بالأب .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٢/٢٥ وانظره في شرح صحيح البخاري  
لابن بطال ج / ٨ ص ٣٥٣ ضبط وتعليق أبو تميم ياسر بن إبراهيم مكتبة الرشد الرياض  
ط / ١ — ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م  
(٢) كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ص ٣٥-٣٨ بتصرف

والجد يقول أنا أبو أب الميت والأخ يقول أنا ابن أب الميت فصار الأخ أقوى من الجد لثلاثة معانٍ وهي :  
**الأول** : أن الأخ يدلي بالبنوة والجد يدلي بالأبوة والإدلاء بالبنوة أقوى .

**الثاني** : أن من يدلان به وهو الأب لو كان هو الميت لكان للجد من تركته السدس وخمسة أسداسها للابن .

**والثالث** : أن الأخ قد شارك الميت في الصلْب وراكضه في الرحم وإذا كان الأخ أقوى من الجد بهذه المعاني الثلاثة لكان أقل أحواله أن يكون مشاركاً في ميراثه <sup>(١)</sup> .

٤ - ومم استدل به لهذا المذهب ما أورده ابن حجر في الفتح بقوله : أخرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال أول جد ورث في الإسلام عمر فأخذ ماله فأتاه علي وزيد يعني ابن ثابت فقالا ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الأخوين ومثل زيد للجد والأخوة كممثل شجرة نبتت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فإن قطعت الغصن رجع الماء إلى الساق وإن قطعت الثاني رجع الماء إلى الأول فخطب عمر الناس فقال إن زيدا قال في الجد قولاً وقد أمضيته <sup>(٢)</sup> .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠/٣٠٣ بتصرف

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٢٠/٢١-٢١ بتصرف



ومثله علي بن أبي طالب عليه السلام كوادٍ سال فانشعب منه شعبة ثم انشعب من الشعبة شعبتان فلو رجع ماء إحدى الشعبتين دخل في الشعبتين جميعاً<sup>(١)</sup>.

٥ - ومما تمسك به المورثون للاخوة مع الجد حديث

( أفرضكم زيد )<sup>(٢)</sup>.

### مناقشة الأدلة :

أولاً : مناقشة أدلة المذهب الأول : وهو إسقاط الأخوة

بالجد كما يلي :-

أما الأدلة المسقطة للاخوة بالجد فسأورد ملخصاً في

الجواب عنها للماوردي رحمه الله تعالى حيث قال :

أما الجواب عن استدلالهم بأن الله تعالى سمى الجد أباً

فهو أن اسم الأب انطلق عليه توسعاً ألا ترى أن تسميته

بالجد أخص من تسميته بالأب .

والأحكام تتعلق بحقائق الأسماء دون مجازها كما

تسمى الجدة أمّاً ولا ينطلق عليها اسم الأم .

وأما القول بأن طرفه الأدنى يستوي حكم أوله وآخره

فكذلك طرفه الأعلى .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠/٣٠٤

(٢) حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي قلابة عن أنس وأعله بالإرسال ورجحه الدار قطني والخطيب وغيرهما وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخريج أحاديث الرافعي اهـ الفتح ج ٢/٢٠٠ قلت وضعفه ابن تيمية ج ٣١/٣٤٢ وابن حزم في المحلى ج ٨/٣٢٢

فالجواب عنه أن ابن الابن لما كان كالابن في حجب الأم كان كالابن في حجب الاخوة .

ولما كان الجد مخالفاً للأب في حجب الأم إلى ثلث الباقي كان مخالفاً للأب في حجب الاخوة فيكون الفرق بين الطرفين في حجب الأم إلى ثلث الباقي هو الفرق بينهما في حجب الاخوة .

وأما قياسهم على الابن بعله أنه عصبه لا يعقل :

فالجواب عنه أن استحقاق العقل دل على قوة التعصيب فلم يجز أن يجعل دليلاً على ضعفه تم المعنى في الابن أنه لما كان أقوى من الأب أسقط الاخوة المدلين بالأب فلما لم يكن الجد أقوى من الأب لم يسقط الاخوة المدلين بالأب .

وأما الجواب عن استدلالهم بأن الجد قد جمع الولادة والتعصيب كالأب فهو أن الأب إنما أسقطهم لإدلائهم به لا لرحمه وعصبته .

وأما الجواب عن استدلالهم بأن إدلاء الجد بابن وإدلاء الأخ بأب فهو لإدلائهما جميعاً بالأب فكان إدلاء الأخ أقوى .  
وأما استدلالهم بأنه لو شاركه في موضع لشاركه في كل موضع .

فالجواب عنه أن كل موضع يرث الجد فيه بالتعصيب الذي يشاركه الأخ فيه فإنه يشاركه في ميراثه لا اشتراكهما

في نسبه وإنما لا يشاركه في الموضع الذي يرث الجد فيه بالرحم لأنه ليس للأخ رحم يساويه فيها .

وأما استدلالهم بأن الجد لا يخلو عن أحوال ثلاث :

فالجواب عنه أن الجد والاخوة مجتمعون في الإدلاء

بالأب - والله تعالى أعلم بالصواب - (١) .

وأما الجواب عن آية الكلاله فقد روي أيضاً أن الكلاله

من لا ولد له كما سبق تفصيل الكلاله والخلاف فيها .

**ثانياً مناقشة أدلة المذهب الثاني :** وهو توريث الإخوة

مع الجد .

أما الدليل الأول والثاني وهو الآيتان فعموم .

وأما قولهم أن الأخ عصبه يقاسم أخته فلم يسقط بالجد

كالابن طرداً وبني الإخوة عكساً فهذا تعليل فاسد ؛ لأن الأخ

وإن عصب أخته يسقط بالأب وهو لا يعصب أخته فكذلك لا

يمنتع أن يسقط بالجد الذي لا يعصب أخته .

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما ألحقوا

الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر فهو عليهم لا لهم

فالجاء أولى من الأخ بدليل المعنى والحكم .

أما المعنى فإن له قرابة إيلاد وعضية كالأب .

(1) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٠٤ - ٣٠٥

وأما الحكم فإن الفروض إذا ازدحمت سقط الأخ دونه  
 فلو كان الأخ أولى لاستأثر بالباقي وسقط الجد وإن كانوا  
 سواء في الأولوية وجب اشتراكهم فيه .  
 وإن كان الجد أولى وهو الحق الذي لا ريب فيه فهو  
 أولى به .

وإن كان الجد أولى رجل ذكر وجب أن ينفرد بالباقي  
 بالنص وهذا الوجه وحده كافي .

أما قولهم تعصيب الأخ تعصيب بنوة وتعصيب الجد  
 تعصيب أبوة والبنوة أقوى من الأبوة فإن الأخ ليس بأصل  
 للميت ولا فرع وإنما هو مشارك في الأصل والأصل أحق  
 بالشيء من المشارك له في الأصل .

فالجد أصل الميت والأخ فرع لا أصل الميت فالذي هو  
 أصل أصله أولى من الذي هو فرع أصله وبهذا يكون لا  
 معنى لقول من قال أن الأخ يدلي بالبنوة والجد يدلي بالأبوة  
 فإن الأخ ليس ابناً للميت وإنما هو ابن أبيه .

والجد أب الميت وقاعدة الفرائض وأصولها إذا كان  
 قرابة المدلي من الواسطة من جنس قرابة الواسطة كان أقوى  
 مما إذا اختلفت جنس القرابتين .

ومثال ذلك : أن الميت يدلي إليه ابنه بقرابة البنوة  
 وأبوه يدلي إليه بقرابة الأبوة فإذا أدلى إليه واحد ببنوة البنوة

وإن بعدت كان أقوى ممن يدلي إليه بقراءة بنوة الأبوة وإن قربت فكذلك قرابة أبوة الأبوة وإن علت أقوى من قرابة بنوة الأب وإن قرب .

وقد ظهر اعتبار هذا في تقديم جد الجد وإن علا على ابن الأخ وإن قرب .

وعلى العم لأن القرابة التي يدلي بها الجد من جنس واحد وهي الأبوة .

والقرابة التي يدلي بها الأخ وبنوه من جنسين وهي بنوة الأبوة ولهذا قدمت قرابة ابن الأخ على قرابة ابن الجد لأنها قرابة بنوة أب .

وتلك قرابة بنوة أبي أب ومعلوم أن الجد يقوم مقام الأب في التعصيب في كل صورة من صورته ويقدم على كل عصة يقدم عليها الأب فما الذي أوجب استثناء الإخوة من هذه القاعدة .

وبما سبق يظهر أيضاً بطلان تمثيل الأخ والجد بالشجرة التي خرج منها غصنان .

والنهر الذي خرج منه ساقيتان فإن القرابة التي من جنس واحد أقوى من القرابة المركبة من جنسين وهذه القرابة البسيطة مقدمة على تلك المركبة بالكتاب السنة والإجماع والاعتبار الصحيح .

ثم قياس القرابة على القرابة والأحكام الشرعية على مثلها أولى من قياس قرابة الأدميين على الأشجار والأنهار مما ليس في الأصل حكم شرعي .  
إذاً بل النهر الأعلى أولى بالجدول من الجدول الذي اشتق منه .

وأصل الشجرة أولى بغصنها من الغصن الآخر فإن هذا صنوه ونظيره الذي لا يحتاج إليه .  
وذلك أصله وحامله الذي يحتاج إليه واحتياج الشيء إلى أصله أقوى ممن احتياجه إلى نظيره فأصله أولى به من نظيره (١) .

أما الجواب على تمسك المورثين للإخوة مع الجد بحديث [أفرضكم زيد] :

فقد قال فيه ابن تيمية رحمه الله : هو حديث ضعيف لا أصل له ولم يكن زيد على عهد رسول الله ﷺ معروفاً بالفرائض وإنما صح من الحديث { لكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة ابن الجراح } (٢) .

وقال ابن حزم رحمه الله فيه : إن رواية هذا الحديث لا تصح وذكر أسانيد طرقه وقال : هذه أسانيد مظلمة (٣) .

(١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٤٦٠ - ٤٦٩ وبداية المجتهد جزء ٢ ص ٢٦٠ والحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٠٢

(٢) الفتاوى الكبرى ج ٣١/٢٤٢

(٣) المحلى ج ٨/٣٢٤-٣٢٥

**قلت** : وعلى فرض تصحيح الحديث فيحتمل تأويله على الأقاويل التالية :

أنه قال ذلك ﷺ حثاً لجماعتهم على مناقشته ﷺ والرغبة فيه كرهته لأن زياداً كان منقطعاً إلى علم الفرائض بخلاف غيره .

أنه قال له ذلك تشريفاً وإن شاركه غيره فيه كما قال ﷺ : أقرؤكم أبي وأعرفكم بالحلال والحرام معاذ وأصدقكم لهجة أبو ذر وأقضاكم علي (٢) .

ومعلوم أن أعرف الناس هو أعرفهم بالفرائض وبالحلال والحرام لأن ذلك من جملة القضاء .

أشار بذلك إلى جماعة من الصحابة كان أفضهم زياداً ولو كان ذلك على عموم جماعتهم لما استجاز أحد منهم مخالفته .

أنه أراد بذلك أنه أشدهم عناية وحرصاً عليه وسؤالاً عنه .

(٢) أخرجه الترمذي في فضائل الصحابة (٣٨٠١) مرفوعاً بلفظ ما أضلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق من أبي ذر وقال الترمذي وهذا حديث حسن ، وابن ماجه في المقدمة (١٥٦) وأحمد (١٧٥/٢) ١ هـ حاشية الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٢١

أنه قال ذلك لأنه كان أصحهم حساباً وأسرهم جواباً<sup>(١)</sup>  
قال ابن المجدي : وينبغي أن يكون هذا ( أي الخامس )  
أرجحها<sup>(٢)</sup> .

أما الجواب عن القائلين بتوريث الاخوة مع الجد وهم  
عمر بن الخطاب وعلي وزيد وابن مسعود رضي الله عنهم فقد روي  
عنهم خلافه<sup>(٣)</sup> .

هذان هما المذهبان المشهوران في توريث الاخوة مع  
الجد من عدمه على حد قول ابن القيم رحمه الله : أن الناس  
اليوم قائلان ، قائل بقول أبي بكر رضي الله عنه إسقاط الاخوة بالجد .  
وقائل بقول زيد رضي الله عنه<sup>(٤)</sup> : توريث الاخوة مع  
الجد .

**قلت** : وهناك مذاهب أخرى منها التوقف عن القول  
في الجد والإخوة ومنهم عمر وعلي وابن عمر وشريح  
وسعيد بن جبير بأسانيد ثابتة وإلى هذا رجع محمد بن الحسن  
صاحب أبي حنيفة في آخر أقواله .  
ومنها أيضا إسقاط الجد بالإخوة .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٢١

(٢) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ٩٥ تحقيق ودراسة د/ عبد الرزاق معزواً  
لشرح الجعبرية لابن المجدي تقسيم الورقة (١٢/ب)

(٣) ينظر إعلام الموقعين ج ١ / ٤٦٦-٤٦٧ والمطلى ج ٨ / ٣٢٢-٣٢٤

(٤) ينظر إعلام الموقعين ج ١ / ٤٦٧



ومنها ترك أمره لأمر المؤمنين على قدر ما يراه على حسب قلة الاخوة وكثرتهم<sup>(١)</sup>.

## الترجيح

الراجح هو المذهب الأول القاضي بإسقاط الاخوة والأخوات بالجد فلا يرثون معه شيئاً بكل حال من الأحوال فيكون حكمه حكم الأب إلا في العمريتين .

فإسقاط الاخوة بالجد هو الراجح الموافق لظاهر الكتاب والسنة والموافق لمواقع الإجماع في غير هذه المسألة والموافق للمعاني الصحيحة فهو مذهب منضبط لا تناقض فيه ولا غموض ولا إشكال وهو مروى عن بضعة عشر من الصحابة وعليه الجمهور منهم - رضي الله عنهم أجمعين - . وصحت الرواية عن طائفة منهم وجمهور التابعين وأصحاب هذا المذهب هم أسعد الناس بالإجماع والقياس وعدم التناقض ففازوا بدلالة الكتاب والسنة والقياس وهو المذهب السائد في عهد الصديق رضي الله عنه ولم يذكر أن أحداً خالفه في زمانه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافقون وهذا إجماع سكوتي .

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وإليه ذهب ابن القيم وأسهب في الانتصار له بعشرين وجهاً وعليه الفتوى وهو اختيار شيخ الإسلام المجدد محمد بن عبد الوهاب واختيار

(1) انظر المحلى ج ٨/٣٠٥ - ٣٠٨ المسألة رقم (١٧٣١)

علماءنا ومنهم الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين والشيخ الفوزان<sup>(١)</sup> وهو اختيار شيخنا حفظه الله تعالى .

### المذاهب في القسم بين الجد والإخوة عند المورثين :

على المذهب الراجح وهو إسقاط الإخوة بالجد فلا جديد في كيفية العمل ولا حاجة إلى ذكر باب للجد والإخوة أصلاً.

أما على المذهب المرجوح فقد اختلف المورثون للإخوة مع الجد في القسم بينهم على ثلاثة مذاهب وهي :-

المذهب الأول : هو مذهب الخليفة الراشد الرابع علي

بن أبي طالب عليه السلام ويتلخص مذهبه في التالي :-

١- يفرض للأخت أو الأخوات فروضهن المعروفة

ويعطى الجد الباقي هذا إذا كن إناثاً خُلص ومثال ذلك : لو

هلك هالك عن جد وأخت شقيقة وأخت لأب فإن أصل

٦	مسألتهم من ستة [٦] للشقيقة النصف ثلاثة [٣]	
٣	٢/١	أخت شقيقة [١]
١	٦/١	أخت لأب [٢]
٢	ب.ع	جد

للجد وهذه صورتها :

٢- إذا كان الموجود مع الجد إخوة ذكوراً فقط أشقاء كانوا أو

لأب قاسمهم الجد إلى السدس وتكون مقاسمته لهم كالأخ

منهم ومثال ذلك :

(١) مجموع الفتاوى الكبرى ج ٣١/٣٤٣ والاختيارات الفقهية ص ١٦٧ وإعلام الموقعين ج ١/٤٦٥-٤٦٧ التحقيقات المرضية ص ١٣٨ معزواً للفتاوى السعدية ص ٤٨٠ وانظر فتح الباري ج ١٢/١٩-٢٠ وتسهيل الفرائض ص ٣٠ والفوائد الجليلة ص ٢١-٢٢ والمحلّى ج ٨/٣٢٧

٥	لو هلك هالك عن جد وأخ وأخت لأب
٢	جد
٢	أخ لأب
١	أخت لأب

خمسة [٥] لكل من الجد والأخ اثنان [٢] وللأخت واحد [١] وهذه صورتها :  
 ٣- إذا كان مع ولد الأبوين أو لاد الأب فلا يعتد بهم ولا يدخلهم في المقاسمة وإذا انفردوا قاموا مع الجد مقام الاخوة الأشقاء .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن جد وأخ شقيق

٢	جد
١	أخ شقيق
×	أخ لأب

وَأخ لأب فإن أصل مسألتهم من اثنين [٢] لكل من الجد والأخ الشقيق واحد [١] ويسقط الأخ لأب ولا يعتد به وهذه صورتها :

٤- إذا كان مع الجد والأخوات بنت أو بنت ابن أو هما فإنه يفرض للجد في هذه الحالة السدس والباقي للأخت أو الأخوات .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن جد وبنت وبنت ابن وأخت

شقيقة أو لأب فإن أصل مسألتهم

٦			من ستة [٦] للجد السدس واحد
١	٦/١	جد	[١] وللبنات النصف ثلاثة [٣]
٣	٢/١	بنت	ولبنت الابن السدس واحد [١]
١	٦/١	بنت ابن	والباقي واحد [١] للأخت وهذه
١	ب.ع	أخت شقيقة	صورتها :

٥- إذا كان مع الجد والأخوات صاحب فرض غير البنات أخذ صاحب الفرض فرضه وأعطى الجد أفضل الأمرين من المقاسمة أو فرض السدس .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن جد و زوج وأخت شقيقة أو لأب .

فإن أصل مسألتهم من اثنين [٢] مخرج النصف للزوج النصف واحد [١] والباقي واحد [١] وهو النصف والأفضل للجد هنا المقاسمة .

والواحد [١] منكسر عليهما ومباين لرؤوسهما ثلاثة [٣] نضربها في أصل المسألة ينتج ستة

٦	٢	×٣		[٦] ومنها تصح المسألة
٣	١	٢/١	زوج	للزوج ثلاثة [٣ = ٣ × ١] وللجد
٢			جد	اثنان [٢ = ٢ × ١] وللأخت واحد
١	١	ع.ب	أخت	[١ = ١ × ١] وهذه صورتها :

٥- إذا كان مع الجد إخوة وأخوات ومعهم صاحب فرض سواء من البنات أو من غيرهن فيقاسمهم الجد ما كانت المقاسمة أحظ له من السدس فإذا نقص عنه فُرض له السدس وأعطى الإخوة أو الأخوات الباقي .

ومثال ذلك لو هلك هالك عن أم وبنت وجد وأخوين شقيقين فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] وللبنات النصف ثلاثة [٣] والأوفر للجد هنا سدس جميع المال واحد [١] والباقي واحد [١] بين الأخوين منكسر عليهم ومباين لرأسيهما اثنين نضربها في أصل

١٢	٦	×٢		المسألة ينتج اثنا عشر [١٢] ومنها
٢	١	٦/١	أم	تصح للأم اثنان [٢ = ٢ × ١]
٦	٣	٢/١	بنت	وللبنت ستة [٦ = ٣ × ٢]
٢	١	٦/١	جد	ولللجد اثنان [٢ = ٢ × ١]
١			أخ شقيق	ولكل من الأخوين واحد [١]
١	١	ع.ب	أخ شقيق	وهذه صورتها :

**وخلصه هذا المذهب** يفرض للأخوات مع الجد فرضهن ويعطى الباقي إذا كان أخوات خُص ويقاسم ولد الأبوين أو ولد الأب ما دامت المقاسمة له أفضل من السدس وإلا فرض له السدس وإلى هذا المذهب ذهب كل من الشعبي والنخعي والمغيرة بن مقسم الضبي وابن أبي ليلى وابن شبرمة والحسن وصالح وهشيم بن بشير<sup>(١)</sup> وضرار بن سرد<sup>(٢)</sup> واستحسنه آخرون ، ومن ذلك ما حكاه الشنشوري عن إمام الحرمين بقوله : قال إمام الحرمين رحمه الله : لولا شهادة رسول الله ﷺ لزيد ﷺ بالتقديم في الفرائض لاقتضى الإنصاف اتباع علي ﷺ في باب الجد فإنه أنقى المذاهب وأضبطها وليس فيه خرم ، أصلاً ولا استحداث شيء .

**المذهب الثاني** : مذهب زيد بن ثابت ﷺ ويتلخص في

التالي :-

إذا اجتمع الجد والإخوة لغير أم ولم يكن معهم صاحب فرض أعطى الجد أفضل الأمرين من المقاسمة أو ثلث جميع المال .

(١) هشيم بن بشير : هو هشيم بالتصغير ابن بشير بوزن عظيم ابن القاسم بن دينار السلمى أبو معاوية بن أبي خازم بمعجمتين الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي من السابعة مات سنة ١٨٣ هـ . أه تقريب التهذيب ص ٥٠٤ رقم (٧٣١٢) .  
(٢) ضرار بن سرد : هو ضرار بكسر أوله مخففاً ابن سرد بضم المهملة وفتح الراء التيمي أبو نعيم الطحان الكوفي صدوق له أوهام وخطأ ورمي بالتحشيع كان عارفاً بالفرائض من العاشرة مات سنة ٢٢٩ هـ . أه تقريب التهذيب ص ٢٢١ رقم (٢٩٨٢)

إذا اجتمع الجد والإخوة لغير أم وكان معهم صاحب فرض أعطى الجد الأفضل من الأمور الثلاثة وهي :

أ- المقاسمة كأخ منهم .

ب - ثلث الباقي .

ج - سدس جميع المال .

إذا اجتمع الجد والإخوة الأشقاء والإخوة لأب زاحم الجد بالأخوة لأب حيث يحتسب بهم عليه في القسم وما حصل لهم يأخذه الأشقاء إلا أن يفضل بعد نصف الشقيقة فاضل فيعطى للإخوة لأب وهو ما يسمى بالمعادة .

قال ابن عبد البر - رحمه الله تعالى - : انفرد زيد ابن

ثابت رضي الله عنه من بين الصحابة رضي الله عنهم بالمعادة ولم يقله أحد غيره إلا من اتبعه فيه .

وقد خالفه في هذا الأمر طائفة من الفقهاء القائلين بقوله

في الفرائض لإجماع المسلمين أن الاخوة لأب لا يرثون شيئاً مع الاخوة للأب والأم ، فلا معنى لإدخالهم معهم وهم لا يرثون لأنه حيف على الجد في المقاسمة .

وقد ذهب إلى مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه الإمام أحمد بن

حنبل والشافعي ومالك ،

وأهل المدينة وأهل الشام والثوري والأوزاعي والحجاج ابن أرطاة<sup>(١)</sup> والعنبري والنخعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو عبيد وأكثر المورثين - وسيأتي إن شاء الله تفصيل هذا المذهب في طرق العمل قريباً - .

### المذهب الثالث: مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

ويتلخص في التالي :-

إذا اجتمع الجد والأخوات الخُلص ذهب في هذه الحالة إلى مذهب علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث يفرض للأخوات فروضهن ويعطي الجد الباقي وقد مضى بمثاله .

يقاسم بالجد الاخوة إلى ثلث جميع المال وإذا كانوا أكثر من مثليه أعطاه الثلث إذا لم يكن معهم صاحب فرض كمذهب زيد رضي الله عنه .

أعطى الجد الأ حظ من المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال إذا كان معهم صاحب فرض وفضل أكثر من السدس .

لا يعتد بالأخوة من الأب مع الاخوة الأشقاء وإذا انفرد الاخوة لأب مع الجد قاموا مقام الاخوة الأشقاء وإلى مذهب

(1) الحجاج بن أرطاة : هو الحجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل أبو أرطاة ينتهي إلى النخع من مذبح كان شريفاً مرياً وكان في صحابة أبي جعفر المنصور فضمه إلى المهدي فلم يزل معه حتى مات سنة ١٥٠ هـ بالري أه حاشية التلخيص في الفرائض ج ١٨٧/١



ابن مسعود رضي الله عنه ذهب مسروق وعلقمة وشريح وجماعة من أهل الكوفة .

إذاً لا ينقص الجد عند الجميع من سدس جميع المال أو تسميته إذا زادت السهام {العول} هذا قول عامة أهل العلم إلا ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كتب بمقاسمة الجد إلى سبعة وروي عنه على ثمانية وحكي عن عمران بن الحصين والشعبي إلى نصف السدس وهذه روايات لا معول عليها والله أعلم <sup>(١)</sup>

### طريقة العمل في القسم بين الجد والإخوة :

سبق ذكر الخلاف في إسقاط الاخوة بالجد وتوريثهم معه كما سبق ذكر القول الراجح وهو سقوط الاخوة بالجد ، أما القول المرجوح وهو توريث الاخوة مع الجد ، فقد سبق ذكر مذاهب المورثين للإخوة مع الجد آنفاً .  
وإذا علم هذا فإنني سأسلك مسلك جمهور المورثين على مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه بالقسم بين الجد والإخوة وإن كان شائكا ، - وبالله التوفيق وعليه التكلان - .  
لا يخلو اجتماع الجد والإخوة من أربع حالات وهي :

(١) المغني بالشرح الكبير ج٧/٦٨-٧١ والحاوي الكبير ج١٠/٣٠٣-٣٠٨ والاستذكار ج١٥/٣٦١-٣٩٤ برقم ٢٢٦٥٧-٢٢٦٧٠ وشرح السراجية للجرجاني ص١٦٨ وفتح القريب المجيب ج١ ص٤٧ والتهذيب في علم الفرائض ص٧١-٧٣ والتلخيص في الفرائض ج١/١٨٤-١٨٧ وأحكام الموارث في الشريعة الإسلامية ص١١٦-١١٨ وكنز العمال ج١١/٤٢-٥٣ رقم ٣٠٥٤٩-٣٠٥٨٩

**الحالة الأولى** : أن يجتمع الجد وصنف واحد من صنفى  
الاخوة وليس معهم صاحب فرض .

**الحالة الثانية** : أن يجتمع الجد وصنف واحد من صنفى  
الاخوة ومعهم صاحب فرض .

**الحالة الثالثة** : أن يجتمع الجد وصنفى الاخوة وليس  
معهم صاحب فرض .

**الحالة الرابعة** : أن يجتمع الجد وصنفى الاخوة ومعهم  
صاحب فرض .

قال ابن الهائم رحمه الله :

الجد والاخوة لأبوين أو لأب إما أن يكون معه شيء من  
أحد الصنفين أو من كليهما وعلى التقدير إما أن يكون هناك  
ذو فرض أو لا فهذه أربع حالات (١)

### **طريقة العمل فى الحالة الأولى :**

إذا اجتمع الجد وصنف واحد من صنفى الاخوة وليس  
معهم صاحب فرض فلا يخلو اجتماعهم من أحد أمور ثلاثة  
وهي :

**الأمر الأول** : أن يكون الاخوة أقل من مثلى الجد  
فالأحظ له فى هذا الأمر مقاسمة الاخوة كواحد منهم مع  
الذكر كنصيب الذكر ومع الأنثى كنصيب الأنثيين وينحصر  
ذلك فى خمس صور وهي :

(١) الفصول فى الفرائض ص ١٢٧

الصورة الأولى :

٣		جد وأخت شقيقة أو لأب أصل مسألتها من
٢	جد	ثلاثة [٣] للذكر مثل حظ الأنثيين للجد اثنان
١	أخت	[٢] وللأخت واحد [١] وهذه صورتها :

الصورة الثانية : جد وأختان أصل مسألتهم من

٤		عدد رؤوسهم أربعة
٢	جد	[٤] لأحظية المقاسمة للجد اثنان [٢]
١	أخت	ولهما اثنان [٢] لكل واحد واحد [١]
١	أخت	وهذه صورتها :

الصورة الثالثة :

٢		جد وأخ أصل مسألتها من اثنين
١	جد	[٢] لكل منهما واحد [١] وهذه
١	أخ	صورتها :

الصورة الرابعة :

٥		جد وثلاث أخوات أصل مسألتهم
٢	جد	من عدد رؤوسهم خمسة [٥] للجد اثنان
١	أخت	[٢] .
١	أخت	ولكل واحدة واحد [١] وهذه صورتها :
١	أخت	

٥	<b>الصورة الخامسة :</b> جد وأخ وأخت ، فأصل	
٢	جد	مسألتهم من عدد رؤوسهم خمسة [٥]
٢	أخ	لكل من الجد والأخ اثنان [٢] وللأخت
١	أخت	واحد [١] وهذه صورتها :

**الأمر الثاني :** أن يكون الإخوة مثلي الجد وهنا يستوي له الأمران أعني المقاسمة وثلاث جميع المال والأولى له التعبير بالثلاث ذكره ابن الهائم في الفصول<sup>(١)</sup> وتتنصر الصور التي يكون فيها الإخوة مثلي الجد في ثلاث صور وهي :

٣	<b>الصورة الأولى :</b>	
١	جد	جد وأخوان أصلها من ثلاثة [٣] للجد
١	أخ	واحد [١] بالمقاسمة أو بالفرض ولكل أخ
١	أخ	واحد [١] وهذه صورتها :

### **الصورة الثانية :**

٦	جد وأربع أخوات أصلها من ستة [٦]	
٢	جد لغير أم	للجد اثنان [٢] بالمقاسمة أو
١	أخت لغير أم	بفرض الثلث ولكل من الأخوات
١	أخت لغير أم	واحد [١] وهذه صورتها :
١	أخت لغير أم	
١	أخت لغير أم	

(١) الفصول في الفرائض ص ١٢٨

الصورة الثالثة :

٦		جد وأخ وأختان أصلها من ستة [٦] للجد
٢	جد	اثنان [٢] بالمقاسمة أو بفرض الثلث وللأخ
٢	أخ	اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١] وهذه
١	أخت	صورتها :
١	أخت	

الأمر الثالث : أن يكون الاخوة أكثر من مثلي الجد فالأحظ له في هذا الأمر ثلث جميع المال والباقي للإخوة ولا حصر لصورها وأقل ما يتصور في ذلك ثلاث صور وهي كما يلي :

١- جد وأخوان وأخت أصل مسألتهم من ثلاثة [٣]

مخرج الثلث للجد ثلث جميع المال واحد [١] والباقي

١٥	٣	× ٥	اثنان [٢] بين الإخوة منكسر عليهم ورؤوسهم
٥	١	جد	خمسة [٥] نضربها في أصل المسألة ثلاثة
٤		أخ	[٣] ينتج خمسة عشر ومنها تصح للجد
٤	٢	أخ	خمسة [٥=٥×١] ولكل أخ أربعة [٤]
٢		أخت	وللأخت اثنان [٢] وهذه صورتها :

٢- جد وأخ وثلاث أخوات كذلك أصل مسألتهم من ثلاثة [٣] مخرج الثلث للجد ثلث جميع المال واحد [١] والباقي اثنان [٢] للأخ والأخوات منكسرة عليهم

١٥	٣	×٥	ومباينة لرؤوسهم خمسة [٥]
٥	١	جد	نضربها في أصل المسألة ثلاثة [٣]
٤	٢	أخ	ينتج خمسة عشر [١٥ = ٥ × ٣]
٢		أخت	ومنها تصح للجد خمسة [٥ = ٥ × ١]
٢		أخت	وللأخ أربعة [٤] ولكل أخت اثنان
٢		أخت	[٢] وهذه صورتها :

٣- جد وخمس أخوات كذلك أصل مسألتهم من ثلاثة [٣]

١٥	٣	×٥	للجد ثلث جميع المال واحد [١] والباقي
٥	١	جد	اثنان [٢] للأخوات منكسرة عليهن
٢	٢	أخت	ومباينة لرؤوسهن خمسة [٥] وتصح
٢		أخت	مما صحت منه سابقتها خمسة عشر [١٥]
٢		أخت	للجد [٥ = ٥ × ١] وللأخوات عشرة
٢		أخت	[١٠ = ٥ × ٢] ولكل واحدة اثنان [٢]
٢		أخت	وهذه صورتها :

قال الرحي رحمة الله تعالى :

.....

أنبيك عنهن على التوالي  
يقاسم الاخوة فيهن إذا  
لم يعد القسم عليه بالأذى  
فتارة يأخذ ثلثاً كاملاً  
إن كان بالقسمة عنه نازلاً  
إن لم يكن هناك ذو سهام  
فاقنع بإيضاحي عن استفهام  
الحالة الثانية : من حالات اجتماع الجد والإخوة هي  
اجتماع الجد وصنف واحد من صنفى الاخوة ومعهم صاحب  
فرض .  
والذين يتصور اجتماعهم معهم من أهل الفروض ستة  
وهم :  
الزوج ، والزوجة فأكثر ، والأم ، والجدة فأكثر ،  
والبنت فأكثر ، وبنت الابن فأكثر ، وما عدا هؤلاء فلا  
يجتمعون معهم على الميراث لأنهم إما أن يسقطوهم جميعاً  
كالأب أو يسقط بعضهم بهم كالإخوة لأم حيث يسقطهم الجد .  
إذا علم هذا فلا يخلو اجتماع الجد والإخوة وصاحب  
الفرض من أربعة أحوال وهي :

**الأول** : أن تستغرق الفروض جميع التركة .  
**الثاني** : أن يبقى بعد أصحاب الفروض أقل من  
السدس .

**الثالث** : أن يبقى بعد أصحاب الفروض تمام السدس .  
**الرابع** : أن يبقى بعد أصحاب الفروض أكثر من  
السدس .

### وطريقة العمل في هذه الأحوال كما يلي :

أما طريقة العمل في الأحوال الثلاثة الأول فيفرض  
للجد السدس ويسقط الاخوة إلا الأخت الشقيقة في الأكرية  
وستأتي إن شاء الله في باب المسائل الملقبة .

**ومثال الاستغراق** : لو هلك هالك عن زوج وبننتين وأم  
وجد وأخ فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] لموافقة

١٥/١٢	مخرج الربع والسدس للزوج الربع ثلاثة
٣	[٣] وللبننتين الثلثان ثمانية [٨] لكل زوج
٤	واحدة أربعة [٤] وللأم السدس اثنان بنت
٤	[٢] وتعول إلى ثلاثة عشر [١٣] بنت
٢	ويسقط الأخ وفي هذا الحالة يفرض أم
٢	للجد السدس وتعول إلى خمسة عشر جد
×	[١٥] وهذه صورتها : أخ



**ومثال الحال الثاني :** وهو أن يبقى بعد أصحاب

الفروض أقل من السدس : لو هلك هالك عن زوج وبننتين  
وجد وأخ فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] لمباينة

١٣/١٢		مخرج فرضي الثلثين والرابع
٣	زوج	للزوج الربع ثلاثة [٣] وللبننتين الثلثان
٤	بنت	ثمانية [٨] لكل واحدة أربعة [٤] والباقي
٤	بنت	واحد [١] هو أقل من السدس فيكمل للجد
٢	جد	السدس وتعول إلى ثلاثة عشر [١٣]
×	أخ	ويسقط الأخ وهذه صورتها :

**ومثال الحال الثالث :** وهو أن يبقى بعد أصحاب الفروض

تمام السدس : لو هلك هالك عن زوج وأم وجد وأخ

٦		فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] لمباينة
٣	زوج	مخرج النصف والثلث للزوج النصف
٢	أم	ثلاثة [٣] ولأم الثلث اثنان [٢] والباقي
١	جد	واحد [١] هو تمام السدس يعطاه الجد
×	أخ	ويسقط الأخ وهذه صورتها :

و إلى هذه الأحوال الثلاثة أشار الشيخ صالح البهوتي رحمه

الله تعالى في عمدة الفارض بقوله :

والسدس فرضه إذا ما قد فضل

مقداره أو لم يكن أو الأقل

وتسقط الإخوة طراً إلا

أختاً بأكدرية قد نقل<sup>(١)</sup>

أما طريقة العمل في الحال الرابع وهو أن يفضل عن الفروض أكثر من السدس فللجد في هذا الحال أوفر من أمور ثلاثة وهي :

**الأمر الأول :** مقاسمة الإخوة كأخ منهم .

**الأمر الثاني :** ثلث الباقي .

**الأمر الثالث :** سدس جميع المال .

وقد تستوي له الأمور الثلاثة .

وقد يستوي له أمران وتحت هذا سبع صور وهي

كالتالي :

**الصورة الأولى :** أن تكون المقاسمة خير للجد من ثلث

الباقي وسدس جميع المال وضوابطها كالتالي :

١- أن يكون الباقي بعد أصحاب الفروض نصفاً فأكثر

ويكون الاخوة أقل من مثلي الجد .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجة وجد وأخت فإن

أصل مسألتهم من أربعة [٤] مخرج الربع للزوجة

الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣]

(1) عمدة الفارض بشرح العذب الفاضل ج ١ ص ١١٣

٤		هي أكثر من النصف والإخوة أقل من
١	زوجة	مثلي الجد فالأحظ له المقاسمة فله اثنان
٢	جد	[٢] وللأخت واحد [١] وهذه المسألة هي
١	أخت	مربعة الجماعة وهذه صورتها :

٢ - أن يكون الباقي بعد أصحاب الفروض ثلثاً ويكون  
الإخوة أقل من مثلي الجد .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن بنت وأم وجد وأخت فإن  
أصل مسألتهم من ستة [٦] للبنت النصف ثلاثة [٣] وللأم  
السدس واحد [١] والباقي اثنان [٢] هي تمام الثلث والإخوة  
أقل من مثلي الجد فالأحظ له المقاسمة وهي منكسرة على  
رؤوس الجد والأخت ثلاثة [٣] فنضربها في أصل المسألة

١٨	٦	×٣	ومنها [١٨=٦×٣]
٩	٣	بنت	تصح للبنت تسعة [٩=٣×٣] وللأم
٣	١	أم	ثلاثة [٣=٣×١] وللجد اثنان [٢]
٢	٢	جد	واللأخت واحد [١] وهذه صورتها :
١		أخت	

٣- أن يكون الباقي أقل من النصف وأكثر من الثلث  
ويكون الإخوة مثلي الجد فأقل **ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن  
أم وزوجة وجد وأخ فإن أصل مسألتهم من اثني عشر  
[١٢] لمباينة مخرج فرضي الثلث والرابع للأم الثلث أربعة

[٤] وللزوجة الربع ثلاثة [٣] والباقي خمسة [٥] هي أقل من النصف وأكثر من الثلث والأخوة مثل الجد فالأحظ له المقاسمة والخمسة منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنين نضربها في أصل المسألة ،

٢٤	١٢	×٢	ينتج أربعة وعشرون [٢٤ = ١٢ × ٢]
٨	٤	أم	ومنها تصح للأم ثمانية [٨ = ٤ × ٢]
٦	٣	زوجة	وللزوجة ستة [٦ = ٣ × ٢] ولكل من الجد
٥		جد	والأخ خمسة [٥] وهذه صورتها :
٥	٥	أخ	

**الصورة الثانية :** أن يكون ثلث الباقي أوفر حظاً للجد من المقاسمة و سدس جميع المال وضابط ذلك : أن يكون الباقي بعد أصحاب الفروض أكثر من النصف ويكون الاخوة أكثر من مثلي الجد **ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أم وجد وخمسة

١٨		إخوة أشقاء فإن أصل مسألتهم من ثمانية عشر
٣	أم	[١٨] لوجود السدس وثلث الباقي للأم
٥	جد	السدس ثلاثة [٣] و الباقي خمسة عشر
٢	أخ شقيق	[١٥] هي أكثر من النصف والإخوة أكثر
٢	أخ شقيق	من مثلي الجد فالأحظ له ثلث الباقي فله
٢	أخ شقيق	خمسة [٥] و الباقي عشرة [١٠] للإخوة
٢	أخ شقيق	لكل واحد اثنان [٢] وهذه صورتها :
٢	أخ شقيق	

ووجه إعطاء الجد ثلث الباقي هنا فلأن الأم والجد إذا اجتمعا وليس معهما غيرهما فله مثلا مالها والإخوة لا ينقصون الأم عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه ، ولأن الاخوة لغير أم لا ينقصون الاخوة لأم عن الثلث فبالأولى الجد لأنه يحجبهم (١) .

### الصورة الثالثة : أن يكون سدس المال أوفر حظاً للجد

من المقاسمة وثلث الباقي وضابط هذه الصورة كما يلي :

١ - أن يكون ما بقي بعد أصحاب الفروض هو أقل من النصف وأكثر من الربع ويكون الاخوة أكثر من مثليه ومثال ذلك : لو هلك هالك عن بنتين وجد وثلاثة إخوة فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للبنتين الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] ويبقى اثنان [٢] هي أقل من النصف وأكثر من الربع والاخوة أكثر من مثلي الجد فالأحظ

١٨	٦	×٣	له سدس جميع المال وهو واحد [١] والباقي
٦	٢	بنت	واحد [١] للإخوة منكسر عليهم ومباين
٦	٢	بنت	لرؤوسهم ثلاثة نضربها في أصل المسألة
٣	١	جد	ينتج ثمانية عشر [١٨=٦×٣] ومنها تصح
١		أخ	لكل بنت ستة [٦=٣×٢] وللجد ثلاثة
١	١	أخ	[٣=٣×١] ولكل أخ واحد [١] وهذه
١		أخ	صورتها :

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٤٧

٢- أن يكون ما بقي بعد أصحاب الفروض الربع فقط ويكون الاخوة مثلي الجد فأكثر ومثال ذلك : لو هلك هالك عن زوج وبنت ابن وجد وثلاثة إخوة فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] لموافقة مخرج الربع والسدس للزوج الربع ثلاثة [٣] ولبنت الابن النصف ستة [٦] والباقي ثلاثة [٣] هي تمام الربع والإخوة هنا أكثر من مثلي الجد إذاً فالأحظ له سدس جميع المال اثنان [٢] والباقي واحد

٣٦	١٢	×٣	[١] للإخوة منكسر عليهم ورؤوسهم
٩	٣	زوج	ثلاثة نضربها في أصل المسألة ينتج
١٨	٦	بنت ابن	بستة وثلاثون [٣٦=١٢×٣] للزوج
٦	٢	جد	تسعة [٩=٣×٣] ولبنت الابن ثمانية
١		أخ	عشر [١٨=٦×٣] وللجد ستة
١	١	أخ	[٦=٣×٢] ولكل أخ واحد [١] وهذه
١		أخ	صورتها :

٣- أن يكون ما بقي بعد أصحاب الفروض أقل من الربع فالأحظ للجد السدس مطلقا سواء كان الاخوة أقل منه أو مثله أو مثليه أو أكثر لما مضى أنه لا ينقص عن السدس إجماعا **ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن بنتين وزوج وجد وأخ فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] لمداخلة مخرج الثلثين والسدس وموافقته للربع لبنتي الابن

١٣/١٢		الثلثان ثمانية [٨] لكل واحدة أربعة [٤]
٤	بنت	وللزوج الربع ثلاثة [٣] المجموع أحد عشر [١١] والباقي واحد [١] هو أقل من الربع فيكمل للجد السدس وتعول المسألة إلى ثلاثة عشر [١٣] ويسقط الأخ وهذه صورتها :
٤	بنت	
٣	زوج	
٢	جد	
×	أخ	

**الصورة الرابعة** : أن يستوي للجد المقاسمة وثلث الباقي

وهما أحظ له من سدس جميع المال .

**وضابط هذه الصورة** : أن يكون ما بقي بعد أصحاب

الفروض أكثر من النصف والإخوة مثلي الجد وقد سبق

حصر الاخوة مثلي الجد في الحالة الأولى في الأمر الثاني

**ومثال هذه الصورة** : لو هلك هالك عن زوجة وجد وأخوين

فإن أصل مسألتهم من أربعة [٤] مخرج الربع .

٤		للزوجة الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣]
١	زوجة	يستوي للجد هنا المقاسمة وثلث الباقي وهما
١	جد	أحظ له من سدس جميع المال فله واحد [١]
١	أخ	بالمقاسمة أو بفرض ثلث الباقي ولكل من
١	أخ	الأخوين واحد [١] وهذه صورتها :

**الصورة الخامسة :** أن يستوي للجد ثلث الباقي وسدس جميع المال وهما أحظ له من المقاسمة وضابط هذه الصورة أن يكون ما بقي بعد أصحاب الفروض نصفاً ، ويكون الاخوة أكثر من مثليه ولا حصر لصورها .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوج وجد وثلاثة إخوة فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] لوجود النصف وثلث الباقي أو النصف والسدس للزوج النصف ثلاثة [٣] والباقي ثلاثة [٣] يستوي للجد فيها السدس وثلث الباقي فله واحد [١] بأحدهما

١٨	٦	×٣	والباقي اثنان [٢] للإخوة منكسرة عليهم
٩	٣	زوج	ورؤوسهم ثلاثة [٣] نضربها في أصل
٣	١	جد	المسألة ينتج ثمانية عشر [١٨=٦×٣]
٢		أخ ش	ومنها تصح للزوج تسعة [٩=٣×٣]
٢	٢	أخ ش	وللجد ثلاثة [٣=٣×١] ولكل واحد من
٢		أخ ش	الإخوة اثنان [٢] وهذه صورتها :



**الصورة السادسة :** أن يستوي للجد المقاسمة وسدس جميع المال وهما أحظ له من ثلث الباقي وضابط هذه الصورة على النحو التالي :

١- أن يكون ما بقي بعد أصحاب الفروض الثلث فقط ويكون الاخوة مثل الجد **ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن بنتين وجد وأخ لأب فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] لمداخلة

٦		مخرج الثلثين والسدس ، للبنتين الثلثان
٢	بنت	أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] والباقي اثنان
٢	بنت	[٢] يستوي للجد هنا المقاسمة وسدس جميع
١	جد	المال فله السدس واحد [١] والباقي واحد [١]
١	أخ لأب	للأخ لأب وهذه صورتها :

٢- أن يكون ما بقي بعد أصحاب الفروض ربعاً ويكون الاخوة أقل من مثله **ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن زوج وبنت وجد وأخت فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢]

١٢		لموافقة مخرج الربع والسدس للزوج الربع ثلاثة [٣]
٣	زوج	وللبنت النصف ستة [٦] والباقي ثلاثة [٣]
٦	بنت	هي تمام الربع ويستوي للجد هنا المقاسمة
٢	جد	وسدس جميع المال فله اثنان [٢] بأحدهما
١	أخت ش	وللأخت واحد [١] وهذه صورتها :

**الصورة السابعة : أن تستوي للجد الأمور الثلاثة**

المقاسمة وثالث الباقي وسدس جميع المال .

وضابط هذه الصورة : أن يكون ما بقي بعد أصحاب

الفروض نصفا ويكون الاخوة مثليه وقد سبق معرفة مثلي

الجد في ثلاث صور وهي :

١- جد وأخوان -٢- جد وأخ وأختان - ٣ - وجد وأربع

أخوات ، فلو كان في الأولى زوجاً لفضل بعد نصفه نصف

وهنا تستوي للجد الأمور الثلاثة وهي المقاسمة وثالث الباقي

٦		وسدس جميع المال فأصل مسألتهم من ستة [٦]
٣	زوج	للزوج النصف ثلاثة [٣] والباقي ثلاثة [٣] لكل
١	جد	واحد من الجد والأخوين واحد [١] فنصيب الجد
١	أخ	بالنسبة للمسألة سدسا وبالمقاسمة [١] وبالنسبة
١	أخ	للباقي [١] وهذه صورتها :

١٢		ولو كان في المسألة الثانية - وهي جد وأخ
٦	بنت	وأختان - بنت فإن أصل مسألتهم من اثني عشر
٢	جد	[١٢] للبنات النصف ستة [٦] وللجد السدس
٢	أخ	اثنان [٢] والباقي أربعة [٤] للأخ اثنان [٢]
١	أخت	ولكل أخت واحد [١] وهذه صورتها :
١	أخت	

١٢	
٦	بنت
٢	جد
٤	٤ أخوات

وكذلك لو كانت في المسألة الثالثة - وهي

جد وأربع أخوات - بنتاً لصحت كسابقتها

وهذه صورتها :

### الخلاصة :

خلاصة ما ذكر في الحالتين السابقتين من اجتماع الجد وصنف واحد من صنفى الاخوة وليس معهم صاحب فرض أو كان معهم ، عشرة أحوال وهي :

في الحالة الأولى ثلاثة أحوال وهي :

١- أحظية المقاسمة وهي أوفر له من ثلث جميع المال .

٢- أحظية ثلث جميع المال وهو خير له من المقاسمة .

٣- استواء الوجهين .

وفي الحالة الثانية إذا وجد معهم صاحب فرض سبعة أحوال وهي :

١- أحظية المقاسمة وهي أوفر له من سدس جميع المال وثلث الباقي .

٢- أحظية ثلث الباقي وهو أوفر له من المقاسمة وسدس جميع المال .

- ٣- أحظية سدس جميع المال وهو أوفر له من المقاسمة وثالث الباقي .
- ٤- استواء المقاسمة وثالث الباقي وهما خير له من سدس جميع المال .
- ٥- استواء المقاسمة وسدس جميع المال وهما خير له من ثلث الباقي .
- ٦- استواء ثلث الباقي وسدس جميع المال وهما أحض له من المقاسمة .
- ٧- استواء الأمور الثلاثة المقاسمة وثالث الباقي وسدس جميع المال .
- تلك عشرة كاملة لا يخرج عنها الجد حيث ما وجد معه صنف واحد من صنفى الإخوة مع عدم وجود أحد من أصحاب الفروض ومع وجوده <sup>(١)</sup> - والله أعلم - .
- قلت** : ويلتحق بهذه العشرة ثلاث حالات وهي إذا اجتمع الجد والإخوة ومعهم صاحب فرض وذلك إذا لم تبق الفروض شيئاً .
- أو أبقت أقل من السدس أو أبقت السدس فقط ففرضَ للجد السدس ويسقط الإخوة إلا في الأكدرية وبهذا يتبين أن أحوال الجد والإخوة في الحالة الأولى والثانية ثلاثة عشر لا

(1) النور الفائض ص ١٨ بتصرف

يخرج عنها الجد حيث ما وجد مع الاخوة ومعهم صاحب فرض أو لم يكن ويحصل الاخوة على نصيب في عشرة أحوال ويحرمون في ثلاث حالات إلا الأخت في الأكرية - والله أعلم - .

### الحالة الثالثة : وهي اجتماع الجد والإخوة من الصنفين

معاً وليس معهم صاحب فرض :

وهذه الحالة هي إحدى شقي المعادة ويشترط لها أن يكون الاخوة الأشقاء أقل من مثلي الجد .

أما إن كانوا مثلي الجد أو أكثر فلا حاجة للإخوة لأب وليس هناك معادة ومن هنا فإن احتياج الأخوة الأشقاء على الأخوة لأب فما يكمل الأشقاء مثلي الجد فأقل وذلك ليعادوا بهم الجد ليقصى بسببهم إلى أقل نصيب مع الأخوة .

فإذا أخذ الجد نصيبه رجع الأخوة الأشقاء على الاخوة لأب فأخذوا ما بأيديهم إلا أن يبقى باق بعد نصف الشقيقة فهو لهم وذلك لو بقي بعد نصفها شيء .

أما إذا بقي تمام النصف أو أقل منه فهو لها ويسقطون ، فولد الأب يعتبر وارثاً بالنظر إلى الجد حتى يزاحمه ويعتبر محجوباً بالنظر إلى ولد الأبوين .

أما حكم الجد في هذه الحالة كحكمه مع الصنف الواحد لأن الصنفين بالنسبة له سواء كما تقدم .

قال الرحبي - رحمه الله تعالى - :

واحكم على الاخوة بعد العد

كحكمتك فيهم عند فقد الجد<sup>(١)</sup>

إذا علم هذا فإن ولد الأبوين يكونوا أقل من مثلي الجد في خمسة صور وهي : ١- شقيقة ٢- شقيقتان ٣- ثلاث شقائق ٤- شقيق ٥- شقيق وشقيقة .

وفي هذه الأقسام الخمسة يحتاج كل قسم من ولد الأب ما يكمله مثلي الجد أو أقل لمزاحمة الجد .

فيتصور مع الشقيقة في هذه الحالة خمس صور وهي :

١- أخت شقيقة وجد وأخت لأب أصل مسألتهم

من أربعة [٤] لأحظية المقاسمة للجد له

اثنان [٢]

ولكل من الأختين واحد [١] ثم تعود الشقيقة على الأخت

لأب فتأخذ ما بيدها لتكمل نصفها فلم يبق بعده شيء ،

٢	٤	٤	
١	٢	٢	جد
١	٢	١	أخت شقيقة
×	×	١	أخت لأب

وتعود المسألة بالاختصار إلى اثنين

[٢] للجد واحد [١] وللشقيقة واحد

[١] وتسقط الأخت لأب وهذه

صورتها :

(١) الرحبية شرح سبط المارديني ص ١٠٥

٢ - جد وأخت شقيقة وأختان لأب أصل مسألتهن من عدد رؤوسهم خمسة [٥] لأحذية المقاسمة للجد له اثنان [٢] ولكل واحدة من الأخوات واحد [١] .  
ثم تعود الشقيقة على الأختين لأب فتأخذ منهما ما يكمل نصفها فيكون لها اثنان ونصف [٢ ونصف] ويبقى نصف [٢/١] بين الأختين لأب لكل واحدة ربه وبضرب مخرج الربع في أصل المسألة خمسة ينتج عشرون

٢٠	٥	٥		[٢٠=٥×٤] ومنها
٨	٢	٢	جد	تصح للجد [٨] وللشقيقة
١٠	٢ ونصف	١	أخت شقيقة	[١٠] ولكل من الأختين
١	الباقى	١	أخت لأب	[١] هي العشرينية وهذه
١	نصف بينهما	١	أخت لأب	صورتها :

٣- جد وشقيقة وثلاث أخوات لأب يستوي للجد المقاسمة والسدس أصل مسألتهم من ستة [٦] للجد اثنان [٢] ولكل واحدة من الأخوات واحد [١] ثم تعود الشقيقة على الأخوات لأب فتأخذ ما يكمل نصفها فيصير ثلاثة [٣] ويبقى واحد [١] بينهم ومنكسر عليهن ورؤوسهن ثلاثة نضربها في أصل المسألة ينتج ثمانية عشر  $[١٨ = ٦ \times ٣]$

١٨	٦	٦		ومنها تصح - كما سنعرف
٦	٢	٢	جد	إن شاء الله تعالى - للجد
٩	٣	١	أخت شقيقة	ستة $[٦ = ٣ \times ٢]$ وللشقيقة
١		١	أخت لأب	تسعة $[٩ = ٣ \times ٣]$ ولكل
١	١	١	أخت لأب	أخت لأب واحد [١] وهذه
١		١	أخت لأب	صورتها :

٤- جد وشقيقة وأخ لأب أصل مسألتهم من عدد رؤوسهم خمسة [٥] لأحظية المقاسمة للجد .

لكل من الجد والأخ اثنان [٢] وللشقيقة واحد [١] .  
ثم تعود الشقيقة على الأخ لأب لتكمل نصفها فلها اثنان ونصف [٢/١] .

والباقي نصف [ ٢/١ ] للأخ لأب ولا نصف للخمسة صحيح فنضرب مخرج النصف اثنين [٢] في أصل المسألة



١٠	٢×٥	٥		ينتج عشرة [١٠=٥×٢] للجد
٤	٢	٢	جد	أربعة [٤] وللأخ لأب واحد
٥	٢ ونصف	١	أخت شقيقة	[١] وللشقيقة خمسة [٥] وهي
١	نصف	٢	أخ لأب	العشرية وهذه صورتها :

٥- جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب أصلها من ستة [٦] لاستواء المقاسمة وثالث المال للجد فلكل من الجد والأخ لأب اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١] ثم ترجع الشقيقة على الأخ والأخت لأب لتكمل نصفها فلها ثلاثة [٣] ويبقى واحد [١] لهما ومنكسر عليهما ورؤوسهما نضربها في أصل المسألة ينتج ثمانية عشر

١٨	٦	٦		[١٨=٦×٣] و منها تصح كما سنعرفه
٦	٢	٢	جد	في باب التصحيح إن شاء الله
٩	٣	١	شقيقة	تعالى للجد ستة [٦] وللشقيقة
٢	١	٢	أخ لأب	تسعة [٩] وللأخ لأب اثنان [٢]
١		١	أخت لأب	ولأخته واحد [١] وهذه صورتها :

ويتصور مع الأختين الشقيقتين مما تحتاجان إليه من ولد الأب لمعادة الجد ثلاث صور وهي كما يلي :

١- جد وأختان شقيقتان وأخت لأب وأصل مسألتهن من عدد رؤوسهم خمسة [٥] للجد اثنان [٢] ولكل الأخوات واحد ثم تعود الشقيقتان على الأخت لأب وتأخذان ما بيدها وتسقط فلهما ثلاثة منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنان [٢] نضربها في أصل المسألة

١٠	٥	٥	تنتج عشرة [١٠=٥×٢] ومنها تصح
٤	٢	٢	للجد أربعة [٤=٢×٢] ولكل من الجد
٣	٣	١	الشقيقتين ثلاثة [٣] وتسقط أخت شقيقة
٣		١	الأخت لأب بعد المعادة وهذه أخت شقيقة
×	×	١	أخت لأب صورتها :

٢- جد وأختان شقيقتان وأختان لأب أصل مسألتهن من ستة [٦] لاستواء الأمرين للجد من المقاسمة وثلاث جميع المال فللجد اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١] ثم تعود الأختان

٣	٦	٦	الشقيقتان على الأختين لأب لأخذ ما بيد هما
١	٢	٢	جد فيكون لكل من الشقيقتين اثنان
١	٢	١	[٢] وتعود المسألة بالاختصار
١	٢	١	إلى ثلاثة [٣] للجد واحد [١]
×	×	١	ولكل من الأختين الشقيقتين واحد
×	×	١	[١] وهذه صورتها :

٣- جد وأختان شقيقتان وأخ لأب كسابقها وتعود بالاختصار

٣	٦	٦	إلى ثلاثة [٣] للجد واحد [١] وللأختين
١	٢	٢	اثنان لكل واحدة واحد [١]
١	٢	١	ويسقط الأخ لأب بعد المعادة
١	٢	١	وأخت شقيقة
×	×	٢	أخ لأب وهذه صورتها :

ويتصور مع الثلاث الشقائق مما يحتج إليه من ولد

الأب لمعاداة الجد صورة واحدة وهي :

١- جد وثلاث شقيقات وأخت لأب أصل مسألتهم من

سنة [٦] لاستواء المقاسمة وثلاث جميع المال للجد اثنان

[٢] ولكل أخت واحد [١] ثم يعدن الشقيقات على الأخت

لأب فيأخذن ما بيدها حتى يستكملن الثلثين أربعة [٤] وتسقط

الأخت لأب والأربعة منكسرة على الشقيقات ومباينة

لرؤوسهن ثلاثة فنضربها في أصل المسألة ستة تبلغ ثمانية

عشر  $[3 \times 6 = 18]$  ومنها يصح الإنكسار للجد ستة  
 $[2 \times 3 = 6]$  وللشقيقات اثنا عشر  $[3 \times 4 = 12]$  لكل واحدة  
 أربعة  $[4]$

٩	١٨	٦	٦		ولتوافق سهام الورثة ومصح
٣	٦	٢	٢	جد	المسألة بالنصف تعود
٢	٤		١	أخت شقيقة	بالاختصار إلى تسعة $[9]$
٢	٤		١	أخت شقيقة	للجد ثلاثة $[3]$ ولكل واحدة
٢	٤	٤	١	أخت شقيقة	من الأخوات الشقيقات اثنان
×	×	×	١	أخت لأب	$[2]$ وهذه صورتها :

والصورة السابقة أيضاً تتصور مع الشقيق والشقيقة وتصح  
 مما صحت منه المسألة السابقة

٩	١٨	٦	٦		ويكون تأصيلاً وتصحيحاً واختصاراً
٣	٦	٢	٢	جد	للجد ثلاثة $[3]$ وللأخ الشقيق
٤	٨	٤	٢	أخ شقيق	أربعة $[4]$ وللأخت الشقيقة
٢	٤		١	أخت شقيقة	اثنان $[2]$ وتسقط الأخت
×	×	×	١	أخت لأب	لأب وهذه صورتها :

ويتصور مع الأخ الشقيق مما يحتاج إليه من أولاد الأب  
 لمعاداة الجد ثلاث صور وهي كالتالي :

- ١- جد وأخ شقيق وأخت لأب أصلها من عدد  
 رؤوسهم خمسة  $[5]$  لكل من الجد والأخ

٥	٥		الشقيق اثنان [٢] وللأخت لأب واحد
٢	٢	جد	[١] ثم يعود الشقيق عليها ويأخذ ما
٣	٢	أخ شقيق	بيدها وتسقط ويكون له ثلاثة [٣]
×	١	أخت لأب	وهذه صورتها :

٢- جد وأخ شقيق وأختان لأب أصل مسألتهن من عدد رؤوسهم ستة [٦] لكل من الجد والأخ الشقيق اثنان [٢] ولكل من الأختين واحد [١]

٣	٦	٦		ثم يعود عليهما الشقيق ويأخذ ما بأيديهما
١	٢	٢	جد	وتسقطان وتعود المسألة
٢	٤	٢	أخ شقيق	بالاختصار إلى ثلاثة [٣] للجد
×	×	١	أخت لأب	واحد [١] وللأخت اثنان [٢] وهذه
×	×	١	أخت لأب	صورتها :

٣- جد وأخ شقيق وأخ لأب أصل مسألتهن من عدد رؤوسهم ثلاثة [٣] لكل واحد واحد [١]

٣	٣		[١] ثم يعود الأخ الشقيق على الأخ
١	١	جد	لأب ويأخذ ما بيده فيصير له اثنان
٢	١	أخ شقيق	[٢] وللجد واحد [١] وهذه صورتها :
×	١	أخ لأب	

### خلاصة ما ذكر من مسائل في الحالة الثالثة

في هذه الحالة ثلاثة عشرة مسألة [١٣] مع الأخت الشقيقة خمس صور .

ومع الشقيقتين ثلاث ومع الثلاث الشقائق واحدة وكذلك مع الشقيق والشقيقة واحدة .

ومع الشقيق ثلاث صور المجموع ثلاثة عشر مسألة إذا لم يكن معهم صاحب فرض .

الحالة الرابعة : وهي اجتماع الجد وصنفي الإخوة ومعهم صاحب فرض :

سبق في الحالة الثانية ذكر أصحاب الفروض الذين يمكن اجتماعهم مع الجد والإخوة وهذه الحالة ( الرابعة ) هي القسم الثاني من قسمي المعادة ويشترط لها شرطان هما :

الشرط الأول : أن يبقى بعد أصحاب الفروض أكثر من الربع .

الشرط الثاني : أن يكون ولد الأبوين أقل من مثلي الجد .  
ومسائل هذه الحالة اثنتان وخمسون مسألة وذلك باعتبار اسم الفرض مع قطع النظر عما يستحقه وإلا فيزيد العدد عما ذكر وهي على حسب التوزيع التالي :

**المجموعة الأولى :** ما كان الفرض فيها نصفاً فقط وهي المسائل الثلاثة عشر التي سبقت في الحالة الثالثة إذا كان معهم زوج كما يلي :

١- زوج وجد وأخت شقيقة وأخت لأب أصلها من اثنين [٢] .

للزوج النصف واحد [١] والباقي تمام النصف والأحظ للجد هنا المقاسمة والواحد منكسر عليهم ورؤوسهم أربعة [٤] نضربها في أصل المسألة ينتج ثمانية [٨ = ٢ × ٤] ومنها يصح هذا الانكسار - كما سنعلمه إن شاء الله تعالى في باب تصحيح الانكسار - للزوج أربعة [٤ = ٤ × ١] وللجد اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١] ، ثم تعود الشقيقة على الأخت لأب وتأخذ ما بيدها وتسقط فيصبح ما بيد الشقيقة اثنان [٢] . وبالنظر بين السهام ومصح المسألة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه فتصح بعد الاختصار

٤	٨	٨	٢	× ٤	من أربعة [٤] للزوج
٢	٤	٤	١		اثنان [٢] ولكل من
١	٢	٢			الجد والأخت
١	٢	١	١		الشقيقة واحد [١]
×	×	١			وهذه صورتها :
					أخت لأب

٢- زوج وجد وأخت شقيقة وأختان لأب .  
أصلها من اثنين [٢] مخرج النصف للزوج النصف  
واحد [١] .

والباقي تمام النصف واحد [١] والأحظ للجد  
المقاسمة والواحد منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم  
خمسة [٥] فنضربها في أصل المسألة ينتج عشرة  
[١٠ = ٥ × ٢] ومنها تصح للزوج خمسة [٥ = ٥ × ١]  
وللجد اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١] ثم تعود الأخت

١٠	١٠	٢	× ٥	الشقيقة على الأختين
٥	٥	١		لأب وتأخذ ما بيدهما زوج
٢	٢	١		فيصبح لها ثلاثة [٣] جد
٣	١			وتسقط الأختان لأب أخت شقيقة
×	١			بعد المعادة وهذه أخت لأب
×	١			أخت لأب صورتها :

٣- زوج وجد وأخت شقيقة وثلاث أخوات لأب  
أصلها من اثنين [٢] مخرج النصف للزوج  
النصف واحد [١] والباقي واحد [١] هو تمام  
النصف والأحظ للجد هنا المقاسمة .

والباقي منكسر عليهم و مباين لرؤوسهم ستة [٦]  
فنضربها في أصل المسألة ينتج اثنا عشر



[ $12=6 \times 2$ ] ومنها يصح الانكسار للزوج ستة  
 [ $6=6 \times 1$ ] وللجد اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١].  
 ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخوات لأب وتأخذ ما  
 بيدهن فيصبح لها أربعة [٤] ويسقطن الأخوات لأب  
 بعد المعادة.

وبالنظر بين مصحح المسألة وسهام

٦	١٢	١٢	٢	$\times 6$	الورثة نجدها متوافقة بالنصف
٣	٦	٦	١		فترجع كلاً إلى نصفه زوج
١	٢	٢			فتعود بالاختصار إلى ستة جد
٢	٤	١			[٦] للزوج ثلاثة [٣] أخت شقيقة
$\times$	$\times$	١	١		ولللجد واحد [١] وللشقيقة أخت لأب
$\times$	$\times$	١			اثنان [٢] وهذه صورتها : أخت لأب
$\times$	$\times$	١			أخت لأب

٤- زوج وجد وأخت شقيقة وأخ لأب أصلها من اثنين [٢]

للزوج النصف واحد [١].

والباقى واحد هو تمام النصف والأحظ للجد هنا المقاسمة

والواحد [١] منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم خمسة [٥]

فنضربها في أصل المسألة خمسة ينتج عشرة

[ $10=5 \times 2$ ] ومنها تصح .

للزوج خمسة [٥ = ٥ × ١] وللجد اثنان [٢] وللأخ لأب

اثنان [٢] وللأخت واحد [١]

١٠	١٠	٢	× ٥
٥	٥	١	زوج
٢	٢		جد
٣	١	١	أخت شقيقة
×	٢		أخ لأب

ثم تعود الأخت الشقيقة على

الأخ لأب وتأخذ ما بيده

فيصبح لها ثلاثة [٣] ويسقط

الأخ لأب بعد المعادة وهذه

صورتها :

٥- زوج وجد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب أصلها من

مخرج النصف [٢] .

للزوج النصف واحد [١] والباقي واحد [١] هو تمام

النصف والأحظ للجد هنا المقاسمة .

والباقي منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم ستة [٦]

فنضربها في أصل المسألة ينتج اثنان عشر [١٢ = ٦ × ٢]

ومنها يصح الانكسار .

للزوج ستة [٦ = ٦ × ١] وللجد اثنان [٢] وللأخ اثنان [٢]

ولكل أخت واحد [١] .

ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخ والأخت لأب وتأخذ ما

بيدهما فيصبح لها أربعة [٤] .

ويسقط الأخ والأخت بعد المعادة ثم تعود بالاختصار

٦	١٢	١٢	٢	×٦	إلى ستة [٦] ومنها
٣	٦	٦	١	زوج	تصح المسألة للزوج
١	٢	٢	١	جد	ثلاثة [٣] وللجد واحد
٢	٤	١		أخت شقيقة	[١] وللشقيقة اثنان [٢]
×	×	١		أخت لأب	وهذه صورتها :
×	×	٢		أخ لأب	

٦- زوج وجد وأخ شقيق وأخت لأب أصلها من اثنين [٢] .

للزوج النصف واحد [١] والباقي واحد هو تمام النصف والأحظ للجد هنا المقاسمة والواحد منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم خمسة [٥] .

فنضربها في أصل المسألة ينتج عشرة [١٠ = ٥ × ٢] ومنها تصح للزوج خمسة [٥ = ٥ × ١] وللجد اثنان [٢] وللأخ الشقيق اثنان [٢] وللأخت لأب واحد [١] ثم يعود

١٠	١٠	٢	×٥	الأخ الشقيق على
٥	٥	١	زوج	الأخت لأب ويأخذ ما
٢	٢	١	جد	بيدها فيصبح له ثلاثة [٣]
٣	٢		أخ شقيق	وتسقط الأخت لأب بعد
×	١		أخت لأب	المعاداة وهذه صورتها :

٧- زوج وجد وأخ شقيق وأختان لأب كالمسألة الثالثة  
أصلها من اثنين [٢] مخرج النصف للزوج  
النصف واحد [١] والباقي واحد [١] هو تمام النصف  
والأحظ للجد هنا المقاسمة .

والباقي منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم ستة [٦]  
فنضربها في أصل المسألة ينتج اثنا عشر [١٢=٦×٢]  
ومنها يصح الانكسار .

للزوج ستة [٦=٦×١] وللجد اثنان [٢] وكذلك الأخ ولكل  
أخت واحد [١] ثم يعود الأخ الشقيق على الأختين لأب  
ويأخذ ما بيدهما فيصبح له أربعة [٤] وتسقط الأختان  
لأب بعد المعادة وبالنظر بين مصح المسألة وسهام الورثة  
نجدها متوافقة بالنصف ،

٦	١٢	١٢	٢	×٦	فترجع كلاً إلى نصفه
٣	٦	٦	١		فتعود المسألة بالاختصار
١	٢	٢			إلى ستة [٦] للزوج ثلاثة
٢	٤	٢			[٣] وللجد واحد [١]
×	×	١			وللشقيق اثنان [٢] وهذه
×	×	١			صورتها :

٨- زوج وجد وأخ شقيق وأب أصلها من اثنين [٢]  
مخرج النصف والأحظ للجد هنا المقاسمة والواحد منكسر

عليهم ومباين لرؤوسهم ثلاثة [٣] نضربها في أصل المسألة  
اثنين [٢] ينتج ستة [٦ = ٣ × ٢] ومنها تصح للزوج ثلاثة  
[٣ = ٣ × ١].

٦	٦	٢	× ٣	ولكل من الجد والأخوين واحد [١]
٣	٣	١	زوج	ثم يعود الأخ الشقيق على الأخ لأب
١	١		جد	فيأخذ ما بيده فيصبح ما بيد الأخ
٢	١	١	أخ شقيق	الشقيق اثنان [٢] ويسقط الأخ لأب
×	١		أخ لأب	بعد المعادة وهذه صورتها :

٩- زوج وجد وأختان شقيقتان وأخت لأب أصلها من  
اثنين [٢] مخرج النصف والباقي واحد [١] هو تمام  
النصف فالأخذ للجد هنا مقاسمة الأخوة  
والواحد منكسر عليهم ورؤوسهم خمسة [٥] نضربها في  
أصل المسألة ينتج عشرة [١٠ = ٥ × ٢].  
للزوج خمسة [٥ = ٥ × ١] وللجد اثنان ولكل واحدة من  
الأخوات واحد [١].

ثم تعود الأختان الشقيقتان على الأخت لأب فتأخذان ما  
بيدها فيصبح لهما ثلاثة [٣] وهي منكسرة عليهما ومباينة  
لرأسيهما اثنين [٢] فنضربها في مصح المسألة السابق  
ينتج عشرون [٢٠ = ١٠ × ٢] ومنها تصح .  
للزوج عشرة [٢٠ = ١٠ × ٢].

٢٠	١٠	١٠	٢	×٥	وللجد أربعة [٤=٢×٢]
١٠	٥	٥	١		وللشقيقتين ستة [٦]
٤	٢	٢			لكل واحدة ثلاثة [٣]
٣	٣	١			وتسقط الأخت لأب
٣		١	١		وأخت شقيقة
×	×	١			وأخت لأب

وهذه صورتها :

١٠- زوج وجد وأختان شقيقتان وأختان لأب أصلها من

اثنين [٢] .

للزوج النصف واحد [١] والباقي واحد [١] هو تمام

النصف .

والأحظ للجد هنا المقاسمة والباقي منكسر عليهم ومباين

لرؤوسهم ستة [٦] فنضربها في أصل المسألة ينتج اثنا عشر

[١٢=٦×٢] ومنها يصح الانكسار .

للزوج ستة [٦=٦×١] وللجد اثنان [٢] ولكل أخت

واحد [١] .

ثم تعود الشقيقتان على الأختين لأب وتأخذان ما بيدهما

فيصبح لهما أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢]

وبالنظر بين مصحح المسألة وسهام الورثة نجدها

متوافقة بالنصف .

فنرجع كلاً إلى نصفه فتعود المسألة بعد الاختصار

٦	١٢	١٢	٢	×٦	إلى ستة [٦] للزوج ثلاثة
٣	٦	٦	١	زوج	[٣] وللجد واحد [١]
١	٢	٢	١	جد	ولكل من الشقيقتين واحد
١	٢	١		أخت شقيقة	[١] وتسقط الأختان لأب
١	٢	١		أخت شقيقة	وهذه صورتها :
×	×	١		أخت لأب	
×	×	١		أخت لأب	
×	×	١		أخت لأب	

١١- زوج وجد وأختان شقيقتان وأخ لأب كسابقتها تأصيلاً  
وتصحيحاً واختصاراً

٦	١٢	١٢	٢	×٦	فتعود بالاختصار بعد
٣	٦	٦	١	زوج	المعادة من ستة [٦]
١	٢	٢	١	جد	للزوج ثلاثة [٣] ولكل من
١	٢	١		أخت شقيقة	الجد والشقيقتين واحد [١]
١	٢	١		أخت شقيقة	ويسقط الأخ لأب وهذه
×	×	٢		أخ لأب	صورتها :

١٢- زوج وجد وثلاث شقيقات وأخت لأب أصلها من اثنين [٢] للزوج النصف واحد [١] والباقي واحد [١] هو تمام النصف .

والأحظ للجد هنا المقاسمة والباقي منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم ستة [٦] فنضربها في أصل المسألة اثنين [٢] ينتج اثنا عشر [١٢=٦×٢] ومنها يصح هذا الانكسار . للزوج ستة [٦=٦×١] وللجد اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١] .

ثم يعدن الشقيقات على الأخت لأب فيأخذن ما بيدها فيصبح لهن أربعة [٤] . كذلك الأربعة [٤] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن ثلاثة [٣] .

نضربها في المصح الأول اثني عشر [١٢] ينتج ستة وثلاثون [٣٦=١٢×٣] ومنها يصح هذا الانكسار . للزوج ثمانية عشرة [١٨=٦×٣] . وللجد ستة [٦=٣×٢] وللشقيقات اثنا عشر [١٢=٤×٣] لكل واحدة أربعة [٤] .

وبالنظر بين مصح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف .

فنرجع كلاً إلى نصفه فتعود المسألة بالاختصار إلى ثمانية عشر [١٨] .



١٨	٣٦	١٢	١٢	٢	×٦	للزوج تسعة [٩]
٩	١٨	٦	٦	١		وللجد ثلاثة [٣]
٣	٦	٢	٢			ولكل من الشقيقات
٢	٤		١			اثنان [٢] وتسقط
٢	٤		١	١		الأخت لأب بعد
٢	٤	٤	١			المعادة وهذه
×	×	×	١			صورتها :
						الأخت لأب

١٣- زوج وجد وأخ شقيق وأخت شقيقة وأخت لأب  
كسابقتهما تأصيلاً وتصحيحاً واختصاراً فتعود بالاختصار بعد

المعادة إلى [١٨] للزوج تسعة [٩]

١٨	٣٦	١٢	١٢	٢	×٦	وللجد ثلاثة [٣]
٩	١٨	٦	٦	١		وللشقيقة اثنان [٢]
٣	٦	٢	٢			وللشقيق أربعة [٤]
٤	٨	٤	٢			وتسقط الأخت لأب
٢	٤		١	١		وهذه صورتها :
×	×	×	١			أخت لأب

**المجموعة الثانية :** ما كان الفرض فيها ربعاً فقط وهي المسائل الثلاثة عشر السابقة بإبدال الزوج فيها بزوجة وهي كالتالي :

١- زوجة وجد وأخت شقيقة وأخت لأب أصلها من أربعة [٤] مخرج الربع للزوجة الربع واحد والباقي ثلاثة [٣] والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم والثلاثة مباينة لرؤوسهم أربعة فنضربها في أصل المسألة ينتج ستة عشر [١٦] ومنها يصح هذا الانكسار للزوجة أربعة [٤=٤×١] وللجد ستة [٦] ولكل أخت ثلاثة [٣] .

ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخت لأب وتأخذ ما بيدها لمحاولة تكميل نصفها وتسقط الأخت لأب بعد المعادة وبالنظر بين مصحح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه وتعود المسألة

بالاختصار إلى ثمانية				
٨	١٦	١٦	٤	× ٤
٢	٤	٤	١	زوجة
٣	٦	٦		جد
٣	٦	٣	٣	أخت شقيقة
×	×	٣		أخت لأب

[٨] للزوجة اثنان زوجة  
[٢] ولكل من الجد  
والشقيقة ثلاثة [٣]  
وهذه صورتها :

٢- زوجة وجد وأخت شقيقة وأختان لأب أصلها  
من [٤] للزوجة الربع واحد والباقي ثلاثة [٣]  
والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة  
كواحد منهم .

والثلاثة مباينة لرؤوسهم خمسة فنضربها في أصل  
المسألة ينتج عشرون [٢٠] ومنها يصح هذا الانكسار  
للزوجة خمسة [٥=٥×١] وللجد ستة [٦] ولكل أخت ثلاثة

٢٠	٢٠	٤	× ٥	[٣] ثم تعود الأخت الشقيقة
٥	٥	١	زوجة	على الأختين لأب وتأخذ ما
٦	٦	٣	جد	بيدهما لمحاولة تكميل
٩	٣		أخت شقيقة	نصفها فيصبح لها تسعة
×	٣		أخت لأب	[٩] وتسقط الأختان لأب
×	٣		أخت لأب	وهذه صورتها :

٣- زوجة وجد وأخ شقيق وأخت لأب تصح كسابقتهما

٢٠	٢٠	٤	× ٥	تأصيلاً وتصحيحاً للزوجة
٥	٥	١	زوجة	خمسة [٥] وللجد ستة [٦]
٦	٦	٣	جد	وللشقيق تسعة [٩] وتسقط
٩	٦		أخ شقيق	الأخت لأب بعد المعادة
×	٣		أخت لأب	وهذه صورتها :

٣- زوجة وجد وأخت شقيقة وثلاث أخوات لأب  
أصلها من أربعة [٤] .

للزوجة الربع واحد والباقي ثلاثة [٣] والأحظ للجد في  
هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم والثلاثة [٣]  
موافقة لرؤوسهم ستة [٦] بالثلث فنثبت وفقها اثنين  
[٢] ثم نضربها في أصل المسألة أربعة [٤] ينتج  
ثمانية [٨] .

للزوجة اثنان [٢=٢×١] وللجد اثنان [٢] ولكل أخت  
واحد [١] .

ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخوات لأب وتأخذ ما  
بأيدهن لاستكمال نصفها فيصبح لها أربعة [٤] .

وبالنظر بين مصحح المسألة وسهام الورثة نجدها  
متوافقة بالنصف

٤	٨	٨	٤	×٢	فترجع كلاً إلى نصفه وتعود
١	٢	٢	١	زوجة	المسألة بالاختصار بعد
١	٢	٢		جد	المعاداة إلى أربعة [٤]
٢	٤	١		أخت شقيقة	للزوجة واحد [١] وللجد
×	×	١		أخت لأب	كذلك واحد [١] وللشقيقة
×	×	١	٣	أخت لأب	اثنان [٢] وتسقط الأختان
×	×	١		أخت لأب	لأب وهذه صورتها :

## ٥- زوجة وجد وأخ شقيق وأختان لأب كسابقتها تأصيلاً

٤	٨	٨	٤	×٢	وتصحيحاً واختصاراً فتعود
١	٢	٢	١		بعد المعادة والاختصار إلى زوجة
١	٢	٢	٣		أربعة [٤] لكل من والزوجة جد
٢	٤	٢			والجد واحد [١] وللشقيق أخ شقيق
×	×	١			اثنان [٢] وتسقط الأختان أخت لأب
×	×	١			لأب وهذه صورتها :

## ٦- زوجة وجد وأخت شقيقة وأخ لأب أصلها من

أربعة [٤] للزوجة الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم .  
والثلاثة مباينة لرؤوسهم خمسة فنضربها في أصل المسألة أربعة ينتج عشرون [٤×٥=٢٠] ومنها يصح هذا الانكسار للزوجة خمسة [١×٥=٥] ولكل من الجد والأخ لأب ستة [٦] وللأخت الشقيقة ثلاثة [٣] ثم تعود الأخت الشقيقة على

٢٠	٢٠	٤	×٥	الأخ لأب وتأخذ ما بيده
٥	٥	١		لمحاولة تكميل نصفها زوجة
٦	٦	٣		فيصبح لها تسعة [٩] ويسقط جد
٩	٣			الأخ لأب بعد المعادة وهذه أخت شقيقة
×	٦			أخ لأب صورتها :

٧- زوجة وجد وأخت شقيقة وأخت لأب وأخ لأب أصلها من أربعة [٤] للزوجة الربع واحد والباقي ثلاثة [٣] والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم .  
والثلاثة موافقة لرؤوسهم ستة بالثلث اثنين [٢] فنضربها في أصل المسألة ينتج ثمانية [٨] .  
للزوجة اثنان [١×٢=٢] ولكل من الجد والأخ لأب اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١] .  
ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخ والأخت لأب وتأخذ ما بأيدهما لاستكمال نصفها فيصبح لها أربعة [٤] .  
وبالنظر بين مصح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه وتعود المسألة بالاختصار

٤	٨	٨	٤	×٢	بعد المعادة إلى أربعة [٤]
١	٢	٢	١	زوجة	للزوجة واحد [١] وللجد
١	٢	٢	٣	جد	كذلك واحد [١] وللشقيقة
٢	٤	١		أخت شقيقة	اثنان [٢] ويسقط الأخ
×	×	١		أخت لأب	والأخت لأب بعد المعادة
×	×	٢		أخ لأب	وهذه صورتها :

٨- زوجة وجد وأختان شقيقتان وأختان لأب أصلها من أربعة [٤] للزوجة الربع واحد والباقي ثلاثة [٣] والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم .

والثلاثة موافقة لرؤوسهم ستة بالثلث اثنين [٢]  
فنضربها في أصل المسألة ينتج ثمانية [٨].  
للزوجة اثنان [٢=٢×١] وللجد اثنان [٢] ولكل أخت  
واحد [١].

ثم تعود الأختان الشقيقتان على الأختين لأب وتأخذ ما  
بأيدهما لاستكمال نصفها فيصبح لها أربعة [٤].  
وبالنظر بين مصحح المسألة وسهام الورثة نجدها  
متوافقة نصفه وتعود المسألة بالاختصار بعد المعادة إلى

٤	٨	٨	٤	×٢	بالنصف فنرجع كلاً إلى
١	٢	٢	١	زوجة	أربعة [٤] للزوجة واحد [١]
١	٢	٢		جد	وللجد كذلك واحد [١]
١	٢	١		أخت شقيقة	وللشقيقتين اثنان [٢] لكل
١	٢	١		أخت شقيقة	واحدة واحد [١] وتسقط
×	×	١	٣	أخت لأب	الأختان لأب بعد المعادة
×	×	١		أخت لأب	وهذه صورتها :

١٠- زوجة وجد ثلاث أخوات شقيقات وأخت لأب  
أصلها من أربعة [٤] للزوجة الربع واحد والباقي ثلاثة [٣]  
والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم  
والثلاثة موافقة لرؤوسهم ستة بالثلث اثنين [٢] فنضربها في  
أصل المسألة ينتج ثمانية [٨] ومنها يصح هذا الانكسار

للزوجة اثنان [٢=٢×١] وللجد اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١].

ثم يعدن الأخوات الشقيقات على الأخت لأب فيأخذن ما بيدها لمحاولة استكمال الثلثين فيصبح لهن أربعة [٤] وهي منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن ثلاثة [٣] فنضربها في أصل المسألة ثمانية ينتج أربعة وعشرون [٢٤=٨×٣].

للزوجة ستة [٦=٣×٢] وللجد كذلك .

وللشقيقات اثنا عشر [١٢=٤×٣] لكل واحدة أربعة [٤] وبالنظر بين مصح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه

وتعود المسألة بالاختصار بعد المعادة إلى اثني عشر [١٢]

١٢	٢٤	٨	٨	٤	×٢	للزوجة ثلاثة [٣]
٣	٦	٢	٢	١	زوجة	وللجد كذلك ثلاثة [٣]
٣	٦	٢	٢		جد	وللشقيقات ستة [٦] لكل
٢	٤		١		أخت شقيقة	واحدة اثنان [٢] وتسقط
٢	٤		١		أخت شقيقة	الأخت لأب وهذه
٢	٤	٤	١	٣	أخت شقيقة	صورتها :
×	×	×	١		أخت لأب	



١١- زوجة وجد وأخ شقيق وأخت شقيقة وأخت لأب كسابقتها  
أصلاً وتصحيحاً واختصاراً فتعود بالاختصار بعد

١٢	٢٤	٨	٨	٤	×٢	المعادة إلى اثني عشر
٣	٦	٢	٢	١		[١٢] لكل من الزوجة
٣	٦	٢	٢			والجد ثلاثة [٣]
٤	٨		٢			والشقيق أربعة [٤]
٢	٤	٤	١	٣		والشقيقة اثنان [٢]
×	×	×	١			وهذه صورتها :
						زوجة
						جد
						أخ شقيق
						أخت شقيقة
						أخت لأب

١٢- زوجة وجد وأختان شقيقتان وأخت لأب أصلها من  
أربعة [٤] للزوجة الربع واحد والباقي ثلاثة [٣] والأحظ  
للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم والثلاثة  
مباينة لرؤوسهم خمسة [٥] فنضربها في أصل المسألة ينتج  
عشرون [٢٠] ومنها يصح هذا الانكسار.  
للزوجة خمسة [٥=٥×١] وللجد ستة [٦] ولكل أخت  
ثلاثة [٣].

ثم تعودان الأختان الشقيقتان على الأختين لأب وتأخذان  
ما بيدهما لمحاولة استكمال الثلثين فيصبح لهن تسعة [٩]  
وهي منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهما اثنتين [٢] فنضربها  
في مصحح المسألة عشريين ينتج أربعون [٤٠=٢٠×٢]  
للزوجة عشرة [١٠=٥×٢] وللجد اثنا عشر [١٢=٦×٢]

٤٠	٢٠	٢٠	٤	×٥	وللشقيقتين ثمانية عشر
١٠	٥	٥	١		زوجة لكل [١٨ = ٩ × ٢]
١٢	٦	٦			شقيقة [٩] وتسقط
٩		٣	٣		الأخت لأب وهذه
٩	٩	٣			أخت شقيقة
×	×	٣			أخت لأب

صورتها :

١٣- زوجة وجد وأخ شقيق وأخ لأب أصلها من أربعة  
[٤] للزوجة الربع واحد والباقي ثلاثة [٣] والأحظ للجد في

٤	٤		هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم
١	١	زوجة	لكل واحد واحد [١] ثم يعود الأخ
١	١	جد	الشقيق بعد المعادة على الأخ لأب
٢	١	أخ شقيق	ويأخذ ما بيده فيصبح له اثنان [٢]
×	١	أخ لأب	ويسقط الأخ لأب وهذه صورتها :

**المجموعة الثالثة :** وهي ما كان الفرض فيها سدسا فقط  
وهي المسائل الثلاث عشرة السابقة مع إبدال الزوجة فيهن  
بأم أو جدة وهي على النحو التالي :

١. أم وجد وأخت شقيقة وأخت لأب ، أصلها من ستة

[٦] مخرج السدس ، للأم السدس واحد [١] .

والباقي خمسة [٥] والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة  
الإخوة كواحد منهم .

والخمسة [٥] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم أربعة [٤] فنضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج أربعة وعشرين  $[٢٤ = ٦ \times ٤]$  .

للأم أربعة  $[٤ = ٤ \times ١]$  وللجد عشرة [١٠] ولكل أخت خمسة [٥] .

ثم تعود الأخت الشقيقة بعد المعادة على الأخت لأب فتأخذ ما بيدها لمحاولة استكمال نصفها فيصبح لها عشرة [١٠] .

وتسقط الأخت لأب وبالنظر بين مصح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه

١٢	٢٤	٢٤	٦	$\times ٤$	فتصح المسألة من اثني عشر [١٢] للأم اثنان
٢	٤	٤	١	أم	[٢] ولكل من الجد والأخت الشقيقة خمسة
٥	١٠	١٠		جد	[٥] وهذه صورتها :
٥	١٠	٥	٥	أخت شقيقة	
$\times$	$\times$	٥		أخت لأب	

٢. أم وجد وأخت شقيقة وأختان لأب ، أصلها من ستة

[٦] للأم السدس واحد [١] .

والباقي خمسة [٥] والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة

الإخوة كواحد منهم فله اثنان [٢] .

٦	٦		ولكل أخت واحد [١] ثم تعود الأخت
١	١	أم	الشقيقة بعد المعادة على الأختين
٢	٢	جد	لأب فتأخذ ما بيدهما لاستكمال
٣	١	أخت شقيقة	نصفها فيصبح ما بيدها ثلاثة [٣]
×	١	أخت لأب	وللجد [٢] وتسقط الأختان لأب
×	١	أخت لأب	وهذه صورتها :

٣. أم وجد وأخت شقيقة وأخ لأب كسابقتها أصلها من ستة [٦] فلأم السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم .

فلكل من الأخ والجد اثنان [٢] وللأخت الشقيقة واحد [١] ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخ لأب فتأخذ ما بيده

٦	٦		لاستكمال نصفها فلها ثلاثة [٣]
١	١	أم	وللجد اثنان [٢] ويسقط الأخ لأب
٢	٢	جد	بعد المعادة لعدم وجود باقي هنا
٣	١	أخت شقيقة	بعد نصف الشقيقة وهذه صورتها :
×	٢	أخ لأب	

٤- ومثلها أم وجد وأخ شقيق وأخت لأب كسابقتها أصلها من ستة [٦] فلأم السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة

كواحد منهم فلكل من الأخ والجد اثنان [٢]

٦	٦		وللأخت لأب واحد [١] ثم يعود الأخ
١	١	أم	الشقيق على الأخت لأب فيأخذ ما
٢	٢	جد	بيدها فلها ثلاثة [٣] وللجد اثنان
٣	٢	أخ شقيق	[٢] وتسقط الأخت لأب بعد المعادة
×	١	أخت لأب	وهذه صورتها :

٥- أم وجد وأخت شقيقة وثلاث أخوات لأب أصلها من

ستة [٦] للأم السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥]

ويستوي للجد في هذه الحالة المقاسمة وثالث الباقي

والخمس [٥] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ستة

[٦] فنضربها في أصل المسألة ينتج ستة وثلاثون

[٦×٦=٣٦] ومنها يصح هذا الانكسار .

لأم ستة [٦×٦=٣٦] وللجد عشرة [١٠] ولكل أخت

خمس [٥] .

ثم تعود الأخت الشقيقة بعد المعادة على الأخوات لأب

فتأخذ منهن ما يكمل نصفها ثمانية عشرة [١٨] ويبقى بعد

نصفها اثنان [٢] منكسرة على الأخوات لأب ومباينة

لرؤوسهن ثلاثة [٣] فنضربها في مصح المسألة ستة

وثلاثين [٣٦] ينتج مائة وثمانية [٣×٣٦=١٠٨] ومنها

يصح هذا الانكسار .

للأم ثمانية عشر [٣×٦=١٨] وللجد ثلاثون [٣×١٠=٣٠] وللأخت الشقيقة أربعة وخمسون [٣×١٨=٥٤] ولكل واحدة من الأخوات لأب اثنان [٢].  
وبالنظر بين مصح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة  
بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه فتصح المسألة من أربعة  
وخمسين [٥٤] للأم تسعة [٩] وللجد خمسة عشر [١٥]  
وللأخت الشقيقة سبعة وعشرون [٢٧] ولكل واحدة من  
الأخوات لأب واحد [١]

٥٤	١٠٨	٣٦	٣٦	٦	×٦	وهذه مختصرة
٩	١٨	٦	٦	١		الإمام زيد <small>عليه السلام</small> - أم
١٥	٣٠	١٠	١٠			وستأتي إن شاء
٢٧	٥٤	١٨	٥			الله تعالى - في
١	٢		٥	٥		باب المسائل
١	٢	٢	٥			الملقبة وهذه
١	٢		٥			صورتها:

٦- أم وجد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب مثل سابقتها  
تأصيلاً وتصحيحاً واختصاراً .

ثم تعود بالاختصار إلى أربعة وخمسين [٥٤] للأم  
تسعة [٩] وللجد خمسة عشر [١٥] وللشقيقة سبعة  
وعشرون [٢٧] ويكون للأخ لأب اثنان [٢] ،

٥٤	١٠٨	٣٦	٣٦	٦	×٦	ولالأخت لأب
٩	١٨	٦	٦	١		واحد [١] وهي أم
١٥	٣٠	١٠	١٠			إحدى صور جد
٢٧	٥٤	١٨	٥	٥		مختصرة الإمام أخت شقيقة
٢	٤		٥			زيد <small>عليه السلام</small> وهذه أخت لأب
١	٢	٢	١٠			أخ لأب صورتها :

٧- أم وجد وثلاث أخوات شقيقات وأخت لأب مثل سابقتها تأصيلاً وتصحيحاً واختصاراً فتعود بالاختصار إلى أربعة وخمسين [٥٤] للأم تسعة [٩] وللجد خمسة عشر [١٥]

٥٤	١٠٨	٣٦	٣٦	٦	×٦	ولكل شقيقة
٩	١٨	٦	٦	١		عشرة [١٠] إلا أم
١٥	٣٠	١٠	١٠			أن الأخت لأب جد
١٠	٢٠		٥	٥		تسقط بعد المعادة أخت شقيقة
١٠	٢٠	٢٠	٥			لأنها مع جمع أخت شقيقة
١٠	٢٠		٥			شقيقات وهذه أخت شقيقة
×	×	×	٥			أخت لأب صورتها :

٨- أم وجد وأخ شقيق وأخت شقيقة وأخت لأب كسابقتها أصلها من ستة [٦] وتصح بالمعادة من ستة وثلاثين [٣٦] وتصح بعدها من مائة وثمانية [١٠٨] .  
ثم تعود بالاختصار إلى أربعة وخمسين [٥٤] للأم تسعة [٩] وللجد خمسة عشر [١٥] .

٥٤	١٠٨	٣٦	٣٦	٦	والشقيق عشرون
٩	١٨	٦	٦	١	أم [٢٠] والشقيقة
١٥	٣٠	١٠	١٠		عشرة [١٠] جد
٢٠	٤٠		١٠		وتسقط الأخت
١٠	٢٠	٢٠	٥		لأب بعد المعادة
×	×	×	٥		وأخت لأب : وهذه صورتها :

٩- أم وجد وأخ شقيق وأختان لأب أصلها من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] ويستوي للجد في هذه الحالة المقاسمة وثالث الباقي والخمسة [٥] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ستة [٦] فنضربها في أصل المسألة ينتج ستة وثلاثون [٣٦=٦×٦] ومنها يصح هذا الانكسار .  
للأم ستة [٦=٦×١] .

ولكل من الجد والأخ الشقيق عشرة [١٠] ولكل أخت خمسة [٥] .

ثم يعود الأخ الشقيق على الأختين لأب ويأخذ ما بيدهما فيصير له عشرون [٢٠] .

وبالنظر بين مصح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه فتصح المسألة من ثمانية عشرة [١٨] .



للأم ثلاثة [٣] وللجد خمسة [٥] من [٣٦] وتعود  
بالاختصار بعدها من [١٨]

١٨	٣٦	٣٦	٦		للأم [٣] وللجد [٥]
٣	٦	٦	١	أم	والشقيق عشرة
٥	١٠	١٠	٥	جد	[١٠] وتسقط
١٠	٢٠	١٠		أخ شقيق	الأختان لأب بعد
×	×	٥		أخت لأب	المعاداة وهذه
×	×	٥		أخت لأب	صورتها :

١٠- أم وجد وأخ شقيق وأخ لأب أصلها من ستة [٦]  
للأم السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] ويستوي للجد في  
هذه الحالة المقاسمة وتلث الباقي والخمسة [٥] منكسرة  
عليهم ومباينة لرؤوسهم ثلاثة [٣] فنضربها في أصل  
المسألة ينتج ثمانية عشرة [٣×٦=١٨] ومنها تصح للأم  
ثلاثة [٣×١=٣] ولكل واحد من الجد والأخوة خمسة [٥].

١٨	١٨	٦	×٣		ثم يعود الأخ الشقيق على
٣	٣	١		أم	الأخ لأب ويأخذ ما بيده
٥	٥	٥		جد	فيصير له عشرة [١٠]
١٠	٥		أخ شقيق	ويسقط الأخ لأب بعد	
×	٥		أخ لأب	المعاداة وهذه صورتها :	

١١- أم وجد وأختان شقيقتان وأخ لأب أصلها من ستة [٦] والباقي خمسة [٥] ويستوي للجد في هذه الحالة المقاسمة وثالث الباقي والخمسة [٥] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ستة [٦] فنضربها في أصل المسألة ينتج ستة وثلاثون  $[٣٦=٦ \times ٦]$  ومنها يصح هذا الانكسار .

لأم ستة  $[٣=٣ \times ١]$  ولكل من الجد والأخ لأب عشرة [١٠] .

ولكل من الأختين الشقيقتين خمسة [٥] ثم تعودان على الأخ لأب وتأخذان ما بيده لمحاولة استكمال الثلثين فيصير ما بيدهما عشرة [١٠] ويسقط الأخ لأب ، وبالنظر بين مصحح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه فتصح المسألة من ثمانية عشر [١٨] ،

١٨	٣٦	٣٦	٦	$\times ٦$	لأم ثلاثة [٣] وللجد
٣	٦	٦	١	أم	خمسة [٥] وللأختين
٥	١٠	١٠	٥	جد	الشقيقتين عشرة
٥	١٠	٥		أخت شقيقة	[١٠] لكل واحدة
٥	١٠	٥		أخت شقيقة	خمسة [٥] وهذه
×	×	١٠		أخ لأب	صورتها :

١٢- أم وجد وشقيقتان وأختان لأب كسابقتها أصلها من ستة [٦] وتصح من ستة وثلاثين [٣٦] وتعود بعد المعادة والاختصار إلى ثماني عشر [١٨] للأم ثلاثة [٣]

١٨	٣٦	٣٦	٦	×٦	والوجد [٥] خمسة
٣	٦	٦	١	أم	وللشقيقتين عشرة [١٠]
٥	١٠	١٠		جد	لكل واحدة خمسة [٥]
٥	١٠	٥		أخت شقيقة	وتسقط الأختان لأب بعد
٥	١٠	٥	٥	أخت شقيقة	المعادة باستغراق
×	×	٥		أخت لأب	الشقيقات للثلاثين وهذه
×	×	٥		أخت لأب	صورتها :

١٣- أم و جد و أختان شقيقتان وأخت لأب ، أصلها من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] ويستوي للجد في هذه الحالة المقاسمة وثالث الباقي فله اثنان [٢] ولكل أخت واحد [١] .

ثم تعودان الأختان الشقيقتان بعد المعادة على الأخت لأب وتأخذان ما بيدها لمحاولة استكمال الثلثين فيصير ما بيدهما ثلاثة [٣] وتسقط الأخت لأب .

والثلاثة [٣] منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنتين [٢] نضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج اثنان عشر [١٢=٦×٢] ومنها يصح هذا الانكسار .

١٢	٦	٦	× ٢	للأم اثنان [٢=٢×١]
٢	١	١	أم	وللجد أربعة [٤=٢×٢]
٤	٢	٢	جد	وللشقيقتين ستة [٦=٢×٣]
٣		١	أخت شقيقة	لكل واحدة ثلاثة [٣] وتسقط
٣	٣	١	أخت شقيقة	الأخت لأب بعد المعادة وهذه
×	×	١	أخت لأب	صورتها :

### المجموعة الرابعة : وهي ما كان الفرض فيها سدساً

وربعاً معاً وهي المسائل الثلاث عشرة السابقة إذا كان معهم

أم أو جدة و زوجة واحدة أو أكثر وهي على النحو التالي :

١- أم وزوجة وجد وأخت شقيقة وأخت لأب أصلها من

اثنى عشر [١٢] لموافقة مخرج فرضي السدس والربع

بالنصف ، للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢]

والباقي سبعة [٧] .

والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم

والسبعة [٧] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم أربعة [٤]

فنضربها في أصل المسألة ينتج ثمانية وأربعون

[٤٨=١٢×٤] ومنها يصح هذا الانكسار .

للأم ثمانية [٨=٤×٢] وللزوجة اثنا عشر [١٢=٤×٣]

وللجد أربعة عشر [١٤] ولكل من الأختين سبعة [٧] .

ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخت لأب وتأخذ ما بيدها فيصير ما بيدهما أربعة عشر [١٤] .

وتسقط الأخت لأب ، وبالنظر بين مصح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه وتعود المسألة بالاختصار إلى أربعة وعشرين [٢٤] للأم أربعة [٤]

٢٤	٤٨	٤٨	١٢	×٤	[٤] وللزوجة ستة [٦]
٤	٨	٨	٢	أم	ولكل من الجد والشقيقة
٦	١٢	١٢	٣	زوجة	سبعة [٧] وتسقط
٧	١٤	١٤		جد	الأخت لأب بعد
٧	١٤	٧	٧	أخت شقيقة	المعادة وهذه
×	×	٧		أخت لأب	صورتها :

٢- أم و زوجة وجد وأخت شقيقة وأختين لأب أصلها من اثني عشر [١٢] لموافقة مخرج الربع والسدس بالنصف .

لأم السدس اثنان [٢] وللزوجة الربع ثلاثة [٣] والباقي سبعة [٧] .

والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم والسبعة [٧] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم خمسة [٥] فنضربها في أصل المسألة ينتج ستون  $[٦٠ = ١٢ \times ٥]$  ومنها تصح .

للأم عشرة [١٠ = ٥ × ٢] وللزوجة خمسة عشر  
[١٥ = ٥ × ٣] وللجد أربعة عشر [١٤].

٦٠	٦٠	١٢	× ٥	ولكل واحدة من الأخوات
١٠	١٠	٢	أم	سبعة [٧] ثم تعود الأخت
١٥	١٥	٣	زوجة	الشقيقة على الأختين لأب
١٤	١٤	٧	جد	وتأخذ ما بيدهما فيصير ما
٢١	٧		أخت شقيقة	بيدها واحد وعشرون [٢١]
×	٧		أخت لأب	وتسقط الأختان لأب بعد
×	٧		أخت لأب	المعاداة وهذه صورتها :

٣- أم و زوجة وجد وأخت شقيقة وأخ لأب ، كسابقتها  
تأصيلاً وتصحيحاً للأم عشرة [١٠ = ٥ × ٢] وللزوجة خمسة  
عشر [١٥ = ٥ × ٣] ولكل من الجد والأخ لأب أربعة عشر

٦٠	٦٠	١٢	× ٥	[١٤] وللأخت الشقيقة سبعة [٧]
١٠	١٠	٢	أم	ثم تعود على الأخ لأب
١٥	١٥	٣	زوجة	وتأخذ ما بيده فيصير ما
١٤	١٤	٧	جد	بيدها واحد وعشرون
٢١	٧		أخت شقيقة	[٢١] ويسقط الأخ لأب بعد
×	١٤		أخ لأب	المعاداة وهذه صورتها :

٤- أم و زوجة و جد و أخ شقيق وأخت لأب ، أيضاً كسابقتها  
تأصيلاً وتصحيحاً للأم عشرة [١٠ = ٥ × ٢] وللزوجة خمسة

عشر [٣×٥=١٥] ولكل من الجد والأخ الشقيق أربعة عشر [١٤] وللأخت لأب [٧] ،

٦٠	٦٠	١٢	×٥	ثم يعود الأخ الشقيق على
١٠	١٠	٢	أم	الأخت لأب ويأخذ ما بيدها
١٥	١٥	٣	زوجة	فيصير ما بيده واحد
١٤	١٤		جد	وعشرون [٢١] وتسقط
٢١	١٤	٧	أخ شقيق	الأخت لأب بعد المعادة وهذه
×	٧		أخت لأب	صورتها :

٥- أم و زوجة وجد وأخت شقيقة وثلاث أخوات لأب، أصلها من [١٢] لموافقة مخرج فرضي السدس والربع بالنصف ، للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢] .  
 والباقي سبعة [٧] والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم والسبعة [٧] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ستة [٦] فنضربها في أصل المسألة اثني عشر ينتج اثنان وسبعون [٦×١٢=٧٢] ومنها يصح هذا الانكسار ، للأم اثنا عشر [٢×٦=١٢] .  
 وللزوجة ثمانية عشر [٣×٦=١٨] .  
 وللجد أربعة عشر [١٤] .  
 ولكل أخت سبعة [٧] .

ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخوات لأب وتأخذ ما بأيديهن  
فيصير ما بيدها ثمانية وعشرون [٢٨] وتسقطن الأخوات  
لأب .

وبالنظر بين مصح المسألة اثنين وسبعين [٧٢] وسهام  
الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه وتعود  
المسألة بالاختصار إلى ستة وثلاثين [٣٦] ،

٣٦	٧٢	٧٢	١٢	×٦	لأم ستة [٦]
٦	١٢	١٢	٢	أم	وللزوجة تسعة [٩]
٩	١٨	١٨	٣	زوجة	وللجد سبعة [٧]
٧	١٤	١٤	٧	جد	وللأخت الشقيقة [١٤]
١٤	٢٨	٧		أخت شقيقة	ويسقطن الأخوات
×	×	٧		أخت لأب	لأب بعد المعادة وهذه
×	×	٧		أخت لأب	صورتها :
×	×	٧	أخت لأب		

٦- أم و زوجة وجد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب ،  
كسابقتهما تأصيلاً وتصحيحاً أصلها من اثني عشر [١٢]  
وتصح من اثنين وسبعين [٧٢] وتعود بالاختصار إلى ستة  
وثلاثين [٣٦] وتعود الأخت الشقيقة



٣٦	٧٢	٧٢	١٢	×٦	وتأخذ ما بيد الأخ
٦	١٢	١٢	٢	أم	والأخت لأب فيصير
٩	١٨	١٨	٣	زوجة	ما بيدها أربعة عشر
٧	١٤	١٤	٧	جد	[١٤] بعد الاختصار
١٤	٢٨	٧		أخت شقيقة	ويسقط الأخ والأخت
×	×	١٤		أخ لأب	لأب بعد المعادة وهذه
×	×	٧		أخت لأب	صورتها :

٧- أم و زوجة وجد وأخ شقيق وأختان لأب كسابقتها تأصيلاً وتصحيحاً أصلها من اثني عشر [١٢] وتصح من اثنين وسبعين [٧٢] وتعود بعد المعادة بالاختصار إلى ستة وثلاثين [٣٦] للأم والزوجة والجد كما مضى ويعود الأخ الشقيق على الأختين

٣٦	٧٢	٧٢	١٢	×٦	لأب ويأخذ ما بيدهما
٦	١٢	١٢	٢	أم	فيصير له بعد
٩	١٨	١٨	٣	زوجة	الاختصار أربعة
٧	١٤	١٤	٧	جد	عشر [١٤] وتسقط
١٤	٢٨	١٤		أخ شقيق	الأختان لأب بعد
×	×	٧		أخت لأب	المعادة وهذه
×	×	٧		أخت لأب	صورتها :

٨ - أم وزوجة و جد و أخ شقيق و أخ لأب أصلها من اثني عشر [١٢] .

للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللام السدس اثنان [٢] والباقي سبعة [٧] والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم .

والسبعة [٧] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ثلاثة [٣] فنضربها في أصل المسألة ينتج ستة وثلاثون [٣٦=١٢×٣] ومنها يصح هذا الانكسار .

للام ستة [٦=٣×٢] وللزوجة تسعة [٩=٣×٣]

٣٦	٣٦	١٢	×٣	ولكل من الجد والإخوة سبعة
٦	٦	٢	أم	[٧] ثم يعود الأخ الشقيق على
٩	٩	٣	زوجة	الأخ لأب ويأخذ ما بيده
٧	٧		جد	فيصير ما بيد الشقيق أربعة
١٤	٧	٧	أخ شقيق	عشر [١٤] ويسقط الأخ لأب
×	٧		أخ لأب	وهذه صورتها:

٩ - أم وزوجة و جد وأختان شقيقتان وأختان لأب أصلها

من [١٢] .

للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللام السدس اثنان [٢]

والباقي سبعة [٧] .

والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم ،  
والسبعة [٧] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ستة [٦]  
فنضربها في أصل المسألة ينتج اثنان وسبعون  
[٧٢=١٢×٦] ومنها يصح هذا الانكسار .  
للأم اثنا عشر [١٢=٦×٢] .  
وللزوجة ثمانية عشر [١٨=٦×٣] .

وللجد أربعة عشر [١٤] ولكل أخت سبعة [٧] ثم تعود  
الأختان الشقيقتان على الأختين لأب وتأخذان ما بيدهما

٣٦	٧٢	٧٢	١٢	×٦	فيصير للشقيقتين
٦	١٢	١٢	٢	أم	ثمانية وعشرون [٢٨]
٩	١٨	١٨	٣	زوجة	وتسقط الأختان لأب
٧	١٤	١٤	٧	جد	بعد المعادة وهذه
٧	١٤	٧		أخت شقيقة	صورتها :
٧	١٤	٧		أخت شقيقة	
×	×	٧		أخت لأب	
×	×	٧	أخت لأب		

١٠- أم و زوجة وجد وأختان شقيقتان وأخ لأب  
كسابقتهما تأصيلاً وتصحيحاً أصلها من اثني عشر [١٢]  
وتصح من اثنين وسبعين [٧٢] وتعود بعد المعادة  
بالاختصار إلى ستة وثلاثين [٣٦] للأم والزوجة والجد كما

مضى وتعود الأختان الشقيقتان على الأخ لأب وتأخذان ما بيده لمحاولة استكمال الثلثين

٣٦	٧٢	٧٢	١٢	×٦	فيصير لهما بعد
٦	١٢	١٢	٢	أم	الاختصار أربعة عشر
٩	١٨	١٨	٣	زوجة	[١٤] لكل واحدة سبعة
٧	١٤	١٤	٧	جد	[٧] ويسقط الأخ لأب
٧	١٤	٧		أخت شقيقة	بعد المعادة وهذه
٧	١٤	٧		أخت شقيقة	صورتها :
×	×	١٤		أخ لأب	

١١- أم و زوجة وجد وأخ وأخت شقيقان وأخت لأب أصلها من اثني عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢] والباقي سبعة [٧] .  
والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم ، والسبعة [٧] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ستة [٦] فنضربها في أصل المسألة ينتج اثنان وسبعون [٧٢=١٢×٦] ومنها يصح هذا الانكسار .  
للأم اثنا عشر [١٢=٦×٢] .  
وللزوجة ثمانية عشر [١٨=٦×٣] .  
ولكل من الجد والأخ أربعة عشر [١٤] .  
ولكل أخت سبعة [٧] .

ثم يعود الأخ والأخت الشقيقان على الأخت لأب ويأخذان ما بيدها فيصير لهما ثمانية وعشرون [٢٨] وهي منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهم ثلاثة [٣] فنضربها في المصح اثنين وسبعين [٧٢] ينتج مائتان وستة عشر [٢١٦=٧٢×٣] ومنها يصح هذا الانكسار .

للأم ستة وثلاثون [٣٦=١٢×٣] .

وللزوجة أربعة وخمسون [٥٤=١٨×٣] .

وللجد اثنان وأربعون [٤٢=١٤×٣] .

وللأخ ستة وخمسون [٥٦] .

وللأخت ثمانية وعشرون [٢٨] .

وبالنظر بين مصح المسألة النهائي وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه فترجع المسألة إلى مائة وثمانية [١٠٨] وسهام الأم إلى ثمانية عشر [١٨] وسهام الزوجة إلى سبعة وعشرين [٢٧] وسهام الجد إلى واحد وعشرين [٢١] وسهام الشقيق إلى ثمانية وعشرين [٢٨] وسهام الشقيقة إلى أربعة عشر [١٤] ،

١٠٨	٢١٦	٧٢	٧٢	١٢	×٦	وتسقط الأخت
١٨	٣٦	١٢	١٢	٢	أم	لأب بعد
٢٧	٥٤	١٨	١٨	٣	زوجة	المعادة وهذه
٢١	٤٢	١٤	١٤		جد	صورتها :
٢٨	٥٦	٢٨	١٤	٧	أخ شقيق	
١٤	٢٨		٧		أخت شقيقة	
×	×	×	٧		أخت لأب	

١٢- أم وزوجة وجد وثلاث شقيقات وأخت لأب ، أصلها من [١٢] كسابقتها تأصيلاً وتصحيحاً .

أصلها من اثني عشر [١٢] وتصح من اثنين وسبعين [٧٢] ثم من مائتين وستة عشر [٢١٦] .

وتعود بالاختصار إلى مائة وثمانية [١٠٨] للأم والزوجة والجد كالسابقة ،

١٠٨	٢١٦	٧٢	٧٢	١٢	×٦	ولكل شقيقة
١٨	٣٦	١٢	١٢	٢	أم	أربعة عشر
٢٧	٥٤	١٨	١٨	٣	زوجة	[١٤] وتسقط
٢١	٥٦	١٤	١٤		جد	الأخت لأب
١٤	٢٨	٢٨	٧	٧	أخت شقيقة	وهذه
١٤	٢٨		٧		أخت شقيقة	صورتها :
١٤	٢٨		٧		أخت شقيقة	
×	×		٧		أخت لأب	

١٣- أم و زوجة وجد وشقيقتان وأخت لأب ، أصلها من [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللام السدس اثنان [٢] والباقي سبعة [٧] والأحظ للجد في هذه الحالة مقاسمة الإخوة كواحد منهم ، والسبعة [٧] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم خمسة [٥] فنضربها في أصل المسألة ينتج ستون [٦٠=١٢×٥] ومنها يصح هذا الانكسار لأم عشرة [١٠=٥×٢] وللزوجة خمسة عشر [١٥=٥×٣] وللجد أربعة عشر [١٤] ولكل أخت سبعة [٧] ثم تعودان الأختان الشقيقتان على الأخت لأب وتأخذان ما بيدها فيصير لهما واحد وعشرون [٢١] وهي منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنان [٢] فنضربها في مصح المسألة السابق ينتج مائة وعشرون [١٢٠=٦٠×٢] ومنها تصح لأم عشرون [٢٠=١٠×٢] وللزوجة ثلاثون [٣٠=١٥×٢] وللجد ثمانية

١٢٠	٦٠	٦٠	١٢	×٥	وعشرون
٢٠	١٠	١٠	٢		أم [٢٨=١٢×٢] ولكل
٣٠	١٥	١٥	٣		شقيقة [٢١] وتسقط
٢٨	١٤	١٤			الأخت لأب بعد
٢١		٧			المعاداة وهذه
٢١	٢١	٧	٧		صورتها :
×	×	٧			أخت لأب

هؤلاء اثنتان وخمسون مسألة من مسائل المعادة تحويها الحالة الرابعة وهي إذا اجتمع الجد وصنفا الاخوة ومعهم صاحب فرض .

وجملة مسائل المعادة ثمان وستون مسألة ذكرها كثير من الفرضيين .

فاذا أضفنا للثنتين والخمسين مسألة ما سبق معنا من مسائل في الحالة الثالثة وهي اجتماع الجد وصنفي الاخوة ولم يكن معهم صاحب فرض لكانت خمسا وستين مسألة .

والثلاث الباقية والمكاملة للثمانية والستين هي كما يلي:

١- جد وأخت شقيقة وأخت لأب ومعهم من أهل

الفروض صاحب ثلثين كبنتين ، أصلها من ثلاثة

[٣] مخرج الثلثين للبنتين الثلثان اثنان [٢] لكل

واحدة واحد [١] .

والباقي واحد [١] بين الجد والأختين للذكر مثل حظ

الأنثيين لأحظية المقاسمة له .

والباقي منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم أربعة [٤]

فنضربها في أصل المسألة ينتج اثنا عشر [٣×٤=١٢] .

للبنتين ثمانية [٢×٤=٨] لكل واحدة أربعة [٤] وللجد

اثنان [٢] ولكل من الأختين واحد [١] .



ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخت لأب وتأخذ ما بيدها فيكون ما بيدها اثنان [٢] .

وبالنظر بين مصحح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى

٦	١٢	١٢	٣	× ٤	نصفه فتعود المسألة
٢	٤	٤	١		بنت [٦] بالاختصار إلى ستة [٦]
٢	٤	٤	١		لكل بنت اثنان [٢] ولكل
١	٢	٢			من الجد والشقيقة [١] جد
١	٢	١	١		وتسقط الأخت لأب بعد
×	×	١			المعاداة وهذه صورتها :

٢- جد وأخت شقيقة وأخت لأب وصاحب نصف مع زوجة فأكثر وارثة للثمن كبنت وزوجة أصلها من ثمانية [٨] مخرج الثمن للزوجة الثمن واحد [١] وللبنات النصف أربعة [٤] .

والباقي ثلاثة [٣] بين الجد والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين لأحظية المقاسمة له والثلاثة [٣] منكسرة عليهم ومباين لرؤوسهم أربعة [٤] فنضربها في أصل المسألة ثمانية [٨] ينتج اثنان وثلاثون [٣٢ = ٨ × ٤] .

للبنات ستة عشر [١٦ = ٤ × ٤] لكل واحدة ثمانية [٨] وللجد ستة [٦] ولكل من الأختين ثلاثة [٣] .

ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخت لأب وتأخذ ما بيدها  
فيكون ما بيدها ستة [٦] .

وتسقط الأخت لأب بعد المعادة .

وبالنظر بين مصحح المسألة وسهام الورثة نجدها  
متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى

١٦	٣٢	٣٢	٨	×٤	نصفه فتعود المسألة
٨	١٦	١٦	٤		بالاختصار إلى ستة بنت
٢	٤	٤	١		عشر [١٦] للبنت ثمانية زوجة
٣	٦	٦			[٨] وللزوجة [٢] ولكل جد
٣	٦	٣	٣		من الجد والشقيقة [٣] أخت شقيقة
×	×	٣			وأخت لأب وهذه صورتها :

٧- جد وأخت شقيقة وأخت لأب ومعهم من أهل الفروض  
صاحب نصف وصاحب سدس كبنت وأم أصلها من  
سنة [٦] مخرج السدس .

لأم السدس واحد [١] وللبنات النصف ثلاثة [٣] .  
والباقي اثنان [٢] بين الجد والأختين للذكر مثل حظ  
الأنثيين لأحظية المقاسمة والاثنان منكسرة عليهم  
وموافق لرؤوسهم أربعة [٤] بالنصف اثنين [٢]  
نضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج اثنا عشر  
[١٢ = ٦ × ٢] .

للبنات ستة [٦=٣×٢] وللأم اثنان [٢=٢×١] وللجد ستة [٦] ولكل من الأختين واحد [١].  
ثم تعود الأخت الشقيقة على الأخت لأب وتأخذ ما بيدها لاستكمال نصفها فيكون ما بيدها اثنان [٢].  
وبالنظر بين مصحح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه فتعود المسألة بالاختصار إلى نصفها ستة [٦] للبنات ثلاثة [٣]

٦	١٢	١٢	٦	×٢	وللأم واحد [١] ولكل
٣	٦	٦	٣	بنت	من الجد والأخت الشقيقة
١	٢	٢	١	أم	واحد [١] وتسقط الأخت
١	٢	٢		جد	لأب بعد المعادة وهذه
١	٢	١	٢	أخت شقيقة	صورتها :
×	×	١		أخت لأب	

وبهذا تكون مسائل المعادة ثمانية وستون مسألة .

**مسألة** زيادة مسائل المعادة إلى اثنين وسبعين مسألة  
 هناك قول آخر لشيخ شيخنا الشيخ / حافظ الحكم -  
 رحمه الله تعالى - أورده في النور الفاضل .  
 والشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله تعالى - أورده  
 في الفوائد الجليلة ؛ هذا القول هو أن مسائل المعادة اثنتان  
 وسبعون مسألة وهي الثمانية والستون المسألة السابقة ويزاد  
 عليهن أربع مسائل وهن كالتالي :

١- جد وأخت شقيقة وأخ لأب معهم من أهل الفروض  
 صاحبة نصف وصاحبة ثمن كبنت وزوجة ؛ أصلها من  
 أربعة وعشرين [٢٤] لموافقة مخرج الثمن والسدس للبنت

٢٤	٢٤	×٣	النصف اثنا عشر [١٢] وللزوجة الثمن
١٢	١٢	بنت	ثلاثة [٣] وللجد السدس أربعة [٤]
٣	٣	زوجة	الباقي خمسة بين الأخت الشقيقة
٤	٤	جد	والأخ لأب [٥] فتأخذ الشقيقة
٥	٥	أخت شقيقة	ويسقط الأخ لأب بعد المعادة وهذه
×		أخ لأب	صورتها :

٢- جد وأخت شقيقة وأختان لأب وبنت وزوجة ؛  
 أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] لموافقة مخرج  
 الثمن والسدس بالنصف للزوجة الثمن ثلاثة [٣]  
 وللبنت النصف اثنا عشر [١٢] .

والأحظ للجد هنا سدس جميع المال فله السدس أربعة [٤].

٢٤	٢٤		والباقي بين الأخوات بالمعادة
١٢	١٢	بنت	وتعود الأخت الشقيقة بعدها على
٣	٣	زوجة	الأختين لأب وتأخذ ما بأيديهما
٤	٤	جد	فيصبح ما بيدها خمسة [٥] وتسقط
٥	٥	أخت شقيقة	الأختان لأب بعد المعادة وهذه صورتها :
×		أخت لأب	
×		أخت لأب	

٣- جد وأخ شقيق وأخت لأب وبنت وزوجة كسابقتها

أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] ومنها تصح للبنت النصف

٢٤	٢٤		اثنا عشر [١٢] وللزوجة الثمن ثلاثة
١٢	١٢	بنت	[٣] وللجد سدس جميع المال أربعة
٣	٣	زوجة	[٤] ويعود الأخ الشقيق بعد المعادة
٤	٤	جد	على الأخت لأب ويأخذ ما بيدها
٥	٥	أخ شقيق	فيصبح ما بيده خمسة [٥] وتسقط
×		أخت لأب	

٤- جد وأختان شقيقتان وأخت لأب وبنت وزوجة كذلك

أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] للبنت النصف اثنا عشر

[١٢] وللزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللجد سدس جميع المال

أربعة [٤] وبعد معادات الجد تعود الشقيقتان على الأخت

لأب وتأخذان ما بيدها فيصبح لهما خمسة [٥] وهي منكسرة  
عليهما ومباينة لرأسيهما اثنين [٢] فنضربها في أصل  
المسألة أربعة وعشرين [٢٤] ينتج ثمانية وأربعون  
[٤٨ = ١٢ × ٢] ومنها يصح هذا الانكسار .

٤٨	٢٤	٢٤	× ٢	للبنات أربعة وعشرون
٢٤	١٢	١٢		بنات [٢٤ = ١٢ × ٢] وللزوجة
٦	٣	٣		سنة [٦ = ٣ × ٢] وللجد
٨	٤	٤		ثمانية [٨ = ٤ × ٢] ولكل
٥	٥	٥		من الشقيقتين خمسة [٥]
٥				وتسقط الأخت لأب بعد
×			×	
				أخت لأب

وبهذه الصور الأربع تصبح المعادة اثنين وسبعين

[٧٢] مسألة والله أعلم .

**مسألة** المسائل التي يبقى فيها بقية لأولاد الأب مع أولاد الأبوين من مسائل المعادة في باب الجد والإخوة .  
 مما مضى من المعادة بقسميها تبين أن المسائل التي يبقى فيها بقية للإخوة لأب هي ست مسائل أربع منها بعدم وجود أحد معهم من أصحاب الفروض واثنان معهم صاحب فرض وهي كالتالي :

- ١- جد وأخت شقيقة وأخ لأب وهي العشرية وقد سبقت في الحالة الثالثة .
  - ٢- جد وأخت شقيقة وأختان لأب وهي العشرينية وقد سبقت في الحالة الثالثة .
  - ٣- جد وأخت شقيقة وثلاث أخوات لأب كذلك وقد سبقت في الحالة الثالثة .
  - ٤- جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب كذلك وقد سبقت في الحالة الثالثة .
- ومع وجود الفرض اثنان وهما :

- ١- جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب ، وأم وهي مختصرة زيد وقد سبقت في الحالة الثالثة .
- ٢- جد وأخت شقيقة وثلاث أخوات لأب وأم كسابقتها وقد سبقت في الحالة الثالثة .

المجموع ست مسائل وهي التي يبقى فيها بقية لولد الأب مع ولد الأبوين في باب الجد والإخوة في مسائل المعادة وذلك بالنظر للفرض وليس من يأخذه وإلا لزادت على ست مسائل ولذلك عدها بعضهم ثمان مسائل وهاتان المسألتان هما :

**الأولى** : مختصرة زيد بن ثابت رضي الله عنه بإبدال الأم بجدة .  
**والثانية** : هي إحدى صور الزيدية إذا كان مع الشقيقة ثلاث أخوات لأب مع إبدال الأم كذلك بجدة .  
**وأما تسعينية زيد** : فما هي إلا من قبيل المختصرة .  
 أما ما زاد على مثلي الجد من ولد الأب فلا حاجة إليه ولا ينحصر بعدد والله تعالى أعلم .  
 قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة الفارض :

وحظ ما زاد على أخت واحدة  
 ثلثان أو دونها لا زائده  
 وفاضل النصف لولد العلات  
 إيضاح ذا يظهر في الزيديات  
 وهي شقيقة وجد النسب  
 مع أخ أو أختين كل لأب



أو معهما ثلاث أخوات وأم

أو أخوان من أب وأخت وأم<sup>(١)</sup>

**والتسعينية هي** : أم وجد وأخت شقيقة وأخوان وأخت

لأب .

أصلها من ثمانية عشر [١٨] لوجود السدس وثلاث

الباقي .

للأم السدس ثلاثة [٣] وللجد ثلث الباقي خمسة [٥].

وبعد معادات الجد تعود الأخت الشقيقة على الإخوة

لأب وتستكمل نصفها تسعة [٩] .

ويبقى واحد [١] بين الأخوين والأخت لأب منكسر

عليهم ومباين لرؤوسهم خمسة [٥] فنضربها في أصل

المسألة ثمانية عشر [١٨] ينتج تسعون

٩٠	١٨	×٥		[٩٠=١٨×٥] ومنها تصح للأم
١٥	٣		أم	خمسة عشر [١٥=٥×٣] وللجد
٢٥	٥		جد	خمسة وعشرون [٢٥=٥×٥]
٤٥	٩		أخت شقيقة	وللأخت الشقيقة خمسة وأربعون
٢			أخ لأب	[٤٥=٩×٥] ولكل أخ اثنان [٢]
٢	١		أخ لأب	وللأخت لأب واحد [١] وهذه
١			أخت لأب	صورتها :

(١) العذب الفاضل شرح عمدة الفرائض ج ١ ص ١١٥ - ١١٦

وستأتي ملقبات الجد في باب المسائل الملقبة - إن شاء الله تعالى - .

هذا على مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن ذهب إلى قوله في باب الجد والإخوة .

وهذا الباب هو من أعوص الأبواب في الفرائض على مذهب المورثين للإخوة مع الجد لما فيه من التفاصيل التي لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح . فهذا الباب مخالف لغيره بل كله خارج عن القياس <sup>(١)</sup> .

وقد أرجأت ملقبات الجد إلى باب المسائل الملقبة وسأورد منها هناك ما تيسر إن شاء الله تعالى .

(١) لباب الفرائض ص ١٢٥-١٢٦

## فهرس الآيات

- ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ﴾ سورة النساء الآية ١ .
- ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ﴾ سورة الزمر الآية ٣٢ .
- ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ﴾ سورة آل عمران الآية ١٠٢ .
- ﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾ النور الآية ١ .
- ﴿ فنصف ما فرضتم ﴾ سورة البقرة الآية ٢٣٧ .
- ﴿ إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد ﴾ القصص الآية ٨٥ .
- ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ سورة التحريم الآية ٢ .
- ﴿ ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له ﴾ سورة النور الآية ١ .
- ﴿ فاتوهن أجورهن فريضة ﴾ سورة النساء الآية ٢٤ .
- ﴿ والله على الناس حج البيت ﴾ سورة آل عمران الآية ٩٧ .
- ﴿ نصيباً مفروضاً ﴾ سورة النساء الآية ٧ .
- ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ المزمّل الآية ٢٠ .

﴿ أولم يروا أنا نأتي الأرض ننقصها من أطرافها ﴾  
سورة الرعد الآية ٤١ .

﴿ كل من عليها فان ﴾ سورة الرحمن الآية ٢٦-٢٧ .  
﴿ وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ﴾ سورة الأنعام  
الآية ١٦٥ .

﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ سورة الزمر الآية ٣٠ .  
﴿ ولكل جعلنا شرعة ومنهاجاً ﴾ سورة المائدة الآية ٤٨ .  
﴿ وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً ﴾ سورة  
النحل الآية ٥٨-٥٩ .

﴿ وإذا الموءودة سئلت ﴾ سورة التكوير الآية ٨-٩ .  
﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ سورة آل عمران  
الآية ١٩ .

﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ سورة المائدة الآية ٣ .  
﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً ﴾ سورة آل عمران  
الآية ٨٥ .

﴿ والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم ﴾ سورة النساء  
الآية ٣٣ .

﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ﴾ سورة النور  
الآية ١٨٠ .

﴿ وألوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ سورة الأحزاب  
الآية ٦ .

﴿ إن الذين آمنوا وجاهدوا ﴾ سورة الأنفال الآية ٧٢ .  
﴿ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ﴾ سورة  
النساء الآية ٧ .

﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ سورة النساء الآية ١١ .  
﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم ﴾ سورة النساء الآية ١٧٦ .  
﴿ من بعد وصية يوصى بها أو دين ﴾ سورة النساء  
الآية ١١ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم ﴾ سورة المائدة  
الآية ١٠٦ .

﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ﴾ سورة البقرة  
الآية ١٠٨ .

﴿ لو أن لي بكم قوة ﴾ سورة هود الآية ٨٠ .  
﴿ فقد جاء أشراطها ﴾ سورة محمد الآية ١٨ .  
﴿ فليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع ﴾ سورة الحج  
الآية ١٥ .

﴿ إنا مكناله في الأرض ﴾ سورة الكهف الآية ٨٤ .  
﴿ فإن لم تعلموا آبائهم فأخوانكم في الدين ﴾ سورة  
الأحزاب الآية ٥ .

- ﴿ والذين عقدت أيمانكم ﴾ سورة النساء الآية ٣٣ .
- ﴿ وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم ﴾ الحشر الآية ٢ .
- ﴿ ضرب الله مثلاً ﴾ سورة النحل الآية ٧٥ .
- ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ سورة  
النحل الآية ٨ .
- ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ سورة  
النساء الآية ١٤١ .
- ﴿ ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع  
ملتهم ﴾ سورة البقرة الآية ١٢٠ .
- ﴿ لكم دينكم ولي دين ﴾ سورة الكافرون الآية ٦ .
- ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا ﴾ سورة الحج الآية ١٧ .
- ﴿ والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ﴾ سورة الأنفال  
الآية ٧٣ .
- ﴿ لكل جعلنا شريعة ومنهاجا ﴾ سورة المائدة الآية ٤٨ .
- ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ سورة النساء الآية ١١ .
- ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس ﴾ سورة النساء  
الآية ١١ .
- ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة ﴾ سورة النساء الآية ١٢ .
- ﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾ سورة النساء الآية ١٧٦ .

﴿ ولکم نصف ما ترک أزواجکم ﴾ سورة النساء  
الآية ١٢ .

﴿ وإن كانت واحدة فلها النصف ﴾ سورة النساء  
الآية ١١ .

﴿ ولهن الربع مما ترکتم ﴾ سورة النساء الآية ١٢ .  
﴿ فاضربوا فوق الأعناق ﴾ سورة الأنفال الآية ١٢ .  
﴿ فإن كانتا اثنتين فلهن الثلثان مما ترک ﴾ سورة النساء  
الآية ١٧٦ .

﴿ فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ سورة  
النساء الآية ١١ .

﴿ إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾ سورة التحريم  
الآية ٤ .

﴿ وجعلنا معه أخاه هارون وزيراً ﴾ سورة الفرقان  
الآية ٣٥ .

﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ سورة النحل  
الآية ٤٣ .

﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً  
أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ سورة الأحزاب الآية ١٣٦ .  
﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾  
سورة النساء الآية ٦٥ .

- ﴿ إن الإنسان ليطغى ﴾ سورة العلق الآية ٦ - ٧ .
- ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ سورة البقرة الآية ٢٢٨ .
- ﴿ إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﴾ سورة المطففين  
الآية ١٥ .
- ﴿ قالوا نعبد إلهك وإله آبائك ﴾ سورة البقرة الآية ١٣٣ .
- ﴿ وكان أبوهما صالحاً ﴾ سورة الكهف الآية ٨٢ .
- ﴿ واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب ﴾ سورة  
يوسف الآية ٣٨ .
- ﴿ ملة أبيكم إبراهيم ﴾ سورة الحج ٧٨ .
- ﴿ يا بني آدم ﴾ سورة الأعراف الآية ٢٧ .



## فهرس الأحاديث والآثار

١. قيدوا والعلم بالكتابة
٢. استعمل يدك
٣. إذا مات ابن آدم
٤. فإن من تعلم علماً
٥. من قطع ميراثاً
٦. العلم ثلاثة
٧. وتعلموا الفرائض
٨. تعلموا القرآن و علموه الناس وتعلموا العلم  
وتعلموا الفرائض
٩. تعلموا القرآن و علموه الناس
١٠. إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً
١١. خذوا العلم قبل أن يقبض
١٢. خرابها بموت علمائها
١٣. تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن
١٤. تعلموا الفرائض فإنها من دينكم
١٥. إذا تحدثتم فتحدثوا في الفرائض
١٦. من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض
١٧. تعلموا الفرائض والحج والطلاق فإنه من دينكم
١٨. الذي يقرأ القرآن ولا يحسن الفرائض كالبدن

- بلا رأس
- ١٩ . تعلموا قبل الظانين
- ٢٠ . إياكم والظن
- ٢١ . لا نورث ما تركناه صدقة
- ٢٢ . إن العلماء ورثة الأنبياء
- ٢٣ . والله إنا كنا في الجاهلية ما نعد للنساء أمراً
- ٢٤ . لا حلف في الإسلام
- ٢٥ . كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ  
الله من ذلك ما أحب
- ٢٦ . يا رسول الله إن أوس بن ثابت مات وترك لي  
بنات وأنا امرأة
- ٢٧ . يا رسول الله إن سعداً هلك وترك بنتين وقد  
أخذ عمهما مالهما
- ٢٨ . مرضت فأتاني رسول الله يعودني
- ٢٩ . قال ﷺ : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه
- ٣٠ . إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه
- ٣١ . هاجرنا مع رسول الله
- ٣٢ . أنا مع رسول الله على قبر حمزة
- ٣٣ . أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم
- ٣٤ . بينما رجل واقف بعرفه

- ٣٥ . أن النبي أتى بجزاة
- ٣٦ . المرء أحق بكسبه
- ٣٧ . إن لصاحب الحق مقالاً
- ٣٨ . إن الدين قبل الوصية
- ٣٩ . اقضوا الله فالله أحق بالوفاء
- ٤٠ . ما حق امرئ مسلم يبني ليلتين وله شيء يريد  
أن يوصي فيه
- ٤١ . مات قبل أن يدخل النبي ﷺ المدينة بشهر فقبله  
ﷺ ورده على ورثته
- ٤٢ . الإضرار في الوصية من الكبائر
- ٤٣ . أنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنه
- ٤٤ . أن رجلاً أعتق ستة مملوكين
- ٤٥ . إن الله جعل لكم ثلث أموالكم عند الموت زيادة  
في أعمالكم
- ٤٦ . لو علمت ذلك ما صليت عليه
- ٤٧ . سمعت رسول الله ﷺ يقول إن الله قد أعطى كل  
ذي حق حقه فلا وصية لوارث
- ٤٨ . إن الله أعطى كل ذي حق حقه
- ٤٩ . إن تذر ورثتك أغنياء
- ٥٠ . لا تجوز الوصية لوارث

٥١. إلا أن يشاء الورثة
٥٢. إلا أن يجيز الورثة
٥٣. اثبتوا على مشاعركم
٥٤. لا ترث مبنوتة
٥٥. إنما الولاء لمن أعتق
٥٦. إن رجلاً مات على عهد رسول الله
٥٧. الولاء لحمة كلحمة النسب أعتقت ابنه حمزة  
مولى لها
٥٨. لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر
٥٩. أنا أولى بكل مؤمن بنفسه
٦٠. يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي  
رجل
٦١. من أسلم على يديه رجل فهو مولاه يرثه ويدي  
عنه
٦٢. من أسلم على يديه رجل فله ولاءه
٦٣. المرأة تحوز ثلاثة مواريث
٦٤. المكاتب عبد ما بقي عليه درهم
٦٥. ليس للقاتل شيء
٦٦. ليس للقاتل ميراث
٦٧. إنما حضك من ميراثها الحجر

- ٦٨ . يعقلها ويرثها
- ٦٩ . لو قتلته عمداً لأفدناك به
- ٧٠ . يرث الزوج من زوجته مالها وديتها
- ٧١ . رفع القلم عن ثلاث
- ٧٢ . رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
- ٧٣ . الإسلام يعلوا ولا يعلى عليه
- ٧٤ . الإسلام يزيد ولا ينقص
- ٧٥ . كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم
- ٧٦ . من أسلم على شيء فهو له
- ٧٧ . أن عثمان ورث رجلاً أسلم على ميراث قبل أن يسلم
- ٧٨ . أن عمر رضي الله عنه قضى أنه من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه
- ٧٩ . لا يتوارث أهل ملتين
- ٨٠ . لا يتوارث أهل ملتين شتى
- ٨١ . الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر
- ٨٢ . و أن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات
- ٨٣ . نحن الأنبياء بنو علات

٨٤. أعتقت ابنة حمزة مولى لها فمات
٨٥. جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتها إلى الرسول ﷺ
٨٦. إن الأخوين لا يردان الأم إلى السدس
٨٧. الأخوان تسمى إخوة
٨٨. الاثنان فما فوقهما جماعة
٨٩. جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن ابن ابني مات فمالي من ميراثه .
٩٠. جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق ﷺ تسأله ميراثها
٩١. أن النبي ﷺ جعل للجدة السدس إذا لم تكن دونها أم
٩٢. الجدة بمنزلة الأم إذا لم تكن أم
٩٣. أن النبي ﷺ قضى للجديتين من الميراث بالسدس بينهما
٩٤. أتعيني وأنت تورث ثلاث جدات
٩٥. أن النبي ﷺ ورث ثلاث جدات
٩٦. أن رسول الله ﷺ أطعم الجديتين السدس
٩٧. أول جدة أطعمها رسول الله ﷺ سدسا مع ابنها وابنها حي

٩٨. أن ورثت أم حسكة من ابن حسكة مع ابنها  
حسكة
٩٩. للابنة النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين
١٠٠. ما أرى أباك يعلمها أبدا
١٠١. يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر  
سورة النساء
١٠٢. الكلالة ، الكلالة وأخذ بلحيته
١٠٣. إني لا ادع بعدي شيئاً أهم عندي من الكلالة
١٠٤. الكلالة اسم للورثة إذا لم يكن فيهم ولد ولا والد
١٠٥. أما سمعت الآية التي نزلت في الصيف
١٠٦. جاء رجل فقال : يا رسول الله ما الكلالة ؟
١٠٧. ما دون الوالد والولد
١٠٨. لم أقل في الكلالة شيئاً
١٠٩. لك سدس آخر فلما ولى دعاه قال إن السدس  
الآخر لك طعمة
١١٠. أيما مؤمن مات وترك مالاً فليرثه عصبته من  
كانوا
١١١. قضى فينا معاذ بن جبل رضي الله عنه على عهد رسول  
الله ﷺ النصف للابنة . .
١١٢. لأقضى فيها بقضاء النبي ﷺ

- ١١٣ . أمر ليس في كتاب الله عز وجل ولا في قضاء رسول الله ﷺ
- ١١٤ . للابنة النصف وليس للأخت شيء
- ١١٥ . ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداهن ٠٠
- ١١٦ . أن رجلا لاعن امرأته في زمن النبي ﷺ وانتفى من ولده
- ١١٧ . المرأة تحوز ثلاثة مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه ٠
- ١١٨ . ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها
- ١١٩ . أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمه
- ١٢٠ . أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت رجلا رأى مع امرأته
- ١٢١ . أجرأؤكم على قسم الجد أجرأؤكم على النار
- ١٢٢ . أن عمر بن الخطاب ﷺ سأل النبي ﷺ عن قسم الجد
- ١٢٣ . أن عمر بن الخطاب ﷺ نشد الناس
- ١٢٤ . أجرأؤكم على جرائم جهنم أجرأؤكم على الجد
- ١٢٥ . من سره أن يفتح جرائم جهنم فليقظ بين الجد والاخوة



- ١٢٦ . سلونا عن عضلكم واتركونا من الجد لا حياه الله  
ولا بيّاه
- ١٢٧ . ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً
- ١٢٨ . سام أبو العرب وحام أبو الحبش ويافت أبو  
الروم
- ١٢٩ . كونوا على مشاعركم فإنكم على إرث من إرث  
أبيكم إبراهيم عليه السلام
- ١٣٠ . هذا أبوك آدم وهذا أبوك إبراهيم
- ١٣١ . نحن بني النذر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا ننفي  
من أبينا
- ١٣٢ . أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب
- ١٣٣ . لليهود من أبوكم قالوا فلان قال كذبتم
- ١٣٤ . أما يتقي الله زيد بن ثابت رضي الله عنه يجعل ابن الابن  
ابناً ولا يجعل أبا الأب أباً
- ١٣٥ . كيف يرثني أولاد عبد الله دون أخوته ولا أرثهم  
دون أخوتهم
- ١٣٦ . أول جد ورث في الإسلام عمر
- ١٣٧ . أفرضكم زيد

## فهرس الشعر

وما سمي الإنسان إلا لنسيه  
ولا القلب إلا أنه يتقلب  
العلم صيد والكتابة قيده  
قيد صيودك بالحبال ألوا ثقته  
أسير وراء الركب ذا عرج  
مؤملاً جبر ما لاقيت من عرج  
ياطالب العلم لا تبغي به بدلاً  
فقد ظفرت ورب اللوح والقلم  
وإن تجد عيباً فسد الخلا  
جلّ من لا فيه عيب وعلا  
يا من غدا ناظراً فيما كتبت ومن  
أضحى يردد فيما قلته النظرا  
لي مطلب من كل قارئ قرأ  
أن يستر العيب الذي فيه يرى  
الأرض تحيا إذا ما عاش عالمها  
متى يمت عالم منها يمت طرف  
علماً بأن العلم خير ما سعي  
فيه وأولى ماله العبد دعي

علم الفرائض لا نظير له

يكفيك أن قد تولى قسمه الله

كل ابن أنثى وإن طالت سلامته

يوماً على آلة حدباء محمول

إذا مات ذو مال فمن رأس ماله

مؤنته قدم على الدين أولاً

عفا غير إرث من رماد كأنه

حمام بالباد القطار جثوم

أركانه المحققة ثلاثة

إن وجدت تحقق الوراثة

ووارث مورث موروث

أركانه مادونها توريث

وهي تحقق وجود الوارث

موت المورث اقتضاء التوارث

أسباب ميراث الوراثة ثلاثة

كل يفيد ربه الوراثة

وسبب الإرث نكاح أو نسب

أو الولاء ليس دونها سبب

ليس اختلاف الدين في الآراء

بمانع للإرث بالولاء

من بعضه حر فورثه به  
 وهكذا عن إرثه لا ينتهي  
 و قيل قسم الإرث من قد أسلما  
 و يستحق ما بكفر حرما  
 و يمنع الشخص من الميراث  
 واحدة من علل ثلاث  
 الوارثون من الرجال عشرة  
 أسماءهم معروفة مشتهرة  
 فإن تمت عنهم فورث الأبا  
 و الابن و الزوج و باقى حجبا  
 والوارثات من النساء سبع  
 لم يعط أنثى غيرهن الشرع  
 و في النساء الوارثات خمس  
 بنت و بنت ابن له و العرس  
 و في اجتماع للذكور الوارث  
 الأب والابن وزوج ماكث  
 الناس أولاد علات فمن علموا  
 أن قد أقل فمهجور ومحذور  
 الناس أخفاف و شتى في الشيم  
 و كل يجمعهم بيت الأدم

الإرث تعصيب وفرض ينجلي  
 فالفرض ستة بنص المنزلي  
 و في محكم التنزيل يا صاح ستة  
 فروض أولى الميراث تتلى و تجتلا  
 ثم الفروض ستة مقـدرة  
 و في كتاب ربنا مقـررة  
 فالنصف فرض خمسة أفراد  
 الزوج و الأنثى من الأولاد  
 و الربع فرض الزوج إن كان معه  
 من ولد الزوجة من قد منعه  
 و الثمن للزوجة و الزوجات  
 مع البنين أو مع البنات  
 و الثلثان لاثنتين استوتا  
 فصاعداً ممن له النصف أتى  
 و ثلثان فرض لاثنتين فصاعداً  
 من اللائي لإحدهن نصف تحصلا  
 و الثلثان للبنات جمـعاً  
 ما زاد عن واحدة فسمعا  
 ومهمين قذفين مرتين  
 ظهراهما مثل ظهور الترسين

وخالفوا بقيت الوراثة  
 تسوية الذكور والإناث  
 والثالث فرض الأم حيث لا ولد  
 ولا من الإخوة جمع ذو عدد  
 والسادس فرض سبعة من العدد  
 أب وأم ثم بنت ابن وجد  
 السادس للأم إذا فرع وجد  
 وعدد من إخوة لذا اعتد  
 والجدة أم الأب عندنا ترث  
 وابنها حي به لا تكثر  
 لا تسقط البعدي على الصحيح  
 واتفق الجل على التصحيح  
 مثال من يدلي من الجدات  
 بجهتين اثنتين أو جهات  
 والمرء يجمع في الحياة  
 وفي الكلالة ما يسيم  
 ويسألونك عن الكلالة  
 هي انقطاع النسب لا محالة  
 ورث قناة المجد لا عن كلالة  
 عن ابن مناف عبد شمس وهاشم

وفي المراد بالكلالة اختلف

و الأكثرون أنه مما عرف

فكل من أحرز كل المال

من القرابات والموالي

وكل يحوز المال عند انفراده

بتعصيبه فادر الأصول لتأصلا

وليس يخلو حده من نقد

فينبغي تعريفه بالعد

وليس في النساء طراً عصبه

إلا التي جادت بعنق الرقبة

قاضي المسلمين انظر لحالي

واقنتي بالصحيح واسمع مقالتي

دام حمد لربنا ذو الجلال

وصلاة على النبي ثم آل

وذو ذكورة النسب ما قد خلا

وعاصب بغيره من منعه

أخوه فرضه إذا كان معه

والأخوات إن تكن بنات

فهن معهن معصبات

وحيث صارت الشقيقة عصابة  
 مع بنت أو بنت لابن مصحبة  
 وظلم ذوي القربى أشد مضاضة  
 على المرء من وقع الحسام المهند  
 وبنت الابن فاستمع يا سائل  
 يعصبا ابن عمها المعادل  
 وحكم عاصب بنفسه انفراد  
 حاز جميع المال حكماً اطراد  
 إن الشباب والفراغ والجدة  
 مفسدة للمرء أي مفسدة  
 والابن والأخ مع الإناث  
 يعصبانهم في الميراث  
 وليس ابن الأخ بالمعصب  
 من مثله أو فوقه في النسب  
 بنوة أبوة أخوة  
 عمومة وذو الولاء التتمة  
 بنوة أبوة جدودة  
 أخوة بنوهم عمومة  
 وكل من يلقي بظهر أقعدا  
 أولى من الذي بالظهر أبعدا



وفي اختلاف الطبقات واستوى  
 في الظهر فالأعلى أحق بالنوى  
 فإن تساوا فالشقيق أولى  
 لأنه بالقرابتين أدلى  
 ودونك فاحفظ ضابطاً جل قدره  
 إذا كان بالتعصيب ذو الإرث نفلاً  
 وجهتها تعصيب لشخص توجد  
 في ابن ابن عم هو أيضاً ولد  
 ووارث بالفرض وحده خمسة  
 زوجان أم ولدها وجدة  
 ومن بتعصيب فسبعة هي الـ  
 ابن ولابنه وإن عنه نزل  
 واثنان يجمعان ما قد ذكرا  
 الأب ثم الجد بعد قررا  
 والولد المنفي باللـعان  
 ومثله ولد أتى من زان  
 وولد اللعان إذا نفوه  
 عصابة الأم يعصبوه  
 أقول ذا الباب عظيم الفائدة  
 فجد فيه تحتوي مقاصده

الحجب منع من يقيم به سبب  
من إرثه أو بعض ماله وجب  
وبنيك ثم بني بنيك فكن لهم  
براً فإن بني بنيك بنوكا  
مثل الأب الجد الصحيح وهو من  
لم يدل بالأنثى وبالأب أحر من  
و السدس فرضه إذا ما قد فضل  
مقداره أو لم يكن أو الأقل  
واحكم على الاخوة بعد العد  
كحكمتك فيهم عند فقد الجد  
وحظ ما زاد على أخت واحدة  
ثلثان أو دونها لا زائده  
وفاضل النصف لولد العلات  
إيضاح ذا يظهر في الزيدات  
وهي شقيقة وجد النسب  
مع أخ أو أختين كل لأب  
أو معهما ثلاث أخوات وأم  
أو أخوان من أب وأخت وأم

## فهرس الأعلام المترجم لهم حسب أولوية ورودهم فى الكتاب

- ١ - عبد الله بن محمد القرعاوي ..... ٧
- ٢ - عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ..... ٨
- ٣ - أحمد بن يحيى النجمي ..... ٩
- ٤ - أحمد بن علي الرازي الجصاص ..... ١٣
- ٥ - محمد الأمين بن محمد المختار (الشنقيطي) ..... ١٤
- ٦ - حافظ بن أحمد الحكمي ..... ١٥
- ٧ - عبد الله الشنشوري ..... ١٧
- ٨ - زيد بن محمد المدخلي ..... ١٨
- ٩ - أحمد بن محمد بن عماد (ابن الهائم) ..... ٢٧
- ١٠ - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء  
(القرافي) ..... ٢٨
- ١١ - أحمد بن رجب بن طيبغا (ابن المجدي) ..... ٢٨
- ١٢ - سليمان بن موسى ..... ٢٩
- ١٣ - محمد بن أحمد بن عبد العزيز (الفتوحى) ..... ٣٢
- ١٤ - منصور بن يونس بن الصلاح (البهوتي) ..... ٣٢
- ١٥ - عثمان بن عبد الرحمن بن موسى (ابن  
الصلاح) ..... ٣٢
- ١٦ - سفيان بن عيينة ..... ٣٣

- ١٧- ابن عابدين ..... ٣٣
- ١٨- أبو بكر بن الحسين الأجري ..... ٣٥
- ١٩- محمد بن علي الرحبي ..... ٣٥
- ٢٠- أم كجة ..... ٥٠
- ٢١- مالك بن أنس بن مالك ..... ٥٥
- ٢٢- محمد بن محمد بن عبد الرشيد السجاوندي ..... ٥٥
- ٢٣- السيد علي بن محمد الجرجاني ..... ٥٥
- ٢٤- ملا مسكين ..... ٥٦
- ٢٥- إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري ..... ٥٧
- ٢٦- محمد بن سعد بن منيع الهاشمي ..... ٥٨
- ٢٧- عامر بن شراويل (الشعبي) ..... ٦١
- ٢٨- الحسن بن الحسين بن أبي هريرة ..... ٦١
- ٢٩- محمد بن الحسن بن فرقد ..... ٦١
- ٣٠- عبد الكريم بن محمد الرافعي ..... ٦١
- ٣١- يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (أبو يوسف) ..... ٦٢
- ٣٢- عمر بن عبدالعزيز بن مازة (الصدر الشهيد) ..... ٦٢
- ٣٣- الحسن بن منصور بن أبي القاسم (قاضي خان) ..... ٦٢
- ٣٤- عبد الملك بن عبد العزيز (ابن الماجشون) ..... ٦٣
- ٣٥- الحسين بن شعيب (المروزي) ..... ٦٣

- ٣٦- الحسين بن محمد بن إسماعيل ( المحاملي ) ... ٦٣
- ٣٧- علي بن محمد بن حبيب ( الماوردي ) ..... ٦٤
- ٣٨- عبد الله بن يوسف بن عبد الله ( الجويني ) ..... ٦٤
- ٣٩- محمد بن أحمد بن سهل ( السرخسي ) ..... ٦٦
- ٤٠- علي بن أحمد بن سعيد ( ابن حزم ) ..... ٦٦
- ٤١- يحيى بن شرف بن حسن ( النووي ) ..... ٦٧
- ٤٢- محمد بن إدريس بن العباس ( الشافعي ) ..... ٦٨
- ٤٣- عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي ( السهيلي ) ..... ٧٠
- ٤٤- لاحق بن حميد السدوسي ( أبو مجلز ) ..... ٧٤
- ٤٥- طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب ..... ٧٣
- ٤٦- يوسف بن عمر بن عبد الله ( ابن عبد البر ) ... ٧٧
- ٤٧- عبيدة بن عمرو السلماني ..... ٨١
- ٤٨- عبد الرحمن بن عمر بن محمد ( الأوزاعي ) ..... ٨٢
- ٤٩- القاسم بن سلام ( الهروي ) ..... ٨٣
- ٥٠- عمرو بن خارجة الأسدي ..... ٨٤
- ٥١- شريح بن الحارث بن قيس الكندي ..... ٨٥
- ٥٢- النعمان بن ثابت ( أبو حنيفة ) ..... ٨٦
- ٥٣- أفضل الدين الخونجي محمد بن نامور ..... ٨٨
- ٥٤- إبراهيم بن عبد الله الفرضي ..... ٨٩
- ٥٥- مسلم بن الحجاج القشيري ..... ٨٩

- ٥٦- أحمد بن حنبل ..... ٩٠
- ٥٧- إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة  
(السدّي) ..... ٩٥
- ٥٨- المغيرة بن مقسم الضبي ..... ٩٨
- ٥٩- الحسن بن أحمد (الأصطخري) ..... ٩٨
- ٦٠- عروة بن الزبير ..... ١٠٠
- ٦١- عبد الرحمن ( بن أبي ليلى ) ..... ١٠٠
- ٦٢- تماضر بنت الأصبغ الكلبية ..... ١٠٠
- ٦٣- أبو بكر أحمد بن محمد ( الأثرم ) ..... ١٠٢
- ٦٤- عثمان بن مسلم البتي ..... ١٠٣
- ٦٥- الليث بن سعد الفهمي ..... ١٠٤
- ٦٦- محمد بن عبد الله بن الحسن ( ابن اللبان ) ..... ١٠٨
- ٦٧- محمد بن علي بن واهب ( ابن دقيق العيد ) ..... ١٠٨
- ٦٨- عبد الله بن إبراهيم أبو حكيم الخبري ..... ١٠٩
- ٦٩- محفوظ بن أحمد الكلوذاني أبو الخطاب ..... ١١١
- ٧٠- محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي  
البستي ..... ١١٢
- ٧١- أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن  
مروان ..... ١١٣
- ٧٢- أبو يعلى أحمد بن علي بن المثني التميمي ..... ١١٤

- ٧٣- حنبل بن إسحاق بن حنبل ..... ١١٤
- ٧٤- أبو طالب أحمد بن محمد بن الحجاج ( أبو بكر المروزي ) ..... ١١٤
- ٧٥- منصور بن يونس بن صلاح الدين (البهوتي) ١١٥
- ٧٦- إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل ( المزني ) ... ١١٨
- ٧٧- أحمد بن عمر بن سريج ..... ١١٨
- ٧٨- محمد بن محمد بن أحمد ( سبط المارديني ) ... ١١٩
- ٧٩- محمد بن يحيى بن سراقه ..... ١١٩
- ٨٠- إسماعيل بن عمر بن كثير ..... ١٢١
- ٨١- مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي ..... ١٢١
- ٨٢ - عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس ..... ١٢١
- ٨٣ - إبراهيم بن خالد الكلبي ( أبو ثور ) ..... ١٢٢
- ٨٤- محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهري ..... ١٢٣
- ٨٥ - رفيع بن مهران الرياحي ( أبو العالية ) ..... ١٢٣
- ٨٦- محمد بن يحيى الكحال ( المتطبب ) ..... ١٢٥
- ٨٧- سعيد بن المسيب ..... ١٢٦
- ٨٨- يحيى بن سعيد بن فروخ ..... ١٢٧
- ٨٩- سليمان بن حمد بن محمد الخطابي ..... ١٢٨
- ٩٠- إسحاق بن إبراهيم ( ابن راهوية ) ..... ١٢٩
- ٩١- أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني .. ١٣٠

- ٩٢- أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ..... ١٣٠
- ٩٣- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ..... ١٣٠
- ٩٤- محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم ..... ١٣٠
- ٩٥- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ( البخاري ) .. ١٣١
- ٩٦- محمد بن علي الشوكاني ..... ١٣١
- ٩٧- محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي ..... ١٣١
- ٩٨- إسحاق بن منصور الكوسج (ابن منصور) ... ١٣٧
- ٩٩- أحمد بن محمد الصائغ ( أبو الحارث ) ..... ١٣٨
- ١٠٠- بكر بن محمد ..... ١٣٨
- ١٠١- جابر بن زيد الأزدي ( أبو الشعثاء ) ..... ١٤٠
- ١٠٢- الحكم بن عتيبة الكوفي ..... ١٤١
- ١٠٣- حماد بن أبي سليمان ..... ١٤١
- ١٠٤- حسن بن زياد الولوي ..... ١٤١
- ١٠٥- يحيى بن آدم الكوفي ..... ١٤١
- ١٠٦- طاووس بن كيسان ..... ١٤٢
- ١٠٧- عمرو بن دينار المكي ..... ١٤٢
- ١٠٨- عطاء بن أسلم بن صفوان ..... ١٤٢
- ١٠٩- عبد الله بن المبارك ..... ١٤٢
- ١١٠- الحسين بن محمد الوني ..... ١٤٦



- ١١١ - سعيد بن جبير الأسيدي ..... ١٤٦
- ١١٢ - وكيع بن الجراح ..... ١٤٨
- ١١٣ - شريك بن عبد الله ..... ١٤٨
- ١١٤ - حسن بن صالح ..... ١٤٨
- ١١٥ - مكحول بن يزيد ..... ١٤٩
- ١١٦ - عمرو بن شعيب بن محمد ..... ١٤٩
- ١١٧ - محمد بن جبير ..... ١٥٠
- ١١٨ - سعيد بن عبد العزيز التنوخي ..... ١٥٠
- ١١٩ - إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي  
الشيرازي ..... ١٥٢
- ١٢٠ - عبد الرحمن بن ناصر السعدي ..... ١٥٥
- ١٢١ - محمد بن علي بن أبي طالب (ابن الحنفية) ..... ١٦٢
- ١٢٢ - محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب ... ١٦٢
- ١٢٣ - مسروق بن الأجدع ..... ١٦٢
- ١٢٤ - عبد الله بن معقل المحاربي ..... ١٦٢
- ١٢٥ - يحيى بن يعمر العدواني ..... ١٦٢
- ١٢٦ - قتادة بن دعامة ..... ١٦٤
- ١٢٧ - عمر بن الحسين (الخرقي) ..... ١٦٥
- ١٢٨ - سليمان بن يسار ..... ١٦٥
- ١٢٩ - عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ..... ١٦٦

- ١٣٠- عبد الله بن شبرمة ..... ١٦٩
- ١٣١- حرب بن إسماعيل الحنظلي ..... ١٧٠
- ١٣٢- أحمد بن محمد بن هارون ( أبو بكر  
الخلال ) ..... ١٧٠
- ١٣٣- إبراهيم بن يزيد النخعي ..... ١٧٠
- ١٣٤- عبد الرحمن بن قاسم العتقي ..... ١٧٠
- ١٣٥- الضحاك بن مزاحم ..... ١٧٢
- ١٣٦- يحيى بن محمد بن هبيرة ( الوزير ) ..... ١٧٣
- ١٣٧- ربيعه بن أبي عبد الرحمن التميمي ..... ١٧٦
- ١٣٨- سفيان بن سعيد الثوري ..... ١٧٦
- ١٣٩- زفر بن هذيل العنبري ..... ١٧٧
- ١٤٠- صالح بن حسن البهوتي الأزهري ..... ١٨٦
- ١٤١- هزيل بن شرحبيل الأودي ..... ١٨٧
- ١٤٢- قبيصة بن ذؤيب ..... ١٨٧
- ١٤٣- يحيى بن نور الدين العمري ..... ١٩٩
- ١٤٤- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ..... ٢١٤
- ١٤٥- عبد الرحمن بن أبي الزناد ..... ٢٢٢
- ١٤٦- أحمد بن عبد الحلیم أبو العباس تقي الدين ابن  
تيمية شيخ الإسلام ..... ٢٢٥
- ١٤٧- محمد بن المحدث أبي يعقوب ( ابن مندة ) .. ٢٤٢

- ١٤٨- محمد بن نصر المروزي ..... ٢٤٣
- ١٤٩- محمد بن أحمد بن رشد الشهير بالحفيد ..... ٢٤٣
- ١٥٠- محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ( ابن أبي ذئب) ..... ٢٤٦
- ١٥١- عبد الرحمن بن هرمز ..... ٢٤٦
- ١٥٢- يحيى بن سعيد الأنصاري ..... ٢٤٨
- ١٥٣- علي بن المديني ..... ٢٤٨
- ١٥٤- سوار بن عبد الله بن سوار ..... ٢٥٤
- ١٥٥- عبيد الله بن الحسن العنبري ..... ٢٥٤
- ١٥٦- علي بن سليمان المرداوي ..... ٢٦٣
- ١٥٧- علي بن عمر بن أحمد بن عمارة ( ابن عبدوس) ..... ٢٦٣
- ١٥٨- طلحة بن عبد الله الزهري ..... ٢٦٤
- ١٥٩- علي بن عقيل الظفري البغدادي ..... ٢٦٥
- ١٦٠- حمزة بن حبيب الزيات ..... ٢٧٠
- ١٦١- نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث ..... ٢٧٠
- ١٦٢- أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ..... ٢٧٠
- ١٦٣- الحسن بن عبد الله الكوفي أبو عبد الله العرني ..... ٢٧١
- ١٦٤- يحيى بن زياد بن عبد الله الأسدي (الفراء) ..... ٢٨٣

- ١٦٥- أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ( ابن فارس ) ..... ٢٨٣
- ١٦٦- الحسين بن محمد الراغب ..... ٢٨٣
- ١٦٧- محمد بن المستنير ( قطرب ) ..... ٢٨٤
- ١٦٨- معمر بن المثنى التيمي ..... ٢٨٤
- ١٦٩- محمد بن أحمد الأزهري ..... ٢٨٦
- ١٧٠- عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي ( ابن الجوزي ) ..... ٢٨٧
- ١٧١- عثمان بن جني الموصلي ..... ٢٨٧
- ١٧٢- الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة ..... ٢٨٨
- ١٧٣- النظر بن شميل ..... ٢٨٨
- ١٧٤- زكريا الأنصاري ..... ٢٩٤
- ١٧٥- محمود بن أبي بكر الكلاباذي ..... ٢٩٤
- ١٧٦- الأسود بن يزيد النخعي ..... ٣٠٨
- ١٧٧- علقمة بن قيس النخعي ..... ٣٢٤
- ١٧٨- مطرف بن عبد الله بن مطرف ( الأصم ) ..... ٣٢٥
- ١٧٩- محمد بن شجاع البلخي ..... ٣٢٥
- ١٨٠- مهنا بن يحيى الشامي السلمي ..... ٣٥٣
- ١٨١- ابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب ..... ٣٥٧

- ١٨٢- محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي ..... ٣٥٨
- ١٨٣- أحمد بن الحسن بن قاضي الجبل ..... ٣٨٨
- ١٨٤- عبد الله بن الحسين العكبري ..... ٣٨٨
- ١٨٥- عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري ..... ٣٨٨
- ١٨٦- عمر بن أحمد أبو حفص البرمكي ..... ٣٨٨
- ١٨٧- محمد بن عبد الوهاب ..... ٣٨٨
- ١٨٨- ضرار بن صرد التيمي ..... ٤١٤
- ١٨٩- هشيم بن بشير بن القاسم السلمي ..... ٤١٤
- ١٩٠- الحجاج بن أرطاة بن شراويل ..... ٤١٦

## فهرس الأعلام المترجم لهم على ترتيب الأحرف

### الهجائية

١. أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ..... ١٣٠
٢. أبو بكر أحمد بن محمد ( الأثرم ) ..... ١٠٢
٣. أبو بكر بن الحسن الآجري ..... ٣٥
٤. أبو طالب أحمد بن محمد بن الحجاج ( أبو بكر المروذي ) ..... ١١٤
٥. أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ..... ١٣٠
٦. أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي ..... ١١٤
٧. أحمد بن الحسن بن قاضي الجبل ..... ٣٨٤
٨. أحمد بن حنبل ..... ٩٠
٩. أحمد بن رجب بن طيبغا (ابن المجدي) ..... ٢٨
١٠. أحمد بن عبد الحلیم أبو العباس تقي الدين ابن تيمية شيخ الإسلام ..... ٢٢٣
١١. أحمد بن علي الرازي الجصاص ..... ١٣
١٢. أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ..... ١٣٠
١٣. أحمد بن عمر بن سريج ..... ١١٨
١٤. أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ( ابن فارس ) ..... ٢٨١
١٥. أحمد بن محمد الصائغ ( أبو الحارث ) ..... ١٣٨

١٦. أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ..... ٢٦٨
١٧. أحمد بن محمد بن عماد (ابن الهائم) ..... ٢٧
١٨. أحمد بن محمد بن هارون ( أبو بكر  
الخلال ) ..... ١٦٩
١٩. أحمد بن يحيى النجمي ..... ٩
٢٠. أفضل الدين الخونجي محمد بن نامور ..... ٨٩
٢١. أم كجة ..... ٥١
٢٢. إبراهيم بن خالد الكلبي ( أبو ثور ) ..... ١٢٣
٢٣. إبراهيم بن عبد الله الفرضي ..... ٩٠
٢٤. إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي  
الشيرازي ..... ١٥٣
٢٥. إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري ..... ٥٨
٢٦. إبراهيم بن يزيد النخعي ..... ١٦٩
٢٧. إسحاق بن إبراهيم ..... ١٣٠
٢٨. إسحاق بن منصور الكوسج (ابن منصور) ..... ١٣٨
٢٩. إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة  
(السدي) ..... ٩٦
٣٠. إسماعيل بن عمر بن كثير ..... ١٢٢
٣١. إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل ( المزني ) ..... ١١٩

٣٢. ابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب ..... ٣٥٢
٣٣. ابن عابدين ..... ٣٣
٣٤. الأسود بن يزيد النخعي ..... ٣٠٦
٣٥. الحجاج بن أرطاة بن شراويل ..... ٤١٢
٣٦. الحسن بن أحمد ( الأصبخري ) ..... ٩٨
٣٧. الحسن بن الحسين بن أبي هريرة ..... ٦١
٣٨. الحسن بن عبد الله الكوفي أبو عبد الله  
العرني ..... ٢٦٨
٣٩. الحسن بن منصور بن أبي القاسم (قاضي  
خان) ..... ٦٢
٤٠. الحسين بن شعيب (المروزي) ..... ٦٣
٤١. الحسين بن محمد الراغب ..... ٢٨١
٤٢. الحسين بن محمد الوني ..... ١٤٦
٤٣. الحسين بن محمد بن إسماعيل (المحاملي) ..... ٦٣
٤٤. الحكم بن عتيبة الكوفي ..... ١٤١
٤٥. السيد علي بن محمد الجرجاني ..... ٥٥
٤٦. الضحاك بن مزاحم ..... ١٧٠
٤٧. الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة ..... ٢٨٦
٤٨. القاسم بن سلام ( الهروي ) ..... ٨٣



- ٤٩ . الكريم بن محمد الرافي ..... ٦١
- ٥٠ . الليث بن سعد الفهمي ..... ١٠٤
- ٥١ . المغيرة بن مقسم الضبي ..... ٩٨
- ٥٢ . النظر بن شميل ..... ٢٨٦
- ٥٣ . النعمان بن ثابت ( أبو حنيفة ) ..... ٨٦
- ٥٤ . بكر بن محمد ..... ١٣٨
- ٥٥ . تماضر بنت الأصبع الكلبي ..... ١٠٠
- ٥٦ . جابر بن زيد الأزدي ( أبو الشعثاء ) ..... ١٤٠
- ٥٧ . حافظ بن أحمد الحكمي ..... ١٥
- ٥٨ . حرب بن إسماعيل الحنظلي ..... ١٦٨
- ٥٩ . حسن بن زياد الوؤلوي ..... ١٤١
- ٦٠ . حسن بن صالح ..... ١٤٨
- ٦١ . حماد بن أبي سليمان ..... ١٤١
- ٦٢ . حمزة بن حبيب الزيات ..... ٢٦٨
- ٦٣ . حنبل بن إسحاق بن حنبل ..... ١١٤
- ٦٤ . ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي ..... ١٧٤
- ٦٥ . رفيع بن مهران الرياحي ( أبو العالية ) ..... ١٢٣
- ٦٦ . زفر بن هذيل العنبري ..... ١٧٥
- ٦٧ . زكريا الأنصاري ..... ٢٩٢

٦٨. زيد بن محمد المدخلي..... ١٨
٦٩. سعيد بن المسيب..... ١٢٦
٧٠. سعيد بن جبير الأسدي..... ١٤٦
٧١. سعيد بن عبد العزيز التنوخي..... ١٥٠
٧٢. سفيان بن سعيد الثوري..... ١٧٤
٧٣. سفيان بن عيينة..... ٣٣
٧٤. سليمان بن حمد بن محمد الخطابي..... ١٢٨
٧٥. سليمان بن موسى..... ٢٩
٧٦. سليمان بن يسار..... ١٦٣
٧٧. سوار بن عبد الله بن سوار..... ٢٥٢
٧٨. شريح بن الحارث بن قيس الكندي..... ٨٥
٧٩. شريك بن عبد الله..... ١٤٨
٨٠. شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء  
(القرافي)..... ٢٨
٨١. صالح بن حسن البهوتي الأزهري..... ١٨٤
٨٢. ضرار بن صرد التيمي..... ٤١٠
٨٣. طاووس بن كيسان..... ١٤٢
٨٤. طلحة بن عبد الله الزهري..... ٢٦٢
٨٥. طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب..... ٧٤

٨٦. عامر بن شراحيل (الشعبي) ..... ٦١
٨٧. عبد الرحمن ( ابن أبي ليلى ) ..... ١٠٠
٨٨. عبد الرحمن بن أبي الزناد ..... ٢٢٠
٨٩. عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ..... ٨
٩٠. عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي ( السهيلي ) ..... ٧٠
٩١. عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي ( ابن  
الجوزي ) ..... ٢٨٥
٩٢. عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى ( الأوزاعي ) ..... ٨٢
٩٣. عبد الرحمن بن قاسم العتقى ..... ١٦٨
٩٤. عبد الرحمن بن ناصر السعدي ..... ١٥٥
٩٥. عبد الرحمن بن هرمز ..... ٢٤٤
٩٦. عبد الله الشنشوري ..... ١٧
٩٧. عبد الله بن إبراهيم أبو حكيم الخبري ..... ١٠٩
٩٨. عبد الله بن الحسين العكبري ..... ٣٨٤
٩٩. عبد الله بن المبارك ..... ١٤٢
١٠٠. عبد الله بن شبرمة ..... ١٦٧
١٠١. عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ..... ١٦٤
١٠٢. عبد الله بن محمد القرعاوي ..... ٧
١٠٣. عبد الله بن معقل المحاربي ..... ١٦٠

- ١٠٤ . عبد الله بن يوسف بن عبد الله ( الجويني ) ..... ٦٤
- ١٠٥ . عبد الملك بن عبد العزيز (ابن الماجشون) ..... ٦٣
- ١٠٦ . عبيد الله بن الحسن العنبري ..... ٢٥٢
- ١٠٧ . عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ..... ٢١٢
- ١٠٨ . عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري ..... ٣٨٤
- ١٠٩ . عبيدة بن عمرو السلماني ..... ٨١
- ١١٠ . عثمان بن جني الموصلي ..... ٢٨٥
- ١١١ . عثمان بن عبد الرحمن بن موسى ( ابن  
الصلاح ) ..... ٣٢
- ١١٢ . عثمان بن مسلم البتي ..... ١٠٣
- ١١٣ . عروة بن الزبير ..... ١٠٠
- ١١٤ . عطاء بن أسلم بن صفوان ..... ١٤٢
- ١١٥ . عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس ..... ١٢١
- ١١٦ . علقمة بن قيس النخعي ..... ٣٢٠
- ١١٧ . علي بن أحمد بن سعيد ( ابن حزم ) ..... ٦٦
- ١١٨ . علي بن المديني ..... ٢٤٦
- ١١٩ . علي بن سليمان المرداوي ..... ٢٦١
- ١٢٠ . علي بن عقيل الظفري البغدادي ..... ٢٦٣

١٢١. علي بن عمر بن أحمد بن عمارة ( ابن  
عبدوس) ..... ٢٦١
١٢٢. علي بن محمد بن حبيب ( الماوردي ) ..... ٦٤
١٢٣. عمر بن أحمد أبو حفص البرمكي ..... ٣٨٤
١٢٤. عمر بن الحسين ( الخرقى ) ..... ١٦٣
١٢٥. عمر بن عبدالعزيز بن مازة (الصدر الشهيد)..... ٦٢
١٢٦. عمر بن عبد العزيز بن مروان أمير  
المؤمنين ..... ١١٣
127. عمرو بن خارجة الأسدي ..... ٨٤
١٢٨. عمرو بن دينار المكي ..... ١٤٢
١٢٩. عمرو بن شعيب بن محمد ..... ١٤٩
١٣٠. قبيصة بن ذؤيب ..... ١٨٥
١٣١. قتادة بن دعامة ..... ١٦٢
١٣٢. لاحق بن حميد السدوسي ( أبو مجلز ) ..... ٧٤
١٣٣. مالك بن أنس بن مالك ..... ٥٥
١٣٤. مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي ..... ١٢١
١٣٥. محفوظ بن أحمد الكلوذاني أبو الخطاب ..... ١١١
١٣٦. محمد الأمين بن محمد المختار (الشنقيطي) ..... ١٤

١٣٧. محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي ..... ٣٥٤
١٣٨. محمد بن أحمد الأزهري ..... ٢٨٤
١٣٩. محمد بن أحمد بن رشد الشهير بالحفيد ..... ٢٤١
١٤٠. محمد بن أحمد بن سهل ( السرخسي ) ..... ٦٤
١٤١. محمد بن أحمد بن عبد العزيز (الفتوحى) ..... ٣٢
١٤٢. محمد بن إدريس بن العباس ( الشافعي ) ..... ٦٨
١٤٣. محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي ..... ١٣١
١٤٤. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ( البخاري ) ..... ١٣١
١٤٥. محمد بن الحسن بن فرقد ..... ٦١
١٤٦. محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب ..... ١٦٠
١٤٧. محمد بن المحدث أبي يعقوب ( ابن مندة ) ..... ٢٤٠
١٤٨. محمد بن المستنير ( قطرب ) ..... ٢٨٢
١٤٩. محمد بن جبير ..... ١٥٠
١٥٠. محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي ..... ١١٢
١٥١. محمد بن سعد بن منيع الهاشمي ..... ٥٨
١٥٢. محمد بن شجاع البلخي ..... ٣٢١

- ١٥٣ . محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ( ابن أبي  
ذئب) ..... ٢٤٤
- ١٥٤ . محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم ..... ١٣٠
- ١٥٥ . محمد بن عبد الله بن الحسن ( ابن اللبان ) ..... ١٠٨
- ١٥٦ . محمد بن عبد الوهاب ..... ٣٨٤
- ١٥٧ . محمد بن علي الرحي ..... ٣٥
- ١٥٨ . محمد بن علي الشوكاني ..... ١٣١
- ١٥٩ . محمد بن علي بن أبي طالب ( ابن الحنفية ) ..... ١٦٠
- ١٦٠ . محمد بن علي بن واهب ( ابن دقيق العيد ) ..... ١٠٨
- ١٦١ . محمد بن محمد بن أحمد ( سبط المارديني ) ..... ١١٩
- ١٦٢ . محمد بن محمد بن عبد الرشيد السجاوندي ..... ٥٥
- ١٦٣ . محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهري ..... ١٢٣
- ١٦٤ . محمد بن نصر المروزي ..... ٢٤١
- ١٦٥ . محمد بن يحيى الكحال ( المتطبب ) ..... ١٢٥
- ١٦٦ . محمد بن يحيى بن سراقه ..... ١١٩
- ١٦٧ . محمود بن أبي بكر الكلاباذي ..... ٢٩٢
- ١٦٨ . مسروق بن الأجدع ..... ١٦٠
- ١٦٩ . مسلم بن الحجاج القشيري ..... ٨٩
- ١٧٠ . مطرف بن عبد الله بن مطرف ( الأصم ) ..... ٣٢١

١٧١. معمر بن المثنى التيمي ..... ٢٨٢
١٧٢. مكحول بن يزيد ..... ١٤٩
١٧٣. ملا مسكين ..... ٥٦
١٧٤. منصور بن يونس بن صلاح الدين (البهوتي) .. ١١٥
١٧٥. مهنا بن يحيى الشامي السلمي ..... ٣٤٩
١٧٦. نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث ..... ٢٦٨
١٧٧. هزيل بن شرحبيل الأودي ..... ١٨٥
١٧٨. هشيم بن بشير بن القاسم السلمي ..... ٤١٠
١٧٩. وكيع بن الجراح ..... ١٤٨
١٨٠. يحيى بن زياد بن عبد الله الأسدي (الفراء) ..... ٢٨١
١٨١. يحيى بن نور الدين العمريطي ..... ١٩٧
١٨٢. يحيى بن آدم الكوفي ..... ١٤١
١٨٣. يحيى بن سعيد الأنصاري ..... ٢٤٦
١٨٤. يحيى بن سعيد بن فروخ ..... ١٢٧
١٨٥. يحيى بن شرف بن حسن (النوي) ..... ٦٧
١٨٦. يحيى بن محمد بن هبيرة (الوزير) ..... ١٧١
١٨٧. يحيى بن يعمر العدوانى ..... ١٦٠
١٨٨. يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (أبو يوسف) ..... ٦٢
١٨٩. يوسف بن عمر بن عبد الله (ابن عبد البر) ..... ٧٧



## فهرس الموضوعات

١. المقدمة ..... ٢١-٥
٢. تعريف كتاب ..... ٢٢
٣. تعريف الفرائض ..... ٢٢
٤. التعريف الاصطلاحي المختار ..... ٢٥
٥. التعريف الراجح وتوجيهه ..... ٢٦
٦. وجه تسمية علم الفرائض بهذا الاسم ..... ٢٦
٧. تسمية العالم بالفرائض ..... ٢٧
٨. حكم تعلم الفرائض ..... ٢٨
٩. فصل الاعتناء بعلم الفرائض ..... ٢٨
١٠. الحث على تعلم الفرائض ..... ٣٠
١١. كلام شيخنا على الأحاديث التي وردت في الحث على تعلم الفرائض ..... ٣١
١٢. توجيه كون علم الفرائض نصف العلم ..... ٣١
١٣. توجيه نسيان علم الفرائض ..... ٣٣
١٤. رفع العلم ونزعه ..... ٣٤
١٥. بعض ما ورد من الآثار عن الصحابة في تعلم الفرائض ..... ٣٦
١٦. باب التوارث قبل الإسلام ..... ٣٩
١٧. التوارث قبل الإسلام عند أهل الكتاب ..... ٣٩

- ١٨ . التوارث قبل الإسلام عند عرب الجاهلية ..... ٤٢
- ١٩ . فصل حال المرأة قبل الإسلام ..... ٤٣
- ٢٠ . باب التوارث في الإسلام ..... ٤٧
- ٢١ . باب الحقوق المتعلقة بالتركة ..... ٥٤
- ٢٢ . مؤن تجهيز الميت والخلاف في تقديمها ..... ٥٤
- ٢٣ . فصل مؤن تجهيز الزوجة والخلاف في ذلك .... ٦١
- ٢٤ . الديون المتعلقة بعين التركة والخلاف في تقديمها  
على مؤن التجهيز ..... ٦٤
- ٢٥ . الترجيح ..... ٦٥
- ٢٦ . الديون المرسلة في الذمة ..... ٦٦
- ٢٧ . أقسام الديون والخلاف في تقديم القضاء ..... ٦٦
- ٢٨ . صفة المحاصة ..... ٦٩
- ٢٩ . مسألة تقديم الدين على الوصية ..... ٧٠
- ٣٠ . مقتضيات تقديم الوصية على الدين في الآية ..... ٧١
- ٣١ . الوصية بالثلث فأقل لغير وارث ..... ٧٢
- ٣٢ . تعريف الوصية ..... ٧٢
- ٣٣ . وسبب تسميتها بهذا الاسم ..... ٧٣
- ٣٤ . أدلة مشروعيتهما من الكتاب والسنة والإجماع ... ٧٣
- ٣٥ . الخلاف في حكم الوصية ..... ٧٤
- ٣٦ . أول من أوصى في الإسلام بالثلث ..... ٧٦

٣٧. مسألة الخلاف في الوصية بأكثر من الثلث لغير وارث ..... ٧٧
٣٨. مسألة الخلاف في الوصية لو ارث ..... ٨٢
٣٩. مسألة اعتبار إجازة الورثة ..... ٨٥
٤٠. الرد على من أطلق الإجماع ..... ٨٦
٤١. من الحقوق المتعلقة بالتركة الإرث تعريفه ..... ٨٨
٤٢. تنبيه وهم من عزا الحديث (( أثبتوا على مشاعركم )) لصحيح مسلم ..... ٨٩
٤٣. باب أركان الإرث تعريف الركن وعدد الأركان ٩١
٤٤. باب شروط الإرث تعريف الشرط ..... ٩٣
٤٥. عدد الشروط ..... ٩٤
٤٦. باب أسباب الميراث تعريف السبب ..... ٩٥
٤٧. الأسباب المتفق عليها ..... ٩٦
٤٨. من الأسباب المتفق عليها النكاح تعريفه ..... ٩٧
٤٩. الخلاف في إرث المطلقة والمذاهب في ذلك ..... ٩٨
٥٠. الترجيح ..... ١٠١
٥١. مسألة الخلاف في ضرب المدة التي ترث فيها المبتوتة في مرض الموت المخوف والمذاهب في ذلك ..... ١٠٢
٥٢. الترجيح ..... ١٠٤
٥٣. خلاصة الخلاف في إرث المطلقة ..... ١٠٦

٥٤. السبب الثاني من الأسباب المتفق عليها الولاء  
وتعريفه ..... ١٠٧
٥٥. ميراث المعنق من معتقه ..... ١٠٩
٥٦. مسألة تباين الدين في منع التوارث بالولاء من  
عدمه ..... ١١٣
٥٧. الترجيح ..... ١١٥
٥٨. السبب الثالث من الأسباب المتفق عليها النسب  
تعريفه وأقسامه ..... ١١٦
٥٩. الأسباب المختلف فيها ..... ١١٧
٦٠. الخلاف في بيت المال ..... ١١٧
٦١. رد شيخنا لكلام سبط المارديني ..... ١٢٠
٦٢. الخلاف في الموالة والمعاقدة ..... ١٢٠
٦٣. الترجيح ..... ١٢٣
٦٤. الخلاف في إسلامه على يديه ..... ١٢٤
٦٥. الترجيح ..... ١٢٨
٦٦. الخلاف في اللقيط ..... ١٢٨
٦٧. الترجيح ..... ١٣٣
٦٨. باب موانع الإرث تعريف المانع ..... ١٣٤
٦٩. وأقسام الموانع ..... ١٣٥
٧٠. الرق تعريفه ..... ١٣٥

٧١. أقسام الرق ..... ١٣٦
٧٢. وحكم توريث القن والمدبر وأم الولد والمعلق  
عتقه ..... ١٣٧
٧٣. حكم توريث المكاتب والإرث منه ..... ١٣٧
٧٤. الترجيح ..... ١٤٠
٧٥. المذاهب في إرث المبعوض والإرث منه ..... ١٤٠
٧٦. الترجيح ..... ١٤٣
٧٧. الخلاف في القتل وأنواعه ..... ١٤٤
٧٨. الترجيح ..... ١٤٥
٧٩. قتل الخطأ ..... ١٤٦
٨٠. القتل المانع من الميراث ..... ١٤٦
٨١. خلاصة الخلاف في القتل المانع في المذاهب  
الأربعة ..... ١٥١
٨٢. الترجيح ..... ١٥٤
٨٣. مسألة : وفتوى شيخنا في حوادث السيارات هل  
مانعة من الميراث أم لا ؟ ..... ١٥٥
٨٤. فتوى مجلس هيئة كبار العلماء في حوادث  
السيارات ..... ١٥٩
٨٥. اختلاف الدين وفيه ثلاث مسائل ..... ١٦١
٨٦. مسألة ميراث الكافر من المسلم ..... ١٦١
٨٧. مسألة ميراث المسلم من الكافر ..... ١٦١

٨٨. الخلاف في توريث من أسلم بعد موت مورثه ١٦٤
٨٩. الترجيح ..... ١٦٨
٩٠. مسألة توارث الكفار بعضهم من بعض ..... ١٦٩
٩١. الترجيح ..... ١٧٣
٩٢. مسألة من قام به مانع هل يحجب غيره أم لا ؟ ١٧٤
٩٣. الموانع المختلف فيها ..... ١٧٥
٩٤. الخلاف في الردة ..... ١٧٥
٩٥. حكم ميراث المرتد من غيره ..... ١٧٥
٩٦. حكم الإرث من المرتد ..... ١٧٦
٩٧. الترجيح ..... ١٧٨
٩٨. مسألة هل الردة مانع مستقل أم لا ؟ ..... ١٧٨
٩٩. الترجيح ..... ١٧٩
١٠٠. الخلاف في اختلاف الدارين ..... ١٧٩
١٠١. الخلاف في الدور الحكمي ..... ١٧٩
١٠٢. خلاصة موانع الإرث في المذاهب الأربعة... ١٨٠
١٠٣. باب الورثة المجمع على توريثهم وأدلة ذلك ..... ١٨٢
١٠٤. أقسام النسب ..... ١٩١
١٠٥. مسألة أصناف الإخوة والأخوات ..... ١٩٤
١٠٦. باب الإرث وأقسامه ..... ١٩٧

- ١٠٧ . عدد الفروض المقدرة ..... ١٩٧
- ١٠٨ . باب النصف ..... ٢٠٠
- ١٠٩ . شرط ميراث الزوج النصف ودليله ومثاله... ٢٠٠
- ١١٠ . شرطا ميراث البنت النصف مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠١
- ١١١ . شروط ميراث بنت الابن النصف مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠٢
- ١١٢ . شروط ميراث الأخت الشقيقة النصف مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠٣
- ١١٣ . شروط ميراث الأخت لأب النصف مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠٤
- ١١٤ . مسألة من يجتمع من أصحاب النصف مع ميراثه  
للنصف فرضاً ..... ٢٠٥
- ١١٥ . باب الربع ..... ٢٠٧
- ١١٦ . شرط ميراث الزوج الربع مع الدليل والمثال. ٢٠٧
- ١١٧ . شرط ميراث الزوجة فأكثر الربع مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠٨
- ١١٨ . باب الثمن ..... ٢٠٩
- ١١٩ . شرط ميراث الزوجة فأكثر الربع مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠٩

١٢٠. باب الثلثين ..... ٢١١
١٢١. شروط ميراث البننتين فأكثر الثلثين مع الدليل من القرآن والسنة والإجماع والمثال ..... ٢١١
١٢٢. فصل ما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما من خلاف في ميراث البننتين للثلثين وعدم صحة ذلك ..... ٢١٣
١٢٣. شروط ميراث بنتي الابن فأكثر الثلثين مع الدليل والمثال ..... ٢١٨
١٢٤. شروط ميراث الأختين الشقيقتين فأكثر الثلثين مع الدليل والمثال ..... ٢١٨
١٢٥. شروط ميراث الأختين لأب فأكثر الثلثين مع الدليل والمثال ..... ٢١٩
١٢٦. باب الثلث ..... ٢٢١
١٢٧. شروط ميراث الأم الثلث مع الدليل والمثال ..... ٢٢١
١٢٨. ما روي عن ابن عباس من عدم حجب الأم عن الثلث بأقل من ثلاثة من الإخوة والأخوات ..... ٢٢١
١٢٩. ما روي عن معاذ بن جبل من عدم حجب الأم عن الثلث بالأخوات الصرف ..... ٢٢٤
١٣٠. ما روي من اختيار ابن تيمية من عدم حجب الأم عن الثلث بالإخوة المحجوبين حرماناً ..... ٢٢٥



١٣١. الترجيح ..... ٢٢٥
١٣٢. تنبيه على مسألة في كتاب د/ مصطفى مسلم ٢٢٦
١٣٣. شروط ميراث أولاد الأم الثلث مع الدليل  
والمثال ..... ٢٢٨
١٣٤. فصل مخالفة الإخوة لغيرهم من الورثة ..... ٢٣٠
١٣٥. باب السدس ..... ٢٣٢
١٣٦. شرط ميراث الأب السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٣٢
١٣٧. شرط ميراث الجد السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٣٢
١٣٨. شرط ميراث الأم السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٣٤
١٣٩. حجب الأم بائنتين من الأخوة والأخوات في خمسة  
وأربعين مسألة ..... ٢٣٤
١٤٠. مسألة ..... ٢٣٨
١٤١. شرط ميراث الجدة فأكثر السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٣٨
١٤٢. وهم من عزا حديث قبيصة بن ذؤيب في ميراث  
الجدة إلى الصحيحين ..... ٢٤٢

١٤٣. منازعة ابن حزم في الإجماع على ميراث الجدة  
السدس ..... ٢٤٤
١٤٤. الخلاف في عدد الجدات الوارثات والمذاهب في  
ذلك ..... ٢٤٥
١٤٥. تنبيه ..... ٢٤٩
١٤٦. الترجيح ..... ٢٥١
١٤٧. تنزيل الجدات ..... ٢٥٢
١٤٨. الخلاف في حجب الجدة بابنها ..... ٢٥٢
١٤٩. تنبيه ..... ٢٥٥
١٥٠. الترجيح ..... ٢٥٨
١٥١. فصل صراع الجدات على السدس ..... ٢٥٩
١٥٢. النظر في إطلاق الإجماع على مشاطرة أم أبي  
الأب وأم أم الأب السدس ..... ٢٥٩
١٥٣. الترجيح ..... ٢٦٧
١٥٤. مسألة الخلاف في توريث الجدة بالقرابتين... ٢٦٧
١٥٥. الترجيح ..... ٢٧٢
١٥٦. شروط ميراث بنت الابن فأكثر السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٧٣
١٥٧. شروط ميراث الأخت لأب فأكثر السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٧٥

- ١٥٨ . شروط ميراث ولد الأم السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٧٧
- ١٥٩ . فصل في الكلالة وتعريفها والخلاف ..... ٢٧٩
- ١٦٠ . الترجيح ..... ٢٩١
- ١٦١ . باب التعصيب تعريفه ..... ٢٩٣
- ١٦٢ . أقسام التعصيب ..... ٢٩٦
- ١٦٣ . عصبه السبب وتعريفها ..... ٢٩٦
- ١٦٤ . لغز في عصبه السبب وجوابه ..... ٢٩٦
- ١٦٥ . عصبه النسب وأقسامها ..... ٢٩٩
- ١٦٦ . العصبه بالنفس ..... ٢٩٩
- ١٦٧ . العصبه بالغير ..... ٣٠٢
- ١٦٨ . العصبه مع الغير ..... ٣٠٤
- ١٦٩ . الفرق بين قولهم بالغير وقولهم مع الغير ..... ٣٠٤
- ١٧٠ . الخلاف في كون الأخوات مع البنات معصبات  
والمذاهب في ذلك وأدلتها ..... ٣٠٦
- ١٧١ . تنبيه ..... ٣٠٨
- ١٧٢ . الترجيح ..... ٣١٤
- ١٧٣ . تنبيه الرد على أبي حسام في انتقاده لتوريث  
الأخت مع البنت عصبه ..... ٣١٦
- ١٧٤ . فصل في الأخ المبارك والأخ المشؤوم ..... ٣٢٣

١٧٥. الخلاف في الأخ المبارك ..... ٣٢٣
١٧٦. الترجيح ..... ٣٢٦
١٧٧. الأخ المشؤوم ..... ٣٢٨
١٧٨. هل يكون الأخ الشقيق مشؤوماً؟ ..... ٣٣٠
١٧٩. أحكام العصبية ..... ٣٣١
١٨٠. مسألة في الحكمة في ميراث الذكر ضعف الأنثى ..... ٣٣٣
١٨١. أربعة من الذكور يعصبون أخواتهم ..... ٣٣٥
١٨٢. تنبيه على مسألة في كتاب الرحيبة بتحقيق د/ البغا ..... ٣٣٦
١٨٣. الخلاف في جهات العصبية والمذاهب في ذلك ..... ٣٣٨
١٨٤. الترجيح ..... ٣٤١
١٨٥. صراع العصبية على الميراث ..... ٣٤٢
١٨٦. أقسام الورثة ..... ٣٤٦
١٨٧. فصل في ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا والمذاهب في ذلك ..... ٣٤٩
١٨٨. خلاصة الفصل ..... ٣٥٣
١٨٩. الترجيح ..... ٣٥٦

١٩٠	مسألة المقارنة بين الإرث بالفرض والإرث
٣٥٨	بالتعصيب .....
١٩١	الترجيح .....
٣٦٠	١٩١
١٩٢	باب الحجب .....
٣٦١	١٩٢
١٩٣	أهميته .....
٣٦١	١٩٣
١٩٤	أقسامه .....
٣٦٢	١٩٤
١٩٥	أنواع حجب الأشخاص .....
٣٦٣	١٩٥
١٩٦	أنواع الإزدحامات .....
٣٦٤	١٩٦
١٩٧	أنواع الانتقالات .....
٣٦٦	١٩٧
١٩٨	فصل قواعد حجب الحرمان الست .....
٣٧٠	١٩٨
١٩٩	صراع الورثة في حجب الحرمان .....
٣٧٢	١٩٩
٢٠٠	مسألة أقسام الورثة في حجب الحرمان .....
٣٧٤	٢٠٠
٢٠١	فائدة .....
٣٧٥	٢٠١
٢٠٢	مسألة لو هلكت الزوجة عن جميع الورثة ...
٣٧٦	٢٠٢
٢٠٣	مسألة لو هلك الزوج عن جميع الورثة .....
٣٧٧	٢٠٣
٢٠٤	اختصار أقسام الحجب .....
٣٧٨	٢٠٤
٢٠٥	ملخص أحوال الورثة .....
٣٧٩	٢٠٥
٢٠٦	باب الجد والإخوة .....
٣٨٤	٢٠٦
٢٠٧	مناسبة الباب .....
٣٨٤	٢٠٧

٢٠٨. بعض ما روي عن الصحابة من آثار في التخرج  
من القضاء بين الجد والإخوة ..... ٣٨٥
٢٠٩. الخلاف في توريث الإخوة مع الجد ..... ٣٨٦
٢١٠. مذهب المسقطين للإخوة ..... ٣٨٧
٢١١. أدلة مذهب المسقطين للإخوة بالجد ..... ٣٨٩
٢١٢. مذهب المورثين ..... ٣٩٦
٢١٣. تنبيه ..... ٣٩٧
٢١٤. أدلة مذهب المورثين للأخوة مع الجد ..... ٣٩٨
٢١٥. مناقشة أدلة المسقطين للإخوة بالجد والجواب  
عليها ..... ٤٠١
٢١٦. مناقشة أدلة المورثين للإخوة بالجد والجواب  
عليها ..... ٤٠٣
٢١٧. الكلام على حديث (( أفرضكم زيد )) ..... ٤٠٦
٢١٨. مذاهب أخرى بين الجد والإخوة ..... ٤٠٨
٢١٩. الترجيح ..... ٤٠٩
٢٢٠. المذاهب في القسم بين الجد والإخوة عند  
المورثين ..... ٤١٠
٢٢١. مذهب علي بن أبي طالب ..... ٤١٠
٢٢٢. خلاصة مذهب علي بن أبي طالب ..... ٤١٤
٢٢٣. مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه ..... ٤١٤

- ٢٢٤ . مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ..... ٤١٦
- ٢٢٥ . طريقة العمل في القسم بين الجد والإخوة .... ٤١٧
- ٢٢٦ . حالات اجتماع الجد والإخوة ..... ٤١٧
- ٢٢٧ . طريقة العمل في حالة اجتماع الجد وصنف واحد  
من الإخوة ولم يكن معهم صاحب فرض ..... ٤١٨
- ٢٢٨ . أحظية المقاسمة للجد ..... ٤١٨
- ٢٢٩ . أحظية استواء الأمرين ..... ٤٢٠
- ٢٣٠ . أحظية ثلث جميع المال للجد من المقاسمة ... ٤٢١
- ٢٣١ . الحالة الثانية من أحوال اجتماع الجد والإخوة ٤٢٣
- ٢٣٢ . طريقة العمل في حالة اجتماع الجد وصنف واحد  
من الإخوة وكان معهم صاحب فرض ..... ٤٢٤
- ٢٣٣ . أحظية المقاسمة للجد من ثلث الباقي وسدس جميع  
المال ..... ٤٢٦
- ٢٣٤ . أحظية ثلث الباقي للجد من المقاسمة وسدس جميع  
المال ..... ٤٢٨
- ٢٣٥ . وجه إعطاء الجد ثلث الباقي ..... ٤٢٩
- ٢٣٦ . أحظية سدس جميع المال للجد من المقاسمة وثلث  
الباقي وضابط ذلك ..... ٤٣١
- ٢٣٧ . استواء المقاسمة وثلث الباقي للجد وهما أحظ له  
من سدس جميع المال وضابط ذلك ..... ٤٣١

٢٣٨. استواء ثلث الباقي وسدس جميع المال للجد وهما  
أحظه من المقاسمة وضابط ذلك ..... ٤٣٢
٢٣٩. استواء المقاسمة وسدس جميع المال للجد وهما  
أحظه من ثلث الباقي وضابط ذلك ..... ٤٣٣
٢٤٠. استواء الأمور الثلاثة وضابط ذلك ..... ٤٣٤
٢٤١. خلاصة ما ذكر من أحوال الجد في الحالتين  
السابقتين عشرة أحوال ..... ٤٣٥
٢٤٢. ما يلتحق بال عشرة الأحوال ..... ٤٣٦
٢٤٣. طريقة العمل في حالة اجتماع الجد وصنفي الإخوة  
ولم يكن معهم صاحب فرض ..... ٤٣٧
٢٤٤. الصور التي تحتاج فيها الأخت الشقيقة إلى أولاد  
الأب لمعادات الجد ..... ٤٣٨
٢٤٥. الصور التي تحتاج إليها الشقيقتان إلى أولاد  
الأب لمعادات الجد ..... ٤٤٢
٢٤٦. الصور التي يحتجن فيها الثلاث الشقيقات إلى  
أولاد الأب لمعادات الجد ..... ٤٤٣
٢٤٧. الصور التي يحتاج فيها الأخ الشقيق إلى أولاد  
الأب لمعادات الجد ..... ٤٤٤
٢٤٨. الصور التي يحتاج فيها الشقيق الشقيقة إلى ولد  
الأب لمعادات الجد ..... ٤٤٤



٢٤٩. خلاصة ما ذكر من مسائل في الحالة الثالثة... ٤٤٦
٢٥٠. الحالة الرابعة من حالات اجتماع الجد والإخوة..... ٤٤٦
٢٥١. طريقة العمل في حالة اجتماع الجد وصنفي الإخوة ومعهم صاحب فرض..... ٤٤٦
٢٥٢. شروط المعادة إذا كان مع الإخوة صاحب فرض..... ٤٤٦
٢٥٣. المجموعة الأولى من مسائل المعادة ما كان الفرض فيها نصفاً فقط..... ٤٤٧
٢٥٤. المجموعة الثانية من مسائل المعادة ما كان الفرض فيها ربعاً فقط..... ٤٥٨
٢٥٥. المجموعة الثالثة من مسائل المعادة ما كان الفرض فيها سدساً فقط..... ٤٦٦
٢٥٦. المجموعة الرابعة من مسائل المعادة ما كان الفرض فيها سدساً وربعاً معاً..... ٤٧٦
٢٥٧. إجمال مسائل المعادة..... ٤٩١
٢٥٨. مسألة ما زاده بعض العلماء في مسائل المعادة في الحالة الرابعة..... ٤٩٢
٢٥٩. مسألة المسائل التي يبقى فيها بقية لأولاد الأب..... ٤٩٥

٢٦٠. فهرس الآيات ..... ٤٩٩
٢٦١. فهرس الأحاديث والآثار ..... ٥٠٥
٢٦٢. فهرس الشعر ..... ٥١٤
٢٦٣. فهرس الأعلام المترجم لهم حسب أولوية الورود  
في الكتاب ..... ٥٢٣
٢٦٤. فهرس الأعلام المترجم لهم على ترتيب الأحرف  
الهجائية ..... ٥٣٤
٢٦٥. فهرس الموضوعات ..... ٥٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الوسيط

## بين الاختصار والتبسيط في فقه الفرائض وحساب المواريث

المجلد الثاني

للفقير إلى عفو ربه القدير

علي بن ناشب بن يحيى الحلوي الشراحيلى

**الوسيط**  
**بين الاختصار والتبسيط**  
**في فقه الفرائض وحساب الموارىث**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب الحساب

لا تخلو كتب الأسلاف في الفرائض من علم الحساب حيث يفردون له الأبواب والفصول والمسائل .

قال الخبري رحمه الله تعالى : لما كان علم الفرائض مفتقراً إلى الحساب وكان أكثر من يتعلمه من المتفقه قليلي الدراية به شديدي الحاجة إلى معرفته أفردت له باباً (١) .

### التعريف :

الحساب في اللغة : مصدر حسب الشيء بفتح السين وبضمها إذا إذا عده والمعدود محسوب و منه ذا بحسب ذا أي بعدده (٢) .

وفي الاصطلاح العام : هو علم بأصول يتوصل بها إلى استخراج المجهولات العددية ، وقال بعضهم : هو مزاولة الأعداد بنوعي الجمع والتفريق ، وهو حسن لأن جميع أعمال العدد لا يخرج عن هذين النوعين .

### موضوعه :

موضوع الحساب عند الإطلاق : العدد من حيث تحليله وتركيبه ؛ فتحليله هو الطرح والتنصيف والقسمة والتجزير ، والتركيب هو الجمع والتضعيف والضرب والتربيع .

(١) التلخيص في علم الفرائض ج ١ ص ٨٥

(٢) لسان العرب ج ١ ص ٣٠١-٣٠٧ حرف الباء فصل الحاء

**فوائده:**

إن علم الحساب علم قديم وفوائده لا مَطْمَع في استيفائها وعلى سبيل المثال لا الحصر منها ما هو في اصطلاح المدن والأثمان والمثمنات .

ومنه ما هو في الميقات من أوقات الصلوات وحساب الشهور والأيام وحركات الشمس ومنازل القمر .

ومنه ما هو في علم القضاء ؛ من حساب الزكوات ، ومسائل القراض ، والمساقاة ، والإجارة ، والديات ، وغير ذلك من أبواب الفقه ، ومنه ما هو في حساب المسافات .

ومن فوائده ما هو في علم الفرائض من التأصيل والتصحيح وقسمة التركات وحساب الخنثى والحمل والمفقود والمناسخات ، وما إلى ذلك .

وقد قيل فيه :

إن الحساب من العلوم جليل

وعلى دقيقات الأمور دليل

فاحرص على علم الحساب فإنه

بريضة المستصعبين كفيل<sup>(١)</sup>

وعلى كلِّ فإن ما يعنينا من باب الحساب هنا هو حساب

علم الفرائض لا الحساب المشهور .

(1) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٧٧ بتصريف



قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة  
الفارض :

حسابها التأصيل والتصحيح

لا علمه المشهور.....<sup>(١)</sup>

تعريف حساب الفرائض :

حساب الفرائض فى الاصطلاح : هو تأصيل مسائل

الفرائض وتصحيحها وقسمة التركات <sup>(٢)</sup> .

(1) عمدة الفارض شرح العذب الفانض ج ١ ص ١٥٨

(2) انظر فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٧٧ بمعناه

## فصل النسب الأربع

من المعلوم أن كل عددين فرضا لا بد أن يكون بينهما نسبة من النسب الأربع وهذه النسب كالتالي :

١- التماثل : وهي تساوي العددين أو الأعداد في المقدار مثل أربعة وأربعة [ ٤ و ٤ ] ومثل خمسة وخمسة [ ٥ و ٥ ] ونحو ذلك ، ويقال للمتماثلين أيضاً المتساويان ، وسمي التماثل بهذا الاسم للتماثل بين الأعداد في المقدار .

٢- التداخل : وهو أن ينقسم أكبر العددين على أصغرهما بلا كسر .

وقيل : أن يفني أصغر العددين أكبرهما لو كرر طرحه منه . وقيل : أن يكون العدد الأصغر جزءاً صحيحاً من الأكبر ، مثل اثنين وأربعة [ ٢ و ٤ ] و مثل ثلاثة وستة [ ٣ و ٦ ] ومثل أربعة وثمانية [ ٤ و ٨ ] ونحو ذلك .

وكل عددين أحدهما نتيجة لضرب الآخر متداخلان ، ويقال للمتداخلين المتناسبان . وسمي التداخل بهذا الاسم : لدخول أصغر العددين في أكبرهما .

٣- التوافق : وهو أن يتفق العددان بجزء من الأجزاء .

وقيل : لا ينقسم أكبرهما على أصغرهما إلا بكسر ، ولكن يقبلان القسمة على عدد ثالث ، وقيل : لا يفني أصغر العددين أكبرهما ولكن يفنيهما عدد ثالث .  
ويقال للمتوافقين : المشتركان مثل أربعة وستة [ ٤ و ٦ ] ومثل ثمانية وعشرة [ ٨ و ١٠ ] ونحو ذلك .  
وسمي التوافق بهذا الاسم لوجود الاتفاق بين الأعداد في جزء من الأجزاء .

٤- التباين : وهو أن لا يتفق العددان فأكثر في جزء من الأجزاء مثل اثنين وثلاثة [ ٢ و ٣ ] ومثل ثلاثة وأربعة [ ٣ و ٤ ] ونحو ذلك .

وكل عددين متوالين متباينان عدا الواحد الاثنان [ ١ و ٢ ] وكل عددين أوليين مثلا ثلاثة وخمسة [ ٣ و ٥ ] متباينان وسميت المتباينة بهذا الاسم للتباين بين الأعداد في المقدار <sup>(١)</sup> .

(١) انظر الفرائض للاحم ص ١٢ - ١٣ و فتح القريب المجيب ج ١ ص ٨٩ - ٩٢ و العذب الفائض شرح عمدة الفرائض ج ١ ص ١٥٣ وانظر التهذيب في علم الفرائض و الوصايا ص ٤٦ - ٥٩ و الفصول ص ١٤٤ - ١٤٨

قال ابن الهائم رحمه الله تعالى في كفايته :  
 وبين كل عددين نسبية  
 من أربع في علمها منفعة  
 تماثل تداخل وتوافق  
 تباين يعنى بهن الحاذق  
 فإن تساويا فقل تماثلا  
 أو عد الأصغر الكبير اذا خلا  
 أو عدد أفناهما توافقا  
 أو واحد فقط تباينا أفرقا  
 فخمسة وخمسة تماثلا  
 ثلاثة وتسعة تداخلا  
 وربما يقال في المداخل  
 تناسب وهو اصطلاح أرفله  
 وستة وتسعة توافقا  
 وكلما تداخلا توافقا  
 من غير عكس فافهمنه بأنا  
 وخمسة وستة تباينا<sup>(١)</sup>

(1) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢/٤ - ٦

**مسألة : كيفية استخدام النسب الأربعة :**

يختلف استخدام هذه النسب الأربعة باختلاف موضع الاستخدام فتستخدم جميعها في النظر بين مقامات الفروض لتأصيل المسألة .

وتستخدم في النظر بين رؤوس الفرق لاستخراج جزء السهم لتصحيح الانكسار .

وتستخدم في النظر بين المسائل لاستخراج الجامعة لمسائل المناسخات والحمل وما شابه ذلك .

فيكتفى في هذه الحالات بإحدى المتماثلات وأكبر المتداخلات وبضرب أحد المتوافقين في كامل الآخر وبضرب كامل المتباينين في كامل الآخر .

وفي هذه الحالات قد ينوب القاسم المشترك الأصغر المعروف في علم الحساب المشهور عن النسب الأربعة وذلك بإرجاع الأعداد إلى عواملها الأولية .

وفي بعض الحالات لا تستخدم من هذه النسب الأربعة إلا نسبتين وهما :

نسبتا الموافقة والمباينة .

وذلك في النظر بين رؤوس الفرق مع سهامها عند تصحيح الانكسار .

وبين سهام الأموات ومسائلهم في المناسخات .

وبين باقى فرض الزوجية ومسألة الرد إذا تعددت فرّق  
أو أصناف أهل الرد وذلك في باب الرد وما شابه  
ذلك (١).

(١) انظر فرائض اللاحم ص ١٥

## باب أصول المسائل

### التعريف :

الأصول في اللغة : جمع أصل ، والأصل هو ما يبنى عليه غيره .

واصطلاحاً : هو تحصيل أقل عدد يخرج منه فرض أو فروض المسألة بلا كسر .

### أقسام الأصول:

الأصول قسمان هما :

أ - قسم متفق عليه .

ب - قسم مختلف فيه .

فأما القسم المتفق عليه فهو سبعة أصول على النحو

التالي :

١- أصل اثنين [٢] - ٢- أصل ثلاثة [٣] - ٣- أصل

أربعة [٤] - ٤- أصل ستة [٦] - ٥- أصل ثمانية [٨]

٦- أصل اثني عشر [١٢]-٧- أصل أربعة وعشرين [٢٤] .

وأما القسم الثاني المختلف فيه فأصلان وهما :

١- أصل ثمانية عشر [١٨] .

٢- أصل ستة وثلاثين [٣٦] .

وفيها قولان للمحققين من أهل العلم وهما :

**القول الأول** : أنهما أصلان لا مصحان زادهما المحققون في باب الجد والإخوة فقط وذلك عند القائلين بتوريث الإخوة لغير أم مع الجد ، وعليه فإن الأصول تسعة .  
و من حججهم في استحداثها ما يلي :

**أولاً** : موافقة الجمهور من أن أصل كل مسألة هو أقل عدد يصح منه فروضها أو فرضها بلا كسر .

**ثانياً** : مقتضى القواعد الحسابية فيما إذا اجتمع كسر مضاف للجملة وكسر مضاف للباقي كما في العمريتين .

**ثالثاً** : لو اعتبرنا هذين الأصلين مصحين لاحتاجت المسألة في بعض الأحيان إلى التصحيح مرتين والمسألة لا تُصح إلا مرة واحدة .

**القول الثاني** : أنهما مصحان لا أصلان ، وعليه فإن الأصول سبعة ، وهو ما صوبه السبكي<sup>(١)</sup> .

و من حججهم التالي :

**أولاً** : أن الأصول مبنية على الفروض الثابتة بالنص ، وثلت الباقي ثبت بالاجتهاد فلا يكون له أصل<sup>(٢)</sup> وإنما نشأ من أصل ستة [٦] وضعفها .

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٣٦

(٢) انظر العذب الفائض ج ١ ص ١٥٩ و التحقيقات المرضية ص ١٥٩ - ١٦٠

والفرائض ص ٣٢ - ٣٣



**ثانياً :** أن الفرائض موضوعة على الفروض المقدرة في الكتاب والسنة ، وثلت ما يبقى لم يرد فيهما ، فهما تصحيح لا تأصيل .

### الترجيح

القول الراجح : هو ما ذهب إليه المحققون وهو القول الأول القاضي بأن أصل ثمانية عشر [١٨] وأصل ستة وثلاثين [٣٦] أصلان لا مصححان ( في باب الجد والإخوة عند المورثين ) لأن التصحيح إنما يستعمل في انكسار السهام على الرؤوس ولا يكون في الأنصاء <sup>(١)</sup> .

فالتصحيح يحتاج إلى النظر بين الرؤوس والسهام ، لا بين السهام ومخارج الفروض.

وثبوت ثلث الباقي بالاجتهاد لا يمنع أن يكون له أصل مستقل <sup>(٢)</sup> .

وهذا ما صوبه سبط المارديني <sup>(٣)</sup> والشنشوري وصححه النووي <sup>(٤)</sup> والشيخ عبد العزيز بن باز <sup>(٥)</sup>

(١) التحقيقات المرضية ص ١٦٠ عزاه للشنشوري مع حاشية الباجوري ص ١٥٠-١٥١ وقال بتصريف وزيادات و انظر حاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ١١٤

(٢) الفرائض ص ٢٣

(٣) كشف الغوامض جزء ١ ص ١٠٦

(٤) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ٣٦

(٥) الفوائد الجليلة ص ٢٦

والشيخ حافظ الحكمي<sup>(١)</sup> رحم الله الجميع رحمة واسعة .  
 وجزم به صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة  
 الفارض بقوله :

.....  
 والصحيح .....

أن الأصول تسعة فائتان

منهما بباب الجد يوجدان<sup>(٢)</sup>

**فصل : أقسام الأصول من حيث العول وعدمه :**

سبق القول في الأصول أنها على القول الراجح تسعة

أصول ، وهذه الأصول قسمان وهما كما يلي :

**القسم الأول :** أصول غير عائلة وهي ستة كما يلي :

١- أصل اثنين [٢] - ٢- أصل ثلاثة [٣] - ٣- أصل

أربعة [٤] - ٤- أصل ثمانية [٨] - ٥- أصل ثمانية عشر [١٨]

٦- أصل ستة وثلاثين [٣٦] .

**القسم الثاني :** أصول عائلة وعددها ثلاثة كما يلي :

١- أصل ستة [٦] - ٢- أصل اثني عشر [١٢]

٣- أصل أربعة وعشرين [٢٤] .

(١) النور الفانض ص ٢٠

(٢) العذب الفانض جزء ١ ص ١٥٨ - ١٥٩

قال الشيخ صالح البهوتي في عمدة الفارض :

.....  
والصحيح .....

أن الأصول تسعة فائنان

منها باب الجد يوجدان

والسبعة الباقية في الأصول

ثلاثة فروضها تعول

وأربع فروضها لم تعول

والعول عن ساحتها بمعزل<sup>(١)</sup>

فإن أضفنا الأصيلين المذكورين في باب الجد على هذه

الأربعة الأصول فإن عدد الأصول الغير عائلة ستة .

**فصل : أقسام الأصول من حيث العول وقسيميه :**

سبق آنفاً ذكر أقسام الأصول من حيث العول وعدمه

فقط أما هنا فالمراد بأقسام الأصول التسعة من حيث

العدالة والنقص والعول ، وهي أربعة أقسام كالتالي :

١- قسم لا يكون إلا ناقصاً فقط ، وهي أربعة أصول :

أصل أربعة [٤] وأصل ثمانية [٨] وأصل ثمانية

عشر [١٨] وأصل ستة وثلاثين [٣٦] .

(1) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض جزء ١ ص ١٥٨-١٥٩

- ٢- قسم يكون عادلاً وناقصاً فقط ، ويشمل هذا القسم  
أصلين هما : أصل اثنين [٢] وأصل ثلاثة [٣] .
- ٣- قسم يكون ناقصاً وعائلاً فقط ، ويشمل هذا القسم  
أصلين هما : أصل اثني عشر [١٢] وأصل أربعة  
وعشرين [٢٤] .
- ٤- قسم يتصور فيه العدالة و العول والنقص ، وهو أصل  
سته [٦] .

## باب التاصيل

التاصيل في اللغة : التأسيس ، وهو وضع الأصل ، وقد سبق تعريفه لغة واصطلاحاً في باب الأصول .

### كيفية التاصيل :

لا تخلو مسألة من مسائل الفرائض من إحدى حالات أربع وهي :

الحالة الأولى : أن لا يكون في المسألة فرض وهو كون الورثة عسبة .

الحالة الثانية : أن يكون في المسألة فرض واحد .

الحالة الثالثة : أن يكون في المسألة فرضان فأكثر .

الحالة الرابعة : أن يكون في المسألة فرض مضاف إلى الجملة وفرض مضاف إلى الباقي .

كيفية التاصيل في الحالة الأولى : وهي كون الورثة عسبة ولا فرض فيها .

وهنا لا يخلو العسبة من أحد أمرين :

الأمر الأول : أن يكون العسبة ذكوراً فقط ، ففي هذا الأمر أصل المسألة من عدد رؤوسهم .

٢		<u>ومثال ذلك</u> : لو هلك هالك عن ابنين أو فإن أصل
١	ابن	مسألتهم من عدد رؤوسهم اثنين [٢] لكل ابن
١	ابن	واحد [١] وهذه صورتها :

**ومثال آخر :**

٥	لو هلك هالك عن خمسة أخوة أشقاء ،
١	فإن أصل مسألتهم من عدد رؤوسهم
١	خمسة [٥] لكل واحد واحد [١] وهذه
١	صورتها :
١	أخ شقيق
١	أخ شقيق
١	أخ شقيق

وكذلك عصابة الولاء إذا تساوا في قدره **ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن معتقين كانا قد ملكا عبداً مناصفةً ،

٢	ثم عتقا ومات ولا وارث له غيرهما فإن تركته لهما
١	فأصل مسألتها من اثنين [٢] لكل واحد
١	معتق
١	معتق

منهما واحد [١] وهذه صورتها : **الأمر الثاني** : أن يكون العصابة ذكوراً وإناثاً كالأبناء مع البنات والإخوة لغير أم مع الأخوات لغير أم .

وفي هذا الأمر نضعف عدد الذكور بحيث يكون الذكر برأسين و الأنثى برأس ومجموع رؤوسهم هي أصل مسألتهم .

**ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن ثلاثة [٣] أبناء ابن وبنتي

٨	ابن ، فإن أصل مسألتهم من عدد
٢	ابن ابن [٢] لكل ذكر اثنان [٨] رؤوسهم ثمانية
٢	ابن ابن [١] للذكر مثل حظ
٢	ابن ابن الأنثيين وهذه صورتها :
١	بنت ابن
١	بنت ابن

### كيفية التأصيل في الحالة الثانية : وهي إذا كان في

المسألة فرض واحد :

إذا كان في المسألة فرض واحد فإن أصلها هو مقام ذلك الفرض لأنه أقل عدد يخرج منه ذلك الفرض بدون كسر ، فيكون أصل النصف اثنان [٢] وأصل الثلث والثلثين ثلاثة [٣] والرابع أربعة [4] والسادس ستة [٦] والثمان ثمانية [٨] .  
ومثال ذلك : لو هلك هالك عن زوجة وابن ، فإن أصل

٨	مسألتها من ثمانية [٨] مخرج الثمن ،
١	للزوجة الثمن واحد [١] ، والباقي سبعة [٧] زوجة
٧	ابن لابن وهذه صورتها :

### كيفية التأصيل في الحالة الثالثة : وهي أن يكون في

المسألة فرضان فأكثر : ففي هذه الحالة لا بد من النظر بين مخارج الفروض ( مقاماتها ) بالنسب الأربيع السابقة فما تماثل منها اكتفينا بأحدها .

وما تداخل منها اكتفينا بأكبرها .

وما توافقا منها ضربنا وفق أحدهما في كامل الآخر .

وما تباينا منها ضربنا كامل أحدهما في كامل الآخر .

وما حصل فهو أصل المسألة .

**ومثال المماثلة :** لو هلك هالك عن جدة وأخ لأم وعم ،

فلكل من الجدة والأخ لأم السدس و مخرجه ستة [٦] نكتفي

٦			بوحدة هي أصل لهذه المسألة لكل
١	٦/١	جدة	من الجدة والأخ لأم السدس واحد
١	٦/١	أخ لأم	[١] و الباقي أربعة [٤] للعم تعصيباً
٤	ب.ع	عم	وهذه صورتها:

**ومثال المداخلة :** لو هلك هالك عن زوجة وأخت لأب

وعم ، فللزوجة الربع ومخرجه أربعة [٤] وللأخت لأب

النصف ومخرجه اثنان [٢] وبين الاثنين والأربعة

مداخلة وكما سبق نكتفي بأكبر المتداخلين وهو هنا أربعة

٤			[٤] فهي أصل المسألة ، للزوجة
١	٤/١	زوجة	الربع واحد [١] وللأخت لأب
٢	٢/١	أخت لأب	النصف اثنان [٢] والباقي واحد
١	ب.ع	عم	[١] للعم تعصيباً وهذه صورتها :



**ومثال الموافقة :** لو هلك هالك عن زوجة وجدة وعم ،  
فللزوجة الربع ومخرجه أربعة [٤] وللجدة السدس ومخرجه  
ستة [٦] .

وبالنظر بين الأربعة [٤] والستة [٦] بالنسب الأربعة  
نجدها متوافقة بالنصف .

فنثبت وفق كلٍ منهما فوق الأربعة [٤] اثنان [٢]  
ووفق الستة [٦] ثلاثة [٣] وكما علم عند التوافق نضرب  
وفق أحدهما في كامل الآخر فوق الأربعة اثنان نضربها في  
كامل الستة ينتج اثنا عشر [١٢] وهي أصل هذه المسألة ،

١٢		
٣	٤/١	زوجة
٢	٦/١	جدة
٧	ب ع	عم

للزوجة الربع ثلاثة [٣] ،

وللجدة السدس اثنان [٢] ، والباقي

سبعة [٧] للعم تعصيباً وهذه

صورتها :

**ومثال المباينة :** لو هلك هالك عن أم وأخت شقيقة وعم  
فإن للأم الثلث ومخرجه ثلاثة [٣] .

وللأخت الشقيقة النصف ومخرجه اثنان [٢] .

وبالنظر فيهما بالنسب الأربعة نجدهما متباينين .

وكما علم سابقاً عند التباين نضرب كامل أحدهما في

كامل الآخر .

فنضرب الاثنين في الثلاثة ينتج أصل المسألة ستة

$$[6 = 3 \times 2]$$

٦			للأم الثلث اثنان [٢] وللأخت
٢	٣/١	أم	الشقيقة النصف ثلاثة [٣]
٣	٢/١	أخت شقيقة	والباقى واحد [١] للعم تعصياً
١	ب.ع	عم	وهذه صورتها :

**كيفية التأصيل في الحالة الرابعة :** وهي إذا كان في

المسألة فرض مضاف للجملة وفرض مضاف للباقي .

إذا كان في المسألة فرض مضاف للجملة وفرض

مضاف للباقي ففي هذه الحالة نأخذ الكسر المضاف للجملة

من مخرجه .

ثم نقسم ما بقي بعده على مخرج الكسر المضاف إلى

الباقي ، فإن انقسم فإن أصل المسألة هو مخرج الفرض

المضاف للجملة ، كالعمرية الصغرى وهي زوجة وأم وأب

فإن أصلها من أربعة [٤] مخرج الربع وهو الفرض

المضاف للجملة والباقي بعده ثلاثة [٣] وللأم ثلث الباقي ،

٤			نجد أن الباقي ثلاثة [٣] يقسم على
١	٤/١	زوجة	مخرج ثلث الباقي ثلاثة [٣] ينتج
١	٣/١ الباقي	أم	واحد [١] إذاً هو للأم والباقي اثنان
٢	ب.ع	أب	[٢] للأب وهذه صورتها :

وأما إذا لم ينقسم الباقي بعد الفرض المضاف للجملة على مخرج الفرض المضاف للباقي ؛ فإما أن يباين كالعمرية الكبرى حيث كان الباقي بعد فرض الزوج النصف واحد [١] .

ومخرج الفرض المضاف للباقي ثلاثة [٣] عندئذٍ نضرب مخرج الفرض المضاف للجملة في كامل مخرج الفرض المضاف للباقي وما حصل فهو أصل المسألة كالعمرية الكبرى ضربنا مخرج النصف اثنين [٢] في مخرج ثلث الباقي ثلاثة [٣] ينتج ستة [٦] وهي أصل المسألة

٦		
٣	٢/١	زوج
١	٣/١ الباقي	أم
٢	ب . ع	أب

للزوج النصف ثلاثة [٣] ،

وللأم ثلث الباقي واحد [١] ،

والباقي لأب اثنين [٢] وهذه

صورتها :

وإما أن يوافق الباقي لمخرج الفرض المضاف للباقي ، فنضرب وفق مخرج أحد الفرضين في كامل الآخر وما نتج فهو أصل للمسألة .

كما في أصلي ثمانى عشر [١٨] وستة وثلاثين [٣٦] .  
فلو هلك هالك عن أم وجد وزوجة وسبعة إخوة أشقاء ،  
فإن للأم السدس وللزوجة الربع وهما متوافقان بالنصف

فنضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ينتج اثنا عشر [١٢]  
 فلو أعطيت الأم سدسها اثنين [٢]  
 والزوجة ربعها ثلاثة [٣] لكان الباقي سبعة [٧] وهي  
 لا تلت لها صحيح لأن الأخط

٣٦			للجد هنا تلت الباقي كما سبق تحقيقه ،
٩	٤/١	زوجة	إذا نضرب مخرج تلت الباقي
٦	٦/١	أم	ثلاثة [٣] في حاصل النظر بين
٧	٣/١ الباقي	جد	الفرضين المضافين للجملة اثني
٢		أخ شقيق	عشر [١٢] ينتج ستة وثلاثون
٢		أخ شقيق	[٣٦] لأم السدس ستة [٦]
٢		أخ شقيق	وللزوجة الربع تسعة [٩] وللجد
٢	ب . ع	أخ شقيق	تلت الباقي سبعة [٧] ولكل أخ
٢		أخ شقيق	اثنان [٢] وهذه صورتها :
٢		أخ شقيق	
٢		أخ شقيق	

وهذا إذا كان في المسألة أكثر من فرض مضاف للجملة  
 وفرض مضاف للباقي .

أما إذا كان في المسألة فرض واحد مضاف للجملة  
 وفرض واحد مضاف للباقي فكما سبق في العمرية الكبرى  
 وكذلك في أصل ثمانية عشر [١٨] .

كما لو هلك هالك عن أم وجد وخمسة إخوة لأب ، فإن  
لأم السدس والأحظ للجد ثلث الباقي .  
والباقي بعد فرض الأم خمسة [٥] لا ثلث لها صحيح  
إذاً فأصل المسألة ثمانية عشر [١٨] .

١٨		حاصل ضرب مخرج فرض السدس في
٣	٦/١	أم مخرج فرض ثلث الباقي
٥	٣/١ الباقي	جد [١٨ = ٦×٣] لأم السدس
٢	ب. ع.	أخ لأب ثلاثة [٣] والباقي خمسة عشر
٢		أخ لأب [١٥] للجد ثلث الباقي خمسة
٢		أخ لأب [٥] والباقي عشرة [١٠]
٢		أخ لأب للإخوة لكل واحد اثنان [٢]
٢		أخ لأب وهذه صورتها :

## باب المسائل

سبق بحمد الله تعالى ذكر الأصول وكيفية التأصيل فرأيت إردافها بالمسائل المتفرعة عن تلك الأصول مع تطبيق عملية التأصيل تبصيراً للمبتدئ وتذكيراً للمنتهي ، وهذه المسائل ثلاثة أقسام وهي كالتالي :

١- مسألة عادلة : وهي التي إذا جمعت

فروضها ساوت أصلها دون زيادة ولا نقصان .

٢- مسألة عائلة : وهي التي إذا جمعت

فروضها زادت عن أصلها .

٣- مسألة ناقصة : وهي التي إذا جمعت

فروضها نقصت عن أصلها <sup>(١)</sup> .

إذا علم هذا فإنني سأورد ما في كل أصل من الأصول التسعة السابقة من مسائل مع حلها ، أما الصور فلا أذكرها إلا عدداً إذا تسنى ذلك ، مبتدئاً بالأصول الغير عائلة وهي ستة ، وذلك كما يلي :

أولاً: مسائل أصل اثنين [٢] :

في أصل اثنين [٢] مسألتان : واحدة عادلة

والأخرى ناقصة ، وست صور .

والمسألتان هما :

(١) بمعناه فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٤٤

١- كل مسألة فيها نصفان : كزوج وأخت لغير أم ، أصلها من اثنين [٢] لتماثل مخرج النصفين ، لكل منهما النصف واحد [١] فرضاً وهذه المسألة العادلة ، وهي ما

٢	تسمى باليتيمتين والنصيفتين كما	
١	٢/١	زوج
١	٢/١	أخت ش

ستأتي إن شاء الله تعالى في باب المسائل الملقبة- وهذه صورتها :

٢- كل مسألة فيها نصف وما بقي : كبنت وعم ،

٢	أصلها من اثنين [٢] مخرج النصف ،	
١	٢/١	بنت
١	ب.ع	عم

[١] للعم وهي ناقصة وهذه صورتها :

ثانياً : مسائل أصل ثلاثة [٣] :

في أصل ثلاثة [٣] ثلاث مسائل ، واحدة عادلة واثنان ناقصة ، وثمان صور .

وقال القرافي رحمه الله تعالى في الذخيرة : أحد عشر صورة<sup>(١)</sup> .

وكذا صاحب العذب الفائض ، وهذه المسائل كالتالي :

١- كل مسألة فيها ثلث وما بقي : كأُم وعم ، أصلها من

٣	ثلاثة [٣] مخرج الثلث للأُم الثلث واحد	
١	٣/١	أُم
٢	ب.ع	عم

[١] والباقي اثنان [٢] للعم ، وهي ناقصة وهذه صورتها :

(١) الذخيرة ج ١٣ ص ٧٨ .

**٢- كل مسألة فيها ثلثان وما بقي : كبننتين وابن ابن ، أصلها**

٣			من ثلاثة [٣] مخرج الثلثين ، للبننتين
١	٣/٢	بنت	الثلثان اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١]
١		بنت	والباقي واحد [١] لابن الابن تعصيباً ،
١	ب.ع	ابن ابن	وهي ناقصة وهذه صورتها :

**٣- كل مسألة فيها ثلثان وثلث : كأختين لأب وأختين لأم ،**

وهي المسألة العادلة .

أصلها من ثلاثة [٣] لتمائل مخرجي الثلثين والثلث ،

للأختين لأب الثلثان اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] .

وللأختين لأم الثلث واحد [١] بينهما مناصفة منكسر

عليهما ومباين لرأسيهما اثنان [٢] نضربها في أصل

المسألة ينتج ستة [٦ = ٣ × ٢] ومنها تصح ،

٦	٣		للأختين لأب أربعة
٢	١	٣/٢	أخت لأب [٤ = ٢ × ٢] لكل واحدة اثنان
٢	١		[٢] وللأختين لأم اثنان
١	١	٣/١	أخت لأم [٢ = ٢ × ١] لكل واحدة واحد
١			[١] وهذه صورتها :



**ثالثاً : مسائل أصل أربعة [٤] .**

في أصل أربعة [٤] ثلاث مسائل، وثمان صور كلها ناقصة .

وقال القرافي رحمه الله تعالى في الذخيرة : فيه تسع صور<sup>(١)</sup> ، وهذه المسائل على النحو التالي :

**1- كل مسألة فيها ربع وما بقي : كزوج وابن ، أصلها**

٤	[١]	من أربعة [٤] مخرج الربع ، للزوج الربع واحد [١]
١	٤/١	والباقي ثلاثة [٣] للابن، وكل مسائل زوج
٣	ب.ع	هذا الأصل ناقصة وهذه صورتها : ابن

**2- كل مسألة فيها ربع ونصف وما بقي : كزوج وبنت**

وعم ، أصلها من أربعة [٤] لتداخل مخرج النصف والربع ، وعند التداخل نكتفي بالأكبر وهو هنا أربعة [٤]

٤		فهي أصل المسألة للزوج الربع
١	٤/١	واحد [١] وللبنات النصف اثنان [٢] زوج
٢	٢/١	والباقي واحد [١] للعم وهذه بنت
١	ب.ع	صورتها : عم

**٣- كل مسألة فيها ربع وثالث الباقي وباقي : كزوجة**

وأم وأب ، وهي العمرية الصغرى - وستأتي بمذاهبها وخلافها في باب المسائل الملقبة إن شاء الله تعالى - أصلها

(١) الذخيرة ج ١٣ ص ٧٨ .

من أربعة [٤] مخرج فرض الزوجية وذلك لأن الباقي بعد فرض الزوجية منقسم على مخرج ثلث الباقي .

فأصل المسألة مخرج فرض

٤			الزوجة وهو الفرض المضاف للجملة
١	٤/١	زوجة	للزوجة الربع واحد [١] وللأم ثلث
١	٣/١ الباقي	أم	الباقي واحد [١] والباقي اثنان [٢]
٢	ب . ع	أب	للأب وهذه صورتها :

رابعاً : مسائل أصل ثمانية [٨] .

في أصل ثمانية [٨] مسألتان، وثلاث صور كلها ناقصة وقال القرافي رحمه الله تعالى في الذخيرة : أربع صور<sup>(١)</sup> ، وهاتان المسألتان كالتالي :

١ - كل مسألة فيها ثمن وباقي : كزوجة وابن ابن ،

٨			أصلها من ثمانية [٨] مخرج الثمن
١	٨/١	زوجة	للزوجة الثمن واحد [١] والباقي سبعة
٧	ب . ع	ابن ابن	[٧] لابن الابن وهذه صورتها :

٢ - كل مسألة فيها ثمن ونصف وباقي : كزوجة وبنت

ابن وعم .

أصلها من ثمانية [٨] لتداخل مخرجي النصف والثمن ، وكما علم عند التداخل نكتفي بالأكبر وهي الثمانية [٨] هنا

(١) الذخيرة ج ٣ ص ٧٨

٨	فهي أصل المسألة للزوجة الثمن	
١	٨/١	زوجة واحد [١] ولبنت الابن النصف أربعة
٤	٢/١	بنت ابن [٤] وللعلم الباقي ثلاثة [٣] وهذه
٣	ب. ع.	عم صورتها :

**خامساً:** مسائل أصل ثمانية عشر [١٨] :

في أصل ثمانية عشر [١٨] مسألة واحدة ناقصة وهي :

**كل مسألة فيها سدس وثلث الباقي وباقي** وقد سبقت

قريباً وهي أم وجد وخمسة إخوة .

أصلها من ثمانية عشر [١٨] لتباين باقي فرض الأم ومخرج ثلث الباقي ، لذا ضربنا مخرج ثلث الباقي في

١٨	مخرج فرض الأم وهو السدس	
٣	٦/١	أم المضاف للجملة نتج ثمانية
٥	٣/١ الباقي	عشر [١٨=٦×٣] وهي أصل
٢	ب. ع.	المسألة ، للأم السدس ثلاثة
٢		أخ شقيق [٣] وللجد ثلث الباقي خمسة
٢		أخ شقيق [٥] وللإخوة الأشقاء الباقي
٢		أخ شقيق عشرة [١٠] لكل واحد منهم
٢		أخ شقيق اثنان [٢] وهذه صورتها :
٢		أخ شقيق

**سادساً :** مسائل أصل ستة وثلاثين [٣٦] :

في أصل ستة وثلاثين [٣٦] مسألة واحدة ناقصة :  
وهي كل مسألة فيها سدس وربع وثالث الباقي وباقي : كأم  
وزوجة وجد وسبعة إخوة لغير أم وقد سبقت قريباً بكيفية  
تأصيلها ، أصلها من ستة وثلاثين [٣٦] ؛

٣٦			لأن الباقي بعد السدس والربع
٦	٦/١	أم	لا تلت له صحيح فضرربنا
٩	٤/١	زوجة	مخرج ثلث الباقي [٣] في
٧	٣/١ الباقي	جد	حاصل النظر بين مخرجي
٢	ب.ع	أخ لأب	السدس والربع اثني عشر [١٢]
٢		أخ لأب	نتج ستة وثلاثون [٣٦=١٢×٣]
٢		أخ لأب	فهي أصل لهذه المسألة .
٢		أخ لأب	للأم السدس ستة [٦] وللزوجة
٢		أخ لأب	الربع تسعة [٩] وللجد ثلث
٢		أخ لأب	الباقي سبعة [٧] ولكل أخ اثنان
٢		أخ لأب	[٢] وهذه صورتها :

### الأصول العائلة :

الأصول العائلة على القول الراجح ثلاثة أصول وهي :

- ١- أصل ستة [٦] - ٢- أصل اثني عشر [١٢]
- ٣- أصل أربعة وعشرين [٢٤]

**أولاً: مسائل أصل ستة [٦] .**

وفي أصل الستة [٦] أربعة وعشرون مسألة مشتملة على مائتين ونيف وثمانين صورة .

وهذه المسائل منها إحدى عشرة مسألة غير عائلة مشتملة على ما يزيد على مائتي صورة .

وقال ابن الهائم رحمه الله تعالى : مسائله بغير عول اثنا عشر مسألة وصورها مائتان وخمس وثلاثون ، والصواب الأول ، فأما المسائل الغير عائلة الإحدى عشر فمنها ثلاث عادلة وثمان ناقصة فأما الناقصة فهي كالتالي :

**1- كل مسألة فيها سدس وما بقي : كجدة وأخ لأب ،**

٦	أصلها من ستة [٦] مخرج السدس ، للجدة	
١	٦/١	جدة
٥	ب ع	أخ لأب

[٥] للأخ لأب وهذه صورتها :

**٢- كل مسألة فيها سدسان وما بقي : كأبوين وابن ،**

٦	أصلها من ستة [٦] لتمائل المخرجين ،	
١	٦/١	أم
١	٦/١	أب
٤	ب . ع	ابن

لكل من الأبوين السدس واحد [١] والباقي أربعة [٤] للابن تعصيباً وهذه صوتها :

**3- كل مسألة فيها سدس وثالث وما بقي : كأخ لأم وأم**

٦			وعم شقيق ، أصلها من ستة [٦] لتداخل
١	٦/١	أخ لأم	المخرجين ، للأخ لأم السدس واحد
٢	٣/١	أم	[١] وللأم الثلث اثنان [٢] والباقي
٣	ع . ب	عم شقيق	ثلاثة [٣] للعم وهذه صورتها :

**٤- كل مسألة فيها سدس ونصف وما بقي : كبنت**

وبنت ابن وعم لأب .

أصلها من ستة [٦] لتداخل المخرجين ، وعند التداخل نكتفي  
بأكبر المتداخلين وهي هنا ستة [٦] فهي

٦			أصل المسألة ، للبنت النصف
٣	٢/١	بنت	ثلاثة [٣] ولبنت الابن السدس واحد
١	٦/١	بنت ابن	[١] تكملة الثلثين والباقي اثنان [٢]
٢	ع . ت	عم لأب	للعلم وهذه صورتها :

**5 - كل مسألة فيها سدس وثلثان وما بقي : كأم**

وأختين شقيقتين وابن أخ شقيق ، أصلها من ستة [٦]

٦			لتداخل المخرجين ، للأم السدس
١	٦/١	أم	واحد [١] وللشقيقتين الثلثان
٢	٣/٢	أخت شقيقة	أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢]
٢		أخت شقيقة	
١	ع . ب	ابن أخ شقيق	والباقي واحد [١] لابن الأخ الشقيق وهذه صورتها :

**٦- كل مسألة فيها سدسان ونصف وما بقي : كأخت**

لأم وأخت شقيقة وأخت لأب وابن أخ لأب .

أصلها من ستة [٦] لتمثيل مخرج السدسين ومداخلة مخرج النصف لهما .

٦			للشقيقة النصف ثلاثة [٣] ، ولكل
٣	٢/١	أخت شقيقة	من الأخت لأب والأخت لأم
١	٦/١	أخت لأب	السدس واحد [١] والباقي واحد
١	٦/١	أخت لأم	[١] لابن الأخ لأب وهذه
١	ب.ع	ابن أخ لأب	صورتها :

**٧- كل مسألة فيها نصف وثلث وباقي : كزوج وأم ومعتق،**

أصلها من ستة [٦] لتباين مخرجي الثلث والنصف ، للزوج

٦			النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان
٣	٢/١	زوج	[٢] والباقي واحد [١] للمعتق
٢	٣/١	أم	تعصيباً وهذه صورتها :
١	ب.ع	معتق	

**٨- كل مسألة فيها نصف وثلث الباقي وباقي : كزوج**

وأبوين ، وهي العمرية الكبرى وقد سبقت في باب الثلث

وكذلك التأصيل - وسيأتي الخلاف فيها إن شاء الله تعالى

في باب المسائل الملقبة - أصلها من ستة [٦] حاصل ضرب  
مخرج النصف في مخرج ثلث الباقي ،

٦			للزوج النصف ثلاثة [٣] ،
٣	٢/١	زوج	والباقي ثلاثة [٣] للأم ثلثها واحد
١	٣/١ الباقي	أم	[١] والباقي اثنان [٢] للأب وهذه
٢	ب . ع	أب	صورتها :

### وأما المسائل العادلة فثلاث وهي كالتالى :

١ - كل مسألة فيها نصف وثلاثة أسداس : كبنت وبنت

٦			ابن وأبوين ، أصلها من ستة [٦]
٣	٢/١	بنت	لتماثل وتداخل مخارج الفروض ،
١	٦/١	بنت ابن	للبنات النصف ثلاثة [٣] ولكل من
١	٦/١	أم	بنت الابن والأبوين السدس واحد
١	٦/١	أب	[١] وهذه صورتها :

٢ - كل مسألة فيها نصف وثلث وسدس : كزوج وأم

٦			وأخ وأم ، أصلها من ستة [٦] ،
٣	٢/١	زوج	لتداخل مخارج الفروض ، للزوج
٢	٣/١	أم	النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان
١	٦/١	أخ لأم	[٢] وللأخ لأم السدس واحد [١]
			وهذه صورتها :



**٣- كل مسألة فيها سدسان وثلثان : كبننتين وأبوين ،**

٦			أصلها من ستة [٦] لتداخل مخرج
٢	٣/٢	بنت	الثلثين والسدس وتمائل مخرج
٢		بنت	السدسين ، للبننتين الثلثان أربعة [٤]
١	٦/١	أم	لكل واحدة اثنان ولكل من الأبوين
١	٦/١	أب	السدس واحد [١] وهذه وصورتها :

هذه هي مسائل أصل الستة [٦] الغير عائلة دون

الصور .

أما المسائل العائلة في هذا الأصل فهي ثلاث عشرة مسألة مشتملة على نيف وثمانين صورة وسيأتي إيرادها دون الصور في باب العول إن شاء الله تعالى .

**ثانياً :** مسائل أصل اثني عشر [١٢] :

في أصل اثني عشر [١٢] خمسة عشر [١٥] مسألة مشتملة على ما يزيد عن مائة صورة ،

منها ست مسائل غير عائلة وكلها ناقصة وهي كالتالي :

**١- كل مسألة فيها ربع وسدس و ما بقي :** كزوجة

وجدة وأب .

أصلها من اثني عشر [١٢] لتوافق مخرجي الربع والسدس ، وبضرب وفق أحدهما في كامل الآخر ينتج اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣] فهي أصل المسألة ،

١٢			للزوجة الربع ثلاثة [٣] ،
٣	٤/١	زوجة	وللجدة السدس اثنان [٢] ، والباقي
٢	٦/١	جدة	سبعة [٧] للأب تعصياً وهذه
٧	ب.ع	أب	صورتها :

## ٢- كل مسألة فيها ربع وثالث وما بقي : كزوجة وأخ

وأخت لأم ومعتقة .

أصلها من اثني عشر [١٢] لتباين مخرج الفرضين .

١٢			للزوجة الربع ثلاثة [٣] ،
٣	٤/١	زوجة	ولولدي الأم الثلث أربعة [٤] لكل
٢	٣/١	أخ لأم	منهما اثنان [٢] ، والباقي خمسة
٢		أخت لأم	[٥] للمعتقة ، وهذه صورتها :
٥	ب.ع	معتقة	

## ٣- كل مسألة فيها ربع وسدسان وما بقي : كزوج

١٢			وأبوين وابن ، أصلها من اثني عشر [١٢]
٣	٤/١	زوج	لتوافق مخرجي الربع والسدس ،
٢	٦/١	أم	للزوج الربع ثلاثة [٣] ، ولكل من
٢	٦/١	أب	الأبوين السدس اثنان [٢] والباقي
٥	ب.ع	ابن	خمسة [٥] لابن وهذه صورتها :

**٤ - كل مسألة فيها ربع وثالث وسدس وما بقي :**

كزوجة وأم وأخ لأم وعم لأب .

أصلها من اثني عشر [١٢] .

١٢			لتوافق مخرجي الربع والسدس
٣	٤/١	زوجة	ومداخلة الثلث له ، للزوجة الربع
٤	٣/١	أم	[٣] ، وللأم الثلث أربعة [٤] ، وللأخ
٢	٦/١	أخ لأم	لأم السدس اثنان [٢] ، والباقي ثلاثة
٣	ب.ع	عم لأب	[٣] للعم تعصياً ، وهذه صورتها :

**5- كل مسألة فيها نصف وربع وسدس وما بقي :**

كزوج وبنت وبنت ابن وابن أخ لأب .

أصلها من اثني عشر [١٢] لتوافق مخرجي الربع

والسدس ومداخلة مخرج النصف لهما ،

١٢			للزوج الربع ثلاثة [٣] وللبنات النصف
٣	٤/١	زوج	سنة [٦] ولبنات الابن السدس
٦	٢/١	بنت	اثنان [٢] تكملة الثلثين والباقي
٢	٦/١	بنت ابن	واحد [١] لابن الأخ لأب تعصياً
١	ب.ع	ابن أخ لأب	وهذه صورتها :

**6- كل مسألة فيها ربع وثلثان وما بقي : كزوجة**

وأختين لأب وابن أخ شقيق ، أصلها من اثني عشر [١٢]

لتباين مخرجي الربع والثلثين ، للزوجة الربع ثلاثة [٣]

١٢			ولالأختين لأب الثلثان ثمانية [٨]
٣	٤/١	زوجة	لكل واحدة أربعة [٤] والباقي
٤	٣/٢	أخت لأب	واحد [١] لابن الأخ الشقيق تعصيباً وهذه صورتها :
٤		أخت لأب	
١	ب.ع	ابن أخ شقيق	

هذه هي مسائل أصل اثني عشر [١٢] الغير عائلة دون الصور .

أما المسائل العائلة في هذا الأصل فسيتم إيرادها إن شاء الله تعالى دون صورها في باب العول .

**ثالثاً:** مسائل أصل أربعة وعشرين [٢٤] :

في أصل أربعة وعشرين [٢٤] ثمان مسائل ، منها ست مسائل غير عائلة ، وكلها ناقصة ، وهي كالتالي :

**1- كل مسألة فيها ثمن وثلثان وما بقى :** كزوجة

وبنتي ابن وابن عم شقيق ، أصلها من أربعة وعشرين [٢٤]

٢٤			لتباين مخرجي الفرضين ، للزوجة الثمن ثلاثة [٣]
٣	٨/١	زوجة	ولبنتي الابن الثلثان ستة عشر
٨	٣/٢	بنت ابن	[١٦] لكل واحدة ثمانية [٨]
٨		بنت ابن	والباقي خمسة [٥] لابن العم
٥	ب.ع	ابن عم ش	الشقيق تعصيباً ، وهذه صورتها :

**2- كل مسألة فيها ثمن وسدس وما بقي : كزوجة**

وجدة وابن ابن .

أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] لتوافق مخرجي

٢٤			السدس والثلث للزوجة الثلث ثلاثة [٣]
٣	٨/١	زوجة	وللجدة السدس أربعة [٤] والباقي
٤	٦/١	جدة	سبعة عشر [١٧] لابن الابن وهذه
١٧	ب.ع	ابن ابن	صورتها :

**3- كل مسألة فيها ثمن وسدسان وما بقي : كزوجة**

وأبوين وابن .

أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] حاصل ضرب وفق

أحدهما في كامل الآخر لتوافق مخرجي الثلث والسدس

٢٤			للزوجة الثلث ثلاثة [٣] ،
٣	٨/١	زوجة	ولكل من الأبوين السدس أربعة [٤]
٤	٦/١	أم	والباقي ثلاثة عشر [١٣] للابن
٤	٦/١	جد	وهذه صورتها :
١٣	ب.ع	ابن	

**٤- كل مسألة فيها ثمن ونصف وسدس وما بقي :**

كزوجة وبنت وبنت ابن وعم .

أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] لتوافق مخرج الثلث

والسدس ،

٢٤			للزوجة الثمن ثلاثة [٣] ، وللبنت
٣	٨/١	زوجة	النصف اثنا عشر [١٢] ولبنت الابن
١٢	٢/١	بنت	السدس أربعة [٤] تكملة الثلثين
٤	٦/١	بنت ابن	والباقي خمسة [٥] للعم تعصيباً
٥	ب.ع	عم	وهذه صورتها :

### ٥- كل مسألة فيها ثمن وثلثان وسدس وما بقى :

كزوجة وبنتي ابن وجد وابن ابن ابن .  
أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] لتوافق مخرج فرضي  
الثلث والسدس ومداخلة مخرج الثلثين له .  
للزوجة الثمن ثلاثة [٣] ،

٢٤			ولبنتي الابن الثلثان ستة عشر [١٦]
٣	٨/١	زوجة	لكل واحدة ثمانية [٨] وللجد
٨	٣/٢	بنت ابن	السدس أربعة [٤] والباقي واحد
٨		بنت ابن	[١] لابن ابن الابن تعصيباً وهذه
٤	٦/١	جد	صورتها :
١	ب.ع	ابن ابن ابن	

### 6 - كل مسألة فيها ثمن ونصف وسدسان وما بقى :

كزوجة وبنت وأبوين وابن ابن .  
أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] لتمثل مخرج  
السدسين وموافقة مخرج الثمن لهما .

٢٤			ومداخلة مخرج النصف لهم ،
٣	٨/١	زوجة	للزوجة الثمن ثلاثة [٣] ، وللبنات
١٢	٢/١	بنت	النصف اثنا عشر [١٢] ، ولكل من
٤	٦/١	أم	الأبوين السدس أربعة [٤] ،
٤	٦/١	أب	والباقي واحد [١] لابن الابن
١	ب.ع	ابن ابن	تعصيباً ، وهذه صورتها :

### الخلاصة

جملة ما ذكر من مسائل عائلة وغير عائلة في الأصول التسعة هي :

تسعة وخمسون مسألة ، منها خمسة وثلاثون مسألة غير عائلة ، وأربعة وعشرون مسألة عائلة سيأتي إيرادها إن شاء الله تعالى في باب العول .

وهذا بالنظر في نوع الفرض انفراداً واجتماعاً مع قطع النظر عن يأخذه .

أما بالنظر في نوع الفرض مع النظر إلى من يأخذه فهي صور وتزيد عن ستمائة صورة وإيرادها قد يطول جداً وقد استقصاها الشيخ ابن الهائم في شرح الكفاية<sup>(١)</sup> كما ذكر .

(١) انظر فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج١/٣٦-٣٨ والعذب الفائض شرح عمدة الفارض ج١/١٦٠-١٧٠ والنور الفائض ص٢٠-٢٦ والفوائد الجليلة/٢٥-٢٩

## باب العول

### التعريف :

العول فى اللغة : يطلق على معان كثيرة منها الزيادة والارتفاع والاشتداد والغلبة والميل والجور ، قال تعالى ﴿ ذَلِكْ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾<sup>(١)</sup> أى لا تجوروا ، وهو تفسير الجمهور<sup>(٢)</sup> ، كما يطلق على كثرة العيال ، ومنه قول الشاعر :  
إن الموت يأخذ كل حي

بلا شك وإن أمشى وعالا

كما يطلق على كفاية العيال ومنه الحديث الشريف قال ﷺ : ( ابدأ بنفسك ثم بمن تعول )<sup>(٣)</sup> .

كما يطلق على الفقر ، قال الله تعالى ﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾<sup>(٤)</sup> - <sup>(٥)</sup> .

واصطلاحا : زيادة سهام المسألة عن أصلها زيادة يترتب عليها نقص أنصبا الورثة<sup>(٦)</sup> .

قال الفتني رحمه الله تعالى :

(١) سورة النساء الآية ( ٣ )

(٢) تفسير القرآن العظيم ج ١/٦٧٩

(٣) صحيح رواه مسلم (٣-٨٧-٧٩ ، ٥/٩٧) وكذلك النسائي (١/٣٥٣ و ٢/٢٣٠) والبيهقي (٤/١٧٨) من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر وله ألفاظ وطرق أنظرها رقم (٨٣٣-٨٣٤-٨٣٦) هـ الإرواء ج ٣/٣١٥-٣٢١

(٤) الضحى آية ٨

(٥) أنظر لسان العرب ج ١٣/٥١٠ وما بعدها مادة عول

(٦) التحقيقات المرضية ص ١٦١ وانظر الحاوي الكبير ج ١٠/٣١٠



## عول زيادة سهام المسألة

من كسرها فهي به مكلمة (١)

وقال الشيخ صالح البهوتي في عمدة الفارض :

وحده زيادة السهام

ويلزم النقص عن التمام (٢)

### زمن حدوث العول وأول فريضة عالت في الإسلام :

أما من حيث زمن حدوث العول فمن المعلوم أنه لم

يحدث في حياة الرسول ﷺ .

ولا في عهد الخليفة الراشد أبي بكر الصديق ﷺ .

وإنما حدث في زمن الخليفة الراشد أمير المؤمنين عمر

بن الخطاب ﷺ .

وذلك حينما هلكت امرأة عن زوجها وأختها لغير أمها

وهي أول فريضة عالت في الإسلام ورفعت إلى عمر بن

الخطاب ﷺ فقام بجمع الصحابة ﷺ للمشورة في هذه

الفريضة حيث قال : إن بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق

لآخر شيء فأشيروا علي ،

فأشار العباس ﷺ بالعول حيث قال لعمر ﷺ : رأيت لو

مات رجل وخلف ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة دراهم

ولآخر عليه أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء ؟

(١) خلاصة الفرائض بشرح الرحبية ص ٢٦٤

(٢) العذب الفاضل شرح عمدة الفارض ج ١/١٦٠

فقال عمر رضي الله عنه : هو ذلك وهذا هو المشهور من أن أول من أشار بالعول هو العباس رضي الله عنه .  
وقيل علي بن أبي طالب رضي الله عنه .  
وقيل زيد بن ثابت رضي الله عنه .

**قلت** : والظاهر كما قال السبكي رحمه الله تعالى : أنهم كلهم تكلموا في ذلك لاستشارة عمر إياهم واتفقوا على العول <sup>(١)</sup> .

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى : أول من قال به – يعني العول – زيد بن ثابت رضي الله عنه ووافقه عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصح عنه هذا <sup>(٢)</sup> .

### المذاهب في العول

اختلف أهل العلم في العول على مذهبين وهما :  
**المذهب الأول** : هو القول بالعول ، وهذا مذهب جمهور الصحابة رضي الله عنهم والأئمة الأربعة وأتباعهم رحمهم الله تعالى .  
**المذهب الثاني** : وهو القول بعدم العول ، وهذا مذهب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .  
وبه قال محمد بن علي بن الحسن بن علي وسعيد بن المسيب ومحمد ابن الحنفية وداود وعطاء وأهل الظاهر .

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ٣٨ بتصرف

(٢) المحلى ج ٨ ص ٢٧٨

وقد أسهب ابن حزم رحمه الله تعالى في تصحيح هذا المذهب واختياره .

### فأما أصحاب المذهب الأول فقد استدلوا بالكتاب

والسنة والإجماع والقياس وذلك على النحو التالي :

١- القرآن الكريم : بإطلاق آيات المواريث ،

حيث قالوا : إطلاقها يقتضي عدم التفرقة بين حال اجتماعهم وانفرادهم .

وتقديم بعضهم على بعض تخصيصاً بالنقص من

غير حاجب شرعي ترجيح من غير مرجح .

٢- السنة : استدلوا بحديث ابن عباس

رضي الله عنهما ( ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر ) متفق عليه .

فأمر الرسول ﷺ بإلحاق الفرائض بأهلها ولم يخص

بعضهم دون بعض ، فإن اتسع المال لهم استوفى كل منهم ما فرض له .

وإن ضاق المال عن ذلك دخل النقص على الجميع

لأنهم أهل فرض وليس أحدهم بأولى من صاحبه فكان العول بسبب ذلك .

٣- الإجماع : وأما الإجماع فلأنه كان منعقداً

قبل إظهار ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف .

ويدل له قول عطاء لابن عباس رضي الله عنهما :  
إن هذا لا يغني عني وعنك شيئاً ، لو مت أو مت لقسم  
ميراثنا على ما علمه الناس الآن .

قال ابن الهائم رحمه الله تعالى : وهذا مبني على  
عدم اشتراط انقراض العصر في انعقاد الإجماع وهو  
الراجح عند المحققين .

٤- القياس : وأما القياس فلأنها حقوق مقدرة  
متفقة في الوجوب ضاقت التركة عن جميعها فقسمت  
على قدرها كالديون ، ولذلك قال العباس رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه :  
يا أمير المؤمنين أرأيت لو مات رجل وترك ستة  
دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولآخر أربعة كيف تصنع ؟  
أليس تجعل المال سبعة أجزاء ؟ قال : نعم ، فقال  
العباس : هو ذلك <sup>(١)</sup> .

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : إدخال النقص  
على جميع الفروض قياساً على إدخال النقص على  
الغرماء إذا ضاق مال المفلس عن توفيتهم ، وقد قال  
رضي الله عنه للغرماء : (خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك) <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١/٣٨-٤٠ والعذب الفاضل شرح  
عمدة الفارض جزء ١/١٦٣-١٦٤ بتصرف.

(٢) صحيح أخرجه مسلم (٢٩/٥-٣٠) وكذا أبو داود (٣٤٦٩) والنسائي (٢/٢١٩) و  
٢٣٢ وابن ماجه (٢٣٥٦) والبيهقي (٥٠/٦) وأحمد (٣٦/٣) من حديث أبي سعيد  
الخدري رضي الله عنه ١٠٠٠ هـ إرواء الغليل ج ٥/٢٦٣ رقم (١٤٣٧) .

وهذا هو محض العدل على أن تخصيص بعض  
المستحقين بالحرمان وتوفية بعضهم بأخذ نصيبه ليس  
من العدل (١).

وقد أسهب ابن حزم رحمه الله تعالى في دفع هذه  
الأدلة وردّها وأغلظ القول (٢).

**واستدل القائلون بعدم القول بالعدل** : بآيات المواريث  
إذ الظاهر منها الفروض الكاملة وإنما أدخلوا النقص على  
الأخوات لأنهن قد ينتقلن للتعصيب فكن كالعاصب .  
وبأنهن أولى بأخذ الباقي من البنين والإخوة لأنهم أقوى  
منهن (٣).

وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال :  
وأيم الله لو قَدَّموا من قدمه الله وأخروا من أخره الله ما عاليت  
فريضة .

فسئل عليه السلام عن قدمه الله ومن أخره قال : من أهبطه الله  
من فرض إلى فرض فهو الذي قدمه الله .

ومن أهبطه الله من فرض إلى غيره فهو الذي أخره الله  
فعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال :  
دخلت أنا وزفر بن أوس بن الحدثان على ابن عباس رضي

(١) إعلام الموقعين ج ١/٢٧١

(٢) المحلى ج ٨/٢٧٧-٢٨١ مسألة رقم (١٧١٨)

(٣) انظر التهذيب في الفرائض ص ١٤٨ والمغني بالشرح الكبير ج ٧/٢٦-٢٨ وفتح  
القريب المجيب ج ١/٤٠ والعذب الفانض جزء ١/١٦٣-١٦٤ والحاوي الكبير ج ١٠/٣١٣

الله عنهما بعد ما ذهب بصره فتذاكرنا فرائض الميراث ،  
فقال : ترون الذي أحصى رمل عالج عدداً لم يحص في مالٍ  
نصفاً ونصفاً وثلاثاً ! إذا ذهب نصف ونصف فأين موضع  
الثالث ؟

فقال له زفر : يا ابن عباس من أول من عال الفرائض ؟

قال : عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

قال : ولم ؟

قال : لما تدافعت عليه وركب بعضها بعضاً قال : والله  
ما أدري كيف أصنع بكم ! ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم  
آخر ! وقال : وما أجد في هذا المال شيئاً أحسن من أن أقسمه  
بالحصص .

ثم قال ابن عباس رضي الله عنهما : و أيم الله لو قدم  
من قدم الله وآخر من آخر الله ما عالت فريضة .

فقال له زفر : وأيهم قدّم وأيهم آخر ؟

فقال : كل فريضة لا تزول إلا إلى فريضة فتلك التي  
قدم الله وتلك فريضة الزوج له النصف ، فإن زال فإلى  
الربع لا ينقص منه .

والمرأة لها الربع ، فإن زالت عنه صارت إلى الثمن لا  
تنقص منه .

والأخوات لهن الثلثان ، والواحدة لها النصف ، فإن دخل عليهن البنات كان لهن ما بقي ، فهؤلاء الذين أخرج الله ، فلو أعطى من قدم الله فريضة كاملة ثم قسم ما بقي بين من أخرج الله بالحصص ما عالت فريضة .

فقال له زفر: فما منعك أن تشير بهذا الرأي على عمر؟

قال : هبته والله !

قال الزهري - الراوي عن عبيد الله - : وأيم الله لولا أنه تقدمه إمام هدى كان أمره على الورع ما اختلف على ابن عباس رضي الله عنهما اثنان من أهل العلم (١) .

قال ابن حزم رحمه الله تعالى : ولا يشك ذو مسكة عقل في أن الله تعالى لم يرد قط إعطاء فرائض لا يسعها المال ، ووجدنا ثلاث حجج قاطعة موجبة صحة قول ابن عباس رضي الله عنهما :

**إحداها** : التي ذكر من تقديم من لم يحطه الله تعالى قط عن فرض مسمى على من حطه عن الفرض المسمى إلى أن لا يكون له إلا ما بقي .

**والثانية** : إنه بضرورة العقل عرفنا أن تقديم من أوجب الله تعالى ميراثه على كل حال ، ومن لا يمنعه من الميراث مانع أصلاً ، إذا كان هو والميت حرين على دين واحد على

(١) كنز العمال ج ١١/٢٧-٢٨ رقم (٣٠٤٨٩) قال محققه أخرج البيهقي في السنن الكبرى كتاب الفرائض باب العول في الفرائض (٢٥٣/٦) ص

من قد يرث وقد لا يرث ؛ لأن من لم يمنعه الله تعالى قط من الميراث لا يحل منعه مما جعل الله تعالى له ، وكل من قد يرث وقد لا يرث ، فبالضرورة ندري أنه لا يرث إلا بعد من يرث ولا بد .

ووجدنا الزوجين والأبوين يرثون أبدأ على كل حال .

ووجدنا الأخوات قد يرثن وقد لا يرثن .

ووجدنا البنات لا يرث إلا بعد ميراث من يرث معهن .

**والثالثة :** أن ننظر في من ذكرنا فإن وجدنا المال يتسع

لفرائضهن أيقنا أن الله عز وجل أرادهم في تلك الفريضة نفسها بما سمي لهم فيها في القرآن الكريم ،

وإن وجدنا المال لا يتسع لفرائضهم نظرنا فيهم واحداً

واحداً ،

فمن وجدنا ممن ذكرنا قد اتفق جميع أهل الإسلام اتفاقاً

مقطوعاً به معلوماً بالضرورة على أنه ليس له في تلك

الفريضة ما ذكر الله عز وجل في القرآن الكريم أيقنا قطعاً

أن الله تعالى لم يرد قط فيما نص عليه في القرآن الكريم فلم

نعطه إلا ما اتفق له عليه .



فإن لم يتفق له على شيء لم نعطه شيئاً لأنه قد صحَّ أن لا ميراث له في النصوص في القرآن ٠٠ إلى أن قال : هذا غاية البيان ولا سبيل إلى شذوذ شيء عن هذه القضية... (١) .

### مناقشة الأدلة

#### مناقشة أدلة القول الأول :

**أولاً:** أنه قول محدث لم تمض به سنة من رسول الله ﷺ وإنما هو احتياط ممن رآه من السلف ﷺ قصدوا به الخير .  
**ثانياً:** أما قول عمر ﷺ (( ما أدري أيهم قدم الله عز وجل ولا أيهم آخر )) فصدق ﷺ ، ومثله لم يدع ما لم يتبين له، إلا أننا على يقين وثلج من أن الله لم يكلفنا ما لم يتبين لنا .  
 فإن كان خفي على عمر ﷺ فلم يخف على ابن عباس رضي الله عنهما .

وليس مغيب الحكم عن غاب عنه حجة على من علمه ، وقد غاب عن عمر ﷺ علم جواز كثرة الصداق .  
 وموت رسول الله ﷺ .  
 وما الكلاله ، وأشياء كثيرة ، فما كدح ذلك في علم من علمها .

**ثالثاً :** أما تشبيههم ذلك بالغماء والموصى لهم ، وليس كذلك أمر العول ، فإن كل ما خلق الله تعالى في الدنيا

(١) المحلى ج ٨ / ٢٨٢

والجنة والنار والعرش لم يتسع لأكثر من : نصفين أو ثلاثة  
أثلاث أو أربعة أرباع .

**رابعاً :** أما قولهم ((ليس بعضهم أولى بالحطيطة من  
بعض )) فكلام صحيح إن زيد فيه ما ينقص منه ، وهو أن لا  
يوجب حظ بعضهم دون بعض نص أو ضرورة وليس لهم  
أن يحطوا أحداً من الورثة مما جعل الله تعالى لا احتياطاً ولا  
ظناً إلا بنص أو ضرورة .

**خامساً :** وأما الجواب عن مسألة زوج وأم وأختان لأم  
وأختان لأب : فلا تناقض فيها أصلاً ؛ لأن الأختين لأب قد  
يرثان بفرض مسمى مرة .

وقد لا يرثان إلا ما بقي - إن بقي شيء - فلا يعطيان ما  
لم يأت به نصٌ لهما ، ولا اتفاق .

أما الزوج والأم فله النصف ولها السدس بالنص فذلك  
الثلاثان .

وللأختين لأم الثلث بالنص ، فهؤلاء كلهم مجمع على  
توريثهم في هذه الفريضة بلا خلاف من أحد ، فوجب  
توريثهم بالنص والإجماع المتيقن .

ولا ميراث للأختين لأب في هذه المسألة لا بنص ولا  
إجماع فلا يجوز توريثهما أصلاً<sup>(١)</sup> .

(١) المحلى ج ٨ ص ٢٧٨ - ٢٨٤ بتصرف

### مناقشة أدلة القول الثانى :

**أولاً :** أما قولهم (( أنه يقدم من قدم الله )) فكلهم مقدم  
لأمرين هما :

١- ليس يحجب بعضهم بعضاً ، وفيما قاله ابن عباس  
رضي الله عنهما حجب بعضهم عن بعض .

٢- أن فرض جميعهم مقدر فيما قاله ابن عباس رضي الله  
عنهما إبطال لتقدير فرضهم فثبت ما قلناه والله أعلم .

**ثانياً :** أما استدلالهم بأن ضعف البنات والأخوات  
يمنع من أن يفضلوا على البنين والإخوة .

فالجواب عنه : أن في إعطائهن الباقي تسوية بينهن  
وبين البنين والإخوة ، وقد فرق الله تعالى بينهما فيما قدره  
لأحدهما وأرسله للآخر فلم يجز أن يسوي بين المقدر  
والمرسل .

**ثالثاً :** لأنه لو جاز نقص بعضهم توفيراً على الباقيين  
لكان نقص الزوج و الزوجة لإدلائهما بسبب أولى من  
نقص البنات والأخوات مع إدلائهما بنسب .

**رابعاً :** إن إعطاء الزوج والزوجة والأم مع كثرة  
الفروض وضيق التركة أعلى الفرّضين كماً وأدخل  
النقص على غيرهم ظلم من شاركهم ، وإن أعطوا أقل

الفرضين فقد حجبا بغير من حجبهما الله تعالى به ، وكلا الأمرين فاسد وإذا فسد الأمران وجب العول .

**خامساً :** وأما ضيق المال على نصفين وثلاث فلعمري أنه يضيق عن ذلك مع عدم العول ، ويتسع له مع وجود العول فلم يمتنع <sup>(١)</sup> .

**قلت :** وأما احتجاج المذهبين بآيات المواريث وكذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما فعموم والله أعلم .

**سادساً :** الجواب على مذهب ابن عباس رضي الله عنهما بمسألة النقيض والإلزام وهي زوج وأم وأختان لأم حيث لو أعطى الأم الثلث قال بالعول وهو موضوع الشاهد .

وإن أعطاهما السدس فهو لا يقول بحجب الأم إلا بثلاثة من الاخوة .

وإن أدخل النقص على ولد الأم فهو عنده ممن قدمه الله <sup>(٢)</sup> .

وستأتي إن شاء الله تعالى هذه المسألة في باب المسائل الملقبة .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣١٣ - ٣١٤

(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ٤٠ بتصرف

## الترجيح

الراجح هو المذهب الأول مذهب الجماهير القاضي بالعدل ؛ لدلالة الكتاب والسنة والإجماع والقياس الجلي الصحيح .

أما القول بعدم العدل فلا نعلم اليوم قائلاً به و عليه فلا نعلم خلافاً بين فقهاء الأمصار في القول بالعدل و لله الحمد .

### فصل المسائل العائلة :

سبق القول بأن الأصول تسعة وذكرنا قسميها وهما:  
**القسم الأول :** الأصول الغير عائلة وهي ستة أصول وذكرنا ما فيها من مسائل .

**القسم الثاني :** الأصول العائلة وهي ثلاثة أصول أصل ستة [٦] وأصل اثني عشر [١٢] وأصل أربعة وعشرين [٢٤] وذكرنا أيضاً ما فيها من المسائل الغير عائلة .

وأرجأنا ما فيها من المسائل العائلة إلى باب العدل .  
وقبل الشروع في إيراد هذه المسائل العائلة أعلم أن القول بأن الأصول العائلة هي الأصول الثلاثة المذكورة أصل ستة واثني عشر وأربعة وعشرين [٦ و١٢ و٢٤] فقط هو قول الجمهور .

فأما أصل الاثنتين [٢] وأصل الأربعة [٤] وأصل الثمانية [٨] فلا عول فيها إجماعاً .

وأما أصل الثلاثة [٣] فيعول على قول معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى أربعة [٤] حيث لا يحجب رضي الله عنه الأم بالأخوات الخُص من الثلث إلى السدس ، كما سبق معنا في باب الثلث .

فعلى قوله رضي الله عنه هذا مثاله : لو هلك هالك عن أم وأختين لأم وأختين لغيرها .

فإن أصل مسألتهن عنده من ثلاثة [٣] لكل من الأم والأختين لأم الثلث واحد [١] .

وللأختين لغير أم الثلثان اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] ، وتعول إلى أربعة [٤] وتصح من ثمانية [٨] لانكسار سهام الأختين لأم عليهما فبضرب رأسيهما اثنتين [٢] في أصل المسألة أربعة [٤] ينتج ثمانية [٨] ومنها

٨	٤/٣	×٢	تصح ، للأم اثنان [٢ = ٢ × ١]
٢	١	٣/١	وللأختين لأم اثنان [٢ × ١ = أم
١			[٢ لكل واحدة واحد [١] أخت لأم
١	١	٣/١	وللأختين لأب أربعة [٢ × أخت لأم
٢	١		[٢ = ٤ لكل واحدة اثنان أخت لأب
٢	١	٣/٢	[٢] وهذه صورتها : أخت لأب

أما على قول الجمهور فلا يخفى حلها إذ أصلها من ستة [٦]  
مخرج السدس لمداخلة مخرج فروضي الثلث والثلثين مع

٧/٦		مخرج السدس للأم السدس واحد [١]
١	٦/١	أم وللأختين لأم الثلث اثنان [٢] لكل
١	٣/١	واحدة واحد [١] وللأختين لأب
١		أخت لأم
١		الثلاثان أربعة [٤] لكل واحدة
٢	٣/٢	اثنان [٢] وتعول إلى سبعة [٧]
٢		أخت لأب

وهذه صورتها :

[ على قول الجمهور ]

خلافاً لابن عباس رضي الله عنهما - لما علم سابقاً أنه لا يقول بالعول ففي هذه المسألة يعطي كلاً من الأم والأختين

٦			لأم فرضيهما ويعطي الأختين لأب
١	٦/١	أم	الباقى لأنها عنده ممن أقر الله لأن
١	٣/١	أخت لأم	من انقلب من فرض إلى فرض فهو
١		أخت لأم	المقدم ومن انقلب من فرض إلى
٣	ب	أخت لأب	تعصيب فهو المؤخر وهذه
		أخت لأب	صورتها: [على قول ابن عباس <small>رضي الله عنه</small> ]

وتعول الستة [٦] على قول معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى أحد عشر [١١] حيث لا يحجب الأم عن الثلث إلى السدس بالأخوات الخالص كما سبق ذلك في باب الثلث **ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن زوج وأم وأختين لأم وأختين لغيرها فإن أصل مسألتهن من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم

١١/٦			على قوله الثلث اثنان [٢] وللأختين لأم
٣	٢/١	زوج	الثلث اثنان [٢] لكل واحدة
٢	٣/١	أم	واحد [١] وللأختين الشقيقتين
١	٣/١	أخت لأم	الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة
١		أخت لأم	اثنان [٢] وتعول إلى [١١]
٢	٣/٢	أخت شقيقة	وهذه صورتها : ( على قول
٢		أخت شقيقة	معاذ ) <small>رضي الله عنه</small>



١٠/٦			أما على قول الجمهور فهي
٣	٢/١	زوج	عائلة إلى عشرة [١٠]
١	٦/١	أم	لإعطائهم الأم السدس وذلك
١	٣/١	أخت لأم	لحجبهم لها بالأخوات من الثلث
١		أخت لأم	إلى السدس وهذه صورتها :
٢	٣/٢	أخت شقيقة	( على مذهب الجمهور - رحمهم
٢		أخت شقيقة	الله تعالى - )

وأما على مذهب ابن عباس رضي الله عنه فنسقط الأختان

٦			الشقيقتان لاستغراق الزوج
٣	٢/١	زوج	والأم والأختين لأم للمسألة لما
١	٦/١	أم	علم سابقاً أنه لا يقول بالعول
١	٣/١	أخت لأم	وهذه صورتها : (على قول ابن
١		أخت لأم	عباس <small>رضي الله عنه</small> )
×	ب	أخت شقيقة	
×		أخت شقيقة	

ويعول أصل اثني عشر [١٢] على قول معاذ بن جبل

السابق إلى تسعة عشر [١٩] .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجة وأم وأختين لأم

وأختين لغيرها فإن أصل مسألتهن من اثني عشر [١٢]

وتعول إلى تسعة عشر [١٩] .

١٩/١٢		فلأُم هنا على قول معاذ <small>رضي الله عنه</small>	
٣	٤/١	زوجة	الثالث أربعة [٤] وللزوجة الربع
٤	٣/١	أم	ثلاثة [٣] وللأختين لأُم الثالث
٢	٣/١	أخت لأُم	أربعة [٤] وللأختين الشقيقتين الثلاثان ثمانية [٨] وهذه صورتها :
٢		أخت لأُم	
٤	٣/٢	أخت شقيقة	( على قول معاذ بن جبل <small>رضي الله عنه</small> )
٤		أخت شقيقة	

وأما على قول الجمهور : فلأُم السدس اثنان [٢] وللزوجة

١٧/١٢		الربع ثلاثة [٣] وللأختين لأُم	
٣	٤/١	زوجة	الثالث أربعة [٤] وللأختين
٢	٦/١	أم	الشقيقتين الثالثان ثمانية [٨]
٢	٣/١	أخت لأُم	وتعول إلى سبعة عشر [١٧] وهذه صورتها :
٢		أخت لأُم	
٤	٣/٢	أخت شقيقة	( على قول الجمهور )
٤		أخت شقيقة	

وأما على قول ابن عباس رضي الله عنه وهو عدم العول فإن الباقي بعد فرض الزوجة والأم والأختين لأم ثلاثة للشقيقتين منكسر

٢٤	١٢	عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢]	
٦	٣	٤/١	نضربها في أصل زوجة
٤	٢	٦/١	المسألة ينتج أربعة أم
٤	٢	٣/١	وعشرون [٢٤=١٢×٣] أخت لأم
٤	٢		ومنهما تصح وهذه أخت لأم
٣	٣	ب	صورتها : [على قول
٣			أخت شقيقة
			ابن عباس <small>رضي الله عنه</small> ]

ويعول أصل أربعة وعشرين [٢٤] على قول ابن مسعود رضي الله عنه إلى واحد وثلاثين [٣١] وهي ما تسمى بثلاثينية ابن مسعود رضي الله عنه - وستأتي إن شاء الله تعالى في باب المسائل الملقبة بأقوالها الثمانية - ، وذلك لأنه يحجب بالابن الرقيق والكافر والقاتل .

**ومثاله :** لو هلك هالك عن زوجة وأم وأختين لها وأختين لغيرها وابن رقيق .

فعلى قول ابن مسعود رضي الله عنه أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] .

للأم السدس أربعة [٤] وللزوجة الثمن ثلاثة [٣] ،

٣١/٢٤			وللشقيقتين الثلثان ستة عشر [١٦]
٣	٨/١	زوجة	لكل واحدة ثمانية [٨] وللأختين
٤	٦/١	أم	لأم الثلث ثمانية [٨] لكل واحدة
٨	٣/٢	أخت شقيقة	أربعة [٤] المجموع واحد وثلاثون [٣١] وهذه صورتها :
٨		أخت شقيقة	
٤	٣/١	أخت لأم	( على مذهب ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> )
٤		أخت لأم	
×	×	ابن رقيق	

وأما على قول معاذ بن جبل رضي الله عنه فأصلها من اثني عشر

[١٢] وتعول إلى تسعة عشر [١٩] للزوجة الربع ثلاثة [٣]

١٩/١٢			وللأم الثلث أربعة [٤] لما
٣	٤/١	زوجة	علم سابقاً أنه لا يحجب الأم
٤	٦/١	أم	من الثلث إلى السدس
٤	٣/٢	أخت شقيقة	بالأخوات الخالص ، وللأختين لأم الثلث أربعة
٤		أخت شقيقة	
٢	٣/١	أخت لأم	[٤] لكل واحدة اثنان [٢]
٢		أخت لأم	ويسقط الابن الرقيق بالرق
×	×	ابن رقيق	وهذه صورتها :

وأما على قول الجمهور وهو الراجح فلا يخفى حلها

أصلها من اثني عشر [١٢] وتعول إلى سبعة عشر [١٧] ،

١٧/١٢	للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس	
٣	٤/١	زوجة اثنان [٢] وللأختين الشقيقتين
٢	٦/١	أم الثلثان ثمانية [٨] لكل واحدة
٤	٣/٢	أخت شقيقة أربعة [٤] وللأختين لأم الثلث
٤		أخت شقيقة أربعة [٤] لكل واحدة اثنان
٢	٣/١	أخت لأم [٢] وأما الابن الرقيق فوجوده
٢		أخت لأم كعدمه إرثاً وحجباً عندهم وهذه
×	×	ابن رقيق صورتها :

وأما على قول ابن عباس رضي الله عنهما حيث لا يقول بالرد كما علم سابقاً فأصلها من اثني عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢] وللأختين لأم الثلث أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] وللأختين الشقيقتين الباقي

٢٤	١٢	ثلاثة [٣] منكسرة عليهما ، وتصح من أربعة	
٦	٣	٤/١	زوجة وعشرين [٢٤] للزوجة
٤	٢	٦/١	أم ستة [٦] وللأم أربعة [٤]
٤	٢	٣/١	أخت لأم ولكل من الأختين لأم أربعة
٤	٢		أخت لأم [٤] ولكل من الشقيقتين
٣	٣	ب	أخت شقيقة ثلاثة [٣] أما الابن الرقيق
٣			أخت شقيقة فوجوده كعدمه وهذه
×	×	×	ابن رقيق صورتها :

## الترجيح

الراجح : هو قول الجمهور من أن أصل ثلاثة [٣] لا عول فيه مطلقاً .

ولا عول لأصل ستة [٦] إلى أحد عشر [١١] .

ولا عول لأصل اثني عشر [١٢] إلى تسعة عشر [١٩] .

ولا عول لأصل أربعة وعشرين [٢٤] إلى واحد

وثلاثين [٣١] .

وإذا علم هذا فإن عول أصل اثني عشر [١٢] إلى

أربعة عشر [١٤] .

وعول أصل أربعة وعشرين [٢٤] إلى خمسة

وعشرين [٢٥] على ما ذكر من وجه أضعف وأضعف ،

وبطلانه من باب أولى - و الله أعلم - .

وعلى هذا انحصر العول في الأصول الثلاثة هي أصل

الستة [٦] وأصل الأثني عشر [١٢] وأصل الأربعة

وعشرين [٢٤] على ما سنذكره إن شاء الله تعالى .

ووجه انحصار العول في هذه الثلاثة الأصول فلأن

عددتها تام لأنه لو جمعت أجزاء الأصل الصحيحة الغير

مكررة لساوتها وزادت عليها بخلاف الأصول الغير عائلة

فإنك لو جمعت أجزاء أحدها لنقصت عنه أو ساوته فقط ولم  
تزد عليه (١).

قال ابن الهائم رحمه الله تعالى في الكفاية :

ولا يعول ناقص بل ما تم

أو زائد أو ماله سدس علم (٢)

### المسائل العائلة في أصل الستة [٦] :

تعول أصل الستة [٦] أربع عولات وترأ وشفعاً على  
توالي الأعداد إلى عشرة [١٠] وهي آخر عولها .  
وعدد هذه المسائل ثلاثة عشر [١٣] مسألة مشتملة  
على نيف وثمانين صورة .

وهذه المسائل موزعة على عدد مرات العول على

النحو التالي :

أولاً : تعول أصل الستة [٦] بمثل سدسها وترأ إلى

سبعة [٧] في أربع مسائل وهي كما يلي :

١- كل مسألة فيها نصف وثلثان : كزوج وأختين

لغير أم ، أصلها من ستة [٦] لمداخلة مخرج

الثلثين والسدس ، وتعول إلى سبعة [٧] ،

للزوج النصف ثلاثة [٣] و للأختين الشقيقتين

الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] .

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ٤٣-٤٤

(٢) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية جزء ٢ ص ٤٤

٧/٦	وهي [ أول فريضة عالت في الإسلام ] <sup>(١)</sup>	
٣	٢/١	زوج
٢	٣/٢	أخت شقيقة
٢		أخت شقيقة

وسياتي ذكرها إن شاء الله تعالى في باب المسائل الملقبة وهذه صورتها :

## ٢- كل مسألة فيها نصف وثلث وسدسان كأخت شقيقة

وأخوين لأم وأم وأخت لأب ، أصلها من ستة [٦] لتداخل

٧/٦	مخارج الفروض ، وتعول إلى سبعة [٧] ،	
٣	٢/١	أخت شقيقة
١	٣/١	أخ لأم
١		أخ لأم
١	٦/١	أم
١	٦/١	أخت لأب

للشقيقة النصف ثلاثة [٣] وللأخوين لأم الثلث اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] ولكل من الأم والأخت لأب السدس واحد [١] وهذه صورتها :

## ٣- كل مسألة فيها نصفان وسدس :

كزوج وأخت لأب وأخت لأم ، أصلها من ستة [٦]

لمداخلة مخارج الفروض وتعول إلى سبعة [٧] ،

٧/٦	لكل من الزوج والأخت لأب	
٣	٢/١	زوج
٣	٢/١	أخت لأب
١	٦/١	أخت لأم

النصف ثلاثة [٣] وللأخت لأم السدس واحد [١] وهذه صورتها :

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ٣٨ و ٤٠



**4- كل مسألة فيها ثلثان وثلث وسدس : كأم وأختين لأب وأخ وأخت لأم أصلها من ستة [٦] لمداخلة مخارج الفروض**

٧/٦			وتعول إلى سبعة [٧] للأم السدس
١	٦/١	أم	واحد [١] وللأختين لأب الثلثان
٢	٣/٢	أخت لأب	أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢]
٢		أخت لأب	ولولدي الأم الثلث اثنان [٢] لكل
١	٣/١	أخت لأم	واحد واحد [١] وهذه صورتها :
١		أخ لأم	

**ثانياً : تعول أصل الستة [٦] بمثل ثلثها شفعاً إلى ثمانية**

[٨] في ثلاث مسائل وهي :

**1 - كل مسألة فيها نصفان وثلث : كزوج وأخت شقيقة**

وأم ، أصلها من ستة [٦] لمباينة مخرج فرضي النصف

٨/٦			والثلث وتعول إلى ثمانية [٨] لكل
٣	٢/١	زوج	من الزوج والأخت الشقيقة
٣	٢/١	أخت شقيقة	النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث
٢	٣/١	أم	اثنان [٢] وهذه صورتها :

**٢- كل مسألة فيها نصف وسدس وثلثان : كزوج وأم**

وأختين لأب أصلها من ستة [٦] لمداخلة مخرج فرضي

النصف والثلث مع مخرج السدس وتعول إلى ثمانية [٨]

٨/٦			للزوج النصف ثلاثة [٣]
٣	٢/١	زوج	وللأم السدس واحد [١] وللأختين
١	٦/١	أم	لأب الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة
٢		أخت لأب	اثنان [٢] وهذه صورتها :
٢	٣/٢	أخت لأب	

### 3- كل مسألة فيها نصفان وسدسان : كزوج وأخت

شقيقة وأخت لأب وأخت لأم أصلها من ستة [٦] لمداخلة مخرج النصف مع السدس .

٨/٦			وتعول إلى ثمانية [٨] لكل من
٣	٢/١	زوج	الزوج والشقيقة النصف ثلاثة
٣	٢/١	أخت شقيقة	[٣] ولكل من الأخت لأب
١	٦/١	أخت لأب	والأخت لأم السدس واحد [١]
١	٦/١	أخت لأم	وهذه صورتها :

### ثالثاً : تعول أصل الستة [٦] بمثل نصفها إلى تسعة [٩]

في أربع مسائل وهي :

### 1- كل مسألة فيها نصفان وثلاثة أسداس : كزوج

وأم وثلاث أخوات متفرقات أصلها من ستة [٦] لتمائل

٩/٦	وتداخل مخارج الفروض وتعول إلى تسعة	
٣	٢/١	زوج [٩] لكل من الزوج والشقيقة
٣	٢/١	أخت شقيقة النصف ثلاثة [٣] ولكل من
١	٦/١	أم الأم والأخت لأم والأخت
١	٦/١	أخت لأم لأب السدس واحد [١] وهذه
١	٦/١	أخت لأب صورتها :

## 2- كل مسألة فيها نصفان وثلاث سدس : كزوج

وأخت شقيقة وأم وأختين لأم ، أصلها من ستة [٦] لمداخلة

٩/٦	مخرجي النصف والثالث لمخرج السدس لكل	
٣	٢/١	زوج من الزوج والأخت الشقيقة
٣	٢/١	أخت شقيقة النصف ثلاثة [٣] ولأم السدس
١	٦/١	أم واحد [١] وللأختين لأم الثلث
١	٣/١	أخت لأم اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١]
١		أخت لأم وهذه صورتها :

## 3 - كل مسألة فيها نصف وثلثان وسدسان : كزوج

وأختين لأب وأم وأخت لأم ، أصلها من ستة [٦] لتداخل وتمائل مخارج الفروض .

٩/٦		للزوج النصف ثلاثة [٣]
٣	٢/١	وللأختين لأب الثلثان أربعة [٤] زوج
٢	٣/٢	لكل واحدة اثنان [٢] ولكل من أخت لأب
٢		الأم وابنتها السدس واحد [١] أخت لأب
١	٦/١	أم وهذه صورتها :
١	٦/١	أخت لأم

#### 4- كل مسألة فيها نصف وثلثان وثلث : كزوج وأختين

شقيقتين وأخوين لأم أصلها من ستة [٦] لتباين مخرج  
الفرضين وتعول إلى تسعة [٩] للزوج النصف ثلاثة [٣]

٩/٦		وللشقيقتين الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة
٣	٢/١	اثنان [٢] و للأخوين لأم الثلث زوج
٢	٣/٢	اثنان [٢] لكل واحد واحد [١] أخت شقيقة
٢		وتلقب هذه بالغراء - وستأتي إن أخت شقيقة
١	٣/١	شاء الله تعالى في باب المسائل أخ لأم
١		الملقبة- وهذه صورتها : أخ لأم

**رابعاً:** يعول أصل الستة [٦] بمثل ثلثيه شفعاً إلى عشرة [١٠] وهي نهاية عولها عند الجمهور في مسألتين هما كما يلي :

**١- كل مسألة فيها نصفان وثلث وسدسان : كزوج**

وأخت شقيقة وأخت لأب وأم وأخ وأخت لأم أصلها من ستة [٦] لتمائل وتداخل مخارج الفروض

١٠/٦			وتعول إلى عشرة [١٠]
٣	٢/١	زوج	لكل من الزوج والشقيقة
٣	٢/١	أخت شقيقة	النصف ثلاثة [٣] ولكل من
١	٦/١	أخت لأب	الأم والأخت لأب السدس واحد
١	٦/١	أم	[١] وللإخوة لأم الثلث اثنان
١		أخ لأم	[٢] لكل واحد واحد [١] وهذه
١	٣/١	أخت لأم	صورتها :

**2- كل مسألة فيها نصف وثلثان وثلث وسدس :**

كزوج وأختين لأب وأم وأختين لأم وتلقب بأم الفروض  
 – وسنأتي إن شاء الله تعالى في باب المسائل الملقبة – أصلها  
 من ستة [٦] لتمائل وتداخل مخارج الفروض .

١٠/٦			للزوج النصف ثلاثة [٣]
٣	٢/١	زوج	وللأختين لأب الثلثان أربعة
٢		أخت لأب	[٤] لكل واحدة اثنان [٢] وللأم
٢	٣/٢	أخت لأب	السدس واحد [١] وللأختين لأم
١	٦/١	أم	الثلث اثنان [٢] لكل واحدة
١		أخت لأم	واحد [١] وهذه صورتها :
١	٣/١	أخت لأم	

### المسائل العائلة في أصل اثني عشر [١٢]

يعول أصل الاثني عشر [١٢] ثلاث عولات وتراً على توالي الأعداد إلى سبعة عشر [١٧] وهي نهاية عولها عند الجمهور .

وعدد هذه المسائل في الثلاث العولات تسع مسائل مشتملة على ما يزيد على مائة صورة وهذه المسائل موزعة على عدد مرات العول كما يلي :

أولاً : يعول أصل الاثني عشر [١٢] بمثل نصف سدسه إلى ثلاثة عشر في ثلاث مسائل وهي كالتالي :

**1- كل مسألة فيها ربع وثلثان وسدس : كزوج وبنيتين**

وأم ، أصلها من اثني عشر [١٢] لتوافق مخرجي الربع والسدس .

١٣/١٢			للزوج الربع ثلاثة [٣]
٣	٤/١	زوج	وللبنتين الثلثان ثمانية [٨] لكل
٤	٣/٢	بنت	واحدة أربعة [٤] وللام السدس
٤		بنت	اثنان [٢] وتعول إلى ثلاثة عشر
٢	٦/١	أم	[١٣] وهذه صورتها :

## 2- كل مسألة فيها ربع ونصف وسدسان : كزوج

وبنت وبنت ابن وأب أصلها من اثني عشر [١٢] لتوافق

١٣/١٢			مخرجي الربع والسدس للزوج الربع ثلاثة [٣]
٣	٤/١	زوج	وللبنت النصف ستة [٦] ولكل
٦	٢/١	بنت	من بنت الابن والأب السدس
٢	٦/١	بنت ابن	اثنان [٢] وتعول إلى ثلاثة عشر
٢	٦/١	أب	[١٣] وهذه صورتها:

## 3- كل مسألة فيها ربع وثلث ونصف : كزوجة وأم

وأخت لأب أصلها من اثني عشر [١٢] لتباين مخرجي الربع

١٣/١٢			والثلث للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللام الثلث أربعة
٣	٤/١	زوجة	[٤] وللاخت لأب النصف ستة
٤	٣/١	أم	[٦] وتعول إلى ثلاثة عشر
٦	٢/١	أخت لأب	[١٣] وهذه صورتها :

**ثانياً:** يعول أصل الاثني عشر [١٢] بمثل رבעه إلى خمسة عشر [١٥] في أربع مسائل وهي كالتالي :

**1- كل مسألة فيها ربع وسدسان وثلثان : كزوج**

وأبوين وبننتين أصلها من اثني عشر [١٢] لتوافق مخرجي

١٥/١٢	الربع والسدس للزوج الربع ثلاثة [٣]	
٣	٤/١	زوج
٢	٦/١	أم
٢	٦/١	أب
٤	٣/٢	بنت
٤		بنت

ولكل من الأبوين السدس اثنان [٢] وللبننتين الثلثان [٨] ثمانية لكل واحدة أربعة [٤] وتعول إلى خمسة عشر [١٥] وهذه صورتها :

**2- كل مسألة فيها ربع ونصف وثلاثة أسداس: كزوج**

وبنت وبنت ابن وأبوين ، أصلها من اثني عشر [١٢] لتوافق

١٥/١٢	مخرجي الربع والسدس ،	
٣	٤/١	زوج
٦	٢/١	بنت
٢	٦/١	بنت ابن
٢	٦/١	أم
٢	٦/١	أب

للزوج الربع ثلاثة [٣] وللبننت النصف ستة [٦] ولكل من بنت الابن والأبوين السدس اثنان [٢] وتعول إلى خمسة عشر [١٥] وهذه صورتها :



**3 - كل مسألة فيها ربع وثلثان وثلث : كزوجة**

وأختين شقيقتين وأختين لأم .

أصلها من اثني عشر [١٢] لتباين مخرجي الثلث

والربع للزوجة الربع ثلاثة [٣]

١٥/١٢	وللأختين الشقيقتين الثلثان ثمانية [٨] لكل	
٣	٤/١	واحدة أربعة [٤] زوجة
٤	٣/٢	وللأختين لأم الثلث أربعة
٤		أخت شقيقة [٢]
٢	٣/١	وتعول إلى خمسة
٢		عشر [١٥] وهذه صورتها

**4 - كل مسألة فيها ربع ونصف وثلث وسدس : كزوجة**

وأخت لأب ، وأم وأخوين لأم .

أصلها من اثني عشر [١٢] لتوافق مخرجي الربع

والسدس للزوجة الربع ثلاثة [٣]

١٥/١٢	وللأخت لأب النصف ستة [٦] وللأم السدس	
٣	٤/١	اثنان [٢] وللأخوين لأم
٦	٢/١	الثلث أربعة [٤] لكل واحد
٢	٦/١	اثنان [٢] وتعول إلى خمسة
٢	٣/١	عشر [١٥] وهذه صورتها :
٢		أخ لأم

**ثالثاً:** يعول أصل اثني عشر [١٢] بمثل ربعها وسدسها إلى سبعة عشر [١٧] وهي آخر عولة لها ، وذلك في مسألتين هما :

١ - كل مسألة فيها ربع وسدس وثلثان وثلث : زوجة وأم وأختين لغيرها وأختين منها ، أصلها من اثني عشر [١٢] لتوافق مخرجي الربع والسدس ، للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢]

١٧/١٢			وللاختين لغير أم الثلثان
٣	٤/١	زوجة	ثمانية [٨] لكل واحدة أربعة
٢	٦/١	أم	[٤] وللاختين لأم الثلث
٤	٣/٢	أخت شقيقة	أربعة [٤] لكل واحدة اثنان
٤		أخت شقيقة	[٢] وتعول إلى سبعة عشر
٢	٣/١	أخت لأم	[١٧] وهذه صورتها :
٢		أخت لأم	

٢ . كل مسألة فيها ربع وثلث ونصف وسدسان :

كزوجة وأم وأخت شقيقة وأخت لأب وأخ وأخت لأم .  
أصلها من اثني عشر [١٢] لتوافق مخرجي الربع والسدس .

للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢] وللأخت الشقيقة

١٧/١٢			النصف ستة [٦] وللأخت
٣	٤/١	زوجة	لأب السدس اثنان [٢]
٢	٦/١	أم	وللأخ والأخت لأم الثلث
٦	٢/١	أخت شقيقة	أربعة [٤] لكل منهما اثنان
٢	٦/١	أخت لأب	[٢] وتعول إلى سبعة عشر
٢		أخت لأم	[١٧] وهذه صورتها :
٢	٣/١	أخ لأم	

### المسائل العائلة في أصل أربعة وعشرين [٢٤]

يعول أصل الأربعة والعشرين [٢٤] عولة واحدة وترأ  
بمثل ثمنه في مسألتين مشتملتين على ما يزيد على عشر  
صور .

وقال القرافي رحمه الله تعالى في الذخيرة : صورها  
اثنا عشرة صورة <sup>(١)</sup> .

(١) الذخيرة ج ١٣/٥٧

وهاتان المسألتان هما على النحو التالي :

### 1- كل مسألة فيها ثمن ونصف وثلاثة أسداس :

٢٧/٢٤	لتوافق مخرجي الثمن والسدس	
٣	٨/١	زوجة
١٢	٢/١	بنت
٤	٦/١	بنت ابن
٤	٦/١	أم
٤	٦/١	أب

كزوجة وبنت وبنت ابن وأبوين، أصلها من أربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللبنات النصف اثنا عشر [١٢] ولكل من بنت الابن والأبوين السدس أربعة [٤] وتعول إلى سبعة وعشرين [٢٧] وهذه صورتها

### ٢- كل مسألة فيها ثمن وثلثان وسدسان : كزوجة

وبنتين وأبوين ، أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] لتوافق مخرجي الثمن والسدس ، للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللبنتين الثلثان ستة عشر [١٦] لكل واحدة ثمانية [٨] ولكل من

٢٧/٢٤	الأبوين السدس أربعة [٤] وتعول إلى سبعة	
٣	٨/١	زوجة
٨	٣/٢	بنت
٨		بنت
٤	٦/١	أم
٤	٦/١	أب

وعشرين [٢٧] وهذه صورتها: (٢) وتلقب هذه الصورة بالمنبرية والبخيلة وستأتي إن شاء الله تعالى في باب المسائل الملقبة وهذه صورتها :

(٢) انظر فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج١/٣٨-٤٥ والعذب الفاضل شرح عمدة الفارض ج١/١٦١-١٧٢ والتهذيب في علم الفرائض والوصايا ص٣٩-٤٥ وكتاب التلخيص ج٦٥-٧٦ بتصريف وزيادة

## خلاصة الكلام في حصر مسائل الأصول التسعة :

- إن حاصل ما ذكر في الأصول التسعة من مسائل تسع وخمسون مسألة موزعة على النحو التالي :
- ١- في أصل الاثنين مسألتان : عادلة في واحدة ، ناقصة في الأخرى .
  - ٢- في أصل الثلاثة ثلاث مسائل : عادلة في مسألة ، ناقصة في اثنتين .
  - ٣- في أصل الأربعة ثلاث مسائل : ناقصة فيها كلها .
  - ٤- في أصل الستة أربعة وعشرون مسألة : عادلة في ثلاث ، ناقصة في ثمان عائلة في ثلاث عشرة .
  - ٥- وفي أصل الثمانية مسألتان : ناقصة في كليهما .
  - ٦- وفي أصل الاثني عشر خمسة عشر مسألة : ناقصة في ست ، عائلة في تسع .
  - ٧- وفي أصل أربعة وعشرين ثمان مسائل : ناقصة في ست ، عائلة في اثنتين .
  - ٨- وفي أصل الثمانية عشر مسألة واحدة ناقصة .
  - ٩- وفي أصل الستة والثلاثين مسألة واحدة ناقصة <sup>(١)</sup> - والله تعالى أعلم - .

(١) النور الفاضل ص ٢٦

## باب التصحيح

### التعريف :

**التصحيح فى اللغة :** مصدر صحَّ وهو ضد السقم <sup>(١)</sup> .  
**وفى الاصطلاح :** هو عبارة عن أقل عدد يخرج منه حظ أو نصيب كل وارث بلا كسر .  
 فالمراد به إزالة الكسر الذي وقع بين رؤوس كل فريق من الورثة وسهامهم من أصل المسألة .  
 فانكسار السهام على رؤوس الفرق بمنزلة السقم .  
 والفرضي بمنزلة الطيب لعلاج السهام المنكسرة بضرب مخصوص حتى يزول السقم فلذلك سمي فعله تصحيحاً <sup>(٢)</sup> .

حالات المسائل من حيث الانقسام والانكسار :  
 لا تخلو مسألة من مسائل الفرائض من إحدى حالتين وهما كمايلي :

**الحالة الأولى :** أن تكون المسألة منقسمة على جميع من فيها من غير كسر فهذه صحت من أصلها ولا حاجة إلى ضرب الرؤوس في بعضها لأن ذلك كما يقولون خطأ في الصناعة وتركه ربح للراحة .

(١) مختار الصحاح باب الصاد ص ٢٦٤

(٢) انظر نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ ص ٦٥ و فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١/١٠٤-١٠٥

قال الرحبي رحمه الله تعالى :

وإن تكن من أصلها تصح

فتترك تطويل الحساب ربح

فاعط كلاً سهمه من أصلها

مكماً أو عائلاً من عولها<sup>(١)</sup>

قال الشنشوري رحمه الله وقد تتبع الحوفي في فرائضه

الكبرى جميع الصور التي تصح من الأصول السبعة<sup>(٢)</sup>.

**الحالة الثانية** : أن تكون المسألة غير منقسمة على من

فيها بل منكسرة عليهم أو على بعضهم فهذه هي المسألة

المحتاجة إلى تصحيح والمعنية بهذا الباب ولا يخلو انكسارها

من إحدى حالات أربع وهي :

**الحالة الأولى** : أن يكون الانكسار على فريق واحد .

**الحالة الثانية** : أن يكون الانكسار على فريقين .

**الحالة الثالثة** : أن يكون الانكسار على ثلاثة فرق .

**الحالة الرابعة** : أن يكون الانكسار على أربع فرق .

**بعض المصطلحات الواردة في التصحيح**

وقبل الشروع في كيفية التصحيح في هذه الحالات من

المناسب ذكر بعض المصطلحات المستعملة في هذا الباب

بكثرة وهي :

(١) الرحبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري ص ١٢٢

(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ١٠٥

- ١- **الفريق** : وهم جماعة اشتركوا في فرض أو فيما بقي بعده ويعبر عنه باسم الفريق ، وتارة بالصنف، وتارة بالحيز ، وتارة بالحزب ، وتارة بالجنس ، وتارة بالرؤوس ، وتارة بالفرقة ، وتارة بالطائفة ، وقد يطلق على الواحد<sup>(١)</sup>.
- ٢- **الانكسار**: وهو إذا كان سهام فرض أو تعصيب لا تنقسم على رؤوس مستحقيها بلا كسر سمي انكسار فالسهام منكسرة و الرؤوس منكسرة عليها .
- ٣- **جزء السهم** : هو أصغر عدد يضرب في أصل المسألة ولو عائلاً لمعرفة نصيب الفرد بلا كسر .
- ٤- **الرواجع** : وهي الأعداد الناتجة بعد النظر بين السهام والرؤوس المتوافقة والمتباينة في هذا الباب وبين السهام والمسائل المتوافقة والمتباينة كذلك في باب المناسخات و ما بعدها كما سيأتي إن شاء الله تعالى .
- ٥- **المصحح** : وهو الناتج عن ضرب أصل المسألة في جزء السهم<sup>(٢)</sup> .
- إذا تقرر هذا فكيفية التصحيح في الحالات الأربع السابقة كما يلي :

(١) العذب الفانض شرح عمدة الفارض جزء ١ ص ١٧٤ بتصرف

(٢) فرائض الكاتب ص ١٢١



**كيفية التصحيح في الحالة الأولى:** وهي إذا كان

الانكسار على فريق واحد .

يتصور حدوث هذا الانكسار في كل أصل من الأصول

التسعة (١) .

وطريقة العمل في تصحيح الانكسار في هذه الحالة

كالتالي :

١- ننظر بين رؤوس الفريق وسهامه المنكسرة

عليه بنسبتين هما الموافقة والمباينة فإن تباينت الرؤوس  
والسهام أثبتنا جميع الرؤوس وإن توافقت أثبتنا وفقها .

٢- نضرب المسألة في حاصل النظر بين السهام

والرؤوس ( جزء السهم ) و ما حصل فهو مصح المسألة .

٣- نضرب نصيب كل فريق من المسألة بجزء

سهما الذي ضربت به .

٤- نقسم نصيب الفريق على رؤوسه والحاصل هو

نصيب كل فرد منهم (٢) .

**فائدة:** قال الشنشوري رحمه الله في النظر بين السهام

و الرؤوس بنسبتي التباين والتوافق فقط إنما عولوا على هذه

النسبتين فقط لأن المماثلة يحصل فيها الانقسام .

(١) فتح القريب المجيب جزء ١ ص ١٠٥

(٢) فرائض اللاحم ص ٥٠ - ٥١ بتصرف

والمداخلة إن كانت الرؤوس داخلة في السهام حصل الانقسام أيضاً .

و إن كان بالعكس فقد عولوا على حكم الموافقة لما مر أن كل متداخلين متوافقان وضرب الوفق أخصر من ضرب الكل الذي هو أكبر المتداخلين و الله أعلم <sup>(١)</sup> .

### الأمثلة على تصحيح الانكسار على فريق واحد كما

يلى :

مثال التباين : لو هلك هالك عن أخت شقيقة و أخوين لأب فإن أصل مسألتهم من اثنين [٢] مخرج فرض النصف للشقيقة النصف واحد [١] و الباقي واحد [١] للأخوين .

وبالنظر بينه وبين رأسيهما نجده منكسر عليهما ومباين لرأسيهما وعند التباين نضرب كامل الرؤوس في أصل المسألة أو عولها إذا كانت عائلة فالاثنين هنا هي جزء السهم نضربها في أصل المسألة ينتج أربعة [٢×٢=٤] وهي

٤	٢	×٢
٢	١	أخت شقيقة
١	١	أخ لأب
١	١	أخ لأب

مصح المسألة للأخت الشقيقة اثنان

[٢=٢×١] و للأخوين لأب اثنان

[٢=٢×١] لكل واحد واحد [١] وهذه

صورتها :

(١) فتح القريب المجيب جزء ١ ص ١٠٦ بتصرف

**وأما الموافقة :** قال ابن الهائم رحمه الله و حيث وافق نصيب الصنف عدده فالاتفاق بينهما بالنصف والثلث والرابع والخمس والسبع والثمان ونصف الثمن وجزء من ثلاثة عشر ومن سبعة عشر .  
و ينفرد الثمانية عشر – أي أصل الثمانية عشر [١٨] – بوجود الاتفاق فيه بالعشر .

و أصل ستة و ثلاثين [٣٦] بالسدس ونصف السبع (١) .  
هذه اثنا عشر ونسبها الشنشوري رحمه الله للاستقراء ثم قال : وفائدة الحصر كما قال الشيخ رحمه الله تخفيف الكلفة عن الناظر في التوافق بقطع تشوفه عن طلب الموافقة بغير الأجزاء المذكورة .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أربع أخوات لأب وابن أخ شقيق .

فإن أصل مسألتهم من ثلاثة [٣] مخرج الثلثين .  
للأخوات لأب الثلثان اثنان [٢] والباقي واحد [١] لابن الأخ الشقيق تعصيباً .  
وبالنظر بين سهام الأخوات لأب اثنين [٢] ورؤوسهن أربعة [٤] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت وفق الرؤوس اثنين [٢] وهي جزء السهم

(١) فتح القريب المجيب جزء ١ ص ١٠٦

٦	٣	×٢	ثم نضربها في أصل المسألة
١	٢	أخت لأب	ثلاثة [٣] ينتج ستة [٦ = ٣ × ٢]
١		أخت لأب	ومنها تصح للأخوات أربعة
١		أخت لأب	[٤ = ٢ × ٢] لكل واحدة واحد [١]
١		أخت لأب	ولابن الأخ الشقيق اثنان
٢	١	ابن أخ شقيق	[٢ = ٢ × ١] وهذه صورتها :

### كيفية التصحيح في الحالة الثانية : وهي إذا كان

الانكسار على فريقين .

يتصور حدوث الانكسار على فريقين في كل أصل من الأصول التسعة عدا أصل اثنين [٢] لأنه لا يرث النصف إلا منفرداً والمنفرد لا انكسار عليه ومسائل أصل اثنين [٢] إما نصفان وإما نصف وباقي .

إذا علم هذا فإن طريقة التصحيح في الحالة الثانية كالتالي :

١- ننظر بين سهام كل فريق ورؤوسه على حدة بالموافقة والمباينة كما سبق فإن تباينت أثبتنا جميع الرؤوس وإن توافقت أثبتنا وفق الرؤوس .

٢- ننظر بين المثبتات من الرؤوس بالنسب الأربعة فإذا تماثلت اكتفينا بأحدها وأن تداخلت اكتفينا بأكبرها وإن توافقت ضربنا وفق أحدهما في كامل الآخر وإن تباينت

ضربناها في بعضها وما حصل نتيجة هذا النظر فهو جزء السهم .

٣- نضرب المسألة في جزء السهم و ما حصل فهو مصح لها .

٤- نضرب نصيب كل فريق في جزء السهم الذي ضربنا به أصل المسألة وما حصل فهو لذلك الفريق .

٥- نقسم نصيب كل فريق على رؤوسه و ما حصل فهو نصيب لكل فرد منهم .

إذا علم هذا فإن للسهم مع الرؤوس في الانكسار على فريقين ثلاث حالات وهي :

**الحالة الأولى :** أن تباين سهام الفريقين رؤوسهم .

**الحالة الثانية :** أن توافق سهام الفريقين رؤوسهم .

**الحالة الثالثة :** أن تباين فريق و توافق فريق آخر .

واعلم أنه في كل حالة من هذه الحالات الثلاث أربع مسائل لأن المثبتين إما أن يتماثلا و إما أن يتداخلا و إما يتوافقا و إما أن يتباينا فهذه اثنتا عشرة مسألة .  
وإن نظرت أيضاً باعتبار العول وعدمه كانت أربعة وعشرين مسألة .

وإن نظرت باعتبار الأصول زادت أيضاً .

والاثنا عشرة مسألة كالتالي :

**المسألة الأولى :** تماثل الرؤوس و مباينة السهام :**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجتين وعمين فإن

أصل مسألتهم من أربعة [٤] مخرج الربع للزوجتين الربع واحد [١] مباين لرأسيهما والباقي واحد [١] للعمين كذلك مباين لرأسيهما ، وبالنظر بين رؤوس الفريقين نجدها متماثلة نكتفي بأحدها وهي جزء السهم

٨	4	×٢	نضربها في أصل المسألة
١	١	زوجة	أربعة [٤] ينتج [٨ = ٤ × ٢] هي مصح
١	١	زوجة	المسألة للزوجتين اثنان [٢=٢×١] لكل
٣	٣	عم	واحدة واحد [١] و للعمين ستة [٦=٢×٣]
٣	٣	عم	لكل واحد ثلاثة [٣] وهذه صورتها :

**المسألة الثانية :** مداخلة الرؤوس و مباينة السهام :**ومثال ذلك :** لو كانت الزوجات في المثال السابق أربع لكان

بين رؤوسهن ورؤوس الأعمام مداخلة ففي هذه الحالة نكتفي

١٦	4	٤×	بأكبر المتداخلين وهي هنا الأربعة [٤]
١	١	زوجة	فهي جزء السهم نضربها في أصل
١	١	زوجة	المسألة ينتج ستة عشر [١٦=٤×٤]
١	١	زوجة	ومنها تصح للزوجات أربعة
١	١	زوجة	[٤=٤×١] لكل واحدة واحد [١]
٦	٣	عم	وللعمين اثنا عشر [١٢=٤×٣] لكل
٦	٣	عم	واحد ستة [٦] وهذه صورتها :

**المسألة الثالثة :** موافقة الرؤوس ومباينة السهام :

**ومثال ذلك :** لو كان الأعمام في المثال السابق عشرة

لكان بين رؤوسهم ورؤوس الزوجات موافقة بالنصف وعند التوافق كما سبق نكتفي بضرب وفق أحدهما في كامل الآخر ينتج عشرون  $[20 = 10 \times 2]$  وهي جزء السهم نضربها في

٨٠	4	$\times 20$	$[80 = 4 \times 20]$	أصل المسألة ينتج ثمانون
٥	١	زوجة	٤	هي مصح المسألة للزوجات عشرون
٥		زوجة		$[20 = 20 \times 1]$ لكل واحدة خمسة [٥]
٥		زوجة		وللأعمام ستون $[60 = 20 \times 3]$ لكل
٥		زوجة		واحد ستة [٦] وهذه صورتها :
٦٠	٣	أعمام	١٠	

**المسألة الرابعة :** مباينة الرؤوس مع مباينة السهام لها :

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أختين لأم وثلاث أخوات لأب .

فإن أصل مسألتهن من ثلاثة [٣] للأخوات لأب الثلثان اثنان [٢] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن .

وللأختين لأم الثلث واحد [١] كذلك منكسر عليهن ومباين لرأسيهما .

وبالنظر بين الرؤوس نجدها كذلك متباينة وعند التباين كما سبق نضرب الكامل في الكامل ينتج عندنا ستة  $[2 \times 3]$

٣ = ٦] هي جزء السهم نضربها في أصل المسألة ثلاثة

[٣] ينتج ثمانية عشرة [١٨ = ٦ × ٣]

١٨	3	×٦	
٤		أخت لأب	٣
٤	٢	أخت لأب	
٤		أخت لأب	
٣		أخت لأم	٢
٣	١	أخت لأم	

ومنها تصح للأخوات لأب اثنا

عشر [١٢ = ٦ × ٢] لكل واحدة

أربعة [٤] وللأختين لأم ستة

[٦ = ٦ × ١] لكل واحدة ثلاثة [٣]

وهذه صورتها :



**المسألة الخامسة :** مماثلة الرؤوس وموافقة السهام لها :  
**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أم وأربعة إخوة لأم وستة  
 إخوة لأب .

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للأم السدس واحد [١]  
 وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] منكسرة عليهم وموافقة  
 لرؤوسهم بالنصف فنثبت نصف الرؤوس اثنين [٢] .  
 وللإخوة لأب الباقي ثلاثة [٣] منكسرة عليهم ورؤوسهم ستة  
 [٦] بينهما موافقة بالثلث فنثبت ثلثها اثنين [٢]

١٢	6	×٢	
٢	١		أم
١	٢		أخ لأم
١			أخت لأم
١			أخ لأم
١			أخت لأم
١	٣		أخ لأب
١			أخ لأب
١			أخ لأب
١			أخ لأب
١			أخ لأب
١			أخ لأب

وبالنظر بين المثبتات من الرؤوس  
 نجدها متماثلة فنكتفي بواحدة وهي  
 جزء السهم نضربها في أصل  
 المسألة ينتج اثنا عشر [١٢=٦×٢]  
 ومنها تصح المسألة .  
 للأم اثنان [٢=٢×١] .  
 وللإخوة لأم أربعة [٤=٢×٢] لكل  
 واحد واحد [١] .  
 وللإخوة لأب ستة [٦=٢×٣] لكل  
 واحد واحد [١] .  
 وهذه صورتها :

**المسألة السادسة :** مداخلة الرؤوس وموافقة السهام لها :  
**ومثال ذلك :** لو كان الاخوة لأب في المثال السابق اثني

عشر لكان بين رؤوسهم وسهامهم موافقة بالثلث .  
وبالنظر بين الرؤوس نجدها اثنين [٢] وأربعة [٤] وهما  
متداخلان نكتفي بالأكبر منهما وهي الأربعة [٤] فهي  
جزء السهم نضربها في أصل المسألة ينتج أربعة  
وعشرون [٢٤ = ٦ × ٤]

٢٤	6	× ٤	منها تصح للأم أربعة [٤ = ٤ × ١]
٤	١	أم	وللأخوة لأم ثمانية
٢	٢	أخ لأم	[٨ = ٤ × ٢] لكل واحد منهم
٢		أخت لأم	اثنان [٢] وللإخوة لأب اثني
٢		أخ لأم	عشر [١٢ = ٤ × ٣] لكل واحد
٢		أخت لأم	منهم واحد [١] وهذه
١٢	٣	إخوة لأب	صورتها :

**المسألة السابعة :** توافق الرؤوس وموافقة السهام لها :  
**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أم وثمانية إخوة لأم  
وثمانية عشرة إخاً لأب .

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للأم السدس واحد [١]  
وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] والباقي ثلاثة للإخوة لأب

وبين سهام الاخوة لأم ورؤوسهم موافقة بالنصف فنثبت نصف الرؤوس أربعة [٤] .

وبين سهام الاخوة لأب ورؤوسهم كذلك موافقة بالثلث فنثبت ثلث رؤوسهم ستة [٦] .

وبالنظر بين المثبتين نجدهما متوافقين بالنصف فنضرب نصف أحدهما في كامل الآخر

٧٢	6	ينتج جزء السهم اثنا عشر [١٢=٦×٢]	
١٢	١	أم	نضربها في أصل المسألة اثني
٣	٢	أخ لأم	عشر ينتج اثنان وسبعون
٣		أخ لأم	[٧٢=٦×١٢] ومنها تصح
٣		أخ لأم	المسألة لأم اثنا عشر
٣		أخ لأم	[١٢=١٢×١] وللإخوة لأم
٣		أخ لأم	أربعة وعشرون [٢٤=١٢×٢]
٣		أخ لأم	لكل واحد ثلاثة [٣] وللإخوة
٣		أخ لأم	لأب ستة وثلثون [٣٦=١٢×٣]
٣		أخ لأم	لكل واحد اثنان [٢] وهذه
٣٦	٣	أخ لأب	صورتها :

**المسألة الثامنة :** تباين الرؤوس وموافقة السهام لها :

**ومثال ذلك لو هلك هالك عن أم وأربعة إخوة لأم وتسعة إخوة لأب .**

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] والباقي ثلاثة [٣] للإخوة لأب .

وبالنظر بين سهام الاخوة لأم ورؤوسهم نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصف الرؤوس اثنين [٢] .

وبين سهام الاخوة لأب ورؤوسهم موافقة بالثلث فنثبت وفق الرؤوس ثلاثة [٣] .

وبالنظر بين المحفوظات من

٣٦	6	×٦	الرؤوس نجدها اثنين وثلاثة [٢ و٣]
٦	١	أم	بينهما مباينة وحاصل ضربهما
١٢	٢	إخوة لأم	ستة [٦ = ٣ × ٢] وهي جزء
٢	٣	أخ لأب	السهم نضربها في أصل المسألة
٢		أخ لأب	ينتج ستة وثلثون [٣٦ = ٦ × ٦]
٢		أخ لأب	ومنها تصح للأم ستة [٦ = ٦ × ١]
٢		أخ لأب	ولللإخوة لأم اثنا عشر
٢		أخ لأب	[١٢ = ٦ × ٢] ولكل واحد ثلاثة
٢		أخ لأب	[٣] وللإخوة لأب ثمانية عشرة
٢		أخ لأب	[١٨ = ٦ × ٣] لكل واحد منهم
٢		أخ لأب	اثنان [٢] ، وهذه صورتها :
٢		أخ لأب	

**المسألة التاسعة** : تماثل الرؤوس وتوافق رؤوس أحد

الفريقين لسهامه وتباين الآخر :

**ومثال ذلك** : لو كان الاخوة لأب في المثال السابق اثنين

فإن سهامهما مباينة لرأسيهما فيكون المثبتات عندنا متماثلة

١٢	6	×٢	وهي اثنان [٢و٢] نكتفي بواحدة منها
٢	١	أم	هي جزء السهم نضربها في أصل
١	٢	أخ لأم	المسألة ستة ينتج اثنا عشر
١		أخ لأم	[١٢=٦×٢] ومنها تصح للأم اثنان
١		أخ لأم	[٢=٢×١] وللإخوة لأم أربعة
١		أخ لأم	[٤=٢×٢] لكل واحد واحد [١]
٣	٣	أخ لأب	وللإخوة لأب ستة [٦=٣×٢] لكل
٣		أخ لأب	واحد ثلاثة [٣] وهذه صورتها :

**المسألة العاشرة : مداخلة الرؤوس وموافقة السهام**

لأحد الفريقين وتباين الآخر :

**ومثال ذلك :** لو كان الاخوة لأب في المثال السابق

أربعة فإن راجع رؤوس الاخوة لأم اثنان [٢] وبينها

٢٤	6	× ٤	
٤	١		أم
٢			أخ لأم
٢			أخ لأم
٢	٢		أخ لأم
٢			أخ لأم
٣			أخ لأب
٣			أخ لأب
٣	٣		أخ لأب
٣			أخ لأب

وبين رؤوس الاخوة لأب أربعة

[٤] مداخلة فنكتفي بالأكبر منهما

جزء السهم وهي الأربعة [٤] ثم

نضربها في أصل المسألة ستة [٦]

ينتج أربعة وعشرون [٢٤ = ٦ × ٤]

ومنها تصح للأب أربعة [٤ = ٤ × ١]

وللإخوة لأم ثمانية [٨ = ٤ × ٢]

ولكل واحد اثنان [٢] وللإخوة لأب

اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣] لكل واحد

ثلاثة [٣] وهذه صورتها :

**المسألة الحادية عشر : توافق الرؤوس مع موافقة**

سهام أحد الفريقين لرؤوسه وتباين الآخر :

**ومثال ذلك** لو كان الاخوة لأم في المثال السابق اثنى

عشر فبين رؤوسهم وسهامهم موافقة بالنصف فنثبت نصف

الرؤوس ستة [٦] .

وبالنظر بين رؤوس الفريقين نجدها متوافقة كذلك  
بالنصف فنضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ينتج اثنا  
عشر [١٢=٦×٢] هي جزء السهم نضربها في أصل

٧٢	6	×١٢	[٧٢ = ١٢×٦]	المسألة ينتج اثنان وسبعون
١٢	١	أم		ومنها تصح لأم اثنا عشر
٢٤	٢	إخوة لأم	١٢	[١٢=١٢×١] وللاخوة لأم أربعة
٩	٣	أخ لأب	٤	وعشرون [٤٢ = ١٢×٢] لكل
٩		أخ لأب		واحد اثنان [٢] وللاخوة لأب ستة
٩		أخ لأب		وثلاثون [٣٦ = ٦×٦] لكل واحد
٩		أخ لأب		تسعة [٩] وهذه صورتها :

**المسألة الثانية عشر** : تباين الرؤوس وموافقة سهام

أحدهما لرؤوسه ومباينة الآخر .

**ومثال ذلك** : لو كان في المثال السابق الاخوة لأم ثلاثة

والإخوة لأب ستة .

فإن بين سهام الاخوة لأب ورؤوسهم موافقة بالثلث فنثبت

ثلثها اثنين [٢] .

وبين رؤوس الاخوة .

٣٦	6	×٦	
٦	١	أم	
٤	٢	أخ لأم	٣
٤		أخ لأم	
٤		أخ لأم	
٣	٣	أخ لأب	٦
٣		أخ لأب	
٣		أخ لأب	
٣		أخ لأب	
٣		أخ لأب	

لأم وسهامهم مباينة وحاصل ضرب كامل بعضهما في بعض ينتج ستة [٦ = ٣ × ٢] هي جزء السهم نضربها في أصل المسألة ينتج ستة وثلاثون [٣٦ = ٦ × ٦] ومنها تصح للأم ستة [٦ = ٦ × ١] وللإخوة لأم اثنا عشر [١٢ = ٦ × ٢] لكل واحد أربعة [٤] وللإخوة لأب ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣] لكل واحد ثلاثة [٣] وهذه صورتها :

### كيفية التصحيح في الحالة الثالثة : وهي إذا كان

الانكسار على ثلاث فرق .

لا يتصور حدوث الانكسار على ثلاث فرق إلا في الأصول الثلاثة التي تعول وأصل الستة والثلاثين [٣٦] لأن أصل الاثنين [٢] كما أسلفنا لا يكون الانكسار فيه إلا على فريق واحد .

وأما أصل الثلاثة [٣] فإنه لا يجتمع فيه غير فريقين .



وأما أصل الأربعة [٤] وأصل الثمانية [٨] فإن أكثر ما يتصور فيهما ثلاث فرق منها صاحب النصف وهو منفرد ولا يتعدد .

وأما أصل الثمانية عشر [١٨] فلا يتعدد فيه إلا الجدات والإخوة .

إذا علم هذا فإن الانكسار على ثلاث فرق مجمع عليه وفيه اثنتان وخمسون مسألة قال الشنشوري رحمه الله : وقد استقصى ذلك الشيخ رحمه الله في شرح الكفاية .

وفي هذه الحالة للسهم مع الرؤوس أربع حالات وهي :

١- مباينة السهم لرؤوس الفرق .

٢- موافقة السهم لرؤوس الفرق .

٣- توافق فريقين وتباين الآخر .

٤- تباين فريقين وتوافق الآخر .

ففي هذه الحالات الأربع إما أن تتماثل المثبتات أو تتداخل أو تتوافق أو تتباين .

أو يتماثل منها اثنان ويداخلهما الثالث أو يوافقهما أو يباينهما .

أو يتداخل منها اثنان ويوافقهما الثالث أو يباينهما .

أو يتوافق منها اثنان ويداخلهما الثالث أو يباينهما .

أو يتباين منها اثنان ويوافقهما الثالث أو يداخلهما بمعنى أنه يدخل في أحدهما لا في كل منهما .

فهذه ثلاثة عشر في أربعة تبلغ اثنين وخمسين مسألة كما ذكره ابن الهائم في الفصول .

أما مماثلة العدد الثالث للمتداخلين والمتوافقين والمتباينين فمحال .

**وسبب ذلك :** التفاضل بين العددين لأن مماثلة العدد للعددين المختلفين محال ولولا هذا لكانت المسائل أربعة وستين من ضرب ستة عشر في أربعة بقيت معنا ثلاثة عشر في أربعة باثنين وخمسين مسألة .

وباعتبار العول وعدمه تكون المسائل مائة وأربعة وكل ذلك ممكن الوقوع .

وأما طريقة العمل في تصحيح الانكسار على ثلاث فرق فلا يختلف عن خطوات العمل في تصحيح الانكسار على فريقين إلا النظر بين رؤوس الفرق ويشمل ثلاث فرق وأربع .

وهذا النظر له طرق عشر كما قال الشيخ العلامة علي بن الجمال الأنصاري <sup>(١)</sup> .

(١) هو ( على ما أظن ) علي بن أبي بكر بن أحمد عبد الرحمن المعروف بابن الجمال المصري ثم المالكي الشافعي المتوفى سنة ١٠٤٤ هـ صاحب كتاب فتح الفيض في علم الفرائض ينظر إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون ج ٤ إسماعيل باشا منشورات مكتبة المتنى بغداد

وقال ابن الهائم رحمه الله : أشهرها طريقان وهما :  
الطريق الأول : هو طريق الكوفيين وهو الأسهل في  
 التعليم .

قال الشنشوري رحمه الله : وهو أن تنظر في عددين  
 وتحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما كما علم من فصل  
 النسب الأربعة .

ثم تنظر بينه وبين عدد ثالث وتحصل أقل عدد ينقسم  
 على كل منهما وهكذا إلى آخر الأعداد فما كان فهو  
 المطلوب .

الطريق الثاني : وهو طريق البصريين وهو أن تقف  
 أحد الأعداد وتقابل بينه وبين سائرهما وتسقط منها المماثل  
 والداخل فيه وتثبت المباين ووفق الموافق .

ثم تنظر فيما أثبتته فإن كان أكثر من عددين وقفت  
 أحدهما وقابلت به سائرهما وعملت كما سبق وهكذا إلى أن  
 ينتهي المثبت إلى عدد فاضربه في الموقوفات واحداً بعد  
 واحد .

وإلى عددين فحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما كما  
 عرفت واضربه في الموقوفات واحداً بعد واحد فما كان فهو  
 المطلوب

ونعني بالضرب فيها واحداً بعد واحد أن تضربه في أحدها والحاصل في آخر منها والحاصل في آخر وهكذا . ويستحسن البصريون وقف أكبر المتوافقين وإذا كان أحدها يوافق كل واحد مما عداه وتتباين ما عداه يعين ذلك الموافق للوقف وإلا فلا . ويسمون الموقوف في الأول بالموقوف المقيد وفي الثاني بالمطلق .

فلو كانت الأعداد أربعة [٤] وستة [٦] وتسعة [٩] فالسنة [٦] توافق كلاً من الأربعة [٤] والتسعة [٩] والأربعة [٤] والتسعة [٩] متباينان فيتعين وقف السنة [٦] وحينئذٍ فراجعاً الأربعة [٤] والستة [٦] اثنان [٢] وثلاثة [٣] و يجب أن يكونا متباينين .

وأقل عدد ينقسم على كل منهما هي السنة [٦] فاضربها في الموقوف فالمطلوب ستة وثلاثون [٣٦] فالسنة [٦] موقوف مقيد ويتأتى في مثل هذه الصورة ؛ **وجه آخر وهو** : أن يقتصر على ضرب أحد المتباينين في الآخر ألا ترى أنك لو اقتصرت على ضرب أربعة [٤] وتسعة [٩] لحصل المطلوب .

وإليك مثال لتوضيح الطريقتين فلو كانت لدينا الأعداد  
خمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة وعشرة أخرى  
[٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٠].

فبطريق الكوفيين تنظر بين العشريتين [١٠] و [١٠]  
وتكتفي بإحدهما لتمائلهما .

وتنظر بينه وبين الخمسة [٥] فتجدهما متداخلتين  
فتكتفي بأكبرهما وهي العشرة [١٠] لأنها أكبر العددين .

ثم تنظر بينها وبين التسعة [٩] فتجدهما متباينتين  
فاضربهما ببعضهما ينتج تسعون [٩٠ = ١٠ × ٩] .

ثم تنظر بينها وبين السبعة [٧] تجدهما متباينتين  
فاضربهما ببعضهما ينتج ستمائة وثلاثون [٦٣٠ = ٩٠ × ٧] .

ثم تنظر بينها وبين الثمانية [٨] تجدهما متوافقتين  
بالنصف .

فاضرب وفق الثمانية [٨] وهي أربعة [٤] في كامل  
العدد الآخر ستمائة وثلاثون [٦٣٠] ينتج ألفان وخمسمائة  
وعشرون [٢٥٢٠ = ٦٣٠ × ٤] .

**وخلاصة طريقة الكوفيين** : تنظر بين عددين وحاصل

النظر تنظر به مع عدد آخر وحاصل النظر تنظر به مع عدد  
آخر إلى نهاية الأعداد و الله أعلم .

**وأما طريق البصريين :** فتقف أحد الأعداد المذكورة معنا في المثال السابق فإن وقفت العدد عشرة [١٠] وقابلت به كلاً من الأعداد الستة الباقية فاسقط العدد العشرة الأخرى [١٠] لمماثلتها .

والعدد خمسة [٥] لدخولها .

وأثبت العدد سبعة [٧] والعدد تسعة [٩] لمباينتها له ونصفي العددين ستة [٦] وثمانية [٨] لموافقتهما له بالنصف فيصير المثبت أربعة أعداد وهي ثلاثة [٣] وأربعة [٤] وسبعة [٧] وتسعة [٩] .

فإن وقفت العدد تسعة [٩] وقابلت بها أخواتها فأسقط العدد ثلاثة [٣] وأثبت العدد أربعة [٤] والعدد سبعة [٧] للمباينة ينتج مائتان واثنان وخمسون [٢٥٢] .

ثم اضربها في كامل العدد الموقوف عشرة [١٠] ينتج ألفان وخمسمائة وعشرون [٢٥٢٠] <sup>(١)</sup> .

**وخلاصة طريق البصريين :** تقف أحد الأعداد وتنظر

به مع جميع الأعداد الباقية كل عدد على حدة .

ثم تقف أحد الأعداد الحاصلة وتنظر به مع حاصل النظر السابق وهكذا إلى أن يحصل المطلوب - والله تعالى أعلم - .

(١) انظر الفصول في الفرائض ص ١٤٩ - ١٥٢ بتصرف

الأمثلة :١- مباينة السهام للرؤوس ومماثلة الرؤوس :

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن خمس جدات وخمسة

إخوة لأم وخمسة أعمام .

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للجدات السدس واحد

[١] منكسر عليهن ومباين لرؤوسهن خمسة [٥].

وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] كذلك منكسرة عليهم

ومباينة لرؤوسهم خمسة [٥].

والباقى ثلاثة [٣] للأعمام أيضاً منكسرة عليهم ومباينة

لرؤوسهم خمسة [٥].

وبالنظر بين المثبتان من الرؤوس نجدها متماثلة فنكتفى

بأحدها جزء سهم وهي خمسة [٥] نضربها

في أصل المسألة ستة [٦] ينتج ثلاثون

٣٠	٦			
٥	١	جدات	٥	[٣٠ = ٦ × ٥] ومنها تصح هذه
١٠	٢	إخوة لأم	٥	المسألة للجدات خمسة [٥ = ٥ × ١]
٣		عم		لكل واحدة واحد [١] وللإخوة لأم
٣		عم		عشرة [١٠ = ٥ × ٢] لكل واحد اثنان
٣	٣	عم	٥	[٢] وللأعمام خمسة عشر [٥ × ٣ =
٣		عم		١٥] لكل واحد ثلاثة [٣] وهذه
٣		عم		صورتها :

## ٢- مباينة السهام ومداخلة الرؤوس :

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن عشر جدات وخمسة

إخوة لأم وعشرين عمًا .

فإن أصلها من ستة [٦] للجدات السدس واحد [١]

منكسر عليهن ومباين لرؤوسهن .

وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] كذلك منكسرة عليهم

ومباينة لرؤوسهم فسهام كل فريق مباينة لرؤوسه .

وبالنظر بين مثبتات الرؤوس نجدها خمسة [٥]

وعشرة [١٠] ، وعشرين [٢٠] وهي متداخلة فنكتفي

بأكبرها العشرين [٢٠] هي جزء السهم .

ثم ضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج مائة

وعشرون [١٢٠ = ٢٠ × ٦] ومنها تصح هذه المسألة

للجدات عشرون [٢٠ = ٢٠ × ١] لكل واحدة اثنان [٢]

١٢٠	6	٢٠ ×		وللإخوة لأم أربعون [٤٠ = ٢٠ × ٢]
٢٠	١	جدات	١٠	لكل واحد ثمانية [٨] وللأعمام
٤٠	٢	إخوة لأم	٥	ستون [٦٠ = ٢٠ × ٣] لكل واحد
٦٠	٣	عمًا	٢٠	ثلاثة [٣] وهذه صورتها :

## ٣ مباينة السهام وموافقة الرؤوس :

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن عشر جدات وخمسة

عشرة أخ لأم وخمسة وعشرين عمًا كذلك أصل مسألتهم من



سنة [٦] للجندات السدس واحد [١] منكسر عليهن ومباين  
لرؤوسهن عشرة [١٠].

وللاخوة أم الثلث اثنان [٢] كذلك منكسرة عليهم  
ومباينة لرؤوسهم خمسة عشر [١٥].  
والباقي ثلاثة [٣] للأعمام كذلك منكسرة عليهم ومباينة  
لرؤوسهم خمسة وعشرين [٢٥].

وبالنظر بين المثبتات من الرؤوس نجدها عشرة [١٠]،  
 وخمسة عشر [١٥] ، وخمسة وعشرين [٢٥] نجد بينها  
 موافقة لأن بين العشرة [١٠] ، وبين الخمسة وعشرين  
 [٢٥] موافقة بالخمس .

فحاصل النظر بينهما خمسون  $[٥٠ = ٢٥ \times ٢]$   
وبالنظر بينها وبين الخمسة عشرة [١٥] نجدهما  
متوافقتين كذلك بالخمس .  
وحاصل النظر بينهما مائة وخمسون  $[١٥٠ = ٥٠ \times ٣]$   
وهي جزء السهم .

ثم ضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج تسعمائة  
 [٩٠٠ = ٦ × ١٥٠] ومنها تصح هذه المسألة .  
للجندات مائة وخمسون  $[١٥٠ = ١٥٠ \times ١]$  لكل واحدة  
 خمسة عشرة [١٥] .

وللاخوة أم ثلاثمائة  $[٣٠٠ = ١٥٠ \times ٢]$  لكل واحد

٩٠٠	6	× ١٥٠	عشرون [٢٠] وللأعمام أربعمائة
١٥٠	١	جدات	١٠ [٤٥٠ = ١٥٠ × ٣]
٣٠٠	٢	إخوة لأم	١٥ [١٨]
٤٥٠	٣	أعمام	٢٥ وهذه صورتها :

#### ٤ مباينة السهام والرؤوس : ومثال ذلك :

لو هلك هالك عن جدتين وثلاث إخوة لأم وخمسة أعمام .

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] لكل منهم كما سبق وبين سهام كل فريق ورؤوسه مباينة .

وبالنظر بين مثبتات الرؤوس كذلك مباينة فنضربها في

١٨٠	6	× ٣٠	بعضها ينتج ثلاثون [٣٠ = ٥ × ٣ × ٣]
٣٠	١	جدة	٢ وهي جزء السهم نضربها في أصل المسألة [٦] ينتج مائة وثمانون [١٨٠ = ٣٠ × ٦] ومنها تصح للجديتين ثلاثون [٣٠] لكل واحدة [١٥] وللإخوة لأم ستون [٦٠] لكل واحد عشرون [٢٠] وللأعمام تسعون [٩٠] لكل واحد ثمانية عشر [١٨] وهذه صورتها :
٢٠	٢	أخ لأم	٣
٢٠		أخ لأم	
٢٠		أخ لأم	
١٨	٣	عم	٥
١٨		عم	
١٨		عم	
١٨		عم	
١٨		عم	

### ٥ - موافقة السهام للرؤوس ومماثلة الرؤوس :

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجة وأربع جدات

وثمان أخوات لأم وست عشرة أختاً لأب .

فإن أصل مسألتهن من اثني عشر [١٢] وتعول إلى

سبعة عشر [١٧] للزوجة الربع ثلاثة [٣] .

وللجدات السدس اثنان [٢] منكسرة عليهن وموافقة

لرؤوسهن بالنصف فنثبت نصف الرؤوس اثنين [٢] .

وللأخوات لأم الثلث أربعة [٤] كذلك منكسرة عليهن

وموافقة لرؤوسهن بالربع فنثبت ربع الرؤوس اثنين [٢] .

وللأخوات لأب الثلثان ثمانية [٨] كذلك منكسرة عليهن

وموافقة لرؤوسهن بالثمن فنثبت ثمن الرؤوس اثنين [٢] .

وبالنظر بين سهام كل فريق ورؤوسه نجدها متوافقة .

وبالنظر بين مثبتات الرؤوس نجدها متماثلة .

فنكتفي بواحدة منها وهي جزء السهم .

ثم نضربها في عول المسألة سبعة عشر [١٧] ينتج

أربعة وثلاثون [٣٤ = ١٧ × ٢] ومنها تصح .

للزوجة ستة [٦ = ٢ × ٣] وللجدات أربعة [٤]

٣٤	١٧/١٢	×٢	[١] لكل منهن واحد	[٤=٢×٢]
٦	٣	زوجة		ولللأخوات لأم ثمانية
١	٢	جدة	٤	[٨ = ٤×٢] وللأخوات
١		جدة		لأب ستة عشر
١		جدة		[١٦ = ٨×٢] لكل منهن
١		جدة		واحد [١] وهذه
٨	٤	أخوات لأم	٨	صورتها :
١٦	٨	أخوات لأب	١٦	

### ٦- موافقة السهام ومداخلة الرؤوس :

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجة وأربع جدات وستة عشر أماً وأربعة وستين أختاً لأب .

فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] لمماثلة مخرج فرضي الثلثين والثلث ومداخلتها لمخرج السدس وموافقته لمخرج الربع وتعول إلى سبعة عشر [١٧] للزوجة الربع ثلاثة [٣] .

ولللجدات السدس اثنان [٢] منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالنصف فنثبت نصف رؤوسهن اثنان [٢] .

ولللأخوات لأم الثلث أربعة [٤] كذلك منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالربع فنثبت ربع الرؤوس أربعة [٤] .

وللأخوات لأب الثلثان ثمانية [٨] منكسرة عليهن  
وموافقة لرؤوسهن بالثمن فنثبت ثمن رؤوسهن ثمانية [٨] .  
وبالنظر بين المثبتات نجدها اثنين [٢] وأربعة [٤]  
وثمانية [٨] فهي متداخلة .  
وعند التداخل كما سبق نكتفي بالأكبر وهو هنا  
ثمانية [٨] .

ثم ضربها في عول المسألة سبعة عشر [١٧] ينتج مائة  
وستة وثلاثون [١٣٦ = ١٧ × ٨] ومنها تصح هذه المسألة.  
للزوجة أربعة وعشرون [٢٤ = ٨ × ٣] وللجدات ستة

١٣٦	17/12	×٨	عشر [١٦ = ٨ × ٢] لكل واحدة أربعة
٢٤	٣	زوجة	[٤] وللإخوة لأم اثنان
٤	٢	جدة	وثلاثون [٣٢ = ٨ × ٤]
٤		جدة	لكل واحد اثنان [٢]
٤		جدة	وللأخوات لأب أربعة
٤		جدة	وستون [٦٤ = ٨ × ٨]
٣٢	٤	إخوة لأم	١٦ لكل واحدة واحد [١]
٦٤	٨	أخوات لأب	٦٤ وهذه صورتها :

## 7 - موافقة السهام والرؤوس : ومثال ذلك : لو هلك

هالك عن زوجة واثنني عشرة جدة واثنين وثلاثين إخاً لأم وعشرين أختاً لأب .

فإن أصل مسألتهم كما سبق من اثني عشر [١٢] وتعول إلى سبعة عشر [١٧] ولهن كذلك كما سبق .

وبالنظر بين السهام والرؤوس نجدها جميعاً متوافقة فنثبت وفق الرؤوس وحاصل جزء السهم مائة وعشرون [١٢٠] ، ثم ضربها في عول المسألة سبعة عشر [١٧] ينتج ألفان وأربعون [١٧ × ١٢٠ = ٢٠٤٠] منها تصح هذه المسألة .

للزوجة ثلاثمائة وستون [٣٦٠ = ١٢٠ × ٣] .

وللجدات مائتان وأربعون [٢٤٠ = ١٢٠ × ٢] لكل

واحدة عشرون [٢٠] .

وللإخوة لأم أربعمئة وثمانون [٤٨٠ = ١٢٠ × ٤] لكل

واحد خمسة عشر [١٥] ، وللأخوات لأب تسعمائة وستون

٢٠٤٠	17/12	× ١٢٠	[٩٦٠ = ١٢٠ × ٨]
٣٦٠	٣	زوجة	لكل واحدة ثمانية
٢٤٠	٢	جدات	١٢ وأربعون [٤٨] وهذه
٤٨٠	٤	إخوة لأم	٣٢ صورتها :
٩٦٠	٨	أخت لأب	٢٠

**٨- موافقة السهام للرؤوس ومباينة الرؤوس :**

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجة وست جدات

وعشرة إخوة لأم وأربعة عشر أختاً لأب .

فإن أصل مسألتهم كما سبق من اثني عشر [١٢] وتعول إلى سبعة عشر .

وبالنظر بين سهام كل فريق ورؤوسه نجدها متوافقة بالنصف .

وبالنظر بين المحفوظات من الرؤوس نجدها متباينة وحاصل ضربها في كامل بعضها ينتج مائة وخمسون [١٠٥=٧×٥×٣] وهي جزء السهم .

ثم ضربها في عول المسألة [١٧] ينتج ألف وسبعمائة وخمسة وثمانون [١٧٨٥ = ١٧×١٠٥] ومنها تصح للزوجة ثلاثمائة وخمسة عشر [٣١٥=١٠٥×٣] .

وللجدات مائتان وعشرة [٢١٠=١٠٥×٢] لكل واحدة خمسة وثلاثون [٣٥]

١٧٨٥	17/12	×105		وللأخوة لأم أربعمئة
٣١٥	٣	زوجة		وعشرون
٣٥	٢	جدة	٦	[٤٢٠=١٥٠×٤]
٣٥		جدة		لكل واحد اثنان
٣٥		جدة		وأربعون [٤٢]
٣٥		جدة		ولللأخوات لأب
٣٥		جدة		ثمانمئة وأربعون
٣٥		جدة		[٨٤٠=١٠٥×٨]
٤٢٠	٤	إخوة لأم	١٠	لكل واحدة ستون
٨٤٠	٨	أخوات لأب	١٤	[٦٠] وهذه صورتها :

ويبقى من مسائل موافقة السهام للرؤوس مع مباينة الرؤوس تسع مسائل وفيما ذكرناه من الأمثلة لهذه الحالة الكفاية إن شاء الله تعالى .

### ٩- موافقة سهام فريقين لرؤوسهم ومباينة الثالث

مع مماثلة الرؤوس : ومثال ذلك : لو هلك

هالك عن جدتين وأربعة إخوة لأم وستة أعمام .

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] .

للجدتين السدس واحد [١] منكسر عليهما ومباين لرأسيهما



وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] منكسر عليهم وموافق

لرؤوسهم بالنصف فنثبت نصف رؤوسهم اثنين [٢]

١٢	6	×٢		وللأعمام الباقي ثلاثة [٣] كذلك منكسر
١	١		٢	عليهم وموافق لرؤوسهم بالثلث
١	١		٢	فنثبت ثلث رؤوسهم اثنين [٢]
١	٢	أخ لأم	٤	وبالنظر بين رواجع الرؤوس
١		أخ لأم		نجدها متماثلة فنكتفي بواحدة منها
١		أخ لأم		نضربها في أصل المسألة ينتج اثنا
١		أخ لأم		عشر [٢×٦ = ١٢] ومنها تصح
١	٣	عم	٦	للجدات اثنان [٢ = ٢×١] لكل
١		عم		واحدة واحد [١] وللإخوة لأم
١		عم		أربعة [٤ = ٢×٢] كذلك لكل واحد
١		عم		واحد [١] وللأعمام ستة
١		عم		[٦ = ٣×٢] أيضاً لكل واحد واحد
١		عم		[١] وهذه صورتها :

### 10- موافقة سهام فريقين لرؤوسهم ومباينة الثالث

مع مداخلة الرؤوس : ومثال ذلك : لو هلك هالك عن جدتين

وثمانية إخوة لأم وأربعة وعشرين عمًا .

فإن أصل مسألتهم كما سبق من ستة [٦] للجدتين

السدس واحد [١] منكسر عليهما ومباين لرأسيهما .

وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] منكسر عليهم وموافق

لرؤوسهم بالنصف فنثبت نصف رؤوسهم أربعة [٤] .

وللأعمام الباقي ثلاثة [٣] كذلك منكسر عليهم وموافق  
لرؤوسهم بالثلث فنثبت ثلث رؤوسهم ثمانية [٨] ،

٤٨	6	× ٨		وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها
٤	١	جدة	٢	متداخلة فنكتفي بأكبرها ثمانية [٨]
٤		جدة		ونضربها في أصل المسألة ستة
٢	٢	أخ لأم	٨	[٦] ينتج ثمانية وأربعون
٢		أخ لأم		[٤٨ = ٨ × ٦] ومنا تصح للجندات
٢		أخ لأم		ثمانية [٨ = ٨ × ١] لكل واحدة
٢		أخ لأم		أربعة [٤] وللإخوة لأم ستة عشر
٢		أخ لأم		[١٦ = ٨ × ٢] لكل واحد اثنان [٢]
٢		أخ لأم		وللأعمام أربعة وعشرون
٢		أخ لأم		[٢٤ = ٨ × ٣] لكل واحد منهم واحد
٢		أخ لأم		[١] وهذه صورتها :
٢٤	٣	أعمام	٢٤	

### ١١ - موافقة سهام فريقين لرؤوسهم ومباينة الثالث مع

#### موافقة الرؤوس :

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن أربع جدات وأثني عشر  
أخاً لأم وثلاثين عمّاً ، فإن أصل مسألتهم كما سبق من  
ستة [٦] ، للجندات السدس واحد [١] منكسر عليهن ومباين  
لرؤوسهن فنثبتها كاملة .

وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] منكسرة عليهم وموافقة  
 لرؤوسهم بالنصف فنثبت نصف رؤوسهم ستة [٦] .  
 وللأعمام الباقي ثلاثة [٣] كذلك منكسرة عليهم وموافقة  
 لرؤوسهم بالثلث فنثبت ثلث رؤوسهم عشرة [١٠] .  
 وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها أربعة [٤] وستة و  
 [٦] وعشرة [١٠] ونجدها متوافقة .  
 فبين الأربعة والستة موافقة بالنصف وحاصل ضرب  
 نصف أحدهما في كامل الآخر ينتج اثنا عشر [١٢=٦×٢]  
 وبالنظر بينها وبين العشرة نجدها متوافقة بالنصف  
 فنضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ينتج ستون  
 [٦٠=١٠×٦] وهي جزء السهم .  
 ثم ضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج ثلاثمائة  
 وستون [٣٦٠=٦٠×٦] ومنها تصح .

٣٦٠	٦	×٦٠	للجدات ستون [٦٠=٦٠×١] لكل	
١٥	١	جدة	٤	واحدة خمسة عشر [١٥] وللإخوة مائة وعشرون [١٢٠=٦٠×٢] لكل واحد [١٠] وللأعمام مائة وثمانون [١٨٠=٦٠×٣] لكل واحد ستة [٦] وهذه صورتها :
١٥		جدة		
١٥		جدة		
١٥		جدة		
١٢٠	٢	إخوة لأم	١٢	
١٨٠	٣	أعمام	٣٠	

**١٢ - موافقة سهام فريقين لرؤوسهم ومباينة الثالث****مع مباينة الرؤوس :**

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن ثلاث جدات وأربعة عشرة أخوا لأم واثنى عشر عمًا .  
 فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] .  
 للجدات السدس واحد [١] منكسر عليهن ومباين لرؤوسهن ثلاثة [٣] فنثبتها كاملة .  
 وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] منكسرة عليهم وموافقة لرؤوسهم بالنصف فنثبت نصف رؤوسهم سبعة [٧] .  
 والباقي ثلاثة [٣] للأعمام منكسرة عليهم وموافقة لرؤوسهم بالثلث فنثبت ثلث رؤوسهم أربعة [٤] .  
 وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها ثلاثة [٣] وسبعة و [٧] وأربعة [٤] وجميعها متباينة .  
 وحاصل ضربها في كامل بعضها ينتج جزء السهم أربعة وثمانون  $[٨٤ = ٤ \times ٧ \times ٣]$  .  
 ثم ضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج خمسمائة وأربعة [٥٠٤ = ٨٤ \times ٦] ومنها تصح .  
 للجدات أربعة وثمانون  $[٨٤ = ٨٤ \times ١]$  لكل واحدة ثمانية وعشرون [٢٤] وللإخوة لأم مائة وثمانية وستون  $[١٦٨ = ٨٤ \times ٢]$  لكل واحد اثنا عشر [١٢] ،

٥٠٤	6	×٨٤	وللأعمام مائتان واثنان وخمسون	
٢٨	١	جدة	٣	[٢٥٢=٨٤×٣] لكل واحد
٢٨		جدة		واحد وعشرون [٢١] وهذه
٢٨		جدة		صورتها :
١٦٨	٢	إخوة لأم	١٤	
٢٥٢	٣	أعمام	١٢	

ويبقى من مسائل موافقة سهام فريقين لرؤوسهم تسع مسائل ونكتفي بما أوردنا من أمثلة على ذلك .

### ١٣ - مباينة سهام فريقين لرؤوسهم وموافقة الثالث

مع مماثلة الرؤوس :

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن ثلاث جدات وثلاثة إخوة

لأم وتسعة أعمام .

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] .

للجدات السدس واحد [١] منكسر عليهم ومباين

لرؤوسهن ثلاثة [٣] نثبتها كاملة .

وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] منكسرة عليهم ومباينة

لرؤوسهم ، فنثبت كامل الرؤوس ثلاثة [٣] .

والباقى ثلاثة [٣] للأعمام منكسرة عليهم وموافقة

لرؤوسهم بالثلث فنثبت ثلث رؤوسهم ثلاثة [٣] .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها كلها

١٨	6	×٣	ثلاثة [٣] متماثلة فنكتفي بأحدها
١		جدة	نضربها في أصل المسألة ستة [٦]
١	١	جدة	ينتج ثمانية عشر [١٨=٦×٣] ومنها
١		جدة	تصح للجدة ثلاثة [٣=٣×١] لكل
٢		أخ لأم	واحدة واحد [١] وللإخوة لأم ستة
٢	٢	أخ لأم	[٦=٣×٢] لكل واحد اثنان [٢]
٢		أخ لأم	وللأعمام تسعة [٩=٣×٣] لكل واحد
٩	٣	أعمام	ثلاثة [٣] وهذه صورتها :

#### ١٤ - مباينة سهام فريقين لرؤوسهم وموافقة الثالث

##### مع مداخلة الرؤوس :

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن ثلاث جدات وتسعة إخوة

لأم وأربعة وخمسين عمًا .

فإن أصلها كما سبق من ستة [٦] .

للجدات السدس واحد [١] منكسر عليهن ومباين

لرؤوسهن ثلاثة [٣] نثبتها كاملة .

ولللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] منكسرة عليهم ومباينة

لرؤوسهم فنثبت كامل رؤوسهم تسعة [٩] .

والباقي ثلاثة [٣] للأعمام منكسرة عليهم وموافقة

لرؤوسهم بالثلث فنثبت ثلث رؤوسهم ثمانية عشر [١٨] .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس ثلاثة [٣] وتسعة [٩] وثمانية عشر [١٨] نجدها متداخلة فنكتفي بأكبرها الثمانية عشر [١٨] كجزء سهم .

ثم ضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج مائة وثمانية [١٠٨ = ١٨ × ٦] ومنها تصح .

للجدات ثمانية عشر [١٨ = ١٨ × ١]

١٠٨	6	× ١٨		لكل واحدة ستة [٦] وللإخوة
٦			جدة	لأم ستة وثلاثون [٣٦ = ١٨ × ٢]
٦	١		جدة	لكل واحد أربعة [٤] وللأعمام
٦			جدة	أربعة وخمسون [٥٤ = ١٨ × ٣]
٣٦	٢		إخوة لأم	لكل واحد منهم واحد [١] وهذه
٥٤	٣		أعمام	صورتها:

### ١٥ - مباينة سهام فريقين لرؤوسهم وموافقة الثالث

مع موافقة الرؤوس : ومثال ذلك : لو هلك هالك عن ست جدات وتسعة إخوة لأم وثلاثين عمًا .

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] .

للجدات السدس واحد [١] منكسر عليهن ومباين

لرؤوسهن ستة [٦] .

وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] منكسرة عليهم ومباينة

لرؤوسهم فنثبت كامل رؤوسهم تسعة [٩] .

والباقى ثلاثة [٣] للأعمام منكسرة عليهم وموافقة  
لرؤوسهم بالثلث فنثبت ثلث رؤوسهم عشرة [١٠] .  
وبالنظر بين سهام كل فريق ورؤوسه نجد مباينة فريقين  
لرؤوسهم وموافقة الثالث بالثلث .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس ستة [٦] وتسعة [٩]  
وعشرة [١٠] نجدها متوافقة وحاصل وفق الستة [٦]  
والعشرة [١٠] ثلاثون  $[٣٠ = ١٠ \times ٣]$  .

وبينها وبين التسعة [٩] موافقة بالثلث وحاصل ضرب

٥٤٠	6	× ٩٠		أحدهما في كامل الآخر ينتج
٩٠	١	جدات	٦	تسعون [٩٠] هي جزء السهم
٢٠	٢	أخ لأم	٩	نصر بها في أصل المسألة ستة
٢٠		أخ لأم		[٦] ينتج خمسمائة وأربعون
٢٠		أخ لأم		$[٥٤٠ = ٩٠ \times ٦]$ ومنها تصح
٢٠		أخ لأم		للجدات تسعون $[٩٠ = ٩٠ \times ١]$
٢٠		أخ لأم		لكل واحدة خمسة عشر [١٥]
٢٠		أخ لأم		وللإخوة مائة وثمانون $[٩٠ \times ٢ = ١٨٠]$
٢٠		أخ لأم		لكل واحد عشرون [٢٠]
٢٠		أخ لأم		وللأعمام مائتان وسبعون
٢٠	أخ لأم	$[٢٧٠ = ٩٠ \times ٣]$ لكل واحد تسعة		
٢٧٠	٣	أعمام	٣٠	[٩] وهذه صورتها :



**١٦ - مباينة سهام فريقين لرؤوسهم وموافقة الثالث****مع مباينة الرؤوس :**

**مثال ذلك :** لو هلك هالك عن جدتين وثلاثة إخوة لأم وخمسة عشرة عمًا كذلك أصلها من ستة [٦] .  
للجدات السدس واحد [١] منكسر عليهن ومباين لرؤوسهن اثنين [٢] .  
ولالإخوة لأم الثلث اثنان [٢] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم فنثبت كامل رؤوسهم ثلاثة [٣] .  
والباقى ثلاثة [٣] للأعمام منكسرة عليهم وموافقة لرؤوسهم بالثلث فنثبت ثلث رؤوسهم خمسة [٥] .  
وبالنظر بين سهام كل فريق ورؤوسه نجد مباينة اثنين وموافقة الثالث .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها اثنين [٢] وثلاثة [٣] وخمسة [٥] وهي متباينة وحاصل ضربها في كامل بعضها ينتج ثلاثون  $[٣٠ = ٥ \times ٣ \times ٢]$  وهي جزء السهم نضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج مائة وثمانون [١٨٠] ومنها تصح .

١٨٠	6	×٣٠		للجدتين ثلاثون [٣٠ = ٣٠ × ١]
١٥	١	جدة	٢	لكل واحدة خمسة عشر [١٥]
١٥		جدة		وللاخوة لأم ستون [٦٠ = ٣٠ × ٢]
٢٠	٢	أخ لأم	٣	ولكل واحد عشرون [٢٠]
٢٠		أخ لأم		وللأعمام تسعون [٩٠ = ٣٠ × ٣]
٢٠		أخ لأم		ولكل واحد ستة [٦] وهذه
٩٠	٣	أعمام	١٥	صورتها :

ويبقى من مسائل هذه الحالة أيضاً تسع مسائل ، إذاً  
فجملة المسائل التي بقيت في هذه الحالات الأربع ست  
وثلاثون مسألة [٣٦] وهي ما اختلفت فيها النسبة بين رواجع  
الرؤوس - والله تعالى أعلم - .

**كيفية التصحيح في الحالة الرابعة :** وهي إذا كان

الانكسار على أربع فرق :

الانكسار على أربع فرق وهو نهاية الانكسار بين السهام والرؤوس عند الجمهور خلافاً للإمام مالك ومن قال بقوله .

ومنشأ الخلاف في ذلك هو توريث أكثر من جدتين لاقتصار الإمام مالك على توريث جدتين فقط كما سبق تحقيق ذلك في باب السدس .

والانكسار على أربع فرق لا يكون إلا في أصل اثني عشر [١٢] وأصل أربعة وعشرين [٢٤] إذا لم يغل ومعلوم أن سدس الجدتين في هذين الأصلين منقسم عليهما وهذا وجه نهاية الانكسار على ثلاثة فرق عند المورثين لجدتين فقط .

**وأما وجه نهاية الانكسار عند الجمهور بين السهام**

والرؤوس على أربع فرق فقط : فلأن أكثر ما يجتمع في الفرائض من الورثة خمسة أصناف ولا بد في الخمسة من لا يتعدد من الزوج والأبوين وذوات النصف وسهام كل واحد من هؤلاء منقسمة عليه قطعاً .

**ووجه ثانى وهو :** إن الذين يمكن تعددهم من الورثة

المجمع على إرثهم ثمانية أصناف وهم البنات وبنات الابن

والأخوات الشقيقات والأخوات لأب وأولاد الأم والزوجات  
والجدات والعصبة ، وكيفما قدرت لا يجتمع أكثر من أربع  
فرق ، وشاهده الاستقراء ،

وهذا في غير الوصايا والولاء وذوي الأرحام  
والمناسخات فإنه قد يقع الانكسار فيها على أكثر من أربعة  
أصناف .

وأما كون الانكسار على أربع فرق لا يكون إلا في  
أصل اثني عشر [١٢] مطلقاً وأصل أربعة وعشرين [٢٤]  
إن لم يعمل : فلأن الأصول الخمسة وهي الاثنان والثلاثة  
والأربعة والثمانية ، والثمانية عشر (٢،٣،٤،٨،١٨) لا يقع  
فيها الانكسار على ثلاث فرق ، فالأربع فرق من باب أولى .  
**وأما أصل ستة [٦]** فإنه متى اجتمع فيه أربع فرق كان  
أحدها صاحب نصف وهو لا يتعدد وبالتالي لا يكون  
الانكسار فيه على أربع فرق .

**وأما أصل ستة وثلاثين [٣٦]** فإنه لا يتعدد فيه إلا  
الزوجات والجدات والإخوة ، أما الجد فمعلوم أنه فرد وإذا  
علم هذا فإنه لم يبق من أصول المسائل إلا أصل اثني  
عشر [١٢] وأصل أربعة وعشرين [٢٤] .

وأما امتناع الانكسار على أربع فرق في أصل أربعة وعشرين [٢٤] إذا كان عائلاً فلأنه لا بد أن يكون فيه من لا يتعدد إما الأبوين أو أحدهما أو صاحب نصف - والله أعلم - . إذا علم هذا فإن مسائل الانكسار في هذه الحالة مائة صورة وباعتبار العول وعدمه مائتان ، وليست كل المائة ممكنة الوقوع بل يمتنع منها أربع وثلاثون صورة ذكره صاحب العذب الفائض وعزاه للشيخ زكريا الأنصاري في شرح الكفاية وسبط المارديني في شرح الفصول (١) .

قال الشنشوري رحمه : الله قال الشيخ وتبعه شيخ مشايخنا رحمهم الله خمس وتسعون صورة وباعتبار العول وعدمه مائة وتسعون صورة والممتنع منها ثلاث وثلاثون (٢) ومراد الشنشوري رحمه الله بالشيخ هو ابن الهائم ، ومراده بشيخ مشايخنا هو الشيخ زكريا الأنصاري .

وقد وقفت على الفصول لابن الهائم على قوله : ( ولو وقع الكسر على ثلاثة فالأقسام العقلية اثنان وخمسون ، أو على أربعة وهو أكثر ما يقع هنا عندنا فالأقسام خمسة وتسعون لكن المتصور في الفرائض بعضها وقد بينا ذلك مستوعباً في شرح الكفاية ) (٣) .

(١) العذب الفائض شرح عمدة الفارض جزء ١/ ١٨٠ بتصرف

(٢) فتح القريب المجيب جزء ١/ ١١٠ - ١١١ بتصرف

(٣) الفصول في الفرائض ص ١٨٣

إذا علم ذلك فإن الأحوال في الانكسار على أربع فرق باعتبار النظر الأول بين كل فريق وسهامه أربعة أحوال ، وأما الخامس فممتنع الوقوع وهذه الأربعة كما يلي :

- ١- مباينة كل فريق من الفرق الأربع لسهامه .
  - ٢- مباينة ثلاث فرق لسهامها وموافقة الرابع لسهامه .
  - ٣- مباينة فريقين لسهامهما وموافقة الأخيرين لسهامهما .
  - ٤- مباينة فريق لسهامه وموافقة ثلاثة لسهامهم .
- هذه هي الأحوال الأربع المتصورات الوقوع .  
أما الخامس وهو الممتنع الوقوع فهو موافقة الفرق الأربع لسهامها .

قال الخبري رحمه الله : ( اعلم أنه لا يوجد في هذا الفصل - يعني الكسر على أربع فرق - موافقة السهام للأحياء الأربعة جميعها ولا عدمها في الجميع ، أما امتناع الموافقة فلأجل أنه لا بد أن يكون أحد الأحياء عدد الزوجات ولا موافقة بينهم وبين سهامهن بحال ) (١) .

**هذا في النظر الأول** بين السهام والرؤوس .

**أما النظر الثاني** : وهو بين رواجع الرؤوس أو المثبتات فصوره الممكنة الوقوع اثنتان وستون صورة .  
وقال صاحب العذب : ست وستون صورة .

(١) كتاب التلخيص في علم الفرائض ج ١/١٣٥ وانظر فتح القريب المجيب ج ١/١١٠

وعلى كل حال ففي حالة مباينة فريق لسهامه وموافقة  
ثلاثة لسهامهم تسعة عشرة صورة وهي :

تماثل المثبتات أو تداخلها أو توافقها أو يتباينها .  
أو يتمثل منها ثلاثة ويدخلها الرابع أو يوافقها أو يباينها  
أو يتداخل منها ثلاثة ويوافقها الرابع أو يباينها .  
أو يتوافق منها ثلاثة ويدخلها الرابع أو يباينها .  
أو يتباين منها ثلاثة ويدخلها الرابع أو يوافقها .  
أو يتمثل منها عددان ويتداخل الآخران أو يتوافقا أو  
يتباينا .

أو يتداخل منها اثنان ويتوافق الآخران أو يتباينا .  
أو يتوافق منها اثنان ويتباين الآخران .  
وفي حالة مباينة فريقين لسهامهما ، وموافقة الآخرين  
كذلك تسعة عشرة صورة وهي المذكورة آنفاً في الحالة  
السابقة مباينة فريق لسهامه وموافقة ثلاثة .

وفي حالة مباينة كل فريق لسهامه اثنا عشر صورة  
وهي المذكورة فيما سبق عدا سبع صور وهي تماثل  
المثبتات أو تداخلها أو توافقها .

أو التماثل بين ثلاثة ويدخلها الرابع أو يوافقها .  
أو تداخل ثلاثة يوافقها الرابع .  
أو موافقة ثلاثة ويدخلها الرابع .

وفي حالة مباينة ثلاث فرق لسهامها وموافقة الرابع اثنا عشر صورة وهي التسع عشرة الصورة السابقة باستثناء الصور السبع المذكورة آنفاً - والله تعالى أعلم - .

قال الشنشوري رحمه الله وقد استقصاها الشيخ ( ابن الهائم ) رحمه الله في شرح الكفاية ولخص بعضه شيخ مشايخنا ( زكريا الأنصاري ) في شرحها يعني شرح الكفاية فمن أراد الإحاطة بذلك فعليه بشرحيهما .

أما طريقة العمل في تصحيح الانكسار على أربع فرق فلا يختلف عن تصحيح الانكسار على ثلاث فرق وقد مضى قريباً .

### الأمثلة :

#### ١ - موافقة ثلاث فرق لسهامها ومباينة الرابع مع

#### مماثلة الرؤوس :

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن زوجتين وأربع جدات وثمان أخوات لأم وستة عشر أخت شقيقة فإن أصل مسألتهن من اثني عشر [١٢] .

للزوجتين الربع ثلاثة [٣] منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنين [٢] وللجدات السدس اثنان [٢] منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالنصف فنثبت نصف رؤوسهن



اثنين [٢] وللأخوات لأم الثلث أربعة [٤] منكسرة عليهن  
وموافقة لرؤوسهن بالربع فنثبت ربع رؤوسهن اثنين [٢].  
وللأخوات الشقيقات الثلثان ثمانية [٨] منكسرة عليهن  
وموافقة لرؤوسهن بالثمن فنثبت ثمن رؤوسهن اثنين [٢].  
وتعول إلى سبعة عشر [١٧] وبالنظر بين الرواجع  
نجدها متماثلة كلها اثنان [٢] فنكتفي بواحدة منها وهي جزء.  
السهم نضربها في عول المسألة سبعة عشر [١٧] ينتج  
أربعة وثلثون [ $١٧ \times ٢ = ٣٤$ ] ومنها تصح للزوجتين ستة

٣٤	١٧/١٢	$\times ٢$	[٢ = ٣ × ٢] لكل واحدة ثلاثة [٣]	
٣	٣	زوجة	٢	وللجدات أربعة [٢ × ٢ =
٣		زوجة		[٤] ولكل واحدة واحد [١]
١	٢	جدة	٤	وللأخوات لأم ثمانية
١		جدة		[٨ = ٤ × ٢] لكل واحدة
١		جدة		واحد [١] وللأخوات
١		جدة		الشقائق ستة عشر
٨	٤	أخت لأم	٨	[١٦ = ٨ × ٢] لكل واحدة
١٦	٨	أخت شقيقة	١٦	واحد [١] وهذه صورتها :

**٢- مباينة جميع الفرق لسهامها مع تماثل ثلاث فرق****ومباينة الرابع :**

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجتين وثلاث جدات

وثلاث أخوات لأم وثلاث أخوات شقيقات فإن أصل

مسألتهن من اثني عشر [١٢] .

للزوجتين الربع ثلاثة [٣] منكسرة عليهما ومباينة

لرأسيهما اثنين [٢] فنثبتها كاملة .

وللجدات السدس اثنان [٢] منكسرة عليهن ومباينة

لرؤوسهن ثلاثة [٣] فنثبتها كاملة .

وللأخوات لأم الثلث أربعة [٤] كذلك منكسرة عليهن

ومباينة لرؤوسهن ثلاثة [٣] فنثبتها كاملة .

وللأخوات الشقيقات الثلثان ثمانية [٨] منكسرة عليهن

ومباينة لرؤوسهن ثلاثة [٣] فنثبتها كاملة وتعول إلى سبعة

عشر [١٧] .

وبالنظر بين الرواجع نجد منها ثلاث متماثلة كلها ثلاثة

[٣] فنكتفي بواحدة منها وهي مباينة للراجع الرابع اثنين [٢]

فنضربهما في بعضهما ينتج ستة [٦=٣×٢] وهي جزء

السهم نضربها في عول المسألة سبعة عشر ينتج مائة واثنان

[١٠٢=١٧×٦] ومنها تصح .

١٠٢	17/12	× ٦	للزوجتين ثمانية عشر	
٩	٣	زوجة	٢	[١٨=٦×٣] لكل واحدة
٩		زوجة		تسعة [٩] وللجدات اثنا
٤	٢	جدة	٣	عشر [١٢=٦×٢] لكل
٤		جدة		واحدة أربعة [٤] وللأخوات
٤		جدة		لأم أربعة وعشرين
٨	٤	أخت لأم	٣	[٢٤=٦×٤] لكل واحدة
٨		أخت لأم		ثمانية [٨] وللأخوات
٨		أخت لأم		الشقيقات ثمانية وأربعين
١٦	٨	أخت شقيقة	٣	[٤٨=٦×٨] لكل واحدة
١٦		أخت شقيقة		سنة عشر [١٦] وهذه
١٦		أخت شقيقة		صورتها :

### ٣- موافقة ثلاث فرق لسهامها ومباينة الرابع مع تماثل

#### رؤوس فريقين وتداخل الآخرين :

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجتين وثمان جدات وشقيقة وستة عشر أخت لأب واثنين وثلاثين أختاً لأم كذلك أصلها من اثني عشر [١٢] للزوجتين الربع ثلاثة [٣] منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنين [٢] وللجدات السدس اثنان [٢] منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالنصف فنثبت نصف رؤوسهن أربعة [٤] وللأخوات لأم الثلث أربعة [٤]

منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالربع فنثبت ربع رؤوسهن ثمانية [٨] وللشقيقة النصف ستة [٦] وللأخوات لأب السدس اثنان [٢] منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالنصف فنثبت نصف رؤوسهن ثمانية [٨] وتعول إلى سبعة عشر [١٧] وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها اثنين ، وأربعة ، وثمانية ، وثمانية [٢-٤-٨-٨] أي تماثل اثنين ومداخلة الآخرين لهما [٨] نكتفي بأكبرها وهي الثمانية [٨] وهي جزء السهم نضربها في عول المسألة سبعة عشر [١٧] ينتج مائة وستة وثلاثون [١٧×٨=١٣٦] ومنها تصح للزوجتين أربعة وعشرون [٣×٨=٢٤] لكل واحدة اثنا عشر [١٢] وللجدات ستة عشر [٢×٨=١٦] لكل واحدة اثنان [٢] وللشقيقة ثمانية وأربعون

١٣٦	١٧/١٢	×٨	[٤٨=٨×٦] وللأخوات لأب	
١٢	٣	زوجة	٢	سنة عشر [١٦=٨×٢]
١٢				لكل واحدة واحد [١]
١٦	٢	جدة	٨	ولللأخوات لأم اثنان
٤٨	٦	أخت شقيقة		وثلاثون [٣٢=٨×٤]
١٦	٢	أخوات لأب	١٦	لكل واحدة واحد [١]
٣٢	٤	أخوات لأم	٣٢	وهذه صورتها :

**٤- موافقة ثلاث فرق لسهامها ومباينة الرابع مع****مداخلة جميع رؤوس الفرق : ومثال ذلك : لو هلك هالك**

عن أربع زوجات وأربع جدات واثنين وثلاثين أختاً لأم  
وسنة عشر عمّاً فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] .

للزوجات الربع ثلاثة [٣] منكسرة عليهن ومباينة

لرؤوسهن أربعة [٤] .

وللجدات السدس اثنان [٢] منكسرة عليهن وموافقة

لرؤوسهن بالنصف فنثبت نصف رؤوسهن اثنين [٢]

وللأخوات لأم الثلث أربعة [٤] منكسرة عليهن وموافقة

لرؤوسهن بالربع فنثبت ربع رؤوسهن ثمانية [٨] .

وللأعمام الباقي ثلاثة [٣] وبالنظر بين رواجع

الرؤوس نجدها أربعة واثنين وثمانية وستة عشر

[٤-٢-٨-١٦] كلها داخلة في الستة عشر [١٦] نكتفي بها

ونضربها في أصل المسألة اثني عشر ينتج مائة وستة

وتسعون [١٦×١٢=١٩٢] ومنها تصح .

للزوجات ثمانية وأربعون [٣×١٦=٤٨] لكل واحدة

اثنا عشر [١٢] .

وللجدات اثنان وثلاثون [٢×١٦=٣٢] لكل واحدة

ثمانية [٨] وللأخوات لأم أربعة وستون [٤×١٦=٦٤] ،

١٩٢	12	×١٦	لكل واحدة اثنان [٢] ،
٤٨	٣	زوجات	وللأعمام ثمانية
٣٢	٢	جدات	وأربعون [٤٨=١٦×٣] لكل
٦٤	٤	أخت لأم	واحد ثلاثة [٣] وهذه
٤٨	٣	عم	صورتها :

### ٥- موافقة فريقين لسهامها ومباينة فريقين مع مباينة

#### رؤوس فريقين ومداخلة الآخرين :

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أربع زوجات وأربع جدات وأخت وشقيقة وخمس أخوات لأب وست أخوات لأم فإن أصل مسألتهن من اثني عشر [١٢] .

للزوجات الربع ثلاثة [٣] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن أربعة [٤] .

وللجدات السدس اثنان [٢] منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالنصف فنثبت نصف رؤوسهن اثنين [٢] .

وللأخت الشقيقة النصف ستة [٦] .

وللأخوات لأم الثلث أربعة [٤] منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالنصف فنثبت نصف رؤوسهن ثلاثة [٣] .

وللأخوات لأب السدس اثنان [٢] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن خمسة [٥] فنثبتها كاملة .

وتعول إلى سبعة عشر [١٧] .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها أربعة واثنين وخمسة وثلاثة [٣-٥-٢-٤] مباينة فريقيين ومداخلة الآخرين وحاصل النظر بينهما ينتج ستون [٦٠=٣×٥×٤] وهي جزء السهم نضربها في عول المسألة سبعة عشر ينتج ألف وعشرون [١٠٢٠=٦٠×١٧] ومنها تصح .

للزوجات مائة وثمانون [١٨٠=٦٠×٣] لكل واحدة خمسة وأربعون [٤٥] .

وللجدات مائة وعشرون [١٢٠=٦٠×٢] لكل واحدة ثلاثون [٣٠] وللأخت الشقيقة ثلاثمائة وستون [٦٠×٦]=٣٦٠ وللأخوات لأب مائة

١٠٢٠	17/12	×٦٠	وعشرون
٤٥	٣	زوجة	٤
٤٥		زوجة	
٤٥		زوجة	
٤٥		زوجة	
١٢٠	٢	جدات	٤
٣٦٠	٦	أخت شقيقة	
١٢٠	٢	أخت لأب	٥
٢٤٠	٤	أخوات لأب	٦

وكل [١٢٠=٦٠×٢] لكل واحدة أربعة وعشرون [٢٤] وللأخوات لأب مائتان وأربعون [٢٤٠=٦٠×٤] لكل واحدة أربعون [٤٠] وهذه صورتها :

**٦- مباينة ثلاث فرق لسهامها وموافقة الرابع ، مع****تمائل رؤوس فريقين وتباين الآخرين**

**ومثال ذلك :** لو هلك هاك عن زوجتين وثلاث

جدات وخمس أخوات شقيقات وست أخوات لأم

فإن أصل مسألتهن من اثني عشر [١٢] .

للزوجتين الربع ثلاثة [٣] منكسرة عليهن ومباينة

لرؤوسهن اثنين [٢] فنثبتها كاملة .

وللجدات السدس اثنان [٢] منكسرة عليهن ومباينة

لرؤوسهن فنثبت كامل رؤوسهن ثلاثة [٣] .

وللأخوات لأم الثلث أربعة [٤] منكسرة عليهن وموافقة

لرؤوسهن بالنصف فنثبت نصف رؤوسهن ثلاثة [٣] .

وللأخوات الشقيقات الثلثان ثمانية [٨] منكسرة عليهن

ومباينة لرؤوسهن خمسة [٥] فنثبتها كاملة .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها اثنين وثلاثة وخمسة

وثلاثة [٢-٣-٥-٣] تماثل فريقين ومباينة فريقين فنكتفي

بأحد المتماثلين ونضرب المتباينين في كامل بعضهم ينتج

جزء السهم ثلاثون [٢×٣×٥=٣٠] .

ثم نضربها في عول المسألة سبعة عشر ينتج خمسمائة

وعشرة ومنها تصح [١٧×٣٠=٥١٠] .



للزوجتين تسعون  $[٦٠=٣٠ \times ٢]$  لكل واحدة خمسة وأربعون  $[٤٥]$ .

٥١٠	17/12	$\times ٣٠$		وللجدات ستون $[٦٠=٣٠ \times ٢]$
٩٠	٣	زوجتان	٢	لكل واحدة عشرون $[٢٠]$
٢٠		جدة		والشقيقات مائتان
٢٠	٢	جدة	٣	وأربعون $[٢٤٠=٣٠ \times ٨]$
٢٠		جدة		لكل واحدة ثمانية
٢٤٠	٨	شقيقات	٥	وأربعون $[٤٨]$
٢٠		أخت لأم		ولللأخوات لأم مائة
٢٠		أخت لأم		وعشرون $[١٢٠=٣٠ \times ٤]$
٢٠		أخت لأم		لكل واحدة عشرون $[٢٠]$
٢٠	٤	أخت لأم	٦	وهذه صورتها :
٢٠		أخت لأم		
٢٠		أخت لأم		

**٧- مباينة رؤوس جميع الفرق لسهامها مع مباينة**

**رؤوس الفرق لبعضها : ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن

زوجتين وثلاث جدات وخمس أخوات لأم وسبعة إخوة لأب .

فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] .

للزوجتين الربع ثلاثة [٣] وهي منكسرة عليهن ومباينة

لرؤوسهن اثنين [٢] فنثبت كامل رؤوسهن .

وللجدات السدس اثنان [٢] كذلك منكسرة عليهن ومباينة

لرؤوسهن فنثبت كامل رؤوسهن ثلاثة [٣] .

وللأخوات لأم الثلث أربعة [٤] كذلك منكسرة عليهن

ومباينة لرؤوسهن خمسة [٥] فنثبت كامل رؤوسهن

والباقى ثلاثة [٣] للإخوة لأب كذلك منكسرة عليهم

ومباينة لرؤوسهم سبعة [٧] فنثبتها كاملة .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها اثنين وثلاثة وخمسة

وسبعة [٧-٥-٣-٢] نضربها في كامل بعضها ينتج مائتان

وعشرة [٢١٠=٧×٥×٣×٢] وهي جزء السهم نضربها

في أصل المسألة اثني عشر ينتج ألفان وخمسمائة

وعشرون [٢٥٢٠=١٢×٢١٠] ومنها تصح .

للزوجات ستمائة وثلاثون [٦٣٠=٢١٠×٣] لكل واحدة

ثلاثمائة وخمسة عشر [٣١٥] ،

٢٥٢٠	12	×210	وللجدات أربعمائة	
٦٣٠	٣	زوجتان	٢	وعشرون
١٤٠	٢	جدة	٣	واحدة مائة وأربعون [١٤٠] وللأخوات لأم ثمانمائة وأربعون
١٤٠		جدة		
١٤٠		جدة		
٨٤٠	٤	أخوات لأم	٥	[٨٤٠=٢١٠×٤] لكل واحدة مائة وثمانية وستون [١٦٨] وللإخوة لأب ستمائة
٩٠	٣	أخ لأب	٧	وثلاثون [٦٣٠=٢١٠×٣] لكل واحد تسعون [٩٠] وهذه صورتها :
٩٠		أخ لأب		
٩٠		أخ لأب		
٩٠		أخ لأب		
٩٠		أخ لأب		
٩٠		أخ لأب		
٩٠		أخ لأب		

#### ٨- موافقة رؤوس فريقين لسهامها ومباينة فريقين مع

##### تماثل رؤوس ثلاث فرق ومداخلة الرابع :

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن أربع زوجات وثمان  
جدات وأربع وستين بنتاً وأربعة أعمام فإن أصل مسألتهم  
من أربعة وعشرين [٢٤] .

للزوجات الثمن ثلاثة [٣] منكسرة عليهن ومباينة  
لرؤوسهن أربعة [٤] فنثبتها كاملة .

وللجدات السدس أربعة [٤] منكسرة عليهن وموافقة  
لرؤوسهن بالربع فنثبت ربع الرؤوس اثنين [٢] .

وللبنات الثلثان ستة عشرة [١٦] منكسرة عليهن  
وموافقة لرؤوسهن بنصف الثمن فنثبت وفق الرؤوس  
أربعة [٤] .

والباقي واحد [١] للأعمام منكسر عليهم ومباين  
لرؤوسهم أربعة [٤] فنثبتها .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها اثنين وثلاث  
أربعات [٢-٤-٤-٤] وهي متماثلة ويدخلها الرابع فنكتفي  
بالأكبر وهي الأربعة [٤] وهي جزء السهم نضربها في  
أصل المسألة أربعة وعشرين [٢٤] ينتج ستة وتسعون  
[٩٦=٢٤×٤] ومنها تصح ،

٩٦	24	×4	
١٢	٣	زوجات	٤
١٦	٤	جدات	٨
٦٤	١٦	بنت	٦٤
١	١	عم	٤
١		عم	
١		عم	
١		عم	

للزوجات اثنا عشر [١٢=٤×٣]  
لكل منهن ثلاثة [٣] وللجدات  
سبعة عشر [١٦=٤×٤] لكل  
منهن اثنان [٢] وللبنات أربعة  
وستون [٦٤=١٦×٤] لكل منهن  
واحد [١] وللأعمام أربعة  
[٤=٤×١] لكل منهم واحد [١]  
وهذه صورتها :

**9- مباينة جميع الفرق لسهامها مع تماثل رؤوس ثلاث****فرق ومباينة الرابع :**

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجتين وثلاث جدات  
وثلاث بنات وثلاثة أعمام فإن أصل مسألتهم من أربعة  
وعشرين [٢٤] .

للزوجتين الثمن ثلاثة [٣] منكسرة عليهن ومباينة  
لرؤوسهن فنثبت كامل رؤوسهن اثنين [٢] .

وللجدات السدس أربعة [٤] منكسرة عليهن ومباينة  
لرؤوسهن فنثبت كامل رؤوسهن ثلاثة [٣] .

وللبنات الثلثان ستة عشر [١٦] منكسرة عليهن ومباينة  
لرؤوسهن فنثبت كامل رؤوسهن ثلاثة [٣] .

والباقى واحد [١] للأعمام منكسر عليهم ومباين  
لرؤوسهم ثلاثة [٣] فنثبتها كاملة .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها اثنين ، وثلاث  
ثلاثات [٣-٣-٣-٢] .

نجد تماثل ثلاث فرق ويباينها الرابع .

فنكتفى بإحدى الثلاثات ونضربها في المباين اثنين ينتج

جزء السهم ستة [٦=٢×٣] ،

١٤٤	24	×٦		نضربها في أصل المسألة أربعة
٩	٣	زوجة	٢	وعشرين ينتج مائة وأربعة
٩	٣	زوجة	٢	وأربعون [١٤٤=٢٤×٦] ومنها
٨	٤	جدة	٣	تصح المسألة ، للزوجات ثمانية
٨		جدة		عشر [١٨=٦×٣] لكل واحدة
٨		جدة		تسعة [٩] وللجدات أربعة
٣٢	١٦	بنت	٣	وعشرون [٢٤=٦×٤] لكل
٣٢		بنت		واحدة ثمانية [٨] وللبنات ستة
٣٢		بنت		وتسعون [٩٦=١٦×٦] لكل
٢	١	عم	٣	واحدة اثنان وثلاثون [٣٢]
٢		عم		وللأعمام ستة [٦] لكل واحد اثنان
٢		عم		[٢] وهذه صورتها :

### ١٠ مباينة رؤوس ثلاث فرق لسهامها وموافقة الرابع

#### مع تداخل رؤوس الفرق الأربع :

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن زوجتين وست عشرة  
جدة وخمس بنات وعشرين بني ابن فإن أصل مسألتهم  
من أربعة وعشرين [٢٤] .

للزوجتين الثمن ثلاثة [٣] منكسرة عليهما ومباينة  
لرأسيهما اثنين [٢] فنتبثها كاملة .

وللجدات السدس أربعة منكسرة عليهن وموافقة  
 لرؤوسهن بالربع فنثبت ربع الرؤوس أربعة [٤] .  
 وللبنات الثلثان ستة عشرة [١٦] منكسرة عليهن  
 ومباينة لرؤوسهن خمسة [٥] فنثبتها .  
 والباقي واحد [١] لأبناء الابن منكسر عليهم ومباين  
 لرؤوسهم عشرين [٢٠] فنثبتها وبالنظر بين رواجع  
 الرؤوس نجدها اثنين وأربعة وخمسة وعشرين [٢-٤-٥-  
 ٢٠] داخله كلها في العدد الأكبر عشرين [٢٠] وهي  
 جزء السهم نضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين  
 ينتج أربعمائة وثمانون [٢٠×٢٤=٤٨٠] ومنها تصح .

٤٨٠	24	×٢٠		للزوجات ستون [٦٠=٢٠×٣]
٣٠	٣	زوجة	٢	لكل منهما ثلاثون [٣٠] وللجدات ثمانون
٣٠		زوجة		
٨٠	٤	جدات	١٦	[٨٠=٢٠×٤] لكل منهن
٦٤	١٦	بنت	٥	[٥] وللبنات ثلاثمائة وعشرون [٣٢٠=٢٠×١٦] لكل منهن أربعة وستون [٦٤] ولأبناء الأبناء عشرون لكل منهم واحد [١] وهذه صورتها :
٦٤		بنت		
٦٤		بنت		
٦٤		بنت		
٦٤		بنت		
٢٠	١	أبناء ابن	٢٠	

## ١١- موافقة رؤوس فريقان لسهامها ومباينة فريقان

### مع تداخل رؤوس الفرق الأربع :

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أربع زوجات وثمان جدات ومائة وثمانية وعشرين بنتاً وستة عشرة عمّاً فإن أصل مسألتهم كذلك من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجات الثمن ثلاثة [٣] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن أربعة [٤] فنثبتها كاملة .

وللجدات السدس أربعة [٤] منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالربع فنثبت ربع الرؤوس اثنين [٢] .  
وللبنات الثلثان ستة عشرة [١٦] منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بنصف الثمن فنثبت وفق الرؤوس ثمانية [٨] .

والباقي واحد [١] للأعمام منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم ستة عشرة [١٦] فنثبتها كاملة .  
وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها أربعة واثنين وثمانية وستة عشرة [٤-٢-٨-١٦] نجدها كلها داخلة في العدد الأكبر ستة عشرة [١٦] فنكتفي بها وهي جزء السهم نضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين ينتج ثلاثمائة وأربعة وثمانون [٣٨٤ = ٢٤ × ١٦] ومنها تصح ،



للزوجات ثمانية وأربعون [٣×١٦=٤٨] لكل منهن اثنا عشر [١٢] وللجدات أربعة وستون [٤×١٦=٦٤] لكل منهن ثمانية [٨] وللبنات مائتان وستة وخمسون

٣٨٤	24	×١٦		[٢٥٦=١٦×١٦]
٤٨	٣	زوجات	٤	لكل منهن اثنتان [٢] وللأعمام
٦٤	٤	جدات	٨	ستة عشر [١٦=١٦×١] لكل
٢٥٦	١٦	بنات	١٢٨	منهم واحد [١] وهذه
١٦	١	أعمام	١٦	صورتها :

## 12- مباينة رؤوس ثلاث فرق لسهامها وموافقة الرابع

مع مماثلة رؤوس ثلاث فرق ومباينة الرابع :

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أربع زوجات وخمس جدات وعشر بنات وخمسة أعمام فإن أصل مسألتهم كذلك من أربعة وعشرون [٢٤] للزوجات الثمن ثلاثة [٣] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن أربعة [٤] فنثبتها كاملة . وللجدات السدس أربعة منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن خمسة [٥] فنثبتها كاملة . وللبنات الثلثان ستة عشرة [١٦] منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالنصف فنثبت وفق الرؤوس خمسة [٥] . والباقي واحد للأعمام منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم خمسة [٥] فنثبتها كاملة .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها أربعة وثلاث خمسات  
[٤-٥-٥-٥] أي تماثل ثلاثة يباينها الرابع ،

٤٨٠	24	×20		فنكتفي بإحدى الخمسات
١٥	٣	زوجة	٤	ونضربها في العدد الرابع المباين
١٥		زوجة		وهي الأربعة [٤] ينتج عشرون
١٥		زوجة		[٤×٥=٢٠] وهي جزء السهم
١٥		زوجة		نضربها في أصل المسألة أربعة
٨٠	٤	جدات	٥	وعشرين ينتج أربعمئة وثمانون
٣٢	١٦	بنت	١٠	[٤٨٠ = ٢٤ × ٢٠] ومنها تصح ،
٣٢		بنت		للزوجات ستون [٦٠ = ٢٠ × ٣]
٣٢		بنت		لكل واحدة خمسة عشر [١٥]
٣٢		بنت		وللجدات ثمانون [٨٠ = ٢٠ × ٤]
٣٢		بنت		لكل واحدة ستة عشر [١٦]
٣٢		بنت		وللبنيات ثلاثمئة وعشرون
٣٢		بنت		[٣٢٠ = ٢٠ × ١٦] لكل واحدة
٣٢		بنت		اثنان وثلاثون [٣٢] وللأعمام
٣٢		بنت		عشرون [٢٠ = ٢٠ × ١] لكل واحد
٣٢		بنت		أربعة [٤] وهذه صورتها :
٢٠	١	أعمام	٥	

**١٣- مباينة رؤوس ثلاث فرق لسهامها و موافقة الرابع****مع تداخل رؤوس فريقين وتوافق الآخرين :**

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أربع زوجات وخمس جدات وخمسين بنتاً وعشرة إخوة لأب فإن أصل مسألتهم من أربعة وعشرين [٢٤] .

للزوجات الثمن ثلاثة [٣] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن أربعة [٤] فنثبتها كاملة .

وللجدات السدس أربعة [٤] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن خمسة [٥] فنثبتها كاملة .

وللبنات الثلثان ستة عشرة [١٦] منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن بالنصف فنثبت وفق الرؤوس خمسة وعشرين [٢٥] والباقي واحد [١] للإخوة لأب منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم عشرة [١٠] فنثبتها كاملة .

وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها أربعة ، وخمسة ، وخمسة وعشرين ، وعشرة [٤-٥-٢٥-١٠] نجد تداخل رؤوس فريقين وتوافق الآخرين فنكتفي بأكبر المتداخلين وهي خمسة وعشرين [٢٥] وبضرب وفق أحد المتوافقين في كامل الآخر ينتج عشرون [٢٠=١٠×٢] .

وبالنظر بين حاصل النظيرين نجدها متوافقة أيضاً ولكن بالخمس وحاصل ضرب خمس أحدهما في كامل الآخر ينتج

مائة [١٠٠ = ٢٥ × ٤] وهي جزء السهم نضربها في أصل  
المسألة أربعة وعشرين ينتج ألفان وأربعمائة  
[٢٤٠٠ = ٢٤ × ١٠٠] ومنها تصح ،  
للزوجات ثلاث مائة [٣٠٠ = ١٠٠ × ٣] لكل واحدة  
خمسة وسبعون [٧٥] ،  
وللجدات أربعمائة [٤٠٠ = ١٠٠ × ٤] لكل واحدة  
ثمانون [٨٠] ،  
وللبنات ألف وستمائة [١٦٠٠ = ١٠٠ × ١٦]

٢٤٠٠	٢٤	× ١٠٠	لكل واحدة اثنان وثلاثون
٣٠٠	٣	زوجات	[٣٢] وللإخوة لأب مائة
٤٠٠	٤	جدات	[١٠٠ = ١٠٠ × ١] لكل
١٦٠٠	١٦	بنت	واحد عشرة [١٠] وهذه
١٠٠	١	إخوة لأب	صورتها: (١)

وقد نظم الرحبي رحمه الله تعالى طرق التصحيح بقوله

وإن تر السهام ليست تنقسم

على ذوي الميراث فاتبع ما رسم

(١) انظر كتاب التلخيص في الفرائض ج ١/١١٥-١٤٩ والتهذيب في علم الفرائض  
والوصايا ص ٤٦-٥٩ والفصول في الفرائض ص ١٦٩-١٨٦ وكشف الغوامض في علم  
الفرائض جزء ١/٢٢٧-٢٧٨ وشرح السراجية للجر جاني ص ١٢٩-١٣٩ وفتح القريب  
المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١/١٠٤-١١٣ والعذب الفائض شرح عمدة الفرائض  
جزء ١/١٤٧-١٥٨ وشرح سبط المارد يني على الرحبية وحاشية البقري /١٢٣-١٣٦  
والحاوي الكبير ج ١٠/٣٢٢-٣٢٩ .

واطلب طريق الاختصار في العمل  
بالوفق والضرب يجانبك الزلل  
واردد إلى الوفق الذي يوافق  
واضربه في الأصل فأنت الحاذق  
إن كان جنساً واحداً أو أكثر  
فاحفظ ودع عنك الجدل و المرا  
وإن تر الكسر على أجناس  
فإنها في الحكم عند الناس  
تحصر في أربعة أقسام  
يعرفها الماهر في الأحكام  
مماثل من بعده مناسب  
وبعده موافق مصاحب  
وبعده الموفق المخالف  
ينبئك عن تفصيلهن العارف  
فخذ من المماثلين واحدا  
وخذ من المناسبين الزائدا  
واضرب جميع الوفق في الموافق  
وسلك بذاك أنهج الطرائق  
وخذ جميع العدد المباين  
واضربه في الثاني ولا تداهن

فذاك جزء السهم فاعلمنه  
واحذر هديت أن تضل عنه  
واضربه في الأصل الذي تأصلا  
وأحص ما انضم وما تحصلا  
واقسمه فالقسم إذا صحيح  
يعرفه الأعجم والفصيح  
فهذه من الحساب جمل  
يأتي على مثالهن العمل  
من غير تطويل ولا اعتساف  
فاقنع بما بين فهو كافي<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup> شرح الرحيبة لسبط المارد يني ص ١٢٣ - ١٣٥

**تبييه** : ورد في كتاب شيخ شيخنا الشيخ حافظ الحكمي رحمه الله تعالى النور الفائض المسألة التالية (( ومثال توافق ثلاثة يباينها الرابع أربع زوجات وعشرون جدة وأربعة وعشرون أخاً لأم وخمس شقائق أصلها اثنا عشر وتعول إلى سبعة عشر وجزء سهمها ثلاثمائة وتصح من خمسة آلاف ومائة ))<sup>(١)</sup> .

**قلت** : قوله رحمه الله تعالى ( وجزء سهمها ثلاثمائة وتصح من خمسة آلاف ومائة) هذه سبقة قلم إن لم تكن من قبيل السهو جلّ من لا يسهو إنما جزء سهمها ستون [٦٠] لأننا لو نظرنا بين سهام كل فريق ورؤوسه لوجدنا بين سهام الزوجات ثلاثة [٣] ورؤوسهن أربعة [٤] مباينة فنثبت كامل رؤوسهن ثلاثة [٣].

وبين سهام الجدات اثنان [٢] ورؤوسهن عشرون [٢٠] موافقة بالنصف فنثبت نصف رؤوسهن عشرة [١٠] .  
وبين سهام الإخوة لأم أربعة [٤] ورؤوسهم أربعة وعشرون [٢٤] موافقة بالربع فنثبت ربع رؤوسهم ستة [٦] وبين سهام الأخوات الشقيقات ثمانية [٨] ورؤوسهن خمسة [٥] مباينة نثبتها كاملة .

(١) النور الفائض من شمس الوحي في علم الفرائض ص ٣٣

إذا الرواجع أربعة وعشرة وستة وخمسة  
 [٤ و ١٠ و ٦ و ٥] ، وبالنظر بينها بالنسب الأربع نجد بين  
 الخمسة والعشرة مداخلة نكتفي بالأكبر وهي العشرة [١٠] .  
 وبالنظر بينها وبين الأربعة نجدها متوافقة بالنصف  
 فنضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ينتج عشرون  
 [٢٠ = ١٠ × ٢] .

وبالنظر بينها وبين الستة كذلك نجدها متوافقة بالنصف  
 فنضرب نصف أحدهما في كامل الآخر ينتج جزء السهم  
 ستون [ ٦٠ = ٢٠ × ٣ ]

ثم نضربها في عول المسألة سبعة عشر [١٧] ينتج  
 ألف وعشرون [ ١٠٢٠ = ١٧ × ٦٠ ] ومنها تصح هذه المسألة.  
 للزوجات مائة وثمانون [ ٦٠ × ٣ = ١٨٠ ] لكل واحدة  
 منهن خمسة وأربعون [ ٤٥ ]

وللجدات مائة وعشرون [ ٦٠ × ٢ = ١٢٠ ] لكل واحدة  
 منهن ستة [ ٦ ]

وللاخوة لأم مائتان وأربعون [ ٦٠ × ٤ = ٢٤٠ ] لكل  
 واحد منهم عشرة [ ١٠ ]

ولالأخوات الشقيقات أربعمائة وثمانون  
 [ ٤٨٠ = ٦٠ × ٨ ] لكل واحدة منهن ستة وتسعون [ ٩٦ ] .



ولعل شيخ شيخنا رحمه الله تعالى نظر بين الثلاث الفرق المتوافقة فكان ناتج النظر ستون [٦٠] فنسي أن ينظر بينها وبين رؤوس الفريق الرابع خمسة [٥] فضرب فيها وهي متداخلة فنتج جزء السهم لديه ثلاثمائة [٣٠٠] وبالتالي صحت عنده من خمسة آلاف ومائة [٥١٠٠] .

وإذا علم هذا فإن هذا المثال هو لموافقة فريقين لسهامهم ومباينة الآخرين مع موافقة رؤوس ثلاث فرق يداخلها الرابع ، ومثل هذا لا يخفى على فضيلة شيخ شيخنا رحمه الله تعالى ،

١٠٢٠	١٧/١٢	×٦٠	
١٨٠	٣	زوجات	٤
١٢٠	٢	جدات	٢٠
٢٤٠	٤	أخ لأم	٢٤
٤٨٠	٨	شقيقة	٥

ولكن أبى الله أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه وهذه صورتها :  
والله تعالى أعلم .

## باب الرد

### التعريف :

**الرد لغة :** صرف الشيء ورجعه وهو مصدر رد يرد رداً ومردوداً وترداداً قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ الآية (١) أي يرجع عن الحق إلى الباطل (٢).

وفي الحديث عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ ( من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد ) متفق عليه (٣) أي مردود عليه (٤).

**واصطلاحاً :** صرف الباقي عن الفروض على ذوي الفروض النسبية بقدر فروضهم عند عدم العصبية .

خرج بالفروض النسبية الفروض السببية وهي فروض الزوجين فلا يرد على من وجد منهما في المسألة (٥) إذا لم يكن الزوج ابن عمته أو خاله ونحوه .

أو الزوجة بنت عم ونحو ذلك - وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى قريباً في باب ذوي الأرحام - يتحصون في

(١) سورة المائدة الآية (٥٤)

(٢) تفسير القرآن العظيم ج٢/١١١

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري كتاب الصلح وفي غيره باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ج٥/٣٧٧ رقم (٢٦٩٧) وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الأفضية نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ج٢/ جزء ٤

(٤) انظر لسان العرب ج٢ جزء ٤ فصل الراء حرف الدال ص ٢٥٢-٢٥٣

(٥) التحقيقات المرضية ص ٢٤٨ معزواً لشرح خلاصة الفرائض للبتني ص ٥٨

القدر الزائد عن سهامهم إذا لم يكن ثم عاصب كالغرماء  
يقتسمون مال المفلس على قدر ديونهم<sup>(١)</sup> .

وقيل في تعريف الرد في الاصطلاح : نقص في السهام  
وزيادة في الأنصبة عكس العول . قال الشيخ صالح البهوتي  
رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :  
الرد نقص من سهام المسألة

زيادة في الأنصبا مُعَادِلَةٌ<sup>(٢)</sup>

وهذا تعريف للرد بسببه ولازمه فإن نقص السهام هو  
سبب الرد ، وزيادة الأنصبا ناشئة عنه وليس داخلين في  
معنى الرد<sup>(٣)</sup> .

قال الشيخ / صالح الفوزان ( هذا التعريف في نظري  
غير سليم لأنه لا يعطي المعنى اللغوي للرد )<sup>(٤)</sup> .

### الخلافاً في الرد :

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في صرف ما إذا بقيت  
من المال فضلة ولم تستوفها الفرائض و لم يكن هناك من  
يعصب على قولين هما :

القول الأول : جعل الفاضل عن نوي الفروض إذا لم

تكن عصابة لبيت مال المسلمين ، وهو قول زيد بن ثابت من

(١) العذب الفانض شرح عمدة الفارض جزء ٢ ص ٣

(٢) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض جزء ٢ ص ٣

(٣) فرائض اللاحم ص ١٢٣

(٤) التحقيقات المرضية ص ٢٤٨

بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين وروي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ولا يثبت ذلك عن واحدٍ منهم .

وممن ذهب إلى قول زيد بن ثابت رضي الله عنه الإمام مالك والإمام الشافعي وأهل المدينة وداود <sup>(١)</sup> ، ورواية عن الإمام أحمد <sup>(٢)</sup> في رواية ابن منصور <sup>(٣)</sup> .

زاد الخبري رحمه الله تعالى : أهل الشام وأبا ثور وابن جرير الطبري <sup>(٤)</sup> .

**القول الثاني :** ردُّ الفاضل عن ذوي الفرائض إذا لم تكن عصبه على أصحاب الفرائض عدا الزوجين وهو قول سائر الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف في كيفية ذلك - كما سنبينه إن شاء الله تعالى - .

إلا شيء روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه بالنسبة للرد على الزوج لا يصح كذلك - وسنبينه إن شاء الله تعالى - . وإلى هذا القول ذهب أبو حنيفة وأصحابه وإليه ذهب الإمام أحمد في رواية أكثر أصحابه <sup>(٥)</sup> .

(١) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٦ رقم (٢٢٩٠٤ - ٢٢٩٠٦) و بداية المجتهد و نهاية

المقتصد ج ٥ ص ٤٢٦ - ٤٢٧ و الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٢٩

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٤٩ معزواً للإصناف ج ٧ ص ٣١٧

(٣) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ١٢٦

(٤) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٧٤

(٥) التهذيب في الفرائض ص ١٢٧

وحكى عن الحسن وابن سيرين وشريح وعطاء ومجاهد والثوري ، بل قال ابن عبد البر : وفقهاء العراقيين من الكوفيين والبصريين رحمهم الله تعالى كلهم يقولون بالرد على ذوي الفروض على قدر سهامهم <sup>(١)</sup> .

وإليه ذهب الإمام الشافعي في الجديد وعليه الفتوى إن لم ينتظم بيت المال ، حيث قال سبط المارديني رحمه الله تعالى وهو يتحدث عن أسباب الميراث ( لأن بيت المال وأن كان سبباً رابعاً على الأصح في أصل مذهبنا فقد أطبق المتأخرون على اشتراط انتظام بيت المال ونقله ابن سراقه وهو من المتقدمين عن علماء الأمصار وقد أيسنا من انتظامه إلى أن ينزل عيسى عليه السلام <sup>(٢)</sup> .

والمفتى به عند متأخري المالكية ذكر الشيخ البحيري في شرح الإرشاد عن عيون المسائل أنه حكى اتفاق شيوخ المذهب بعد المائتين على توريث ذوي الأرحام والرد على ذوي السهام لعدم انتظام بيت المال <sup>(٣)</sup> .

(١) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٧ رقم ٢٢٩٠٨ و المغني ج ٧ ص ٤٧

(٢) شرح سبط المارديني على الرحبية بحاشية البقري ص ٨٤

(٣) التركات والوصايا ص ٥٦٢ معزواً لمغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ج ٣/٣٠٦

### أدلة القول الأول القاضى بعدم الرد :

احتج القائلون بعدم الرد بأيات المواريث ، قال  
الماوردي رحمه الله : أن الله تعالى لما قسم فروض ذوي  
الأرحام المسماة في ثلاث آي من كتابه قال ﷺ ( قد أعطى  
الله كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ) (١) .

فدل على أن من سمي له فرضاً فهو قدر حقه ؛ وذلك  
يمنع من الزيادة عليه (٢) ؛ لأن الله تعالى قال في الأخت  
﴿ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ ومن رد عليها جعل لها الكل ولأنها  
ذات فرض مسمى فلا يرد عليها كالزوج (٣) .

و أجاب القائلون بالرد أن قوله تعالى ﴿ فَلَهَا نِصْفُ مَا  
تَرَكَ ﴾ لا ينفي أن يكون لها زيادة عليه بسبب آخر كقوله  
تعالى ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ  
وَلَدٌ ﴾ لا ينفي أن يكون للأب السدس وما فضل عن البنت  
بجهة التعصيب و قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ  
أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ لم ينف أن يكون للزوج ما  
فضل إذا كان ابن عم أو مولى .

وكذلك الأخ من الأم إذا كان ابن عم ، و البنت وغيرها  
من ذوي الفروض إذا كانت معتقة (٤) .

(١) سبق تخريجه في مسألة الوصية لوارث

(٢) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٣٠

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

(٤) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

أيضاً قال أصحاب القول الأول إنما يكون الرد باعتبار الفريضة أو العصوبة أو الرحم و الرد عليهم لا يجوز .  
 أما أصحاب الفروض فلأنه وصل إلى كل واحد منهم مقدار ما فرض له ،  
 ولأنه لا يرد على زوج ولا زوجة والفريضة لهم ثابتة بالنص .

و أما العصوبة و الرحم فلا يرد عليهم باعتبار العصوبة لأنه يقدم الأقرب فالأقرب ، وفي الرد لا يقدم الأقرب ، وكذلك الرحم (١) .

كما قالوا أن المواريث لا يمكن إثباتها بالرأي والتوريث بالرد توريث بالرأي فلا يجوز (٢) .

و الجواب عليه أن تقدير النصيب لكل واحد من الأقارب تخصيص بالذكر و ذلك لا يمنع استحقاق الزيادة ولم يتعرض لها أصلاً لا بالنفي ولا بالإثبات فأثبتنا الفرض بالنصوص الدالة على تعيين نصيب كل واحد منهم والأخذ بطريق الرد ليس بفرض فلا يمتنع ثبوته بدليل آخر كما ثبت ذلك في بعض العصبات حيث يأخذ الفرض بالنص .

ثم يأخذ الباقي بدليل آخر ولا يعد ذلك زيادة على النص وإنما هو عمل بمقتضى الدليلين و لم تثبته بالرأي بل بالنص (٣) .

(١) الميراث في الشريعة الإسلامية ص ٢٤٢ بتصريف

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٥١

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢٥٢ معزواً للزيلعي في شرح الكنز ص ٢٤٧ ج ٦

### أدلة القول الثانى القاضى بالرد :

استدل القائلون بالرد بقوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> وهؤلاء من ذوي الأرحام وقد ترجحوا بالقرب إلى الميت فيكونون أولى من بيت المال لأنه لسائر المسلمين و ذوو الأرحام أحق من الأجانب عملاً بالنص<sup>(٢)</sup> ، ولأن ذوي الأرحام قد اجتمع فيهم سببان : القرابة والإسلام فكانوا أولى من جماعة المسلمين الذين لهم سبب واحد وهو الإسلام<sup>(٣)</sup> .

كما استدلوا بقوله تعالى ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومعلوم أن ذوو الأرحام من الأقربين فوجب لهم نصيبهم لا يحجبهم عنه إلا من هو أولى منهم<sup>(٥)</sup> .

وأجاب القائلون بعدم الرد على آية الأرحام بقولهم : إنما عنى الله بهذه الآية ذوي الأرحام الذين ذكرهم في كتابه ونسخ بهم الموارثة بالهجرة والحلف ونسخت قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ

(١) سورة الأنفال آية ٧٥

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

(٣) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٤ رقم ٢٢٨٩٤

(٤) سورة النساء الآية ٧

(٥) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٤



حَتَّى يُهَاجَرُوا ﴿١﴾ فالآية عندهم على الخصوص فيمن ذكر  
الله تعالى من ذوي الأرحام وهم أصحاب الفروض في  
كتاب الله تعالى .

والعصبات الذين نسخ بهم الميراث بالمعاقدة والحنف  
والهجرة . ولما قال ﷺ ( إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه  
ولا وصية لوارث ) دلّ على أن ذوي الأرحام المذكورين  
في الكتاب هم الذين ذكر الله ميراثهم في كتابه (٢) .  
كما استدلوا بعموم قوله ﷺ : ( من ترك مالا فلورثته  
ومن ترك كلاً فالْي ) .

و في لفظ : ( من ترك ديناً فالْي ) و من ترك مالا  
فللوارث ) متفق عليه (٣) وهذا عام في جميع المال (٤) .  
واحتجوا بحديث سعد بن أبي وقاص ﷺ ( ولا يرثني  
إلا ابنة لي ) قال ابن حجر رحمه الله : استدل به من قال  
بالرد على ذوي الأرحام للحصر في قوله ( ولا يرثني إلا  
ابنة لي ) .

وتعقب بأن المراد من ذوي الفروض كما تقدم ، ومن  
قال بالرد لا يقول بظاهره لأنهم يعطونها فرضها ثم يردون

(١) سورة الأنفال الآية ٧٢

(٢) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٤ - ٤٨٥ رقم ٢٢٨٩٧ - ٢٢٨٩٨

(٣) أخرجه البخاري في ٣٩ كتاب الكفالة ٥ باب الدين و مسلم باب من ترك مالا

فلورثته ١ هـ اللؤلؤ و المرجان فيما اتفق عليه الشيخان جزء ٢ رقم ١٠٤٤ ص ١٦٠

(٤) المعنى بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

عليها الباقي ، وظاهر الحديث أنها ترث الجميع ابتداءً<sup>(١)</sup> ، فقد ظهر أن سعداً اعتقد أن البنت ترث جميع المال ولم ينكر عليه النبي ﷺ ومنعه عن الوصية بما زاد على الثلث مع أنه لا وارث له إلا ابنة واحدة فدل ذلك على صحة القول بالرد إذ لو لم تستحق الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف<sup>(٢)</sup> .

واحتجوا بحديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال (( المرأة تحوز ثلاثة مواريث : عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه )) .

قال الترمذي رحمه الله تعالى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن حرب على هذا الوجه<sup>(٣)</sup> فجعل لها ميراث ولدها المنفي باللعان كله خرج من ذلك ميراث غيرها من نوي الفروض بالإجماع .  
وبقي الباقي على مقتضى العموم ولأنها من وراثه بالرحم فكانت أحق بالمال من بيت المال كعصباته<sup>(٤)</sup> .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٥ ص ٤٦٣ - ٤٦٤

(٢) شرح السراجية في علم الفرائض للرجاني ص ١٥٤

(٣) تحفة الأحوذى ج ٦ ص ٢٥٠ وقد مضى تخريجه و الكلام عليه في فصل ميراث ولد

الملاعنة وولد الزنا

(٤) المعنى بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

واستدلوا بحديث بريدة رضي الله عنه قال : بينما أنا جالس عند رسول الله ﷺ (( إذ أتته امرأة فقالت : إني تصدقت على أمي بجارية وإنها ماتت قال : فقال ﷺ : وجب أجرك وردها عليك الميراث )) الحديث رواه مسلم <sup>(١)</sup> .  
فجعل ﷺ الجارية راجعة عليها بحكم الميراث ، وهذا هو الرد <sup>(٢)</sup>

قال ابن القيم رحمه الله : وهو ظاهر جداً في القول بالرد فتأمله <sup>(٣)</sup> .

واستدلوا بما روي أن سالماً مولى أبي حذيفة قُتل يوم اليمامة و ترك أمه فورثها عمر رضي الله عنه ماله كله <sup>(٤)</sup> .

**قلت :** ( وهذا هو الرد بعينه والله تعالى أعلم ) .

وقالوا : ولأن كل مناسب ورث بعض المال مع غيره جاز أن يرث جميعه إذا انفرد بنفسه كالعصبة .

و قالوا : ولأنه لما جاز أن ينقصوا من فروضهم بالعول عند زيادة الفروض على التركة جاز أن يزدادوا بالرد عند عجز الفروض عن التركة .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي باب قضاء الصوم عن الميت ج ٥ ص ٣٠٧٢ رقم ١١٤٩ قال محققه : وأخرجه أبو داود ( ٥٢٠/١ ) كتاب الزكاة باب من تصدق بصدقة ثم ورثها حديث ( ١٦٥٦ )

(٢) الميراث في الشريعة الإسلامية ص ٢٤٤

(٣) إعلام الموقعين ج ٤ ص ١٠

(٤) أخرجه الدارمي ٣٦٨/٢ من طريق أبي إسحاق عن عبيد ابن أبي الجعد عن عبد الله بن شداد بن الهاد وفيه : فبلغ ميراثه مائتي درهم فقال عمر رضي الله عنه : احبسوها على أمه حتى تأتي على آخرها . وطبقات ابن سعد ٨٨/٣ هـ الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٢٩-٢٣٠

وأجاب عنه المانعون للرد بقولهم : أن الله تعالى لما قسم فروض ذوي الفروض المسماة في ثلاث آي من كتابه قال النبي ﷺ ( قد أعطى الله كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ) فدل على أن من سمى له فرضاً فهو قدر حقه وذلك يمنع من الزيادة عليه .

ولأن كل من لم يورث مع غيره إلا بالفرض لم يورث مع عدم غيره إلا ذلك الفرض كالزوج و الزوجة لأنه لا يرد عليهما بوافق .

إن إعطاء عمر ابن الخطاب الميراث لأم سالم فلمصلحة رآها من يتولى مصالح بيت المال كما دفع النبي ﷺ ميراث الخزاعي إلى الكبير من خزاعة .

وأما قولهم : أنه لما جاز أن ينقصوا بالعول جاز أن يزدادوا بالرد .

فالجواب عنه : إن للزيادة جهة تستحقها وهي بيت المال فلم يجز ردها ولما لم يكن للنقص جهة تمام جاز عولها . ألا ترى أن أهل الدين والوصايا إذا ضاق المال بهم دخل العول عليهم و لو زاد عنهم لم يجز الرد عليهم (١) ؟

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٢٩ - ٢٣٠

## الترجيح

الراجح هو القول الثاني القاضي بالرد لقوة أدلته و لم يكن مع مخالفهم ما يصلح لمعارضتها . ومن حيث المعنى فإن أصحاب الفروض أحق من بيت المال بما بقي بعد الفروض من مال مورثهم فحرمان أقاربه منه ميل وجنف و معارضة لقوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (١) .

ولأن ذوي الأرحام قد اجتمع فيهم سببان هما : القرابة والإسلام فكانوا أولى من جماعة المسلمين الذين لهم سبب واحد وهو الإسلام . وهذا أصل المواريث عند الجميع صاحب السببين .

فالمدلى بالأب والأم أولى من الذي لا يدلى إلا بالأب وحده .

فكذلك الرحم والإسلام أولى من بيت المال لأنه سبب واحد (٢) .

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٥١ بتصريف معزواً بالمعنى لتيسير الكريم الرحمن لابن

سعدى ج ٢ ص ١٦

(٢) الاستنكار ج ١٥ ص ٤٨٤ رقم ٢٢٨٩٤ - ٢٢٨٩٥

**قلت** : لا سيما وقد رجع إليه متأخروا المالكية بعد المائتين و متأخروا الشافعية في نهاية القرن الرابع (١) .  
 إذاً فالقول بالرد هو المذهب الراجح الذي ينصره الدليل و الذي ينبغي الأخذ به (٢) - والله أعلم - .

### شروط الرد

للرد ثلاثة شروط و هي :

- ١- أن يبقى بعد أصحاب الفروض بقية .
- ٢- أن يكون أصحاب الفروض غير الزوجين على المختار (٣) الذي سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى .
- ٣- أن لا يوجد عصابة .

### أصناف أهل الرد

المراد بالصنف هنا الجماعة المشتركة في فرض واحد وهم سبعة أصناف (٤) وهم كما يلي :

- ١- الأم - ٢- الجدات - ٣- البنات
- ٤- بنات الابن - ٥- الأخوات الشقيقات

(١) انظر حاشية السراجية للجرجاني ص ١٨٧ مغزواً لحاشية القيلوبي بهامش المحلى للمنهاج ٣/٢ و نهاية المحتاج للرملي ١٠/٦ وشرح الزرقاني على مختصر الخليل ٢١٣/٨

(٢) أحكام المواريث ص ١٧٦

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢٤٩

(٤) فرائض اللاحم ص ١٢٨

٦- الأخوات لأب - ٧ - ولد الأم ذكورهم وإناتهم<sup>(١)</sup> .  
وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان لا يرد على بنات  
الابن مع البنت ولا على الأخوات لأب مع الأخت الشقيقة  
ولا على ولد الأم مع الأم ولا على جدة مع كل ذي فرض  
من النسب .

و روي عن علي و ابن عباس رضي الله عنهما في الجدة خاصة  
كقول ابن مسعود رضي الله عنه والصحيح عنهما الرد عليها كغيرها<sup>(٢)</sup> .  
و روى ابن منصور عن الإمام أحمد رحمهم الله أنه لا  
يرد على ولد الأم مع الأم ولا جدة مع ذي سهم والذي ذكره  
الخرقي رحمه الله أظهر في المذهب وأصح وهو قول عامة  
أهل الرد .

**قلت** : قول الخرقي رحمه الله تعالى المشار إليه هو  
قوله : ويرد على كل أهل الفرائض على قدر ميراثهم إلا  
الزوج و الزوجة<sup>(٣)</sup> .

وبهذا يتبين أن الراجح هو القول بأن أصناف الرد  
سبعة أصناف وهو قول عامة أهل الرد عدا ابن مسعود رضي الله عنه .  
وأما الباقيون وهم الزوجان فميراثهم بسبب النكاح ،  
والرد بسبب الرحم فلا يرد عليهما .

(١) التهذيب في علم الفرائض و الوصايا ص ١٢٧

(٢) المصدر السابق

(٣) المعنى بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٧

وقد أورد الإجماع على ذلك غير واحد كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى .

وأما الأب والجد فإنه من وجد منهما أخذ الباقي أو الفرض والباقي ، وليس بالرد ، وكذلك بقية العصابة إنما يأخذونه بالتعصيب وليس بالرد - والله تعالى أعلم - .



## مسألة الرد على الزوجين من عدمه

أورد الإجماع على عدم الرد على الزوجين جمع غفير من العلماء و منهم على سبيل المثال لا الحصر ابن عبد البر في الاستذكار<sup>(١)</sup>.

والماوردي في الحاوي الكبير<sup>(٢)</sup> والخبري في التلخيص<sup>(٣)</sup> وابن قدامة في المغني<sup>(٤)</sup> وصاحب البحر الزخار<sup>(٥)</sup> وابن الهائم نقله عنه الشنشوري<sup>(٦)</sup>. وسبط المارديني في شرحه على الكفاية وشرح كشف الغوامض.

وعلي بن الجمال الأنصاري في شرح فرائض المنهاج<sup>(٧)</sup> والقرافي رحمه الله تعالى في الذخيرة<sup>(٨)</sup>.

و نسب بعضهم القول بالرد على الزوجين لعثمان بن عفان رضي الله عنه و منهم السيد الجرجاني في شرح السراجية<sup>(٩)</sup> وصاحب أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية<sup>(١٠)</sup>

(١) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٦ رقم ٢٢٩٠٧

(٢) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٢٣٠

(٣) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٧٤

(٤) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٨

(٥) البحر الزخار ج ٦ ص ٣٥٠

(٦) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ ص ١٠٥

(٧) العذب الفائض شرح عمدة الفارض جزء ٢ ص ٤

(٨) الذخيرة ج ١٣ ص ٥٤

(٩) شرح السراجية للجرجاني ص ١٥٣

(١٠) أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية ص ١٧٧

وصاحب كتاب الميراث العادل في الإسلام<sup>(١)</sup> وصاحب  
الرائد في علم الفرائض<sup>(٢)</sup>.

وصاحب علم الفرائض والمواريث<sup>(٣)</sup> وصاحب  
الميراث في الشريعة الإسلامية<sup>(٤)</sup> وصاحب أحكام  
المواريث في الشريعة الإسلامية<sup>(٥)</sup> وصاحب الدر المختار<sup>(٦)</sup>  
وصاحب الفقه الإسلامي وأدلته<sup>(٧)</sup> وصاحب الذخيرة<sup>(٨)</sup>  
وغيرهم .

أما ما روي عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه  
يرد على الزوج فالجواب عنه كما يلي :

١- لم ينقل عن أحد من أهل أمهات الكتب المعتمدة  
في ما أعلم أنه أورد قولاً عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان  
أنه رد على زوجة و هذا ما جزم به صاحب الاختيار رضي الله عنه

(١) الميراث العادل في الإسلام ص ١٩٩

(٢) الرائد في علم الفرائض للشلبي ص ١١٨

(٣) علم الفرائض و المواريث مدخل تحليلي ص ٩١

(٤) الميراث في الشريعة الإسلامية ص ٢٤٣

(٥) أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية على المذاهب الأربعة ص ١٧٢

(٦) حاشية السراجية معزواً للدر المختار ٥٠٢/٥

(٧) الفقه الإسلامي وأدلته ج ٨ ص ٣٥٩

(٨) الذخيرة ج ١٣ ص ٥٤

بقوله : وأما الزوجة فلم ينقل عن أحد الرد عليها (١) .

٢- أما ما روي عنه أنه رد على زوج فقال ابن عبد البر رحمه الله تعالى فيه : لا يصح ولعل ذلك الزوج أن يكون عسبة (٢) .

و قال ابن قدامة رحمه الله : لعله كان عسبة أو ذا رحم فأعطاه لذلك أو أعطاه من مال بيت المال لا على سبيل الميراث (٣) .

وقال أبو الخطاب الكلوزاني رحمه الله تعالى : وقد تأول عليه أنه كان ابن عم أو رده لمصلحة أو صدقة ..... (٤) .

وقال أبو حكيم الخبري رحمه الله تعالى : لعله كان عسبة ولم يُعلم الراوي فلا يكون خلافاً للإجماع (٥) .

**قلت** : و لعله يكفيك كلام الخبري رحمه الله تعالى إنه لا يُعلم الراوي .

و قال الخولي محقق كتاب التهذيب في الفرائض : لم أقف عليه مسنداً (٦) .

(١) حاشية السراجية ص ١٥١

(٢) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٦ رقم ٢٢٩٠٧

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٤٧

(٤) التهذيب في الفرائض و الوصايا ص ١٢٧ وفيه خطأ مطبعي حيث قال إنه كان ابن

عمر و الصحيح ابن عم والله أعلم

(٥) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٧٤

(٦) حاشية التهذيب في الفرائض و الوصايا ص ١٢٧

**قلت** : وإن كان قد نقل تصحيحه الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى بقوله ( فنسبة الرد على الزوجين إلى عثمان رضي الله عنه وهم من الراوي لأن الذي صح عنه إنما هو الرد على الزوج فقط وهو يحتمل ما ذكرنا )<sup>(١)</sup> .

**إذا علم هذا فإني أقول** : أن القول أن عثمان بن عفان رضي الله عنه رد على زوجة وهم و حيف عظيم .

أما من حيث الوهم فإنه لم يرو عن عثمان رضي الله عنه أنه رد على زوجة وإنما روي عنه أنه رد على زوج فقط وقد علم ما أوردناه في ذلك أن بعضهم قال لا يصح و البعض الآخر قال لا يعلم الراوي والبعض قال أنه لم يقف عليه مسنداً .  
وأما من حيث الحيف فإنه قول عليه بلا علم والله تعالى أعلم .

وقد أورد الخبري رحمه الله تعالى أن جابر بن زيد رحمه الله تعالى قال بما روي عن عثمان رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> .

وقال الناظري في جوهرة الفرائض : قال عثمان وجابر بن زيد يرد عليهما أي على الزوجين .  
وذكر في ترجمة عثمان أنه عثمان بن سعيد البتي :

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٥٣ معزواً لحاشية شرح خلاصة الفرائض للبتي ص ٥٩ وقال انظر حاشية ابن عابدين ص ٥٠٢ ج ٥  
(٢) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ١٧٤ بتصرف

وقال : و قيل عثمان غير البتي (١) .

وقد نسب بعضهم القول بالرد على الزوجين لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بقوله : المذهب الثاني أنه يرد على جميع أصحاب الفروض حتى الزوجين وهذا مذهب جماعة من العلماء كابن تيمية (٢) .

**قلت** : في نسبة الرد على الزوجين لابن تيمية رحمه الله تعالى نظر .

وقد استنظر الشيخ محمد العثيمين حفظه الله ما وقع في فتاوى شيخ الإسلام ص [٤٨] مجموعة رقم [١] و في مختصر الفتاوى ص [٤٢٠] و في الاختيارات ص [١٩٧] في امرأة خلفت زوجاً وأماً و بنتاً أنها تقسم على [١١] للبننت [٦] أسهم و للزوج [٣] أسهم و للأم سهمان و هذا على قول من يقول بالرد كأبي حنيفة وأحمد . انتهى .

فإن ظاهر هذه القسمة أنه يرد على الزوج وفي ذلك نظر من وجوه ثلاثة :

**الأول** : أن الشيخ صرح بأنها مبنية على من يقول بالرد وقد علم أن القائلين بالرد لا يرون الرد على الزوجين فقسمة المسألة المذكورة عندهم من [١٦] للزوج [٤] و للبننت [٩] و للأم [٣] .

(١) جوهرة الفرائض الكاشف لمعاني مفتاح الفرائض ص ٢٦١

(٢) فرائض اللامح ص ١٢٦

**الثانى:** أن الأصحاب لم ينقلوا عن الشيخ أنه يرى الرد على الزوجين مع اعتنائهم بآرائه واعتبارهم لها بل إن صاحب مختصر الفتاوى قال عن المسألة المذكورة إن فيها نظراً .

**الثالث:** إن الشيخ نفسه ذكر في موضع آخر مسألتى رد فيهما أحد الزوجين ولم يرد عليهما ففي صفحة [٥٠] من المجموعة رقم [١] من الفتاوى في رجل مات وترك زوجة وأختاً لأبوين و ثلاث بنات أخ لأبويه .

قال الشيخ : للزوجة الربع و للأخت النصف و لا شيء لبنات الأخ .

والربع الثانى إن كان هناك عصابة فهو للعصابة وإلا فهو مردود على الأخت على أحد قولى العلماء وعلى الآخر فهو لبيت المال .

وقال فى صفحة [٥٢] من المجموعة المذكورة فى امرأة خلفت زوجاً و ابن أخت أن للزوج النصف أما ابن الأخت فى أحد الأقوال له الباقي وهو قول أبى حنيفة وأصحابه وأحمد فى المشهور عنه .

وفى القول الثانى لبيت المال وهو قول كثير من أصحاب الشافعى .

قال وأصل المسألة تنازع العلماء في ذوي الأرحام الذين لا فرض لهم و لا تعصيب ..... ثم أردف الشيخ العثيمين قائلاً : فأنت ترى أن الشيخ رحمه الله لم يرد على الزوجين في هاتين المسألتين و لو كان يراه لرد عليهما لاستحقاقهما الرد في مثل هذه الحال لو كانا من أهله .

و الظاهر أن المسألة الأولى التي ظاهرها الرد على الزوج سهو أو سبقة قلم - والله تعالى أعلم - (١) .

**قلت** : ومما يؤيد هذا قول ابن اللحام (٢) رحمه الله تعالى في الاختيارات ( قلت : أبو حنيفة : لا يقول بالرد على الزوجين ، فللزوج عنده الربع والثلاثة أرباع الباقية تقسم أرباعاً : ثلاثة أرباعها للبنات ، وربعها للأم فتصح هذه المسألة عندهم من [١٦] للزوج [٤] وللبنات [٩] وللأم [٣] والله أعلم ) (٣) .

(١) تسهيل الفرائض ص ٦٩ - ٧٠

(٢) ابن اللحام هو : علي بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان العلاء البجلي ثم الدمشقي الحنبلي يعرف بابن اللحام و هي حرفة أبيه ولد بعد ٧٥٠ هـ ببعلبك ونشأ في كفالة خاله لكون أبيه مات وهو رضيع فعلمه خاله صنعة الكتابة ثم حبيب إليه الطلب فطلب بنفسه وتفقه على الشمس بن اليونينة ثم انتقل إلى دمشق وتلميذ لابن رجب وغيره ودرس وأفتى ووعظ بالجامع الأموي في حلقة ابن رجب بعده و صار شيخ الحنابلة بالشام مع ابن مفلح و قدم القاهرة فسكنها وولي تدريس المنصورية ثم نزل عنها وعين للقضاء بعد موت الموفق ابن نصر الله فامتنع فيما قيل مات يوم عيد الأضحى سنة ٨٠٣ هـ ١ هـ بتصرف مقدمة الاختيارات الفقهية ص ٩ - ١١ معزواً إلى الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للحافظ شمس الدين السخاوي ج ٥ ص ٣٢٠

(٣) الاختيارات الفقهية ص ١٦٧

**قلت** : الرد على الزوجين هو رأي لبعض متأخري الحنفية حيث قال في الدر المختار (٥٠٢/٥) قلت : وفي الأشباه أنه يرد عليهما - يعني الزوجين - في زماننا لفساد بيت المال وقال ابن عابدين معقباً عليه في حاشيته رد المختار قال في القنية وبه يفتى بالرد على الزوجين في زماننا لفساد بيت المال .

وفي الزيلعي عن النهاية ما فضل عن فرض أحد الزوجين يرد عليه .

وقال في المستصفي والفتوى اليوم بالرد على الزوجين وهو قول المتأخرين من علمائنا .

وقال الحدادي : الفتوى اليوم بالرد على الزوجين .

وقال الشارح في الدر المنتقى من كتاب الولاء قلت : ولكن بلغني أنهم لا يفتون بذلك فتنبه .

وقال ابن عابدين معقباً عليه : أقول أيضاً في زماننا من أفتى بشيء من ذلك ولعل لمخالفته للمتون فليتأمل لكن لا يخفى أن المتون موضوعة لنقل ما هو المذهب وهذه المسألة مما أفتى بها المتأخرون على خلاف أصل المذهب للعلة المذكورة . . . . .

إلى أن قال : والحاصل أن كلام المتون إنما هو عند انتظام بيت المال وكلام الشروح عند عدم انتظامه فلا



معارضة بينهما فمن أمكنه الإفتاء بذلك في زماننا فليفت به ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وذكر الشهيد في فرائضه أن الفاضل عن سهام الزوج والزوجة لا يوضع في بيت المال بل يدفع إليهما لأنهما أقرب إلى الميت من جهة السبب فكان الدفع إليهم أولى من غيرهما .

وفي معراج الدراية شرح الهداية يدفع ما فضل عن فرض أحد الزوجين إليه بالرد <sup>(١)</sup> .

وممن قال بالرد على الزوجين في هذا العصر : الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله تعالى حيث قال : والصحيح أنه يرد على الزوجين كغيرهما من أهل الفروض لعدم الدليل البين على أن الرد مخصوص بغير الزوجين .

وأما قوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ .

فإنه كما يدل على أنهم الوارثون بالفرض دون الزوجين فلا يدل على أنهم المخصصون بالرد .

ويدل على ذلك أن العول الذي هو ضد الرد يتناول جميع أهل الفروض الزوجين وغيرهم وحالة الرد نظير

(١) حاشية السراجية ص ١٥١ - ١٥٢ بتصرف وانظر التركات والوصايا ص ٥٦٧

حالة العول (١) .

**قلت** : ومال إليه الشيخ محمد العثيمين حفظه الله تعالى بقوله : و يمكن أن يقال في مسألة الرد على الزوجين لأن ذلك أولى من صرفه إلى بيت المال الذي يكون لعموم المسلمين فإن بين الزوجين من الاتصال الخاص ما ليس لعموم المسلمين فيكونان أحق بما بقي بعد فرضهما من بيت المال .

ويحتمل أن يحمل على هذا ما روي عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه (٢) .  
وهذا هو اختيار شيخنا حفظه الله تعالى .

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٥٢ - ٢٥٣ بتصريف معزواً إلى المختارات الجلية من المسائل الفقهية ص ٦٣ و قال انظر تفسيره تيسير الكريم الرحمن ص ١٦ ج ٢ و الفتاوى السعدية ص ٤٨١ - ٤٨٢  
(٢) تسهيل الفرائض ص ٧٠

## أصول مسائل الرد

تنقسم أصول مسائل الرد إلى قسمين هما :

القسم الأول : أن لا يكن مع من يرد عليه أحد الزوجين

القسم الثاني : أن يكون مع من يرد عليه أحد الزوجين

فأما القسم الأول : فأصول مسائله أربعة أصول وهي :

١- أصل اثنين [٢] - ٢- أصل ثلاثة [٣]

٣- أصل أربعة [٤] - ٤- وأصل خمسة [٥]

ولا تزيد على هذا لأنها لو زادت سدساً لكمل المال ولا

يكن هناك رد .

وهذه الأصول الأربعة مقتطعة من الأصل ستة [٦]

لا من غيره من الأصول لأن الفروض كلها التي يرد على

أصحابها موجودة فيه إلا الربع والثلث وهما فرضا الزوجية

والزوجين ليسا من أهل الرد كما سبق تحقيقه .

ولأن أصل اثنين [٢] وأصل ثلاثة [٣] لا يجتمع فيهما

أكثر من صنفين والفرض الواقع في أصل اثنين [٢] نصف

ونصف و في أصل ثلاثة [٣] ثلثان وثلث وهما مستغرقان .

وأما أصل أربعة [٤] وأصل ثمانية [٨] وأصل اثني

عشر [١٢] وأصل أربعة وعشرين [٢٤] فإنه لا بد فيها من

أحد الزوجين وفرض المسألة خلافه .

وأما أصل ثمانية عشر [١٨] وأصل ستة وثلاثين [٣٦] فإنه لا بد فيهما من وجود عاصب ومن شروط الرد عدم وجود العاصب <sup>(١)</sup>.

**أما القسم الثاني** : وهو إذا كان مع من يرد عليه أحد الزوجين فإن أصول مسائل هذا القسم ثلاثة وهي أصل اثنين [٢] إذا كان فرض الزوجين نصفاً .

وأصل أربعة [٤] إذا كان فرض الزوجية ربعاً .

وأصل ثمانية [٨] إذا كان فرض الزوجية ثمناً .

وزاد كثير من الفرضيين أعداداً أخرى في هذا القسم سموها أصولاً وهي ستة عشر [١٦] واثنان وثلاثون [٣٢] وأربعون [٤٠] <sup>(٢)</sup>.

فعلى قولهم هذا تكون أصول القسم الثاني ستة [٦] ومجموع القسمين ثمانية [٨] .

وزاد ابن الهائم رحمه الله تعالى أصل أربعة وعشرين [٢٤] <sup>(٣)</sup> فصارت سبعة [٧] و مجموع القسمين تسعة [٩] وزاد الخبري رحمه الله تعالى في أصول القسم الثاني أصل أربعة وعشرين [٢٤] وستة وتسعين [٩٦] <sup>(٤)</sup> فصارت

(١) العذب الفائض شرح عمدة الفارض جزء ١ ص ٤ - ٥ بتصرف

(٢) انظر كشف الغوامض جزء ٢ ص ٣٦٤ - ٣٦٨ و العذب الفائض و نسب حصرها إلى الاستقراء جزء ٢ ص ٥ و النور الفائض ص ٤٣ - ٤٤ و غيرها

(٣) الفصول في الفرائض ص ٢٩٥

(٤) كتاب التلخيص ج ١ ص ١٨٣

أصول هذا القسم ثمانية [٨] و جملة أصول القسمين عشرة [١٠].

وزاد الكلوذاني رحمه الله تعالى على ما ذكره الخبري في القسم الثاني : أصل ستة [٦] وأصل اثني عشر [١٢] <sup>(١)</sup> فكانت أصول هذا القسم عنده عشرة [١٠] و جملة أصول القسمين اثنا عشر [١٢] أصلاً .

**قلت :** والجواب على ما زاده الخبري و الكلوذاني رحمهما الله تعالى من أصول وهي أصل ستة [٦] وأصل اثني عشر [١٢] وأصل أربعة وعشرين [٢٤] وأصل وستة وتسعين [٩٦] أنها لا تكون إلا على قول ابن مسعود رضي الله عنه و قد سبق القول أنه مرجوح بقول الجمهور كما أسلفنا .  
وأما الجواب على ابن الهائم رحمه الله تعالى فقد خطأه زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في غاية الوصول إلى علم الأصول <sup>(٢)</sup> .

وأما الجواب على الباقيين الذين زادوا أصل ستة عشر [١٦] واثنين وثلاثين [٣٢] و أربعين [٤٠] .

(١) التهذيب في علم الفرائض و الوصايا ص ١٢٩

(٢) حاشية الفصول للمنيف ص ٢٩٥ معزواً لغاية الوصول إلى علم الأصول / ١٠٧

**فأقول** : في وجهة نظري أنها ليست أصولاً بل هي جوامع لمسائل الزوجية و من يرد عليهم وذلك للأمور التالية و هي :

**الأمر الأول** : إن هذه الأعداد هي حاصل ضرب نتيجة النظر بين أصل أو مصحح مسألة المردود عليهم وما بقي بعد فروض الزوجية من مسألة الزوجية والحاصل جامعة للمسألتين .

أما التأصيل فخالفه وهو حاصل النظر بين مخارج الفروض و قد سبق بقسميه في بابه .

**الأمر الثاني** : إن المسائل تأصل مرة واحدة و ما عدا ذلك من عملية فإما تصحيح للانكسار أو إيجاد جامعة . أو هما معاً وهنا قد جرى تأصيل مسألة الزوجية من مخرج فرضها .

و جرى تأصيل مسألة الرد من مجموع انصبائهم المستخرجة من أصل الستة [٦] وما عدا ذلك فجامعة للمسألتين .

**الأمر الثالث** : لو وجد انكسار في نصيب الزوجات . أو في نصيب المردود عليهم . أو فيهما معاً وصُحِّح الانكسار قبل الجامعة لفاقت هذه الأصول المزايدة و بالله التوفيق .

**ملحوظة:** لقد وجدت بعد تدويني لهذا الباب بأربع سنوات تقريباً من وافقني هذا النظر أو وافقته والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### طريقة العمل في حل مسائل الرد

تنقسم مسائل الرد إلى قسمين رئيسيين هما :

**القسم الأول:** أن لا يكون مع من يرد عليه أحد الزوجين .

**القسم الثاني:** أن يكون مع من يرد عليه أحد الزوجين عكس الأول .

### طريقة الحل في القسم الأول

لا يخلو هذا القسم من إحدى حالات ثلاث وهي :

**الحالة الأولى:** أن يكون من يرد عليه شخصاً واحداً منفرداً .

**الحالة الثانية:** أن يكون من يرد عليه صنفاً واحداً متعدد الرؤوس .

**الحالة الثالثة:** أن يكون من يرد عليه أكثر من صنف .  
فأما طريقة العمل في الحالة الأولى إذا كان من يرد عليه شخصاً واحداً منفرداً فليس هناك كبير عمل يذكر وإنما المال له فرضاً ورداً .

(١) انظر حاشية كشف الغوامض جزء ١ ص ٢٦٤ تحقيق د/ عوض العوفي

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن بنت أو بنت ابن أو أم أو ولد أم أو جدة فإن المال لمن وجد منهم منفرداً فرضاً ورداً ولا عمل هناك يذكر .

### طريقة العمل في الحالة الثانية :

١٠		أما طريقة العمل في الحالة الثانية وهي
١	بنت	أن يكون من يرد عليه صنفاً واحداً متعدد
١	بنت	الرؤوس : ففي هذه الحالة نجعل لهم مسألة
١	بنت	من عدد رؤوسهم كأنهم عصابة فرضاً ورداً
١	بنت	<b>مثال ذلك :</b> لو هلك هالك عن عشر بنات فإن
١	بنت	أصل مسألتهن من عدد رؤوسهن عشرة
١	بنت	[١٠] لكل واحدة واحد [١] فرضاً ورداً
١	بنت	وكذلك لو كن جدات أو بنات ابن أو أخوات
١	بنت	من أبوين أو من أب أو من أم فالمسألة من
١	بنت	عدد رؤوسهن فرضاً ورداً وهذه صورتها :
١	بنت	

### طريقة العمل في الحالة الثالثة :

وهي كون من يرد عليهم أكثر من صنف و في هذه الحالة لا يتجاوز المردود عليهم ثلاثة أصناف لأنهم لو جاوزوها لم يكن في المسألة رد بل ستكون المسألة عادلة أو عائلة .



وعلى كل فطريقة العمل في هذه الحالة حسب الخطوات التالية :

١- نأصل المسألة كما سبق في باب التأصيل دون النظر إلى أن فيها رداً أم لا ولا تكون إلا من أصل الستة [٦] .

٢- نجمع سهام الورثة من المسألة وما بلغت فهي أصل لمسألة الرد .  
فإن انقسمت سهام كل صنف عليهم صحت المسألة من أصلها .

وإن وجد انكسار صحناه ولا يتجاوز فريقين في هذه الحالة للاستقراء ولا يختلف تصحيح الانكسار هنا عن ما مضى في بابيه إلا ضرب جزء السهم في أصل مسألة الرد لا في أصل الستة [٦] وباقي العمل معلوم **ومثال الانقسام** : لو هلك هالك عن جدة وأخ وأخت

لأم فإن أصل مسألتهم من ثلاثة [٣] للجدة السدس واحد [١] وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] لكل واحد واحد

[١] وأصل مسألة الرد من ثلاثة [٣]  
لكل واحد واحد [١] و بهذا  
صحت من أصلها ثلاثة [٣] وهذه  
صورتها :

٣	٣	
١	١	جدة
١	١	أخ لأم
١	١	أخت لأم

ومثال الانكسار على فريق واحد : لو كان في المثال السابق ثلاثة إخوة لأم كان جزء السهم كامل رؤوسهم ثلاثة [٣] لمباينتها لسهامهم

٩	٣	٦	وحاصل ضربها في أصل مسألة الرد ثلاثة
٣	١	١	[٣] ينتج تسعة [٩ = ٣ × ٣] ومنها جدة
٢			تصح للجدة ثلاثة [٣ = ٣ × ١] أخ لأم
٢	٢	٢	وللإخوة لأم ستة [٦ = ٣ × ٢] لكل أخ لأم
٢			واحد اثنان [٢] وهذه صورتها : أخ لأم

ومثال الانكسار على فريقين مع موافقة الرؤوس للسهم : لو كان في المثال السابق أربعة إخوة لأم كان بين رؤوسهم أربعة [٤] وسهامهم اثنان [٢] موافقة بالنصف فنثبت نصف الرؤوس اثنين [٢] وهي جزء السهم نضربها في أصل

٦	٣	٦	مسألة الرد ثلاثة [٣] تصح من ستة
٢	١	١	[٦ = ٣ × ٢] للإخوة أربعة جدة
١			[٤ = ٢ × ٢] لكل أخ واحد [١] أخ لأم
١			وللجدة اثنان [٢ = ٢ × ١] وهذه أخ لأم
١	٢	٢	أخ لأم
١			أخ لأم صورتها :

وأما الانكسار على فريقين وهو نهاية الانكسار في هذه الحالة للاستقراء : فمثاله لو هلك هالك عن جدتين وثلاث شقيقات .

فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] للجدتين السدس واحد [١] وللأخوات الشقيقات الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] . وأصل مسألة الرد من خمسة [٥] للجدتين واحد [١] للشقيقات أربعة [٤] .

وبالنظر بين رؤوسهن وسهامهن نجدها متباينة . وكذلك النظر بين الرؤوس وحاصل ضربها ينتج ستة [٦ = ٣ × ٢] وهي جزء السهم نضربها في أصل مسألة الرد خمسة [٥] ينتج ثلاثون [٣٠ = ٦ × ٥] ومنها تصح .

٣٠	5	6	للجدتين ستة [٦ = ٦ × ١]
٣	١	١	جدة لكل واحدة ثلاثة [٣]
٣			جدة وللشقيقات أربعة وعشرون
٨			أخت شقيقة [٢٤ = ٦ × ٤] لكل واحدة
٨	٤	٤	ثمانية [٨] وهذه صورتها : أخت شقيقة
٨			أخت شقيقة

ومثال مباينة فريق لسهامه وموافقة الآخر مع مباينة الرؤوس فيما بينها ، لو كن الشقيقات في المثال السابق ستاً ،

٣٠	5	6		لصحت مسألتهن مما صحت
٣			جدة	منه السابقة للجدتين ستة [٦]
٣	١	١	جدة	لكل واحدة ثلاثة [٣]
٤			أخت شقيقة	وللشقيقات أربعة وعشرين
٤			أخت شقيقة	[٢٤] لكل واحدة أربعة [٤]
٤			أخت شقيقة	وبقية الأمثلة قد سبقت في
٤	٤	٤	أخت شقيقة	باب تصحيح الانكسار
٤			أخت شقيقة	وهذه صورتها :
٤			أخت شقيقة	

### طريق العمل في القسم الثانى

طريقة العمل في هذا القسم وهو أن يكون مع من يرد عليهم أحد الزوجين لا يخلو هذا القسم من ثلاث حالات وهي :

**الحالة الأولى :** أن يكون من يرد عليه شخصاً واحداً فقط و معه أحد الزوجين .

**الحالة الثانية :** أن يكون من يرد عليه صنفاً واحداً متعدد الرؤوس و معه أحد الزوجين .

**الحالة الثالثة :** أن يكون من يرد عليه أكثر من صنف و معه أحد الزوجين .

### طريقة العمل في الحالة الأولى

نأصل المسألة من مخرج فرض الزوجية مع قطع النظر عن الموجود من أهل الرد وما بقي بعد نصيب أحد الزوجين يكون لذلك الشخص فرضاً ورداً .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجة وأم أو أي فرد

من أفراد المردود عليهم ،

٤		مخرج	فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] مخرج
١	زوجة		الربع للزوجة الربع واحد [١] و الباقي
٣	أم		ثلاثة [٣] للأم فرضاً ورداً وهذه صورتها :

وإذا وجد انكسار في سهام الزوجات على رؤوسهن صححنا الانكسار كما مضى في باب تصحيح الانكسار على فريق واحد .

فلو كانت الزوجات في المسألة السابقة ثلاثا لصحت من

١٢	3×4		اثني عشر [١٢] وهي حاصل ضرب
١		زوجة	عدد رؤوسهن ثلاثة [٣] في أصل
١	١	زوجة	المسألة أربعة [٤] ينتج اثنا عشر [١٢]
١		زوجة	لكل زوجة واحد [١] والباقي تسعة [٩]
٩	٣	أم	لأم فرضاً ورداً و هذه صورتها :

**طريقة العمل في الحالة الثانية :** وهي إذا كان من يرد

عليه صنفاً واحداً متعدد الرؤوس ومعهم أحد الزوجين .

لا يختلف العمل عن ما مضى عدا تصحيح الانكسار على  
المردود عليهم حيث نأصل المسألة من مخرج فرض  
الزوجية .

ثم نعطي من وجد من الزوجين نصيبه وما بقي فهو  
نصيب المردود عليهم فرضاً ورداً .

وإذا لم يكن هناك انكسار لا على الزوجية ولا على  
المردود عليهم صحت المسألة من أصل فرض الزوجية .

٤		<b>ومثال ذلك :</b> لو هلك هالك عن زوج وثلاث
١	زوج	بنات، فإن أصل مسألتهم من مخرج فرض
١	بنت	الزوج أربعة [٤] ، للزوج الربع واحد [١]
١	بنت	والباقى ثلاثة [٣] للبنات لكل واحدة واحد
١	بنت	[١] فرضاً ورداً وهذه صورتها :

أما إذا وجد انكسار على فريق الزوجات .

أو على المردود عليهم .

أو على الجميع صححنا الانكسار كما مضى في باب

الانكسار .

ومثال الانكسار على المردود عليهم لو كان في المثال

السابق أربع بنات ،

١٦	4	$\times 4$	فإن بين رؤوسهن أربعة [٤] ،
٤	١	زوج	وسهامهن ثلاثة [٣] مباينة فنضربها في
٣	٣	بنت	أصل مسألة الزوجية أربعة ينتج ستة
٣		بنت	عشر [١٦ = ٤ × ٤] ومنها تصح للزوج
٣		بنت	أربعة [٤ = ٤ × ١] و لكل بنت [٣]
٣		بنت	وهذه صورتها :

ومثال الانكسار على الجميع لو كان في المثال السابق بدل الزوج زوجتان .

فإن بين سهامهما واحد [١] وبين رأسيهما اثنين [٢] مباينة وبين سهام البنات سبعة [٧] وبين رؤوسهن أربعة [٤] كذلك مباينة .

وبالنظر بين المثبتات نجدها متداخلة فنكتفي بالأكبر

٣٢	8	$\times 4$	وهي الأربعة [٤] وهي جزء السهم
٢	١	زوجة	نضربها في أصل المسألة ثمانية ينتج
٢		زوجة	اثنان وثلاثون [٣٢ = ٨ × ٤] ومنها
٧	٧	بنت	تصح للزوجتين أربعة [٤ = ٤ × ١]
٧		بنت	لكل زوجة اثنان [٢] وللبنات ثمانية
٧		بينت	وعشرون [٢٨] لكل واحدة سبعة [٧]
٧		بنت	وهذه صورتها :

### طريقة العمل في الحالة الثالثة : وهي إذا كان من يرد

عليه أكثر من صنف ومعهم أحد الزوجين .

لا يجتمع في هذه الحالة مع أحد الزوجين في مسألة ردٍ أكثر من ثلاثة أصناف للاستقراء إذا علم هذا فإن طريقة العمل في هذه الحالة حسب الخطوات التالية وهي :

١- نجعل مسألة للزوجية من مخرج فرض أحدهما

ثم نعطيه فرضه منها والباقي للمردود عليهم .

ثم نصح مسألة الزوجية إن احتاجت إلى تصحيح دون إدخال أهل الرد في هذا التصحيح .

٢- نجعل لأصناف المردود عليهم مسألة من أصل

سته [٦] ثم نجمع سهامهم وما حصل فهو أصل لمسألة الرد .

وإذا وجد انكسار صحناه دون إدخال الزوجات في

هذا التصحيح ولا يتعدى الانكسار في هذه الحالة أكثر من صنفين من أهل الرد .

٣- ننظر بين أصل أو مصح مسألة الرد وباقي

فرض الزوجية فإن انقسم الباقي على مسألة الرد صحت من مسألة الزوجية وكانت هي الجامعة للمسألتين .



وإن باين ضربنا كامل مسألة الرد في كامل مسألة الزوجية وناتج ذلك هو الجامعة للمسألتين .  
وإن وافق باقي فرض الزوجية لمسألة الرد ضربنا وفقها في مسألة الزوجية وناتج ذلك هو الجامعة للمسألتين .

٤- نضرب نصيب من وجد من الزوجين بما ضربت به مسألته و ما نتج فهو نصيبه من الجامعة .  
٥- نضرب سهام كل صنف من أهل الرد بالمثبت من حاصل النظر بين باقي فرض الزوجية ومسألة الرد و ما نتج فهو نصيب ذلك الصنف من الجامعة .

#### الأمثلة :

مثال انقسام باقي فرض الزوجية على المردود عليهم ولا يكون إلا في مسألة واحدة فقط وهي : لو هلك هالك عن زوجة وأختين لأم وجدة أو أم .

فإن أصل مسألة الزوجة من مخرج فرضها أربعة [٤] لها الربع واحد [١]

والباقى ثلاثة للمردود عليهن فرضاً ورداً .  
وأصل مسألتهن الردية من ثلاثة [٣] مستخرجة من أصل ستة [٦] .

وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ثلاثة [٣] وأصل

٤	٣	٦	٤	مسألة الرد ثلاثة [٣] نجدها منقسمة
١			١	فتصح المسألة من مسألة زوجة
١	١	١		الزوجية أربعة [٤] وهي
١	١	١	٣	الجامعة للمسألتين لكل واحدة
١	١	١		[١] وهذه صورتها :
				جدة

**ومثال** مباينة باقي فرض الزوجية لمسألة المردود

عليهم لو هلك هالك عن زوج وبنت وبنت ابن .

فإن أصل مسألة الزوج من مخرج فرضه أربعة [٤] له الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للبنت وبنت الابن فرضاً ورداً .

وأصل مسألتها الردية من أربعة [٤] مستخرجة من أصل ستة [٦] للبنت ثلاثة [٣] ولبنت الابن واحد [١] .  
وبالنظر بين باقي فرض الزوج ثلاثة [٣] وبين أصل مسألة الرد أربعة [٤] نجدها متباينة فنضرب أصل مسألة الرد في أصل مسألة الزوج ينتج ستة عشر [١٦ = ٤ × ٤] وهي الجامعة للمسألتين .

١٦	٤	٦	٤	للزوج أربعة [٤ = ٤ × ١]
٤	٠	٠	١	وللبنت تسعة [٩ = ٣ × ٣] ولبنت
٩	٣	٣	٣	الابن ثلاثة [٣ = ٣ × ١] وهذه
٣	١	١		صورتها :
				زوج
				بنت
				بنت ابن

## ومثال الموافقة بين باقي فرض الزوجية و مسألة

المردود عليهم :

وقبل الشروع في المثال لا بد أن يعلم أولاً أن جل الفرضين قد دأب على القول بأنه لا يتأتى الموافقة بين باقي فرض الزوجية و مسألة المردود عليهم .

**قلت** : وهذا لا يتأتى إلا إذا لم يكن هناك انكسار لا على فريق الزوجات ولا على فريق المردود عليهم ولا على جميعهم .

أو وجد وأرجئ تصحيحه إلى ما بعد الجامعة وذلك لأن الباقي بعد فرض الزوج واحد [١] إذا كان الفرض نصفاً وثلاثة [٣] إذا كان الفرض ربعاً .

والباقي بعد فرض الزوجة فأكثر ثلاثة [٣] إذا كان الفرض ربعاً .

أو سبعة [٧] إذا كان الفرض ثمنياً .

وكما علم أن أصول مسائل الرد في هذه الحالة اثنين وثلاثة وأربعة وخمسة [٢، ٣، ٤، ٥] وهي مباينة للباقي ما عدا أصل ثلاثة [٣] منقسم عليه الباقي وهذا هو السبب في قولهم لا يتأتى التوافق .

أما إذا كان هناك انكسار وصح قبل الجامعة فإنه يحصل حينئذ التوافق سواء كان الانكسار في سهام الزوجات فقط .

أو في سهام المردود عليهم أو فيهما معاً .  
إذا علم هذا **فمثال التوافق** إذا كان الانكسار في سهام الزوجات فقط لو هلك هالك عن زوجتين وجدة وأخت لأب .

فإن أصل مسألة الزوجة من أربعة [٤] لهما الربع واحد [١] منكسر عليهما وميباين لرأسيهما اثنين [٢] فنضربها في أصل المسألة أربعة [٤] ينتج ثمانية [٨=٤×٢] ومنها يصح هذا الانكسار .

لكل واحدة من الزوجات واحد [١] والباقي ستة [٦] للمردود عليهما .

وأصل مسألة المردود عليهم من أربعة [٤] مستخرجة من أصل ستة [٦] للجدّة واحد [١] وللأخت لأب ثلاثة [٣] .

وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ستة [٦] .  
وبين أصل مسألة الرد أربعة [٤] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصف كلٍ منهما .

ثم نضرب وفق مسألة الرد اثنين [٢] في مصح مسألة الزوجية ثمانية ينتج ستة عشر [١٦=٨×٢] وهي الجامعة للمسألتين للزوجتين أربعة [٤].

١٦	٤	٦	٨	٤	×٢	[٢=٢×١]	لكل واحدة اثنان
٢	٠	٠	١	١		زوجة	[٣=٣×١]
٢	٠	٠	١	١		زوجة	ولالأخت لأب تسعة
٣	١	١				جدة	[٩=٣×٣] وهذه
٩	٣	٣	٦	٣		أخت لأب	صورتها :

ومثال التوافق إذا كان الانكسار على المردود عليهم فقط : لو هلك هالك عن زوجة وأم وثلاثة إخوة لأم .

فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لها الربع واحد والباقي ثلاثة [٣] للمردود عليهم فرضاً ورداً .

وأصل مسألتهم الردية من ثلاثة [٣] مستخرجة من أصل ستة [٦] للأم واحد [١] .

ولالإخوة لأم اثنان [٢] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ثلاثة [٣] .

وبضربها في أصل مسألة الرد ثلاثة ينتج تسعة [٩=٣×٣] .

وبينها وبين باقي فرض الزوجة ثلاثة موافقة بالثلث فنضرب  
ثلث التسعة ثلاثة [٣] في أصل مسألة الزوجية أربعة ينتج  
[٣×٤=١٢] وهي الجامعة للمسألتين

١٢	٩	٣	٦	٤	للزوجة ثلاثة	
٣	٠	٠	٠	١	زوجة	[٣=٣×١] ولأم
٣	٣	١	١	٣	أم	ثلاثة
٢	٢				أخ لأم	[٣=١×٣] ولكل أخ
٢	٢	٢	٢		أخ لأم	لأم اثنان [٢=١×٢]
٢	٢				أخ لأم	وهذه صورتها :

**ومثال التوافق** لو كان الانكسار على فريق الزوجات  
والمردود عليهم معاً : لو هلك هالك عن ثلاث زوجات وأم  
وأربعة إخوة لأم .

فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لهن الربع واحد [١]  
منكسر عليهن ومباين لرؤوسهن ثلاثة [٣] والباقي ثلاثة  
[٣] للمردود عليهم فرضاً ورداً .

ثم نصحح مسألة الزوجية بضرب رؤوسهن ثلاثة في أصل  
مسألتهن أربعة ينتج اثنا عشر [٣×٤=١٢] .  
للزوجات ثلاثة [٣=٣×١] لكل واحدة واحد [١] والباقي  
تسعة [٩] للمردود عليهم .

وأصل مسألتهم الردية من ثلاثة [٣] مستخرجة من أصل  
الستة [٦] .  
للأم واحد [١] .

ولالإخوة لأم اثنان [٢] منكسرة عليهم وموافقة لرؤوسهم  
بالنصف فنثبت نصف رؤوسهم اثنان [٢] .

وهي جزء السهم نضربها في أصل مسألة الرد ثلاثة ينتج  
سنة [٦ = ٣ × ٢] لكل واحد منهم واحد [١] وللأم اثنان  
[٢ = ٢ × ١] .

وبالنظر بين مصحح مسألة الرد ستة [٦] .

وباقى فرض الزوجية تسعة [٩] نجد بينهما موافقة بالثلث  
فتلث الستة اثنان [٢] وهي جزء السهم .

٢٤	٦	٣	٦	١٢	٤	نضربها في مصحح مسألة
٢	٠	٠	٠	١	١	الزوجية اثني عشر ينتج
٢	٠	٠	٠	١	١	أربعة وعشرون
٢	٠	٠	٠	١	١	[٢٤ = ١٢ × ٢] وهي
٦	٢	١	١			الجامعة للمسألتي لكل
٣	١					زوجة اثنان [٢ = ٢ × ١]
٣	١					وللأم ستة [٦ = ٣ × ٢]
٣	١	٢	٢	٩	٣	ولكل أخ ثلاثة [٣ = ٣ × ١]
٣	١					وهذه صورتها :
٣	١					أخ لأم

وكذلك لو كان الانكسار على فريق الزوجات وأكثر من  
فريق من المردود عليهم كما لو كان في المثال السابق بدل  
الأم جدتان فكذلك العمل كما مضى في المثال السابق .

أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لهن الربع واحد [١] منكر عليهن ومباين لرؤوسهن ثلاثة [٣].  
فنضربها في أصل مسألتهن أربعة ينتج اثنا عشر [٣×٤=١٢] لهن ثلاثة [٣×١=٣] لكل واحدة واحد [١].  
والباقي تسعة [٩] للمردود عليهم فرضاً ورداً.  
وأصل مسألتهم الردية من ثلاثة [٣] مستخرجة من أصل الستة [٦] للجنتين واحد [١] منكر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢] فنثبتها.  
ولالإخوة لأم اثنان [٢] منكسرة عليهم وموافقة لرؤوسهم بالنصف فنثبت نصف رؤوسهم اثنين [٢].  
وبالنظر بين المثبتات نجدها متماثلة اثنين [٢] واثنين [٢].  
فنكتفي بإحداهما وهي جزء السهم نضربها في أصل مسألة الرد ثلاثة ينتج ستة [٢×٣=٦] لكل واحدة من الجنتين واحد [١].  
ولكل واحد من الإخوة لأم واحد [١].  
وبالنظر بين مصح مسألة الرد ستة [٦].  
وباقى فرض الزوجية تسعة [٩] نجد بينهما موافقة بالثلث.  
فثلث الستة اثنان [٢] وهي جزء السهم نضربها في مصح



٢٤	٦	٣	٦	١٢	٤	مسألة الزوجية اثني عشر
٢	٠	٠	٠	١		ينتج أربعة وعشرون زوجة
٢	٠	٠	٠	١	١	زوجة وهي [٢٤ = ١٢ × ٢]
٢	٠	٠	٠	١		الجامعة للمسألتين زوجة
٣	١					لكل زوجة اثنان جدة
٣	١	١	١			[٢ = ٢ × ١] ولكل جدة جدة
٣	١			٩	٣	ثلاثة [٣ = ٣ × ١] أخ لأم
٣	١					ولكل أخ ثلاثة أخ لأم
٣	١	٢	٢			[٣ = ٣ × ١] وهذه أخ لأم
٣	١					صورتها : أخ لأم

وهناك طرق أخرى يطول استعراضها مفصلة بالأمثلة وهي طريق ما فوق الكسر وطريق الجبر والمقابلة وطريق الأعداد المتناسبة وطريق الخطأين<sup>(١)</sup>. وقد نظم الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض هذا الباب بالطرق المذكورة بما فيها الطريق المشهور حيث قال :

الرد نقص من سهام المسألة

زيادة في الأنصبا معادلة

قال به النعمان ذو القول السديد

(١) انظر العذب الفانض جزء ١١-٧/٢

وأحمد والشافعي في الجديد  
فإن يكن ذو الفرض شخص واحدا  
حاز الترات فرضه و الزائدا  
وإن يكن أكثر من شخصاً قسم  
على الرؤوس ما لم ميت علم  
وإن تك الفروض قد تعددت  
قطعتها من ستة تأصلت  
إلا على الزوجين فالرد امتنع  
فيستقلان بفرض يقطع  
من مخرج له وما بقي اقسما  
إذا على سهام رد علما  
إن صح قسمه فمخرج علم  
هو الذي على الجميع ينقسم  
وإن تباين السهام ما بقي  
ضربتها في مخرج ثم ارتقي  
بضرب حظ من له من رد  
فيما بقي من مخرج معد  
ومن له من مخرج سهم ضرب  
في الرد ثم ما بدا به أجب  
وإن تشأ فزد على المسألة

ما فوق كسر منها للزوجية  
 ثم ابسط الصحيح مع كسر حصل  
 من جنس كسر كان ينتقي الخلل  
 و إن عملت بطريق الجبر  
 فالتركة افرضنها في القدر  
 شيئاً و منه فرض ذي الزوجية  
 اطرح ما تبقى في الحقيقة  
 عادل به مسألة للرد  
 و اقسام عليه ما بها من عد  
 يخرج قدر الشيء بالسوية  
 مسألة الوراث و الزوجية  
 ثم ابسط الخارج من كسر حصل  
 و أعط كلاً حظه مما انفصل  
 و بطرق النسبة الموصلة  
 أعني بها الأربعة المنفصلة  
 فألق بسطاً من مقام جعل  
 و ما بقي منه اجعله أولاً  
 و ثانياً مقامه و ثالثاً  
 مسألة الرد لمن توارثا  
 و سطح الوستين و أقسم ما علا

على أول يخرج مال جهلا  
و بحساب الخطأين فاثبت  
مقام كسرٍ كان للزوجية  
بكفة و ألق منه البسطة  
و قابلن بالباق ما قد حطا  
فويق قبة و ذاك المسألة  
فينقص أو يساو أو يفضل له  
فإن يساوه فما أثبتته  
بكفة جواب ما أردته  
و إن بنقص كان أو زيادة  
ضع عدداً في الكفة الثانية  
و افعل به كذا و تمم عمله  
يخرج ما يجمعه و المسألة<sup>(١)</sup>

### مسألة

تصحیح الانكسار في باب الرد لقد سبق البيان  
و الإيضاح فيما أحسب في باب تصحيح الانكسار عن  
كيفية معالجة انكسار السهام على الرؤوس .  
ولا يختلف تصحيح الانكسار في مسائل الرد عنه إلا  
اختلافاً يسيراً .

(١) المصدر السابق ص ٣ - ١٠

وذلك إذا أُجري التصحيح قبل جامعة الرد حيث يصح  
 انكسار سهام الزوجات عليهن على حدة .  
 وانكسار سهام المردود عليهم على حدة في عمليتين  
 منفصلتين وهذا هو الاختلاف اليسير في مسائل الرد عن  
 ما ألفناه في باب تصحيح الانكسار .  
 أما إذا أُرجئ تصحيح الإنكسار في هذا الباب إلى ما  
 بعد الجامعة فلا اختلاف في تصحيحه عما سبق في باب  
 تصحيح الانكسار .  
 وهذا في نظري هو المختار سواءً كان الانكسار على  
 فريق الزوجات فقط .  
 أو على المردود عليهم فقط .  
 أو كان الانكسار على الجميع فتأخير تصحيحه إلى ما  
 بعد الجامعة هو الأفضل والأسهل والأخصر وذلك  
 للأمور التالية :

١- إن الاختصار في العمل قد أوجب المسير إليه أهل  
 الصناعة في هذا العلم مهما أمكن لإجماعهم على ذلك  
 حتى عدوا تاركه مخطئاً و إن كان جوابه صحيحاً .  
 وهنا بالإمكان إجراء عملية التصحيح على فريق  
 الزوجات .

والمردود عليهم بعد الجامعة في عملية واحدة كالعمل في تصحيح الانكسار على أكثر من فريقين بدلاً من إجرائه في عمليتين منفصلتين كلاً على حدة وهو تطويل في العمل .

وقد قال الرحبي - رحمه الله تعالى - في التصحيح .

وأن تكن من أصلها تصح

فتترك تطويل الحساب ربح (١)

٢- توحيد العمل وتسهيله هو الأفضل حيث سبق في باب الانكسار كيفية التصحيح وإذا أجل تصحيح الانكسار في مسائل الرد إلى ما بعد الجامعة كان التصحيح معروفاً ولا يختلف عما سبق في بابه .

٣- و أما من حيث التسهيل فإن إجراء تصحيح الانكسار في مسائل الرد قبل الجامعة سيكون في عمليتين منفصلتين أي تصحيح انكسار سهام الزوجات على رؤوسهن على حدة مع قطع النظر عن انكسار سهام المردود عليهم .

وتصحيح انكسار سهام المردود عليهم على حدة مع قطع النظر عن فريق الزوجات .

(١) بغية الباحث ص ٢٥

وهذا فيه نوع من التثتيت الذهني على طالب العلم في هذا الفن لاسيما المبتدئ منهم.

٤- إن تأخير تصحيح الانكسار في مسائل الرد إلى ما بعد الجامعة قد تغني عنه الجامعة فتصح السهام المنكسرة دون إجراء تصحيح وهذا أيضاً من الاختصار حيث أغنى استخراج الجامعة عن عمليتي تصحيح منفصلتين كما ستراه إن شاء الله تعالى في الأمثلة في آخر هذا النظر .

٥- إن مما يؤيد هذا النظر عندي ما تعارف عليه جل الفرضيين من قولهم في مسائل الرد التي فيها أحد الزوجين ( إن الباقي بعد فرض الزوجين إما أن ينقسم على المردود عليهم .

وإما أن يباين أما الموافقة فلا تتأتى ) .

فإذا أمعنا النظر في كلامهم هذا وهو القطع بعدم حصول الموافقة بين باقي فرض الزوجية ومسألة الرد نجده يحتمل أمرين وهما :

**الأمر الأول :** أنه ليس هناك انكسار أصلاً ، لا على فريق الزوجات ، ولا على أصناف المردود عليهم في هذا الباب وهذا من المستحيلات أن تكون مسائل هذا الباب كلها لا انكسار فيها مطلقاً .

**الأمر الثاني** : أنه قد يكون هناك انكسار ولكن أرجئ تصحيحه إلى ما بعد الجامعة وهذا هو أقرب الأمرين في نظري ؛ إذ لا يليق بمن فرغ نفسه للاستقراء في هذا الفن أن يغفل أو يهَم عن حصول الموافقة بين باقي فرض الزوجية ومسألة المردود عليهم .

وهذا من مؤيدات هذا النظر عندي - والله تعالى أعلم - .

**الأمثلة على هذا النظر كما يلي :**

١- **مثال** الاستغناء بالجامعة عن تصحيح الانكسار قبلها إذا أرجئ إلى ما بعدها على فريق الزوجات لو هلك هالك عن زوجتين وجدة وأخ لأم .

فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لهما الربع واحد [١] منكسر عليهما وسنرجئ تصحيح هذا الانكسار إلى ما بعد الجامعة .

والباقي ثلاثة [٣] للمردود عليهم فرضاً ورداً .

وأصل مسألتهم الردية من اثنين [٢] مستخرجة من أصل ستة [٦] لكل واحد منهما واحد [١] .

وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ثلاثة [٣] ومسألة الرد اثنين [٢] نجدها متباينة فنضرب كامل مسألة الرد في كامل مسألة الزوجية ينتج ثمانية [٨ = ٤ × ٢] وهي الجامعة للمسألتين .



للزوجتين اثنتان [٢=٢×١] لكلٍ منهما واحد [١] ولكلٍ من الجدة والأخ لأم ثلاثة [٣=٣×١].

وبالنظر بين سهام الزوجتين من الجامعة ورأسيهما نجد

٨	٢	٦	٤	أن الانكسار قد صُحِّح حيث أغنى
١	٠	٠	١	استخراج الجامعة عن عملية زوجة
١	٠	٠	١	التصحيح مما اختصر لنا زوجة
٣	١	١	٣	العمل ووفر لنا الجهد وسهل جدة
٣	١	١	٣	لنا الطريق وهذه صورتها : أخ لأم

٢- ومثال الاستغناء بالجامعة عن تصحيح الانكسار قبلها إذا أُرِجئ إلى ما بعدها على فريق المردود عليهم : لو هلك هالك عن زوجة وثلاث جدات وأخ لأم .

فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لها الربع واحد [١].

والباقى ثلاثة [٣] للمردود عليهم فرضاً ورداً .  
وأصل مسألة المردود عليهم من اثنتين [٢] مستخرجة من أصل ستة [٦].

للجدات واحد [١] منكسر عليهن ومباين لرؤوسهن - وسنرجئ تصحيح هذا الانكسار إلى ما بعد الجامعة إن شاء الله تعالى - وللأخ لأم واحد [١].

وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ثلاثة [٣] ومسألة الرد اثنين [٢] نجدها متباينة .

فنضرب كامل مسألة الرد في كامل مسألة الزوجية ينتج ثمانية [٨ = ٤ × ٢] وهي الجامعة للمسألتين .

للزوجة اثنان [٢ = ٢ × ١] وللجدات ثلاثة [٣ = ٣ × ١] لكل واحدة واحد [١] .

وللأخ لأم ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .

وبالنظر بين سهام الجدات

٨	٢	٦	٤	
٢	٠	٠	١	زوجة
١				جدة
١	١	١	٣	جدة
١				جدة
٣	١	١		أخ لأم

من الجامعة ورؤوسهن نجد أن

الانكسار قد صحح حيث أغنى

استخراج الجامعة عن عملية

التصحيح مما اختصر لنا العمل

ووفر لنا الجهد وسهل لنا الطريق

وهذه صورتها :

٣ - ومثال الاستغناء بالجامعة عن تصحيح الانكسار

قبلها إذا أرجئ إلى ما بعدها وكان الانكسار على فريق الزوجات .

وفريق المرود عليهم معاً : لو هلك هالك عن زوجتين و

ثلاث جدات وأخ لأم .

فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لهما الربع واحد [١] منكسر عليهما وسنرجئ تصحيح هذا الانكسار إلى ما بعد الجامعة .

والباقى ثلاثة [٣] للمردود عليهم فرضاً ورداً .

وأصل مسألتهم من اثنين [٢] مستخرجة من أصل ستة [٦] .  
للجدات واحد [١] منكسر عليهن كذلك سنرجئ تصحيح هذا الانكسار إلى ما بعد الجامعة .

وبالنظر بين باقى فرض الزوجية ثلاثة [٣] .

ومسألة الرد اثنين [٢] نجدها متباينة فنضرب كامل مسألة الرد فى كامل مسألة الزوجية ينتج ثمانية [٨ = ٤ × ٢] وهى الجامعة للمسألتين .

للزوجتين اثنان [٢ = ٢ × ١] لكل واحدة واحد [١] وللجدات ثلاثة [٣ = ٣ × ١] لكل واحدة واحد [١] .

وللأخ لأم ثلاثة [٣ = ٣ × ١] وبالنظر بين سهام كل فريق

٨	٢	٦	٤	ورؤوسه نجد أن الانكسار قد صح
١	٠	٠	١	وزال حيث أغنى استخراج
١	٠	٠	١	الجامعة عن عمليتي التصحيح
١				مما اختصر لنا العمل و وفر
١	١	١	٣	لنا الجهد وسهل لنا الطريق
١				وهذه صورتها : - والله تعالى
٣	١	١		أعلم - .

٤ - أما إذا لم يصح الانكسار من الجامعة فإننا نجري تصحيحه كما مضى معنا في باب الانكسار في مرة واحدة حتى وإن كان الانكسار على فريقي الزوجات والمردود عليهم معاً .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجتين وثلاث جدات وأربعة إخوة لأم .

فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لهما الربع واحد [١] منكسر عليهما ومباين لرأسيهما فنرجئ تصحيحه إلى ما بعد الجامعة .

والباقى ثلاثة [٣] للمردود عليهم فرضاً ورداً .  
وأصل مسألتهم الرديّة من ثلاثة [٣] مستخرجة من أصل ستة [٦] .

للجدات السدس واحد [١] منكسر عليهن ومباين  
 لرؤوسهن كذلك نرجئ تصحيحه إلى ما بعد الجامعة .  
 وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] موافق لرؤوسهم بالنصف  
 كذلك نرجئ تصحيحه إلى ما بعد الجامعة .  
 وبالنظر بين أصل مسألة الرد ثلاثة [٣] وباقي فرض  
 الزوجية ثلاثة [٣] نجدها منقسمة وعند الانقسام تكون  
 الجامعة مسألة الزوجية كما مضى معنا وهي هنا أربعة [٤]  
 لكل من الزوجات والجدات واحد [١] .  
 وللإخوة لأم اثنان [٢] .  
 وبالنظر بين رواجع الرؤوس نجدها اثنين [٢] وثلاثة [٣]  
 واثنين [٢] فنكتفي بأحد المتمثلين اثنين [٢] ونضربه في  
 المباين ثلاثة [٣] ينتج جزء السهم ستة [٦=٣×٢] نضربها  
 في الجامعة أربعة [٤]

٢٤	٤	٣	٦	٤	ينتج أربعة وعشرون [٢٤ = ٦ × ٤]
٣	١	٠	٠	١	ومنها تصح للزوجتين ستة زوجة
٣		٠	٠		[٦ = ٦ × ١] لكل واحدة زوجة
٢	١	١	١	١	ثلاثة [٣] وللجدات كذلك جدة
٢					ستة [٦ = ٦ × ١] لكل واحدة جدة
٢					اثنان [٢] وللإخوة لأم اثنا جدة
٣	٢	٢	٢	٣	عشر [١٢ = ٦ × ٢] لكل أخ لأم
٣					واحد ثلاثة [٣] وهذه أخ لأم
٣					صورتها : أخ لأم
٣					أخ لأم

أما لو صححنا هذا الانكسار قبل الجامعة لكان التصحيح في عمليتين منفصلتين حيث نصح انكسار الزوجتين على حدة دون إدخال انكسار المردود عليهم في هذه العملية .

ثم نصح انكسار المردود عليهم على حدة دون إدخال فريق الزوجات في هذه العملية فتصح مسألة الزوجية من ثمانية [٨ = ٤ × ٢] لهما اثنان [٢ = ٢ × ١] لكل واحدة واحد [١] .

والباقى ستة [٦] للمردود عليهم .

أما المردود عليهم فجزء السهم ستة [٦] نضربه في أصل مسألة الرد ثلاثة ينتج ثمانية عشر  $[١٨ = ٣ \times ٦]$  للجديات ستة  $[٦ = ٦ \times ١]$  لكل واحدة اثنان [٢]. وللإخوة لأم اثنا عشر  $[١٢ = ٦ \times ٢]$  لكل واحد ثلاثة [٣].

وبالنظر بين مصح مسألة الرد ثماني عشر [١٨]. وباقي فرض الزوجية ستة [٦] نجدها متوافقة بالسدس فنثبت سدس باقي فرض الزوجية واحد [١]. وسدس مصح مسألة الرد ثلاثة [٣].

ثم نضربها في مصح مسألة الزوجية ثمانية [٨] ينتج أربعة وعشرون  $[٢٤ = ٨ \times ٣]$  وهي الجامعة للمسألتين.

لكل زوجة ثلاثة  $[٣ = ٣ \times ١]$ .

ولكل جدة اثنان  $[٢ = ١ \times ٢]$ .

ولكل أخ لأم ثلاثة  $[٣ = ١ \times ٣]$ .

وبالمقارنة بين هاتين العمليتين – وهما تصحيح

الانكسار قبل الجامعة،

٢٤	١٨	٣	٦	٨	٤		والتصحيح بعدها - نجد
٣	٠	٠	٠	١	١	زوجة	أن عملية تصحيح
٣	٠	٠	٠	١	١	زوجة	الانكسار بعد الجامعة لا
٢	٢					جدة	يختلف عما مضى معنا
٢	٢	١	١			جدة	في باب الانكسار أما
٢	٢					جدة	التصحيح قبلها ففي
٣	٣			٦	٣	أخ لأم	عمله تطويل وربما
٣	٣					أخ لأم	تشتيت للذهن لا سيما
٣	٣	٢	٢			أخ لأم	المبتدئ - والله تعالى
٣	٣					أخ لأم	أعلم - وهذه صورتها :



## باب المناسخات

### التعريف :

المناسخات جمع مناسخة والنسخ في اللغة يطلق على معان :  
 منها الإزالة ، ومنه نسخت الشمس الظل ، وانتسخته أزالته .  
 ومنه التغيير ، ومنه نسخت الريح آثار الديار غيرتها .  
 ومنها النقل : وهو نقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو .  
 ومنه نسخت الكتاب نقلت ما فيه .  
 ومنها التحول ومنه الحديث ( وأنها لم تكن نبوة إلا  
 تناسخت )<sup>(١)</sup> أي تحولت من حال إلى حال .  
 ومنها في التبديل : وهو تبديل الشيء بالشيء وهو غيره .  
 ومنها الإبطال إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه ومنه في  
 التنزيل قوله تعالى ﴿ مَا نُنسخُ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنسخُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ  
 مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾  
 الآية<sup>(٢)</sup> - <sup>(٣)</sup> .

(١) صحيح أخرجه مسلم ج ١٨ ص ٣١١ - ٣١٢ رقم ٢٩٦٧ كتاب الزهد و الرقائق  
 مطبعة القلم و أخرجه أحمد ج ٤ ص ٢٣٨ رقم ١٧٥٤٣ مطبعة المكتبة الإسلامية كلاهما  
 عن عتبة بن غزوان ؓ ( جزء من خطبته )  
 (٢) سورة البقرة آية ١٠٦  
 (٣) لسان العرب ج ٢ جزء ٤ ص ٢٨ - ٢٩ فصل النون حرف الخاء مادة نسخ

**و شرعاً** : رفع حكم بإثبات حكم آخر (١) .  
**و فى اصطلاح الفرضيين** : أن يموت إنسان فلم تقسم تركته  
حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر (٢) .  
و هذا تعريف بالحد قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله  
تعالى فى عمدة الفارض :

والنسخ أن يموت ميت و لم

يقسم تراثه لو ارثيه ثم

حتى يموت واحد أو أكثر

ومن وارثيه حده قد حرروا (٣)

**المناسبة** : أما مناسبة المعنى الاصطلاحى للمعنى اللغوى :  
هو أن المال لما انتقل من وارث إلى وارث فقد تحقق معنى  
النقل .

وكذلك لما كانت الجامعة فى مسائل المناسخة مزيلة ومغيرة  
لحكم المسائل التى قبلها فقد تحقق فيها معنى النسخ وهو  
الإزالة و التغيير (٤) .

**سبب التسمية** : أما سبب التسمية بالمناسخات فقد ذكر ابن  
الهائم عن الماوردي رحمهما الله تعالى قوله : سميت

(١) التحقيقات المرضية ص ١٧٧

(٢) شرح سبط المارديني على الرحبية ص ١٣٧

(٣) عمدة كل فارض بشرح العذب الفاضل ج ١ ص ١٨٦

(٤) التحقيقات المرضية ص ١٧٧

بالمناسخات لأن الثاني لما مات قبل القسمة كان موته ناسخاً  
لما صحت منه مسألة الميت الأول .  
وقال غيره سميت بذلك لأن المسألة الأولى انتسخت  
بالتانية (١) .

### حالات المناسخات الرئيسية

ذكر الفرضيون للمناسخات ثلاث حالات ومنهم الحجاوي (٢)  
والفتوحي وصاحب عمدة الفارض الشيخ صالح البهوتي  
بقوله :

وجعلوا لعمل المناسخة

طرقاً ثلاث وكل راسخة (٣)

و هذه الحالات رئيسة في معرفة هذا الباب وهي على النحو  
التالي :

الحالة الأولى : أن يكون ورثة الميت الثاني فمن بعده هم بقية  
ورثة الميت الأول وإرثهم من الثاني فمن بعده كإرثهم من  
الأول .

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ١٢٥

(٢) الحجاوي : هو الشيخ الإمام العلامة مفتي الحنابلة بدمشق وشيخ الإسلام بها موسى  
بن أحمد بن موسى بن سالم بن أحمد بن عيسى بن سالم شرف الدين أبو النجا الحجاوي  
المقدسي ثم الصالحي كان إماماً بارعاً محدثاً فقيهاً أصولياً ورعاً ولد بقرية حجة من قرى  
نابلس { ٨٩٥ هـ } وبها نشأ وقرأ القرآن وأوائل الفنون وأقبل على الفقه إقبالاً كلياً ثم  
ارتحل الى دمشق فسكن في مدرسة شيخ الإسلام أبي عمر وقرأ على مشايخ عصره إلى  
أن تمكن وانفرد في عصره بتحقيق مذهب الإمام أحمد وصار إليه المرجع توفي يوم  
الخميس ثاني عشر ربيع الأول سنة { ٩٦٨ هـ } أ هـ بتصرف السحب الوابلة على  
ضرائح الحنابلة ج ٣ ص ١١٣٤ - ١١٣٦

(٣) عمدة الفارض شرح العذب الفائض ج ١ ص ١٨٦

**الحالة الثانية :** أن يكون ورثة كل ميت لا يرثون غيره  
**الحالة الثالثة :** أن يكون ورثة الميت الثاني هم بقية ورثة  
 الميت الأول لكن اختلف إرثهم أو ورث معهم غيرهم .

### كيفية العمل في الحالة الرئيسية الأولى

لهذه الحالة شرطان هما :

**الشرط الأول :** أن يكون جميع من مات بعد الأول ليس لهم وارث غير ورثة الميت الأول .

**الشرط الثاني :** أن يكون جميع الأحياء الباقون يرثون من جميع الأموات بنوع واحد من أنواع الإرث أي بالتعصيب المحض .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن عشرة إخوة و عشر أخوات كلهم أشقاء أو لأب ولم تقسم التركة حتى ماتوا جميعاً واحداً بعد واحد ولم يبقَ منهم إلا ذكراً وأنثى فيقسم المال على الذكر والأنثى من ثلاثة [٣] للذكر

٣	مثل حظ الأنثيين وكأنه لم يكن هناك إلا ميت
٢	واحد فلأخ اثنان [٢] وللأخت واحد [١] أخ شقيق
١	وهذه صورتها : أخت شقيقة

أو كان إرث الأحياء من جميع الأموات بالفرض فقط ولا يتصور هذا في وجود أكثر من ميتين في المسألة ولا بد من تحقق شروط ثلاثة في إرثهم بهذه الصفة وهي كما يلي :

- ١- انحصار ورثة الثاني في باقي ورثة الأول .
- ٢- أن لا تختلف أسماء الفروض في المسألتين .
- ٣- أن تكون مسألة الأول عائلة بقدر نصيب الثاني أو بأكثر ، ومسألة الثاني غير عائلة في الصورة الأولى وعائلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه عن عول الأول .

**ومثال الصورة الأولى :** لو هلك هالك عن أم وزوج وأخت شقيقة و ولدي أم ، و قبل قسمة التركة زوج الزوج بالأخت الشقيقة ، ثم ماتت عنه وعمن بقي .

فإن أصل المسألة الأولى من ستة [٦] و تعول إلى تسعة [٩] للشقيقة منها ثلاثة [٣] تقسم على ورثتها على نسبة ميراثهم من الأولى فأفرضها كالعدم وأقسم المال بين الزوج والأم وولديها فتصح من ستة [٦] لتحقق الشروط الثلاثة الماضية فيها لأن الميت الثاني قد انحصر إرثها في الأم وولديها والزوج وهم ورثة الأول و لم تختلف الفروض في

٦	المسألتين فإن للزوج النصف وللأم السدس ولولديها
١	الثلث في المسألتين ، وأيضاً أن المسألة الأولى أم
٣	عائلة إلى تسعة [٩] نصيب الأخت الشقيقة منها زوج
١	ثلاثة [٣] وهو الذي عالت به وهذه صورتها : أخ لأم
١	أخ لأم

**و مثال الصورة الثانية :** لو هلك هالك عن جدة وأخت شقيقة وأخت لأب وزوج فنكح الزوج الأخت لأب .  
ثم ماتت عنه وعن الباقيين .

فإن أصل المسألة الأولى من ستة [٦] لكل من الزوج والأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣] .

ولكل من الجدة والأخت لأب السدس واحد [١] وتعول إلى ثمانية [٨] .

فنصيب الأخت لأب من المسألة واحد [١] وهو أقل من العول بواحد [١] فيقسم بين ورثتها على سبعة [٧] أي على نسبة إرثهم من الأولى .

فافرض أن الميتة الأولى ماتت عن الزوج والأخت الشقيقة والجدة وليس هناك ميت

٧/٦	غيرها فتصح المسألة من ستة [٦] وتعول
٣	إلى سبعة [٧] للزوج منها ثلاثة [٣] زوج
٣	وللأخت كذلك ثلاثة [٣] و للجدة واحد وأخت شقيقة
١	[١] وهذه صورتها : جدة

أما لو كان حظ الميت الثاني من المسألة الأولى أكثر مما عالت به فإنه لم يتأت هذا الاختصار - والله تعالى أعلم - .

أو كان إرث الأحياء من جميع الأموات بالفرض والتعصيب معاً .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن عشرة إخوة لأم وهم بنو

عم .

ثم تعاقبوا موتاً إلا أربعة منهم .

فإن أصل مسألتهم من ثلاثة [٣] لهم الثلث فرضاً والباقي تعصيباً وتصح من اثني عشر [١٢] لكل واحد منهم اثنان [٢] بالفرص .

واثنان [٢] بالتعصيب ثم تعود بعد الاختصار من أربعة [٤] لتوافق

٤			الأنصباء و المصح بالثلث لكل واحد
١	أخ لأم	٤	واحد [١] فرضاً و تعصيباً ، إذا
١	أخ لأم		أصل المسألة من عدد رؤوسهم
١	أخ لأم		أربعة [٤] لكل واحد واحد [١]
١	أخ لأم		فرضاً ورداً وهذه صورتها :

### كيفية العمل في الحالة الرئيسة الثانية

وهي كون ورثة كل ميت لا يرثون غيره ، وشروطها

أربعة وهي :

- ١- أن يكون الأموات فيها أكثر من اثنين .
- ٢- أن يكون من مات بعد الأول كلهم من ورثته .
- ٣- ألا يرث بعض الأموات الذين ماتوا بعد الأول من بعض .

٤- أن يكون ورثة كل ميت لا يرثون غيره .

وطريقة العمل في هذه الحالة حسب الخطوات التالية :

**أولاً :** نعمل مسألة للميت الأول ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح حتى يكون ما بيد كل وارث معروفا وصحيحا لا كسر فيه .

**ثانياً :** نعمل لكل ميت بعد الأول مسألة وكذلك نصحها إن احتاجت إلى تصحيح مهما تعدد الأموات ونعمل لكل ورثة ميت مربعات أسفل شباك من سبقهم .

**ثالثاً :** ننظر بين سهام كل ميت بعد الأول من مسألة الميت الأول ومسألته ولا يخلو هذا النظر من أمور ثلاثة وهي :

إما أن تنقسم سهامه على مسألته ، أو توافقها ، أو تباينها .

كالنظر بين السهام والرؤوس فمتى ما انقسمت صحت من المسألة الأولى .

ومتى ما وافقت أثبتنا وفق مسألته ومتى ما باينت أثبتنا كل مسألته .

**رابعاً :** ننظر بين المثبتات من مسائل الأموات بعد الأول التي هي حاصل النظر بين السهام والمسائل .



والنظر بين المثبتات يكون بالنسب الأربيع كالنظر بين الرؤوس فما تماثل من هذه المثبتات نكتفي بواحدة منها .  
وما توافقا نكتفي بضرب وفق أحدهما في كامل الأخرى .  
وما تباينا ضربنا الكل في الكل .  
وما تداخل نكتفي بأكبرها .

وحاصل هذا النظر هو جزء السهم نضربه في مصح مسألة الميث الأول وناتج ذلك هو الجامعة للمسائل كلها .  
**خامسا :** عند التوزيع من له شيء من مسألة الميث الأول ضربناه في جزء السهم الذي ضربت به ، فإن كان حيا أخذه من الجامعة .

وإن كان ميتا قسمناه على مسألته وما نتج فهو جزء سهم لها نضرب فيه نصيب كل وارث من ورثته وما نتج فهو نصيب هذا الوارث من الجامعة <sup>(١)</sup> .

### الأمثلة :

**مثال انقسام سهام كل ميت على ورثته :** لو هلك هالك عن زوج و بنتين من غيره وعم ثم تعاقبوا موتاً قبل قسمة التركة ما عدا العم .  
فمات الزوج عن ابن وبنت وماتت إحدى البنتين عن زوج و ابن .

(١) التحقيقات المرضية ص ١٨١ و الفرائض للاحم ص ٧٩ - ٨٠ بتصرف و زيادة

وماتت الثانية عن ابن و بنتين .  
 فإن أصل مسألة الميت الأول من اثني عشر [١٢]  
 للزوج الربع ثلاثة [٣] .  
 وللبنتين الثلثان ثمانية [٨] لكل واحدة أربعة [٤]  
 والباقي واحد [١] للعم تعصياً .  
 وأصل مسألة الميت الثاني وهو الزوج من ثلاثة [٣]  
 للابن اثنان [٢] و للبنت واحد [١] .  
 وبالنظر بين سهام الزوج من المسألة الأولى ثلاثة [٣]  
 وبين مسأله كذلك ثلاثة [٣] نجدها منقسمة فنثبت واحد  
 [١] .  
 ومسألة البنت الأولى من أربعة [٤] للزوج الربع واحد  
 [١] وللابن الباقي ثلاثة [٣] .  
 وبالنظر بين سهام البنت من المسألة الأولى أربعة [٤] .  
 وبين مسألتها كذلك أربعة [٤] نجدها منقسمة فنثبت  
 واحد [١] .  
 ومسألة البنت الثانية من أربعة [٤] كذلك سهامها  
 منقسمة على مسألتها فنثبت واحد [١] .  
 و بالنظر بين المثبتات نجدها كلها واحد [١] وبضربه  
 بمسألة الميت الأول اثني عشر [١٢] تنتج الجامعة اثنا  
 عشر [١٢] وهي أصل مسألة الميت الأول .

فللزوج منها ثلاثة [٣] نقسمها على مسأله ثلاثة [٣]  
ينتج واحد [١] هو جزء سهم مسأله .

وللبنت أربعة [٤] نقسمها على مسأله أربعة [٤]  
ينتج واحد [١] هو جزء سهم مسأله .  
وكذلك البنت الثانية .

وبالنظر بين سهام كل ميت و مسأله نجدها منقسمة  
فثبت واحد [١] .

وبالنظر بين المثبتات كذلك واحد [١] فتصح جميع  
المسائل من المسألة الأولى اثني عشر [١٢] .

فللزوج من المسألة الأولى ثلاثة [٣] نقسمها على  
مسأله ثلاثة [٣] ينتج جزء السهم واحد [١] نضرب فيه  
سهام كل وارث من ورثه .

فلاين اثنان [٢=١×٢] وللبنت واحد [١=١×١] .  
وللبنت الأولى من المسألة الأولى أربعة [٤] كذلك  
نقسمها على مسأله أربعة [٤] ينتج جزء السهم واحد  
[١] أيضاً نضرب فيه نصيب كل وارث من ورثه ينتج  
نصيبه من الجامعة للزوج [١=١×١] .

و للاين [٣=٣×١] .

و كذلك البنت الثانية لابنها [٢] ولكل بنت [١] وللعم  
[١=١×١] وهذه صورتها :

١٢	٤		٤		٣		١٢	
٠						ت	٣	زوج
٠				ت			٤	بنت
٠		ت					٤	بنت
١							١	عم
٢					٢	ابن		
١					١	بنت		
١			١	زوج				
٢			٢	ابن				
٢	٢	ابن						
١	١	بنت						
١	١	بنت						

## و مثال موافقة سهام من مات بعد الميت الأول لمسائلهم :

لو هلك هالك عن زوج و بنتين من غيره وعم .  
ثم لم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابنين و بنتين .  
ثم ماتت البنت الأولى عن ثلاثة أبناء و بنتين .  
ثم ماتت البنت الثانية من المسألة الأولى عن أربعة أبناء  
و بنتين .

فإن أصل المسألة الأولى التي هي مسألة الميت الأول  
من اثني عشر [١٢] لمباينة مخرج فرضي الربع و الثلثين  
للزوج الربع ثلاثة [٣] و للبنتين الثلثان ثمانية [٨] لكل  
منهما أربعة [٤] و الباقي واحد للعم [١] .

و أصل مسألة الزوج من ستة [٦] عدد رؤوس و رثته  
لكل ابن اثنان [٢] و لكل بنت واحد [١] .

و بالنظر بين سهام الزوج من المسألة الأولى ثلاثة [٣]  
و بين مسألته ستة [٦] نجدها متوافقة بالثلث فنثبت ثلث  
مسألته اثنين [٢] .

و أصل مسألة البنت الأولى من ثمانية [٨] لكل ابن  
اثنان [٢] و لكل بنت واحد [١] .

و بين نصيب البنت من المسألة الأولى .

وبين مسألتها كذلك موافقة بالربع فنثبت ربع مسألتها  
اثنين [٢] .

وأصل مسألة البنت الثانية من عشرة [١٠] لكل ابن  
اثنان [٢] ولكل بنت واحد [١] .

وسهامها من المسألة الأولى أربعة [٤] .  
وبينها و بين مسألتها موافقة بالانصف فنثبت نصف  
مسألتها خمسة [٥]

وبهذا انتهينا من عمل مسألة لكل ميت .  
وكذلك من النظر الأول وهو بين سهام كل ميت بعد  
الأول و مسألته .

أما الخطوة التي تليها هي النظر بين المثبتات نجدها  
اثنين [٢] واثنين [٢] وخمسة [٥] وسبق القول أن ما  
تماثل من المثبتات نكتفي بأحدها .  
وما توافق منهما نكتفي بضرب وفق أحدهما في كامل  
الآخر .

وما تباين منها نضرب أحدهما في كامل الآخر .  
وما تداخل منها نكتفي بأكبرها .  
وبالنظر بين الاثنين [٢] والاثنين [٢] الأخرى نجدها  
متماثلة نكتفي بأحدهما .

وبالنظر بين الاثنين [٢] وبين الخمسة [٥] نجدهما متباينتين فنضرب إحداهما في كامل الأخرى ينتج عشرة [١٠ = ٥ × ٢] وهي جزء السهم ، نضرب جزء السهم في أصل المسألة الأولى اثني عشر [١٢] ينتج مائة وعشرون [١٢٠] وهي الجامعة ، وعند التوزيع نضرب نصيب العم فيما ضربت فيه المسألة الأولى ينتج نصيبه من الجامعة

فللعشرة [١٠ = ١٠ × ١] لأنه حي ، أما الزوج فله ثلاثون [٣٠ = ١٠ × ٣] نقسمها على مسأله ستة [٦] وليس على وفقها ينتج خمسة [٥] هي جزء سهم لها نعطي كلاً من ورثته نصيبه مضروباً به وما نتج فهو نصيبه من الجامعة .  
فلكل ابن عشرة [١٠ = ٥ × ٢] هي نصيبه من الجامعة .

ولكل بنت خمسة [٥ = ٥ × ١] كذلك هي نصيبها من الجامعة ، وللبنت من المسألة الأولى أربعون [٤٠ = ١٠ × ٤] نقسمها على مسأله ثمانية [٨] ينتج خمسة [٥] هي جزء سهم مسأله نضرب فيها نصيب كل وارث منها ، فلكل ابن عشرة [١٠ = ٥ × ٢] هي نصيبه من الجامعة ، ولكل بنت خمسة [٥ = ٥ × ١] هي نصيبها من الجامعة ، وللبنت الثانية من المسألة الأولى كذلك أربعة [٤] نضربها في جزء السهم عشرة [١٠] ينتج أربعون [٤٠] نقسمها على مسأله عشرة

[١٠] ينتج أربعة [٤] هي جزء سهم مسألتها نضرب فيه نصيب كل وارث منها ، فكل ابن ثمانية [٨ = ٤ × ٢] هي نصيبه من الجامعة ولكل بنت أربعة [٤ = ٤ × ١] كذلك هي نصيبها من الجامعة وهذه صورتها :

١٢٠	١٠		٨		٦		١٢
٠						ت	٣ زوج
٠				ت			٤ بنت من غيره
٠		ت					٤ بنت من غيره
١٠							١ عم
١٠					٢	ابن	
١٠					٢	ابن	
٥					١	بنت	
٥					١	بنت	
١٠			٢	ابن			
١٠			٢	ابن			
١٠			٢	ابن			
٥			١	بنت			
٥			١	بنت			
٨	٢	ابن					
٨	٢	ابن					
٨	٢	ابن					
٨	٢	ابن					
٤	١	بنت					
٤	١	بنت					



**ومثال مباينة السهام للمسائل :** لو هلك هالك عن زوج وبنيتين من غيره وعم ثم لم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابنين .

ثم ماتت البنت الأولى عن ابن وبنت .

والبنت الثانية عن ابنين وبنت .

فإن أصل المسألة الأولى من اثني عشر [١٢] كما سبق في المثال السابق .

ومسألة الزوج من عدد رؤوس الابنين اثنين [٢] لكل ابن واحد [١] .

وبالنظر بين سهام الزوج ثلاثة [٣] ومسألته اثنين [٢] نجدها متباينة فنثبتها .

وأصل مسألة البنت الأولى من رؤوس الورثة ثلاثة [٣] لابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١] .

وبالنظر بين سهامها أربعة [٤] ومسألته ثلاثة [٣] نجدها كذلك متباينة فنثبتها .

وأصل مسألة البنت الثانية من عدد رؤوس ورثتها خمسة [٥] لكل ابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١] .

وبالنظر بين سهامها من المسألة الأولى أربعة [٤] ومسألته خمسة [٥] كذلك نجدها متباينة فنثبتها .

وبالنظر بين المثبتات نجدها اثنين [٢] وثلاثة [٣] وخمسة [٥] كذلك متباينة فنضربها في بعضها ينتج جزء السهم ثلاثون [٣٠ = ٥ × ٣ × ٢] .

ثم نضربها بالمسألة الأولى اثني عشر [١٢] ينتج ثلاثمائة وستون [٣٦٠] وهي الجامعة .

وعند التوزيع من له من المسألة الأولى نصيب ضربناه في جزء السهم الذي ضربت به وما حصل فهو نصيب ذلك الوارث إن كان حياً أخذه من الجامعة .

وإن كان ميتاً قسمناه على مسألته وما نتج فهو جزء سهم لها نضرب فيه نصيب كل وارث .

فلزوج تسعون [٩٠ = ٣٠ × ٣] نقسمها على مسألته اثنين [٢] ينتج خمسة وأربعون [٤٥] هي جزء سهم لها .

فلكل ابن من هذه المسألة خمسة وأربعون [٤٥ = ٤٥ × ١] هي نصيب كل منهما من الجامعة .

وللبنت من المسألة الأولى مائة وعشرون [١٢٠ = ٣٠ × ٤] كذلك نقسمها على مسألته ينتج أربعون [٤٠] هي جزء سهم مسألته .

فلابنها ثمانون [٨٠ = ٤٠ × ٢] ولبنتها أربعون [٤٠ = ٤٠ × ١] .

وللبنت الثانية من المسألة الأولى كذلك أربعة [٤]  
نضربها في جزء السهم ثلاثين [٣٠] ينتج مائة وعشرون  
[١٢٠] نقسمها على مسألتها خمسة [٥] ينتج أربعة  
وعشرون [٢٤] هي جزء سهم لها .  
فلكل ابن ثمانية وأربعون [٤٨=٢٤×٢] .  
وللبنت أربعة وعشرون [٢٤=٢٤×١] .  
وللعم ثلاثون [٣٠=٣٠×١] هي نصيبه من الجامعة وهذه  
صورتها :

المسائل	١٢	٢	٣	٥	٣٦٠
زوج	٣	ت	-	-	٠
بنت غ	٤	-	ت	-	٠
بنت غ	٤	-	-	ت	٠
عم	١	-	-	-	٣٠
ابن	١	-	-	-	٤٥
ابن	١	-	-	-	٤٥
ابن	٢	-	-	-	٨٠
بنت	١	-	-	-	٤٠
ابن	٢	-	-	-	٤٨
ابن	٢	-	-	-	٤٨
بنت	١	-	-	-	٢٤

تلك ثلاثة أمثلة للحالة الثانية وهي كذلك أمثلة لانقسام  
السهم على المسائل وموافقها ومباينتها .  
وكذلك هي أمثلة لمماثلة المثبتات من المسائل كالمثال  
الأول .

والمباينة كالمثال الثالث .

والموافقة والمباينة بين المثبتات كالمثال الثاني .

وإليك مثال آخر جامع لها وهو لو هلك هالك عن زوجة  
وأربع أخوات شقيقات وأخ لأب .

وقبل قسمة التركة توفيت الزوجة عن أم وبنيتين وأب .

ثم توفيت إحدى الشقيقات عن ابنين .

والثانية عن خمسة أبناء وبنيتين .

وتوفيت الثالثة عن ابنين و بنت .

وتوفيت الرابعة عن أربعة أبناء وبنيتين .

فأصل المسألة الأولى وهي مسألة الميت الأول من اثني  
عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] و للشقيقات الثلثان  
ثمانية [٨] لكل واحدة اثنان [٢] والباقي واحد [١] للأخ  
لأب .

وأصل مسألة الزوجة وهي الميت الثاني من ستة [٦]  
لكل من الأبوين السدس واحد [١] و للبنتين الثلثان أربعة  
[٤] لكل واحدة اثنان [٢] .

وبالنظر بين نصيب الزوجة ثلاثة [٣] من المسألة الأولى وبين مسألتها ستة [٦] نجد بينهما موافقة بالثلث فنثبت ثلث المسألة اثنين [٢] .

وأصل مسألة الأخت الشقيقة الأولى من اثنين [٢] لكل ابن واحد [١] .

وبالنظر بين نصيبها من المسألة الأولى اثنين [٢] ومسألتها كذلك اثنين [٢] نجدها منقسمة فنثبت واحد [١] .  
وأصل مسألة الأخت الشقيقة الثانية من اثني عشر [١٢] لكل ابن اثنان [٢] ولكل بنت واحد [١] .

وبالنظر بين نصيب الشقيقة من المسألة الأولى اثنين [٢] وبين مسألتها اثني عشر [١٢] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصف مسألتها ستة [٦] .

وأصل مسألة الأخت الشقيقة الثالثة من عدد رؤوس وراثتها خمسة [٥] لكل ابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١] .  
وبالنظر بين نصيبها من المسألة الأولى اثنين [٢] .  
وبين مسألتها خمسة [٥] نجدها متباينة فنثبت كامل المسألة خمسة [٥] .

وأصل مسألة الأخت الشقيقة الرابعة من عدد رؤوس وراثتها عشرة [١٠] .  
لكل ابن اثنان [٢] ولكل بنت واحد [١] .

وبالنظر بين نصيبيها من المسألة الأولى اثنين [٢] .  
 وبين مسألتها عشرة [١٠] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت  
 نصف مسألتها خمسة [٥] هذا مقتضى النظر الأول .  
 أما النظر الثاني : فهو بين المثبتات فنجدها اثنين [٢]  
 وستة [٦] وخمسة [٥] وخمسة [٥] .  
 وبالنظر بينها بالنسب الأربع ينتج معنا جزء السهم ثلاثون  
 [٣٠] .

ثم نضربها في أصل المسألة الأولى اثني عشر [١٢]  
 ينتج ثلاثمائة وستون [٣٦٠ = ١٢ × ٣٠] وهي الجامعة لهذه  
 المسائل .

وعند التوزيع كما علم سابقاً من له شيء من المسألة  
 الأولى أخذه مضروباً في جزء السهم الذي ضربت به  
 فإن كان حياً أخذه من الجامعة .

وإن كان ميتاً قسم كالمعتاد على مسألتها وما نتج فهو  
 جزء سهم خاص بها نضرب فيه نصيب كل وارث منها  
 والحاصل هو نصيبه من الجامعة .

فلأخ لأب من المسألة الأولى ثلاثون [٣٠ = ٣٠ × ١]  
 هي نصيبه من الجامعة لأنه حي .

وللزوجة من المسألة الأولى تسعون  $[٩٠ = ٣٠ \times ٣]$   
نفسها على مسألتها ستة  $[٦]$  و ليس على وفقها ينتج  
خمسة عشر  $[١٥]$  هي جزء سهمها .  
لكل من الأبوين خمسة عشر  $[١٥ = ١٥ \times ١]$  .  
ولكل من البنين ثلاثون  $[٣٠ = ١٥ \times ٢]$  .  
ولالأخت الشقيقة الأولى اثنان  $[٢]$  نضربها في جزء  
السهم ثلاثين  $[٣٠]$  ينتج ستون  $[٦٠ = ٣٠ \times ٢]$  .  
ثم نقسمها على مسألتها اثنين  $[٢]$  ينتج ثلاثون  
 $[٣٠ = ٢ \div ٦٠]$  هي جزء سهم مسألتها .  
لكل من ابنيها ثلاثون  $[٣٠ = ٣٠ \times ١]$  .  
ولالأخت الشقيقة الثانية ستون  $[٦٠ = ٣٠ \times ٢]$  .  
ثم نقسمها على مسألتها اثني عشر  $[١٢]$  ينتج خمسة  
 $[٥ = ١٢ \div ٦٠]$  هي جزء سهم مسألتها .  
فلكل ابن عشرة  $[١٠ = ٥ \times ٢]$  ولكل بنت خمسة  $٥ \times ١$   
.  $[٥ =$   
ولالأخت الشقيقة الثالثة من المسألة الأولى كذلك ستون  
.  $[٦٠ = ٣٠ \times ٢]$   
ثم نقسمها على مسألتها خمسة  $[٥]$  ينتج اثنا عشر  
 $[١٢ = ٥ \div ٦٠]$  هي جزء سهم مسألتها .  
فلكل ابن أربعة وعشرون  $[٢٤ = ١٢ \times ٢]$  .

وللبنت اثنا عشر [  $12 = 12 \times 1$  ] .  
ولالأخت الشقيقة الرابعة من المسألة الأولى كذلك ستون

$$[ 60 = 30 \times 2 ] .$$

ثم نقسمها على مسألتها عشرة [ ١٠ ] ينتج ستة

$$[ 6 = 10 \div 60 ] \text{ هي جزء سهم لها .}$$

لكل ابن اثنا عشر [  $12 = 6 \times 2$  ] ولكل بنت ستة [  $6 = 6 \times 1$  ]

[ ٦ ] وهذه صورتها :

المسائل	١٢	٦	٢	١٢	٥	١٠	٣٦٠
زوجة	٣	ت					-
أخت شقيقة	٢		ت				-
أخت شقيقة	٢			ت			-
أخت شقيقة	٢				ت		-
أخت شقيقة	٢					ت	-
أخ لأب	١						٣٠
أم	١						١٥
أب	١						١٥
بنت	٢						٣٠
بنت	٢						٣٠
ابن	١						٣٠
ابن	١						٣٠
ابن	٢						١٠
ابن	٢						١٠
ابن	٢						١٠
ابن	٢						١٠



١٠					٢	ابن
٥					١	بنت
٥					١	بنت
٢٤			٢	ابن		
٢٤			٢	ابن		
١٢			١	بنت		
١٢	٢	ابن				
١٢	٢	ابن				
١٢	٢	ابن				
١٢	٢	ابن				
٦	١	بنت				
٦	١	بنت				

### الحالة الرئيسة الثالثة من حالات المناسخات

هذه الحالة هي كل ما عدا الحالتين السابقتين وللورثة فيها ثلاث حالات وهي :

**الحالة الأولى** : أن يكون ورثة الميت الثاني غير ورثة الأول ولم يكن في المسألة أكثر من ميتين وذلك لأنه لو كان فيها أكثر من ميتين لأصبحت على هذا الشرط من الحالة الثانية الرئيسة للمناسخات .

**الحالة الثانية** : أن يكون ورثة الميت الثاني مختلطين من ورثة الأول ومن غيرهم .

**الحالة الثالثة** : أن يكون ورثة الميت الثاني هم بقية ورثة الميت الأول لكن اختلف إرثهم من الميتين <sup>(١)</sup> .

### طريقة العمل فى الحالة الرئيسة الثالثة

طريقة العمل الحسابي في هذه الحالة : سواء كان في المسألة ميتان فقط أو أكثر من ذلك على حسب الخطوات الآتية :

- ١- نجعل مسألة للميت الأول ونصححها إن احتاجت إلى تصحيح حتى نعرف ما بيد كل وارث .
- ٢- نجعل مسألة للميت الثاني ونصححها إن احتاجت إلى تصحيح .

(١) التحقيقات المرضية ص ١٨٤ ببعض زيادة

٣- ننظر بين مسألة الميت الثاني وسهامه من المسألة الأولى فإن توافقت أثبتنا وفقهما وإن تباينت أثبتناهما جميعاً .

٤- نضرب وفق المسألة الثانية عند التوافق وكاملها عند التباين فيما صحت منه المسألة الأولى وما نتج فهو الجامعة للمسألتين .

٥- نضرب نصيب كل وارث من المسألة الأولى بما ضربت به والحاصل نعطيه ذلك الوارث من الجامعة زائداً نصيبه من المسألة الثانية إن كان له نصيب منها مضروباً في وفق سهام مورثه عند التوافق وفي كاملها عند التباين .

٦- نضرب نصيب كل وارث من المسألة الثانية في وفق سهام مورثه من الأولى عند التوافق وفي كاملها عند التباين والحاصل نعطيه ذلك الوارث من الجامعة .

٧- إذا كانت سهام الميت الثاني من المسألة الأولى منقسمة على مسألته نقلنا نصيب كل وارث من المسألة الأولى بعد جمعه مع نصيبه من الثانية في حقله تحت الجامعة وهي المسألة الأولى .

ومن كان له نصيب واحد من إحدى المسألتين فقط أعطيناها إياه من الجامعة في حقله أما إذا كان سهام الميت

الثاني منقسمة على مسألته ولكن سهامه أكثر من مسألته فإننا نعامل ورثة الميت الثاني معاملة الموافقة أما الجامعة فهي المسألة الأولى (١) .

٨- إذا كان هناك ميت ثالث جعلنا له مسألة ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح ثم نجعل الجامعة السابقة بمثابة المسألة الأولى ثم نجري العمل كالمعتاد وهكذا كلما زاد عندنا ميت عملنا له مسألة وجعلنا الجامعة السابقة لها بمثابة المسألة الأولى وهكذا .

### الأمثلة :

سبق القول أنه إذا انقسمت سهام الميت الثاني من المسألة الأولى على مسألته صحت المسألتان من الأولى حيث تكون هي الجامعة ومثال ذلك : لو هلك هالك عن وأم زوج وبنت منه وعم .  
وقبل قسمة التركة ماتت البنت عن زوج ومن في المسألة .

فأصل المسألة الأولى من اثني عشر [١٢] للزوج الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢] وللبنت النصف ستة [٦] والباقي واحد [١] للعم .

(١) فرائض اللامح ص ٩١ بتصرف وزيادة

وأصل المسألة الثانية من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللجدة السدس واحد [١] والباقي اثنان [٢] للأب .  
وبالنظر بين سهام الميت الثاني وهي البنت ومسألتها نجد كليهما ستة [٦] فهي منقسمة فنثبت واحد [١] .  
ثم نضربه في أصل المسألة الأولى اثني عشر ينتج اثنا عشر [١٢ = ١٢ × ١] إذاً هي الجامعة .  
فلزوج من الأولى ثلاثة [٣] بالزوجية .  
وله من الثانية اثنان [٢] بالأبوة المجموع خمسة [٥] هي نصيبه من الجامعة .

وللأم من المسألة الأولى اثنان [٢] بالأمومة .

ولها من الثانية واحد [١] بصفقتها جدة المجموع ثلاثة [٣]

١٢	٦		١٢	
٥=٢+٣	٢	أب	٣	زوج
٣=١+٢	١	جدة	٢	أم
-	-	ت	٦	بنت
١	-		١	عم
٣	٣	زوج		

وللعم من الأولى فقط واحد

[١] هو نصيبه من الجامعة

وللزوج من المسألة الثانية

فقط ثلاثة [٣] كذلك هي

نصيبه من الجامعة

وهذه صورتها :

**ومثال موافقة سهام الميت الثانى لمسألتة : لو هلك هالك**

عن زوجة و بنت منها وأخ لأب وقبل قسمة التركة ماتت  
البنت عن زوج ومن في المسألة .

فإن أصل المسألة الأولى من ثمانية [٨] للزوجة الثمن  
واحد [١] وللبنت النصف أربعة [٤] والباقي ثلاثة [٣] للأخ  
لأب تعصيباً .

وأصل المسألة الثانية من ستة [٦] للأم الثلث اثنان [٢]  
وللزوجة النصف ثلاثة [٣] والباقي واحد [١] للعم لأب  
تعصيباً .

وبالنظر بين سهام الميت الثانى أربعة [٤] وهي البنت  
ومسألتها ستة [٦] نجدهما متوافقتين بالنصف فنثبت وفق كل  
منهما .

فوفق السهام اثنان [٢] .

ووفق المسألة ثلاثة [٣] وهي جزء سهم الجامعة نضربها  
في المسألة الأولى تنتج الجامعة للمسألتين أربعة وعشرون  
[٢٤ = ٨ × ٣] .

للزوجة من المسألة الأولى بالزوجية ثلاثة [٣ = ١ × ٣] .

ولها من المسألة الثانية بالأمومة أربعة [٤ = ٢ × ٢]

المجموع سبعة [٧ = ٤ + ٣] هي نصيبها من الجامعة .

وللأخ لأب من المسألة الأولى بالأخوة تسعة [٩ = ٣ × ٣] .

وله من الثانية بالعمومة اثنان  $[2=2 \times 1]$  المجموع أحد

عشر  $[11=2+9]$  هي نصيبه من الجامعة .

٢٤	٦		٨	وللزوج من المسألة
$7=4+3$	٢	أم	١	الثانية فقط ستة
-	-	ت	٤	$[6=2 \times 3]$ كذلك هي
$11=2+9$	١	عم لأب	٣	نصيبه من الجامعة
٦	٣	زوج		وهذه صورتها :

**ومثال مباينة سهام الميت الثانى لمسأته : لو هلك هالك**  
 عن زوجة وبنت منها وابن ابن وقبل قسمة التركة ماتت  
 الزوجة عن زوج وابن منه ومن في المسألة .  
 فإن أصل مسألة الميت الأول من ثمانية [٨] للزوجة  
 الثمن واحد [١] وللبنات النصف أربعة [٤] .  
 والباقي ثلاثة [٣] لابن الابن تعصياً .  
 وأصل المسألة الثانية من أربعة [٤] للزوج الربع واحد  
 [١] والباقي ثلاثة [٣] لابنها اثنان [٢] ولبناتها واحد [١] .  
 وبالنظر بين سهام الزوجة واحد [١] من المسألة الأولى .  
 وبين مسألتها أربعة [٤] نجدها متباينة فنثبت الجميع .  
 ثم نضرب أصل المسألة الثانية أربعة [٤] في أصل  
 المسألة الأولى ثمانية [٨] تنتج الجامعة للمسألتين اثنان  
 وثلاثون [٣٢=٨×٤] وكما سبق من له نصيب من المسألة  
 الأولى فقط أخذه مضروباً فيما ضربت به .  
 ومن له نصيب من المسألة الثانية فقط أخذه مضروباً في  
 كامل سهام مورثه عند المباينة ووفقها عند الموافقة .  
 ومن له نصيب من المسألتين جُمع له بعد تلك العملية  
 ثم يأخذه من الجامعة .  
 فللبنات هنا من المسألة الأولى ستة عشر [١٦=٤×٤] .



ولها من المسألة الثانية واحد  $[1=1 \times 1]$  المجموع سبعة عشر  $[17=1+16]$  هي نصيبها من الجامعة .

ولابن الابن من الأولى فقط اثنا عشر  $[12=4 \times 3]$

٣٢	٤		٨	كذلك هي نصيبه من
-	-	ت	١	الجامعة وللزوج من
١٧=١+١٦	١	بنت	٤	المسألة الثانية فقط واحد
١٢	-	-	٣	ابن ابن $[1=1 \times 1]$ .
١	١	زوج	٢	وللابن من الثانية فقط اثنان $[2=1 \times 2]$
٢	٢	ابن		وهذه صورتها :

هذا إذا كان في المسألة ميطان فقط .

وكذلك إذا كان في المسألة أكثر من ميتين فإن طريقة العمل كما مضى في المسائل السابقة التي فيها ميطان غير أننا نجعل الجامعة الأولى بمنزلة المسألة الأولى ثم نجري العمل كما سبق .

وكلما زاد معنا ميت جعلنا الجامعة التي سبقته بمنزلة المسألة الأولى .

ثم نتعامل معها كما سبق في المسائل السابقة من انقسام وموافقة ومباينة وغيرها .

فنجعل للميت الثالث بعد الجامعة الأولى مسألة ونجري العمل كما مضى في المسألتين السابقتين .

ففي مثالنا السابق في انقسام السهام على المسألة لما كان فيها ميتان فقط لو مات الزوج عن ابن وبنت .

فإن أصل مسألته من ثلاثة [٣] هي عدد رؤوس وراثته للابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١] وسهامه من الجامعة ثلاثة [٣] وبالنظر بينها وبين مسألته

١٢	٣		١٢	٦		١٢	ثلاثة [٣] نجدها
٥	-	-	٥	٢	أب	٣	زوج
٣	-	-	٣	١	جدة	٢	أم
-	-	-	-	-	ت	٦	بنت
١	-	-	١	-	-	١	عم
-	-	ت	٣	٣	زوج		السابقة وللورثة السابقين
٢	٢	ابن					كما مضى وللابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١]
١	١	بنت					وهذه صورتها :

**ومثال الموافقة إذا كان في المسألة أكثر من ميتين**

كالمثال السابق : لو ماتت البنت عن زوج وابن ومن في

المسألة ، ومات زوجها عن أم ومن في المسألة .

لكانت مسأله من ستة [٦] لأمه السدس واحد [١]

وللابن الباقي خمسة [٥] .

وبين سهام الزوج ثلاثة [٣] من الجامعة السابقة وبين

مسأله ستة [٦] موافقة بالثلث فنلت سهامه واحد [١] وثلث

مسأله اثنان [٢] نضربها في الجامعة أربعة وعشرين [٢٤]

ينتج الجامعة الأخيرة ثمانية وأربعون [٤٨ = ٢٤ × ٢] وهي

الجامعة للمسألة الثالثة والجامعة السابقة ومنها تصح .

للزوج ستة عشر [١٦ = ٢ × ٨] وللأم اثنا عشر [١٢ = ٢ × ٦]

٤٨	٦		٢٤	١٢		١٢	وللعـم
١٦	-	-	٨	٢	أب	٣	زوج = أربعة [٢ × ٢]
١٢	-	-	٦	٢	جدة	٢	أم [٤] وللابن
-	-	-	-	-	ت	٦	بنت خمسة عشر
٤	-	-	٢	-	-	١	عم [٥ = ٢ × ٥] او
-	-	ت	٣	٣	زوج		[٥ = ٥ ×] المجموع خمسة
١٥	٥	ابن	٥	٥	ابن		عشر [١٥ = ٥ + ١٠] وللأم
١	١	أم					الثانية واحد [١ = ١ × ١] وهذه صورتها :

**ومثال المباينة إذا كان في المسألة أكثر من ميتين :**

كمثال المباينة السابق إذا كان في المسألة ميتين وذلك : لو هلك الزوج في المسألة الثانية منها عن ابن ومن في المسألة لكانت مسألته من اثنين [٢] .

لكل واحد من ابنيه واحد [١] وسهامه من الجامعة السابقة واحد [١] بينهما مباينة فنضرب كامل مسألته اثنين [٢] في الجامعة السابقة اثنين وثلاثين [٣٢] ينتج أربعة وستون  $[٦٤ = ٣٢ \times ٢]$  .

للبنات أربعة وثلاثون  $[٣٤ = ٢ \times ١٧]$  .

ولابن الابن من المسألة الأولى أربعة وعشرون  $[٢٤ = ٢ \times ١٢]$  .

وللابن الآخر من الجامعة الأولى

٦٤	٢/٦		٣٢	٤/٦		٨	أربعة $[٤ = ٢ \times ٢]$
-	-	-	-	-	ت	١	وله من زوجة
٣٤	-	-	١٧	١	بنت	٤	المسألة بنت
٢٤	-	-	١٢	-	-	٣	الثالثة واحد ابن ابن
-	-	ت	١	١	زوج		$[١ = ١ \times ١]$ المجموع
٥	١	ابن	٢	٢	ابن		خمسة $[٥ = ١ + ٤]$
١	١	ابن					وهذه صورتها :

وكذلك كلما تعدد الأموات جعلنا للميت الآخر مسألة ثم عملنا لها وللجامعة التي قبلها جامعة .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجة وبنت وعم وقبل  
قسمة التركة ماتت البنت عن زوج وثلاثة أبناء وبنت ومن  
بقي من الورثة .

ومات العم عن ثلاثة أبناء ثم مات الزوج عن زوجة ومن  
في المسألة .

فإن أصل المسألة الأولى من ثمانية [٨] للزوجة الثمن  
واحد [١] .

وللبنت النصف أربعة [٤] .

وللعم الباقي ثلاثة [٣] تعصيباً .

وأصل مسألة البنت وهي الميت الثاني من اثني عشر

[١٢] للأم السدس اثنان [٢] .

وللزوج الربع ثلاثة [٣] .

والباقي سبعة [٧] لكل ابن اثنان [٢] .

وللبنت واحد [١] .

وبالنظر بين سهام الميت الثاني وهي البنت أربعة [٤] .

ومسألتها اثنا عشر [١٢] نجدهما متوافقتين بالربع فنثبت

ربع السهام واحد [١] وربع المسألة ثلاثة [٣] هي جزء

السهم نضربها في أصل المسألة الأولى ثمانية [٨] ينتج أربعة وعشرون وهي الجامعة للمسألتين [٢٤ = ٨ × ٣].  
لأم من المسألة الأولى ثلاثة [٣ = ٣ × ١].  
ولها من الثانية اثنان [٢ = ٢ × ١] المجموع خمسة [٥ = ٢ + ٣] هي نصيبها من الجامعة.  
وللع من المسألة الأولى فقط تسعة [٩ = ٣ × ٣] هي نصيبه من الجامعة.  
وللزوجة ثلاثة [٣ = ٣ × ١] ولكل ابن اثنان [٢ = ٢ × ١] وللبنات واحد [١ = ١ × ١].  
وأصل مسألة الميت الثالث من ثلاثة [٣] لكل ابن واحد [١] وسهامه من الجامعة الأولى تسعة [٩] منقسمة على مسألته فتصح مما صحت منه الجامعة الأولى.  
لأم خمسة [٥] وللزوجة ثلاثة [٣] ولكل ابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١].  
ولكل ابن من أبناء الميت الثالث ثلاثة [٣ = ٣ × ١].  
وأصل مسألة الميت الرابع من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] ولكل ابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١].  
وبالنظر بين سهام الميت الرابع ثلاثة [٣] من الجامعة الثانية ومسألته ثمانية [٨] نجدهما متباينتين.

فنضع كامل سهام الميت الرابع فوق مسألته كجزء سهم له نضرب به نصيب كل وارث منها .

ونضع كامل أصل مسألته ثمانية [٨] فوق الجامعة السابقة كجزء سهم لها ثم نضربها بها تنتج الجامعة الثالثة وهي مائة واثنان وتسعون [  $192 = 24 \times 8$  ] .

لكل ابن من الجامعة الثانية ستة عشر [  $16 = 8 \times 2$  ] .  
ومن المسألة الأخيرة ستة [  $6 = 3 \times 2$  ] مجموع النصيبين اثنان وعشرون [  $22 = 6 + 16$  ] هي نصيب كل ابن من الجامعة .

وللبنت من الجامعة الثانية ثمانية [  $8 = 8 \times 1$  ] .  
ولها من مسألة أبيها ثلاثة [  $3 = 3 \times 1$  ] مجموع النصيبين أحد عشر [  $11 = 3 + 8$  ] هي نصيبها من الجامعة .  
ولكل ابن من أبناء العم من الجامعة الثانية أربعة وعشرون [  $24 = 8 \times 3$  ] هي نصيب كل منهم من الجامعة الأخيرة .

وللزوجة ثلاثة [  $3 = 3 \times 1$  ] كذلك هي نصيبها من الجامعة وهذه صورتها :

١٩٢	٨		٢٤	٣		٢٤	١٢		٨	
-	-	-	٥	-	-	٥=٢+٣	٢	أم	١	زوجة
-	-	-	-	-	-	-	-	ت	٤	بنت
-	-	-	-	-	ت	٩	-	-	٣	عم
-	-	ت	٣	-	-	٣	٣	زوج		
٢٢=٦+١٦	٢	ابن	٢	-	-	٢	٢	ابن		
٢٢=٦+١٦	٢	ابن	٢	-	-	٢	٢	ابن		
٢٢=٦+١٦	٢	ابن	٢	-	-	٢	٢	ابن		
١١=٣+٨	١	بنت	١	-	-	١	١	بنت		
٢٤	-	-	٣	١	ابن					
٢٤	-	-	٣	١	ابن					
٢٤	-	-	٣	١	ابن					
٣	١	زوجة								

تلك أحوال المناسخات الثلاث الرئيسة والطريقة المشهورة في عملها الذي عليه جمهور علماء هذا الفن لا سيما وأنها معمولة بالشباك مما يضيء عليها الحسن والضبط التي قال فيها ابن الهائم رحمه الله تعالى في شرح الكفاية : إن عمل المناسخات بالجدول هو من الصناعة البديعة العجيبة تلقيتها من أستاذي أبي الحسن الجلاوي (١) .

(١) الجلاوي : لم أقف على هذا الاسم لكن وقفت على الجلاوي ( بالحاء المهملة ) وهو : علي بن عبد الصمد الجلاوي المالكي الفرائضي انتهت إليه رئاسة الفقه وكان مشاركاً في الفنون عارفاً بالمعاني والبيان والحساب والهندسة انتفع به خلق وتوفي في ذي الحجة ٧٨٢ هـ انظر شذرات الذهب ج ٦ / ٢٧٦ هـ نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ١١١



وقد نص على عمل المناسخات بالشباك كثير من الفضلاء كالبهوتي في شرحه على الإقناع بقوله : هذا الباب ( يعني باب المناسخات ) من عويص الفرائض وما أحسن الاستعانة على معرفته برسالة الشباك لابن الهائم لأنه أضبط .

وقد نص على ذلك أيضاً أحمد بن عبد الغفار المالكي في كتابه المسمى بالدر المنثور في عمل المناسخات بالصحيح والمكسور بقوله : إن أعمال المناسخات من أرفع أبواب الفرائض قدراً وأشهرها بين الأنام ذكراً وأغمضها مسلكاً وأدقها سرّاً فوجب صرف الهمة لفتح مغلاقها وإيضاح مشكلاتها

وإمعان النظر في تهذيب طرقها وحل معضلاتها وقد اخترع المتأخرون طريق العمل بالجدول ( يعني الشباك ) وأجادوا فيها ذلك كل الإجابة .

إذ بواسطته سهلت صعوبتها الشديدة غاية السهولة وأمكن اجتناء ثمر أغصانها المتطاوله بألطف حيلة وأقرب وسيلة بحيث ارتفعت عن الماهر في صناعة الحساب كلفة عملها وإن كثر بطونها فله درها من طريقة وما أقربها مأخذاً وما أعذبها مورداً .

وقد ذكر بعضهم لعمل المناسخات عشرة طرق وهي :

- ١- الطريق العامة .
- ٢- طريق البصريين .
- ٣- طريق الكوفيين .
- ٤- طريق الحل .
- ٥- طريق محمد بن الحسن .
- ٦- طريق الشهرزوري .
- ٧- طريق الموثقين .
- ٨- طريق القبط .
- ٩- طريق علي المنزلاوي شيخ الشنشوري .
- ١٠- طريق الشباك <sup>(١)</sup> .

ومن المعلوم إن في استقصاء شرح هذه الطرق وضرب الأمثلة عليها وإحاطة جوانبها مما يطول ذكره ويبعد قعره وربما جنح بالكاتب والقارئ إلى الملل مع قلة الفائدة وضحالة الجدوى لا سيما وأن في طريق الباب التي سلكتها بغية الطالب المرید .

أما استقصاء تلك الطرق فقد يخرج كتابنا هذا من الوسيط إلى المحيط غير أنني سأبين الطريق العام بمثال في آخر

(١) فتح القريب المجيب جزء ١ / ١٣٢-١٣٣ والعذب الفائض جزء ١ / ١٩٨-١٩٩

الباب وكذلك طريق الشيخ على المنزلاوي - إن شاء الله تعالى - .

وقد نظم طريق الباب المسلوكة غير واحد ومنهم الرحبي رحمه الله تعالى بقوله :

وإن يمت آخر قبل القسمة  
فصح الحساب واعرف سهمه  
واجعل له مسألة أخرى كما  
قد بين التفصيل فيما قـدما  
وإن تكن ليست عليها تنقسم  
فارجع إلى الوفق بهذا قد حكم  
وانظر فإن وافقت السهاما  
فخذ هديت وفقها تمامام  
واضربه أو جميعها في السابقة  
إن لم يكن بينهما موافقة  
وكل سهم في جميع الثانية  
يضرب أو في وفقها علانية  
وأسهم الأخرى ففي السهام  
تضرب أو في وفقها تمام  
فهذه طريقة المناسبة

فارق بها رتبة فضل شامخة (١)  
ولا يمنع أن تعمل في الحالة الأولى من أحوال المناسخات  
الرئيسة على طريق العمل في الحالة الثانية أو الثالثة إلا  
الاختصار وسيأتي إن شاء الله تعالى في فصله .  
كما لا يمنع أن تعمل في الحالة الثانية كالعمل في الحالة  
الثالثة إذا تعدد الأموات إلى أكثر من ميتين .  
كما لك أن تعمل في الحالة الثالثة كالعمل في الحالة الثانية  
أي بجامعة واحدة وهو ما وعدت ببيانه بمثال على الطريق  
العام آخر الباب – إن شاء الله تعالى - .  
أما العمل في الحالة الأولى فلا يصلح إلا لها ولا يجوز  
عمل الحالتين الثانية والثالثة عليه .  
كما لا يمنع اجتماع حالات المناسخات الثلاث في مسألة  
واحدة والعمل فيهن كلاً على طريقتهما المسلوكة في الباب  
وإليك مثال بجميع الثلاث الحالات بمسألة واحدة كل  
منهن معمول على طريقتهما : لو هلك هالك عن خمسة عشر  
ابناً ثم تعاقبوا موتاً قبل قسمة التركة ولم يبق منهم إلا ستة .  
ثم مات أحد الستة عن زوجة وابن ومات الثاني منهم  
عن ابن وبنيتين والثالث عن ابنين وبنيتين والرابع عن  
زوجة ومن بقي .

(١) الرجعية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني وحاشية البقري وتعليق البغاص  
١٣٧-١٣٨

ثم ماتت زوجة أول الستة موتاً عن ابن وبنت ومن بقي  
ثم ماتت زوجة الرابع من الستة عن زوج وثلاثة إخوة  
وأخت أشقاء .

### الحل :

نظراً لتوفر شروط الحالة الأولى في التسعة الأموات  
السابقين وورثتهم فإن أصل مسألتهم من ستة [٦] هي  
عدد رؤوسهم وكأنه لم يميت عنهم إلا ميت واحد فقط لكل  
واحد منهم واحد [١] .

وأصل المسألة الثانية وهي مسألة أول الستة موتاً من  
ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] والباقي سبعة [٧]  
للأبن .

وأصل مسألة ثاني الستة موتاً من عدد رؤوس ورثته  
أربعة [٤] للذكر مثل حظ الأنثيين .

و أصل مسألة الثالثة كذلك هذه أربع مسائل لا يرث من  
فيهن بعضهم البعض حيث توفرت فيها شروط الحالة  
الثانية من حالات المناسخات الرئيسية .

وبالنظر بين سهام كل ميت منهم ومسألته نجدها متباينة  
فثبت الجميع .

وبالنظر بين هذه المسائل بالنسب الأربعة نجد تداخل  
الأربعة [٤] مع الثمانية [٨] وتوافق الثمانية [٨] مع

الستة [٦] وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر ينتج أربعة وعشرون [٣ × ٨ = ٢٤] هي جزء السهم نضربها في المسألة الأولى ينتج مائة وأربعة وأربعون [١٤٤] وهي الجامعة لما مضى معنا من المسائل .

لكل ميت أربعة وعشرون [١ × ٢٤ = ٢٤] .

ثم نقسمها على مسألته يبلغ جزء سهم المسألة الثانية ثلاثة [٣] والثالثة ستة [٦] والرابعة أربعة [٤] .

ثم نضرب سهام كل وارث في مسألة بجزء سهمها والحاصل نصيبه من الجامعة .

أما الثلاثة الأبناء الأحياء في المسألة الأولى فلكل واحد أربعة وعشرون [١ × ٢٤ = ٢٤] .

ونصيب زوجة أول الستة موتاً ثلاثة [١ × ٣ = ٣] .

ونصيب ابنه واحد وعشرون [٧ × ٣ = ٢١] .

ونصيب ابن الثاني موتاً اثنا عشر [٢ × ٦ = ١٢] .

ولكل من ابنتيه ستة [١ × ٦ = ٦] .

ولكل ابن من أبناء الميت الثالث ثمانية [٢ × ٤ = ٨] ولكل بنت أربعة [١ × ٤ = ٤] .

أما أصل مسألة الميت الخامس فهي من أربعة [٤] للزوجة الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للأخوين منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما وبضربها في أصل

المسألة تصح من ثمانية [  $٢ \times ٤ = ٨$  ] للزوجة اثنان  
[  $٢ = ٢ \times ١$  ] ولكل من الأخوين ثلاثة [٣] .

وبالنظر بين سهام مورثهم أربعة وعشرين [٢٤] من  
الجامعة السابقة ومصح مسألته ثمانية [٨] نجدها منقسمة  
فتصح من الجامعة الأولى وهذه المسألة من الحالة الثالثة  
من حالات المناسخات الرئيسية .

وأصل مسألة الميت السادس من عدد رؤوس وورثته  
خمسة [٥] لكل ابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١] .

ونظراً لكونها من الحالة الثالثة فالعمل سيكون فيها  
كالخامسة غير أن سهام الميت هنا مباينة لمسألته وعند  
التباين نضرب كامل المسألة في الجامعة التي قبلها حيث  
أصبحت بمثابة المسألة الأولى ينتج عندنا سبعمئة  
وعشرون [  $١٤٤ \times ٥ = ٧٢٠$  ] وهي الجامعة لهذه المسألة  
والجامعة السابقة .

ومن له سهام من الجامعة السابقة أعطينا مضروراً في  
كامل مسألة الميت السادس خمسة [٥] .  
ومن له شيء من مسألة السدس وهي التالية للجامعة  
أعطينا مضروراً في كامل سهام مورثه وهي هنا ثلاثة  
[٣] .

ومن كان له نصيب من الجامعة السابقة والمسألة الحالية جمعناه له وأعطيناه من الجامعة التالية .

فلكل من الشقيقين مائة وخمسة وستون  $[١٦٥ = ٥ \times ٣٣]$

وللابن من المسألة السابقة مائة وخمسة  $[١٠٥ = ٥ \times ٢١]$

وله من المسألة الحالية ستة  $[٦ = ٣ \times ٢]$  المجموع

مائة وأحد عشر  $[١١١ = ٦ + ١٠٥]$  .

وللابن السابق من الجامعة السابقة ستون  $[٦٠ = ٥ \times ١٢]$

ولكل من أختيه ثلاثون  $[٣٠ = ٥ \times ٦]$  .

ولكل ابن من أبناء الميت الرابع من الجامعة السابقة

أربعون  $[٤٠ = ٥ \times ٨]$  .

ولكل من أختيه عشرون  $[٢٠ = ٥ \times ٤]$  .

ولزوجة الميت الخامس من الجامعة السابقة ثلاثون

$[٣٠ = ٥ \times ٦]$  .

ولكل ابن من أبناء الميتة السادسة ستة  $[٦ = ٣ \times ٢]$

وللبنت ثلاثة  $[٣ = ٣ \times ١]$  .

وأصل مسألة الميت السابع من اثنين  $[٢]$  للزوج

النصف واحد  $[١]$  .

والباقى واحد  $[١]$  للإخوة منكسر عليهم ومباين

لرؤوسهم سبعة  $[٧]$  .



ثم نضربها في أصل المسألة ينتج أربعة عشر [١٤] ومنها تصح .

للزوج سبعة [٧ = ٧ × ١] ولكل أخ اثنان [٢] وللأخت واحد [١] .

وهذه المسألة أيضاً من الحالة الثالثة الرئيسة من حالات المناسخات .

وبالنظر بين سهام الميت ثلاثين [٣٠] ومصح مسأله أربعة عشر [١٤] نجدها متوافقة بالنصف .

وحاصل ضرب وفق المسألة سبعة [٧] في الجامعة السابقة سبعمائة وعشرين [٧٢٠] ينتج خمسة آلاف وأربعون [٥٠٤٠ = ٧٢٠ × ٧] وهي الجامعة الأخيرة لهذه المسائل .

لكل من ابني الميت الأول ألف ومائة وخمسة وخمسون [١١٥٥ = ٧ × ٥٦٥] .

ولابن الميت الثاني والسادس سبعمائة وسبعة وسبعون [٧٧٧ = ٧ × ١١١] .

ولابن الميت الثالث أربعمائة وعشرون [٤٢٠ = ٧ × ٦٠] ولكل من أختيه مائتان وعشرة [٢١٠ = ٧ × ٣٠] .

ولكل ابن من أبناء الميت الرابع مائتان وثمانون [٢٨٠ = ٧ × ٤٠] .

ولكل من البننتين مائة وأربعون [١٤٠=٧×٢٠] .  
 ولابن الميت السادس اثنان وأربعون [٤٢=٧×٦]  
 ولأخته واحد وعشرون [٢١=٧×٣] .  
 ولزوج الميتة السابعة مائة وخمسة [١٠٥=١٥×٧] .  
 ولكل أخ ثلاثون [٣٠=١٥×٢] وللأخت خمسة عشر  
 [١٥=١٥×١] وهذه صورتها :

٥٠٤٠	١٤	٢		٧٢٠	٥		١٤٤	٨	٤		١٤٤	٦	٤	٨	٦	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ابن ١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ابن ١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ابن ١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ت	٢٤	-	-	-	-	ابن ١
١١٥٥	-	-	-	١٦٥	-	-	٣٣	٣		أخ شقيق	٢٤	-	-	-	-	ابن ١
١١٥٥	-	-	-	١٦٥	-	-	٣٣	٣	٣	أخ شقيق	٢٤	-	-	-	-	ابن ١
-	-	-	-	-	-	ت	٣	-	-	-	٣	-	-	-	-	زوجة ١
٧٧٧	-	-	-	١١١	٢	ابن	٢١	-	-	-	٢١	-	-	-	-	ابن ٧
٤٢٠	-	-	-	٦٠	-	-	١٢	-	-	-	١٢	-	-	٢	-	ابن ٢
٢١٠	-	-	-	٣٠	-	-	٦	-	-	-	٦	-	-	١	-	بنت ١
٢١٠	-	-	-	٣٠	-	-	٦	-	-	-	٦	-	-	١	-	بنت ١
٢٨٠	-	-	-	٤٠	-	-	٨	-	-	-	٨	٢	-	-	-	ابن ٢
٢٨٠	-	-	-	٤٠	-	-	٨	-	-	-	٨	٢	-	-	-	ابن ٢

١٤٠	-	-	-	٢٠	-	-	٤	-	-	٤	١	بنت
١٤٠	-	-	-	٢٠	-	-	٤	-	-	٤	١	بنت
-	-	-	ت	30	-	-	٦	٢	١	زوجة		
٤٢	-	-		٦	٢	ابن						
٢١	-	-		٣	١	بنت						
١٠٥	٧	١	زوج									
٣٠	٢	١	أخ شقيق									
٣٠	٢		أخ شقيق									
٣٠	٢		أخ شقيق									
١٥	١		أخت شقيقة									

## فصل :

طريقة شيخنا في حل مسائل المناسخات إذا لم تكن من الحالة الأولى :

سلك شيخنا في حل مسائل المناسخات سواء كانت من الحالة الثانية أو الثالثة طريق الشيخ علي المنزلاوي شيخ الشنشوري رحمهما الله تعالى وهي عمل مسألة لكل ميت على حدة و يصححها إذا احتاجت إلى تصحيح مراعيًا الأول فالأول موتاً .

ثم ينسب ما بيد كل وارث إلى مصح مسألة مورثه وحاصل تلك النسبة هو نصيبه من التركة .

و إن ورث وارث أكثر من ميت جمع له ميراثه بعد العمل .

وهذه الطريق هي إحدى الطرق العشر في باب المناسخات التي سبق ذكرها ولربما قام شيخنا بقسمة مسألة من مسائل المناسخات في جلسة واحدة على هذا الطريق ما قد يمكث فيها غيره أياماً لا سيما وأن مسائل المناسخات في منطقتنا يكثر فيها الأموات غالباً دون اللجوء إلى قسمة التركة بحسن نية أزمنة مديدة ، وإذا احتاجوا بعد تلك الأزمنة إلى قسمتها على طريق المناسخات بجامعة واحدة أو متعددة يتعذر ذلك غالباً لتضخم الأعداد الحسابية فيها من أسهم

وجامعات قد يصعب على البعض قراءتها مما يصعب التعامل معها كأنصبة واستخدامها على الطريق المشهور في عمل المناسخات .

ومما وقفت عليه من المسائل التي وردت على شيخنا من هذا القبيل سؤال مناسخات وصل تعدد الأموات فيه قبل قسمة التركة إلى ستة عشر ميتاً فلا شك أن التعامل مع هذه المسألة ومثيلاتها على طريق المناسخات الذي عليه جمهور هذا الفن - وهو الأولى - معضل جداً .

**ومثال طريقة شيخنا :** لو هلك هالك عن زوجة و بنت منها وأخ شقيق وتركة قدرها أربعة وعشرين ألفاً [٢٤٠٠٠] ريالاً .

وقبل قسمة التركة ماتت الزوجة عن زوج وابن منه ومن بقي .

ثم ماتت البنت عن زوج ومن بقي .

فإن أصل المسألة الأولى من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] وللبنات النصف أربعة [٤] وللأخ الشقيق الباقي ثلاثة [٣] .

ثم يقوم شيخنا بقسمة التركة على ورثة الميت الأول فللزوجة الثمن وثمان التركة ثلاثة آلاف [٢٤٠٠٠ ÷ ٨ = ٣٠٠٠] ريالاً .

وللبنت النصف فلها من التركة نصفها اثنا عشر ألف  
[١٢٠٠٠ = ٢ ÷ ٢٤٠٠٠] ريالاً .

والباقي تسعة آلاف [٩٠٠٠] ريالاً للأخ الشقيق .  
وأصل مسألة الميت الثاني وهي الزوجة من أربعة [٤]  
للزوج الربع واحد [١] والباقي بين الابن والبنت له اثنان  
[٢] ولها واحد [١] .

وكما علمنا أن نصيب الزوجة من التركة السابقة ثلاثة  
آلاف [٣٠٠٠] ريالاً فيقوم بقسمتها هنا على وراثتها .  
فلزوج ربعها سبعمائة وخمسون [٧٥٠ = ٤ ÷ ٣٠٠٠]  
ريالاً .

والباقي ألفان ومائتان وخمسون [٢٢٥٠] ريالاً بين  
الابن والبنت للذكر مثل حظ الأنثيين فلا بين ثلثاه ألف  
وخمسمائة [١٥٠٠] ريالاً .

وللبنت ثلثه سبعمائة وخمسون [٧٥٠] ريالاً .  
وأصل مسألة الميت الثالث وهي البنت من ستة [٦]  
للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأخ لأم السدس واحد [١]  
والباقي اثنان [٢] للعم .  
وكما علمنا أن نصيب البنت من تركة أبيها اثنا عشر  
ألف [١٢٠٠٠] ريالاً .

ولها من تركة أمها سبعمائة وخمسون [٧٥٠] ريالاً  
وحاصل جمعها اثنا عشر ألف وسبعمائة وخمسون  
[١٢٧٥٠ = ٧٥٠ + ١٢٠٠٠] ريالاً هي كامل تركتها .

فلزوجها نصفها ستة آلاف وثلاثمائة وخمسة وسبعون  
[١٢٧٥٠ ÷ ٢ = ٦٣٧٥] ريالاً .

ولأخيها لأمها سدسها ألفان ومائة وخمسة وعشرون  
[١٢٧٥٠ ÷ ٦ = ٢١٢٥] ريالاً .

ولعمها الباقي أربعة آلاف ومائتان وخمسون [٤٢٥٠]  
ريالاً .

إذا نصيب زوج الميثة الثانية سبعمائة وخمسون  
[٧٥٠] ريالاً .

ونصيب الابن بالبنوة ألف وخمسمائة [١٥٠٠] ريالاً .  
وبالأخوة ألفان ومائة وخمسة وعشرون [٢١٢٥]  
ريالاً .

المجموع ثلاثة آلاف [٣٦٢٥ = ٢١٢٥ + ١٥٠٠]  
ريالاً .

ونصيب العم من تركة الميت الأول بالأخوة تسعة آلاف  
[٩٠٠٠] ريالاً .

ومن تركة الميت الثالث بالعمومة أربعة آلاف ومائتان  
وخمسون [٤٢٥٠] ريالاً .

المجموع ثلاثة عشر ألف ومائتان وخمسون [٩٠٠٠ + ٤٢٥٠ = ١٣٢٥٠] ريالاً .

ونصيب زوج البنت الأولى ستة آلاف وثلاثمائة وخمسة وسبعون [٦٣٧٥] ريالاً وهذه صورتها :  
وهذا المثل كذلك لطريق الشيخ علي المنزلاوي التي وعدت بها وهذه صورتها .

١٢٧٥٠	٦		٣٠٠٠	٤		٢٤٠٠٠	٨	
٦٣٧٥	٣	زوج	٧٥٠	١	زوج	٣٠٠٠	١	زوجة
٢١٢٥	١	أخ لأم	١٥٠٠	٢	ابن	١٢٠٠٠	٤	بنت
٤٢٥٠	٢	عم ش	٧٥٠	١	بنت	٩٠٠٠	٣	أخ شقيق

وقد ورد عليّ من هذه المسائل الكثير ومن ذلك :

**المسألة السلعية :** والتي كانت من ضمن ما أحيل إليّ من قبّل شيخي حفظه الله تعالى وذلك لتزاحم الدروس والمحاضرات عليه ولمراده إعدادي لهذا الفن .

وهذه المسألة كمايلي :

١- هلك الميت الأول عن زوجة وستة أبناء وبنت كلهم منها .

٢- ثم هلك الميت الثاني وهو أحد الأبناء عن بنت ومن بقي .



٣- ثم هلك الميت الثالث وهو كذلك أحد الأبناء عن  
وزوجة وبنت وابن ومن بقي .

٤- ثم هلك الميت الرابع وهو ابن الميت الثالث عن من  
بقي .

٥- ثم هلك الميت الخامس وهو ابن الميت الأول عن من  
بقي .

٦- ثم هلكت الأم وهي الميت السادس كذلك عن من بقي .

٧- ثم هلك الميت السابع وهو أحد أبناء الميت الأول عن  
زوجة وبنت ومن بقي .

**فأما مسألة الميت الأول : فأصلها من ثمانية [٨] للزوجة**

الثلث واحد [١] .

والباقى سبعة للأولاد منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم  
ثلاثة عشر [١٣] وبضربها في أصل المسألة نتج مائة  
وأربعة [١٠٤] ومنها صح هذا الانكسار .

للزوجة ثلاثة عشر [١٣ = ١٣ × ١] .

ولكل ابن أربعة عشر [١٤] وللبنت سبعة [٧] .

**وأما مسألة الميت الثانى : فأصلها من ستة [٦] للأم**

السدس واحد [١] ، ولبنت النصف ثلاثة [٣] .

والباقى اثنان [٢] للإخوة والأخت الأشقاء وهي منكسرة

عليهم ومباينة لرؤوسهم أحد عشر [١١] وبضربها في أصل

المسألة ستة [٦] نتج ستة وستون [٦٦] ومنها صح هذا الانكسار.

للأم أحد عشر [١١ = ١١ × ١] ولبنته ثلاثة وثلثون [٣٣ = ٣٣ × ٣] ولإخوته اثنان وعشرون [٢ × ١١ = ٢٢] لكل ذكر أربعة [٤] وللشقيقة اثنان [٢].

وبالنظر بين سهام الميت الثاني أربعة عشر [١٤] ومصح مسألته ستة وستين [٦٦] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصف سهامه سبعة [٧] وهي هي جزء سهم مسألته.

كما نثبت وفق مصح مسألته ثلاثة وثلثين [٣٣] وهي جزء سهم الجامعة نضربه في مصح المسألة الأولى مائة وأربعة ينتج ثلاثة آلاف وأربعمائة واثنان وثلثون [٣٣ × ١٠٤ = ٣٤٣٢] وهي الجامعة للمسألتين.

للزوجة بالزوجية من المسألة الأولى أربعمائة وتسعة وعشرون [١٣ × ٣٣ = ٤٢٩] سهماً.

ولها من المسألة الثانية بالأمومة سبعة وسبعون [٧ × ١١ = ٧٧] سهماً.

ومجموع مالها من المسألتين خمسمائة وستة [٤٢٩ + ٧٧ = ٥٠٦] سهماً

ولكل ابن من المسألة الأولى بالبنوة أربعمائة واثنان وستون [١٤ × ٣٣ = ٤٦٢].

وله من المسألة الثانية بالأخوة ثمانية وعشرون  $[٧ \times ٤ = ٢٨]$ .

ومجموع ما لكل منهم أربعة آلاف وتسعون  $+ ٤٢٦ = ٢٨ = ٤٩٠$  سهماً.

وللبنت من المسألة الأولى بالبنوة مائتان وواحد وثلاثون  $[٢٣١ = ٣٣ \times ٧]$  سهماً.

ولها من المسألة الثانية بالأخوة أربعة عشر  $[١٤ = ٧ \times ٢]$  سهماً.

ومجموع مالها مائتان وخمسة وأربعون  $[٢٣١ + ١٤ = ٢٤٥]$  سهماً.

ولبنت الهالك الثاني مائتان وواحد وثلاثون  $[٣٣ \times ٧ = ٢٣١]$  سهماً.

**وأما مسألة الميت الثالث :** فأصها من أربعة وعشرين  $[٢٤]$  للأم السدس أربعة  $[٤]$  وللزوجة الثمن ثلاثة  $[٣]$ .

والباقي سبعة عشر  $[١٧]$  للبنت والابن منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهما ثلاثة  $[٣]$  وبضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين ينتج اثنان وسبعون  $[٧٢ = ٢٤ \times ٣]$  ومنها صح هذا الانكسار.

للأم اثنا عشر  $[١٢ = ٤ \times ٣]$ .

وللزوجة تسعة  $[٩ = ٣ \times ٣]$ .

وللابن أربعة وثلاثون [٣٤] وللبنت سبعة عشر [١٧] .  
وبالنظر بين سهام الميت الثالث من الجامعة الأولى  
أربعمائة وتسعين [٤٩٠] .  
ومصح مسألته اثنين وسبعين [٧٢] نجدها متوافقة كذلك  
بالنصف .

وحاصل ضرب وفق مصح مسألة الميت الثالث في كامل  
الجامعة السابقة نتج مائة وثلاثة وعشرون ألفاً وخمسمائة  
واثنان وخمسون [٣٦ × ٣٤٣٢ = ١٢٣٥٥٢] وهي الجامعة  
الثانية في هذه المسألة .

للأم من الجامعة السابقة ثمانية عشر ألفاً ومائتان وستة  
عشر [٥٠٦ × ٣٦ = ١٨٢١٦] سهماً .  
ولها من المسألة الثالثة ألفان وتسعمائة وأربعون  
[١٢ × ٢٤٥ = ٢٩٤٠] سهماً .

ومجموع مالها واحد وعشرون ألفاً ومائة وستة  
وخمسون [١٨٢١٦ + ٢٩٤٠ = ٢١١٥٦] سهماً .  
ولكل أخ شقيق من الجامعة السابقة سبعة عشر ألفاً  
وستمائة وأربعون [٤٩٠ × ٣٦ = ١٧٦٤٠] سهماً .  
ولالأخت الشقيقة ثمانية آلاف وثمانمائة وعشرون  
[٢٤٥ × ٣٦ = ٨٨٢٠] سهماً .

وللبنت ثمانية آلاف وثلاثمائة وستة عشر [٢٣١×٣٦ = ٨٣١٦] سهماً .

ولزوجته ألفان ومائتان وخمسة [٢٤٥×٩ = ٢٢٠٥] سهماً .

ولابنه ثمانية آلاف وثلاثمائة وثلاثون [٣٤×٢٤٥ = ٨٣٣٠] سهماً .

ولبنته أربعة آلاف ومائة وخمسة وستون [١٧×٢٤٥ = ٤١٦٥] سهماً .

**وأما مسألة الميت الرابع :** فأصلها [٦] للأُم الثلث اثنان [٢] ، وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣] .

والباقي واحد [١] للأعمام منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم أربعة [٤] وبضربها في أصل المسألة ينتج أربعة وعشرون [٤×٦ = ٢٤] ومنها تصح .

للأُم ثمانية [٢×٤ = ٨] ، وللأخت الشقيقة اثنا عشر [٣×٤ = ١٢] ، ولكل عم واحد [١] .

وبالنظر بين سهام الميت الرابع ثمانية آلاف وثلاثمائة وثلاثين [٨٣٣٠] من الجامعة السابقة .

وبين مصح مسألته أربعة وعشرين [٢٤] نجدها كذلك متوافقة بالنصف .

وبضرب وفق المسألة في كامل الجامعة السابقة لها  
ينتج مليون وأربعمائة واثنان وثمانون ألفاً وستمائة  
وأربعة وعشرون [  $12 \times 123552 = 1482624$  ] وهي  
الجامعة الثالثة في هذه المسألة .

لأم الميت السابق من الجامعة السابقة فقط مائتان  
وثلاثة وخمسون ألفاً وثمانمائة واثنان وسبعون  
[  $12 \times 21106 = 253272$  ] سهماً .

ولا شيء لها من المسألة الحالية لكونها جدة وقد سقطت  
بالأم .

ولكل أخ من الجامعة السابقة بالأخوة مائتان وأحد عشر  
ألفاً وستمائة وثمانون [  $12 \times 17640 = 211680$  ]  
سهماً .

وله من المسألة الحالية بالعمومة أربعة آلاف ومائة  
 وخمسة وستون  $1 \times 4160 = 4160$  ] سهماً .

المجموع مائتان وخمسة عشر ألفاً وثمانمائة وخمسة  
وأربعون  $211680 + 4160 = 215840$  ] سهماً .

ولالأخت الشقيقة من الجامعة السابقة مائة وخمسة آلاف  
وثمانمائة وأربعون  $12 \times 8820 = 105840$  ] سهماً .

ولبنت الميت الثاني تسعة وتسعون ألفاً وسبعمائة واثنان  
وتسعون [  $12 \times 8316 = 99792$  ] سهماً .

ولزوجة الميت الثالث بالزوجية ستة وعشرون ألفاً  
وأربعمئة وستون [  $12 \times 2205 = 26460$  ] سهماً.  
ولها بالأمومة من المسألة الحالية ثلاثة وثلاثون ألفاً  
وثلاثمئة وعشرون [  $8 \times 4165 = 33320$  ] سهماً.  
المجموع تسعة وخمسون ألفاً وسبعمئة وثمانون  
[  $26460 + 33320 = 59780$  ] سهماً.

ولبنت الميت السابق بالبنوة تسعة وأربعون ألفاً  
وتسعمائة وثمانون [  $12 \times 4165 = 49980$  ] سهماً .  
ولها من المسألة الحالية بالأخوة كذلك تسعة وأربعون  
ألفاً وتسعمائة وثمانون [  $12 \times 4165 = 49980$  ] سهماً .  
المجموع تسعة وتسعون ألفاً وتسعمائة وستون  
[  $49980 + 49980 = 99960$  ] سهماً..

وأما مسألة الميت الخامس : فأصلها من ستة [٦] للأم

السدس [١] .

والباقي خمسة [٥] للإخوة منكسرة عليهم ومباينة  
لرؤوسهم سبعة [٧] وبضربها في أصل المسألة ستة [٦]  
ينتج اثنان وأربعون [  $7 \times 6 = 42$  ] ومنها صح هذا الانكسار .  
لأم سبعة [  $7 = 7 \times 1$  ] ولكل أخ عشرة [١٠] وللأخت  
خمس [٥]

وبالنظر بين سهام الميت الخامس مائتين وخمسة عشر ألفاً وثمانمائة وخمسة وأربعين [٢١٥٨٤٥] من الجامعة السابقة .

وبين مصح مسألته اثنين وأربعين [٤٢] نجدها متوافقة بالسبع فنثبت وفق سهامه ثلاثين ألف وثمانمائة وخمسة وثلاثون [٣٠٨٣٥] وهي جزء سهم مسألته نضرب فيه سهام كل وارث منها .

ثم نثبت وفق مصح مسألته ستة [٦] وهي جزء سهم الجامعة ضربها في كامل الجامعة السابقة مليون وأربعمائة واثنان وثمانون ألفاً وستمائة وأربعة وعشرون [١٤٨٢٦٢٤] ينتج ثمانية مليون وثمانمائة وخمسة وتسعون ألفاً وسبعمائة وأربعة وأربعون [١٤٨٢٦٢٤ × ٦ = ٨٨٩٥٧٤٤] وهي الجامعة الرابعة في هذه المسألة .

لأم من الجامعة السابقة مليون وخمسمائة وثلاثة وعشرون ألفاً ومائتان واثنان وثلاثون [١٥٢٣٢٣٢ = ٢٥٣٨٧٢ × ٦] سهماً .  
ولها من المسألة الحالية مائتان وخمسة عشر ألفاً وثمانمائة وخمسة وأربعون [٢١٥٨٤٥ = ٣٠٨٣٥ × ٧] سهماً .



مجموع مالها من الجامعة الحالية مليون وسبعمائة  
 وتسعة وثلاثون ألفاً وسبعة وسبعون [٢١٥٨٤٥  
 + ١٥٢٣٢٣٢ = ١٧٣٩٠٧٧] سهماً .  
 ولكل أخ شقيق بالعمومة مليوناً ومائتان وخمسة  
 وتسعون ألفاً وسبعون [١٢٩٥٠٧٠ = ٢١٥٨٤٥ × ٦]  
 سهماً .

وله بالأخوة ثلاثمائة وثمانية آلاف وثلاثمائة وخمسون  
 [٣٠٨٣٥٠ = ٣٠٨٣٥ × ١٠]

مجموع ما لكل مكنهم من الجامعة الحالية مليوناً  
 وستمائة وثلاثة آلاف وأربعمائة وعشرون  
 [١٦٠٣٤٢٠ = ٣٠٨٣٥٠ + ١٢٩٥٠٧٠] سهماً .

ولالأخت من الجامعة السابقة  
 [٦٣٥٠٤٠ = ١٠٥٨٤٠ × ٦] سهماً .

ولها من الجامعة الحالية مائة وأربعة وخمسون ألفاً  
 ومائة وخمسة وسبعون [١٥٤١٧٥ = ٣٠٨٣٥ × ٥] سهماً  
 مجموع مالها من الجامعة الحالية سبعمائة وتسعة  
 وثمانون ألفاً ومائتان وخمسة عشر [٦٣٥٠٤٠ +  
 ١٥٤١٧٥ = ٧٨٩٢١٥] سهماً .

ولبنت الميت الثاني من الجامعة خمسمائة وثمانية وتسعون ألفاً وسبعمائة واثنان وخمسون [٦ × ٩٩٧٩٢ = ٥٩٨٧٥٢] سهماً .

وللزوجة الميت الثالث من الجامعة ثلاثمائة وثمانية وخمسون ألفاً وستمائة وثمانون [٦ × ٥٩٧٨٠ = ٣٥٨٦٨٠] سهماً .

ولبنته خمسمائة وتسعة وتسعون ألفاً وسبعمائة وستون [٦ × ٩٩٩٦٠ = ٥٩٩٧٦٠] سهماً .

**وأما مسألة الميت السادس :** وهي الأم فأصل مسألتها من عدد رؤوس ورثتها سبعة [٧] لكل ابن اثنان [٢] وللبنت واحد [١] .

وبالنظر بين أصل مسألتها سبعة [٧] وبيت سهامها من الجامعة السابقة مليون وسبعمائة وتسعة وثلاثون ألفاً وسبعة وسبعون [١٧٣٩٠٧٧] نجدها متباينة فنضرب أصل مسألتها سبعة [٧] في الجامعة السابقة ينتج اثنان وستون مليوناً ومائتان وسبعون ألفاً ومائتان وثمانية [٧ × ٨٨٩٥٧٤٤ = ٦٢٢٧٠٢٠٨] وهي الجامعة الخامسة لهذه المسألة .

لكل ابن من الجامعة السابق بالأخوة أحد عشر مليوناً ومائتان وثلاثة وعشرون ألفاً وتسعمائة وأربعون [٧ × ١٦٠٣٤٣٠ = ١١٢٢٣٩٤٠] سهماً .

وله من المسألة الحالية بالبنوة ثلاثة ملايين وأربعمائة  
وثمانية وسبعون ألفاً ومائة وأربعة وخمسون  
[٣٤٧٨١٥٤ = ١٧٣٩٠٧٧ × ٢] سهماً .

ومجموع ما لكل منهم أربعة عشر مليوناً وسبعمائة واثنان  
ألفاً وأربعة وتسعون [١١٢٢٣٩٤٠ + ٣٤٧٨١٥٤ =  
١٤٧٠٢٠٩٤]

وللبنت من الجامعة السابقة خمسة ملايين وخمسائة  
وأربعة وعشرون ألفاً وخمسمائة وخمسة  
[٥٥٢٤٥٠٥ = ٧٨٢٤٥ × ٧] سهماً .

ولها من المسألة الحالية بالبنوة مليوناً وسبعمائة وتسعة  
وثلاثون ألفاً وسبعة وسبعون [١٧٣٩٠٧٧ × ١ =  
١٧٣٩٠٧٧] سهماً .

ومجموع مالها سبعة ملايين ومائتان وثلاثة وستون ألفاً  
 وخمسمائة واثنان وثمانون [٥٥٢٤٥٠٥ + ١٧٣٩٠٧٧ =  
٧٢٦٣٥٨٢] سهماً .

ولبنت الميت الثاني من الجامعة السابقة أربعة ملايين  
ومائة وواحد وتسعون ألفاً ومائتان وأربعة وستون [٧ ×  
٥٩٨٧٥٢ = ٤١٩١٢٦٤] سهماً .

ولزوجة الميت الثالث مليونان وخمسمائة وعشرة آلاف  
وسبعمائة وستون [٣٥٨٦٨٠ × ٧ = ٢٥١٠٧٦٠] سهماً .

ولبنته أربعة ملايين ومائة وثمانية وتسعون ألفاً وثلاثمائة وعشرون [٧ × ٥٩٩٧٦٠ = ٤١٩٨٣٢٠] سهماً .

**وأما مسألة الميت السابع :** فأصلها من ثمانية [٨]

للزوجة الثمن واحد [١] وللبنات النصف أربعة [٤] .

والباقى ثلاثة [٣] للإخوة والأخت الأشقاء منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم خمسة [٥] وبضربها في أصل المسألة ينتج أربعون [٤٠] ومنها صح هذا الانكسار .

وبالنظر بين مصحح المسألة أربعين [٤٠] وبين سهامه أربعة عشر مليوناً وسبعمائة واثنان ألفاً وأربعة وتسعون [١٤٧٠٢٠٩٤] نجدها متوافقة بالنصف .

وبضرب وفق المصحح في الجامعة السابقة نتج مليار ومائتان وخمسة وأربعون مليوناً وأربعمائة وأربعة آلاف ومائة وستون [٢٠ × ٦٢٢٧٠٢٠٨ = ١٢٤٥٤٠٤١٦٠] وهي الجامعة السادسة لهذه المسألة .

لكل من الأخوين من الجامعة السابقة مائتان وأربعة وتسعون مليوناً وواحد وأربعون ألفاً وثمانمائة وثمانون [٢٠ × ١٤٧٠٢٠٩٤ = ٢٩٤٠٤١٨٨٠] سهماً .

وله من المسألة الحالية [٦ × ٧٣٥١٠٤٧] =

٤٤١٠٦٢٨٢ سهماً .

ومجموع ما لكل منهما ثلاثمائة وثمانية وثلاثون مليوناً  
ومائة وثمانية وأربعون ألفاً ومائة واثنان وستون  
[٣٣٨١٤٨١٦٢ = ٤٤١٠٦٢٨٢ + ٢٩٤٠٤١٨٨٠]  
سهماً .

ولأخته الشقيقة من الجامعة السابقة [٧٢٦٣٥٨٢ × ٢٠ =  
١٤٥٢٧١٦٤٠] سهماً .  
ولها من المسألة الحالية [٧٣٥١٠٤٧ × ٣ =  
٢٢٠٥٣١٤١] سهماً .

ومجموع مالها مائة وسبعة وستون مليوناً وثلاثمائة  
وأربعة وعشرون ألفاً وسبعمائة وواحد وثمانون  
[١٦٧٣٢٤٧٨١ = ٢٢٠٥٣١٤١ + ١٤٥٢٧١٦٤٠]  
سهماً .

ولبنت الميت الثاني ثلاثة وثمانون مليوناً وثمانمائة  
 وخمسة وعشرون ألفاً ومائتان وثمانون  
[٨٣٨٢٥٢٨٠ = ٢٠ × ٤١٩١٢٦٤] سهماً .

ولزوجة الميت الثالث خمسون مليوناً ومائتان وخمسة  
عشر ألفاً ومائتان [٥٠٢١٥٢٠٠ = ٢٠ × ٢٥١٠٧٦٠]  
سهماً .

ولبنته ثلاثة وثمانون مليوناً وتسعمائة وستة وستون ألفاً  
وأربعمائة [٨٣٩٦٦٤٠٠ = ٤١٩٨٣٢٠ × ٢٠] سهماً .

ولزوجة الميت السابع ستة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وخمسة وخمسون ألفاً ومائتان وخمسة وثلاثون [٣٦٧٥٥٢٣٥ = ٧٣٥١٠٤٧ × ٥] سهماً .

ولبنته مائة وسبعة وأربعون مليوناً وعشرون ألفاً وتسعمائة وأربعون [١٤٧٠٢٠٩٤٠ = ٧٣٥١٠٤٧ × ٢٠] سهماً .

**وأما مسألة الميت الاثامن :** فأصلها من اثنين [٢] لبنته النصف واحد [١] .

والباقى واحد [١] للأخ والأخت منكسر عليهما ومباين لرؤوسهما ثلاثة [٣] وبضربها في أصل المسألة اثنين [٢] نتج ستة [٢ = ٣ × ٢] ومنها صح هذا الانكسار .

وبالنظر بينها وبين سهامه ثلاثمائة وثمانية وثلاثون مليوناً ومائة وثمانية وأربعون ألفاً ومائة واثنان وستون [٣٣٨١٤٨١٦٢] نجدها منقسمة فتصح من الجامعة السابقة مليار ومائتان وخمسة وأربعون مليوناً وأربعمائة وأربعة آلاف ومائة وستون [١٢٤٥٤٠٤١٦٠]

للأخ الشقيق من الجامعة السابقة ثلاثمائة وثمانية وثلاثون مليوناً ومائة وثمانية وأربعون ألفاً ومائة واثنان وستون [٣٣٨١٤٨١٦٢ = ٣٣٨١٤٨١٦٢ × ١] سهماً .

وله من المسألة الحالية ]  $2 \times 56358027 = 112716054$  ] سهماً .

مجموع ماله أربعمئة وخمسون مليوناً وثمانمئة وأربعة وستون ألفاً ومائتان وستة عشر ]  $112716054 + 338148162 = 450864216$  ] سهماً .  
ولأخت الشقيقة من الجامعة السابقة مائة وسبعة وستون مليوناً وثلاثمئة وأربعة وعشرون ألفاً وسبعمئة وواحد وثمانون ]  $1 \times 167324781 = 167324781$  ] سهماً .

ولها من المسألة الحالية ستة وخمسون مليوناً وثلاثمئة وثمانية وخمسون ألفاً وسبعة وعشرون ]  $1 \times 56358027 = 56358027$  ] سهماً .

مجموع مالها مائتان وثلاثة وعشرون مليوناً وستمئة واثنان وثمانون ألفاً وثمانمئة وثمانية ]  $56358027 + 167324781 = 223682808$  ] سهماً .

ولبنت الميت الثاني ثلاثة وثمانون مليوناً وثمانمئة وخمسة وعشرون ألفاً ومائتان وثمانون ]  $1 \times 83825280 = 83825280$  ] سهماً .

ولزوجة الميت الثالث خمسون مليوناً ومائتان وخمسة عشر ألفاً ومائتان [  $50215200 = 50215200 \times 1$  ]  
سهماً .

ولبنته ثلاثة وثمانون مليوناً وتسعمائة وستة وستون ألفاً وأربعمائة [  $83966400 = 83966400 \times 1$  ] سهماً .  
ولزوجة الميت السابع ستة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وخمسة وخمسون ألفاً ومائتان وخمسة وثلاثون [  $36755235 = 36755235 \times 1$  ] سهماً .

ولبنته مائة وسبعة وأربعون مليوناً وعشرون ألفاً وتسعمائة وأربعون [  $147020940 = 147020940 \times 1$  ]  
سهماً .

لبنت الميت الثامن مائة وتسعة وستون مليوناً وأربعة وسبعون ألفاً وواحد وثمانون [  $56358027 \times 3$  ]  
سهماً .

وبالنظر بين الجامعة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالثلث فنرجع الكل إلى ثلثه .

فنرجع الجامعة إلى ثلثها أربعمائة وخمسة عشر مليوناً ومائة وأربعة ثلاثين ألفاً وسبعمائة وعشرين [  $415134720 = 3 \div 1245404160$  ] .



وسهام الأخ الشقيق إلى مائة وخمسين مليوناً ومائتين  
وثمانين وثمانين ألفاً واثنين وسبعين [٤٥٠٨٦٤٢١٦] ÷ ٣ = ١٥٠٢٨٨٠٧٢ سهماً .

وسهام أخته إلى أربعة وسبعين مليوناً وخمسمائة  
وستين ألفاً وتسعمائة وستة وثلاثين [٢٢٣٦٨٢٨٠٨] ÷ ٣ = ٧٤٥٦٠٩٣٦ .

وسهام بنت الميت الثاني إلى سبعة وعشرين مليوناً  
وتسعمائة وواحد وأربعين ألفاً وسبعمائة وستين  
[٨٣٨٢٥٢٨٠] ÷ ٣ = ٢٧٩٤١٧٦٠ سهماً .

وسهام زوجة الميت الثالث إلى ستة عشر مليوناً  
وسبعمائة وثمانية وثلاثين ألفاً وأربعمائة [٥٠٢١٥٢٠٠] ÷ ٣ = ١٦٧٣٨٤٠٠ سهماً .

وسهام بنته إلى سبعة وعشرين مليوناً وتسعمائة وثمانية  
وثمانين ألفاً وثمانمائة [٨٣٩٦٦٤٠٠] ÷ ٣ = ٢٧٩٨٨٨٠٠ .

وسهام زوجة الميت السابع إلى اثني عشر مليوناً  
ومائتين وواحد وخمسون ألفاً وسبعمائة وخمسة وأربعين  
[٣٦٧٥٥٢٣٥] ÷ ٣ = ١٢٢٥١٧٤٥ سهماً .



-	٦٢٢٧٠٢٠٨	٧	-	-	٨٨٩٥٧٤٤	٤٢	٦	-	١٤٨٢٦٢٤	٢٤	٦	-	١٢٣٥٥٢
-	-	-	ت	١٧٣٩٠٧٧	٧	١	١	أم	٢٥٣٨٧٢	-	-	-	٢١١٥٦
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	ت	٢١٥٨٤٥	١	-	عم	١٧٦٤٠
ت	١٤٧٠٢٠٩٤	٢	ابن	١٦٠٣٤٢٠	١٠	-	-	أخ ش	٢١٥٨٤٥	١	١	عم	١٧٦٤٠
أخ شقيق	١٤٧٠٢٠٩٤	٢	ابن	١٦٠٣٤٢٠	١٠	٥	-	أخ ش	٢١٥٨٤٥	١	-	عم	١٧٦٤٠
أخ شقيق	١٤٧٠٢٠٩٤	٢	ابن	١٦٠٣٤٢٠	١٠	-	-	أخ ش	٢١٥٨٤٥	١	-	عم	١٧٦٤٠
أخت شقيقة	٧٢٦٣٥٨٢	١	بنت	٧٨٩٢١٥	٥	-	-	أخت ش	١٠٥٨٤٠	-	-	-	٨٨٢٠
-	٤١٩١٢٦٤	-	-	٥٩٨٧٥٢	-	-	-	-	٩٩٧٩٢	-	-	-	٨٣١٦
-	٢٥١٠٧٦٠	-	-	٣٥٨٦٨٠	-	-	-	-	٥٩٧٨٠	٨	٢	أم	٢٢٠٥
-	٤١٩٨٣٢٠	-	-	٥٩٩٧٦٠	-	-	-	-	٩٩٩٦٠	١٢	٣	أخت ش	٤١٦٥
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ت	٨٣٣٠
زوجة													
بنت													

٤٠	٤٠	١٢٤٥٤٠٤١٦٠	١٢٤٥٤٠٤١٦٠	٤١٥١٣٤٧٢٠	١	٦	٢	٨
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢	٢	٣٣٨١٤٨١٦٢	-	-	-	-	-	-
٢	٢	٣٣٨١٤٨١٦٢	٤٥٠٨٦٤٢١٦	١٥٠٢٨٨٠٧٢	٢	٢	٢	٢
٢	٢	١٦٧٣٢٤٧٨١	٢٢٣٦٨٢٨٠٨	٧٤٥٦٠٩٣٦	١	١	١	١
-	-	٨٣٨٢٥٢٨٠	٨٣٨٢٥٢٨٠	٢٧٩٤١٧٦٠	-	-	-	-
-	-	٥٠٢١٥٢٠٠	٥٠٢١٥٢٠٠	١٦٧٣٨٤٠٠	-	-	-	-
-	-	٨٣٩٦٦٤٠٠	٨٣٩٦٦٤٠٠	٢٧٩٨٧٨٨٠٠	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
٥	٥	٣٦٧٥٥٢٣٥	٣٦٧٥٥٢٣٥	١٢٢٥١٧٤٥	-	-	-	-
٢٠	٢٠	١٤٧٠٢٠٩٤٠	١٤٧٠٢٠٩٤٠	٤٩٠٠٦٩٨٠	-	-	-	-
-	-	-	-	٥٦٢٥٨٠٢٧	١٦٠٩٠٧٤٠٨١	٣	١	٨
وقت	وقت							

## الطريق العام

الطريق العام هو الذي سبق و أن وعدت بضرب مثال له وهذا أوان الوفاء به .

غير أنى سأسوق ما أورده شارح عمدة الفرائض في هذه المسألة حيث قال :

اعلم أن عملها ( المناسخات ) بجامعة واحدة هو في الحقيقة نوع من الاختصار لأنه لا يثبت فيه للمناسخات وإن تكاثرت إلا جامعة واحدة تصح منها جميع المسائل . قال العلامة أحمد بن عبد الغفار رحمه الله تعالى : و لم أر من خصه باسم و ينبغى تسميته بالاختصار للجوامع انتهى .

و فيه أعني العمل بجامعة واحدة ثلاثة أوجه :

**أحدها** : مختص ببعض الصور والأخران عامان .

فأما الأول فله شرطان و هو الذي تقدم في كلام المصنف رحمه الله تعالى في أول الباب و تقدم الكلام عليه مستوفى .

وأما الوجهان العامان فذكره الأستاذ علي بن داود في كتابه ( نزهة الرائض في علم الفرائض ) .

والعلامة أبو عبدالله محمد بن عرفة في ( مختصر الحوفي ) .

والعلامة سعيد العقباني في ( شرح الحوفي ) رحمهم الله تعالى .

وقال ابن داود : هي من أبداع الأعمال وأحسنها وأقلها وقوعاً في كتب الفرائض .

قال العلامة أحمد بن عبد الغفار رحمه الله تعالى ومحصل عملها على ما اجتمع من كلام المشايخ الثلاثة مع زيادة إيضاح .

أن تصح كل مسألة على انفرادها و تضعها في الجدول .

ثم تحصل جملة ما ورثه كل ميت بعد الأول ممن قبله بما سنذكره .

ثم وتعرضه على مسألته فإن انقسم عليها فضع الخارج تحت المسألة .

وضع فوقها صفراً أو واحداً أو اتركه غفلاً كما سبق نظيره .

وإلا فإن وافقت فضع وفق السهام تحت المسألة ووفق المسألة فوقها .

وإن باينت فضع جملة السهام تحت لمسألة وجملة المسألة فوقها .

ثم اضرب ما على المسائل بعضه في بعض يحصل جزء سهم الأولى اضربه فيها تحصل الجامعة و طريق معرفة إرث كل ميت ممن قبله الموعود به .

أما الثاني فواضح أنه لا يرث من غير الأولى شيئاً فسهامه منها هي جملة إرثه ممن قبله فاعرضها على مسألته وضع فوقها و تحتها ما ينبغي وضعه .

ثم الضابط الكليّ بعد ذلك أن تضرب سهام كل واحد من أي مسألة ورث منها فيما تحتها إن كان والحاصل فيما فوق المسألة التي بعدها إن كان فما حصل فهو نصيبه من تلك المسألة .

ومن ورث أكثر من ميت جمعت أنصباؤه ولا يعسر عليك شيء من ذلك إذا استخرجت الأنصبا على ترتيب الأموات الأول فالأول .

وأما قسمة الجامعة فلك فيها طريقان :

**الأولى** : أن تعمل بالضابط الذي قد علمته في استخراج أنصبا الأموات بعينه ولا حاجة حينئذ إلى وضع جزء سهم المسألة الأولى بل تركه متعين ، لأنه ربما ضرب فيه ما لا ينبغي أن يضرب فيحصل الغلط .

**والثانية** : أن تضع جزء سهم المسألة الأولى عليها ثم تستخرج لكل مسألة سواها جزء سهم أيضاً تضعه عليها .

ثم من له شيء من أي مسألة كانت ضرب في جزء  
سهما وهذا الوجه لم يتعرض له أحد من المشايخ الثلاثة  
وإنما استخرجناه من عمل الوجه الثالث .  
وطريق استخراج أجزاء سهام ما عدا الأولى أن  
تضرب ما تحت كل مسألة فيما فوق المسائل التي بعدها  
إن كان وإلا اقتصر على ما كان فهو المطلوب .  
**قلت** : وإن شئت فاضرب لكل هالك نصيبه من كل مسألة  
ورث منها في جزء سهمها .

واجمع لمن ورث أكثر من ميت أنصباؤه .  
واقسم الحاصل على مسألته يخرج جزء سهمها ولا  
يعسر عليك شيء حيث كان جزء سهم الأولى معلوما  
واستخرجت البواقي على الترتيب انتهى .  
وإنما يتضح هذا بالأمثلة و من أحسنها أمثلة ذكرها  
العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الشبلي رحمه الله تعالى  
ولنقتصر على أربعة منها وأسوق عبارته فيها بلفظها وما  
يحتاج لبيان بينته لاسيما في الخلاف بين الأئمة الأربعة  
رحمهم الله تعالى تنميماً للفائدة وليكمل بهذا الشرح الانتفاع  
إن شاء الله تعالى مميّزاً لذلك بقولي في أوله : اعلم ، وفي  
آخره : والله أعلم <sup>(١)</sup> .

(١) انظر العذب الفاضل شرح عمدة الفارض ج ١/٢١٤-٢١٥



**قلت** : تتلخص خطوات العمل مما ذكر على النحو التالي :

١- نعمل مسألة لكل ميت ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح .

٢- ننظر إلى سهام كل ميت بعد الأول و مسألته فإن انقسمت أثبتنا خارج القسمة تحتها سهم لها وأثبتنا فوق المسألة صفرأ أو واحدا .

وإن وافقت السهام للمسألة وضعنا وفق السهام تحت المسألة ووفق المسألة فوقها .  
وإن باينت و وضعنا كامل السهام تحت المسألة وأثبتنا كامل المسألة .

٣- نضرب المثبت من المسائل بعضه في بعض دون النظر بينها بالنسب الأربع والحاصل هو جزء السهم نضربه في المسألة الأولى وما نتج فهو الجامعة لهذه المسائل كلها .

٤- نضرب سهام كل وارث من أي مسألة و رث منها في وفق سهام مورثه عند التوافق .  
وفي كاملها عند التباين .

والحاصل نضربه فيما فوق المسائل التي بعدها إن  
وجد والحاصل هو نصيب ذلك الوارث و من ورث  
أكثر من ميت جمعنا له أنصباؤه .

ثم نعود لمواصلة كلام الشيخ إبراهيم الفرضي رحمه  
الله تعالى وهو يحكي كلام شهاب الدين الشلبي قال رحمه  
الله تعالى بعد ذكر كلام طويل : ولنبرز ما قررناه في  
أمثلة تكون عوناً للطالب على فهم ما تقدم تقريره أنفاً ،  
فأقول : لو مات رجل عن زوجة و ثلاثة بنين وثلاث  
بنات سنتهم منها ثم ماتت الزوجة عن في المسألة .

ثم مات أحد البنين عن زوجة و بنت و عن في المسألة .  
فأصل المسألة الأولى من ثمانية [٨] للزوجة الثمن  
واحد [١] والباقي سبعة [٧] للأولاد منكسة عليهم ومباينة  
لرؤوسهم تسعة وبضربها في أصل المسألة نتج اثنان  
وسبعون ومنها يصح هذا الانكسار [٧٢=٨×٩] .

للزوجة تسعة [٩=٩×١] ولكل ابن أربعة عشر [١٤]  
ولكل بنت سبعة [٧] .

وأصل المسألة الثانية من عدد رؤوس ورثتها تسعة  
[٩] لكل ذكر اثنان [٢] ولكل أنثى واحد [١] .

وبالنظر بين سهام الميت تسعة [٩] وبين مسأله تسعة [٩] نجدها منقسمة فصرف فوقها واثبت جزء السهم وهو واحد [١] تحتها .

وأصل المسألة الثالثة من ثمانية للزوجة الثمن واحد [١] وللبنت النصف أربعة [٤] .

والباقي ثلاثة [٣] للإخوة منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم سبعة [٧] وبضربها في أصل المسألة ينتج ستة وخمسون [٥٦ = ٨ × ٧] ومنها يصح هذا الانكسار .

للزوجة سبعة [٧ = ٧ × ١] وللبنت ثمانية وعشرون [٢٨] ولكل أخ ستة [٦] ولكل أخت ثلاثة [٣]

وبالنظر بين سهام الميت من المسألتين السابقتين نجدها ستة عشر [١٤ = ٢ + ١٢] وبين مسأله ستة وخمسين [٥٦] نجدها متوافقة بالأثمان فاثبت وفق المسألة وهو سبعة [٧] فوقها ووفق السهام وهو اثنان [٢] تحتها .

فإن أردت ما تصح منه جميع المسائل فاضرب ما صحت منه الأولى اثنان وسبعون [٧٢] في ما أثبتته فوق الثالثة سبعة [٧] يكن الحاصل خمسمائة وأربعة [٥٠٤ = ٧٢ × ٧] ومنه تصح المسائل الثلاث .

وإن أردت ما يخص كل وارث فخذ حصة الابن من الأولى وهي أربعة عشر أربعة عشر [١٤] .

فاضربها فيما أثبتته فوق الثالثة وهو سبعة [٧] يكن  
الحاصل ثمانية وتسعين [٩٨ = ١٤ × ٧] فاحفظه .

وخذ ماله من الثانية وهو اثنين [٢] واضربه فيما أثبتته  
تحتها وهو واحد [٢ = ٢ × ١] .

ثم اضربه فيما أثبتته فوق الثالثة وهو سبعة [٧] يكن  
الحاصل أربعة عشر [١٤ = ٧ × ٢] فاحفظه .

ثم خذ ماله من الثالثة وهو ستة [٦] فاضربه فيما أثبتته  
تحتها وهو اثنان [٢] يكن الحاصل اثني عشر [٦ × ٢ =  
١٢] فاحفظه .

ثم أجمع المحفوظات الثلاث يكن الحاصل مائة وأربعة  
وعشرين [١٢٤ = ١٢ + ١٤ + ٩٨] فهي حصته من  
المسائل الثلاث و للابن الآخر مثله .

ولكل بنت من المسائل الثلاث اثنان وستون [٦٢]  
بالعمل الذي قررناه .

و لزوجة الابن من الثالثة سبعة [٧] مضروبة فيما  
أثبتته تحتها وهو اثنان [٢] يكن أربعة عشر [١٤ = ٧ × ٢] .  
ولبنته ثمانية وعشرون [٢٨] مضروبة فيما أثبتته تحتها  
وهو اثنين يكن ستة وخمسين [٥٦ = ٢٨ × ٢] .

ثم انظر بين الأنصباء جميعها تجدها متوافقة بالنصف  
فرد الجامعة إلى نصفها ما مائتين واثنين وخمسين [٢٥٢] .

ومن له شيء في الجامعة الأولى أثبت له في الثانية مثل  
نصفه كما ترى فتكون الجامعة مائتين واثنين وخمسين  
[٢٥٢ = ٢ ÷ ٥٠٤].

ولكل ابن اثنان وستون [٦٢ = ٢ ÷ ١٢٤].

ولكل بنت واحد وثلاثون [٣١ = ٢ ÷ ٦٢].

ولزوجة الابن سبعة [٧٢ ÷ ١٤].

ولبنته ثمانية وعشرون [٢٨ = ٢ ÷ ٥٦] بهذه

الصورة: (١)

٢٥٢	٥٠٤	٥٦		٩		٧٢	
-	-	-	-		ت	٩	زوجة
-	-	-	ت	٢	ابن	١٤	ابن
٦٢	١٢٤	٦	شقيق	٢	ابن	١٤	ابن
٦٢	١٢٤	٦	شقيق	٢	ابن	١٤	ابن
٣١	٦٢	٣	شقيقة	١	بنت	٧	بنت
٣١	٦٢	٣	شقيقة	١	بنت	٧	بنت
٣١	٢٦	٣	شقيقة	١	بنت	٧	بنت
٧	١٤	٧	زوجة				
٢٨	٥٦	٢٨	بنت				

(١) العذب الفائض شرح عمدة الفرائض جزء ١ ص ٢١٥ - ٢١٦ بزيادة وتصرف

## فصل : الاختصار

### التعريف :

الاختصار في اللغة : مأخوذ من اختصار الطريق وهو سلوك أقرب به : اختصار الكلام إيجازه (١) .

واصطلاحاً : رد الكثير إلى القليل وفيه معنى الكثير أو إيجاز اللفظ مع استيفاء المعنى .

وسمي بالاختصار : لما فيه من الاجتماع كما سميت المخرصة : مخرصة لاجتماع السيور وخصر الإنسان لاجتماعه ودقته (٢) .

المناسبة نظراً لكثرة وقوع الاختصار في باب المناسخات أكثر من غيره ناسب إيراده هنا بعد باب المناسخات .

وقد أوجب أهل الصناعة في هذا العلم المصير إليه مهما أمكن لإجماعهم على ذلك حتى عدوا تاركه مخطئاً وإن كان جوابه صحيحاً .

### أقسام الاختصار :

ينقسم الاختصار من حيث وقوعه إلى قسمين وهما :

القسم الأول : في مسائل المناسخات .

القسم الثاني : فيما عداها .

(١) مختار الصحاح ص ١٣٨

(٢) نهاية الهداية الى تحرير الكفاية ج/٢ ص ١١٨

أنواع القسم الأول وهو الاختصار في باب المناسخات :  
ينقسم الاختصار في باب المناسخات إلى ثلاثة أنواع  
وهي :

**النوع الأول** : اختصار قبل العمل وهو ما يسمى  
باختصار المسائل حيث يقسم المال على الموجودين من  
الورثة حال القسمة وكأنه لم يميت عن غيرهم .  
ومحل هذا النوع الحالة الأولى من حالات المناسخات  
الرئيسية وقد سبقت بشروطها وأمثلتها .

**النوع الثاني** : اختصار في العمل وهو ما يسمى  
باختصار الجوامع حيث يكتفى بجامعة واحدة لجميع المسائل  
مهما تعدد الأموات .

ومحل هذا النوع الحالة الثانية من حالات المناسخات  
الرئيسية وما عمل على طريقته كالعمل على الطريق العام  
وهي إحدى الطرق العشر التي يعمل بها في حل مسائل  
المناسخات وقد سبق تفصيل ذلك موضحاً بالأمثلة

**النوع الثالث** : اختصار بعد العمل وهو ما يسمى  
باختصار السهام حيث ترد الجامعة والأنصباء منها إلى  
وفقها وشرطه أن يحصل الاتفاق بين الأنصباء والجامعة في  
جزء من الأجزاء .

ومن المعلوم أن أصول الأجزاء في الموافقة ثلاثة وهي :

١- عدد زوج -٢- عدد فرد -٣- عدد أصم

**فأما العدد الزوج :** فأصله الاثنان .

**وأما العدد الفرد :** فأصله ثلاثة وخمسة وسبعة .

فمتى أردت الموافقة نظرت في سهام الورثة هل لها

نصف صحيح أم لا ؟

فإن لم تجد لها نصفاً صحيحاً علمت أنه لا يكون لها

ربع صحيح ولا سدس ولا ثمن ولا عشر ولا أجزاء اثني

عشر ولا هو من تضاعيف الاثنين بحال لأن كل عدد

زوج فإنما يأتلف من تضاعيف الاثنين .

ثم تنظر بالعدد الفرد هل لها ثلث صحيح أم لا ؟

فإن لم تجد لها ثلثاً علمت أنه لا تجد لها تسعاً ولا جزءاً

من أجزاء ثمانية عشر ولا جزءاً من أجزاء سبعة

وعشرين ولا ما يأتلف من تضاعيف الثلاثة .

ثم تنظر هل لها خمس صحيح فإن لم تجده لم تجد ما

يكون من تضاعيف الخمس كخمسة عشر وخمسة

وعشرين وما أشبه ذلك .

ثم تنظر بعد ذلك هل لها سبع صحيح فإن لم تجده لم

تطلب ما يأتلف من تضاعيف السبع مثل أجزاء أحد

وعشرين وتسعة وأربعين وما أشبه ذلك .



فإذا عدمت الموافقة بأجزاء الزوج والفرد صرت حينئذٍ إلى طلب الموافقة بالأجزاء الصم .  
فتطلب أجزاء أحد عشر فإن لم تجد لم تطلب ما يكون من تضاعيف الأحد عشر .  
ولكن تطلب أجزاء ثلاثة عشر .  
فإن لم تجد فسبعة عشر فإن لم تجد فأحد وثلاثين وعلى هذا أبداً كلما لم تجد عدداً لم تطلب ما يكون من تضاعيف ذلك العدد .

ومتى فهمت هذا هانت عليك الموافقة بين السهام وسهل عليك الاختصار إن شاء الله تعالى (١) .  
ومحل هذا النوع الحالة الثالثة من حالات المناسخات الرئيسية وما عمل على طريقته من مسائل المناسخات أي إذا عملت الحالة الأولى أو الحالة الثانية على طريقة الحالة الثالثة فقد يكون فيها كما كان في الثالثة وقد سبقت الحالة الثالثة قريباً بأمثلتها مفصلة .  
**أما مثال الاختصار في هذه الحالة :** لو هلك هالك عن زوجة وابن وبنت منها وقبل القسمة ماتت البنت عن ابن المسألة .

(١) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٣٨٢ - ٣٨٣ بتصرف

فإن أصل المسألة الأولى من ثمانية [٨] للزوجة الثمن  
واحد [١]

والباقى سبعة [٧] للابن والبنت منكسرة عليهما ومباينة  
لرؤوسهما ثلاثة [٣] وبضربها في أصل المسألة ثمانية  
[٨] ينتج أربعة وعشرون [ $8 \times 3 = 24$ ] ومنها يصح هذا  
الانكسار .

للزوجة ثلاثة [ $3 = 3 \times 1$ ] وللابن أربعة عشر [١٤]  
وللبنت سبعة [٧] .

وأصل المسألة الثانية من ثلاثة [٣] للأم الثلث واحد  
[١] والباقي اثنان [٢] للأخ الشقيق .

وبالنظر بين سهام الميت الثانى - وهى البنت - من  
المسألة الأولى ومسألتها نجد سهامها سبعة [٧] .

ومسألتها ثلاثة [٣] بينهما مباينة فجزء سهم الجامعة  
ثلاثة [٣] .

نضربها فى مصح المسألة الأولى أربعة وعشرين ينتج  
اثنان وسبعون وهى الجامعة [ $24 \times 3 = 72$ ] .

وجزء سهم الثانية سهام مورثهم سبعة [٧] .

للزوجة بالزوجية من المسألة الأولى تسعة [ $9 = 3 \times 3$ ]

ولها بالأمومة من المسألة الثانية سبعة [ $7 = 7 \times 1$ ]

مجموع نصيبها من المسألتين ستة عشر  $[١٦=٩+٧]$  هي نصيبها من الجامعة .

وللابن بالبنوة من المسألة الأولى اثنان وأربعون  $[٤٢=٣ \times ١٤]$  .

وله بالأخوة من المسألة الثانية أربعة عشر  $[١٤=٧ \times ٢]$  .

ومجموع نصيبه من المسألتين ستة وخمسون  $[٥٦=١٤+٤٢]$  كذلك هي نصيبه من الجامعة .

وبالنظر بين سهام الورثة والجامعة نجدها متوافقة بالثمن **فرد** كلاً منها إلى ثمنه فثمن الجامعة تسعة  $[٩=٨ \div ٧٢]$  .

وثن سهم الزوجة بالزوجية والأمومة اثنان  $[١٦ \div ٨=٢]$  .

وثن سهم الابن بالبنوة والأخوة سبعة  $[٧=٨ \div ٥٦]$  وهذه صورتها : <sup>(١)</sup> .

٩	٧٢	٣		٢٤	٨	
٢	$١٦=٧+٩$	١	أم	٣	١	زوجة
-	-	-	ت	٧		بنت
٧	$٥٦=١٤+٤٢$	٢	أخ شقيق	١٤	٧	ابن

(١) فرائض اللاحم ص ٩٩-١٠١ بتصرف وزيادة وانظر التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٦٠-٦١

**مسألة :**

الاختصار في غير باب المناسخات من الفرائض :  
سبق القول في المناسبة أن الاختصار يكون في باب  
المناسخات أكثر من غيرها كما سبق تحقيقه .  
أما في غير باب المناسخات فيكون وجوده قليلاً .  
فيوجد في الأصول المتفق عليها ماعداً أصل اثنين وثلاثة  
[٣ و٢] .

فنرجع كلاً من أصل أو مصحح المسألة والسهام إلى وفقه  
ولكنه بقلة وذلك في مسائل من يجمع بين الفرض  
والتعصيب إما بجهة واحدة كالأب والجد .  
وإما بجهتين كزوج هو ابن عم أو أخ لأم هو ابن عم وكأم  
أو زوجة أو أخت هي معتقة .

**فمثال الأول :** وهو من يجمع بين الفرض والتعصيب بجهة  
واحدة : لو هلك هالك عن أب وبنت فإن أصل  
مسألتها من ستة [٦] للبنت النصف ثلاثة [٣] وللأب  
السدس واحد [١] فرضاً والباقي اثنان [٢] له  
تعصياً .

وبالنظر بين السهام وأصل المسألة نجدتها متوافقة بالثلث  
فنرجع كلاً من الأصل والأنصاء إلى ثلثه .  
فتلث الأصل اثنان [٦ ÷ ٣ = ٢] .

كما نرجع سهام كل من البنت

والأب إلى ثلثها

	٢	٦	
	١	٣	بنت
أب	١	٣	فرضاً وتعصيماً

فتلث سهام كل منهما واحد [٣] ÷ ٣ = ١ وهذه صورتها :

**ومثال الثاني :** وهو من يجمع بين الفرض والتعصيب

بجهتين : لو هلك هالك عن بنت ابن وزوجة هي معتقة .

فإن أصل مسألتها من ثمانية [٨] للبنت النصف أربعة

[٤] وللزوجة الثمن واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للزوجة

تعصيماً بصفتها معتقة .

وبالنظر بين أصل المسألة والسهم نجدها متوافقة

بالربع فنرجع الجميع إلى رבעه فنرجع المسألة إلى ربعها

اثنين [٢]

	٢	٨	
	١	٤	بنت ابن
زوجة هي معتقة	١	٤	فرضاً وتعصيماً

والسهم إلى ربعها واحد [١] وهذه صورتها : (١) .

كما يكون الاختصار أيضاً في بعض مسائل المعادة على

القول المرجوح وقد سبقت في باب الجد والإخوة .

(١) انظر فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ / ١٣٣-١٣٦

## باب قسمة التركات

### التعريف :

القسمة بكسر القاف هي اسم من قولك : تقاسموا المال واقتسموه ، وهي مؤنثة وإنما ذكر ضميرها في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (١) لأنها في معنى الميراث والمال (٢) .

واصطلاحاً : ما خلفه المتوفى من أموال وحقوق

وغيرها .

وقال بعضهم : تمييز الحقوق وإفراز الأنصباء (٣) .

### أهمية هذا الباب :

إن هذا الباب عظيم الجدوى كثير النفع لأن قسمة التركة هي الثمرة المقصودة من علم المواريث فكان من الأهمية بمكان كبير .

وكل ما تقدم من تأصيل وتصحيح إنما هو وسيلة لقسمة

التركة (٤) .

(١) سورة النساء الآية [٨]

(٢) مختار الصحاح ص ٣٩٣

(٣) حاشية كشف الغوامض في علم الفرائض ص ٢٨٣

(٤) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ / ١٤٨

وكما قيل في عمدة الفارض :

وكل ما قدم من تأصيل

كذا من التصحيح للأصول

فهو وسيلة لقسمة التركة

وفيه أوجه تقرب مدركة (١)

### أقسام التركات :

تنقسم التركات إلى قسمين وهما :

القسم الأول : ما يمكن قسمته بالعد ونحوه كالنقود

والمكيات والموزونات والمعدودات والمذروعات المتساويات صفة وقيمة ونحو ذلك.

القسم الثانى : ما لا يمكن قسمته بالعد والوزن ونحوه

كالعقارات والحيوانات والسيارات إذا لم تتعدد أو تعددت ولم تتساوى .

### كيفية العمل فى القسم الأول :

لا تخلو تركة هذا القسم من أحد أمرين هما :

الأمر الأول : أن تكون التركة مماثلة لمصح المسألة .

الأمر الثانى : أن تكون التركة غير مساوية لمصح

المسألة .

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض ج ٢ / ١١٣-١١٤

**فأما كيفية العمل في الأمر الأول :** وهو كون التركة مماثلة لمصح المسألة فليس هناك كبير عمل وإنما سهام كل وارث من المسألة هي نصيبه من التركة .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجة وبنت وأبوين وتركة قدرها أربعة وعشرون كيلو غراماً من الذهب فإن أصل مسألتهم من أربعة وعشرين [٢٤] .

للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللبنات النصف اثنا عشر [١٢] ولكل من الأبوين السدس أربعة [٤] .

والباقى واحد للأب تعصياً فنصيبه خمسة [٥] فرضاً وتعصياً .

ثم نفتح حقلاً آخر بعد مصح المسألة ونرسم بعاليه التركة وهي هنا أربعة وعشرون [ ٢٤ ] كيلو غرام مساوية لمصح المسألة أربعة وعشرين .

وبقسمة التركة على المصح ينتج واحد [١] هو جزء السهم نضعه فوق المصح ثم نضرب به سهام كل وارث

والحاصل هو نصيبه من التركة .

٢٤	٢٤	
٣	٣	زوجة
١٢	١٢	بنت
٤	٤	أم
٥	٥	أب

فللزوجة ثلاثة كغ [ ٣=١×٣ ] وللبنات اثنا عشر كغ [ ١٢=١×١٢ ] وللأم أربعة كغ [ ٤=١×٤ ] وللأب خمسة كغ [ ٥=١×٥ ] وهذه صورتها :



**وأما كيفية العمل في الأمر الثاني : وهو كون التركة**

غير مساوية لمصح المسألة .

فلا بد من معرفة أربعة أعداد متناسبة نسبة هندسية

منفصلة ثلاثة منها معلومة ورابعها مجهول وهي :

**العدد الأول :** نصيب كل وارث من مصح المسألة وهو

معلوم .

**العدد الثاني :** مصح المسألة وهو معلوم .

**العدد الثالث :** نصيب كل وارث من التركة وهو

مجهول ويقصد معرفته .

**العدد الرابع :** التركة وهي معلومة .

وهذه الأعداد الأربعة أصل كبير في استخراج

المجهولات .

وكما قيل فيها :

أعداد أربع بها قد حصلا

تناسب لكنه انفصلا

أصل كبير وبها يستخرج

غالب مجهول لهم فينتج

كاثنين بالنسبة للأربعة

وهكذا ثلاثة مع ستة

فأول سهام كل وارث

والثان ماصح للتوارث

والثالث المجهول ثم الرابع

متروكه من بعده متابع (١)

وقد ورد قسمة تركة هذا الأمر بطرق متعددة أشهرها

خمس طرق وهي :

**الطريق الأول** : هو طريق النسبة وهذا الطريق هو

أصل لجميع الطرق ، استحسنة الجويني كما نقله عنه ابن الهائم (٢) .

واختاره شيخنا لأنه يعمل به فيما يقبل القسمة بالعد وما

لا يقبل القسمة بالعد حيث ننسب سهام كل وارث إلى مصح

مسألته وما حصل من نسبة نعطيه بقدرها من التركة .

**ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن زوج وأبوين وابن

وتركة قدرها ستون ألف [٦٠٠٠٠] ريالاً .

فإن أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] للزوج الربع

ثلاثة [٣] ولكل من الأبوين السدس اثنان [٢] والباقي خمسة

[٥] للابن .

ثم نفتح حقلاً بعد المصح نرسم بعاليه التركة ستين ألفاً

[٦٠٠٠٠] ريالاً .

(١) العذب الفاضل شرح عمدة الفارض ج ٢ / ١١٤ - ١١٥ بتصرف

(٢) فتح القريب المجيب جزء ١ / ١٤٩ بتصرف

ثم ننسب سهام كل وارث إلى مصح المسألة اثني عشر [١٢] والحاصل نعطيه من الجامعة .

فللزوج ثلاثة [٣] ننسبها إلى اثني عشر [١٢] تساوي ربعاً [٣ ÷ ١٢ = ٤/١] فله من التركة ربعها خمسة عشر ألف [١٥٠٠٠] ريالاً .

ولكل من الأبوين اثنين [٢] ننسبها إلى أصل المسألة اثني عشر [١٢] تساوي سدساً [٢ ÷ ١٢ = ٦/١] فلكل منهما سدس التركة عشرة آلاف [١٠٠٠٠] ريالاً .

وللابن خمسة [٥] ننسبها إلى التركة تساوي ربعاً وسدساً [٥ ÷ ١٢ = ١٢/٥] فله من التركة ربعها وسدسها المجموع خمسة وعشرون ألفاً [٢٥٠٠٠] ريالاً ،

وهذه		١٢	٦٠٠٠٠
زوج	٣	$١٢ \div ٣ = ٤/١$	$٦٠٠٠٠ \times ٤/١ = ١٥٠٠٠$
أم	٢	$١٢ \div ٢ = ٦/١$	$٦٠٠٠٠ \times ٦/١ = ١٠٠٠٠$
أب	٢	$١٢ \div ٢ = ٦/١$	$٦٠٠٠٠ \times ٦/١ = ١٠٠٠٠$
ابن	٥	$١٢ \div ٥ = ١٢/٥$	$٦٠٠٠٠ \times ١٢/٥ = ٢٥٠٠٠$

صورتها :

**الطريق الثانى : السهام ضرب التركة تقسيم مصح**

المسألة ينتج نصيب الوارث .

فإذا أردنا معرفة ما للزوج في المثال السابق على هذا الطريق فإننا نضرب سهامه ثلاثة في التركة ستين ألفاً ينتج مائة وثمانون ألفاً .

ثم نقسمها على أصل المسألة اثني عشر ينتج خمسة عشر ألف هي نصيبه من التركة [  $3 \times 60000 = 180000$  ] ريالاً .

وإذا أردنا معرفة ما لكل من الأبوين في المثال السابق على هذا الطريق فكذلك نضرب سهامه اثنين في التركة ستين ألفاً ينتج مائة وعشرون ألفاً .

ثم نقسمها على أصل المسألة ينتج عشرة آلاف هي نصيب كل منهما من التركة [  $2 \times 60000 = 120000$  ] ريالاً .

وإذا أردنا معرفة ما للابن في المثال السابق على هذا الطريق فكذلك نضرب سهامه خمسة في التركة ستين ألفاً ينتج ثلاثمائة ألفاً .

ثم نقسمها على أصل المسألة اثني عشر ينتج نصيبه من التركة وهو خمسة [٥] .

٦٠٠٠٠	١٢	وعشرون ألف
$١٥٠٠٠ = ١٢ \div ٦٠٠٠٠ \times ٣$	٣	زوج = $٦٠٠٠٠ \times ٥$
$١٠٠٠٠ = ١٢ \div ٦٠٠٠٠ \times ٢$	٢	أم = $١٢ \div ٣٠٠٠٠٠$
$١٠٠٠٠ = ١٢ \div ٦٠٠٠٠ \times ٢$	٢	أب (٢٥٠٠٠ ريالاً)
$٢٥٠٠٠ = ١٢ \div ٦٠٠٠٠ \times ٥$	٥	ابن وهذه صورتها :

### الطريق الثالث : التركة تقسيم مصح المسألة ضرب

سهام الوارث يساوي نصيبه من التركة .

فإذا أردنا معرفة ما للزوج في المثال السابق على هذا الطريق فنقسم التركة ستين ألفاً على مصح المسألة اثني عشر ينتج خمسة آلاف ريالاً .

ثم نضربها في سهام الزوج ثلاثة ينتج نصيبه من التركة وهو خمسة عشر ألف [  $١٥٠٠٠ = ٣ \times ٥٠٠٠$  ] ريالاً .

وكذلك إذا أردنا معرفة ما لكل واحد من الأبوين فنقسم التركة ستين ألفاً على مصح المسألة اثني عشر ينتج خمسة آلاف .

ثم نضربها في سهامه اثنين ينتج نصيبه من التركة وهو عشرة ألف [  $١٠٠٠٠ = ٢ \times ٥٠٠٠ = ١٢ \div ٦٠٠٠٠$  ] ريالاً .

وكذلك إذا أردنا معرفة ما للابن في المثال السابق على هذا الطريق فكذا نقسم التركة ستين ألفاً على أصل المسألة

اثني عشر ينتج خمسة آلاف .

ثم نضربها في سهامه خمسة ينتج نصيبه من التركة وهو خمسة وعشرون ألفاً [  $60000 \div 12 = 5000 \times 5 = 25000$  ] ريالاً .

ويكتفى في هذا الطريق بحاصل قسمة التركة على مصح المسألة كجزء سهم يضرب فيه سهام كل وارث ينتج نصيبه من التركة .

نضرب به سهام	١٢	٦٠٠٠٠
كل وارث ينتج	٣	$15000 = 3 \times 12 \div 60000$
نصيبه من التركة	٢	$10000 = 2 \times 12 \div 60000$
وهذه صورتها :	٢	$10000 = 2 \times 12 \div 60000$
ابن	٥	$25000 = 5 \times 12 \div 60000$

الطريق الرابع : مصح المسألة تقسيم التركة والحاصل

يقسم عليه سهام الوارث .

فإذا أردنا معرفة ما للزوج في المثال السابق على هذا الطريق فإننا نقسم مصح المسألة اثني عشر على التركة ستين ألفاً ينتج جزء من خمسة آلاف جزء من الواحد الصحيح وهو جزء السهم نقسم عليه سهام كل وارث ينتج نصيبه من الجامعة .

فنقسم عليه سهامه الزوج ثلاثة ينتج خمسة عشر ألف

وهي نصيبه من الجامعة [١٢ ÷ ٦٠٠٠٠ = ٥٠٠٠/١ ÷ ٣ = ١٥٠٠٠] ريالاً.

وكذلك إذا أردنا معرفة ما لكل من الأبوين في المثال السابق على هذا الطريق.

فإننا نقسم سهام كل من الأبوين اثنين على الجزء من خمسة آلاف ينتج عشرة آلاف هي نصيب كل منهما [٢ ÷ ٥٠٠٠/١ = ١٠٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٢] ريالاً.

وكذلك إذا أردنا معرفة ما للابن في المثال السابق على هذا الطريق فإننا نقسم سهامه خمسة على جزء السهم خمسة وعشرون ألفاً هي نصيبه من التركة [٥ ÷ ٥٠٠٠/١ = ٢٥٠٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٥] ريالاً.

٥٠٠٠/١ =	٦٠٠٠٠ ÷	١٢	وهذه صورتها :
١٥٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٣ = ٥٠٠٠/١ ÷ ٣	٣	زوج	
١٠٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٢ = ٥٠٠٠/١ ÷ ٢	٢	أم	
١٠٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٢ = ٥٠٠٠/١ ÷ ٢	٢	أب	
٢٥٠٠٠ = ٥٠٠٠ × ٥ = ٥٠٠٠/١ ÷ ٥	٥	ابن	

### الطريق الخامس : مصح المسألة تقسيم السهام

والحاصل يقسم عليه التركة يساوي نصيب الوارث منها .  
فإذا أردنا معرفة ما للزوج في المثال السابق على هذا الطريق فإننا نقسم مصح المسألة اثني عشر على سهامه

ثلاثة ينتج أربعة .

ثم نقسم عليها التركة ستين ألف ريالاً ينتج نصيبه منها خمسة عشر ألفاً [  $60000 \div 4 = 15000$  ] ريالاً .

ولكل من الأبوين مصح المسألة اثنا عشر تقسيم سهامه اثنين ينتج ستة [  $12 \div 2 = 6$  ] .

ثم نقسم عليها التركة ستين ألف ريالاً ينتج نصيب كل منهما من التركة عشرة آلاف ريالاً [  $60000 \div 6 = 10000$  ] ريالاً .

وللابن الباقي [  $25000$  ] أي مصح المسألة اثنا عشر تقسيم سهامه خمسة ينتج اثنان وخمسان [  $12 \div 5 = 2$  وخمسين ] ، ثم نقسم عليها التركة ستين ألف ريالاً ينتج نصيبه منها خمسة وعشرون ألف ريالاً [  $60000 \div 2 = 30000$  ] وخمسين [  $25000$  ] <sup>(١)</sup> وهذه صورتها :

	١٢	٦٠٠٠٠
زوج	٣	$15000 = 4 \div 60000 = 4 = 3 \div 12$
أم	٢	$10000 = 6 \div 60000 = 6 = 2 \div 12$
أب	٢	$10000 = 6 \div 60000 = 6 = 2 \div 12$
ابن	٥	$25000 = 5/12 \div 60000 = 5/12 = 5 \div 12$

(١) انظر فتح القريب المجيب ج ١ / ١٤٨ - ١٥٠ والعذب الفانض شرح عمدة الفارض ج ٢ / ١١٤-١١٨ والتحقيقات المرضية ١٩١ - ١٩٧ وفرائض اللامح ٢٣٤-٢٥٠



- وبهذا يمكن إجمالي طرق قسمة التركة إذا كانت تنقسم بالعد ونحوه في الخمس الطرق التالية :
- ١- ننسب سهام كل وارث إلى مصح مسأله وما حصل من نسبة نعطيه بقدرها من التركة .
  - ٢- السهام ضرب التركة تقسيم مصح المسألة ينتج نصيب الوارث .
  - ٣- التركة تقسيم مصح المسألة ضرب سهام الوارث ينتج نصيبه من التركة .
  - ٤- مصح المسألة تقسيم التركة والحاصل يقسم عليه سهام الوارث ينتج نصيبه من التركة .
  - ٥- النصيب تقسيم المسألة تقسيم التركة مصح المسألة تقسيم السهام والحاصل يقسم عليه التركة ينتج نصيب الوارث منها <sup>(١)</sup> .

---

(١) وانظر فرائض اللام ص ٢٥١

## طريقة قسمة النوع الثانى من التركات

طريقة قسمة النوع الثانى من التركات : وهو ما لا يمكن عده أو وزنه أو كيله كالعقارات والحيوانات والسيارات إذا لم تتعدد .

أو تعددت ولم تتساو عكس الأول في قسمته طريقتان وهما كما يلي :

الطريق الأول : طريق النسبة .

الطريق الثانى : طريق القيراط .

فأما طريق النسبة : فقد سبقت فيما يمكن قسمته من التركات .

وأما هنا فننسب سهام الوارث إلى مصح المسألة فما بلغت من نسبة فله مثلها من التركة .

فمن حصل على نصف المصح مثلاً فله نصف التركة .

ومن حصل على ربعها فله ربع التركة ونحو ذلك .

ومثال ذلك : لو كانت التركة في المثال السابق حديقة

فإننا إذا أردنا أن نعرف نصيب الزوج منها ننسب سهامه

ثلاثة إلى أصل المسألة اثني عشر ينتج ربع  $[١٢ ÷ ٣ = ٤/١]$

فله من الحديقة ربعها .

و كذلك إذا أردنا أن نعرف نصيب كل من الأبوين من

التركة فإننا ننسب سهام كل منهما ثلاثة إلى أصل المسألة

اثني عشر ينتج سدس  $[2 \div 12 = 1/6]$  فكل منهما سدس الحديقة .

وكذلك إذا أردنا أن نعرف نصيب الابن من التركة فإننا ننسب سهامه خمسة إلى أصل المسألة اثني عشر ينتج خمسة أجزاء من اثني عشر جزء  $[5 \div 12 = 5/12]$  فله من الحديقة ربعها وسدسها وهذه صورتها :

{التركة حديقة}	١٢	
زوج	٣	$3 \div 12 = 1/4$ نصيب الزوج من الحديقة ربعها
أم	٢	$2 \div 12 = 1/6$ نصيب الأم من الحديقة سدسها
أب	٢	$2 \div 12 = 1/6$ نصيب الأب من الحديقة سدسها
ابن	٥	$5 \div 12 = 5/12$ نصيب الابن من التركة ربعها وسدسها

## طريق القيراط

### التعريف :

**القيراط :** أصله قرأط بالتشديد لأن جمعه قراريط فأبدل من إحدى حرفي تضعيفه ياء وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنكم ستفتحون أرضاً يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيراً فإن لهم ذمّة ورحمماً (١) - (٢) .

### واصطلاحاً : جزء من الواحد الصحيح (٣) .

مقدار القيراط ومخرجه :

اختلف في مقدار القيراط على ثلاثة مذاهب وهي :

### المذهب الأول : مذهب أهل الحجاز أرض الحرمين

ومصر والشام ومن وافقهم وهو إن مقدار القيراط ثلث الثمن .  
وعلى هذا يكون مخرجه من أربعة وعشرين [٢٤] إذا  
فهو جزء من أربعة وعشرين جزءاً .

وهذا هو المذهب المختار وهو الأحسن لأنه يخرج منه

الربع والسدس والثلث والثلثان .

(١) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم بأهل مصر ج ١٠ / ٦٥٢٨ رقم (٢٥٤٣) بشرح النووي ط ١٤١٧/١ هـ مكتبة الباز  
(٢) لسان العرب ج ٥ جزء ٩ حرف الطاء فصل القاف ص ٢٥١ مادة قرط  
(٣) فرائض اللاحم ص ٢٥٤

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة  
الفارض :

### فمخرج القيراط كذاً أقم

مقامها وفيه فاضرب واقسم

أي أن مخرج القيراط أربعة عشرين [٢٤] لأن الكاف  
يساوي العدد عشرين [٢٠] والبدال يساوي العدد أربعة  
[٤] <sup>(١)</sup>.

**المذهب الثاني** : مذهب أهل العراق ومن وافقهم وهو  
أن مقدار القيراط نصف العشر وعلى هذا يكون مخرجه من  
عشرين [٢٠] فهو جزء من عشرين [٢٠] جزءاً .

**المذهب الثالث** : مذهب آخرين وهو أن مقدار القيراط  
نصف التسع فعلى هذا يكون مخرجه من ثمانية عشر [١٨]  
فهو جزء من ثمانية عشر [١٨] جزءاً <sup>(٢)</sup>.

### الترجيح

في نظري أن المذهب الراجح هو المذهب الأول  
القاضي بأن مقدار القيراط ثلث الثمن وبالتالي فإن مخرجه  
من أربعة وعشرين [٢٤] لأنه يخرج منه جميع الفروض  
المقدرة في كتاب الله عز وجل .

(١) العذب الفانض شرح عمدة الفارض جزء ١١٨/٢

(٢) فتح القريب المجيب جزء ١ / ١٥١-١٥٢ والعذب الفانض جزء ١١٨ / ٢ وفرائض  
اللاحم ص ٢٥٤

أما الثمانية عشر [١٨] فلا ربع لها .  
وأما العشرون [٢٠] فلا يخرج منها إلا فرض النصف  
والربع - والله تعالى أعلم - .

### كيفية العمل على طريق القيراط

فأما طريقة العمل على طريق القيراط فبعد أن نصح  
المسألة نفتح حقلاً لمخرج القيراط يلي المصح ونفرض أن  
هذا العدد كتركة حيث يقام مقامها .

ثم نستخرج قيراط المسألة وذلك بقسمة مصح المسألة  
على مخرج القيراط أربعة وعشرين [٢٤] وناتج ذلك هو  
قيراط المسألة .

ثم نقسم عليه سهام كل وارث منها وناتج القسمة هو  
نصيب ذلك الوارث من التركة قراريط نضعه له تحت  
مخرج القيراط .

ولا يخلو هذا القيراط من إحدى حالات ثلاث رئيسة  
وهي :

الحالة الأولى : أن يكون قيراط المسألة عدداً صحيحاً  
فقط كاثنتين وثلاثة وسبعة وثمانية [٢ و ٣ و ٧ و ٨] ونحو  
ذلك .

الحالة الثانية : أن يكون قيراط المسألة كسراً فقط  
كنصف وسبع ونحو ذلك .

**الحالة الثالثة :** أن يكون قيراط المسألة عدداً صحيحاً وكسراً وهو ما يسمى بالعدد الكسري مثل خمسة وربع وستة وسبع ، وواحد وخمسة أثمان ونحو ذلك .

**وطريقة العمل في الحالة الأولى :** وهي كون قيراط المسألة عدداً صحيحاً فقط .

طريقة العمل في هذه الحالة لا يخلو هذا القيراط من أحد أمرين وهما :

**الأمر الأول :** أن يكون القيراط عدداً صحيحاً ناطقاً وهو العدد الذي يتركب من ضرب عدد بأخر كسنة وثمانية وتسعة ونحو ذلك .

**وطريقة العمل في هذا الأمر كالتالى :**

- ١- نأصل المسألة ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح كما علم سابقاً .
- ٢- نستخرج قيراط المسألة وذلك بقسمة مصح المسألة على أربعة وعشرين [٢٤] وحاصل القسمة هو قيراط المسألة .
- ٣- نحلل قيراط المسألة إلى أضلاعه المكون منها .
- ٤- نجعل لكل ضلع حقلأ يلي مخرج القيراط الأكبر ثم الأصغر .
- ٥- نقسم سهام كل وارث على الضلع الأصغر فإن كان

النتائج عدداً صحيحاً فقط وضعنا صفراً في حقل الضلع الأصغر .

وإن بقي باق عند القسمة وضعناه تحت هذا الضلع كجزء منه .

٦- ثم نقسم العدد الصحيح على الضلع الأكبر فإن نتج عدداً صحيحاً فقط وضعناه في حقل الوارث تحت مخرج القيراط ووضعنا صفراً في الحقل الأكبر .

وإن بقي باق عند القسمة وضعناه تحت الضلع كجزء منه.

٧- للتأكد من صحة العمل نجمع الأجزاء التي تحت الضلع الأصغر ثم نقسمها عليه والحاصل هو جزء من الضلع الذي يليه نجمعه مع أجزائه ونقسمها عليه والحاصل يكون عدداً صحيحاً نجمعه مع الأعداد الصحيحة التي تحت مخرج القيراط .

فاذا نتج الجمع أربعة وعشرين فالعمل صحيحاً وإلا

فلا ، هذا وجه .

**ومثاله :** لو هلك هالك عن زوجة وأم وثلاث بنات

وأخوين لأب فإن أصل مسألتهم من أربعة وعشرين [٢٤]

للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللأم السدس أربعة [٤] وللبنات

الثلاثان ستة عشر منكس عليهن ومباين لرؤوسهن ثلاثة [٣]

والباقى واحد للأخين لأب كذلك منكسعليهم ومباين



لرأسيهما [٢] .

وبالنظر بين رؤوس الفريقين نجدها متباينة وبضربها في بعضها نتج جزء السهم ستة [٦] .

نضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين [٢٤] ينتج مائة وأربعة وأربعون [  $٢٤ \times ٦ = ١٤٤$  ] ومنها يصح هذا الانكسار .

وبقسمتها على مخرج القيراط أربعة وعشرين [٢٤] ينتج ستة [  $٦ = ٢٤ \div ٤$  ] وهي قيراط مسألتنا هذه .  
وبتحليل هذه القراريط الستة [٦] إلى أضلاعها ينتج ضلعان أكبر وأصغر .

فالأكبر اثنان [٢] والأصغر ثلاثة [٣] .

ثم نجعل حقلأ بعد مخرج القيراط للضلع الأكبر .  
وحقلأ بعده للضلع الأصغر .

ولمعرفة ما لكل وارث من قراريط نقسم سهام كل وارث على الضلع الأصغر والنواتج إن كان عدداً صحيحاً أخذناه وقسمناه على الضلع الأكبر فإن كان الناتج عدداً صحيحاً أعطيناه لذلك الوارث من التركة في حقله تحت القيراط ونضع صفراً في كلا الحقلين أعني حقل الضلع الأصغر والضلع الأكبر

وإن كان هناك كسراً باق عند القسمة على أي ضلع

طرحنا تحت ذلك الضلع كجزء من أجزائه .  
 فلمعرفة نصيب الزوجة نقسم سهامها من المسألة  
 ثمانية عشر [١٨] على الضلع الأصغر ثلاثة [٣] ينتج ستة  
 [٦] فنضع صفراً في الحقل الأصغر .  
 ثم نقسم هذه الستة على الضلع الأكبر اثنين [٢] ينتج  
 ثلاثة [٣] كذلك نضع صفراً في الحقل الأكبر .  
 ونضع الثلاثة [٣] في حقل الزوجة تحت مخرج  
 القيراط أربعة وعشرين فلها من التركة ثلاثة [٣] قراريط .  
 وللأم أربعة وعشرون نقسمها على الضلع الأصغر  
 ثلاثة ينتج ثمانية [٨] .  
 ثم نقسم الثمانية على الضلع الأكبر اثنين [٢] ينتج  
 أربعة قراريط نضعها في حقل الأم تحت مخرج القيراط  
 أربعة وعشرين فلها من التركة أربعة قراريط [٤] قراريط .  
 ولكل بنت اثنان وثلاثون سهماً نقسمها على الضلع  
 الأصغر ثلاثة ينتج عشرة عدداً صحيحاً ويبقى اثنان نضعها  
 تحت هذا الضلع كجزء منه .  
 ثم نقسم العشرة على الضلع الأكبر اثنين ينتج خمسة  
 عدداً صحيحاً نضعها في حقل البنت تحت مخرج القيراط .  
 إذاً نصيب كل بنت خمسة قراريط وثلاثا نصف القيراط  
 أي ثلث .

ولكل أخ ثلاثة أسهم نقسمها على الضلع الأصغر

ثلاثة ينتج واحد [١].

٣	٢	٢٤	١٤٤	٢٤	×٦
٠	٠	٣	١٨	٣	زوجة
٠	٠	٤	٢٤	٤	أم
٢	٠	٥	٣٢	١٦	بنت
٢	٠	٥	٣٢		بنت
٢	٠	٥	٣٢		بنت
٠	١	٠	٣	١	أخ لأب
٠	١	٠	٣		أخ لأب

ثم نقسمه على

الضلع الأكبر ينتج

كسراً فنضعه تحت

الضلع الأكبر كجزء

من أجزاءه إذاً

نصيب كل منهما

نصف القيراط وهذه

صورتها :

والوجه الآخر: هو طريقة الكسر الاعتيادي ( وهو

الأحسن) <sup>(١)</sup>.

وطريقة العمل في هذا الوجه كسابقه إلا أننا لا نحلل

قيراط المسألة إلى أضلاعه المكون منها وإنما نقسم سهام كل

وارث على قيراط المسألة فما كان من عدد صحيح فهو

قراريط .

وما كان من كسر فهو جزء من قيراط المسألة

(١) انظر التحقيقات المرضية ص ٢٠٠

$6 = 24 \div$	١٤٤	٢٤	$\times 6$	كما في المثال
$3 = 6 \div 18$	١٨	٣	زوجة	السابق وإنما
$4 = 6 \div 24$	٢٤	٤	أم	يكون العمل
$5 = 6 \div 32$ وثلاث	٣٢	١٦	بنت	داخل المسألة
$5 = 6 \div 32$ وثلاث	٣٢		بنت	على النحو
$5 = 6 \div 32$ وثلاث	٣٢		بنت	التالي وهذه
$2/1 = 6 \div 3$	٣	١	أخ لأب	صورتها :
$2/1 = 6 \div 3$	٣		أخ لأب	

### طريقة العمل في الأمر الثاني : وهو كون قيراط

المسألة عدداً صحيحاً صامتاً .

طريقة العمل في هذا الأمر لا يختلف عن سابقه الناطق إلا أنه لا يحل القيراط إلى أضلاعه لأنه لا أضلاع له صحيحة .

فعلى طريق الوجه الأول نجعل له حقلاً يلي مخرج القيراط ثم نقسم عليه سهام كل وارث فما نتج من عدد صحيح نضعه تحت مخرج القيراط .

وما كان كسراً نضعه تحت قيراط المسألة كجزء منه وهذا على طريق الأضلاع .

ففي مثالنا السابق لو كان فيه أخ لأب واحد .

فإن أصل مسألتهم من أربعة وعشرين [٢٤] وتصح

من اثنين وسبعين [٧٢] وبقسمة المصحح على مخرج القيراط أربعة وعشرين ينتج ثلاثة [٣ = ٧٢ ÷ ٢٤] وهي قيراط المسألة والثلاثة عدداً صحيحاً صامتاً .

ثم نقسم عليه سهام كل وارث من المسألة وما نتج فهو نصيبه قراريط .

فللزوجة ثلاثة قراريط [٣ = ٣ ÷ ٩] وللأم أربعة قراريط

[٤ = ٣ ÷ ١٢] ولكل بنت

خمسة قراريط وثلاث

٣	٢٤	٧٢	٢٤	×٣
٠	٣	٩	٣	زوجة
٠	٤	١٢	٤	أم
١	٥	١٦		بنت
١	٥	١٦	١٦	بنت
١	٥	١٦		بنت
٠	١	٣	١	أخ لأب

القيراط [٥ = ٣ ÷ ١٦]

ويبقى واحد نضعه تحت

مخرج القيراط كجزء منه

ونصيب الأخ قيراط

[١ = ٣ ÷ ٣] وهذه

صورتها :

وأما على طريق الكسر الاعتيادي فهو كما سبق في

الوجه الثاني من وجهي العمل في القيراط الناطق .

ففي المثال السابق للزوجة تسعة [٣ = ٣ ÷ ٩] قراريط .

ولللأم أربعة قراريط [٤ = ٣ ÷ ١٢] قراريط .

ولكل بنت خمسة قراريط وثلاث القيراط

[٣ = ٣ ÷ ١٦] قيراط ،

$3 = 24 \div$	٧٢	٢٤	$\times 3$	ولالأخ لأب قيراط [١=٣÷٣] وهذه صورتها :
$3 = 3 \div 9$	٩	٣	زوجة	
$4 = 3 \div 12$	١٢	٤	أم	
$3/1$ و $5 = 3 \div 16$	١٦		بنت	
$3/1$ و $5 = 3 \div 16$	١٦	١٦	بنت	
$3/1$ و $5 = 3 \div 16$	١٦		بنت	
$1 = 3 \div 3$	٣	١	أخ لأب	

### طريقة العمل في الحالة الثانية الرئيسة من حالات

القيراط وهي كونه كسراً فقط :

طريقة العمل في هذه الحالة كطريقة العمل في القيراط الصحيح الصامت وعلى الوجهين أعني طريق الضلع وطريق الكسر الاعتيادي وقد سبقت .

فعلى طريق الضلع نفتح حقلاً لقيراط المسألة بعد مخرج القيراط كما سبق .

ونقسم عليه سهام كل وارث فما نتج من عدد صحيح نضعه تحت مخرج القيراط .

وما بقي نضعه تحت قيراط المسألة وهو الكسر ويكون جزءاً من أجزاءه .

ففي مثالنا السابق إذا كان فيه أم وبنتان وأخ لأب فقط

لا يختلف العمل عما مضى فعلى طريق الضلع يكون قيراط المسألة ربعاً وهو حاصل قسمة أصل المسألة ستة [٦] على مخرج القيراط أربعة وعشرين ينتج ربع [٤/١ = ٢٤ ÷ ٦]

٤/١	٢٤	٦	[٤ = ٤ × ١ = ٤/١ ÷ ١]	لأم أربعة قيراط
٠	٤	١	أم	ولكل من البنيتين ثمانية قيراط
٠	٨	٢	بنت	[٨ = ٤ × ٢ = ٤/١ ÷ ٢] وللأخ
٠	٨	٢	بنت	أربعة قيراط [٤ = ٤ × ١ = ٤/١ ÷ ١]
٠	٤	١	أخ لأب	[٤] وهذه صورتها :

وعلى طريق الكسر الاعتيادي للأم أربعة قيراط [٤ = ١/٤ × ١ = ٤/١ ÷ ١] قيراط ولكل بنت ثمانية قيراط

٤/١ = ٢٤ ÷	٦	[٨ = ١/٤ × ٢ = ٤/١ ÷ ٢]	قيراط وللأخ لأب أربعة
٤ = ٤ × ١ = ٤/١ ÷ ١	١	أم	قيراط
٨ = ٤ × ٢ = ٤/١ ÷ ٢	٢	بنت	[٤ = ١/٤ × ١ = ٤/١ ÷ ١]
٨ = ٤ × ٢ = ٤/١ ÷ ٢	٢	بنت	قيراط وهذه صورتها :
٤ = ٤ × ١ = ٤/١ ÷ ١	١	أخ لأب	

### طريقة العمل في الحالة الثالثة الرئيسة من حالات

القيراط : وهي كونه عدداً صحيحاً وكسراً ( عدد كسري ) .

كذلك لا يختلف العمل عما مضى إلا تحويل العدد

الكسري إلى كسر غير حقيقي .

ثم إكمال العمل كما سبق على طريق الضلع أو الكسر

الاعتيادي .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوج وأم وثلاث بنات فإن أصل مسألتهن من اثني عشر [١٢] وتعول إلى ثلاثة عشر [١٣] وتصح من تسعة وثلاثين [٣٩] وقيراطها .  
[ واحد صحيح وخمسة أثمان ] حاصل قسمة مصح المسألة [٣٩] على مخرج القيراط [٢٤] .  
ثم نفتح حقلاً لقيراط المسألة [واحد صحيح وخمسة أثمان] .

فلزوج خمسة [٥] قراريط ويبقى سبعة [٧] تحت القيراط .

ولكل بنت ثمانية [٨] نقسمها على قيراط المسألة [ واحد وخمسة أثمان ] ينتج أربعة [٤] قراريط

٨/١٣	٢٤	٣٩	١٣/١٢	ويبقى اثنا عشر [١٢] تحت
٧	٥	٩	٣	زواج قيراط المسألة كأجزاء منه
٩	٣	٦	٢	أم وبنفس العملية للأم ثلاثة [٣]
١٢	٤	٨	٨	بنات قراريط ويبقى تسعة [٩]
١٢	٤	٨	٨	بنات تحت القيراط وهذه صورتها
١٢	٤	٨	٨	بنات على طريق الضلع :



أما على طريق الكسر الاعتيادي :

فلزوج خمسة قراريط وسبعة أجزاء من ثلاثة عشر  
جزءاً [٩ ÷ واحد صحيح وخمسة أثمان = ٨/١٣ ÷ ٩ = ٨/١٣ × ٩ = ١٣/٧٢ = ١٣/٨ × ٩ = ٥ صحيح و ١٣/٧].

ولأم بنفس العملية ثلاثة قراريط وتسعة أجزاء من  
ثلاثة عشر جزءاً [٣ صحيح و ١٣/٩].

ولكل بنت كذلك بنفس العملية يساوي أربعة قراريط  
واثنا عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً [٤ صحيح و ١٣/١٢]  
وهذه صورتها :

٨/١٣	٣٩	١٣/١٢	
١٣/٧ و ٥ = ١٣/٧٢ = ١٣/٨ × ٩ = ٨/١٣ ÷ ٩	٩	٣	زوج
١٣/٩ و ٣ = ١٣/٤٨ = ١٣/٨ × ٦ = ٨/١٣ ÷ ٦	٦	٢	أم
١٣/١٢ و ٤ = ١٣/٦٤ = ١٣/٨ × ٨ = ٨/١٣ ÷ ٨	٨	٨	بنت
١٣/١٢ و ٤ = ١٣/٦٤ = ١٣/٨ × ٨ = ٨/١٣ ÷ ٨	٨		بنت
١٣/١٢ و ٤ = ١٣/٦٤ = ١٣/٨ × ٨ = ٨/١٣ ÷ ٨	٨		بنت

## فصل التخرج

### التعريف :

التخرج فى اللغة : تفاعل من الخروج .

وفى الاصطلاح : تصالح الورثة على إخراج بعضهم

عن الميراث على شيء معلوم من التركة أو غيرها عين أو دين <sup>(١)</sup> .

### حكم التخرج :

حكم التخرج الجواز عند التراضي وهو عقد معاوضة أحد بدليه نصيب الوارث من التركة والبدل الآخر هو المال المعلوم الذي يدفع للوارث المخرج .  
فيكون عقد قسمة بين الخارج وبقية الورثة إذا كان المقابل من التركة .

ويكون عقد بيع إذا كان المقابل من خارج التركة سواءً من الورثة جميعاً أو من بعضهم .

ودليل الجواز : ما روي أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه طلق في مرض موته إحدى نسائه الأربع وهي تماضر بنت الإصبع .

(١) شرح السراجية للجرجاني ص ١٤٧ وعلم المواريث ص ٢٧١ والفقاه الإسلامى ج ٤٤٠/٨

ثم مات وهي في العدة فورثها عثمان بن عفان رضي الله عنه ربع الثمن فصالحوها عنه على ثلاثة وثمانين ألفاً من الدراهم .

وفي رواية من الدنانير .

ورواية أخرى ثمانين ألفاً وكان ذلك بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين من غير نكير (١) .

### طريقة العمل عند التخارج :

تختلف طريقة العمل عند التخارج باختلاف صورته وذلك على النحو التالي :

١- أن يخرج أحد الورثة عن نصيبه لأحدهم مقابل شيء يأخذه من مال ذلك الوارث خاصة فيحل هذا الوارث محل المخرج في نصيبه من التركة وتضم سهامه إلى سهامه .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن زوج وأخوين شقيقين فأخرج أحد الشقيقين الزوج من نصيبه ففي هذه الصورة يُضم نصيب الزوج إلى نصيب الأخ الذي أخرجته .  
فأصل المسألة من اثنين [٢] وتصح من أربعة [٤]  
للزوج النصف اثنان [٢] وللشقيقين الباقي اثنان [٢] لكل واحد واحد [١] هذا قبل التخارج .

(١) علم الفرائض ص ٢٧١ مغزواً إلى رد المحتار على الدر المختار الجزء الخامس /

ثم يخرج نصيب الزوج وهو اثنان [٢] ويقسم الباقي اثنان [٢] بين الشقيقين ثم تضم سهام الزوج اثنان [٢] إلى سهام الشقيق الذي أخرجه وعليه فتصح المسألة من أربعة [٤] للأخ الشقيق المخرج ثلاثة [٣] إرثاً ومخارجه

	٤	٢	٤	٢	وللآخر واحد
	مُخْرَج	مُخْرَج	٢	١	[١] إرثاً وهذه
إرثاً ومخارجه	٣	١	١	١	صورتها :
إرثاً	١	١	١	١	أخ شقيق

٢- أن يخرج أحد الورثة عن نصيبه لهم في مقابل مال يدفعونه إليه من غير التركة بنسبة أنصبتهم . فتكون كل التركة لبقية الورثة بنسبة أنصبتهم ويُجعل المخرج غير وارث .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوج وابن وبنت .

ثم يُخرج الابن والبنت الزوجة في مقابل مال على حسب أنصبتهم فإن أصل المسألة من ثلاثة [٣] للابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١] إرثاً ومخارجه

	٣		وذلك لإخراجهما الزوج عن نصيبه بمال من غير التركة على قدر أنصبتهم وهذه صورتها :
إرثاً ومخارجه	٢	ابن	
إرثاً ومخارجه	١	بنت	

٣- أن يخرج أحد الورثة عن نصيبه لبقية الورثة في مقابل مال يدفعونه إليه من غير التركة بالتساوي .  
 فيقسم نصيب المخرج على بقية الورثة بالتساوي .  
 ففي المثال السابق يقتسم الابن والبنت نصيب الزوج وهو هنا الربع واحد [١] بينهما منا صفة وذلك لإخراجهما الزوج عن نصيبه بمال من غير التركة بالتساوي وليس على قدر أنصبتهما كالصورة الثانية .  
 فأصل المسألة قبل التخارج من أربعة [٤] للزوج الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للابن اثنان [٢] وللبنت واحد [١] للذكر مثل حظ الأنثيين .  
 وأصل المسألة بعد التخارج من اثنين [٢] لكل من الابن والبنت واحد [١] لأنهما أخرجوا الزوج عن نصيبه من التركة بمال من غيرها بالسوية .  
 وبالنظر بين سهام الزوج واحد [١] ومسألتها بعد التخارج اثنين [٢] نجدها متباينة متباينة .  
 فنضربها في أصل مسألة قبل التخارج أربعة [٤] ينتج ثمانية [٨ = ٤ × ٢] وهي الجامعة للمسألتين .  
 فللابن من المسألة الأولى أربعة [٤ = ٢ × ٢] .  
 وله من المسألة الثانية واحد [١ = ١ × ١] المجموع خمسة [٥ = ١ + ٤] .

وللبنت من المسألة الأولى اثنان  $[٢=٢ \times ١]$  ولها من

	٨	٢		٤	$[١=١ \times ١]$ الثانية واحد
	-	-	مُخْرَج	١	زوج
إرثاً ومخارجه	٥	١	ابن	٢	ابن ، $[٣=١+٢]$
إرثاً ومخارجه	٣	١	بنت	١	بنت وهذه صورتها :

٤- أن يخرج أحد الورثة عن نصيبه لبقية الورثة في مقابل مال يدفعونه إليه من التركة نفسها ففي هذه الصورة تقسم حصة المُخْرَج على سائر الورثة بنسبة أنصبتهم .  
**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوجة وأم وثلاثة أبناء وبنت فتخرج الأم عن حصتها مقابل مال من التركة قبضته من الورثة .

فإن أصل المسألة قبل التخارج من أربعة وعشرين  $[٢٤]$  للزوجة الثمن ثلاثة  $[٣]$  وللأم السدس أربعة  $[٤]$  .  
والباقي سبعة عشر  $[١٧]$  للأبناء منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم سبعة  $[٧]$  نضربها في أصل المسألة ينتج مائة وثمانية وستون  $[١٦٨=٢٤ \times ٧]$  ومنها تصح .  
للزوجة واحد وعشرون  $[٢١=٧ \times ٣]$  .  
وللأم ثمانية وعشرون  $[٢٨=٧ \times ٤]$  .  
ولكل ابن أربعة وثلاثون  $[٣٤]$  وللبنت سبعة عشر  $[١٧]$   
هذا قبل التخارج .

وأصل المسألة بعد التخارج من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] ولكل ابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١].  
وبالنظر بين نصيب الأم ثمانية وعشرين [٢٨] ومسألة الورثة ثمانية [٨] نجد بينهما موافقة بالربع فربع المسألة اثنان [٢] نضربها في مصحح المسألة قبل التخارج مائة وثمانية وستين ينتج ثلاثمائة وستة وثلاثون [٣٣٦ = ١٦٨ × ٢].

للزوجة من مسألة قبل التخارج واحد وعشرون [٢١] نضربها في وفق المسألة بعد التخارج اثنين [٢] ينتج اثنان وأربعون [٤٢ = ٢١ × ٢].  
ولها من مسألة ما بعد التخارج واحد [١] نضربه في وفق سهام الأم سبعة [٧] ينتج سبعة [٧ = ٧ × ١].  
فحاصل نصيب الزوجة تسعة وأربعون [٤٩ = ٧ + ٤٢] إرثاً ومخارجة .

ولكل ابن قبل التخارج ثمانية وستون [٦٨ = ٣٤ × ٢] وله من مسألة بعد التخارج أربعة عشر [١٤ = ٧ × ٢] حاصل ما لكل ابن اثنان وثمانون [٨٢ = ٦٨ + ١٤].  
وللبنت نصف ذلك بنفس العملية واحد وأربعون [٤١] وهذه صورتها: (١) - والله تعالى أعلم - .

(١) انظر شرح السراجية ١٤٧-١٤٩ والفقهاء الإسلاميين ج ٨ / ٤٤٠-٤٤٢ وعلم الفرائض والمواريث ص ٢٧١-٢٧٥ وأحكام المواريث ص ٢٣٥-٢٤٠ بتصريف

	٣٣٦	٨		١٦٨	٢٤	
إرثاً ومخارجة	٤٩	١	زوجة	٢١	٣	زوجة
-	-	-	خَرَجَت	٢٨	٤	أم
إرثاً ومخارجة	٨٢	٢	ابن	٣٤	١٧	ابن
إرثاً ومخارجة	٨٢	٢	ابن	٣٤		ابن
إرثاً ومخارجة	٨٢	٢	ابن	٣٤		ابن
إرثاً ومخارجة	٤١	١	بنت	١٧		بنت



## مسألة قسم التركة بين الغرماء

### التعريف :

الغرماء والغرماء جمع غريم وهو الدائن ويطلق على المديون والمراد به هنا الذي له الدين قال كثير عزة (١) :

قضى كل ذي دين فوفى غريمه

وعزة ممطول معنى غريمها (٢)

### طريقة القسم بين الغرماء :

من المعلوم أنه إذا ترك الميت ما يفي بتجهيزه وقضاء ديونه أنه لا غرماء في هذه الحالة لأنه سيعطى كل دائن كامل دينه .

أما إذا بقي من التركة بعد تجهيزه ما لا يكفي لدينه فحينئذ لابد من طريقة للتعامل مع هذه التركة القاصرة عن ديونه .

والطريقة في هذه الحالة هي جعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل .

(١) كثير عزة : هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر أبو صخر الخزاعي الحجازي المعروف بابن أبي جمعة وعزة هذه المشهور بها المنسوب إليها لتغزله فيها وهي أم عمرو عزة بنت جميل بن حفص من بني حاجب بن غفار وإنما صغر اسمه فقليل كثير لأنه كان دميم الخلق قصيراً طوله ثلاثة أشبار وكان يقال إنه أشعر الإسلاميين توفي سنة ١٠٧ للهجرة انظر البداية والنهاية ج ٩ / ٢٩٤ - ٣٠٠

(٢) انظر مختار الصحاح ص ٣٥٠ باب الغين ، والمنجد في اللغة والأعلام ص ٥٤٩ حرف الغين

ويجعل مجموع هذه الديون بمنزلة المصح لهذه المسألة (١).

ويفتح حقل للتركة بعد المصح ويجري العمل بعد ذلك كما سبق في قسمة التركات التي يمكن قسمها بالعد ونحوه على إحدى الطرق الخمس السابقة وهي :

- ١- النصيب منسوباً إلى المسألة ضرب التركة .
- ٢- النصيب ضرب التركة تقسيم مصح المسألة .
- ٣- التركة تقسيم مصح المسألة ضرب النصيب .
- ٤- المسألة تقسيم النصيب والنتاج تقسم عليه التركة .
- ٥- مصح المسألة تقسيم التركة والنتاج تقسم عليه النصيب .

فأقم دين كل غريم مقام نصيب الوارث في هذه الحالات الخمس وباقي العمل معلوم من قسمة التركات .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك وترك تركة مقدارها خمسمائة [٥٠٠] ريالاً وعليه من الدين ألف [١٠٠٠] ريالاً .  
 لزيد منها خمسمائة [٥٠٠] ريالاً .  
 ولعمرو أربعمائة [٤٠٠] ريالاً .  
 ولبكر مائة [١٠٠] ريالاً فمجموع الديون ألف [١٠٠٠] ريالاً .

(١) شرح السراجية ص ١٤٦-١٤٧ بتصرف وزيادة

ففي هذه الحالة نقيم مجموع الدين مقام مصح المسألة بحيث يكون دين كل غريم بمنزلة سهام له منها .

ثم نضيف حقلاً آخر للتركة ونعمل فيها بإحدى الطرق الخمس آنفة الذكر وما حصل فهو نصيب كل غريم من دينه سواءً كان على طريق الضلع أو على طريق الكسر الاعتيادي كما سبق بيانه في قسمة التركات .

فعلى طريق النسبة مثلاً لزيد نصف دينه مائتان وخمسون [  $500 : 1000 = 1000 \div 500 = 2/1$  ] فله نصف دينه أي [  $250 = 500 \times 2/1$  ] ريالاً .

وعلى طريق النصيب ضرب التركة تقسيم المصح [  $250 = 1000 \div 250000 = 500 \times 500$  ] ريالاً .

وعلى طريق التركة تقسيم المصح ضرب النصيب [  $250 = 500 \times 2/1 = 1000 \div 500$  ] ريالاً .

وعلى طريق المصح تقسيم النصيب وقسمة التركة على الناتج [  $250 = 2 \div 500 = 2 = 500 \div 1000$  ] ريالاً .

وعلى طريق المصح تقسيم التركة والناتج يقسم عليه النصيب [  $250 = 2 \div 500 = 2 = 500 \div 1000$  ] ريالاً .

## كذلك العمل في نصيب زيد وعمرو من التركة

طريقة العمل	٢/١	٥٠٠	١٠٠٠	اسم الغريم	وهذه صورتها:
$٢٥٠ = ٢/١ \times ٥٠٠$	-	٢٥٠	٥٠٠	زيد	
$٢٠٠ = ٢/١ \times ٤٠٠$	-	٢٠٠	٤٠٠	عمرو	
$٥٠ = ٢/١ \times ١٠٠$	-	٥٠	١٠٠	بكر	

وهذا ما يعرف بطريقة المُحاصَّة وقد سبقت الإشارة

إليها في كيفية قضاء الديون - والله تعالى أعلم - .

## باب الحمل

### التعريف :

الحمل في اللغة : مصدر حملت تحمل حملاً وهو ما تحمله الإناث في بطونها قال ابن السكيت (١) : الحمل بالفتح ما كان في بطن أو على رأس شجرة قال الله تعالى ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ (٢) - (٣) .

واصطلاحاً : ما في بطن الأدمية من ولد يرث أو يحجب بكل تقدير أو يرث أو يحجب ببعض التقادير إذا انفصل حياً (٤) .

### شروط إرث الحمل

يرث الحمل ويورث بشرطين هما :

الشرط الأول : تحقق وجود الحمل في الرحم حين موت مورثه ولو نطفة .

الشرط الثاني : أن ينفصل من بطن أمه حياً لحديث أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع : ( إذا استهل المولود

(١) ابن السكيت: شيخ العربية أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي النحوي الودب مؤلف كتاب إصلاح المنطق دين خير حجة في العربية وله من التصانيف نحو من عشرين كتاباً قال ثعلب أجمعوا أنه لم يكن أحد بعد ابن الأعرابي أعلم باللغة من ابن السكيت مات سنة (٢٤٤) هـ بتصرف نزهة الفضلاء ج ٢ ص ٨٦٣ - ٨٦٤

(٢) سورة الأحقاف آية رقم (١٥)

(٣) مختار الصحاح ص ١٢٢-١٢٣ والمعجم الوسيط جزء ١ / ١٩٩

(٤) العذب الفائض جزء ٢ / ٨٩

صارخاً ورث ) (١) .

### العلامات التي ستدل بها على وجود الحمل

ويعرف وجود الحمل في الرحم بأن تلده أمه دون أقصى مدة الحمل من موت المورث إذا كانت زوجة للمتوفى وكانت الزوجية قائمة بينهما في وقت الوفاة ولم تقر بانقطاع عدتها منه في زمن يحتمل فيه انقضاء العدة .

أو كانت مطلقة بائناً ثم مات وهي في العدة متى ولدته لأقل من أكثر مدة الحمل من وفاته .

أو كانت الحامل زوجة لغير المتوفى ولم تكن الزوجية قائمة بينها وبين زوجها حين وفاة المورث .

كأن تكون مطلقة أو توفي عنها زوجها فمتى ما أتت به دون أقصى مدة الحمل من يوم مفارقة زوجها لها ورث .

فلو مات رجل لا ولد له ولا والد وترك أمه التي توفي عنها أبوه وادعت الحمل ثم ولدت بعد مضي مدة هي أقل من أقصى مدة الحمل من يوم وفاة أبيه فهذا الولد أخوه شقيق ويرثه لأنه كان متحقق الوجود حين موت مورثه .

ويلحق بهذه الحالة إذا كانت الزوجية قائمة ولكن لزوج أو سيد لا يظاً لغيبية أو امتناع أو كان عنيماً .

(١) صحيح أخرجه أبو داود ( ٢٩٢٠ ) وعنه البيهقي ( ٢٥٧/٦ ) دون قوله صارخاً ورواه ابن خزيمة عن الفضل بن يعقوب الجزري عن عبد الأعلى بهذا الإسناد مثله وزاد موصولاً بالحديث تلك طعنة الشيطان... إلخ وله طرق وشواهد انظرها في إرواء الغليل ج ٦ / ١٤٧ - ١٥٠

أما إذا كانت الحامل زوجة لغير المتوفى وكانت الزوجية قائمة بينها وبين زوجها حين موت المورث فيتحقق وجود الحمل في هذه الحالة إذا وضعته لأقل من ستة أشهر من حين وفات المورث .

وذلك لأنه إذا ولد بعد مضي ستة أشهر في هذه الحالة فإنه لم يعلم بيقين أن هذا الحمل كان موجوداً في بطن أمه حين الوفاة لجواز أن تكون قد حملت به بعد وفاة المورث . فلو مات إنسان لا ولد له ولا والد وترك أمه المتزوجة بغير أبيه المتوفى ثم ولدت هذه الأم بعد أقل من ستة أشهر من وفاته تبين أن الحمل هذا كان موجوداً في بطن أمه حين وفاة هذا المورث فيكون وارثاً لأنه أخوه لأمه ولأنه كان متحقق الوجود حين موت مورثه .

أما لو ولدت بعد أكثر من ستة أشهر من وفاة المورث فإنه غير وارث لأنه غير متحقق الوجود عند موت المورث لجواز كونها قد حملت به بعد وفاته لاختلال شرط وجود الوارث حين موت المورث<sup>(١)</sup> .

وقد كفانا بحمد الله تعالى علم الطب جل هذه المشكلة إن لم تكن كلها .

(١) انظر أحكام المواريث ص ١٨٢-١٨٣ والمغني ج ٧ ص ١٩٨ والفوائد الجليلة ص ٤٩ وشرح السراجية ص ٢٣٨

**تنبيهان :**

**التنبيه الأول :** وقع في شرح السببتي على الرحبية المطبوع هامشاً لكتاب فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب قول الشارح ( فإن كان الحمل من الميت وانفصل لما بين ستة أشهر وأربع سنين ورثه لأنه يلحقه بنسبه )<sup>(١)</sup> .

**قلت :** هذا القول قد يوهم في هذه الحالة أن ما قبل ستة أشهر ليس بوارث .

والصواب : فإن كان الحمل من الميت وانفصل لما بين لحظة وفاة مورثه وأربع سنين ورث لأنه يلحقه بنسبه والله تعالى أعلم .

**التنبيه الثاني :** وقع في موسوعة فقه سفيان الثوري رحمه الله تعالى ( ثم أن ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم توفي أبوه ورثناه وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر لم نورثه)<sup>(٢)</sup> .

**قلت :** قوله ( من يوم توفي أبوه ) يوحي أن مراده أن الحمل من المتوفى ، وما أورده لا ينطبق على الحمل الذي من المتوفى وإنما ينطبق على الحمل الذي من غير المتوفى إذا كانت الزوجية قائمة بين الزوجين حين وفاة المورث .

(١) شرح الرحبية للسببتي المطبوع مع كتاب فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب

جزء ٢ ص ٤٣

(٢) موسوعة فقه سفيان الثوري ص ١٠٥



أما إذا كانت الحامل زوجة للمتوفى وكانت الزوجية قائمة بينهما في وقت الوفاة ولم تقر بانقطاع عدتها منه في زمن يحتمل فيه انقضاء العدة فمتى ولدته دون أقصى مدة الحمل من موت أبيه ورث والله تعالى أعلم .

### الخلافاً في مدة الحمل

أجمع العلماء رحمهم الله تعالى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر<sup>(١)</sup> والأصل في ذلك قول الله تعالى ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ الآية<sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ الآية<sup>(٤)</sup> .

وهذا ما استدل به الخليفة الراشد الرابع على بن أبي طالب رضي الله عنه على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر .

(١) كتاب الإجماع ص ١٠٣ وتسهيل الفرائض ص ١٠٣ معزواً لتحفة الودود لابن القيم والعذب الفانض جزء ٢ / ٩١ وكتاب الطفل في الشريعة الإسلامية ص ٥٨-٥٩ وشرح السراجية ص ٢٣٥

(٢) سورة الأحقاف آية رقم [١٥]

(٣) سورة لقمان الآية رقم [١٤]

(٤) سورة البقرة الآية رقم [٢٣٣]

قال ابن كثير رحمه الله تعالى : هو استنباط قوي صحيح (١)  
 كذلك ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من الأئمة (٢).  
 وأورد بعضهم خلافاً لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه  
 الله تعالى - : أنه يرى أقل مدة الحمل تسعة أشهر وهو  
 الشلبي في كتابه الرائد في علم الفرائض (٣) .  
 والزحيلي في كتابه الفقه الإسلامي بقوله : وقد أخذ  
 القانون في مصر [ م ٤٣ / ٢ ] وسورية [ م ١٢٨ ] برأي ابن  
 تيمية وقول عند الحنابلة وهو أن أقل مدة الحمل تسعة أشهر  
 اتباعاً للأعم الأغلب فإن غالب النساء يضعن حملهن في  
 تسعة أشهر (٤) .

**قلت :** الخلاف الذي ذكر عن شيخ الإسلام ابن تيمية  
 رحمه الله تعالى من أن أقل مدة الحمل عنده تسعة أشهر لم  
 يعزه أحد منهما في المصدرين السابقين لمصدر معلوم .  
 ولم أقف عليه بل وقفت على نقل شيخ الإسلام ابن تيمية  
 اتفاق الأئمة رحمهم الله تعالى بقوله : (( إذا ولدت لأكثر من  
 ستة أشهر من حين دخل بها ولو بلحظة لحقه الولد باتفاق  
 الأئمة .

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ / ٢٤٠

(٢) المصدر السابق ج ٣ / ٧٠٨

(٣) الرائد في علم الفرائض ص ١٤٦

(٤) الفقه الإسلامي ج ٨ / ٤١١

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾  
 وقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ  
 كَامِلَيْنِ ﴾ فجمع في الآية أقل الحمل وتمام الرضاع ((<sup>(١)</sup>)  
 أهـ

### الخلافا في أقصى مدة الحمل :

أما أقصى مدة الحمل ففي ذلك خلافا وأقوال ومذاهب  
 عدة منها ما يلي :

١- أن أكثر مدة الحمل أربع سنوات في أصح

الروايتين عند الحنابلة<sup>(٢)</sup> وهو مذهب الشافعي<sup>(٣)</sup> .

وقيل أشهر القولين عند المالكية<sup>(٤)</sup> لأن ما لا نص فيه

يرجع إلى الوجود وقد وجد أربع سنين<sup>(٥)</sup> .

فقد ولد الضحاك لأربع سنين وقد نبت ثناياه وهو

يضحك فسمي ضحاكاً .

وكذلك ابن الماجشوني ولد لأربع سنين وقد اشتهر

في نساء ماجشون أنهم يلدن لأربع سنين<sup>(٦)</sup> .

(١) مجموع الفتاوى الكبرى ج ١٠/٣٤

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٩٨

(٣) حاشية أحكام المواريث ص ١٨٢ والفقهاء على المذاهب الأربعة ج ٤ / ٤٦١

(٤) التحقيقات المرضية ص ٢١٩ معزواً للشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ٤ / ٣٦٢

(٥) التحقيقات المرضية ص ٢٩١

(٦) الميراث في الشريعة الإسلامية ص ٥٢ بتصرف

٢- أن أكثر مدة الحمل خمس سنوات وهو المشهور عند المالكية (١) .

وهو قول الإمام مالك رحمه الله تعالى (٢) .  
الذي درج عليه القضاء عندهم (٣) .

٣- أن أكثر مدة الحمل سنتان وهو مذهب الحنفية قال الكاساني (٤) رحمه الله تعالى : اتفاقاً (٥) .

والرواية الثانية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى (٦)  
لحديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت :  
( لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو بفلكة  
مغزل )) (٧) ، ومثل هذا لا يعرف قياساً ، بل سماعاً من  
النبي صلى الله عليه وسلم .

وروي أن رجلاً تزوج امرأة فولدت لسنة أشهر فهم  
عثمان بن عفان الخليفة الراشد الثالث رضي الله عنه

(١) الرائد في علم الفرائض ص ١٤٦

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ٢ / ٢٦٨ والفقهاء على المذاهب الأربعة ج ٤ / ٤٥٩

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة ص ٤٥٩

(٤) الكاساني : هو الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء توفي سنة ٥٨٧ هـ أهد بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

(٥) المصدر السابق ج ٢ جزء ٣ / ٢١٢ والمبسوط للسرخسي جزء ٣٠ ص ٥٠

(٦) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٩٨

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه ص ٣٢٢ بلفظ : ( ما يكون الحمل أكثر من سنتين قدر ما يتحول ظل مغزل ) وله طرق متقاربة انظر رقم ( ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ) ١ هـ حاشية شرح السراجية للجرجاني ص ٢٣٤ قلت : وانظره في سنن البيهقي الكبرى ٤٤٣/٧ رقم ( ١٥٣٣٠ )

برجم ها فقال له ابن عباس رضي الله عنهما : أما أنها لو خاصمتك بكتاب الله لخصمتك ، إذ قال الله تعالى ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ .

وقال تعالى ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ فإذا ذهب عامان للفصال لم يبق للحمل إلا ستة أشهر فدرأ عثمان رضي الله عنه الحد عنها وأثبت النسب من الزوج <sup>(١)</sup> .

٤- أن أكثر مدة الحمل ثلاث سنوات عند الليث بن سعد الفهمي .

٥- أن أكثر مدة الحمل سبع سنين وهو قول محمد بن مسلم بن شهاب الزهري <sup>(٢)</sup> .

٦- أن أكثر مدة الحمل سنة قمرية وهو قول محمد بن عبد الحكم .

٧- أن أكثر مدة الحمل تسعة أشهر وهو رأي الظاهرية <sup>(٣)</sup> قال ابن رشد الحفيد في هذين القولين : هو أقرب إلى المعتاد <sup>(٤)</sup> .

٨- أن أكثر مدة الحمل لا حد له وهو قول بعض أهل العلم ومنهم أبي عبيدة القاسم بن سلام .

وأورده ابن القيم في تحفة الودود بقوله : وقالت فرقة

(١) شرح السراجية للسيد الجرجاني ص ٢٣٥ - ٢٣٦

(٢) السراجية مع شرحها للسيد الجرجاني ص ٢٣٤

(٣) الرائد في علم الفرائض ص ١٤٦

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ٢ / ١٦٨

لا يجوز في هذا الباب التحديد والتوقيت بالرأى لأننا وجدنا لأدنى الحمل أصلاً في تأويل الكتاب وهو الأشهر الستة فنحن نقول بهذا ونتبعه ولم نجد لآخره وقتاً .

قال الشيخ محمد العثيمين : والصواب أنه يرث إذا لم توطأ بعد موت مورثه لأن مدة الحمل قد تزيد على أربع سنين كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى (١) .

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى في عدم تحديد أكثر مدة الحمل : ( هو الأرجح دليلاً ) (٢) .

### الترجيح

لعل الراجح هو القول بأن أكثر مدة الحمل أربع سنين لأن التحديد بسنتين لم يثبت بدليل وأثر أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها استنكره الإمام مالك رحمه الله تعالى لما سئل عنه ، وإذا لم يرد بالتحديد نص فإنه يرجع فيه إلى الوجود وقد وجد أربع سنين (٣) .

**قلت :** وهذا هو القول الوسط بين الإفراط في أكثر مدة الحمل إلى ما لا نهاية وبين اقتضاها إلى تسعة أشهر . فأربع سنين فيها من التحوط من حيث طول المدة ما تطمئن إليه النفس ، والشمول لأقلها أما العلم اليقين فعند رب

(١) التحقيقات المرضية ص ٢١٩

(٢) الفوائد الجليلة ص ٤٩

(٣) تسهيل الفرائض ص ١٠٢-١٠٣

العالمين القائل في كتابه المبين ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ (٨) عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال ﴿١﴾ .

فإن من النساء من تزيد في الحمل ومنهن من تنقص (٢) والله تعالى أعلم .

### حالات انفصال الحمل :

لا يخلو انفصال الحمل عن أمه من إحدى حالات خمس وهي كالتالي :

**الحالة الأولى :** أن يفصل عن أمه ميتاً دون جنابة ، ففي هذه الحالة لا يرث ولا يورث اتفاقاً .

**الحالة الثانية :** أن يفصل عن أمه ميتاً بجنابة ففيه غرة موروثه وهو قول كل من الإمام مالك وأبي حنيفة والشافعي ( وأحمد ) رحمهم الله تعالى وسائر الفقهاء إلا شيئاً يحكى عن ربيعة والليث وهو شذوذ لا يعرج عليه (٣) .

ولا يرث عند الجمهور خلافاً للحنفية فهم يورثونه بحكمهم أنه حياً حكماً (٤) .

**الحالة الثالثة :** أن يخرج أقله حياً ثم يموت قبل خروجه كاملاً ، فهو كالحالة الأولى لا يرث ولا يورث إلا ما نقل عن

(١) سورة الرعد آية رقم [ ٨-٩ ]

(٢) تفسير القرآن العظيم ج ٢ / ٧٧٧

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٢٠٤

(٤) التحقيقات المرضية ص ٢٢٠ معزواً لحاشية ابن عابدين ج ٥ / ٥١٠

ابن حزم أنه يرث إذا انفصل أقله حياً<sup>(١)</sup> .  
**الحالة الرابعة** : أن يخرج أكثره حياً ثم يموت قبل  
 خروج باقيه وفي هذه الحالة غير وارث وموروث عنه عند  
 جمهور الأئمة خلافاً للحنفية .  
 (وكذلك ابن حزم)<sup>(٢)</sup> حيث يقولون أن الأكثر له حكم  
 الأقل فكأنه خرج كله حياً .  
 وضابط الأكثر عند الحنفية إن كان خروجه مستقيماً  
 وهو خروجه برأسه أولاً فالمعتبر صدره .  
 وإن كان خروجه منكوساً أي برجليه أولاً فالمعتبر  
 سرته إن خرجت وهو حي فقد خرج أكثره فهو يرث  
 ويورث<sup>(٣)</sup> .

ولذلك قال الفتني رحمه الله تعالى في الخلاصة :  
 إن يخرج الأكثر حياً وعلم  
 بأثر ذلك فبالإرث حكم  
 فصدر ذي استقامة برأسه  
 بدا اعتبر وسرة في عكسه

(١) انظر المحلى ج ٨ ص ٣٤٣ مسألة ١٧٤٨ وانظر كتاب الطفل في الشريعة  
 الإسلامية ص ٦٣  
 (٢) المصدر السابق  
 (٣) السراجية مع شرحها للسيد الجرجاني ص ٢٣٩ - ٢٤٠



## إن بجناية خروج الميت

ورثه لا بنفسه من عالة (١)

**الحالة الخامسة :** أن ينفصل من بطن أمه حياً حياة

مستقرة ففي هذه الحالة يرث ويورث عنه إجماعاً .

### علامات حياة الحمل

سبق القول أن الحمل إذا انفصل عن أمه واستهل

صارخاً أنه لا خلاف في توريثه والإرث منه .

أما ما عدا الاستهلال من علامات الحياة فقد اختلف فيها

على قولين هما :

**القول الأول :** قالت طائفة من أهل العلم أنه لا يقوم

مقام الاستهلال غيره ، وهذا مروى عن عبد الله بن عباس

والحسن بن علي وجابر وأبي هريرة رضي الله عنهم .

وبه قال شريح والنخعي والشعبي وعطاء وسعيد بن

المسيب والحسن وابن سيرين وربيعة ويحيى بن سعيد وأبو

سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبو عبيد وإسحاق .

والرواية المشهورة عن الإمام أحمد رواية أبي طالب

قال لا يرث إلا من استهل صارخاً .

(١) مجموع المتون الكبير ص ٢٢٠ وانظر خلاصة الفرائض المطبوع مع شرح السراجية للجرجاني

وذلك لحديث أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع (( إذا استهل المولود صارخاً ورث ))<sup>(١)</sup> .

**القول الثاني** : أن كل صوت يوجد منه تعلم به حياته فهو استهلال ، وهي رواية عن الإمام أحمد رواية يوسف بن موسى أن الاستهلال إذا صاح أو عطس أو بكى .

كما نص على أن الاستهلال هو الصوت حين سئل ما الاستهلال قال : إذا صاح أو عطس أو بكى .

ورواية ثالثة عنه إذا علمت حياته بصوت أو حركة أو رضاع أو غيره ورث وثبت له أحكام المستهل لأنه حي فثبتت له أحكام الحياة .

وهو قول الزهري والقاسم بن محمد وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأبي سليمان داود الظاهري<sup>(٢)</sup> .

**قلت** : وقد ورد في شواهد حديث أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع في الاستهلال بسند صحيح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن طريق سعيد بن المسيب مرفوعاً

(١) التلخيص في الفرائض ج ١ / ٤٤٦ وموطأ الإمام مالك جزء ٢ / ٨٥٦ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١٩٩ - ٢٠٠ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ / ١١٠ والحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٦٩ والتحقيقات المرضية ص ٢٢٠-٢٢١ معزواً لتفسير القرطبي ج ٥ / ٦٥ وانظر الجامع لأحكام القرآن ج ٣ جزء ٥ / ٤٤

(٢) التهذيب في الفرائض ص ٢٤٩ بتصريف والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٢٠٠ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ / ١١٠ وروضة الطالبين ج ٦ / ٣٧ وموسوعة فقه سفيان الثوري ص ١٠٤ وفقه الإمام الأوزاعي ج ٢ ص ١٤٥

(( لا يرث الصبي حتى يستهل صارخاً واستهلاله أن يصيح أو يعطس أو يبكي ))<sup>(١)</sup> .

### الترجيح

الراجح هو القول الثاني القاضي أن كل صوت يوجد من الحمل عند ولادته تعلم به حياته فهو استهلال وذلك لأمرين :

**أحدهما** : أن الاستهلال فسر بوجود علامة تدل على حياة المولود من صراخ أو عطاس أو تنفس أو بعض مالا يكون إلا من حي<sup>(٢)</sup> .

**والثاني** : أنه لو كان معنى الاستهلال هو الصراخ فقط فالحديث لا يمنع من دلالة العلامات الأخرى على الحياة الا من طريق المفهوم ودلالة المفهوم ضعيفة والله تعالى أعلم<sup>(٣)</sup> .

### تقدير تعدد الحمل

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في تقدير عدد الحمل أي عدد وجود أجنة في البطن الواحد على أربعة مذاهب وهي كما يلي :

**المذهب الأول** : مذهب الحنابلة : ذهب الإمام أحمد بن

(١) انظر إرواء الغليل ج ٦ / ١٤٩ رقم ١٧٠٧ وسلسلة الأحاديث الصحيحة ج ١ رقم

(١٥٢)

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٢١ معزواً لمعالم السنن للخطابي ص ١٨٨ ج ٤ مع

التهذيب لابن القيم

(٣) المصدر السابق

حنبل رحمه الله تعالى إلى أنه يقدر ما في بطن الحامل باثنين لأن تعدد الحمل واقع بالمشاهدة وهذا هو الغالب من أحوال النساء عند التعدد .

وإليه ذهب من أصحاب أبي حنيفة محمد بن الحسن واللؤلؤي ، وهو وجه ضعيف في مذهب الشافعي رواية الربيع .

**المذهب الثاني :** مذهب الشافعية : المعتمد من مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى لا تقدير لعدد الحمل قال النووي رحمه الله تعالى : الأصح أو الصحيح أنه لا ضبط له (يعني لعدد الحمل) .

وبه قال أبو حامد والقفال والعراقيون والصيدلاني والقاضي حسين <sup>(١)</sup> رحمهم الله تعالى .

وقال سبط المارديني رحمه الله تعالى : لا ضبط لعدد الحمل على الصحيح وذلك لحوادث فردية لما روي عنه أنه كان لأحد أشياخه عشرون ولداً ولد كل خمسة في بطن .

ومن تلك الحوادث الفردية أيضاً ما أورده الماوردي رحمه الله تعالى بقوله : أخبرني رجل ورد علي من اليمن وكان من أهل الفضل والدين أن امرأة من اليمن وضعت

(١) القاضي حسين هو : حسين بن محمد بن أحمد أبو علي المروزي صاحب التعليقة المشهورة في المذهب وهو أنجب تلاميذ القفال وأوسعهم في الفقه وأشهرهم كان يلقب بحبر الأمة توفي سنة ٤٦٢ هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ٣٨٢

حملاً كالكرش فظن أنه لا ولد فيه فألقي في الطريق فلما طلعت عليه الشمس حمي وتحرك فشق فخرج منه سبعة أولاد ذكوراً عاشوا جميعاً .

وكانوا خلقاً سوياً إلا أنه كان في أعضائهم قصر فصار عني رجل منهم فصر عني فكنت أغير في اليمن بأنه صر عك سبع رجل .

ومن ذلك ما أورده سبط المارديني رحمه الله تعالى في شرح الفصول بقوله : بلغنا في سنة نيف وثلاثين وثمانمائة أن امرأة بأرض الطبالة من القاهرة وضعت كيساً فيه سبعة عشر ولداً وماتوا في يومهم .

وحكى القاضي حسين أن واحداً من السلاطين ببغداد كانت له امرأة تلد الإناث فحملت مرة فقال لها إن ولدت أنثى لأقتلنك ففزعت وتضرعت إلى الله تعالى فولدت أربعين كل منهم مثل أصبع فكبروا وركبوا فرساناً مع أبيهم في سوق بغداد (١) .

**المذهب الثالث :** مذهب المالكية : ذهب جمهور المالكية إلى أنه لا تقدير لعدد الحمل فوافقوا الشافعية معتمدين كذلك على بعض الحوادث الفردية السابقة وما في معناها .

(١) كشف الغوامض في علم الفرائض جزء ١/٣٢٧ والحاوي الكبير ج ١٠/٣٦٧-٣٦٨ وفتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢/٧٤-٧٥ والمجموع شرح المهذب ج ١١١/١٦

**المذهب الرابع :** مذهب الحنفية : ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المشهور عنه إلى أنه يقدر ما في بطن الحامل بأربعة رواه عنه ابن المبارك رحمه الله تعالى .  
وبه أخذ شريك النخعي ومالك والشافعي - رحمهم الله تعالى - .

قال شريك النخعي : رأيت بالكوفة لأبي إسماعيل أربعة بنين في بطن واحد ولم ينقل عن المتقدمين أن امرأة ولدت أكثر من ذلك (١) .

وإليه ذهب من المالكية أشهب (٢) رحمه الله تعالى ورجحه بعض المحققين من متأخري المالكية .

قال القرافي رحمه الله تعالى : وقيل يوقف ميراث أربعة ذكور لأنه أكثر ما تلده وقد ولدت أم ولد إسماعيل أربعة ذكوراً محمداً وعمر وعلياً وإسماعيل وبلغ محمد وعمر وعلي الثمانين (٣) .

وهو اختيار بعض الشافعية .

قال النووي رحمه الله رحمه الله تعالى : الوجه الثاني أن أقصى الحمل أربعة .

(١) السراجية بشرح الجرجاني ص ٢٣٦

(٢) أشهب : هو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي وقيل اسمه مسكين وأشهب لقبه من أجل أصحاب الإمام مالك المدافعين عن مذهبه وإليه انتهت رئاسة المالكية في مصر بعد ابن القاسم ثقة فقيه ولد سنة ١٤٥ هـ وتوفي في مصر سنة ٢٠٤ هـ من العاشرة تقريب التهذيب ص ٥٢ رقم ٥٣٣ وفقه الإمام سعيد بن المسيب ج ٤ ص ٢٨٧ هـ

(٣) الذخيرة ج ١٣ / ٢٧

وبه قطع ابن كج<sup>(١)</sup> والغزالي وجعله الفرضيون ومنهم ابن اللبان قياس قول الشافعي رحم الله تعالى الجميع<sup>(٢)</sup>.  
 وذهب الليث بن سعد والقاضي أبو يوسف في رواية الخصاف من أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله تعالى إلى أنه يقدر ما في بطن الحامل بواحد لأنه هو الغالب من أحوال النساء.

وهذا هو الأصح في مذهب الحنفية والذي عليه الفتوى لدى علمائهم ووجه ذلك أن تعدد الحمل نادر والنادر لا اعتبار له<sup>(٣)</sup>.

## الترجيح

في نظري أن الراجح هو المذهب الأول مذهب الحنابلة ومن قال بقولهم وهو تقدير الحمل باثنين لأنه الغالب في التوائم.

أما أكثر من اثنين فنادر جداً والنادر لا اعتبار له.  
 وأما القول بواحد فقد أهمل جانب الحيطة للحمل فتقدير الحمل باثنين هو ما تطمئن إليه النفس ويرتاح إليه القلب وهو

(١) ابن كج : هو يوسف بن أحمد بن كج بفتح الكاف وتشديد الجيم القاضي أبو القاسم الدينوري أحد الأئمة المشهورين وحفاظ المذهب ( الشافعي ) المصنفين وأصحاب الوجوه المتقنين انتهت إليه رئاسة المذهب ( الشافعي ) في بلاده توفي سنة ٤٠٥ هـ ١ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٢٠٧

(٢) روضة الطالبين ج ٦ / ٣٩

(٣) السراجية مع شرحها للسيد الجرجاني ص ٢٣٦-٢٣٧ وعلم الفرائض ص ٢٧٨

أعدل المذاهب المذكورة لأنه يشمل أكثر القليل وأقل الكثير  
والله تعالى أعلم .

### الخلافة فى قسمة التركة قبل وضع الحمل

للعلماء رحمهم الله تعالى فى قسمة التركة قبل وضع  
الحمل قولان وهما :

**القول الأول :** أن الورثة إذا طلبوا التعجل فى القسمة  
قبل وضع الحمل فلا يجابون إلى ذلك ولا يمكنون منه ، وهو  
المشهور عن الإمام الشافعي والأرجح عند المالكية وذلك  
للتك هل يوجد من الحمل وارث أو لا ؟  
وعلى وجوده هل هو متحد أو متعدد وعليهما هل هو  
ذكر أو أنثى أو مختلف (١) .

**القول الثانى :** أن الورثة إذا طلبوا التعجل فى القسمة  
قبل وضع الحمل يجابون إلى ذلك ويمكنون منه ولا يجبرون  
على الصبر لأن فى تأخير القسمة إضرار بهم .  
وهو قول الحنابلة والحنفية والمعتمد عند الشافعية (٢) .  
قال النووي رحمه الله : هو الصحيح المشهور (٣) .  
وقال أشهب من المالكية : يتعجل أدنى السهام الذى لا

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٢٢ معزواً للمغنى بالشرح الكبير ج ٧ / ١٩٤ والمهذب

ج ٢ / ٣٢

(٢) المصدر السابق ج ٧ / ١٩٤ - ١٩٥ والكنز للزيلعي ج ٦ ص ٢٤١ وحاشية ابن

عابدين ج ٥ / ٥١٠ - ٥١١ والفوائد الشنشورية بحاشية الباجوري ص ٢١٠

(٣) روضة الطالبين ج ٦ / ٣٨



يشك فيه لأن تأخيره لا يفيد إذ لا بد من دفعه .

### الترجيح

لعل القول بتمكين الورثة من القسمة هو الراجح دفعاً  
لضرر الانتظار عن الورثة لاسيما إذا كانوا أو بعضهم فقراء  
ومدة الحمل قد تطول (١) .

فالورثة أولى بدفع الضرر عنهم لأن حاجتهم حاضرة  
وحاجة الحمل متأخرة وضررهم واقع وضرر الحمل محتمل  
ولأن تأخير القسمة يعرض المال للتلف (٢) .

### الخلاف فيما يوقف للحمل عند تعجل القسمة

لا يخلو حال الحمل مع الورثة عند تعجل القسمة من  
إحدى حالات ثلاث وهي كما يلي :

الحالة الأولى : أن يكون الحمل محجوباً على كل  
التقديرات ببعض الورثة الموجودين ، ففي هذه الحالة لا  
يلتفت إليه وبالتالي لا يوقف من التركة شيء إجماعاً .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن أخ وأخت شقيقين  
وزوجة أبي المتوفى حاملاً والذي مات قبله فإن هذا الحمل  
إن كان ذكراً واحداً أو أكثر أو إخوة لأب فهو محجوب  
بالإخوة الأشقاء .

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٢٢

(٢) فرائض اللامح ص ١٤٤

وكذلك إن كان أنثى واحدة أو أكثر وهي أخت أو أخوات لأب كذلك محجوبة أيضاً بالأشقاء حرماناً ففي هذه الحالة لا يلتفت إلى الحمل والمال بين الأخ والأخت الشقيقين

٣		للذكر مثل حظ الأنثيين فأصل مسألتها من
١	أخت	ثلاثة [٣] للأخت واحد [١] وللأخ اثنان [٢]
٢	أخ	وهذه صورتها :

**الحالة الثانية :** أن يكون الحمل حاجباً للورثة حجب حرمان ولو على بعض التقديرات ففي هذه الحالة توقف جميع التركة ولا يعطى أحد من الورثة شيئاً إجماعاً حتى وضع الحمل فإن كان مستحقاً لجميع التركة أعطيها وإن كان الورثة يستحقون معه بعضها أعطي كل ذي حق حقه .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن ثلاثة إخوة لأب وزوجة ابنه المتوفى قبله حاملاً فإن الحمل في هذه الحالة إن ولد ذكراً فأكثر أو ذكر وأنثى فإن الإخوة يسقطون به حرماناً ، أما إن وجد أنثى فأكثر فما بقي بعد الفرض فلإخوة (١) . وستأتي صورة هذا المثال وما شابهه إن شاء الله تعالى بعد معرفة طريقة العمل في حل مسائل الحمل .

**الحالة الثالثة :** أن يكون الحمل مشاركاً للورثة الموجودين غير حاجبٍ لهم جميعاً على أي تقدير ولا

(١) أحكام المواريث ص ١٨٧-١٨٨ بتصرف

محجوباً بأحدهم ولو على بعض التقادير ، فهنا كما يقولون  
مربط الفرس فقد اتفقت المذاهب الأربعة في الحيطة للحمل  
ومراعاة ما هو الأصح له مع الاختلاف في مقدار وتحقيق  
هذا الاحتياط وذلك على النحو التالي :

**المذهب الحنبلى** : يوقف المذهب الحنبلى للحمل نصيب  
اثنين من جنسه ذكرين أم أنثيين أيهما أكثر ميراثاً في قول  
الإمام أحمد ومحمد بن الحسن من الحنفية ، ويعطى بقية  
الورثة ما فضل من التركة مع معاملتهم بالأضر .

فمن كان يرث في تقدير دون الآخر فلا يعطى شيئاً .  
ومن كان يرث في جميع تقديرات الحمل ميراثاً  
متفاضلاً أعطي الأضر وهو أقل ميراث .

أما من لم يتأثر ميراثه حجباً أو قلة أو كثرة حيث يرث  
ميراثاً واحداً في جميع التقديرات فهذا يعطى ميراثه (١) كاملاً  
**المذهب الشافعى** : يوقف المذهب الشافعى جميع التركة

إلا من كان له فرض لا ينقص عنه في جميع التقديرات ،  
وإلا من يرث في جميع التقادير متفاضلاً حيث يعطى  
الأقل من ميراثه .

أما من يسقط في بعض التقديرات أو كان من الذين لا  
سهم لهم مقدر كالعصبة فلا يعطى شيئاً بل توقف التركة حتى

(١) المغنى بالشرح الكبير ج ٧ / ١٩٦ والتهذيب في الفرائض والوصايا ص ٢٤٤  
والعذب الفائض جزء ٢ / ٩٠-٩٨ والفوائد الجليلة ص ٤٩-٥٠ بتصرف

وضع الحمل <sup>(١)</sup> ، حيث يوقف نصيب مشارك الحمل لاحتمال أن يولد أكثر من اثنين <sup>(٢)</sup> .

**المذهب الحنفى** : أوقف الإمام أبو حنيفة للحمل نصيب أربعة بنين أو أربع بنات أيهما أكثر ميراثاً ويعطي بقية الورثة أقل الأنصباء <sup>(٣)</sup> .

وإليه ذهب ابن المبارك وشريك ، وقال ابن اللبان : وهو قياس قول الشافعي <sup>(٤)</sup> .

أما الذي عليه الفتوى والمعمول به في المذهب الحنفى في هذه المسألة هو قول أبي يوسف والليث بن سعد رحمهما الله تعالى بأن يوقف للحمل نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما أكثر ويؤخذ الكفيل على الورثة وهو الأصح عندهم كما صرح به غير واحد ؛ منهم شراح السراجية والزيلعي في شرح الكنز وابن الساعاتي في المجمع وشرحه <sup>(٥)</sup> .

**المذهب المالكي** : أوقف الإمام مالك جميع التركة ولم يعط أحداً من الورثة شيئاً وإن كان نصيبه لا يختلف باختلاف التقادير لتكون القسمة واحدة حتى ولو طلب الورثة أو بعضهم تعجل القسمة قبل وضع الحمل .

(١) المجموع شرح المهذب ج ١٦ / ١١١ وأحكام المواريث ص ١٨٨ بتصرف

(٢) الفرائض ص ١٤٥

(٣) السراجية مع شرحها للسيد الجرجاني ص ٢٣٦

(٤) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٢٤٤

(٥) العذب الفائض جزء ٢ / ٩٠ وعلم الفرائض ص ٢٧٨

قال العلامة الدرري رحمه الله تعالى : المشهور في  
مذهب المالكية أن جميع التركة توقف إلى وضع الحمل (١) .  
كما أورده الشنشوري رحمه الله تعالى قولاً  
للقفال (٢) - (٣) .

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة  
الفارض :

إن طلب القسمة وارث وقف  
للحمل أكثر النصيب المؤتلف  
لذكرين اثنين أو لأنثيين  
وغيره يعط الأقل واليقيين  
وساقطاً لا تعط شيئاً أبداً  
بذا استقر الحكم عند أحمد  
وأوقف النعمان حظ واحد  
يضر غير الحمل قدر الزائد  
ومالك أوقف كل المال  
لوضح حمل وبيان الحال

(١) العذب الفائض جزء ٢ / ٩٠

(٢) القفال : هو الإمام عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي الإمام الجليل أبو بكر القفال الصغير قيل له القفال لأنه كان يعمل الأقفال في ابتداء أمره لم يكن في زمانه أفقه منه ، وحيد زمانه فقهياً وحفظاً وورعاً وزهداً توفي سنة ١٧٤ هـ وعمره تسعون سنة اهـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ٩٦

(٣) انظر فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ / ٧٥ وانظره في نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٢٣٥

والشافى أوقف حظ عدد

للحمل ضر غيره فاعتمد

ثم الصحى لم يحد ذا العدد

وقيل أربعاً وذا لم يعتمد (١)

### الترجىح

قال الشىخ الفوزان حفظه الله : فى نظرى أن مذهب الحنابلة القائل بإيقاف ميراث ذكرىن أو أنثىىن أىهما أكثر للحمل هو الراجح .

لكونه أدق فى الاحتياط للحمل لأن ولادة الاثنىىن كثيرة معتادة وما زاد علىهما نادر .

والنادر لا حكم له فلا يوقف له شىء (٢) .

### طريقة العمل فى حل مسائل الحمل

لقد سبق معنا الترجىح فى تعدد الحمل على أنه اثنىىن كما سبق أنفاً الترجىح بالمقدار الذى يوقف للحمل كذلك نصيب اثنىىن سواءً ذكرىن أم أنثىىن أىهما أكثر ميراثاً . وضابط ذلك أنه متى استغرقت الفروض أقل من الثلث فأرث الذكرىن أكثر .

وإن استغرقت أكثر من الثلث فأرث الأنثىىن أكثر .

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض جزء ٢ / ٨٩ - ٩١

(٢) التحقىقات المرضية ص ٢٢٤ وانظر فرائض اللاحم ص ١٤٦ والطفل فى الشريعة الإسلامية ص ٥٧ - ط ٢ مطابع الفرزدق ١٤٠٣ هـ

وإن كانت الفروض بقدر الثلث استوى له ميراث الذكـرين والأنثيين ، وهذا الضابط فيما إذا كان الحمل يرث مع الأنوثة بالفرض .

أما إن كان يرث بالتعصيب فإن يرث الذكـرين أكثر بكل حال أو يستويان (١) .

وعلى الترجيحين السابقين سأسير في حل مسائل الحمل ولمعرفة طريقة العمل في حل مسائل الحمل فلا يخلو هذا الحمل من أحد تقديرات ستة وهي كالتالي :

١- ميت ٢- ذكر ٣- أنثى ٤- ذكران ٥- أنثيان ٦- ذكر

وأنثى

### وخطوات العمل على النحو التالي :

١- نجعل لكل تقدير من التقديرات الستة السابقة مسألة

ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح .

٢- ننظر بين مصحات هذه المسائل الست بالنسب الأربع

كالمعتاد والسابق تفصيلها فما تماثل من هذه المسائل

الست اكتفينا بإحداهن .

وما تداخل منهن اكتفينا بأكبرهن .

وما توافق منهن ضربنا وفق إحداهما في كامل الأخرى .

وما تباين منهن ضربنا كامل المتباينين في بعضهما .

(١) تسهيل الفرائض ص ١٠١

أو إيجاد المضاعف المشترك الأصغر لهن ؛ وذلك بتحليلها إلى عواملها الأولية والحاصل هو الجامعة لتلك المسائل .

٣- نقسم الجامعة على مصحات المسائل الست وحاصل القسمة على كل مسألة هو جزء سهم لها نثبته فوقها لنضرب به نصيب كل وارث منها .

٤- نضرب سهام كل وارث من كل مسألة في جزء سهمها ، ثم نقارن بين نتائجها فمن كان نصيبه ثابتا في جميع التقديرات أعطيناها كاملا .

ومن سقط بأحد التقديرات لا نعطيه شيئا .  
ومن تأثر ميراثه بقلة أو كثرة أعطي الأقل ثم نوقف الباقي .

٥- إذا انفصل الجنين من بطن أمه ننظر إن كان ميتا أعطينا الموقوف للورثة .

وإن كان حيا وكان مستحقا لكامل الموقوف أعطيناها الموقوف كاملا .

وإن لم يكن مستحقا لجميع الموقوف أعطيناها نصيبه منه وأعطينا الباقي لمستحقيه من الورثة .

**ففي مثالنا السابق :** فيما يوقف للحمل والذي أرجأنا

حله لما بعد معرفة طريقة العمل وهو : لو هلك هالك عن



ثلاثة إخوة لأب وزوجة ابنه الحامل المتوفى قبله .  
 فعلى تقدير وفاة الحمل أصل مسألتهم من ثلاثة [٣] لكل  
 واحد من الإخوة واحد [١] .  
 وعلى تقدير أن الحمل ذكرٌ واحد أصل مسألتهم من  
 واحد [١] له ويسقط الإخوة جميعاً به .  
 وعلى تقدير أنه أنثى أي بنت ابن فأصل مسألتهم من  
 اثنين [٢] لها النصف واحد [١] .  
 والباقي واحد [١] للإخوة منكسر عليهم ومباين  
 لرؤوسهم ثلاثة فنضربها في أصل المسألة ينتج ستة  
 [٦=٣×٢] ومنها تصح .  
 لبنت الابن ثلاثة [٣=٣×١] ولكل واحد من الإخوة  
 واحد [١] .  
 وعلى تقدير أن الحمل ذكراً فأصل مسألتهم من اثنين  
 [٢] لكل واحد من الحمل واحد [١] ويسقط الإخوة جميعاً  
 بهما .  
 وعلى تقدير أن الحمل أنثيان فأصل مسألتهم من ثلاثة  
 مخرج الثلثين [٣] لهما الثلثان اثنان [٢] لكل واحدة واحد  
 [١] .  
 والباقي واحد [١] منكسر على الإخوة ومباين لرؤوسهم  
 ثلاثة [٣] فنضربها في أصل المسألة ثلاثة [٣] ينتج تسعة

[٣=٣×٣] لكل من بنتي الابن ثلاثة [٣=٣×١] .  
 والباقي للإخوة لكل واحد منهم واحد [١] .  
 وعلى تقدير أن الحمل ذكر وأنثى فأصل مسألتهم من عدد رؤوسهم ثلاثة [٣] للذكر مثل حظ الأنثيين للذكر اثنان [٢] وللأنثى واحد [١] ويسقط الإخوة جميعاً بهم .  
 وبالنظر بين مصحات هذه المسائل نجد المسائل متداخلة مع الستة [٦] ماعدا التسعة [٩] وهي متوافقة معها وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر ينتج ثمانية عشر [١٨=٩×٢] وهي الجامعة للمسائل السابقة .  
 أما التركة فجميعها موقوف إلى وضع الحمل وذلك لسقوط الورثة ببعض تقديرات الحمل .  
 فإن خرج الحمل ميتاً فجميع الموقوف للإخوة لكل واحد ستة [٦] .  
 وإن ولد حياً نظرنا إن كان ذكراً فله جميع الموقوف ثمانية عشر [١٨] .  
 وإن كان أنثى فله من الموقوف نصفه تسعة [٩] ولكل واحد من الإخوة ثلاثة [٣] .  
 وإن كان ذكراً فله جميع الموقوف لكل واحد تسعة [٩] وإن كان الحمل أنثيين فلهما من الموقوف الثلثان اثنان عشر [١٢] لكل واحدة ستة [٦] .  
 والباقي للإخوة لكل واحد اثنان [٢] .

وإن كان الحمل ذكراً وأنثى فلهما جميع الموقوف

للذكر اثنا عشر [١٢] وللأنثى ستة [٦] وهذه صورتها :

توزيع الموقوف [١٨]						١٨	٣	٩	٣	٢	٦	٢	١	٣	
×	٢	×	٣	×	٦	٠	×	١		×	١		×	١	أخ لأب
×	٢	×	٣	×	٦	٠	×	١	١	×	١	١	×	١	أخ لأب
×	٢	×	٣	×	٦	٠	×	١		×	١		×	١	أخ لأب
١٨	١٢	١٨	٩	١٨	×	٠	٣	٦	٢	٢	٣	١	١	×	زوجة ابن حامل

التقديرات	ت	ذ	ث	ذ	ث	ذ	١٨	ذ	ث	ث	ذ	ذ	ث	ذ	ت	ذ	ث
-----------	---	---	---	---	---	---	----	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

ومثال ما إذا كان الحمل من المتوفى : لو هلك هالك عن

زوجة حامل وجدة وعم .

فعلى تقدير وفاة الحمل فإن أصل المسألة من اثني عشر

[١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللجدة السدس اثنان [٢]

والباقي سبعة [٧] للعم تعصيباً ولا شيء للحمل .

وعلى تقدير أن الحمل ذكر واحداً فأصل المسألة من

أربعة وعشرين [٢٤] للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللجدة

السدس أربعة [٤] والباقي سبعة عشر [١٧] للحمل ويسقط

العم به .

وعلى تقدير أن الحمل أنثى واحدة فإن أصل مسألتهم

كذلك من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجة والجدة كما سبق

بتقديره ذكراً .

وللحمل باعتباره أنثى النصف اثنا عشر [١٢] والباقي  
خمسة [٥] للعم .

وعلى تقدير أن الحمل ذكران فإن أصل مسألتهم كذلك  
من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجة والجدة كما سبق .  
والباقي سبعة عشر [١٧] للحمل ويسقط العم به .  
والباقي منكسر عليهما وتصح من ثمانية وأربعين [٢٤×٢=٤٨]  
[٤٨]

للزوجة ستة [٦=٣×٢] وللجدة ثمانية [٨=٤×٢]  
والباقي أربعة وثلاثون [٣٤] للحمل لكل منهما سبعة عشر  
[١٧] .

وعلى تقدير أن الحمل أنثيان فإن أصل مسألتهم كذلك  
من أربعة وعشرين [٢٤] لكل من الزوجة والجدة كما مضى  
وللأنثيين الثلثان ستة عشر [١٦] لكل منهما ثمانية [٨]  
والباقي واحد [١] للعم .

وعلى تقدير أن الحمل ذكر وأنثى فإن أصل مسألتهم  
كذلك من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجة والجدة كما سبق .  
والباقي سبعة عشر [١٧] للحمل ويسقط العم والباقي  
منكسر عليهما ورؤوسهما ثلاثة وتصح من اثنين وسبعين  
[٧٢] .

للزوجة تسعة [٩=٣×٣] وللجدة اثنا عشر [١٢=٤×٣]

والباقى للحمل واحد وخمسون [٥١] للذكر مثل حظ  
الأنثيين للذكر أربعة وثلاثون [٣٤] وللأنثى سبعة عشر  
[١٧] ويسقط العم .

وبالنظر بين مصحات هذه المسائل الست نجد منها  
المتماثل وهي أربعة وعشرون [٢٤] والمتداخل معها وهو  
أصل اثني عشر [١٢] .

والمتوافق وهي ثمانية وأربعون واثان وسبعون  
[٤٨ و ٧٢] بثلاث الثمن .

وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر نتج مائة  
وأربعة وأربعون [١٤٤=٧٢×٢] وهي الجامعة لهذه  
المسائل الست .

وبقسمتها على المصحات أصبح جزء سهم المسألة  
الأولى اثنا عشر [١٢] والثانية والثالثة والخامسة ستة [٦]  
والسادسة اثان [٢] .

فللزوجة على افتراض موت الحمل ستة وثلاثون  
[٣٦=١٢×٣] ولها في كل من الافتراضات الأخرى ثمانية  
عشر [١٨] فنعطيها أقل النصيبين وهي الثمانية عشر [١٨]  
معاملة بالأضر .

وللجدة في جميع الافتراضات أربعة وعشرون [٢٤]  
فنعطيها كاملة ولا شيء للعم ولا الحمل لسقوطهما بأحد

الافتراضات ونوقف الباقي مائة واثنين [١٠٢] إلى انفصال الحمل .

فإن انفصل ميتا وزع الموقوف على مستحقه فيكون للزوجة منه ثمانية عشر [١٨] كامل ربعها وللعلم الباقي أربعة وثمانون [٨٤] .

أما إن كان الحمل حيا ذكراً أو ذكرين أو ذكراً وأنثى فكمال الموقوف له .

وأما إن كان أنثى فلها كامل نصفها اثنان وسبعون [٧٢] والباقي ثلاثون [٣٠] للعلم .

وأما إن كان أنثيين فلهما الثلثان ستة وتسعون [٩٦]

والباقي للعلم ستة [٦] وهذه صورتها :

توزيع الموقوف [١٠٢] بعد الوضع						١٤٤	٧٢	٢٤	٢٤	٤٨	٢٤	٢٤	٢٤	١٢	
٠	٠	٠	٠	١٨	١٨	١٨	٩	٣	٣	٦	٣	٣	٣	٣	زوجة
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٤	١٢	٤	٤	٨	٤	٤	٤	٢	جدة
٠	٦	٠	٣٠	٠	٨٤	٠	٠	٠	١	٠	٠	٥	٠	٧	عم
١٠٢	٩٦	١٠٢	٧٢	١٠٢	٠	٠	٥١	١٧	١٦	٣٤	١٧	١٢	١٧	×	حمل
ذث	ثث	ذذ	ثث	ذذ	م	١٠٢		ذث	ثث		ذذ	ثث	ذذ	م	
						موقوف									

وإليك مثال آخر لحمل ليس من الميت : لو هلك هالك  
عن زوجة وأم حامل من أبيه المتوفى قبله وأخت شقيقة وأخ  
وأخت لأب وطلب بعضهم أو كلهم تعجيل القسمة وأجيبوا  
إلى طلبهم .

فعلى تقدير موت الحمل فإن أصل المسألتهم من اثني  
عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢]  
ولالأخت الشقيقة النصف ستة [٦] .

والباقى واحد [١] للأخ والأخت لأب منكسر عليهما  
ومباين لرؤوسهما ثلاثة [٣] وحاصل ضربها في أصل  
المسألة تصح من ستة وثلاثين [٣٦=١٢×٣] .

للزوجة تسعة [٩=٣×٣] وللأم ستة [٦=٣×٢]  
ولالأخت الشقيقة ثمانية عشر [١٨=٦×٣] وللأخ لأب اثنان  
[٢] وللأخت لأب واحد [١] .

وعلى تقديره بذكر كذلك أصلها وتصحيحها كالتقدير  
السابق .

لكل من الزوجة والأم كما سبق وللحمل مع أخته الشقيقة  
الباقى للذكر مثل حظ الأنثيين لها سبعة [٧] وله أربعة عشر  
[١٤] .

وعلى تقديره بأنثى كذلك أصل المسألة من اثني عشر  
[١٢] ولكن تعول إلى ثلاثة عشر [١٣] .

للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢]  
وللحمل باعتباره أنثى مع الأخت الشقيقة الثالثان ثمانية [٨]  
لكل منهما أربعة [٤] .

وعلى تقديره أن الحمل ذكران كذلك أصل المسألة من  
اثنى عشر [١٢] ولكن تصح من ستين [٦٠] لأن رؤوس  
الحمل مع الأخت الشقيقة خمسة [٦٠=١٢×٥] .

للزوجة خمسة عشر [١٥=٥×٣] وللأم عشرة  
[٢٨=٥×٢] وللحمل باعتباره ذكرين ثمانية وعشرون [٢٨]  
ولأختهما الشقيقة المَعْصَبَة بهما سبعة [٧] .

وعلى تقدير الحمل بأنثيين كذلك أصل المسألة من اثنى  
عشر [١٢] وتعول إلى ثلاثة عشر [١٣] ولكن تصح من  
تسعة وثلاثين [٣٩=١٣×٣] لانكسار نصيب الحمل مع  
الشقيقة عليهما .

للزوجة تسعة [٩=٣×٣] وللأم ستة [٦=٣×٢]  
وللمشائق أربعة وعشرون [٢٤] لكل واحدة ثمانية [٨] .

وعلى تقدير أن الحمل ذكر وأنثى فإن أصلها كذلك  
ولكن تصح من ثمانية وأربعون [٤٨=١٢×٤] لانكسار  
نصيب الحمل عليهم مع الأخت الشقيقة ورؤوسهم أربعة  
للزوجة اثنا عشر [١٢=٤×٣] وللأم ثمانية [٨=٤×٢]  
والباقي للحمل مع أخته الشقيقة للذكر مثل حظ الأنثيين



للسقيقة سبعة [٧] وللحمل واحد وعشرون [٢١] .  
وبالنظر بين مصحات هذه المسائل الست وهي ستة  
وثلاثون وستة وثلاثون وثلاثة عشر وستون وتسعة وثلاثون  
وثمانية وأربعون [٣٦ و ٣٦ و ١٣ و ٦٠ و ٣٩ و ٤٨] بالنسب  
الأربع نجد تماثل الستة والثلاثين فنكتفي بواحدة منهما .  
وتداخل الثلاثة عشر مع التسعة والثلاثين فنكتفي  
بالأكبر منهما تسعة وثلاثين وبينها وبين الستة والثلاثين  
موافقة بالثلث وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر  
ينتج أربعمئة وثمانية وستون [١٢×٣٩=٤٦٨] .  
وبين الستين والثمانية والأربعين موافقة بنصف السدس  
وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر ينتج مائتان  
وأربعون [٤٨×٥=٢٤٠] .  
وبالنظر بين حاصل النظيرين نجدهما متوافقين بنصف  
السدس وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر ينتج  
تسعة آلاف وثلاثمئة وستون [٢٠×٤٦٨=٩٣٦٠] وهي  
الجامعة لهذه المسائل .  
وبقسمتها عليها ينتج جزء سهم المصح ستة وثلاثين  
[٣٦] هو مائتان وستون [٣٦÷٩٣٦٠=٢٦٠] .  
و جزء سهم عول الثلاثة عشر [١٣] هو سبعمئة  
وعشرون [٧٢٠=١٣÷٩٣٦٠] .

وجزاء سهم المصح ستين [٦٠] هو مائة وستة وخمسون [١٥٦ = ٦٠ ÷ ٩٣٦٠] .

وجزاء سهم المصح تسعة وثلاثين [٣٩] هو مائتان وأربعون [٢٤٠ = ٣٩ ÷ ٩٣٦٠] .

وجزاء سهم المصح ثمانية وأربعين [٤٨] مائة وخمسة وتسعون [١٩٥ = ٤٨ ÷ ٩٣٦٠] نثبتها فوق المسائل ثم نعامل الورثة بالأضر وهو كما عُلِم سابقاً من ورث بتقدير دون آخر لا يعطى شيئاً .

ومن ورث في جميع الاعتبارات ميراثاً متفاضلاً أعطي الأقل منها ويوقف الباقي بما في ذلك نصيب الحمل إلى ما بعد الوضع .

ومن ورث في جميع الاعتبارات دون تفاضل أعطي حقه كاملاً ولا أضر في حقه .

ف نجد هنا أن الأضر في حق الزوجة هو الربع من المسألة العائلة بتقدير تأنيث الحمل فلها ألفان ومائة وستون [٢١٦٠ = ٧٢٠ × ٣] هي نصيبها من الجامعة .

كما نجد أن الأضر في حق الأم هو سدسها كذلك من المسألة العائلة بتقدير تأنيث الحمل فلها ألف مائة وأربعة وأربعون [١٤٤ = ٧٢٠ × ٢] كذلك هي نصيبها من الجامعة .

أما الأخ والأخت لأب فلا يعطيان شيئاً لسقوطهما

بتقدير حياة الحمل .

وأما الأخت الشقيقة فنجد أن الأضر بحقها هو تقدير الحمل بذكرين فلها ألف واثنان وتسعون  $[١٠٩٢ = ١٥٦ \times ٧]$  كذلك هي نصيبها من الجامعة . ويوقف الباقي وهو أربعة آلاف وستمئة وثمانية وستون  $[٤٦٦٨]$  إلى وضع الحمل ثم يوزع هذا الموقوف على النحو التالي :

١- إذا تبين خروج الحمل ميتاً أعطيت الزوجة من الموقوف مائة وثمانون  $[١٨٠]$  تكملة ربعها . وأعطيت الأم مائة وعشرون  $[١٢٠]$  تكملة سدسها وأعطيت الأخت الشقيقة ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وثمانون  $[٣٥٨٨]$  تكملة نصفها . وأعطى الأخ لأب خمسمائة وعشرون  $[٥٢٠]$  . وأعطيت والأخت لأب مائتان وستون  $[٢٦٠]$  وذلك تمام الباقي بعد أصحاب الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين .

٢- وإذا تبين خروج الحمل ذكراً واحداً أعطيت الزوجة من الموقوف كما سبق مائة وثمانون  $[١٨٠]$  تكملة ربعها .

وأعطيت الأم مائة وعشرون  $[١٢٠]$  تكملة سدسها

- ولاشيء للأخ والأخت لأب لسقوطهما بالحمل .  
وتعطى الأخت الشقيقة سبعمائة وثمانية وعشرون [٧٢٨]  
تكملة نصيبها للذكر مثل حظ الأنثيين مع الحمل .  
ويعطى الحمل ثلاثة آلاف وستمائة وأربعون [٣٦٤٠] .  
٣- وإذا تبين بعد الوضع أن الحمل أنثى أعطيت الشقيقة  
ألف وسبعمائة وثمانية وثمانون [١٧٨٨] تكملة  
نصيبها من الثلثين مع أختها .  
وأعطى الحمل ألفان وثمانمائة وثمانون [٢٨٨٠] هي  
نصيبها من الثلثين .  
وليس لبقية الورثة من الموقوف شيئاً لأن ما أخذوه من  
الجامعة هو حقهم المتيقن .  
٤- وإذا تبين خروج الحمل بعد الوضع أنه ذكران  
أعطيت الزوجة من الموقوف مائة وثمانون [١٨٠]  
تكملة ربعها .  
٥- وأعطيت الأم مائة وعشرون [١٢٠] تكملة سدسها  
وأعطى الباقي أربعة آلاف وثمانمئة وستون [٤٨٦٨]  
للحمل .  
٥- وإذا تبين الحمل بعد الوضع أنه أنثيان أعطيت الأخت  
الشقيقة من الموقوف ثمانمائة وثمانية وعشرون [٨٢٨] .  
وأعطى الحمل نصيبه من الثلثين ثلاثة آلاف وثمانمائة

وأربعون [٣٨٤٠] ولاشيء لبقية الورثة .  
 ٦- وإذا تبين الحمل بعد الوضع أنه ذكر أو أنثى أعطيت  
 الزوجة من الموقوف مائة وثمانون [١٨٠] تكملة ربعها  
 وأعطيت الأم مائة وعشرون [١٢٠] تكملة سدسها .  
 وأعطيت الشقيقة من الموقوف مائتان وثلاثة وسبعون  
 [٢٧٣] تكملة إرثها تعصيباً مع الذكر والأنثى للذكر مثل  
 حظ الأنثيين .  
 وأعطى الحمل أربعة آلاف وخمسمائة وتسعون [٤٥٩٠]  
 وهذه صورتها :

التقديرات	محل	أخت ش	أخ لأب	أخت لأب	أم	زوجة
ميت	×	٦	١		٢	٣
	×	١٨	٢	١	٢	٩
ذ	٧	٠		٠	٢	٣
	١٤	٧	٠	٠	٢	٩
ث	٤	٤	٠	٠	٢	٣
ذكران	٧	٠		٠	٢	٣
	٢٨	٧	٠	٠	١٠	١٥
أنثيان	٨	٠		٠	٢	٣
	١٦	٨	٠	٠	٢	٩

١٢	٢	٢	٠	٠	٧		ذ
٤٨	١٢	٨	٠	٠	٧	٢١	
٩٣٦٠	٢١٦٠	١٤٤٠	٠	٠	١٠٩٢	٠	٤٦٦٨
توزيع الموقوف [٤٦٦٨]	١٨٠	١٢٠	٢٦٠	٥٢٠	٣٥٨٨	٠	ميت
	١٨٠	١٢٠	٠	٠	٧٢٨	٣٦٤٠	ذ
	٠	٠	٠	٠	١٧٨٨	٢٨٨٠	ك
	١٨٠	١٢٠	٠	٠	٠	٤٣٦٨	ذذ
	٠	٠	٠	٠	٨٢٨	٣٨٤٠	كك
	١٨٠	١٢٠	٠	٠	٢٧٣	٤٠٩٥	ذذ

وقد ورد علي سؤال بتاريخ ١٤١٩/٩/١١ هـ لَقَبْتَهُ  
بالمسألة الشهابية : وذلك عن طريق رئيسي السابق  
 بالصحة مدير المراكز الجنوبية إبراهيم الجبيلي كونه الوكيل  
 الشرعي لورثة الدكتور محمد شهاب والذي توفي على إثر  
 حادث مروري مخلفاً وراءه زوجته الحامل وابنين وبنت  
 والتركة التي يعنيها هذا السؤال هي ستة وخمسون ألفاً  
 وسبعمائة وأربعة وتسعون [٥٦٧٩٤] ريالاً .

فعلى تقدير موت الجنين فإن أصل مسألتهم من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] والباقي سبعة منكسر على الأولاد ورؤوسهم خمسة [٥] وحاصل ضربها في أصل المسألة ينتج أربعون  $[٤٠ = ٨ \times ٥]$  ومنها صح الانكسار للزوجة خمسة  $[٥ = ٥ \times ١]$  ولكل ابن أربعة عشر [١٤] وللبنات سبعة [٧] .

وعلى تقدير أن الحمل حي ذكر واحد فإن أصل مسألتهم كذلك من ثمانية [٨] ومنها تصح للزوجة الثمن واحد [١] ولكل ابن اثنان [٢] بما فيهم الحمل وللبنات واحد [١] .

وعلى تقدير أن الحمل أنثى واحدة فإن أصل مسألتهم كذلك من ثمانية [٨] ولكن تصح من ثمانية وأربعين [٤٨] لانكسار الباقي سبعة [٧] على رؤوس الأولاد ستة  $[٨ \times ٦ = ٤٨]$  للزوجة ستة  $[٦ = ٦ \times ١]$  ولكل ابن أربعة عشر [١٤] ولكل بنت سبعة [٧] .

وعلى تقدير أن الحمل ذكران كذلك أصل المسألة من ثمانية [٨] ولكن تصح من اثنين وسبعين [٧٢] لانكسار الباقي سبعة [٧] على رؤوس الأولاد تسعة  $[٧٢ = ٩ \times ٨]$  للزوجة تسعة  $[٩ = ٩ \times ١]$  .  
ولكل ابن أربعة عشر [١٤] ولكل بنت سبعة [٧] .

وعلى تقدير أن الحمل أنثيان فإن أصل مسألتهن من ثمانية [٨] ومنها تصح للزوجة الثمن واحد [١] والباقي سبعة [٧] لكل ابن اثنان [٢] ولكل بنت واحد [١] .

وعلى تقدير أن الحمل ذكر وأنثى فإن أصل مسألتهن من ثمانية [٨] وتصح من أربعة وستين [٦٤] لانكسار الباقي سبعة [٧] على رؤوس الأولاد ثمانية [٦٤ = ٨ × ٧] للزوجة ثمانية [٨ = ٨ × ١] .

ولكل ابن أربعة عشر [١٤] ولكل بنت سبعة [٧] .  
وبالنظر بين أصول ومصحات لهذه المسائل وهي أربعون ، وثمانية ، وثمانية وأربعون ، واثنان وسبعون ، وثمانية ، وأربعة وستون [٤٠ و ٨ و ٤٨ و ٧٢ و ٨ و ٦٤] نجد الأربعين والثمانيتين مداخله فنكتفي بالأربعين لكونها العدد الأكبر .

وبين الأربعين وبين الثمانية والأربعين موافقة بالثمن وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر نتج مائتان وأربعون [٢٤٠ = ٤٨ × ٥] .

وبين المائتين وأربعين [٢٤٠] والأربعة وستين [٦٤] موافقة بنصف الثمن وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر نتج تسعمائة وستون [٩٦٠ = ٢٤٠ × ٤] .

وبين التسعمائة وستين [٩٦٠] وبين الاثنتين وسبعين



[٧٢] موافقة بثلاث الثمن وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر نتج ألفان وثمانمائة وثمانون  $[٢٨٨٠ = ٩٦٠ \times ٣]$  وهي الجامعة لهذه المسائل .

وبقسمة الجامعة على مسائل ومصحات تقديرات الحمل يتبين أن جزء سهم المسألة الأولى اثنان وسبعون [٧٢] .  
كما يتبين أن جزء سهم المسألة الثانية والخامسة ثلاثمائة وستون [٣٦٠] .

و جزء سهم مصح المسألة الثالثة ستون [٦٠] .  
و جزء سهم مصح المسألة الرابعة أربعون [٤٠] .  
و جزء سهم مصح المسألة السادسة خمسة وأربعون [٤٥] .

فللزوجة من الجامعة تمام ثمنها ثلاثمائة وستون [٣٦٠] سهماً ؛ لعدم اختلاف ميراثها فلا ضرر في حقها.  
ولكل ابن من الابنين خمسمائة وستون [٥٦٠] سهماً.  
وللبنت مائتان وثمانون [٢٨٠] سهماً.  
والموقوف هو الباقي من الجامعة ألف ومائة وعشرون [١١٢٠] سهماً.

ولمعاملة الورثة بالأضر نجد أن نصيب الزوجة لا يتأثر بتقديرات الجنين فنعطئها حقها من التركة كاملاً سبعة آلاف وتسعة وتسعون ريالاً وخمسة وعشرون هللة

[٧٠٩٩،٢٥] ريالاً .

والأضر في حق الأولاد تقدير الحمل بذكرين فلكل من  
الابنين أحد عشر ألفاً وثلاثة وأربعون وثمانية وعشرون هللة  
[١١٠٤٣،٢٨] ريالاً .

وللبنت خمسة آلاف وخمسمائة وواحد وعشرون  
وأربعة وستون هللة [٥٥٢١،٦٤] ريالاً .

ويبقى من المبلغ اثنان وعشرون ألفاً وستة وثمانون  
وسنة وخمسون هللة [٢٢٠٨٦،٥٦] ريالاً وهو الموقوف  
إلى حين تبين الجنين بالولادة .

فإذا تبين أن الحمل قد انفصل ميتاً فإن كامل الموقوف  
لإخوته

يدفع منه لكل ذكر ثمانية آلاف وثمانمائة وأربعة  
وثلاثون واثنان وستون هللة [٨٨٣٤،٦٢] ريالاً إضافة لما  
أخذه قبل الولادة .

وللبنت أربعة آلاف وأربعمائة وسبعة عشر وواحد  
وثلاثون هللة [٤٤١٧،٣١] ريالاً كذلك إضافة لما معها .  
وإن تبين أن الحمل كان ذكراً واحداً فله من الموقوف  
أربعة عشر ألفاً ومائة وثمانية وتسعون ونصف  
[١٤١٩٨،٥] ريالاً .

ولكل من أخويه ثلاثة آلاف ومائة وخمسة وخمسون

واثنان وعشرون هلة [٣١٥٥،٢٢] ريالاً .  
ولأخته ألف وخمسمائة وسبعة وسبعون وواحد وستون  
هلة [١٥٧٧،٦١] ريالاً إضافة لما معهم قبل الولادة .  
وإن تبين أنه كان أنثى واحدة فلها من الموقوف ثمانية  
آلاف ومائتان واثنان وثمانون وستة وأربعون هلة  
[٨٢٨٢،٤٦] ريالاً .  
ولكل من إخوانها خمسة آلاف وخمسمائة وواحد  
وعشرون وأربعة وستون هلة [٥٥٢١،٦٤] ريالاً .  
ولأختها ألفان وسبعمائة وستون واثنان وثمانون هلة  
[٢٧٦٠،٨٢] كذلك إضافة لما معهم قبل الولادة .  
وإن تبين أنه كان ذكرين فجميع الموقوف لهما وهو  
اثنان وعشرون ألفاً وستة وثمانون وخمسة وخمسون هلة  
[٢٢٠٨٦،٥٥] ريالاً مناصفة .  
وإن تبين أنه كان أنثيين فلهما من الموقوف أربعة عشر  
ألفاً ومائة وثمانية وتسعون ونصف [١٤١٩٨،٥] ريالاً .  
ولكل ذكر ثلاثة آلاف ومائة وخمسة وخمسون واثنان  
وعشرون هلة [٣١٥٥،٢٢] ريالاً .  
ولأختها ألف وخمسمائة وسبعة وسبعون وواحد  
وستون هلة [١٥٧٧،٦١] ريالاً إضافة لما معهم قبل الولادة .  
وإن تبين أنه كان ذكراً وأنثى فللذكر منهما من الموقوف

التقدير	هل	ننت	نن	نن	زوجة
---------	----	-----	----	----	------

ألف وثلاثمائة وثمانون وواحد وأربعون هلة [١٣٨٠،٤١] ربيالاً .

وللأنثى ستمائة وتسعون وواحد وعشرون هلة [٦٩٠،٢١] ربيالاً إضافة لما معهم قبل الولادة والله تعالى أعلم وهذه صورتها :

<	١	>			٠	
٤٠	٥	١٤	١٤	>	٠	ميت
٨	١	٢	٢	١	٢	نكر
٨	١	>				أنثى
٤٨	٦	١٤	١٤	>	>	
٨	١	>				نكران
٧٢	٩	٤١	٤١	>	٢٨	
٨	١	٢	٢	١	٢	ش
٨	١	>				نكر وأنثى
٦٤	٨	١٤	١٤	>	٢١	
٢٨٨٠	٣٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٢٨٠	٠	موقوف ١١٢٠
٥٦٧٩٤	٧٠٩٩٠٢٥	١١٠٤٣٠٢٨	١١٠٤٣٠٢٨	٥٥٢١٠٦٤	٠	موقوف ٢٢٠٨٦٠٥٦

توزيع الموقوف [٢٢٠٨٦٠٥٦] ريالاً					
ميت	نكر	أنثى	نكران	أنثيان	نكر وأنثى
٠	٠	٠	٠	٠	٠
٨٨٣٤٠٦٢	٣١٥٥٠٢٢	٥٥٢١٠٦٤	٠	٣١٥٥٠٢٢	٣١٨٠٠٤١
٨٨٣٤٠٦٢	٣١٥٥٠٢	٥٥٢١٠٦٤	٠	٣١٥٥٠٢٢	١٣٨٠٠٤١
٤٤١٧٠٣١	١٥٧٧٠٦١	٢٧٦٠٠٨٢	٠	١٥٧٧٠٦١	٦٩٠٠٢١
٠	١٤١٩٨٠٥	٨٢٨٢٠٤٦	٢٢٠٨٦٠٥٥	١٤١٩٨٠٥	١٨٦٣٥٠٢

هذا إذا كان في المسألة حاملة واحدة .

أما إذا كان في المسألة أكثر من حامل كما لو هلك هالك عن زوجته الحامل وأمه الحامل من أبيه المتوفى قبله وعن زوجة أبنه الحامل كذلك المتوفى قبله فلم أجد من الفرضيين من دل على كيفية طريقة العمل في هذه الحالة إلا مثلاً واحداً في كتاب التلخيص وهو أم وبنت وامرأة أخ وامرأة عم حاملان .

حيث جعل محققه لهما ثلاثة افتراضات فقط موت  
الجميع ثم ذكورة الأول ثم ذكورة الثاني<sup>(١)</sup> .  
وعليه أقول والله تعالى أعلم : أنه إذا كان في المسألة  
امرأتان حاملتان فإن الافتراضات في الأصل ستكون ستة  
وثلاثون وذلك حاصل ضرب التقديرات في بعضها .  
وإذا كانت الحوامل ثلاث فإن الافتراضات في الأصل  
ستكون مائتان وستة عشرة كذلك حاصل ضرب التقديرات  
في بعضها والله تعالى أعلم ، والمسألة محل بحث ونظر .

(١) انظر كتاب التلخيص في علم الفرائض ج ١ ص ٤٤٢

## باب الخنثى

### التعريف

**الخنثى فى اللغة** : مأخوذ من الإنخنات وهو التنثى والتكسر ومنه قولهم خنث الطعام إذا اشتبه أمره وألفه للتأنيث فهو غير منصرف والضماير العائدة عليه يُأتى بها مذكرة وإن اتضحت أنوثته لأن مدلوله شخص حقيقته كذا وكذا (١) .  
**واصطلاحاً** : هو الذي له ذكر وفرج امرأة أو ثقب فى مكان الفرج يخرج منه البول (٢) .

### أقسام الخنثى

الخنثى قسمان وهما :

**القسم الأول** : خنثى غير مشكل : وهو من وجد فيه علامة أو أكثر مبينة لذكورته أو أنوثته ، فإن تبين من العلامات أنه ذكر فهو ذكر وما وجد فيه من آلة الأنوثة فهي بمنزلة العيب ويعامل معاملة الذكر .  
وإن تبين من العلامات أنه أنثى فهو أنثى وما وجد فيه من آلة الذكورة فهي بمنزلة العيب .  
**القسم الثانى** : خنثى مشكل : وهو الذي لا توجد فيه علامة تبين ذكورته أو أنوثته وهو نوعان :

(١) حاشية البقرى على شرح سبط الماردينى على الرحبية ص ١٤٤ وانظر لسان العرب ج ١ جزء ٢ / ٤٥٠-٤٥١ فصل الخاء حرف الثاء مادة خنثى  
(٢) المعنى بالشرح الكبير ج ٧ / ١١٥

**النوع الأول :** خنثى مشكل يرجى اتضاح حاله وهو كل خنثى لم يبلغ سن البلوغ ولم يمته قبله .

**النوع الثانى :** خنثى مشكل لا يرجى اتضاح حاله وهو كل خنثى مات صغيراً أو بلغ سن البلوغ ولم يتضح حاله ، كما لو نبت له لحية وظهر له ثديان .

قال ابن العربي رحمه الله تعالى : وكان يقرأ معنا برباط أبي سعد على الإمام دانشمند من بلاد المغرب خنثى له لحية وله ثديان وعنده جارية ، فربك أعلم به . ومع طول الصحبة عقلني الحياء عن سؤاله ، وبودي اليوم لو كاشفته حاله (١) .

### **العلامات المعتبرة فى معرفة ذكورة الخنثى من أنوثته**

من العلامات المعتبرة فى بيان ذكورة الخنثى من أنوثته

ما يلى :

١- **البول :** وهو أعم العلامات لوجوده فى الصغير والكبير ، وسائر العلامات إنما توجد بعد سن البلوغ فإن بال من آلة الذكر فهو ذكر ، وإن بال من آلة الأنثى فهو أنثى ، لأن البول من أى عضو كان دليل على أنه هو العضو الأصلى الصحيح ، والآخر إنما هو بمنزلة العيب .

(١) العواصم من القواصم ص ٢١ طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المملكة العربية السعودية



وإن بال من الاثنين فالحكم للأسبق منهما كالذي يسبق خروج البول منه على الآخر في كل مرة فهو دليل على أنه العضو الأصلي .

أما إذا استويا في السابق اعتبر بمقدار البول كثرة وقلة فإن كان البول أكثر من آلة الذكر فهو ذكر .

وإن كان الأكثر من آلة الأنثى فهو أنثى لأن ذلك يدل على أنه هو العضو الأصلي .

ولأن للأكثر حكم الكل في أصول الشرع فيترجح بالكثرة والقلة .

والاعتبار بالكثرة والقلة هو أحد قولي الحنابلة وقول المالكية وأحد قولي الشافعية .

فقد روى المزملي رحمه الله تعالى في الجامع أن الحكم للأكثر<sup>(١)</sup> ( وقول صاحبي أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> ) ومذهب الإمام الأوزاعي<sup>(٣)</sup> .

واستقبح أبو حنيفة رحمه الله تعالى الترجيح بكثرة البول على ما يحكى عنه أن أبا يوسف رحمه الله تعالى لما قال بين يديه يورث من أكثرهما بولاً .

(١) المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ١٠٣ والنخيرة ج ١٣ ص ٢٣-٢٤

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٠٧-٢٠٨

(٣) فقه الإمام الأوزاعي ج ٢ ص ١٤٦

قال يا أبا يوسف وهل رأيت قاضياً يكيل البول بالأواقي؟ ..... فتوقف وقال لا أدري!.....  
وكذلك أبو يوسف ومحمد قالا إذا استويا في المقدار لا علم لنا بذلك (١).

٢- المنى : وهو من العلامات المعتبرة في ذكورة الخنثى وأنوثته ولا يكون إلا بعد البلوغ فإن أنزل من آلة الذكورة فهو ذكر .  
وإن أنزل من آلة الأنوثة فهو أنثى .

٣- الميول الجنسي : والمراد به والله تعالى أعلم : ميول المعاشرة ، فإذا مال الخنثى إلى النساء أي رغب الزواج منهن فهو ذكر .  
وإن مال إلى الذكور فهو أنثى .

٤- الحية : إذا نبتت للخنثى لحية فهو ذكر فنباتها دليل على ذكورته .

ولا يعتبر بها أكثر الشافعية معالين ذلك بأنها قد نبتت لبعض النساء وعدم نباتها لبعض الرجال (٢) .

٥- الحيض وتفلك الثديين : إذا حصل الحيض وتفلك الثديين فهو دليل على أنوثة الخنثى (٣)

(١) المبسوط للسرخسي جزء ٣٠ ص ١٠٤ وحاشية السراجية ص ٢٢٨

(٢) المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ١٠٧

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢٠٨ وفرائض اللحم ص ١٥٣ - ١٥٤ وانظر الجامع لإحكام القرآن ج ٣ جزء ٥ ص ٤٥

ولم يعتبر أكثر الشافعية كذلك بتفلك الثديين لما مضى  
من تعليلهم في اللحية أنفأ .

٦- عد أضلاع الخنثى وهو مروى عن علي والحسن  
فإن استوت من الجانبين فهو امرأة .

و إن نقص أحد جانبيه ضلعة فهو رجل لأن المرأة لها  
في كل جانب سبعة عشرة ضلعاً .

وللرجل في الجانب الأيمن سبعة عشر ضلعاً ومن  
الجانب الأيسر ستة عشر ضلعاً .

يقال أن حواء عليها السلام خلقت من ضلع جانب آدم  
عليه السلام الأيسر فلذلك نقصت من الجانب الأيسر  
من الرجال وراثه عن أبيهم آدم عليه السلام .

و قال القرافي رحمه الله تعالى : للرجل من الجانب  
الأيمن ثمانية عشر ضلعاً ومن الجانب الأيسر سبعة عشر  
ضلعاً<sup>(١)</sup> .

وضعف ابن اللبان رحمه الله الاعتبار بعدد الأضلاع  
بقوله : فلو صح هذا لما أشكل حاله ولا ما احتيج لمراعاة  
المبال<sup>(٢)</sup> .

(١) الذخيرة ج ١٣ ص ٢٦

(٢) المعنى بالشرح الكبير ج ٧ ص ١١٦ و المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ١٠٦ -

و كذلك لم يعتبر بعض الشافعية بعدد الأضلاع للمشقة  
فإنه لا يتوصل إلى ذلك إلا بالتشريح الطبي .  
أما ما عدا تلك العلامات فمشكل كما لو أنزل من الذكر  
وحاض أو ظهرت لحيته و تفلك ثدياه .  
وقد نظم بعض الفضلاء من العلماء النبلاء حكم الخنثى  
في أبيات كثيرة منها :

وأنه معتبر الأحوال

بالثدي و اللحية والمبال

ومنها قوله :

وإن يكن قد استوت حالاته

ولم تبين وأشكلت آياته

فحظه من مورث القريب

سنة أثمان من النصيب

وهذا الذي استحق للإشكال

وفيه ما فيه من النكال

وواجب في الحق ألا ينكحها

ما عاش في الدنيا وألا ينكحها

إذ لم يكن من خالص العيال

ولا اغتدى من جملة الرجال

و كل ذكرته في النظم

قد قاله سراة أهل العلم  
 وقد أبى الكلام فيه قوم  
 منهم ولم يجنح إليه لوم  
 لفرط ما يبدو من الشناعة  
 في ذكره وظاهر البشاعة  
 و قد مضى في شأنه الخفي  
 حكم الإمام المرتضى علي  
 بأنه إن نقصت أضلاعه  
 فلرجال ينبغي اتباعه  
 في الإرث و النكاح و الإحرام  
 في الحج و الصلاة و الأحكام  
 و إن تزد ضلعاً على الذكران  
 فإنها من جملة النسوان  
 لأن للنسوان ضلعاً زائداً  
 على الرجال فاغتنمها فائدة  
 إذ نقصت من آدم فيما سبق  
 لخلق حواء و هذا القول حقيق  
 عليه مما قاله الرسول  
 صلى عليه ربنا دليلاً<sup>(١)</sup>

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ جزء ٥ ص ٤٥

## الجهات التي قد يوجد فيها الخنثى

يمكن وجود الخنثى في الجهات التالية :

١- البنوة ٢- الأخوة ٣- العمومة ٤- الولاء  
أما ماعدا هذه الجهات فلا يمكن وجود الخنثى فيها فلا  
يمكن أن يكون أباً لأنه لو كان كذلك لكان ذكراً .  
كما أنه لا يمكن أن يكون أمّاً أو جدة لأنه لو كان كذلك  
لكان أمّاً أو جدة .

كما أنه لا يمكن أن يكون زوجاً ولا زوجة لأنه لا تصح  
مناكحته قبل أن يتضح أمره (١) .

وقيل قد وجد من له ولد من ظهره وبطنه فإن صح  
ورث من ابنه لصلبه ميراث الأب كاملاً ومن ابنه لبطنه  
ميراث الأم كاملاً (٢) .

**قلت** : هذا محال لأنهما متضادان ولا يجتمع الوصفان  
في شخص واحد وليس ذلك على الله بعزير .

ولأنه لو صح وجود ذلك لطفحت به كتب الفرائض  
ولو في النواذر والألغاز والمسائل الملقبة ونحو ذلك  
وإن كان ابن كثير رحمه الله تعالى قد ذكر شيئاً في  
البداية والنهاية بقوله : ( وذكر بن الجوزي في المنتظم عن  
امرأة قالت : كنت أمشي في الطريق وكان رجل يعارضني

(١) فرائض اللاحم ص ١٥٣ بتصريف

(٢) النخيرة ج ١٣ ص ٢٦

كل ما مررت به فقلت له : إنه لا سبيل إلى هذا ترومه مني إلا بكتاب وشهود ، فتزوجني عند الحاكم ، فمكثت معه مدة ، ثم اعتراه انتفاخ ببطنه ، فكنا نظن أنه استسقاء فنداويه لذلك ، فلما كان بعد مدة ولد ولداً كما تلد النساء ، وإذا هو خنثى مشكل ، وهذا من أغرب الأشياء . اهـ (١) ، والله تعالى أعلم .

### تعقيب :

لقد خلق الله جنس البشر على أربعة أقسام وهي :

- ١- منهم من خلقه الله تعالى من تراب لا من أم ولا من أب وهو أبونا آدم عليه الصلاة والسلام .
- ٢- ومنهم من خلقه الله تعالى من ذكر بلا أنثى وهي أمنا حواء - عليها السلام - .
- ٣- ومنهم من خلقه الله تعالى من أنثى بلا ذكر وهو نبي الله عيسى - عليه الصلاة والسلام - .
- ٤- ومنهم من خلقه الله تعالى من ذكر وأنثى وهم سائر البشر (٢) .

والله تعالى قال ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا

(١) البداية والنهاية جزء ١٢ ص ٨٢١

(٢) تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ١٨٣

وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ .

وقال الله تعالى ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿٤٩﴾﴾  
أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٢﴾ .

وقال السرخسي رحمه الله تعالى : اعلم بأن الله تعالى خلق بني آدم ذكورا وإناثا كما قال الله تعالى ﴿وَبَتَّ مِنْهُمَا رَجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ .

وقال تعالى ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ .

ثم بين حكم الذكور وحكم الإناث في كتابه ولم يبين حكم شخص هو ذكر وأنثى فعرفنا بذلك أنه لا يجتمع الوصفان في شخص واحد وكيف يجتمعان وبينهما مغايرة على سبيل المضادة (٣) .

(١) سورة النساء آية رقم (١)

(٢) سورة الشورى آية ٥٠/٤٩

(٣) كتاب المبسوط للسرخسي جزء ٣٠ ص ٩١



وقال الماوردي رحمه الله تعالى : وهو و إن كان مشكل الحال فليس يخلو أن يكون ذكرا أو أنثى <sup>(١)</sup> فالله تعالى قال : وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴿٤٥﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقال تعالى ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى ﴾ ١ ﴿ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى ﴾ ٢ ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ ٣ <sup>(٣)</sup> .

**قلت** : لقد قرأنا كثيرا من أخبار اللائي يتحولن من إناث إلى ذكران .

والذين يتحولون من الذكران إلى الإناث .  
وسبيل الطب إلى تحويل هؤلاء إن صح التعبير أو وسبيل الطب إلى اكتشافهم وذلك بدراسة أعضائهم السفلى وتحديد النشاط الغالب على الغدد التي يكون مركزها في بيضتي المذاكير عند الرجال .

ومبائض المرأة القريبة من رحمها عند النساء .  
فقد تكون مذاكير الرجل مطوية في عمق بطنه فيظن أنه فرج فيقوم الطبيب بإجراء جراحه يخلص بها مذاكير الرجل الذي كان في نظر الناس امرأة لاختفاء مذاكيره وانعكاسها إلى أسفل .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٦٤ وانظر المعني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٦١٩

(٢) سورة النجم آية (٤٥)

(٣) سورة الليل آية (١-٣)

وقد تكون غدد الأنوثة أقوى بمعنى أن تكون له مبايض امرأة مرتخيه في شكل الأنثيين للرجل فيقوم الطبيب بإجراء جراحة لوضع غدده في مكانها الطبيعي فإذا هو أنثى .

وقد كان في نظر الناس ذكراً .

وهذا مما يدل على أن الخنثى إما ذكراً وإما أنثى حتى ولو أشكل أمره قبل البلوغ فلا إشكال بعده في الغالب .

**قلت** : وقد أورد ابن كثير رحمه الله تعالى في البداية والنهاية من ذلك شيئاً بقوله لما ذهبت لتهنئة الأمير ناصر الدولة ابن الأقرس بنيابة ببعلبك وجدت هناك شاباً فذكر لي من حضر أن هذا هو الذي كان أنثى ثم ظهر له ذكر وقد كان أمره اشتهر ببلاد طرابلس وشاع بين الناس بدمشق وغير ذلك .

وتحدث الناس به فلما رأيتهم وعليه قبة تركية استدعيتهم إليّ وسألته بحضرة من حضر فقلت له : كيف كان أمرك ؟ فاستحى وعلاه خجل يشبه النساء .

فقال : كنت امرأة مدة خمسة عشرة سنة وزوجوني بثلاثة أزواج لا يقدر على علي وكلهم يطلق .

ثم اعترضني حال غريب فغارت ثدياي وصغرت وجعل النوم يعتريني ليلاً ونهاراً .

ثم جعل يخرج من محل الفرج شيء قليل قليلاً ويتزايد حتى برز شبه ذكر وأنثيان .

فسألته أهو كبير أم صغير ؟ .

فاستحيى ثم ذكر أنه صغير بقدر الأصبع .

فسألته هل احتلم ؟ .

فقال : احتلم مرتين منذ حصل له ذلك وكان له قريباً

من ستة أشهر إلى حين أخبرني .

وذكر أنه يحسن صنعة النساء كلها من الغزل والتطريز

والزرকাশ وغير ذلك .

فقلت له : ما كان اسمك وأنت على صفة النساء ؟ .

فقال : نفيسة .

فقلت : واليوم ؟ .

فقال : عبد الله .

وذكر أنه لما حصل له هذا الحال كتبه عن أهله حتى

عن أبيه .

ثم عزموا تزويجه على رابع فقال لأمه : إن الأمر ما

صفته كيت وكيت .

فلما اطلع أهله على ذلك أعلموا به نائب السلطنة هناك

وكتب بذلك محضراً .

وأشتهر أمره فقدم دمشق ووقف بين يدي نائب السلطنة بدمشق فأخبره كما أخبرني .

فأخذته الحاجب سيف الدين كحل بن الأقوس عنده وألبسه ثياب الأجناد وهو شاب حسن على وجهه وسمته ومشيته وحديثه أنوثة النساء فسبحان الفعال لما يشاء .

فهذا أمر لم يقع مثله في العالم إلا قليلاً جداً .  
وعندي أن ذكره كان غائراً في جوزة طير فأفرخا ثم لما بلغ ظهر قليلاً قليلاً حتى تكامل ظهوره فتبينوا أنه كان ذكراً .

وذكر لي أن ذكره برز مختوناً فسمي ختان القمر فهذا يوجد كثيراً والله أعلم (١) .

**قلت** : وهذا واضح أنه كان ذكراً في حقيقته ولم يكن أنثى حقيقةً ثم تحول إلى ذكر وإنما كانت مذاكيره غائرةً في بطنه ولعل محاولة الأزواج ولم يقدرُوا عليه قد وسَّع الفتحة التي كان يخرج منها البول فكان ذلك بمثابة العملية الجراحية فبرزت منه المذاكير التي كانت موجودة فعلاً في بطنه عند بلوغه خمسة عشر سنة كما صرح به .

وإنما حصل لديه انعكاس وانطواء مذاكيره في بطنه فلما بلغ بان حاله وانكشف إشكاله .

(١) البداية والنهاية جزء ١٤ ص ( ٦٧٤ ) الستة ( ٧٥٥ )

وهذا مقتضى قول ابن كثير رحمه الله تعالى بقوله  
( وعندي أن ذكره كان غائراً في جوزة طير فأفرخا ثم لما  
بلغ ظهر قليلاً قليلاً حتى تكامل ظهوره فتبينوا أنه كان ذكراً )  
أما قول ابن كثير رحمه الله تعالى : ( فاستحيى وعلاه  
خجل يشبه النساء ) .

وقوله : ( وذكر أنه يحسن صنعة النساء كلها من الغزل  
والتطريز والزرকাশ وغير ذلك ) .  
( وهو شاب حسن على وجهه وسمته ومشيته وحديثه  
أنوثة النساء ) .

فموطن التربية بين النساء ومجالستهم له تأثير بالغ  
وقد قيل :

عن المرء لا تسأل واسأل عن قرينه  
إن المقارن بالمقارن يقتدي  
وقيل :

وينشأ ناشئ الفتيان منا

على ما كان عوده أبوه  
ولقد وصل علم الطب إلى تحديد حقيقة الخنثى بالوسائل  
الطبية ودراسة الظواهر الخارجية التي تدل على اتجاه الغدد  
نحو الأنوثة أو الذكورة (١) .

(١) بمعناه المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ١٠٧ - ١٠٨

ولم ينقل فيما أعلم بالحقيقة الصحيحة والبرهان القاطع أن إنساناً كان ذكراً حقيقة ثم تحول إلى امرأة حقيقية أو أنثى حقيقية فتحولت إلى ذكر حقيقي .

وإنما الخنثى في حقيقته هو ذكر أو أنثى وإنما قد يحصل لديه انعكاس وانطواء مذاكيره في بطنه أو ارتخاء مبايضه فيشتبه أمره بين الذكورة والأنوثة فإذا بلغ ظهرت العلامات الدالة على ذكورته أو أنوثته وانتهى الإشكال .

ولا يمنع التدخل الجراحي لإبراز ما كان موجوداً أصلاً من آلة الذكورة أو الأنوثة ووضعها في وضعها الطبيعي .

وربما كان هذا الشخص يحمل آلة ذكر وآلة أنثى فإذا أشكل أمره إلى البلوغ ظهرت علامات ذكورته أو أنوثته فكانت الآلة الأخرى زائدة بمنزلة العيب والله تعالى أعلم .

ومما يؤيد هذا ما قاله الإمام مالك رحمه الله تعالى حين سئل عن الخنثى فقال : لا أعرفه إما ذكر أو أنثى (١) .

وهذا في إحدى الروايات عنه رحمه الله تعالى ولذلك قيل : لم يرو عن الإمام مالك في الخنثى شيء (٢) .

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٦٥

(٢) لباب الفرائض ص ٥٩

## حكم ميراث الخنثى

حكم إرث الخنثى الإجماع ، قال ابن المنذر رحمه الله تعالى : أجمعوا على أن الخنثى يرث من حيث يبول ؛ إن بال من حيث يبول الرجال وورث ميراث الرجال ، وإن بال من حيث تبول المرأة وورث ميراث المرأة (١) .

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ حينما سئل عن ميراث الخنثى قال من حيث يبول (٢) . قال ابن حجر رحمه الله تعالى : ويغني عن هذا الحديث الاحتجاج في هذه المسألة بالإجماع (٣) .

وممن حكى الإجماع أيضاً ابن حزم رحمه الله تعالى (٤) . وروى الحسن بن كثير عن أبيه : أن رجلاً من أهل الشام مات وترك أولاداً رجالاً ونساءً فيهم خنثى ، فسألوا معاوية رضي الله عنه فقال : لا أدري انتوا علياً رضي الله عنه بالعراق قال : فأتوه

(١) كتاب الإجماع ص ٧٧ ونقله عنه صاحب المجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ١٠٦ والجامع لأحكام القرآن ج ٣ / جزء ٥ ص ٤٤

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٢٦٢ وقال محمد بن السائب الكلبي : لا يحتج به اه حاشية الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٦٤ ، قال الألباني رحمه الله تعالى في الإرواء ج ٦ ص ١٥٢ موضوع

(٣) شرح السراجية للرجاني مع حاشيتها ص ٢٢٨ معزواً لتلخيص الحبير ج ٣ ص ١٣٧ - ١٣٨

(٤) فرائض اللاحم ص ١٥٥

فسألوه فقال : من أرسلكم؟ فقالوا : معاوية رضي الله عنه فقال : يرضى بحكمنا وينقم علينا ، بولّوه فمن أيهما بال فورثوه <sup>(١)</sup> .

## أول حكومة فى الخنثى

يروى أن أول من حكم فى الخنثى من حيث يبول عامر بن الظرب العدواني و قيل العرواني بالراء وبضم العين وسكون الراء نسبة إلى عروان بن كنانة و قيل هو غزوان بالمعجمة و الزاي <sup>(٢)</sup> .

قال شيخنا حفظه الله تعالى : الصحيح أنه عدوان لأن قبيلة عدوان معروفة .

قال أبو حاتم سهل بن محمد عثمان السجستاني البصري وذكر أصحابنا عن الشعبي أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قضى عامر بن الظرب العدواني <sup>(٣)</sup> من جديلة قيس أي تولى القضاء على العرب بعد عمرو بن حممة الدوسي فأتى عامر بخنثى له ما للرجل وما للمرأة فأشكلت عليه فأقام أربعين يوماً لا يقضى فيه بشيء ،

(١) أخرجه عبد الرزاق برقم (١٩٢٠٤) بلفظ عن الشعبي عن علي رضي الله عنه . ابن أبي شيبة ج٧/٣٧٤) وسعيد بن منصور (١٢٥) ١ هـ الحاوي الكبير مع حاشيته ج ١٠ (٣٦٤) وقال الألباني في الإرواء ج ٦ ص ١٥٢ قلت والصحيح في هذا عن علي رضي الله عنه موقوفاً

(٢) مصنف عبد الرزاق مع حاشيته ج ١٠ ص ٣٠٩

(٣) عامر بن الظرب العدواني : هو عامر بن بن عمرو بن عياذ العدواني إمام مضر وحكمها وفارسها و خطيبها ورئيس جاهلي ممن حرم الخمر في الجاهلية كانت العرب لا تعدل بفهمه فهماً ولا بحكمه حكماً عاش مائتين سنة وقيل ثلاثمائة سنة ١ هـ حاشية السراجية ص ٢٢٧ وكتاب المعمرين من العرب ص ٦٦



فأنته أمة سوداء تسمى خصيلة فقالت : أيها الشيخ أفنيت علينا ما شيتنا . وإنما أفناهن لأنه كان يذبح لأصحاب المسألة كل يوم .

فقال : ويلك ! إنني أتيت في أمر لا أدري أصعد أم فيه أصوب ؟

فقالت : وما ذلك ؟

قال : أتيت بمولود له ما للرجل و ما للمرأة .

قالت : وما يشق عليك في ذلك ؟ أتبعه المبال أقعده ، فإن كان يبول من حيث يبول الرجال فهو رجل . و إن كان من حيث تبول النساء فهو امرأة .

و كان كثيراً ما يعاتب الأمة على رعتها إذا سرحت .

فقال : أسيئي يا خصيلة أو أحسني فلا عتاب عليك قد فرجتها عني ، فلما أصبح قضى بالذي أشارت <sup>(١)</sup> .

وقيل أن الأمة قالت لسيدها : أتبع الحكم المبال .

فقال : فرجتها يا خصيلة فصارت مثلاً <sup>(٢)</sup> .

**قلت** : ومن هذا يتبين أنها فتيا خصيلة وقضاء عامر بن الظرب العدوانى والله تعالى أعلم .

وقد اختلف النسابون فيمن حكم بهذه الحكومة .

(١) كتاب المعمرين ص ٦٥-٦٦

(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ ص ٨٢

فكان أبو عبيدة ينسبها إلى المتلمس بن سحول وسمى الأمة سخيلة ويقول : ما سبق المتلمس إلى هذا أحد .  
وقال غيره : اليمن تدعي هذا الحكم وتزعم أنه عمرو بن حممة الدوسي .

وربيعة تدعيه وتزعم أنه مسعود بن قيس بن خالد بن عبد الله بن عمرو بن الحارث بن هرم بن مرة وأن خالداً هذا هو الذي يعرف بذى الجدين .

وقال ابن الكلبي : والذي لا شك فيه أنه عبد الله بن همام وناس تزعم أنه ربيعة بن الأسيدي .  
وناس تزعم أنه عامر بن الظرب العدوانى وهو الذي عليه الرأي <sup>(١)</sup> .

### المذاهب فى ميراث الخنثى

سبق إيراد الإجماع على ميراث الخنثى بالجملة ولكن الخلاف فى مقداره وهو كما يلي :

١- المذهب الحنبلى : يوقف المذهب الحنبلى

أمر الخنثى المشكل مادام صغيراً .

فإن احتيج إلى قسم الميراث أعطي هو ومن معه اليقين وأوقف الباقي إلى حين بلوغه هذا فيما إذا كان يرجى اتضاح حاله .

(١) حاشية كتاب المعمرين من العرب ص ٦٥

أما من لا يرجى اتضاح حاله كمن مات صغيراً .  
 أو بلغ مشكلاً ولم تظهر فيه علامة الذكورة أو  
 علامة الأنوثة ورث نصف ميراث ذكر .  
 ونصف ميراث أنثى نص عليه الإمام أحمد رحمه  
 الله تعالى .

وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما والشعبي وابن  
 أبي ليلى وأهل المدينة ومكة والثوري .  
 ومالك - إلا أن الإمام مالك لم يفرق بين من يرجى  
 اتضاح حاله ومن لا يرجى - .

واللؤلؤي وشريك والحسن بن صالح وأبي يوسف  
 ويحيى بن آدم وضرار بن سرد ونعيم بن حماد (١)  
 رحمهم الله تعالى .

٢- **المذهب الحنفي** : يعطي المذهب الحنفي  
 الخنثى المشكل أقل النصيبين أي أسوء الحالين في  
 قول أبي حنيفة ومحمد والقول الأول لأبي يوسف وهو  
 المفتى به عند الحنفية .  
 وفي الرواية المشهورة عن أبي حنيفة أن الخنثى إذ  
 أشكل يعطى نصيب أنثى سواء كان أنفع له أو أضر .

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ١١٦

وفي رواية أخرى يعطى أدون الحالين فإن كان يأخذ بالذكر أقل أعطي .  
 وإن كان ما يعطاه بالأنوثة أقل أعطي .  
 وإن كان يرث بتقدير دون آخر لا يعطى شيئاً .  
 أما باقي الورثة معه فلا يعاملون بالأضر .  
 وقيل يؤخذ الكفيل ممن يحتمل زيادة في نصيبه ولا يوقف شيء سواء رجي انكشاف حاله أو لا (١) .

### ٣- المذهب الشافعي : المعتمد عند الشافعية

أن الخنثى المشكل يعامل هو ومن معه من الورثة بالأضر في حقه وحق غيره إن ورث بالذكر والأنوثة متفاضلان .

أو بأحدهما دون الآخر ويوقف الباقي إلى ظهور حاله أو الصلح سواء كان يرجى اتضاح حاله أم لا .

وفي الوجه الآخر أنه يؤخذ في حق الخنثى باليقين ويصرف الباقي إلى باقي الورثة حكاه الأستاذ أبو منصور ونسبه ابن اللبان إلى تخريج ابن سريج .... (٢) .

### ٤- المذهب المالكي : يعطي المذهب المالكي

الخنثى المشكل نصف نصيب ذكر ونصف نصيب أنثى إن ورث بهما متفاضلان .

(١) المبسوط جزء ٣٠ ص ٩٢ و الإفصاح ج ٢ ص ٩٥ و شرح السراجية للجرجاني ص ٢٢٩ و الفقه الإسلامي ج ٨ ص ٤٢٧ و علم الفرائض ص ٢٨٨ و التركات والوصايا ص ٢٧٢ و فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ ص ٨٠  
 (٢) روضة الطالبين ج ٦ ص ٤٠ و فتح القريب المجيب جزء ٢ ص ٨٠

وإن ورت بأحدهما فقط دون الآخر فله نصف نصيبه  
سواءً كان يرجى اتضاحه أم لا (١) .  
وإلى هذا المذهب رجع القاضي أبو يوسف آخر الأم (٢) .  
وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما والشعبي وابن  
أبي ليلى رحمهم الله تعالى (٣) .  
وهناك أقوال أخرى ومنها قول بعض الكوفيين : أن  
الخنثى المشكل لا يرث وبه قال سعيد الأصبخري .  
ومنه قول لبعض البصريين : وهو أن يجعل الخنثى  
ذكراً على كل حال ورت أم لم يرث قال الكلائي رحمه الله  
تعالى في القواعد الكبرى : لأن ماله للذكر وزاده الله فرجاً  
فليس ينقصه ذلك شيئاً من نصيبه ولا يزيده شيئاً فوق نصيبه  
لأنه لاحظ أوفر من حظ الذكر والله تعالى أعلم (٤) .

(١) التحقيقات المرضية ص ٢١١ مغزواً للشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ج ٤ / ٤٣٥  
وانظر الذخيرة ج ١٣ ص ٢٤-٢٦  
(٢) أحكام المواريث ص ٢٨٦  
(٣) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٦٥  
(٤) فتح القريب المجيب جزء ٢ ص ٨٠

## الترجيح

الراجح هو : مذهب الحنابلة ومن وافقهم وهو معاملة الخنثى ومن معه بالأضر إذا كان يرجى اتضاح حاله .  
والمساواة بين الخنثى ومن معه بالنقص والزيادة هو مقتضى العدل وقد جعل هذا المذهب القسمة على مرحلتين : ابتدائية ونهائية لأجل الاستقصاء في الاحتياط .  
أما معاملة الخنثى وحده بأسوأ أحواله وتخصيصه بذلك دون من معه فهو تحكم لا دليل عليه .  
وعدم مراعاة الاحتياط للخنثى ما لو زال إشكاله فاحتيج إلى تعديل القسمة بزيادة أو نقصان فليس هناك رصيد موقوف يرجع إليه .  
واسترجاع ما بأيدي الورثة قد يصعب أو يتعذر فيحصل الضرر على الخنثى أو من تبين أن نصيبه ناقصاً من الورثة.  
وأما التوقيف على الصفة التي قال بها الشافعية فلا غاية لها تنتظر في حالة اليأس من زوال إشكاله مما يعرض الموقوف للضياع مع وجود مستحقه<sup>(١)</sup> .  
قلت : هذا الترجيح هو الأولى لأمرين :

(١) التحقيقات المرضية ص ١٥٦ وفرائض اللامح ص ٢١٢ والتركات والوصايا ص ٢٧٨-٢٧٩ وانظر منح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢ / ٨٥

**أحدهما** : أن الميراث لا يستحق إلا باليقين دون الشك وهذا هو اليقين وهو معاملة الخنثى ومن معه بالأضر وغير ذلك شك .

**الثانى** : أنه لما كان سائر أحكام الخنثى سوى الميراث لا يعمل فيها إلا على اليقين فكذلك الميراث .

### طريقة العمل فى حل مسائل الخنثى المشكل

أما طريقة العمل الحسابية فى حل مسائل الخنثى فعلى الترتيح السابق حسب الخطوات التالية :

- ١- نجعل لكل تقدير من تقديرات الخنثى مسألة نعطيه والورثة ما يستحقون على هذا التقدير ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح .
- ٢- ننظر بين المسألتين بالنسب الأربع وما يحصل فهو الجامعة .
- ٣- نقسم الجامعة على مصحح المسألتين وما يحصل على كل مسألة فهو جزء سهم لها نضعه فوقها لنضرب به سهام كل وارث منها .
- ٤- نقارن بين نصيبي كل من ورث فى كلا التقديرين ثم نعطيه الأضر به وهو أنقص التقديرين ، ومن سقط فى أحد التقديرين لا نعطيه شيئاً ويوقف

- الباقي إلى أن يتضح أمر الخنثى ثم نعطي الموقوف لمستحقه أو يشكل<sup>(١)</sup> فلا يرج اتضاح حاله .
- ٥- إذا أشكل الخنثى ولم يرجى اتضاح حاله ضربنا الجامعة في اثنين [٢] وحاصل ذلك هو جامعة عدم الرجاء .
- ٦- نقسم الجامعة على مصح المسألتين ونتاج ذلك هو جزء السهم للمسألة المقسوم عليها .
- ٧- نضرب نصيب كل وارث من كل مسألة في جزء سهمها ثم نجمع نصيبه .
- ٨- نقسم مجموع النصيبين على اثنين [٢] والمجموع نصيب ذلك الوارث وذلك لإشكال الخنثى وعدم اتضاح حاله .

### ميراث الخنثى المشكل

- لا يخلو ميراث الخنثى المشكل سواء كان يرجى اتضاح حاله أم لا من إحدى حالات خمس وهي :
- الحالة الأولى:** أن يرث بتقدير الذكورة والأنوثة على حد سواء دون تفاضل .
- ومثال ذلك:** لو هلك هالك عن أخت شقيقة وأخوين لأم وولد أب خنثى .

(١) فرائض اللاحم ص ١٥٧ بتصرف



فإن أصل مسألة الذكورة من ستة [٦] للأخت الشقيقة  
النصف ثلاثة [٣] وللأخوين لأم الثلث اثنان [٢] لكل منهما  
واحد [١] والباقي واحد [١] للخنثى باعتباره ذكر .  
وكذلك مسألة الأنوثة من ستة [٦] للمذكورين كما سبق  
والخنثى السدس واحد [١] باعتباره أنثى أخت لأب تكملة  
الثلثين .

وبالنظر بين نصيبه بالذكورة والأنوثة نجدهما واحد أ  
ولم يختلف إرثه من حيث النصيب ففي هذه الحالة  
نعطي الجميع حقهم إذ لم يختلف إرثهم ولا موقوف في هذا

٦	٦	٦		المثال ونحوه ولا فرق هنا في
٣	٣	٣	أخت شقيقة	كون الخنثى يرجى اتضاح حاله أم
١	١	١	أخ لأم	لا و بالنظر بين المسألتين نجدهما
١	١	١	أخ لأم	متماثلتين فتصح المسألتان من ستة
١	١	١	ولد أب خنثى	[٦] وهي الجامعة وهذه
٠	ث	ذ	تقديرات الخنثى	صورتها :

**الحالة الثانية :** أن يرث بتقدير الذكورة والأنوثة معاً  
متفاضلان وبالذكورة أكثر .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن بنت وولد ابن خنثى وعم  
فإن أصل مسألة الذكورة من اثنين [٢] للبنت النصف واحد

[١] والباقي واحد [١] للخنثى تعصياً كونه ابن ابن ويحجب به العم حرماناً .

وأصل مسألة الأنوثة من ستة [٦] للبنات النصف ثلاثة [٣] وللخنثى باعتباره بنت ابن السدس واحد [١] تكملة الثلثين والباقي اثنان [٢] للعم .

وبالنظر بين نصيبي الخنثى نجد إرثه بالذكورة أكثر من الأنوثة .

وبالنظر بين المسألتين نجدهما متداخلتين إذاً الجامعة أكبرهما وهي ستة [٦] .

وبقسمتها على مسألة الذكورة ينتج ثلاثة [٣] هي جزء سهمها .

وبقسمة الجامعة على مسألة الأنوثة ستة [٦] ينتج واحد [١] وهو جزء سهمها .

ولمعاملة الجميع بالأضر ننظر من وراث في التقديرين ميراثاً متفاضلاً فنعطيه أقلهما فنجد أن الخنثى قد انطبق عليه ذلك فالأضر في حقه كونه أنثى فنعطيه نصيب الأنثى فله واحد [١=١×١] .

ونجد أن البنت لا يختلف ميراثها في التقديرين فنعطيهما حقها كاملاً وهو ثلاثة [٣] .

كما نجد أن العم قد سقط في تقدير أن الخنثى ذكراً فلا نعطيه شيئاً .

ونوقف الباقي اثنين [٢] إلى اتضاح حالة الخنثى فإن كان ذكراً أخذه .

وإن كان أنثى أعطينا العم كامل الموقوف وهذه صورتها :

		٦	٦	٢	
	توزيع الموقوف [٢]				
بنت	-	٣	٣	١	
عم	٢	-	٢	٠	
ولد ابن خنثى	-	٢	١	١	
تقديرات الخنثى	ذ	٢ موقوف	ث	ذ	ث

أما إن كان الخنثى مشكلاً و لم يتبين حاله كأن مات صغيراً .

أو بلغ ولم يتبين ففي هذه الحالة نضرب جامعة رجاء اتضاح حاله وهي هنا ستة [٦] في اثنين [٢] ينتج اثنا عشر [١٢=٦×٢] وهي جامعة عدم رجاء اتضاحه .

ثم نقسم الجامعة على مسألة الذكورة اثنين [٢] ينتج ستة [٦] هي جزء سهمها .

كما نقسم الجامعة على مسألة الأنوثة ستة [٦] ينتج اثنان [٢] هي جزء سهمها .

فمن له شيء من المسألتين ضربنا كل نصيب في جزء  
 سهم مسألته ثم نجمع الناتج ونقسمه على اثنين [٢] وهي  
 حالتا الخنثى الواحد وما نتج فهو نصيب ذلك الوارث .  
 ومن له نصيب من مسألة واحدة فقط ضربناه في جزء  
 سهمها والحاصل نقسمه على اثنين [٢] وما نتج فهو نصيبه .  
 فلبننت من مسألة الذكورة ستة [٦=٦×١] .  
 ولها من مسألة الأنوثة ستة [٦=٢×٣] .  
 ثم جمعتهما ينتج اثنا عشر [١٢=٦+٦] .  
 ثم نقسم الناتج على اثنين [٢] ينتج ستة [٦=٢÷١٢] هي  
 كامل نصيبها إذا كان الخنثى مشكلاً .  
 ولا شيء للعم من مسألة الذكورة .

وله من مسألة الأنوثة أربعة [٤=٢×٢] ثم نقسمها على  
 اثنين [٢] ينتج كامل نصيبه اثنين [٢=٢÷٤] .

وللخنثى من مسألة الذكورة ستة [٦=٦×١] وله من

١٢	٦	٢		مسألة الأنوثة اثنان [٢=٢×١]
٦	٣	١	بنت	مجموعها ثمانية [٨=٢+٦]
٢	٢	×	عم	نقسمها على اثنين [٢] ينتج
٤	١	١	ولد ابن خنثى	كامل نصيبه أربعة [٤=٢÷٨]
مشكل	ث	ذ	تقديرات الخنثى	وهذه صورتها :

**الحالة الثالثة :** أن يرث الخنثى بالذكورة والأنوثة متفاضلين ولكن بالأنوثة أكثر .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوج وأم وأخ لأب خنثى فإن أصل مسألة الذكورة من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان [٢] والباقي واحد [١] للخنثى باعتباره ذكراً أخاً لأب .

وأصل مسألة الأنوثة كذلك من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان [٢] وللخنثى باعتباره أنثى أخت لأب النصف ثلاثة [٣] وتعول المسألة إلى ثمانية [٨] .  
وبالنظر بين المسألتين نجدهما متوافقتين بالنصف وحاصل ضرب نصف إحداهما في كامل الأخرى ينتج [٢٤=٨×٣] وهي جامعة رجاء اتضاح حال الخنثى .

ثم نعامل الجميع بالأضر.

فالأضر في حق الزوج أنوثة الخنثى لعول المسألة إلى ثمانية [٨] فله تسعة [٩=٣×٣] .

وكذلك الأم الأضر في حقها أنوثة الخنثى فلها ستة [٦=٣×٢] .

أما الخنثى فالأضر في حقه ذكوره فله أربعة [٤=٤×١] والباقي خمسة [٥] هي حاصل الموقوف إلى حين اتضاح حال الخنثى أو إشكاله .

فإن اتضح أنه كان ذكراً فللزوجة من الموقوف ثلاثة [٣] تكملة نصفه .

وللأم اثنان [٢] تكملة ثلثها .

وإن اتضح أنه كان أنثى فله كامل الموقوف خمسة [٥] .

توزيع الموقوف [٥]		٢٤	٨/٦	٦	وهذه صورته :
-	٣	٩	٣	٣	زوج
-	٢	٦	٢	٢	أم
٥	-	٤	٣	١	أخ لأب خنثى
ث	ذ	٥ م	ث	ذ	تقديرات الخنثى

أما إذا أشكل حال الخنثى فإننا نضرب الجامعة أربعة وعشرين [٢٤] في اثنين [٢] ينتج ثمانية وأربعين [٤٨=٢×٢٤] وهى جامعة عدم رجاء اتضاح حال الخنثى . ثم نعطي كل وارث نصف ميراثه كما سبق نظيره في المثال السابق .

فللزوجة من مسألة الذكورة أربعة وعشرين [٢٤=٨×٣] وله من مسألة الأنوثة ثمانية عشر [١٨=٦×٣] وحاصل جمعها ينتج اثنان وأربعون [٤٢=١٨+٢٤] .

ثم نقسمها على اثنين ينتج واحد وعشرين [٢١=٢÷٤٢] هي نصيبه في هذه الحالة .

وللأم من مسألة الذكورة ستة عشر [١٦=٨×٢] .

ولها من مسألة الأنوثة اثنا عشر [١٢=٦×٢] وحاصل جمعها ثمانية وعشرين [٢٨=١٢+١٦] .  
ثم نقسمها على اثنين ينتج أربعة عشر [١٤=٢÷٢٨] هي نصيبها في هذه الحالة .

وللخنثى من مسألة الذكورة ثمانية [٨=٨×١] .  
وله من مسألة الأنوثة ثمانية عشر [١٨×٦×٣] وحاصل جمعها ينتج ستة

٤٨	٨/٦	٦	
٢١	٣	٣	زوج
١٤	٢	٢	أم
١٣	٣	١	أخت لأب خنثى
مشكل	ث	ذ	تقديرات الخنثى

وعشرين [٢٦=١٨+٨] ثم نقسمها على اثنين ينتج ثلاثة عشر [١٣=٢÷٢٦] هي نصيبه في هذه الحالة وهذه صورتها :

**الحالة الرابعة :** أن يرث الخنثى بالذكورة فقط .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أختين شقيقتين وعم وأخ لأب خنثى .

فإن أصل مسألة الذكورة من ثلاثة [٣] للأختين الشقيقتين الثلثان اثنان [٢] والباقي واحد [١] للخنثى باعتباره ذكراً ويسقط به العم .

وأصل مسألة الأنوثة كذلك من ثلاثة [٣] للشقيقتين كما سبق والباقي واحد [١] للعم .

ويسقط الخنثى باعتباره أنثى أخت لأب باستغراق الشقيقتين للثلاثين .

فإن كان يرجى اتضاح حاله فالجامعة ثلاثة [٣] لتمثيل المسألتين للشقيقتين حقهما كاملاً اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] لعدم اختلاف إرثهما .

ويوقف الباقي واحد [١] لسقوط العم والخنثى بأحد الاعتبارين .

فإن اتضح بعد ذلك أن الخنثى ذكر أخذ الموقوف وسقط العم وإن اتضح أن الخنثى أنثى ،

سقط وأخذ العم	٣	٣	٣	توزيع الموقوف ١
كامل الموقوف	١	١	١	-
وهـ	١	١	١	-
صورتها :	×	١	-	١
ولد أب خنثى	١	×	-	١
تقديرات الخنثى	ذ	ث	١ م	ذ ث

أما إن كان الخنثى لا يرجى اتضاح حاله فكما سبق نظيره نضرب جامعة رجاء اتضاح حاله في اثنين ينتج ستة [٦=٢×٣] وهي الجامعة لعدم رجاء اتضاح حاله .

ثم نقسمها على المسألتين والحاصل جزء سهم لهما .



فلكل شقيقة اثنان [٢] وكذلك نصيبهما من المسألة الأخرى لتماتلها .

المجموع أربعة [٤=٢+٢] نقسمها على حالي الخنثى ينتج اثنان [٢=٤÷٢] هي نصيب كل من الشقيقتين .

وللعلم من مسألة الأنوثة اثنان [٢=٢×١] وبقسمتها على حالي الخنثى ينتج [١=٢÷٢] هو نصيبه ولاشيء له من

٦	٣	٣	مسألة الذكورة و للخنثى من
٢	١	١	مسألة الذكورة اثنان
٢	١	١	[٢=٢×١] وبقسمتها على
١	١	×	حاليته ينتج واحد [١=٢÷٢]
١	×	١	وهو نصيبه ولاشيء له من
مشكل	ذ	ث	مسألة الأنوثة وهذه صورتها :
			التقديرات

**الحالة الخامسة :** أن يرث الخنثى بالأنوثة فقط .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن أم وأخت شقيقة وأخوين لأم ولد أب خنثى ،فإن أصل مسألة الذكورة من ستة [٦] للشقيقة النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١] ولابنيها الثلث اثنان [٢] لكل واحد منهما واحد [١] .

ويسقط الخنثى على تقدير أنه ذكر أخ لأب وذلك لعدم وجود باقي .

وأصل مسألة الأنوثة كذلك من ستة [٦] للمذكورين كما سبق .

وللخنثى السدس واحد [١] تكملة الثلثين باعتباره أنثى أخت لأب وتعول المسألة إلى [٧] .

فإن كان يرجى اتضاح حاله فالجامعة اثنان وأربعون [٤٢] حاصل ضرب المسألتين في بعضهما وذلك لتباينهما والأضر في حق الورثة أنوثة الخنثى وبه نعاملهم .

فالشقيقة ثمانية عشر [١٨=٦×٣] وللام ستة [٦=٦×١] وللأخوين لام اثنا عشر [١٢=٦×٢] لكل واحد ستة [٦]

الأضر في	٦	٧/٦	٤٢	توزيع الموقوف ٦
حق الخنثى	٣	٣	١٨	٣
ذكورته	١	١	٦	١
لسقوطه بها ولا	١	١	٦	١
شيء له وهذه	١	١	٦	١
صورتها :	٠	١	٠	٠
ولد أب خنثى	٠	١	٠	٠
التقديرات	ذ	ث	م	ذ

أما إن كان الخنثى لا يرجى اتضاح حاله فكما سبق نظيره نضرب جامعة رجاء اتضاح حاله في اثنين ينتج أربعة وثمانون [٨٤=٤٢×٢] .

ثم نقسمها على المسألتين ينتج جزء سهم مسألة الذكورة أربعة عشر [١٤=٦÷٨٤].

و جزء سهم مسألة الأنوثة اثنا عشر [١٢=٧÷٨٤].

فلأخت الشقيقة من مسألة الذكورة اثنان وأربعون [٤٢=١٤×٣] ولها من مسألة الأنوثة ستة وثلاثون [٣٦=١٢×٣].

وحاصل جمعها ثمانية وسبعون [٧٨=٤٢+٣٦].

ثم نقسمها على اثنين ينتج تسعة وثلاثون [٣٩=٢÷٧٨] ولكل من الأم و ابنيها من مسألة الذكورة أربعة عشر [١٤=١٤×١].

ولكلٍ منهم من مسألة الأنوثة اثنا عشر [١٢=١٢×١] وحاصل جمعها ستة وثلاثون [٢٦=١٢+١٤] ثم نقسمها

٨٤	٧/٦	٦	على اثنين ينتج ثلاثة عشر
٣٩	٣	٣	أخت شقيقة [١٣=٢÷٢٦] وللخنثى
١٣	١	١	من مسألة الأنوثة اثنا
١٣	١	١	عشر [١٢=١٢×١] ثم أخ لأم
١٣	١	١	نقسمها على اثنين ينتج
٦	١	٠	سنة [٦=٢÷١٢] ولا ولد أب خنثى
مشكل	ث	ذ	موقوف وهذه صورتها تقديرات الخنثى

هذا إذا كان في المسألة خنثى واحد .

أما إذا تعدد الخنثى فلا يختلف جوهر العمل في حل مسائله أيضاً وإنما تتعدد التقديرات وبالتالي تتعدد المسائل على حسب التقديرات .

فإذا كان في المسألة خنثيان فقط فالتقديرات أربعة وهي  
 ١- ذكران - ٢- أنثيان - ٣- الأول ذكر والثاني أنثى  
 ٤- الأول أنثى والثاني ذكر .

وفي هذه الحالة نعمل لكل تقدير مسألة وباقي العمل كما تقدم .

وكلما زاد عدد الخنثى نضاعف المسائل فللخنثيين أربع مسائل ولثلاثة ثمان مسائل ولأربعة ست عشر مسألة وهكذا .

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :

حالان للخنثى وللاثنتين

أربع حالات على التعيين

وهكذا إن كثروا فضعّف

للحالتين عدّ الخنثى فاعرف (١)

(١) العذب الفانض شرح عمدة الفارض ج ٢ / ٥٩

**ومثال تعدد الخنثى** : لو هلك هالك عن زوجة وأم وأخت شقيقة وولدي أب خنثيين فتقديرات الخنثى هنا أربع كما أسلفت فنعمل لكل تقدير مسألة .

فمسألة ذكورة الجميع من اثني عشر [١٢] وتصح من أربعة وعشرين [٢٤] .

للزوجة الربع ستة [٦] وللأم السدس أربعة [٤] وللأخت الشقيقة النصف اثنا عشر [١٢] .

ولكل خنثى واحد [١] .

ومسألة أنوثة الجميع كذلك من اثني عشر [١٢] و تعول إلى ثلاثة عشر [١٣] .

للزوجة ثلاثة [٣] وللأم اثنان [٢] وللشقيقة ستة [٦] وللخنثيين السدس اثنان [٢] تكملة الثلثين لكل منهما واحد [١] ومسألة تقدير ذكورة الأول وأنوثة الثاني من اثني عشر [١٢] وتصح من ستة وثلثين [٣٦] نصيب الخنثيين ثلاثة [٣] للذكر مثل حظ الأنثيين .

وكذلك التقدير الرابع وهو أنوثة الأول وذكورة الثاني وبالنظر بين المسائل نجد تماثل اثنتين ستة وثلثين [٣٦] فنكتفي بواحدة منهما وهي متوافقة مع مسألة ذكورة الجميع أربعة وعشرين [٢٤] بنصف السدس وحاصل ضرب وفق أحدهما في كامل الأخرى نتج اثنان وسبعون

[٧٢ = ٣٦ × ٢] وهي متباينة مع عول أنوثة الجميع ثلاثة عشر [١٣] وبضرب أحدهما في كامل الآخر ينتج تسعمائة وستة وثلاثون [٩٣٦ = ٧٢ × ١٣] وهي الجامعة لهذه المسائل في حالة رجاء اتضاح حال الخنثيين .

وبقسمتها على المسائل الأربع ينتج جزء سهم الأولى تسعة وثلاثون [٣٩] والثانية اثنان وسبعون [٧٢] والثالثة والرابعة ستة وعشرون [٢٦] .

وبمعاملة الجميع بالأضر نجد أن الأضر في حق الورثة أنوثة الجميع فللزوجة مائتان وستة عشر [٢١٦ = ٧٢ × ٣] وللأم مائة وأربعة وأربعون [١٤٤ = ٧٢ × ٢] وللأخت الشقيقة أربعمائة واثنان وثلاثون [٤٣٢ = ٧٢ × ٦] .

والأضر في حق الخنثيين أنوثة أحدهما وذكورة الآخر فلكل منهما ستة وعشرون [٢٦ = ٢٦ × ١] هي نصيب كل منهما ونوقف الباقي اثنين وتسعين [٩٢] .

فإن اتضح أنهما ذكران أعطينا الزوجة من الموقوف ثمانية عشر [١٨] تكملة ربعها .

والأم اثني عشر [١٢] تكملة سدسها والشقيقة ستة وثلاثين [٣٦] تكملة نصفها .

وأعطينا كلاً من الخنثيين ثلاثة عشر [١٣] .

وإن تبين أنوثة الخنثيين فلهما كل الموقوف على حد سواء تكملة سدسهما لكل منهما ستة وأربعون [٤٦].

وإن اتضح ذكورة الأول وأنوثة الثاني كملنا للورثة فروضهم كما سبق والباقي للخنثى الذكر دون الأنثى لأنها قد استكملت نصيبها المتيقن .

وإن اتضح أنوثة الأول وذكورة الثاني كذلك كملنا للورثة فروضهم والباقي للخنثى الثاني الذكر دون الأنثى لأنها قد استكملت نصيبها المتيقن .

وهذا في حالة رجاء اتضح حال الخنثيين وهذه صورتها :

التقديرات	ولد أب خنثى		ولد أب خنثى	أخت شقيقة	أم	زوجة
	ذ	ث				
١٢	١			٦	٢	٣
		١	١	١٢	٤	٦
١٣/١٢			١	٦	٢	٣
١٢	١			٦	٢	٣
		١	٢	١٨	٦	٩
١٢	١			٦	٢	٣
		٢	١	١٨	٦	٩
٩٣٦	٢٦		٢٦	٤٣٢	١٤٤	٢١٦
توزيع الموقوف [٩٢]	١٣		١٣	٣٦	١٢	١٨
		٤٦	٤٦	-	-	-
	١٣		-	٣٦	١٢	١٨
		٢٦	٢٦	٣٦	١٢	١٨



أما إذا أشكل حال الخنثيين ولم يتبين ضربنا الجامعة في عدد الحالات وهي هنا أربع حالات والحاصل ثلاثة آلاف وسبعمئة وأربعة وأربعون  $[3744 = 4 \times 936]$  وهي الجامعة لعدم رجاء اتضاح حال الخنثيين .  
ثم نقسمها على المسائل الأربع المذكورة لمعرفة جزء سهم كل مسألة .

فجزء سهم المسألة الأولى : مائة وستة وخمسون  
 $[106 = 24 \div 3744]$  .

وجزاء سهم الثانية : مائتان وثمانية وثمانون  
 $[288 = 13 \div 3744]$  .

وجزاء سهم الثالثة والرابعة : مائة وأربعة  
 $[104 = 36 \div 3744]$  .

ولمعرفة سهام كل وارث بما فيهن الخنثى نضرب نصيبه من كل مسألة في جزء سهمها ثم نجمع حاصل ذلك ونقسمه على عدد حالات الخنثيين هنا أربعة  $[4]$  وما نتج فهو نصيب ذلك الوارث .

فللزوجة : من مسألة ذكورة الجميع تسعمائة وستة وثلاثون  $[936 = 106 \times 6]$  .

ولها من مسألة أنوثة الجميع ثمانمائة وأربعة وستون  
 $[864 = 288 \times 3]$  .

ولها من مسألة ذكورة الأول وأنوثة الآخر تسعمائة وستة وثلاثون  $[936 = 104 \times 9]$ .

ولها من مسألة أنوثة الأول وذكورة الثاني تسعمائة وستة وثلاثون  $[936 = 104 \times 9]$  المجموع ثلاثة آلاف وستمئة واثنان وسبعون  $[3672]$ .

ثم نقسمها على عدد حالات الخنثي هنا أربعة  $[4]$  ينتج تسعمائة وثمانية عشر  $[918]$  هي نصيبها في هذه المسألة.

ولأم من مسألة ذكورة الجميع: ستمائة وأربعة وعشرون  $[624 = 156 \times 4]$ .

ولها من مسألة أنوثة الجميع خمسمائة وستة وسبعون  $[576 = 288 \times 2]$ .

ولها من مسألة ذكورة الأول وأنوثة الآخر ستمائة وأربعة وعشرون  $[624 = 104 \times 6]$ .

ولها من مسألة أنوثة الأول وذكورة الثاني ستمائة وأربعة وعشرون  $[624 = 104 \times 6]$  المجموع ألفان وأربعمائة وثمانية وأربعون  $[2448]$ .

ثم نقسمها على أربعة  $[4]$  عدد حالات الخنثي هنا ينتج ستمائة وأثنا عشر  $[612]$  هي نصيبها في هذه المسألة.

وللأخت الشقيقة من مسألة ذكورة الجميع : ألف  
وثمانمائة واثنان وسبعون [  $1872 = 156 \times 12$  ] .  
ولها من مسألة أنوثة الجميع ألف وسبعمائة وثمانية  
وعشرون [  $1728 = 288 \times 6$  ] .  
ولها من مسألة ذكورة الأول وأنوثة الثاني ألف  
وثمانمائة واثنان وسبعون [  $1872 = 104 \times 18$  ] .  
ولها من مسألة أنوثة الأول وذكورة الثاني ألف  
وثمانمائة واثنان وسبعون [  $1872 = 104 \times 18$  ] .  
المجموع سبعة ألف وثلاثمائة وأربعة وأربعون  
[  $7344 = 1872 + 1872 + 1728 + 1872$  ] ثم نقسمها على  
الأربعة [٤] ينتج ألف وثمانمائة وستة وثلاثون  
[  $1836 = 4 \div 7344$  ] هي نصيبها في هذه المسألة .  
ولكل من الخنثيين من مسألة ذكورة الجميع : مائة  
وسنة وخمسون [  $156 = 156 \times 1$  ] .  
وله من مسألة أنوثة الجميع مائتان وثمانية وثمانون  
[  $288 = 288 \times 1$  ] .  
وله من مسألة ذكورته وأنوثة الثاني مائتان وثمانية  
[  $208 = 104 \times 2$  ] .  
وله من مسألة أنوثته وذكورة الثاني مائة وأربعة  
[  $104 = 104 \times 1$  ] .

المجموع سبعمائة وستة وخمسون

$$[ ٧٥٦ = ١٠٤ + ٢٠٨ + ٢٨٨ + ١٥٦ ] .$$

ثم نقسمها على الأربعة [٤] ينتج مائة وتسعة وثمانون

$$[ ١٨٩ = ٤ \div ٧٥٦ ]$$

وعلى هذا فقس وهذه صورتها : - والله تعالى أعلم - .

٣٧٤٤	٣٦	١٢	٣٦	١٢	١٣/١٢	٢٤	١٢	
٩١٨	٩	٣	٩	٣	٣	٦	٣	زوجة
٦١٢	٦	٢	٦	٢	٢	٤	٢	أم
١٨٣٦	١٨	٦	١٨	٦	٦	١٢	٦	أخت شقيقة
١٨٩	١		٢		١	١		ولد أب خنثى
١٨٩	٢	١	١	١	١	١	١	ولد أب خنثى
		ث ١ ذ ٢	ذ ١ ث ٢	ث ث	ذ ذ			تقديرات الخنثى

## باب المفقود

### التعريف :

المفقود في اللغة : اسم مفعول من فقد الشيء إذا عدمه  
والفقد أن تطلب الشيء فلا تجده (١) .

وفى الاصطلاح : هو من انقطع خبره وجهل حاله فلا  
يدرى أحي هو أم ميت ؟ وسواءً كان سبب ذلك سفره أو  
حضوره قتالاً أو انكسار سفينة أو أسره في أيدي أهل  
الحرب (٢) .

### الخلافاً في مدة انتظار المفقود

لقد اتفقت المذاهب على أنه لا يقسم مال المفقود من فور  
فقدته سواء كان فقدته في حالة تغلب فيها السلامة أم كان في  
حالة تغلب فيها الهلكة بل ينتظر حتى بيان حاله ، إما  
برجوعه أو بقيام بيئته بحياته أو موته .

وإما الحكم بموته مع اختلاف بين هذه المذاهب في  
تحديد هذه المدة وذلك على النحو التالي :

#### ١- المذهب الحنبلى : تختلف مدة انتظار

المفقود في هذا المذهب باختلاف الحالة التي فقد فيها  
حيث جعلوا له حالتين هما :

(1) التحقيقات المرضية ص ٢٢٧ معزواً للقاموس المحيط ج ١ ص ٣٢٣ والكشاف ج ٤ ص ٣٩١ و انظر لسان العرب ج ٢ جزء

١ فصل الغاء حرف الدال ص ٣٣٤

(2) العذب الفائض جزء ٢ ص ٧٩

**الحالة الأولى :** أن يكون الغالب على فقده السلامة وذلك كسفره لتجارة أو سياحة أو وقع أسيرا في أيدي أهل الحرب فقد يشتغل التاجر بتجارته عن العودة إلى أهله كما أن السائح قد يختار الإقامة في بعض البلدان النائية عن بلده .  
أما الأسير فغير متمكن من المجيء للحيلولة بينه وبين ذلك .

**الحالة الثانية :** أن يكون الغالب على فقده الهلكة كما لو غرقت سفينة وغرق قوم ونجا قوم ، أو كمن فقد بين أهله كمن خرج إلى الصلاة أو حاجة قريبة فلم يعد .

**فأما في الحالة الأولى :** وهو الغالب على فقده السلامة فعن الإمام أحمد رحمه الله تعالى في انتظاره روايتان وهما :

**الرواية الأولى :** لا تحدد مدة انتظار المفقود بمدة بل ينتظر به حتى يتيقن من موته .  
أو تمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها وذلك مردود إلى اجتهاد الحاكم وهذه رواية جعفر بن محمد النسائي<sup>(١)</sup> .

(١) هو جعفر بن محمد النسائي الشقراني ترجم له الخلال ووصفه بأنه من أجلاء أصحاب الإمام أحمد رحمه الله تعالى ا هـ حاشية ال تهذيب في الفرائض للكلوذاني ص ٢٥٩

حيث قال : في الغالب ينتظر عليه أبدأ فظاهر  
هذه الرواية أنه لم يقدر المدة وجعل ذلك إلى اجتهاد  
الحاكم (١) .

قال في الإنصاف : وعنه ينتظر أبدأ حتى  
تتيقن موته لأن الأصل حياته قدمه في باب العَدَد  
في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب  
والخلاصة ، والمُصَنَّف والشارح وقالوا : هذا  
المذهب ، ونصراه (٢) .

**الرواية الثانية** : ينتظر بالمفقود تمام تسعين  
سنة من يوم مولده وهي الرواية القوية المفتى بها .  
قال في الإنصاف : هذا هو المذهب نص عليه  
وصححه في المذهب وغيره . وقال ابن منجا في  
الشرح : هذا المذهب ، وقال في الهداية وغيرها :  
هذا أشهر الروايتين وجزم به في الخلاصة  
والوجيز وقدمه في المحرر والرعائيتين والحاوي  
الصغير والفروع والفائق .  
وهو من مفردات المذهب (٣) .

(١) المصدر السابق وانظر الأحمدي في مذهب الإمام أحمد ص ٢٣٩

(٢) الإنصاف ج ٧ ص ٣٣٥

(٣) الإنصاف ج ٧ ص ٣٣٥

غير أنه إذا فقد وهو ابن تسعين اجتهد الحاكم في تقدير مدة الانتظار .

**وأما في الحالة الثانية :** وهو تحديد مدة الانتظار لكون الغالب على فقده الهلكة فهي أربع سنين على الأصح منذ فقده ، لأنها مدة يتكرر فيها تردد المسافرين والتجار إذ لو كان باقياً لم ينقطع خبره إلى هذه الغاية فلذلك حكم بموته في الظاهر .

وكما قيل في شرح منتهى الإرادات أي أن الصحابة رضي الله عنهم اتفقوا على اعتداد امرأة بعد تربصها هذه المدة وحلها للأزواج بعد ذلك .

وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار خرج إلى مسجد قومه ليشهد العشاء فاستطير فجاءت امرأته إلى عمر رضي الله عنه فذكرت ذلك له فدعا قومه فسألهم عن ذلك فصدقوها فأمرها أن تتربص أربع حجج . ثم أتته بعد انقضائهن فأمرها فتزوجت .

وفي رواية ثم دعا وليه فطلق وأمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم قدم زوجها فصاح بعمر رضي الله عنه فقال : امرأتي لا طلقت ولا مت .

قال من ذا ؟ قالوا الرجل الذي كان من أمره كذا وكذا ، قال : فخيره بين امرأته وبين المهر .



وفي رواية إن شئت رددنا إليك امرأتك وإن شئت زوجناك غيرها ، قال : بل زوجني غيرها .

وفي رواية اختار الصداق قالت : فأعنت زوجي الآخر بألفين كان الصداق أربعة آلاف فسأله عمر رضي الله عنه فقال : ذهب بي حي من الجن كفار فكنت فيهم .

قال : فيما كان طعامك فيهم ؟

قال : فيما لم يذكر اسم الله عليه والبول .

وفي رواية وفيما سقط حتى غزاهم حي مسلمون فهزموهم فأصابوني في السبي .

فقالوا: ماذا دينك ؟ فقلت : الإسلام .

قالوا : أنت على ديننا إن شئت مكثت عندنا وإن شئت رددناك على قومك .

قلت : ردوني فبعثوا معي نفرا منهم أما الليل فيحدثوني وأحدثهم .

وأما النهار فأعصار الريح أتبعها حتى رددت عليكم <sup>(١)</sup> .

وإذا ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط للأبضاع ففي المال أولى <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر القصة بتمامها مع طرقها في مصنف عبد الرزاق الصنعاني ج ٧ ص ٨٥-٨٩ رقم ١٢٣١٧-١٢٣٢٥ - باب التي لا تعلم مهلك زوجها - ومسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ص ٢٤٦ رقم ١٢٧٤

(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢٨/٧٨ والعذب الفاضل جزء ٢٤/٨٧-٨٦ والمقني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٠٦ - ٢٠٨

قال البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :  
 وخبر المفقود مذ ينقطع  
 في مثل حرب غالبا لا يرجع  
 فأربع من السنين ينتظر  
 ويقسم الميراث حقا لا وزر  
 وإن تكن غيبته لا للخطر

تمام تسعين ينتظر (١)

٢- **المذهب الشافعي** : المشهور من مذهب

الشافعي أنه لا تقدير لمدة انتظار المفقود بعدد معين  
 بل الاعتبار بغلبة الظن فإما وجود بينة بموته .

أو يحكم قاض بموته اجتهادا عند مضي مدة لا يبقى  
 مثله فيها غالبا لأن الاجتهاد يفيد غلبة الظن كما أن  
 البينة لا تفيد إلا غلبة الظن لا القطع .

وقيل تقدر مدة الانتظار بسبعين سنة من سنة و الصحيح

القول الأول عندهم (٢) .

٣- **المذهب الحنفي** : ينتظر المفقود حتى

يصح موته أو يمضي عليه مدة واختلفت الروايات في  
 تلك المدة عن الحنفية .

(١) منح الشفا الشافيات في شرح المفردات ج ٢ / ٧٨ - ٨٠

(٢) فتح القريب المجيب ج ٢ / ٧٨ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ / ٦٧ والعذب

الفائض ج ٢ / ٨٨ وروضة الطالبين ج ٦ / ٣٤

ففي ظاهر الرواية أنه إذا لم يبق أحد من أقرانه  
حكم بموته .

ف قيل : المعتبر أقرانه في بلده .

وقيل : المعتبر أقرانه في جميع البلدان والأصح  
الأول كما ذكر في فرائض التمرتاشي<sup>(١)</sup> .

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن تلك المدة  
(١٢٠) سنة من يوم ولد فيه المفقود .

وقال محمد بن الحسن : (١١٠) سنوات .

وقال أبو يوسف : (١٠٥) سنوات وروى عنه أيضا  
(١٠٠) سنة .

وقال الشيخ محمد بن حامد البخاري : (٩٠) سنة ،  
واختاره الزيلعي في الكنز قال وعليه الفتوى كذلك  
التمرتاشي .

وقال العلامة الصدر الشهيد : وبه يفتى لأن الزيادة  
عليها في زماننا في غاية الندرة فلا يناط بها الأحكام  
الشرعية التي مدارها على الأغلب .

وقيل : سبعون سنة ، لحديث أبي هريرة عند الترمذي  
قال : قال الرسول ﷺ : ( عمر أمتي من ستين سنة إلى

(١) التمرتاشي : هو ظهير الدين أحمد بن إسماعيل بن محمد أيدغمش التمرتاشي  
الخورزمي الحنفي مفتي خوارزم توفي سنة ٦٠٠ هـ تقريباً اهـ حاشية السراجية / ٢٤٤

(١) قال الترمذي حديث حسن غريب من حديث أبي صالح عن أبي هريرة ، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة (٢) ، وقيل ستين سنة (٣) .

وظاهر الرواية أنه لا يقدر بموت الأقران في بلده ، قال الزيلعي في شرح الكنز المختار أنه يفوض إلى رأي الإمام (٤) . قال : في الخلاصة نظم السراجية :

وإن يمت مفقودهم في ماله

فقفه يا ذا لبيان حاله

فإن بدا حياً وإلا صرف

إإذا قضى بموته ما وقفا

بفوت مدة بها أقرانه

تفنى أو التسعين ذا بيانه (٥)

٤- **المذهب المالكي** : يروى عن الإمام مالك

رحمه الله تعالى في انتظار المفقود روايتان هما :

(١) رواه الترمذي ٥٦٦/٤ برقم ٢٣٣١ وقال حسن غريب وبرقم ٣٥٥٠ ج ٢ ص ٥٥٣ وابن ماجه ١٤١٥/٢ برقم ٤٢٣٦ وابن حبان في صحيحه برقم ٧٥٢٩ وموارد الظمان ٦١١ والحاكم في المستدرک ٤٢٧/٢ كتاب النفير وقال صحيح على شرط مسلم وأنكره الذهبي ١٠ هـ حاشية السراجية ص ٢٤٥

(٢) تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى ج ١٣/٦ رقم (٢٤٣٣) باب ما جاء في أعمار هذه الأمة ما بين الستين إلى سبعين

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢٢٨

(٤) شرح السراجية للجرجاني ص ٢٤٤ - ٢٤٥ والعذب الفائض جزء ٢ ص ٨٨ - ٨٩

وعلم الفرائض والمواريث ص ٢٨٥

(٥) خلاصة الفرائض مع شرح السراجية ص ٢٧٠

**الأولى :** ينتظر المفقود سبعين سنة منذ ولادته وهو مذهب ابن القاسم وأشهب وإليه ذهب عبد الوهاب وهو الصحيح عندهم .

قاله العلامة عبد الله بن يحيى الصودي <sup>(١)</sup> فإذا بلغ المفقود سنه السبعين منذ ولادته حكم الحاكم بموته لخبر التعمير السابق ( عمر أمتي من ستين سنة إلى سبعين سنة ) ولم يفرقوا بين ما إذا كان الغالب على المفقود السلامة أو الهلاك .

**الثانية :** ينتظر المفقود حتى يأتي عليه من الزمان ما لا يعيش إلى مثله غالباً لأن الأصل حياته .

واختلف في حد ذلك فمنهم من يقول سبعين سنة للخبر السابق .

وحكى ابن الحاجب فيه ثلاثة أقوال أخرى : ثمانين سنة وتسعين سنة ومائة .

وقيل : خمسة وسبعين سنة وبه أفتى ابن عتاب .  
وقال في كتاب إيضاح الأسرار المصونة في علم الجوهرة المكنونة للعلامة أحمد بن سليمان الجدولي المالكي قوله :

<sup>(١)</sup> الصودي : هو عبد الله بن أبي بكر بن يحيى بن عبد السلام المغربي الجزولي الفرضي جمال الدين أبو محمد الحسابي ممن اشتهر بالورع والزهد والعفة ولد في حدود سنة ٦٤٣ هـ بجزولة من أقصى بلاد المغرب ا هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦

وقيل أمد التعمير خمسة وسبعون ، وقيل ثمانون ،  
وقيل تسعون ، وقيل مائة ، وقيل مائة وعشرون (١) .

### الخلاصة

إذا أمعنا النظر في المذاهب السابقة في انتظار المفقود تبين لنا أن لا خلاف بينها أنه لا يحكم بموت المفقود حتى يعلم ذلك ببينة أو يمضي عليه مدة من الزمن يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منها غالباً وهذا اتفاق على ضرب المدة .

كما يتبين لنا أن اختلافهم في تحديد هذه المدة على قولين هما :

**القول الأول** : أنه يرجع في تقديرها إلى رأي الحاكم واجتهاده لأن الأصل حياة المفقود ولا يخرج من هذا الأصل إلا بيقين أو ما في حكمه .

وهذا قول جمهور العلماء وهو الصحيح من مذهب الإمام الشافعي والمشهور عن الإمام مالك والإمام أبي حنيفة وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد رحمهم الله تعالى جميعاً سواءً يغلب عليه السلامة أو الهلاك (٢) .

(١) فتح القريب المجيب جزء ٢ ص ٧٨ والعذب الفانض جزء ٢/٨٧-٨٨ والرحبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري ص ١٥١ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٠٨ والذخيرة ج ١٣ ص ٢٢  
(٢) الفوائد الجلية وحاشيتها ص ٥٣ والتحقيقات المرضية ص ٢٢٧-٢٢٨ والفرائض ص ١٠٧ - ١٠٨

**القول الثانى :** تحديد هذه المدة وهذا مذهب الإمام أحمد حيث ضرب مدة تسعين سنة لانتظار المفقود الغالب على فقده السلامة من مولده وهي إحدى الروايتين أيضا عن الإمام مالك وأبي حنيفة ، وأربع سنين لمن كان الغالب على فقده الهلكة .

### الترجيح

الراجح هو: عدم تحديد مدة انتظار المفقود بمدة زمنية لأن التحديد بزمن معين يحتاج إلى دليل شرعي ولا دليل هنا (١) .

وإنما يرجع في تقدير ذلك إلى اجتهاد الحاكم وهذا ما تطمئن إليه النفس والقلب (٢) .

ولقوة أدلة القائلين بعدم التحديد وضعف أدلة المخالفين (٣) .

(١) حاشية الفوائد الجلية ص ٥٣ بتصرف

(٢) التحقيقات المرضية / ٢٢٩-٢٣٠ معزواً إلى المختارات الجلية من المسائل الفقهية

لاين يعدي ص ٦٤ بتصرف

(٣) فرائض اللاحم ص ١٧٢

فالصواب الرجوع إلى اجتهاد الحاكم في تقدير المدة لا التحديد (١).

وهذا اختيار شيخ شيخنا رحمه الله تعالى (٢).  
**قلت** : إن هذا الترجيح في نظري هو في المفقود الغالب على فقده السلامة .

أما الغالب على فقده الهلكة فالذي تطمئن إليه النفس ويرتاح إليه القلب هو الانتظار أربع سنوات .

وهذا قضاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة المفقود الذي خرج إلى مسجد قومه ليشهد صلاة العشاء فاستطير ( فإنه قد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ) (٣) أنه أجل امرأة المفقود أربع سنين وأمرها أن تتزوج بعد ذلك وهذا ما صوبه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .  
وحكى ابن قدامة اتفاق الصحابة رضي الله عنهم في تزوج امرأة ذلك المفقود وإذا ثبت هذا في النكاح مع الاحتياط للأبضاع ففي المال أولى .

كما حكى اتفاق الصحابة في شرح منتهى الإرادات على اعتداد امرأة المفقود بعد تربصها أربع سنوات وحلها للأزواج بعد ذلك ، نص عليه الإمام أحمد واختاره أبو بكر .

(١) تسهيل الفرائض ص ١٠٥ بتصرف

(٢) النور الفانض ص ٤٠

(٣) انظر تصحيح ذلك إرواء الغليل ج ٦ ص ١٥٠-١٥١



وعن الزهري رحمه الله تعالى أن عمر و عثمان رضي الله عنهما قضيا في ميراث المفقود أن يقسم من يوم تمضي السنون الأربع وتستقبل امرأته عدة أربعة أشهر وعشرا<sup>(١)</sup> .  
أما إن قيل أن امرأة المفقود تبقى إلى أن يعلم خبره بيقين لا أيما ولا ذات زوج إلى أن تصير عجوز وتموت ولم تعلم خبره فالشريعة لم تأت بمثل هذا فلما أجلت أربع سنين ولم ينكشف خبره حكم بموته ظاهراً<sup>(٢)</sup> والله تعالى أعلم .

### حكم مال المفقود

يبقى مال المفقود إلى أن تعلم حياته أو موته فلا يتصرف بماله قبل معرفة خبره أو الحكم بموته لأن الأصل حياته .

فإذا مضت مدة الانتظار ولم يعلم له خبر من حياة أو موت حكم بموته وقسم ماله على ورثته الأحياء حين الحكم دون من مات منهم قبل ذلك لما سبق في شروط الإرث ومنها تحقق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو لحظة ولا من وجد بعد الحكم بموته<sup>(٣)</sup> باتفاق الفقهاء<sup>(٤)</sup> .

(١) موسوعة فقه عمر بن الخطاب ؓ ص ٣٨

(٢) انظر المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ ومجموع الفتاوى ج ٢٠/٥٧٦-٥٧٨ والعذب الفائض جزء ٢/٨٧

(٣) الفرائض ص ١٢٧ باختصار وتصرف

(٤) التحقيقات المرضية ص ٢٣١ معزواً للمغني ج ٧ ص ٢٠٨

## حكم إرث المفقود من غيره

أما حكم إرث المفقود من غيره وذلك كأن يهلك مورثه حين مدة انتظار المفقود فلا يخلو الحال من أمرين وهما :  
الأمر الأول : أن يكون هذا المفقود هو الوارث الوحيد لذلك الهالك وفي هذا الأمر يوقف جميع مال مورثه إلى أن يتضح حال هذا المفقود أو تمضي مدة الانتظار أو يحكم بموته .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن ابن فقط مفقود فيوقف جميع هذا المال إلى حين اتضح أمره أو تمضي مدة الانتظار أو يحكم بموته .

الأمر الثاني : أن يكون مع المفقود ورثه آخرون مشاركون له في الميراث وفي هذا الأمر خلاف في قسمة الميراث على ثلاث أقوال وهي :

١- يعامل كل من الورثة بالأضر في حقهم من موت المفقود أو حياته فمن يرث بكل حال واتحد إرثه يعطاه كاملاً .

ومن اختلف ميراثه بين الزيادة والنقص بأحد اعتباري المفقود من حياة أو موت أعطي الأضر وهو أقل النصيبين .

ومن لا يرث في أحد الحالين لا يعطى شيئاً .

ويوقف الباقي أو الكل حتى يظهر الحال بموت  
المفقود أو حياته أو يحكم بموته وهذا هو القول الصحيح  
من مذهب الإمام الشافعي (١) .  
وهو قول الإمام أحمد وأكثر الفقهاء كالشافعية  
والحنفية والمالكية (٢) .

٢- يقدر موت المفقود في حق الجميع لأن  
استحقاق الحاضرين معلوم .  
واستحقاق المفقود مشكوك فيه فإن ظهر خلافه غيرنا  
الحكم وهذا وجه ثاني في مذهب الشافعية ذكره أبو  
يحيى زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى .

٣- يقدر حياة المفقود في حق الجميع لأنها  
الأصل فإذا ظهر خلاف ذلك غيرنا الحكم وهو وجه  
ثالث في مذهب الشافعية .  
وقول في مذهب الحنابلة صححه صاحب الفروع  
والمحرر (٣) .

(١) فتح القريب المجيب جزء ٢ ص ٧٨

(٢) التحقيقات المرضية ص ٢٣٠ معزواً إلى المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٠٨ ونهاية  
المحتاج ج ٦ ص ٢٩ وحاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٣٣٢ والشرح الكبير للدردير مع  
حاشيته ج ٤ ص ٤٣٤

(٣) التحقيقات المرضية ص ٢٣١ معزواً للفوائد الشنشورية مع حاشية الباجوري ص  
٢٠٦ - ٢٠٧ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢٠٩ وانظر فتح القريب المجيب جزء ٢  
ص ٧٨ - ٧٩ والفرائض ص ١٧٤ والإنصاف ج ٧ ص ٣٣٧

## الترجيح

الراجح القول الأول القاضي بمعاملة الورثة بالأضر في حقهم لأنه أحوط وأضمن لحق المفقود وحق غيره<sup>(١)</sup>.  
أما القولان الآخران فهما عرضة للنقص وضياع حق المفقود وحق غيره.

فالقول الأول هو القول الوسط بين الأقوال<sup>(٢)</sup>.

**قلت** : وهذا ما صححه الشنشوري<sup>(٣)</sup>.

وجزم به الشيخ صالح البهوتي في عمدة الفارض بقوله:  
إن خفيت أخبار وارث فقد

عُومِل بالأضر وارث وجد

مشاركاً في قسمة الترات

فيأخذ الأقل من الميراث

وإن بحال دون حال ورثا

لم يعط شيئاً من ترات ورثا

وإن تراث بالاستواء فيهما

يعطى نصيبه الذي قد حتما

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٣١

(٢) فرائض اللاحم ص ١٧٤

(٣) فتح القريب المجيب جزء ٢ ص ٧٨

ويوقف الباقي إلى أن تظهر

حياته أو أنه قد قبـرا (١)

### حكم المال الموقوف

سبق الكلام في حكم إرث المفقود من غيره وأن الراجح هو معاملة الورثة المشتركين معه بالأضر فمن سقط بأحد الاعتبارين لا يعطى شيئاً ومن ورت بهما دون تفاضل أعطي حقه كاملاً .

ومن ورت بالاعتبارين متفاضلين أعطي الأقل ويوقف الباقي إلى حين تبين حالة المفقود .

ومن هنا فإن المفقود لا يخلو تبينه من إحدى حالات

خمس وهي :

**الحالة الأولى :** أن يقدم حيا أو يعلم أنه كان حيا حين موت مورثه ففي هذه الحالة يدفع إليه الموقوف الذي استحقه سواء كان يستحقه كله ، أو بعضه أو ، يدفع إلى ورتته مع ماله إذا لم يأتي عند نهاية مدة الانتظار، أو حكم بموته .

**الحالة الثانية :** أن يعلم أنه قد مات قبل موت مورثه فيدفع الموقوف إلى مستحقيه من ورثة الميت الأول ولا شيء لورثته إلا إذا كانوا من ورثة الميت الأول لا باعتباره ميراثاً للمفقود .

(١) العذب الفاضل شرح عمدة الفرائض جزء ٢ ص ٧٩ - ٨١

**الحالة الثالثة :** أن يتضح أنه قد مات بعد موت مورثه وفي هذه الحالة يكون حكم المال الموقوف له ؛ حكم ماله .  
**الحالة الرابعة :** أن يتضح أنه قد مات ولكن يجهل تقدم موته عن مورثه .

أو تأخره عنه وسيأتي بيان هذه الحالة مفصلة في باب الغرقى والهدمى ونحوهم إن شاء الله تعالى  
**الحالة الخامسة :** أن لا يتضح أمره فلا يعلم عنه حياة ولا موت وفي هذه الحالة قولان لأهل العلم رحمهم الله تعالى وهذان القولان كما يلي :

**القول الأول :** أن المال الموقوف للمفقود ؛ فحكمه حينئذٍ حكم ماله فيورث عنه وهو مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى صححه في الإنصاف و المحرر و النظم و قطع به في الكافي و الوجيز و شرح ابن منجا والمنتهى و حاشيته و منتهى الإرادات لعثمان بن قائد النجدي <sup>(١)</sup> وصوبه الشيخ العثيمين <sup>(٢)</sup> .

**القول الثانى :** أن المال الموقوف للمفقود يرد على مستحقه من ورثة الميت الأول دون ورثة المفقود وهو قول الحنيفة والمالكية الشافعية .

(١) العذب الفانض ج ٨٦/٢ والتحقيقات المرضية ص ٢٣٢ معزواً للإنصاف ص ٣٣٨ ج

٧ وكشاف القناع ص ٣٩٣ ج ٤ .

(٢) تسهيل الفرائض ص ١٠٦ .

وهو وجه ثاني في مذهب الحنابلة قطع به في المغني ابن قدامة في الرعايتين وجزم به في الإقناع وذلك لاحتمال موت المفقود قبل موت مورثه وقياسا على الحمل لأنه إن انفصل حيا استحق نصيبه الموقوف له .

وإن انفصل ميتا أخذ الورثة ما كان موقوفا (١) .

هذا مجمل الخلاف في المال الموقوف إذا كان بعضه أو كله للمفقود .

### حكم المال الموقوف لغير المفقود

سبق بيان حكم الموقوف إذا كان كله أو بعضه للمفقود أما ما وقف بسبب المفقود وليس له نصيب فيه فحكم هذا الموقوف جواز الاصطلاح عليه من قبل مستحقيه من الورثة فيقتسمونه لأنه لا يخرج عنهم واختاره ابن اللبان .

أما إذا اختلفوا فيه فيبقى إلى حين تبين حال المفقود قال محمد بن الحسن القول قول من بيده المال (٢) .

(١) التهذيب في الفرائض ص ٢٦٢ والعذب الفانض جزء ٢ ص ٨٦ والتحقيقات المرضية في المباحث الفرضية ص ٢٣٢ - ٢٣٣  
(٢) العذب الفانض جزء ٢ ص ٨٦ والتحقيقات المرضية ص ٢٣٣ والفرائض ص ١٧٥

### حكم توريث الأسير والإرث منه :

حكم توريث الأسير والإرث منه إذا انقطع خبره وإن علمت حياته ورث في قول الجمهور .  
 وحكي عن سعيد بن المسيب أنه لا يرث لأنه عبد وحكي ذلك عن النخعي وقتادة والصحيح الأول<sup>(١)</sup> .  
 فحكمه حكم المفقود تماما إذا كان مجهول الحال فلا تعلم حياته من موته .

أما إذا كان معلوم الحال فحكمه في الميراث حكم سائر المسلمين جميعا فيرث ويورث<sup>(٢)</sup> .

### طريقة العمل في حل مسائل المفقود :

طريقة العمل في حل مسائل المفقود إما أن يكون المفقود في المسألة واحدا وإما أن يكون أكثر من واحد فإن كان المفقود واحدا فطريقة العمل كالتالي :

١- نجعل للمفقود مسألتين المسألة الأولى :

على افتراض أنه حي ونعامل فيها الورثة على هذا الافتراض ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح .

والمسألة الثانية : على افتراض أنه ميت ونعامل

فيها الورثة على هذا الافتراض ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح .

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٢١٢ بتصرف

(٢) الميراث في الشريعة الإسلامية ص ٢٧٩ بتصرف



- ٢- ننظر بين مصح المسألتين بالنسب الأربع  
كما سبق والحاصل هو الجامعة .
- ٣- نقسم الجامعة على المسألتين والحاصل  
هو جزء سهم تلك المسألة .
- ٤- نضرب نصيب كل وارث من كل مسألة  
في جزء سهمها .
- ٥- نقارن بين سهام كل وارث من المسألتين  
ثم نعطيه أقل النصيبين معاملة له بالأضر .  
فمن ورث من مسألة دون الأخرى لا نعطيه شيئاً .  
ومن ورث من المسألتين ميراثاً ثابتاً دون زيادة ولا  
نقصان نعطيه نصيبه كاملاً .  
ومن ورث من المسألتين ميراثاً متفاضلاً أعطيناه  
الأضر وهو أقل النصيبين .
- ٦- نجمع أنصبة الورثة ثم نطرحها من  
الجامعة وما بقي فهو الموقوف .
- ٧- بعد تبين حال المفقود نعطي الموقوف  
لمستحقه<sup>(١)</sup> كما سنوضح ذلك بالأمثلة إن شاء الله  
تعالى .

(١) فرائض اللاحم ص ١٧٥ - ١٧٦

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة  
الفارض :

واعمل له مسألة الحياة  
ومثلها لحالة الممات  
وحصلن بينهما بالنسب  
جامعة عليهما أقسم تصب  
وقابلن بين نصيبي من عرف  
ثم أعطه الأقل والزائد قف (١)

### الأمثلة

مثال الموقوف الذي لا نصيب للمفقود فيه : لو هلك  
هالك عن زوج وأخت شقيقة وأخت لأب وأخ لأب مفقود .  
فعلى تقدير حياة المفقود أصل المسألة من اثنين [ ٢ ]  
لكل من الزوج والأخت الشقيقة النصف واحد [ ١ ] ولا شيء  
للأخت والأخ لأب لعدم وجود باق وهو القريب المشنوم .  
وعلى تقدير موت المفقود أصل المسألة من ستة [ ٦ ]  
لكل من الزوج والأخت الشقيقة النصف ثلاثة [ ٣ ] وللأخت  
لأب السدس واحد [ ١ ] تكملة الثلثين وتعول إلى سبعة [ ٧ ] .  
ولا شيء للمفقود على تقدير موته وبذلك ورثت  
المعصبة به وعالت المسألة .

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفائض جزء ٢ ص ٨١

أما مسألة حيات المفقود فقد أسقطها وهو القريب المشؤوم كم أسلفت إذا فالموقوف دائر بين الزوج والأخت الشقيقة والأخت لأب تكملة فروضهم فلهم أن يصطلحوا على اقتسامه لأنه لا يخرج عنهم .

و بالنظر بين المسألتين نجدهما متباينتين فنضرب مسألة الحياة في مسألة الممات ينتج أربعة عشر  $[١٤ = ٧ \times ٢]$  وهي الجامعة للمسألتين .

ثم نقسمها على مسألة الحياة اثنين  $[٢]$  ينتج سبعة  $[٧]$  هي جزء سهم لها

كما نقسمها على مسألة الممات سبعة  $[٧]$  ينتج اثنان  $[٢]$  كذلك هي جزء سهم لها .

فللزوج من الأولى سبعة  $[٧ = ٧ \times ١]$  وله من الثانية ستة  $[٦ = ٢ \times ٣]$  وهي الأضر في حقه فنعطيه إياها .

ولالأخت الشقيقة من مسألة حياة المفقود كذلك سبعة  $[٧ = ٧ \times ١]$  ولها من مسألة الممات ستة  $[٦ = ٢ \times ٣]$  وهي الأضر في حقها فنعطيه إياها .

وسقطت الأخت لأب في مسألة حياة المفقود لأنه المشؤوم فلا نعطيها شيئاً ويبقى اثنان  $[٢]$  وهي الموقوف في هذه المسألة .

فإن اصطلح عليه الزوج والأخت الشقيقة والأخت لأب  
فلا بأس .

وإن اختلفوا فيه أوقف إلى حين تبين حال المفقود .  
فإن بان أنه كان حيا فالموقوف بين الزوج والشقيقة لكل  
واحد منهما واحد [١] تكملة نصفه ولا شيء للمفقود وأخته  
وإن بان أنه ميت أو حكم بموته - كما سبق تفصيل ذلك -

المسائل	٢	٧/٦	١٤	توزيع الموقوف ٢	فكامل
زوج	١	٣	٦	١	الموقوف
أخت ش	١	٣	٦	١	للأخت لأب
أخت لأب	×	١	٠	×	وهذه
أخ لأب مفقود	×	×	٠	×	صورتها: (١)
التقديرات	حياة	موت	٢ موقوف	حياة	موت

أما ما كان للمفقود فيه نصيب فمثاله : لو هلك هالك  
عن زوجة وأم وأخت وأخ لأب مفقود ، فإن أصل مسألة  
الحياة من اثني عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم  
السدس اثنان [٢] .

والباقي سبعة [٧] للأخ والأخت لأب وهي منكسرة  
عليهما ومباينة لرؤوسهما ثلاثة [٣] فنضربها في أصل  
المسألة اثني عشر ينتج ستة وثلاثون [٣٦=١٢×٣] .

(١) التحقيقات المرضية ص ٢٣٣-٢٣٤ بتصرف وزيادة

للزوجة تسعة [٩=٣×٣] وللأم ستة [٦=٣×٢]  
 وللأخت لأب سبعة [٧] وللأخ لأب أربعة عشر [١٤].  
 وعلى تقدير موت المفقود فإن أصل مسألة الزوجة من  
 أربعة [٤] لها الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للمردود  
 عليهم.  
 وأصل مسألة الرد من خمسة [٥] مستخرجة من أصل  
 الستة [٦].

وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ثلاثة [٣].  
 وبين أصل مسألة الرد خمسة [٥] نجدتها متباينة إذاً  
 الجامعة عشرون وهي حاصل ضرب أصل مسألة الرد في  
 أصل مسألة الزوجية [٢٠=٥×٤].  
 للزوجة خمسة [٥=٥×١] وللأم ستة [٦=٣×٢]  
 وللأخت لأب تسعة [٩=٣×٣].  
 وبالنظر بين مصح مسألة الحياة ومسألة الموت نجد  
 بينهما موافقة بالربع فنضرب وفق أحدهما في كامل الآخر  
 ينتج الجامعة مائة وثمانون [١٨٠=٢٠×٩] ومنها تصح هذه  
 المسألة.  
 للزوجة نصيبها كامل خمسة وأربعون [٤٥] لعدم  
 اختلاف إرثها بالتقديرين.

وللأم من مسألة حياة المفقود ثلاثون  $[6 \times 5 = 30]$  وهي الأضر في حقها .

ولللأخت لأب من مسألة حياة المفقود خمسة وثلاثون  $[7 \times 5 = 35]$  كذلك هي الأضر في حقها .

والباقى سبعون  $[70]$  توقف حتى يتبين حال المفقود فإن تبين أنه كان حيا أخذه كاملا .

وإن كان ميتا أعطيت الأم من الموقوف أربعة وعشرين  $[24]$  والأخت ستة وأربعين  $[46]$  وهذه صورتها :

المسائل	١٢	٣٦	٤	٦	٥	٢٠	١٨٠	توزيع الموقوف ٧٠
زوجة	٣	٩	١	٠	٠	٥	٤٥	٠
أم	٢	٦	٣	٢	٢	٦	٣٠	٠
أخت لأب	٧	٧	٣	٣	٣	٩	٣٥	٠
أخ لأب مفقود	٧	١٤	٠	٠	٠	٠	٠	٧٠
التقديرات	حياة	موت المفقود	٧٠ م	حياة	موت			

طريقة العمل إذا كان المفقود أكثر من واحد :

إذا كان في المسألة أكثر من مفقود لا يختلف جوهر العمل عما إذا كان المفقود واحداً فقط إلا أنها تضاعف المسائل لتعدد المفقودين وكل ما زاد مفقود تضاعفت المسائل

فإن كان في المسألة مفقودان : كانت المسائل أربعاً :  
أحدها لحياتها ، والثانية لوفاتها ، والثالثة والرابعة لوفاة  
أحدهما وحياء الآخر .

وإن كان في المسألة ثلاثة مفقودين : كانت المسائل  
ثمان : أحدها لحياء الجميع ، والثانية لوفاء الجميع ، والثالثة  
والرابعة والخامسة لحياء اثنين ووفاء الثالث ، والسادسة  
والسابعة والثامنة لحياء واحد ووفاء اثنين .

ومثال ما إذا كان في المسألة مفقودان : لو هلك هالك  
عن جدة و بنت مفقودة وأخت شقيقة كذلك مفقودة وأخت لأب  
فإن أصل مسألة تقدير حياتهما من ستة [٦] للجدة  
السدس واحد [١] وللبنات النصف ثلاثة [٣] والباقي اثنان  
[٢] للشقيقة عصبه مع الغير وتسقط بها الأخت لأب .

وأصل مسألة موتها من ستة [٦] وتعود بالرد إلى  
أربعة [٤] للجدة واحد [١] وللأخت لأب ثلاثة [٣] .  
وأصل مسألة تقدير موت البنت وحياء الشقيقة من ستة  
[٦] وتعود بالرد إلى خمسة [٥] لكل من الجدة والأخت لأب  
واحد [١] وللشقيقة ثلاثة [٣] .

وأصل مسألة موت الشقيقة وحياء البنت من ستة [٦]  
للجدة السدس واحد [١] وللبنات النصف ثلاثة [٣] والباقي  
اثنان [٢] للأخت لأب .

وبالنظر بين هذه المسائل بالنسب الأربع نجد التماثل بين اثنتين وتوافقها مع الثالثة وحاصل هذا النظر اثنا عشر [١٢] وهي مباينة للمسألة الرابعة خمسة [٥] وحاصل ضربهما في بعض ينتج ستون  $[٦٠ = ١٢ \times ٥]$  وهي الجامعة لهذه المسائل .

ثم نقسمها عليهن ينتج جزء سهم كل مسألة .  
فجزء سهم المسألة الأولى والرابعة : عشرة  
[١٠ = ٦ ÷ ٦٠] .

وجزاء سهم المسألة الثانية : خمسة عشر [١٥ = ٤ ÷ ٦٠] .  
وجزاء سهم المسألة الثالثة : اثنا عشر [١٢ = ٥ ÷ ٦٠] .  
وبالنظر بين أنصباء الورثة نجد أن الأضر في حق الجدة حياة الجميع أو موت الشقيقة على حد سواء فلها عشرة  
[١٠ = ١٠ × ١] .

كما نجد أن الأخت لأب سقطت بتقدير حياة الجميع فلا تعطى شيئاً ويوقف الباقي خمسون [٥٠] إلى أن يتبين حال المفقودتين .

فإن باننت حياتهما فالموقوف لهما للبننت ثلاثون [٣٠]  
وللأخت الشقيقة عشرون [٢٠] .  
وإن بان موتهما فالموقوف للجدة منه خمسة [٥]  
وللأخت لأب خمسة وأربعون [٤٥] .



وإن بان موت البنت وحياة الشقيقة فالشقيقة من  
الموقوف ستة وثلاثون [٣٦] وللأخت لأب اثنا عشر [١٢]  
وللجدة اثنان [٢] .

وإن بان موت الأخت الشقيقة وحياة البنت فلها ثلاثون  
[٣٠] وللأخت لأب عشرون [٢٠] وهذه صورتها: <sup>(١)</sup>

المسائل	٦	٦	٤	٦	٥	٦	٦٠	توزيع الوقوف [٥٠]			
جدة	١	١	١	١	١	١	١٠	٠	٢	٥	٠
بنت مفقودة	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٠	٠	٠	٠
أخت ش مفقودة	٢	٠	٠	٣	٣	٠	٠	٢٠	٣٦	٠	٠
أخت لأب	×	٣	٣	١	١	٢	٠	٠	١٢	٤٥	٢٠
التقديرات	حياة الجميع	موت الجميع	موت البنت وحياة ش	موت ش وحياة البنت	٥٠ موقوف	حياة الجميع	موت الجميع	موت البنت وحياة ش	موت الجميع	موت البنت وحياة ش	موت ش وحياة البنت

هذا إذا كان في المسألة مفقودان فقط ، وكلما زاد مفقود  
تضاعفت المسائل فمسائل ثلاثة مفقودين : ثمان مسائل .  
ومسائل أربعة مفقودين : ستة عشر مسألة وهكذا والله  
تعالى أعلم .

(١) انظر فرائض اللاحم ص ١٧٩ - ١٨٠

## باب الغرقى ونحوهم

### التعريف :

الغرقى فى اللغة : جمع غريق مأخوذ من الغرق وهو الرسوب فى الماء ، والغارق : الراسب فى الماء ، والغريق : الميت فيه (١) .

واصطلاحاً : كل من عمي موتهم بسبب حادث جماعى أتلفهم جميعاً فلم يعلم أيهم مات أولاً .

والمراد بالغرقى ونحوهم هنا : هم المتوارثون الذين التبس زمن موتهم كمن مات بحادث كالغرق أو الهدم أو الحرق وحوادث الطائرات والقطارات والسيارات . والأمراض الجارفة كالطاعون ونحوه .

وحوادث الكوارث الطبيعية كالسيول العارمة والانهيارات الأرضية والبراكين الفائرة أو من توفي فى غربة أو جهات مختلفة ، وقتل المعارك ونحو ذلك .

### حالات الموت الجماعى

إذا حدث موت جماعى مما ذكرنا آنفاً ونحوه فلا يخلو موتهم من إحدى حالات خمس وهى كالتالى :

(١) لسان العرب المجلد السادس جزء ١٢ فصل العين حرف الفاء مادة غرق ص ١٥٧

**الحالة الأولى:** أن يعلم موتهم جميعاً معاً وفي آن واحد ففي هذه الحالة لا توارث بينهم إجماعاً وإنما ميراث كل واحد منهم لورثته الأحياء حين موته دون من مات معه .

**الحالة الثانية:** أن يعلم المتأخر بعينه ولا ينسى فيرث المتأخر المتقدم من غير عكس إجماعاً .

**الحالة الثالثة:** أن يعلم المتأخر بعينه ثم ينسى .

**الحالة الرابعة:** أن يعلم المتأخر لا بعينه .

**الحالة الخامسة:** أن لا يعلم المتأخر من المتقدم بل يجهل الأمر وفي هذه الحالات الثلاث الأخيرة لا يخلو الورثة الأحياء من حالتين وهما :

١- أن يدعي كل ورثة تأخر موت مورثهم عن صاحبه وحينئذ إما أن توجد بينة أو لا .  
فإن وجدت بينة عمل بها .

وإن لم توجد بينة أو وجدت بينات متعارضة تحالفوا فيحلف كل واحد منهم على إبطال ما ادعاه الآخر وحينئذ لا توارث بين الأموات وإنما يعطى ميراث كل منهم لورثته الأحياء حين موته دون من مات معه (١) .

(١) فرائض اللامح ص ١٠٧-١٠٨ بتصرف و انظر الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٤٧

٢- أن يتفق الورثة على جهالة الأمر وفي هذه الحالة في توريثهم من عدمه قولان لأهل العلم وهما :

**القول الأول :** عدم توريث بعضهم من بعض وإنما ميراث كل منهم لورثته الأحياء حين موته دون من مات معه وهذا القول مروى عن أبي بكر الصديق وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاذ والحسن بن علي وعبد الرحمن بن عوف وأصح الروايتين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أجمعين .

**قال شيخنا :** لو صح هذا اعتبر دليلاً لأنه بأمر اثنين من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهما .  
وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو الزناد والزهرى ويحيى بن سعيد .

كما يروى عن الحسن البصرى وراشد بن سعد<sup>(١)</sup> وحكيم بن عمير<sup>(٢)</sup> - <sup>(٣)</sup> .

(١) راشد بن سعد : هو راشد بن سعد المقرنى بفتح الميم و سكون القاف و فتح الراء بعدها همزة ثم ياء النسب ، الحمصي ثقة كثير الإرسال و علق له البخاري في صحيحه روى له الأربعة من الثالثة مات سنة ١٠٨ هـ و قيل ١١٣ هـ - اهـ تقريب التهذيب ص ١٤٤ رقم ( ١٨٥٤ )

(٢) حكيم بن عمير : هو حكيم بن عمير بن الأحوص أبو الأحوص الحمصي يهيم من الثالثة المصدر السابق ١١٦ رقم ( ١٤٧٦ )

(٣) المعنى بالشرح الكبير ج ٧ ص ١٨٧ بتصرف

وأكثر أهل العلم <sup>(١)</sup> وهو مذهب الإمام مالك <sup>(٢)</sup> والإمام  
أبي حنيفة وأصحابه <sup>(٣)</sup> .

والإمام الشافعي إلا أنه قال : إذا علم أن أحد الغرقى  
ونحوهم مات أولاً ونسي عينه كالحالة الثالثة وقف الأمر  
إلى أن يتذكر من الأول فيرث منه لأن الظاهر ممن علم ثم  
نسي أنه يتذكر <sup>(٤)</sup> .

وهو قول في مذهب الإمام أحمد واختاره شيخ الإسلام  
ابن تيمية رحمه الله تعالى <sup>(٥)</sup> وقيل رواية <sup>(٦)</sup> .  
وممن قال بهذا القول الإمام الأوزاعي <sup>(٧)</sup> رحمه الله  
تعالى .

### ومن أدلة هذا القول :

ما رواه خارجة بن زيد رضي الله عنهما أنه قال :  
أمرني أبو بكر الصديق رضي الله عنه بتوريث أهل اليمامة وهم الذين  
قاتلوا مسيلمة الكذاب وقتلوه بقيادة خالد بن الوليد رضي الله عنه زمن  
أبي بكر الصديق رضي الله عنه فورثت الأحياء من الأموات ولم أورث  
الأموات بعضهم من بعض .

(١) المجموع شرح المذهب ج ١٦ ص ٦٧

(٢) موطأ الإمام مالك جزء ٢ ص ٥٢٠ - ٥٢١

(٣) شرح السراجية للسيد الجرجاني ص ٢٥١

(٤) المجموع شرح المذهب ج ١٦ ص ٦٧ و روضة الطالبين ج ٦ ص ٣٢-٣٣

(٥) مجموع الفتاوى ج ٣١ ص ٣٥٦ و الاختيارات الفقهية لابن اللحام ص ١٦٦ و انظر

التهذيب في علم الفرائض و الوصايا ص ٢٥١-٢٥٢

(٦) الإفصاح ج ٢ / ٩٣

(٧) فقه الإمام الأوزاعي ج ٢ / ١٥١

وأمرني عمر بن الخطاب رضي الله عنه بتوريث أهل طاعون  
عمواس وكانت القبيلة تموت بأسرها فورثت الأحياء من  
الأموات .

ولم أورت الأموات بعضهم من بعض ، وكذا نقل عن  
علي رضي الله عنه في قتلى معركة الجمل وصفين <sup>(١)</sup> .

وما رواه جعفر بن محمد عن أبيه أن أم كلثوم بنت علي  
بن أبي طالب رضي الله عنهما توفيت هي وابنها زيد بن  
عمر في يوم فلم يدر أيهما مات قبل فلم ترثه ولم يرثها ، وأن  
أهل صفين لم يتوارثوا <sup>(٢)</sup> - <sup>(٣)</sup> .

لأن شرط التوريث حياة الوارث بعد موت مورثه وهو  
غير معلوم ولا نثبت التوارث مع الشك في شرطه ولأنه لم  
تعلم حياته بعد موت مورثه فلم يرث كالحمل إذا وضعت ميتاً  
ولأن الأصل عدم التوريث فلا نثبته بالشك .

ولأن توريث كل واحد منهما خطأ يقينا لأنه لا يخلو من  
أن يكون موتها معا .

(١) التركات و الوصايا ص ٢٥٣

(٢) أخرجه سعيد (٢٤٠/٦٥/١/٣) و الدارمي (٣٧٩/٤) و الحاكم (٣٤٦ - ٣٤٥/٤) من طريق عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه و قال الحاكم إسناده صحيح ووافقه الذهبي وهو كما قالوا اه إرواء الغليل ج ١٥٤ /٦

(٣) انظر كتاب الفرائض و شرح آيات الوصية ص ١٣٨ - ١٣٩

أو سبق أحدهما به وتوريث السابق بالموت الميت معه  
خطأ يقينا مخالف للإجماع فكيف يعمل به؟ (١)

قال الرحبي رحمه الله تعالى :  
وإن يمت قوم بهدم أو غرق  
أو حادث عم الجميع كالحرق  
ولم يكن يعلم حال السابق  
فلا تورث زاهقاً من زاهق  
وعدم كأنهم أجانب

فهكذا القول السديد الصائب (٢)

**القول الثاني** : توريث الغرقى ونحوهم بعضهم من  
بعض من التالد دون الطريف ، وهذا القول مروى عن عمر  
بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود رضي  
الله عنهم .

وبه قال شريح وإبراهيم النخعي وإياس بن عبد الله  
المزني والشعبي والثوري وعطاء والحسن وحميد الأعرج  
وعبد الله بن عتبة وابن أبى ليلى والحسن بن صالح وشريك  
ويحيى بن آدم وإسحاق وداود .

(١) المعنى بالشرح الكبير ج ١٨٩/٧ و مصنف عبد الرزاق ج ١٠ / ٢٩٧ - ٢٩٨ رقم )

(١٩١٦٠ - ١٩١٦٧ )

(٢) الرحبية بشرح سبط المارديني ص ١٥٦

وهذا مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى (١)  
وبه قال داود (٢).

### واستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها ما يلي :

أخبرنا عبد الرزاق قال : أخبرنا الثوري وابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال عن إياس بن عبد وكان من أصحاب رسول الله ﷺ أن قوماً وقع عليهم بيت فورث بعضهم من بعض (٣).

وصله سعيد والدار قطني من طريق عمرو بن دينار عن أبي المنهال عن إياس بن عبد أنه قال : سئل عن بيت سقط على أناس فماتوا فقال : يورث بعضهم من بعض (٤) ، قال الشعبي : وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجعل أهل البيت يموتون من آخرهم فكتب في ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكتب عمر رضي الله عنه أن ورثوا بعضهم من بعض (٥) - (٦).

(١) المغني بالشرح الكبير ج ١٨٧/٧ والإفصاح ج ٩٣/٢

(٢) المجموع شرح المذهب ج ٦٨/١٦ وانظر التهذيب ص ٢٥٢ - ٢٥٣

(٣) مصنف عبد الرزاق ١٠ / ٢٩٧ رقم (١٩١٥٩) قال محققه أخرج سعيد بهذا الإسناد سواء

(٤) سنن سعيد بن منصور (١/٣ / ٦٤ / ٢٣٤) والدار قطني ص ٤٥٦ اهـ الإرواء ج ١٥٤/٦ و قال إسناده صحيح

(٥) المغني بالشرح الكبير ج ١٨٧/٧ و مصنف عبد الرزاق ج ١٠ / ٢٩٤ - ٢٩٧ رقم (١٩١٥٩ - ١٩١٥٠)

(٦) ضعيف ولم أقف على سنده إلى الشعبي بهذا اللفظ وقد أخرجه الدارمي (٣٧٩/٢) وسعيد بن منصور (٢٣٢/ ٦٤١/٣) من طريق ابن أبي ليلى عن الشعبي بلفظ (أن بيتاً في الشام وقع على قوم فورث عمر بعضهم من بعض) اهـ الإرواء ج ٦ ص ١٥٢-١٥٤



وعن الحارث الأعور أن قوماً غرقوا في سفينة فورث علي بن أبي طالب عليه السلام بعضهم من بعض <sup>(١)</sup> .

قال البهوتي رحمه الله تعالى :

وموت جمع غرقا أو حرقا

لم ندر من بموته قد سبقا

ورث لبعض بعضهم من صلبه

ولا نعد ميراثه من صحبه <sup>(٢)</sup>

### الترجيح

قال شيخنا حفظه الله : الراجح عدم التوارث بين من عمي موتهم ، وهذه فتوى فضيلته حفظه الله بتاريخ ١٤٠٨/٦/١٧ هـ على سؤال قدم إلى فضيلته من شعبة مرور صامطة برقم ٢٠٣٩ وتاريخ ١٤٠٨/٦/٨ هـ على إثر وفاة ستة نفر وقع عليهم حادث سيارة واحترقت عليهم وبينهم زوجان واللذان كان السؤال بصددهما .

فأجاب حفظه الله : أنه لا يرث الزوج من زوجته ولا ترث الزوجة من زوجها في هذه الحالة لأن شرط التوارث حياة الوارث بعد موت مورثه وهو غير معلوم هنا ولا يثبت التوارث مع الشك في شرطه . أهـ .

(١) كنز العمال ج ٨٢/١١ رقم (٣٠٧٠٣) ورمز له بقوله (ص - ومسمد)

(٢) منح الشفا الشافيات شرح المفردات ج ٢ / ٧٧

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup> والموفق والمجد وغيرهم ومنهم الشيخ عبد الرحمن السعدي وصححه الشيخ العثيمين<sup>(٢)</sup>.

كما رجحه الشيخ عبد العزيز بن باز<sup>(٣)</sup> والشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى بقوله: الراجح هو القول بعدم توريث الغرقى ونحوهم بعضهم من بعض وذلك لقوة مستنده وسلامة توجيهه<sup>(٤)</sup>.

وهو اختيار الرحبي رحمه الله تعالى بقوله:

وإن يمت قوم بهدم أو غرق

أو حادث عم الجميع كالحرق

ولم يكن يعلم حال السابق

فلا تورث زاهقاً من زاهق

وعدم كأنهم أجانب

فهكذا القول السديد الصائب<sup>(٥)</sup>

(١) مجموع الفتاوى ج ٣١ ص ٣٥٦

(٢) تسهيل الفرائض ص ١١٠

(٣) حاشية الفوائد الجليلة ص ٥٥

(٤) انظر التحقيقات المرضية ص ٢٣٨ وفرائض اللاحم ص ١٠٩

(٥) الرحبية بشرح سبط المارديني ص ١٥٦

## فصل

أما على القول المرجوح وهو : توريث الغرقى ونحوهم بعضهم من بعض فيتوارثون من التلاد بكسر التاء أي القديم الذي مات المورث وهو يملكه ولم يرثه كل منهم من صاحبه الذي مات معه وهو ضد الطريف أي الجديد الحادث وهو ما لم يرثه كل منهم من صاحبه الذي مات معه فلا يتوارثونه وذلك منعاً للدور حتى لا يرث الإنسان نفسه .

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :

وإن يمت مستورثان بغرق  
أو نحوه كموت هدم أو حرق  
وجهل السابق موتاً ثم لم  
يختلف الوراث فالإرث انتم  
لكل شخص من تلاد صاحبه  
دون الذي يرث منه انتبهه (١)

(١) العذب الفاضل شرح عمدة الفارض جزء ٢ ص ٩٦ - ٩٧

## طريقة العمل الحسابي في حل مسائل الغرقى ونحوهم

### على القول المرجوح :

سبق القول أن الراجح هو عدم التوارث بين الغرقى ونحوهم فيما بينهم وإنما ميراث كل ميت لورثته الأحياء حين موته دون من مات معه .

وعلى هذا القول الراجح فلا جديد ولا إشكال في العمل أما على القول المرجوح القاضي بتوريث الغرقى ونحوهم بعضهم من بعض فطريقة العمل تتلخص في الخطوات التالية

- ١- نفرض أن أحد الغرقى ونحوهم مات أولاً فنجعل له مسألة تسمى مسألة التلاد ثم نقسم على ورثته الأحياء ومن كان معه إذا كان من ورثته .
- ٢- نجعل مسألة لكل واحد من الذين ماتوا معه وتسمى مسألة الطريف ونقسم على ورثته الأحياء حين موته دون من مات معه .
- ٣- ننظر بين كل مسألة من مسائل الطريف وبين سهام صاحبها من مسألة التلاد كما تقدم في النظر بين المسائل والسهام في المناسخات .
- ٤- ننظر بين المثبتات من مسائل الطريف بالنسب الأربع وما نتج فهو جزء السهم لمسألة التلاد نضربه بها وما نتج فهو الجامعة .

- ٥- نضرب نصيب كل وارث من مسألة التلاد في جزء سهمها وما نتج فهو له . فإن كان حياً أخذه . وإن كان ميتاً قسمناه على مسأله وما نتج فهو جزء سهم لها نضرب به نصيب كل وارث من مسألة الطريف .
- ٦- نجمع نصيب من ورث في أكثر من مسألة ثم نعطيه إياه .
- ٧- نفرض أن الآخر هو الذي مات أولاً ثم نعمل كما مضى (١) .
- ومثال ذلك :** لو هلك زوجان وابنهما بغرق أو حرق أو هدم أو نحو ذلك وجهل أيهم مات أولاً . أو علم ثم نسي . أو علم لا بعينه ، ولم يختلفوا في السابق . وخلف الزوج زوجتاً أخرى وأماً وعماً . وخلفت الزوجة ابناً من غيره وأباً . فعلى هذا القول نفرض أن الزوج مات أولاً فورثته زوجتان وأم وابن .

(١) انظر فرائض اللامح ص ١١٠ - ١١١ بتصرف

وأصل مسألتهم وهي مسألة تلاد الزوج من أربعة وعشرين [٢٤] لموافقة مخرج فرضي الثمن والسدس بالنصف .

للزوجتين الثمن ثلاثة [٣] وللأم السدس أربعة [٤] والباقي سبعة عشر [١٧] للابن تعصيباً .

وثمن الزوجتين منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢] نضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين [٢٤] تصح من ثمانية وأربعين  $[٤٨ = ٢٤ \times ٢]$  .

للزوجتين ستة  $[٦ = ٣ \times ٢]$  لكل واحدة ثلاثة [٣] وللأم ثمانية  $[٨ = ٤ \times ٢]$  والباقي أربعة وثلاثون [٣٤] للابن .

ثم تقسم نصيب الزوجة الميتة ثلاثة [٣] على وراثتها الأحياء وهما أبوها وابنها .

فأصل مسألتها وهي مسألة طريف الزوج من ستة [٦] مخرج السدس للأب السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] للابن الحي .

ثم نقسم سهام الابن الميت أربعة وثلاثين [٣٤] على وراثته الأحياء وهم جدته أم أبيه وأخوه لأمه وعم أبيه .

فأصل مسألتهم وهي مسألة طريف الابن من ستة [٦]  
مخرج السدس لكل من الجدة والأخ لأم السدس واحد [١]  
والباقي أربعة [٤] للعم .

وبالنظر بين سهام الزوجة ثلاثة [٣] ومسألتها ستة [٦]  
نجدها متوافقة بالثلث فنثبت ثلثها اثنين [٢] .

وبالنظر بين سهام الابن أربعة وثلثون [٣٤] ومسألتها  
ستة [٦] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصفها ثلاثة [٣]

وبالنظر بين المثبتات ثلاثة [٣] واثنين [٢] نجدها  
متباينة وبضرب أحدهما في كامل الآخر ينتج ستة [٦=٣×٢]  
وهي جزء السهم نضربها في مصح مسألة تلاد الزوج ثمانية  
وأربعون [٤٨] وهي المسألة الأولى تنتج الجامعة مائتان  
وثمانية وثمانون [٢٨٨ = ٤٨ × ٦] .

للزوجة الحية من الجامعة ثمانية عشر [١٨=٦×٣] .  
وللزوجة الميتة كذلك ثمانية عشر [١٨=٦×٣] نقسمها  
على مسألتها ستة [٦] ينتج ثلاثة [٣] هي جزء سهم لها  
نضرب فيه سهام كل وارث منها .  
فلأب ثلاثة [٣=٣×١] .  
ونصيب الابن الحي خمسة عشر [١٥ = ٣×٥] .

ونصيب الابن الميت مائتان وأربعة [٢٠٤ = ٦ × ٣٤] تقسمها على مسأله ستة [٦] ينتج أربعة وثلاثون [٣٤] هي جزء سهم لها نضرب فيه سهام كل وارث منها .  
فلام بالأمومة من مسألة التلاد وهي مسألة الزوج الأولى ثمانية وأربعون [٤٨ = ٦ × ٨] .  
ولها من مسألة ابنها بصفتها جدة أربعة وثلاثون [٣٤ = ٣٤ × ١] المجموع اثنان وثمانون [٨٢ = ٣٤ + ٤٨] .  
وللابن الحي بالبنوة خمسة عشر [١٥ = ٣ × ٥] وله بالأخوة أربعة وثلاثون [٣٤ = ٣٤ × ١] المجموع تسعة وأربعون [٤٩ = ٣٤ + ١٥] .

وللعمة مائة وستة وثلاثون [١٣٦ = ٣٤ × ٤]

٢٨٨	٦	طريف الابن	٦	طريف الزوجة	٤٨	٢٤	تلاد الزوج
-	-	-	-	-	-	-	زوج
-	-	-	-	ت	٣	١ ونصف	زوجة
-	-	ت	-	-	٣٤	١٧	ابن
١٨	-	-	-	-	٣	١ ونصف	زوجة
٨٢ = ٣٤ + ٤٨	١	جدة	-	-	٨	٤	أم
٣	-	-	١	أب			
٤٩ = ٣٤ + ١٥	١	أخ لأم	٥	ابن			
١٣٦	٤	عم					

غرفوا جميعاً

وهذه صورتها :



وعلى افتراض أن الزوجة هي التي ماتت أولاً فورثتها زوج وأب وابنان .

وأصل مسألتهم وهي مسألة تلاد الزوجة من اثني عشر [١٢] لموافقة مخرجي السدس والربع للزوج الربع ثلاثة [٣] وللأب السدس اثنان [٢] .

والباقي سبعة [٧] للابنين منكسرة عليهما ورأساهما اثنان [٢] نضربها في أصل المسألة اثني عشر [١٢] تصح من أربعة وعشرين  $[٢٤ = ١٢ \times ٢]$  .

للزوج ستة  $[٦ = ٣ \times ٢]$  وللأب أربعة  $[٨ = ٤ \times ٢]$  ولكل ابن سبعة [٧] .

وأصل مسألة طريف الزوج من اثني عشر [١٢] لمباينة مخرج الثلث والربع للأم الثلث أربعة [٤] .

وللزوجة الحية الربع ثلاثة [٣] والباقي خمسة [٥] للعم . وأصل مسألة طريف الابن الغريق من ستة [٦] مخرج السدس لكل من الجدة والأخ لأم السدس واحد [١] والباقي [٤] للعم .

وبالنظر بين سهام الزوج ستة [٦] من مسألة التلاد وبين مسألته اثني عشر [١٢] موافقة بالسدس فنثبت سدسها اثنين [٢] .

وبالنظر بين سهام الابن سبعة [٧] من مسألة التلاد وهي المسألة الأولى ومسألته ستة [٦] نجدها متباينة فنثبتها كاملة .

وبالنظر بين المثبتين اثنين [٢] وستة [٦] نجدهما متداخلين فنكتفي بالأكبر ستة [٦] وهي جزء السهم نضربها في مصح المسألة الأولى أربعة وعشرين [٢٤] تنتج الجامعة مائة وأربعة وأربعون  $[١٤٤ = ٢٤ \times ٦]$  .

وكما علم سابقاً من له شيء من المسألة الأولى ضربناه بما ضربت به فإن كان حياً أخذه .

وإن كان ميتاً قسمناه على مسألته والحاصل جزء سهم لها نضرب به نصيب كل وارث منها والحاصل نصيب ذلك الوارث .

فللزوج ستة وثلاثون  $[٣٦ = ٦ \times ٦]$  نقسمها على مسألته اثني عشر [١٢] ينتج ثلاثة [٣] هي جزء سهم لها وللابن الغريق اثنان وأربعون  $[٤٢ = ٦ \times ٧]$  نقسمها على مسألته ستة [٦] ينتج سبعة [٧] هي جزء سهم لها .

وللاب من الجامعة أربعة وعشرون  $[٢٤ = ٦ \times ٤]$  .

وللابن الحي بالبنوة اثنان وأربعون  $[٤٢ = ٦ \times ٧]$  .

وله من مسألة أخيه بالأخوة سبعة  $[٧ = ٧ \times ١]$  .

المجموع تسعة وأربعون [٤٩=٧+٤٢] هي نصيبه من  
الجامعة .

وللأم بالأمومة اثنا عشر [١٢=٣×٤] .

ولها بصفقتها جدة سبعة [٧=٧×١] .

المجموع تسعة عشرة [١٩=٧+١٢] هي نصيبها من  
الجامعة .

وللعلم من مسألة ابن أخيه وهو الزوج خمسة عشر  
[١٥=٣×٥] .

وله من مسألة ابن ابن أخيه ثمانية وعشرون  
[٢٨=٧×٤] المجموع ثلاثة وأربعون [٤٣=٢٨+١٥] هي  
نصيبه من الجامعة .

وللزوجة تسعة [٩=٣×٣] وهذه صورتها :

١٤٤	٦	طريف الابن	١٢	طريف الزوج	٢٤	١٢	تلاد الزوجة		غزوا جميعاً
							زوجة	ت	
-	-	-	-	-	-	-	زوجة	ت	
-	-	-	-	ت	٦	٣	زوج	ت	
-	-	ت	-	-	٧	٣ ونصف	ابن	ت	
٢٤	-	-	-	-	٤	٢	أب	ت	
٤٩=٧+٤٢	١	أخ لأم	-	-	٧	٣ ونصف	ابن	ت	
١٩=٧+١٢	١	جدة	٤	أم					
٤٣=٢٨+١٥	٤	عم	٥	عم					
٩	-	-	٣	زوجة					

وعلى افتراض أن الابن هو الذي مات أولاً قبل أبويه  
فمسألة تلاده من ثلاثة [٣] مخرج الثلث .  
لأمه الثلث واحد [١] والباقي اثنان [٢] للأب .  
ومسألة طريف الأب من اثني عشر [١٢] لمباينة  
مخرج الثلث والرابع .  
للزوجة الحية الربع ثلاثة [٣] ، وللأم الثلث أربعة [٤]  
والباقي خمسة [٥] للعم .  
ومسألة طريف الأم من ستة [٦] مخرج السدس للأب  
السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] للابن الحي .  
وبالنظر بين سهام الأب اثنان [٢] من مسألة تلاد الابن  
ومسألته اثني عشر [١٢] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت  
نصفها ستة [٦] .  
وبالنظر بين سهام الأم واحد [١] من مسألة التلاد .  
وبين مسألته ستة [٦] نجدها متباينة فنثبتها جميعاً .  
وحاصل النظر بين المثبتين نجدهما متماثلين فنكتفي  
بأحدهما ستة [٦] وهي جزء السهم .  
نضربها في مسألة التلاد ثلاثة [٣] ينتج ثمانية عشر  
[ $6 \times 3 = 18$ ] وهي الجامعة للمسائل كلها .  
للأب اثنا عشر [  $6 \times 2 = 12$  ] نقسمها على مسألته اثني  
عشر ينتج واحد [  $12 \div 12 = 1$  ] هو جزء سهمها .

وللزوجة ستة [٦=٦×١] نقسمها على مسألتها ينتج واحد [١] هو جزء سهمها .

وللزوجة الحية ثلاثة [٣] وللأم أربعة [٤] ولعمه خمسة [٥] وللأب واحد [١] .

ولابنهما خمسة [٥] وهذه صورتها :<sup>(١)</sup>

١٨	٦		١٢		٣			غزفوا جميعاً
-	-	-	-	ت	٢	أب	زوج	
-	-	ت	-	-	١	أم	زوجة	
-	-	-	-	-	-	ت	ابنهما	
٣	-	-	٣	زوجة				
٤	-	-	٤	أم				
٥	-	-	٥	عم				
١	١	أب						
٥	٥	ابن						

(١) العذب الفانض شرح عمدة الفارض جزء ٢ / ١٠١-١٠٣ بتصرف وزيادة

## فهرس الآيات

- ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأتي بخير منها أو مثلها ﴾ سورة البقرة الآية ١٠٦ .
- ﴿ وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين ﴾ سورة النساء الآية ٨ .
- ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن ﴾ سورة لقمان الآية ١٤ .
- ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ﴾ سورة البقرة الآية ٢٣٣ .
- ﴿ حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً ﴾ سورة الأحقاف الآية ١٥ .
- ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً ﴾ سورة الأحقاف الآية ١٥ .
- ﴿ الله يعلم ما تحمل كل أنثى ﴾ سورة الرعد الآية ٨ .
- ﴿ لله ملك السماوات والأرض يخلق ما يشاء ﴾ سورة الشورى الآية ٤٩ .
- ﴿ وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى ﴾ سورة النجم الآية ٤٥ .
- ﴿ والليل إذا يغشى ﴾ سورة الليل الآية ٣ .

## فهرس الأحاديث والآثار

١. ابدأ بنفسك ثم بمن تعول
٢. خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك
٣. أيم الله لو قَدَّمُوا ما قدمه الله وأخروا ما أخره الله
- ما عالت فريضة
٤. من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد
٥. من ترك ديناً فالِيَّ و من ترك مالاً فللوارث
٦. وجب أجرك وردها عليك الميراث
٧. احبسوها على أمه حتى تأتي على آخرها
٨. وأنها لم تكن نبوة إلا تناسخت
٩. إنكم ستفتحون أرضاً يذكر فيها القيراط
١٠. إذا استهل المولود صارخاً ورث
١١. لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو بفلكة مغزل
١٢. أما أنها لو خاصمتك بكتاب الله لخصمتك
١٣. لا يرث الصبي حتى يستهل صارخاً
١٤. من حيث يبول

١٥. أن رجلاً من أهل الشام مات وترك  
أولاداً رجالاً

ونساءً فيهم خنثى

١٦. أن رجلاً من الأنصار خرج إلى مسجد قومه

ليشهد العشاء فاستطير

١٧. فأعنت زوجي الآخر بألفين كان الصداق أربعة

آلاف

١٨. إن شئت رددنا إليك امرأتك وإن شئت زوجناك

غيرها

١٩. عمر أمتي من ستين سنة إلى سبعين

٢٠. أن أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضي الله

عنهم توفيت هي وابنها

٢١. أمرني أبو بكر الصديق رضي الله عنه بتوريث أهل اليمامة

٢٢. أن قوماً وقع عليهم بيت فورث بعضهم من

بعض

٢٣. ورثوا بعضهم من بعض

٢٤. أن قوماً غرقوا في سفينة

٢٥. لا أتأسف على شيء كتأسفي على أني لم أسأل

رسول الله ﷺ عن ثلاث



## فهرس الشعر

أن الحساب من العلوم جليل

و على دقيقات

الأمر دليل

فاحرص على علم الحساب فإنه

برياضة

المستضعفين كفيل

حسابها التأصيل والتصحيح

لا علمه المشهور.....

وبين كل عددين نسبة

من أربع في علمها منفعة

أن الأصول تسعة فائنان

منهما بباب الجد بوجدان

إن الموت يأخذ كل حي

بلا شك وإن أمشى و عالا

عول زيادة سهام المسألة

من كسر ها فهي به مكملة

وحده زيادة السهام

ويلزم النقص عن التمام

ولا يعول ناقص بل ما تم

أو زائد أو ماله سدس علم  
 وإن تكن من أصلها تصح  
 فترك تطويل الحساب ربح  
 وإن تر السهام ليست تنقسم  
 على ذوي الميراث فاتبع ما رسم  
 الرد نقص من سهام المسألة  
 زيادة في الأنصبا مُعَادِلَة  
 الرد نقص من سهام المسألة  
 زيادة في الأنصبا معادلة  
 و النسخ أن يموت ميت و لم  
 يقسم تراثه لو ارثيته تم  
 وجعلوا العمل المناسخة  
 طرقاً ثلاث و كل راسخة  
 وإن يمت آخر قبل القسمة  
 فصح الحساب و اعرف سهمه  
 وكل ما قدم من تأصيل  
 كذا من التصحيح للأصول  
 أعداد أربع بها قد حصل  
 تناسب لكنه انفصلا  
 فمخرج القيراط كذا أقم

مقامها وفيه فاضرب واقسم  
 قضا كل ذي دين فوفى غريمه  
 وعزة ممطول معنى غريمها  
 إن يخرج الأكثر حياً وعلم  
 بأثر ذلك فبالإرث حكم  
 إن طلب القسمة وارث وقف  
 للحمل أكثر النصيب المؤتلف  
 وإنه معتبر الأقوال  
 بالثدي واللحية والمبال  
 وإن يكن قد استوت حالته  
 ولم تبين وأشكلت آياته  
 حالان للخنثى للثنتين  
 أربع حالات على التعيين  
 وخبر المفقود مذ ينقطع  
 في مثل حرب غالباً لا يرجع  
 وإن يمت مفقودهم في ماله  
 ففقه يا ذا لبيان حاله  
 وإن خفيت أخبار وارث فقد  
 عومل بالأضر وارث وجد  
 واعمل له مسألة الحيااة

ومثلها لحالة الممات  
وأن يمت قوم بهدم أو غرق  
أو حادث عم الجميع كالغرق  
وموت جمع غرقا أو حرقا  
لم ندر من بموته قد سبقا  
وإن يمت قوم بهدم أو غرق  
أو حادث عم الجميع كالغرق  
وإن يمت مستورثان بغرق  
أو نحوه كموت هدم أو حرق

## فهرس الأعلام المترجم لهم حسب ورودهم

١. علي بن الجمال ..... ١٠٤
٢. علي بن محمد بن اللحام البعللى ..... ١٨١
٣. موسى بن أحمد الحجاوى ..... ٢٢٥
٤. علي بن عبد الصمد الحلاوى ..... ٢٦٢
٥. كثر عزة بن عبد الرحمن الخزاعى ..... ٣٥١
٦. يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادى ..... ٣٥٥....
٧. أبو بكر بن مسعود الكاسانى ..... ٣٦٢
٨. القاضى حسين بن محمد المروزى ..... ٣٧٠
٩. أشهب بن عبد العزيز القيسى ..... ٣٧٢
١٠. يوسف بن أحمد بن كج ..... ٣٧٣
١١. عبد الله بن أحمد القفال المروزى ..... ٣٧٩
١٢. عامر بن الظرب العدوانى ..... ٤٢٢
١٣. جعفر بن محمد النسائى ..... ٤٥٢
١٤. ظهير الدين بن أحمد الخوارزمى  
التمرتاشى ..... ٤٥٧
١٥. عبد الله بن أبى بكر الصودى ..... ٤٥٩
١٦. حكيم بن عمير بن الأحوص ..... ٤٨٢
١٧. راشد بن سعد المقرئى ..... ٤٨٢

**فهرس الأعلام المترجم لهم على ترتيب الأحرف الهجائية**

١. أبو بكر بن مسعود الكاساني ..... ٣٦٢
٢. أشهب بن عبد العزيز القيسي ..... ٣٧٢
٣. القاضي حسين بن محمد المروزي ..... ٣٧٠
٤. جعفر بن محمد النسائي ..... ٤٥٢
٥. حكيم بن عمير بن الأحوص ..... ٤٨٢
٦. راشد بن سعد المقرئ ..... ٤٨٢
٧. ظهير الدين بن أحمد الخوارزمي  
التمرتاشي ..... ٤٥٧
٨. عامر بن الظرب العدواني ..... ٤٢٢
٩. عبد الله بن أبي بكر الصودي ..... ٤٥٩
١٠. عبد الله بن أحمد القفال المروزي ..... ٣٧٩
١١. علي بن الجمال ..... ١٠٤
١٢. علي بن عبد الصمد الحلاوي ..... ٢٦٢
١٣. علي بن محمد بن اللحام البعلي ..... ١٨١
١٤. كثير عزة بن عبد الرحمن الخزاعي ..... ٣٥١
١٥. موسى بن أحمد الحجاوي ..... ٢٢٥
١٦. يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي ..... ٣٥٥
١٧. يوسف بن أحمد بن كج ..... ٣٧٣

## فهرس الموضوعات

- ١ . باب الحساب تعريفه وموضوعه وأهميته ..... ٥
- ٢ . فوائده ..... ٦
- ٣ . تعريف حساب الفرائض ..... ٧
- ٤ . فصل النسب الأربع ..... ٨
- ٥ . مسألة كيفية استخدامها ..... ١١
- ٦ . باب أصول المسائل ..... ١٣
- ٧ . الخلاف في أصول المسائل ..... ١٤
- ٨ . الترجيح ..... ١٥
- ٩ . فصل أقسام أصول المسائل من حيث العول  
وعدمه ..... ١٦
- ١٠ . أقسام أصول من حيث العول وقسميه ..... ١٧
- ١١ . باب التأصيل ..... ١٩
- ١٢ . كيفية التأصيل إذا كان الورثة عصابة ..... ١٩
- ١٣ . كيفية التأصيل إذا كان في المسألة فرض  
واحد ..... ٢١
- ١٤ . كيفية التأصيل إذا كان في المسألة فرضان  
فأكثر ..... ٢١
- ١٥ . كيفية التأصيل إذا كان في المسألة فرض مضاف  
للجملة وفرض مضاف للباقي ..... ٢٤

٢٨	باب المسائل	١٦
٢٨	أقسام المسألة	١٧
٢٨	مسائل أصل اثنين	١٨
٢٩	مسائل أصل ثلاثة	١٩
٣١	مسائل أصل أربعة	٢٠
٣٢	مسائل أصل ثمانية	٢١
٣٣	مسائل أصل ثمانية عشر	٢٢
٣٤	مسائل أصل ستة وثلاثين	٢٣
٣٤	الأصول العائلة	٢٤
٣٥	مسائل أصل ستة الغير عائلة	٢٥
٣٩	مسائل أصل اثني عشر الغير عائلة	٢٦
٤٢	مسائل أصل أربعة وعشرين الغير عائلة	٢٧
٤٥	الخلاصة في جملة ما ذكر من مسائل	٢٨
٤٧	باب العول	٢٩
٣٠	زمن حدوث العول وأول فريضة عالت في الإسلام	٤٨
٥٠	المذاهب في العول	٣١
٥٠	أدلة مذهب القائلين بالعول	٣٢
٥٢	أدلة مذهب المانعين للعول	٣٣
٥٥	مناقشة الأدلة القول الأول	٣٤



- ٣٥ . مناقشة أدلة القول الأول ..... ٥٥
- ٣٦ . مناقشة أدلة القول الثاني ..... ٥٧
- ٣٧ . الترجيح ..... ٥٩
- ٣٨ . فصل المسائل العائلة ..... ٥٩
- ٣٩ . الخلاف في عول أصل ثلاثة ..... ٦٠
- ٤٠ . الخلاف في عول الستة إلى أحد عشر ..... ٦٢
- ٤١ . الخلاف في عول الاثني عشر إلى تسعة عشر ..... ٦٣
- ٤٢ . الخلاف في عول أصل أربعة وعشرين إلى واحد وثلاثين ..... ٦٥
- ٤٣ . الترجيح ..... ٦٨
- ٤٤ . المسائل العائلة في أصل ستة ..... ٦٩
- ٤٥ . المسائل العائلة في أصل اثني عشر ..... ٧٦
- ٤٦ . المسائل العائلة في أصل أربعة وعشرين ..... ٨١
- ٤٧ . خلاصة حصر ما في الأصول التسعة من مسائل ..... ٨٣
- ٤٨ . باب التصحيح ..... ٨٤
- ٤٩ . حالات الإنكسار ..... ٨٥
- ٥٠ . بعض المصطلحات المستخدمة في باب التصحيح ..... ٨٥

- ٥١ . طريقة تصحيح الإنكسار على فريق واحد وأمثلة ذلك ..... ٨٧
- ٥٢ . فائدة ..... ٨٧
- ٥٣ . الأجزاء التي تحصل بها الموافقة ..... ٨٩
- ٥٤ . طريقة تصحيح الإنكسار على فريقين ..... ٩٠
- ٥٥ . الأمثلة ..... ٩٢
- ٥٦ . طريقة تصحيح الإنكسار على ثلاث فرق ... ١٠٢
- ٥٧ . طريق تصحيح الإنكسار عند الكوفيين ..... ١٠٥
- ٥٨ . طريق تصحيح الإنكسار عند البصريين ..... ١٠٥
- ٥٩ . خلاصة طريق الكوفيين ..... ١٠٧
- ٦٠ . خلاصة طريق البصريين ..... ١٠٨
- ٦١ . الأمثلة ..... ١٠٩
- ٦٢ . طريقة تصحيح الإنكسار على أربع فرق .... ١٢٩
- ٦٣ . الأمثلة ..... ١٣٤
- ٦٤ . تنبيه على مسألة في كتاب شيخ شيخنا النور الفاضل ..... ١٥٧
- ٦٥ . باب الرد تعريف ..... ١٦٠
- ٦٦ . الخلاف في الرد ..... ١٦١
- ٦٧ . أدلة القائلين بعدم الرد ..... ١٦٤
- ٦٨ . أدلة القائلين بالرد ..... ١٦٦

٦٩. الترجيح ..... ١٧١
٧٠. شروط الرد ..... ١٧٢
٧١. أصناف المردود عليهم ..... ١٧٢
٧٢. مسألة الرد على الزوجين ..... ١٧٥
٧٣. الرد على من نسب الرد على الزوجين لعثمان بن عفان رضي الله عنه ..... ١٧٦
٧٤. الرد على من نسب الرد على الزوجين لشيخ الإسلام ابن تيمية ..... ١٧٩
٧٥. أصول مسائل الرد ..... ١٨٥
٧٦. الجواب على من زاد أصولاً أخرى ..... ١٨٧
٧٧. طريقة العمل في حل مسائل الرد إذا لم يكن فيها أحد الزوجين ..... ١٨٩
٧٨. طريقة العمل فيما إذا كان من يرد عليه شخصاً واحداً ..... ١٨٩
٧٩. طريقة العمل فيما إذا كان من يرد عليه صنفاً واحداً متعدد الرؤوس ..... ١٩٠
٨٠. طريقة العمل فيما إذا كان من يرد عليه أكثر من صنف ..... ١٩٠
٨١. طريقة العمل في حل مسائل الرد إذا كان فيها أحد الزوجين ..... ١٩٥

٨٢. طريقة العمل في حل مسائل الرد إذا كان مع أحد الزوجين شخصاً واحداً ..... ١٩٥
٨٣. طريقة العمل في حل مسائل الرد إذا كان مع أحد الزوجين صنفاً واحداً متعدد الرؤوس ..... ١٩٦
٨٤. طريقة العمل في حل مسائل الرد إذا كان مع أحد الزوجين أكثر من صنف ..... ١٩٨
٨٥. الأمثلة ..... ١٩٩
٨٦. مسألة تصحيح الانكسار في مسائل الرد والطريقة المختارة في ذلك ..... ٢١١
٨٧. باب المناسخات ..... ٢٢٣
٨٨. المناسبة ..... ٢٢٤
٨٩. سبب التسمية بالمناسخات ..... ٢٢٤
٩٠. حالات المناسخات وشروطها ..... ٢٢٥
٩١. كيفية العمل في الحالة الرئيسة الأولى ..... ٢٢٦
٩٢. أمثلتها ..... ٢٢٦
٩٣. كيفية العمل في الحالة الرئيسة الثانية ..... ٢٢٩
٩٤. أمثلتها ..... ٢٣١
٩٥. الحالة الرئيسة الثالثة وحالاتها ..... ٢٤٨
٩٦. طريقة العمل في الحالة الرئيسة الثالثة ..... ٢٤٨
٩٧. أمثلتها ..... ٢٥٠

- ٩٨ . الطرق العشر في عمل المناسخات ..... ٢٦٦
- ٩٩ . مثال جامع لحالات المناسخات الثلاث ..... ٢٦٦
- ١٠٠ . فصل طريقة شيخنا في حل مسائل المناسخات ..... ٢٧٤
- ١٠١ . المسألة السلعية ..... ٢٨٧
- ١٠٢ . الطريق العام ..... ٢٩٩
- ١٠٣ . فصل الاختصار تعريفه وأقسامه ..... ٣٠٨
- ١٠٤ . مسألة الاختصار في باب المناسخات ..... ٣٠٨
- ١٠٥ . الاختصار في غير المناسخات من الفرائض ..... ٣١٤
- ١٠٦ . باب قسمة التركات وأهميته ..... ٣١٦
- ١٠٧ . أقسام التركة ..... ٣١٧
- ١٠٨ . كيفية العمل إذا ساوت التركة مصح المسألة ..... ٣١٨
- ١٠٩ . كيفية العمل إذا كانت التركة غير مساوية لمصح المسألة ..... ٣١٩
- ١١٠ . الأعداد الأربعة المتناسبة ..... ٣١٩
- ١١١ . الطرق الخمس في قسمة التركات التي يقبل عدها ونحوه وأمثلتها ..... ٣٢٠

- ١١٢ . طريقة قسمة التركات التي لا يمكن عدّها أو وزنها  
وأمثلة ذلك ..... ٣٢٨
- ١١٣ . طريقة القيراط والخلاف في مقداره ..... ٣٣٠
- ١١٤ . الترجيح ..... ٣٣١
- ١١٥ . طريقة العمل بالقيراط وأمثلة ذلك ..... ٣٣٢
- ١١٦ . فصل التخرج تعريفه وحكمه وأمثله ..... ٣٣٤
- ١١٧ . مسألة قسمة التركة بين الغرماء تعريفه وطريقة  
العمل وأمثله ..... ٣٥١
- ١١٨ . باب الحمل تعريفه وشروطه ..... ٣٥٥
- ١١٩ . علامات وجود الحمل ..... ٣٥٦
- ١٢٠ . تنبيهان الأول ما وقع في شرح السببتي في شرح  
الرحبية ..... ٣٥٨
- ١٢١ . الثاني ما وقع في شرح موسوعة فقه سفيان  
الثوري ..... ٣٥٨
- ١٢٢ . الخلاف في مدة الحمل ..... ٣٥٩
- ١٢٣ . الرد على من قال أن شيخ الإسلام ابن تيمية يرى  
أقل مدة الحمل تسعة أشهر ..... ٣٦٠
- ١٢٤ . الخلاف في أقصى مدة الحمل ..... ٣٦١
- ١٢٥ . الترجيح ..... ٣٦٤
- ١٢٦ . حالات انفصال الحمل ..... ٣٦٥

١٢٧. الخلاف في العلامات المعتبرة التي يعرف بها حياة الحمل ..... ٣٦٧
١٢٨. الترجيح ..... ٣٦٩
١٢٩. الخلاف في تقدير تعدد الحمل في البطن الواحد ..... ٣٦٩
١٣٠. الترجيح ..... ٣٧٣
١٣١. الخلاف في قسمة التركة قبل انفصال الحمل ..... ٣٧٤
١٣٢. الترجيح ..... ٣٧٥
١٣٣. الخلاف في مقدار الموقوف للحمل ..... ٣٧٥
١٣٤. الترجيح ..... ٣٨٠
١٣٥. طريقة العمل في حل مسائل الحمل ..... ٣٨٠
١٣٦. تقديرات الحمل الستة ..... ٣٨١
١٣٧. خطوات العمل في حل مسائل الحمل وأمثلة ذلك ..... ٣٨١
١٣٨. المسألة الشهابية ..... ٣٩٦
١٣٩. لو كان في المسألة أكثر من حامل ..... ٤٠٤
١٤٠. باب الخنثى تعريفه وأقسامه وأنواعه ..... ٤٠٥
١٤١. العلامات المعتبرة في معرفة ذكورة الخنثى من أنوثته ..... ٤٠٦

- ١٤٢ . الجهات التي قد يوجد فيها ..... ٤١٢
- ١٤٣ . تعقيب ..... ٤١٣
- ١٤٤ . حكم ميراث الخنثى ..... ٤٢١
- ١٤٥ . أول حكومة في الخنثى ..... ٤٢٢
- ١٤٦ . المذاهب في ميراث الخنثى ..... ٤٢٤
- ١٤٧ . الترجيح ..... ٤٢٨
- ١٤٨ . طريقة العمل في حل مسائل الخنثى  
المشكل ..... ٤٢٩
- ١٤٩ . ميراث الخنثى المشكل وحالاته مع  
الأمثلة ..... ٤٣٠
- ١٥٠ . طريقة العمل في حل مسائل الخنثى المشكل إذا  
تعدد ..... ٤٤٢
- ١٥١ . باب المفقود ..... ٤٥١
- ١٥٢ . الخلاف في مدة الانتظار ..... ٤٥١
- ١٥٣ . خلاصة الخلاف ..... ٤٦٠
- ١٥٤ . الترجيح ..... ٤٦١
- ١٥٥ . حكم مال المفقود ..... ٤٦٣
- ١٥٦ . حكم إرث المفقود من غيره ..... ٤٦٤
- ١٥٧ . الترجيح ..... ٤٦٦
- ١٥٨ . حكم المال الموقوف للمفقود ..... ٤٦٧



١٥٩. حالات تبين المفقود ..... ٤٦٧
١٦٠. حكم المال الموقوف لغير المفقود ..... ٤٦٩
١٦١. حكم توريث الأسير والإرث منه ..... ٤٧٠
١٦٢. طريقة العمل في حل مسائل المفقود ..... ٤٧٠
١٦٣. الأمثلة ..... ٤٧٢
١٦٤. طريقة العمل في حل مسائل المفقود إذا  
تعدد ..... ٤٧٦
١٦٥. باب الغرقى ونحوهم ..... ٤٨٠
١٦٦. حالات الموت الجماعي ..... ٤٨٠
١٦٧. الخلاف في توريث بعضهم من بعض ..... ٤٨٢
١٦٨. أدلة من لم يورث الغرقى ونحوهم ..... ٤٨٣
١٦٩. أدلة من ورث الغرقى ونحوهم ..... ٤٨٦
١٧٠. الترجيح ..... ٤٨٧
١٧١. فصل ..... ٤٨٩
١٧٢. طريقة العمل على القول المرجوح ..... ٤٩٠
١٧٣. فهرس الآيات ..... ٥٠٠
١٧٤. فهرس الأحاديث والآثار ..... ٥٠١
١٧٥. فهرس الشعر ..... ٥٠٣
١٧٦. فهرس الأعلام حسب أولوية ورودهم ..... ٥٠٧
١٧٧. فهرس الأعلام حسب الأحرف الهجائية ..... ٥٠٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الوسيط

بين الاختصار والتبسيط  
في فقه الفرائض  
وحساب المواريث

المجلد الثالث

للفقير إلى عفو ربه القدير  
علي بن ناشب بن يحيى الحلوي الشراحيلى

١٧٨ . فهرس الموضوعات ..... ٥٠٩

# الوسيط

## بين الاختصار والتبسيط

### فى فقه الفرائض وحساب الموارىث



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باب ذوى الأرحام

### التعريف :

**الأرحام فى اللغة :** جمع رحم وهو منبت الولد فى البطن وسمى باسم ذلك المحل تقريباً للأفهام والرحم فى اللغة مطلق القرابة <sup>(١)</sup> .

**واصطلاحاً :** هم كل قريب ليس بذى فرض فى كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله ﷺ أو إجماع الأمة ولا عصابة تحرز المال عند الانفراد <sup>(٢)</sup> .

### الخلافاً فى توريث ذوى الأرحام

للعلماء رحمهم الله تعالى فى توريث ذوى الأرحام من عدمه قولان مشهوران وهما :-

**القول الأول :** هو القول بتوريث ذوى الأرحام وهو مروى عن أبى بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبى عبيدة وأبى هريرة وعائشة ومعاذ وأبى الدرداء رضى الله عنهم أجمعين .

وبه قال عمر بن عبد العزيز وابن سيرين وعطاء ومجاهد و شريح وطاووس والأسود بن يزيد وسفيان الثوري وهو مذهب الإمام أحمد وأصحابه ومسروق وعلقمة بن قيس

(١) انظر مختار الصحاح ص ١٨٣ والعذب الفانض ج ١٥/٢ والفرائض للاحم ص ١٨٥

بتصرف

(٢) شرح السراجية للسيد الجرجاني ص ١٨٥

وابن أبي ليلى ومحمد بن سالم وعبيدة السلماني وسعيد بن جبير وعكرمة والشعبي والنخعي والأعمش وحماد بن أبي سليمان وأبي بكر بن عياش وابن المبارك وجابر بن زيد وابن أبي مليكة ويحيى بن أكثم وأبي حنيفة وأصحابه والحسن بن صالح ونعيم بن حماد وأبي عبيد وإسحاق بن راهوية وحمزة الزيات ونوح بن دراج<sup>(١)</sup> ويحيى بن آدم والقاسم بن سلام ومغيرة الظبي والشافعي في الجديد .

وحبيش بن ميسرة وأسد بن عمر ومحمد بن نصر المروزي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود والقاسم بن عبد الرحمن وميمون بن مهران وبه قال النووي<sup>(٢)</sup> رحمهم الله تعالى .

وكل من قال بالرد قال بتوريث ذوي الأرحام .

وبه قال علماء الشافعية في أواخر القرن الرابع الهجري .

كما قال به متأخري علماء المالكية في أوائل القرن الثالث الهجري .

(1) نوح بن دراج : هو نوح بن دراج النخعي مولاهم أبو محمد الكوفي القاضي كان له فقه ولي القضاء بالكوفة من الثامنة مات سنة ١٨٢ هـ وهو قاضي الجانب الشرقي اهـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج٢/٢٦٤ معزواً إلى تهذيب التهذيب ج١٠/١٨٢ - ١٨٤ وانظر تقريب التهذيب ص ٩٧ رقم (٧٢٠٥)  
(2) المغني بالشرح الكبير ج٧ ص ٨٤ وشرح السراجية ص ١٨٦ ونيل الأوطار ج٦ ص ٧٦ والعذب الفائض ج ٢ ص ١٧ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ ص ٥٦ والميراث في الشريعة الإسلامية ص ٢٨١ عزاه للمبسوط للسرخسي ج ٣٠ ص ٢-٣ وانظر الاستذكار ج ١٥/٤٨٢



قال الخبري رحمه الله تعالى في التلخيص : وبه ( أي ) بتوريث ذوي الأرحام يفتي أكثر أصحابنا اليوم لعدم بيت المال (١) .

غير أن الرافعي وهو من متأخري علماء الشافعية قال : إن المال يعطى لذوي الأرحام من باب رعاية المصلحة لا من باب التوريث (٢) .

أما ما روي أن أبا بكر وعمر وعثمان أنهم قالوا بعدم توريث ذوي الأرحام فهو غير صحيح ؛ فإنه حكى أن المعتضد سأل أبا حازم القاضي عن هذه المسألة .

فقال : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ غير زيد بن ثابت على توريث ذوي الأرحام ولا يعتد بقوله بمقابلة إجماعهم وقال المعتضد أليس أنه يروى ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان ؟

فقال : كلا وقد كذب من روى ذلك عنهم .

وأمر المعتضد برد ما كان في بيت المال مما أخذ من تركة من كان ورثه من ذوي الأرحام وقد صدق أبو حازم فيما قال .

(١) التلخيص ج ١ ص ٦١ وانظر حاشية الاستذكار ج ١٥ ص ٦٩ و التهذيب ص ١٦١ - ١٦٤

(٢) حاشية شرح السراجية للجرجاني ص ١٨٧ تحقيق محمد درويش وقال انظر حاشية القليوبي بهامش المحلى للمنهاج ٣/٢ ونهاية المحتاج للرملي ١٠/٦ وشرح الزرقاني على مختصر الخليل ٢١٣/٨

وقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال : لا أتأسف على شيء كتأسفي على أني لم أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاث :

١- عن هذا الأمر ( الخلافة ) أهو فينا فنتمسك به أم في غيرنا فنسلم إليه ؟

٢- وعن الأنصار : هل لهم من هذا الأمر شيء ؟

٣- وعن توريث ذوي الأرحام ؟ فإنني لم أسمع

فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ولكني ورثتهم برأيي <sup>(١)</sup> .

### أدلة المورثين لذوي الأرحام :

استدل القائلون بتوريث ذوي الأرحام بالقرآن والسنة

والمعقول :

(١) المبسوط للسرخسي ج ٣٠ ص ٢-٣

## فأما أدلة القرآن فكما يلي :

١ - قول الله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (١) .  
 أي أحق بالتوارث في حكم الله تعالى .  
 وقال أهل العلم كان التوارث في ابتداء الإسلام بالحلف يتوارثون به دون القرابة وذلك لقوله تعالى ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَأَوْهَهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴾ (٢) .  
 ثم نسخ ذلك بقوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (٣) فما كان لمولى الموالاة والمواخاة في ذلك الزمان صار مصروفاً إلى ذوي الأرحام (٤) .  
 وقيل لفظ أولي الأرحام كلمة عامة تشمل الأقارب جميعاً سواء كانوا من أصحاب الفروض .  
 أو من العصابات أو لم يكونوا منهم فمن ليس منهم من أقرباء الميت فهو داخل في الأولوية بالإرث .

(١) سورة الأنفال آية ٧٥

(٢) سورة النساء آية ٣٣

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٨٤ - ٨٥ والناسخ والمنسوخ لأبي عبيد القاسم الهروي ص ٢٢٤ - ٢٢٦ من الأثر رقم ٤١٠ - ٤١٥ والفتح ج ١٢ ص ٢٨ - ٣٠

(٤) شرح السراجية للجرجاني ص ١٨٧ - ١٨٨

وبذلك يكون أولو الأرحام أولى إذا عدم الوارث  
بالفرض أو التعصيب من بيت مال المسلمين لأنه للمسلمين  
جميعاً .

**قال شيخنا حفظه الله تعالى :** هذه الآية أصل في

توريث ذوي الأرحام .

٢- قول الله تعالى ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ  
الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ  
وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ (١) .  
ومعلوم أن ذوي الأرحام من الأقربين فوجب لهم نصيبهم  
لا يحجبهم عنه إلا من هو أولى منهم (٢) .  
فلفظ الرجال والنساء والأقربين يشملهم و الدليل على  
مدعي التخصيص (٣) .

**أما السنة فقد استدلوها بأدلة منها ما يلي :**

١- ما رواه الإمام أحمد رحمه الله بإسناده عن سهل  
بن حنيف أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فقتله ولم يترك إلا  
خالاً .  
فكتب فيه أبو عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه إلى عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه .

(1) سورة النساء آية ٧

(2) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٨٤ رقم ٢٢٨٩٢

(3) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٠

فكتب إليه عمر أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ( الخال وارث من لا وارث له ) .

قال الترمذي : هذا حديث حسن (١) .

ووجه الدلالة أنه ﷺ جعل الخال وارث لمن ليس له وارث والخال من ذوي الأرحام فيقاس عليه سائرهم .

قال ابن حزم : لا يصح نص في ميراث الخال (٢) .

**تبييه** : ورد في شرح السراجية للسيد الجرجاني بتحقيق الدرويش أن رجلاً رمى سهماً إلى سهل بن حنيف فقتله (٣) .

**قلت** : إن سهل بن حنيف هو الراوي وليس هو الذي رُمي بالسهم ، والصحيح ما أثبتناه - والله تعالى أعلم - .

٢- لما مات ثابت بن الدحداح قال ﷺ لقيس بن

عاصم رضي الله عنه : هل تعرفون له نسباً فيكم ؟ فقال : إنه كان فينا

(1) المغني بالشرح الكبير ج٧ ص ٨٥ وحسنه ابن حجر في الفتح ج ١٢ ص ٣٤ وقال الشوكاني في النيل ج ٦ ص ١٧٩ حسن أبو زرعة الرازي رواية المقدم وصححه الحاكم وابن حبان قال الألباني في الإرواء وأخرجه الترمذي (١٣/٢) وابن ماجة (٢٧٣٧) والطحاوي ٤٣٠/٢ وابن الجارود (٩٦٤) وابن حبان (١٢٢٧) والدارقطني (٤٦١) والبيهقي (٢١٤/٦) وأحمد (٢٨/١ و ٤٦) وقال الترمذي حديث حسن صحيح وصححه الألباني انظر طريقه وألفاظه في الإرواء ج ٦ ص ١٣٧ - ١٣٨ قال ابن حزم في المحلى ج ٣٤٨/٨ مسألة ١٧٥٠ لا يصح نص في ميراث الخال

(2) المحلى ج ٨ / ٣٤٨ مسألة ( ١٧٥٠ )

(3) شرح السراجية للجرجاني ص ١٨٨

غريباً ولا نعرف له إلا ابن أخت هو أبو لبابة بن عبد المنذر فجعل ﷺ ميراثه له (١) .

ووجه الدلالة من الحديث جعل ﷺ الميراث لابن أخت ثابت ابن الدحداح وهو من ذوي الأرحام فيقاس عليه غيره منهم .

٣- ومن المؤيدات لميراث ذوي الأرحام ما أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ أنه قال : قال رسول الله ﷺ : ابن أخت القوم منهم (٢) .

٤- ومما يؤيد توريت ذوي الأرحام أيضاً حديث عمرو بن شعيب السابق عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : (( أنه جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها )) رواه أبو داود .

ووجه الدلالة من الحديث : جعل ﷺ ميراث ابن الملاعنة لورثة أمه من بعدها وهم أرحام لا غير (٣) .

(1) شرح السراجية للجرجاني ص ١٨٩ قال الدرويش في حاشيتها : أخرجه الطحاوي وابن أبي شيبة وقال محمد في الموطأ وحديث مروية أهل المدينة يقصد هذا الحديث لأن سنده صحيح لا يستطيعون رده ثم ذكره معزواً للتعريف والإخبار ص ٢٣٠ مخطوطاً  
(2) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ١٢ / ٥٦ رقم ( ٦٧٦٢ ) باب ٢٤ مولى القوم من أنفسهم رقم ( ٦٧٦١ ) عن أنس بن مالك ﷺ ومسلم جزء ٧ / ١٥٣  
(3) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٤-١٨٥ بتصرف

**المعقول :**

وأما الاستدلال بالمعقول فيقولون إن من العقل والمنطق أن يكون القريب مطلقاً أحق بقريبه في كل حال وينفق عليه في حياته إن كان محتاجاً ويرثه إذا مات فهو أولى بذلك من بيت المال (١) .

لأنه ساوى الناس في الإسلام وزاد عليهم بالقرابة فقد اجتمع له سببان : القرابة والإسلام فأشبهه تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب أعني أنه من اجتمع له سببان أولى ممن له سبب واحد (٢) .

فكان أولى بماله منهم ولهذا كان أحق في الحياة بصدقته وصلته وبعد الموت بوصيته فأشبهه ذوي القرابة والعصبات المحجوبين إذا لم يكن من يحجبهم (٣) .

فأصل المواريث عند الجميع صاحب السببين أولى من ذي السبب الواحد (٤) .

**القول الثاني :** هو القول بعدم توريث ذوي الأرحام وهو قول زيد بن ثابت ورواية شاذة عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم فإذا عدم الورثة من أصحاب الفروض والعصبات

(1) التركات والوصايا ص ٤٩٨

(2) بداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ٢ / ٢٥٥ والاستنكار ج ١٥ / ٨٤ رقم (٢٢٨٩٤ و ٢٢٨٩٥)

(3) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٨٦

(4) الاستنكار ج ١٥ / ٨٤

وضع المال في بيت مال المسلمين وتابعهم من التابعين  
الفقهاء السبعة المدنيون وأبو سلمة وابن شهاب وربيعة وأبو  
الزناد وعطاء وعمرو بن دينار وابن جريج وداود وأبو ثور  
والعوفي وابن جرير .

وإليه ذهب الإمام مالك والإمام الشافعي في القديم  
والأوزاعي وأكثر أهل الشام وسفيان الثوري (١) .

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى: لا يصح نص في  
ميراث الخال فما فضل عن سهم ذوي والسهام وذوي  
الفرائض ولم يكن هنالك عاصب ولا معتق ولا عاصب  
معتق ففي مصالح المسلمين لا يرد شيء من ذلك على ذي  
سهم .

ولا على غير ذي سهم من ذوي الأرحام إذ لم يوجب  
ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع .

فإن كان ذوو الأرحام فقراء أعطوا على قدر فقرهم  
والباقي في مصالح المسلمين (٢) .

وروي القول بعدم التوريث عن أبي بكر وعمر رضي  
الله عنهما إلا أنه لم يصح عنهما بل صح عكسه كما سبق  
بيانه في القول الأول .

(1) موطأ الإمام مالك ج ٢/٥١٨ والحاوي الكبير ج ١٠/٢٢٣ والاستنكار ج ١٥ / ٤٨٠  
رقم ( ٢٢٨٦٧ ) والمجموع شرح المذهب ج ١٦/٥٥ وفقه الإمام الأوزاعي ج ٢/  
١٤٤ والميراث في الشريعة الإسلامية ص ٢٨٤

(2) المحلى ج ٨ ص ٣٤٨ مسألة مستدركة رقم ( ١٧٥٠ )



### أدلة المانعين لتوريث نوى الأرحام :

واستدل المانعون لتوريث نوى الأرحام بالقرآن والسنة والمعقول .

**فأما القرآن :** فقالوا إن النصوص الأمرة بالتوريث في القرآن والمبينة نصيب كل وارث لم يرد فيها ما يفيد أن نوى الأرحام لهم نصيب في الميراث لا بطريق الفرض ، ولا بطريق التعصيب ، ولا بأي طريق كانت ، والميراث من الأمور التوقيفية لا مجال للاجتهاد فيه ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ (١) .

وإذا كان لا نص في نوى الأرحام يقضي بتوريثهم فلا ميراث فمن جعل لهم حقاً فقد زاد على النص (٢) .

### وأما السنة فاستدلوا بأدلة منها ما يلي :

١- ما رواه أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : ( إن الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لو ارث ) (٣) الحديث .  
فظاهر النص يقتضي أنه لا حق في الميراث لمن لم يعطه الله شيئاً .

(١) سورة مريم الآية ( ٦٤ )

(٢) التركات والوصايا ص ٤٩٦

(٣) سبق تخريجه

وجميع ذوي الأرحام لم يعطهم الله في كتابه شيئاً فنبت  
أنه لا ميراث لهم<sup>(١)</sup> .

وأنه ﷺ نفى الوصية عن الوارث وذووا الأرحام تجوز  
لهم الوصية فلا يكونون من الورثة<sup>(٢)</sup> .

٢- ما رواه أبو سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي  
ﷺ سئل عن ميراث العممة والخالة فقال لا أدري حتى يأتي  
جبريل ( عليه السلام ) .

ثم قال أين السائل عن ميراث العممة والخالة أتاني جبريل  
( عليه السلام ) فسارني أن لا ميراث لهما<sup>(٣)</sup> .

٣- ما رواه عطاء بن يسار عن ابن عمر رضي الله  
عنهما أن النبي ﷺ كان يأتي قباء على حمارٍ أو حمارة  
يستخير الله في ميراث العممة والخالة فأنزل الله عز وجل أن  
لا ميراث لهم<sup>(٤)</sup> .

(1) المجموع شرح المهذب المجموعة الثانية ج ١٦ / ٥٦

(2) فرائض الملاحم ص ١٨٦

(3) رواه الدار قطني عن أبي هريرة وقال : لم يسنده عن مسعدة عن محمد بن عمرو  
وهو ضعيف وضاع للحديث والصواب مرسل ورواه الطبراني في معجمه عن عطاء بن  
يسار مرسل وعن أبي سعيد الخدري مسند وهو ضعيف بيعقوب بن محمد الزهري ورواه  
الحاكم وفيه عبد الله بن جعفر ولم يحتج به أحد اهـ حاشية شرح السراجية للجرجاني  
تحقيق الدرويش/١٨٧

(4) المجموع شرح المهذب المجموعة الثانية ج ١٦ / ٥٦ والتركات والوصايا ص ٤٩٧

وهذان الحديثان نص في العمة والخالة ويقاس عليهما  
سائر ذوي الأرحام (١).

**وأما المعقول** : فقالوا : إن كلاً من العمة وبنت الأخ لا  
ترث مع أخيها فلا ترث منفردة لأن انضمام الأخ إليها  
يؤكدها و يقويها وإذا كانت لا ترث معه فمع عدمه أولى .  
ولما لم يرث ذوو الأرحام مع الموالي لم يرثوا إذا  
انفردوا قياساً على المماليك .

### **الترجيح**

بالنظر في أدلة الفريقين نجد أن الراجح منهما هو قول  
المورثين لذوي الأرحام (٢).

لقوة أدلته ووضوح دلالتها على المطلوب (٣).

فالقول بتوريثهم هو الصواب (٤).

**قال شيخنا حفظه الله تعالى** : القول بتوريث ذوي

الأرحام هو القول الأقرب إلى الحق .

**قلت** : لا سيما وقد رجع إليه المخالفون فرجع إليه

متأخروا المالكية بل ذكر الشيخ سليمان البحيري في شرح

الإرشاد عن عيون المسائل إنه حكى اتفاق شيوخ المذهب

(1) فرائض اللاحم ص ١٨٦

(2) التحقيقات المرضية ص ٢٦٣

(3) فرائض اللاحم ص ١٨٩

(4) تسهيل الفرائض ص ٥٥

( يعني مذهب المالكية ) بعد المائتين على توريث ذوي الأرحام <sup>(١)</sup> .

كما رجع إليه متأخروا علماء الشافعية في أواخر القرن الرابع الهجري <sup>(٢)</sup> .

أما الجواب على قول المخالفين لتوريث ذوي الأرحام عمومات الكتاب محتملة وبعضها منسوخ والأحاديث فيها ما تقدم من المقال .

فيقال لهم : بأن دعوى الاحتمال إن كانت لأجل العموم فليس ذلك مما يقدر في الدليل و الاستلزام إبطال الاستدلال بكل دليل عام وهو باطل .

وإن كان لأمر آخر فما هو <sup>(٣)</sup> .

وأما قولهم أن أحاديث الخال ضعاف فكلام فيه إجمال . فإن أريد بها أنها ليست في درجة الصحاح التي لا علة فيها فصحيح ولكن هذا لا يمنع الاحتجاج بها ولا يوجب انحطاطها عن درجة الحسن .

بل هذه الأحاديث وأمثالها هي الأحاديث الحسان فإنها قد تعددت طرقها ،

(1) التركات والوصايا ص ٤٩٧ معزواً للشرح الكبير للدسوقي ج ٤ / ٤٦٨  
 (2) المصدر السابق معزواً للمغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ج ٣ / ٤٠٦ وانظر هامش شرح السراجية للجرجاني بتحقيق الدرويش ص ١٨٧  
 (3) نيل الأوطار ج ٦ / ١٨٠

ورويت من وجوه مختلفة وعرفت مخرجها .  
ورواتها ليسوا بمجروحين ولا بمتهمين وقد صححها  
بعض الأئمة .  
وليس في أحاديث الأصول ما يعارضها ولا شك في  
انتهاض مجموعها للاستدلال إن لم ينتهض الأفراد .  
وأما حملهم الخال في الحديث على أنه عصبه .  
أو أنه السلطان أو المراد به السلب أو أعطي على سبيل  
الطعمة لا الميراث فإن لفظ الحديث يبطله فإنه قال (( يرث  
ماله )) .  
وفي لفظ (( يرثه )) فقد سماه عليه السلام وارثاً والأصل في  
التسمية الحقيقة .  
وأن المخاطبين بهذا اللفظ فهموا منه الميراث دون  
غيره وهم الصحابة رضي الله عنهم ولهذا كتب به عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
جواباً لأبي عبيدة رضي الله عنه حين سأله في كتابه عن ميراث الخال  
وهم أحق الناس وأجدرهم بالإصابة في الفهم <sup>(١)</sup> .  
وأما قياسهم لذوي الأرحام على المماليك فقال فيه ابن  
عبد البر رحمه الله : عين المحال .  
وقال شيخنا حفظه الله هذا قياس في غير محله هؤلاء  
أحرار و أولئك مماليك .

(1) شرح ابن القيم على سنن أبي داود عون المعبود ج ٨ ص ١٠٨ - ١١١ و نيل الأوطار ج ٦ ص ١٨٠ بتصرف

## أصناف ذوى الأرحام

اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في عد أصناف ذوى الأرحام فمنهم من عدهم خمسة عشر كالماوردي في الحاوي الكبير<sup>(١)</sup>.

ومنهم من عدهم أحدا عشر كابن قدامة في المغني<sup>(٢)</sup> وابن الجوزي في المذهب الأحمد.

ومنهم من عدهم عشرة كالكلوذاني في التهذيب ، وابن حجر في الفتح و الشافعية في رحمة الأمة والميزان الكبرى ومغني المحتاج و السراج الوهاج و نهاية المحتاج ، وحاشيته والمهذب<sup>(٣)</sup> ،

والوزير ابن هبيرة في الإفصاح<sup>(٤)</sup> ،

وقال في شرح الجعبرية : ومنهم من يزيد على ذلك<sup>(٥)</sup>.

ومنهم من عدهم سبعة أصناف كالسرخسي في المبسوط<sup>(٦)</sup>

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٧٢

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٨٣

(٣) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ١٦٠ و الميراث في الشريعة الإسلامية ص

٢٨٥ والمهذب بشرح المجموع ج ١٦ ص ٥٤

(٤) كتاب الإفصاح عن معاني الصحاح ج ٢ ص ٨٩

(٥) العذب الفائض ج ٢ ص ١٥

(٦) المبسوط للسرخسي جزء ٣٠ ص ٦

ومنهم من عدّهم أربعة أصناف كالجرجاني في السراجية<sup>(١)</sup> وأكثر الفرضيين .

**قلت** : و الظاهر و الله أعلم أن هذا الخلاف هو في الضبط والتصنيف وفي الإجمال والتفصيل أما المقصود فلا خلاف فيه .

فأما من عدّهم أحدا عشر فقد جعلهم كالتالي :

- ١- ولد البنات وولد بنات الابن وإن نزلوا ذكورا وإناثا .
- ٢- الأجداد الساقطون وإن علوا وهم كل جد في نسبه للميت أنثى .
- ٣- الجدات الساقطات وإن علون وهن كل جدة أدلت بذكر بين أنثيين .
- ٤- ولد الأخوات و إن نزلوا سواءً كن للأبوين أو للأب أو لأم .
- ٥- بنت كل أخ سواءً كان شقيقاً أو لأب أو لأم .
- ٦- ولد الأخ لأم .
- ٧- العم لأم و هو أخو الأب لأمه .
- ٨- بنت كل عم سواءً كان العم شقيقاً أو لأب أو لأم .
- ٩- كل عمة سواءً كانت شقيقة أو لأب أو لأم .

(١) شرح السراجية للسيد الجرجاني ص ١٩٠

- ١٠- كل الأخوال و الخالات وهم إخوة الأم وأخواتها سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم .
- ١١- كل من أدلى بهؤلاء العشرة كعمة العمة وخالة الخالة وأبي أبي الأم وأخي العم لأم وعمته ونحو ذلك (١) .
- أما من عددهم خمسة عشر كالماوردي فهم نفس الأصناف الأحد عشر وإنما جعل الأخوال والخالات صنفين وعد كل من أدلى بصنف منهما صنفاً بذاته كأولاد الأخوال والخالات وأولاد العمة .
- وأولاد العم لأم وهؤلاء يشملهم صنف واحد وهو كل من أدلى بالعشرة السابقين - والله تعالى أعلم - (٢) .
- وأما من عددهم عشرة أصناف فهم نفس الأصناف الأحد عشر مع دمج صنفى الأجداد والجديات تحت صنف واحد .
- وأما من عددهم أربعة أصناف فكأنه والله أعلم مراعاةً للاختصار حيث جعلهم كالتالي :
- الصنف الأول** : من ينتمي إلى الميت وهم فروعه الذين لا فرض لهم ولا تعصيب كأولاد البنات وأولاد بنات الابن ذكوراً وإناً وإن نزلوا .

(1) العذب الفانض شرح عمدة الفارض ج ٢ ص - ١٦

(2) انظر الحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٧٢



**الصنف الثاني** : من ينتمي إليهم الميت وهم أصول الميت الذين لا فرض لهم ولا تعصيب وهم الأجداد الساقطون الذين في نسبتهم إلى الميت أنثى فأكثر كأب الأم وإن علا والجدات الساقطات وإن علون كأب الأم .

**الصنف الثالث** : من ينتمي إلى أبوي الميت وهم الحواشي الذين لا فرض لهم ولا تعصيب كأولاد الأخوات مطلقاً ذكوراً وإناً سواً كن الأخوات شقيقات أو لأب أو لأم وأولاد بنات الإخوة وإن نزلن كذلك سواء كن أشقاء أو لأب وبنوا الإخوة لأم ذكوراً وإناً وإن نزلوا .

**الصنف الرابع** : من ينتمي إلى جدي الميت وهم العمات مطلقاً والأعمام لأم والأخوال والخالات (١) .

## **الترجيح**

الراجح في نظري أن أصناف ذوي الأرحام أحد عشر وهو القول الوسط حيث لا إفراط ولا تفريط فهو أكثر القليل وأقل الكثير وما عداه فهو راجع إليه - والله تعالى أعلم - .

(١) السراجية بشرح السيد الجرجاني ص ١٩٠ - ١٩١ بتصرف

## شروط توريث ذوي الأرحام

يشترط لتوريث ذوي الأرحام شرطان وهما :

**الشرط الأول :** عدم وجود أحد من أهل الفروض عدا

الزوجين على الراجح .

**الشرط الثانى :** عدم وجود أحد من العصبة النسبية أو

السببية (١) .

## طرق توريث ذوي الأرحام :

اختلف القائلون بتوريث ذوي الأرحام في كيفية طريقة

التوريث على ثلاث طرق وهي :

**الطريق الأول :** طريق أهل التنزيل وهو مذهب الإمام

أحمد رحمه الله تعالى .

وبه أخذ متأخروا الشافعية والمالكية وهو ما عليه أكثر

القائلين بتوريث ذوي الأرحام .

**وكيفية هذا الطريق :** هو تنزيل كل واحد أو صنف من

ذوي الأرحام منزلة من يدلي به من الورثة فيجعل له نصيبه

فإن بعدوا ذوو الأرحام نزلوا درجة درجة إلى أن يصلوا من

يمتون به فيأخذون ميراثه .

وهو الظاهر من قول عمر بن الخطاب وعلي بن أبي

طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما .

(١) الفوائد الجليلة ص ٦٢ - ٦٣ بتصرف

وبه قال علقمة ومسروق والشعبي والنخعي وحماد  
ونعيم وشريك وابن أبي ليلى والثوري وأبو عبيدة القاسم بن  
سلام الهروي والحسن بن زياد اللؤلؤي والحسن بن  
صالح<sup>(١)</sup> رحمهم الله تعالى .

وهو الأصح الأقيس<sup>(٢)</sup> قال في شرح الجعبرية : لأنه  
الأقيس على الأصول<sup>(٣)</sup> .

كما صححه سبط المارديني في كشف الغوامض وقال  
وعليه الفتوى<sup>(٤)</sup> .

أما وجه تسمية هذا الطريق بطريق التنزيل : فلأنه  
ينزل كل فرع منهم بمنزلة أصله .

وأما عند التوزيع فإن الحنابلة يوزعون نصيب من  
يدلون به عليهم الذكر والأنثى سواء على المشهور من  
مذهب الإمام أحمد<sup>(٥)</sup> ذكرهم وأنثاهم سواء دون تفضيل  
للذكر على الأنثى .

وهو قول نعيم بن حماد وأبي عبيد وإسحاق بن راهوية  
أما القائلون بتوريث ذوي الأرحام من المالكية  
والشافعية فإنهم يفضلون الذكر على الأنثى للذكر مثلاً

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٨٧ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٧٢ - ٣٧٣ والتهذيب

في الفرائض والوصايا ص ١٦٥ / ١٦٦ وشرح السراجية للجرجاني ١٩٤ بتصرف

(٢) الفصول لابن الهانم ص ٣٠٤ وفتح القريب المجيب جزء ٢ / ١٠٦

(٣) العذب الفائض جزء ٢ / ١٨

(٤) كشف الغوامض جزء ١ ص ٣٧٢

(٥) تسهيل الفرائض ص ٥٧

نصيب الأنثى إلا أن يكونوا مدلين بولد الأم فلا يفضلون الذكر على الأنثى (١).

وهي الرواية الثانية عن الإمام أحمد وهي قوية الدليل لأن ذوي الأرحام يرثون بغيرهم فينبغي أن يعطوا حكم من أدلوا به (٢).

وقال الماوردي رحمه الله : هو قول جمهور المنزلين فلذلك ذهبنا وبه نفتي وعليه نعمل لأنه أجرى على القياس من قول أهل القرابة (٣).

ونسب لسفيان الثوري إذا كان أبوهم واحداً وأمهم واحدة (٤).

**الطريق الثاني طريق القرابة : وهو مذهب أبي حنيفة**

وصاحبيه و زفر وعيسى بن أبان (٥)

(١) فرائض اللاحم ص ١٩٦ بتصرف

(٢) تسهيل الفرائض ص ٦٠ - ٦١ بتصرف

(٣) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٧٣ بتصرف

(٤) موسوعة فقه سفيان الثوري ص ١٢٩

(٥) عيسى بن أبان : هو عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى قاض من كبار فقهاء الحنفية ولي القضاء بالبصرة عشر سنين وتوفي بها سنة ٢٢١ هـ ١ هـ حاشية شرح السراجية للجرجاني تحقيق الدرويش ص ١٩١

وبه قطع البغوي<sup>(١)</sup> والمتولي<sup>(٢)</sup> .  
 وسمي هذا الطريق طريق القرابة لأنهم يورثون  
 الأقرب فالأقرب قياساً على العصبات<sup>(٣)</sup> وهو اختيار سراج  
 الدين السجاوندي حكاه عنه الجرجاني<sup>(٤)</sup> .  
 ورواية عن الإمام أحمد<sup>(٥)</sup> .  
 وأما عند التوزيع على طريقة القرابة فيقدم الأقرب  
 جهة فإن استووا فأقربهم درجة .  
 فإن استووا قدم الأقوى على تفصيل في هذه الحالة من  
 حيث الأقوى و يفضل الذكر على الأنثى للذكر مثل حظ  
 الأنثيين قياساً على العصبات إلا من أدلى بولد الأم<sup>(٦)</sup> .

- (1) البغوي : هو حسين بن مسعود بن محمد العلامة محي السنة أبو محمد البغوي ويعرف بابن الفراء تارة والفراء أخرى كان ديناً عالماً على طريق السلف إماماً في التفسير والحديث والفقاه توفي بمرور سنة ٥١٦ هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ٣١٠
- (2) المتولي : هو عبد الرحمن بن مأمون بن علي بن إبراهيم النيسابوري الإمام أبو سعيد المتولي ولد سنة ٤٢٧ هـ أو سنة ٤٢٦ هـ توفي في شوال سنة ٤٧٨ هـ ببغداد انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ج ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ وطبقات السبكي ج ٥ / ١٠٦ - ١٠٨
- (3) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ / ١٠٦ والسراجية بشرح السيد الجرجاني ص ١٩١ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٧٢ وحاشية الفصول ص ٣٠٤ والتركات والوصايا ص ٥٠٢
- (4) شرح السراجية للسيد الجرجاني ص ١٩٦
- (5) التحقيقات المرضية ص ٢٧٢ معزواً للإنصاف ج ٧ ص ٣٢٣
- (6) أحكام المواريث ص ٢١٤ معزواً لابن عابدين ج ٥ ص ٦٩٣ و ميسوط السرخسي ج ٣٠ ص ٢ و مجمع الأنهر ج ٢ ص ٧٦٥ وانظر شرح السراجية ص ١٩٦

**ثالثاً طريق الرحم :** ذهب فريق من الفقهاء إلى أن الأساس في ميراث ذوي الأرحام هو فكرة الرحم فاستحقوا الميراث بالوصف العام الثالث لقوله تعالى ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ . وفي هذا الوصف وهو الرحم ؛ الأقرب والأبعد سواء فلا تفضيل لصنف على آخر .

ولا لواحد من أفراد صنف على آخر من ذات الصنف فلا يفضل قريب على بعيد و لا صنف دون صنف ولا ذكر على أنثى ما دامت الرحم مشتركة بين الجميع . ويقسم المال على الموجودين بالتساوي أي من عدد رؤوسهم دون النظر إلى القرب و البعد و القوة و الضعف والذكورة الأنوثة .

ومن أصحاب هذا الرأي نوح بن دراج النخعي وحبيش بن مَبَشَّر الطوسي (١) - (٢) . وهو مذهب مهجور (٣) وقد زال بزوال أصحابه (٤) .

(١) حبيش بن مبشر الطوسي : هو حبيش بن مبشر بن أحمد بن محمد الثقفي أبو عبد الله الطوسي ثقة فقيه سني من الحادية عشرة مات سنة ٢٥٨ هـ ١٤٧ رقم ١٩١ التهذيب ص ٩٢ رقم ( ١١١٧ ) وانظره في طبقات الحنابلة ج ١ ص ١٤٧ رقم ١٩١ (٢) شرح السراجية للجرجاني ص ١٩٥ و العذب الفائض ج ٢ ص ١٨ و التركات و الوصايا ص ٥٠٠ معزواً لمبسوط السرخسي ج ٣٠ ص ٣-٥ و التلخيص ج ١ ص ٣٣٥

(٣) فرائض الملاحم ص ١٩٠

(٤) الميراث العادل في الإسلام ص ٢٢٣

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة

الفارض :

وهو إلى مـذاهب منقسم

تنزيلٌ أو قرابةً أو رحم

وهجروا مذهب أهل الرحم

توريث كل ذي رحم و عمم

وورث النعمان بالقرابة

فقدم الأقرب لا غرابة

وأحمد و الشافعي أسسا

بمذهب التنزيل قولاً أقيساً<sup>(١)</sup>

مثال توضيحي للطرق الثلاثة وهي طريق التنزيل ،

وطريق القرابة ، وطريق الرحم : لو هلك هالك عن بنت

بنت وبنت بنت ابن وبنت أخ لغير أم .

فإن أصل مسألتهم عند المنزليين من ستة [٦] لبنت

البنت النصف ثلاثة [٣] هو ميراث البنت التي أدلت بها .

ولبنت بنت الابن السدس واحد [١] تكملة الثلثين وهو

ميراث بنت الابن التي أدلت بها .

والباقى اثنان [٢] لبنت الأخ لغير أم وهو ميراث

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض ج ٢ ص ١٨

٦		المدلى بهم	نوو الأرحام	الأخ الذي
٣	٢/١	بنت	بنت بنت	أدلت به
١	٦/١	بنت ابن	بنت بنت ابن	وهذه
٢	ب.ع	أخ لغير أم	بنت أخ لغير أم	صورتها :

وأما عند أهل القرابة فإن المال لبنت البنت لأنها هي الأقرب إلى الميت ولا شيء للباقيين بعدهم .

وأما عند أهل الرحم وهو الطريق المهجور كما أسلفنا فإن أصل المسألة عندهم من عدد رؤوسهم وذلك لإدلائهم

٣		جميعاً بالرحم إذ لا فرق في هذا الطريق
١	بنت بنت	بين البعيد والقريب فهذه المسألة عندهم
١	بنت بنت ابن	من عدد رؤوسهم ثلاثة [٣] لكل واحدة
١	بنت أخ	واحد [١] وهذه صورتها :



## الترجيح

الراجح هو طريق أهل التنزيل لأنه مذهب جمهور مورثيهم من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم .  
ولأنه أعدل إذ يعتبر في ذوي الأرحام قرابة المدلى بهم ولا يحصر الإرث في جهة دون أخرى كما هو مذهب أهل القرابة (١) .

وهذا اختيار شيخنا حفظه الله تعالى .

**قلت** : وأما مذهب أهل الرحم فالى جانب هجره فيه هضم لحق القريب وذلك لمشاركة البعيد له في الميراث على حد سواء - والله تعالى أعلم - .

## جهات ذوي الأرحام

جهات ذوي الأرحام عند أهل التنزيل ثلاث جهات وهي

كالتالي :

**الجهة الأولى** : جهة البنوة وتشمل كل من يدلي إلى الميت بأولاده وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كأولاد البنات وأولاد بنات الابن .

**الجهة الثانية** : جهة الأبوة وتشمل كل من يدلي إلى الميت بأبيه وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كأولاد

(١) فرائض اللاحم ص ١٩٢ والعذب الفانض جزء ٢ / ١٨ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٧٢ - ٣٧٣ والفصول في الفرائض وحاشيتها ص ٣٠٥ وكشف الغوامض جزء ١ ص ٣٧٢

الأخوات لغير أم وبنات الاخوة لغير أم وبنات بنينهم والأعمام لأم والعمات مطلقاً وبنات الأعمام لغير أم وبنات بنينهم وأخوال الأب وخالاته والأجداد الساقطين والجذات السواقط من قبل الأب كأم أبي أم الأب وأم أبي أم أبيه ومن أدلى بواحد من هؤلاء .

**الجهة الثالثة :** جهة الأمومة وتشمل كل من يدلي إلى الميت بأمه وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كأولاد الإخوة لأم والأخوال والخالات وأخوال الأم وخالاتها وأعمامها وعماتها والأجداد الساقطين والجذات السواقط من جهتها كأبي أمها وأمها ومن أدلى بهؤلاء .

ووجه انحصار الجهات في هذه الثلاث الجهات عند أهل التنزيل هو أن الوساطة بين الشخص وأقاربه ؛ أبواه أو ولده فطرفه الأعلى أبواه لأنهم منشأه .  
وطرفه الأسفل ولده لأنه مبدؤهم ومنه نشأوا فكل قريب يدلي بواحد من هؤلاء .

أما جهات ذوي الأرحام عند أهل القرابة فهي أربع جهات على النحو التالي :

**الجهة الأولى :** جهة البنوة وتشمل من ينتمي إلى الميت وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كأولاد البنات وأولاد بنات الابن ومن يدلي بواحدة منهن .

**الجهة الثانية :** جهة الأبوة وتشمل من ينتمي إليهم الميت وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كالجَدات السواقط والأجداد الساقطين من جهة الأب أو الأم ومن يدلي بأحد هؤلاء .

**الجهة الثالثة :** جهة الأخوة وتشمل من ينتمي إلى أبوي الميت وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كبنات الإخوة وبنات بنيتهم وأولاد الإخوة لأم وأولاد الأخوات مطلقاً ومن يدلي بأحد هؤلاء .

**الجهة الرابعة :** جهة العمومة والخوولة وتشمل من ينتمي إلى أجداد الميت وهو لا يرث بفرض ولا تعصيب كالأخوال والخالات والأعمام لأم والعمات مطلقاً وبنات بنيتهم<sup>(١)</sup> .

وعد أبو الخطاب الكلوذاني رحمه الله تعالى الجهات خمس والصواب أن تكون الجهات أربعاً<sup>(٢)</sup> .

وأما جهات ذوي الأرحام عند أهل طريق الرحم فلم أقف على من عد لهم جهات ولعل ذلك والله تعالى أعلم يرجع إلى سببين هما :

(١) فرائض اللاحم ص ١٩٣ - ١٩٤ بتصرف

(٢) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٩١

**السبب الأول :** استوائهم في سبب الاستحقاق جميعاً القريب والبعيد الذكر والأنثى على حد سواء دون تفضيل مما ألغى الحاجة إلى ذكر جهات لهم .

**السبب الثاني :** هجر هذا المذهب وزواله بزوال القائلين به .

**وفى نظري :** أنه لا جهات لذوي الأرحام على طريق الرحم سوى جهة واحدة وهي الرحم والله تعالى أعلم .

### **الترجيح**

الراجح والله أعلم أن الجهات ثلاث كما ذكرها أهل التنزيل .

وأما تفضيل الذكر على الأنثى من ذوي الأرحام فالراجح أنه لا فرق بينهما في الميراث الذكر والأنثى سواء لأنهم يرثون جميعاً بالرحم قياساً على ولدي الأم - والله تعالى أعلم - .

### **تنزيل ذوي الأرحام**

ينزل ذوو الأرحام منزلة من أدلوا به وذلك على النحو التالي :

- ١- أولاد البنات ينزلون منزلة البنات .
- ٢- أولاد بنات الابن ينزلون منزلة بنات الابن وإن نزلوا .

- ٣- أولاد الأخوات الشقائق ينزلون منزلة الأخوات الشقائق .
- ٤- أولاد الأخوات لأب ينزلون منزلة الأخوات لأب .
- ٥- أولاد الأخوات لأم ينزلون منزلة الأخوات لأم وظاهر المذهب أنهم من جهة الأبوة والصحيح الأول .
- ٦- أولاد الإخوة لأم ينزلون منزلة الإخوة لأم وظاهر المذهب أنهم من جهة الأبوة والصحيح الأول<sup>(١)</sup> .
- ٧- بنات الأخ الشقيق ينزلون منزلة الأخ الشقيق .
- ٨- بنات الأخ لأب ينزلون منزلة الأخ لأب .
- ٩- بنات ابن الأخ الشقيق ينزلن منزلة ابن الأخ الشقيق .
- ١٠- بنات ابن الأخ لأب ينزلن منزلة ابن الأخ لأب .
- ١١- الجد أبي الأم ينزل منزلة الأم .
- ١٢- الجد أبي أم الأم ينزل منزلة أم الأم .
- ١٣- الجد أبي أم الأب ينزل منزلة أم الأب .
- ١٤- الجد أبي أم أم الأب ينزل منزلة أم أم الأب .
- ١٥- الجدة أم أبي الأب تنزل منزلة أبي أبي الأب على قول من يرى أنها من ذوي الأرحام والصحيح أنها من ذوي الفرائض كما سبق تحقيقه .

(١) تسهيل الفرائض ص ٥٩

١٦- العم لأم ينزل منزلة الأب على المشهور عند أهل التنزيل والراجح ينزل منزلة أم الأب وهي أمه الجدة فهو فرعها وأقوى صلة بها من الأب وهو الأقرب عقلا ونقلا وقياسا .

١٧- العممة لأم تنزل منزلة الأب على المشهور والراجح تنزل منزلة أم الأب .

١٨- العممة الشقيقة أو لأب تنزل منزلة الأب على المشهور وعلى الراجح تنزل منزلة أبي الأب وإنما صار هذا الخلاف في العممة لأنها أدلت بأربع جهات وارثات فالأب والعم أخواها .

والجد والجدة أبواها .

والصحيح تنزيل العممة بمنزلة الأب لأمر ثلاثة وهي :

**الأمر الأول :** ما روه الزهري أن رسول الله ﷺ قال :

العممة بمنزلة الأب إذا لم يكن بينهما أب ..... الحديث (١) .

**الأمر الثاني :** أنه قول عمر بن الخطاب وعلي بن أبي

طالب وعبد الله بن مسعود ﷺ في الصحيح عنهم ولا مخالف

لهم من الصحابة .

**الأمر الثالث :** أن الأب أقوى جهات العممة فتعين تنزيلها

به دون غيره كبنت الأخ وبنت العم فإنهما ينزلان منزلة

(١) المعنى بالشرح الكبير ج ٧ ص ٨٨

أبويهما دون أخويهما .

ولأنه إذا اجتمع لها قرابات ولم يمكن توريثهما  
بجميعهما ورتتا بأقواهما .

١٩- الخالة الشقيقة : تنزل منزلة الأم على المشهور  
وعلى الراجح منزلة أم الأم .

٢٠- الخالة لأم : تنزل منزلة الأم على المشهور وعلى  
الراجح منزلة أم الأم .

٢١- الخالة لأب : تنزل منزلة الأم على المشهور .

وعلى الراجح تنزل منزلة أبي الأم .

والصحيح تنزل منزلة الأم لما رواه الزهري رحمه الله  
أن رسول الله ﷺ قال - في الحديث السابق - ( والخالة  
بمنزلة الأم إذا لم يكن بينهما أم ) رواه الإمام أحمد .

ولأن الأم أقوى جهات الخالة فتعين تنزيلها بها دون  
غيرها .

ولأنه إذا اجتمع لها قرابتان فأكثر ولم يمكن توريثها بهن  
جميعاً ورثت بأقواها .

٢٢- الخال الشقيق : ينزل منزلة الأم على المشهور  
وعلى الراجح منزلة أم الأم .

٢٣- الخال لأم : ينزل منزلة الأم على المشهور و على  
الراجح منزلة أم الأم .

٢٤- الخال لأب : ينزل منزلة الأم على المشهور و على

الراجح منزلة أبي الأم .

- ٢٥- بنت العم الشقيق : تنزل منزلة العم الشقيق .
- ٢٦- بنت العم لأب : تنزل منزلة العم لأب .
- ٢٧- بنت ابن العم الشقيق : تنزل منزلة ابن العم الشقيق .
- ٢٨- بنت ابن العم لأب : تنزل منزلة ابن العم لأب .
- ٢٩- و كل من أدلى بشخص ينزل منزلة من أدلى به <sup>(١)</sup> .

---

(١) كتاب الفرائض لعبد الصمد ص ٢٤٩ - ٢٥٠ و فرائض اللاحم ص ١٩١ - ١٩٢ و تسهيل الفرائض للعثيمين ص ٥٥ و المعنى بالشرح الكبير ج ٧ ص ٨٧ - ٨٩



## فصل : طريقة العمل في حل مسائل ذوي الأرحام

سبق بيان المذاهب في توريث ذوي الأرحام ، كما سبق التمثيل على ذلك .

و في هذا الفصل طريقة العمل في حل مسائل ذوي الأرحام على الطريق الراجح و من هنا فلا تخلو مسائل ذوي الأرحام من أحد أمرين و هما :

الأمر الأول : أن لا يكون مع ذوي الأرحام أحد الزوجين .

الأمر الثاني : أن يكون مع ذوي الأرحام أحد الزوجين .  
فأما طريقة العمل في الأمر الأول فلا يخلو هذا الأمر من إحدى حالات ثلاث و هي كالتالي :

الحالة الأولى : أن يكون الموجود من ذوي الأرحام شخصاً واحداً فقط فالمال له كله فرضاً و رداً إن كان يدلي بذئ فرض .

ومثال ذلك : لو هلك هالك عن خالة فالمال لها كله فرضاً و رداً الثلث فرضاً و الباقي رداً .

وإن كان ذو الرحم يدلي بعاصب فالمال له تعصياً  
ومثال ذلك : لو هلك هالك عن بنت أخ لغير أم فالمال لها تعصياً لأنها تدلي بالأخ لغير أم و ميراثه بالتعصيب .

الحالة الثانية : أن يكون الموجود من ذوي الأرحام

جماعة اثنين فأكثر يدلون بشخص واحد فقط فلهذه الحالة صورتان هما :

**الصورة الأولى :** أن يستوي إرثهم من الشخص الذي أدلوا به فالمال بينهم من عدد رؤوسهم كالعصبة دون تفضيل للذكر على الأنثى .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن ابني بنت وبنتي بنت فإن أصل مسألتهم من عدد رؤوسهم أربعة [٤] لكل منهم واحد [١] تعصيباً الذكر والأنثى سواء . وكذلك لو هلك

٤		٤	عن أربع بنات بنت فإن
١	بنت بنت	١	أصل مسألتهم من عدد
١	بنت بنت	١	رؤوسهن أربعة [٤] لكل
١	بنت بنت	١	منهن واحد [١] فرضاً
١	بنت بنت	١	ورداً وهاتان صورتها :

**الصورة الثانية :** أن يختلف إرثهم من الشخص الذي أدلوا به و في هذه الصورة نجعل لهم مسألة و كأنه مات عنهم ، فإن انقسم نصيب كل فريق عليه صحت المسألة من أصلها .

وإن انكسر نصيب فريق أو أكثر عليه صححنا الانكسار كما علم سابقاً في باب التصحيح .

**ومثال الانقسام :** لو هلك هالك عن خالتين شقيقتين

٣		وخالة لأم فإن أصل مسألتهن من ثلاثة
١	خالة شقيقة	[٣] للخالتين الشقيقتين الثلثان اثنان [٢]
١	خالة شقيقة	لكل واحدة واحد [١] و للخالة لأم الثلث
١	خالة لأم	واحد [١] وهذه صورتها :

ومثال الانكسار : لو هلك هالك عن خمس خالات

شقيقات وثلاث خالات لأم فإن أصل مسألتهن من ثلاثة [٣]  
للشقيقات الثلثان اثنان [٢] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن  
خمسة [٥] .

وللخالات لأم الثلث واحد [١] منكسر عليهن ومباين  
لرؤوسهن ثلاثة [٣] .

وبالنظر بين الرؤوس نجدها متباينة ،

٤٥	٣	× ١٥	فنضربها في بعضها ينتج خمسة عشر
٦		خالة شقيقة	[٣] هي جزء السهم نضربها
٦		خالة شقيقة	في أصل المسألة ثلاثة [٣] ينتج
٦	٢	خالة شقيقة	خمسة وأربعون [٤٥ = ١٥ × ٣]
٦		خالة شقيقة	للخالات الشقيقات ثلاثون
٦		خالة شقيقة	[٢] لكل واحدة ستة [٦]
٥		خالة لأم	وللخالات لأم خمسة عشر
٥	١	خالة لأم	[١] لكل واحدة خمسة [٥]
٥		خالة لأم	وهذه صورتها :

**الحالة الثالثة:** أن يكون ذوو الأرحام جماعة اثنان فأكثر والمدلى بهم كذلك جماعة اثنان فأكثر فلهذه الحالة صورتان هما :

**الصورة الأولى:** أن يستوي إرث كل جماعة من ذوي الأرحام من الشخص الذي أدلوا به

**وطريقة العمل في هذه الصورة:** نقسم المال أولاً على الجماعة المدلى بهم فما خص كل واحد منهم أعطيناه لمن أدلوا به .

فإن انقسم عليهم فحسن وصحت المسألة من أصلها وإن وجد انكسار وإلا صححناه كما سبق في بابه .

**ومثال الانقسام:** لو هلك هالك عن ثلاثة أبناء بنت وخالة وبنتي أخ لأب فإن أصل مسألة المدلى بهم وهم البنت والأم والأخ لأب من ستة [٦] للبنت النصف ثلاثة [٣]

٦	٦	المدلى بهم	ذوو الأرحام	هي لأبنائها لكل واحد
١	٣	بنت	ابن بنت	واحد [١] ولأم
١			ابن بنت	السدس واحد [١] هو
١			ابن بنت	للخالة والباقي اثنان
١	١	أم	خالة	[٢] هي لبنتي الأخ
١	٢	أخ لأب	بنت أخ لأب	لأب لكل واحدة واحد
١			بنت أخ لأب	[١] وهذه صورتها :

أما إن كان هناك انكسار على فريق أو أكثر فقد علم سابقاً كيفية تصحيحه في باب تصحيح الانكسار .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن ستة أبناء بنت وخاليتين وأربع بنات أخ .

فإن أصل مسألة المدلى بهم من ستة [٦] للبنت النصف ثلاثة [٣] هي لأبنائها منكسرة عليهم وموافقة لرؤوسهم ستة [٦] بالثلث فنثبت اثنين [٢] هي ثلث رؤوسهم ولألم السدس واحد [١] هو للخاليتين منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢] فنثبتها كاملة [٢] .

والباقى اثنان [٢] للأخ لأب هي لبناته منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن أربعة [٤] بالنصف فنثبت اثنين [٢] هي نصف رؤوسهن وبالنظر بين الرواجع نجدها متماثلة فنكتفي بإحداها هي جزء السهم .

نضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج اثنا عشر [١٢]

١٢	٦	المدلى بهم	ذوو الأرحام	[١٢=٦×٢] ومنها
١	٣	بنت	ابن بنت	تصح هذه المسألة
١			ابن بنت	لأبناء البنت ستة
١			ابن بنت	[٦=٢×٣] لكل
١			ابن بنت	واحد منهم واحد [١]
١			ابن بنت	وللخالتين اثنان
١			ابن بنت	[٢=٢×١] لكل
١			١	أم
١	خالدة	ولبنات الأخ لأب		
١	٢	أخ لأب	بنت أخ لأب	أربعة [٤=٢×٢]
١			بنت أخ لأب	لكل واحدة واحد
١			بنت أخ لأب	[١] وهذه
١			بنت أخ لأب	صورتها :

### الصورة الثانية : أن يختلف إرث كل جماعة أو بعضهم

من ذوي الأرحام من الشخص الذي أدلوا به .

### وطريقة العمل في هذه الصورة : كطريقة العمل في

الحالة الثانية من حالات المناسخات وذلك حسب الخطوات التالية :

- ١- نجعل مسألة للذين أدلى بهم ذوو الأرحام فما خص كل واحد من المدلى بهم فهو لمن

أدلوأ به .

- فهذه المسألة بمثابة المسألة الأولى في المناسخات .
- ٢- نجعل مسألة لكل جماعة من ذوي الأرحام اختلف إرثهم ممن أدلوأ به ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح .
- ٣- ننظر بين كل مسألة بعد الأولى وبين سهام من أدلوأ به من المسألة الأولى فإن انقسمت جميع السهام على جميع المسائل كانت الجامعة هي المسألة الأولى .
- وإن باينتها سهام المدلى به أثبتنا السهام والمسألة .
- وإن وافقت أثبتنا وفقهما وإن اختلفت أثبتنا وفق الموافق منها وكامل المباين .
- ٤- ننظر بين المثبتات من المسائل والحاصل هو جزء السهم .
- ٥- نضرب المسألة الأولى في جزء السهم والحاصل هو الجامعة للمسائل كلها .
- ٦- نضرب نصيب كل جماعة من المسألة الأولى في جزء السهم الذي ضربت به والحاصل نقسمه على مسألتهم وما نتج هو جزء سهم لها نضرب به سهام كل وارث منها والحاصل نصيب تلك الجماعة .
- ومثال الانقسام :** لو هلك هالك عن عمه شقيقة وعمه لأم وخالة شقيقة وخالة لأم وأربعة أولاد بنت .

فإن أصل مسألة المدلى بهم وهم الأب ولأم والبننت من ستة [٦] للبننت النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١] والباقي اثنان [٢] للأب فرضاً وتعصيياً .  
 ونصيب كل منهم لمن أدلى به فنصيب الأب للعمتين ونصيب الأم للخالتين .  
 ونصيب البننت لأبنائها منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم أربعة [٤] فنضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج أربعة وعشرون [٢٤] ومنها يصح هذا الانكسار .  
 لأبناء البننت اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣] لكل واحد منهم ثلاثة [٣] .  
 وللعمتين ثمانية [٨ = ٤ × ١] لكل واحدة اثنان [٢] .  
 وللخالتين أربعة [٤ = ٤ × ١] كذلك لكل واحدة اثنان [٢] .  
 وأصل مسألة العمتين من ستة [٦] وتعود بالرد إلى أربعة [٤] للعممة الشقيقة ثلاثة [٣] وللعممة لأم واحد [١] .  
 وأصل مسألة الخالتين كذلك من ستة [٦] وتعود بالرد إلى أربعة [٤] للخالة الشقيقة ثلاثة [٣] وللخالة لأم واحد [١] وبالنظر بين سهام العمات ثمانية [٨] من المسألة الأولى وبين مسألتهن أربعة [٤] نجدها منقسمة وجزء سهمها اثنان [٢] .



وكذلك مسألة الخاليتين منقسمة ولكن جزء سهمها واحد  
 [١] والمثبت معنا من المسألتين واحد [١] فالجامعة إذا هي  
 المسألة الأولى أربعة وعشرون [٢٤] ومنها تصح للعممة  
 الشقيقة ستة [٦=٢×٣].

٢٤	٤/٦	٤/٦	٢٤	٦	المدلى بهم	ذووا الأرحام	وللعممة لأم اثنان
٦	٠	٣	٨	٢	أب	عمة شقيقة	[٢=٢×١]
٢	٠	١				عمة لأم	وللخالة الشقيقة
٣	٣	٠	٤	١	أم	خالة شقيقة	ثلاثة [٣=١×٣]
١	١	٠				خالة لأم	وللخالة لأم واحد
٣	٠	٠	٣	بنت		ابن بنت	[١=١×١] ولكل
٣	٠	٠				بنت بنت	من أولاد البنت
٣	٠	٠				ابن بنت	ثلاثة [٣=١×٣]
٣	٠	٠				بنت بنت	وهذه صورتها :

**ومثال عدم الانقسام :** لو هلك هالك عن عممة شقيقة

وعممة لأم وخال شقيق وخال لأم .

فإن أصل مسألة المدلى بهم وهم الأبوان من ثلاثة [٣]

للأم الثلث وحد [١] والباقي اثنان [٢] للأب .

ومسألة العمات من ستة [٦] وتعود بالرد إلى أربعة

[٤] للعممة الشقيقة ثلاث [٣] وللعممة لأم واحد [١] .

ومسألة الأخوال من ستة [٦] للخال لأم السدس واحد

[١] وللخال الشقيق الباقي خمسة [٥]  
وبالنظر بين نصيب العميتين وهو ميراث الأب اثنان  
[٢] ومسألتها ستة [٦] نجد بينهما موافقة بالنصف فنثبت  
اثنين [٢] هي نصف المسألة.  
وبالنظر بين نصيب الأخوال الذي هو سهام الأم واحد  
[١] وبين مسألة الأخوال ستة [٦] نجدها متباينة فنثبتها  
كاملة .

وبالنظر بين المثبتين اثنين [٢] و ستة [٦] نجدها  
متداخلة فنكتفي بالأكبر وهي الستة [٦] وهي جزء السهم  
نضربها في أصل المسألة الأولى ثلاثة [٣] ينتج ثمانية  
عشر [١٨=٦×٣] وهي الجامعة لهذه المسألة للعمة الشقيقة  
تسعة [٩=٣×٣] وللعمة لأم ثلاثة [٣=٣×١] ،

١٨	٦	٤/٦	٣		نوو الأرحام	ولللخال الشقيق
٩	٠	٣	٢	أب	عمة شقيقة	خمس [٥=٥×١]
٣	٠	١			عمة لأم	ولللخال لأم واحد
٥	٥	٠	١	أم	خال شقيق	[١=١×١] وهذه
١	١	٠			خال لأم	صورتها :

**الأمر الثانى :** وهو أن يكون مع ذوي الأرحام أحد الزوجين و طريقة العمل الحسابية في هذا الأمر حسب الحالة التي تجمعهم معاً في مسألة واحدة إذ لا يخلو هذا الاجتماع من إحدى حالات خمس وهي كالتالي :

- ١- أن يكون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين شخصاً واحداً فقط ففي هذه الحالة الباقي بعد فرض الزوجية له .
- ٢- أن يكون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بشخص واحد مع استواء إرثهم منه .
- ٣- أن يكون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بشخص واحد مع اختلاف إرثهم منه .
- ٤- أن يكون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بأكثر من شخص مع استواء إرث كل جماعة من الشخص المدلى به .
- ٥- أن يكون الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين كذلك بأكثر من شخص مع اختلاف إرث بعضهم من الشخص المدلى

به واستواء إرث البعض الآخر .

**أما صفة العمل في الحالة الأولى** وهي : كون الموجود من نوي الأرحام شخصاً واحداً فقط مع أحد الزوجين فإننا نأصل المسألة من مخرج فرض الزوجية وما بقي بعد نصيب أحد الزوجين فهو للشخص الموجود من نوي الأرحام .

فإن كان يدلي بذى فرض فالباقي له فرضاً ورداً وإن كان يدلي بعاصب فالباقي بعد فرض الزوجية له تعصياً .

**ومثال الأول** : لو هلك هالك عن زوج وابن بنت .

٢	فإن أصل مسألتها من اثنين [٢] مخرج فرض الزوجية
١	للزوج النصف واحد [١] والباقي واحد [١] زوج
١	لابن البنت فرضاً ورداً وهذه صورتها : ابن بنت

**ومثال الثاني** : لو هلك هالك عن زوجة و بنت أخ لغير

أم فإن أصل مسألة الزوجية ، من مخرج فرضها أربعة [٤]

٤	للزوجة الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣]
١	لبنت الأخ تعصياً وهذه صورتها : زوجة
٣	بنت أخ

وإذا وجد انكسار في فرض الزوجية فقط صحناه كما

سبق في باب التصحيح .

**ومثاله :** لو هلك هالك عن زوجتين وبنت أخ لغير أم فإن أصل مسألة الزوجية من مخرج فرضها أربعة [٤] لهما الربع واحد [١] منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢] وهي جزء السهم نضربها في أصل المسألة أربعة [٤] ينتج

٨	٤	×٢	ثمانية [٨=٤×٢] ومنها تصح هذه
١	١	زوجة	المسألة للزوجتين اثنان [٢=٢×١]
١		زوجة	لكل واحدة واحد [١] ولبنت الأخ
٦	٣	بنت أخ	الباقى ستة [٦=٢×٣] وهذه صورتها :

**أما صفة العمل في الحالة الثانية** وهي : كون الموجود من نوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بشخص واحد مع استواء إرثهم منه فلا يختلف العمل عما سبق في الحالة الأولى سوى تصحيح الانكسار على فريقين إن وجد في فريق الزوجات ، وفريق نوي الأرحام ولا يخفى تصحيحه لما علم سابقاً من باب تصحيح الانكسار .

٤	<b>ومثال ذلك :</b> لو هلك هالك عن زوجة	
١	زوجة	وثلاثة أبناء بنت فإن أصل مسألة الزوجية
١	ابن بنت	من أربعة [٤] للزوجة الربع واحد [١]
١	ابن بنت	والباقى ثلاثة لأبناء البنت لكل واحد واحد
١	ابن بنت	[١] وهذه صورتها :

وإذا وجد انكسار على فريق ذوي الأرحام فقط صححناه  
كما علم من باب التصحيح .

فلو كان أبناء البنت في المثال السابق أربعة [٤] لباينت  
سهامهم ثلاثة [٣] لرؤوسهم أربعة [٤]

١٦	٤	×٤	وبضربها في أصل المسألة أربعة [٤]
٤	١	زوجة	ينتج ستة عشر [١٦ = ٤ × ٤] ومنها
٣	٣	ابن بنت	تصح هذه المسألة للزوجة أربعة
٣		ابن بنت	[٤ = ٤ × ١] ولأبناء البنت اثنا عشر
٣		ابن بنت	[١٢ = ٤ × ٣] لكل واحد ثلاثة [٣] وهذه
٣		ابن بنت	صورتها :

وإذا كان الانكسار على فريق الزوجات وذوي الأرحام  
معاً صححناه كما سبق في باب تصحيح الانكسار على  
فريقين .

فلو كان الزوجات في المثال السابق ثلاث [٣] لكان بين  
رؤوسهن ثلاثة [٣] وبين سهامهن واحد [١] مباينة .  
وبالنظر بين رؤوسهن ثلاثة [٣] وبين رؤوس أبناء  
البنت أربعة [٤] نجدها متباينة .

٤٨	٤	× ١٢	وبضربها في كامل بعضهن ينتج اثنا عشر [١٢] وهي جزء السهم ، نضربها في أصل المسألة أربعة [٤] ينتج ثمانية وأربعون ومنها يصح هذا الانكسار للزوجات اثنا عشر [١٢=١٢×١] لكل واحدة أربعة [٤] ولأبناء البنت ستة وثلاثون [٣٦=١٢×٣] لكل واحد تسعة [٩] وهذه صورتها :
٤		زوجة	
٤	١	زوجة	
٤		زوجة	
٩		ابن بنت	
٩	٣	ابن بنت	
٩		ابن بنت	
٩		ابن بنت	

### أما صفة العمل في الحالة الثالثة وهي : كون الموجود

من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين بشخص واحد مع اختلاف إرثهم منه .

فهي كصفة العمل في الحالة الثالثة من حالات المناسخات مع اعتبار مسألة الزوجية مسألة أولى ومسألة ذوي الأرحام مسألة ثانية حسب الخطوات التالية :

- ١- نجعل مسألة للزوجية ونصحها إن احتاجت إلى تصحيح .
- ٢- نجعل مسألة لذوي الأرحام وكذلك نصحها إن احتاجت إلى تصحيح .
- ٣- ننظر بين باقي فرض الزوجية ومصح مسألة ذوي الأرحام فإن انقسم الباقي على

مصح مسألة ذوي الأرحام صحت مما صحت منه مسألة الزوجية وكانت هي الجامعة ، وإن باين باقي فرض الزوجية لمسألة ذوي الأرحام أثبتناهما ، وإن وافق أثبتنا وفقهما .

٤- نضرب مسألة الزوجية بالمثبت من مسألة ذوي الأرحام والحاصل هو الجامعة .

٥- نضرب سهام الزوجية فيما ضربت به مسألتهم والنتاج هو نصيب الموجود منهم من الجامعة .

٦- نضرب كامل باقي فرض الزوجية عند المباينة ووقفه عند الموافقة كذلك بما ضربت به مسألة الزوجية والحاصل نقسمه على مسألة ذوي الأرحام وما نتج فهو جزء سهم لها .

٧- نضرب سهام كل وارث من ذوي الأرحام بجزء سهم مسألتهم والحاصل هو نصيبه من الجامعة .

**ومثال انقسام باقي فرض الزوجية على مسألة ذوي**

**الأرحام : لو هلك هالك عن زوجتين وخالة شقيقة وخالة لأب**



وخالتين لأم فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] لهما الربع واحد [١] منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢] فنضربها في أصل المسألة ينتج ثمانية [٨=٤×٢] ومنها يصح هذا الانكسار

للزوجتين اثنان [٢=٢×١] لكل واحدة واحد [١] .

والباقي ستة [٦] لذوي الأرحام .

ومسألة ذوي الأرحام من ستة [٦] للخالة الشقيقة النصف ثلاثة [٣] وللخالة لأب السدس واحد [١] وللخالتين لأم الثلث اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] .

وبالنظر بين باقي فرض الزوجية ستة [٦] وبين مسألة

ذوي الأرحام كذلك ستة [٦] ،

نجدها منقسمة إذا فالجامعة هي

٨	٦	٨	٤	
١	٠	١	١	زوجة
١	٠	١	١	زوجة
٣	٣			خالة شقيقة
١	١			خالة لأب
١	١	٦	٣	خالة لأم
١	١			خالة لأم

مصح مسألة الزوجية ثمانية

[٨] لكل من الزوجات والخالة

لأب والخالتين لأم واحد [١]

وللخالة الشقيقة ثلاثة [٣] وهذه

صورتها :

**ومثال التوافق :** لو كان في المثال السابق زوجة واحدة

فقط .

فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] للزوجة الربع

واحد [١] .

والباقى ثلاثة [٣] لذوي الأرحام ومسألتهم من ستة [٦] للخالة الشقيقة النصف ثلاثة [٣] وللخالة لأب السدس واحد [١] وللخاليتين لأم الثلث اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] .

وبالنظر بين مسألة ذوي الأرحام ستة [٦] وبين باقى فرض الزوجية ثلاثة نجدها متوافقة بالثلث فنثبت ثلثها اثنان [٢] .

ثم نضربها في أصل مسألة الزوجية أربعة [٤] ينتج ثمانية [٨ = ٤ × ٢] وهي الجامعة للمسألتين ومنها تصح

٨	٦	٤	للزوجة اثنان [٢ = ٢ × ١] وللخالة
٢	٠	١	الشقيقة ثلاثة [٣ = ٣ × ١] زوجة
٣	٣	٣	والخالة لأب واحد [١ × ١] = خالة شقيقة
١	١		[١] وللخاليتين لأم اثنان خالة لأب
١	١		[٢ = ١ × ٢] لكل واحدة واحد خالة لأم
١	١		[١] وهذه صورتها : خالة لأم

**ومثال التباين :** لو كان في المثال السابق بدل الزوجة

زوج لكان أصل مسألتهم من اثنان [٢] له النصف

واحد [١] الباقى واحد [١] .

وأصل مسألة ذوي الأرحام من ستة [٦] للخالة الشقيقة

النصف ثلاثة [٣] وللخاله لأب السدس واحد [١]  
 وللخالتين لأم الثلث اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١].  
 وبالنظر بين باقي فرض الزوج واحد [١] وبين مسألة  
 ذوي الأرحام ستة [٦] نجدها متباينة .  
 وبضرب مسألة ذوي الأرحام ستة [٦] بمسألة الزوج  
 اثنان [٢] ينتج اثنا عشر [١٢=٦×٢] وهي  
 الجامعة للمسألتين ومنها تصح .

١٢	٦	٢		للزوج ستة [٦ = ٦ × ١]
٦	٠	١	زوج	ولللخاله الشقيقة ثلاثة
٣	٣		خاله شقيقة	[٣=١×٣] ولكل من
١	١		خاله لأب	الخالات البواقي واحد
١	١		خاله لأم	[١=١×١] وهذه صورتها :
١	١		خاله لأم	

**أما صفة العمل في الحالة الرابعة** وهي : كون الموجود  
 من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين  
 بأكثر من شخص مع استواء إرث كل جماعة من الشخص  
 المدلى به :

ففي هذه الحالة نجعل مسألة للزوجية ونصحها إن  
 احتاجت إلى تصحيح .

ثم نجعل مسألة للمدلى بهم ونصحها إن احتاجت إلى  
تصحيح وما حصلوا عليه فهو لمن أدلوا به  
فإن انقسمت عليهم وإلا صححنا الانكسار كما سبق  
بيانه ، وباقي العمل كالعمل في الحالة الثالثة السابقة .  
**ومثال هذه الحالة :** لو هلك هالك عن زوجة وثلاث  
أولاد أخت شقيقة وابن أخت لأب وخال وابن أخ لأم .  
فإن أصل مسألة الزوجية من أربعة [٤] والباقي ثلاثة  
[٣] لذوي الأرحام .  
وأصل مسألة المدلى بهم من ستة [٦] للأخت الشقيقة  
النصف ثلاثة [٣] هي لمن أدلوا بها من ذوي الأرحام لكل  
واحد واحد [١] .  
ولالأخت لأب السدس واحد [١] تكملة الثلثين لابنها  
وللأم السدس واحد [١] هو للخال .  
وللأخ لأم السدس واحد [١] هو لابنه  
وبالنظر بين مسألة ذوي الأرحام ستة وبين باقي  
فرض الزوجية ثلاثة [٣] نجدها متوافقة بالثلث فنثبت  
ثلثها اثنين [٢] وهي جزء السهم .  
نضربها في أصل مسألة الزوجية أربعة [٤] ينتج ثمانية  
[٨ = ٤ × ٢] هي الجامعة للمسألتين ومنها تصح .

٨	٦	المدلى بهم	٤	للزوجة اثنان	
٢	-	-	١	زوجة [٢ = ٢ × ١]	
١		أخت شقيقة	٣	ابن أخت شقيقة	
١	٣			ابن أخت شقيقة	ولكل من ذوي الأرحام
١				ابن أخت شقيقة	وحد [١]
١	١	أخت لأب		ابن أخت لأب وهذه صورته :	
١	١	أم		خال	
١	١	أخ لأم		ابن أخ لأم	

### وأما صفة العمل في الحالة الخامسة وهي : كون

الموجود من ذوي الأرحام مع أحد الزوجين أكثر من شخص مدلين كذلك بأكثر من واحد مع اختلاف إرث بعضهم من الشخص المدلى به ، واستواء إرث البعض الآخر فعلى النحو التالي :

- أ- نجعل مسألة لأحد الزوجين .
- ب - نجعل مسألة للمدلى بهم .
- ج - نجعل مسألة لكل جماعة من ذوي الأرحام مهما تعددت مسائلهم .
- د - ننظر بين كل مسألة من مسائل ذوي الأرحام وسهام من أدلوا به من الجامعة كل على حدة فإن انقسمت السهام على المسألة نثبت واحد على مسائلهم .

وإن وافقت أثبتنا وفق المسألة ، وإن باينت أثبتنا كل المسألة .

هـ - ننظر بين المثبتات من مسائل ذوي الأرحام بالنسب الأربع .

و - نضرب حاصل النظر من مسائل ذوي الأرحام في جامعة مسألة الزوجية والمدلى بهم والحاصل هو الجامعة .

ز - نعمل كما سبق في الحالة الثانية من المناسخات وهي ضرب نصيب كل من له نصيب من الجامعة الأولى لمسألة الزوجية والمدلى بهم فيما ضربت به الجامعة .

فأما من وجد من الزوجين فإننا نعطيه نصيبه من الجامعة بعد ضربه في جزء السهم الذي ضربت به .

وأما المدلى بهم فنقسم نصيب كل منهم على مسألة من أدلوا به وحاصل ذلك جزء سهم لها نضرب فيه سهام كل وارث من ذوي الأرحام من المسألة والحاصل نصيب ذلك الوارث من الجامعة .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن زوج وعمة لأب وعمة لأم وخالة شقيقة وخالة لأم فإن أصل مسألة الزوجية من اثنين [٢] للزوج النصف واحد [١] والباقي واحد [١] لذوي الأرحام .

وأصل مسألة المدلى بهم وهم الأبوان من ثلاثة [٣] للأم

الثالث واحد [١] وللأب الباقي اثنان [٢] .  
وبالنظر بين باقي فرض الزوجية واحد [١] ومسألة  
المدلى بهم ثلاثة [٣] نجدها متباينة فنضرب أصل مسألة  
المدلى بهم في أصل مسألة الزوجية ينتج ستة [٦ = ٣ × ٢]  
وهي الجامعة للمسألتين .  
للزوج ثلاثة [٣ = ٣ × ١] وللأب اثنان [٢ = ٢ × ١] وللأم  
واحد [١ = ١ × ١] .  
وأصل مسألة المدلين بالأب من ستة [٦] وتعود بالرد  
إلى أربعة [٤] للعممة لأب ثلاثة [٣] وللعممة لأم واحد [١]  
فرضاً ورداً .  
وأصل مسألة المدلين بالأم كذلك من ستة [٦] وتعود  
بالرد إلى أربعة [٤] للخالة الشقيقة ثلاثة [٣] وللخالة لأم  
واحد [١] .  
وبالنظر بين سهام الأب اثنان [٢] ومسألة المدلين به  
أربعة [٤] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت وفقها اثنان [٢] .  
وبالنظر بين سهام الأم واحد [١] ومسألة المدلين بها  
أربعة [٤] نجده متباينة فنثبتها كاملة .  
وبالنظر بين المثبتين نجدها اثنان [٢] وأربعة [٤]  
وهما متداخلان فنكتفي بالأكبر وهي الأربعة [٤] جزء السهم  
نضربها في الجامعة الأولى ستة [٦] ينتج أربعة وعشرون

[٢٤=٦×٤] وهي الجامعة لهذه المسائل ومنها تصح .

فللزوج اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣] .

وللأب ثمانية [٨ = ٤ × ٢] نقسمها على مسألة المدلين به من نوي الأرحام وهي أربعة [٤] ينتج اثنان [٢] وهي جزء سهمها نضرب به نصيب كل واحد من المدلين بالأب فللعمة لأب ستة [٦=٣×٢] وللعمة لأم اثنان [٢=٢×١] .

ونصيب الأم من الجامعة الأولى أربعة [٤=٤×١] نقسمها على مسألة المدلين بها من نوي الأرحام كذلك أربعة [٤] ينتج واحد [١] هو جزء سهم لها نضرب به نصيب كل واحد من المدلين بالأم فلخاله الشقيقة ثلاثة [٣=٣×١] وللخاله لأم واحد [١=١×١] وهذه صورتها: <sup>(١)</sup>

٢٤	٤	٦	٤	٦	٣	المدلى بهم	٢	
١٢	.	-	-	٣	٠	-	١	زوج
٦	.	-	٣	٢	٢	أب	١	عمة لأب
٢	.	-	١					عمة لأم
٣	٣	٣	-			أم		خاله شقيقة
١	١	١	-	١	١			خاله لأم

(١) انظر فرائض اللاحم ص ١٩٦ - ٢١٧ بتصريف وزيادة وانظر كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ / ٣٣٦ - ٣٨٢ والعذب الفانض جزء ٢ ص ١٩-٥٢ وفتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ / ١٠٦ - ١١١ وشرح السراجية للجرجاني ص ١٩٤ - ٢٢٦ وفرائض الكاتب ص ٢٥١ - ٢٦٩ والفصول في الفرائض ص ٣٠٨ - ٣١٨ والحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٧٣ - ٣٨٢



**مسألة : العول في مسائل ذوي الأرحام :**

يكون العول في مسائل ذوي الأرحام في أصل الستة [٦] وإلى سبعة فقط وفي مسألة واحدة وصورها وهذه المسألة هي : لو هلك هالك عن خالة أو غيرها ممن يقوم مقام الأم أو الجدة ، وست بنات أخوات مفترقات أو من يقوم مقامهن ممن يأخذ المال بالفرض .

أما باقي الأصول التي يدخلها العول فلا تعول في هذا الباب وذلك لأن أصل الاثني عشر [١٢] .

وأصل الأربعة والعشرين [٢٤] لابد فيهما أحد الزوجين وهما لا يكونان في مسألة ذوي الأرحام بل مسألتهم من مخرج فرض أحدهما .

وكذلك أصل الستة [٦] لا يعول في هذا الباب إلى أكثر من سبعة [٧] .

لأن عوله إلى ما فوق السبعة بسبب الزوج وهو كما عرفت ليس من أصناف المردود عليهم فله مسألة مستقلة عن مسألة ذوي الأرحام <sup>(١)</sup> .

(١) انظر المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٩٥ - ٩٦ وفرائض اللامح ص ٢١٨ والفروع بمعناه ج ٥ / ١٧ - ١٨

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة  
الفارض :

ولم يعمل هنا سوى أصل ستة

وعوله بسدس لسبعة (١)

**ومثال ذلك** : لو هلك هالك عن خالة وبنت أخت شقيقة وبنت  
أخت لأب وبنت أخت لأم وبنت أخ لأم فإن أصل مسألتهن

٧/٦	من ستة [٦] للخالة السدس واحد [١] ولبنت الأخت
١	وللشقيقة النصف ثلاثة [٣] ولبنت خالة
٣	الأخت لأب السدس واحد [١] بنت أخت ش
١	ولبنتي الأخ والأخت لأم الثلث اثنان بنت أخت لأب
١	[٢] لكل منهما واحد [١] وتعول بنت أخت لأم
١	إلى سبعة [٧] وهذه صورتها : بنت أخ لأم

**مسألة** : القول بتقديم الرد على ذوي الأرحام :

يقدم الرد على ذوي الأرحام في قول عامة مورثيهم .  
قال الخبري رحمه الله : ولم يختلفوا أن الرد أولى من  
ذوي الأرحام إلا ما روي عن سعيد بن المسيب وعمر بن  
عبد العزيز أنهما ورثا الخال مع البنت فيحتمل أنهما ورثاه  
لكونه عصبة أو مولى لئلا يخالف الإجماع (٢)

(١) العذب الفاضل شرح عمدة الفارض ج ٢ / ٥٢

(٢) كتب التلخيص في الفرائض ج ١ / ٣٣١ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٩٣ بتصرف

**مسألة :** من هو الأحق في التقديم المعتق وعصبته أم ذوي الأرحام ؟

القول بتقديم المعتق وعصبته على ذوي الأرحام هو قول عامة من ورثهم من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم و قول من لا يرى توريثهم أيضاً .

وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه تقديمهم على المولى وعن عمر رضي الله عنه نحوه .

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى : قال إبراهيم النخعي: كان عمر وعبد الله وعلي رضي الله عنهم يورثون ذوي الأرحام دون الموالي قال : وكان علي رضي الله عنه أشدهم في ذلك<sup>(١)</sup> .

وممن قال بقول ابن مسعود رضي الله عنه وهو تقديم ذوي الأرحام على المولى المعتق : ابنه وأبو عبيدة وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعلقمة والأسود وعبيدة السلماني ومسروق وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والقاسم بن عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز وميمون بن مهران .

والقول الأول أصح وهو تقديم المولى المعتق وعصبته على ذوي الأرحام<sup>(٢)</sup> .

(1) سنن البيهقي ( ٢٣٩/٦ ) وأخبار القضاة لوكيع (١٩٦/٢ ، ٣٨٦) والمغني (٢٢٩/٦) ١ هـ الاستذكار وحاشيته ج ١٥ ص ٤٨١  
(2) التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٣٣١-٣٣٢ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٩٣ والاستذكار ج ١٥ ص ٤٨١ رقم ٢٢٨٧٢ و التهذيب في الفرائض ص ١٦٤

**مسألة :** توريث ذوي الأرحام بالقرابتين من عدمه :  
أجمع المورثون لذوي الأرحام توريث من أدلى بقرابتين بهما إلا شيئاً يحكى عن أبي يوسف أنهم لا يرثون إلا بقراية واحدة وليس بصحيح عنه ولا صحيح في نفسه لأنه شخص له جهتان لا يرجح بهما فورث بهما كالزوج إذا كان ابن عم وابن العم إذا كان أخاً من أم .

**ومثال ذلك :** لو هلك هالك عن ابن ابن أخت شقيقة هو ابن بنت أخ لأم وعن ابن ابن أخت لأب .

فإن أصل مسألة المدلى بهم وهم الأخ لأم والأخت الشقيقة والأخت لأب من ستة [٦] للشقيقة النصف ثلاثة [٣] ولكل من الأخت لأب والأخ لأم السدس واحد [١] .  
وتعود بالرد إلى خمسة [٥] ومجموع سهام الأخت الشقيقة والأخ لأم أربعة [٤] هي لابن ابن الأخت الشقيقة الذي هو ابن بنت أخ لأم ولابن الأخت

٥/٦	المدلى بهم	ذوو الأرحام	لأب نصيب
٤	١	أخت لأم	أمه واحد
	٣	أخت شقيقة	[١] وهذه
١	١	ابن ابن أخت لأب	صورتها : (١)

(١) المغني بالشرح الكبير ج٧ ص ١١٣-١١٤ و الحاوي الكبير ج ١٠ ص ٣٨١ - ٣٨٢ و التلخيص ج ١ ص ٣٧٨ و فرائض اللامح ص ١٩٥ - ١٩٦ بتصرف

## باب المسائل الملقبة

لا يخلو كتاب من كتب الفرائض من المسائل الملقبة إلا ما شاء الله تعالى .

بل أفرد بعض العلماء لها كتاباً ومنهم الوني رحمه الله وابن اللبان كما ذكره الخبري (١) رحمهم الله تعالى وإلى شروعي في هذا الباب لم يهئ الله لي الحصول على هذين الكتابين ، ومن هذه المسائل ما يلي :

١- النصيفتان : وهما أخت شقيقة وزوج ،

أو أخت لأب وزوج و تسمى أيضاً اليئيمتان.

ووجه تسميتها بهذا الاسم لأنه ليس في الفرائض

مسألة يورث فيها المال نصفين بالفرض غيرهما فهما لا

نظير لهما كالدرة اليئيمة .

وفي كتاب الإجماع عند أئمة أهل السنة ( قال وهذه

المسألة تسمى اليئيمة ) (٢)

قلت : ولم أجد من سماها بهذا الاسم ولعله خطأ في

الطبع أو النقل فحرفت من اليئيمة إلى اليئيمة وبرجوعي إلى

كتاب الإفصاح تبين لي أن الوزير رحمه الله تعالى قال :

(١) التلخيص في الفرائض ج ١ / ٤٠٣

(٢) الإجماع عند أئمة أهل السنة الأربعة للوزير يحيى بن محمد بن هبيرة تمهيد وتخريج المستشار - د / محمد أبو سعد مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م

( وهذه المسألة تسمى اليتيمة )<sup>(١)</sup> ولم يقل اليتيمة فليتنبه إلى ذلك والله تعالى أعلم .

فأصل كل منهما اثنان [٢] للزوج النصف واحد [١]  
 فرضاً ولمن وجدت منهما النصف الآخر واحد [١]  
 فرضاً وهذه صورتها :<sup>(٢)</sup>

٢		٢	
١	زوج	١	زوج
١	أخت لأب	١	أخت شقيقة

ويعاى بهما فيقال مسألتان فيهما نصف يورث بهما جميع المال بالفرض وهما هاتان<sup>(٢)</sup> المسألتان السابقتان زوج وأخت لأبوين أو لأب .

ولغز بعضهم فقال : امرأة جاءت قوماً يقتسمون ميراثاً فقالت : لا تعجلوا فإنى حامل .

فإن ولدت ابناً لم يرث معكم .

وإن ولدت ابناً وبنثاً لم يرثا معكم .

وإن ولدت بنتاً ورثت معكم .

(١) كتاب الإفصاح عن معاني الصحاح تأليف الوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلى ج ٢ ص ١٠٠ طبع المؤسسة السعيدية بالرياض

(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ / ٦٠ والفصول لابن الهانم / ٣٣٣  
 (٢) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٤١

**والجواب :** هي امرأة ماتت وخلفت زوجاً وأختاً لأبوين فجاءت امرأة الأب وهي حامل منه فقالت ذلك فعليه إن ولدت عصابة ذكراً كان أو ذكراً وأنثى فلا شيء لهما وذلك لعدم وجود باقٍ بعد الفروض لكون المسألة عادلة .

وعليه فإن أصل مسألتهم من اثنين [٢] لكل من الزوج

٢	والأخت الشقيقة النصف واحد [١]
١	ويسقط العصابة الأخ لأب لعدم وجود باق وإن كان أخ وأخت كذلك
١	يسقطان لعدم وجود باق ويسمى هنا بالأخ لأب
×	بالأخ المشووم وهذه صورتها :
×	

وإن ولدت بنتاً أخذت السدس تكملة الثلثين وعالت المسألة إلى [٧] <sup>(١)</sup> .

فأصل مسألتهم من ستة [٦] ،

٧/٦	لكل من الزوج والأخت الشقيقة
٣	النصف ثلاثة [٣] وللأخت لأب
٣	السدس واحد [١] تكملة الثلثين وهذه صورتها :
١	

(١) انظر التهذيب في الفرائض و الوصايا ص ٤٢٢ - ٤٢٣

٢- العمرية الكبرى : وهي زوج و أم و أب .  
 ٣- العمرية الصغرى : وهي زوجة و أم و أب .  
سميت بهذا الاسم : نسبة إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لحدوثها في عهده وأول من قضى فيها .  
وتسمى بالغراويتين : لشهرتهما كالكوكب الأغر أي المضيء .

وتسمى بالغراوين : لأن الأم غرت فقليل لها الثلث وهو ثلث الباقي أو لأنهما كما قال ابن المجدي رحمه الله يغران الفرضي .

وتسمى بالغريميتين : لأن كلاً من الزوجين كالغريم صاحب الدين والأبوين كالورثة يأخذان ما فضل بحسب ميراثهما .

وتسمى بالغريبتين : لغرابتهما بين مسائل الفرائض أي عدم النظير <sup>(١)</sup> .

قلت : والمشهور الغراوين و العمريتين .

### الخلافاً في العمريتين :

اختلف العلماء رحمهم الله في العمريتين على مذهبين أساسيين ومذهب ثالث ملفق منهما وذلك على النحو التالي :

(١) انظر فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ / ٦٠ والعذب الفائض جزء ١/٥٥ و عدة الباحث ص ١٦



**المذهب الأول :** مذهب سائر الصحابة رضي الله عنهم -  
 عدا ابن عباس رضي الله عنها - ومذهب عامة العلماء : أن  
 للأم في هاتين المسألتين ثلث الباقي وللأب الباقي بعد نصف  
 الزوج في العمرية الكبرى وربع الزوجة في العمرية  
 الصغرى .

وهو في الكبرى يساوي سدساً وفي الصغرى ربعاً .  
 وسمي ثلثاً تادباً مع القرآن ومحافظة على لفظه (١) .  
 قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : فمفهوم القرآن ينفي أن  
 تأخذ الأم الثلث مطلقاً فمن أعطاهم الثلث مطلقاً حتى مع  
 الزوجة فقد خالف مفهوم القرآن (٢) .  
 والله سبحانه وتعالى قال : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثُهُ  
 أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ فجعل للأم الثلث من ميراث الأبوين  
 وميراثهما هو ما سوى فرض الزوج أو الزوجة فلم يجز أن  
 تزداد على ثلث ما ورثه الأبوان .  
 ولأن الأبوين إذا انفردا كان المال بينهما أثلاثاً للأم ثلثه  
 وللأب ثلثاه فوجب إذا زاحمهما ذو فرض أن يكون الباقي  
 منه بينهما للأم ثلثه وللأب ثلثاه .

(١) الاستذكار ج ١٥ / ٤١١ - ٤١٢ رقم (٢٢٥٦٣) بتصرف وزيادة

(٢) مجموع الفتاوى الكبرى ج ٣١ / ٣٤٣

ولأن الأب أقوى من الأم لأنه يساويها في الفرض ويزيد عليها بالتعصيب فلم يجر أن تكون أزيد سهماً منه بمجرد الرحم (١).

قال السهيلي رحمه الله تعالى : إعطاء الأم ثلث الباقي في العمريتين منتزع من كتاب الله تعالى انتزاعاً تعضده الأصول (٢).

قال ابن القيم رحمه الله تعالى : القرآن يدل على قول جمهور الصحابة رضي الله عنهم أن للأم ثلث ما بقي بعد فرض الزوجين وهاهنا طريقان :

أحدهما : بيان عدم دلالة على إعطائها الثلث كاملاً مع الزوجين وهذا أظهر الطريقين .

والثاني : دلالة على إعطائها ثلث الباقي وهو أدق وأخفى من الأول .

أما الأول فإن الله سبحانه وتعالى إنما أعطاهما الثلث كاملاً إذا انفرد الأبوان بالميراث فإن قوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ شرط في استحقاق الثلث عدم الولد وتفردهما بميراثه .

(1) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٢٦٥ وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٣١ ص ٣٤٣ - ٣٤٥

(2) كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ص ٥٩ بتصرف واختصار

فإن قيل ليس في قوله تعالى ﴿ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ ﴾ فائدة وكان تطويلاً يغني عنه قوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ ﴾ فلما قال ﴿ وَوَرِثَةُ أَبَوَاهُ ﴾ علم أن استحقاق الأم الثلث موقوف على الأمرين وهو سبحانه ذكر أحوال الأم كلها نصاً وإيماءً .

فذكر أن لها السدس مع الاخوة وأن لها الثلث كاملاً مع عدم الولد وتفرد الأبوين بالميراث .

بقي لها حالة ثالثة وهي مع عدم الولد وعدم تفرد الأبوين بالميراث وذلك لا يكون إلا مع الزوج أو الزوجة .

فإما أن تعطى في هذه الحال الثلث كاملاً وهو خلاف مفهوم القرآن .

وإما أن تعطى السدس فإن الله سبحانه وتعالى لم يجعله فرضهما لها إلا في موضعين مع الولد ومع الإخوة .

وإذا امتنع هذا وهذا ؛ كان الباقي بعد فرض الزوجين هو المال الذي يستحقه الأبوان ولا يشاركهما فيه مشارك فهو بمنزلة المال كله إذا لم يكن زوج ولا زوجة فإذا تقاسماه أثلاثاً كان الواجب أن يتقاسما الباقي بعد فرض الزوجين كذلك <sup>(١)</sup> - والله تعالى أعلم - .

(١) إعلام الموقعين ج ١ / ٤٤١ - ٤٤٣ ببعض تصرف

وقال رحمه الله تعالى في موضع آخر : هذا من أحسن القياس فإن قاعدة الفرائض أن الذكر والأنثى إذا اجتمعا وكانا في درجة واحدة فلما أن يأخذ الذكر ضعفي ما تأخذه الأنثى كالأولاد ، وبني الأب .

وإما أن تساويه كولد الأم .

وأما أن الأنثى تأخذ ضعف ما يأخذه الذكر مع مساواته لها في درجته فلا عهد به في الشريعة فهذا من أحسن الفهم عن الله ورسوله ﷺ (١) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ومحض القياس أن الأب مع الأم كالبنيت مع الابن والأخت مع الأخ لأنهما ذكر وأنثى من جنس واحد هما عصابة وقد أعطيت الزوجة نصف ما يعطاه الزوج لأنهما ذكر وأنثى من جنس (٢) .

**قال شيخنا - حفظه الله -** : عند التأمل يتبين لنا أن الله تعالى أعطى الرجل ضعف ما أعطى الأنثى من الفروض فالزوج مثلاً عند عدم الولد يأخذ النصف والزوجة تأخذ الربع وعند وجوده الزوج يأخذ الربع والزوجة تأخذ الثمن .

(1) المصدر السابق ص ٢٧١

(2) مجموع الفتاوى ج ٣١ ص ٣٤٤

أما ما في العمريتين من الحكمة وبيان السر فإن الأب  
بعل الأم وقد قال ﷺ (( لو أمرت أحداً بالسجود لأحد لأمرت  
المرأة أن تسجد لبعليها )) (١).

وهو قوام عليها قال الله تعالى ﴿ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى  
النِّسَاءِ ﴾ (٢)

وقال ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٣) فكيف  
يكون فوقها عقلاً وشرعاً ثم يكون تحتها في الميراث؟ (٤)  
وعلى هذا المذهب يكون أصل المسألة العمرية الكبرى من  
ستة [٦].

٦		
٣	٢/١	زوج
١	ثلث الباقي	أم
٢	ب . ع	أب

للزوج النصف ثلاثة [٣] ،

وللأم ثلث الباقي واحد [١]

وللأب الباقي اثنان [٢] وهذه

صورتها :

(١) سنن ابن ماجة كتاب النكاح باب حق الزوج على المرأة الحديث ( ١٨٥٢ / ٥٩٥ ) ١

هـ حاشية فرائض السهيلي / ٦١

(٢) سورة النساء الآية ( ٣٤ )

(٣) سورة البقرة الآية ( ٢٢٨ )

(٤) كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية ص ٦٠ - ٦١

ويكون أصل المسألة العمرية الصغرى من أربعة [٤]

٤			للزوجة الربع واحد [١] وللأم
١	٤/١	زوجة	ثلث الباقي واحد [١] والباقي
١	ثلث الباقي	أم	لأب اثنان [٢] وهذه
٢	ب . ع	أب	صورتها :

قال الشيخ صالح البهوتي في عمدة الفارض :

وإن تجد زوجاً وأماً وأباً

فثلث الباقي لأم وجبا

وهو لها مع زوجة لأربع

وذا بالاتفاق عند الأربع (١)

**المذهب الثانى** : مذهب عبد الله بن عباس رضي الله

عنهما أن للأم في هاتين المسألتين ثلث جميع المال .

وممن قال به شريح وأبو ثور وداود الظاهري

واختاره ابن اللبان وتبعه في الثانية أعني الصغرى ابن

سيرين وجابر بن زيد مراعاة لتفضيل الأب على الأم

تمسكاً بعموم قوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرَّثَهُ أَبَوَاهُ

فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ ﴾ (٢) .

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفارض جزء ١ / ٥٤ - ٥٥

(٢) التلخيص في علم الفرائض ج ١ / ١٦١

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى : ونص القرآن يوجب صحة قول ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ فَلِأَمِّهِ التُّلْتُ ﴾ فهذا عموم لا يجوز تخصيصه (١) .

و استنظر ابن كثير رحمه الله تعالى وضعف الاستدلال بهذه الآية على إعطاء الأم ثلث جميع المال في هاتين المسألتين بقوله :

وفي الاستدلال بهذه الآية فيه نظر بل هو ضعيف لأن ظاهر الآية إنما هو إذا استبد بجميع التركة .  
وأما هنا فيأخذ الزوج أو الزوجة الفرض ويبقى الباقي كأنه جميع التركة فتأخذ ثلثه (٢) .

**ومم استدل به أهل هذا المذهب ما يلي :**

قوله ﷺ (( ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر )) والأب في هاتين المسألتين عصبه فيكون له ما فضل عن الفرائض .

وقال ابن قدامة رحمه الله تعالى والحجة مع ابن عباس رضي الله عنهما لولا انعقاد الإجماع من الصحابة على مخالفته (٣) .

(١) المحلى ج ٨ / ٢٧٦

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ / ٦٩١

(٣) المغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٢٢

وعلى هذا القول يكون أصل المسألة العمرية الكبرى  
وهي مسألة الزوج كما سبق من ستة [٦] ،

٦			للزوج النصف ثلاثة [٣] فرضاً
٣	٢/١	زوج	وللأم ثلث جميع المال اثنان [٢]
٢	٣/١	أم	فرضاً وللأب الباقي واحد [١]
١	ب . ع	أب	تعصيماً وهذه صورتها :

ويكون أصل المسألة العمرية الصغرى وهي مسألة  
الزوجة من اثني عشر [١٢] لمباينة مخرج فرضي الربع

١٢			والثلث للزوجة الربع ثلاثة [٣]
٣	٤/١	زوجة	وللأم ثلث جميع المال أربعة [٤]
٤	٣/١	أم	والباقي خمسة [٥] للأب تعصيماً
٥	ب . ع	أب	وهذه صورتها :

**المذهب الثالث** : هو مذهب ابن سيرين رحمه الله تعالى  
وهو أن للأم في العمرية الكبرى ثلث الباقي كما يقول  
الجمهور .

ولها في العمرية الصغرى ثلث جميع المال كما يقول  
ابن عباس رضي الله عنهما ومن قال بقوله .

ووجه ذلك أنه لو أُعطيَت الأم ثلث المال كاملاً في مسألة  
الزوج لزادت على الأب .



أما لو أُعطيَت ثلث المال كاملاً في العمرية الصغرى فإنها لا تزيد عن الأب وبذلك قال أبو بكر الأصم<sup>(١)</sup> .  
وهذا المذهب له التفاتة إلى مسألة أصولية وهي : أنه إذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم في مسألتين على قولين فذهبت طائفة فيهما إلى حكم .  
وطائفة إلى آخر فيهما هل يجوز لمن بعدهما أن يحدث قولاً ثالثاً وملفقا من القولين أي بأن يقول بقول أحد الطائفتين في أحدهما وبقول الطائفة الأخرى في الأخرى .  
ومثل أبو منصور البغدادي رحمه الله لذلك بالغاوين فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا فيهما على التسوية في الحكم فمن طائفة بالثالث .  
ومن أخرى بثلت الباقي فيهما وأحدث ابن سيرين قولاً ملفقا منهما .  
والذي عليه الأكثرون القطع بالمنع حتى أنكر طوائف الخلاف .  
فعليه لا يعتبر خلاف المفرق فيقوى الرد على ابن سيرين<sup>(٢)</sup> .

(١) التحقيقات المرضية ص ٨٩ وشرح السراجية للجرجاني ص ٧٧ بتصرف  
(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ / ١٩ - ٢٠ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٢٢

قال ابن حزم رحمه الله تعالى في مذهب ابن سيرين :  
أصاب في واحدة وأخطأ في الأخرى لأنه فرق بين حكم  
النص في المسألتين وإنما جاء النص مجيئاً واحداً على كل  
حال - وبالله التوفيق - (١) .

**قلت** : لعل ابن حزم والله أعلم صوب ابن سيرين فيما  
وافق به ابن عباس رضي الله عنهما وخطأه في كونه فرق  
بين حكم النص في المسألتين وإنما جاء النص مجيئاً واحداً  
على كل حال - والله تعالى أعلم - .  
إذاً فيتحقق بهذا بأن الخلاف في العمريتين يرجع إلى  
المذهبين السابقين .

### الترجيح

الراجح هو المذهب الأول مذهب الجمهور من الصحابة  
وغيرهم القاضي بإعطاء الأم ثلث الباقي في العمريتين  
- والله تعالى أعلم - .

**مسألة** : لو كان في العمريتين بدل الأب جد ؟

أما لو كان في العمريتين بدل الأب جد فإن للأم فيهما  
معه ثلث جميع المال وهو قول الجمهور .  
وروي عن عمر وابن مسعود أن للأم ثلث الباقي والباقي  
للجد .

(١) المحلى ج ٨ / ٢٧٦

وعنهما أن للأم السدس والمعنى واحد .  
وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن الباقي بين الأم والجد  
نصفان وهي إحدى مربعات عبد الله بن مسعود وستأتي إن  
شاء الله تعالى معنا في هذا الباب .  
كما يروى عن أبي ثور وأبي يوسف أن للأم مع الجد في  
العمريتين ثلث الباقي <sup>(١)</sup> .  
ولا يخفى أن الراجح في هذه المسألة أن للأم مع الجد في  
العمريتين ثلث جميع المال لأنها أقرب للميت من الجد .  
ومن الأغاز في العمريتين قول البدر الدماميني :  
قل لمن أتقن الفرائض فهما  
أيما امرأة لها الربع فرضا  
لا بعول ولا بـرد وليست  
زوجة الميت هل بذلك تقضوا  
ثم قل لي ربعان فـي أي إرث  
ليس فيه عند الأئمة نقـض  
الجواب : قال عبد الملك ألبتني : وقلت في جوابه :  
تلك أم مع زوجه وأبيه  
ثلث باق لها والربع فرض

(١) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٨٥ - ٨٦ والعذب الفاضل شرح عمدة  
الفارص جزء ١ / ١٠٧ والسراجية بشرح الجرجاني ص ٧٨ - ٧٩

بعد ربع الزوجة فبذى الغرّ  
اجمع الربعين لا غير أمضوا<sup>(١)</sup>

---

(١) مجموعة الرسائل الكمالية في الموارىث والمناسخات ص ٥٣ - ٣٦ مكتبة المعارف  
ط ٢ - ١٤٠٧ هـ

## ٤- المُشْرَكَّة

المُشْرَكَّة : بفتح الراء المشددة كما ضبطها ابن الصلاح والنووي - رحمهم الله - أي المشرك فيها .

المُشْرَكَّة : وبكسر ها كما ضبطها ابن يونس على نسبة التشريك إليها مجازاً (١) .

وسميت بالمشركة : لتشريك الاخوة الأشقاء فيها مع الاخوة لأم في ثلثهم .

وسميت المشركة : لنسبة التشريك إليها مجازاً كما ضبطها ابن يونس (٢) .

وتسمى بالمشتركة : كما حكى عن أبي حامد الأسفراييني وأبو العباس القرافي والليث (٣) .

وتسمى بالحمارية : روي أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : هب أن أباهم كان حماراً ما زادهم الأب الإقربى .

وروي أن قائل ذلك : أحد الإخوة (٤) .

قال الشنشوري رحمه الله تعالى نقلاً عن أبي عبد الله الوني من كتابه الذي أفرده في الملقبات ولم يأت عن عمر

(١) حاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ٩٤  
 (٢) ابن يونس : هو محمد بن يونس بن محمد بن متعة مالك أبو حامد الإربلي الموصل  
 ولد سنة ٥٣٥ هـ وتفقه بالموصل وبغداد كان إمام وقته في المذهب والأصول والخلاف  
 وتوفي سنة ٦٠٨ هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ٢٥٣  
 (٣) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤  
 (٤) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ / ١٥٥ بتصرف

فيمآ علمت مسنداً من أن الأخ قال له هب أن أبانا كان حماراً (١) .

وقال الماوردي - رحمه الله - تسمى الحمارية لأن رجلاً قال لعلى ؓ حين منع من التشريك : أعطهم بأهمهم وهب أن أباهم كان حماراً (٢) .

قلت : فيه نظر لأن القول هذا قيل لعمر بن الخطاب ؓ على اختلاف في القائل ولم يقل لعلى رضي الله عنه على حد علمي والله تعالى أعلم .

وتسمى باليمية : لقول الاخوة الأشقاء لعمر ؓ هب أن أبانا كان حجراً ملقى في اليم (٣) .

وتسمى بالحجرية : لما سبق في اليمية .

وتسمى أم الفروج : لكثرة الخلاف فيها .

وتسمى بالشرحية : لحدوثها أيام شريح قالهما صاحب البحر الزخار (٤) .

وتلقب بالمنبرية : لأن عمر بن الخطاب ؓ سئل عنها وهو على المنبر .

(1) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٦٠

(2) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٤٩

(3) المصدر السابق وحاشية البقري ص ٩٤ والعذب الفائض جزء ١ / ١٠١

(4) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأنصار ج ٦ / ٣٤٥ دار الكتاب الإسلامي ط القاهرة

**قلت** : استنظره ابن الهائم رحمه الله تعالى كما ذكره عنه الشنشوري رحمه الله تعالى بقوله : قال الشيخ رحمه الله تعالى وفيه نظر (١) .

وقد أفردوا الفرضيون في باب خاص بها وذلك لشهرة الخلاف فيها (٢) .

وعكفوا على ذكرها عادةً بعد باب التعصيب والحجب لما لها من علاقة بباب التعصيب على قول فيها وهو سقوط العصبية لاستغراق أصحاب الفروض للتركة .

ولما لها من علاقة أيضاً بباب الحجب على قول فيها وهو تشريك العصبية مع أصحاب الفروض حيث ترتب على ذلك حجب النقصان بسبب الازدحام في هذا الفرض .

### **زمن حدوثها :**

حدثت المشركة ولأول مرة في الإسلام في عهد الخليفة الراشد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أول عام من خلافته حيث قضى فيها بإسقاط الاخوة الأشقاء في ذلك العام ثم تكررت في العام الثاني من خلافته فشرك الاخوة الأشقاء مع الاخوة لأم في ثلثهم (٣) .

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ / ٦٠

(٢) الفوائد الجليلة ص ٢٠

(٣) حاشية البقري على شرح سبط المارديني على الرحبية ص ٩٥ بتصرف

**أركانها :**

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى في الاستذكار المشتركة عند العلماء بالفقه والفرائض هي : زوج وأم وأخوان لأم وأخ أو إخوة لأب وأم<sup>(١)</sup> .

إذاً أركانها أربعة وهي زوج وأم أو جدة واحدة أو أكثر وإخوة لأم اثنان كحد أدنى فصاعداً وأخ شقيق أيضاً كحد أدنى فأكثر سواءً كان الأشقاء ذكوراً فقط أو ذكوراً مع إناث أما الإناث الصرفة فلا .

**شروطها :**

- أ – عدم وجود الفرع الوارث .
- ب – عدم وجود الأصل من الذكور وارث .
- ج – كون صاحب النصف ذكراً وهو الزوج .
- د – وجود أم أو جدة فأكثر
- هـ – كون ولد الأم عدداً لا فرداً .
- و – كون ولد الأبوين ذكراً أو مع إناث لا إناثاً خالصاً<sup>(٢)</sup> .

(1) الاستذكار ج ١٥ / ٤٢٣ رقم ( ٢٢٦١٠ )

(2) كتاب الفرائض ص ٧٧ بتصرف



**محترزاتها :**

- ١- لو لم يكن فيها زوج أو أم أو جدة أو كان فيها ولد الأم واحداً لم تكن مشركة لأنه يبقى فيها بعد الفروض بقية للأشقاء .
- ٢- لو كان بدل الاخوة الأشقاء إخوة لأب ذكوراً أو ذكوراً وإناثاً لسقطوا لاستغراق الفروض للتركة ولم يشتركوا مع الاخوة لأم لأنهم بالنسبة للأم أجنب .
- ٣- لو كان بدل الأخ أو الإخوة الأشقاء أخت شقيقة أو أختان أو أخت لأب أو أختان لعالت المسألة بنصف الواحدة أو بثلاثي الثلثين ولم يحصل فيها تشريك<sup>(١)</sup> .

**الخلاف فى المشركة :**

- إن الخلاف فى المسألة المشركة قديم ومشهور .
- قال وكيع بن الجراح : - رحمه الله تعالى - اختلف فيها عن جميع الصحابة رضي الله عنهم إلا علياً رضي الله عنه .
- قال الخبري - رحمه الله تعالى - : وإطلاق هذا القول غير صحيح لأنه لم يختلف عن عثمان رضي الله عنه أنه شرك .

(1) التحقيقات المرضية ص ١٢٨ معزواً للفوائد الشنشورية مع حاشيتها ص ١٢٦

ولا عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه لم يُشرك <sup>(١)</sup> .  
 وقال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : اختلف فيها عن  
 جميع الصحابة إلا علياً وزيداً رضي الله عنهما فإن علياً لم يختلف عنه أنه  
 لم يشرك ، وزيداً لم يختلف عنه أنه يشرك <sup>(٢)</sup> .  
 وعلى كلِّ ففي المسألة المشتركة لأهل العلم مذهبان  
 وهما :

**المذهب الأول** : عدم التشريك بين الاخوة الأشقاء  
 والإخوة لأم في ثلثهم أي إسقاط الاخوة الأشقاء بالاستغراق  
 وهذا قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولاً .  
 وبه قال عدد من الصحابة الكرام رضي الله عنهم ومنهم علي بن أبي  
 طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وأبو موسى  
 الأشعري وأبي بن كعب ، وروي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه .  
 وبه قال الشعبي وابن أبي ليلى وأحمد بن حنبل وأبو  
 حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر واللؤلؤي وأبو ثور ويحيى  
 بن آدم ونعيم بن حماد وداود .

(١) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ / ١٥٦

(٢) مجموع الفتاوى ج ٣١ / ٣٣٩

واختاره ابن اللبان والطبري وجماعة من أهل العلم  
والفرائض (١).

ومن أدلة هذا القول قولهم النص والقياس دلا على هذا  
المذهب :

أما النص فقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ  
شُرَكَاءُ فِي التُّلْتِ ﴾ والمراد به ولد الأم إجماعاً وإذا أدخلنا  
فيهم ولد الأبوين لم يشتركوا في التلث بل زاحمهم غيرهم .  
وإن قيل إن ولد الأبوين منهم وأنهم من ولد الأم فهو غلط  
والله تعالى قال ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ  
أُخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ .

والمراد به ولد الأم بالإجماع وميراث ولد الأبوين في آية  
أخرى وهي قوله تعالى ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ  
إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ  
يَرْتُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ .

فجعل لها النصف وله جميع المال وهكذا حكم ولد  
الأبوين ثم قال تعالى ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ  
مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٤٩ - ٣٥٠ والاستذكار ج ١٥ ص ٤٢٣ - ٤٢٥ وكتاب  
التلخيص في الفرائض ج ١/ ١٥٥-١٥٦ والتهذيب في علم الفرائض والوصايا  
ص ١٣٩ - ١٤١ والمغني بالشرح الكبير ج ٧ / ٢٢ - ٢٥ وكنز العمال ج ١١ / ٥٣ رقم  
( ٣٠٥٩٢ )

وهذا حكم ولد الأبوين لا الأم باتفاق المسلمين فدل ذكره  
تعالى لهذا الحكم في هذه الآية

وكذلك الحكم في تلك الآية على أن أحد الصنفين غير  
الآخر وإذا كان النص قد أعطى ولد الأم الثلث فمن نقصهم  
منه فقد ظلمهم . وولد الأبوين جنس آخر .

قال العنبري <sup>(١)</sup> - رحمه الله تعالى - : القياس ما قال علي  
- أي عدم التشريك - والاستحسان ما قال عمر رضي الله عنه - أي  
التشريك - .

وقال : هذه وساطة مليحة وعبارة صحيحة .

ومن النص أيضاً حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال  
قال رسول الله ﷺ : ( ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى  
رجل ذكر ) وهذا يقتضي أنه إذا لم تبق الفرائض شيئاً لم  
يكن للعصبة شيء وهنا لم تبق الفرائض شيئاً .

فإن العصبة تارة يحوز المال كله .

وتارة يحوز أكثره .

وتارة أقله .

وتارة لا يبقى له شيء وذلك إذا استغرقت الفرائض

المال .

(١) العنبري : هو عبيد الله بن الحسن بن الحسين العنبري من فقهاء التابعين بالبصرة  
قال النسائي رحمه الله تعالى فقيه بصري ثقة ولد سنة ١٠٥ هـ وولي القضاء سنة  
١٥٧ هـ ومات سنة ١٦٨ هـ حاشية التلخيص في الفرائض ج ١ / ١٥٦

فمن جعل العصبية تأخذ مع استغراق الفرائض المال فقد  
 خرج عن الأصول المنصوصة في الفرائض  
 ومما يبين الحكم في المسألة المشتركة أنه لو كان فيها  
 أخوات من أب لفرض لهن الثلثان وعالت الفريضة إلى  
 ثمانية .

فلو كان معهن أخوهن سقطن ويسمى الأخ المشؤوم فلما  
 صرن بوجوده عصبية صار تارةً ينفعهن وتارةً يضرهن ولم  
 يجعل وجوده كعدمه في حالة الضر .  
 كذلك قرابة الأب لما كان الاخوة بها عصبية صار  
 ينفعهن تارةً ويضرهن أخرى<sup>(١)</sup> .

قال صاحب الدرّة المضيئة رحمه الله تعالى :

وإن تجد زوجاً وأماً وعدد

من ولد أم وشقيقاً اتحد

فامنع شقيقاً ومتى وجدنا

في موضع الشقيق معهم أختا

من غير أم وورثتها عائلاً

فإن تجد معصباً كن حاضلاً<sup>(٢)</sup>

(١) مجموع الفتاوى ج ٣١ / ٣٣٨ - ٣٤٢ بتصرف وتقديم وتأخير وانظر المغني

بالشرح الكبير ج ٧ / ٢٢ - ٢٥

(٢) الأسئلة والأجوبة الفقهية ج ٧ / ٢٥٨

٦			وعلى هذا المذهب وهو عدم التشريك
٣	٢/١	زوج	يكون أصل المسألة المشتركة من ستة
١	٦/١	أم	[٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم
١	٣/١	أخ لأم	السدس واحد [١] وللأخوين لأم
١		أخ لأم	الثلث اثنان [٢] ويسقط الأخ الشقيق
×	ب ع	أخ شقيق	بالاستغراق وهذه صورتها :

### المذهب الثانى: التشريك بين الاخوة الأشقاء والإخوة

لأم في ثلثهم وهذا آخر القضاء بين الذين قضى بهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وروي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

والرواية المشهورة عن زيد بن ثابت رضي الله عنه رواية أهل المدينة.

وبه قال شريح ومسروق وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وسفيان الثوري وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم النخعي وشريك والإمام مالك والشافعي والأوزاعي وإسحاق بن راهوية وأهل المدينة والبصرة والشام<sup>(١)</sup>.

(١) الاستذكار ج ١٥ / ٤٢٤ رقم (٢٢٦١٢ - ٢٢٦١٤ و ٢٢٦١٩) والحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٤٩ والتلخيص في علم الفرائض ج ١ / ١٥٣ - ١٥٤ والتهديب في علم الفرائض والوصايا ص ١٤١ وموطأ الإمام مالك جزء ٢ / ٥٠٨ - ٥٠٩ والمجموع شرح المهذب ج ١٦ / ١٠١ - ١٠٢ وانظر كنز العمال ج ١١ / ٣٠ - ٣١ رقم (٣٠٤٩٦ - ٣٠٥٠٠)

**ومن أدلة هذا القول :**

عموم قوله تعالى ﴿ لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ  
وَالْأَقْرَبُونَ ﴾

فاقتضى ظاهر هذا العموم استحقاق الجميع إلا من خصه  
الدليل .

مساواة الاخوة الأشقاء لولد الأم في رحمتهم فوجب أن  
يشاركوهم في ميراثهم قياساً على مشاركة بعضهم لبعض .  
ولأنهم بنوا أم واحدة فجاز أن يشتركوا في الثلث قياساً  
عليهم .

ولأن كل من أدلى بسببين يرث بكل واحد منهما على  
الانفراد جاز إذا لم يرث بأحدهما أن يرث بالآخر قياساً على  
ابن العم إذا كان أخاً لأم .

ولأن كل من فيه معنى التعصيب والفرض جاز إذا لم  
يرث بالتعصيب أن يرث بالفرض قياساً على الأب .

ولأن أصول المواريث موضوعة على تقديم الأقوى  
على الأضعف وأدنى الأحوال مشاركة الأقوى للأضعف  
وليس في أصول المواريث سقوط الأقوى بالأضعف  
وولد الأب والأم أقوى من ولد الأم لمشاركتهم بالأم  
وزيادتهم بالأب

فإذا لم يزد لهم الأب قوةً لم يزد لهم ضعفاً وأساء حاله أن يكون وجوده كعدمه كما قال السائل : هب أن أباهم كان حماراً (١) .

قال الرحيبي رحمه الله تعالى :

وإن تجد زوجاً وأماً وورثاً  
وأخوة للأم حازوا الثلثا  
وأخوة أيضاً للأم وأب  
واستغرقوا المال بفرض النصب  
فاجعلهم كلهم لأم  
واجعل أباهم حجراً في اليم  
واقسم على الاخوة ثلث التركة

فهذه المسألة المشتركة (٢)

وعلى هذا المذهب وهو القضاء بالتشريك بين الاخوة الأشقاء والإخوة لأم في ثلثهم ذكوراً وإناثاً يكون الذكر والأنثى فيه سواء دون تفضيل وذلك لكون الجميع ورثوا بالرحم المجردة .

غير أنى قد وقفت على من حكى التفضيل للذكر على الأنثى ومنهم ابن رشد الحفيد رحمه الله تعالى بقوله : كانوا

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٣٥١

(٢) الرحيبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري وتحقيق البغاص ٩٤



يشركون الاخوة للأب والأم في الثلث مع الاخوة لأم يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين (١) .

وكذلك ما أورده صاحب الكنز عن الزهري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : إذا لم يبق إلا الثلث بين الاخوة من الأب والأم وبين الاخوة من الأم فهم شركاء للذكر مثل حظ الأنثيين . ( عب ) (٢) .

وكذلك ابن بطال - رحمه الله تعالى - في شرحه لصحيح البخاري - رحمه الله تعالى - بقوله : فشرك بنوا الأب والأم مع بني الأم في الثلث (( للذكر مثل حظ الأنثيين )) من أجل أنهم كلهم إخوة المتوفى لأمه وإنما ورثوا بالأم لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ (٣) .

**قلت** : وفي غالب ظني - والله تعالى أعلم - أن المقصود من قولهم للذكر مثل حظ الأنثيين في المشتركة هو القول للذكر مثل حظ الأنثى لا سيما وقد علق ابن بطال بما يعرف منه ذلك وهو قوله السابق ( من أجل أنهم كلهم إخوة المتوفى لأمه وإنما ورثوا بالأم ) .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٥ / ١٢٢

(٢) كنز العمال ج ١١ / ٣٠ رقم ( ٣٠٤٩٦ )

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال ج ٨ / ٣٥٧

وبهذا يتبين أن كلمة أنثيين إما خطأ مطبعي وهو الأغلب عندي وإما سبقة قلم - والله تعالى - أعلم  
إذا علم هذا فإن أصل المسألة المشتركة على مذهب التشريك من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١] والثالث المتبقي اثنان [٢] بين الاخوة الأشقاء والإخوة لأم بالسوية ذكوراً وإناثاً .

فعلى تقدير وجود أخ شقيق فقط منكسرة عليهم ومباينة

١٨	٦	×٣	لرؤوسهم ثلاثة [٣] فنضربها في أصل
٩	٣	زوج	المسألة ستة [٦] تصح من ثمانية عشر
٣	١	أم	[١٨ = ٦ × ٣] للزوج تسعة [٩ = ٣ × ٣]
٢		أخ لأم	وللأم ثلاثة [٣ = ٣ × ١] ولكل أخ اثنان
٢	٢	أخ لأم	[٢] وهذه صورتها :
٢		أخ شقيق	

وقد نظم الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض المذهبيين ومأخذ كل من الأئمة الأربعة بقوله :

إن يجتمع مع الشقيق أولاد الأم

والزوج أيضاً ثم جدة أو أم

فأسقط الشقيق عند أحما

ووافق النعمان ذا واعتمدا

بما قضاها أولاً فيها عمر

جرباً على الأصل الذي قد اشتهر  
ومالك والشافعي في القسم  
قد شركاه مع ولد الأم  
لحكمه الثاني لدى الترافع  
وذا اجتهاد منه لا تمنع (١)  
ومن صور المشتركة لو هلك هالك عن ابني عم أحدهما

٦		أخ من أم والآخر زوج وثلاثة إخوة
١	جدة	مفرقين وجدة فإن أصل هذه الصورة على
٣	زوج هو	المذهب الأول وهو عدم التشريك من ستة
×	ابن عم	[٦] للجدّة السدس واحد [١] وللزوج
١	أخ لأم هو	النصف ثلاثة [٣] وللأخوين لأم الثلث
×	ابن عم	اثنان [٢] ويسقط الباقيون أما الأخ لأب
١	أخ لأم	فيسقط بالشقيق كما يسقط أبناء العمومة
×	أخ شقيق	من جهة العمومة ويسقط الأخ الشقيق
×	أخ لأب	بالاستغراق وهذه صورتها :

وأما على المذهب الثاني وهو التشريك فإن أصل  
المسألة من ستة [٦] للجدّة السدس واحد [١] وللزوج  
النصف ثلاثة [٣] .

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفاضل جزء ١ / ١٠١ - ١٠٢

والباقي اثنان [٢] هو ثلث الأخوين لأم بينهما وبين  
الأخ الشقيق بالسوية

١٨	٦	×٣	وتسقط جهة أبناء العمومة والأخ
٣	١	جدة	لأب كما أسلفنا وتصح من ثمانية
٩	٣	زوج هو	عشر [١٨ = ٦ × ٣] حاصل ضرب
×	×	ابن عم	رؤوس الإخوة لأم والشقيق ثلاثة
×	×	ابن عم هو	[٣] في أصل المسألة ستة [٦]
٢		أخ لأم	للجدة ثلاثة [٣ = ٣ × ١] وللزوج
٢	٢	أخ لأم	تسعة [٩ = ٣ × ٣] ولكل من الأخوة
٢		أخ شقيق	لأم والشقيق اثنان [٢] وهذه
×	×	أخ لأب	صورتها :

### الترجيح

إن القول بعدم التشريك هو مقتضى القياس والقول  
بالتشريك من باب الاستحسان كما يقولون والقياس مقدم على  
الاستحسان ولا نعني بالقياس هنا القياس الأصولي الذي هو  
إلحاق فرع بأصل في الحكم الجامع بينهما وإنما نعني به هنا  
موافقة الأصول والقواعد الشرعية في الفرائض .

وانطلاقاً من هذا القول نقول : إن الراجح في هذه  
المسألة هو القول بعدم التشريك (١) .

(١) التحقيقات المرضية باختصار ص ١٢٩ - ١٣١

حيث جاء في كل من الاخوة لأم والإخوة لغيرها حكم مختلف عن الآخر في نص القرآن الكريم فكان حكم كل صنف غير الآخر .

**أما قول القائل :** هو استحسان فيقال له هذا استحسان يخالف الكتاب والميزان فإنه ظلم للإخوة من الأم حيث يؤخذ حقهم فيعطاه غيرهم .

**وأما قول القائل :** إن أباهم كان حماراً فقد اشتركوا في الأم فيقال له : هذا قول فاسد حساً وشرعاً .

**أما الحس :** فلأن الأب لو كان حماراً لكانت الأم أتاناً ولم يكونوا من بني آدم وإذا قيل مراده أن وجوده كعدمه فيقال له هذا باطل فإن الوجود لا يكون معدوماً .

**وأما الشرع :** فلأن الله حكم في ولد الأبوين بخلاف حكمه في ولد الأم .

**وأما قول القائل :** إن الأب إذا لم ينفعهم لم يضرهم فيقال له بلى قد يضرهم كما ينفعهم بدليل ما لو كان ولد الأم واحداً وأولاد الأبوين كثيرين فإن ولد الأم وحده يأخذ السدس والباقي يكون بينهم ولولا الأب لتشاركوا هم وذلك الواحد في الثلث .

وكذلك الأخ المشؤوم لو كان مع أخته بدل الأخ الشقيق في هذه المسألة لسقط هو وأخته ولم يجعل وجوده كعدمه في حالة الضر (١).

كما رجحه شيخ شيخنا رحمه الله تعالى بقوله : والأول - يعني إسقاط الاخوة الأشقاء باستغراق الفروض - أقرب إلى الدليل لقوله ﷺ ( ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر ) وهنا لم تبق الفرائض شيئاً فهو الراجح وإن كان الأكثرون على الثاني (٢).

وصححه الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى (٣) وصوبه الشيخ العثيمين - حفظه الله تعالى - (٤) .  
ويعاى بها حيث سئل ابن تيمية - رحمه الله تعالى - بلغز فيها وهو :

ما بال قوم غدوا قد مات ميتهم  
فأصبحوا يقسمون المال والحللا  
فقالت امرأة من غير عترتهم  
ألا أخبركم أعجوبة مثلاً  
في البطن منى جنين دام يشكركم  
فأخروا القسم حتى تعرفوا الحملا

(١) انظر مجموع الفتاوى ج ٣١ / ٣٣٨ - ٣٤٢ وإعلام الموقعين ج ١ / ٤٣٨ - ٤٤١  
(٢) النور الفانض ص ١٣  
(٣) الفوائد الجليلة ص ٢٠  
(٤) تسهيل الفرائض ص ٤٦

فإن يكن ذكراً لم يعط خردلة  
 وإن يكن غيره أنثى فقد فضلا  
 بالنصف حقاً يقيناً ليس ينكره  
 من كان يعرف فرض الله لا زللا  
 إني ذكرت لكم أمري بلا كذب  
 فلا أقول لكم جهلاً ولا مثلاً

**الجواب :** فأجاب - رحمه الله تعالى - بقوله : زوج وأم  
 واثنان من ولد الأم وحمل من الأب ، والمرأة الحامل ليست  
 أم الميت بل هي زوجة أبيه فلزوج النصف ثلاثة [٣] .

٦		وللأم السدس واحد [١] ، ولولدي الأم الثلث
٣	زوج	اثنان [٢] لكل واحد واحد [١] فإن كان الحمل
١	أم	ذكراً فهو أخ من أب فلا شيء له باتفاق العلماء .
١	أخ لأم	<b>قلت :</b> وكذلك لو كان الحمل من أمه فهو أخ
١	أخ لأم	شقيق ويسقط على القول الراجح بالاستغراق
×	أخ لأب	وهذه صورتها :

٩/٦		وإن كان الحمل أنثى فهو أخت من أب
٣	زوج	فيفرض لها النصف ثلاثة [٣] وهو
١	أم	فاضل عن السهام وأصلها من ستة
١	أخ لأم	[٦] وتعول إلى تسعة [٩] وهذه
١	أخ لأم	صورتها :
٣	أخت لأب	

وأما إن كان الحمل من أم الميت فهكذا الجواب في أحد  
قولي العلماء من الصحابة ومن بعدهم وهو مذهب أبي حنيفة  
وأحمد في المشهور عنه وهو الراجح .

وعلى القول الآخر إن

١٨	٦	×٣	كان الحمل ذكراً يشارك ولد الأم
٩	٣	زوج	كواحد منهم ولا يسقط وهو مذهب
٣	١	أم	مالك والشافعي وأحمد في رواية
٢		أخ لأم	عنه (١) .
٢	٢	أخ لأم	<b>قلت</b> : وقد سبق حلها قريباً على هذا
٢		أخ شقيق	القول المرجوح وهذه صورتها :

(١) مجموع الفتاوى ج ٣١ / ٣٦٧ وانظر الذخيرة ج ١٣ / ٧٣ وفتح القريب المجيب  
جزء ١ ص ٦٢ و التهذيب في علم الفرائض و الوصايا ص ٤٢٣



## ٥- مسألة القضاة

سميت مسألة القضاة بهذا الاسم : لكثرة القضاة الذين

غلطوا فيها و هي :

لو ملك ابن وبنت أباهما بشراء أو غيره وبهذا الملك  
عتق عليهما .

ثم اشترى هذا الأب عبداً ثم أعتقه ثم مات هذا العتيق بعد  
موت معتقه عن ابن وبنت معتقة فصارا عصابة للعتيق  
بكونهما معتقا المعتق .

فإذا لم يكن لهذا العتيق ورثة غيرهما أو كان له ورثة  
ولكن لا يحيطون بالمال فإن إرث هذا العتيق أو ما بقي للابن  
وحده دون البنت التي هي أخته وذلك لأن الابن عصابة  
المعتق من النسب والبنت معتقة المعتق ومعتق المعتق مؤخر  
عن عصابة المعتق من النسب .

بل لو كان الابن قد مات قبل موت أبيه وخلف ابناً أو ابن  
ابن أو كان للأب ابن عم بعيداً فهو أولى من البنت و قد اخطأ  
فيها كما قال سبط المارديني رحمه الله تعالى في شرح  
الفصول أربعمائة قاضي غير المتفهمة .

وقال الشنشوري رحمه الله في فتح القريب المجيب قال  
الشيخ أبو علي سمعت بعض الناس يقول أخطأ في هذه  
المسألة أربعمائة قاضي .

و قال العلامة أحمد البجائي رحمه الله في شرح التلمسانية أنه غلط فيها أربعمئة قاضي .

و قال المرداوي رحمه الله تعالى في الإنصاف ( يروى عن الإمام مالك رحمه الله تعالى أنه قال سألت سبعين قاضياً من قضاة العراق عنها فأخطأوا فيها ) .

١		ووجه الغلط أو الخطأ في هذه المسألة جعل
١	ابن معتق	الميراث للابن والبنت معاً وإنما هو للابن
×	معتقة معتق	فقط دون البنت <sup>(١)</sup> وهذه صورتها :

قال الشيخ صالح البهوتي في عمدة الفارض :

و إرث ذي عصوبة من النسب

مقدم على عصوبة السبب

فابن و بنت ملكا أباهما

و عتق الأب به عليهما

ثم أشتري عبداً و قد أعتقه

ومات بعد موت من أعتقه

عن ابن من أعتقه و بنته

فإرثه للابن دون أخته

(١) الإنصاف ج ٧ ص ٣٨٨

و قد غلط فيها من القضاة  
 تاء كما قد جاء عن ثقات (١)  
 و المراد بقوله ( تاء ) العدد إذ التاء بأربعمائة من العدد .  
 و قد صور السبكي رحمه الله تعالى مسألة القضاة بقوله  
 إذا ما اشترت بنت و ابن أباهما  
 و صار له بعد العتاق موالى  
 و أعتقهم ثم المنية عجلت  
 عليه و ماتوا بعده بلىالى  
 و قد خلفوا مالا فما حكم مالهم  
 هل الابن يحويه و ليس بىالى  
 أم الأخت تبقى مع أخيها شريكة  
 و هذا من المذكور جل سؤالى  
 ثم أجاب رحمه الله تعالى بقوله :  
 للابن جميع المال إذ هو عاصب  
 و ليس لفرض البنت إرث موالى  
 و اعتاقها تدلى به بعد عاصب  
 لذا حجت فافهم حديث سؤالى  
 و قد غلطت فيها طوائف أربع  
 مئين قضاة ما وعوه بىالى

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض ج ١ ص ٨١

وقال بعضهم :

إذا ما اشترت بنت أبها فعتقه

بنفس الشرا شرعاً عليها تأسلاً

وميراثه إن مات من غير عاصب

ومن غير ذي فرض لها قد تأثلاً

لها النصف بالميراث و النصف بالولا

فإن وهب ابناً أو شراه تفضلاً

فأعتق شرعاً ذلك الابن مالها

سوى الثلث و الثلثان للأخ أصلاً

و ميراثها فيه إذا مات قبلها

كميراثها في الابن من قبل يجتلاً

و مولى أبيها ما لها الدهر من ولا

ولاء ولا إرث مع الأب فاعتلاً<sup>(١)</sup>

(١) الأسئلة الأجوبة الفقهية ج ٧ ص ٤٧٤ - ٤٧٦ و الكنوز المليئة في الفرائض  
الجلية ص ٢٧١ - ٢٧٣

## ٦- المسألة الأكدرية

الأكدرية هي إحدى المسائل المشهورة في باب الجد والإخوة وهي : زوج وأم وأخت لغير أم وجد وقد سميت ولقبت بألقاب لأسباب عدة ومنها التالي :

١- سميت الأكدرية : لأنها كدرت على زيد

ثابت رضي الله عنه مذهب في باب الجد والإخوة فإنه أعالها ولا عول عنده في مسائل الجد وفرض للأخت معه وهو لا يفرض للأخت مع الجد وجمع سهامه وسهامها فقسما بينهما ولا نظير لذلك فخالف قواعد مذهبه وهذا من تكدير مذهبه .

٢- وتسميت مكدره : ذكره ابن الهائم

رحمه الله تعالى كما حكاه عنه الشنشوري رحمه الله تعالى بقوله : قال الشيخ رحمه الله وينبغي أن تسمى على هذا- ( وهو ما ذكر في سابقه ) مكدره لا أكدرية

٣- وقيل سميت الأكدرية : لأن عبد الملك

بن مروان <sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى طرحها على الأكدري

(١) عبد الملك بن مروان : هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو الوليد الأموي أمير المؤمنين والد الخلفاء الأمويين شهد الدار مع أبيه وهو ابن عشر سنين وهو أول من سار بالناس في بلاد الروم سنة ٤٢ هـ وكان أميراً على أهل المدينة وله ١٦ سنة وكان يجالس الفقهاء والعلماء والعباد والصلحاء قيل أنه أول من سمي في الإسلام بعبد الملك ولد في سنة ٢٦ هـ وقد كان قبل الخلافة من العباد الزهاد الفقهاء الملازمين للمسجد التالي للقرآن مات بدمشق سنة ٨٦ هـ ١ هـ بتصرف البداية والنهاية ج ٩ / ٧٦ - ٨٤

- بن حمام اللخمي ، ترجم له ابن حجر في الإصابة  
وقال : هو صاحب الفريضة التي تسمى بالأكدرية<sup>(١)</sup> .
- ٤- وقيل سميت أكدرية : لأنها طرحت على  
رجل من أهل دمشق يقال له الأكر .
- ٥- وقيل سميت أكدرية : لأن الحجاج ألقاها  
على رجل يقال له الأكر .
- ٦- وقيل سميت أكدرية : لأن امرأة من  
أكر ماتت وخلفتهم ( اسمها أكدرة<sup>(٢)</sup> ) .
- ٧- وقيل سميت أكدرية : لأن الزوج كان  
اسمه أكر .
- ٨- وقيل سميت أكدرية : لتكدر أقوال  
الصحابة ﷺ فيها واختلافهم فيها .

(١) حاشية الفصول معزواً للإصابة بقوله وقال ابن حجر العسقلاني في الإصابة ج ١ ص ١١٢-١١٣ في ترجمة الأكر بن حمام بن عامر بن صعب بن كثير اللخمي (( وكان ذا دين وفضل وفقه في الدين وجالس الصحابة وروى عنهم وهو صاحب الفريضة التي تسمى الأكدرية )) ثم ذكر ابن حجر رحمه الله تعالى ما أخرجه ابن أبي شيببة في مصنفه ١١ / ٣٠٢ قال حدثنا وكيع عن سفيان قال : قلت للأعمش لم سميت الأكدرية قال طرحها عبد الملك بن مروان على رجل يقال له الأكر كان ينظر في الفرائض فأخطأ فيها فسمها الأكدرية قال وكيع : وكنا نسمع قبل أن يفسر سفيان إنما سميت الأكدرية لأن قول زيد تكدر فيها ثم قال ابن حجر : (( إن كان قول الأعمش محفوظ فلعل عبد الملك طرحها على الأكر قديماً وعبد الملك يطلب العلم بالمدينة وإلا فالأكر هذا كما تقدم قتل قبل أن يلي عبد الملك الخلافة )) ١ هـ حاشية د / عبد المحسن المنيف على الفصول ص ١٣٩

(٢) الإنصاف ج ٧ ص ٣٠٦

٩- وقيل سميت أكدرية : لأن رجلاً يقال له  
أكدر ألقاها على ابن مسعود رضي الله عنه أو عبد الملك وهذا  
خلاف المشهور .

١٠- وقيل تسمى الغراء : كما في كتب المالكية كابن  
الحاجب والعقيلي وغيرهما لأنه ليس في مسائل الجد  
والإخوة يفرض للأخت فيها سواها فسميت بذلك  
لظهورها من غرة الفرس .  
وذكرها القرافي رحمه الله تعالى بهذا الاسم في  
الذخيرة .

وقال الجرجاني في شرح السراجية وأهل العراق  
يسمونها الغراء فيما بينهم لشهرتها <sup>(١)</sup> .  
وقيل سماها الإمام مالك بالغراء لأنها لا تشبه لها في  
مسائل الجد فهي كغرة الفرس أي في الاشتهار .  
وقيل سميت بذلك لأن الجد غرها بفرض النصف لها  
ثم رجع وقاسمها لأنه يقول لها لا ينبغي أن تزيد علي  
في الميراث لأنني معك كالأخ فردي ما بيدك وهو الثلاثة  
إلى ما بيدي وهو سهم ليقسم بيننا للذكر مثل حظ  
الأنثيين <sup>(٢)</sup> .

(١) الذخيرة ج ١٣ / ٤٤ وشرح السراجية للجرجاني ص ١٧٦

(٢) الرائد ص ١٩٠

١١- وقيل سميت أكدرية : لأن الجد كدر فيها صفو الأخت بجمع سهامها لسهامه <sup>(١)</sup> .

١٢- وتسمى مربعة الجماعة : ذكره ابن حجر في الفتح بقوله : ( الأكدرية المشار إليها تسمى مربعة الجماعة لأنهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في قسمها وهي زوج وأم وأخت وجد ) <sup>(٢)</sup> .

قلت : لم أقف على من سماها بمربعة الجماعة - على حد علمي - غير ابن حجر رحمه الله تعالى ولعل هذه التسمية تفرد بها ابن حجر رحمه الله تعالى والأقرب عندي أنه وهم لأن مربعة الجماعة المعروفة والمشهورة هي ( زوجة وجد وأخت شقيقة أو لأب ) والله تعالى أعلم .

١٣- وقيل سميت أكدرية : لأنها تكدرت على أصحاب الفرائض <sup>(٣)</sup> .

١٤- وقال الخبري رحمه الله تعالى وحكى بعض الفرضيين أنها تسمى أم الفروخ والمشهور أن أم الفروخ ما عالت إلى [ ١٠ ] <sup>(٤)</sup> .

(١) لباب الفرائض ص ٥٩

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ / ٢٢

(٣) شرح السراجية للجرجاني ص ١٧٦

(٤) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ / ٢٠٥



١٥- وقيل تسمى المروانية لوقوعها في زمن مروان بن الحكم (١) - (٢) .

### أركانها :

أركانها أربعة وهي : زوج و أم و أخت شقيقة أو لأب وجد .

### محترزاتها :

- ١- لو لم يكن فيها زوج لكانت الخرقاء وستأتي إن شاء الله تعالى .
- ٢- لو لم يكن فيها أم لأخذ الزوج نصفه والباقي بين الجد والإخوة أثلاثاً على قول المورثين للإخوة مع الجد .
- وعلى القول بإسقاطهم به للزوج النصف وللجد الباقي النصف وتسقط الأخت كما سيأتي في عرض المذاهب المذاهب فيها .

(١) مروان بن الحكم : هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية أبو عبد الملك الأموي المدني ولي الخلافة في آخر سنة ٦٤ هـ ومات سنة خمس في رمضان وله ثلاث أو إحدى وستون سنة لا تثبت له صحبة، من الثانية خ ١٤ هـ تقريب التهذيب ص ٤٥٨ رقم (٦٥٦٧)

(٢) حاشية السراجية ص ١٧٦ معزواً للفتاوى الهندية ٦/٧٨٤ وتلخيص الحبير ٣/١٠٢ والأخبار بتخريج أحاديث الاختيار

- ٣- لو لم يكن فيها جد لكانت المباهلة وقد  
أشير إليها في باب العول وستأتي قريباً إن شاء الله  
تعالى ضمن المسائل الملقبة .
- ٤- لو لم يكن فيها أخت لكانت إحدى  
الغراوين إذاً كان بدل الجد أباً إما مع الجد فلأم ثلث  
جميع المال كما مضى فيها .
- ٥- لو كان بدل الأخت أخ لسقط إذ لا فرض  
له ينقلب إليه بخلاف الأخت وتلقب آنذاك بالعالية نسبة  
إلى امرأة تسمى العالوية أفاده الوني رحمه الله تعالى  
وغيره .
- ٦- ولو كان مع الأخت أخ لم تكن أكدرية  
لأنه يفرض للأم فيها سدس جميع المال لوجود جمع  
من الاخوة وبذلك يأخذ الجد سدسه ويفضل لها السدس  
بين الأخت وأخيها للذكر مثل حظ الأنثيين .
- ٧- ولو كان فيها أباً أو فرعاً وارثاً ذكراً  
لسقطت الأخت وكذلك لو كان فيها بنتاً لسقطت الأخت  
لأنها تصبح عصة مع الغير ولم يبق لها شيء .
- ٨- ولو كان بدل الأخت أختان لكان للأم  
السدس واستوى للجد مع الأختين المقاسمة وسدس  
جميع المال .

## الخلاف في قسمة الأكدرية

سبق وأن بينت مذاهب الصحابة رضي الله عنهم في القسم بين الجد والإخوة وذلك في أول باب الجد والإخوة غير أن الأكدرية كدرت بعضها حتى أنه روي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه فيها ثلاثة مذاهب وعلى كل فقسمة كما يلي :

**المذهب الأول** : مذهب أبي بكر الصديق وابن

عباس رضي الله عنهم ومن قال بقولهما في الجد والإخوة وهو إسقاط الأخت بالجد لجعلهم الجد أبا وهو الراجح كما سبق

٦		تحقيقه وعلى هذا المذهب فإن أصل
٣	زوج	المسألة الأكدرية من ستة [٦] للزوج
٢	أم	النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان
١	جد	[٢] والباقي واحد للجد [١] وتسقط
×	أخت لغير أم	الأخت بالجد وهذه وصورتها :

**المذهب الثاني** : مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله

بن مسعود رضي الله عنه حيث يفرضان لكل من الأخت والزوج النصف .

ولكل من الجد والأم السدس فتكون المسألة من ستة [٦] .

للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١] .

وللأخت النصف ثلاثة [٣] وللجد السدس واحد [١] .

وتعول المسألة إلى ثمانية [٨] .

وحكى ابن اللبان رحمه الله تعالى عن عمر وابن

مسعود رضي الله عنهما أنهما

يجعلان للأم ثلث الباقي والباقي للجد

٨/٦		
٣	٢/١	زوج
١	٦/١	أم
١	٦/١	جد
٣	٢/١	أخت ش

قال الشنشوري رحمه الله تعالى

قلت والمقدار واحد<sup>(١)</sup>.

قلت : وهذه صورتها :

المذهب الثالث : مذهب علي بن أبي طالب رضي الله

عنه حيث يفرض للأخوات مع الجد ولا ينقص الجد عن

السدس وعلى هذا فإن أصل المسألة من ستة [٦] للزوج

٩/٦		
٣	٢/١	زوج
٢	٣/١	أم
١	٦/١	جد
٣	٢/١	أخت ش

النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث

اثنان [٢] وللجد السدس واحد [١]

وللأخت النصف ثلاثة [٣]

وتعول المسألة إلى تسعة [٩]

وهذه صورتها :

(١) الحاوي الكبير ج ١٠ / ٣١٥ والمغني ج ٧ / ٧٧ وفتح القريب المجيب جزء ١ / ٥٣

**المذهب الرابع :** مذهب أبي ثور رحمه الله تعالى حيث يجعل للأُم مع الجد ثلث الباقي والباقي للجد وتسقط الأخت قال الوني رحمه الله تعالى في الملقبات وهذا قول انفرد به أبو ثور وهو أقيس على من جعل الجد أباً .

٦			قلت : فأصل المسألة من ستة
٣	٢/١	زوج	[٦] للزوج النصف ثلاثة [٣]
١	٣/١ الباقي	أم	وللأم ثلث الباقي واحد [١]
×	×	أخت شقيقة	والباقي اثنان [٢] للجد وهذه صورتها :
٢	ب ع	جد	

**المذهب الخامس :** مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه وقد

روي عنه ثلاث روايات وهي :

**الرواية الأولى :** أنه لم يقل في الأكدرية شيئاً .

قال الشعبي رحمه الله تعالى سألت قبيصة بن ذؤيب رضي الله عنه

وكان من أعلمهم بقول زيد فيها يعني في الأكدرية ؟

فقال : والله ما فعل زيد هذا قط يعني أن أصحابه قاسوا

ذلك على قوله .

وقال ابن اللبان رحمه الله تعالى- : لم يصح عن زيد ما

ذكروا يعني في الأكدرية وقياس قوله أن يكون للزوج

النصف وللأم الثلث وللجد السدس وتسقط الأخت

٦			كما يسقط الأخ لو كان مكانها (١)
٣	٢/١	زوج	قلت : فأصلها من ستة [٦] للزوج
٢	٣/١	أم	النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان
×	×	أخت شقيقة	[٢] وللجد السدس واحد [١] وهذه
١	٦/١	جد	صورتها :

**الرواية الثانية :** إسقاط الأخت جرياً على قياس أصله لأنها عصبه فإذا لم يبق شيء بعد أصحاب الفروض أو بقي السدس فأقل فرض للجد السدس وتسقط الأخت بالاستغراق وصورتها كما سبق آنفاً .

٦			أصلها من ستة [٦] للزوج النصف
٣	٢/١	زوج	ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان [٢]
٢	٣/١	أم	ولللجد السدس واحد [١] وتسقط
×	×	أخت شقيقة	الأخت وهذه صورتها :
١	٦/١	جد	

**الرواية الثالثة :** وهي الصحيحة والمشهورة والمعروفة عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وهي رواية أهل المدينة عنه متصلاً (٢) أنه يجعل للأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف ثم يعود الجد على الأخت ويقتسمان للذكر مثل حظ الأنثيين .

(١) الاستذكار ج ١٥ ص ٤٤١ - ٤٤٢ رقم ( ٢٢٦٧٦ - ٢٢٦٧٧ )

(٢) فتح القريب المجيب ج ١ / ٥٣

قال الكلوذاني رحمه الله تعالى : هذا هو الصحيح من قوله رواه عنه ابنه خارجة وبه يأخذ من ذهب إلى قول زيد في الجد من الفقهاء (٢) .

وعلى هذه الرواية فإن أصل المسألة من ستة [٦] .  
للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان [٢] وللجد  
السدس واحد [١] وللأخت النصف ثلاثة [٣] وتعول المسألة  
إلى تسعة [٩] .

ثم يجمع نصيبي الجد والأخت يصبح أربعة [٤] .  
ثم يقسمها عليهما للذكر مثل حظ الأنثيين وهي منكسرة  
عليهما ومباينة لرؤوسهما ثلاثة [٣] فيضربها في عول  
المسألة تسعة [٩] ينتج سبعة وعشرون [٢٧ = ٩ × ٣] ومنها  
تصح .

٢٧	٩/٦		للزوج تسعة [٩ = ٣ × ٣] وللأم ستة
٩	٣	زوج	[٦ = ٣ × ٢] وللجد والشقيقة اثنا عشر
٦	٢	أم	[١٢] بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين
٨	١	جد	وللجد ثمانية [٨] وللشقيقة أربعة [٤]
٤	٣	أخت ش	وهذه صورتها :

(٢) التهذيب في الفرائض ص ٨٨

وعلى هذا المذهب وهذه الرواية نظم أكثر الفرضيين  
رحمهم الله تعالى وعلى رأسهم الرحبي رحمه الله تعالى  
حيث قال :

والأخت لا فرض مع الجد لها  
فيما عدا مسألة كملها  
زوج وأم وهما تمامها  
فاعلم فخير أمة علامها  
تعرف يا صاح بالأكدرية  
وهي بأن تعرفها حرية  
يفرض النصف لها والسدس له  
حتى تعول بالفروض المجملة  
ثم يعودان إلى المقاسمة  
كما مضى فاحفظه واشكر ناظمه (١)  
كما نظمها الجعبري رحمه الله تعالى بقوله :  
 ويفرض للأخت مع الجد في اللتي  
إلى كدر تعزى وفي غيرها فلا  
وصورتها زوج وأم كريمة  
وجد وأخت فرضها قد تأسلا  
ربا أصلها من ستة ثم عولها

(١) الرحبية بشرح سبط المارديني وحاشية البقري ص ١٠٨ - ١٠٩



إلى تسعة فاجمع نصيف أخت ذى البلا  
إلى سدس للجد واقسم مفضلا  
على الأخت جداً إذ به عصبت حلا  
ومن سبعة صحح وعشرين بعدها  
ولو كان أخ موضع الأخت عطلا (١)  
ونظمها الشيخ صالح البهوتي في عمدة الفارض على  
مذاهب الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى جميعاً فقال :  
وفرضوا أي الأئمة الثلاث  
للأخت نصفاً عائلاً من الترات  
وسدساً للجد في زوج وأم  
قد صحبا جداً وأختاً لا لأم  
وقسموا فرضيهما على ثلاث  
للجد مثلاً ما لأختٍ من ترات  
ولقبت هذه بالأكدرية  
لأوجه كثيرة مروية  
ومذهب النعمان سدس التركة  
للجد وحده لحجب الاخوة (٢)

(١) الأسئلة والأجوبة الفقهية ج ٧ / ٢٩٨

(٢) العذب الفائض جزء ١ / ١١٩ - ١٢١

وعلى مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه الرواية الثالثة  
والصحيحة والمشهورة عنه كثرت فيها الألغاز المعايه نظماً  
ونثراً ومن ذلك على سبيل المثال التالي :

ما فرض أربعة تفرق بينهم

ميراث ميتهم بفرض واقع

فلواحد ثلث الجميع وثلث ما

يبقى لثانيهم بحكم جامع

ولثالث من بعد ذا ثلث الذي

يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ونظمها الموفق رحمه الله تعالى فقال :

ما ذا تقولون في ميراث أربعة

أصاب أكبرهم جزءاً من المال

ونصف ذلك للثاني ونصفهما

لثالث ترب للخير فعال

ونصف ذلك مجموعاً لرابعهم

فخبروني فهذا جملة المال <sup>(١)</sup>

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ / ٢٢ - ٢٣ والتهذيب في الفرائض  
والوصايا ص ٤١٩ وانظر حاشية الفروع ج ٥ / ٦

### فأما الجواب على اللغز الأول فكالآالى :

- أ - المراد باللغز المسألة الأكرىة .
- ب - و الأربعة هم زوج و أم و جد و أخت شقىة أو لأب .
- ج - الذى أخذ ثلث المال هو الزوج و نصفه و لما عالآ المسألة كان له بعد التصحىح [٩] و بنسبآها إلى مصح المسألة تكون ثلآها بسبب العول .
- د - و الذى أخذ ثلث الباقى هى الأم حىآ فرض لها ثلث جمىع المال و لكن نقص ثلآها بالعول فأصبح ستة [٦] و بنسبآها إلى الباقى ثمانية عشر [١٨] بعد فرض الزوج صار ثلث الباقى .
- هـ - الذى أخذ ثلث باقى الباقى هى الأخت حىآ صار نصىبها بعد مقاسمة الجد لها للذكر مآل حظ الأنثىين أربعة [٤] و بنسبآها إلى المآبقى بعد فرض الزوج و الزوجة اآنى عشر [١٢] و إذا الأربعة [٤] ثلآها فهى ثلث باقى الباقى .
- و - الذى أخذ الباقى هو الجد وهو ثمانية [٨] وهى الباقى بعد من ذكر - والله تعالى أعلم - .

### و الجواب على اللغز الثاني كالتالى :

- أ - كذلك المراد باللغز المسألة الأكدرية .
- ب - و الأربعة المذكورين في اللغز هم الزوج و الأم و الأخت لغير أم و الجد .
- ج - قوله أصاب أكبرهم جزءاً من المال هو الجد و الجزء الذي أصابه ثمانية [٨] .
- د - قوله نصف ذلك الثاني أي نصف الثمانية [٨] وهي الأربعة [٤] والثاني هي الأخت فنصيب الأخت أربعة [٤] .
- و - و نصف ذلك مجموعاً لرابعهم أي نصف نصيب [٣] وهو الجد و الأخت و الأم و مجموع نصيبهم [١٨] و نصف ذلك [٩] إذاً هي نصيب الزوج وهو المراد بالرابع <sup>(١)</sup> .
- و أورد الكلوذاني رحمه الله تعالى لغزاً في الأكدرية نظماً فقال :

ما فرض أربعة تفرق بينهم  
ميراث ميتهم بحكم واقع  
فلواحد ثلث الجميع و ثلث ما  
يبقى لنا سهم برأي جامع

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ ص ٥٣ بتصريف و زيادة

ولثالث من بعده ثلث الذي

يبقى ، وما يبقى نصيب الرابع<sup>(١)</sup>

### الجواب

هذه الأكدرية :

فبعد التصحيح للزوج النصف عائلاً تسعة [٩] من  
سبعة وعشرين [٢٧] فهي ثلث الجميع .  
وللأم ستة [٦] وهي بالنسبة لما يبقى بعد فرض الزوج  
ثلث لأن الباقي [١٨] فإذا نسبنا الستة [٦] إليها تكون ثلثها  
وهو قوله وثلث ما يبقى ... فإذا طرحنا الستة [٦] من  
الثمانية عشر [١٨] يبقى اثنا عشر [١٢] .  
و للأخت أربعة [٤] هي ثلث الاثني عشر [١٢] وهي  
ثلث الذي يبقى من بعد ثلث الثمانية عشر [١٨] .  
وللجد ما يبقى وهي ثمانية [٨] وهذا معنى قوله وما  
يبقى نصيب الرابع ... والله تعالى أعلم .

ومن النثر ما يلي :

١- قال ابن قدامة رحمه الله تعالى و يعاها بها  
فيقال : أربعة ورثوا مال ميت فأخذ أحدهم ثلثه  
والثاني ثلث ما بقي والثالث ثلث ما بقي والرابع ما  
بقي .

(١) التهذيب في علم الفرائض و الوصايا ص ٤١٩

- ٢- يقال امرأة جاءت قوماً فقالت : أنا حامل  
فإن ولدت ذكراً فلا شيء له .  
و إن ولدت أنثى فلها تسع المال وثلاث تسعه .  
و إن ولدت ولدين فلهما السدس .
- ٣- و يقال إن ولدت ذكراً فلي ثلث المال ،  
وإن ولدت أنثى فلي تسعاه .  
وإن ولدت ولدين فلي سدسه (١) .

### و الجواب :

أما الجواب عن الأول فقد سبق في جواب النظم رقم واحد .

و أما الجواب عن الثاني فكالآتالي :

- أ - القوم هم زوج و أم و جد و أخت لغير أم .  
ب - الحبلى هي زوجة أب .  
ج - إن ولدت ذكراً فهو أخ لأب وعليه تكون المسألة  
أكدرية ويسقط الأخ لأب لأنه لم يفضل إلا السدس فهو  
نصيب الجد .  
د - وإن ولدت أنثى فهي أخت لأب وتكون المسألة  
أكدرية وهي زوج و أم و جد و أخت لأب وعلى مذهب زيد  
بن ثابت رضي الله عنه لها كما قالت أمها تسع المال وثلاث تسعه لأن

(١) المغني بالشرح الكبير ج ٧ ص ٧٨

المسألة صحت من سبعة وعشرين [٢٧] فتسعا ثلاثة [٣] وثلاث تسع الثلاثة واحد [١] المجموع أربعة [٤=٣+١] وهي نصيبها من المسألة .

هـ - وإن ولدت ولدين فلهما السدس ومن المعلوم أنهما أخوين لأب وهما من أهل التعصيب و ليسا من أصحاب الفروض وإنما السدس هذا هو الباقي بعد أصحاب الفروض لأن المسألة لم تكن أكدرية لأن الأم حُجبت بهما من الثلث إلى السدس وبسبب ذلك فضل من المسألة بعدها وبعد الزوج سدسان والأفضل للجد فيها سدس جميع المال فأخذ السدس وفضل سدس هو الذي قالته الحامل لهما أي الباقي وهو ما يعادل السدس والله تعالى أعلم .

وأما الجواب على اللغز الثالث نثراً :

أ - كذلك القوم هم زوج و أم و جد .

ب - و الحبلى زوجة أب .

ج - فإن ولدت ذكراً فهو أخ لأب ويسقط بعدم وجود باقي بعد سدس الجد ولأنه واحد لم يحجب الأم عن الثلث إذاً لها الثلث كاملاً .

د - وإن ولدت أنثى فهي الأكدرية وتصح من سبعة وعشرين [٢٧] كما مضى وتسعاها ستة [٦=٢٧×٣/٢] .

هـ - وإن ولدت ولدين لم تكن المسألة أكدرية لأنهما  
يحجبان الأم عن الثلث إلى السدس وهذا معنى قولها وإن  
ولدت ولدين فلي سدسه والله تعالى أعلم .  
ومن النثر أيضاً ما أورده الخبري رحمه الله تعالى  
بقوله : فإن قال قائل امرأة أنت قوماً تسألهم عن ميراثها .  
فقال بعضهم لا شيء لك .  
وقال آخر : لك ثلاثة أثمان .  
وقال آخر : لك الثلث .  
وقال آخر : لك ثلث تسع فهي الأخت في الأكدرية (١) .  
قلت : أما من قال لا شيء لها فهو من ذهب إلى مذهب  
أبي بكر وابن عباس رضي الله عنهما في إسقاط الإخوة بالجد كما  
يسقطون بالأب .  
وأما من قال لها ثلاثة أثمان فهو من ذهب إلى مذهب  
عمر بن الخطاب و ابن مسعود رضي الله عنهما .  
وأما من قال لها الثلث فهو من ذهب إلى مذهب علي بن  
أبي طالب رضي الله عنه .  
وأما من قال لها ثلث التسع فهو من ذهب إلى الرواية  
الصحيحة والمشهورة من مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه .

(١) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ ص ٣٩٧ بتصرف



## ٧- المسألة الخرقاء

الخرقاء هي إحدى المسائل المشهورة من مسائل المقاسمة في باب الجد والإخوة وهي أم وجد وأخت شقيقة أو لأب وقد سبق ذكرها إشارةً في محترزات الأكرية حيث قلنا في الأكرية لو لم يكن فيها زوج لكانت الخرقاء وهاهي الخرقاء وهي من المسائل التي كثرت فيها الألقاب وتعددت ومنها التالي :

١- الخرقاء وهو اسمها المشهور : وذلك

لتخرق أقوال الصحابة رضي الله عنهم فيها أو لأن الأقوال خرقتها .

٢- المثلثة : أي مثلثة عثمان بن عفان رضي الله عنه حيث جعلها من ثلاثة [٣] .

٣		لأم الثلث واحد [١] والباقي اثنان [٢] جعلها
١	أم	مناصفة بين الجد والأخت دون تفضيل للجد
١	جد	عليها وقيل جعل لكل واحد منهما الثلث وهذه
١	أخت	صورتها :

٣- المربعة : نسبة إلى مربعات عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

حيث جعلها من أربعة [٤] أعطى الأخت النصف اثنين [٢] وكلاً من الجد والأم واحد [١] دون تفضيل للجد على الأم فأصلها من اثنين [٢] للأخت النصف

واحد [١] والباقي واحد [١] بين الجد والأم مناصفة  
منكسر عليهما ومباين لرأسيهما وبضربهما في أصل

٤	٢	×٢	المسألة اثنين [٢] صحت من
٢	١	أخت شقيقة	أربعة [٤] للأخت اثنان [١×٢]=
١		أم	[٢] ولكل من الأم والجد واحد
١	١	جد	[١] وهذه صورتها :

٤- المخمسة : لقبتم بذلك لأن منهم من يقول قضي فيها خمسة من الصحابة وهم : عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وقيل تكلموا فيها في وقت واحد واختلفت أقوالهم فيها .

٥- المسدسة : لقبتم بذلك لأن معنى الأقوال فيها يرجع إلى ستة أو لأن الروايات ترجع إلى ست .

٦- المسبعة : لقبتم بذلك لأن بعض العلماء عد قول ابن مسعود الثالث وهو الذي صحت فيه من أربعة [٤] قولاً سابعاً .

أو لأن الأقوال في الحقيقة سبعة لما روي عن الصحابة رضي الله عنهم فيها سبع روايات .

٧- المثمنة : لقبتم بذلك لأنه هو الحامل على عدي للروايات ثمانية وإلا فالقوم يعدونها سبعاً .

- ٨- المتسعة : قاله الخولي في حاشية التهذيب في الفرائض بقوله : ويقال لها المتسعة أيضاً .
- ٩- العثمانية : لقبت بذلك لأن عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى فيها كما سبق في المثناة بقول خرق فيه الإجماع .
- وقيل لأنه لم ينفرد بقول اشتهر عنه في مسألة غيرها .
- ١٠- الحجاجية : لقبت بذلك لأن الحجاج امتحن فيها الشعبي حين ضفر به وعفا عنه لما أصاب فيها وقال : قضى فيها خمسة من الصحابة رضي الله عنهم .
- ١١- الشعبية : لقبت بذلك لما ذكر في الحجاجية . وقال الكلوذاني رحمه الله تعالى : لأن الشعبي قال : دعاني الحجاج فقال : ما تقول في أم وأخت وجد ؟ فقلت : قد اختلف فيها خمسة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : ما قال فيها ابن عباس ؟ وذكر فيها بقية الخمسة فأخبرته....
- قال الشيخ صالح البهوتي في عمدة الفارض :  
وسم بالخرقاء جداً يصحب  
أماً وأختاً لا لأم تنسب (١)

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفانض جزء ١ ص ١١٨

**قسمة الخرقاء :**

أما قسمتها على الخلاف وإن كان قد سبق القول في باب الجد والإخوة أني سأسلك في حل مسائله مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه إلا أني أستثني في هذا الباب المسائل الملقبة حتى يظهر منها سبب الخلاف والتسمية .

وقسمة الخرقاء على النحو التالي :

**١- مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومن قال**

٣		به وهو القول الراجح كما سبق تحقيقه في باب
١	أم	الجد والإخوة وهو إسقاط الإخوة به أصلها من
٢	جد	ثلاثة [٣] للأم الثلث واحد [١] والباقي اثنان
×	أخت ش	[٢] للجد وتسقط الأخت وهذه صورتها :

**٢- مذهب عمر وابن مسعود رضي الله عنهما : أصل**

المسألة في مذهبهما من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] وللأخت النصف ثلاثة [٣] .

٦		وللجد الباقي اثنان [٢] .
١	أم	وقول لهما آخر للأم ثلث الباقي وللأخت
٢	جد	النصف وللجد الباقي والمعنى واحد من حيث
٣	أخت ش	المقدار وهذه صورتها :

٤- مذهب عثمان بن عفان رضي الله عنه : حيث جعلها من ثلاثة

٣		[٣] للأم الثلث واحد [١] والباقي اثنان [٢]
١	أم	جعلها مناصفة بين الجد والأخت دون تفضيل
١	جد	للجد عليها وهي مثثة عثمان بن عفان <small>رضي الله عنه</small> وهذه
١	أخت	صورتها :

٥- مذهب علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

٦		حيث جعلها من ستة [٦] للأم الثلث اثنان [٢]
٢	أم	وللأخت النصف ثلاثة [٣] وللجد السدس
١	جد	واحد [١] وهذه صورتها :
٣	أخت ش	

٦- قول لابن مسعود رضي الله عنه : من أربعة [٤] أي أصلها من

اثنين [٢] للأخت النصف واحد [١] والباقي واحد [١] بين  
الجد والأم مناصفة منكسر عليهما ومباين لرأسيهما

٤	٢	×٢	وبضربها في أصل المسألة اثنان [٢]
٢	١	أخت ش	ينتج أربعة [٤ = ٢ × ٢] ومنها صحت
١		أم	للأخت اثنان [٢ = ٢ × ١] ولكل من الأم
١	١	جد	والجد واحد [١] وهذه صورتها :

٧- مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه : وهو إعطاء الأم

الثلث وما بقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين .

فأصلها على مذهبه من ثلاثة [٣] .

للأم الثلث واحد [١] .

والباقى اثنان [٢] بين الجد والأخت للذكر مثل حظ  
الأنثيين منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهما ثلاثة [٣]  
نضربها في أصل المسألة ثلاثة ينتج تسعة [٩ = ٣ × ٣]

٩	٣	× ٣	ومنها تصح للأم ثلاثة [٣ = ٣ × ١]
٣	١	أم	وللجد والأخت ستة [٦ = ٣ × ٢]
٢	١	أخت ش	للأخت اثنان [٢] وللجد أربعة [٤] وهذه
٤		جد	صورتها: (١)

**قلت** : ومرجع الخلاف في الخرقاء إلى خمسة مذاهب  
لما ورد في كنز العمال عن الشعبي رحمه الله تعالى أنه  
قال : احتاج إليّ الحجاج في فريضة فبعث إليّ فقال : ما  
تقول في أم وأخت وجد ؟

قلت : اختلف فيها خمسة من أصحاب النبي ﷺ عبد الله  
بن مسعود وعلي عثمان وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس  
قال ﷺ : فما قال فيها ابن عباس إن كان لمتقناً .  
قلت : جعل الجد أباً ولم يعط الأخت شيئاً وأعطى الأم  
الثلث .

(١) انظر التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٨٦-٨٧ والحاوي الكبير ج ١٠/٣١٦-٣١٧  
والاستنكار ج ١٥ / ٤٤٣ - ٤٤٤ رقم ( ٢٢٦٩٠-٢٢٦٩٧ ) وكتاب التلخيص في  
الفرائض ج ١ / ٢٠٣ - ٢٠٤ وفتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ / ٥٠ -  
٥٢ والعذب الفائض جزء ١ / ١١٨ - ١١٩ والإنصاف ج ٧ ص ٣٠٦ - ٢٠٤

قال : فما قال فيها أمير المؤمنين ؟ - يعني عثمان رضي الله عنه - .  
 قلت : جعلها من ستة [٦] أعطى الأخت ثلاثة [٣]  
 وأعطى الأم اثنان [٢] وأعطى الجد سهماً [١] .  
 قال : فما قال فيها زيد بن ثابت ؟  
 قلت : جعلها من تسعة [٩] أعطى الأم ثلاثة [٣]  
 وأعطى الجد أربعة [٤] وأعطى الأخت اثنان [٢] .  
 قال : مر القاضي يمضيها على ما أمضاها أمير  
 المؤمنين . ( البزار ، هق ) <sup>(١)</sup> .  
 وعلى مذهب الإمام زيد رضي الله عنه أورد الخبري رحمه الله  
 تعالى فيها لغزاً بقوله : فإن قال امرأة أتت قوماً تسألهم  
 ميراثها .  
 فقال بعضهم : لا شيء لك .  
 وقال آخر : لك النصف .  
 وقال آخر الثالث .  
 وقال آخر : التسعان .  
 فهي الأخت في الخرقاء <sup>(٢)</sup> .  
**قلت** : أما من قال لا شيء للأخت فهم القائلون بقول أبي  
 بكر الصديق رضي الله عنه حيث تسقط بالجد .

(١) كنز العمال ج ١١ / ٣٥ رقم ( ٣٠٥١٩ ) قال في الحاشية ( أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الفرائض باب الاختلاف في مسألة الخرقاء ( ٦ / ٢٥٢ ) ص .

(٢) التلخيص في الفرائض والوصايا ج ١ / ٣٩٧

وأما من قال لها النصف فهم القائلون بقول عمر وعلي  
وابن مسعود رضي الله عنهم .  
وأما من قال لها الثلث فهم القائلون بمذهب عثمان بن  
عفان رضي الله عنه .  
وأما من قال لها التسعان فهم القائلون بمذهب الإمام زيد بن  
ثابت في هذه المسألة والله تعالى أعلم .



## ٨- مربعة الجماعة

مربعة الجماعة هي : زوجة وجد وأخت لغير أم وسميت بمربعة الجماعة لأنها صحت عند الجميع من أربعة [٤] وفيها ثلاثة أقوال وهي كالتالي :

### ١- قول أبى بكر الصديق ؓ ومن قال بقوله في باب

الجد والإخوة : وهو إسقاط الأخت بالجد وهذا هو القول

٤	الراجح كما سبق تحقيقه وعلى هذا المذهب أصل
١	المسألة من أربعة [٤] للزوجة الربع واحد [١] زوجة
٣	والباقي ثلاثة [٣] للجد وتسقط الأخت به وهذه جد
×	صورتها : أخت

### ٢- قول على بن أبى طالب وابن مسعود وروى عن

عمر بن الخطاب ؓ : وهو إعطاء الأخت النصف والجد

٤	الباقي وعلى هذا القول أصل المسألة من أربعة
١	[٤] للزوجة الربع واحد [١] وللأخت النصف زوجة
٢	اثنان [٢] وللجد الباقي واحد [١] وهذه أخت
١	صورتها : جد

### ٣- قول زيد بن ثابت ؓ وجمهور المورثين للإخوة مع

الجد : وهو الباقي بعد الزوجة بين الجد والأخت مقاسمة أثلاثاً للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى هذا القول أصل المسألة

٤		كذلك من أربعة [٤] للزوج الربع واحد [١]
١	زوجة	والباقي ثلاثة [٣] بين الجد والأخت مقاسمة
٢	جد	وهي الأحظ للجد للذكر مثل حظ الأنثيين للجد
١	أخت	اثنان [٢] وللأخت واحد [١] وهذه صورتها: <sup>(١)</sup>

(١) فتح القريب المجيب جزء ١ / ٥٤ بتصرف وزيادة

## ومن ملقبات الجد أيضاً الزيديات الأربع وهى :

### ٩- العشرية

العشرية هي أولى الزيديات وهي جد وأخت شقيقة وأخ لأب .

سميت بهذا الاسم : لأنها صحت عند زيد بن ثابت رضي الله عنه من عشرة [ ١٠ ] وفيها أقوال أربعة وهي :

١- قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه وهو القول

الراجح وهو إسقاط الاخوة مطلقاً بالجد فالمال له ولا شيء للأخ والأخت .

٢- قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه للأخت

النصف والباقي بين الجد والأخ لأب مناصفة .

وعلى هذا القول أصل المسألة من اثنين [ ٢ ] للأخت

الشقيقة النصف واحد [ ١ ] والباقي واحد [ ١ ] بين الجد

والأخ لأب منكسر عليهما ومباين لرأسيهما وبضربها

٤	٢	× ٢	في أصل المسألة ينتج أربعة [ ٤ = ٢ × ٢ ]
٢	١	أخت ش	ومنها تصح للشقيقة اثنان [ ٢ = ٢ × ١ ]
١		جد	ولكل من الجد والأخ واحد [ ١ ] وهذه
١	١	أخ لأب	صورتها :

٣- قول ابن مسعود رضي الله عنه : وهو فرض النصف

للأخت الشقيقة وإسقاط الأخ بالجد لأنه لا يعادي بولد

٢		الأب وعلى هذا القول أصل المسألة
١	أخت ش	من اثنين [٢] للأخت الشقيقة النصف
١	جد	واحد [١] والباقي واحد [١] للجد
×	أخ لأب	ويسقط الأخ لأب وهذه صورتها :

٤- قول زيد بن ثابت رضي الله عنه : وهو أحظية المقاسمة

للجد ومعاداته بالأخ لأب ثم عودة الشقيقة على الأخ لأب لاستكمال نصفها وما بقي فله .

وعلى هذا القول أصل المسألة من عدد رؤوسهم خمسة

[٥] لكل من الجد والأخ لأب اثنان [٢] .

وللأخت الشقيقة واحد [١] .

وبعد المعادة تعود الأخت الشقيقة على الأخ لأب لأخذ ما

يكمل نصفها من سهامه والباقي بعد نصفها للأخ ولا نصف

صحيح للخمسة فنضرب مخرج النصف في أصل المسألة

خمسة [١٠ = ٥ × ٢] ومنها تصح .

١٠	٥	٥		للجد أربعة [٤ = ٢ × ٢]
٤	٢	٢	جد	وللأخت الشقيقة خمسة [٥]
٥	٢ ونصف	١	أخت ش	ويبقى للأخ لأب واحد [١]
١	٢/١	٢	أخ لأب	وهذه صورتها :

١٠- العشرينية

العشرينية هي جد وأخت شقيقة وأختان لأب بدل الأخ لأب في العشرية ، وتسمى عشرينية زيد وهي ثاني الزيديات الأربع وفيها أقوال ومنها التالي :

١- قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه : وهو الراجح كما

أسلفنا وهو إسقاط الاخوة بالجد وعلى هذا يكون المال للجد ويسقط الاخوة .

٢- قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن

مسعود رضي الله عنه : وهو إعطاء الأخوات فرضهن والباقي للجد ، وعلى هذا القول أصل المسألة من ستة [٦] للأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣] وللأختين لأب السدس واحد [١] تكلمة الثلثين وهو منكسر عليهما ومباين لرأسيهما والباقي اثنان [٢] للجد وتصح المسألة من اثني عشر [١٢] حاصل ضرب رأسي الأختين لأب في أصل المسألة [١٢ = ٦ × ٢] .

١٢	٦	× ٢	للأخت الشقيقة ستة [٣ × ٢ =
٦	٣	أخت ش	[٦] ولكل من الأختين لأب
١	١	أخت لأب	واحد [١] وللجد أربعة
١	١	أخت لأب	[٢ × ٢ = ٤] وهذه صورتها :
٤	٢	جد	

### ٣- قول زيد بن ثابت رضي الله عنه الأحظ للجد المقاسمة

ويعادي بولد الأب ثم تعود الشقيقة لاستكمال نصفها  
فما بقي لولد الأب، فعلى هذا القول أصل المسألة من  
عدد رؤوسهم خمسة [٥] للجد اثنان [٢] ولكل أخت  
واحد [١]. ثم تعود الشقيقة على الأختين لأب  
لاستكمال نصفها فيكون لها اثنان ونصف [٢ ونصف]  
ويبقى نصف بين الأختين لأب لكل منهما ربعه .

وبالنظر بين مخرجي النصف والربع نجدهما متداخلين  
فنكتفي بالعدد الأكبر أربعة [٤] ونضربها في أصل  
المسألة خمسة [٥] ينتج عشرون [٥ = ٤ × ٥] ومنها  
تصح ، للجد ثمانية [٨ = ٤ × ٢] وللأخت الشقيقة عشرة

٢٠	٤ × ٥	٥		[١٠] والباقي اثنان [٢]
٨	٢	٢	جد	للأختين لأب لكل منهما واحد
١٠	٢ ونصف	١	أخت ش	[١] على مقتضى ما ذكره أبو
١	٤/١	١	أخت لأب	منصور البغدادي (١) رحمه
١	٤/١	١	أخت لأب	الله تعالى وهذه صورتها :

(١) أبو منصور البغدادي : هو عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي الأستاذ  
أبو منصور كثير العلم حبر لا يساجل في الفقه وأصوله والفرائض والحساب من أنمة  
الأصول بإجماع أهل الفضل والتحصيل ذو مال وثروة أنفقه على أهل العلم والحديث توفي  
مدينة إسفرايين سنة ٤٢٩ هـ . ١ هـ حاشية نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ ص  
٢٠٢ - ٢٠٣

وعلى مقتضى ما ذكره الونى رحمه الله تعالى نضرب  
مخرج النصف فى خمسة [٥] ينتج عشرة [٢×٥=١٠]  
للجد أربعة ٢×٢= [٤] .

وللأخت الشقيقة تمام النصف خمسة [٥] .

ويبقى واحد [١] للأختين لأب بينهما مناصفة منكسر  
عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢] نضربها أيضاً فى المصح  
الأول عشرة [١٠] ينتج عشرون

٢٠	٢×١٠	٢×٥	٥		[ ٢٠=١٠×٢ ]
٨	٤	٢	٢	جد	لكل واحدة واحد
١٠	٥	٢ ونصف	١	أخت شقيقة	[ ١ ] وهذه
١		٤/١	١	أخت لأب	صورتها :
١	١	٤/١	١	أخت لأب	

**قلت** : وهذا تصحيح للمسألة مرتين والمسائل لا تصح  
إلا مرة واحدة فقول أبى منصور رحمه الله تعالى فى نظري  
هو الأخصر والأفضل لمن يقول بقول الإمام زيد رضي الله عنه فى باب  
الجد والإخوة والله تعالى أعلم .

**١١- مختصرة زيد:**

مختصرة زيد هي أم وجد وأخت شقيقة وأخ وأخت لأب<sup>(١)</sup>.

سميت بهذا الاسم لأنه قال : تصح بالاختصار من أربعة وخمسين [٥٤] وفيها أربعة أقوال وهي كما يلي :

٣		١- <b>قول أبى بكر الصديق</b> <small>رضي الله عنه</small> وهو
١	أم	إسقاط الاخوة بالجد وهو الراجح كما أسلفنا
٢	جد	وعلى هذا القول الباقي للجد ولا شيء
×	أخت شقيقة	للإخوة فأصلها من ثلاثة [٣] للأم الثلث
×	أخت لأب	واحد [١] والباقي اثنان [٢] للجد وتسقط
×	أخ لأب	الأخوات به وهذه صورتها :

٢- **قول على بن أبى طالب** رضي الله عنه لكل من الأم والجد

السدس وللأخت النصف والباقي بين الإخوة لأب فعلى هذا القول أصل المسألة من ستة [٦] لكل من الأم والجد السدس واحد [١] وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣].

والباقي واحد [١] بين الأخ والأخت لأب للذكر مثل حظ الأنثيين منكسر عليهما ومباين لرؤوسهما ثلاثة [٣]

(١) انظر روضة الطالبين ج ٦ / ٩٠



نضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج ثمانية عشر  
[١٨ = ٦ × ٣] ومنها تصح .

١٨	٦	× ٣	لكل من الأب والجد ثلاثة
٣	١	أم	[٣ = ٣ × ١] وللشقيقة تسعة
٣	١	جد	[٩ = ٣ × ٣] وللأخ لأب اثنان
٩	٣	أخت شقيقة	[٢] وللأخت واحد [١] وهذه
١		أخت لأب	صورتها :
٢	١	أخ لأب	

٣- قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن الباقي بعد سدس

الأم ونصف الشقيقة للجد ولا شيء للأخ والأخت لأب

٦		لأنه لا يعاد بالإخوة لأب مع الإخوة
١	أم	الأشقاء على الجد فعلى هذا القول
٢	جد	أصلها من ستة [٦] للأم السدس
٣	أخت شقيقة	واحد [١] وللأخت الشقيقة النصف
	أخت لأب	ثلاثة [٣] وللجد الباقي اثنان [٢]
×	أخ لأب	ويسقط الإخوة لأب وهذه صورتها :

٤- قول زيد بن ثابت رضي الله عنه للأم السدس والباقي بين الجد

والإخوة مقاسمة للذكر مثل حظ الأنثيين .

ثم تعود الأخت الشقيقة على الاخوة لأب لاستكمال نصفها والباقي للأخ والأخت لأب للذكر مثل حظ الأنثيين ولحلها على هذا المذهب طريقان هما :

**الطريق الأول :** طريق البسط وهو الأنسب بتسميتها مختصرة فعليه أصلها من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] بين الجد والإخوة للذكر مثل حظ الأنثيين والأحظ للجد فيها المقاسمة والخمسة منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ستة [٦] فنضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج ستة وثلاثون [٣٦] .

لأم ستة [٦ = ٦ × ١] وللجد عشرة [١٠] ولكل من الأختين خمسة [٥] وللأخ لأب عشرة [١٠] .

ثم تعود الأخت الشقيقة بعد المعادة على الإخوة لأب لأخذ ما يكمل نصفها فلها تمام النصف ثمانية عشر [١٨] . ويبقى اثنان [٢] بين الأخت والأخ منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهما ثلاثة [٣] فنضربها في مصح المسألة ستة وثلاثين [٣٦] ينتج مائة وثمانية [٣٦ × ٣ = ١٠٨] ومنها يصح هذا الانكسار .

لأم ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣] وللجد ثلاثون [٣٠] وللأخت الشقيقة أربعة خمسون [٥٤] وللأخت لأب اثنان [٢] وللأخ لأب أربعة [٤] .

وبالنظر بين مصح المسألة وسهام الورثة نجدها متوافقة  
بالتنصف فنرد الكل إلى نصفه فتصح بالاختصار من أربعة  
وخمسين [٥٤] للأم تسعة [٩] وللجد خمسة عشر [١٥].

٥٤	١٠٨	٣٦	٣٦	٦	×٦	والشقيقة سبعة
٩	١٨	٦	٦	١		وعشرون [٢٧] أم
١٥	٣٠	١٠	١٠			ولالأخت لأب واحد جد
٢٧	٥٤	١٨	٥	٥		[١] والأخ شقيقة
١	٢		٥			اثنان [٢] وهذه أخت لأب
٢	٤	٢	١٠			أخ لأب صورتها :

**الطريق الثانى :** طريق الاختصار ابتداءً وهو الأحسن

وقال بعضهم : وهو المطلب ، وقال بعضهم : إنه المتيقن .

**قلت :** لا سيما وأن أصل الثمانية عشر [١٨] أصل على

الراجح كما سبق تحقيقه في باب الجد والإخوة وعليه .

فأصل المسألة على هذا الطريق من ثمانية عشر [١٨]

لأن فيها سدساً وهو للأم وثلث الباقي وهو للجد وذلك

لاستواء الأمرين له أعني ثلث الباقي والمقاسمة .

لأم السدس ثلاثة [٣] وللجد ثلث الباقي خمسة [٥]

والباقي عشرة [١٠] بين الشقيقة والأخ والأخت لأب للذكر

مثل حظ الأنثيين وذلك بالمعادة .

ثم تعود الأخت الشقيقة بعدها على الأخ والأخت لأب  
لاستكمال نصفها فيكون تسعة [٩] والباقي واحد [١] بين  
الأخ والأخت لأب منكسر عليهما ومباين لرؤوسهما ثلاثة  
[٣] وبضربها في أصل المسألة ثمانية عشر ينتج أربعة

٥٤	١٨	×٣	وخمسون [٥٤=١٨×٣] ومنها
٩	٣	أم	تصح للأم تسعة [٩=٣×٣] وللجد
١٥	٥	جد	خمسة عشر [١٥=٥×٣] وللأخت
٢٧	٩	أخت شقيقة	لأب واحد [١] وللأخ اثنان [٢]
١		أخت لأب	وهذه صورتها :
٢	١	أخ لأب	

**قلت :** وهناك طريق ثالث وهو على النحو التالي :

أصل المسألة من ثمانية عشر [١٨] للأم السدس ثلاثة  
[٣] وللجد ثلث الباقي خمسة [٥] والباقي عشرة [١٠] بين  
الأخت الشقيقة والأخ والأخت لأب بالمعاداة للذكر مثل حظ  
الأنثيين .

منكسرة عليهم وموافقة لرؤوسهم بالنصف فنثبت وفق  
الرؤوس اثنين [٢] وبضربها في أصل المسألة ثمانية عشر  
ينتج ستة وثلاثون [٣٦=١٨×٢] .

لأم ستة [٦=٣×٢] ولكل من الجد والأخ عشرة [١٠]  
ولكل أخت خمسة [٥] .

ثم تعود الشقيقة بعد المعادة على الأخ والأخت لأب  
لاستكمال نصفها فيكون لها ثمانية عشر [١٨] ويبقى اثنان  
[٢] منكسرة عليهما ومباين لرؤوسهما ثلاثة [٣] فنضربها  
في ستة وثلاثين [٣٦] المصحح الأول ينتج مائة وثمانية  
[١٠٨ = ٣٦ × ٣].

لأم ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣] وللجد ثلاثون  
[٣٠ = ١٠ × ٣] وللشقيقة تمام النصف أربعة وخمسون  
[٥٤ = ١٨ × ٣] وللأخت لأب اثنان [٢] وللأخ لأب أربعة [٤].  
وبالنظر بين سهامهم ومصحح المسألة نجدتها متوافقة  
بالنصف فنعيد كلاً إلى نصفه فنصف المصحح أربعة  
وخمسون [٥٤] ونصف سهام الأم تسعة [٩] والجد خمسة  
عشر [١٥]

٥٤	١٠٨	٣٦	٣٦	١٨	×٢	والشقيقة سبعة
٩	١٨	٦	٦	٣		وعشرون [٢٧] أم
١٥	٣٠	١٠	١٠	٥		والأخت لأب جد
٢٧	٥٤	١٨	٥			واحد [١] والأخ أخت شقيقة
١	٢		٥	١٠		لأب اثنان [٢] أخت لأب
٢	٤	٢	١٠			وأخ لأب وهذه صورتها :

قال ابن الهائم رحمه الله تعالى :  
وانسب لزيد الرضي مختصرة  
بالجد مع شقيقة مصورة  
أخ وأخت من أب وجده  
إلى دن بالاختصار رده (١)  
وعلى قول الإمام زيد عليه السلام ورد فيها ضرب من الألبان  
والمعاياة نظماً ونثراً ومن ذلك ما يلي :  
ماذا تقول وأنت المرء نعرفه  
مقدم من ذوي الإفهام إن ذكروا  
فقه وعلم وآداب ومعرفة  
وشاعر مفلق في القول إن شعروا  
في مرأة قصدت قوماً قد اجتمعوا  
لقسم ميراث ميت ضمّه الحفرُ  
قالت لهم إنني حبلى ومثقلة  
والوضع مني قريب الأمر فانتظروا  
فإن وضعت ابنة لم تعط خردلة  
من إرثكم وكذا إن جائي ذكـر  
وإن ولدت ابنة وابناً معاً ظفروا

(١) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٢٨٢

بنصف تسع وفيما قلت معتبر  
 بين لنا كيف هذا إنه غلق  
 والقول فيه شديد ضيق عسر  
 وأنت مفتاحه فافتحه تلق به  
 أجراً جزيلاً وشكراً ليس يحتقر  
 قرينة المرأ في الدارين معرفة  
 فيا له شرف بادو ومفتخر

### الجواب

هذا امرؤ مات عن أم وعرس أب  
 حبلى وجد ضعيف مسه الكبر  
 وثم أخت له لم ترق عبرتها  
 من أمه وأبيه دمعا لها درر  
 فإن أنت هذه الحبلى بجارية  
 فالسدس للأم فرضٌ ليس يحتقر  
 ونصف ما قد بقي للجد يأخذه  
 ونصف ذلك فرض الأخت يعتبر  
 لكن تفوز به تلك التي اتسمت  
 بالأم والأب ممن ضمه الحفر  
 والثالث للجد بعد الفرض يأخذه

وما تبقى لها إن جاء ذا ذكر  
 وإن تكن قد أتت بابين وجارية  
 فتأخذ الأم سدساً حكم ما ذكروا  
 وثلاث ما قد بقي للجد يأخذ هذه  
 ونصف كلٍّ ففرض الأخت معتبر  
 ويفضل الآن نصف التسع بينهما  
 إرثاً صحيحاً ولكن قسمه عسر  
 فاضرب ثلاثتهم في الأصل مصطبراً  
 على الحساب فعقبى صبرك الظفر  
 تكن ثمانية من بعدها مائة  
 هذا جواب امرئ ما ناله كدر  
 هذا على قول زيد وهو أفرضهم  
 كذا عن المصطفى قد جاءنا الخبر<sup>(١)</sup>  
 ومنه ما أورده ابن الهائم رحمه الله تعالى كما ذكره عنه  
 الشنشوري رحمه الله تعالى وصاحب العذب الفائض وهو  
 قوله :  
 أيا معشر الفراض إني سائل  
 عن امرأة جاءت لقوم تجادل  
 فقالت وكانوا يبتغون تقاسماً

(١) الكنوز الملية في الفرائض الجلية/٩١-٩٣ والأجوبة الفقهية ج٧/٢٩٤-٢٩٦



تأنوا إلى وضعي فإني حامل  
 فإن كان أنثى لم ترث معكم وإن  
 يكن ذكراً يحرم وما عنه فاضل  
 وإن كان أنثى قارنت ذكراً يجب  
 لكل ترث ماله فيه حاضل  
 فهاتوا جواباً شافياً عن سؤالها  
 ليعرفه من للعويص يحاول

### الجواب

ثم أردف مجيباً على ذلك نظماً فقال :  
 سألت سؤالاً لا يكاد يحله  
 ويفهمه إلا الفحول الأفاضل  
 وصورته أم وجد وأخته  
 لأصلية والحبلى من الأب حامل  
 وكان أبو ذا الميت قد مات قبله  
 فجاءت لوارث ابنه وهي حامل  
 فهالك جواباً للسؤال مطابقاً  
 وما كل من يلقي السؤال يقول (١)  
 ومن النثر ما أورده الكلوزاني رحمه الله تعالى في  
 التهذيب بقوله : وقد يقع في هذه المسألة معاية فيقال : امرأة

(١) انظر فتح القريب المجيب جزء ١ / ٥٨ والعذب الفاضل جزء ١ / ١١٧

قصدت قوماً يقتسمون ميراثاً فقالت : لا تعجلوا فإنني حامل  
فإن وضعت غلاماً لم يرث معكم شيئاً وكذلك إن وضعت  
جارية ، وإن وضعت غلاماً وجارية ورثا معكم .

ثم أردف رحمه الله تعالى مفسراً هذه المعاياة فقال : فهذا  
يكون في هذه المسألة إذا ترك الميت أمّاً وأختاً لأب وأم ،  
وجد ، وامرأة أبٍ حاملاً فإنها إن وضعت ابناً لم يرث لأنه  
يرد جميع ما يصيبه على الأخت من الأب والأم لتستكمل  
النصف .

وكذلك إن وضعت أنثى .

وإن وضعت ابناً وبنثاً فهي هذه المسألة يردان على  
الشقيقة تمام النصف ويفضل لهما نصف تسع المال (١) .

**قلت :** إن وضعت غلاماً فإن أصل مسألتهم من ستة [٦]

للأم السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] بين الجد والإخوة

٦	٦		للذكر مثل حظ الأنثيين لكل من الجد والأخ
١	١	أم	اثنان [٢] وللشقيقة واحد [١] ثم تعود على
٢	٢	جد	الأخ لأب بعد المعادة فتأخذ ما بيده
٣	١	شقيقة	لاستكمال نصفها فلم يبق بعد نصفها شيئاً
×	٢	أخ لأب	فيسقط الأخ لأب وهذه صورتها :

(١) انظر التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٩٧

وكذلك العمل إذا تركت أنثى واحدة أصلها من ستة [٦] للأم السدس واحد [٦] .

والباقى خمسة [٥] بين الجد والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين وهي منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم أربعة [٤] نضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج أربعة وعشرون [٤×٦=٢٤] .

لأم أربعة [٤×٤=١٦] وللجد عشرة [١٠] ولكل من الأختين خمسة [٥] .

ثم تعود الأخت الشقيقة بعد المعادة على الأخت لأب وتأخذ ما بيدها لاستكمال نصفها فلها عشرة [١٠] وتسقط الأخت لأب .

ثم تعود المسألة بالاختصار إلى اثني عشر [١٢] لتوافق مصح المسألة والسهام بالنصف فنرجع

١٢	٢٤	٢٤	٦	كلاً إلى نصفه فنصف
٢	٤	٤	١	أم المصح اثنا عشر [١٢]
٥	١٠	١٠	٥	للأم اثنان [٢] ولكل من الجد والشقيقة خمسة
٥	١٠	٥	٥	أخت شقيقة
×	×	٥	٥	أخت لأب [٥] وهذه صورتها :

أما إذا ولدت زوجة الأب ابناً و بنتاً أي أخ و أخت لأب  
بالنسبة للميت فهي المختصرة و يبقى فيها لهما باقى بعد  
نصف الشقيقة كما مضى حلها على طريقة البسط  
والاختصار والله تعالى أعلم .

**١٢- تسعينية زيد**

تسعينية زيد عليه السلام وهي أم و جد و أخت شقيقة وأخت وأخوان لأب .

وسميت بتسعينية زيد لأنها صحت على مذهبه من تسعين [٩٠] وفيها أربعة أقوال وهي كالتالي :

**١- قول أبي بكر الصديق عليه السلام : إسقاط الاخوة بالجد**

٦		وهو الراجح كما أسلفنا فعلى هذا القول
١	أم	ليست المسألة من المسائل الملقبة
٥	جد	فأصلها من ستة [٦] للأم السدس واحد
×	أخت شقيقة	[١] لوجود جمع من الإخوة والباقي
×	أخت لأب	خمسة [٥] للجد ويسقط الاخوة به كما
×	أخ لأب	يسقطون بالأب وهذه صورتها :
×	أخ لأب	

**٢- قول علي بن أبي طالب عليه السلام : للأم السدس وللشقيقة**

النصف وللجد السدس .

والباقي بين الأخوين والأخت لأب تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين .

فأصلها من ستة [٦] لكل من الجد والأم السدس واحد [١] وللشقيقة النصف ثلاثة [٣] .

ويبقى واحد [١] للأخوة لأب منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم خمسة [٥] فنضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج ثلاثون  $[٣٠ = ٦ \times ٥]$  .

٣٠	٦	×٥
٥	١	أم
٥	١	جد
١٥	٣	أخت ش
١		أخت لأب
٢	١	أخ لأب
٢		أخ لأب

لكل من الأم والجد خمسة [٥ = ٥ × ١] وللشقيقة تمام النصف خمسة عشر [١٥] وللإخوة لأب خمسة [٥] لكل أخ اثنان [٢] وللأخت واحد [١] وهذه صورتها :

### ٣- قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه :

٦	
١	أم
٢	جد
٣	أخت شقيقة
×	أخت لأب
×	أخ لأب
×	أخ لأب

وهو عدم المعادة بالإخوة لأب وعلي فإن أصلها من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣] والباقي اثنان [٢] للجد . ويسقط الاخوة والأخت لأب لعدم وجود فاضل بعد الفروض لكون المسألة عادلة وهذه صورتها :

### ٤- قول زيد بن ثابت رضي الله عنه للأم السدس و للجد ثلث الباقي والباقي للإخوة .

ثم تعود الشقيقة على الاخوة لأب لاستكمال نصفها وما بقي فبينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

وعليه فإن أصلها من ثمانية عشر [١٨] لوجود السدس  
 وتلت الباقي للأم السدس ثلاثة [٣] .  
 وللجد تلت الباقي خمسة [٥] .  
 وللأخت الشقيقة تمام نصفها تسعة [٩] .  
 والباقي [١] بين الأخوين والأخت لأب للذكر مثل حظ  
 الأنثيين منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم خمسة [٥]  
 فنضربها في أصل المسألة ثمانية عشر [١٨] ينتج

٩٠	١٨	×٥	تسعون [٩٠ = ١٨ × ٥] ومنها
١٥	٣	أم	تصح للأم خمسة عشر
٢٥	٥	جد	[١٥ = ٥ × ٣] وللجد خمسة
٤٥	٩	أخت شقيقة	وعشرون [٢٥ = ٥ × ٥] و للشقيقة
٢		أخ لأب	خمسة وأربعون [٤٥ = ٩ × ٥]
٢	١	أخ لأب	ولكل أخ اثنان [٢] وللأخت لأب
١		أخت لأب	واحد [١] وهذه صورتها :

وعلى قول زيد بن ثابت رضي الله عنه ورد فيها ضرب من المعاياة  
 والألغاز شعراً ونثراً فمن الشعر قول القائل :  
 لقد مات من أشراف عجلان سيد  
 و خلف وراثاً من الناس أحراراً  
 رجالاً و نسواناً يعدون ستنة

وقد خلف المقبور تسعين ديناراً  
فمن ذلك دينار لعزة واحد  
به قضت الحكام جهراً وإسراراً  
بالله قل لي يا ذا كيف قسمته  
ولا تك خواناً ولا تك خواراً<sup>(١)</sup>

(١) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٥٩ وروضة الطالبين ج ٦ / ٩٠



**الجواب**

سألت سؤالاً في الفرائض فاستمع  
هديت جواباً موفقاً يكشف العاراً  
ترث أمه سدساً من المال كله  
و ثلث الذي يبقى فللجد قد صاراً  
فهن لعمرى أربعون صحيحة  
و يبقى من المقدار خمسون ديناراً  
للبنات منه أربعون و خمسة  
شقيقته لا يستطيعون إنكاراً  
و قد بقيت خمس للأولاد عليه  
مساكين لم يقضوا منه المال أوطاراً  
فأربعة منها لزيد و عامر  
و عزة قد حازت من المال ديناراً<sup>(١)</sup>  
و أما من النثر فيعابا بها فيقال رجل مات و خلف ثلاثة  
ذكور و إناث .  
و خلف تسعين ديناراً فأخذت إحدى الإناث ديناراً واحداً  
و ليس ثمة دين و لا وصية .

**الجواب :**

هذه تسعينية زيد و صاحبة الدينار الأخت لأب<sup>(٢)</sup> .

(١) التهذيب في الفرائض و الوصايا ص ٩٧ - ٩٩ و العذب الفائض ج ١ ص ١١٨  
(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٥٩ و كتاب التلخيص في الفرائض  
ج ١ ص ٤٠٠

## مربعات عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

ومن الملقبات في باب الجد و الاخوة خاصة مربعات عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهي خمس .

ولقبت بمربعات عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بهذا الاسم لأنها تصح عنده من أربعة [٤] وهي كالتالي :

١٣- المسألة الأولى : أم و أخت لغير أم وجد وهي الخرقاء وقد تقدمت في هذا الباب قريباً .

١٤- المسألة الثانية : زوجة وأم وجد وأخ لغير أم .

٤			وأصلها عند ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> من أربعة
١	٤/١	زوجة	[٤] للزوجة الربع واحد [١] وللأم
١	ثلث الباقي	أم	ثلث الباقي واحد [١] والباقي اثنان
١		جد	[٢] للجد والأخ لكل واحد منهما واحد
١	ب	أخ	[١] وهذه صورتها :

قلت وفيها أقوال أخرى ومنها التالي :

١- قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه إسقاط الاخوة بالجد وهو

١٢			الراجح كما أسلفنا فعلى هذا القول أصل
٣	٤/١	زوجة	المسألة من اثني عشر [١٢] للزوجة
٤	٣/١	أم	الربع ثلاثة [٣] وللأم كامل الثلث
٥	ب.ع	جد	أربعة [٤] والباقي خمسة [٥] للجد
×	×	أخ	ويسقط الأخ به وهذه صورتها :

**٢- قول علي بن أبي طالب عليه السلام وزيد عليه السلام أصل المسألة**

من اثني عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] و للأم الثلث أربعة [٤] والباقي خمسة [٥] للجد والأخ بينهما مناصفة وهي منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنين [٢] ثم نضربها في أصل المسألة ينتج أربعة وعشرون

٢٤	١٢×٢			[٢٤ = ١٢×٢] ومنها تصح
٦	٣	٤/١	زوجة	للزوج ستة [٦ = ٣×٢] وللأم
٨	٤	٣/١	أم	ثمانية [٨ = ٤×٢] ولكل من الجد
٥			جد	والأخ خمسة [٥] وهذه
٥	٥	ب	أخ	صورتها :

**٣- قول عمر بن الخطاب عليه السلام ورواية عن عبد الله بن**

**مسعود عليه السلام :** للأم فيها السدس وليس الثلث وعليه فإن أصلها من اثني عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢] .

والباقي سبعة [٧] بين الجد والأخ مناصفة وهي منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنين [٢] فنضربها في أصل المسألة ينتج أربعة وعشرون [٢٤ = ١٢×٢] و منها تصح .

٢٤	١٢×٢			للزوجة ستة [٦ = ٣×٢]
٦	٣	٤/١	زوجة	وللأم أربعة [٤ = ٢×٢]
٤	٢	٦/١	أم	ولكل من الجد والأخ سبعة
٧			جد	[٧] وهذه صورتها :
٧	٧	ب	أخ	

قال الخبري رحمه الله تعالى : تصح من أربعة وعشرين

[٢٤] <sup>(١)</sup> .

### تتبيه :

قال الشنشوري رحمه الله تعالى : تصح من أربعة [٤] <sup>(٢)</sup>

قلت لعل هناك سقط وهو كلمة عشرين حتى يستقيم الكلام فيكون ( تصح من أربعة وعشرين [٢٤] ) إذ لا يخفى مثل هذا على الشيخ الشنشوري رحمه الله تعالى ، والله تعالى أعلم .

٤	٤- قول أبي ثور رحمه الله تعالى :		
١	٤/١	زوجة	للأم ثلث الباقي وعليه فإن أصلها من
١	ثلث الباقي	أم	أربعة للزوجة الربع واحد [١] وللأم
٢	ب	جد	ثلث الباقي واحد [١] والباقي اثنان [٢]
×	×	أخ	للجد به ويسقط الأخ وهذه صورتها :

(١) كتاب التلخيص ج ١ ص ٢٠٦

(٢) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ١ ص ٥١

**١٥ - المسألة الثالثة من مربعات ابن مسعود رضي الله عنه :** هي

زوج و أم وجد وفيها أقوال ومنها التالي :

**١ - قول ابن مسعود رضي الله عنه الباقي بعد فرض الزوج بين**

الأم والجد مناصفة وعليه فإن أصلها من اثنين [٢] للزوج النصف واحد [١] والباقي واحد [١] بين الأم والجد مناصفة

٤	٢	×٢	[٢]	منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين
٢	١	زوج		وبضربها في أصل المسألة ينتج أربعة ومنها
١	١	أم	[٢ = ٢ × ١]	تصح [٤ = ٢ × ٢] للزوج اثنان
١	١	جد		ولكل من الأم والجد واحد [١] وهذه صورتها

**٢ - وفي رواية أخرى عن ابن مسعود رضي الله عنه أيضاً للأم**

ثلث الباقي والباقي للجد ورواه الكوفيون .

٦				عن عمر <small>رضي الله عنه</small> ، وعلى هذه الرواية تصح من [٦]
٣	زوج			وهو قول أبي ثوركما مضى في العمريتين للزوج
١	أم		[٢]	النصف [٣] وللأم ثلث الباقي [١] والباقي [٢]
٢	جد			للجد وهذه صورتها :

**٣ - قول الجمهور :**

٦				أصلها من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣]
٣	زوج		[١]	وللأم الثلث كاملاً اثنان [٢] والباقي واحد [١]
٢	أم			للجد وهذه صورتها :
١	جد			

**١٦- المسألة الرابعة من مربعات ابن مسعود رضي الله عنه هي**

زوجة وأم وجد و فيها أقوال ومنها التالي :

**١- قول ابن مسعود رضي الله عنه للأم ثلث الباقي وعليه فإن**

أصلها من أربعة [٤] ومنها تصح للزوجة الربع واحد [١] .

٤		وللأم ثلث الباقي واحد [١] والباقي اثنان [٢]
١	زوجة	للجد وروي عن عمر <small>رضي الله عنه</small> مثله وهو قول أبي ثور
١	أم	رحمه الله كما مضى في العمرية الصغرى وهذه
٢	جد	صورتها :

**٢- قول آخر للأم السدس و الباقي للجد وعليه فإن**

١٢		أصلها من اثني عشر [١٢] ومنها تصح
٣	زوجة	للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان
٢	أم	[٢] والباقي سبعة [٧] للجد وهذه صورتها :
٧	جد	

**٣- وعنه رضي الله عنه قول آخر :** وهو أن الباقي بعد ربع الزوجة

بين الأم و الجد مناصفة .

وعلى هذا القول فإن أصلها من أربعة [٤] للزوجة الربع

واحد [١] .

والباقي ثلاثة [٣] بين الجد والأم مناصفة دون تفضيل

للجد عليها وهي منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنان

٨	٤	×٢	[٢] نضربها في أصل المسألة أربعة ينتج
٢	١	زوجة	ثمانية [٨ = ٤ × ٢] ومنها تصح للزوجة
٣	١	أم	اثنان [٢ = ٢ × ١] ولكل من الأم و الجد
٣		جد	ثلاثة [٣] و هذه صورتها :

#### ٤- قول الجمهور ورواية عن ابن مسعود رضي الله عنه :

١٢			للأم الثلث كاملاً والباقي للجد وعلى هذا القول
٣	زوجة		يكون أصلها من اثني عشر [١٢] للزوجة
٤	أم		الربع ثلاثة [٣] وللأم الثلث أربعة [٤] والباقي
٥	جد		خمسة [٥] للجد وهذه صورتها :

**١٧- المسألة الخامسة من مربعات ابن مسعود رضي الله عنه :**

وهي بنت وجد وأخت و فيها أقوال ومنها التالي :

**١- قول ابن مسعود رضي الله عنه أن الباقي بعد نصف البنت بين**

**الجد والأخت مناصفة :** وعلى هذا القول فإن أصلها من

اثنين [٢] للبنت النصف واحد [١] والباقي واحد [١] بين

الجد والأخت مناصفة دون تفضيل له عليها وهو منكسر

عليهما ومباين

٤	٢	× ٢	لرأسيهما اثنين [٢] فنضربها في أصل المسألة
٢	١	بنت	ينتج أربعة ومنها تصح [٤ = ٢ × ٢] للبنت
١		جد	اثنان [٢ = ٢ × ١] ولكل من الجد والأخت
١	١	أخت	واحد [١] وهذه صورتها :

**٢- قول أبي بكر الصديق وابن عباس رضي الله عنهما ومن قال به :**

أن الجد يسقط الاخوة وهو الراجح كما أسلفنا في باب الجد

والإخوة .

وعلى هذا القول فإن أصل المسألة من ستة [٦] للبنت

النصف ثلاثة [٣] وللجد السدس واحد [١] والباقي اثنان

٢	٦		[٢] له تعصياً المجموع ثلاثة [٣] به
١	٣	بنت	وتسقط الأخت وتعود المسألة
١	٣ = ٢ + ١	جد	بالاختصار إلى اثنين [٢] لكل من
×	×	أخت	البنت والجد واحد [١] وهذه صورتها :



**٣- قول علي بن أبي طالب عليه السلام حيث يفرض للجد**

٦	السدس وللبنات النصف والباقي للأخت تعصياً
٣	وعلى هذا القول فإن أصل المسألة من ستة [٦] بنت
١	للبنات النصف ثلاثة [٣] وللجد السدس واحد [١] جد
٢	والباقي اثنان [٢] للأخت وهذه صورتها :

**٤- قول زيد بن ثابت رضي الله عنه أن الباقي بعد فرض البنات بين**

الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى هذا القول

فإن أصل المسألة من اثنين [٢] للبنات النصف واحد

[١].

والباقي واحد [١] بين الجد والأخت للذكر مثل حظ

الأنثيين وهو منكسر عليهما ومباين لرؤوسهما ثلاثة [٣]

٦	٢	× ٣	فنضربها في أصل المسألة اثنين ينتج ستة
٣	١	بنت	[٦ = ٣ × ٢] ومنها تصح للبنات ثلاثة [٣ × ١ = ٣]
٢	١	جد	[٣] وللجد اثنان [٢] وللأخت واحد [١] وهذه
١		أخت	صورتها :

**قلت** : قال الخبيري رحمه الله تعالى : مربعات ابن

مسعود رضي الله عنه خمس ، ولكنه عدها سبعة حيث قال بعد إيراد

الخمس وسادسة وهي أربعة الجماعة وسابعة زوج وأخ

وجد ، ووجه ذلك والله أعلم لأن ابن مسعود رضي الله عنه وافق الجمهور في الأخيرتين فلم تنسب إليه <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر التلخيص في الفرائض ج ١ / ٢٠٣ - ٢٠٦ والتهذيب في الفرائض والوصايا ص ٨٥ - ٨٧ وفتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ / ٥١-٥٢ وروضة الطالبين ج ٦ / ٨٩

## ١٨ - الثلاثينية

**وهى ثلاثينية ابن مسعود** رضي الله عنه وهى : زوجة وأم وأختان وشقيقتان وأختان لأم وابن رقيق .

سميت بهذا الاسم لأنها تعول على قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه إلى واحد وثلاثين [٣١] وذلك لأنه ينقص بالمحجوب لمعنى قام به <sup>(١)</sup> .

**وقيل تسمى بالثمينة** لأن فيها ثمانية أقوال وهى كالتالى :

١- **قول ابن مسعود** رضي الله عنه وهو حجب الأم والزوجة بالابن الرقيق وعلى هذا القول يكون أصلها من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللأم السدس أربعة [٤]

٣١/٢٤			ولالأختين الشقيقتين الثلثان
٣	٨/١	زوجة	سنة عشر [١٦] لكل واحدة
٤	٦/١	أم	ثمانية [٨] وللأختين لأم
٨	٣/٢	أخت شقيقة	الثلث ثمانية [٨] لكل واحدة
٨		أخت شقيقة	أربعة [٤] وتعول إلى واحد
٤	٣/١	أخت لأم	وثلاثين [٣١] ويسقط الابن
٤		أخت لأم	الرقيق على الصحيح عن ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> وهذه صوتها :
×	×	ابن رقيق	

(١) انظر الفصول في الفرائض ص ٣٣٦ - ٣٣٧ والعذب الفائض جزء ١ / ١٧١

**٢- وعن ابن مسعود رضي الله عنه رواية أخرى : وهي إسقاط**

الأخوات والباقي للعصبة وعلى هذه الرواية فإن أصل

٢٤		المسألة من أربعة وعشرين [٢٤]
٣	زوجة	للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللأم السدس
٤	أم	أربعة [٤] ويسقطن الأخوات
×	أختان شقيقتان	الشقيقات والأخوات لأم جميعاً بالابن
×	أختان لأم	الرقيق والباقي سبعة عشر [١٧]
×	ابن رقيق	للعاصب وهذه صورتها :
١٧	عاصب	

**٣- وعن ابن مسعود رضي الله عنه رواية ثالثة : وهي إسقاط**

ولدي الأم بالابن الرقيق .

٢٤		وعلى هذه الرواية يكون أصل المسألة
٣	زوجة	من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجة
٤	أم	الثلث ثلاثة [٣] وللأم السدس أربعة
١٦	أختان شقيقتان	[٤] وللشقيقتين الثلثان ستة عشر [١٦]
×	أختان لأم	لكل واحدة ثمانية [٨] وتسقط الأختان
×	ابن رقيق	لأم والابن الرقيق والباقي واحد [١]
١	عاصب	للعصبة وهذه صورتها :

**٤- وعنه رواية رابعة : وهي إسقاط ولد الأبوين وعلى**

٢٤		هذه الرواية يكون أصل المسألة من
٣	زوجة	أربعة وعشرين [٢٤] للزوجة الثمن
٤	أم	ثلاثة [٣] ولأم السدس أربعة [٤]
٨	أختان لأم	ولالأختين لأم الثلث ثمانية [٨] وتسقط
×	أختان شقيقتان	الأختان الشقيقتان بالابن الرقيق
×	ابن رقيق	والباقي تسعة [٩] للعصبة وهذه
٩	عاصب	صورتها :

**٥- قول الجمهور : هو عدم الحجب بالمحجوب حجب**

أوصاف وعلى هذا القول فإن أصل المسألة من اثني عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣].

١٧/١٢		ولأم السدس اثنان [٢]
٣	٤/١	زوجة وللشقيقتين الثلثان ثمانية [٨]
٢	٦/١	أم لكل واحدة أربعة [٤]
٤	٣/٢	ولالأختين لأم الثلث أربعة
٤		أخت شقيقة [٤] لكل واحدة اثنان [٢]
٢	٣/١	وتعول إلى سبعة عشر [١٧]
٢		ويسقط الابن الرقيق وهذه
×	×	صورتها :

٦- قول ابن عباس رضي الله عنهما : وهو القول بعدم الرد للزوجة الربع وللأم السدس وللأختين لأم كامل فرضهما الثلث والباقي للشقيقتين لأنهما تنقلبان من الفرض إلى التعصيب وعلى هذا القول فإن أصل المسألة من اثني عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢] وللأختين لأم كامل الثلث أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] والباقي ثلاثة

٢٤	١٢	×٢	[٣] للشقيقتين منكسرة عليهما
٦	٣	زوجة	ومباينة لرأسيهما اثنان [٢]
٤	٢	أم	فنضربها في أصل المسألة ينتج
٤	٢	أخت لأم	أربعة وعشرون [٢٤ = ١٢ × ٢]
٤	٢	أخت لأم	ومنها تصح للزوجة ستة [٦ = ٣ × ٢]
٣	٣	أخت شقيقة	وللأم أربعة [٤ = ٢ × ٢] ولكل أخت
٣		أخت شقيقة	لأم أربعة [٤ = ٢ × ٢] ولكل شقيقة
×	×	ابن رقيق	ثلاثة [٣] وهذه صورتها :

### ٧- الرواية الثانية عن ابن عباس رضي الله عنهما أن

الباقي بعد فرض الزوجة والأم بين الأختين لأم والأختين الشقيقتين أثلاثاً .

وعلى هذه الرواية فإن أصل المسألة من اثني عشر [١٢] للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢] والباقي سبعة [٧] بين الأخوات أثلاثاً ولا تثلث للسبعة صحيح

وحاصل ضرب مخرج الثلث ثلاثة [٣] في أصل المسألة  
اثنى عشر ينتج ستة وثلثون [٣٦ = ١٢ × ٣] .

للزوجة تسعة [٩ = ٣ × ٣] .

وللأم ستة [٦ = ٣ × ٢] .

والباقي واحد وعشرون [٢١] للشقيقتين منها الثلثان

أربعة عشر [١٤] لكل واحدة سبعة [٧] .

ويبقى ثلثها سبعة [٧] للأختين لأم كذلك منكسرة عليهما

مباينة لرأسيهما أثنين [٢] فنضربها في مصح المسألة السابق

ستة وثلثين ينتج اثنان وسبعون ومنها تصح [٧٢ = ٣٦ × ٢]

٧٢	٣٦	١٢		للزوجة ثمانية عشر
١٨	٩	٣	زوجة	[١٨ = ٩ × ٢] وللأم اثنا عشر
١٢	٦	٢	أم	[١٢ = ٦ × ٢] ولكل من
١٤	٧	٧	أخت شقيقة	الشقيقتين أربعة
١٤	٧		أخت شقيقة	عشر [١٤ = ٧ × ٢] ولكل من
٧	٧		أخت لأم	الأختين لأم سبعة [٧] وهذه
٧			أخت لأم	صورتها :
×	×	×	ابن رقيق	

٨- قول معاذ بن جبل رضي الله عنه : وهو عدم حجب الأم

١٩/١٢		بالأخوات الصِّرف وعلى هذا القول
٣	زوجة	فإن أصل المسألة من اثني عشر [١٢]
٤	أم	للزوجة الربع ثلاثة [٣] وللأم الثلث
٤	أخت شقيقة	أربعة [٤] وللشقيقتين الثلثان ثمانية [٨]
٤	أخت شقيقة	لكل واحدة أربعة [٤] وللأختين لأم
٢	أخت لأم	الثلث أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢]
٢	أخت لأم	وتعول إلى تسعة عشر [١٩] ويسقط
×	ابن رقيق	الابن الرقيق وهذه صورتها : (١)

قال ابن الهائم رحمه الله تعالى في الكفاية :

لهم ثلاثينية مصـورة

أختان من أم وأم ومـورة

شقيقتان وابنه ممـنوع رق

فيها مذاهب ثمان تفتـرق

مذكورة في كتبهم مبيـنة

لذاك أيضاً سميت مثنـية (٢)

(١) التلخيص في الفرائض ج ١ / ١٧١ وروضة الطالبين ج ٦ / ٨٩ - ٩٠ المكتب

الإسلامي ط ٣ ١٤١٢ هـ بتصرف وزيادة

(٢) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢



١٩ - الحمزية

الحمزية : هي ثلاث جدات هن أم أم أم و أم أم أب و أم أبي أب وثلاث أخوات متفرقات هن أخت شقيقة وأخت لأب وأخت لأم وجد ، ولقبت بالحمزية : نسبة إلى حمزة بن حبيب الزيات رحمه الله تعالى ؛ حيث سئل عنها فأجاب بما نقله الشنشوري رحمه الله تعالى بقوله : وفيها ثلاثة أقوال وهي على النحو التالي :

القول الأول : قول الجمهور للجدتين السدس وتسقط الجدة الثالثة بالجد ، والباقي بين الجد والشقيقة والأخت لأب أربعاً ، ثم تظم الأخت الشقيقة حصة الأخت لأب بعد المعادة لأن الباقي بعد حصة الجدتين والجد هو دون النصف وتسقط الأخت لأم والأخت لأب، وتعود المسألة بعد الاختصار إلى اثني عشر [١٢] لكل من الجدتين واحد [١]

١٢	٢٤	٢٤	٦	×٤	ولكل من الجد والأخت
١	٢	٢	١	أم أم أم	الشقيقة خمسة [٥] فأما
١	٢	٢	١	أم أم أب	الجدة الثالثة فسقطت بابنها
×	×	×	×	أم أبي أب	الجد وبه سقطت الأخت
×	×	×	×	أخت لأم	لأم إجماعاً أما سقوط
×	×	٥		أخت لأب	الأخت لأب فلعدم وجود
٥	١٠	٥	٥	أخت ش	فاضل بعد نصف الأخت
٥	١٠	١٠		جد	الشقيقة وهذه صورتها:

**القول الثانى :** قول ابن عباس رضي الله عنهما للجديتين  
السدس والباقي للجد دون الأخوات كما علم من مذهبه  
ومذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنهم في باب الجد  
والإخوة .

وكما علم أيضاً من مذهب ابن عباس رضي الله عنهما  
في باب السدس من إسقاط الجدة بابنها وعليه يكون أصل  
المسألة على هذا القول من ستة [٦] للجديتين السدس واحد  
[١] والباقي خمسة [٥] للجد .

١٢	٦	×٢	وبه تسقط الأخوات وسهام الجديتين
١	١	أم أم أم	منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنتين
١	١	أم أم ب	[٢] فنضربها في أصل المسألة ينتج
×	×	أم أبي أب	اثنا عشر ومنها تصح [١٢ = ٦×٢]
×	×	أخت لأم	للجديتين اثنان [٢ = ٢×١] لكل واحدة
×	×	أخت لأب	واحد [١] وللجد عشرة [١٠ = ٥×٢]
×	×	أخت ش	وبه تسقط الجدة الثالثة والأخوات وهذه
١٠	٥	جد	صورتها :

**القول الثالث :** قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه للجديتين  
السدس وتسقط أم أبي الأب بالجد .

ويفرض للأخوات فروضهن ويعطي الباقي للجد وعلى  
هذا القول يكون أصل المسألة كذلك من ستة [٦] للجديتين

السدس واحد [١] وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣]  
 وللأخت لأب السدس واحد [١] تكلمة الثلثين والباقي واحد  
 [١] للجد وسهام الجدتين منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما  
 اثنتين [٢] فنضربها في أصل المسألة

١٢	٦	×٢
١	١	أم أم أم
١	١	أم أم أب
×	×	أم أبي أب
×	×	أخت لأم
٢	١	أخت لأب
٦	٣	أخت ش
٢	١	جد

ينتج اثنا عشر ومنها تصح  
 [١٢=٦×٢] للجدتين اثنان [٢=٢×١]  
 لكل واحدة واحد [١] وتسقط أم أبي  
 الأب بابنها الجد وللأخت الشقيقة ستة  
 [٦=٣×٢] وللأخت لأب اثنان  
 [٢=٢×١] وتسقط الأخت لأم بالجد  
 وله اثنان [٢=٢×١] وهذه  
 صورتها :

قال الشنشوري رحمه الله تعالى وفيها أجوبة أخرى .  
**قلت** : منها والله تعالى أعلم مقتضى قول عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه ومن قال بتوريث ثلاث جدات  
 فأكثر وهو الراجح في عدد الجدات الوارثات كما سبق  
 تحقيقه في باب السدس .

ومن قال أيضاً بتوريث الإخوة مع الجد كما سبق تفصيله  
 في باب الجد والإخوة فعلى هذا القول فإن أصل المسألة من  
 ستة [٦] للجدات السدس واحد [١] منكسر عليهن ومباين

لرؤوسهن ثلاثة [٣] والباقي خمسة [٥] للجد والأخت للذكر  
مثل حظ الأنثيين وهي كذلك منكسرة عليهما ومباينة  
لرؤوسهما ثلاثة [٣].

وبالنظر بين المثبتات نجدها متماثلة فنكتفي بواحدة ثم

نضربها في أصل المسألة ينتج ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣]

١٨	٦	× ٣	ومنها تصح للجدات ثلاثة [٣ × ١ =
١		أم أم أم	[٣ لكل واحدة واحد [١] والباقي
١	٦/١	أم أم أب	خمسة عشر [١٥] بين الأخت
١		أم أبي أب	الشقيقة والجد للذكر مثل حظ الأنثيين
×	×	أخت لأم	للأخت الشقيقة خمسة [٥] وللجد
×	×	أخت لأب	عشرة [١٠] لأن ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> لا
٥		أخت ش	يعادي بولد الأب ، وهذه صورتها :
١٠	٥	جد	

## ٢٠- المسألة الصماء

**المسألة الصماء** هي : جدتان وثلاثة إخوة لأم وخمسة أعمام . **سميت بالصماء** : لتحقق الشدة فيها بواسطة عموم التباین وحصوله بين الأنصباء والرؤوس وبين الرؤوس بعضها مع بعض ، وقال ابن الهائم رحمه الله تعالى : الصماء لقب لكل مسألة عمها التباین ، وأصل المسألة الصماء من ستة [٦] للجدتين السدس واحد [١] وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢] والباقي ثلاثة [٣] للأعمام ، وبالنظر بين سهام كل فريق ورؤوسه نجدها متباينة ، وبالنظر بين

١٨٠	٦	×٣٠	رؤوس الفرق الثلاث كذلك نجدها متباينة
١٥	١	جدة	وحاصل ضربها في بعضها نتج جزء
١٥		جدة	السهم ثلاثون [٣٠=٥×٣×٢] وبضرب
٢٠	٢	أخ لأم	جزء السهم في أصل المسألة نتج مائة
٢٠		أخ لأم	وثمانون [١٨٠=٦×٣٠] ومنها تصح
٢٠		أخ لأم	للجدتين ثلاثون [٣٠=٣٠×١] لكل
١٨	٣	عم	واحدة خمسة عشر [١٥] وللإخوة لأم
١٨		عم	ستون [٦٠=٢×٣٠] لكل واحد
١٨		عم	عشرون [٢٠] وللأعمام تسعون
١٨		عم	[٩٠=٣٠×٣] لكل واحد ثمانية عشر
١٨		عم	[١٨] وهذه صورتها : (١)
١٨		عم	

(١) الفصول في الفرائض ص ١٨٤ بتصريف وزيادة

## ٢١- مسألة الامتحان

مسألة الامتحان وهي من المسائل الصماء وهي أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة إخوة أشقاء .

قال ابن الهائم رحمه الله تعالى :

وخصصوا بالامتحان مسألة

ليست بصعبة على المحصلة

زوجات جدات بنات عصابة

في دَهْرَظٍ أعدادهم مرتبة (١)

**قلت** : الدال بأربعة [٤] وهو عدد الزوجات والهاء

بخمسة [٥] وهو عدد الجدات والزاء بسبعة [٧] وهو عدد

البنات والطاء بتسعة [٩] وهو عدد العصابة .

**سميت بالامتحان** : لأنه ليس في أعدادها عدد يبلغ

عشرة [١٠] وتصح من أكثر من ثلاثين ألفاً .

**وقيل سميت بالامتحان** : لأنه يقال فيها ترك أربعة فرق

من الورثة كل فريق أقل من عشرة ومع ذلك صحت من

أكثر من ثلاثين ألفاً .

فأصلها من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجات الثمن ثلاثة

[٣] وللجدات السدس أربعة [٤] وللبنات الثلثان ستة عشر

[١٦] والباقي واحد [١] للإخوة .

(١) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٢٧٨ - ٢٧٩

وبالنظر بين سهام كل فريق ورؤوسه نجدها متباينة .  
وبالنظر بين رؤوس الفرق كذلك نجدها متباينة وحاصل ضرب رؤوس الفرق في بعضها نتج ألف ومائتان وستون [١٢٦٠ = ٩ × ٧ × ٥ × ٤] وهي جزء السهم نضربها في أصل المسألة ينتج ثلاثون ألفاً ومائتان وأربعون [٣٠٢٤٠ = ١٢٦٠ × ٢٤] ومنها تصح .

للزوجات ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانون [١٢٦٠ × ٣ = ٣٧٨٠] لكل زوجة تسعمائة وخمسة وأربعون [٣٧٨٠ ÷ ٤ = ٩٤٥] وللجدات خمسة آلاف وأربعون [١٢٦٠ × ٤ = ٥٠٤٠] لكل جدة ألف وثمانية [٥٠٤٠ ÷ ٥ = ١٠٠٨] وللبنات عشرون ألفاً ومائة وستون [١٢٦٠ × ١٦ = ٢٠١٦٠] لكل واحدة ألفان وثمانمائة وثمانون [٢٠١٦٠ ÷ ٧ = ٢٨٨٠]

٣٠٢٤٠	٢٤	× ١٢٦٠	ولللإخوة ألف ومائتان وستون
٣٧٨٠	٣	٤ زوجات	[١٢٦٠ = ١٢٦٠ × ١] لكل أخ
٥٠٤٠	٤	٥ جدات	مائة وأربعون
٢٠١٦٠	١٦	٧ بنات	[١٤٠ = ٩ ÷ ١٢٦٠] وهذه
١٢٦٠	١	٩ إخوة ش	صورتها : (١)

(١) انظر التهذيب في علم الفرائض ص ٥٠ - ٥١ وروضة الطالبين ج ٦ / ٩٠ - ٩١ والعذب الفانض جزء ١ / ١٨١

## ٢٢- المسألة الغراء

الغراء هي زوج وأختان لأم وأختان شقيقتان .  
**لقبت بالغراء** : قيل لأنها حدثت في زمن بني أمية فأراد  
 الزوج النصف كاملاً فسأل عنها فقهاء الحجاز فقالوا له تلت  
 المال بالعول فشاع ذكرها واشتهرت وسميت بذلك تشبيهاً لها  
 بالكوكب الأغر .

وقيل أن الميتة كان اسمها الغراء .  
 وذكر بعضهم أنها إنما سميت غراء باسم الزوج الأغر .  
**وسميت مروانية** : لأنها وقعت في زمن مروان .  
 وقيل عبد الملك بن مروان .  
 وقيل لأن الزوج كان من بني مروان .  
 وقدمه ابن الهائم في الفصول ورجحه وقال وقد تلقب  
 بالغراء ومشى عليه في شرح الكفاية .  
 وقال في متنها أنها لقب لكل عائلة إلى تسعة [٩] حيث  
 قال رحمه الله تعالى :

وعائل لتسعة قد لقبه

قوم بغراء وفيه مقربه

وقيل ذا اسم لشقيقتين مع

زوج بأختين لأم يتبع



وهذه تعزى إلى مروان

وانسب له أخرى على إيقان<sup>(١)</sup>

و فيها أقوال ومنها التالي :

١- قول الجمهور : أصلها من ستة [٦] للزوج

النصف ثلاثة [٣] .

٩/٦		
٣	٢/١	زوج
١	٣/١	أخت لأم
١		أخت لأم
٢	٣/٢	أخت ش
٢		أخت ش

وللأختين لأم الثلث اثنان [٢] لكل

واحدة واحد [١] وللأختين

الشقيقتين الثلثان أربعة [٤] لكل

واحدة اثنان [٢] وتعول إلى تسعة

[٩] وعلى قول الجمهور لقبنت

بالغراء وهذه صورتها:

٢- قول ابن عباس رضي الله عنهما : للزوج النصف وللأختين لأم

الثلث مثل الجماعة وللشقيقتين الباقي لأنهما عنده

ممن آخر الله .

فأصل المسألة على قوله هذا من ستة [٦] للزوج النصف

ثلاثة [٣] .

وللأختين لأم الثلث اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١]

والباقي واحد [١] للأختين الشقيقتين منكسر عليهما

(١) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ ص ٢٨٣

ومباين لرأسيهما اثنين [٢] فنضربها في أصل المسألة ستة [٦]

١٢	٦	×٢		ينتج اثنا عشر [١٢ = ٦ × ٢]
٦	٣	٢/١	زوج	للزوج ستة [٦ = ٣ × ٢] ولكل من
٢	١	٣/١	أخت لأم	الأختين لأم اثنان [٢ = ٢ × ١]
٢	١		أخت لأم	وللأختين الشقيقتين اثنان [٢] لكل
١	١	ب	أخت ش	واحدة واحد [١] <sup>(١)</sup> وهذه
١			أخت ش	صورتها :

**قلت** : وهناك رواية أخرى عن ابن عباس مرت معنا في ثلاثينية ابن مسعود ؛ وهي جعل الباقي بين الأختين لأم والأختين الشقيقتين أثلاثاً أي للشقيقتين ثلثاه وللأختين لأم ثلثه وعلى هذه الرواية يكون أصل المسألة من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] .

والباقي ثلاثة [٣] للأختين الشقيقتين ثلثاه اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] ، وللأختين لأم ثلثه واحد [١] منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢] نضربها في أصل المسألة ينتج اثنا عشر [١٢] ومنها تصح .

(١) انظر الفصول ص ٣٣٣-٣٣٤ وفتح القريب المجيب ج ١ ص ٦٢-٦٣ وروضة الطالبين ج ٦ ص ٩١ ونهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ ص ٢٨٣-٢٨٤

١٢	٦		
٦	٣	٢/١	زوج
١	١	ثلث الباقي	أخت لأم
١			أخت لأم
٢	١	ثلثا الباقي	أخت ش
٢			أخت ش

للزوج ستة  $[٦ = ٣ \times ٢]$

ولكل من الأختين لأم واحد

[١] ولكل من الأختين

الشقيقتين اثنتان

[٢ = ٢ × ١] وهذه صورتها:

- والله تعالى أعلم - .

### ٢٣ - المسألة المروانية الأخرى

قال ابن الهائم رحمه الله تعالى بعد ذكر المروانية السابقة  
وهي الغراء :

وهذه تعزى إلى مروان  
وانسب له أخرى على إيقان  
شخص له عشرون دينار هلك  
عنها و عن عشرين درهماً ترك  
فهي شقيقتان مع أختين  
للأم و الزوجات ضعف اثنين  
فهذه المسألة هي شقيقتان وأختان لأم وأربع زوجات  
وهي المروانية زوجة ورثت من زوجها ديناراً ودرهماً  
والتركة عشرون ديناراً وعشرون درهماً .  
يقال : أن عبد الملك بن مروان سئل عنها فقال :  
صورتها أختان لأم وأختان شقيقتان وأربع زوجات .  
للزوجات خمس المال للعول والخمس أربعة دنانير  
وأربعة دراهم لكل واحدة دينار ودرهم .  
فسميت هذه المسألة بالمروانية نسبة لعبد الملك بن  
مروان وقد أوردها الكلوزاني رحمه الله تعالى لغزا فقال :  
ووارثة بعلا فكان نصيبها  
من المال دينار عتيق ودرهم

وكان جميع المال عشرون درهما

وعشرون دينارا كذلك يقسم

وأورد الجواب قائلا : هن أربع نسوة وأختان لأم وأختان

لأب ----- .

**قلت** : أصلها من اثني عشر [١٢] للزوجات الربع ثلاثة

[٣] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن أربعة [٤] .

وللشقيقتين الثلثان ثمانية [٨] لكل واحدة أربعة [٤]

وللأختين لأم الثلث أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] .

وتعول إلى خمس عشر [١٥] .

وبضرب رؤوس الزوجات في عول المسألة ينتج

ستون [٦٠ = ١٥ × ٤] ومنها تصح .

للزوجات اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣] لكل واحدة ثلاثة [٣]

ولكل شقيقة ستة عشر [١٦ = ٤ × ٤] .

ولكل أخت لأم ثمانية [٨ = ٤ × ٢] .

٢٠ درهما	٢٠ ديناراً	٦٠	١٥/١٢	فإذا نسبنا سهام
١	١	٣	٣	الزوجات إلى
١	١	٣		مصح المسألة
١	١	٣		يكون خمساً فلهن
١	١	٣		خمس التركة وهي
٥ وثلاث	٥ وثلاث	١٦	٤	أربعة دنانير
٥ وثلاث	٥ وثلاث	١٦	٤	وأربعة دراهم لكل
٢ وثلاثان	٢ وثلاثان	٨	٢	واحدة واحد [١]
٢ وثلاثين	٢ وثلاثين	٨	٢	وهذه صورتها : (١)

(١) انظر الفصول في الفرائض / ٣٣٥ - ٣٣٦ والهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٢٨٤  
 وفتح القريب المجيب جزء ١ / ٦٢ - ٦٣ والتهذيب في علم الفرائض ص ٤٢٠ - ٤٢١  
 وروضة الطالبين ج ٦ / ٩١

## ٢٤- أم الفروخ

وهي زوج وأم وأختان شقيقتان وأختان لأم هذا ما ذكره أبو منصور الوني شيخ الكلوذاني والخبري رحمهم الله تعالى .

**وتسمى أم الفروج بالجيم** : ذكره القمولى (١) في بحره لأن أكثر من فيها نساء ولكثرة السهام العائلة فيها فشبها بطائر وحولها أفراخها .

وقيل هي لقب لكل مسألة عائلة إلى عشرة [١٠] .

**ويقال البلجاء** : لوضوحها لأنها عالت بثلاثيها وهو أكثر ما يكون في الفرائض .

**وتلقب أيضاً بالشريحية** : نسبة إلى القاضي شريح رحمه الله تعالى لوقوعها في زمنه وقضائه فيها بذلك لما روي أنه سئل عنها فجعلها من عشرة [١٠] - كما سنعرف ذلك إن شاء الله تعالى - فكان الزوج يلقى الفقيه فيستفتيه فيقول رجل ماتت امرأته ولم تترك ولداً ولا ولد ابن فيقال له النصف .

(١) القمولى : هو أحمد بن محمد بن مكي بن ياسين القرشي المخزومي العلامة نجم الدين أبو العباس القمولى المعري درس وأفتى ولي قضاء قوس ثم أسبوط وغيرهما وهو من الفقهاء المشهورين المتورعين مات سنة ٧٢٧هـ - ١هـ بتصرف نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ٣٧٤

فيقول والله ما أعطيت نصفاً ولا ثلثاً فيقول من أعطاك ذلك فيقول شريح فيلقى الرجل شريحاً فيسأله عن ذلك فيخبره الخبر .

فكان شريحاً إذا لقي الزوج يقول إذا رأيتني ذكرت بي حكماً جائراً .

وإذا رأيتك ذكرت بك رجلاً فاجراً تبين لي فجورك أنك تذيع الشكوى وتكتم الفتوى .

### المذاهب في قسمتها :

في قسمة مسألة أم الفروع مذاهب و منها التالي :

١٠/٦		<u>١- قول الجمهور</u> أصلها من ستة [٦]
٣	زوج	للزوج النصف ثلاثة [٣] و للأم السدس
١	أم	واحد [١] وللشقيقتين الثلثان أربعة [٤]
٢	أخت ش	لكل واحدة اثنان [٢] وللأختين لأم الثلث
٢	أخت ش	اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] وتعول
١	أخت لأم	إلى عشرة [١٠] وهذه صورتها :
١	أخت لأم	



**٢- و في مقابل قول الجمهور قول ابن عباس رضى**

**الله عنهما** : وهو كما علم سابقاً أنه لا يقول بالعول و على

٦		قوله تسقط الشقيقتان حيث أنهما مما أخرج الله
٣	زوج	وأولئك ممن قدم وهذا هو المشهور عنه
١	أم	فأصل المسألة على قوله هذا من ستة [٦]
×	أخت ش	للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد
×	أخت ش	[١] وللأختين لأم الثلث كاملاً اثنان [٢] لكل
١	أخت لأم	واحدة واحد [١] وتسقط الشقيقتان لعدم وجود
١	أخت لأم	باقي وهذه صورتها :

**٣- ويخرج على قول ابن عباس رضى من أن ثلث**

الأختين لأم بين الأخوات معاً على قدر سهامهن لو انفردن

١٨	٦	×٣	أي للشقيقتين ثلثا الباقي وللأختين لأم
٩	٣	زوج	ثلثه ومخرجهما ثلاثة نضربها في أصل
٣	١	أم	المسألة ينتج ثمانية عشر [١٨=٦×٣]
٢		أخت ش	ومنها تصح على هذا القول للزوج تسعة
٢		أخت ش	[٩=٣×٣] وللأم ثلاثة [٣=٣×١]
١		أخت لأم	ولكل شقيقة اثنان [٢] و لكل أخت لأم
١		أخت لأم	واحد [١] و هذه صورتها :

**قلت** : على هذا التخريج الأخصر أن يكون أصل

المسألة من ثمانية عشر [١٨] لوجود السدس وثلثي الباقي

١٨		ثلاثها للأختين الشقيقتين أربعة [٤] لكل
٩	زوج	واحدة اثنان [٢] وللأختين لأم ثلثه اثنان [٢]
٣	أم	لكل واحدة واحد [١] وهذا لما سبق ترجيحه
٢	أخت ش	أن ثمانية عشر [١٨] أصل و ليس مصح
٢	أخت ش	كما سبق تحقيقه في باب الجد والاخوة وإن
١	أخت لأم	كان خاص به والله تعالى أعلم وهذه
١	أخت لأم	صورتها :

#### ٤- ما قاسه الفرضيون على قول ابن عباس رضى الله

**عنهما** : وهو أن يكون الثلث بين الأختين الشقيقتين والأختين لأم بالسوية وعلى هذا القياس تكون أصل المسألة من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١]

١٢	٦	×٢	والباقي اثنان [٢] للأخوات منكسرة
٦	٣	زوج	عليهن وموافقة لرؤوسهن بالنصف
٢	١	أم	وبضرب وفق رؤوسهن اثنين في أصل
١		أخت ش	المسألة ينتج اثنا عشر [١٢ = ٦ × ٢]
١		أخت ش	للزوج ستة [٦ = ٣ × ٢] وللأم اثنان
١	٢	أخت لأم	[٢ = ٢ × ١] ولكل من الأخوات واحد
١		أخت لأم	[١] هذه صورتها :

٥- **قول معاذ** رضي الله عنه أن للأم الثلث وليس السدس .  
لأنه لا يحجب الأم من الثلث إلى السدس بالأخوات  
الصرف ، وإنما بالإخوة أو هما معاً كما سبق تحقيقه في  
باب الثلث .

وعلى هذا القول يكون أصل المسألة من ستة [٦]

١١/٦		للزوج النصف ثلاثة [٣] وللام الثلث
٣	زوج	اثنان [٢] وللشقيقتين الثلثان أربعة [٤]
٢	أم	لكل واحدة اثنان [٢] وللأختين للأم الثلث
٢	أخت ش	اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] وتعول
٢	أخت ش	إلى أحد عشر [١١] وهذه صورتها :
١	أخت لأم	وفي هذين المذهبين الأخيرين نازع
١	أخت لأم	الونى رحمه الله تعالى (١) .

(١) انظر فتح القريب المجيب ج ١/٤١-٤٢ والتلخيص في الفرائض ج ١/٧٠-٧١  
ونهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧

## ٢٥- أم الأرامل

**مسألة أم الأرامل** : هي ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لأم وثمان أخوات شقيقات .

**وتلقب أيضاً بأم الفروج** : لأن جميع من فيها نساء .

**وتلقب بالسبعة عشرية** : بنسبتها إلى سبعة عشر .

**وتلقب بالدينارية الصغرى** لأنه يعاين بها فيقال خلفت

سبعة عشر امرأة من أصناف مختلفة وسبعة عشر ديناراً فورثت كل امرأة منهن ديناراً .

ويقال أيضاً : رجل خلف سبعة عشر امرأة من أصناف

مختلفة فورثن ماله بالسوية فهي هذه .

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة

الفارض :

والربع مع ثلث من اثني عشرا

أو مع سدس لاتفاق ظهرا

و عولها وترأ لسبعة اعشرا

وذا لدى أم الأرامل شهرا

كجدتين وثلاث زوجات

صحين أربعاً له من أخوات

للأم ثم ضعفها لغيرها

وذا تمام عولها وخيرها

ولقبت أم الفروج وأشيع  
 أم الأرامل لأنوثة الجميع  
 وإن يكن متروكه سبع عشر  
 من الدنانير فبالصغرى اشتهر<sup>(١)</sup>  
 أصلها من اثني عشر [١٢] وتعول إلى سبعة عشر  
 [١٧].

للزوجات الربع ثلاثة [٣] لكل واحدة واحد [١].  
 وللجدتين السدس اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١].  
 وللأخوات لأم الثلث أربعة [٤] لكل واحدة واحد [١].  
 وللشقيقات الثلثان ثمانية [٨] كذلك لكل واحدة  
 واحد [١].

١٧/١٢	
٣	٣ زوجات
٢	جدتان
٤	٤ أخوات لأم
٨	٨ شقيقات

ولو قلت هلك عن سبعة عشر ديناراً  
 لكان نصيب كل واحدة منهن ديناراً  
 واحداً ولهذا سميت الدينارية  
 الصغرى وهذا على قول الجمهور:  
 وهذه صورتها :

(١) مدة الفارض بشرح العذب الفاضل ج ١ / ١٦٦ - ١٦٨

أما على قول ابن عباس رضي الله عنهما فقد سبق  
نظيرها في الغراء وأم الفروخ .

وعلى قول الجمهور أورد فيها كثير من الألغاز ومن ذلك ما أورده الكلوذاني رحمه الله تعالى من شعر ملفق وهو:

قل لمن يقسم الفرائض واسأل

إن سألت الشيوخ والأحداثا

مات ميت عن سبع عشرة أنثى من

وجوه شتى فحزن التراثا

أخذت هذه كما أخذت تلك

عقاراً ودرهماً وأثانا

### الجواب

قد فهمنا السؤال فهماً صحيحاً

وعرفنا الموروث والوراثا

وخص ثلثي تراثه أخوات

من أبيه ثمانيا وراثا

ومن الأم أربع حزن ثلثا

ولزوجاته وكن ثلاثا

ربع المال لا ينازع فيه

فيوز عن ربعه أثلاثا

وله جدات ياصح أيضاً

حزنا السدس صامتاً وأثاثا  
 فاستوى القوم فى السهام  
 بعول كان فى فرضهن وحزن التراثا  
 كل أنثى لها من المال سهم  
 وجرى الأمر واضحاً ما التاثا  
 لقبوها أم الأرامل إذ كان

جمع الوراثة فيها إناثا (١)

وقال القرافى رحمه الله تعالى : المشكل الخامس قال  
 ترك سبع عشر امرأة وسبعة عشر ديناراً ورث كل واحدة  
 ديناراً ثم ذكر الوراثة المذكورات وقال : وفيها يقول  
 الشاعر :

ألم تسمع وأنت بأرض مصر

بذكر فريضة فى المسلمين

بسبع ثم عشر من إناث

فخرت بهن عند الفارضين

فأحرزن الوراثة قسم حق

سواء فى حقوق الوراثة (٢)

(١) التهذيب فى الفرائض ص ٤٤ - ٤٥ وفتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء

٤٣ / ١

(٢) النخيرة ج ١٣ / ٧٠

## ٢٦- الدينارية الصغرى

مسألة الدينارية الصغرى هي أربع أخوات لغير أم وأختان لأم وهي غير مشهورة يقال فيها خلف ست نسوة وخلف ستة دنانير فورثت كل امرأة ديناراً<sup>(١)</sup>.

**قلت** : أصلها من ثلاثة [٣] للشقيقات الثلثان اثنان [٢] منكسرة عليهن وموافقة لرؤوسهن أربعة [٤] بالنصف فنثبت نصف الرؤوس اثنين [٢].

وللأختين لأم الثلث واحد [١] منكسر عليهن ومباين لرؤوسهن اثنين [٢] وبين المحفوظات من الرؤوس مماثلة فنكتفي بإحداهن .

ثم نضربها في أصل المسألة ثلاثة [٣] ينتج ستة

٦ دنانير	٦	٣	×٢	[٦ = ٣ × ٢] ومنها تصح للشقيقات
١	١	٢	أخت ش	أربعة [٤ = ٢ × ٢] لكل واحدة
١	١		أخت ش	واحد [١] للأختين لأم اثنان [٢]
١	١		أخت ش	لكل واحدة واحد [١] فإذا كانت
١	١		أخت ش	التركة ستة دنانير فيكون نصيب
١	١	١	أخت لأم	كل واحدة منهن ديناراً واحداً وهذه
١	١		أخت لأم	صورتها :

(١) انظر نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ ص ٢٨٠-٢٨١ و الفصول في الفرائض ص ٣٣٣ و فتح القريب المجيب ج ١ ص ٦٣



## ٢٧- الدينارية الكبرى

مسألة الدينارية الكبرى هي أم و زوجة و بنتان و اثنا عشر أخ لأب و أخت لأب .

وتلقب بالركابية : لأن الأخت ذهبت إلى علي بن أبي طالب عليه السلام فوجدته راكباً فأمسكت بركابه وقالت : يا أمير المؤمنين إن أخي ترك ستمائة ديناراً فأعطاني شريح منها ديناراً واحداً .

فقال لها : لعل أخاك ترك زوجة وأماً و بنتين و اثني عشر أخاً وأخت .

قالت : نعم .

قال : ذاك حقك ولم يظلمك شيئاً ولهذا لقبت بالركابية .  
قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض :

بنسبة لما شريح حكما

فـيـها لأخت ميت ما ظلما

في زوجة للميت و ابنتين أم

و اثني عشر أخاً وأختاً لا لأم

لأجلها قد لقبت بالشاكية

لكونها أتت علياً باكية

قالت له إن شريحاً ظلماً  
 لم يعدل القسمة حين حكماً  
 أبقى أخي من ذهب ست مائة  
 فخصني بواحد دون الفئة  
 قال لها لعله قد هلكا  
 عن زوجة وأمه وتركها  
 بنتين مع اثني عشر من إخوة  
 وأنت أخته تمام العدة  
 قالت نعم فقال ذاك حقك  
 تأتي لنا بغير حق تشتكي  
 وتظهرين في شريح الشكوى  
 وتكتمين عند ذاك الفتوى (١)  
**وتلقب بالعامرية وبالشعبية** لأن الأخت سألت عنها  
 عامر الشعبي فأجابها بما قاله شريح رحمه الله تعالى .  
 وقال ابن المجدي رحمه الله تعالى **تلقب بالشريحية**  
 وذلك لقضاء شريح فيها .  
**وتلقب بالشاكية** : لشكايتها لشريح رحمه الله تعالى على  
 علي رضي الله عنه .

(١) عمدة الفارض بشرح العذب الفاضل جزء ١ / ١٦٨ - ١٦٩

قال الخبري رحمه الله تعالى : ويحكي عن ابن سريج  
وعن داود الطائي وعن عبد الملك بن مروان وعن المأمون  
وكل ذلك قد قيل (١) .

**قلت** : ومن ذلك ما أورده ابن كثير رحمه الله تعالى  
بقوله : ( وروى ابن عساكر أن المأمون جلس يوماً للناس  
وفي مجلسه الأمراء والعلماء فجاءت امرأة تتظلم إليه  
فذكرت أن أباها توفي وترك ستمائة دينار ولم يحصل لها  
سوى دينار واحد ، فقال لها المأمون : على البديهة قد وصل  
إليك حقك كأن أخاك قد ترك بنتين وأماً وزوجة واثنى عشر  
أخاً وأختاً واحدة وهي أنت قالت : نعم يا أمير المؤمنين .

فقال : للبنتين الثلثان أربعمئة ديناراً وللأم السدس مائة  
دينار ، وللزوجة الثمن خمسة وسبعون ديناراً بقي خمسة  
وعشرون ديناراً لكل أخ ديناران ولك ديناراً واحداً فعجب  
العلماء من فطنته وحدة ذهنه وسرعة جوابه (٢) .

وأصل الدينارية الكبرى من أربعة وعشرين [٢٤] .  
للأم السدس أربعة [٤] وللزوجة الثمن ثلاثة [٣]  
وللبنتين الثلثان ستة عشر [١٦] لكل واحدة ثمانية [٨]  
والباقي واحد [١] ، للإخوة لأب وأختهم للذكر مثل حظ  
الأنثيين وهو منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم

(١) المصادر السابقة وكتاب التلخيص في الفرائض ج ١ / ٣٩٩

(٢) انظر البداية والنهاية جزء ١٠ / ٧١٨ - ٧١٩

٦٠٠	٦٠٠	٢٤	×٢٥		خمسة وعشرين [٢٥]
١٠٠	١٠٠	٤	٦/١	أم	ففضربها في أصل
٧٥	٧٥	٣	٨/١	زوجة	المسألة ينتج ستمائة
٢٠٠	٢٠٠	٨	٣/٢	بنت	[٦٠٠ = ٢٤ × ٢٥]
٢٠٠	٢٠٠	٨		بنت	ومنها تصح للأُم مائة
٢	٢	١	ب.ع	أخ لأب	[١٠٠ = ٢٥ × ٤]
٢	٢			أخ لأب	وللزوجة خمسة
٢	٢			أخ لأب	وسبعون [٧٥ = ٢٥ × ٣]
٢	٢			أخ لأب	ولكل من البنيتين مائتان
٢	٢			أخ لأب	[٢٠٠ = ٢٥ × ٨] ولكل
٢	٢			أخ لأب	أخ اثنان [٢] وللأخت
٢	٢			أخ لأب	واحد [١] وبما أن
٢	٢			أخ لأب	التركة مساوية لمصح
٢	٢			أخ لأب	المسألة فسهام كل
٢	٢			أخ لأب	وارث هي نصيبه من
٢	٢			أخ لأب	التركة [٦٠٠] وهذه
٢	٢			أخ لأب	صورتها:
١	١				أخت لأب

## ٢٨- المنبرية

المسألة المنبرية هي زوجة و أم و أب و بنتان .  
**لقبت بالمنبرية** : لأن علي بن أبي طالب عليه السلام سئل عنها  
 وهو على المنبر بالكوفة فقال ارتجالاً صار ثمنها تسعاً  
 ومضى في خطبته .

قال ابن الهائم رحمه الله تعالى : أخبرنا بعض طلبة  
 اليمن أنه سمع في اليمن بعضاً يذكر أن صدر الخطبة التي  
 سئل عليه السلام في أثنائها : الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً  
 ويجزي كل نفس بما تسعى وإليه المعاد والرجعى فسئل  
 حينئذ فأجاب بقوله صار ثمنها تسعاً ، و لكني لم أقف على  
 ذلك في مصنف وما سمعته من غير هذا اليمني والله أعلم .

**وتسمى أيضاً بالبخيلىة** : لقلة عولها لأنها لا تعول إلا  
 إلى سبعة وعشرين [٢٧] فقط إلا عند ابن مسعود عليه السلام في  
 القول بحجب الابن - الذي قام به حجب الأوصاف - لغيره  
 كما في الثلاثينية .

### **وتلقب أيضاً بالحيدرية و بالعتبية :**

قال ابن الهائم رحمه الله تعالى في كفايته :

أب و أم و ابنتان و مرة

هذي بمنبرية مشتة هرة

قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة  
الفاراض : في عرض كلامه عن عول أصل أربعة وعشرين  
[٢٤] فأوردها بقوله :

و عولها بالثمن جاء عن علي

في منبرية لقوله الجلي

في أبوين و ابنتين جمعا

مع زوجة قد صار ثمنٌ تسعا<sup>(١)</sup>

ولا تخفى قسمتها فأصلها من أربعة وعشرين [٢٤]

للزوجة الثمن ثلاثة [٣] .

٢٧/٢٤		ولكل من الأبوين السدس أربعة [٤]
٣	زوجة	وللبنتين الثلثان ستة عشر [١٦] لكل واحدة
٤	أم	ثمانية [٨] و تعول إلى سبعة وعشرين
٤	أب	[٢٧] وهذا كما علم سابقاً على قول
٨	بنت	الجمهور خلافاً لابن عباس <small>رضي الله عنه</small> حيث لا يرى
٨	بنت	العول وهذه صورتها :

(١) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ ص ٢٨١ و فتح القريب المجيب ج ١ ص ٤٣  
و التهذيب في الفرائض ص ٤٥ والعذب الفاراض ج ١ ص ١٧٠

## ٢٩- المباهلة

**مسألة المباهلة** : هي زوج وأم وأخت شقيقة أو لأب .  
قال الخبري رحمه الله تعالى : **تسمى مسألة المباهلة**  
لأنها أول مسألة عائلة حدثت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه .  
وقال الكلوزاني رحمه الله تعالى : **تسمى المباهلة** : لأنها  
حدثت في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فجمع الصحابة فأشار  
بعضهم بالعول وأجمع رأيهم على ذلك وخالف ابن عباس  
رضي الله عنهما فلم ير العول إلا أنه لم يظهر الخلاف في  
زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .  
فلما قتل عمر رضي الله عنه تكلم في ذلك فقال : إن الذي أحصى  
رمل عالج عدداً لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً هذان  
نصفان قد ذهباً بالمال فأين الثلث من شاء باهله إن المسائل  
لا تعول .  
فقالوا له : فأين كنت في زمن عمر رضي الله عنه فقال : هبته  
وكان امرءاً مهيباً .  
وقيل هي لقب لكل عائلة .  
أما الفرزيون فيقولون هي : لقب لصورة مخصوصة .  
وقيل أن أول فريضة عالت في الإسلام هي زوج  
وأختان ذكره زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى .

**وقيل سميت مباهلة :** لدعاء ابن عباس رضي الله عنهما إلى المباهلة أن المسائل لا تعول .

ولقد قال عطاء بن أبي رباح لابن عباس رضي الله عنهما أن هذا لا يغني عني ولا عنك شيئاً لو مت أو مت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس الآن .

قال ﷺ : فإن شاؤا فلندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين .

وقال ذلك مرةً لزيد ﷺ .

ومرةً لعطاء .

ومرةً لزفر رحمهم الله تعالى جميعاً .

ومرةً لم يسم المخاطب .

**فعلى قول ابن عباس رضي الله عنهما :**

٦			أصل المسألة من ستة [٦] للزوج
٣	٢/١	زوج	النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان
٢	٣/١	أم	[٢] والباقي واحد [١] للأخت وهذه
١	ب	أخت ش	صورتها :



**وعلى قول الجمهور : وهو الراجح كما سبق تحقيقه في**

باب العول أصلها من سنة [٦] .

٨/٦			للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث
٣	٢/١	زوج	اثنان [٢] وللأخت الشقيقة النصف
٢	٣/١	أم	ثلاثة [٣] وتعول إلى ثمانية [٨]
٣	٢/١	أخت ش	وهذه صورتها : (١)

(١) انظر كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ / ١٦٧ والتهذيب في الفرائض والوصايا ص ٤١ - ٤٢ ونهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ١ / ٤٧ - ٤٨ وروضة الطالبين ج ٦ / ٩١ وفتح القريب المجيب جزء ١ / ٣٨ - ٤١

### ٣٠. الناقضة :

**المسألة الناقضة** هي : زوج وأم وأختان لأم .  
وسميت الناقضة والمناقضة لأنها تنقض على ابن عباس  
رضي الله عنهما أصله .  
وقيل أحد أصليه لأنه إن أعطى للأم الثلث كاملاً لم يبق  
للأختين لأم إلا السدس وهو لا ينقص ولد الأم عن فرضه  
لأنهم لا يكونون عصبه بحال .  
وإن أعطى الأختين لأم الثلث كاملاً حجب الأم بهما  
وهو لا يرى حجب الأم إلا بثلاثة من الاخوة فصاعداً كما  
سبق تحقيقه .  
أو أعال المسألة وذلك خلاف مذهبه .  
ولذلك **سميت مسألة الإلزام** : لأنها ألزمته ﷺ بأحد أمور  
ثلاثة وهو لا يقول بها وهي إما أن يعيل .  
وإما أن يحجب الأم من الثلث إلى السدس بأختين وهو لا  
يحجبها إلا بثلاثة فصاعداً .  
وإما أن ينقص الأختين لأم من ثلثهما هنا وهما على قوله  
ليستا ممن أحر الله عنده لأنهما لا يهبطان من فرض إلى  
تعصيب .

قال الجعبري رحمه الله تعالى :

ولو زوجة ماتت عن أم كريمة  
وعن ولدي أم وزوج تبتلا  
فلزوج نصف وابن عباس لا يرى  
عن الثلث حجب الأم بأخوين لا  
ولا العول ثم الحجب يلزمه هنا  
أو العول أياما توخاه أشكلا  
وقال ابن الهائم رحمه الله تعالى في كفايته :

زوج وأم وابنتاها تهدم  
أصل ابن عباس لنقص يلزم  
لمنعه العول وحجب الأم من  
ثلث بالاثنتين من إخوة تعن  
فالنقص لازم لأصل منهما  
والخلف في قياسه أصله انتمى  
قال الخبري رحمه الله تعالى : إن الأشبه بقياس ابن  
عباس رضي الله عنهما أن يعطي الأختين السدس .

**قلت** : ومقصد الخبري رحمه الله تعالى هنا والله تعالى  
أعلم هو الخروج من هذه المسألة بإعطاء الأختين لأم الباقي  
وهو السدس الفاضل عن نصف الزوج وثلث الأم على قوله  
ﷺ والله تعالى أعلم .

وقال النووي رحمه الله تعالى : قيل إن الصحيح على قياس قوله أن الباقي للأختين .

وقال الشنشوري رحمه الله تعالى : ويمكن الجواب عن ابن عباس رضي الله عنهما بأنه روي عنه أن المقدم من لا يحجب عن الإرث .

والمؤخر من قد يحجب عن الإرث فعليه يخلص عن الإلزام .

لكن قال الإمام : المشهور في الرواية عنه أنه لا يدخل النقص على ولد الأم فعليه لا مخلص له من الإلزام .

ووجه ذلك بعضهم بأنه إذا كان الأقوى عنده من ينتقل من فرض إلى فرض فذلك موجود في الزوج والأم .

وأما الأخوة للأم فينتقلون من فرض إلى غير شيء فعليه يخلص من الإلزام<sup>(١)</sup> .

**قلت** : وعلى هذا يكون أصل المسألة من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] .

وللأم الثلث اثنان [٢] .

(١) انظر كتاب التلخيص في علم الفرائض ج ١ / ١٦٨ وفتح القريب المجيب ج ١ / ٤٠ والعذب الفائض جزء ١ / ١٦٢ - ١٦٣ ونهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٥٢ - ٥٣ والكنوز المليية في الفرائض الجليلة ص ١٠٢

ولالأختين لأم الباقي واحد [١] منكسر عليهما ومباين  
لرأسيهما اثنين [٢] وبضربها في أصل المسألة ينتج اثنا  
عشر [١٢]

١٢	٦	×٢		للزوج ستة [٦=٣×٢] وللأم
٦	٣	٢/١	زوج	أربعة [٤=٢×٢] ولكل من
٤	٢	٣/١	أم	الأختين لأم واحد [١] وهذه
١			أخت لأم	صورتها :
١	١	ب	أخت لأم	

أما على قول الجمهور وهو الراجح كما سبق تحقيقه

٦				فإن أصل المسألة من ستة [٦] للزوج
٣	٢/١		زوج	النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد
١	٦/١		أم	[١] وللأختين لأم الثلث اثنان [٢]
١			أخت لأم	لكل واحدة واحد [١] وهذه
١	٣/١		أخت لأم	صورتها :

**قلت** : ويتخرج في هذه المسألة قول آخر على مذهب  
معاذ بن جبل رضي الله عنه والذي مر معنا في باب الثلث أنه لا يحجب  
الأم عن الثلث بالأخوات الصراف إلا أن يكون معهم أخ أو  
أكثر

وعليه يكون للأم الثلث بدل السدس وتعول إلى سبعة

[٧] .

٧/٦		
٣	٢/١	زوج
٢	٣/١	أم
١	٣/١	أخت لأم
١		أخت لأم

فأصلها من ستة [٦] للزوج النصف  
 ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان [٢]  
 وللأختين لأم الثلث اثنان [٢] لكل  
 واحدة واحد [١] وتعول إلى سبعة  
 [٧] وهذه صورتها :

٣١- أم البنات

مسألة أم البنات هي ثلاث زوجات وأربع أخوات لأم  
وثمان أخوات شقيقات وهي أم الأرامل بإسقاط الجدتين .  
أصلها من اثني عشر [١٢] وتعول إلى خمسة عشر  
[١٥] للزوجات الربع ثلاثة [٣] لكل واحدة واحد [١]  
وللأخوات

١٥/١٢		لأم الثلث أربعة [٤] لكل واحدة واحد
١	زوجة	[١] وللشقيقات الثلثان ثمانية [٨] لكل
١	زوجة	واحدة واحد [١] وهذا على قول
١	زوجة	الجمهور وهو القول الراجح كما سبق
١	أخت لأم	تحقيقه خلافا لابن عباس <small>رضي الله عنه</small> حيث لا
١	أخت لأم	يقول بالعدل وقد سبق تحقيق مذهبه في
١	أخت لأم	العدل كما سبق نظير هذه المسألة
١	أخت لأم	قريباً حيث يعطي الأخوات لأم الثلث
١	أخت ش	كاملاً لأنهن ينقلبن من فرض إلى
١	أخت ش	فرض فهن عنده ممن قدم الله ويعطي
١	أخت ش	الأخوات الشقيقات الباقي لأنهن ينقلبن
١	أخت ش	من فرض إلى تعصيب فهن عنده ممن
١	أخت ش	أخر الله ومرة يجعل الباقي بعد أصحاب
١	أخت ش	الفروض للأخوات أثلاثاً على حسب
١	أخت ش	فروضهن للشقيقات ثلثاه وللأخوات لأم
١	أخت ش	ثلثه وهذه صورتها :

٣٢- الدفانية :

**المسألة الدفانية :** قال الشنشوري رحمه الله تعالى : لقببت **بالدفانية** لأن المرأة دفنت جميع أزواجها .  
 وذكر أيضا لقببت **بالجعفرية** وهي امرأة ورثت أربعة أزواج واحداً بعد واحد فحصل لها نصف أموالهم .  
 هم أربعة إخوة لأب كان لهم ثمانية عشر دينارا للأول ثمانية وللثاني ستة وللثالث ثلاثة وللرابع دينار .  
 قال أبو يحيى زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى فلما مات الأول فأصابها منه ديناران ولكل أخ ديناران فصار للثاني ثمانية وللثالث خمسة وللرابع ثلاثة .  
 ثم مات الثاني عن ثمانية فأصابها منه ديناران فصار لها أربعة والباقي لأخويه فصار للثالث ثمانية وللرابع ستة .  
 ثم مات الثالث عن ثمانية فأصابها منه ديناران فصار لها ستة والباقي لأخيه فصار له اثنا عشر .  
 فلما مات عنها أصابها من ثلاثة فصار لها تسعة وهي نصف المال .

وقد نظمها بعضهم فقال :

ووارثة بعلأ وبعلين بعده

وبعلأ أبوهم ذو الجناحين جعفر

فكان لها من قسمة المال نصفه



بذلك يقضي الحاكم المتفكر  
وما جاوزت في مال بعل سهامها  
إذا مات ربعاً في الورثة يزهر  
وقال البلبيسى رحمه الله تعالى : وقيل فيها أيضاً :  
رأيت سعاداً أخت بكر تزوجت  
بأربعة كانوا لها خير أزواج  
فكان لها من جملة المال نصفه  
به حاكم في الناس نوح بن دراج (١)

(١) انظر فتح القرب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ٢ / ١٠٤ بتصرف

### ٣٣- العالية :

المسألة العالية هي : زوج وأم وأخ لغيرها وجد .  
وسميت العالية : لأن امرأة من همدان تسمى العالية  
ماتت وتركت هذه الفريضة فقضى فيها عبيدة السلماني على  
قول ابن مسعود رضي الله عنه .  
عن أبي إسحاق السبيعي <sup>(١)</sup> قال : أتينا شريحاً فيها فقال  
الذي تقوم على رأسه أنه لا يقول في الجد شيئاً فقاموا عنه  
فأتينا عبيدة السلماني فقضى فيها .  
قال الخبري رحمه الله تعالى : يسقط الأخ في قول  
الجمهور .

قلت : هو القول الراجح الذي ذهب إليه أبي بكر  
الصديق وأربعة عشر من الصحابة رضي الله عنهم كما سبق  
تحقيقه فعلى هذا القول أصل المسألة من  
سنة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم  
الثلث اثنان [٢] والباقي واحد [١] وهو  
تمام السدس للجد ويسقط الأخ وهذه  
صورتها :

٦		
٣	٢/١	زوج
٢	٣/١	أم
١	ب	جد
×	×	أخ ش

(١) أبو إسحاق السبيعي هو عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال علي ويقال ابن أبي شعيرة  
الهمداني أبو إسحاق السبيعي ثقة مكثراً عابد من الثالثة قال الأسود بن عامر عن شريك  
ولد أبو إسحاق السبيعي في سلطان عثمان أحسب شريكاً لثلاث سنين بقين ومات سنة  
ثمان وعشرين ومائة وقيل تسع وعشرين ومائة وهو ابن مائة سنة أو مائة غير سنة  
وقيل بلغ ثمانين سنة اهـ الطبقات ج٦/٣١١-٣١٢ رقم ٢٤١١ والتقريب ٣٦٠ رقم ٥٠٦٥

قال الخبري رحمه الله تعالى : وفي قول ابن مسعود رضي الله عنه للأُم ثلث الباقي والباقي بين الأخ والجد مناصفة ونسب هذا القول أيضاً الكلوزاني رحمه الله تعالى إلى عمر رضي الله عنه ولم يسم المسألة باسم .

**قلت** : وعلى هذا القول أصل المسألة أيضاً من ستة [٦]

٦			للزوج النصف ثلاثة [٣] ولكن للأُم
٣	٢/١	زوج	ثلث الباقي [١] والباقي اثنان [٢]
١	٣/١ الباقي	أم	بين الجد والأخ مناصفة لكل واحد
١		جد	واحد [١] وهذه صورتها :
١	ب	أخ	

كما أورد الخبري رحمه الله تعالى قول أبي ثور رحمه

الله تعالى وهو : أن للأُم ثلث الباقي والباقي للجد <sup>(١)</sup> .

٦			<b>قلت</b> : وعليه يكون أصل المسألة من
٣	٢/١	زوج	سنة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣]
١	٣/١ الباقي	أم	وللأم ثلث الباقي واحد [١] والباقي
٢	ب	جد	اثنان [٢] للجد ويسقط الأخ وهذه
×	×	أخ	صورتها :

(١) انظر التلخيص في الفرائض ج ١ / ٢٠٦ والتهذيب في الفرائض ص ٨٧

**٣٤- المالكية :**

**المسألة المالكية** هي : زوج وأم وإخوة لأم وجد وأخ لأب واحداً فأكثر .

قال القرافي رحمه الله تعالى : **تسمى المالكية** : لصحة استدلال مالك فيها واعتباره .

**وقيل سميت بالمالكية** : لأن الإمام مالك رحمه الله تعالى سئل عنها أي أنها التي وقع النص عن الإمام مالك فيها حيث جعل للزوج النصف وللأم السدس وللجد الباقي ويسقط الاخوة جميعاً .

وقال : لأن الجد يقول لو لم أكن أنا كان للإخوة ما بقي ولم يأخذ الاخوة لأب شيئاً فلما حجت الاخوة للأم عنهم كنت أنا أحق به منهم .

وجعل المسألة من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١] والباقي اثنان [٢] هي تمام الثلث للجد ويسقط الاخوة .

وهذه المسألة إحدى المسائل التي خالف فيها الإمام مالك رحمه الله تعالى مذهبه في الجد والإخوة وقد علم سابقاً أنه يقول بتوريث الأخ مع الجد وقد منعهم هنا .

كما خالف بذلك مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه مع أنه قد رسم مذهبه على مذهبه فلا يتجاوزهُ فعدت هذه المسألة مما خالف فيها مالك رحمه الله تعالى الإمام زيداً رضي الله عنه.

وهذه هي الرواية المشهورة عن الإمام مالك في هذه

٦			المسألة وهو المفتى به عند المالكية .
٣	٢/١	زوج	<u>قلت</u> : وهو موافق فيها لمذهب أبي بكر الصديق وابن عباس رضي الله عنهم
١	٦/١	أم	ومن قال بقولهما كأبي حنيفة أن الجد يسقط الاخوة وهو الراجح كما أسلفنا
×	×	أخ لأم	<u>وهذا المذهب الأول</u> في المالكية وهذه صورتها :
×	×	أخ لأم	
٢	ب	جد	
×	×	أخ لأب	

المذهب الثاني : مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن قال

بقوله : وهو أن الباقي بين الجد والأخ مناصفة حيث يستوي للجد هنا السدس والمقاسمة

وعلى هذا المذهب فإن أصل المسألة من ستة [٦] للزوج

النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١]

والباقي اثنان [٢] بين الجد والأخ لأب لكل واحد منهما

واحد [١].

٦			وهذه هي الرواية الثانية عن الإمام مالك
٣	٢/١	زوج	قال ابن يونس - رحمه الله تعالى - من
١	٦/١	أم	المالكية : والصواب أنه يرث معه
×	×	أخ لأم	الأشقاء أو الإخوة لأب لأنهم يقولون له
×	×	أخ لأم	أنت لا تستحق شيئاً إلا شاركناك فيه ،
١		جد	وهذه صورتها :
١	ب	أخ لأب	

قال ابن رشد الحفيد رحمه الله تعالى وهو يتكلم عن شبه المالكية : ( وينبغي أن يعلم أن مالكا لا يخالف زيدا إلا في فريضة واحدة وهي امرأة هلكت وتركت زوجاً وأمّاً وإخوة لأم وإخوة لأب وأم و جداً ) .

**قلت** : هذه شبه المالكية وليست المالكية التي وقع النص عن الإمام مالك فيها وإنما هي على قياس مذهبه كما ذكره البجائي رحمه الله تعالى في شرح التلمسانية وصاحب العذب الفائض رحمه الله تعالى أيضاً بقوله :

ومالك لو صحب الجد لهم

حاز الذي تحوزه أولاد الأم

ومنع الشقيق للميراث فيه

وهذه شبه الذي تعزى إليه

هذا لأن الجد فيها يحجب

كل الذي بأمه ينتسب  
فإن يكن مكانه أخ لأب  
يحوز جد ما لولد أم وجب  
لأنه في حجه تسببا  
فثلث المال له قد صحبا  
وهذه لمالك قد نسبت  
ومالكية لديهم قد شهرت (١)

(١) انظر العذب الفاضل جزء ١ / ١٠٤ - ١٠٥ والاستنكار ج ١٥ / ٤٦٥ - ٤٦٦ رقم  
( ٢٢٨٠٣ - ٢٢٨٠٦ ) وبداية المجتهد ونهاية المقتصد جزء ٢ / ٢٦٣ وفتح القريب  
المجيب جزء ١ / ٦٢ والنخيرة ج ١٣ / ٤٧ - ٤٨

### ٣٥- شبه المالكية

**مسألة شبه المالكية** هي : زوج وأم وأخوين لأم وأخ شقيق وجد أي ( هي المالكية إذا كان بدل الأخ الشقيق أخ لأب ) .

والعمل فيها لا يخفى وهو كالعامل في المسألة السابقة ( أعني المالكية ) .

ولا تعتبر من المسائل الشواذ الخارجة عن القاعدة إلا على مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى (١) .

حيث جعلها من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١] والباقي اثنان [٢] هي تمام الثلث للجد ويسقط الاخوة .

وهذه كما أسلفت إحدى المسائل التي خالف فيها الإمام مالك رحمه الله تعالى مذهبه في الجد والإخوة وقد علم سابقاً أنه يقول بتوريث الأخ مع الجد وقد منعهم هنا .

كما خالف بذلك مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه مع أنه قد رسم مذهبه على مذهبه فلا يتجاوزهُ فعدت هذه المسألة مما خالف فيها مالك رحمه الله تعالى الإمام زيداً رضي الله عنه .

وهي الرواية المشهورة عن الإمام مالك والمفتى به عند المالكية .

(١) انظر لباب الفرائض ص ٥٦ - ٥٧



٦			<b>قلت</b> : وهو موافق فيها لمذهب
٣	٢/١	زوج	أبي بكر الصديق وابن عباس رضي
١	٦/١	أم	الله عنهم ومن قال بقولهم كأبي حنيفة
×	×	أخ لأم	أن الجد يسقط الاخوة وهو الراجح كما
×	×	أخ لأم	أسلفنا .
٢	ب	جد	<b>وهذا هو المذهب الأول في المالكية</b>
×	×	أخ شقيق	وهذه صورتها :

**المذهب الثانى** : مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن قال بقوله : وهو أن الباقي بين الجد والأخ مناصفة حيث يستوي للجد هنا السدس والمقاسمة

وعلى هذا المذهب فإن أصل المسألة من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم السدس واحد [١] والباقي اثنان [٢]

٦			بين الجد والأخ لكل واحد منهما واحد
٣	٢/١	زوج	[١] وهذه هي الرواية الثانية عن الإمام
١	٦/١	أم	مالك قال ابن يونس من المالكية :
×	×	أخ لأم	والصواب أنه يرث معه الأشقاء أو
×	×	أخ لأم	الإخوة لأب لأنهم يقولون له أنت لا
١	ب	جد	تستحق شيئاً إلا شاركك فيه وهذه
١	ب	أخ ش	صورتها :

### ٣٦- عقرب تحت طوبة :

مسألة عقرب تحت طوبة هي : زوج وأم وأخت لأم

أقرت ببنت .

لقبت بهذا اللقب كما قال الشنشوري - رحمه الله تعالى - لغفلة من تلقى عليه عما أقرت به للعصبة والله تعالى أعلم .

فأصل مسألة الإنكار من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأم الثلث اثنان [٢] وللأخت لأم السدس واحد [١] وليس هناك باقي للعاصب .

ومسألة الإقرار من اثني عشر [١٢] للزوج الربع ثلاثة [٣] وللأم السدس اثنان [٢] وتسقط الأخت لأم بالبنت التي أقرت بها .

وللبنت النصف ستة [٦] .

والباقي واحد [١] للعاصب .

ومجموع ما للبنت والعاصب [٧] ولإيجاد الجامعة ننظر بين سهام المقررة واحد [١] من المسألة الأولى وسهام البنت والعاصب سبعة [٧] نجدها متباينة .

فنضرب سهام البنت والعاصب في أصل مسألة الإنكار

ستة [٦] .

٤٢	١٢	٦		ينتج اثنان وأربعون [٤٢ = ٦ × ٧]
٢١	٣	٣	زوج	وهي الجامعة للمسألتين للزوج
١٤	٢	٢	أم	واحد وعشرون [٢١ = ٧ × ٣]
×	×	١	أخت لأم	وللأم أربعة عشر [١٤ = ٧ × ٢]
٦	٦	٠	بنت	ولا شيء للأخت لأم ، وللبنت
١	١	٠	عاصب	سنة [٦ = ٦ × ١] وللعصبة واحد
	إقرار	إنكار		[١ = ١ × ١] وهذه صورتها :

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفراض :

فإن يكن لازم ذا الإقرار  
 دخول وارث يكون طاري  
 قسمت كل حظ ذاك الوارث  
 على سهام وارث وحادث  
 كأن توت عن زوج وأم وأخت لأم  
 أقرت الأخت ببنت فتضم  
 سهام بنت لسهيم العاصب  
 واقسم على ذا سهم الأخت تصب  
 إن أنكر الزوج وأم قولها  
 فإن يصدقك النصف لها  
 والربع للزوج كذا السدس للأم

وما بقي منه فعاصب يضم  
وهذه مسألة عجيبة  
يـدعونها عقرب تحت طوبه  
ونسبت لمالك في الغالب  
للحكم فيها بلزوم العاصب  
وقوله : نسبت لمالك في الغالب : فالمقصود أنها نسبت  
لأهل مذهبه (١) .

---

(١) انظر فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ / ٦٢ والعذب الفانض جزء ٢  
ص ٢٦١ - ٢٦٢

### ٣٧- أدخلنى أخرجك واغرسنى أقلعك

**مسألة أدخلنى أخرجك واغرسنى أقلعك هي :** ابن أقر بابن آخر ثم أقرأ جميعاً بابن ثالث فأنكر الثالث نسب الثاني فيبطل نسبه ويثبت نسب الثالث لأن الثاني لم يتفق عليه الأول والثالث .

وأما الثالث فقد اتفق عليه الأول والثاني فالثاني أدخل الثالث لأنه لو لم يوافق عليه لم يدخل فأخرجه الثالث لأنه صار متوقفاً على اعترافه فلم يوافق عليه وأما الأول فلا يحتاج لموافقته واحد منهما لثبوت نسبه .

قال الشيخ صالح البهوتي رحمه الله تعالى في عمدة الفارض بعد أن ذكر إقرار ابن بابن آخر فالمال بينهما :

فإن بثالث معاً أقرأ

وأنكر الثالث ثانياً طرا

فيدفع الأول نصف المال

لثالث للأخذ بالمقال

وثلت ما في يده للثاني

في باطن فلا تقرب ثاني

يخرجك مذ يدخل وقيل فيها

أدخلن أخرجك فكن نبيها

كما مضى يبطل نسب الثاني بإنكار الثالث .

ويثبت نسب الثالث بإقرار الأول والثاني .  
وأما الأول فلا يحتاج إلى هذا لثبوت نسبه وهذا على  
مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فيقسم المال بين الأول  
والثالث مناصفة ظاهراً .  
أما الثاني فليس له شيء إلا من نصف الأول باطناً أي  
إذا كان الأول صادقاً في إقراره به فله ثلث نصف الأول .  
أما الحنابلة فيثبت نسب الثلاثة وإرثهم والله تعالى أعلم <sup>(١)</sup> .

(١) انظر فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب جزء ١ / ٦٣ والعذب الفانض شرح  
عمدة الفارض جزء ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ بتصريف واختصار

## ٣٨ - المأمونية :

المسألة المأمونية هي أبوان وبنتان ثم ماتت إحدى البننتين عن في المسألة وقيل عنهم وعن زوج .

سميت المأمونية بهذا الاسم : لأن أبا العباس عبد الله المأمون بن هارون الرشيد<sup>(١)</sup> لما أراد أن يولي قاضياً على البصرة وصف له يحيى بن أكثم<sup>(٢)</sup> فلما أحضره استحققه واستصغره لصغر سنه فأحس يحيى بذلك فقال يا أمير المؤمنين سلني فإن المقصود علمي لا خلقي وكانوا يمتحنون القضاة والعمال بالفرائض .

فقال له المأمون ما تقول في أبوين وبننتين لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البننتين وخلفت من خلفت ؟

وقيل : عن في المسألة وعن زوج .

فقال يحيى : أرجلاً كان الميت أو امرأة ؟

(١) هو عبد الله المأمون بن هارون الرشيد ولد سنة ١٧٠ هـ تولى الخلافة سنة ١٩٨ هـ استمر فيها عشرين سنة وخمسة أشهر كانت له بصيرة بعلوم متعددة فقهاً وطباً وشعراً وفرائضاً وكلاماً ونحواً وعلم النجوم وإليه ينسب الزيغ المأموني وهو جدول يستدل به على حركة السيارات ( الكواكب ) وروي أنه سئل عن المسألة الدينارية الكبرى وقد خدعه بشر المريسي وجماعة فأخذ عنهم مذهب الاعتزال الباطل وراج عنده ١ هـ البداية والنهاية إلى تحرير الكفاية جزء ١٠ / ٧١٧ - ٧٢٤ بتصرف واختصار .

(٢) يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي المروزي أبو محمد القاضي المشهور فقيه صدوق كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة من العاشرة مات سنة مائتين واثنتين أو ثلاث وأربعين هجرية ١ هـ بتصرف تقريب التقريب ص ٥١٨ رقم ( ٧٥٠٧ )

وفي رواية عند الخبري رحمه الله تعالى في التلخيص  
هل الميت رجل أو امرأة ؟  
فإن كانت امرأة فهل إبتهاها من زوج أو من زوجين  
وقال له : إذا عرفت التفصيل عرفت الجواب .  
قال الكلوذاني رحمه الله تعالى : فعلم المأمون أنه قد  
عرف المسألة فكتب له عهده .  
وقيل إن المأمون قال كم سنك ففطن يحيى بذلك وجال  
في فكره أنه استصغره فقال : سن معاذ رضي الله عنه لما ولاه النبي صلى الله عليه وسلم  
اليمن وسن عتاب بن أسيد رضي الله عنه لما ولي مكة فاستحسن جوابه  
وولاه القضاء وكان سنه حينئذٍ إحدى وعشرين سنة .  
قال ابن الهائم رحمه الله تعالى في كفايته :  
وإن يخلف هالك أباً وأم  
مع ابنتين ثم ماتت عنهم  
بنت وخلف ذوي الأولى فقط  
فإن يكن أنثى ففي الأخرى سقط  
أب لأنسه أبو أم وإن  
يكن أخا ذكورةً فما حضن  
فالأوله من ستة والثانية  
من ضعف تسعة وحظ الفانيه  
يوافق الأخرى بنصف فلترد



## لتسعة وبيتغى ذاك العدد

أي سطح ستة وتسعة فمن

دال ونون صحتا كما زكن

وجزاء سهم الواو تسع رجع

والثاني واحدة فقسم يتبع

وهذه تعزى إلى المأمون

فينبغي الفحص عن المدفون (١)

قال الشنشوري رحمه الله تعالى : إذا علم فينبغي لمن  
سئل عنها أن يسأل عن الميت الأول كما سئل يحيى لأن  
الحكم يختلف كما سنبينه .

وكذا ينبغي للفرضي أن يتنبه ويتقطن بما عساه أن يرد  
عليه من المغالطات في المسائل التي يحتاج الحال فيها إلى  
تفصيل في الفرائض عامة وفي مسائل المناسخات خاصة  
وخصوصاً عند الامتحان ويكثر التيقظ والتقطن فيمن يحجب  
ومن لا يحجب فإن باب الحجب عظيم جداً في الفرائض ولا  
يسرع في عمل المسائل وتصحيحها حتى يعرضها على ذهنه  
فينظر سوابق السؤال ولواحقه ويكثر التيقظ فعند الامتحان  
يكرم المرء أو يهان .

(١) نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٩٨ - ١٠٠

وقيل أن يحيى بن أكثم رحمه الله تعالى لما ولي قضاء البصرة استحقره مشايخ البصرة واستصغروه فقالوا له كم سن القاضي .

فقال سن عتاب بن أسيد رضي الله عنه حين ولاه النبي ﷺ مكة فأجابهم بما معناه أن النبي ﷺ ولى من هو في سني بلدأ خيراً من بلدكم فلا اعتراض على المأمون في توليتي <sup>(١)</sup> .

### قسمة المأمونية :

أولاً : إذا كان الميت الأول ذكراً فإن أصل المسألة الأولى من ستة [٦] لكل من الأبوين السدس واحد [١] وللبنين الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] .

وتكون البنت في المسألة الثانية قد هلكت عن جدة هي أم أب وجد هو أبو أب وأخت شقيقة أو لأب وفيها مذاهب ومنها التالي :

أ – مذهب أبى بكر الصديق رضي الله عنه : و من ذهب إلى مذهبه وهو إسقاط الاخوة بالجد وهو الراجح كما أسلفنا وعلى هذا القول أصل المسألة من ستة [٦] للجدة السدس واحد [١] والباقي للجد خمسة [٥] وبه تسقط الأخت .

(١) انظر التهذيب في الفرائض ص ٣٦١ والتلخيص في الفرائض جزء ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ والفروع ج ٥ / ١٨ - ١٩ - ٢٢ وفتح القريب المجيب جزء ١ / ١٢٦ - ١٢٧ والعذب الفائض جزء ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ونهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ١٠٠ - ١٠٣

وبالنظر بين سهام البنت اثنتين [٢] ومسألتها ستة [٦] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصف المسألة ثلاثة [٣].  
ثم نضربها في أصل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣] وهي الجامعة للمسألتين.  
للأم من المسألة الأولى ثلاثة [٣ = ٣ × ١] ومن الثانية واحد [١ = ١ × ١] المجموع أربعة [٤ = ٣ × ١].  
وللأب من الأولى كذلك ثلاثة [٣ = ٣ × ١] ومن الثانية خمسة [٥ = ٥ × ١] المجموع ثمانية [٨ = ٥ + ٣].  
وبالنظر بين الجامعة وسهام الورثة نجدها متوافقة بالنصف فنرجع كلاً إلى نصفه فتعود الجامعة بعد الاختصار إلى تسعة [٩]

٩	١٨	٦		٦	× ٣	وسهام الجدة إلى
٢	٤	١	جدة	١	أم	اثنتين [٢] وسهام الجد
٤	٨	٥	جد	١	أب	إلى أربعة [٤] وسهام
-	-	-	ت	٢	بنت	الأخت إلى ثلاثة [٣]
٣	٦	×	أخت ش	٢	بنت	وهذه صورتها :

### ب - مذهب الإمام علي بن أبي طالب وابن مسعود

رضى الله عنهما : أصل المسألة من ستة [٦] للجدة السدس واحد [١] وللأخت النصف ثلاثة [٣] والباقي اثنتان [٢] للجد وتصح المسألتان من الجامعة السابقة ثمانية عشر [١٨]

١٨	٦		٦	×٣	لموافقة سهام البنت لمسألتها
٤	١	جدة	١	أم	بالنصف للأم أربعة [٤]
٥	٢	جد	١	أب	وللجد خمسة [٥] وللأخت
-	-	ت	٢	بنت	تسعة [٩] وهذه صورتها :
٩	٣	أخت ش	٢	بنت	

### ج - مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن تابعه : أصل المسألة

الثانية من ستة [٦] للجددة السدس واحد [١] ويبقى خمسة [٥] بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين وهي منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهما اثنين [٢] ثم نضربها في أصل المسألة ستة ينتج ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣] .

وبالنظر بينها وبين سهام البنت اثنين [٢] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصفها تسعة [٩] .

ثم نضربها في أصل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج أربعة وخمسون وهي الجامعة [٥٤ = ٩ × ٦] .

للأم من المسألة الأولى بالأمومة تسعة [٩ = ٩ × ١] .

ولها من المسألة الثانية بالجدودة ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .

المجموع اثنا عشر [١٢ = ٩ + ٣] .

وللجد من المسألة الأولى بالأبوة تسعة [٩ = ٩ × ١] .

وله من المسألة الثانية بالجدودة عشرة [١٠ = ١٠ × ١] .

المجموع تسعة عشر [١٩ = ١٠ + ٩] .

ولالأخت الشقيقة من المسألة الأولى بالبنوة ثمانية عشر

$$[١٨ = ٩ \times ٢]$$

٥٤	١٨	٦		٦	×٣
١٢	٣	١	جدة	١	أم
١٩	١٠		جد	١	أب
٢٣	٥	٥	أخت ش	٢	بنت
-	-	-	ت	٢	بنت

ولها من الثانية بالأخوة

خمسة [٥=٥×١]

المجموع ثلاثة وعشرون

[٢٣=١٨+٥] وهذه

صورتها :

ثانياً : إذا كان الميت الأولى أنثى فإن البنت في المسألة

الثانية تكون قد هلكت عن جدتها أم أمها وعن جدها أبي أمها

ولا يكون هنا وارثاً لأنه من نوي الأرحام وعن أختها إما

شقيقة وإما أم .

وعلى هذا يكون أصل المسألة الأولى كما مضى وأما

الثانية فأصلها من أربعة [٤] فرضاً و رداً للجدة واحد [١]

ولالأخت الشقيقة ثلاثة [٣] .

ويسقط الجد لأنه من نوي الأرحام .

وبالنظر بين سهام البنت اثنين [٢] وبين أصل مسألتها

الردية أربعة [٤] موافقة بالنصف فنثبت نصف المسألة اثنين

[٢] .

ثم نضربها في أصل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج اثنا

عشر [١٢ = ٦×٢] وهي الجامعة للمسألتين .

للأم من المسألة الأولى بالأمومة اثنان [٢ = ٢ × ١] .  
 ولها من المسألة الثانية بالجدودة واحد [١ = ١ × ١] .  
 المجموع ثلاثة [٣ = ٢ + ١] .  
 وللأب من المسألة الأولى بالأبوة اثنان [٢ = ٢ × ١] .  
 ولا شيء له من المسألة الثانية بالجدودة لكونه من ذوي  
 الأرحام .

وللبنت من المسألة الأولى بالبنوة أربعة [٤ = ٢ × ٢] .

١٢	٤	٦		٦	ولها من المسألة الثانية
٣	١	١	جدة	١	بالأخوة ثلاثة [٣ = ٣ × ١]
٢	×	×	×	١	المجموع سبعة [٧] وهذه
٧	٣	٣	أخت ش	٢	صورتها :
-	-	-	ت	٢	بنت

وعلى قول ابن مسعود والمشهور عن ابن عباس  
 والصحيح عنه مثل قول القائلين بالرد أصل المسألة الثانية  
 من ستة [٦] للجددة السدس واحد [١] والباقي للأخت  
 الشقيقة فرضاً ورداً لأنه لا يرد على الجدة مع ذي فرض .  
 وبالنظر بين سهام البنت اثنان [٢] ومسألتها ستة [٦]  
 نجدها متوافقة بالنصف وحاصل ضرب نصفها ثلاثة [٣]  
 في المسألة الأولى ستة [٦] ينتج ثمانية عشر  
 [١٨ = ٦ × ٣] وهي الجامعة للمسألتين .

للأم من المسألة الأولى بالأمومة ثلاثة [٣ = ٣ × ١]  
ولها من المسألة الثانية بالجدودة واحد [١ = ١ × ١]

المجموع أربعة [٤ = ٣ + ١].

وللأب من المسألة الأولى بالأبوة فقط ثلاثة

[٣ = ٣ × ١].

ولا شيء له من المسألة الثانية بالجدودة لكونه من

ذوي الأرحام

١٨	٦		٦	وللبنت من المسألة الأولى بالبنة
٤	١	جدة	١	ستة [٦ = ٣ × ٢] ولها من
٣	-	-	١	المسألة الثانية بالأخوة خمسة [١
١١	٥	شقيقة	٢	بنت] المجموع أحد عشر
-	-	ت	٢	بنت] وهذه صورتها : [١١ = ٥ + ٦]

وأما على قول زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن قال بقوله : أن

الباقي بعد فرض الجدة والأخت الشقيقة لبيت المال وعلى  
هذا القول فإن أصل المسألة الثانية من ستة [٦] للجددة السدس  
واحد [١] وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣] والباقي اثنان  
[٢] لبيت المال .

والجامعة كسابقها ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣].

للأم من المسألة الأولى بالأمومة ثلاثة [٣ = ٣ × ١].

ولها من المسألة الثانية بالجدودة واحد [  $1 = 1 \times 1$  ] .

المجموع أربعة [  $4 = 1 + 3$  ] .

وللأب من الأولى بالأبوة فقط ثلاثة [  $3 = 3 \times 1$  ] .

وللبنت من المسألة لأولى بالبنوة ستة [  $6 = 3 \times 2$  ]

١٨	٦		٦	ولها من المسألة الثانية
٤	١	جدة	١	أم [ $3 = 3 \times 1$ ]
٣	-	-	١	أب [ $9 = 3 + 6$ ]
٩	٣	شقيقة	٢	بنت [ $2$ ] لبيت المال
-	-	ت	٢	بنت
٢	٢	بيت المال		وهذه صورتها :

أما إذا كانت الأخت في المسألة الثانية أخت لأم فعلى

مذهب القائلين بالرد أصل مسألة الرد من اثنين [  $2$  ] وسهام

البنت منقسمة عليها فالجامعة للمسألتيين المسألة الأولى ستة

[  $6$  ] .

للجدة من المسألتيين اثنان [  $2$  ] .

٦	٢	٦	٦	وللأب من المسألة الأولى
٢	١	١	١	أم فقط واحد [ $1$ ] وللأخت
١	-	-	-	أب [ $3$ ] بالأخوة والبنوة ثلاثة
٣	١	١	٢	بنت [ $2$ ] أخت لأم
-	-	-	٢	بنت ت

وهذه صورتها :



**وعلى قول ابن مسعود رضي الله عنه** : وهو عدم الرد على الأخت لأم مع أم أو جدة حكاة الكلوذاني فإن أصل المسألة الثانية من ستة [٦] للأخت لأم السدس واحد [١] والباقي خمسة [٥] للجدة فرضاً ورداً .  
والجامعة للمسألتين ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣] حاصل ضرب وفق المسألة الثانية ثلاثة [٣] في المسألة الأولى ستة [٦] .

للأم من المسألة الأولى بالأمومة ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .  
ولها من المسألة الثانية بالجدوة خمسة [٥ = ٥ × ١] .  
المجموع ثمانية [٨ = ٥ + ٣] .  
وللأب من الأولى بالأبوة فقط ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .  
وللبنت من المسألة الأولى بالبنوة ستة [٦ = ٣ × ٢]

١٨	٦		٦	
٨	٥	جدة	١	أم
٣	-	-	١	أب
٧	١	أخت لأم	٢	بنت
-	-	ت	٢	بنت

ولها من المسألة الثانية بالأخوة واحد [١ = ١ × ١] .  
المجموع سبعة [٧ = ١ + ٦] .  
وهذه صورتها :

**وعلى قول زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن تابعه** : أن الباقي بعد فرض الجدة والأخت لبيت المال فكذلك تصح من الجامعة ثمانية عشر [١٨] .

للأم من المسألة الأولى بالأمومة ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .

ولها من المسألة الثانية بالجدودة واحد [١ = ١ × ١] .

المجموع أربعة [٤ = ١ + ٣] .

وللاب من الأولى بالأبوة فقط ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .

وللبنت من المسألة الأولى بالبنوة ستة [٦ = ٣ × ٢]

١٨	٦		٦	ولها من المسألة الثانية
٤	١	جدة	١	بالأخوة واحد [١ = ١ × ١]
٣	-	-	١	[١] المجموع سبعة [٦ + ١]
٧	١	أخت لأم	٢	[٧ = ١] والباقي أربعة
-	-	ت	٢	[٤] لبيت المال وهذه
٤	٤	بيت المال		صورتها :

أما على ما روي أن المأمون قال ليحيى بن أكثم أن البنت ماتت عن زوج ومن في المسألة فإنه إن كان الميت الأول ذكراً فتكون قد هلكت البنت عن جدة وجد وأخت شقيقة أو لأب وزوج فهي الأكدرية لو كان بدل الجد أب وعلى كل فعلى مذهب أبي بكر الصديق وهو الراجح كما سبق تحقيقه في باب الجد والإخوة تكون الجامعة للمسألتين ثمانية عشر [١٨] حاصل ضرب وفق المسألة الثانية ثلاثة [٣] في كامل المسألة الأولى ستة [٦] .

للأم من المسألة الأولى ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .

ولها من المسألة الثانية واحد [١ = ١ × ١] .

المجموع أربعة [٤ = ١ + ٣] .

ولأب بالأبوة من المسألة الأولى ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .

وله من المسألة الثانية بالجدودة اثنان [٢ = ٢ × ١]

المجموع خمسة [٥ = ٢ + ٣] .

١٨	٦		٦		وللبنت من المسألة من المسألة
٤	١	جدة	١	أم	الأولى فقط ستة [٦ = ٣ × ٢]
٥	٢	جد	١	أب	وتسقط في المسألة الثانية على هذا
٦	×	شقيقة	٢	بنت	المذهب بالجد وللزوج من المسألة
×	-	ت	٢	بنت	الثانية فقط ثلاثة [٣ = ٣ × ١]
٣	٣	زوج			وهذه صورتها :

**وعلى مذهب ابن مسعود وعلي بن أبي طالب : تعول**

المسألة الثانية إلى ثمانية [٨] لكل من الجد والجدة السدس

واحد [١] ولكل من الشقيقة والزوج النصف ثلاثة [٣] .

وعليه تكون الجامعة أربعة وعشرين [٢٤] حاصل

ضرب وفق عول المسألة الثانية أربعة [٤] في كامل المسألة

الأولى ستة [٦] .

لكل من الأبوين من المسألة الأولى أربعة [٤ = ٤ × ١]

وله من المسألة الثاني واحد [١ = ١ × ١] .

المجموع خمسة [٥ = ١ + ٤] .

وللبنت من المسألة الأولى بالبنوة ثمانية [٨ = ٤ × ٢].  
ولها من المسألة الثانية بالأخوة ثلاثة [٣ = ٣ × ١].

٢٤	٨/٦		٦	المجموع أحد عشر
٥	١	جدة	١	أم [١١ = ٣ + ٨] وللزوج من
٥	١	جد	١	المسألة الثانية فقط ثلاثة
١١	٣	شقيقة	٢	بنت [٣ = ٣ × ١] وهذه صورتها :
-	-	ت	٢	بنت
٣	٣	زوج		

**وعلى مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه ومن ذهب إلى مذهبه**

**في باب الجد والإخوة وعليه فإن المسألة الأولى كما سبق .**

والمسألة الثانية من ستة [٦] للجدة السدس واحد [١]  
ولللزوج النصف ثلاثة [٣] .

الباقي اثنان [٢] بين الجد والأخت الشقيقة للذكر مثل  
حظ الأنثيين منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهما ثلاثة [٣]  
وبضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج ثمانية عشر [٣ × ٦ = ١٨]  
ومنها يصح هذا الانكسار .

وبالنظر بينها وبين سهام البنت اثنان [٢] نجدها متوافقة  
بالنصف وبضرب وفق المسألة الثانية تسعة [٩] في كامل

أصل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج أربعة وخمسون  
[٥٤ = ٩ × ٦] وهي الجامعة للمسألتين .

للأم من المسألة الأولى بالأمومة تسعة [٩ = ٩ × ١] .

ولها من المسألة الثانية بالجدودة ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .

المجموع اثنا عشر [١٢ = ٣ + ٩] .

وللجد من المسألة الأولى بالأبوة تسعة [٩ = ٩ × ١] .

وله من المسألة الثانية بالجدودة أربعة [٤ = ٤ × ١] .

المجموع ثلاثة عشر [١٣ = ٤ + ٩] .

وللأخت الشقيقة بالبنوة من المسألة الأولى ثمانية عشر

[١٨ = ٩ × ٢] .

٥٤	١٨	٦		٦	ولها بالأخوة من المسألة
١٢	٣	١	جدة	١	أم [٢ = ٢ × ١] الثانية اثنان
١٣	٤		جد	١	أب [٢٠] المجموع عشرون
٢٠	٢	٢	شقيقة	٢	بنت وللزوج من المسألة الثانية
-	-	-	ت	٢	بنت فقط تسعة [٩ = ٩ × ١]
٩	٩	٣	زوج		وهذه صورتها :

وهذا على تقدير أن الأخت في المسألة الثانية شقيقة .

أما على تقدير أنها أخت لأم فعلى مذهب القائلين بالرد

على جميع الورثة ما عدا الزوجين فإن أصل المسألة من

اثنين [٢] مخرج فرض الزوج له النصف واحد [١] والباقي واحد [١] بين الجدة والأخت لأم فرضاً ورداً . وأصل مسألتها الرديّة من اثنين [٢] لكل واحدة واحد [١] .

وبالنظر بين أصل مسألة الرد اثنين [٢] وبين باقي فرض الزوجية واحد [١] نجدها متباينة وبضربهما في بعضهما نتج أربعة [٢ × ٢ = ٤] وهي الجامعة لمسألة الزوج وأهل الرد .

لكل من الجدة والأخت لأم واحد [١] وللزوج اثنان [٢] . وبالنظر بين جامعة الرد أربعة [٤] وبين سهام البنات اثنين [٢] نجدها متوافقة بالنصف فنضرب وفق جامعة الرد اثنان [٢] في كامل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج اثنا عشر [٢ × ٦ = ١٢] وهي الجامعة للمسألة الأولى وجامعة الرد .  
للأم من المسألة الأولى بالأمومة اثنان [١ × ٢ = ٢] .  
ولها من المسألة الثانية بالجدودة واحد [١ × ١ = ١] .  
المجموع ثلاثة [٣]  
وللأب من المسألة الأولى بالأبوة فقط اثنان [١ × ٢ = ٢] . [٢] .

وللبنت من المسألة الأولى بالبنوة أربعة [٢ × ٢ = ٤] .  
ولها من المسألة الثانية بالأخوة واحد [١ × ١ = ١] .

المجموع خمسة [٤ + ١ = ٥] .  
وللزوج من المسألة الثانية فقط اثنان [٢ = ٢ × ١] .

١٢	٤	٢	٦	٢		٦	هذا على المذهب
٢	-		-	-	-	١	أب
٣	١	١	١	١	جدة	١	أم
٥	١	١	١		أخت لأم	٢	بنت
-	-		-	-	ت	٢	بنت
٢	٢		-	١	زوج		صورتها :

**وعلى مذهب ابن مسعود** وهو عدم الرد على ولد الأم مع أم أو جدة لاجتماعهم مع من أدلوا به فإن أصل المسألة الثانية من ستة [٦] للزوج النصف ثلاثة [٣] وللأخت لأم السدس واحد [١] .  
والباقي اثنان [٢] للجدة فرضاً ورداً وبين سهام البنت اثنان [٢] ومسألتها ستة [٦] موافقة بالنصف وبضرب وفق المسألة ثلاثة [٣] في كامل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣] .  
للأم من المسألة الأولى بالأمومة ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .  
ولها من المسألة الثانية بالجدوة واحد [١ = ١ × ١] .  
المجموع خمسة [٤ + ١ = ٥] .  
وللأب بالأبوة فقط من المسألة الأولى ثلاثة [٣ = ٣ × ١] .

وللبنت من المسألة الأولى بالبنوة ستة [٣ = ٣ × ٢].

١٨	٦		٦	ولها من المسألة الثانية بالأخوة
٥	٢	جدة	١	أم واحد [١ = ١ × ١] المجموع
٣	-	-	١	أب سبعة [٧ = ١ + ٦] وللزوج
٧	١	أخت لأم	٢	بنت من المسألة الثانية فقط ثلاثة
-	-	ت	٢	بنت [٣].
٣	٣	زوج		هذه صورتها :

**وأما على مذهب زيد بن ثابت** وهو القول بعدم الرد وصرف الباقي لبيت المال فالباقي في المسألة الثانية بعد نصف الزوج وسدسي الجدة والأخت لأم لبيت المال ولا يرد على أحد فالمسألة الأولى كما سبق .

وأصل المسألة الثانية كذلك من ستة للزوج النصف ثلاثة [٣] ولكل من الجدة والأخت لأم السدس واحد [١] .

والباقي واحد [١] لبيت مال المسلمين .

وبالنظر بين سهام البنت من المسألة الأولى وبين مسألتها نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصف كل منهما .

فأما وفق المسألة فهو ثلاثة [٣] نضربها في أصل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج ثمانية عشر [١٨ = ٦ × ٣] وهي الجامعة لهاتين المسألتين .



وأما وفق سهام البنت فهو جزء سهم لمسألتها نضرب فيه سهام كل وارث منها .

فلأم من المسألة الأولى ثلاثة  $[ ٣ = ٣ \times ١ ]$  .

ولها من المسألة الثانية واحد  $[ ١ = ١ \times ١ ]$  .

ومجموع مالها من المسألتين أربعة  $[ ٤ = ١ + ٣ ]$  .

وللأب من المسألة الأولى بالأبوة فقط ثلاثة  $[ ٣ = ٣ \times ١ ]$  .

وللبنت من المسألة الأولى بالبنوة ستة  $[ ٦ = ٣ \times ٢ ]$  .

ولها من المسألة الثانية

١٨	٦		٦		بالأخوة واحد $[ ١ = ١ \times ١ ]$
٤	١	جدة	١	أم	ومجموع مالها من المسألتين
٣	-	-	١	أب	سبعة $[ ٧ = ١ + ٦ ]$
٧	١	أخت لأم	٢	بنت	وللزوج من المسألة الثانية
-	-	ت	٢	بنت	فقط ثلاثة $[ ٣ = ٣ \times ١ ]$
٣	٣	زوج			والباقي واحد $[ ١ ]$ لبيت المال
١	١	بيت المال			وهذه صورتها :

قال الشيخ صالح البهوتي - رحمه الله تعالى - في عمدة

الفارض :

كميت عن أبوين و ابنتين

ثم تموت بعد إحدى البنيتين

عمن بقي قبل انقسام ما ترك

فيختلف حكم بسابق هلك

فهي التي تعزى إلى المأمون

أجابه يحيى على التعيين  
فإن يكن أنثى وماتت بنت  
عمن ذكرناه تكون الأخت  
إما شقيقة وإما أختاً لأم  
فإن تكن للأم فالقسم يعم  
وإن تكن شقيقة المفارقة  
كانت مثال صورة الموافقة  
وإن تمت عنهم وزوج يكن  
مثالها لصورة التباين  
وإن يكن من مات قبل ذكرا  
وماتت البنت فوفق ظهرا

قال الخبري رحمه الله تعالى : وقد أكثر الفرضيون في  
كتبتهم من هذا الباب في النظم والنثر في السؤال والجواب  
لولا الإقتداء بالسلف المتقدمين والشيوخ الغابرين رحمة الله  
عليهم أجمعين لم أذكر شيئاً منه لأنه قليل الفائدة وإنما يتداوله  
الأحداث والمبتدئون في علم الفرائض بامتحان بعضهم بعضاً  
وكان شيخنا ( الوني ) رحمه الله تعالى قد عمل فيه  
كتاباً مفرداً كبيراً ولم يقع إلي على أنه لم يخل كتاباً من  
مصنفاته في الفرائض على كثرتها من ذكر طرف منه  
مستوفاً ولاين اللبان أيضاً كتاب في هذا الفن .

وقال رحمه الله تعالى : ومن أراد المزيد من هذا فعليه بالقواعد الكبرى للكلائي والكافي للوني وشرح إبراز لطائف الغوامض للبابيسي رحمهم الله تعالى .

وقال الشيخ إبراهيم الفرضي رحمه الله تعالى : وأما المسائل الملقبات فهي كثيرة حتى قال بعضهم أنها لا نهاية لها ولا حصر لأبوابها <sup>(١)</sup> .

**قلت** : ومن هذا المنطلق أعني عدم الحصر فعندي منها ما باشرته بنفسي وهي : المسألة السلعية والمسألة الطهرية الأولى والثانية والمسألة الفرجية الأولى والثانية والمسألة العيسية والمسألة الجحافية والمسألة الشهابية والمسألة القوفشية والمسائل المحزرية والمسألة الراجحية والمسألة العقلية والمسألة الهندية والمسألة الخبرانية والمسألة الحسانية كلها في المناسخات إلا الشهابية في الحمل .

### الطهرية الأولى

فأما الطهرية الأولى فقد تقدم أكثر من مستفتي لفضيلة شيخنا حفظه الله تعالى وكل منهم بسؤال مختلف عن الآخر لجهلهم ببعض الورثة أو الغفلة عن بعضهم والفتيا حتماً على السؤال ولكون المذكورين يقطنون بقرية بجوار بلدتنا وتردد

(١) انظر العذب الفائض شرح عمدة الفرائض جزء ١ / ١٩٤ - ١٩٦ وانظر جزء ٢ / ٢٨٣ والتهديب في الفرائض ٣٦١ - ٣٦٢ والتلخيص في الفرائض ج ١ / ٢٨٠ و ٤٠٢ - ٤٠٣ والفروع ج ٥ / ١٨ - ١٩ - ٢٢ وفتح القريب المجيب جزء ١ / ١٢٦ - ١٢٧ وجزء ٢ / ١٠٥ ونهاية الهداية إلى تحرير الكفاية ج ٢ / ٩٨ - ١٠٣

عليّ كثير منهم لقسمتها عليهم فقامت بحلها وقسم التركة عليهم وذلك على النحو التالي :

١- هلك الميت الأول عن زوجة وابن وست بنات

إحداهن من زوجة أخرى وأبني أخ شقيق .

٢- ثم مات الابن عن من في المسألة وهم أمه

وأخواته الشقيقات وأخته لأبيه وابني عمه

الشقيق .

٣- ثم ماتت إحدى البنات عن من في المسألة وهم

أمها وأخواتها الشقيقات وأختها لأبيها وابني

عمها الشقيق .

٤- ثم ماتت الثانية كذلك عن من في المسألة وهم

أمها وأخواتها الشقيقات وأختها لأبيها وابني

عمها الشقيق .

٥- ثم ماتت الثالثة كذلك عن من في المسألة وهم

أختها الشقيقتان وأختها لأبيها وأبنا عمها

الشقيق وعن أخيها لأمها .

**فأما مسألة الميت الأول : فأصلها من ثمانية [٨]**

للزوجة الثمن واحد [ ١ ] والباقي سبعة لأولاده للذكر مثل حظ

الأنثيين وهي منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ثمانية [٨]

وبضربها في أصل المسألة ثمانية نتج أربعة وستون  $[8 \times 8 = 64]$  ومنها صح هذا الانكسار .

للزوجة ثمانية  $[8 = 8 \times 1]$  وللابن أربعة عشر  $[14]$  ولكل بنت سبعة  $[7]$  بهم سقط ابنا العم الشقيق .

**وأما مسألة الميت الثانى** : فأصل من ستة  $[6]$  للأم

السدس واحد  $[1]$

وللأخوات الشقيقات الثلثان أربعة  $[4]$  وهي منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن خمسة  $[5]$

والباقي واحد  $[1]$  لابني العم كذلك منكسر عليهما ومباين لرأسيهما

وبالنظر بين رأسي أبني العم وبين رؤوس الشقيقات نجدها متباينة وبضربها في كامل بعضها ينتج جزء السهم عشرة  $[2 \times 5 = 10]$  نضربها في أصل المسألة ستة  $[6]$  ينتج ستون  $[6 \times 10 = 60]$  ومنها يصح هذا الانكسار .

للأم عشرة  $[10 = 10 \times 1]$  ولكل شقيقة ثمانية  $[8]$  ولكل من ابني العم خمسة  $[5]$  .

وبالنظر بين سهام الميت الثانى أربعة عشر  $[14]$  وبين مصح مسألته ستين  $[60]$  نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصف كل منهما .

ثم نضرب نصف مصح مسألته في كامل مصح المسألة الأولى ينتج ألف وتسعمائة وعشرون  $[1920 = 64 \times 30]$  وهي الجامعة للمسألتين .

للزوجة بالزوجية من المسألة الأولى مائتان وأربعون  $[240 = 30 \times 8]$  سهماً .

ولها بالأمومة من المسألة الثانية سبعون  $[70 = 7 \times 10]$  سهماً

وحاصل جمعها ثلاثمائة وعشرة  $[310 = 70 + 240]$  سهماً .

ولكل بنت من المسألة الأولى مائتان وعشرة  $[210 = 30 \times 7]$  سهماً .

ولكل شقيقة منهن من المسألة الثانية ستة وخمسون  $[56 = 8 \times 7]$  سهماً .

الحاصل لكل من الأخوات الشقائق مائتان وستة وستون  $[266 = 56 + 210]$  سهماً .

وللتي من الأب من المسألة الأولى فقط مائتان وعشرة فقط  $[210 = 30 \times 7]$  سهماً .

ولكل من ابني العم من المسألة الثانية فقط خمسة وثلاثون  $[35 = 7 \times 5]$  سهماً .

**وأما مسألة الميت الثالث :** فأصل من ستة [٦] للأم  
السدس واحد [١] وللأخوات الشقيقات الثلثان أربعة [٤] لكل  
واحدة واحد [١] وبهن تسقط الأخت لأب .  
والباقى واحد [١] لابنى العم منكسر عليهما ومباين  
لرأسيهما وبضربها فى أصل المسألة ينتج اثنا عشر  
[١٢=٦×٢] ومنها صح هذا الانكسار .  
للأم اثنان [٢=٢×١] ولكل شقيقة اثنان [٢=٢×١] ولكل  
من ابنى العم واحد [١] .  
وبالنظر بين سهام الميت الثالث مائتين وستة وستين  
[٢٦٦] وبين مصح مسألته اثني عشر [١٢] نجدها متوافقة  
بالنصف فنثبت نصف كل منهما .  
وبضرب وفق مسألته فى الجامعة السابقة نتج أحد عشر  
ألفاً وخمسمائة وعشرون [١٩٢٠×٦=١١٥٢٠] وهى  
الجامعة لمسألة الميت الثالث والجامعة السابقة لها .  
للأم من الجامعة السابقة ألف وثمانمائة وستون  
[١٨٦٠=٣١٠×٦] سهماً .  
ولها من مسألة الميت الثالث مائتان وستة وستون  
[٢٦٦=١٣٣×٢] سهماً .  
والحاصل لها ألفان ومائة وستة وعشرون  
[٢١٢٦ = ٢٦٦ + ١٨٦٠] سهماً .

ولكل شقيقة من الجامعة السابقة ألف وخمسمائة وستة وتسعون  $[١٥٩٦=٢٦٦ \times ٦]$  سهماً .

ولها من المسألة الثالثة مائتان وستة وستون  $[٢٦٦=١٣٣ \times ٢]$  سهماً .

والحاصل لكل منهن ألف وثمانمائة واثنان وستون  $[١٨٦٢=٢٦٦+١٥٩٦]$  سهماً .

ولالأخت لأب من الجامعة السابقة فقط ألف ومائتان وستون  $[١٢٦٠=٢١٠ \times ٦]$  سهماً .

ولكل من ابني العم من الجامعة السابقة مائتان وعشرة  $[٢١٠=٣٥ \times ٦]$  سهماً .

وله من المسألة الثالثة مائة وثلاثة وثلاثون  $[١٣٣=١٣٣ \times ١]$  سهماً .

الحاصل لكل منهما ثلاثمائة وثلاثة وأربعون  $[٣٤٣=١٣٣+٢١٠]$  سهماً .

**وأما مسألة الميت الرابع :** فأصل من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] .

وللشقيقات الثلثان أربعة [٤] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن ثلاثة [٣] وبهن تسقط الأخت لأب والباقي واحد لابني العم كذلك منكسر عليهما ومباين لرأسيهما .



وبالنظر بين رؤوس الشقيقات ثلاثة [٣] وبين رأسي  
ابني العم اثنين [٢] نجدها متباينة وحاصل ضرب كامل  
أحدهما في الآخر نتج ستة  $[٦=٣ \times ٢]$  وهي جزء السهم  
نضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج ستة وثلاثون ومنها  
يصح هذا الانكسار  $[٣٦=٦ \times ٦]$  .

للأم ستة  $[٦=٦ \times ١]$  ولكل شقيقة ثمانية [٨] ولكل من  
ابني العم ثلاثة [٣] أسهم .

وبالنظر بين مصح مسألة الميت الرابع ستة وثلاثين  
[٣٦] .

وبين سهامه من الجامعة السابقة ألف وثمانمائة واثنين  
وستين [١٨٦٢] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصف كل  
منهما .

وحاصل ضرب وفق مصح المسألة في الجامعة السابقة  
نتج مائتان وسبعة آلاف وثلاثمائة وستون  
 $[٢٠٧٣٦٠ = ١١٥٢٠ \times ١٨]$  وهي الجامعة لهذه المسألة  
والجامعة السابقة لها .

للأم من الجامعة السابقة ثمانية وثلاثون ألفاً ومائتان  
وثمانية وستون  $[٣٨٢٦٨ = ١٨ \times ٢١٢٦]$  سهماً .

ولها من مسألة الميت الرابع خمسة آلاف وخمسمائة  
وسنة وثمانون  $[٥٥٨٦ = ٩٣١ \times ٦]$  سهماً .

الحاصل ثلاثة وأربعون ألفاً وثمانمائة وأربعة وخمسون  
[٤٣٨٥٤=٥٥٨٦+٣٨٢٦٨] سهماً.

ولكل شقيقة من الجامعة السابقة ثلاثة وثلاثون ألفاً  
وخمسمائة وستة عشر [٣٣٥١٦=١٨× ١٨٦٢] سهماً .

ولها من مسألة الميت الرابع سبعة آلاف وأربعمائة  
وثمانية وأربعون [٧٤٤٨=٩٣١×٨] سهماً .

الحاصل أربعون ألفاً وتسعمائة وأربعة وستون  
[٤٠٩٦٤=٧٤٤٨+٣٣٥١٦] سهماً.

ولالأخت لأب من الجامعة السابقة فقط اثنان وعشرون  
ألفاً وستمائة وثمانون [٢٢٦٨٠=١٨× ١٢٦٠] سهماً.

ولكل من ابني العم من الجامعة السابقة  
سنة آلاف ومائة وأربعة وسبعون [٦١٧٤=٣٤٣×١٨]  
سهماً.

وله من مسألة الميت الرابع ألفان وسبعمائة وثلاثة  
وتسعون [٢٧٩٣=٩٣١×٣] سهماً.

الحاصل ثمانية آلاف وتسعمائة وسبعة وستون  
[٨٩٦٧=٦١٧٤+٢٧٩٣] سهماً.

**وأما مسألة الميت الخامس** : فأصل من ستة [٦] للأم

السدس واحد [١]

وللشقيقتين الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة اثنان [٢] وبهما تسقط الأخت لأب .

وللأخ لأم السدس واحد [١] ويسقط ابنا العم بالاستغراق .  
وبالنظر بين أصل مسألة الميت الخامس وسهامه من الجامعة السابقة نجدها متوافقة بالنصف وحاصل ضرب وفق مسألته ثلاثة [٣] في كامل الجامعة السابقة لها مائتان وسبعة آلاف وثلاثمائة وستون [٢٠٧٣٦٠] نتج ستمائة واثنان وعشرون ألفاً وثمانون [٦٢٢٠٨٠ = ٢٠٧٣٦٠ × ٣] وهذه هي الجامعة النهائية لهذه المسألة آنذاك .

للأم من الجامعة السابقة مائة وواحد وثلاثون ألفاً وخمسمائة واثنان وستون [٤٣٨٥٤ = ١٣١٥٦٢ × ٣] سهماً .  
ولها من مسألة الميت الخامس عشرون ألفاً وأربعمائة واثنان وثمانون [٢٠٤٨٢ = ٢٠٤٨٢ × ١] سهماً .

الحاصل مائة واثنان وخمسون ألفاً وأربعة وأربعون [١٥٢٠٤٤ = ٢٠٤٨٢ + ١٣١٥٦٢] سهماً .

ولكل من الشقيقتين من الجامعة السابقة مائة واثنان وعشرون ألفاً وثمانمائة واثنان وتسعون [١٢٢٨٩٢ = ٤٠٩٦٤ × ٣] سهماً .

ولها من مسألة الميت الخامس أربعون ألفاً وتسعمائة وأربعة وستون [٤٠٩٦٤ = ٢٠٤٨٢ × ٢] سهماً .

الحاصل مائة وثلاثة وستون ألفاً وثمانمائة وستة وخمسون [١٢٢٨٩٢+٤٠٩٦٤=١٦٣٨٥٦] سهماً.  
ولالأخت لأب من الجامعة السابقة فقط ثمانية وستون ألفاً وأربعون [٢٢٦٨٠×٣=٦٨٠٤٠] سهماً.  
ولكل من ابني العم من الجامعة السابقة فقط ستة وعشرون ألفاً وتسعمائة وواحد [٨٩٦٧×٣=٢٦٩٠١] سهماً.

ولالأخ لأم من مسألة الميت الخامس فقط عشرون ألفاً وأربعمائة واثنان وثمانون [٢٠٤٨٢×١=٢٠٤٨٢] سهماً.  
وقد كانت الشركة أحد عشر ألفاً وأربعمائة وسبعة وثلاثون ريالاً ونصف الريال [١١٤٣٧,٥] ريالاً.  
وبالتالي كان نصيب الأم ألفان وسبعمائة وخمسة وتسعون ريالاً ونصف الريال [٢٧٩٥,٥=١٥٢٠,٤٤×٦٢٢٠,٨٠÷١١٤٣٧,٥] ريالاً.  
ولكل من الشقيقتين ثلاثة آلاف واثنان عشر ريالاً واثنان عشر قرشاً [١١٤٣٧,٥÷٦٢٢٠,٨٠×١٦٣٨٥٦=٣٠١٢,٦] ريالاً.

ولالأخت لأب ألف ومائتان وواحد وخمسون ريالاً [١٢٥١=٦٨٠٤٠×٦٢٢٠,٨٠÷١١٤٣٧,٥] ريالاً.

ولكل من ابني العم أربعمئة وأربعة وتسعون ريالاً واثنا عشر قرشاً [  $11437,5 \div 6220,80 \times 269,01 = 494,6$  ] ريالاً .

وللأخ لأم ثلاث مائة وستة وسبعون واثنا عشر قرشاً [  $11437,5 \div 6220,80 \times 20482 = 376,6$  ] ريالاً .

والله أعلم وهذه صورتها :

	زوجة	ابن	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت	بنت غ	ابن أخ ش	ابن أخ ش
٨	١	٧								٠	٠
٦٤	٨	١٤	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	×	×
	أم	ت	شقيقة	شقيقة	شقيقة	شقيقة	شقيقة	أخت لأب	ابن عم ش	ابن عم ش	
٦	١	-	٤					×	١		
٦٠	١٠	-	٨	٨	٨	٨	٨	×	٥	٥	
١٩٢٠	٣١٠	-	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢١٠	٣٥	٣٥	
	أم	-	ت	شقيقة	شقيقة	شقيقة	شقيقة	أخت لأب	ابن عم ش	ابن عم ش	
٦	١	-	-	١	١	١	١	×		١	
١٢	٢	-	-	٢	٢	٢	٢	×	١	١	

١١٤٣٧,٥	٦٢٢٠٨٠	٦		٢٠٧٣٦٠	٣٦	٦		١١٥٢٠
٢٧٩٥,٥	١٥٢٠٤٤	١	أم	٤٣٨٥٤	٦	١	أم	٢١٢٦
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	ت	١٨٦٢
-	-	-	ت	٤٠٩٦٤	٨		شقيقة	١٨٦٢
٣٠١٢,٦	١٦٣٨٥٦	٢	شقيقة	٤٠٩٦٤	٨	٤	شقيقة	١٨٦٢
٣٠١٢,٦	١٦٣٨٥٦	٢	شقيقة	٤٠٩٦٤	٨		شقيقة	١٨٦٢
١٢٥١	٦٨٠٤٠	×	أخت لأب	٢٢٦٨٠	×	×	أخت لأب	١٢٦٠
٤٩٤,٦	٢٦٩٠١	×	ابن عم ش	٨٩٦٧	٣		ابن عم ش	٣٤٣
٤٩٤,٦	٢٦٩٠١	×	ابن عم ش	٨٩٦٧	٣	١	ابن عم ش	٣٤٣
٣٧٦,٦	٢٠٤٨٢	١	أخ لأم					

## الطوهرية الثانية

أما الطوهرية الثانية فقد تقدم بها المستفتي فلان  
..... طوهرية وهي على النحو التالي :

- ١- هلك الميت الأول وهو صاحب التركة عن  
زوجة وابن وبنت منها وبنت أخرى من غيرها  
وأخ شقيق .
- ٢- ثم هلك الميت الثاني وهو ابن الميت الأول عمن  
في المسألة وهم أمه وأخته الشقيقة وأخته لأبيه  
وعمه الشقيق .
- ٣- ثم هلك الميت الثالث وهو العم الشقيق بعد أن  
تزوج زوجة أخيه عنها وعن ثلاثة أبناء منها  
وبنتين من غيرها .
- ٤- ثم هلك الميت الرابع وهي بنت الميت الأول  
عمن في المسألة وهم أمها وأختها لأبيها  
وإخوتها الثلاثة من أمها وعن زوج .
- ٥- ثم هلك الميت الخامس وهي الأم عمن في  
المسألة وهم أبنائها الثلاثة الباقيين .
- ٦- ثم هلك الميت السادس وهو أحد أبناء الميت  
الثالث عمن في المسألة وهما أخواه الشقيقان  
وعن وزوجة وبنت .

- ٧- ثم هلك الميت السابع وهو أحد الأخوين الشقيقين في المسألة السابقة وهو من أبناء الميت الثالث عن في المسألة وهو أخوه الشقيق وأختاه لأبيه.
- ٨- ثم هلك الميت الثامن وهي إحدى بنتي الميت الثالث عن ابن وبنيتين .
- ٩- ثم هلك الميت التاسع وهي بنت الميت الثالث عن ابنين وبنت .
- ١٠- ثم هلك الميت العاشر وهي بنت الميت الأول التي من زوجة ثانية كذلك عن ابنين وبنت .
- ١١- ثم هلك الميت الحادي عشر وهي بنت الميت الثامن عن زوج وبنيتين وأخ وأخت شقيقين .
- ١٢- ثم هلك الميت الثاني عشر وهو الأخ الشقيق عن زوجة وخمسة أبناء وثلاث بنات وأخته الشقيقة.

**فأما مسألة الميت الأول : فأصلها من ثمانية [٨]**

للزوجة الثمن واحد [١] .

والباقى سبعة [٧] للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم أربعة [٤] وبضربها في أصل المسألة ثمانية [٨] ينتج اثنان وثلاثون [٣٢=٨×٤] ومنها يصح هذا الانكسار .

للزوجة أربعة [٤ = ٤ × ١] .



وللأولاد ثمانية وعشرون [  $٢٨ = ٧ \times ٤$  ] للابن أربعة عشر [ ١٤ ] ولكل بنت سبعة وبهم يسقط الأخ الشقيق .  
**وأما مسألة الميث الثاني** : فأصلها من ستة [ ٦ ] للأم السدس واحد [ ١ ] وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة [ ٣ ] وللأخت لأب السدس واحد تكملة الثلثين [ ١ ] والباقي واحد للعم الشقيق [ ١ ] .

وبالنظر بين سهام الميث الثاني أربعة عشر [ ١٤ ] وبين مسأله ستة [ ٦ ] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت وفق كل منهما

ثم نضرب وفق المسألة ثلاثة [ ٣ ] في كامل مصح المسألة الأولى اثنين وثلثين ينتج ستة وتسعون [  $٩٦ = ٣ \times ٣٢$  ] وهي الجامعة للمسألتين .

للأم من المسألة الأولى بالزوجية اثنا عشر [  $١٢ = ٣ \times ٤$  ] .  
 ولها من المسألة الثانية بالأمومة سبعة [  $٧ = ٧ \times ١$  ] .  
 ومجموع مالها من المسألتين تسعة عشر [  $١٩ = ٧ + ١٢$  ] .  
 وللبنات من المسألة الأولى بالبنوة واحد وعشرون [  $٢١ = ٧ \times ٣$  ] .

ولها من المسألة الثانية بالأخوة كذلك واحد وعشرون [  $٢١ = ٧ \times ٣$  ] .

ومجموع مالها من المسألتين اثنان وأربعون  
[٤٢ = ٢١ + ٢١].

وللبنت الثانية من المسألة الأولى بالبنوة واحد وعشرون  
[٢١ = ٧ × ٣].

ولها من المسألة الثانية بالأخوة من الأب سبعة  
[٧ = ٧ × ١].

ومجموع مالها من المسألتين ثمانية وعشرون  
[٢٨ = ٧ + ٢١].

وللم شقيق من المسألة الثانية فقد سبعة [٧ = ٧ × ١].

**وأما مسألة الميت الثالث** : فأصلها من ثمانية [٨]  
للزوجة الثمن واحد [١].

والباقي سبعة [٧] لأولدها منكسرة عليهم ومباينة  
لرؤوسهم ثمانية [٨] وبضربه في أصل المسألة ثمانية  
نتج أربعة وستون [٦٤ = ٨ × ٨] ومنها صح هذا  
الانكسار .

وبالنظر بين سهام الميت الثالث سبعة [٧] وبين الأربعة  
وستين وهي مصح مسألته نجدها متباينة وحاصل ضرب  
كامل مصح مسألته في كامل الجامعة السابقة لها ينتج ستة  
آلاف ومائة وأربعة وأربعون

[٦٤ × ٩٦ = ٦١٤٤] وهي الجامعة لهذه المسألة  
والجامعة السابقة لها.

للأم من الجامعة السابقة بالأمومة ألف ومائتان وستة  
عشر [١٩ × ٦٤ = ١٢١٦].

ولها من المسألة الحالية بالزوجية ستة وخمسون  
[٥٦ = ٨ × ٧].

ومجموع مالها ألف ومائتان واثنان وسبعون [١٢١٦ +  
٥٦ = ١٢٧٢] سهماً.

ولالأخت الشقيقة من الجامعة السابقة فقط ألفان وستمائة  
وثمانية وثمانون [٤٢ × ٦٤ = ٢٦٨٨] سهماً.

ولالأخت لأب من الجامعة السابقة فقط ألف وسبعمائة  
واثنان وتسعون [٢٨ × ٦٤ = ١٧٩٢] سهماً.

ولكل ابن من المسألة الحالية فقط ثمانية وتسعون  
[٩٨ = ١٤ × ٧] سهماً.

ولكل من البننتين تسعة وأربعون [٧ × ٧ = ٤٩] سهماً.

**وأما مسألة الميت الرابع** : فأصلها من ستة [٦] وعالت

إلى تسعة [٩] للأم السدس واحد [١] ولكل من الأخت لأب

والزوج النصف ثلاثة [٣] وللإخوة لأم الثلث اثنان [٢]

منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ثلاثة [٣] نضربها في عول

المسألة تسعة ينتج سبعة وعشرين  $[27 = 9 \times 3]$  ومنها يصح هذا الانكسار .

للأم ثلاثة  $[3 = 3 \times 1]$  ، ولكل من الزوج والأخت لأب تسعة  $[9 = 3 \times 3]$  ، وللإخوة لأم ستة  $[6 = 3 \times 2]$  لكل واحد منهم اثنان  $[2]$  .

وبالنظر بين سهام الميت ألفان وستمئة وثمانية وثمانون  $[2688]$  ومصح مسألته سبعة وعشرون  $[27]$  نجدها متوافقة بالثلث ، فنثبت وفق كل منهما .

فأما وفق المسألة فتسعة  $[9]$  نضربها في الجامعة السابقة ستة آلاف ومائة وأربعة وأربعون  $[6144]$  ينتج خمسة وخمسون ألفاً ومائتان وستة وتسعون  $[55296 = 6144 \times 9]$  وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .

وأما وفق السهام فثمانمئة وستة وتسعون  $[896]$  نثبته فوق مصح المسألة الحالية لنضرب فيه سهام كل وارث منها . فلأم من الجامعة السابقة بالزوجية أحد عشر ألفاً وأربع مائة وثمانية وأربعون  $[11448 = 9 \times 1272]$  سهماً . ولها من المسألة الحالية بالأمومة ألفان وستمئة وثمانية وثمانون  $[2688 = 896 \times 3]$  سهماً .

ومجموع مالها أربعة عشر ألفاً ومائة وستة وثلاث  
 [١١٤٤٨ + ٢٦٨٨ = ١٤١٣٦] سهماً .  
 وللأخت لأب من الجامعة السابقة ستة عشر ألفاً ومائة  
 وثمانية وعشرون [١٧٩٢ × ٩ = ١٦١٢٨] سهماً .  
 ولها من المسألة الحالية ثمانية آلاف وأربعة وستون  
 [٨٠٦٤ = ٨٩٦ × ٩] سهماً .  
 ومجموع مالها أربعة وعشرون ألفاً ومائة واثنان  
 وتسعون [٢٤١٩٢ = ٨٠٦٤ + ١٦١٢٨] سهماً .  
 ولكل من الإخوة لأم من الجامعة السابقة بالبنوة ثمانمائة  
 واثنان وثمانون [٨٨٢ = ٩٨ × ٩] سهماً .  
 وله من المسألة الحالية بالأخوة ألف وسبعمائة واثنان  
 وتسعون [١٧٩٣ = ٨٩٦ × ٢] سهماً .  
 ومجموع ما لكل منهم ألفان وستمائة وأربعة وسبعون  
 [٢٦٧٤ = ١٧٩٣ + ٨٨٢] سهماً .  
 ولكل من بنتي الميت الثالث أربعمائة وواحد وأربعون  
 [٤٤١ = ٩ × ٤٩] سهماً .  
 وللزوج من المسألة الحالية ثمانية آلاف وأربعة وستون  
 [٦٤٨٠ = ٨٩٦ × ٩] سهماً .  
**وأما مسألة الميت الخامس :** فأصلها من عدد رؤوسهم  
 ثلاثة [٣] لكل واحد واحد [١] ومنها صحت .

كما صحت من الجامعة السابقة لها وهي خمسة وخمسون ألفاً ومائتان وستة وتسعون [٥٥٢٩٦] .  
للأخت لأب كما مسبق أربعة وعشرون ألفاً ومائة واثنان [٢٤١٩٢] سهماً .

وللزوج كما سبق ثمانية آلاف وأربعة وستون [٨٠٦٤] سهماً .

ولكل أخ من الجامعة السابقة بالأخوة كما سبق ألفان وستمائة وأربعة وسبعون [٢٦٧٤] سهماً  
وله من المسألة الحالية بالبنوة أربعة آلاف وسبعمائة واثنان عشر [٤٧١٢ = ٤٧١٢ × ١] سهماً .

ومجموع ما لكل منهم سبعة آلاف وثلاثمائة وستة وثمانون [٧٣٨٦ = ٤٧١٢ + ٢٦٧٤] سهماً .  
ولكل من بنتي الميت الثالث كما مضى أربعمائة وواحد وأربعون [٤٤١] سهماً .

**وأما مسألة الميت السادس :** فأصلها من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] وللبنات النصف أربعة [٤] .  
والباقي ثلاثة للأخوين الشقيقين وهي منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنين [٢] وبضربها في أصل المسألة نتج ستة عشر [١٦ = ٨ × ٢] ومنها صح هذا الانكسار للزوجة

اثنان  $[٢ = ٢ \times ١]$  وللبت ثمانية  $[٨ = ٤ \times ٢]$  وللشقيقين ستة  $[٦ = ٢ \times ٣]$  لكل منهما ثلاثة  $[٣]$  .

وبالنظر بين سهام الميت سبعة آلاف وثلاثمائة وستة وثمانون  $[٧٣٨٦]$  مصحح مسألته ستة عشر  $[١٦]$  نجدها متوافقة بالنصف فوفق سهامه ثلاثة آلاف وستمائة وثلاثة وتسعون  $[٣٦٩٣]$  هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام ورثه .

ووفق مسألته ثمانية  $[٨]$  نضربها في الجامعة السابقة وهي خمسة وخمسون ألفاً ومائتان وستة وتسعون  $[٥٥٢٩٦]$  ينتج أربعمائة واثنان وأربعون ألفاً وثلاثمائة وثمانية وستون  $[٤٤٢٣٦٨ = ٥٥٢٩٦ \times ٨]$  وهي الجامعة للمسألتين .

لأخت الميت الرابع لأبيه من الجامعة السابقة فقط مائة وثلاثة وتسعون ألفاً وخمسمائة وستة وثلاثون  $[٨ \times ٢٤١٩٢ = ١٩٣٥٣٦]$  سهماً .

لكل من الأخوين الشقيقين من الجامعة السابقة بالبنوة تسعة وخمسون ألفاً وثمانية وثمانون  $[٧٣٨٦ \times ٨ = ٥٩٠٨٨]$  سهماً .

وله من المسألة الحالية أحد عشر ألفاً وتسعة وسبعون  $[٣ \times ٣٦٩٣ = ١١٠٧٩]$  سهماً .

فمجموع ماله سبعون ألفاً ومائة وسبعة وستون  
[٧٠١٦٧] سهماً .

ولكل من بنتي الميت الثالث من الجامعة السابقة فقط  
ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وعشرون [٨ × ٤٤١ =  
٣٥٢٨] سهماً .

ولزوج الميتة الرابعة من الجامعة السابقة أربعة وستون  
ألفاً وخمسمائة واثنان عشر [٨ × ٨٠٦٤ = ٦٤٥١٢] سهماً .  
ولزوجة الميت السادس من مسألته سبعة آلاف وثلاثمائة  
وسنة وثمانون [٢ × ٣٦٩٣ = ٧٣٨٦] سهماً .

ولبنته من مسألته تسعة وعشرون ألفاً وخمسمائة وأربعة  
وأربعون [٨ × ٣٦٩٣ = ٢٩٥٤٤] سهماً .

**وأما مسألة الميت السابع :** فأصلها من واحد [١] للأخ  
الشقيق وبه سقطت الأختان لأب .

وصحت من أصلها والجامعة السابقة لها أربعمائة واثنان  
وأربعون ألفاً وثلاثمائة وثمانية وستون [٤٤٢٣٦٨] .

للورثة السابقين كما سبق في الجامعة السابقة .  
وللأخ الشقيق من المسألة الحالية والجامعة السابقة مائة  
وأربعون ألفاً وثلاثمائة وأربعة ثلاثون [٧٠١٦٧ + ٧٠١٦٧ =  
١٤٠٣٣٤] سهماً .



**وأما مسألة الميت الثامن :** فأصلها من عدد رؤوسهم أربعة [٤] للذكر مثل حظ الأنثيين للابن اثنان [٢] ولكل من البننتين واحد [١] .

وصحت من أصلها والجامعة السابقة لها وهي أربعمائة واثنان وأربعون ألفاً وثلاثمائة وثمانية وستون [٤٤٢٣٦٨] .

للورثة السابقين كما مضى في الجامعة السابقة .  
ولابنه ألف وسبعمائة وأربعة وستون [٢ × ٨٨٢ = ١٧٦٤] سهماً .

**وأما مسألة الميت التاسع :** فأصلها من عدد رؤوسهم خمسة [٥] للذكر مثل حظ الأنثيين لكل ابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١] وصحت من أصلها .

وبالنظر بين سهام الميت التاسع ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وعشرون [٣٥٢٨] وبين مسألته خمسة [٥] نجدها متباينة وبضر كامل مسألته في كامل الجامعة السابقة وهي أربعمائة واثنان وأربعون ألفاً وثلاثمائة وثمانية وستون [٤٤٢٣٦٨] ينتج الجامعة لهما وهي مليونان ومائتان وأحد عشر ألفاً وثمانمائة وأربعون [٥ × ٤٤٢٣٦٨ = ٢٢١١٨٤٠] .

لأخت الميت الرابع لأبيه من الجامعة السابقة فقط  
 تسعمائة وسبعة وستون ألفاً وستمائة وثمانون [٥ × ٩٧٦٦٨٠ = ١٩٣٥٣٦  
 . سهماً .  
 ولشقيق الميت السابع من الجامعة السابقة فقط سبعمائة  
 وواحد ألف وستمائة وسبعون [٥ × ١٤٠٣٣٤ = ٧٠١٦٧٠  
 . سهماً .  
 ولزوج الميتة الرابعة من الجامعة السابقة فقط ثلاثمائة  
 واثنان وعشرون ألفاً وخمسمائة وستون [٥ × ٦٤٥١٢ = ٣٢٢٥٦٠  
 . سهماً .  
 ولزوجة الميت السادس ستة وثلاثون ألفاً وتسعمائة  
 وثلاثون [٥ × ٧٣٨٦ = ٣٦٩٣٠ = سهماً .  
 ولبنته مائة وسبعة وأربعون ألفاً وسبعمائة وعشرون  
 [٥ × ٢٩٥٤٤ = ١٤٧٧٢٠ = سهماً .  
 ولابن الميت الثامن من الجامعة السابقة ثمانية آلاف  
 وثمانمائة وعشرون [٥ × ١٧٦٤ = ٨٨٢٠ = سهماً .  
 ولكل من بنتيه أربعة آلاف وأربعمائة وعشرة  
 [٥ × ٤٤١٠ = ٨٨٢٠ = سهماً .  
 ولكل من ابني الميت التاسع من مسألته فقط سبعة آلاف  
 وستة وخمسون [٢ × ٣٥٢٨ = ٧٠٥٦ = سهماً .

ولبنته ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وعشرون  
[١]  $3528 = 3528 \times 1$  سهماً .

**وأما مسألة الميت العاشر :** فأصله من عدد رؤوسهم  
خمسة [٥] ومنها صحت للذكر مثل حظ الأنثيين لكل من  
ابنيه اثنان [٢] ولبنته واحد [١] .

كما صحت من الجامعة السابقة لها وهي مليونان  
ومائتان وأحد عشر ألفاً وثمانمائة وأربعون [٢٢١١٨٤٠] .  
للورثة السابقين كما مضى في الجامعة السابقة .

ولكل من ابنيه ثلاثمائة وسبعة وثمانون ألفاً واثنان  
وسبعون [٢]  $193536 = 387072 \times 2$  سهماً .

ولبنته مائة وثلاثة وتسعون ألفاً وخمسمائة وستة  
وثلاثون [١]  $193536 = 193536 \times 1$  سهماً .

**وأما مسألة الميتة الحادية عشرة :** فأصلها من اثني  
عشر [١٢] للزوج الربع ثلاثة [٣] ولبنتيه الثلثان ثمانية  
[٨] لكل منهما أربعة [٤] .

والباقي واحد [١] لأخيه وأخته الشقيقتين منكسر عليهما  
ومباين لرؤوسهما ثلاثة [٣] وبضربها في أصل المسألة نتج  
ستة وثلاثون [٣]  $36 = 12 \times 3$  ومنها صح هذا الانكسار .

للزوج تسعة [٣]  $9 = 3 \times 3$  ولكل من بنتية اثنا عشر  
[٣]  $12 = 4 \times 3$  وللشقيق اثنان [٢] وللشقيقة واحد [١] .

وبالنظر بين سهم هذه الميئة أربعة آلاف وأربعمائة وعشرة [٤٤١٠] وبين مصح مسألتها وهو ستة وثلاثون [٣٦] نجدها متوافقة بنصف التسع فأثبتنا وفق كلٍ منهما .

فوفق السهام مائتان وخمسة وأربعون [٢٤٥] هو جزء سهم مسألتها نضرب فيه سهام كل وارث منها .

وأما وفق المصح فهو اثنان [٢] نضربها في الجامعة السابقة وهي مليونان ومائتان وأحد عشر ألفاً وثمانمائة وأربعون [٢٢١١٨٤٠] ينتج أربعة ملايين وأربعمائة وثلاثة وعشرون ألفاً وستمائة وثمانون [٢٢١١٨٤٠ × ٢ = ٤٤٢٣٦٨٠] وهي الجامعة الحالية.

لشقيق الميت السابع من الجامعة السابقة فقط مليون وأربعمائة وثلاثة آلاف وثلاثمائة وأربعون [٢ × ٧٠١٦٧٠ = ١٤٠٣٣٤٠] سهماً .

ولزوج الميت الرابعة من الجامعة السابقة فقط ستمائة وخمسة وأربعون ألفاً ومائة وعشرون [٢ × ٣٢٢٥٦٠ = ٦٤٥١٢٠] سهماً .

ولزوجة الميت السادس من الجامعة السابقة فقط ثلاثة وسبعون ألفاً وثمانمائة وستون [٢ × ٣٦٩٣٠ = ٧٣٨٦٠] سهماً .

ولشقيق الميتة الحالية من الجامعة السابقة سبعة عشر ألفاً وستمئة وأربعون [  $١٧٦٤٠ = ٨٨٢٠ \times ٢$  ] سهماً .  
وله من المسألة الحالية أربعمئة وتسعون [  $٢٤٥ \times ٢ = ٤٩٠$  ] سهماً .

فمجموع ما له ثمانية عشر ألفاً ومائة وثلاثون [  $٤٩٠ + ١٧٦٤٠ = ١٨١٣٠$  ] .

ولأختها من الجامعة السابقة ثمانية آلاف وثمانمئة وعشرون [  $٨٨٢٠ = ٤٤١٠ \times ٢$  ] سهماً .

ولها من المسألة الحالية مائتان وخمسة وأربعون [  $١ \times ٢٤٥ = ٢٤٥$  ] سهماً .

فمجموع ما لها تسعة آلاف وخمسة وستون [  $٢٤٥ + ٨٨٢٠ = ٩٠٦٥$  ] سهماً .

ولزوجها من المسألة الحالية فقط ألفان ومائتان وخمسة [  $٩ \times ٢٤٥ = ٢٢٠٥$  ] سهماً .

ولكل من بنتيها ألفان وتسعمئة وأربعون [  $١٢ \times ٢٤٥ = ٢٩٤٠$  ] سهماً .

**وأما مسألة الميت الثانى عشر :** فأصلها من ثمانية [٨]

للزوجة الثمن واحد [١] .

والباقي سبعة بين أولادها للذكر مثل حظ الأنثيين وهي منكسرة عليهم وموافقة لرؤوسهم أربعة عشر بالنصف فنثبت

نصف رؤوسهم اثنين [٢] ثم نضربها في أصل المسألة  
ثمانية [٨] ينتج ستة عشر [١٦] ومنها يصح هذا الانكسار  
للزوجة اثنان [٢ = ٢ × ١] ولكل ابن اثنان [٢] ولكل بنت  
واحد [١] .

وبالنظر بين سهام الميت وهي ثمانية عشر ألفاً ومائة  
وثلاثون [١٨١٣٠] وبين مصح مسألته ستة عشر [١٦]  
نجدها منقسمة وإن شئت فقل متوافقة بنصف الثمن وتصح  
من الجامعة السابقة وهي أربعة ملايين وأربعمائة وثلاثة  
وعشرين ألفاً وستمائة وثمانين [٤٤٢٣٦٨٠] .

لابن الميت الثالث مليون وأربعمائة وثلاثة آلاف  
وثلاثمائة وأربعون [١٤٠٣٣٤٠] سهماً .

ولزوج الميت الرابعة ستمائة وخمسة وأربعون ألفاً  
ومائة وعشرون [٦٤٥١٢٠] سهماً .

ولزوجة الميت السادس ثلاثة وسبعون ألفاً وثمانمائة  
وستون [٧٣٨٦٠] سهماً .

ولبنت الميت السادس مائتان وخمسة وتسعون ألفاً  
وأربعمائة وأربعون [٢٩٥٤٤٠] سهماً .

ولبنت الميت الثامن تسعة آلاف وخمسة وستون  
[٩٠٦٥] سهماً .

ولكل من ابني الميت التاسع أربعة عشر ألفاً ومائة واثنان  
عشر [١٤١١٢] سهماً .

ولبنته سبعة آلاف وستة وخمسون [٧٠٥٦] سهماً .

ولكل من ابني الميت العاشر سبعمائة وأربعة وسبعون  
ألفاً ومائة وأربعة وأربعون [٧٧٤١٤٤] .

ولبنته ثلاثمائة وسبعة وثمانون ألفاً واثنان وسبعون  
[٣٨٧٠٧٢] سهماً .

ولزوج الميتة الحادية عشرة ألفان ومائتان وخمسة  
[٢٢٠٥] سهماً .

ولكل من بنتيها ألفان وتسعمائة وأربعون [٢٩٤٠] سهماً .

ولزوجة الميت الأخير ثمانية عشر ألفاً ومائة وثلاثون  
[١٨١٣٠ = ٩٠٦٥ × ٢] سهماً .

ولكل ابن من أبنائه كذلك ثمانية عشر ألفاً ومائة وثلاثون  
[١٨١٣٠ = ٩٠٦٥ × ٢] سهماً .

ولكل بنت من بناته تسعة آلاف وخمسة وستون  
[٩٠٦٥ = ٩٠٦٥ × ١] سهماً .

والله تعالى أعلم وهذه صورتها : بخط اليد إذ بلغ الشباك  
اثنين وأربعين عموداً وستة وثلاثون سطرأ .

## المسألة الفرجية الأولى

وأما المسألة الفرجية الأولى فقد تقدم بها عليّ المستفتي فلان ..... فرجي وكان معه صورة صك حصر الورثة وبه حل المسألة من قبل القاضي المتقاعد .

وبعد فحصي لصورة صك حصر الورثة وقسمة مسألة الورثة تبين لي أن القاضي فلان ..... الذي باشرها قد وهم فيها وهماً فاحشاً كما وهم فيها القاضي الثاني فلان ..... الذي أمر للمستفتي بصورة من الصك طبق الأصل بتوقيعه دون أن يتنبه إلى الخطأ الذي به وهو خطأً بين ظاهر .

فقلت بحل المسألة على طريقة المناسخات ثم مخاطبة القاضي الثاني بذلك برسالة خطية سلمتها من يدي إلى يده مباشرةً دون أن يعلم بها إنسان غيرنا مع صورة حل المسألة ووقفت أمامه ملياً وتفحصها القاضي وأنا واقف ثم قال لي وما علاقتك أنت بهذا ؟

فقلت : ليس لي علاقة لا بالورثة ولا بالإرث وإنما عرضت عليّ صورة لصك حصر ورثة لمعرفة نصيب إحدى الوارثات من التركة فلما تدبرته وجدت به بعض الأخطاء الغير متعمدة وكلنا خطاء فرأيت من واجبي ومن باب التناصح في الدين ورغبة في بيان الحق أن أبين هذه الأخطاء لتلافيها إن أمكن ولو مستقبلاً .



فقال لي خالص رح فتركته وذهبت وهو لا يعرفني وإلى  
الآن وهذا نص الرسالة :

{ } فضيلة قاضي محكمة محافظة ..... حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

أرفق لفضيلتكم صورة صك حصر ورثة فلان...  
فرجي رقم خمسة وأربعين ( ٤٥ ) وتاريخ ١٧ / ٢ / ١٣٨٨  
هـ المحرر من قبل القاضي السابق ..... والموقع من قبل  
فضيلتكم صورة طبق الأصل .

والذي عرَضَ عليّ من قبل المدعو فلان.... فرجي فلما  
تدبرته وجدت به بعض الأخطاء الغير متعمدة وكلنا خطأ  
فرأيت من واجبي ومن باب التناصح في الدين ورغبة في  
بيان الحق الذي هو هدفكم المنشود أن أبين بعض هذه  
الأخطاء الغير متعمدة كمايلي :

- ١- توريث الإخوة والأخوات لأب مع الإخوة  
والأخوات الأشقاء معاً للذكر مثل حظ الأنثيين  
وهم محجوبون حرماناً بالأشقاء وذلك في مسألة  
كل من محمد وحسين وإبراهيم أبناء .....
- ٢- تصحيح مسألة الميت الأول من مائة واثنين  
وتسعين [ ١٩٢ ] وهي تصح من ستة وتسعين [ ٩٦ ] .

وقد قمت بحل المسألة على طريق المناسخات كما  
تجدون صورتها برفق هذا العرض .  
فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمني والشيطان .  
والله ورسوله بريئان من ذلك وصلى الله وسلم على نبينا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

طويىب علم الفرائض

علي بن ناشب الشراحيلى

إمام وخطيب جامع قرية الجعدية

وهي على النحو التالي :

- ١- هلك هالك وهو الميت الأول عن زوجتين  
وخمسة أبناء وبننتين ؛ ثلاثة أبناء وبننت من  
زوجة وابنان وبننت من زوجته الثانية كما هو  
مبين بصك حصر الورثة رقم خمسة وأربعين  
[٤٥] وتاريخ ١٧ / ٢ / ١٣٨٨ هـ .
- ٢- ثم هلك الميت الثاني عن من في المسألة وهم  
أمه وأخويه وأخته الأشقاء وأخويه وأخته لأبيه .
- ٣- ثم هلك الميت الثالث عن من في المسألة وهم  
أمه وأخيه وأخته الشقيقين وأخويه وأخته لأبيه .
- ٤- ثم هلك الميت الرابع عن من في المسألة وهم  
أمه وأخته الشقيقة وأخويه وأخته لأبيه .

- ٥- ثم هلك الميت الخامس وهي إحدى الزوجتين  
عن من في المسألة وهم ابناها وبناتها .
- ٦- ثم هلك الميت السادس عن أخيه وأخته الشقيقين  
وأخته لأبيه .
- ٧- ثم هلك الميت السابع عن أخ شقيق وأخت لأب .
- ٨- ثم هلك الميت الثامن عن زوجة وبننتين وأخت  
لأب .

**فأما مسألة الميت الأول** : فأصلها من ثمانية [٨]  
للزوجين الثمن واحد [١] منكسر عليهما ومباين  
لرأسيهما .  
والباقي سبعة [٧] للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين  
منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم اثني عشر [١٢] وبينها  
وبين رأسي الزوجتين مداخلة نكتفي بالاثني عشر وهي  
العدد الأكبر وبضربها في أصل المسألة ثمانية [٨] ينتج  
سنة وتسعون [٩٦ = ٨ × ١٢] ومنها يصح هذا  
الانكسار .  
للزوجتين اثنا عشر [١٢ = ١٢ × ١] لكل واحدة ستة  
[٦] .  
وللأولاد أربعة وثمانون [٨٤ = ٧ × ١٢] لكل ابن  
أربعة وعشر [١٤] ولكل بنت سبعة [٧] .

وصححها القاضي من مائة واثنين وتسعين [١٩٢] حاصل ضرب رأسي الزوجتين في رؤوس الأولاد سهواً وهي متداخلة .

**وأما مسألة الميت الثاني** : فأصلها من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] ولكل شقيق اثنان [٢] ولكل شقيقة واحد [١] ومنها صحت وسقط الإخوة لأب بالأشقاء وقد وهم القاضي - عفا الله عنا وعنه - وورث الإخوة لأب مع الإخوة الأشقاء وهم محبوبون بالإخوة الأشقاء حرماناً .

وبالنظر بين سهم الميت الثاني أربعة عشر [١٤] وبين أصل مسألته ستة [٦] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت وفقهما فأما وفق السهام فسبعة [٧] هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .  
وأما وفق مسألته فتلاثة نضربها في كامل مصح المسألة الأولى وهي ستة وتسعون ينتج مائتان وثمانية وثمانون [٢٨٨ = ٩٦ × ٣] وهي الجامعة للمسألتين .  
للأم من المسألة الأولى بالزوجية ثمانية عشر [٦ × ٣ = ١٨] سهماً .  
ولها من المسألة الثانية بالأمومة سبعة [٧ = ٧ × ١] أسهم .

ومجموع مالها من المسألتين خمسة وعشرون [١٨ + ٧ = ٢٥] سهماً .

وللزوجة الثانية للميت الأول ثمانية عشر [٣ × ٦ = ١٨] سهماً .

ولكل أخ شقيق من المسألة الأولى بالبنوة اثنان وأربعون [٣ × ١٤ = ٤٢] .

وله من المسألة الثانية بالأخوة أربعة عشر [٢ × ٧ = ١٤] سهماً .

ومجموع ماله من المسألتين ستة وخمسون [١٤ + ٤٢ = ٥٦] سهماً .

وللشقيقة من المسألة الأولى بالبنوة واحد وعشرون [٣ × ٧ = ٢١] سهماً .

ولكل من الأخوين لأب من المسألة الأولى بالبنوة فقط اثنان وأربعون [٣ × ١٤ = ٤٢] سهماً .

ولالأخت لأب بالبنوة من المسألة الأولى فقط واحد وعشرون [٣ × ٧ = ٢١] سهماً

**وأما مسألة الميت الثالث :** فأصلها من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] والباقي خمسة للأخ والأخت الشقيقتين منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهم ثلاثة [٣] وبضربها

في أصل المسألة ستة [٦] نتج ثمانية عشر [٣×٦=١٨] ومنها صح هذا الانكسار .  
 فلأم ثلاثة [٣×١=٣] أسهم .  
 وللأخ الشقيق عشرة [١٠] أسهم .  
 وللأخت الشقيقة خمسة [٥] أسهم .  
 وبهما سقط الإخوة لأب .  
 وقد وهم القاضي - عفا الله عنا وعنه - وورث الإخوة لأب مع الإخوة الأشقاء في هذه المسألة أيضاً كسابقتها وهم محجوبون بالأخوة الأشقاء حرماناً .  
 وبالنظر بين سهام هذا الميت من الجامعة السابقة وهي ستة وخمسون [٥٦] .  
 وبين مصحح مسألته ثمانية عشر [١٨] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت وفقهما .  
 فأما وفق السهام فهي ثمانية وعشرون [٢٨] هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .  
 وأما وفق مصحح مسألته فتسعة [٩] نضربها في الجامعة السابقة وهي مائتان وثمانية وثمانون [٢٨٨] ينتج ألفان وخمسمائة واثنتان وتسعون [٩×٢٨٨=٢٥٩٢] وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابق .

للأم من الجامعة السابقة بالأمومة مائتان وخمسة  
وعشرون [٢٢٥ = ٢٥ × ٩] سهماً  
ولها من المسألة الحالية أربعة وثمانون [٢٨ × ٣ =  
٨٤] سهماً .  
ومجموع مالها ثلاثمائة وتسعة [٢٢٥ + ٨٤ = ٣٠٩]  
سهماً .  
ولزوجة الميت الأول الثانية من الجامعة السابقة مائة  
واثنان وستون [١٦٢ = ١٨ × ٩] سهماً .  
ولأخ الشقيق من الجامعة السابقة خمسمائة وأربعة  
[٥٠٤ = ٥٦ × ٩] سهماً .  
وله من المسألة الحالية مائتان وثمانون [٣٨ × ١٠ =  
٢٨٠] سهماً .  
مجموع ماله من السهام سبعمائة وأربعة وثمانون  
[٧٨٤ = ٢٨٠ + ٥٠٤] سهماً .  
وللشقيقة من الجامعة السابق مائتان واثنان خمسون  
[٢٥٢ = ٢٨ × ٩] سهماً .  
ولها من المسألة الحالية مائة وأربعون [١٤٠] سهماً .  
مجموع مالها ثلاثمائة واثنان وتسعون [٢٥٢ × ١٤٠ +  
٣٩٢] سهماً .

ولكل من الأخوين لأب من الجامعة السابقة فقط ثلاثمائة  
وثمانية وسبعون  $[٣٧٨ = ٤٢ \times ٩]$  سهماً .

وللأخت لأب من الجامعة السابقة فقط مائة وتسعة  
وثمانون  $[١٨٩ = ٢١ \times ٩]$  سهماً .

**وأما مسألة الميت الرابع :** فأصلها كذلك من ستة [٦]  
للأم السدس واحد [١] وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة  
[٣] .

والباقى اثنان [٢] بين الأخوين والأخت لأب للذكر مثل  
حظ الأنثيين منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم خمسة [٥]  
وبضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج ثلاثون  
 $[٣٠ = ٦ \times ٥]$  ومنها يصح هذا الانكسار .

للأم خمسة  $[٥ = ٥ \times ١]$  أسهم .

وللشقيقة خمسة عشر  $[١٥ = ٥ \times ٣]$  سهماً .

ولكل من الأخوين أربعة [٤] أسهم .

وللأخت لأب اثنان [٢] سهمان .

وبالنظر بين سهام هذا الميت من الجامعة السابقة وهي  
سبعمائة وأربعة وثمانون [٧٨٤] .

وبين مصحح مسألته ثلاثون [٣٠] نجدها متوافقة  
بالنصف فنثبت وفقهما .



فأما وفق السهام فتلاثمائة واثنان وتسعون [٣٩٢] هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .  
وأما وفق مصحح مسألته فخمسة عشرة [١٥] نضربها في الجامعة السابقة وهي ألفان وخمسمائة واثنان وتسعون [٢٥٩٢] ينتج ثمانية وثلاثون ألفاً وثمانمائة وثمانون [٣٨٨٨٠ = ٢٥٩٢ × ١٥] وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابق .  
للأم من الجامعة السابق أربعة آلاف وستمائة وخمسة وثلاثون [٤٦٣٥ = ١٥ × ٣٠٩] سهماً .  
ولها من المسألة الحالية ألف وتسعمائة وستون [٥ × ٣٩٢ = ١٩٦٠] سهماً مجموع مالها ستة آلاف وخمسمائة وخمسة وتسعون [٤٦٣٥ + ١٩٦٠ = ٦٥٩٥] سهماً .  
ولالأخت الشقيقة من الجامعة السابقة خمسة آلاف وثمانمائة وثمانون [٥٨٨٠ = ١٥ × ٣٩٣] سهماً .  
لها من المسألة الحالية كذلك خمسة آلاف وثمانمائة وثمانون [٥٨٨٠ = ١٥ × ٣٩٣] سهماً .  
ومجموع مالها أحد عشر ألفاً وسبعمائة وستون [١١٧٦٠ = ٥٨٨٠ + ٥٨٨٠] سهماً .

ولكل من الأخوين لأب من الجامعة السابقة خمسة ألف  
وستمئة وسبعون  $[378 \times 10 = 5670]$  سهماً .  
وله من المسألة الحالية ألف وخمسمئة وثمانية وستون  
 $[4 \times 392 = 1568]$  سهماً .  
ومجموع ماله سبعة آلاف ومائتان وثمانية وثلاثون  
 $[5670 + 1568 = 7238]$  سهماً .  
ولالأخت لأب من الجامعة السابقة ألفان وثمانمئة  
وخمسة وثلاثون  $[189 \times 10 = 2835]$  سهماً .  
ولها من المسألة الحالية سبعمئة وأربعة وثمانون  
 $[2 \times 392 = 784]$  سهماً .  
ومجموع مالها ثلاثة آلاف وستمئة وتسعة عشر  
 $[2835 + 784 = 3619]$  سهماً .  
وأما مسألة الميتة الخامسة : فأصلها من عدد رؤوس  
ورثتها خمسة [٥] للذكر مثل حظ الأنثيين لكل ابن اثنان  
[٢] وللبنات واحد [١] ومنها تصح .  
وبالنظر بين سهامها ألفان وأربعمئة وثلاثون [٢٤٣٠]  
وبين مسألتها خمسة [٥] نجدها منقسمة إذاً تصح من الجامعة  
السابقة وهي ثمانية وثلاثون ألفاً وثمانمئة وثمانون  
. [ ٣٨٨٨٠ ]

لزوجة الميت الأول تمام سهامها من الجامعة السابق  
 ستة آلاف وخمسمائة وخمسة وتسعون [٦٥٩٥] سهماً  
 ولبنت الميت الأول كذلك تمام سهامها من الجامعة  
 السابقة أحد عشر ألفاً وسبعمائة وستون [١١٧٦٠] سهماً .  
 ولكل ابن من الجامعة السابقة بالأخوة سبعة ألف ومائتان  
 وثمانية وثلاثون [٧٢٣٨] سهماً .  
 وله بالبنوة تسعمائة واثنان وسبعون [٩٧٢ = ٤٨٦ × ٢]  
 سهماً .  
 مجموع ما لكل منهما ثمانية آلاف ومائتان وعشرة  
 [٨٢١٠ = ٩٧٢ + ٧٢٣٨] سهماً .  
 وللبنت من الجامعة السابقة بالأخوة ثلاثة أف وستمائة  
 وتسعة عشر [٣٦١٩] سهماً .  
 ولها من المسألة الحالية أربعمائة وستة وثمانون  
 [٤٨٦] سهماً .  
 ومجموع ما لها أربعة ألف ومائة وخمسة [٣٦١٩ +  
 ٤٨٦ = ٤١٠٥] سهماً .  
**وأما مسألة الميتة السادسة :** فأصلها من عدد رؤوس  
 ورثتها ثلاثة [٣] للذكر مثل حظ الأنثيين .  
 للشقيق اثنان [٢] ولشقيقة واحد [١] بهما تسقط الأخت  
 لأب .

وبالنظر بين سهام هذه الميتة ثمانية آلاف ومائتان وعشرة [٨٢١٠] ومسألتها ثلاثة [٣] نجدها متباينة وبضرب كامل مسألتها ثلاثة [٣] في كامل الجامعة السابقة ثمانية وثلاثون ألفاً وثمانمائة وثمانون [٣٨٨٨٠] ينتج مائة ستة عشر ألفاً وستمائة وأربعون [٣٨٨٨٠ = ١١٦٦٤٠] وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة لزوجة الميت الأول من الجامعة السابقة تسعة عشر ألفاً وسبعمائة وخمسة وثمانون [١٩٧٨٥ = ٦٥٩٥ × ٣] سهماً. وللأخت لأب من الجامعة السابقة خمسة وثلاثون ألفاً ومائتان وثمانون [٣٥٢٨٠ = ٣ × ١١٧٦٠] سهماً. وللأخ الشقيق من الجامعة السابقة أربعة وعشرون ألفاً وستمائة وثلاثون [٢٤٦٣٠ = ٨٢١٠ × ٣] سهماً. وله من المسألة الحالية ستة عشر ألفاً وأربعمائة وعشرون [١٦٤٢٠ = ٨٢١٠ × ٢] سهماً. مجموع ما له من السهام واحد وأربعون ألفاً وخمسون [٤١٠٥٠] سهماً. وللأخت الشقيقة من الجامعة السابقة اثنا عشر ألفاً وثلاثمائة وخمسة عشر [١٢٣١٥ = ٤١٠٥ × ٣] سهماً. ولها من المسألة الحالية ثمانية آلاف ومائتان وعشرة [٨٢١٠] سهماً.

مجموع مالها عشرون ألفاً وخمسمائة وخمسة  
وعشرون [١٢٣١٥ + ٨٢١٠ = ٢٠٥٢٥] سهماً  
**وأما مسألة الميتة السابعة** : فمن واحد [١] للأخ  
الشقيق تعصياً وبه تسقط الأخت لأب وتصح من الجامعة  
السابقة وهي مائة وستة عشر ألفاً وستمائة وأربعون  
[١١٦٦٤٠] .

لزوجة الميت الأول كما سبق تسعة عشر ألفاً وسبعمائة  
 وخمسة وثمانون [١٩٧٨٥] سهماً.  
وللأخت لأب كذلك كما سبق خمسة وثلاثون ألفاً  
 ومائتان وثمانون [٣٥٢٨٠] سهماً .  
وللشقيق من الجامعة السابقة واحد وأربعون ألفاً  
 وخمسون [٤١٠٥٠] سهماً .  
وله هنا كامل سهام الشقيقة عشرون ألفاً وخمسمائة  
 وخمسة وعشرون [٢٠٥٢٥] سهماً .  
مجموع ماله واحد وستون ألفاً وخمسمائة وخمسة  
 وسبعون [٦١٥٧٥ = ٢٠٥٢٥ + ٤١٠٥٠] سهماً .  
٩- **وأما مسألة الميت الثامن** : فأصلها من أربعة  
 وعشرين [٢٤] .

للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللبنتين الثلثان ستة عشر [١٦] لكل واحدة ثمانية والباقي خمسة [٥] للأخت لأب عصبية مع البنات

وبالنظر بين سهام الميت وهي واحد وستون ألفاً وخمسمائة وخمسة وسبعون [٦١٥٧٥].

وبين مسأله وهي أربعة وعشرون [٢٤] نجدها متوافقة بالثلث فنثبت ثلث كل منهما .

فأما ثلث السهام فعشرون ألفاً وخمسمائة وخمسة وعشرون [٢٠٥٢٥] وهي جزء سهم مسأله نضرب فيها نصيب كل وارث منها .

وأما ثلث مسأله فثمانية [٨] نضربها في الجامعة السابقة وهي مائة وستة عشر ألفاً وستمائة وأربعون [١١٦٦٤٠] ينتج تسعمائة وثلاثة وثلاثون ألفاً ومائة وعشرون [١١٦٦٤٠ × ٨ = ٩٣٣١٢٠] وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .

للأم وهي زوجة الميت الأول مائة وثمانية وخمسون ألفاً ومائتان وثمانون [١٥٨٢٨٠ = ١٩٧٨٥ × ٨] سهماً .

ولأخته لأبيه ثلاثمائة وأربعة وثمانون ألفاً وثمانمائة وخمسة وستون [٣٨٤٨٦٥ = ٣٥٢٨٠ × ٨] سهماً .

ولزوجة الميت الثامن واحد وستون ألفاً وخمسمائة  
 وخمسة وسبعون [  $3 \times 20525 = 61575$  ] سهماً .  
 ولكل من بنتيه مائة وأربعة وستون ألفاً ومائتان  
 [  $8 \times 20525 = 164200$  ] سهماً .  
 وبالنظر بين سهام الورثة والجامعة نجدها متوافقة  
 بالخمس فنرجع كلاً من الجامعة وسهام الورثة إلى خمسة .  
 فخمس الجامعة مائة وستة وثمانون ألفاً وستمائة وأربعة  
 وعشرون [ ١٨٦٦٢٤ ] .  
 وخمس سهام الأم واحد وثلاثون ألفاً وستمائة وستة  
 وخمسون [ ٣١٦٥٦ ] سهماً .  
 وخمس سهام البنت ستة وسبعون ألفاً وتسعمائة وثلاثة  
 وسبعون [ ٧٦٩٧٣ ] سهماً .  
 وخمس سهام زوجة الميت الثامن اثنا عشر ألفاً  
 وثلاثمائة وخمسة عشر [ ١٢٣١٥ ] سهماً .  
 وخمس سهام كل واحدة من بنتيه بعد الاختصار اثنان  
 وثلاثون ألفاً وثمانمائة وأربعون [ ٣٢٨٤٠ ] سهماً .  
 والله تعالى أعلم وهذه صورتها :





٣٨٨٨٠	٦٥٩٥	-	-	-	-	-	١١٧٦٠	٨٢١٠	٨٢١٠	٤١٠٥
	-	-	-	-	-	-	أخت لأب	ت	أخ ش	أخت ش
٣	-	-	-	-	-	-	×	-	٢	١
١١٦٦٤٠	١٩٧٨٥	-	-	-	-	-	٣٥٢٨٠	-	٤١٠٥٠	٢٠٥٢٥
	-	-	-	-	-	-	أخت لأب	-	أخ ش	ت
١	-	-	-	-	-	-	×	-	١	-
١١٦٦٤٠	١٩٧٨٥	-	-	-	-	-	٣٥٢٨٠	-	٦١٥٧٥	-
	-	-	-	-	-	-	أخت لأب	-	ت	زوجة
٢٤	-	-	-	-	-	-	٥	-	-	٣
٩٣٣١٢٠	١٥٨٢٨٠	-	-	-	-	-	٣٨٤٨٦٥	-	-	٦١٥٧٥
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بنت
١٨٦٦٢٤	٣١٦٥٦	-	-	-	-	-	٧٦٩٧٣	-	-	١٢٣١٥
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بنت
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٨٤٠
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٨٤٠
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٨٤٠

## المسألة الفرجية الثانية

وأما المسألة الفرجية الثانية فقد تقدم بها السائل فلان..... فرجي إلى فضيلة شيخنا حفظه الله ومد في عمره أحمد النجمي فأحالتها شيخنا إليّ لضيق الوقت لديه من كثرة الدروس والمحاضرات والندوات والدورات ما الله به عليم إلى جانب ما يعانيه من ضعف في عضلة القلب أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يشفيه شفاءً لا يغادر سقماً إنه على كل شيء قدير فكتب إلي على ظهر السؤال بقوله :  
 { } فضيلة الشيخ علي ناشب شراحيلى إليكم هذه المسألة فضلاً أقسمها { } وكانت التركة المراد قسمتها ثمانية حبال ذرعة الحبل خمسون [٥] باعاً ففقت بقسمتها للسائل والله الحمد والمنة على طريق المناسخات وذلك على النحو التالي:  
 ١- هلك فلان..... فرجي - وهو الميت الأول - عن زوجتين وأربعة أبناء وبنيتين منهم ابن و بنت من زوجة وثلاثة أبناء و بنت من الزوجة الثانية .  
 ٢- ثم هلك الميت الثاني وهي الزوجة عن ابن و بنت .  
 ٣- ثم هلك الميت الثالث وهو أحد أبناء الميت الأول عمن في المسألة وهم أمه وأخويه وأخته الأشقاء وأخته لأبيه .

٤- ثم هلك الميت الرابع وهي بنت الميت الأول والميتة الثالثة عمن في المسألة وهم أخوها الشقيق وأخوتها لأبيها .

٥- ثم هلك الميت الخامس وهو الأخ الشقيق للميت الثالث عمن في المسألة وهم أمه وأخيه وأخته الشقيقين .

٦- ثم هلك الميت السادس وهو الأخ الشقيق للميت الخامس عمن في المسألة وهم أمه وأخته الشقيقة وأخوه لأبيه .

٧- ثم هلك الميت السابع وهو الأخ لأب في الميت السادس عمن في المسألة وهي أخته لأبه وعن زوجة وبنيتين .

**فأما مسألة الميت الأول** : فأصلها من ثمانية [٨] للزوجتين الثمن واحد [١] منكسر عليهما ومباين لرأسيهما .

والباقى سبعة [٧] للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم عشرة [١٠] .

وبالنظر بين رؤوس الأولاد ورأسي الزوجتين نجدها متداخلة فنكتفي بالأكبر وهي العشرة [١٠] جزء سهم ثم

نضربها في أصل المسألة ثمانية [٨] ينتج ثمانون  
 [٨٠ = ٨ × ١٠] ومنها يصح هذا الانكسار .  
 للزوجتين عشرة [١٠ = ١٠ × ١] لكل واحدة خمسة [٥] .  
 وللأولاد سبعون [٧٠ = ١٠ × ٧] لكل ذكر أربعة عشر  
 [١٤] ولكل أنثى سبعة .

**وأما مسألة الميت الثاني :** فأصلها من عدد رؤوسهم ثلاثة  
 [٣] للابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١] .  
 وبالنظر بين سهام الميتة الثانية خمسة [٥] وبين أصل  
 مسألته ثلاثة [٣] نجدها متباينة فنضرب كامل أحدهما في  
 كامل الآخر تنتج الجامعة للمسألتين وهي مائتان وأربعون  
 [٢٤٠ = ٨٠ × ٣] .  
 لزوجة الميت الأول من المسألة السابقة فقط خمسة عشر  
 [١٥ = ٥ × ٣] سهماً .  
 ولابن الميتة الثانية من مسألة أبيه الأولى اثنان وأربعون  
 [٤٢ = ١٤ × ٣] سهماً .  
 وله من مسألة أمه عشرة [٢٠ = ٥ × ٢] سهماً .  
 المجموع اثنان وخمسون [٥٢ = ١٠ + ٤٢] سهماً  
 ولكل من أبناء الميت الأول من المسألة الأولى فقط اثنان  
 وأربعون [٤٢ = ١٤ × ٣] سهماً .

ولبنت الميت الأول من المسألة الأولى فقط واحد وعشرون  
[٣ × ٧ = ٢١] سهماً .

ولبنت الميتة الثانية من مسألة أبيها واحد وعشرون  
[٣ × ٧ = ٢١] سهماً .

ولها من مسألة أمها سبعة [١ × ٧ = ٧] سهماً .

المجموع ستة وعشرون [٢١ + ٥ = ٢٦] سهماً .

**وأما مسألة الميت الثالث :** فأصلها من ستة [٦] للأم السدس  
واحد [١] .

والباقي خمسة [٥] بين إخوته الأشقاء للذكر مثل حظ الأنثيين  
لكل من الأخوين اثنان [٢] وللبنات واحد [١] .

وتسقط الأخت لأب بالأشقاء .

وبالنظر بين سهام الميت الثالث وهي اثنان وأربعون [٤٢]  
من الجامعة السابقة وبين مسأله ستة [٦] نجدها متوافقة  
بالسدس وتصح من الجامعة السابقة وهي مائتين وأربعين  
[٢٤٠] .

لأم من الجامعة السابقة بالزوجية خمسة عشر  
[١ × ١٥ = ١٥] سهماً .

ولها من مسألة ابنها سبعة [١ × ٧ = ٧] سهماً

المجموع اثنان وعشرون [١٥ + ٧ = ٢٢] سهماً .

ولكل من الأخوين الشقيقين من الجامعة السابقة بالبنوة اثنان وأربعون  $[٤٢ = ٤٢ \times ١]$  سهماً .

وله من المسألة الحالية بالأخوة أربعة عشر  $[١٤ = ٧ \times ٢]$  سهماً .

المجموع ستة وخمسون  $[٥٦ = ١٤ + ٤٢]$  سهماً .  
ولبنت الميت الأول والثاني فقط ستة وعشرون  $[٢٦ \times ١ = ٢٦]$  سهماً .

٤- وأما مسألة الميت الرابع : فمن واحد  $[١]$  رأس الأخ الشقيق وتصح من الجامعة السابقة وهي مائتان وأربعون  $[٢٤٠]$  .

له من المسألة السابقة اثنان وخمسون  $[٥٢ = ٥٢ \times ١]$  سهماً

وله من المسألة الحالية كامل سهام مورثه وهي ستة وعشرون  $[٢٦]$  سهماً .

المجموع ثمانية وسبعون  $[٧٨ = ٢٦ + ٥٢]$  سهماً .  
ولبقية الورثة كما سبق في الجامعة السابقة .

وأما مسألة الميت الخامس : فأصلها من ستة  $[٦]$  للأم السدس واحد  $[١]$  والباقي خمسة  $[٥]$  بين الأخ والأخت الشقيقين منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهما ثلاثة  $[٣]$  فهي

جزء السهم نضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج ثمانية عشر [٣ × ٦ = ١٨] ومنها يصح هذا الانكسار .

وبالنظر بين مصح مسألة الميت الخامس ثمانية عشر [١٨] وسهامه من الجامعة السابقة وهي : ستة وخمسون [٥٦] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصف كل منهما .

فأما نصف السهام فثمانية وعشرون [٢٨] هي جزء سهم مسألته نضرب فيه سهام كل وارثٍ منها .

وأما وفق مصح المسألة فتسعة [٩] نضربها في الجامعة السابقة لها وهي مائتان وأربعون [٢٤٠] ينتج ألفان ومائة وستون [٢٤٠ × ٩ = ٢١٦٠] وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .

للأم من الجامعة السابقة مائة وثمانية وتسعون [٩ × ٢٢ = ١٩٨] سهماً .

ولها من المسألة الحالية أربعة وثمانون [٣ × ٢٨ = ٨٤] سهماً .

المجموع مائتان واثنتان وثمانون [٢٨٢] .

ولشقيق الميت الرابع من الجامعة السابقة فقط سبعمائة واثنتان [٩ × ٧٨ = ٧٠٢] سهماً .

ولشقيق الميت الحالي من الجامعة السابقة خمسمائة وأربعة [٩ × ٥٦ = ٥٠٤] سهماً .

وله من المسألة الحالية مائتان وثمانون [  $280 = 28 \times 10$  ] سهماً .

المجموع سبعمائة وأربعة وثمانون [  $784 = 280 + 504$  ] سهماً .

وللشقيقة من الجامعة السابقة مائتان واثنان وخمسون [  $252 = 28 \times 9$  ] سهماً .

ولها من المسألة الحالية مائة وأربعون [  $140 = 28 \times 5$  ] سهماً .

المجموع ثلاثمائة واثنان وتسعون [  $392 = 140 + 252$  ] سهماً .

**وأما مسألة الميث السادس :** فأصلها من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣] والباقي اثنان [٢] للأخ لأب .

وبالنظر بين سهام الميث سبعمائة وأربعة وثمانون [٧٨٤] وبين أصل مسألته ستة [٦] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت نصف كل منهما .

فأما وفق السهام فثلاثمائة واثنان وتسعون [٣٩٢] هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .



وأما وفق مسأله فثلاثة وهي جزء سهم الجامعة نضربها في الجامعة السابقة وهي ألفان ومائة وستين [٢١٦٠] ينتج ستة آلاف وأربعمائة وثمانون [٦٤٨٠ = ٢١٦٠ × ٣].  
وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة لها .  
للأم من الجامعة السابقة ثمانمائة وستة وأربعون [٢٨٢ × ٣ = ٨٤٦] سهماً .  
ولها من المسألة الحالية ثلاثمائة واثنان وتسعون [١ × ٣٩٢ = ٣٩٢] سهماً .  
المجموع ألف ومائتان وثمانية وثلاثون [٣٩٢ + ٨٤٦ = ١٢٣٨] سهماً .  
وللأخ لأب من الجامع السابقة ألفان ومائة وستة [٣ × ٧٠٢ = ٢١٠٦] سهماً .  
وله من المسألة الحالية سبعمائة وأربعة وثمانون [٢ × ٣٩٢ = ٧٨٤] سهماً .  
المجموع ألفان وثمانمائة وتسعون [٢١٠٦ + ٧٨٤ = ٢٨٩٠] سهماً .  
ولشقيقة الميت الحالي من الجامعة السابقة ألف ومائة وستة وتسعون [٣ × ٣٩٢ = ١١٧٦] سهماً .  
ولها من المسألة الحالية كذلك [٣ × ٣٩٢ = ١١٧٦] سهماً .

المجموع ألفان وثلاثمائة واثنان وخمسون [١١٧٦ + ١١٧٦ = ٢٣٥٢] سهماً .

**وأما مسألة الميت السابع** : فأصلها من أربعة وعشرين [٢٤] لمباينة مخرج فرضي الثمن والثلثين .

للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللبنيتين الثلثان ستة عشر [١٦] لكل واحدة ثمانية [٨] والباقي خمسة [٥] للأخت لأب عصابة مع الغير .

وبالنظر بين سهام الميت وهي ألفان وثمانمائة وتسعون [٢٨٩٠] وبين مسألته وهي أربعة وعشرون [٢٤] نجدها متوافقة بالنصف .

فأما وفق السهام فألف وأربعمائة وخمسة وأربعون [١٤٤٥] هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مسألته فاثنا عشر [١٢] وهي جزء سهم الجامعة نضربها في الجامعة السابقة وهي ستة آلاف وأربعمائة وثمانون [٦٤٨٠] ينتج سبعة وسبعون ألفاً وسبعمائة وستون [٦٤٨٠ × ١٢ = ٧٧٧٦٠] وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة لها والنهائية .

للأم من الجامعة السابقة فقط أربعة عشر ألفاً وثمانمائة وستة وخمسون [١٢ × ١٢٣٨ = ١٤٨٥٦] سهماً .

فلها من التركة حبل ونصف الحبل وباع وذراع ونصف  
وثن الذراع وإصبع .

ولالأخت لأب من الجامعة السابقة ثمانية وعشرون ألفاً  
ومائتان وأربعة وعشرون [  $12 \times 2352 = 28224$  ] سهماً  
ولها من المسألة الحالية سبعة آلاف ومائتان وخمسة  
وعشرون [  $5 \times 1445 = 7225$  ] سهماً .

المجموع خمسة وثلاثون ألفاً وأربعمائة وتسعة وأربعون  
[  $28224 + 7225 = 35449$  ] سهماً .

فلها من التركة ثلاثة حبال ونصف الحبل وسبعة أبواع  
وذراع وتسع أصابع .

ولزوجة الميت الأخير فقط أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة  
وثلاثون [  $3 \times 1445 = 4335$  ] سهماً .

فلها من التركة اثنان وعشرون باعاً وذراع وأربع أصابع .  
ولكل من بنتيه من مسأله فقط أحد عشر ألفاً وخمسمائة  
وستون [  $8 \times 1445 = 11560$  ] سهماً .

فلكلٍ منهما من التركة حبل وتسعة أبواع وذراع ونصف  
وربع الذراع وإصبعان .

وهذه صورتها - والله تعالى أعلم وأحكم .

بنّت	بنّت	ابن	ابن	ابن	ابن	زوجة	زوجة
٧	٧	١٤	١٤	١٤	١٤	٥	٥
بنّت	-	-	-	-	ابن	-	ت
١	-	-	-	٢	٢	-	-
٢٦	٢٦	٤٢	٤٢	٤٢	٥٢	١٥	-
أخت لأب	أخت ش	أخ ش	ت	-	-	أم	-
×	١	٢	-	٢	-	١	-
٢٦	٢٨	٥٦	-	٥٦	٥٢	٢٢	-
ت	أخت لأب	أخ لأب	-	أخ لأب	أخ ش	-	-
-	×	×	-	×	١	-	-
-	٢٨	٥٦	-	٥٦	٧٨	٢٢	-
-	أخت ش	أخ ش	-	ت	-	أم	-
-	٥	-	-	-	-	١	-
-	٥	١٠	-	-	-	٣	-
-	٣٩٢	٧٨٤	-	-	٧٠٢	٢٨٢	-



## المسألة القوفشية

- وأما المسألة القوفشية فقد تقدم بها المستفتي أحد الورثة فلان ..... قوفشي وهي باختصار على النحو التالي :
- ١- هلك الميت الأول فلان ..... قوفشي عن ابنين وبننتين .
  - ٢- ثم هلك الميت الثاني وهو أحد الابنين عن زوجة و بنت وابن ومن بقي .
  - ٣- ثم هلك الميت الثالث هو ابن الميت الثاني عن أمه وأخته الشقيقة ومن بقي وهو عمه الشقيق .
  - ٤- ثم هلك الميت الرابع وهي بنت الميت الأول عن زوج وأربعة أبناء .
  - ٥- ثم هلك الميت الخامس وهو ابن الميت الأول بعد أن تزوج زوجة أخيه هلك عنها وعن ابن و بنت .
  - ٦- ثم هلك الميت السادس وهي بنت الميت الأول عن ابنين وبننتين .
  - ٧- ثم هلك الميت السابع هو ابن الميت الخامس عن من في المسألة وهم أم وأخت لأم وأخت شقيقة وعن ثلاثة أعمام .
  - ٨- ثم هلك الميتة الثامنة وهي زوجة الميت الثاني ثم كانت من بعدة زوجة الميت الخامس عن من

في المسألة وهما بنتان من الزوجين السابقين  
وعن زوج وبننتين منه وثلاثة إخوة أشقاء .

٩- ثم هلك الميت التاسع هو أحد الأعمام في المسألة  
الثامنة عن زوجة وأربعة أبناء وأربع بنات .

**فأما مسألة الميت الأول :** فأصلها من عدد رؤوسهم ستة  
[٦] ومنها تصح للذكر مثل حظ الأنثيين لكل ابن اثنان  
[٢] ولكل بنت واحد [١] .

**وأما مسألة الميت الثاني :** فأصلها من ثمانية [٨]  
للزوجة الثمن واحد [١] .

والباقي سبعة [٧] للابن والبنت للذكر مثل حظ الأنثيين  
وهي منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهما ثلاثة [٣]  
نضربها في أصل المسألة ينتج أربعة وعشرون [٢٤]  
ومنا يصح هذا الانكسار .

للزوجة ثلاثة [٣ = ٣ × ١] وللابن أربعة عشر [١٤]  
ولبنت سبعة [٧] .

وبالنظر بين سهام الميت الثاني وهي اثنان [٢] ومسأله  
وهي أربعة وعشرون [٢٤] نجدها متوافقة بالنصف  
فنثبت نصف كل منهما .

فأما وفق السهام فواحد [١] هو جزء سهم مسأله  
نضرب في نصيب كل وارث منها .

وأما وفق مصحح مسألته فه اثنا عشر [١٢] نضربها في أصل المسألة الأولى ستة [٦] ينتج اثنان وسبعون [  $١٢ \times ٦ = ٧٢$  ] وهي الجامعة للمسألتين .

لبن الميت الأول من المسألة الأولى فقط أربعة وعشرون [  $١٢ \times ٢ = ٢٤$  ] سهماً .

ولكل من بنتيه من المسألة الأولى فقط اثنا عشر [  $١٢ \times ١ = ١٢$  ] سهماً .

ولزوجة الميت الثاني من المسألة الثانية فقط ثلاثة [  $٣ \times ١ = ٣$  ] أسهم .

ولبنته سبعة [  $٧ \times ١ = ٧$  ] أيهم .

ولابنه أربعة عشر [  $١٤ \times ١ = ١٤$  ] سهماً .

**وأما مسألة الميت الثالث :** وهو ابن الميت الثاني فأصلها من ستة [٦] للأم الثلث اثنان [٢] وللأخت الشقيق النصف ثلاثة [٣] والباقي واحد [١] للعم الشقيق تعصياً

وبالنظر بين سهام الميت الثالث من الجامعة السابقة أربعة عشر [١٤] وبين أصل مسألته ستة [٦] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت وفق كل منهما .

فأما وفق السهام فسبعة [٧] هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .



وأما وفق مسألته فتلاثة هي جزء سهم الجامعة نضربها فيها ينتج مائتان وستة عشر  $[216 = 72 \times 3]$  وهي والجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .

للعلم من المسألة السابقة بالبنوة اثنان وسبعون  $[24 \times 3 = 72]$  سهماً .

وله من المسألة الحالية بالعمومة سبعة  $[7 = 7 \times 1]$  أسهم . المجموع تسعة وسبعون  $[79 = 7 + 72]$  سهماً .

ولكل من بنتي الميت الأول من الجامعة السابقة ستة وثلاثون  $[36 = 12 \times 3]$  سهماً .

ولأم من الجامعة السابقة بالزوجية تسعة  $[3 \times 3 = 9]$  أسهم .

ولها من المسألة الحالية بالأمومة أربعة عشر  $[14 = 7 \times 2]$  سهماً .

المجموع ثلاثة وعشرون  $[23 = 14 + 9]$  سهماً . وللأخت الشقيقة من الجامعة السابقة بالبنوة واحد

وعشرون  $[21 = 7 \times 3]$  سهماً .

ولها من المسألة الحالية بالأخوة كذلك واحد وعشرون  $[21 = 7 \times 3]$  سهماً .

المجموع اثنان وأربعون  $[42 = 21 + 21]$  سهماً .

**وأما مسألة الميت الرابع :** وهي بنت الميت الأول فأصلها من أربعة [٤] للزوج الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للأبناء منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم أربعة [٤] نضربها في أصل المسألة أربعة [٤] ينتج ستة عشر [  $٤ \times ٤ = ١٦$  ] ومنها يصح هذا الانكسار .

للزوج أربعة [  $٤ \times ١ = ٤$  ] أسهم ، ولالأبناء اثنا عشر [  $٤ \times ٣ = ١٢$  ] سهماً لكل واحد ثلاثة [٣] أسهم .

وبالنظر بين سهام الميت الرابع وهي ستة وثلاثون [٣٦] من الجامعة السابقة وبين مصح مسألته ستة عشر [١٦] نجدها متوافقة بالربع فنثبت وفق كلٍ منهما .

فأما وفق السهام فتسعة [٩] هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مسألته فأربعة [٤] هي جزء سهم الجامعة نضربها فيها ينتج ثمانمائة وأربعة وستون [  $٤ \times ٢١٦ = ٨٦٤$  ] وهي والجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .

للم من الجامعة السابقة فقط ثلاثمائة وستة عشر [  $٤ \times ٧٩ = ٣١٦$  ] سهماً .

ولبنت الميت الأول من الجامعة السابقة فقط مائة وأربعة وأربعون [  $٤ \times ٣٦ = ١٤٤$  ] سهماً .

ولزوجة الميت الثاني من الجامعة السابقة فقط اثنان  
وتسعون [  $92 = 23 \times 4$  ] سهماً .  
ولبنته مائة وثمانية وستون [  $168 = 42 \times 4$  ] سهماً .  
ولزوج الميتة الرابعة من مسألتها فقط ستة وثلاثون  
[  $36 = 9 \times 4$  ] سهماً .  
ولكل ابن من أبنائها سبعة وعشرون [  $27 = 9 \times 3$  ] سهماً .  
**وأما مسألة الميت الخامس** : فأصلها من ثمانية [ ٨ ]  
للزوجة الثمن واحد [ ١ ] .  
والباقية سبعة [ ٧ ] لابنه وبنته وهي منكسرة عليهما  
ومباينة لرؤوسهما ثلاثة [ ٣ ] نضربها في أصل المسألة  
ثمانية [ ٨ ] ينتج أربعة وعشرون [  $24 = 8 \times 3$  ] ومنها  
يصح هذا الانكسار .  
للزوجة ثلاثة [  $3 = 3 \times 1$  ] أسهم .  
وللابن والبنت واحد وعشرون [  $21 = 7 \times 3$  ] سهماً  
للابن أربعة عشر [ ١٤ ] سهماً .  
وللبنت سبعة [ ٧ ] أسهم .  
وبالنظر بين سهام الميت الخامس وهي ثلاثمائة وستة  
عشر [ ٣١٦ ] من الجامعة السابقة وبين مصحح مسألتها  
وهي أربعة وعشرون [ ٢٤ ] نجد أنها متوافقة بالربع  
فثبت وفق كلٍ منهما .

فأما وفق السهام فتسعة وأربعون [٤٩] هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مسألته فستة [٦] هي جزء سهم الجامعة نضربها فيها الجامعة السابقة ينتج خمسة آلاف ومائة وأربعة وثمانون [  $٥١٨٤ = ٨٦٤ \times ٦$  ] وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .

لبنيت الميت الأول من الجامعة السابقة فقط ثمانمائة وأربعة وستون [  $٨٦٤ = ١٤٤ \times ٦$  ] سهماً .

ولزوجة الميت الحالي من الجامعة السابقة خمسمائة واثنان وخمسون [  $٥٥٢ = ٩٢ \times ٦$  ] سهماً .

ولها من المسألة الحالية مائتان وسبعة وثلاثون [  $٢٣٦ = ٧٩ \times ٣$  ] سهماً .

المجموع سبعمائة وتسعة وثمانون [  $٢٣٦ + ٥٥٢ = ٧٨٩$  ] سهماً .

ولشقيقة الميت الثلث من الجامعة السابقة فقط ألف وثمانية [  $١٠٠٨ = ١٦٨ \times ٦$  ] أسهم .

ولزوج الميتة الرابعة من الجامعة السابقة فقط مائتان وستة عشر [  $٢١٦ = ٣٦ \times ٦$  ] سهماً .

ولكل ابن من بنيتها مائة واثنان وستون [  $٦ \times ٢٧ = ١٦٢$  ] سهماً .

ولبنت الميت الحالي خمسمائة وثلاثة وخمسون [٧] ×  
٧٩ = ٥٥٣] سهماً .

ولابنه ألف ومائة وستة [١٤ × ٧٩ = ١١٠٦] سهماً .  
**وأما مسألة الميتة السادسة :** فأصلها من عدد رؤوس  
ورثتها ستة [٦] للذكر مثل حظ الأنثيين فلكل من الابنين  
اثنان [١] ولكل من البننتين واحد [١] ومنها صحت .  
كما صحت من الجامعة السابقة لها خمسة آلاف ومائة  
وأربعة وثمانون [٥١٨٤] .

للورثة في الجامعة السابقة كما مضى .  
وأما ورثة الميت الحالي فلكل ابن مائتان وثمانية  
وثمانون [٢ × ١٤٤ = ٢٨٨] سهماً .  
ولكل بنت مائة وأربعة وأربعون [١ × ١٤٤ = ١٤٤]  
سهماً .

**وأما مسألة الميت السابع :** فأصلها من ستة [٦] لكل  
من الأم والأخت وأم السدس واحد [١] وللأخت الشقيقة  
النصف ثلاثة [٣] .

والباقي واحد [١] للأعمام منكسر عليهم ومباين  
لرؤوسهم ثلاثة [٣] نضربها في أصل المسألة ستة [٦]  
ينتج ثمانية عشر [٣ × ٦ = ١٨] ومنها صح هذا  
الانكسار .

وبالنظر بين سهام الميت السابع وهي ألف ومائة وستة [١١٠٦] من الجامعة السابقة وبين مصح مسألته ثمانية عشر [٨] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت وفق كلٍ منهما فأما وفق السهام فخمسمائة وثلاثة وخمسون [٥٥٣] وهي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مسألته فتسعة [٩] وهي جزء سهم الجامعة نضربها فيها ينتج ستة وأربعون ألفاً وستمائة وستة وخمسون [٥١٨٤ = ٩ × ٥٦٥] وهي والجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .

للأم من الجامعة السابقة بالزوجية سبعة آلاف ومائة وواحد [٧٨٩ = ٩ × ٨٧٦] سهماً .

ولها من المسألة الحالية ألف وستمائة وتسعة وخمسون [١٦٥٩ = ٥٥٣ × ٣] سهماً .

المجموع ثمانية آلاف وسبعمائة وستون [٧١٠١ + ١٦٥٩ = ٨٧٦٠] سهماً .

ولالأخت لأم من الجامعة السابقة تسعة آلاف واثنان وسبعون [١٠٠٨ = ٩ × ١١٢] سهماً .

ولها من المسألة الحالية ألف وستمائة وتسعة وخمسون [١٦٥٩ = ٥٥٣ × ٣] سهماً .

المجموع عشرة آلاف وسبعمائة وواحد وثلاثون  
[١٠٧٣١ = ١٦٥٩ + ٩٠٧٢] سهماً .

ولزوج الميتة الرابعة من الجامعة السابقة فقط ألف  
وتسعمائة وأربعة وأربعون [١٩٤٤ = ٢١٦ × ٩]  
سهماً .

ولكل ابن من بنيتها ألف وأربعمائة وثمانية وخمسون  
[١٤٥٨ = ١٦٢ × ٩] سهماً .

ولالأخت الشقيقة من الجامعة السابقة أربعة آلاف  
وتسعمائة وسبعة وسبعون [٤٩٧٧ = ٥٥٣ × ٩] سهماً .  
ولها من المسألة الحالية مثلها أربعة آلاف وتسعمائة  
وسبعة وسبعون [٤٩٧٧ = ٥٥٣ × ٩] سهماً .

المجموع تسعة آلاف وتسعمائة وأربعة وخمسون  
[٩٩٥٤ = ٤٩٧٧ + ٤٩٧٧] سهماً .

ولكل من بنتي الميت السادس من الجامعة السابقة ألف  
ومائتان وستة وتسعون [١٢٩٦ = ١٤٤ × ٩] سهماً .

ولكل من ابنيه من الجامعة السابقة فقط ألفان وخمسائة  
واثنان وتسعون [٢٥٩٢ = ٢٨٨ × ٩] سهماً .

ولكل عم من المسألة الحالية خمسمائة وثلاثة وخمسون  
[٥٥٣ = ٥٥٣ × ١] سهماً .

وأما مسألة الميتة الثامنة : فأصلها من اثني عشر [١٢] للزوج الربع ثلاثة [٣] وللبنات الثلثان ثمانية [٨] لكل بنت اثنان [٢] .

والباقي واحد [١] للإخوة الأشقاء منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم ثلاثة [٣] نضربها في أصل المسألة ينتج ستة وثلاثون  $[٣٦ = ١٢ \times ٣]$  .

للزوج تسعة  $[٩ = ٣ \times ٣]$  أسهم .

ولكل بنت ستة  $[٦ = ٣ \times ٢]$  أسهم .

ولكل عم واحد [١] سهما .

وبالنظر بين سهام الميت الثامن وهي ثمانية آلاف وسبعمائة وستون [٨٧٦٠] من الجامعة السابقة وبين مصح مسائلته ستة وثلاثون [٣٦] نجدها متوافقة بنصف السدس فنثبت وفق كلٍ منهما .

فأما وفق السهام فسبعمائة وثلاثون [٧٣٠] هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مسألته فتلاثة [٣] هي جزء سهم الجامعة نضربها فيها ينتج مائة وتسعة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمانية وستون  $[١٣٩٩٦٨ = ٤٦٦٥٦ \times ٣]$  وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .



لبنتها من الجامعة السابقة اثنان وثلاثون ألفاً ومائة  
 وثلاثة وتسعون  $[3 \times 10731 = 32193]$  سهماً .  
 ولها من المسألة الحالية أربعة آلاف وثلاثمائة وثمانون  
 $[6 \times 730 = 4380]$  سهماً .  
 المجموع ستة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وثلاثة وسبعون  
 $[32193 + 4380 = 36573]$  سهماً .  
 ولزوج الميثة الرابعة من الجامعة السابقة فقط خمسة  
 آلاف وثمانمائة واثنان وثلاثون  $[3 \times 1944 =$   
 $5832]$  سهماً .  
 ولكل ابن من بنيتها أربعة آلاف وثلاثمائة وأربعة  
 وسبعون  $[3 \times 1458 = 4374]$  سهماً .  
 ولبنت الميثة الحلية التي هي بنت الميت الثاني من  
 الجامع السابقة اثنان وثلاثون ألفاً ومائة وثلاثة وتسعون  
 $[3 \times 10731 = 32193]$  سهماً .  
 ولها من المسألة الحالية أربعة آلاف وثلاثمائة وثمانون  
 $[6 \times 730 = 4380]$  سهماً .  
 المجموع ستة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وثلاثة وسبعون  
 $[32193 + 4380 = 36573]$  سهماً .

ولبنتها الثانية والتي هي بنت الميت الخامس من الجامعة السابقة تسعة وعشرون ألفاً وثمانمائة واثنان وستون [٣ × ٩٩٥٤ = ٢٩٨٦٢] سهماً .

ولها من المسألة الحالية أربعة آلاف وثلاثمائة وثمانون [٦ × ٧٣٠ = ٤٣٨٠] سهماً .

المجموع أربعة وثلاثون ألفاً ومائتان واثنان وأربعون [٢٩٨٦٢ + ٤٣٨٠ = ٣٤٢٤٢] سهماً .

ولزوجها من المسألة الحالية فقط ستة آلاف وخمسمائة وسبعون [٩ × ٧٣٠ = ٦٥٧٠] سهماً .

ولكل من بنتيها منه في المسألة الحالية فقط أربعة آلاف وثلاثمائة وثمانون [٦ × ٧٣٠ = ٤٣٨٠] سهماً .

ولكل أخ شقيق من المسألة الحالية فقط سبعمائة وثلاثون [١ × ٧٣٠ = ٧٣٠] سهماً .

**وأما مسألة الميت التاسع :** فأصلها من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] .

والباقي سبعة [٧] بين الأولاد تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم وهي اثنا عشر [١٢] نضربها في أصل المسألة ثمانية [٨] ينتج ستة وتسعون [٨ × ١٢ = ٩٦] ومنها يصح هذا الانكسار .

وبالنظر بين سهام الميت التاسع وهي أف وستمائة وتسعة وخمسون [١٦٥٩] من الجامعة السابقة وبين مصح مسألته وهي ستة وتسعون [٩٦] نجدها متوافقة بالثلث فنثبت وفق كلٍ منهما .

فأما وفق السهام فخمسمائة وثلث وخمسون [٥٥٣] هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مسألته فاثنتان وثلثون [٣٢] هي جزء سهم الجامعة نضربها فيها ينتج أربعة ملايين وأربعمائة وثمانية وسبعون ألفاً وتسعمائة وستة وسبعون [٣٢ × ١٣٩٩٦٨ = ٤٤٧٨٩٧٦] وهي الجامعة النهائية لهذه المسألة والأخيرة .

لبنت الميتة الثامنة والتي هي بنت الميت الثاني من الجامعة السابقة فقط مليون ومائة وسبعون ألفاً وثلثمائة وستة وثلثون [٣٢ × ٣٦٥٧٣ = ١١٧٠٣٣٦] سهماً .

فلها من التركة عشرة آلاف وخمسمائة واثنتان وثمانون [١٠٥٨٢] ريالاً وثمانية قروش .

ولزوج الميتة الرابعة من الجامعة السابقة فقط مائة وستة وثمانون ألفاً وستمائة وأربعة وعشرون [٣٢ × ٥٨٣٢ = ١٨٦٦٣٤] سهماً .

فله من التركة ألف وستمئة وسبعة وثمانون [١٦٧٨] ريالاً ونصف الريال .

ولكل ابن من أبناء الميتة الرابعة مائة وتسعة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمانية وستون [٣٢ × ٤٣٧٤ = ١٣٩٩٦٨] سهماً .

فله من التركة ألفاً ومائتان وخمسة وستون [١٢٦٥] ريالاً واثنا عشر قرشاً .

ولبنت الميتة الخامسة والتي هي بنت الميتة الثامنة من الجامعة السابقة فقط مليون وخمسة وتسعون ألفاً وسبعمائة وأربعة وأربعون [٣٢ × ٣٤٢٤٢ = ١٠٩٥٧٤٤] سهماً .

فلها من التركة تسعة آلاف وتسع مائة وسبعة [٩٩٠٧] ريالاً وثمانية عشر قرشاً .

ولكل من بنتي الميتة السادسة من الجامعة السابقة فقط مائة وأربعة وعشرون ألفاً وأربعمائة وستة عشر [٣٢ × ٣٨٨٨ = ١٢٤٤١٦] سهماً .

فلها من التركة ألف ومائة وخمسة وعشرون [١١٢٥] ريالاً .

ولكل من ابنيها من الجامعة السابقة فقط مائتان وثمانية وأربعون ألفاً وثمانمائة واثنان وثلاثون  $32 \times 7776 = 248832$  [سهماً .

ولكل منهما من التركة ألفان ومائتان وخمسون [٢٢٥٠] ريالاً .

ولكل من عمي الميت السابع من الجامعة السابقة فقط ثلاثة وخمسون ألفاً وثمانية وثمانون  $32 \times 1659 = 53088$  [سهماً .

فله من التركة أربعمائة وثمانون [٤٨٠] ريالاً .

ولزوج الميتة الثامنة مائتان وعشرة آلاف ومائتان وأربعون [٢١٠٢٤٠] سهماً.

فله من التركة ألف وتسعمائة وريال واحداً [١٩٠١] .

ولكل من ابنتيها مائة وأربعون ألفاً ومائة وستون [١٤٠١٦٠] سهماً.

فلها من التركة ألف ومائتان وسبعة وستون [١٢٦٧] ريالاً وثمانية قروش .

ولكل من إختها ثلاثة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وستون [٢٣٣٦٠] سهماً .

فله من التركة مائتان وأحد عشر [٢١١] ريالاً وستة قروش .

ولزوجة الميت التاسعة ستة آلاف وستمئة وستة  
وثلاثون [٦٦٣٦] سهماً .  
فلها من الشركة ستون [٦٠] ريالاً .  
ولكل بنت من بناتها ثلاثة آلاف وثمانمائة وواحد  
وسبعون [٣٨٧١] سهماً .  
فلها من الشركة خمسة وثلاثون [٣٥] ريالاً .  
ولكل ابن سبعة آلاف وسبعمائة واثنان وأربعون  
[٧٧٤٢] سهماً .  
فله من الشركة سبعون [٧٠] ريالاً وهذه صورتها :  
- والله تعالى أعلم - .

## المسألة العيسية

أما المسألة العيسية فقد تقدم بها المستفتي أحمد..... عسيس قال فيها بعد السلام : أفيدكم بأن علي ..... عسيس قد توفي عن زوجتين وهما فلانة وفلانة وعن أمه فلانة وأولاده من فلانة ابنان وبنتان .

ومن زوجته فلانة ابن وبنتان وابن آخر من زوجة أخرى قد نوفيت قبل زوجها

ثم توفي محمد عن إخوانه وجدته ، ثم نوفيت شريفة عن أمها وإخوانها الأشقاء ، ثم نوفيت الأم عن أولاد إبنها ، ثم توفي حمود عن عن أمه وزوجته وأولاده وهم ثلاثة أولاد وست بنات ، ثم نوفيت الزوجة مريم عن بنتيها وأولاد ابنها وتركها قدرها خمسة وأربعون حبلاً [٤٥] ذرعة الحبل خمسون باعاً .

وهي بالاختصار على النحو التالي :

- ١- هلك الميت الأول عن أم وزوجتين وأربعة أبناء وأربع بنات ؛ فأما أحدهم فمن زوجة غير الزوجتين الموجودتين ، وأما ابنان وبنتان فمن إحدى الزوجتين وأما الابن الآخر والبنتان فمن الزوجة الأخرى .

- ٢- ثم هلك الثاني هو ابن الميت الأول عمن في المسألة وهم إخوته وأخواته لأبيه وجدته .
- ٣- ثم هلكت الميتة الثالثة وهي بنت الميت الأول عمن في المسألة وهم أمها وإخوتها الأشقاء وإخوتها لأبيها وجدتها .
- ٤- ثم هلكت الميتة الرابعة وهي : أم الميت الأول عمن في المسألة وهم أولاد ابنها ثلاثة ذكور وثلاث إناث .
- ٥- ثم هلك الميت الخامس وهو من أبناء الميت الأول عمن في المسألة وهي أمه وعن زوجة وثلاثة أبناء وست بنات منها .
- ٦- ثم هلكت الميتة السادسة وهي إحدى زوجتي الميت الأول عمن في المسألة وهما بنتان وعن أولاد ابنها ثلاثة أبناء ست بنات المذكورين في المسألة السابقة .
- فأما المسألة الأولى :** فأصلها من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجتين الثمن واحد [١] منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [٢] وللأم السدس أربعة [٤]



والباقى سبعة عشر [١٧] للأولاد للذكر مثل حظ  
الأنثيين وهى منكسرة أيضاً عليهم ومباينة لرؤوسهم  
اثني عشر [١٢]

وبالنظر بين المثبتات من الرؤوس نجدها متداخلة  
فنكتفى بالأكبر اثني عشر [١٢] ثم نضربها في أصل  
المسألة أربعة وعشرين [٢٤] ينتج مائتان وثمانية  
وثمانون [  $٢٤ \times ١٢ = ٢٨٨$  ] ومنه يصح هذا  
الانكسار .

للزوجتين ستة وثلاثون [  $٣ \times ١٢ = ٣٦$  ]. لكل منهما  
ثمانية عشر [١٨] .

وللأم ثمانية وأربعون [  $٤ \times ١٢ = ٤٨$  ] .

ولكل ابن سبعة عشر [١٧] ، ولكل بنت سبعة [٧] .

**وأما مسألة الميت الثانى** : فأصلها من ستة [ ٦ ] للجدة  
السدس واحد [ ١ ] والباقي خمسة [ ١ ] بين الإخوة للذكر  
مثل حظ الأنثيين وهى منكسرة عليهم وموافقة لرؤوسهم  
بالنصف فنثبت وفق رؤوسهم اثني عشر [ ٢ ] ثم نضربها في  
أصل المسألة ستة [ ٦ ] ينتج اثنا عشر [  $٦ \times ٢ = ١٢$  ]  
ومنها يصح هذا الانكسار .

للجدة اثنان [  $١ \times ٢ = ٢$  ] وللإخوة عشرة [  $٥ \times ٢ = ١٠$  ]  
لكل أخ اثنان [ ٢ ] ولكل أخت واحد [ ١ ] .

وبالنظر بين سهام الميت الثاني وهي أربعة وثلاثون [٣٤].

وبين مصح مسألته وهي اثنا عشر [١٢] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت وفق كل منهما .

فأما وفق سهامة فسبعة عشر [١٧] وهي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مصح مسألته فستة [٦] هي جزء سهم الجامعة نضربها في مصح مسألة الميت الأول وهي مائتان وثمانية وثمانون [٢٨٨] ينتج ألف وسبعمائة وثمانية وعشرون [١٧٢٨ = ٢٨٨ × ٦] وهي الجامعة للمسألتين.

لكل من الزوجتين مائة وثمانية [١٠٨ = ١٨ × ٦] سهماً .

ولكل أخ من المسألة الأولى بالبنوة مائتان وأربعة [٦ × ٣٤ = ٢٠٤] أسهم .

وله من المسألة الثانية بالأخوة أربعة وثلاثون [١٧ × ٢ = ٣٤] سهماً .

المجموع مائتان وثمانية وثلاثون [٢٠٤ + ٣٤ = ٢٣٨] سهماً .

ولكل أخت من المسألة الأولى بالبنوة مائة واثنان [٦] ×  
 $17 = 102$  [١٠٢] سهماً .

ولها من المسألة الثانية بالأخوة سبعة عشر [١] × ١٧ =  
 $17$  [١٧] سهماً .

المجموع مائة وتسعة عشر مائة وتسعة عشر [١١٩]  
 سهماً .

وللجدة من المسألة الأولى بالأمومة مائتان وثمانية  
 وثمانون [٦ × ٤٨ ٢٨٨] سهماً .

ولها من المسألة الثانية بالجدودة أربعة وثلاثون [٢] ×  
 $17 = 34$  [٣٤] سهماً .

المجموع ثلاثمائة واثنان وعشرون [٢٨٨ + ١٧ =  
 $322$  [٣٢٢] سهماً .

**وأما مسألة الميئة الثالثة :** فأصلها من ستة [٦] للأم  
 السدس واحد [١] وتسقط الجدة بها والباقي خمسة [٥]  
 للإخوة والأخوات الأشقاء للذكر مثل حظ الأنثيين للأخ  
 اثنان [٢] وللأخت واحد [١] وبهم يسقط الإخوة  
 والأخوات لأب .

وبالنظر بين سهام هذه الميئة مائة وتسعة عشر [١١٩]  
 من الجامعة السابقة وبين مسألتها ستة [٦] نجدها متباينة  
 فنضرب كامل المسألة ستة في كامل الجامعة السابقة

وهي ألف وسبعمائة وثمانية وعشرون [١٧٢٨] ينتج  
عشرة آلاف وثلاثمائة وثمانية وستون [  $١٧٢٨ \times ٦ =$   
١٠٣٦٨ ] وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة.  
لزوجة الميت الأول من الجامعة السابقة فقط ستمائة  
وثمانية وأربعون [  $٦٤٨ = ١٠٨ \times ٦$  ] سهماً .  
ولأم من الجامعة السابقة بالزوجية ستمائة وثمانية  
وأربعون [  $٦٤٨ = ١٠٨ \times ٦$  ] سهماً .  
ولها من المسألة الحالية بالأمومة مائة وتسعة عشر  
[  $١١٩ = ١١٩ \times ١$  ] سهماً .  
المجموع [  $٧٦٧ = ١١٩ + ٦٤٨$  ] سهماً .  
ولكل أخ شقيق من الجامعة السابقة ألف وأربعمائة  
ووثمانية وعشرون [  $١٤٢٨ = ٦ \times ٢٣٨$  ] سهماً .  
وله من المسألة الحالية مائتان وثمانية وثلاثون [  $٢ \times$   
١١٩ = ٢٣٨ ] سهماً .  
المجموع ألف وستمائة وستة وستون [  $٢٣٨ + ١٤٢٨ =$   
١٦٦٦ ] سهماً .  
ولالأخت الشقيقة من الجامعة السابقة سبعمائة وأربعة  
عشر [  $٧١٤ = ١١٩ \times ٦$  ] سهماً .  
ولها من المسألة الحالية مائة وتسعة عشر [  $١١٩ \times ١ =$   
١١٩ ] سهماً .

المجموع ثمانمائة وثلاثة وثلاثون [٧١٤ + ١١٩ = ٨٣٣] سهماً .

ولأخ لأب من الجامعة السابقة فقط ألف وأربعمائة  
وثمانية وعشرون [٦ × ٢٣٨ = ١٤٢٨] سهماً .

ولكل من الأختين لأب من الجامعة السابقة فقط سبعمائة  
وأربعة عشر [٦ × ١١٩ = ٧١٤] سهماً .

وللجدة من الجامعة السابقة فقط ألف وتسعمائة واثنان  
وثلاثون [٦ × ٣٢٢ = ١٩٣٦] سهماً .

**وأما مسألة الميت الرابع :** فأصلها من عدد رؤوس  
ورثتها تسعة [٩] لكل ذكر اثنان [٢] ولكل أنثى واحد  
[١] ومنها صحت .

وبالنظر بين سهام الجدة تسعمائة واثنان وثلاثون  
[١٩٣٦] من الجامعة السابقة بين مسألتها تسعة [٩]  
نجدها متوافقة بالثلث فنثبت وفق كلٍ منهما .

فأما وفق السهام فستمائة وأربعة وأربعون [٦٤٤] هي  
جزء سهم مسألتها نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق المسألة فتلاثة [٣] نضربها في الجامعة  
السابقة وهي عشرة آلاف وثلاثمائة وثمانية وستون ينتج  
واحد وثلاثون ألفاً ومائة وأربعة [٣ × ١٠٣٦٨ = ٣١١٠٤]  
وهي الجامعة لها ولسابقتها .

لزوجة الميت الأول من الجامعة السابقة فقط ألف  
وتسعمائة وأربعة وأربعون  $[3 \times 648 = 1944]$   
سهماً .

وللثانية من الجامعة السابقة فقط ألف وثلاثمائة وواحد  
 $[3 \times 767 = 1301]$  سهماً .

ولكل من ابني الابن من الجامعة السابقة - بالأخوة  
الشقيقة - أربعة آلاف وتسعمائة وثمانية وتسعون  $[3 \times 4998 = 1666]$   
سهماً .

وله من المسألة الحالية بنوة بنوة  $[2 \times 644 = 1288]$   
سهماً .

المجموع ستة آلاف ومائتان وستة وثمانون  $[4998 + 1288 = 6286]$   
سهماً .

ولأختها من الجامعة السابقة ألفان وسبعمائة وتسعة  
وتسعون  $[3 \times 833 = 2799]$  سهماً .

ولها من المسألة الحالية بنوة بنوة ستمائة وأربعة  
وأربعون  $[1 \times 644 = 644]$  سهماً .

المجموع ثلاثة آلاف ومائة وثلاثة وأربعون  $[2799 + 644 = 3143]$   
سهماً

ولابن الابن الآخر من الجامعة السابقة بأخوة الأبوة  
أربعة آلاف ومائتان وأربعة وثمانون  $[3 \times 833 = 2499]$  سهماً .

وله من المسألة الحالية ببنة البنة ألف ومائتان وثمانية  
وثمانون  $[2 \times 644 = 1288]$  سهماً .

المجموع خمسة آلاف وخمسمائة واثنان وسبعون  
 $[4284 + 1288 = 5572]$  سهماً .

ولكل من بنتي الابن الأخيرين من الجامعة السابقة بأخوة  
الأبوة ألفان ومائة واثنان وأربعون  $[3 \times 714 = 2142]$   
سهماً .

ولها من المسألة الحالية بالبنة ستمائة وأربعة وأربعون  
 $[1 \times 644 = 644]$  سهماً .

المجموع ألفان وسبعمائة وستة وثمانون سهماً  $[2142 + 644 = 2786]$  سهماً .

**وأما مسألة الميت الخامس :** فإن أصلها من أربعة  
وعشرين  $[24]$  للأم السدس أربعة  $[4]$  وللزوجة الثمن  
ثلاثة  $[3]$  .

والباقي سبعة عشر  $[17]$  بين الأولاد للذكر مثل حظ  
الأنثيين وهي منكسرة عليهم ورؤوسهم وهي اثنا عشر  
 $[12]$  نضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين  $[24]$

ينتج مائتان وثمانية وثمانون  $[٢٨٨ = ٢٤ \times ١٢]$  ومنها يصح هذا الانكسار .

للأم ثمانية وأربعون  $[٤٨ = ١٢ \times ٤]$  .

وللزوجة ستة وثلاثون  $[٣٦ = ١٢ \times ٣]$  .

ولكل ابن أربعة وثلاثون  $[٣٤]$  .

ولكل بنت سبعة عشر  $[١٧]$  .

وبالنظر بين سهام هذا الميت خمسة آلاف وخمسمائة واثتان وسبعون  $[٥٥٧٢]$  وبين مصح مسألته وهي مائتان وثمانية وثمانون  $[٢٨٨]$  نجدها متوافقة بالربع فنثبت وفق كلٍ منهما .

فأما وفق السهام فألف وثلثمائة وثلاثة وتسعون  $[١٣٩٣]$  هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مصح المسألة فائتان وسبعون  $[٧٢]$  نضربها في الجامعة السابقة وهي واحد وثلاثون ألفاً ومائة وأربعة مليونان وماتان وتسعة وثلاثون ألفاً وأربعمائة وثمانية وثمانون  $[٢٢٣٩٤٨٨ = ٣١١٠٤ \times ٧٢]$  وهي الجامعة لها ولسابقتها .

للأم من الجامعة السابقة ألف وتسعمائة وأربعة وأربعون نضربها في جزء السهم اثنين وسبعين ينتج



مائة وتسعة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمانية وستون  
[١٣٩٩٦٨ = ٧٢ × ١٩٤٤] سهماً .

ولها من المسألة الحالية ثمانية وأربعون نضربها في  
جزء السهم ألف وثلثمائة وثلاثة وتسعين ينتج ستة  
وستون ألفاً وثمانمائة وأربعة وستون [١٣٩٣ × ٤٨ =  
٦٦٨٦٤] سهماً .

المجموع مائتان وستة آلاف وثمانمائة واثنان وثلاثون  
[٢٠٦٨٣٢ = ٦٦٨٦٤ + ١٣٩٩٦٨] سهماً .

وللزوجة الثانية للميت الأول من الجامعة السابقة ألف  
وثلثمائة وواحد نضربها في جزء السهم اثنين وسبعين  
ينتج مائة وخمسة وستون ألفاً وستمائة واثنان وسبعون  
[١٦٥٦٧٢ = ١٣٠١ × ٧٢] سهماً .

ولكل من ابني ابن الميت الرابع من الجامعة السابقة  
ستة آلاف ومائتان وستة وثمانون نضربها في جزء السهم  
اثنين وسبعين ينتج أربعمائة واثنان وخمسون  
وخمسمائة واثنان وتسعون [٦٢٨٦ × ٧٢ =  
٤٥٢٥٩٢] سهماً .

ولأختهما من الجامعة السابقة ثلاثة آلاف ومائة وثلاثة  
وأربعون نضربها في جزء السهم اثنين وسبعين ينتج

مائتان وستة وعشرون ألفاً ومائتان وستة وتسعون  
[٢٢٦٢٩٦ = ٧٢ × ٣١٤٣] سهماً .

ولكل من بنتي ابنه الأخرين من الجامعة السابقة الأفان  
وسبعمائة وستة وثمانون تضربها في جز السهم اثنين  
وسبعين ينتج مائتا ألف وخمسمائة واثنان وتسعون [٧٢  
× ٢٧٨٦ = ٢٠٠٥٩٢] سهماً .

ولزوجة الميت الحلي من مسألته ستة وثلاثون ،ضربها  
في جزء السهم ألف وثلاثمائة وثلاثة وتسعين ينتج  
خمسون ألفاً ومائة وثمانية وأربعون [٣٦ × ١٣٩٣ =  
٥٠١٤٨] سهماً .

ولكل ابن من ابنائه ؛ من المسألة أربعة وثلاثون  
نضربها في جزء السهم ألف وثلاثمائة وثلاثة وتسعين  
ينتج سبعة وأربعون ألفاً وثلاثمائة واثنان وستون [٣٤  
× ١٣٩٣ = ٤٧٣٦٢] سهماً .

ولكل بنت من بناته من مسألته سبعة عشر نضربها في  
جزء السهم ألف وثلاثمائة وثلاثة وتسعين ينتج ثلاثة  
وعشرون ألفاً وستمائة وواحد وثمانون [١٧ × ١٣٩٣ =  
٢٣٦٨١] سهماً .

**وأما مسألة الميت السادس :** فأصلها من ثلاثة [٣] للبنتين الثلثان اثنان [٢] لكل واحدة واحد [١] .  
والباقي واحد لأولاد الابن منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم اثني عشر [١٢] نضربها في أصل المسألة ينتج ستة وثلثون  $[٣٦ = ١٢ \times ٣]$  ومنها يصح هذا الانكسار .

وبالنظر بين سهام هذه الميتة وهي مائتان وستة آلاف وثمانمائة واثنان وثلثون [٢٠٦٨٣٢] من الجامعة السابقة وبين مصح مسألتها وهي ستة وثلثون [٣٦] نجدها متوافقة بنصف السدس فنثبت وفقهما .  
فأما وفق السهام فسبعة عشر ألفاً ومائتان وستة وثلثون [١٧٢٣٦] هي جز سهم المسألة نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق المسألة فتلاثة [٣] هي جزء سهم الجامعة السابقة نضربها فيها ينتج ستة ملايين وسبعمائة وثمانية عشر ألفاً وأربعمائة وأربعة وستون  $[٢٢٣٩٤٨٨ \times ٣ = ٦٧١٨٤٦٤]$  وهي الجامعة لها ولسابقتها والأخيرة لهذه المسألة .

لزوجة الميت الأول من الجامعة السابقة مائة وخمسة وستون ألفاً وستمائة واثنان وسبعون نضربها في جزء

السهم ثلاثة ينتج أربعمئة وسبعة وتسعون ألفاً وستة عشر [  $3 \times 160672 = 497016$  ] سهماً .

فلها من التركة ثلاثة حبال وستة عشر باعاً وذراع واحداً وتسعة عشر إصبعاً وخُمس الإصبع .

ولكل من ابني الميت الأول من إحدى الزوجتين من الجامعة السابقة أربعمئة واثنان وخمسون وخمسمئة واثنان وتسعون [  $452592$  ] نضربها في جزء سهم الجامعة ثلاثة ينتج مليوناً وثلاثمئة وسبعة وخمسون ألفاً وسبعمئة وستة وسبعون [  $3 \times 452592 = 1357776$  ] سهماً .

فله من التركة تسعة حبال وأربعة أبواع وذراعان وعشرون إصبعاً وأربعة أخماس الإصبع .

ولأختها من الجامعة السابقة مائتان وستة وعشرون ألفاً ومائتان وستة وتسعون [  $226296$  ] نضربها في جزء سهم الجامعة ثلاثة ينتج ستمئة وثمانية وسبعون ألفاً وثمانمئة وثمانية وثمانون [  $3 \times 226296 = 678888$  ] سهماً .

فلها من التركة أربعة حبال وسبعة وعشرون باعاً وذراع وعشر أصابع وخمسا الإصبع .

ولكل من بنتي الميت الأول من الزوجة المتوفاة من الجامعة السابقة مائتا ألف وخمسمائة واثنان وتسعون نضربها في جزء السهم ثلاثة ينتج ستمائة وواحد ألف وسبعمائة وستة وسبعون  $[3 \times 200592 = 601776]$  سهماً .

ولها من المسألة الحالية اثنا عشر نضربها في جز سهمها سبعة عشر ألفاً ومائتان وستة وثلاثون ينتج مائتان وستة آلاف وثمانمائة واثنان وثلاثون  $[12 \times 17236 = 206832]$  سهماً .

المجموع ثمانمائة وثمانية آلاف وستمائة وثمانية  $[601776 + 200592 = 808608]$  سهماً فلها من التركة خمسة حبال وعشرون باعاً وثلاثة أذرع وخمس أصابع إلا عشر الإصبع .

ولزوجة ابن المتوفى الخامس من الجامعة السابقة خمسون ألفاً ومائة وثمانية وأربعون نضربها في جزء السهم ثلاثة ينتج مائة وخمسون ألفاً وأربعمائة وأربعة وأربعون  $[3 \times 50148 = 150444]$  سهماً . فلها من التركة حبل وذراع واثنان عشر إصبعاً وأربعة أخماس الإصبع .

ولكل ابن ابن من الجامعة السابقة سبعة وأربعون ألفاً  
وثلاثمائة واثنان وستون نضربها في جزء سهم الجامعة  
ثلاثة ينتج مائة واثنان وأربعون ألفاً وستة وثمانون  
[  $3 \times 47362 = 142086$  ] سهماً .

وله من المسألة الحالية اثنان نضربها في جزء سهمها  
سبعة عشر ألفاً ومائتين وستة وثلاثون ألفاً وأربعمائة  
واثنان وسبعون [  $2 \times 17236 = 34472$  ] سهماً .  
المجموع مائة وستة وسبعون ألفاً وخمسمائة وثمانية  
وخمسون [  $142086 + 34472 = 176558$  ] سهماً .  
فله من التركة حبل وتسعة أبواع واثنا عشر إصبعاً  
وخمسا الإصبع .

ولكل بنت ابن من الجامعة السابقة بالبنة ثلاثة  
وعشرون ألفاً وستمائة وواحد وثمانون نضربها في  
جزء سهم الجامعة ثلاثة ينتج واحد وسبعون ألفاً وثلاثة  
وأربعون [  $3 \times 23681 = 71043$  ] سهماً .

ولها من المسألة الحالية سبعة عشر ألفاً ومائتين وستة  
وثلاثون ألفاً وأربعمائة واثنان وسبعون [  $1 \times 17236$  ]  
سهماً .

لمجموع ثمانية وثمانون ألفاً ومائتان وتسعة وسبعون  
[  $17236 + 71043 = 88279$  ] سهماً .

فلها من التركة تسعة وعشرون باعاً وذراعان وست  
أصابع وخُمْس الإصبع .  
وهذه صورتها : - والله تعالى أعلم - .

## المسألة الجحافية

وأما المسألة الجحافية فقد تقدم بها المستفتي ..... يوسف  
على فضيلة شيخنا أحمد النجمي حفظه الله تعالى ومد في  
عمره ثم أحالها إليّ لضيق الوقت لديه بسبب كثرة الدروس  
والمحاضرات والندوات والدورات ما الله به عليم .

نهايك عما يعانيه من قصور في وظيفة عضلة القلب  
أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يشفيه شفاءً لا يغادر  
سقماً إنه تعالى ولي ذلك والقادر عليه فكتب إليّ بعد أن شرع  
في حل بعض مسائلها بقوله : { } فضيلة الشيخ علي ناشب  
شراحيلى الجعدية المحترم فضلاً لا أمراً وزع بين هؤلاء  
الورثة القطعة الطين التي معهم جزيث خيراً والسلام أخوكم  
أحمد النجمي ١٤١٧/٥/١ هـ { } وكانت التركة أربعة حبال  
ذرة الحبل أربعون باعاً .

فقلت بقسمتها للسائل والله الحمد والمنة وهي باختصار  
على النحو التالي :

- ١- هلك الميت الأول فلان ..... جحاف عن  
زوجة وابن وثلاث بنات منها وابن ثاني من  
غيرها .



٢- ثم هلكت الميتة الثانية وهي إحدى البنات عن من في المسألة وهم أمها وأخوها وأختها الأشقاء وأخوها لأبيها .

٣- ثم هلك الميت الثالث وهو الأخ الشقيق في المسألة الثانية عن من في المسألة وهم أمه وأختاه الشقيقتان وأخوه لأبيه .

٤- ثم هلكت الميتة الرابعة وهي الأم في المسألة الثالثة عن من في المسألة وهما بنتاها وعن أخ أما مسألة الميت الأول : فأصلها من ثمانية [٨] ومنها صحت .

للزوجة الثمن واحد [١] والباقي سبعة [٧] بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين لكل ابن اثنان [٢] ولكل بنت واحد [١] .

وأما مسألة الميت الثاني : فأصلها من ستة [٦] للأم السدس واحد [١] .

والباقي خمسة [٥] للأخ والأختين الأشقاء منكسرة عليهم ومباينة لرؤسهم أربعة [٤] نضربها في أصل المسألة ستة [٦] ينتج أربعة وعشرون [٤ × ٦ = ٢٤] ومنها يصح هذا الانكسار .

للام أربعة [٤ × ١ = ٤] أسهم .

ولالأخ والأختين عشرون  $[٤ \times ٥ = ٢٠]$  سهماً .  
 للأخ عشرة  $[١٠]$  أسهم .  
 ولكل من الأختين خمسة  $[٥]$  أسهم .  
 وبالنظر بين سهام الميثة الثانية واحد  $[١]$  من المسألة  
 الأولى وبين مصح مسألتها أربعة وعشرين  $[٢٤]$   
 نجدها متباينة فنضرب كامل مصح مسألتها في كامل  
 المسألة الأولى ينتج مائة واثنان وتسعون  $[٨ \times ٢٤ =$   
 $١٩٢]$  وهي الجامعة للمسألتين .  
 للزوجة من المسألة الأولى واحد نضربه في أربعة  
 وعشرين جزء السهم ينتج أربعة وعشرون  $[١ \times ٢٤ =$   
 $٢٤]$  سهماً .  
 ولها من المسألة الثانية بالأمومة أربعة  $[٤ \times ٤ =$   
 $١٦]$  أسهم .  
 المجموع ثمانية وعشرون  $[٢٥٤ + ٤ = ٢٥٨]$  سهماً .  
 ولأخ لأب من المسألة الأولى بالبنوة فقط اثنان  
 نضربها في جزء السهم أربعة وعشرين ينتج ثمانية  
 وأربعون  $[٢ \times ٢٤ = ٤٨]$  سهماً .  
 ولأخ الشقيق من المسألة الأولى بالبنوة بالبنوة كذلك  
 اثنان نضربها في جزء السهم أربعة وعشرين ينتج  
 ثمانية وأربعون  $[٢ \times ٢٤ = ٤٨]$  سهماً .

وله من المسألة الثانية بالأخوة عشرة [  $10 = 10 \times 1$  ] أسهم .

المجموع ثمانية وخمسون [  $58 = 10 + 48$  ] سهماً .  
ولكل من الأختين الشقيقتين من المسألة الأولى أربعة وعشرون [  $24 = 24 \times 1$  ] سهماً .

ولها من المسألة الثانية بالبنوة خمسة [  $5 = 5 \times 1$  ] أسهم .

المجموع تسعة وعشرون [  $29 = 5 + 24$  ] سهماً .  
**وأما مسألة الميت الثالث :** فأصلها من ستة [ ٦ ] ومنها صحت لأم السدس واحد [ ١ ] ، وللأختين الشقيقتين الثلثان أربعة [ ٤ ] لكل واحدة اثنان [ ٢ ] ، والباقي واحد [ ١ ] للأخ لأب تعصياً .

وبالنظر بين سهام الميت الثالث ثمانية وخمسين من الجامعة السابقة وبن مسألته ستة نجدها متوافقة بالنصف فنثبت وفق كل منهما .

فأما وفق السهام فتية وعشرون [ ٢٩ ] هي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مسألته فثلاثة تضربها في الجامعة السابقة ينتج خمسمائة وستة وسبعون [  $576 = 192 \times 3$  ] .  
وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .

لألم من الجامعة السابقة ثمانية وعشرون [٢٨] نضربها في جزء سهم الجامعة ثلاثة [٣] ينتج أربعة وثمانون  $[٨٤ = ٢٨ \times ٣]$  سهماً .

ولها من المسألة الحالية تسعة وعشرون  $[٢٩ \times ١ = ٢٩]$  سهماً .

المجموع مائة وثلاثة عشرة  $[١١٣ = ٢٩ + ٨٤]$  سهماً .

للأخ لأب من الجامعة السابقة ثمانية وأربعون [٤٨] نضربها في جزء سهم الجامعة ثلاثة [٣] ينتج مائة وأربعة وأربعون  $[١٤٤ = ٤٨ \times ٣]$  سهماً .

وله من المسألة الحالية تسعة وعشرون  $[٢٩ \times ١ = ٢٩]$  سهماً .

المجموع مائة وثلاثة سبعون  $[١٤٤ + ٢٩ = ١٧٣]$  سهماً .

ولكل من الأختين الشقيقتين من الجامعة السابقة تسعة وعشرون [٢٩] نضربها في جزء سهم الجامعة ثلاثة [٣] ينتج سبعة وثمانون  $[٨٧ = ٢٩ \times ٣]$  سهماً .

ولها من المسألة الحالية اثنان [٢] نضربها في جزء سهم المسألة تسعة وعشرين ينتج ثمانية وخمسون  $[٥٨ = ٢٩ \times ٢]$  سهماً .

المجموع مائة وخمسة وأربعون [٨٧ + ٥٨ = ١٤٥] سهماً.

وأما المسألة الميئة الرابعة فأصلها من ثلاثة [٣] ومنها صحت المسألة لبنتين الثلثان أربعة [٤] لكل واحدة واحد [١] والباقي واحد [١] للأخ لغير أم .

وبالنظر بين سهام الأم مائة وثلاثة عشرة [١١٣] من الجامعة السابقة ، وبين مسألتها ثلاثة [٣] نجدها متباينة فأما سهام الأم مائة وثلاثة عشرة [١١٣] فهي جز سهم مسألتها نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما أصل مسألتها ثلاثة [٣] فهي جزء سهم الجامعة نضربه فيها ينتج ألف وسبعمائة وثمانية وعشرون [٣ × ٥٧٦ = ١٧٢٨] وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .

للأخ لأب من الجامعة السابقة فقط مائة وثلاثة وسبعون [١٧٣] نضربها في جزء السهم ثلاثة [٣] ينتج خمسمائة وتسعة عشرة [٣ × ١٧٣ = ٥١٩] سهماً .  
فله من التركة حبل وثمانية أبواع وعشر الباع [٤٨,١]

ولكل من البننتين من الجامعة السابقة بالأخوة مائة  
 وخمسة وأربعون [١٤٥] نضربها في جز السهم ثلاثة  
 [٣] ينتج أربعمائة وخمسة وثلاثون [٤٣٥] سهماً .  
 ولها من المسألة الحالية واحد نضربه في جز السهم مائة  
 وثلاثة عشرة [١١٣] ينتج مائة وثلاثة عشرة [١  
 $\times 113 = 113$ ] سهماً .  
 المجموع خمسمائة وثمانية وأربعون [٤٣٥ + ١١٣  
 = ٥٤٨] سهماً .  
 فلها من التركة حبل وربع الحبل وسبعة أعشار الباع  
 [٥٠,٧] .  
 وللأخ لغير أم من المسألة الحالية فقط مائة وثلاثة عشرة  
 [١  
 $\times 113 = 113$ ] سهماً .  
 فله من التركة عشرة أبواع ونصف الباع [١٠,٥]  
 وهذه صورتها : - والله تعالى أعلم - .



## المسألة الحسانية

وأما المسألة الحسانية فقد تقدم بها المستفتي فلان.....

حساني وتركها قدرها عشرة آلاف [ ١٠٠٠٠ ] ريالاً .

وهي باختصار على النحو التالي :

١- هلك الميت الأول فلان ..... حساني عن زوجة

وابنين وبننتين منها .

٢- باعت إحدى البننتين نصيبها من تركة أبيها فقط على

أخويها .

٣- ثم هلكت الميتة الثانية وهي بنت الميت الأول عن

من في المسألة وهم أمها وأغواها الشقيقان وأختها

الشقيقة وعن زوج وبننتين .

٤- ثم هلك الميت الثالث وهو أحد الشقيقين في المسألة

السابق عن من في المسألة وهم أمه وأخوه وأخته

الشقيقان وعن زوجة وثلاث بنات .

**فأما مسألة الميت الأول : فأصلها من ثمانية [٨]**

للزوجة الثمن واحد [١] .

والباقي سبعة [٧] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ستة

[٦] نضربها في أصل المسألة ثمانية [٨] ينتج ثمانية

وأربعون [  $٦ \times ٨ = ٤٨$  ] ومنها صح هذا الانكسار .



للزوجة ستة [  $6 = 6 \times 1$  ] أسهم ، ولكل ابن أربعة عشر [ ١٤ ] ولكل بنت سبعة [ ٧ ] .

**وأما مسألة البيع :** فمن اثنين [ ٢ ] لكل واحد من الأخوين الشقيقين واحد [ ١ ] .

وبالنظر بين المسألة اثنين [ ٢ ] وسهام البنت سبعة [ ٧ ] نجدها متباينة

فأما السهام سبعة [ ٧ ] فهي جزء سهم مسألتها نضرب فيها كل وارث منها

وأما المسألة اثنان [ ٢ ] فهي جزء سهم الجامعة نضربها في مصحح المسألة الأولى ثمانية وأربعين [ ٤٨ ] ينتج ستة وتسعون [  $96 = 48 \times 2$  ] وهي الجامعة للمسألتين .

للزوجة من المسألة الأولى فقط ستة [ ٦ ] نضربها في جزء السهم اثنين ينتج اثنا عشر [  $12 = 6 \times 2$  ] سهماً .

ولكل من الأخوين الشقيقين من المسألة الأولى بالبنة أربعة عشر [ ١٤ ] نضربها في جزء السهم اثنين [ ٢ ] ينتج ثمانية وعشرون [ ٢٨ ] سهماً .

وله من مسألة الإخراج وهي المسألة الثانية واحد [ ١ ] نضربه في جز سهمي سبعة [ ٧ ] ينتج سبعة [  $7 = 7 \times 1$  ] أسهم .

المجموع خمسة وثلاثون  $[28 + 7 = 35]$  سهماً .  
 وللأخت الشقيقة من المسألة الأولى فقط سبعة  $[7]$   
 نضربها في جزء السهم اثنين  $[2]$  ينتج أربعة عشر  $[2]$   
 $[14 = 7 \times 2]$  سهماً .  
**وأما مسألة الميتة الثانية :** فأصلها من اثني عشر  $[12]$   
 وعالت إلى ثلاثة عشر  $[13]$  .  
 للأم السدس اثنان  $[2]$  .  
 وللزوج الربع ثلاثة  $[3]$  .  
 وللبنين الثلثان ثمانية  $[8]$  لكل منهما أربعة  $[4]$  .  
 ويسقط الإخوة الأشقاء بالاستغراق .  
 وبالنظر بين سهام الميتة أربعة عشرة  $[14]$  من  
 الجامعة السابقة وبين عول مسألتها ثلاثة عشر  $[13]$   
 نجدها متباينة .  
 فأما السهام فأربعة عشر  $[14]$  فهي جزء سهم مسألتها  
 نضرب فيها سهام كل وارث منها  
 وأما عول المسألة فتلاثة عشر  $[13]$  فهي جزء سهم  
 الجامعة نضربها في الجامعة السابقة ستة وتسعين  $[96]$   
 ينتج ألف ومائتان وثمانية وأربعون  $[14 \times 96 = 1344]$   
 $[1248]$  وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .

للأم من الجامعة السابقة اثنا عشر [١٢] نضربها في جزء سهم الجامعة ثلاثة عشر [١٣] ينتج مائة وستة وخمسون  $[١٥٦ = ١٣ \times ١٢]$  سهماً .

ولها من المسألة الحالية اثنان [٢] نضربها في جزء سهمها أربعة عشر [١٤] ينتج ثمانية وعشرون  $[١٤ \times ٢ = ٢٨]$  سهماً .

المجموع مائة وأربعة وثمانون  $[١٨٤ = ٢٨ + ١٥٦]$  سهماً .

ولكل من الأخوين الشقيقين من الجامعة السابقة فقط خمسة وثلاثون [٣٥] نضربها في جزء سهمها ثلاثة عشر [١٣] ينتج أربعمئة وخمسة وخمسون  $[٣٥ \times ١٣ = ٤٥٥]$  سهماً .

ولزوج الميثة الثانية ثلاثة [٣] نضربها في جزء سهمها أربعة عشر [١٤] ينتج اثنان وأربعون [٤٢] سهماً .  
ولكل من بنتيها أربعة [٤] نضربها كذلك في جزء سهمها أربعة عشر [١٤] ينتج ستة وخمسون [٥٦] سهماً .

**وأما مسألة الميت الثالث :** فأصلها من أربعة وعشرين [٢٤] للأم السدس أربعة [٤] وللزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللبنات الثلثان ستة عشرة [١٦] منكسرة عليهن ومباينة

لرؤوسهن ثلاثة [٣] والباقي واحد [١] للأخ والأخت الشقيقين كذلك منكسر عليهما ومباين لرؤوسهما ثلاثة [٣].

وبالنظر بين المثبتات من الرؤوس نجدها متماثلة فنكتفي بأحد العددين ثلاثة [٣] نضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين [٢٤] ينتج اثنان وسبعون ومنها يصح هذا الانكسار [٧٢ = ٢٤ × ٣].  
لأم اثنا عشر [١٢ = ٤ × ٣] سهماً .  
ولالأخ الشقيق اثنان [٢] ، وللأخت الشقيقة سهماً واحداً [١].

وللزوجة تسعة [٩ = ٣ × ٣] أسهم .  
ولكل بنت ستة عشر [١٦] سهماً .  
وبالنظر بين سهام هذا الميت أربعمئة وخمسة وخمسين [٤٥٥] من الجامعة السابقة وبين مصح مسألته اثنين وسبعين [٧٢] نجدها متباينة .  
فأما سهامه فهي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .  
وأما مسألته في جزء سهم الجامعة نضربها فيها ينتج تسعة وثمانون ألفاً وثمانمئة وستة وخمسون [٧٢ ×

١٢٤٨ = ٨٩٨٥٦] وهي الجامعة لهذه المسألة  
والجامعة السابقة .

للأم من الجامعة السابقة مائة وأربعة وثمانون [١٨٤]  
نضربها في جزء السهم اثنين وسبعين [٧٢] ينتج ثلاثة  
عشر ألفاً ومائتان وثمانية وأربعون [٧٢ × ١٨٤ =  
١٣٢٤٨] سهماً .

ولها من المسألة الحالية اثنا عشر [١٢] نضربها في  
جزء السهم أربعمائة وخمسة وخمسون [٤٥٥]  
ينتج خمسة آلاف وأربعمائة وستون [١٢ × ٤٥٥ =  
٥٤٦٠] سهماً .

المجموع ثمانية عشر ألفاً وسبعمائة وثمانية [١٣٢٤٨ +  
٥٤٦٠ = ١٨٧٠٨٠] سهماً .

وللأخ الشقيق من الجامعة السابقة أربعمائة وخمسة  
وخمسون [٤٥٥] نضربها في جزء السهم اثنين وسبعين  
[٧٢] ينتج اثنان وثلاثون ألفاً وسبعمائة وستون [٤٥٥ ×  
٧٢ = ٣٢٧٦٠] سهماً .

وله من المسألة الحالية اثنان [٢] نضربها في جزء  
السهم أربعمائة وخمسة وخمسين [٤٥٥] ينتج تسعمائة  
وعشرة [٢ × ٤٥٥ = ٩١٠] سهماً .

المجموع ثلاثة وثلاثون ألفاً وستمائة وسبعون [٣٢٧٦٠] + ٩١٠ = ٣٣٦٧٠] سهماً .

ولالأخت الشقيقة من المسألة الحالية فقط أربعمائة وخمسة وخمسون [٤٥٥ = ٤٥٥ × ١] سهماً .

ولزوج الميثة الثانية من الجامعة السابقة فقط اثنان وأربعون نضربها في جزء السهم اثنين وسبعين ينتج ثلاثة آلاف وأربعة وعشرون [٣٠٢٤ = ٧٢ × ٤٢] سهماً .

ولكل من بنتيها من الجامعة السابقة فقط ستة وخمسون [٥٦] نضربها في جز السهم اثنين وسبعين [٧٢] ينتج أربعة آلاف واثنان وثلاثون [٤٠٣٢ = ٧٢ × ٥٦] سهماً .

ولزوجة الميت الثالث من المسألة الحالية فقط تسعة [٩] نضربها في جزء السهم أربعمائة وخمسة وخمسين [٤٥٥] ينتج أربعة آلاف وخمسة وتسعون [٤٥٥ × ٩ = ٤٠٩٥] سهماً .

ولكل بنت من بناته من المسألة الحالية ستة عشر [١٦] نضربها في جزء السهم أربعمائة وخمسة وخمسين ينتج سبعة آلاف ومائتان وثمانون [٧٢٨٠ = ٤٥٥ × ١٦] سهماً .

٥- هلكت الميئة الرابعة وهي : الأم عن من بقي في المسألة وهما ابن وبنت .

وأما مسألة الميئة الرابعة : فأصلها من عدد رؤوس ورثتها ثلاثة [٣] ومنها صحت للابن اثنان [٢] وللبنات واحد [١] .

وبالنظر بين سهام هذه الميئة ثمانية عشر ألفاً وسبعمئة وثمانية [١٨٧٠٨] من الجامعة السابقة وبين مسألتها ثلاثة [٣] نجدها منقسمة فتصح من الجامعة السابقة وهي تسعة وثمانون ألفاً وثمانمائة وستة وخمسون [٨٩٨٥٦] للورثة السابقين كما مضى في الجامعة السابقة .

لزوج الميئة الثانية من الجامعة ثلاثة آلاف وأربعة وعشرون [٣٠٢٤] سهماً .

فله من التركة [٣٣٦,٥٤] ثلاثمائة وستة وثلاثون ريالاً وعشرة قروش وأربع هللات .

ولكل من ابنتيها أربعمئة واثنان وثلاثون سهماً [٤٠٣٢] سهماً .

فلها من التركة [٤٤٨,٧٢] أربعمئة وثمانية وأربعون ريالاً وأربعة عشر قرشاً وهللان .

ولزوجة الميت الثالث من الجامعة أربعمائة وخمسة وتسعون [٤٩٥] سهماً .  
 فلها من التركة [٤٥٥,٧٣] أربعمائة وخمسة وخمسون ريالاً وأربعة عشر قرشاً وثلاث هللات .  
 ولكل بنت من بناته من الجامعة سبعة آلاف ومائتان وثمانون [٧٣٨٠] فلها من التركة [٨١٠,١٨] ثمانمائة وعشرة ريال وثلاثة قروش وثلاثة هللات .  
 ولابنها من المسألة الحالية اثنا عشر ألفاً وأربعمائة واثنان وسبعون [١٢٤٧٢ = ٦٢٣٦ × ٢] سهماً .  
 المجموع ستة وأربعون ألفاً ومائة واثنان وأربعون [٤٦١٤٢ = ١٢٤٧٢ + ٣٣٦٧٠] سهماً .  
 فله من التركة [٥١٣٥,١] خمسة آلاف ومائة وخمسة وثلاثون ريالاً وقرشان .  
 ولابنتها من المسألة الحالية ستة آلاف ومائتان وستة وثلاثون [٦٢٣٦ = ٦٢٣٦ × ١] سهماً .  
 المجموع ستة آلاف وستمائة وواحد وتسعون [٤٥٥ + ٦٢٣٦ = ٦٦٩١] سهماً .  
 فلها من تركة أخيها وأمها فقط [٧٤٤,٦٤] سبعمائة وأربعة وأربعون ريالاً واثنان عشر قرشاً وأربع هللات .



أما نصيبها من تركة أبيها فكما ورد في السؤال باعتها من أخويها الشقيقين كما هو واضح من مسألة البيع .  
وقد ورد في السؤال أن ابنتي الميتة الثانية وهما [مشنية وصالحة] قد باعنا نصيبهما لخالهما [أحمد] وهو ابن الميت الأول فإن نصيبهما من التركة له .  
فيكون مجموع ما لأحمد من التركة ستة آلاف واثنان وثلاثون ريالاً وعشرة قروش وأربع هللات [٥١٣٥,١٠ + ٤٤٨,٧٢ + ٤٤٨,٧٢ = ٦٠٣٢,٥٤] وهذا على طريقة تقريب العدد العشري في الهلات - والله تعالى أعلم - وهذه صورتها :



ريال	قرش	هتلة	آلاف	٨٩٨٥٦
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٥١٣٥	٢	-	٥١٣٥,١	٤٦١٤٢
٧٤٤	١٢	٤	٧٤٤,٦٤	٦٦٩١
-	-	-	-	-
٣٣٦	١٠	٤	٣٣٦,٥٤	٣٠٢٤
٤٤٣	١٤	٢	٤٤٣,٧٢	٤٠٣٢
٤٤٨	١٤	٢	٤٤٨,٧٢	٤٠٣٢
٤٥٥	١٤	٣	٤٥٥,٧٣	٤٠٩٥
٨١٠	٣	٣	٨١٠,١٨	٧٢٨٠
٨١٠	٣	٣	٨١٠,١٨	٧٢٨٠
٨١٠	٣	٣	٨١٠,١٨	٧٢٨٠

## المسألة الراجحية

أما المسألة الراجحية فقد تقدم بها المستفتي فلان.....  
 ..... راجحي وتركة هذه المسألة حبل وتسعة وعشرون  
 باعاً ذرعة الحبل أربعون باعاً وهي باختصار كما يلي :  
 ١- هلكت الميتة الأولى عن زوج وابنين وبنيتين .  
 ٢- ثم هلكت الميتة الثانية وهي إحدى البنات عن من في  
 المسألة وهو الأب وعن زوج وثلاث بنات .  
 ٣- ثم هلكت الميتة الثالثة وهي إحدى البنات عن من في  
 المسألة وهو الأب وعن زوج وابن .  
 ٤- ثم هلك الميت الرابع وهو أحد الابنين عن من في  
 المسألة وهو الأب وعن زوجة وثلاث بنات .  
 ٥- ثم هلك الميت الخامس وهو الأب عن من في المسألة  
 وهو ابنه من الزوجة السابقة وعن أربعة أبناء وبنات  
 من غيرها .

**فأما مسألة الميت الأول : فأصلها من أربعة [٤] للزوج**

الربع واحد [١] .

والباقي ثلاثة [٣] للأولاد منكسرة عليهم وبينها وبين  
 رؤوسهم ستة [٦] موافقة بالثلث فنثبت ثلث الرؤوس  
 اثنين [٢] ثم نضربها في أصل المسألة أربعة [٤] ينتج  
 ثمانية [٨ = ٤ × ٢] ومنها يصح هذا الانكسار .

للزوج اثنان [  $2 = 2 \times 1$  ] سهمان .  
ولكل ابن كذلك اثنان [ ٢ ] سهمان ، ولكل من البننتين  
سهم واحد [ ١ ] .

**وأمامسألة الميت الثانى :** فأصلها من اثني عشر [ ١٢ ]  
وعالت إلى ثلاثة عشر [ ١٣ ] للأب السدس اثنان [ ٢ ]  
وللزوج الربع ثلاثة [ ٣ ] وللبننتين الثلثان ثمانية [ ٨ ]  
منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن ثلاثة [ ٣ ] نضربها في  
عول المسألة ثلاثة عشرة [ ١٣ ] ينتج تسعة وثلاثون  
[  $39 = 13 \times 3$  ] ومنها يصح هذا الانكسار .

لأب ستة [  $6 = 3 \times 2$  ] أسهم .  
وللزوج تسعة [  $3 = 3 \times 3$  ] أسهم  
وللبنات أربعة وعشرون [  $24 = 8 \times 3$  ] لكل واحدة ثمانية  
[ ٨ ] .

وبالنظر بين سهام الهالكة الثانية من المسألة الأولى  
واحد [ ١ ] وبين مصح مسألتها تسعة وثلاثين [ ٣٩ ]  
نجدها متباينة فنثبتهما .  
فأما السهام فهي كما علم سابقاً جزء سهم للمسألة  
نضرب فيه سهام كل وارث منها .

وأما مصحح المسألة فهو جزء سهم الجامعة نضربه في  
مصحح المسألة الأولى ينتج ثلاثمائة واثنى عشر  $[٨ \times ٣٩ =$   
 $٣١٢]$  وهي الجامعة للمسألتين .  
للأب من المسألة الأولى بالزوجية ثمانية وسبعون  $[٢ \times$   
 $٣٩ = ٧٨]$  سهماً .  
وله من المسألة الثانية بالأبوة ستة  $[١ \times ٦ = ٦]$  أسهم .  
المجموع أربعة وثمانون  $[٧٨ + ٦ = ٨٤]$  أسهم .  
ولالأخت من المسألة الأولى بالبنوة فقط تسعة وثلاثون  
 $[١ \times ٣٩ = ٣٩]$  سهماً .  
ولكل أخ من المسألة الأولى بالبنوة فقط ثمانية وسبعون  
 $[٦ \times ٣٩ = ٧٨]$  سهماً .  
ولزوج الميئة الثانية من مسألتها فقط تسعة  $[١ \times ٩ =$   
 $٩]$  أسهم .  
ولكل واحدة من بناتها من مسألتها فقط ثمانية  $[١ \times ٨ =$   
 $٨]$  أسهم  
**وأما مسألة الميت الثالث :** فأصلها من اثني عشر  $[١٢]$   
ومنها صحت للأب السدس اثنان  $[٢]$  ، وللزوج الربع  
ثلاثة  $[٣]$  والباقي سبعة  $[٧]$  للابن تعصياً .

وبالنظر بين سهام الميئة الثالثة من الجامعة السابقة تسعة وثلاثين [٣٩] وبين مسألتها اثني عشر [١٢] نجدها متوافقة بالثلث فنثبت وفق كلٍ منهما .

فأما وفق السهام فتلاثة عشر [١٣] وهي كما علم سابقاً جزء سهم للمسألة نضرب فيه سهام كل وارث منها .

وأما وفق المسألة فأربعة [٤] وهي جزء سهم الجامعة نضربها في الجامعة الأولى ينتج ألف ومائتان وثمانية وأربعون [٤ × ٣١٢ = ١٢٤٨] وهي الجامعة لهذه المسألة والجامعة السابقة .

للأب من الجامعة السابقة أربعة وثمانون [٨٤] نضربها في جزء السهم أربعة [٤] ينتج ثلاثمائة وستة وثلاثون [٤ × ٨٤ = ٣٣٦] أسهم .

وله من المسألة الحالية اثنان [٢] نضربها في جزء السهم ثلاثة عشرة [١٣] ينتج ستة وعشرون [٢ × ١٣ = ٢٦] سهماً .

المجموع ثلاثمائة واثنان وستون [٢٦ + ٣٣٦ = ٣٦٢] سهماً .

ولكلٍ من الأخوين من الجامعة السابقة فقط ثمانية وسبعون [٧٨] نضربها في جزء السهم أربعة [٤] ينتج ثلاثمائة واثنا عشرة [٤ × ٧٨ = ٣١٢] سهماً .

ولزوج الميئة الثانية من الجامعة السابقة تسعة [٩] نضربها في جزء السهم أربعة [٤] ينتج ستة وثلاثون [٣٦] سهماً .

ولكل بنت من بناتها من الجامعة السابقة فقط ثمانية نضربها في جزء السهم أربعة [٤] ينتج اثنان وثلاثون [٣٢] سهماً .

ولزوج الميئة الثالثة ثلاثة [٣] نضربها في جزء السهم ثلاثة عشرة [١٣] ينتج تسعة وثلاثون [٣٩] سهماً .  
ولابنها سبعة [٧] نضربها في جزء السهم ثلاثة عشرة [١٣] ينتج واحد وتسعون [٧ × ١٣ = ٩١] سهماً .

**وأما مسألة الميت الرابع :** فأصلها من أربعة وعشرين [٢٤] للزوجة الثمن ثلاثة [٣] وللبنات الثلثان ستة عشرة [١٦] منكسرة عليهن ومباينة لرؤوسهن ثلاثة [٣] والباقي خمسة [٥] للأب وصحت من اثنين وسبعين حاصل ضرب رؤوس البنات ثلاثة [٣] في أصل المسألة [٧٢ = ٢٤ × ٣] .

للأب خمسة عشر [١٥ = ٥ × ٣] سهماً .

وللزوجة تسعة [٩ = ٣ × ٣] أسهم .

ولكل بنت ستة عشرة [١٦] سهماً .



وبالنظر بين سهام الميت ثلاثمائة واثنى عشر [٣١٢] من الجامعة السابقة وبين مصحح مسأله اثني وسبعين [٧٢] نجدها متوافقة بثلاث الثمن فنثبت وفق كل منهما . فأما وفق السهام فتلاثة عشرة [١٣] هي جزء سهم مسأله نضرب فيها سهام كل وارث منها . وأما وفق مصحح مسأله فتلاثة [٣] هي جز سهم الجامعة نضربها في الجامعة السابقة ألف ومائتين وثمانية وأربعين ينتج ثلاثة آلاف وسبعمئة وأربعة وأربعون [٣ × ١٢٤٨ = ٣٧٤٤] وهي الجامعة للمسألة هذه والجامعة السابقة .

للأب من الجامعة السابقة ثلاثمائة واثنان وستون [٣٦٢] نضربها في جزء السهم ثلاثة [٣] ينتج ألف وستة وثمانون [٣ × ٣٦٢ = ١٠٨٦] سهماً . وله من المسألة الحلية خمسة عشرة [١٥] نضربها في جزء السهم ثلاثة عشرة [١٣] ينتج مائة وخمسة وتسعون [١٩٥] سهماً .

المجموع ألف ومائتان وواحد وثمانون [١٠٨٦ + ١٩٥ = ١٢٨١] سهماً .

ولأخ من الجامعة السابقة فقط ثلاثمائة واثنان عشر  
 [٣١٢] ضربها في جزء السهم ثلاثة [٣] ينتج تسعمائة  
 وستة وثلاثون [٣١٢ × ٣ = ٩٣٦] سهماً .  
 ولزوج الميئة الثانية من الجامعة السابقة فقط ستة  
 وثلاثون [٣٦] ضربها في جزء السهم ثلاثة [٣] ينتج  
 مائة وثمانية [١٠٨] سهماً .  
 ولكل بنت من بناتها من الجامعة السابقة فقط اثنان  
 وثلاثون [٣٢] ضربها في جزء السهم ثلاثة [٣] ستة  
 وتسعون [٩٦] سهماً .  
 ولزوج الميئة الثالثة ثلاثة من الجامعة السابقة فقط تسعة  
 وثلاثون [٣٩] ضربها في جزء السهم [٣] ينتج مائة  
 وسبعة عشرة [٣٩ × ٣ = ١١٧] سهماً .  
 ولابنها من الجامعة السابقة فقط واحد وتسعون [٩١]  
 ضربها في جزء السهم ثلاثة [٣] ينتج مائتان وثلاثة  
 وسبعون [٩١ × ٣ = ٢٧٣] سهماً .  
 ولزوجة الميت الرابع من مسألته فقط تسعة [٩]  
 ضربها في جزء سهما ثلاثة عشرة [١٣] ينتج مائة  
 وسبعة عشرة [٩ × ١٣ = ١١٧] سهماً .

ولكل بنت من بناته من مسأله فقط ستة عشرة [١٦] نضربها في جز السهم ثلاثة عشرة [١٣] ينتج مائتان وثمانية [٢٠٨ = ١٦ × ١٣] سهماً .  
**وأما مسألة الميت الخامس فأصلها :** من عدد رؤوس ورثته أحد عشر [١١] للذكر مثل حظ الأنثيين ومنها صحت لكل ابن اثنان [٢] ، ولكل بنت واحد [١] .  
 وبالنظر بين سهام الميت الخامس من الجامعة السابقة ألف ومائتان وواحد وثمانون [١٢٨١] وبين مسأله أحد عشر [١١] نجدها متباينة فنثبت الجميع .  
 فأما سهامه فهي جزء سهم مسأله نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما مسأله فهي جزء سهم الجامعة نضربها فيها ينتج واحد وأربعون ألفاً ومائة وأربعة وثمانون [ ١١ × ٣٧٤٤ = ٤١١٨٤ ] وهي الجامعة لها وللجامعة السابقة لابن الزوجة الأولى من الجامعة السابقة تسعمائة وستة وثلاثون [٩٣٦] نضربها في جزء سهما أحد عشر ينتج عشرة ألف ومائتان وستة وتسعون [ ١١ × ٩٣٦ = ١٠٢٩٦ ] سهماً .

وله من مسألة أبيه اثنان [٢] نضربها في جزء السهم ألف ومائتين وواحد وثمانين [١٢٨١] ينتج ألفان

وخمسمائة واثنان وستون [  $2 \times 1281 = 2562$  ]  
سهماً .

المجموع اثنا عشر ألفاً وثمانمائة وثمانية وخمسون  
[  $10296 + 2562 = 12858$  ] سهماً .

فله من التركة واحد وعشرون باعاً وذراعان وأربع  
أصابع .

ولزوج الميئة الثانية من الجامعة السابقة مائة وثمانية  
[  $108$  ] نضربها في جز السهم أحد عشر [  $11$  ] ينتج  
ألف ومائة وثمانية وثمانون [  $11 \times 108 = 1188$  ]  
سهماً .

فله من التركة باع وثلاثة ذراع وثلاثة وعشرون إصباعاً .  
ولكل بنت من بناتها من الجامعة السابقة فقط ستة  
وتسعون [  $96$  ] نضربها في جزء السهم أحد عشر ينتج  
ألف وستة وخمسون [  $11 \times 96 = 1056$  ] سهماً .  
فلها من التركة باع وثلاثة ذراع وإصبع .

ولزوج الميئة الثالثة من الجامعة السابقة فقط مائة وسبعة  
عشرة [  $117$  ] نضربها في جزء السهم أحد عشر ينتج  
ألف ومائتان وسبعة وثمانون [  $11 \times 117 = 1287$  ]  
سهماً .

فله من التركة باعان وأربع عشرة إصباعاً .

ولابنها من الجامعة السابقة فقط مائتان وثلاثة وسبعون  
[٢٧٣] نضربها في جزء السهم أحد عشر ينتج ثلاثة  
آلاف وثلاثة [١١ × ٢٧٣ = ٣٠٠٣] سهماً .

فله من التركة خمسة أبواع وإصبعان .

ولزوجة الميت الرابع من الجامعة السابقة فقط مائة  
وسبعة عشر [١١٧] نضربها في جزء السهم أحد عشر  
[١١] ينتج ألف ومائتان وسبعة وثمانون [١٢٨٧]  
سهماً .

فلها من التركة باعان وأربع عشرة إصبعاً .

ولكل بنت من بناته من الجامعة السابقة فقط مائتان  
وثمانية [٢٠٨] نضربها في جزء السهم أحد عشر [١١]  
ينتج ألفان ومائتان وثمانية وثمانون [١١ × ٢٠٨ =  
٢٢٨٨] سهماً .

فلها من التركة ثلاثة أبواع وثلاثة ذراع وسبع أصابع .

ولكل ابن من أبناء الميت الأخير من الزوجة الأخيرة من  
مسألته فقط اثنان [٢] نضربها في جزء السهم ألف  
ومائتين وواحد وثمانين [١٢٨١] ينتج ألفان وخمسائة  
واثنان وستون [٢ × ١٢٨١ = ٢٥٦٢] سهماً .

فله من التركة أربعة أبواع وذراع وأربع أصابع .

ولبنته من مسألته فقط واحد [١] نضربه في جزء السهم  
ألف ومائتين وواحد وثمانين [١٢٨١] ينتج ألف  
ومائتين وواحد وثمانون [١٢٨١ = ١٢٨١ × ١]  
سهماً.

فلها من التركة باعان وأربع عشرة إصبع .

- والله تعالى أعلم - وهذه صورتها :

## المسألة العُقَيْلِيَّة

أما المسألة العُقَيْلِيَّة فقد تقدم بها إليَّ المستفتي فلان.....  
عُقَيْلِي ومعه صك حصر الورثة رقم أربعين (٤٠) وتاريخ  
١٤١٥/٣/٢١ هـ والصادر من محكمة ..... والتركة حبلان  
ذرة الحبل خمسون باعاً

ولمَّا تصفحته وجدت أنه قد سقطت - لعله سهواً - إحدى  
الأخوات من ميراث أختها وورث أخوها دونها وهما :  
أخوان لأب كما سقط ابنا الأخ لأب من ميراث عمتهما وهي  
بالاختصار على النحو التالي :

١- هلك الميت الأول وهو فلان بن ..... عقيلي عن

زوجة وابنتين منها وابن وبنت من غيرها .

٢- ثم هلكت الميتة الثانية وهي إحدى البنات عن من في

المسألة وهم : أمها وشقيقتها وأخوها وأختها من أبيها.

٣- ثم هلكت الميتة الثالثة وهي بنت الميت الأول عن من

في المسألة وهم : أخ شقيق وأخت لأب وعن زوج

وبنت.

٤- ثم هلكت الميتة الرابعة وهي بنت الميتة الثالثة عن

زوج وابن .

٥- ثم هلك الميت الخامس وهو زوج الميتة الثالثة عن

ابني أخ لغير أم .

- ٦- ثم هلك الميت السادس وهو ابن الميت الأول عن زوجتين وابنين وبننتين ، أحد الأبناء من إحدى الزوجتين والباقون من الثانية .
- ٧- ثم هلكت الميتة السابعة وهي إحدى زوجتي الميت السادس عن ابنها وابنتيها .
- ٨- ثم هلكة الميتة الثامنة وهي الزوجة الثانية للميت السادس عن من في المسألة وهو ابنها من الزوج السابق وعن زوج وابن منه .
- ٩- تم هلكت الميتة التاسعة وهي بنت الميت الأول عمن في المسألة وهم : أم وابنا أخ لأب وزوج وبنت وقد سقطا ابنا الأخ لأب في صك حصر الورثة في هذه المسألة لعله من قبيل السهو والله تعالى أعلم .
- ١٠- ثم هلك الميت العاشر وهو زوج الميتة التاسعة عن من في المسألة وهي بنت وعن زوجة وابن .
- ١١- ثم هلكت الميتة الحادية عشرة وهي زوجة الميت العاشر عن ابنها فقط .
- ١٢- ثم هلكت الميتة الثانية عشرة وهي زوجة الميت الأول عن ابن أخيها فقط .
- فأما مسألة الميت الأول :** فأصلها من ثمانية [٨] للزوجة الثمن واحد [١] والباقي سبعة للأولاد للذكر مثل حظ



الأنثيين منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم خمسة [٥]  
وبضربها في أصل المسألة ثمانية نتج أربعون  $٨ \times ٥ =$   
[٤٠].

للزوجة خمسة [٥ =  $٥ \times ١$ ] أسهم .

ولكل ابن أربعة عشر [١٤] سهماً .

ولكل بنت سبعة [٧] أسهم .

**وأما مسألة الميت الثانى :** فأصلها من ستة [٦] للأم  
السدس واحد [١] وللأخت الشقيقة النصف ثلاثة [٣].

والباقى اثنان [٢] بين الأخ والأخت لأب للذكر مثل حظ

الأنثيين منكسرة عليهما ومباينة لرؤوسهما ثلاثة [٣]

تضربها في أصل المسألة ينتج ثمانية عشر  $١٨ = ٦ \times ٣$

[ ومنها يصح هذا الانكسار .

للأم ثلاثة [٣ =  $٣ \times ١$ ] أسهم وللشقيقة تسعة  $٣ \times ٣ =$

[٩] أسهم .

وللأخ لأب أربعة [٤] ، وللأخت لأب اثنان [٢]

وكانت الأخت لأب في هذه المسألة قد أسقطت في صك

حصر الورثة من ميراث أختها - لعله سهواً - .

وبالنظر بين سهام الميتة الثانية سبعة [٧] من المسألة

الأولى وبين مصحح مسألتها ثمانية عشر [١٨] نجدها

متباينه فنثبت الجميع .

فأما سهامها في جزء سهم مصح مسألتها نضرب فيه سهام كل وارث منها .

وأما مصح مسألتها ثمانية عشر فنضربها في كامل مصح المسألة الأولى أربعين ينتج سبعمائة وعشرون  $[18 \times 40 = 720]$  وهي الجامعة لهاتين المسألتين .

لأم من المسألة الأولى بالزوجية خمسة  $[5]$  نضربها في جزء السهم ثمانية عشرة ينتج تسعون  $[90 = 18 \times 5]$  سهماً .

ولها من المسألة الثانية ثلاثة  $[3]$  نضربها في جزء سهمها سبعة  $[7]$  ينتج واحد وعشرون  $[21 = 3 \times 7]$  سهماً .

المجموع مائة وأحد عشر  $[111 = 21 + 90]$  سهماً .  
ولأخت الشقيقة من المسألة الأولى بالبنوة سبعة  $[7]$  نضربها في جز سهمها ثمانية عشرة ينتج مائة وستة وعشرون  $[126 = 18 \times 7]$  سهماً .

ولها من المسألة الثانية بالأخوة تسعة  $[9]$  نضربها في جزء سهمها سبعة  $[7]$  ينتج ثلاثة وستون  $[63 = 7 \times 9]$  سهماً .

المجموع مائة وتسعة وثمانون  $[189]$  سهماً .

وللأخت لأب من المسألة الأولى بالبنوة سبعة [٧] نضربها في جز سهمها ثمانية عشرة ينتج مائة وستة وعشرون  $[١٢٦ = ١٨ \times ٧]$  سهماً .

ولها من المسألة الثانية بالأخوة اثنان [٢] نضربها في جزء سهمها سبعة [٧] ينتج أربعة عشرة  $[٧ \times ٢ = ١٤]$  سهماً .

المجموع مائة وأربعون  $[١٢٦ + ١٤ = ١٤٠]$  سهماً .  
وللأخ لأب من المسألة الأولى بالبنوة أربعة عشرة [١٤] نضربها في جز سهمها ثمانية عشرة ينتج مائة ومائتان واثنان وخمسون  $[١٤ \times ١٨ = ٢٥٢]$  سهماً .

وله من المسألة الثانية بالأخوة أربعة [٤] نضربها في جزء سهمها سبعة [٧] ينتج ثمانية وعشرون  $[٧ \times ٤ = ٢٨]$  سهماً .

المجموع مائتان وثمانون  $[٢٥٢ + ٢٨ = ٢٨٠]$  سهماً .  
**وأما مسألة الميت الثالث :** فأصلها من أربعة [٤] ومنها صحت للزوج الربع واحد [١] وللبنات النصف اثنان [٢] والباقي واحد [١] للأخ الشقيق وبه تسقط الأخت لأب .  
وبالنظر بين سهام الميتة الثالثة مائة وأربعين [١٤٠] من الجامعة السابقة وبين أصل مسألتها أربعة [٤] نجدها منقسمة .

وبالتالى صحت من الجامعة السابقة سبعمائة وعشرين  
[٧٢٠].

إلا أن جزء سهم المسألة خمسة وثلاثون [٣٥] نضرب  
فيها سهام كل وارث منها

للأم من الجامعة السابقة فقط كما سبق مائة وأحد عشر  
[١١١] سهماً .

والأخت لأب من الجامعة السابقة فقط كذلك كما سبق مائة  
وتسعة وثمانون [١٨٩] سهماً .

وللأخ الشقيق من الجامعة السابقة مائتان وثمانون [٢٨٠]  
سهماً .

وله من المسألة الحالية خمسة وثلاثون [٣٥ = ٣٥ × ١]  
سهماً .

المجموع ثلاثمائة وخمسة عشر [٣١٥ = ٣٥ + ٢٨٠]  
سهماً .

وللزوج من المسألة الثالثة فقط خمسة وثلاثون [٣٥ × ١]  
= [٣٥] سهماً .

وللبنت من المسألة الثالثة فقط سبعون [٧٠] .

**وأما مسألة الميت الرابع فأصلها :** من أربعة [٤] ومنها

صحت للزوج الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] للابن  
تعصيياً .

وبالنظر بين سهام الميئة الرابعة سبعين [٧٠] من الجامعة السابقة وبين أصل مسألتها أربعة [٤] نجدها متوافقة بالنصف فنثبت وفق كلٍ منهما .

فأما وفق السهام فخمسة وثلاثون [٣٥] هي جزء سهم مسألتها نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مسألتها فاثنتان [٢] هي جزء سهم الجامعة نضربها فيها ينتج ألف وأربعمائة وأربعون [٢ × ٧٢٠ = ١٤٤٠] والجامعة لهذه المسألة وللجامعة السابقة .

لزوجة الميت الأول من الجامعة السابقة فقط مائة وأحد عشر [١١١] نضربها في جز السهم اثنين [٢] ينتج مائتان واثتان وعشرون [١١١ × ٢ = ٢٢٢] سهماً .

ولبنته ثلاثمائة وثمانية وسبعون [٣٧٨] .

ولابنه من الجامعة السابقة فقط مائة وتسعة وثمانون [١٨٩] نضربها في جزء السهم اثنين [٢] ينتج ثلاثمائة وثمانية وسبعون [٣٧٨] .

ولزوج الميئة الثالثة من الجامعة السابقة فقط خمسة وثلاثون [٣٥] نضربها في جز السهم اثنين [٢] ينتج سبعون [٧٠] سهماً .

ولزوج الميئة الرابعة من مسألتها فقط خمسة وثلاثون [٣٥ = ٣٥ × ١] سهماً .

ولابنها من مسألتها فقط مائة وخمسة [٣٥ × ٣٥ = ١٠٥] سهماً .

**وأما مسألة الميت الخامس فأصلها :** من عدد رؤوسورثته اثنين [٢] ومنها صحت لكل واحد واحد [١] .

وبالنظر بين سهامه من الجامعة السابقة سبعين وبين مسألته اثنين [٢] نجدها منقسمة فتصح من الجامعة السابقة لها وهي ألف وأربعمائة وأربعون [١٤٤٠] للورثة السابقين كما مضى في الجامعة السابقة ولكل من ابني الأخ خمسة وثلاثون [١ × ٣٥ = ٣٥] سهماً .

**وأما مسألة الميت السادس فأصلها :** من ثمانية [٨] للزوجتين الثمن واحد [١] منكسر عليهما ومباين لرأسيهما اثنين [١] الباقي سبعة [٧] بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين منكسرة عليهم وميانية لرؤوسهم ستة [٦] .

وبالنظر بين المثبتات من الرؤوس نجدها متداخلة نكتفي بالأكبر وهي الستة [٦] نضربها في أصل المسألة ثمانية ينتج ثمانية وأربعون [٦ × ٨ = ٤٨] ومنها يصح هذا الانكسار .

للزوجتين ستة [  $6 = 6 \times 1$  ] أسهم لكل واحدة ثلاثة [٣] أسهم .

وللأولاد اثنين وأربعون [  $42 = 7 \times 6$  ] سهماً .

لكل من الابنين اثنا عشر [١٢] سهماً .

ولكل من البننتين ستة [٦] أسهم .

وبالنظر بين سهام الميت السادس ستمائة وثلاثين من

الجامعة السابقة وبين مصح مسأله ثمانية وأربعين [٤٨]

نجدها متوافقة بالسدس فنثبت وفق كل منهما .

فأما وفق السهام فمائة وخمسة [١٠٥] هي جز سهم

مسأله نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مسأله فثمانية هي جزء سهم الجامعة نضربها

فيها ينتج أحد عشر ألفاً وخمسمائة وعشرون

[  $11520 = 1440 \times 8$  ] وهي الجامعة لهذه المسألة

والجامعة السابق .

لزوجة الميت الأول من الجامعة السابقة فقط مائتان

واثنان وعشرون [٢٢٢] نضربها في جزء السهم ثمانية

[٨] ينتج ألف وسبعمائة وستة وسبعون [  $222 \times 8 =$

١٧٧٦ ] سهماً .

ولبنت الميت الأول من الجامعة السابقة فقط ثلاثمائة

وثمانية وسبعون [٣٧٨] نضربها في جزء السهم ثمانية

[٨] ينتج ثلاثة آلاف وأربعة وعشرون  $[٨ \times ٣٧٨ = ٣٠٢٤]$  سهماً .

ولزوج الميتة الرابعة من الجامعة السابقة فقط خمسة وثلاثون  $[٣٥]$  نضربها في جزء السهم ثمانية  $[٨]$  ينتج مائتان وثمانون  $[٢٨٠ = ٣٥ \times ٨]$  سهماً .

ولابنها من الجامعة السابقة فقط مائة وخمسة  $[١٠٥]$  نضربها في جزء السهم ثمانية  $[٨]$  ينتج ثمانمائة وأربعون  $[٨٤٠ = ١٠٥ \times ٨]$  سهماً .

ولكل من ابني أخ الميت الخامس من الجامعة السابقة فقط خمسة وثلاثون  $[٣٥]$  نضربها في جزء السهم ثمانية  $[٨]$  ينتج مائتان وثمانون  $[٢٨٠ = ٣٥ \times ٨]$  .

ولكل زوجة من زوجتي الميت السادس من مسألته فقط ثلاثة  $[٣]$  نضربها في جزء سهم مسألته مائة وخمسة  $[١٠٥]$  ينتج ثلاثمائة وخمسة عشر  $[٣١٥ = ١٠٥ \times ٣]$  سهماً .

ولكل ابن من ابني الميت السادس من مسألته فقط أربعة عشر  $[١٤]$  نضربها في جزء سهم مسألته مائة وخمسة  $[١٠٥]$  ينتج ألف وأربعمائة وسبعون  $[١٠٥ \times ١٤ = ١٤٧٠]$  سهماً .



ولكل بنت من بنتيه من مسألته فقط سبعة نظربها في جزء  
سهم مسألته مائة وخمسة [١٠٥] ينتج سبعمائة وخمسة  
وثلاثون [٧٣٥ = ١٠٥ × ٧] سهماً .

**وأما مسألة الميت السابع :** فأصلها من عدد رؤوس  
ورثتها أربعة [٤] للابن اثنان [٢] ولكل من البننتين واحد  
[١] .

وبالنظر بين سهم الميتة السابعة ثلاثمائة وخمسة عشر  
[١٥] وبين مسألته أربعة [٤] نجدها متباينة فنثبت  
الجميع .

فأما السهام فهي جزء سهم مسألته نضرب فيها سهام كل  
وارث منها .

وأما المسألة فهي جزء سهم الجامعة نضربها في الجامعة  
السابقة ينتج ست وأربعون ألفاً وثمانون  
[٤٦٠٨٠ = ١١٥٢٠ × ٤] سهماً .

لزوجة الميتة الأولى من الجامعة السابقة فقط ألف  
وسبعمائة وستة وسبعون [١٧٧٦] نضربها في جزء  
السهم أربعة [٤] ينتج سبعة آلاف ومائة وأربعة [٧١٠٤]  
ولبنته من الجامعة السابقة فقط ثلاثة آلاف وأربعة  
وعشرون [٣٠٢٤] نضربها في جزء السهم أربعة [٤]

ينتج اثنا عشر ألفاً وستة وتسعون  $[١٢٠٩٦ = ٣٠٢٤ \times ٤]$  سهماً .

ولكل من زوج الميثة الرابعة وابني أخ الميت الخامس من الجامعة السابقة فقط مائتان وثمانون  $[٢٨٠]$  نضربها في جزء السهم أربعة  $[٤]$  ينتج ألف ومائة وعشرون  $[١١٢٠ = ٢٨٠ \times ٤]$  سهماً .

ولابن الميثة الرابعة من الجامعة السابقة فقط ثمانمائة وأربعون  $[٨٤٠]$  نضربها في جزء السهم أربعة  $[٤]$  ينتج ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستون  $[٣٣٦٠ = ٨٤٠ \times ٤]$  سهماً . ولزوجة الميت السادس من الجامعة السابقة فقط ثلاثمائة وخمسة عشر  $[٣١٥]$  نضربها في جزء السهم أربعة  $[٤]$  ينتج ألف ومائتان وستون  $[١٢٦٠ = ٣١٥ \times ٤]$  سهماً .

ولابن الميثة السابعة من الجامعة السابقة ألف وأربعمائة وسبعون  $[١٤٧٠]$  نضربها في جزء السهم أربعة  $[٤]$  ينتج خمسة آلاف وثمانمائة وثمانون  $[٥٨٨٠]$  سهماً . وله من المسألة الحالية اثنان  $[٢]$  نضربها في جزء السهم ثلاثمائة وخمسة عشر  $[٣١٥]$  ينتج ستمائة وثلاثون  $[٦٣٠ = ٣١٥ \times ٢]$  سهماً .

المجموع ستة آلاف وخمسمائة وعشرة  $[٦٥١٠ = ٦٣٠ + ٥٨٨٠]$  سهماً .

ولكل من ابنتيها من الجامعة السابقة سبعمائة وخمسة وثلاثون [٧٣٥] نضربها في جزء السهم أربعة [٤] ينتج ينتج ألفان وتسعمائة وأربعون [٢٩٤٠] سهماً .

ولها من المسألة الحالية واحد [١] نضربه في جزء السهم ثلاثمائة وخمسة عشر [٣١٥] ينتج ثلاثمائة وخمسة عشر [٣١٥ = ٣١٥ × ١] سهماً .

المجموع ثلاثة آلاف ومائتان وخمس وخمسون [٣٢٥٥ = ٣١٥ + ٢٩٤٠] سهماً .

ولابن الميت السادس من الجامعة السابقة فقط ألف وأربعمائة وسبعون [١٤٧٠] نضربها في جزء السهم أربعة [٤] ينتج خمسة آلاف وثمانمائة وثمانون [٥٨٨٠] سهماً . خمس آلاف وثمانمائة وثمانون [٥٨٨٠] سهماً .

**وأما مسألة الميت الثامن :** فأصلها من أربعة [٤] للزوج الربع واحد [١] والباقي ثلاثة [٣] بين الابنين منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنين [٢] نضربها في أصل المسألة ينتج ثمانية [٨ = ٤ × ٢] ومنها يصح هذا الانكسار وبالنظر بين سهام الميتة الثامنة ألف ومائتين وستين [١٢٦٠] وبين مصح مسألتها ثمانية [٨] نجدها متوافقة بالربع فنثبت وفق كل منهما .

فأما وفق السهام فتلاثمائة وخمسة عشر [٣١٥] هي جزء سهم مسألتها نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مصح مسألتها فاثنتان [٢] هي جزء سهم الجامعة نضربها فيها ينتج اثنتان وتسعون ألفاً ومائة وستون [٢ × ٤٦٠٨٠ = ٩٢١٦٠] وهي الجامعة لها ولسابقتها.

لزوجة الميئة الأولى من الجامعة السابقة فقط سبعة آلاف ومائة وأربعة [٧١٠٤] نضربها في جزء السهم اثنتين [٢] ينتج أربعة عشر ألفاً ومائتان وثمانون [١٤٢٠٨] سهماً .

ولبنته من الجامعة السابقة فقط اثنا عشر ألفاً وستة وتسعون [١٢٠٩٦] نضربها في جزء السهم اثنتين [٢] ينتج أربعة وعشرون ألفاً ومائة واثنتان وتسعون [٢ × ١٢٠٩٦ = ٢٤١٩٢] سهماً .

ولكل من زوج الميئة الرابعة وابني أخ الميت الخامس من الجامعة السابقة فقط مائتان وثمانون ألف ومائة وعشرون [١١٢٠] نضربها في جزء السهم اثنتين [٢] ينتج [٢ × ١١٢٠ = ٢٢٤٠] سهماً .

ولابن الميئة الرابعة من الجامعة السابقة فقط ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستون [٣٣٦٠] نضربها في جزء السهم اثنتين

[٢] ينتج ستة آلاف وسبعمئة وعشرون  
[٦٧٢٠ = ٣٣٦٠ × ٢] سهماً .

ولابن الميتة السابعة من الجامعة السابقة فقط ستة آلاف  
وخمسمائة وعشرة [٦٥١٠] نضربها في جزء السهم  
اثنين [٢] ينتج ثلاثة عشر ألفاً وعشرون  
[١٣٠٢٠ = ٦٥١٠ × ٢] سهماً .

ولكل من بنتيها من الجامعة السابقة فقط ثلاثة آلاف  
ومائتان وخمسة وخمسون [٣٢٥٥] نضربها في جزء  
السهم اثنين [٢] ينتج ستة آلاف وخمسمائة وعشرة  
[٦٥١٠ = ٣٢٥٥ × ٢] سهماً .

ولابن الميت السادس من الجامعة السابقة خمسة آلاف  
وثمانمائة وثمانون [٥٨٨٠] نضربها في جزء السهم  
اثنين [٢] ينتج أحد عشر ألفاً وسبعمئة وستون  
[١١٧٦٠ = ٥٨٨٠ × ٢] سهماً .

وله من المسألة الحالية ثلاثة [٣] نضربها في جزء  
سهمها ستمائة وثلاثون [٦٣٠] ينتج تسعمائة وخمسة  
وأربعون [٩٤٥ = ٣١٥ × ٣] سهماً .  
المجموع اثنا عشر ألفاً وسبعمئة وخمسة  
[١٢٧٠٥ = ٩٤٥ + ١١٧٦٠] سهماً .

ولابن الميتة الثامنة تسعمائة وخمسة وأربعون  
 $[945 = 315 \times 3]$  سهماً .

ولزوجها ستمائة وثلاثون  $[630 = 315 \times 2]$  سهماً .

**وأما مسألة الميت التاسع :** فأصلها من اثني عشر  $[12]$  .  
 للأم السدس اثنان  $[2]$  وللزوج الربع ثلاثة  $[3]$  وللبنات  
 النصف ستة  $[6]$  والباقي واحد  $[1]$  لابني الأخ وقد سقطا  
 في صك حصر الورثة في هذه المسألة لعله من قبيل  
 السهو والله تعالى أعلم ، والواحد منكسر عليهما ومباين  
 لرأسيهما نضربها في أصل المسألة ينتج أربعة وعشرون  
 $[24 = 12 \times 2]$  ومنها يصح هذا الانكسار .

للأم أربعة  $[4 = 2 \times 2]$  أسهم .

وللزوج ستة  $[6 = 3 \times 2]$  أسهم .

وللبنات اثنا عشر  $[12 = 6 \times 2]$  سهماً .

ولكل من ابني الأخ سهم  $[1]$  .

وبالنظر بين سهام الميتة من الجامعة السابقة وهي أربعة  
 وعشرون ألفاً ومائة واثنان وتسعون  $[24192]$  وبين  
 مصح مسائلها وهي أربعة وعشرون  $[24]$  نجدها منقسمة  
 وبالتالي جزء سهم الجامعة واحد  $[1]$  .

أما جزء سهم المسألة فألف وثمانية  $[1008]$  نضرب فيه  
 سهام كل وارث منها .

فلألم من الجامعة السابقة أربعة عشر ألفاً ومائتان وثمانية  
[١٤٢٠٨] سهماً .

ولها من المسألة الحالية ألفان وستة عشر [٢ × ١٠٠٨ =  
[٢٠١٦] سهماً .

المجموع ثمانية عشر ألفاً ومائتان وأربعون  
[١٨٢٤٠ = ٢٠١٦ + ١٤٢٠٨] سهماً .

ولكل من زوج الميثة الرابعة وابني أخ الميت الخامس من  
الجامعة السابقة فقط كما سبق ألفان ومائتان وأربعون  
[٢٢٤٠] سهماً .

ولابن الميثة الرابعة من الجامعة السابقة فقط كذلك كما  
سبق ستة آلاف وسبعمائة وعشرون [٦٧٢٠] سهماً .

ولأحد ابني الأخ لأب وهو ابن الميت السابع من الجامعة  
السابقة ثلاثة عشر ألفاً وعشرون [١٣٠٢٠] سهماً .

وله من المسألة الحالية ألف وثمانية [١٠٠٨] أسهم .  
المجموع أربعة عشر ألفاً وثمانية وعشرون

[١٤٠٢٨ = ١٠٠٨ + ١٣٠٢٠] سهماً .

وللآخر ثلاثة من الجامعة السابقة اثنا عشر ألفاً وسبعمائة  
وخمسة [١٢٧٠٥] أسهم .

وله من المسألة الحالية ألف وثمانية [١٠٠٨] أسهم .

المجموع ثلاثة عشر ألفاً وسبعمائة وثلاثة عشر  
[١٣٧١٣] سهماً .

ولكل من بنتي الميت السابع من الجامعة السابقة فقط ستة  
آلاف وخمسمائة وعشرة [٦٥١٠] سهماً .

وللابن الثاني للميتة الثامنة من الجامعة السابقة فقط  
تسعمائة وخمسة وأربعون [٩٤٥] .

ولزوجها من الجامعة السابقة فقط ستمائة وثلاثون  
[٦٣٠] سهماً .

ولزوج الميتة التاسعة من المسألة الحالية فقط ستة آلاف  
وثمانية وأربعون [٦٠٤٨] سهماً .

ولبنتها من المسألة الحالية فقط اثنا عشر ألفاً وستة  
وتسعون [١٢٠٩٦] سهماً .

-١٣

**وأما مسألة الميت العاشر :** فأصل من ثمانية [٨] للزوجة  
التمن واحد [١] .

والباقي سبعة [٧] للابن والبنت منكسرة عليهما ومباينة  
لرؤوسهما ثلاثة [٣] فنضربها فب أصل المسألة ينتج

أربعة وعشرون [٢٤=٨×٣] ومنها يصح هذا الانكسار .

للزوجة ثلاثة [٣=٣×١] وللابن أربعة عشر [١٤] سهماً  
وللبنت سبعة [٧] أسهم .



وبالنظر بين سهام الميت من الجامعة السابقة وهي ستمائة  
وثمانية وأربعون [٦٠٤٨] وبين مصح مسألته وهي  
أربعة وعشرون [٢٤] نجدها منقسمة وبالتالي جزء سهم  
الجامعة واحد [١] .

أما جزء سهم المسألة فمئتان واثنان وخمسون [٢٥٢]  
نضرب فيه سهام كل وارث منها .

إذاً كذلك صحت من الجامعة السابقة وهي اثنان وتسعون  
ألفاً ومائة وستون [٩٢١٦٠] .

للورثة السابقين كما مضى .

ولبنته من الجامعة السابقة اثنا عشر ألفاً وستة وتسعون  
[١٢٠٩٦] سهماً .

ولها من المسألة الحالية ألف وسبعمائة وأربعة وستون  
[١٧٦٤ = ٢٥٢ × ٧] سهماً .

المجموع ثلاثة عشر ألفاً وثمانمائة وستون  
[١٣٨٦٠ = ١٧٦٤ + ١٢٠٩٦] سهماً .

ولابنه من المسألة الحالية ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية  
وعشرون [٣٥٢٨ = ٢٥٢ × ١٤] سهماً .

وللزوجة من المسألة الحالية سبعمائة وستة وخمسون  
[٧٥٦ = ٢٥٢ × ٣] سهماً .

**وأما مسألة الميت الحادى عشر :** فأصلها واحد [١] وصحت من أصلها والجامعة السابقة لها وهي اثنان وتسعون ألفاً ومائة وستون [ ٩٢١٦٠ ] .

للورث السابقين كما مضى فالجامعة السابقة .  
ولابنها من الجامعة السابقة ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وعشرون [٣٥٢٨] سهماً .

وله جميع سهام مورثته سبعمائة وستة وخمسون [٧٥٦] سهماً .

المجموع أربعة آلاف ومائتان وأربعة وثمانون [٤٢٨٤ = ٧٥٦ + ٣٥٢٨] سهماً .

**وأما مسألة الميت الثانى عشر :** فأصلها كذلك من واحد [١] وصحت من أصلها والجامعة السابقة لها وهي اثنان وتسعون ألفاً ومائة وستون [ ٩٢١٦٠ ] .

للورث السابقين كما مضى فالجامعة السابقة .  
ولابن أخيها جميع سهام مورثته ثمانية عشر ألفاً ومائتان وأربعون [١٨٢٤٠] سهماً .

وهي الجامعة النهائية لهذه المسألة .  
لكل من زوج الميتة الرابعة وابني أخ الميت الخامس ألفان ومائتان وأربعون [ ٢٢٤٠ ] سهماً .

فله من التركة باعان وذراع وسبعة عشرة إصبعاً وثلاثة  
وثلاثون في المائة من الإصبع .

ولابن الميتة الرابعة ستة ألف وسبعمائة  
وعشرون [٦٧٢٠] سهماً .

فله من التركة سبعة أبواع ذراع وأربع أصابع .  
ولابن الميت السادس ألف وأربعمائة وثمانية وعشرون  
[١٤٠٢٨] سهماً .

فله من التركة خمسة عشر باعاً وعشرون إصبعاً  
 وخمسة وعشرون في المائة من الإصبع .  
وللابن الآخر ثلاثة عشر ألفاً وسبعمائة وثلاثة عشر  
[١٣٧١٣] سهماً .

فله من التركة أربعة عشر باعاً وثلاثة أذرع واثنا عشر  
إصبعاً وأربعة وأربعون في المائة من الإصبع .  
ولكل من بنتيه ستة آلاف وخمسمائة وعشرة [ ٦٥١٠ ]  
سهماً ،

فلها من التركة سبعة أبواع وست أصابع وثلاثة عشرة  
في المائة من الإصبع .

وللابن الأخير من الميتة الثامنة تسعمائة وخمسة  
وأربعون [ ٩٤٥ ] سهماً .

فله من التركة باع وثلاث أصابع وأربعة وأربعون في  
المائة من الإصبع .

ولزوجها ستمائة وثلاثون [ ٦٣٠ ] سهماً .

فله من التركة باعان وثلاثة عشر إصبعاً وخمسة وستون  
في المائة من الإصبع .

ولبنت الميتة التاسعة ثلاثة عشر ألفاً وثمانمائة وستون  
[ ١٣٨٦٠ ] سهماً .

فلها من التركة خمسة عشر باعاً وثلاث أصابع وخمسة  
وسبعون في المائة من الإصبع .

ولابن الميت العاشر أربعة آلاف ومائتان وأربعة وثمانون  
[ ٤٢٨٤ ] سهماً .

فله من التركة أربعة أبواع وذراعان وأربعة عشر  
إصبعاً وخمسة وعشرون في المائة من الإصبع .

ولابن أخ الميت الثانية عشرة ثمانية عشر ألفاً ومائتان  
وأربعون [ ١٨٢٤٠ ] سهماً .

فله من التركة تسعة عشر باعاً وثلاثة أذرع وأربع  
أصابع .

– والله تعالى أعلم – وهذه صورتها :

## المسائل المحزرية

أما المسائل المحزرية فكثيرة ولكن سأختار منها واحدة فقط كمثل وهي التي تقدم بها المستفتي فلان بن ..... محزري وهي بالاختصار على النحو التالي :

١- هلك الميت الأول عن أم وزوجة وثلاثة أبناء وبنت منها.

٢- ثم هلك الميت الثاني وهو أحد الأبناء عمن في المسألة وهم جدة وأم وأخوان وأخت أشقاء وعن زوجة وابن منها .

٣- ثم هلك الميتة الثالثة وهي زوجة الميت الأول عمن في المسألة وهم ابنان وبنت .

٤- ثم هلكت الميتة الرابعة وهي أم الميت الأول عن ابن.

٥- ثم هلكت الميتة الخامسة وهي بنت الميت الأول عن زوج وابنين .

٦- ثم هلك الميت السادس وهو ابن الميتة الرابعة عن زوجة وثلاثة أبناء .

**فأما مسألة الميت الأول : فأصلها من أربعة وعشرون**

[٢٤] للأم السدس أربعة [٤] وللزوجة الثمن ثلاثة [٣] .

والباقي سبعة عشر [١٧] بين الأولاد للذكر مثل حظ

الأنثيين وهي منكسرة عليهم ومباين لرؤوسهم سبعة [٧]

نضربها في أصل المسألة ينتج مائة وثمانية وستون ]  
 $[١٦٨ = ٢٤ \times ٧]$  .

للأم ثمانية وعشرون  $[٢٨ = ٧ \times ٤]$  سهماً .

وللزوجة واحد وعشرون  $[٢١ = ٧ \times ٣]$  سهماً .

ولكل ابن أربعة وثلاثون  $[٣٤]$  سهماً .

وللبنت سبعة عشر  $[١٧]$  سهماً .

**وأما مسألة الميت الثانى :** فأصلها كذلك من أربعة  
 وعشرين  $[٢٤]$  .

للأم السدس أربعة  $[٤]$  وبها سقطت الجدة .

وللزوجة الثمن ثلاثة  $[٣]$  والباقي سبعة عشرة  $[١٧]$   
 للابن وبه سقط الإخوة الأشقاء .

وبانظر بين سهام الميت الثانى من مصحح المسألة الأولى  
 أربعة وثلاثين  $[٣٤]$  وبين مسألته أربعة وعشرين نجدها  
 متوفقة بالنصف فنثبت وفق كلٍ منهما .

فأما وفق سهام الميت الثانى فسبعة عشرة  $[٧١]$  هي جزء  
 سهم مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .

وأما وفق مسألته فاثنا عشر  $[١٢]$  هي جزء سهم الجامعة  
 تضربها في مصحح المسألة الأولى ينتج ألفان وستة عشرة  
 $[٢٠١٦ = ١٦٨ \times ١٢]$  وهي الجامعة للمسألتين .

للأم من المسألة الأولى فقط ثمانية وعشرون نضربها في جزء سهم الجامعة اثني عشر ينتج ثلاثمائة وستة وثلاثون [  $12 \times 28 = 336$  ] سهماً .

وللزوجة من المسألة الأولى واحد وعشرون نضربها في جزء السهم اثني عشر ينتج مائتان واثنان وخمسون [  $12 \times 21 = 252$  ] سهماً .

ولها من المسألة الثانية بالأمومة أربعة [ ٤ ] نضربها في جزء السهم سبعة عشرة [ ١٧ ] ينتج ثمانية وستون [  $17 \times 4 = 68$  ] سهماً .

المجموع ثلاثمائة وعشرون [  $252 + 68 = 320$  ] سهماً .  
ولكل من ابني الميت الأول من المسألة الأولى فقط أربعة وثلاثون [ ٣٤ ] سهماً نضربها في جزء السهم اثني عشر ينتج أربعمائة وثمانية [  $12 \times 34 = 408$  ] أسهم .

وللبنت من المسألة الأولى فقط سبعة عشرة [ ١٧ ] سهماً نضربها في جزء السهم اثني عشر ينتج مائتان وأربعة [  $12 \times 17 = 204$  ] أسهم .

وللزوجة الميت الثاني من مسألته فقط ثلاثة [ ٣ ] نضربها في جزء السهم سبعة عشرة [ ١٧ ] ينتج واحد وخمسون [  $17 \times 3 = 51$  ] سهماً .

ولابنه سبعة عشرة نضربها في جزء السهم سبعة عشرة  
ينتج مائتان وتسعة وثمانون  $[17 \times 17 = 289]$  سهماً .  
وأما مسألة الميئة الثالثة : فأصلها من عدد رؤوس  
ورثتها خمسة [٥] للذكر مثل حظ الأنثيين لكل ابن اثنان  
[٢] وللبنات واحد [١] .  
وبالنظر بين سهام الميئة الثالثة خمسة [٥] وسهامها من  
الجامعة السابقة وهي ثلاثمائة وعشرون [٣٢٠] نجدها  
متوافق بالخمسة فثبت وفق كل منهما .  
فأما وفق السهام فأربعة وستون [٦٤] هي جزء سهم  
مسألته نضرب فيها سهام كل وارث منها .  
وأما وفق المسألة فواحد [١] فصحت من الجامعة السابقة  
لها وهي ألفان وستة عشر  $[1 \times 2016 = 2016]$  .  
لأم الميت الأول من الجامعة السابقة فقط ثلاثمائة وستة  
وثلاثون [٣٣٦] سهماً .  
ولكل من أبنائها من الجامعة السابقة أربعمائة وثمانية  
[٤٠٨] أسهم .  
وله من مسألته اثنان [٢] نضربها في جزء السهم أربعة  
وستين [٦٤] ينتج مائة وثمانية وعشرون  $[2 \times 64 = 128]$   
[١٢٨] سهماً .



المجموع خمسمائة وستة وثلاثون  $[٤٠٨ + ١٢٨ = ٥٣٦]$  سهماً.

وللبنت من الجامعة السابقة مائتان وأربعة  $[٢٠٤]$  سهماً.  
ولها من مسألة أمها أربعة وستون  $[٦٤ = ٦٤ \times ١]$  سهماً.  
المجموع مائتان وثمانية وستون  $[٢٠٤ + ٦٤ = ٢٦٨]$  سهماً.

ولزوجة الميت الثاني من الجامعة السابقة فقط واحد  
وخمسون  $[٥١]$  سهماً.  
ولابنه من الجامعة السابقة فقط مائتان وتسعة وثمانون  
 $[٢٨٩]$  سهماً.

أما مسألة الميتة الرابعة : فأصلها من واحد  $[١]$  وبالتالي  
جميع سهامها لابنها وتصح من الجامعة السابقة لها وهي  
ألفان وستة عشرة  $[٢٠١٦]$  للورثة السابقين كما مضى  
في الجامعة السابقة .

جميع سهامها ثلاثمائة وستة وثلاثون  $[٣٣٦]$  سهماً.  
وأما مسألة الميتة الخامسة : فأصلها من أربعة  $[٤]$   
للزوج الربع واحد  $[١]$  .

والباقي ثلاثة  $[٣]$  لابنيها منكسة عليهما ومباينة لأرسيهما  
اثين  $[٢]$  نضربها في أصل المسألة ينتج ثمانية  $[٨ = ٤ \times ٢]$   
ومنها صح هذا الانكسار .

للزوج سهمان [٢ = ٢ × ١] .  
ولكل من الابنين ثلاثة [٣] أسهم.  
وبالنظر بين مصحح المسألة ثمانية [٨] وبين سهام هذه  
الميت من الجامعة السابق وهي مائتان وثمانية وستون  
[٢٦٨] نجدها متوافقة بالربع فنثبت وفق كل منها .  
فأما وفق السهام فسبعة وستون [٦٧] وهي جزء سهم  
المسألة نضرب فيها سهام كل وارث منها.  
وأما وفق المسألة فائتان [٢] نضربها في الجامعة السابق  
ألفين وستة عشرة [٢٠١٦] ينتج أربعة آلاف واثنان  
وثلاثون [٢ × ٢٠١٦ = ٤٠٣٢] وهي الجامعة لهذه  
المسألة والجامعة السابقة .  
لكل من ابني الميت الثالث من الجامعة السابقة فق  
خمسائة وستة وثلاثون [٥٣٦] سهماً نضربها في جزء  
سهم الجامعة اثنين [٢] ينتج ألف واثنان وسبعون  
[٢ × ٥٣٦ = ١٠٧٢] سهماً.  
ولزوجة الميت الثاني من الجامعة السابقة فقط واحد  
وخمسون [٥١] نضربها في جزء السهم اثنين [٢] ينتج  
مائة واثنان [٢ × ٥١ = ١٠٢] سهماً .

ولابنه من الجامعة السابقة فقط مائتان وتسعة وثمانون [٢٨٩] نضربها في جزء السهم اثنين [٢] ينتج خمسمائة وثمانية وسبعون  $[٥٧٨ = ٢٨٩ \times ٢]$  سهماً.  
ولابن الميتة الرابعة من الجامعة السابقة فقط ثلاثمائة وستة وثلاثون [٣٣٦] نضربها في جزء السهم اثنين [٢] ينتج ستمائة واثنان وسبعون  $[٦٧٢ = ٣٦ \times ٢]$  سهماً.  
ولزوج الميتة الخامسة من مسألتها فقط اثنان [٢] نضربها في جزء سهم المسألة سبعة وستين [٦٧] ينتج مائة وأربعة وثلاثون  $[١٣٤ = ٦٧ \times ٢]$  سهماً.  
ولكل من ابنيها ثلاثة [٣] نضربها في جز سهم المسألة سبعة وستين [٦٧] ينتج مائتان وواحد  $[٢٠١ = ٦٧ \times ٣]$  سهماً.

**وأما مسألة الميت السادس : فأصل من ثمانية [٨]**

للزوجة الثمن واحد [١]

والباقي سبعة [٧] لأبنائها الثلاثة [٣] منكسرة عليهم ومباينة لرؤوسهم ثلاثة [٣] نضربها في أصل المسألة نتج أربعة وعشرون  $[٢٤ = ٨ \times ٣]$  ومنها صح هذا الانكسار .

وبالنظر بين سهام الميت السادس من الجامعة السابق ستمائة واثنين وسبعين [٦٧٢] وبين مصح مسألته أربعة

وعشرين [٢٤] نجدها متوافقة بثلاث الثمن فنثبت وفق كلٍ منهما .

فأما وفق السهام فثمانية وعشرون [٢٨] هي جزء سهم مصح مسألته .

وأما وفق مسألته فواحد [١] وبالتالي صحت من الجامعة السابقة لها وهي أربعون ألفاً واثنان وثلاثون [٤٠٣٢] وكذلك هي الجامعة الأخيرة لهذه المسألة .

لكل من ابني الميت الأول عشرة آلاف واثنان وسبعون [١٠٧٢] سهماً .

فله من التركة ألفان وسبعمئة وثمانية وثلاثون ريالاً [٢٧٣٨] وتسعة قروش [٩] وأربع [٤] هللات .

ولزوجة الميت الثاني مائة واثنان [١٠٢] سهماً .  
فلها من التركة مائتان وستون [٢٦٠] ريالاً وأحد عشر قرشاً [١١] وهللة واحدة [١] .

ولابنه خمسمئة وثمانية وسبعون [٥٧٨] سهماً  
وله من التركة ألف وأربعمئة وستة وسبعون ريالاً [١٤٧٦] وعشرة قروش [١٠] وثلاث [٣] هللات .  
ولزوج الميتة الخامسة مائة وأربعة وثلاثون [١٣٤] سهماً .

فله من التركة ثلاثمائة واثنان وأربعون ريالاً [٣٤٢] وستة [٦] قروش وهلة واحدة [١] .  
ولكل من ابنيها مائتان وواحد [٢٠١] سهماً .  
فلكل منهما من التركة خمسمائة وثلاثة عشرة ريالاً [٥١٣] وتسعة قروش [٩] وهلة واحدة [١] .  
ولزوجة الميت الأخير أربعة وثمانون [٨٤ = ٢٨ × ٣] سهماً .  
فلها من التركة مائتان وأربعة عشر [٢١٤] ريالاً وأحد عشر [١] قرشاً وثلاث [٣] هللات .  
ولكل ابن من أبنائه مائة وستة وتسعون [١٩٦ = ٢٨ × ٧] سهماً .  
فله من التركة خمسمائة [٥٠٠] ريالاً وثلاثة عشر [١٣] قرشاً وأربع هللات [٤] . - والله تعالى أعلم - وهذه صورتها :



٤٠٣٢	التركة عشرة آلاف وثلاثمائة ريالاً		
	ريال	قرش	هللة
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
٢٧٣٨	٩	٤	١٠٧٢
٢٧٣٨	٩	٤	١٠٧٢
-	-	-	-
٢٦٠	١١	١	١٠٢
١٤٧٦	١٠	٣	٥٧٨
-	-	-	-
٣٤٢	٦	١	١٣٤
٥١٣	٩	١	٢٠١
٥١٣	٩	١	٢٠١
٢١٤	١١	٣	٨٤
٥٠٠	١٣	٤	١٩٦
٥٠٠	١٣	٤	١٩٦
٥٠٠	١٣	٤	١٩٦

### المسألة الخبرانية

وأما المسألة الخبرانية فقد عرضت علي من قبل المستفتي ..... خبراني فوجدت بصك حصر الورثة خطأ فكتبت عليه إلى القاضي وذهبت بنفسي وذكرت له الخطأ وهو إسقاط الأخت لأب بالأخت الشقيقة المنفردة وكان المستفتي زوج هذه الأخت لأب فقال القاضي خيراً وأمر بتغيير الصك جزاه الله خيراً إلا أن هذه المسألة كانت من المسائل التي أكلتها الأرضة حيث أكلت كرتوناً من المسائل وغيرها .

### وكذلك المسألة الهدية :

وأما المسألة السلعية : فقد مضت في باب المناسخات .

وأما المسألة الشهابية : فقد مضت في باب الحمل .



## باب متشابه النسب

١- سأل سائل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فقال :

لي عمّة وأنا عمها  
ولي خالة وأنا خالها

فأما التي أنا عم لها  
فإن أبي أمه أمها

أبوها أخي وأخوها أبي  
ولي خالة وكذا حكمها

فأين الفقيه الذي عنده  
فنون الفرائض مع علمها

يبين لها نسبا صالحا

ويكشف للنفس من غمها

### فأجاب الشافعي رحمه الله تعالى :

أيا سائلي عن عمّة هو عمها  
وعن خالة يدعي شفاها بخالها

ألا فاستمع مني جوابا محققا  
واصغ إلى ما قلت في شرح حالها

أخ لك — أم وأم لوالد  
تزوجها من قومها ورجالها

فجاءت ببنت وهي عمّتك  
التي تناديك عمي في صحيح مقاله

ووالد أم ثم أخت لوالد  
تزوجها مستحسناً لجمالها

فجاءت ببنت وهي خالتك التي

تناديك خالى في فصيح مقالها

فهذا هو الإفصاح عما سألته

وكشف لفتيا أشكلت في سؤالها

فقوله لي عمّة وأنا عمها فإن أخاه من أمه تزوج أم أبيه فأولدها بنتا فهذه البنت هي أخت أبيه فهي عمته وهي بنت أخيه فهو عمها .

وأما قوله لي خالة وأنا خالها فإن أبا أمه تزوج أخته من أبيه فأولدها بنتا فهذه البنت هي أخت أمه فهي خالته وهي بنت أخته فهو خالها (١) .

٢- رجلان كل واحد منهما ابن عمّة الآخر وابن خاله . صورتها أن يتزوج رجلان كل واحد منهما أخت الآخر فيولد لها ابنان .

قال البليسي رحمه الله تعالى : في شرح إبراز لطائف الغوامض فكل منهما ابن خال الآخر وابن عمته .

وكتب بها ابن العلاف إلى العروضي رحمهما الله فقال :

إذا زوجت بعض الناس أختي  
وزوج أخته مني بحرمه

وصار ابنان لي وله وكل

لصاحبه ابن خاله وابن عمه (١)

(١) العذب الفائض ج ٢ / ٢٨٥ بتصرف

وقال النووي رحمه الله تعالى في الروضة : وعن  
حرملة أن رجلا دفع رقعة إلى الشافعي رحمه الله تعالى فيها:

رجل مات وخلقى رجلا

ابن عم ابن أخي عم أبيه

فكتب الشافعي رحمه الله تعالى في أسفلها :

صار مال المتوفي كملا

باتفاق القول لا مرية فيه

للذي خبرت عنه أنه

ابن عم ابن أخي عم أبيه

وذلك لأن ابن عم أخي عم الأب هو الأب فابن عمه هو

ابن عم الأب .

ويقرب من هذا قول القائل ورث من الميت خال ابن

عمته دون أخيه من الأبوين لأن خال ابن العمه هو الأب

والأعمام والمراد هنا الأب (٢) .

وأورده الكلوزاني رحمه الله تعالى في التهذيب بأسلوب

آخر فقال :

معشر الفراض قولوا في امرئ

تاه في قصته كل فقيه

رجل مات وخلف رجلاً ابن عم

(1) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١ / ٣٩٢ وفتح القريب المجيب جزء ٢ / ١٠٢

والذخيرة ج ١٣ / ٧٤

(2) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٦ / ٩٦

ابن أخي عم أبيه

أله الثلث أم النصف له خبرونا  
بيان القول فيه

### الجواب :

صار مال المتوفى كله باجتماع  
القول من كل فقيه

للذي سميت منه رجلاً ابن عم

ابن أخي عم أبيه

ذا ابن عم الأب فاعلم علمه

وله المال لا مرية فيه (١)

٣- أعجوبة قد أتتك مني  
أراك خالي وخال ابني

### الجواب :

هذا رجل تزوج ببنت رجل وتزوج الآخر بجدة أم أمه  
فولد لكل واحد منهما ابن فابن الجدة هو خال زوج البنت لأنه  
أخو أمه لأمها وخال ابنه لأنه أخو زوجته لأبيها .

٤- أغربت يا قوم في سؤالي  
ابني بلا شك خال خالي

### الجواب :

(1) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٤٢١

هو أن يتزوج الرجل بأم أم خاله أخي أمه من أبيها فتلد له ابناً فهو ابنه وخال خاله .

٥- طريفة أودعت مقالى

عمى يا قوم ابن خالى

### الجواب :

هذا رجل تزوج خاله بأم أبيه فولدت له ابناً فهو عم الرجل أخو أبيه لأمه وأبوه خاله .

٦- ولي نسيب فاضل وعالم بالأدب

أصبحت عمّاً لابنه وهو خال لأبى

### الجواب :

هما رجلان تزوج أبو أحدهما بأم أبي الآخر وتزوج الآخر بأم أم أبيه فولد لكل واحد منهما ابن .

فابن الأول عم أبي الثاني لأنه أخو الجد لأمه .

والثاني خال أبي الأول لأنه أخو جدته أم أبيه لأمها (١) .

٧- قال ابن العلاف رحمه الله تعالى :

ألا قل لابن أم حماة أمى

أنا ابن أخيك حقا غير وهمى

فلو زوجت أختك من أخ لي

فأولدها غلاما صار عمى

وصار أخى لذاك العم عما

(١) المصدر السابق ص ٤٢٦ - ٤٢٩

وصار العم خال دمي ولحمي

فمن أنا منك أم من أنت مني  
أبن إن كنت ذا علم وفهمي

### الجواب :

هذا رجل يخاطب خال أبيه تزوج أخاه من أمه جدته أم  
أبيه فهي أخت المخاطب فولدت له ولداً فهو عمه والرجل أخ  
لأم آخر فهو عم هذا العم  
وتزوج هذا الرجل بأخت أخيه من أمه لأبيه فولد له ولداً  
فأخوه من أمه الذي هو عم عمه هو خال ولده فلذلك قال :  
خال دمي ولحمي . (٢)

٨- رجل دخل على مريض فقال له : أوص فقال : ما  
أوصي إنما ترثني زوجتك وجدتك وعمتك وخالتك  
وأختك .

### الجواب :

فإن المريض تزوج بجدتي الصحيح هما أم أمه وأم أبيه  
فأولد كل واحدة بنتين فهما خالتاه أي اللتان من أم الصحيح  
وعمتاه وهما اللتان من أم أبي الصحيح .  
وتزوج الصحيح بجدتي المريض وتزوج أبو المريض  
أم الصحيح فأولدها بنتين فهما أختا المريض من أبيه وأختا  
الصحيح من أمه .

(2) كتاب التلخيص في علم الفرائض ج ١ / ٣٩٤

فإذا مات بعد أبيه فقد خلف زوجتين وهما جدتا الصحيح  
وأربع بنات وهما عمته وخالتها وجدتين هما زوجته وأختين  
لأب هما أختاه لأمه (١) .  
وفيها قيل شعرا :

أتيت الوليد له عائداً  
وقد أورث القلب عنه سقاما

فقلت له أوص فيما ترك

ت فقال ألا قد كفيت الكلاما

ففي خالتيك وفي عمتيك  
وفي جدتيك تركت السواما

وأختاك حقهما ثابت  
وامراتك سواء تماما

فقل للوليد أباي خالد

سعت بعشر حوينا السهاما (١)

٩- رجل هو عم خاله :

### الجواب :

هو رجل تزوج أخوه لأبيه بجدته أم أمه فأولدها ابناً فهذا  
المولود هو خال الرجل لأنه أخو أمه لأمها والرجل هو عم  
المولود لأنه أخو أبيه لأبيه (٢) .

(1) المصدر السابق/٣٩٦-٣٩٧ وانظر التهذيب في الفرائض والوصايا/٤٢١-٤٢٤

(1) الذخيرة ج ١٣ / ٧١

(2) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٤٢٨

١٠- شخص قال لشخص يا عمي يا خالي فهذا شخص عم شخص وخاله .

### الجواب :

إن أخا زيد من أمه تزوج بأخت زيد من أبيه فأولدها ولداً فزيد عم هذا الولد أخو أبيه من أمه ، وخاله أخو أمه من أبيها .

أو بالعكس بأن تزوج أخو زيد من أبيه بأخته من أمه فأولدها ولداً فزيد عمه أي عم هذا الولد أخو أبيه من أبيه ، وخاله أخو أمه من أمها .

وقيل فيها نظماً :

يامن بسؤاله يعمي  
قل خالي كيف صار عمي

وقيل فيها أيضاً :

وجارية عمها خالها  
إذا ما شئت بذلك خل خالها

أبينوا لنا أيها الفارضو

ن عن هذه الخودة ما حالها

ولها صورة أخرى وهي :

أن يتزوج أبو أبيه بأم أمه أو أبو أمه بأم أبيه فتلد ابناً فهذا الولد عم الرجل وخاله لأنه في الأولى أخو أبيه لأبيه وأخو أمه لأمها .



وفي الثانية أخو أمه لأبيها وأخو أبيه لأمه .  
وأنشد في ذلك أبو بكر العلاف رحمه الله تعالى :

يا من له فطنة وفهم  
ضما إلى حكمة وعلم  
أمكن أن ترى نسيباً  
صنو أب وهو صنو أم  
إذا تلقاك في أناس

كل يكنيه أو يسمي

قلت له مرحباً وأهلاً  
فأنت خالي وأنت عمي

### الجواب :

يا سائلي قد وجدت مني  
غير عني وغير قدم  
وكم ترى سائلاً لغيري  
كأنه واقف برسم  
عندي جواب فخذ مني  
أحسن من لؤلؤ بنظم  
هذا إذا كان يا خليلي  
أبو أبي زوج أم أمي  
وأنتجت جدتي لجدتي  
ابناً فاضحى دمي ولحمي  
فهو لأمي أخ فخالي

(١) وهو أخو والدي فعمي (١)

(1) فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب ج ٢ ص ٩٨-٩٩

١١- إذا قال رجلان كل واحد منهما خال الآخر :

**الجواب :**

هو أن يتزوج رجلان كل واحد منهما بنت الآخر ويولد  
لهما ابنان فكل واحد منهما خال الآخر (٢) .  
هذا غيض من فيض مما أورده الفرضيون في هذا الباب  
ولم أورده للحصر وإنما تأسيا بالعظماء من علماء الفرائض.

---

(2) التلخيص في علم الفرائض ج ١ ص ٣٩١

## باب عويص المسائل والألغاز :

١- رجل له خال وعم ورثه الخال دون العم وقيل فيها

شعرا :

فما خال حوى الميراث عفواً

وعم الميت لم يأخذ فتيلاً (١)

### الجواب :

هذا رجل تزوج أخوه لأبيه جدته أم أمه فجاءت بابن

فهو خال الرجل وهو ابن أخيه لأبيه فميراثه له دون عمه .

وقال البلبيسي رحمه الله وأنشد في هذه المسألة أبو بكر

العلاف رحمه الله فقال :

أيها الفارضون ممن نسميه

لمسترشد ومن لم نسمه

هل سمعتم بميت أو علمتم

وجواب امرئ على قدر علمه

مات عن مسلمين عم وخال

فحوى المال خاله دون عمه

قد سألتكم فهل من مجيب

مستحق لحمه دون ذمه

لا يعمي الجواب حين يؤدى

له إلى ذي السؤال إذا لم نعمه

وإذا أفهم المجيب جواباً

(١) النخيرة ج ١٣ ص ٧٢

دل إفهامه على حسن فهمه

وشفاه من العمى بجواب  
كان أشقى من الدواء لسقمه

فاكشفوا ذا السؤال عنكم بشرح  
واعلموا أن همه كشف همه

**وأجاب نفسه بنفسه :**

قل لمن جرد السؤال ومن أحد

سن في وصفه وتفصيل نظمه

قد رددنا الجواب فليتدبر  
حكيم بعقله وبعلمه

وحكمنا فيه بحكم عزيز  
ليس من شأننا تجاوز حكمه

إن من خاله أحق من الـ

عم بميراثه وأولى بسهمه

رجل مات خلف ابن أخيه  
بأبيه وكان من أم أمه

فهو خال له وخالف عمًا

فمنعناه إرثه لا لظلمه

وحكمنا لخاله وتركنا  
عمه خاليًا فبأب بهمه

وإذا كان خاله ابن أخيه

لأبيه ورثته دون عمه

وإذا مات ميت مثل هذا

فاستقيموا على الصواب ورسمه

فادفعوا ماله إلى ابن أخيه

واتركوا عمه يموت بغمه (١)

٢- رجل وأمه اقتسما مال ميت قسمين بالنسب :

### الجواب :

هذا رجل زوج بنته بابن أخيه فأولدها ابناً ثم مات ابن الأخ ثم مات العم بعد ذلك فلبنته النصف وما بقي لابن ابن أخيه وهو ابن بنته أيضاً وفيها يقول الشاعر :

سألت الفارضين بكل أرض  
بما يفتون في ذكر وأمه

قد اقتسما جميعاً مال ميت  
على نصفين وانتفعا بقسمه

له نصف وحق الأم نصف

فتأخذ أمه سهماً كسهمه

### الجواب :

سألت فخذ جوابك إن هذا  
هديت فتى تزوج بنت عمه

فمات الزوج ثم أتته بابن  
ومات العم وهو رضيع أمه

فبنت العم تحرز عنه نصفاً

ويحوي الطفل فاضله بقسمه

(١) كتاب التلخيص في الفرائض ج ١/٣٩٣ وفتح القريب المجيب ج ٢ / ١٠٢ - ١٠٣

والعذب الفائض ج ٢ ص ٢٨٧-٢٨٨

وبالتعصيب يأخذ لا بفرض

كفرض الأم فاستمعوا لعلمه (١)

٣- قالت حبلى لقوم يقتسمون تركة لا تعجلوا فإني حبلى  
إن ولدت ذكرا ورث وإن ولدت أنثى لم ترث وإن ولدت  
ذكرا وأنثى ورث الذكر دون الأنثى .

### هذه زوجة كل عصابة سوى الأب والابن

ولو قالت : إن ولدت ذكرا أو ذكرا وأنثى ورثا وإن  
ولدت أنثى لم ترث .

فهي زوجة الأب وفي الورثة أختان لأبوين أو زوجة  
الابن وفي الورثة بنتا صلب .

ولو قالت : إن ولدت ذكرا لم يرث وإن ولدت أنثى  
ورثت .

فهي زوجة الابن والورثة الظاهرون : زوج أبوان  
وبنت أو زوجة الأب والورثة الظاهرون : زوج وأم أختان  
لأم .

ولو قالت : إن ولدت ذكرا أو أنثى لم يرث وإن ولدتهما  
ورثا .

فهي زوجة الأب وقد مات الأب قبله والورثة  
الظاهرون : أم وجد وأخت لأبوين .

(1) التهذيب في علم الفرائض ص ٤١٨

نوع آخر : قالت : إن ولدت ذكرا ورث وورثت وإن  
ولدت أنثى لم ترث ولا أرث .

فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له آخر وهناك بنتا  
صلب .

وإن قالت : إن ولدت ذكرا لم يرث ولم أرث وإن ولدت  
أنثى ورثنا .

فهي بنت وابن ابن الميت والميتة زوجة ابن ابن آخر  
والورثة الظاهرون زوج وأبوان وبنت وابن .

ولو قالت : إن ولدت ذكرا فلي الثمن وله الباقي أو أنثى  
فالمال بيني وبينها سواء وإن أسقطته ميتا فالمال كله لي .

فهي امرأة أعتقت عبدا ثم تزوجته فمات وهي حبلى  
منه <sup>(١)</sup> .

وقال أبو عبدالله الوني رحمه الله تعالى : في آخره :  
فإن ولدت ابنا كان لها الثمن والباقي له وهذا بين .  
وإن ولدت بنتا كان المال بينهما نصفين لأن للزوجة  
الثمن وللبنات النصف والباقي للزوجة لأنها مولاته فيصير  
المال بينهما نصفين .

وإن ولدت ميتا فالمال كله لها ربع بالنكاح والباقي  
بالتعصيب لأنها مولاة نعمة .

(١) روضة الطالبين ج ٦ / ٩٢ - ٩٣

وقال فيها الشاعر :

أيها العالمون ماذا تقولون  
ن أجيئوا وأحسنوا الإفهاما

ما جواب السؤال في امرأة قا  
لت قضى زوجها وذاق الحماما

أنا حبلى وقد قضيت من الـ  
عدة من بعد موته أياما

فلي النصف إن أتيت ببنت  
ولي الثمن إن ولدت غلاما

وإذا لم ألد غلاما ولا بنـ  
تا حويت الجميع كلا تماما

### الجواب :

أيها السائل استمع ودع الجهـ  
ل وإن كنت جاهلا فسلاما

هذه حرة ألمت بسوق الرق

ثم اشترت بمال غلاما

أعتقته وزوجته نفسها من  
ه ومنها على النكاح أقاما

فتولى من لم يدع من ذوي التعـ  
صيب من كان يعرف الإسلاما

فبوضع الغلام نستوجب الثمـ  
ن من المال والغلام التماما

ومع البنت تخرج البنت بالنصـ



ف يارث لها يكون قياما

ولها النصف بالنكاح وبالعتق  
ق كما الله أنزل الأحكاما

وإذا لم يكن لها منه حمل  
فحوت المال كله واستقاما

فبحق النكاح والعتق تحوي  
ه جميعا ولا تنقص سهامها

فتذكر جوابنا فلقد جـ

ءك أبهى من كل عقد نظاما<sup>(١)</sup>

**قلت** : وقد مضى في العصة السببية من باب التعصيب

مثل ذلك .

٤ - أيها العالمون في الأرض كونوا  
للذي جاء مستغيثا غياثا

ما تقولون في أبي وابنتيه  
ورثوا المال بينهم أثلاثا

**الجواب :**

إن هذا تزوج ابنة عم  
ما رأت منه في الصلاة التياثا

فأنت بابنتين منه وماتت  
فاحتوى وابنتاه عنها التراثا

ثلاثاه سهمان بين ابنتيه  
وله الثلث فاستوى أثلاثا

حقه الربع والبقية بالتعصيب

(١) فتح القريب المجيب جزء ٢ / ١٠٣

يحويه كله ميراثاً (٢)

**قلت** : أصل مسألتهم من اثني عشر [١٢] للبنتين الثلثان  
ثمانية [٨] لكل واحدة أربعة [٤] وللزوج الربع ثلاثة [٣]  
بالزوجية والباقي نصف السدس له .

٣	١٢	
١	٤	بنت
١	٤	بنت
١	٤	زوج هو ابن عم

تعصياً بصفته ابن عم وتعود المسألة  
بالاختصار إلى ثلاثة [٣] لكل منهم  
واحد [١] وهذا هو المعنى بالغز  
وهذه صورتها :

٥- امرأة تزوجت ثلاثة أزواج فورثت من كل واحد  
ربع ماله فصار لها نصف أموالهم .

### **الجواب :**

هؤلاء أخوة ثلاثة اثنان أشقاء والآخر لأب وكان مال  
الأول أربع دنانير ومال الثاني دينار وكذلك الثالث الذي  
للأب دينار واحد .

فيحصل لها ثلاثة [٣] وهي نصف مال الجميع .  
إذا مات الأول فلها ربع ماله ويبقى من ماله ثلاثة [٣]  
لأخيه الشقيق فيصبح ماله أربعة [٤] .

فلما مات ورثت منه واحد [١] ديناراً هو ربع ماله  
ويبقى ثلاثة [٣] لأخيه لأبيه أصبح ما لديه أربعة [٤] فلما

(٢) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٤٢٥ - ٤٢٦

مات ورثت منه ديناراً هو ربع ماله فأصبح ما لديها أربعة  
[٣] دنانير من مجموع ما لديهم ستة [٦] .

فإن قيل تزوجت أربعة فورثت نصف أموالهم .  
وقد نضمها بعضهم بقوله :

لقد جنّت من أرض الحجاز مبادراً  
لميراث قوم كان فيهم تفكر

لو ارثة بعلا وبعلين بعده

وبعلا أخوهم ذو الجناحين جعفر

فكان لها من جملة المال نصفه

بذلك يقضي العالم المتدبر<sup>(١)</sup>

### الجواب :

هؤلاء أربعة إخوة لأب كان لهم ثمانية عشر [١٨]  
ديناراً للأول ثمانية [٨] وللثاني ستة [٦] وللثالث ثلاثة [٣]  
وللرابع واحد [١] دينار .

فلما مات الأول أصابها منه ديناران هما ربع ماله وكل  
أخ ديناران فصار للثاني ثمانية [٨] وللثالث خمسة [٥]  
وللرابع ثلاثة [٣] .

(١) النخيرة ج ١٣ / ٧٣

ثم مات الثاني فأصابها من ماله ديناران هما الرابع  
فصار لها من الأول والثاني أربعة [٤] دنانير والباقي  
لأخويه فصار مال الثالث ثمانية [٨] وللرابع ستة [٦] .  
ثم مات الثالث عن ثمانية [٨] دنانير فأصابها ديناران  
هما ربع ماله فصار لها ستة [٦] دنانير والباقي لأخيه فصار  
له اثنا عشر [١٢] ديناراً .

فلما مات عنها أصابها منه ثلاثة [٣] دنانير هي ربع  
ماله فصار لها تسعة [٩] دنانير وهي نصف المال .  
وقد لقيت هذه بالدفانية لأن المرأة دفنت جميع أزواجها  
وقد سبق إيرادها في باب المسائل الملقبة .

فإن قال قائل امرأة تزوجت خمسة فورثت نصف مالهم  
وقد أوردتها بعضهم شعراً فقال :

امرأة تزوجت بعد المشيب والكبر  
خمسة أزواج سمت بهم جمالاً وخطر  
ماتوا وعاشت بعدهم كل شيء بقدر  
وكلهم ورثها ربع الذي كان ادخر  
فأحرزت بإرثها شطر الذي حاز النفر  
فأشر لنا ما حلها يا واحداً بين البشر

### الجواب :

هو لاء الخمسة إخوة ومعهم من المال ستة وثلاثون  
[٣٦] ديناراً للأول ستة عشر [١٦] ديناراً وللثاني خمسة [٥]

دنانير وللثالث ثلاثة [٣] دنانير وللرابع ثمانية [٨] دنانير  
وللخامس أربعة [٤] دنانير .

فلما مات الأول أصابها أربعة [٤] دنانير هي الربع من  
ماله والباقي لأخوته الأربعة لكل واحد ثلاثة [٣] دنانير  
فصار للثاني ثمانية [٨] دنانير وللثالث ستة [٦] دنانير  
وللرابع أحد عشر [١١] ديناراً وللخامس سبعة [٧] دنانير .

فلما مات الثاني أصابها ديناران كذلك هما ربع ماله  
والباقي ستة [٦] دنانير بين أخويه الثلاثة لكل واحد ديناران  
[٢] فصار للثالث ثمانية [٨] دنانير وللرابع ثلاثة عشر  
[١٣] ديناراً وللخامس تسعة [٩] ديناراً .

فلما مات الثالث أصابها ديناران هما الربع والباقي ستة  
[٦] دنانير بين أخويه لكلٍ منهما ثلاثة [٣] دنانير فصار مال  
الرابع ستة عشر [١٦] ديناراً .

فلما مات الرابع أصابها أربعة [٤] دنانير هي الربع  
والباقي اثنا عشر [١٢] ديناراً .

للأخ الخامس فأصبح ماله أربعة وعشرون [٢٤] ديناراً

فلما مات أصابها ستة [٦] دنانير هي الربع فصار جميع مالها ثمانية عشر [٤+٢+٢+٤=١٨] ديناراً هي نصف جميع مالهم الستة والثلاثين [٣٦] ديناراً<sup>(١)</sup>.

٦- زوجة وأخوها ورثا مال الزوج بينهما بالسوية .

---

(١) التلخيص في علم الفرائض ج ١ / ٤٠٠ - ٤٠١ وفتح القريب المجيب شرح كتاب

الترتيب جزء ١/١٠٤ بزيادة وتصرف وانظر التهذيب ص ٤٢٠ والنخيرة ج ١٣ ص ٣٧

**الجواب :**

هذه امرأة أعتقت هي وأخوها عبداً لها ثلثه وله ثلثاه ثم تزوجته فمات فلها الربع بالزوجية والربع بالولاء وفيها قال الشاعر :

ألا أيها القاضي المصيب قضاؤه  
أعندك من علم فتخبرنا وصفاً

بوارثة من زوجها نصف ماله به

جرت الأقلام ما ظلمت حرفاً (١)

٧- أفتنا أيها الفقيه فإننا

قد سألنا الفقيه عن أخوين

ورث الثلث واحداً عن فقيد

واحتوى آخر على الثلثين

**الجواب :**

هذه امرأة ماتت وخلفت ابني عم أحدهما زوجها .

والآخر أخوها لأمها .

فلزوجها ثلثا المال نصف بالفرض وسدس بالتعصيب

ولأخيها من أمها ثلثه سدس بالفرض والباقي

بالتعصيب وهو سدس آخر (٢) .

(١) التهذيب في علم الفرائض والوصايا ص ٤٢٤-٤٢٥ والخيرة ج ١٣/٧٠

(٢) المصدر السابق ص ٤١٨-٤١٩

٨- قال الحريري رحمه الله تعالى :  
 أيها العالم الفقيه الذي فـا  
 ق ذكاء تعالى الله عن الشبيه  
 أفتنا في قضية حاد عنها  
 كل قاض و حار فيها كل فقيه  
 رجل مات عن أخ مسلم حر  
 تقي من أمه وأبيه  
 وله زوجة لها أيها الحبر  
 أخ خاص بلا تمويه  
 فحوت فرضها وحاز أخوها  
 ما تبقى بالإرث دون أخيه  
 فاشفنا بالجواب عما سألنا  
 فهو نص لا خلف يوجد فيه

### الجواب :

وأجاب بما نصه ما يلي :  
 قل لمن يلغز المسائل إنني  
 كاشف سرها الذي تخفيه  
 إن ذا الميت الذي قدم الشر  
 ع أخوا عرسه على ابن أبيه  
 رجل زوج ابنه عن رضاه  
 بحماة له ولا غرو فيها  
 ثم مات ابنه وقد علقت منـه  
 له فجاءت بابن يسر نويه  
 فهو ابن ابنه بغير مرء



وأخو عرسه بلا تمويه  
 وابن الابن الصريح أدنى إلـ  
 سى الجد وأولى بيارثه من أخيه  
 فلذا حين مات أوجب للزو  
 جة ثمن التراث تستوفيه  
 وحوى ابن ابنه الذي هو في  
 الأصل أخوها من أمها باقية  
 وتخلى الأخ الشقيق من الإر  
 ث وقلنا يكفيك أن تبكيه

٩- ثلاثة إخوة لأب وأم

وكل إلى خير فقير

فحاز الأكبران هناك ثلثا  
 وباقي المال أحرز الصغير

### الجواب:

أجاب بعضهم عن هذا اللغز بقوله :

ثلاثة إخوة لأب وأم  
 تزوج بنت عمهم الصغير

له من إرثها نصف بفرض وسدس بالعصوبة يا خبير  
 وللأخوين بالتعصيب ثلث

لكل منهما سدس يصير<sup>(١)</sup>

ومن هذا الفصل :

١٠- ووارثة بـعلاً فكان نصيبها

(١) الأسئلة والأجوبة الفقهية ج ٧ ص ٣٦٩-٣٧٠

من المال دينار عتيق ودرهم

وكان جميع المال عشرين درهما

وعشرين دينارا كذلك يقسم

وقال القرافي رحمه الله تعالى :

وفيه يقول الشاعر :

سألقي على الفراض مني فريضة

توهمتها باللب مني توهما

فما ترك إذ مات عشرين درهما

وعشرين ديناراً عتيقاً متما

فأعطيت امرأة الذي مات حقها

هناك ديناراً سواءً ودرهما

وكان جميع المال عشرين درهما

وعشرين دينارا على ذاك فاقسما<sup>(٢)</sup>

### الجواب :

هن أربع نسوة وأختان لأم وأختان لأب أصلها من اثني

عشر [١٢] للزوجات الربع ثلاثة [٣] وللأختين لأم الثلث

أربعة [٤] وللأختين لأب الثلثان ثمانية [٨] لكل واحدة

أربعة [٤] وتعول إلى خمسة عشر [١٥] .

وبنسبة ربع الزوجات ثلاثة [٣] إلى عول المسألة

خمسة عشر [١٥] تصبح خمسا فلهن من التركة خمسها

(٢) الذخيرة ج ١٣ / ٧٣

وهي أربعة [٤] دنانير وأربعة [٤] دراهم لكل واحدة دينار ودرهم<sup>(١)</sup>.

١١- رجل ورثه ابن بنته دون عمه .

### الجواب :

هو رجل زوج بنته بابن أخيه فولدت له ابنا فهذا المولود هو ابن بنته وابن ابن أخيه وهو أولى من عمه بالإرث<sup>(٢)</sup> .  
فيكون هلك عن ابن ابن أخ وعم فالمال لابن ابن الأخ لقوته وقربه كما هو معلوم من باب التعصيب .

١٢ امرأة قالت لقوم لا تقتسموا المال فإني حامل فإن ولدت بنتا فلها ثلث جميع المال وإن ولدت ابناً فلا شيء له .

### الجواب :

هذه مسألة امرأة ماتت وخلفت زوجاً وأماً وأخوين لأم وامرأة لأب حاملاً وهي المتكلمة فمتى ولدت ابناً لم يرث لأن الفروض استغرقت المال ومتى ولدت بنتاً أخذت .

(١) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٤٢٠-٤٢١ ببعض تصرف

(٢) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٤٢٨

النصف وعالت المسألة إلى تسعة [٩] فيكون لها ثلثه منها وهي ثلث جميع المال (١) كما هو معلوم مما تقدم من الأبواب .

١١ - قال القرافي في الذخيرة :

مرت امرأة بقوم يقتسمون ميراثاً فقالت لا تتعجلوا إني حامل إن وضعت ذكراً لم يرث أو أنثى ورثت الثلث ... .

### الجواب :

ورثة المتوفاة زوجها وأمها وإخوتها لأمها فأصل مسألتهم من ستة [٦] لزوجها النصف ثلاثة [٣] ولأمها السدس واحد [١] ولإخوتها لأمها الثلث اثنان [٢] .

والحامل هي زوجة أبي الهالك توفى وتركها حاملاً إن ولدت غلاماً كان أخاً لأب لا يرث لأنه عصبه ولم تبق الفروض شيئاً للعصبة .

أو أنثى فأخت لأب فلها النصف ثلاثة [٣] وتعول المسألة إلى تسعة [٩] فإذا نسبنا الثلاثة إلى تسعة ينتج ثلث وبالتالي صار نصفها ثلثاً وفيها قال الشاعر :

ما أهل بيت ثوى بالأمس ميتهم

فأصبحوا يقسمون المال والحللا

فقالت امرأة من غير هم لهم

(1) التهذيب في الفرائض والوصايا ص ٤٢٣

إنى سأسمعكم أعجوبة مثلاً  
 فى البطن منى جنين دام رشدكم  
 فأخروا المال حتى تعلموا الحملاً  
 فإن ألد ذكراً لم يعط خردلة  
 وإن ألد غيره أنثى فقد فصلاً  
 بالثلث حقاً يقيناً ليس ينكره

من كان يعرف فرض الله إذ نزل (٢)  
قلت: وقد مر معنا هذا على شكل معاياة فى المسألة  
 المشركة فى باب المسائل الملقبة .  
 ١٢- أخوان ورثا مالاً فأصاب أحدهما ربه وسدسه  
 والآخر الباقي .

### الجواب :

هما أبنا عم أحدهما أخ لأم .  
قلت : أصل مسألتهم من ستة [٦] للأخ لأم السدس واحد  
 [١] والباقي خمسة [٥] بينه وبين أخيه مناصفة وهى  
 منكسرة عليهما ومباينة لرأسيهما اثنين [٢] .  
 فنضربها فى أصل المسألة ينتج اثنا عشر [١٢=٦×٢]  
 ومنها تصح للأخ لأم السدس اثنان [٢] ونصف الباقي خمسة

(٢) الذخيرة ج ١٣/٧٢ والمصدر السابق

[٥] المجموع سبعة [٧ = ٥ × ٢] ولابن العم خمسة [٥] وهي سدس الاثني عشر وربعها وهذا هو المقصود باللغز - والله تعالى أعلم - .

١٢	٦	
٧ = ٥ + ٢	٢ + ١ ونصف	أخ لأم هو ابن عم
٥	٢ ونصف	ابن عم

وهذه صورتها :

١٣- ثلاثة أخوة ورث أحدهم سبعة أتساع المال

والآخرين تسعين .

### الجواب :

هؤلاء ثلاثة إخوة لأم أحدهم ابن عم<sup>(١)</sup> .

**قلت :** أصل مسألتهم من ثلاثة [٣] لهم الثلث واحد [١] والباقي اثنان [٢] للذي هو ابن عم والواحد [١] منكسر عليهم ومباين لرؤوسهم ثلاثة [٣] فنضربها في أصل المسألة [٣] ينتج تسعة [٩ = ٣ × ٣] لكل واحد منهم واحد [١] والباقي ستة [٦] للذي هو ابن عم .

٩	٣	
١		أخ لأم
١	١	أخ لأم
٧ = ٦ + ١		أخ لأم هو ابن عم

فيصير ما لديه سبعة [٧]

وبنسبتها إلى مصح المسألة

تسعة [٩] تصير سبعة

أتساع وهذه صورتها :

(١) التلخيص في الفرائض والوصايا ج ٢/٣٧٦ بتصرف وزيادة

ولعلي أختم هذا الباب بكلام الماوردي رحمه الله تعالى الذي أورده في كتابه أدب الدنيا والدين ذاماً فيه اللغز في الكلام حيث قال رحمه الله تعالى :

**أما اللغز فهو** : تحدي أهل الفراغ وشغل ذوي البطالة ليتنافسوا في تباين قرائحهم ويتفاخروا في سرعة خواطيرهم فيستكدوا خواطير قد مُنحُوهُ صحتها في ما لا يجدي نفعاً ولا يفيد علماً فهو كأهل الصراع الذين قد صرفوا ما منحوا من صحة أجسامهم إلى صراع كدود يصرع عقولهم ويهد أجسامهم ولا يكسبهم حمداً ولا يجدي عليهم نفعاً .

انظر إلى قول الشاعر :

رجل مات وخلف رجلاً

ابن أم ابن أبي أخت أبيه

معه أم بني أولاده

وأبا أخت بني عم أخيه

أخبرني عن هذين البيتين وقد روعك صعوبة ما تضمناه من السؤال إذا استكدك الفكر في استخراجاه فعلمت أنه أراد ميتاً خلف أباً وزوجة وعماً ما الذي أفادك من العلم ، ونفى عنك من الجهل ؟ ألسنت بعد علمه تجهل ما كنت جاهلاً من قبله .

ولو أن السائل قلب لك السؤال فأخر ما قدم ، وقدم ما أخر لكنت في الجهل به قبل استخراجاه كما كنت في الجهل

الأول وقد كددت نفسك وأتعبت خاطرك ثم لا تعدم أن يرد عليك مثل هذا مما تجهله فتكون فيه كما كنت قبله (١) .

وبهذا أكون قد انتهيت من كتابي الوسيط بين الاختصار والتبسيط في فقه الفرائض وحساب المواريث بحمد الله وتوفيقه وشكره وامتنانه وكنتم أظن أن لا أنتهي منه لما ذكرته في المقدمة ولكثرة العوارض أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن لا يحرمني أجرها فقد كانت من الأسباب التي أدت إلى تأخر هذا الجزء عن الأجزاء السابقة أكثر من ثلاث سنوات .

كما أسأله تعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعني به ومن اطلع عليه في الدنيا والدين والأولى والآخرة إنه ولي ذلك والقادر عليه وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وأقول كما بدأت ستر الله على من ستر وغفر لمن غفر إنني بالعجز معترف وبالخطأ والتقصير متصف ، أبى الله تعالى أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه .

فما سطر بهذا الكتاب من صواب فمن الله تعالى وما سطر به من خطي فمني والشيطان والله ورسوله بريئان من ذلك .

(1) أدب الدين والدنيا ص ٩٣ - ٩٤ دار إحياء العلوم ط ١٤٠٨ هـ



## الخاتمة

ومن منطلق قول الرسول ﷺ ( من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه ) (١) .

وقوله ﷺ من حديث أبي هريرة ؓ عند الترمذي وغيره ( من لا يشكر الناس لا يشكر الله ) قال : هذا حديث حسن صحيح (٢) .

فإني أشكر الله أولاً وأخيراً ثم والدي كما ربياني صغيراً وبذلاً النفس والنفيس في تربيتي وتعليمي كما أشكر مشايخي الفضلاء والأعلام النبلاء سرُج الدجى ومشاعل الهدى وعلى رأسهم العلمين العالمين العاملين – ولا أزكي على الله تعالى أحداً – .

(١) ( صحيح ) سنن أبي داود ٢٨/٢ رقم ١٦٧٢ وانظر طرقة في المعجم الكبير والمجتبى من السنن في مسند الإمام أحمد وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم وسنن النسائي الكبرى وسنن البيهقي الكبرى والأوسط ومسند أبي داود الطيالسي ومسند الشهاب والأدب المفرد والمنخب من مسند عبد بن حميد ، وانظر الإرواء ج ٦ / ٦٠-٦١

(٢) الترمذي ج ٤ / ٢٩٨-٢٩٩ رقم ١٩٥٤ و١٩٥٥ وأبو داود ج ٥ / ١٥٧-١٥٨ رقم ٤٨١١ وأحمد ج ٢ / ٣٤٠ رقم ٧٤٩١ وج ٣ / ٤٠ رقم ١٢٦٦ وج ٤ / ٣٧٨ رقم ١٨٤٠٩ وج ٥ / ٢٦٨ رقم ٢١٨٣٢ .

صاحب الفضيلة شيخنا وشيخ مشايخنا / أحمد بن يحيى النجمي .  
وصاحب الفضيلة شيخنا / زيد بن محمد المدخلي فكم لهم عليّ من الفضل بعد الله من تعليم وتوجيه وتشجيع .  
كما أشكر شيخي في القراءات علي بن محمد عطيف والذي أجازني بسند في القراءة برواية حفص .  
فهو ممن شجعني وحثني على مواصلة القراءة والتدوين وشجعني على إلقاء الدروس في الفرائض بجامع الدحمان الكبير بمحافظة المسارحة .  
وقد أهداني كتاباً قيماً في هذا الفن الموسوم باسم مجموعة الرسائل الكمالية في الموارد والمناسخات مجموعة تشتمل أربعة كتب .  
كما أشكر القائمين على المكتبة السلفية بصامطة من دون استثناء وعلى رأسهم الشيخ فواز بن علي المدخلي وأسامة بن زيد المدخلي .  
والشكر موصولاً للذين سهروا على نسخ هذا الكتاب على الحاسوب .  
وهم فضيلة الشيخ / أبو عبد العزيز علي بن موسى محمد الحنتول .  
و فضيلة الشيخ / أبو عبد الرحمن إبراهيم بن علي أحمد الحنتول المدرسان بمدرسة الجعدية .

وشقيقي أبو عبد العزيز / يحيى بن ناشب الشراحيلى  
المدرّب بالكلية الصحية .

وابنى / يحيى بن علي ناشب الشراحيلى الطالب بالثانوية  
العامة آنذاك .

وابنى / عبدالعزيز بن علي ناشب الشراحيلى الطالب  
بالثانوية العامة والذي سهر كثيراً لمراجعتة وتصحيح الكثير  
من الأخطاء الإملائية وبعض الأخطاء الحسابية حسب  
قدراته .

كما أشكر كل من له فضل عليّ من قريب أو بعيد ممن  
ذكرت وممن لم أذكر وهم كثر جزاهم الله تعالى عني خير  
الجزاء ورفع درجاتهم في الفردوس الأعلى إنه ولي ذلك  
والقادر عليه .

وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله  
وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته واقتفى أثره إلى يوم  
الدين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

**تأليف الفقير إلى عفو ربه القدير**

علي بن ناشب بن يحيى الحلوي الشراحيلى

عشرة جمادى الآخرة من عام ألف

وأربعمائة

وعشرين هجرية ١٠ / ٦ / ١٤٢٠ هـ

## جريدة المراجع

١. تفسير القرآن العظيم للأمام أبي الفداء الحافظ إسماعيل بن الخطيب بن كثير دار الكتب العلمية كتب هوامشه وضبطه حسين بن إبراهيم زهران الطبعة الأولى — ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
٢. تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير لمحمد نسيب الرفاعي مكتبة المعارف ١٤١٠ هـ .
٣. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن السعدي الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ١٤١٠ هـ .
٤. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي الشوكاني شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم .
٥. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي دار الكتب العلمية شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر توزيع دار القلم.
٦. زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي دار الكتب العلمية ١٤١٤ هـ .

٧. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي وتمتة لتلميذه عطية محمد سالم دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى -١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
٨. جامع البيان في تفسير القرآن للشيخ السيد معين الدين محمد بن عبد الرحمن الحسني الحسيني الأيجي الشافعي علق عليه محمد بن عبد الله الغزنوي وحققه وصححه منير أحمد دار نشر الكتب الإسلامية كوجرانواله / باكستان الطبعة الثانية -١٣٩٧ هـ -١٩٧٧ م .
٩. جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
١٠. الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن تأليف ابي عبيد القاسم بن سلام الهروي دراسة وتحقيق محمد بن صالح المديف مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى - ١٤١١ هـ .
١١. متن صحيح البخاري المكتبة العصرية الطبعة الرابعة - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- ١٢ . فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية الطبعة الثانية - ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .
- ١٣ . شرح صحيح البخاري لابن بطال مكتبة الرشد الطبعة الأولى - ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .
- ١٤ . عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني شركة مكتبة مصطفى البابي ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ١٥ . إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني المكتب الإسلامي الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ١٦ . شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية للشيخ محمد المختار بن محمد الشنقيطي الطبعة الأولى / ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- ١٧ . صحيح مسلم بشرح النووي دار القلم الطبعة الأولى جملة من العلماء .
- ١٨ . مختصر صحيح مسلم تحقيق محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى المكتب الإسلامي الطبعة السادسة - ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

- ١٩ . سنن الترمذي بتحفة الأحوذى لمحمد المبار كفورى  
دار الكتب العلمىة الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- ٢٠ . سنن أبى داوود بشرح عون المعبود مع شرح  
الحافظ ابن قىم الجوزىة لمحمد شمس الحق العظىم  
آبادى تحقىق عبد الرحمن عثمان دار الفكر الطبعة  
الثالثة - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ضبط وتحقىق عبد  
الرحمن عثمان .
- ٢١ . موطأ الإمام مالك تعليق محمد فؤاد عبد الباقى  
ط / ١٤٠٨ هـ المكتبة الثقافىة .
- ٢٢ . مسند الإمام أحمد الطبعة الرابعة شرح وفهرسة  
أحمد شاكر .
- ٢٣ . مصنف عبد الرزاق تحقىق الأعظمى المكتب  
الإسلامى الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ .
- ٢٤ . كنز العمال للعلامة علاء الدىن بن حسام الدىن  
الهندى البرهان فورى مؤسسه الرسالة الطبعة  
الخامسة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٢٥ . فتح العزىز شرح الوجىز للإمام أبى القاسم عبد  
الكرىم بن محمد الرافعى المطبوع مع المجموع شرح  
المهذب دار الفكر .

٢٦. التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل للشيخ صالح آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد دار العاصمة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
٢٧. تنزيه الشريعة عن إباحة الأغاني الخليعة لفضيلة شيخنا أحمد النجمي الثانية .
٢٨. العدة شرح العمدة في فقه إمام السنة تأليف بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي .
٢٩. السمط الحاوي لأسلوب الداعية الشيخ عبد الله القرعاوي في نشر التعليم بجنوب المملكة لعلي بن قاسم الفيبي الطبعة الأولى - ١٤١١ هـ .
٣٠. المورد العذب الزلال فيما انتقد على المذاهب الدعوية من العقائد والأعمال لفضيلة شيخنا أحمد بن يحيى النجمي تعليق تلميذه شيخنا البار الشيخ د / محمد بن هادي المدخلي مكتبة الفرقان الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ .
٣١. صفوة الفتوى والمفتي والمستفتي تأليف الإمام أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي خرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ المكتب الإسلامي .



٣٢. الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية لعبد  
الله الشنشوري هامشاً للتحفة الخيرية .
٣٣. التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية لإبراهيم بن  
محمد الباجوري ط البابي .
٣٤. الشيخ حافظ ترجمة شيخنا الفاضل الشيخ زيد بن  
محمد المدخلي مطابع دار العلم للطباعة والنشر  
الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
٣٥. طريق الوصول إلى إيضاح الثلاثة الأصول للأستاذ  
فواز المدخلي مطابع هجر الطبعة الأولى .
٣٦. أحكام الوصايا في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة  
تأليف الدكتور علي بن عبد الرحمن بن علي الربيعة  
دار اللواء / الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
٣٧. كتاب الفرائض شرح مفتاح الفائض تأليف محمد بن  
أحمد الناظري .
٣٨. أصول علم المواريث قسمة التركة بالطريقة  
الحسابية وبالقيراط لأحمد عبد الجواد دار الكتب  
العلمية تصحيح محمد الحنبلي الطبعة الثانية-١٤٠٦ هـ.
٣٩. فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب / لعبد الله  
الشنشوري مكتبة جدة .

- ٤٠ . الميراث العادل في الإسلام بين المواريث القديمة والحديثة ومقارنتها مع الشرائع الأخرى للشيخ أحمد محي الدين العجوز مؤسسة المعارف الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .
- ٤١ . الميراث في الشريعة الإسلامية لصاحبه د/ ياسين أحمد إبراهيم درادكة الطبعة الأولى - ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠ م .
- ٤٢ . الروض الأنيق في أحوال الورثة على التحقيق لصاحبه عبد الرحمن الجهني .
- ٤٣ . تسهيل الفرائض للشيخ العلامة محمد صالح العثيمين الطبعة الثانية دار طيبة ١٤٠٦ هـ .
- ٤٤ . الفوائد الجليلة في المباحث الفرضية للشيخ العلامة عبد العزيز بن باز نشر وتوزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .
- ٤٥ . أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية لنبيل طاحون مكتبة الخدمات الحديثة .
- ٤٦ . نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية في علم الفرائض تحقيق د/ عبد الرزاق دارا بن خزيمة الطبعة الأولى - ١٤٢٠ هـ .

٤٧. شرح المقربة نظم قسمة القيراط والكسور في التركات وعمل المناسخت.
٤٨. مجموعة الرسائل الكمالية في المواريث والمناسخت مجموعة تشتمل أربعة كتب هي :
٤٩. شرح خلاصة الفرائض نظم متن السراجية لعبد الملك بن عبد الوهاب المكي البتني
٥٠. وشرح المقربة نظم قسمة القيراط والكسور في التركات وعمل المناسخت للمذكر أيضاً .
٥١. وكتاب تدريب المبتدي وتذكرة المنتهي لعليش
٥٢. والسبيكة الذهبية على المنظوم الرحبية جمع الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك الناش مكتبة المعارف الطائف الطبعة الثانية - ١٤٠٧ هـ .
٥٣. أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية على المذاهب الأربعة لمحمد محي الدين الطبعة الأولى دار الكتاب العربي ١٤٠٤ هـ .
٥٤. تسهيل المواريث والوصايا لعبد الكريم نصر مكتبة الحرمين .
٥٥. الكنوز المليية في الفرائض الجليلة لعبد العزيز السلطان الطبعة الثالثة - ١٤١٨ هـ .

٥٦. التهذيب في علم الفرائض والوصايا أبي الخطاب الكلوذاني تحقيق الخولي مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .
٥٧. كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية للسهيلي تحقيق د/ البنا الفيصلية الطبعة الثانية - ١٤٠٥ هـ .
٥٨. الفصول في الفرائض أو الفصول المهمة في علم موارد الأمة لابن الهائم تحقيق د/ عبد المحسن المنيف الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ .
٥٩. التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية الشيخ العلامة صالح الفوزان مكتبة المعارف الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ .
٦٠. تكملة زبدة الحديث في فقه الموارد الشيخ محمد التريمي دار القبلة للثقافة الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
٦١. دليل الخائض في علم الفرائض الشيخ سعيد الحضرمي طبعة مصطفى البابي .
٦٢. بغية الباحث في الموارد الأرجوزة الشهيرة بالرحبية دار الفكر الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ .

٦٣. كتاب شرح الرحبية لرضي الدين أبي بكر أحمد السببتي بهامش فتح القريب المجيب شرح كتاب الترتيب مكتبة جدة .
٦٤. الفرائض لأبي عبد الله الثوري تخريج لأبي عبد الله الهليل دار العاصمة الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ .
٦٥. حاشية الرحبية في علم الفرائض لعبد الرحمن بن محمد قاسم الطبعة الخامسة - ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م .
٦٦. النور الفائض من شمس الوحي في علم الفرائض للشيخ العلامة حافظ الحكمي مطابع البلاد السعودية ١٣٧٣ هـ .
٦٧. كتاب الفرائض لعبد الصمد الكاتب الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
٦٨. علم الفرائض والمواريث مدخل تحليلي رفيق المصري دار القلم الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .
٦٩. كتاب التلخيص في علم الفرائض لأبي حكيم الخبري تحقيق د/ ناصر الفريدي مكتبة العلوم والحكم الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .
٧٠. فقه المواريث دراسة مقارنة للدكتور/ عبد الكريم اللحام المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٧١. العذب الفاضل شرح عمدة كل فاضل لشيخ إبراهيم الفرضي دار الفكر الطبعة الأولى - ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م .
٧٢. وسيلة الراغبين وبغية المستفيدين في علم الفرائض محمد بن علي السلوم مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .
٧٣. الفرائض د/ عبد الكريم اللاحم مكتبة المعارف الرياض الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م
٧٤. اللآلئ الفضية على متن الرحبية في علم المواريث جمع وترتيب علي عبده الشرف مكتبة الإرشاد صنعاء الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
٧٥. شرح الرحبية لسبط المارديني مع الدرّة البهية بتحقيق الرحبية تأليف محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة محمد صبيح مصر .
٧٦. سؤال وجواب في الأحوال الأربعينية في علم الفرائض عبد الفتاح راوه المكي الطبعة الأولى - ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م مكتبة عالم الفكر مصر .
٧٧. الجدول في أنصبة المواريث والنسب الأربع جمع وتنسيق أيمن القرناوي إصدار دار المجتمع .

٧٨. النونية المتحفة في علم المواريث تأليف صادق البيضاني دار الحديث بدماج صعدة الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م .
٧٩. خلاصة الفرائض لعبد الملك الفتنى المطبوع مع شرح السراجية في علم المواريث للسيد الجرجاني تحقيق وتعليق محمد عدنان درويش مكتبة دار البيروتي الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
٨٠. السراجية في الفرائض والمواريث لسراج الملا محمد بن محمد السجاوندي تأليف السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني الحنفي إعداد وتحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
٨١. شرح السراجية في علم المواريث تأليف السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني حقه وعلق عليه محمد عدنان درويش الطبعة الأولى مكتبة دار البيروتي ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م
٨٢. لباب الفرائض لمحمد الصادق الشطي دار الغرب الإسلامي ط / ٣ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٨٣. إرشاد الفارض إلى كشف الغوامض لسبط  
المارديني تحقيق مجدي باسلوم المكي مكتبة دار  
الاستقامة الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
٨٤. الفوائد الشنشورية لعبد الله الشنشوري تحقيق محمد  
بن سليمان آل بسام دار عالم الفوائد مكة المكرمة  
الطبعة الأولى - ١٤٢٢ هـ .
٨٥. أحكام التركات والمواريث لمحمد أبي زهرة دار  
الفكر العربي .
٨٦. مباحث في علوم المواريث د/ مصطفى مسلم دار  
المنارة الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ .
٨٧. الرائد في علم الفرائض د/ حمدي عبد المنعم الشلبي  
مكتبة الساعي .
٨٨. علم الفرائض والمواريث مدخل تحليلي د/ رفيق  
يونس المصري دار القلم الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ  
١٩٩٤ م .
٨٩. تحذير أهل الإيمان عن الحكم بغير ما أنزل  
الرحمان الشيخ أبي هبة الله إسماعيل بن إبراهيم  
الخطيب تحقيق أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي مكتبة  
الصحابة الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .



٩٠. أحكام المواريث بين الفقه والقانون للأستاذ محمد مصطفى شلبي دار النهضة العربية .
٩١. المواريث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة للشيخ محمد الصابوني الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
٩٢. تكملة زبدة الحديث في فقه المواريث محمد بن سالم حفيظ التريمي الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م جدة دار القبلة للثقافة الإسلامية وبيروت مؤسسة علوم القرآن .
٩٣. مختار الصحاح لمحمد الرازي المركز العربي للثقافة والعلوم ضبط وتصحيح سميرة الموالي .
٩٤. لسان العرب لابن منظور طبعة مصورة عن طبعة بولاق الدار المصرية للتأليف والترجمة .
٩٥. المعجم الوسيط المكتبة الإسلامية قام بإخراجه مجموعة علماء .
٩٦. المجموع شرح المذهب للنووي مع التكلة دار الفكر.
٩٧. الذخيرة لشهاب الدين بن أحمد بن إدريس القرافي تحقيق الدكتور محمد حجي دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٩٩٤ م .

- ٩٨ . حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأَبصار الطبعة الثانية البابي .
- ٩٩ . نساء حول الرسول بقلم محمود الإستانبولي ومصطفى الشلبي مكتبة السوادى الطبعة الرابعة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م .
- ١٠٠ . طبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي تحقيق عبد الله الجبوري المطبوع بدار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٠ هـ .
- ١٠١ . المبسوط للسرخسي دار المعرفة الطبعة الثانية .
- ١٠٢ . موسوعة فقه سفيان الثوري لمحمد قلعة جي دار التنافس الطبعة الأولى — ١٤١٠ هـ .
- ١٠٣ . الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل الطبعة الأولى تحقيق محمد حامد الفقي مطبعة السنة المحمدية دار إحياء التراث العربى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .
- ١٠٤ . اختلاف العلماء تأليف الإمام أبي عبد الله المروزي تحقيق وتعليق السيد صبحي السامرائي عالم الكتب الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ١٠٥ . الأسئلة والأجوبة الفقهية المقرونة بالأدلة الشرعية للشيخ عبد العزيز السلطان الطبعة الثالثة عشرة .

١٠٦. منح الشفا الشافيات في شرح المفردات لمنصور  
البهوتي مراجعة وتصحيح عبد الرحمن حسن  
المؤسسة السعيدية بالرياض .
١٠٧. الإفصاح عن معاني الصحاح للوزير ابن هبيرة  
مؤسسة السعيد الرياض .
١٠٨. المذهب الأحمد في مذهب الإمام أحمد لابن  
الجوزي منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض  
الطبعة الثانية .
١٠٩. الحاوي الكبير للأمام أبي الحسن علي بن محمد بن  
حبيب الماوردي حقه وخرج أحادثه وعلق عليه  
الدكتور محمود مطرجي وساهم معه بالتحقيق جملة  
دكاترة ومنهم الدكتور أحمد حاج محمد شيخ ماحي  
بكتاب الفرائض والوصايا دار الفكر ١٤١٤ هـ /  
١٩٩٤ م .
١١٠. بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبي الوليد  
محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الاندلسي الشهير بابن  
رشد الحفيد المتوفى سنة خمسمائة وخمسة وتسعون  
٥٩٥ هـ دار الكتب العلمية .
١١١. بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبي الوليد  
محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الاندلسي الشهير بابن

- رشد الحفيد المتوفى سنة خمسمائة وخمسة وتسعون  
 ٥٩٥ هـ تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ علي محمد  
 معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود دار الكتب  
 العلمية الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
١١٢. الأفنان الندية شرح منظومة السبل السوية لفقهِ  
 السنن المروية لفضيلة شيخنا حفظه الله زيد المدخلي  
 الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
١١٣. زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية  
 حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب  
 الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط مؤسسة الرسالة  
 توزيع دار الريان الطبعة الخامسة عشرة ١٤٠٧ هـ /  
 ١٩٨٧ م .
١١٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء  
 الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب  
 بملك العلماء دار الكتاب العربي الطبعة الثانية  
 - ١٤٠٢ هـ .
١١٥. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء  
 الطبعة الأولى الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية  
 والإفتاء والدعوة والإرشاد ١٤١١ هـ جمع وترتيب  
 الشيخ أحمد الدويش .

- ١١٦ . إعلام الموقعين عن رب العالمين للعلامة شمس الدين أوي بكر بن قيم الجوزية تحقيق الشيخ عبد الرحمن الوكيل تحقيق الشيخ عبد الرحمن الوكيل مكتبة ابن تيمية .
- ١١٧ . المغني على مختصر الخرقى لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المطبوع مع الشرح الكبير الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ دار الفكر .
- ١١٨ . الشرح الكبير على متن المقفع المطبوع مع المغني لعبد الرحمن بن أبي عمر المقدسي الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ١١٩ . المعتمد في فقه الإمام أحمد أعده وعلق عليه علي عبد الحميد بلطة جي ومحمد وهبي سليمان المكتبة التجارية الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .
- ١٢٠ . تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية د/ أحمد موافي دار ابن الجوزي الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- ١٢١ . الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية للبعلي الطبعة الأولى دار الكتب العلمية .
- ١٢٢ . نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار لمحمد بن علي الشوكاني دار الفكر .

١٢٣. روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي المكتب الإسلامي إشراف زهير الشاويش الطبعة الثالثة -١٤١٢ هـ .
١٢٤. الطفل في الشريعة الإسلامية تأليف الدكتور محمد بن أحمد الصالح مطابع الفرزدق التجارية ط/٢ -١٤٠٣ هـ .
١٢٥. الفقه الإسلامي د/ وهبة الزحيلي دار الفكر بدمشق ط/٣ - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
١٢٦. الكافي في فقه الإمام أحمد لرفيق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي تحقيق محمد فارس ومسعد السعدني دار الكتب العلمية ط/١ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
١٢٧. الاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية لابن قيم الجوزية مطابع دار الهلال للأوفست ط/٢ ١٤٠٤ هـ توزيع رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة الإرشاد .
١٢٨. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار دار الكتاب الإسلامي ط/١ القاهرة .
١٢٩. تصحيح الفروع للمرداوي المطبوع مع الفروع عالم الكتب ط/٤ - ١٤٠٤ هـ .

١٣٠. الفروع لابن مفلح وتصحيحها للمرداوي عالم  
الكتب ط/٤ - ١٤٠٤ هـ .
١٣١. الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لابن عبد البر  
دار الكتب العلمية ط/٢ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
١٣٢. الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري  
دار الكتب العلمية .
١٣٣. سبل السلام لمحمد إسماعيل الصنعاني تحقيق  
محمد درويش ط/١ .
١٣٤. الواضح في أصول الفقه تأليف أبي الوفاء علي بن  
عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي تحقيق  
الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ط/١  
١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م مؤسسة الرسالة .
١٣٥. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية جمع  
وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد  
دار عالم الكتب الرياض ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ .
١٣٦. الطبقات الكبرى لابن سعد ط/١ / ١٤١٠ هـ دار  
الكتب العلمية .
١٣٧. تقريب التهذيب لابن حجر مؤسسة الرسالة ط/١ -  
١٤١٦ هـ .
١٣٨. أسد الغابة لعز الدين بن الأثير دار الفكر .

١٣٩ . طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى دار المعرفة .

١٤٠ . ذيل بن عبد الهادي على طبقات ابن رجب ليوسف بن حسن بن عبد الهادي مراجعة أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد دار العاصمة الرياض النشرة الأولى ١٤٠٨ هـ .

١٤١ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان .

١٤٢ . تذكرة الحفاظ للأمام أبي عبد الله الذهبي دار التراث العربي .

١٤٣ . هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين إسماعيل باشا البغدادي مكتبة المثنى بغداد ١٩٥١ م .

١٤٤ . إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا عني بتصحيحه وطبعه المعلم رفعت الكليس منشورات مكتبة المثنى بغداد .



١٤٥. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون دار المعارف بمصر ط/٣ .
١٤٦. ديوان أبي العتاهية دار الكتاب العربي ط/١-١٤١٥هـ .
١٤٧. العواصم من القواصم تأليف القاضي أبي بكر العربي تحقيق محب الدين الخطيب طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ١٤١٩هـ/١٩٨٩م .
١٤٨. اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان وضعه محمد فؤاد عبد الباقي دار الريان للتراث ط١-١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
١٤٩. كتاب المعمرين من العرب للإمام أبي حاتم سهل بن محمد عثمان السجستاني البصري تحقيق وتعليق محمد إبراهيم سليم دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصوير .
١٥٠. موسوعة فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه تأليف الدكتور محمد رواس قلعة جي مكتبة الفلاح ط/١ - ١٤٠١ هـ ١٩٨١م/ .

١٥١. كتاب الإجماع لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري تحقيق الدكتور أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف ط/٢-١٤٢٠هـ/١٩٩٩م مكتبة الفرقان .
١٥٢. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ط/٢ دار الحديث ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
١٥٣. متن الرحبية في علم الفرائض على المذاهب الأربعة لموفق الدين أبي عبد الله محمد بن علي الرحبي مكتبة القاهرة .
١٥٤. النهضة الإصلاحية في جنوب المملكة العربية السعودية لفضيلة الشيخ عبد الله محمد القرعاوي بقلم تلميذه عمر بن أحمد جردي المدخلي .
١٥٥. مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله بن أحمد تحقيق زهير الشاويش المكتب الإسلامي توزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ط/١ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
١٥٦. جوهرة الفرائض الكاشف لمعاني مفتاح الفرائض تأليف محمد بن أحمد الناظري .

١٥٧. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة تحقيق عبد الله الجبوري المطبوع بدار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٠هـ.

١٥٨. الرحبية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني وحشية البقري وتعليق الدكتور البغدادى القلم ط/٤ — ١٤٠٨هـ.

١٥٩. الرحبية في علم الفرائض بشرح سبط المارديني وحشية البقري وتعليق الدكتور البغدادى القلم ط/٩-١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

١٦٠. الهدية في شرح الرحبية تصنيف القاضي رشيد بن محمد بن سليمان القيسي عناية سعد بن عبد الله بن سعد السعدان دار العاصمة للنشر والتوزيع ط/١ — ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

١٦١. أسباب النزول للإمام الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد الواحدى النيسابورى دراسة وتحقيق الدكتور السيد الجميلى دار الكتاب العربى ط ١ - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٦٢. البداية والنهاية لابن كثير تحقيق محمد عبد القادر عطا دار الفكر ط ١ / ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

١٦٣. الأدلة الرضية لمتن الدرر البهية في المسائل  
الفقهية لمحمد بن علي الشوكاني دار الندى ط/١ —  
١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .
١٦٤. جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ تأليف  
الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد  
الجزري حقق نصوصه وخرج أحاديثه الأرئووط دار  
الفكر ط/٢ — ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
١٦٥. جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم السنن للإمام  
الحفظ المحدث المؤرخ الثقة عماد الدين أبي الفداء :  
إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي الدمشقي الشافعي  
المتوفى ستة سبعمائة وأربعة وسبعين [٧٧٠-٧٧] هـ .
١٦٦. الأعلام في موسوعة تراجم لأشهر الرجال  
والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف  
خير الدين الزركلي دار العلم للملايين ط/١٠ —  
١٩٩٢ م .
١٦٧. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد  
للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد  
بن عبد البر النمري الأندلسي حققه وعلق على  
حواشيه وصححه الأستاذ / مصطفى بن أحمد العلوي  
والأستاذ الكبير البكري ط/١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .

١٦٨. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما يضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار تصنيف الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي وثق أصوله وخرج نصوصه ورقمها وقنن مسائله وصنع فهارسه الدكتور / عبد المعطي أمين قلعجي دار قتيبة للطباعة والنشر ودار الوعي ط/١ - ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
١٦٩. البحر الزخار المعروف بمسند البزار تأليف الحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العكي البزار تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله مكتبة العلوم والحكم ط/ ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .
١٧٠. السحب الوايلة على ضرائح الحنابلة تأليف محمد بن عبد الله بن حميد النجدي المكي حققه وقدم له وعلق عليه الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط/١ - ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
١٧١. الروض المربع بشرح زاد المستقنع للعلامة الشيخ منصور بن يونس البهوتي ط/ ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م عالم الكتب .

١٧٢. كتاب الموطأ لإمام الأئمة وعلم المدينة مالك بن أنس صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي المكتبة الثقافية ط/١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م .
١٧٣. الفقه الإسلامى وأدلتة تأليف الدكتور وهبة الزحيلي دار الفكر ط/٣ - ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
١٧٤. والإقناع لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم أبو النجا الحجاوي المقدسي تحقيق التركي ط/٢ - ١٤١٩ هـ .
١٧٥. حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب تأليف حسين خلف الشيخ خزعل توزيع دار المنار للنشر والتوزيع.
١٧٦. الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي حياته ومنهجه في تقرير العقيدة ونشرها في منطقة الجنوب د / أحمد بن علي علوش مكتبة الرشد الرياض / ط / ٢ - ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
١٧٧. طبقات الشافعية الكبرى لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الطلو ط/١ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
١٧٨. كتاب الإجماع لابن المنذر مطابع دار القلم ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

١٧٩. صحيح مسلم بشرح النووي مكتبة نزار الباز ط ١ -  
١٤١٧ هـ .
١٨٠. جامع بيان العلم وفضله ابن عبد البر دار ابن  
الجوزي ط ١ - ١٤١٤ هـ تحقيق أبو الأشبال .
١٨١. أدب الدنيا والدين للماوردي دار إحياء العلوم  
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
١٨٢. مجموعة الرسائل الكمالية رقم (١٣) في المواريث  
والمناسخات مجموعة تشمل أربعة كتب الأول شرح  
خلاصة الفرائض نظم متن السراجية لعبد الملك بن  
عبد الوهاب المكي البتتي .
١٨٣. فقه الإمام الأوزاعي تدوين د/ عبد الله الجبوري  
مطبعة الإرشاد ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م فقه الإمام سعيد  
بن المسيب إعداد هاشم جميل عبد الله ط ١/ مطبعة  
الإرشاد بغداد ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
١٨٤. نزهة الفضلاء محمد حسن - ط ١ - ١٤١١ هـ دار  
الأندلس .
١٨٥. المنهج الحديث في علم المواريث د/ عبد العزيز  
الزيد ١٤١٨ هـ .
١٨٦. المنجد في اللغة والأعلام دار المشرق بيروت ط  
٢١ - ١٩٧٣ م .

١٨٧. مجموعة فتاوى ابن تيمية مكتبة الرياض الحديثة  
١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .
١٨٨. سبل السلام لمحمد إسماعيل الصنعاني دار الفكر  
١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
١٨٩. كتاب الإجماع لابن المنذر مطابع دار القلم ١٤٠٧  
هـ / ١٩٨٧ م .
١٩٠. الإجماع عند أئمة أهل السنة الأربعة د/ محمد  
محمد شتا أبو سعد مكتبة العبيكان الطبعة الأولى  
١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣ م
١٩١. سبل السلام لمحمد إسماعيل الصنعاني دار الفكر  
١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م
١٩٢. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على  
مذهب الإمام الشافعي تأليف شمس الدين محمد بن أبي  
العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير  
بالشافعي الصغير مع حاشية أبي الضياء وحاشية  
المغربي الرشيد مطبعة البابي وأولاده الطبعة  
الأخيرة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م .
١٩٣. حاشية رد المحتار لمحمد أمين الشهير بان عابدين  
على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب  
الإمام أبي حنيفة النعمان ويليهِ تكملة ابن عابدين لنجل



- المؤلف ط / ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م مطبعة البابي  
وأولاده .
- ١٩٤ . عدة الباحث في أحكام التوارث تأليف العلامة عبد  
العزیز بن ناصر الرشید .
- ١٩٥ . ذیل التقييد في رواية السنن والمسانيد .
- ١٩٦ . نصب الراية للزيلعي .
- ١٩٧ . المستدرك بحاشية أحمد شاكر .
- ١٩٨ . القاموس المحيط للفيروز أبادي .
- ١٩٩ . الشريعة للأجري .
- ٢٠٠ . الأحكام الفقهية .

## فهرس الآيات الواردة في المجلد الثالث

- ١- ﴿ وألوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾  
سورة الأنفال الآية ٧٥ .
- ٢- ﴿ وما كان ربك نسيا ﴾ سورة مريم الآية ٦٤ .

## فهرس أحاديث وآثار المجلد الثالث

١. لا أتأسف على شيء كتأسفي على أني لم أسأل رسول الله ﷺ عن ثلاث
٢. أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فقتله ولم يترك إلا خالاً
٣. هل تعرفون له نسباً فيكم
٤. ابن أخت القوم منهم
٥. أن النبي ﷺ سئل عن ميراث العمة والخالة
٦. أن النبي ﷺ كان يأتي قباء
٧. العمة بمنزلة الأب إذا لم يكن بينهما أب
٨. لو أمرت أحداً بالسجود لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لبعليها
٩. هب أن أباهم كان حماراً ما زادهم الأب إلا قرباً
١٠. هب أن أبانا كان حجراً ملقى في اليم
١١. إذا لم يبق إلا الثلث
١٢. ومن صنع إليكم معروفًا فكافئوه
١٣. من لا يشكر الناس لا يشكر الله
١٤. لا أتأسف على شيء كتأسفي على أني لم أسأل رسول الله ﷺ عن ثلاث

١٥. أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فقتله ولم يترك إلا خالاً
١٦. هل تعرفون له نسباً فيكم
١٧. ابن أخت القوم منهم
١٨. أن النبي ﷺ سئل عن ميراث العمّة والخالة
١٩. أن النبي ﷺ كان يأتي قباء
٢٠. العمّة بمنزلة الأب إذا لم يكن بينهما أب
٢١. لو أمرت أحداً بالسجود لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لبعليها
٢٢. هب أن أباهم كان حماراً ما زادهم الأب إلا قرباً
٢٣. هب أن أبانا كان حجراً ملقى في اليم
٢٤. إذا لم يبق إلا الثلث
٢٥. ومن صنع إليكم معروفًا فكافئوه
٢٦. من لا يشكر الناس لا يشكر الله

## فهرس شعر المجلد الثالث

و هو إلى مـذاهب منقسم

تنزىلٌ أو قرابةٌ أو رحم

ولم يعل هنا سوى أصل ستة

و عوله بسدس لسبعة

وإن تجد زوجاً وأماً وأباً

فثلث الباقي لأم وجبا

قل لمن أتقن الفرائض فهما

أيما امرأة لها الربع فرضاً

تلك أم مع زوجه وأبيه

ثلث باق لها والربع فرضٌ

وإن تجد زوجاً وأماً وعدد

من ولد أم وشقيقاً اتحد

وإن تجد زوجاً وأماً ورثاً

وأخوة للأم حازوا الثلثا

وإن يجتمع مع الشقيق أولاد الأم

والزوج أيضاً ثم جدة أو أم

ما بال قوم غدوا قد مات ميتهم

فأصبحوا يقسمون المال والحللا

و إرث ذي عسوبة من النسب

مقدم على عسوبة السبب

إذا ما اشترت بنت و ابن أباهما

و صار له بعد العتاق موالى  
 للابن جميع المال إذ هو عاصب  
 و ليس لفرض البنت إرث موالى  
 إذا ما اشترت بنت أبها فعتقه  
 بنفس الشرا شرعاً عليها تأصلاً  
 والأخت لا فرض مع الجد لها  
 فيما عدا مسألة كملها  
 ويفرض للأخت مع الجد في التي  
 إلى كدر تغزى وفي غيرها فلا  
 وفرضوا أي الأئمة الثلاث  
 للأخت نصفاً عائلاً من التراث  
 ما فرض أربعة تفرق بينهم  
 ميراث ميتهم بفرض واقع  
 ما ذا تقولون في ميراث أربعة  
 أصاب أكبرهم جزءاً من المال  
 ما فرض أربعة تفرق بينهم  
 ميراث ميتهم بحكم واقع  
 وسم بالخرقاء جداً يصحب  
 أمّاً وأختاً لا أم تتسب  
 وانسب لزيد الرضى مختصرة  
 بالجد مع شقيقة مصورة  
 ماذا تقول وأنت المرء نعرفه  
 مقدم من ذوي الأفهام إن ذكروا  
 هذا امرأ مات عن أمٍ وعرس أبٍ  
 حبلى وجد ضعيف مسه الكبير  
 أيا معشر الفراض إنى سائل

عن امرأة جاءت لقوم تجادل  
سألت سؤالاً لا يكاد يحله  
ويفهمه إلا الفحول الأفاضل  
لقد مات من أشرف عجلان سيد  
وخلف ورثاً من الناس أحراراً  
سألت سؤالاً في الفرائض فاستمع  
هديت جواباً موفقاً يكشف العارا  
لهم ثلاثينية مصـورة  
أختان من أم وأم ومـرة  
وخصصوا بالامتحان مسألة  
ليست بصعبة على المحصلة  
وعائل لتسعة قد لقيه  
قوم بغراء وفيه مقربه  
وهذه تعزى إلى مروان  
وانسب له أخرى على إيقان  
ووارثة بعلا فكان نصيبها  
من المال دينار عتيق ودرهم  
والربع مع ثلث من اثني عشر  
أو مع سدس لاتفاق ظهرا  
قل لمن يقسم الفرائض واسأل  
إن سألت الشيوخ والأحداثا  
قد فهمن السؤال فهماً صحيحاً  
وعرفنا الموروث والوراثا  
ألم تسمع وأنت بأرض مصر

بذكر فريضة في المسلمين

بنسبة لما شريح حكما

فيها لأخت ميت ما ظلما

أب و أم و ابنتان و مرة  
هذي بمنبرية مشتهرة

و عولها بالثمن جاء علي  
في منبرية لقوله الجلي

ولزوجة ماتت عن أم كريمة

وعن ولدي أم وزوج تبتلا

ووارثة بعلاً وبعلين بعده  
وبعلاً أبوهم ذو الجناحين جعفر

رأيت سعاداً أخت بكر تزوجت  
بأربعة كانوا لها خير أزواج

ومالك لو صحب الجد لهم

حاز الذي تحوزه أولاد الأم

فإن يكن لازم ذا الإقرار

دخول وارث يكون طاري

فإن بثالث معاً أقرا  
وأنكر الثالث ثانياً طرا

وإن يخلف هالك أباً وأم  
مع ابنتين ثم ماتت عنهم

كميت عن أبوين و ابنتين



ثم تموت بعد إحدى البنين

لي عمه وأنا عمها

ولي خالة وأنا خاله

أيا سائلي عن عمه هو عمها  
وعن خالة يدعي شفاها بخالها

إذا زوجت بعض الناس أختي

وزوج أخته مني بحرمة

رجل مات وخلي رجلا

ابن عمه ابن أخي عم أبيه

صار مال المتوفي كملا

باتفاق القول لا مرية فيه

معشر الفراض قولوا في أمرئ

تاه في قصته كل فقيه

صار مال المتوفي كله باجتماع

القول من كل فقيه

أغربت يا قوم في سؤالي

ابني بلا شك خال خالي

طريفة أودعت مقالي

عمي يا قوم ابن خالي

ولي نسيب فاضل وعالم بالأدب

أصبحت عمًا لابنه وهو خال لأبي

ألا قل لابن أم حمأة أمي  
أنا ابن أخيك حقا غير وهمي  
أتيت الوليد له عائداً  
وقد أورت القلب عنه سقاما  
يامن بسؤله يعمي  
قلي خالي كيف صار عمي  
وجارية عمها خالها إذا  
ما شئت بذلك خل خاله  
يا من له فطنة وفهم  
ضما إلى حكم وعلم  
يا سائلي قد وجدت مني  
غير عني وغير قدم  
فما خال حوى الميراث عفواً  
وعم الميت لم يأخذ فتيلاً  
أيها الفارضون ممن نسميه  
لمسترشد ومن لم نسمه  
قال لمن جرد السؤال ومن أحد  
سن في وصفه تفصيل نظمه  
سألت الفارضين في كل أرض  
بما يفتون في ذكر وأمه

سألت فخذ جوابك إن هذا  
هديت فتا تزوج بنت عمه  
أيها العالمون ماذا تقولو  
ن أجيبوا وأحسنوا الإفهاما  
أيها السائل استمع ودع الجهل  
ل وإن كنت جاهلا فسلاما  
أيها العالمون في الأرض كونوا  
للذي جاء مستغيثا غياثا  
إن هذا تزوج ابنة عم  
ما رأت منه في الصلاة التياثا  
لقد جنئت من أرض الحجاز مبادراً  
لميراث قوم كان فيهم تفكر  
امرأة تزوجت بعد المشيب والكبر  
خمسة أزواج سمت بهم جمالاً وخطر  
ألا أيها القاضي المصيب قضائه  
أعندك من علم فتخبرنا وصفاً  
أيها العالم الفقيه الذي فـا  
ق ذكاء تعالى الله عن الشبيه  
قل لمن يلغز المسائل إلي  
لكاشف سرها الذي تخفيه

ثلاثة إخوة لأب وأم

تزوج بنت عمهم الصغير

وللأخوين بالتعصيب ثلث

لكل منهما سدس يصير

ووارثة بـعلاً فكان نصيبها

من المال ديناراً وعتيق ودرهم

سألقي على الفراض مني فريضة

توهمتها باللب مني توهمما

**ما أهل بيت ثوى بالأمس ميتهم**

**فأصبحوا يقسمون المال والحللا**

رجل مات وخلف رجلاً

ابن أم ابن أبي أخت أبيه

## فهرس الأعلام المترجم لهم

١. نوح بن دراج النخعي ..... ٦
٢. عيسى بن أبان بن صدقة ..... ٢٦
٣. حسين بن مسعود البغوي ..... ٢٧
٤. عبد الرحمن بن مأمون المتولي  
النيسابوري ..... ٢٧
٥. حبيش بن مبشر ..... ٢٨
٦. محمد بن يونس الأربيلي الموصلي ..... ٨٣
٧. عبيد الله بن الحسن العنبري ..... ٩٠
٨. الخليفة عبد الملك بن مروان الأموي ..... ١٠٧
٩. الأكر بن حمام اللخمي ..... ١٠٨
١٠. الخليفة مروان بن الحكم الأموي ..... ١١١
١١. الأستاذ أبو منصور البغدادي عبد القاهر بن طاهر  
التميمي ..... ١٤٠
١٢. أحمد بن محمد بن مكي القمولي ..... ١٨٩
١٣. عمرو بن عبد الله السبيعي ..... ٢١٦
١٤. عبد الله المأمون بن هارون الرشيد ..... ٢٢٩
١٥. يحيى بن أكنم ..... ٢٢٩

## فهرس الموضوعات

١ .	باب ميراث ذوي الأرحام ..... ٥
٢ .	الخلاف في توريثهم ..... ٥
٣ .	القول بتوريث ذوي الأرحام ..... ٥
٤ .	أدلة المورثين ..... ٨
٥ .	تنبيه ..... ١١
٦ .	القول بعدم توريث ذوي الأرحام ..... ١٣
٧ .	أدلة القول بعدم التوريث ..... ١٥
٨ .	الترجيح ..... ١٧
٩ .	الجواب على كلام المخالفين لتوريث ذوي الأرحام وتضعيفهم لأحاديث الخال ..... ١٨
١٠ .	الخلاف في أصناف ذوي الأرحام ..... ١٩
١١ .	الترجيح ..... ٢٣
١٢ .	شروط توريث ذوي الأرحام ..... ٢٤
١٣ .	طرق توريث ذوي الأرحام ..... ٢٤
١٤ .	طريق التنزيل وسبب تسميته بهذا الاسم ..... ٢٤
١٥ .	طريق القرابة وسبب تسميته بهذا الاسم ..... ٢٦
١٦ .	طريق الرحم ..... ٢٨
١٧ .	مثال توضيحي للطرق الثلاث ..... ٢٩
١٨ .	الترجيح ..... ٣٠

- ١٩ . الخلاف في جهات ذوي الأرحام ..... ٣١
- ٢٠ . الترتيب ..... ٣٣
- ٢١ . تنزيل ذوي الأرحام ..... ٣٤
- ٢٢ . طريقة العمل في حل مسائل ذوي الأرحام... ٣٩
- ٢٣ . طريقة العمل في حل مسائل ذوي الأرحام إذا لم يكن معهم أحد الزوجين ..... ٣٩
- ٢٤ . طريقة العمل في حل مسائل ذوي الأرحام إذا كان معهم أحد الزوجين ..... ٤٩
- ٢٥ . العول في مسائل ذوي الأرحام ..... ٦٣
- ٢٦ . مسألة تقديم الرد على ذوي الأرحام ..... ٦٤
- ٢٧ . مسألة الأحق في التقديم المعتق وعصبته أم ذوي الأرحام ..... ٦٥
- ٢٨ . مسألة توريث ذوي الأرحام بالقرابتين من عدمه ..... ٦٦
- ٢٩ . باب المسائل الملقبة ..... ٦٧
- ٣٠ . النصيفتان ..... ٦٧
- ٣١ . العمريتان ..... ٧٠
- ٣٢ . سبب التسمية ..... ٧٠
- ٣٣ . الخلاف والمذاهب في العمريتين ..... ٧٠
- ٣٤ . الترتيب ..... ٨٠

٣٥	مسألة	٨٠
٣٦	المشركة	٨٣
٣٧	سبب التسمية	٨٣
٣٨	زمن حدوثها	٨٥
٣٩	أركانها وشروطها	٨٦
٤٠	ومحترزاتها	٨٧
٤١	الخلاف والمذاهب فيها	٨٧
٤٢	الترجيح	٩٨
٤٣	مسألة القضاة وسبب تسميتها	١٠٣
٤٤	الأكدرية وسبب تسميتها	١٠٧
٤٥	وهم ابن حجر رحمه الله تعالى في تسميتها بمربعة الجماعة	١١٠
٤٦	أركانها ومحترزاتها	١١١
٤٧	الخلاف فيها	١١٣
٤٨	بعض ما ورد فيها من الألغاز والمعاياة	١٢٠
٤٩	الخرقاء وسبب تسميتها والمذاهب فيها	١٢٧
٥٠	مربعة الجماعة	١٣٥
٥١	العشرية	١٣٧
٥٢	العشرينية	١٣٩
٥٣	مختصرة زيد	١٤٢



- ٥٤ . بعض ما ورد فيها من الألفاظ والمعاني ..... ١٤٨
- ٥٥ . التسعينية ..... ١٥٥
- ٥٦ . بعض ما ورد فيها من الألفاظ والمعاني ..... ١٥٧
- ٥٧ . مربعات ابن مسعود ..... ١٦٠
- ٥٨ . تنبيه ..... ١٦٢
- ٥٩ . المسألة الثالثة من مربعات ابن مسعود ..... ١٦٣
- ٦٠ . المسألة الرابعة من مربعات ابن مسعود ..... ١٦٤
- ٦١ . المسألة الخامسة من مربعات ابن مسعود ..... ١٦٦
- ٦٢ . كلام الخبري في عدد مربعات ابن مسعود ..... ١٦٧
- ٦٣ . ثلاثينية ابن مسعود والمذاهب فيها ..... ١٦٩
- ٦٤ . الحمزية ..... ١٧٥
- ٦٥ . الصماء ..... ١٧٩
- ٦٦ . مسألة الامتحان ..... ١٨٠
- ٦٧ . الغراء ..... ١٨٢
- ٦٨ . المروانية الأخرى ..... ١٨٦
- ٦٩ . أم الفروخ ..... ١٨٩
- ٧٠ . أم الأرامل ..... ١٩٤
- ٧١ . الدينارية الصغرى ..... ١٩٨
- ٧٢ . الدينارية الكبرى ..... ١٩٩
- ٧٣ . المنبرية ..... ٢٠٣

٢٠٥	المباهلة	٧٤
٢٠٨	الناقضة	٧٥
٢١٣	أم البنات	٧٦
٢١٤	الدفانية	٧٧
٢١٦	العالية	٧٨
٢١٨	المالكية	٧٩
٢٢٢	شبه المالكية	٨٠
٢٢٤	عقرب تحت طوبة	٨١
٢٢٧	أدخلني أخرجك وأغرسني أقلعك	٨٢
٢٢٩	المأمونية	٨٣
٢٤٨	كلام الخبري على المسائل الملقبة	٨٤
٢٤٩	المسألة الطوهرية الأولى	٨٥
٢٦١	المسألة الطوهرية الثانية	٨٦
٢٧٨	المسألة الفرجية الأولى	٨٧
٢٧٩	خطاب موجة للقاضي عن المسألة الفرجية	٨٨
٢٩٦	المسألة الفرجية الثانية	٨٩
٣٠٨	المسألة القوفشية	٩٠
٣٢٥	المسألة العيسية	٩١
٣٤٢	المسألة الجحافية	٩٢
٣٥٠	المسألة الحسانية	٩٣

٣٦٢	المسألة الراجحية	٩٤
٣٧٣	المسألة العقيلية	٩٥
٣٩٥	المسائل المحزرية	٩٦
٤٠٦	المسألة الخبرانية	٩٧
٤٠٦	المسألة الهندية	٩٨
٤٠٧	باب متشابه النسب	٩٩
٤١٨	باب عويص المسائل والألغاز	١٠٠
٤٣٨	كلام نفيس للماوردي في ذم اللغز	١٠١
٤٤١	الخاتمة	١٠٢
٤٤٤	جريدة المراجع	١٠٣
٤٧٤	فهرس الآيات	١٠٤
٤٧٥	فهرس الأحديث والآثار	١٠٥
٤٧٧	فهرس الشعر	١٠٦
٤٨٦	فهرس الأعلام	١٠٧
٤٨٧	فهرس الموضوعات	١٠٨

## الفهارس العامة

### فهرس الآيات

- ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ﴾ سورة النساء الآية ١ .
- ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ﴾ سورة الزمر الآية ٣٢ .
- ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ﴾ سورة آل عمران الآية ١٠٢ .
- ﴿ سورة أنزلناها وفرضناها ﴾ النور الآية ١ .
- ﴿ فنصف ما فرضتم ﴾ سورة البقرة الآية ٢٣٧ .
- ﴿ إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد ﴾ القصص الآية ٨٥ .
- ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ سورة التحريم الآية ٢ .
- ﴿ ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له ﴾ سورة النور الآية ١ .
- ﴿ فاتوهن أجورهن فريضة ﴾ سورة النساء الآية ٢٤ .
- ﴿ والله على الناس حج البيت ﴾ سورة آل عمران الآية ٩٧ .
- ﴿ نصيباً مفروضاً ﴾ سورة النساء الآية ٧ .
- ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ المزمّل الآية ٢٠ .

﴿ أولم يروا أنا نأتى الأرض ننقصها من أطرافها ﴾  
سورة الرعد الآية ٤١ .

﴿ كل من عليها فان ﴾ سورة الرحمن الآية ٢٦-٢٧ .  
﴿ وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ﴾ سورة الأنعام  
الآية ١٦٥ .

﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ سورة الزمر الآية ٣٠ .  
﴿ ولكل جعلنا شرعة ومنهاجاً ﴾ سورة المائدة الآية ٤٨ .  
﴿ وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً ﴾ سورة  
النحل الآية ٥٨-٥٩ .

﴿ وإذا الموءودة سئلت ﴾ سورة التكوير الآية ٨-٩ .  
﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ سورة آل عمران  
الآية ١٩ .

﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ سورة المائدة الآية ٣ .  
﴿ ومن يبتغ غير الإسلام ديناً ﴾ سورة آل عمران  
الآية ٨٥ .

﴿ والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم ﴾ سورة النساء  
الآية ٣٣ .

﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ﴾ سورة النور  
الآية ١٨٠ .

﴿ وألوا الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾ سورة الأحزاب  
الآية ٦ .

﴿ إن الذين آمنوا وجاهدوا ﴾ سورة الأنفال الآية ٧٢ .  
﴿ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ﴾ سورة  
النساء الآية ٧ .

﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ سورة النساء الآية ١١ .  
﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم ﴾ سورة النساء الآية ١٧٦ .  
﴿ من بعد وصية يوصى بها أو دين ﴾ سورة النساء  
الآية ١١ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم ﴾ سورة المائدة  
الآية ١٠٦ .

﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ﴾ سورة البقرة  
الآية ١٠٨ .

﴿ لو أن لي بكم قوة ﴾ سورة هود الآية ٨٠ .  
﴿ فقد جاء أشراطها ﴾ سورة محمد الآية ١٨ .  
﴿ فليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع ﴾ سورة الحج  
الآية ١٥ .

﴿ إنا مكناله في الأرض ﴾ سورة الكهف الآية ٨٤ .  
﴿ فإن لم تعلموا آبائهم فأخوانكم في الدين ﴾ سورة  
الأحزاب الآية ٥ .

- ﴿ والذين عقدت أيمانكم ﴾ سورة النساء الآية ٣٣ .
- ﴿ وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم ﴾ الحشر الآية ٢ .
- ﴿ ضرب الله مثلاً ﴾ سورة النحل الآية ٧٥ .
- ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾ سورة  
النحل الآية ٨ .
- ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ سورة  
النساء الآية ١٤١ .
- ﴿ ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع  
ملتهم ﴾ سورة البقرة الآية ١٢٠ .
- ﴿ لكم دينكم ولي دين ﴾ سورة الكافرون الآية ٦ .
- ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا ﴾ سورة الحج الآية ١٧ .
- ﴿ والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ﴾ سورة الأنفال  
الآية ٧٣ .
- ﴿ لكل جعلنا شريعة ومنهاجا ﴾ سورة المائدة الآية ٤٨ .
- ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ سورة النساء الآية ١١ .
- ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس ﴾ سورة النساء  
الآية ١١ .
- ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة ﴾ سورة النساء الآية ١٢ .
- ﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾ سورة النساء الآية ١٧٦ .

- ﴿ ولکم نصف ما ترک أزواجکم ﴾ سورة النساء  
الآية ١٢ .
- ﴿ وإن كانت واحدة فلها النصف ﴾ سورة النساء  
الآية ١١ .
- ﴿ ولهن الربع مما ترکتم ﴾ سورة النساء الآية ١٢ .
- ﴿ فاضربوا فوق الأعناق ﴾ سورة الأنفال الآية ١٢ .
- ﴿ فإن كانتا اثنتين فلهن الثلثان مما ترک ﴾ سورة النساء  
الآية ١٧٦ .
- ﴿ فإن لم یکن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ سورة  
النساء الآية ١١ .
- ﴿ إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾ سورة التحريم  
الآية ٤ .
- ﴿ وجعلنا معه أخاه هارون وزيراً ﴾ سورة الفرقان  
الآية ٣٥ .
- ﴿ فاسألوا أهل الذکر إن کنتم لا تعلمون ﴾ سورة النحل  
الآية ٤٣ .
- ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً  
أن یكون لهم الخیرة من أمرهم ﴾ سورة الأحزاب الآية ١٣٦ .
- ﴿ فلا وربک لا یؤمنون حتی حکموک فیما شجر بينهم ﴾  
سورة النساء الآية ٦٥ .



- ﴿ إن الإنسان ليطغى ﴾ سورة العلق الآية ٦ - ٧ .
- ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ سورة البقرة الآية ٢٢٨ .
- ﴿ إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﴾ سورة المطففين  
الآية ١٥ .
- ﴿ قالوا نعبد إلهك وإله آبائك ﴾ سورة البقرة الآية ١٣٣ .
- ﴿ وكان أبوهما صالحاً ﴾ سورة الكهف الآية ٨٢ .
- ﴿ واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب ﴾ سورة  
يوسف الآية ٣٨ .
- ﴿ ملة أبيكم إبراهيم ﴾ سورة الحج ٧٨ .
- ﴿ يا بني آدم ﴾ سورة الأعراف الآية ٢٧ .
- ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأتي بخير منها أو مثلها ﴾  
سورة البقرة الآية ١٠٦ .
- ﴿ وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين ﴾  
سورة النساء الآية ٨ .
- ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن ﴾  
سورة لقمان الآية ١٤ .
- ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ﴾ سورة  
البقرة الآية ٢٣٣ .
- ﴿ حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً ﴾ سورة الأحقاف  
الآية ١٥ .

﴿ ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً ﴾ سورة الأحقاف  
الآية ١٥ .

﴿ الله يعلم ما تحمل كل أنثى ﴾ سورة الرعد الآية ٨ .  
﴿ لله ملك السماوات والأرض يخلق ما يشاء ﴾ سورة  
الشورى الآية ٤٩ .

﴿ وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى ﴾ سورة النجم  
الآية ٤٥ .

﴿ والليل إذا يغشى ﴾ سورة الليل الآية ٣ .  
﴿ وألوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ﴾  
سورة الأنفال الآية ٧٥ .  
﴿ وما كان ربك نسيا ﴾ سورة مريم الآية ٦٤ .

## فهرس الأحاديث والآثار

١. قيدوا العلم بالكتابة
٢. استعمل يدك
٣. إذا مات ابن آدم
٤. فإن من تعلم علماً
٥. من قطع ميراثاً
٦. العلم ثلاثة
٧. وتعلموا الفرائض
٨. تعلموا القرآن و علموه الناس وتعلموا العلم  
وتعلموا الفرائض
٩. تعلموا القرآن و علموه الناس
١٠. إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً
١١. خذوا العلم قبل أن يقضى
١٢. خرابها بموت علمائها
١٣. تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن
١٤. تعلموا الفرائض فإنها من دينكم
١٥. إذا تحدثتم فتحدثوا في الفرائض
١٦. من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض
١٧. تعلموا الفرائض والحج والطلاق فإنه من دينكم

- ١٨ . الذي يقرأ القرآن ولا يحسن الفرائض كالبدن بلا رأس
- ١٩ . تعلموا قبل الظانين
- ٢٠ . إياكم والظن
- ٢١ . لا نورث ما تركناه صدقة
- ٢٢ . إن العلماء ورثة الأنبياء
- ٢٣ . والله إنا كنا في الجاهلية ما نعد للنساء أمراً
- ٢٤ . لا حلف في الإسلام
- ٢٥ . كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب
- ٢٦ . يا رسول الله إن أوس بن ثابت مات وترك لي بنات وأنا امرأة
- ٢٧ . يا رسول الله إن سعداً هلك وترك بنتين وقد أخذ عمهما مالهما
- ٢٨ . مرضت فأتاني رسول الله يعودني
- ٢٩ . قال ﷺ : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه
- ٣٠ . إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه
- ٣١ . هاجرنا مع رسول الله
- ٣٢ . أنا مع رسول الله على قبر حمزة
- ٣٣ . أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم

- ٣٤ . بينما رجل واقف بعرفه  
 ٣٥ . أن النبي أتى بجزاة  
 ٣٦ . المرء أحق بكسبه  
 ٣٧ . إن لصاحب الحق مقالاً  
 ٣٨ . إن الدين قبل الوصية  
 ٣٩ . أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء  
 ٤٠ . ما حق امرئ مسلم يبني ليلتين وله شيء يريد أن  
 يوصي فيه  
 ٤١ . مات قبل أن يدخل النبي ﷺ المدينة بشهر فقبله ﷺ  
 ورده على ورثته  
 ٤٢ . الإضرار في الوصية من الكبائر  
 ٤٣ . أنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة  
 ٤٤ . أن رجلاً أعتق ستة مملوكين  
 ٤٥ . إن الله جعل لكم ثلث أموالكم عند الموت زيادة في  
 أعمالكم  
 ٤٦ . لو علمت ذلك ما صليت عليه  
 ٤٧ . سمعت رسول الله ﷺ يقول إن الله قد أعطى كل ذي  
 حق حقه فلا وصية لوارث  
 ٤٨ . إن الله أعطى كل ذي حق حقه  
 ٤٩ . إن تذر ورثتك أغنياء

٥٠. لا تجوز الوصية لو ارث  
 ٥١. إلا أن يشاء الورثة  
 ٥٢. إلا أن يجيز الورثة  
 ٥٣. اثبتوا على مشاعركم  
 ٥٤. لا ترث مبتوتة  
 ٥٥. إنما الولاء لمن أعتق  
 ٥٦. إن رجلاً مات على عهد رسول الله  
 ٥٧. الولاء لحمة كلحمة النسب أعتقت ابنة حمزة مولى  
 لها  
 ٥٨. لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر  
 ٥٩. أنا أولى بكل مؤمن بنفسه  
 ٦٠. يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي  
 رجل  
 ٦١. من أسلم على يديه رجل فهو مولاة يرثه ويدي عنه  
 ٦٢. من أسلم على يديه رجل فله ولاؤه  
 ٦٣. المرأة تحوز ثلاثة مواريث  
 ٦٤. المكاتب عبد ما بقي عليه درهم  
 ٦٥. ليس للقاتل شيء  
 ٦٦. ليس للقاتل ميراث  
 ٦٧. إنما حضك من ميراثها ذلك الحجر

- ٦٨ . يعقلها ولا يرثها
- ٦٩ . لو قتلته عمداً لأفدناك به
- ٧٠ . يرث الزوج من زوجته مالها وديتها
- ٧١ . رفع القلم عن ثلاثة
- ٧٢ . رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
- ٧٣ . الإسلام يعلوا ولا يعلى عليه
- ٧٤ . الإسلام يزيد ولا ينقص
- ٧٥ . كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم
- ٧٦ . من أسلم على شيء فهو له
- ٧٧ . أن عثمان ورث رجلاً أسلم على ميراث قبل أن  
يسلم
- ٧٨ . أن عمر رضي الله عنه قضى أنه من أسلم على  
ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه
- ٧٩ . لا يتوارث أهل ملتين
- ٨٠ . لا يتوارث أهل ملتين شتى
- ٨١ . ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر
- ٨٢ . وأن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات
- ٨٣ . نحن الأنبياء بنوا علات
- ٨٤ . أعتقت ابنة حمزة مولى لها فمات

٨٥. جاءت امرأة سعد بن الربيع بابنتيها إلى الرسول ﷺ
٨٦. إن الأخوين لا يردان الأم إلى السدس
٨٧. الأخوان تسمى إخوة
٨٨. الاثنان فما فوقهما جماعة
٨٩. جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن ابن ابني مات فمالي من ميراثه •
٩٠. جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق ﷺ تسأله ميراثها
٩١. أن النبي ﷺ جعل للجدة السدس إذا لم تكن دونها أم
٩٢. الجدة بمنزلة الأم إذا لم تكن أم
٩٣. أن النبي ﷺ قضى للجديتين من الميراث بالسدس بينهما
٩٤. أتعييني وأنت تورث ثلاث جدات
٩٥. أن النبي ﷺ ورث ثلاث جدات
٩٦. أن رسول الله ﷺ أطعم الجديتين السدس
٩٧. أول جدة أطعمها رسول الله ﷺ سدسا مع ابنها وابنها حي
٩٨. أن ورثت أم حسكة من ابن حسكة مع ابنها حسكة



- ٩٩ . للابنة النصف ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين
- ١٠٠ . ما أرى أباك يعلمها أبدا
- ١٠١ . يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء
- ١٠٢ . الكلاله ، الكلاله وأخذ بلحيته
- ١٠٣ . إني لا أدع بعدي شيئاً أهم عندي من الكلاله
- ١٠٤ . الكلاله اسم للورثة إذا لم يكن فيهم ولد ولا والد
- ١٠٥ . أما سمعت الآية التي نزلت في الصيف
- ١٠٦ . جاء رجل فقال : يا رسول الله ما الكلاله ؟
- ١٠٧ . ما دون الوالد والولد
- ١٠٨ . لم أقل في الكلاله شيئاً
- ١٠٩ . لك سدس آخر فلما ولى دعاه قال إن السدس الآخر لك طعمة
- ١١٠ . أيما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا
- ١١١ . قضى فينا معاذ بن جبل رضي الله عنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم النصف للابنة .
- ١١٢ . لأقضى فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم
- ١١٣ . أمر ليس في كتاب الله عز وجل ولا في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم

- ١١٤ . للابنة النصف وليس للأخت شيء
- ١١٥ . ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب  
الرجل الحازم من إحداهن ٠٠
- ١١٦ . أن رجلا لآعن امرأته في زمن النبي ﷺ وانتفى  
من ولده
- ١١٧ . المرأة تحوز ثلاثة مواريث عتيقها ولقيطها  
وولدها الذي لآعنت عليه ٠
- ١١٨ . ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها
- ١١٩ . أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمه
- ١٢٠ . أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله  
أرأيت رجلا رأى مع امرأته
- ١٢١ . أجرؤكم على قسم الجد أجرؤكم على النار
- ١٢٢ . أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل النبي ﷺ عن قسم  
الجد
- ١٢٣ . أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نشد الناس
- ١٢٤ . أجرؤكم على جرائم جهنم أجرؤكم على الجد
- ١٢٥ . من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقض بين الجد  
والأخوة
- ١٢٦ . سلونا عن عضلكم واتركونا من الجد لا حياه الله  
ولا بيّاه

- ١٢٧ . ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً
- ١٢٨ . سام أبو العرب وحام أبو الحبش ويافث أبو الروم
- ١٢٩ . كونوا على مشاعركم فإنكم على إرث من إرث أبيكم إبراهيم عليه السلام
- ١٣٠ . هذا أبوك آدم وهذا أبوك إبراهيم
- ١٣١ . نحن بني النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا ننفي من أبينا
- ١٣٢ . أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب
- ١٣٣ . لليهود من أبوكم قالوا فلان قال كذبتهم
- ١٣٤ . أما يتقي الله زيد بن ثابت رضي الله عنه يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أب الأب أباً
- ١٣٥ . كيف يرثني أولاد عبد الله دون أخوته ولا أرثهم دون أخوتهم
- ١٣٦ . أول جد ورث في الإسلام عمر
- ١٣٧ . أفرضكم زيد
- ١٣٨ . إن بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للآخر شيء فأشيروا علي
- ١٣٩ . ابدأ بنفسك ثم بمن تعول
- ١٤٠ . خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك

- ١٤١ . أيم الله لو قَدَّمُوا ما قدمه الله وأخروا ما أخره الله  
ما عالت فريضة
- ١٤٢ . من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد
- ١٤٣ . من ترك ديناً فالىّ و من ترك مالاً فللوارث
- ١٤٤ . وجب أجرك و ردها عليك الميراث
- ١٤٥ . احبسوها على أمه حتى تأتي على آخرها
- ١٤٦ . وأنها لم تكن نبوة إلا تناسخت
- ١٤٧ . إنكم ستفتحون أرضاً يذكر فيها القيراط
- ١٤٨ . إذا استهل المولود صارخاً ورث
- ١٤٩ . لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو  
بفلكة مغزل
- ١٥٠ . أما أنها لو خاصمتك بكتاب الله لخصمتك
- ١٥١ . لا يرث الصبي حتى يستهل صارخاً
- ١٥٢ . من حيث يبول
- ١٥٣ . أن رجلاً من أهل الشام مات وترك أولاداً رجالاً  
ونساءً فيهم خنثى
- ١٥٤ . أن رجلاً من الأنصار خرج إلى مسجد قومه  
ليشهد العشاء فاستطير
- ١٥٥ . فأعنت زوجي الآخر بألفين كان الصداق أربعة  
آلاف

- ١٥٦ . إن شئت رددنا إليك امرأتك وإن شئت زوجناك  
غيرها
- ١٥٧ . عمر أمتي من ستين سنة إلى سبعين
- ١٥٨ . أن أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضي الله  
عنهم توفيت هي وابنها
- ١٥٩ . أمرني أبو بكر الصديق رضي الله عنه بتوريث أهل اليمامة
- ١٦٠ . أن قوماً وقع عليهم بيت فورث بعضهم من بعض
- ١٦١ . ورثوا بعضهم من بعض
- ١٦٢ . أن قوماً غرقوا في سفينة
- ١٦٣ . لا أتأسف على شيء كتأسفي على أني لم أسأل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاث
- ١٦٤ . أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فقتله ولم يترك إلا خالاً
- ١٦٥ . هل تعرفون له نسباً فيكم
- ١٦٦ . ابن أخت القوم منهم
- ١٦٧ . أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والخالة
- ١٦٨ . أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء
- ١٦٩ . العمة بمنزلة الأب إذا لم يكن بينهما أب
- ١٧٠ . لو أمرت أحداً بالسجود لأحد لأمرت المرأة أن  
تسجد لبعها
- ١٧١ . هب أن أباهم كان حماراً ما زادهم الأب إلا قرباً

١٧٢ . هب أن أبانا كان حجراً ملقى في اليم

١٧٣ . إذا لم يبق إلا الثلث

١٧٤ . ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه

١٧٥ . من لا يشكر الناس لا يشكر الله

## فهرس الشعر

وما سمي الإنسان إلا لنسيه  
ولا القلب إلا أنه يتقلب  
العلم صيد والكتابة قيده  
قيد صيودك بالحبال الوائته  
أسير وراء الركب ذا عرج  
مؤملاً جبر ما لاقيت من عرج  
ياطالب العلم لا تبغي به بدلاً  
فقد ظفرت ورب اللوح والقلم  
وإن تجد عيباً فسد الخلا  
جلّ من لا فيه عيب وعلا  
يا من غدا ناظراً فيما كتبت ومن  
أضحى يردد فيما قلته النظرا  
لي مطلب من كل قارئ قرأ  
أن يستر العيب الذي فيه يرى  
الأرض تحيا إذا ما عاش عالمها  
متى يموت عالم منها يموت طرف  
علماً بأن العلم خير ما سعي  
فيه وأولى ماله العبد دعي  
علم الفرائض لا نظير له

يكفيك أن قد تولى قسمه الله  
كل ابن أنثى وإن طالت سلامته  
يوماً على آلة حدباء محمول  
إذا مات ذو مال فمن رأس ماله  
مؤنته قـدم على الدين أولاً  
عفا غير إرث من رماد كأنه  
حمام بألباد القطار جثوم  
أركانه المحققة ثلاثة  
إن وجدت تحقق الوراثة  
ووارث مورث موروث  
أركانه مادونها توريث  
وهي تحقق وجود الوارث  
موت المورث اقتضاء التوارث  
أسباب ميراث الوراثة ثلاثة  
كل يفيد ربه الـوراثة  
وسبب الإرث نكاح أو نسب  
أو الولاء ليس دونها سبب  
ليس اختلاف الدين في الآراء  
بمانع للإرث بالولاء  
من بعضه حر فورثه به  
وهكذا عن إرثه لا ينتهي  
وقيل قسم الإرث من قد أسلما



و يستحق ما بكفر حرما  
 و يمنع الشخص من الميراث  
 واحدة من علل ثلاث  
 الوارثون من الرجال عشرة  
 أسماءهم معروفة مشتهرة  
 فإن تمت عنهم فورث الأبا  
 و الابن و الزوج و باق حجبا  
 والوارثات من النساء سبع  
 لم يعط أنثى غيرهن الشرع  
 و في النساء الوارثات خمس  
 بنت و بنت ابن له و العرس  
 و في اجتماع للذكور الوارث  
 الأب و الابن و زوج ماكث  
 الناس أولاد علات فمن علموا  
 أن قد أقل فمهجور و محقور  
 الناس أخفاف و شتى في الشيم  
 و كل يجمعهم بيت الأدم  
 الإرث تعصيب و فرض ينجلي  
 فالفرض ستة بنص المنزل  
 و في محكم التنزيل يا صاح ستة  
 فروض أولى الميراث تتلى و تجتلا

ثم الفروض ستة مقـدرة  
و في كتاب ربنا مقـررة  
فالنصف فرض خمسة أفراد  
الزوج و الأنثى من الأولاد  
و الربع فرض الزوج إن كان معه  
من ولد الزوجة من قد منعه  
و الثمن للزوجة و الزوجات  
مع البنين أو مع البنات  
و الثلثان لاثنتين استوتا  
فصاعداً ممن له النصف أتى  
و ثلثان فرض لاثنتين فصاعداً  
من اللائي لإحدهن نصف تحصلا  
و الثلثان للبنات جمـعاً  
ما زاد عن واحدة فسمعا  
و مهمهين قذفين مرتين  
ظهراهما مثل ظهور الترسين  
و خالفوا بقیة الوراثة  
تسوية الذكور والإناث  
و الثلث فرض الأم حيث لا ولد  
ولا من الاخوة جمع ذو عدد  
و السدس فرض سبعة من العدد

أب وأم ثم بنت ابن وجد  
 والسدس للأم إذا فرع وجد  
 وعدد من إخوة لذا اعتد مد  
 والجدة أم الأب عندنا ترث  
 وابنها حيُّ به لا تكثرث  
 لا تسقط البعدى على الصحيح  
 واتفق الجل على التصحيح  
 مثال من يدلي من الجدات  
 بجهتين اثنتين أو جهات  
 والمرء يجمع في الحياة  
 وفي الكلالة ما يسيم  
 ويسألونك عن الكلالة  
 هي انقطاع النسل لا محالة  
 ورث قناة المجد لا عن كلالة  
 عن ابني مناف عبد شمس وهاشم  
 وفي المراد بالكلالة اختلف  
 و الأكثرون أنه مما عرف  
 فكل من أحرز كل المال  
 من القرابات أو الموالى  
 وكل يحوز المال عند انفراده  
 بتعصيبه فادر الأصول لتأصلا

وليس يخلو حده من نقد

فينبغي تعريفه بالعد

وليس في النساء طراً عصبية

إلا التي منت بعق الرقبة

قاضي المسلمين انظر لحالي

واقنتي بالصحيح واسمع مقالتي

دام حمد لربنا ذو الجلال

وصلاة على النبي ثم آل

وذو ذكورة النسب ما قد خلا

وعاصب بغيره من منعه

أخوه فرضه إذا كان معه

والأخوات إن تكن بنات

فهن معهن معصبات

وحيث صارت الشقيقة عصبية

مع بنت أو بنت لابن مصحبة

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة

على المرء من وقع الحسام المهند

وبنت الابن فاستمع يا سائل

يعصبا ابن عمها المعادل

وحكم عاصب بنفسه انفراد  
 حاز جميع المال حكماً اطرده  
 إن الشباب والفراغ والجدة  
 مفسدة للمرء أي مفسدة  
 والابن والأخ مع الإناث  
 يعصبانهن في الميراث  
 وليس ابن الأخ بالمعصب  
 من مثله أو فوقه في النسب  
 بنوة أبوة أخوة  
 عمومة وذو الولاء التئمة  
 بنوة أبوة جدودة  
 أخوة بنوهم عمومة  
 وكل من يلقى بظهر أقعدا  
 أولى من الذي بالظهر أبعدا  
 وفي اختلاف الطبقات واستوى  
 في الظهر فالأعلى أحق بالنوى  
 فإن تساوا فالشقيق أولى  
 لأنه بالقرابتين أدلى  
 ودونك فاحفظ ضابطاً جل قدره

إذا كان بالتعصيب ذو الإرث نفلاً  
 وجهتها تعصيب لشخص توجد  
 في ابن ابن عم هو أيضاً ولد  
 ووارث بالفرض وحده خمسة  
 زوجان أم ولدها وجدة  
 ومن بتعصيب فسبعة هي الـ  
 ابن ولابنه وإن عنه نزل  
 واثنان يجمعان ما قد ذكرا  
 الأب ثم الجد بعد قررا  
 والولد المنفي باللعان  
 ومثله ولد أتى من زان  
 وولد اللعان إذ نفوه  
 عصابة الأم يعصبوه  
 أقول ذا الباب عظيم الفائدة  
 فجد فيه تحوي مقاصده  
 الحجب منع من يقم به سبب  
 من إرثه أو بعض ماله وجب  
 وبنيك ثم بني بنيك فكن لهم  
 برأ فإن بني بنيك بنوكا  
 مثل الأب الجد الصحيح وهو من  
 لم يدل بالأنثى وبالأب أحرمن

و السدس فرضه إذا ما قد فضل  
مقداره أو لم يكن أو الأقل  
واحكم على الاخوة بعد العد  
كحكمتك فيهم عند فقد الجد  
وحظ ما زاد على أخت واحدة  
ثلثان أو دونها لا زائده  
وفاضل النصف لولد العلات  
إيضاح ذا يظهر في الزيديات  
وهي شقيقة وجد النسب  
مع أخ أو أختين كل لأب  
أو معهما ثلاث أخوات وأم  
أو أخوان من أب وأخت وأم  
أن الحساب من العلوم جليل  
وعلى دقيقت الأمور دليل  
فاحرص على علم الحساب فإنه  
بريضة المستضعفين كفيل  
حسابها التأصيل والتصحيح  
لا علمه المشهور.....  
وبين كل عددين نسبة  
من أربع في علمها منفعة

أن الأصول تسعة فائنان  
 منها بباب الجد يوجدان  
 إن الموت يأخذ كل حي  
 بلا شك وإن أمشى وعلالا  
 عول زيادة سهام المسألة  
 من كسرها فهي به مكملة  
 وحده زيادة السهام  
 ويلزم النقص عن التمام  
 ولا يعول ناقص بل ما تم  
 أو زائد أو ماله سدس علم  
 وإن تكن من أصلها تصح  
 فترك تطويل الحساب ربح  
 وإن تر السهام ليست تنقسم  
 على ذوي الميراث فاتبع ما رسم  
 الرد نقص من سهام المسألة  
 زيادة في الأنصبا مُعَادِلَة  
 الرد نقص من سهام المسألة  
 زيادة في الأنصبا معادلة  
 و النسخ أن يموت ميت و لم  
 يقسم تراثه لو ارثيته ثم



وجعلوا لعمل المناسخة  
 طرقاً ثلاث و كل راسخة  
 وإن يمت آخر قبل القسمة  
 فصح الحساب و اعرف سهمه  
 و كل ما قدم من تأصيل  
 كذا من التصحيح للأصول  
 أعداد أربع بها قد حصلا  
 تناسب لكنه انفصلا  
 فمخرج القيراط كدّ أقم  
 مقامها وفيه فاضرب و اقسام  
 قضى كل ذي دين فوفى غريمه  
 و عزة ممطول معنى غريمها  
 إن يخرج الأكثر حياً و علم  
 بأثر ذلك فبالإرث حكم  
 إن طلب القسمة و ارث وقف  
 للحمل أكثر النصيب المؤتلف  
 و إنه معتبر الأقوال  
 بالثدي و اللحية و المبال  
 و إن يكن قد استوت حـالته  
 و لم تبين و أشكال آياته

حالان للخنثى وللاثنتين  
 أربع حالات على التعيين  
 وخبر المفقود مذ ينقطع  
 في مثل حرب غالبا لا يرجع  
 وإن يمت مفقودهم في ماله  
 فقفه يا ذا لبيان حاله  
 إن خفيت أخبار وارث فقد  
 عومل بالأضر وارث وجد  
 واعمل له مسألة الحياة  
 ومثلها لحالة الممات  
 وإن يمت قوم بهدم أو غرق  
 أو حادث عم الجميع كالغرق  
 وموت جمع غرقا أو حرقا  
 لم ندر من بموته قد سبقا  
 وإن يمت قوم بهدم أو غرق  
 أو حادث عم الجميع كالغرق  
 وإن يمت مستورثان بغرق  
 أو نحوه كموت هدم أو حرق  
 وهو إلى مذهب منقسم  
 تنزِيلُ أو قرابة أو رحم

ولم يعل هنا سوى أصل ستة  
و عوله بسدس لسبعة  
وإن تجد زوجاً وأماً وأباً  
فثلث الباقي لأم وجبا  
قل لمن أتقن الفرائض فهما  
أيما امرأة لها الربع فرضاً  
تلك أم مع زوجه وأبيه  
ثلث باق لها والربع فرضاً  
وإن تجد زوجاً وأماً وعدد  
من ولد أم وشقيقاً اتحد  
وإن تجد زوجاً وأماً ورثا  
وأخوة للأم حازوا الثلثا  
إن يجتمع مع الشقيق أولاد الأم  
والزوج أيضاً ثم جدة أو أم  
ما بال قوم غدوا قد مات مبيتهم  
فأصبحوا يقسمون المال والحللا  
و إرث ذي عصوبة من النسب  
مقدم على عصوبة السبب  
إذا ما اشترت بنت و ابن أباهما  
و صار له بعد العتاق موالى  
للابن جميع المال إذ هو عاصب  
وليس لفرض البنت إرث موالى  
إذا ما اشترت بنت أباهما فعتقه

بنفس الشرا شرعاً عليها تأصلاً

والأخت لا فرض مع الجد لها  
فيما عدا مسألة كملها

ويفرض للأخت مع الجد في اللتي  
إلى كدر تغزى وفي غيرها فلا

وفرضوا أي الأئمة الثلاث  
للأخت نصفاً عاتلاً من التراث

ما فرض أربعة تفرق بينهم  
ميراث ميتهم بفرض واقع

ما ذا تقولون في ميراث أربعة  
أصاب أكبرهم جزءاً من المال

ما فرض أربعة تفرق بينهم

ميراث ميتهم بحكم واقع

وسم بالخرقاء جداً يصحب  
أماً وأختاً لا لأم تنسب

وانسب لزيد الرضي مختصرة  
بالجد مع شقيقة مصورة

ماذا تقول وأنت المرء نعرفه

مقدم من ذوي الأفهام إن ذكروا

هذا امرؤ مات عن أمٍ وعرس أبٍ  
حبلى وجد ضعيف مسه الكبير

أيا معشر الفراض إني سائل  
عن امرأة جاءت لقوم تجادل

سألت سؤالا لا يكاد يحله

ويفهمه إلا الفحول الأفاضل

لقد مات من أشراف عجلان سيد  
و خلف وراثاً من الناس أحراراً  
سألت سؤالاً في الفرائض فاستمع  
هديت جواباً موفقاً يكشف العارا  
لهم ثلاثينية مصرورة  
أختان من أم وأم ومصرورة  
وخصصوا بالامتحان مسألة  
ليست بصعبة على المحصلة  
وعائل لتسعة قد لقبه  
قوم بغراء وفيه مقربه  
و هذه تعزى إلى مروان  
وانسب له أخرى على إيقان  
ووارثة بعلا فكان نصيبها  
من المال دينار عتيق ودرهم  
والربع مع ثلث من اثني عشر  
أو مع سدس لاتفاق ظهرا  
قل لمن يقسم الفرائض واسأل  
إن سألت الشيوخ والأحداثا  
قد فهمنا السؤال فهماً صحيحاً  
وعرفنا الموروث والوراثا  
ألم تسمع وأنت بأرض مصر  
بذكر فريضة في المسلمين  
بنسبة لما شريح حكما  
فيها لأخت ميت ما ظلما

أب وأم وابنتان ومـرة  
هذي بمنبرية مشتهرة  
وعولها بالثمن جاء عن علي  
في منبرية لقوله الجلي  
ولو زوجة ماتت عن أم كريمة  
وعن ولدي أم وزوج تبتلا  
ووارثة بعلاً وبعلين بعده  
وبعلاً أبوهم ذو الجناحين جعفر  
رأيت سعاداً أخت بكر تزوجت  
بأربعة كانوا لها خير أزواج  
ومالك لو صحب الجد لهم  
حاز الذي تحوزه أولاد الأم  
فإن يكن لازم ذا الإقرار  
دخول وارث يكون طاري  
فإن بثالث معاً أقرا  
وأنكر الثالث ثانياً طرا  
وإن يخلف هالك أباً وأم  
مع ابنتين ثم ماتت عنهم  
كميت عن أبوين و ابنتين  
ثم تموت بعد إحدى البنين  
لي عمة وأنا عمها  
ولي خالة وأنا خاله  
أيا سائلي عن عمة هو عمها

وعن خالة يدعي شفاها بخالها  
 إذا زوجت بعض الناس أختي  
 وزوج أخته مني بحرمة  
 رجل مات وخلي رجلا  
 ابن عمه ابن أخي عم أبيه  
 صار مال المتوفي كملا  
 باتفاق القول لا مرية فيه  
 معشر الفراض قولوا في امرئ  
 تاه في قصته كل فقيه  
 صار مال المتوفي كله باجتماع  
 القول من كل فقيه  
 أغربت يا قوم في سؤالي  
 ابني بلا شك خال خالي  
 طريفة أودعت مقالتي  
 عمي يا قوم ابن خالي  
 ولي نسيب فاضل وعالم بالأدب  
 أصبحت عمّاً لابنه وهو خال لأبي  
 ألا قل لابن أم حماة أمي  
 أنا ابن أخيك حقا غير وهمي  
 أتيت الوليد له عائداً  
 وقد أورث القلب عنه سقاما

يا من بسؤاله يعمي  
 قل خالي كيف صار عمي  
 وجارية عمها خالها إذا  
 ما شئت بذلك خل خالها  
 يا من له فطنة وفهم  
 ضما إلى حكمة وعلم  
 يا سائلي قد وجدت مني  
 غير عني وغير قدم  
 فما خال حوى الميراث عفواً  
 وعم الميت لم يأخذ فتيلاً  
 أيها الفارضون ممن نسميه  
 لمستترشد ومن لم نسمه  
 قل لمن جرد السؤال ومن أحد  
 سن في وصفه وتفصيل نظمه  
 سألت الفارضين بكل أرض  
 بما يفتون في ذكر وأمه  
 سألت فخذ جوابك إن هذا  
 هديت فتى تزوج بنت عمه  
 أيها العالمون ماذا تقولوا  
 ن أجيبوا وأحسنوا الإفهاما



أبيها السائل استمع ودع الجهم  
ل وإن كنت جاهلاً فسلاماً  
أبيها العالمون في الأرض كونوا  
للذي جاء مستغيثاً غيائناً  
إن هذا تزوج ابنة عم  
ما رأت منه في الصلاة التياثاً  
لقد جئت من أرض الحجاز مبادراً  
لميراث قوم كان فيهم تفكر  
امرأة تزوجت بعد المشيب والكبر  
خمسة أزواج سمت بهم جمالاً وخطر  
ألا أبيها القاضي المصيب قضاؤه  
أعندك من علم فتخبرنا وصفاً  
أبيها العالم الفقيه الذي فـا  
ق ذكاء تعالى الله عن الشبيه  
قل لمن يلغز المسائل إنى  
كاشف سرها الذي تخفيه  
ثلاثة إخوة لأب وأم  
تزوج بنت عمهم الصغير  
وللأخوين بالتعصيب ثلث  
لكل منهما سدس يصير

ووارثة بـعلاً فكان نصيبها  
من المال دينار عتيق ودرهم  
سألقي على الفراض مني فريضة  
توهمتها باللب مني توهمما  
ما أهل بيت ثوى بالأمس ميتهم  
فأصبحوا يقسمون المال والحللا  
رجل مات وخلف رجلاً  
ابن أم ابن أبي أخت أبيه

## فهرس الأعلام المترجم لهم على حسب أولوية الورود

- ١ - عبد الله بن محمد القرعاوي ..... ٧/١
- ٢ - عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي ..... ٨/١
- ٣ - أحمد بن يحيى النجمي ..... ٩/١
- ٤ - أحمد بن علي الرازي الجصاص ..... ١٢/١
- ٥ - محمد الأمين بن محمد المختار (الشنقيطي) .. ١٤/١
- ٦ - حافظ بن أحمد الحكمي ..... ١٥/١
- ٧ - عبد الله الشنشوري ..... ١٧/١
- ٨ - زيد بن محمد المدخلي ..... ١٨/١
- ٩ - أحمد بن محمد بن عماد (ابن الهائم) ..... ٢٧/١
- ١٠ - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء  
(القرافي) ..... ٢٨/١
- ١١ - أحمد بن رجب بن طيبغا (ابن المجدي) ..... ٢٨/١
- ١٢ - سليمان بن موسى ..... ٢٩/١
- ١٣ - محمد بن أحمد بن عبد العزيز (الفتوحى) ... ٣٢/١
- ١٤ - منصور بن يونس بن الصلاح (البهوتى) ... ٣٢/١
- ١٥ - عثمان بن عبد الرحمن بن موسى (ابن  
الصلاح) ..... ٣٢/١
- ١٦ - سفيان بن عيينة ..... ٣٣/١

- ١٧- ابن عابدين ..... ٣٣/١
- ١٨- أبو بكر بن الحسين الأجري ..... ٣٥/١
- ١٩- محمد بن علي الرحبي ..... ٣٥/١
- ٢٠- أم كجة ..... ٥٠/١
- ٢١- مالك بن أنس بن مالك ..... ٥٥/١
- ٢٢- محمد بن محمد بن عبد الالرشيد السجاوندي ..... ٥٥/١
- ٢٣- السيد علي بن محمد الجرجاني ..... ٥٥/١
- ٢٤- ملا مسكين ..... ٥٦/١
- ٢٥- إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري ..... ٥٧/١
- ٢٦- محمد بن سعد بن منيع الهاشمي ..... ٥٨/١
- ٢٧- عامر بن شراحيل (الشعبي) ..... ٦١/١
- ٢٨- الحسن بن الحسين بن أبي هريرة ..... ٦١/١
- ٢٩- محمد بن الحسن بن فرقد ..... ٦١/١
- ٣٠- عبد الكريم بن محمد الرافعي ..... ٦١/١
- ٣١- يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (أبو يوسف) .. ٦٢/١
- ٣٢- عمر بن عبدالعزيز بن مازة (الصدر الشهيد) .. ٦٢/١
- ٣٣- الحسن بن منصور بن أبي القاسم (قاضي خان) ..... ٦٢/١
- ٣٤- عبد الملك بن عبد العزيز (ابن الماجشون) .. ٦٣/١
- ٣٥- الحسين بن شعيب (المروزي) ..... ٦٣ /١

- ٣٦- الحسين بن محمد بن إسماعيل ( المحاملي ) ٦٣/١
- ٣٧- علي بن محمد بن حبيب ( الماوردي ) ..... ٦٤/١
- ٣٨- عبد الله بن يوسف بن عبد الله ( الجويني ) . ٦٤/١
- ٣٩- محمد بن أحمد بن سهل ( السرخسي ) ..... ٦٦/١
- ٤٠- علي بن أحمد بن سعيد ( ابن حزم ) ..... ٦٦/١
- ٤١- يحيى بن شرف بن حسن ( النووي ) ..... ٦٧/١
- ٤٢- محمد بن إدريس بن العباس ( الشافعي ) .... ٦٧/١
- ٤٣- عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي  
( السهيلي ) ..... ٧٠/١
- ٤٤- لاحق بن حميد السدوسي ( أبو مجلز ) ..... ٧٤/١
- ٤٥- طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب ..... ٧٤/١
- ٤٦- يوسف بن عمر بن عبد الله ( ابن عبد البر ) ٧٧/١
- ٤٧- عبيدة بن عمرو السلماني ..... ٨١/١
- ٤٨- عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى ( الأوزاعي )  
..... ٨٢/١
- ٤٩- القاسم بن سلام ( الهروي ) ..... ٨٣/١
- ٥٠- عمرو بن خارجة الأسدي ..... ٨٤/١
- ٥١- شريح بن الحارث بن قيس الكندي ..... ٨٥/١
- ٥٢- النعمان بن ثابت ( أبو حنيفة ) ..... ٨٦/١
- ٥٣- أفضل الدين الخونجي محمد بن نامور .... ٨٨/١

- ٥٤- إبراهيم بن عبد الله الفرضي ..... ٨٩/١
- ٥٥- مسلم بن الحجاج القشيري ..... ٨٩/١
- ٥٦- أحمد بن حنبل ..... ٩٠/١
- ٥٧- إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة  
(السدي) ..... ٩٥/١
- ٥٨- المغيرة بن مقسم الضبي ..... ٩٨/١
- ٥٩- الحسن بن أحمد (الأسطخري) ..... ٩٨/١
- ٦٠- عروة بن الزبير ..... ١٠٠/١
- ٦١- عبد الرحمن (ابن أبي ليلى) ..... ١٠٠/١
- ٦٢- تماضر بنت الأصبع الكلبية ..... ١٠٠/١
- ٦٣- أبو بكر أحمد بن محمد (الأثرم) ..... ١٠٢/١
- ٦٤- عثمان بن مسلم البتي ..... ١٠٣/١
- ٦٥- الليث بن سعد الفهمي ..... ١٠٤/١
- ٦٦- محمد بن عبد الله بن الحسن (ابن اللبان) ..... ١٠٨/١
- ٦٧- محمد بن علي بن واهب (ابن دقيق العيد) ..... ١٠٨/١
- ٦٨- عبد الله بن إبراهيم أبو حكيم الخبري ..... ١٠٩/١
- ٦٩- محفوظ بن أحمد الكلوذاني أبو الخطاب ... ١١١/١
- ٧٠- محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي  
البيستي ..... ١١٢ /١

- ٧١- أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان ..... ١١٤/١
- ٧٢- أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي ١١٤/١
- ٧٣- حنبل بن إسحاق بن حنبل ..... ١١٤/١
- ٧٤- أبو طالب أحمد بن محمد بن الحجاج ( أبو بكر المروذي ) ..... ١١٤/١
- ٧٥- منصور بن يونس بن صلاح الدين (البهوتي) ١١٥
- ٧٦- إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل ( المزني ) ١١٨/١
- ٧٧- أحمد بن عمر بن سريج ..... ١١٨/١
- ٧٨- محمد بن محمد بن أحمد ( سبط المارديني ) ١١٩/١
- ٧٩- محمد بن يحيى بن سراقه ..... ١١٩/١
- ٨٠- إسماعيل بن عمر بن كثير ..... ١٢١/١
- ٨١- مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي ..... ١٢١/١
- ٨٢- عكرمة أبو عبد الله موسى بن عباس ..... ١٢١/١
- ٨٣- إبراهيم بن خالد الكلبي ( أبو ثور ) ..... ١٢٢/١
- ٨٤- محمد بن مسلم بن عبد الله الزهري ..... ١٢٣/١
- ٨٥- ربيع بن مهران الرياحي ( أبو العالية ) .. ١٢٣/١
- ٨٦- محمد بن يحيى الكحال ( المتطبب ) ..... ١٢٥/١
- ٨٧- سعيد بن المسيب ..... ١٢٦/١
- ٨٨- يحيى بن سعيد بن فروخ ..... ١٢٧/١

- ٨٩- سليمان بن حمد بن محمد الخطابي ..... ١٢٨/١
- ٩٠- إسحاق بن إبراهيم ..... ١٢٩/١
- ٩١- أحمد بن علي بن محمد بم حجر العسقلاني ١٣٠/١
- ٩٢- أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ..... ١٣٠/١
- ٩٣- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ..... ١٣٠/١
- ٩٤- محمد بن عبد الله ابن محمد الحاكم ..... ١٣٠/١
- ٩٥- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ( البخاري ) ١٣١/١
- ٩٦- محمد بن علي الشوكاني ..... ١٣١/١
- ٩٧- محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي ..... ١٣١/١
- ٩٨- إسحاق بن منصور الكوسج (أبو منصور) ١٣٧/١
- ٩٩- أحمد بن محمد الصائغ ( أبو الحارث ) ..... ١٣٨/١
- ١٠٠- بكر بن محمد ..... ١٣٨/١
- ١٠١- جابر بن زيد الأزدي ( أبو الشعثاء ) ..... ١٤٠/١
- ١٠٢- الحكم بن عتيبة الكوفي ..... ١٤١/١
- ١٠٣- حماد بن أبي سليمان ..... ١٤١/١
- ١٠٤- حسن بن زياد الوؤلوي ..... ١٤١/١
- ١٠٥- يحيى بن آدم الكوفي ..... ١٤١/١
- ١٠٦- طاووس بن كيسان ..... ١٤٢/١
- ١٠٧- عمرو بن دينار المكي ..... ١٤٢/١



- ١٠٨- عطاء بن أسلم بن صفوان ..... ١٤٢/١
- ١٠٩- عبد الله بن المبارك ..... ١٤٢/١
- ١١٠- الحسين بن محمد الوني ..... ١٤٦/١
- ١١١- سعيد بن جبير الأسدي ..... ١٤٦/١
- ١١٢- وكيع بن الجراح ..... ١٤٨/١
- ١١٣- شريك بن عبد الله ..... ١٤٨/١
- ١١٤- حسن بن صالح ..... ١٤٨/١
- ١١٥- مكحول بن يزيد ..... ١٤٩/١
- ١١٦- عمرو بن شعيب بن محمد ..... ١٤٩/١
- ١١٧- محمد بن جبير ..... ١٥٠/١
- ١١٨- سعيد بن عبد العزيز التنوخي ..... ١٥٠/١
- ١١٩- إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي ..... ١٥٢/١
- ١٢٠- عبد الرحمن بن ناصر السعدي ..... ١٥٥/١
- ١٢١- محمد بن علي بن أبي طالب ( ابن الحنفية ) ..... ١٦٢/١
- ١٢٢- محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب ..... ١٦٢/١
- ١٢٣- مسروق بن الأجدع ..... ١٦٢/١
- ١٢٤- عبد الله بن معقل المحاربي ..... ١٦٢/١
- ١٢٥- يحيى بن يعمر العدوانى ..... ١٦٢/١

- ١٢٦- قتادة بن دعامة ..... ١٦٤/١
- ١٢٧- عمر بن الحسين ( الخرقى ) ..... ١٦٥/١
- ١٢٨- سليمان بن يسار ..... ١٦٥/١
- ١٢٩- عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ..... ١٦٦/١
- ١٣٠- عبد الله بن شبرمة ..... ١٦٩/١
- ١٣١- حرب بن إسماعيل الحنظلي ..... ١٧٠/١
- ١٣٢- أحمد بن محمد بن هارون ( أبو بكر  
الخلال ) ..... ١٧٠/١
- ١٣٣- إبراهيم بن يزيد النخعي ..... ١٧٠/١
- ١٣٤- عبد الرحمن بن قاسم العتكي ..... ١٧٠/١
- ١٣٥- الضحاك بن مزاحم ..... ١٧٢/١
- ١٣٦- يحيى بن محمد بن هبيرة ( الوزير ) ..... ١٧٣/١
- ١٣٧- ربيعه بن أبي عبد الرحمن التميمي ..... ١٧٦/١
- ١٣٨- سفيان بن سعيد الثوري ..... ١٧٦/١
- ١٣٩- زفر بن هذيل العنبري ..... ١٧٧/١
- ١٤٠- صالح بن حسن البهوتي الأزهرى ..... ١٨٦/١
- ١٤١- هزيل بن شرحبيل الأودي ..... ١٨٧/١
- ١٤٢- قبيصة بن ذؤيب ..... ١٨٧/١
- ١٤٣- يحيى بن نور الدين العمرى ..... ١٩٩/١
- ١٤٤- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ..... ٢١٤/١

- ١٤٥ - عبد الرحمن بن أبي الزناد ..... ٢٢٢/١
- ١٤٦ - أحمد بن عبد الحليم أبو العباس تقي الدين ابن تيمية شيخ الإسلام ..... ٢٢٥/١
- ١٤٧ - محمد بن المحدث أبي يعقوب ( ابن مندة ) ٢٤٢
- ١٤٨ - محمد بن نصر المروزي ..... ٢٤٣/١
- ١٤٩ - محمد بن أحمد بن رشد الشهير بالحفيد .. ٢٤٣/١
- ١٥٠ - محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ( ابن أبي ذئب ) ..... ٢٤٦/١
- ١٥١ - عبد الرحمن بن هرمز ..... ٢٤٦/١
- ١٥٢ - يحيى بن سعيد الأنصاري ..... ٢٤٨/١
- ١٥٣ - علي بن المدني ..... ٢٤٨/١
- ١٥٤ - سوار بن عبد الله بن سوار ..... ٢٥٤/١
- ١٥٥ - عبيد الله بن الحسن العنبري ..... ٢٥٤/١
- ١٥٦ - علي بن سليمان المرداوي ..... ٢٦٣/١
- ١٥٧ - علي بن عمر بن أحمد بن عمارة ( ابن عبدوس ) ..... ٢٦٣/١
- ١٥٨ - طلحة بن عبد الله الزهري ..... ٢٦٤/١
- ١٥٩ - علي بن عقيل الظفري البغدادي ..... ٢٦٥/١
- ١٦٠ - حمزة بن حبيب الزيات ..... ٢٧٠/١
- ١٦١ - نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث ..... ٢٧٠/١

- ١٦٢- أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني ..... ٢٧٠/١
- ١٦٣- الحسن بن عبد الله الكوفي أبو عبد الله  
العربي ..... ٢٧١/١
- ١٦٤- يحيى بن زياد بن عبد الله الأسدي (الفراء) ٢٨٣
- ١٦٥- أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ( ابن  
فارس ) ..... ٢٨٣/١
- ١٦٦- الحسين بن محمد الراغب ..... ٢٨٣/١
- ١٦٧- محمد بن المستنير ( قطرب ) ..... ٢٨٤/١
- ١٦٨- معمر بن المثنى التيمي ..... ٢٨٤/١
- ١٦٩- محمد بن أحمد الأزهرى ..... ٢٨٦/١
- ١٧٠- عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي  
( ابن الجوزي ) ..... ٢٨٧/١
- ١٧١- عثمان بن جني الموصلي ..... ٢٨٧/١
- ١٧٢- الفرزدق همام بن غالب بن صعصعه ... ٢٨٨/١
- ١٧٣- النظر بن شميل ..... ٢٨٨/١
- ١٧٤- زكريا الأنصاري ..... ٢٩٤/١
- ١٧٥- محمود بن أبي بكر الكلاباذي ..... ٢٩٤/١
- ١٧٦- الأسود بن يزيد النخعي ..... ٣٠٨/١
- ١٧٧- علقمة بن قيس النخعي ..... ٣٢٤/١
- ١٧٨- مطرف بن عبد الله بن مطرف ( الأصم ) ..... ٣٢٥/١

- ١٧٩- محمد بن شجاع البلخي ..... ٣٢٥/١
- ١٨٠- مهنا بن يحيى الشامي السلمي ..... ٣٥٣/١
- ١٨١- ابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب .... ٣٥٧/١
- ١٨٢- محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي ..... ٣٥٨/١
- ١٨٣- أحمد بن الحسن بن قاضي الجبل ..... ٣٨٨/١
- ١٨٤- عبد الله بن الحسين العكبري ..... ٣٨٨ /١
- ١٨٥- عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري ..... ٣٨٨/١
- ١٨٦- عمر بن أحمد أبو حفصة البرمكي ..... ٣٨٨/١
- ١٨٧- محمد بن عبد الوهاب ..... ٣٨٨/١
- ١٨٨- ضرار بن صرد التميمي ..... ٤١٤/١
- ١٨٩- هشيم بن بشير بن القاسم السلمي ..... ٤١٤/١
- ١٩٠- الحجاج بن أرطاة بن شراحيل ..... ٤١٦/١
- ١٩١- علي بن الجمال ..... ١٠٥/٢
- ١٩٢- علي بن محمد بن اللحام البعلي ..... ١٨١/٢
- ١٩٣- موسى بن أحمد الحجاوي ..... ٢٢٥/٢
- ١٩٤- علي بن عبد الصمد الحلاوي ..... ٢٦٢/٢
- ١٩٥- كثير عزة بن عبد الرحمن الخزاعي ..... ٣٥١/٢
- ١٩٦- يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي ..... ٣٥٥/٢
- ١٩٧- أبو بكر بن مسعود الكاساني ..... ٢٦٢/٢

- ١٩٨ - القاضي حسين بن محمد المروزي ..... ٣٧٠/٢
- ١٩٩ - أشهب بن عبد العزيز القيسي ..... ٣٧٠/٢
- ٢٠٠ - يوسف بن أحمد بن كج ..... ٣٧٣/٢
- ٢٠١ - عبد الله بن أحمد القفال المروزي ..... ٣٧٩/٢
- ٢٠٢ - عامر بن الظرب العدواني ..... ٤٢٢/٢
- ٢٠٣ - جعفر بن محمد النسائي ..... ٤٥٢/٢
- ٢٠٤ - ظهير الدين بن أحمد الخوارزمي  
التمرتاشي ..... ٤٥٧٦/٢
- ٢٠٥ - عبد الله بن أبي بكر الصودي ..... ٤٥٩/٢
- ٢٠٦ - حكيم بن عمير بن الأحوص ..... ٤٨٢/٢
- ٢٠٧ - راشد بن سعد المقرئ ..... ٤٨٢/٢
- ٢٠٨ - نوح بن دراج النخعي ..... ٦/٣
- ٢٠٩ - عيسى بن أبان بن صدقة ..... ٢٦/٣
- ٢١٠ - حسين بن مسعود البغوي ..... ٢٧/٣
- ٢١١ - عبد الرحمن بن مأمون المتولي  
النيسابوري ..... ٢٧/٣
- ٢١٢ - حبيش بن مبشر ..... ٢٨/٣
- ٢١٣ - محمد بن يونس الأربيلي الموصللي ..... ٨٣/٣
- ٢١٤ - عبيد الله بن الحسن العنبري ..... ٩٠/٣
- ٢١٥ - الخليفة عبد الملك بن مروان الأموي .. ١٠٧/٣

- ٢١٦- الأكر بن حمام اللخمي ..... ١٠٨/٣
- ٢١٧- الخليفة مروان بن الحكم الأموي ..... ١١١/٣
- ٢١٨- الأستاذ أبو منصور البغدادي عبد القاهر بن  
طاهر التميمي ..... ١٤٠/٣
- ٢١٩- أحمد بن محمد بن مكي القمولي ..... ١٨٩/٣
- ٢٢٠- عمرو بن عبد الله السبيعي ..... ٢١٦/٣
- ٢٢١- عبد الله المأمون بن هارون الرشيد ..... ٢٢٩/٣
- ٢٢٢- يحيى بن أكثم ..... ٢٢٩/٣

## فهرس الأعلام المترجم لهم على حسب ترتيب الأحرف الهجائية

١٣٠/١.....	أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي	.١
١٠٢/١.....	أبو بكر أحمد بن محمد ( الأثرم )	.٢
٣٥/١.....	أبو بكر بن الحسين الآجري	.٣
٢٦٢/٢.....	أبو بكر بن مسعود الكاساني	.٤
١١٤/١.....	أبو طالب أحمد بن محمد بن الحجاج ( أبو بكر المروذي )	.٥
١٣٠/١.....	أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي	.٦
١١٤/١.....	أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي ..	.٧
٣٨٨/١.....	أحمد بن الحسن بن قاضي الجبل	.٨
٩٠/١.....	أحمد بن حنبل	.٩
٢٨/١.....	أحمد بن رجب بن طيبغا (ابن المجدي)	.١٠
٢٢٥/١.....	أحمد بن عبد الحلیم أبو العباس تقي الدين ابن تيمية شيخ الإسلام	.١١
١٢/١.....	أحمد بن علي الرازي الجصاص	.١٢
١٣٠/١.....	أحمد بن علي بن محمد بم حجر العسقلاني..	.١٣
١١٨/١.....	أحمد بن عمر بن سريج	.١٤
٢٨٣/١.....	أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ( ابن فارس )	.١٥



١٦.	أحمد بن محمد الصائغ ( أبو الحارث ) ..... ١٣٨/١
١٧.	أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني ..... ٢٧٠/١
١٨.	أحمد بن محمد بن عماد (ابن الهائم) ..... ٢٧/١
١٩.	أحمد بن محمد بن مكى القمولى ..... ١٨٩/٣
٢٠.	أحمد بن محمد بن هارون ( أبو بكر الخلال ) ..... ١٧٠/١
٢١.	أحمد بن يحيى النجمي ..... ٩/١
٢٢.	أشهب بن عبد العزيز القيسي ..... ٣٧٠/٢
٢٣.	أفضل الدين الخونجي محمد بن نامور ..... ٨٨/١
٢٤.	أم كجة ..... ٥٠/١
٢٥.	أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان ..... ١١٤/١
٢٦.	إبراهيم بن خالد الكلبى ( أبو ثور ) ..... ١٢٢/١
٢٧.	إبراهيم بن عبد الله الفرضي ..... ٨٩/١
٢٨.	إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي ..... ١٥٢/١
٢٩.	إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري ..... ٥٧/١
٣٠.	إبراهيم بن يزيد النخعي ..... ١٧٠/١
٣١.	إسحاق بن إبراهيم ..... ١٢٩/١
٣٢.	إسحاق بن منصور الكوسج (أبو منصور) ..... ١٣٧/١

٣٣ .	إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة (السدي) ..... ٩٥/١
٣٤ .	إسماعيل بن عمر بن كثير ..... ١٢١/١
٣٥ .	إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل ( المزني ) .. ١١٨/١
٣٦ .	ابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب ..... ٣٥٧/١
٣٧ .	ابن عابدين ..... ٣٣/١
٣٨ .	الأستاذ أبو منصور البغدادي عبد القاهر بن طاهر التميمي ..... ١٤٠/٣
٣٩ .	الأسود بن يزيد النخعي ..... ٣٠٨/١
٤٠ .	الأكدر بن حمام اللخمي ..... ١٠٨/٣
٤١ .	الحجاج بن أرطاة بن شراحيلى ..... ٤١٦/١
٤٢ .	الحسن بن أحمد ( الأسطخري ) ..... ٩٨/١
٤٣ .	الحسن بن الحسين بن أبي هريرة ..... ٦١/١
٤٤ .	الحسن بن عبد الله الكوفي أبو عبد الله العربي ..... ٢٧١/١
٤٥ .	الحسن بن منصور بن أبي القاسم (قاضي خان) ..... ٦٢/١
٤٦ .	الحسين بن شعيب (المروزي) ..... ٦٣ /١
٤٧ .	الحسين بن محمد الراغب ..... ٢٨٣/١
٤٨ .	الحسين بن محمد الوني ..... ١٤٦/١

٤٩.	الحسين بن محمد بن إسماعيل ( المحاملي ) ... ٦٣/١
٥٠.	الحكم بن عتيبة الكوفي ..... ١٤١/١
٥١.	الخليفة عبد الملك بن مروان الأموي ..... ١٠٧/٣
٥٢.	الخليفة مروان بن الحكم الأموي ..... ١١١/٣
٥٣.	السيد علي بن محمد الجرجاني ..... ٥٥/١
٥٤.	الضحاك بن مزاحم ..... ١٧٢/١
٥٥.	الفرزدق همام بن غالب بن صعصعه ..... ٢٨٨/١
٥٦.	القاسم بن سلام ( الهروي ) ..... ٨٣/١
٥٧.	القاضي حسين بن محمد المروزي ..... ٣٧٠/٢
٥٨.	الكريم بن محمد الرافعي ..... ٦١/١
٥٩.	الليث بن سعد الفهمي ..... ١٠٤/١
٦٠.	المغيرة بن مقسم الضبي ..... ٩٨/١
٦١.	النظر بن شميل ..... ٢٨٨/١
٦٢.	النعمان بن ثابت ( أبو حنيفة ) ..... ٨٦/١
٦٣.	بكر بن محمد ..... ١٣٨/١
٦٤.	تماضر بنت الأصبغ الكلبيية ..... ١٠٠/١
٦٥.	جابر بن زيد الأزدي ( أبو الشعثاء ) ..... ١٤٠/١
٦٦.	جعفر بن محمد النسائي ..... ٤٥٢/٢
٦٧.	حافظ بن أحمد الحكمي ..... ١٥/١
٦٨.	حبيش بن مبشر ..... ٢٨/٣

٦٩.	حرب بن إسماعيل الحنظلي ..... ١٧٠/١
٧٠.	حسن بن زياد الوؤلوي ..... ١٤١/١
٧١.	حسن بن صالح ..... ١٤٨/١
٧٢.	حسين بن مسعود البغوي ..... ٢٧/٣
٧٣.	حكيم بن عمير بن الأحوص ..... ٤٨٢/٢
٧٤.	حماد بن أبي سليمان ..... ١٤١/١
٧٥.	حمزة بن حبيب الزيات ..... ٢٧٠/١
٧٦.	حنبل بن إسحاق بن حنبل ..... ١١٤/١
٧٧.	راشد بن سعد المقرئي ..... ٤٨٢/٢
٧٨.	ربيعة بن أبي عبد الرحمن التميمي ..... ١٧٦/١
٧٩.	رفيع بن مهران الرياحي ( أبو العالية ) ..... ١٢٣/١
٨٠.	زفر بن هذيل العنبري ..... ١٧٧/١
٨١.	زكريا الأنصاري ..... ٢٩٤/١
٨٢.	زيد بن محمد المدخلي ..... ١٨/١
٨٣.	سعيد بن المسيب ..... ١٢٦/١
٨٤.	سعيد بن جبير الأسدي ..... ١٤٦/١
٨٥.	سعيد بن عبد العزيز التتوخي ..... ١٥٠/١
٨٦.	سفيان بن سعيد الثوري ..... ١٧٦/١
٨٧.	سفيان بن عيينة ..... ٣٣/١
٨٨.	سليمان بن حمد بن محمد الخطابي ..... ١٢٨/١

٢٩/١ .....	سليمان بن موسى	.٨٩
١٦٥/١ .....	سليمان بن يسار	.٩٠
٢٥٤/١ .....	سوار بن عبد الله بن سوار	.٩١
٨٥/١ .....	شريح بن الحارث بن قيس الكندي	.٩٢
١٤٨/١ .....	شريك بن عبد الله	.٩٣
٢٨/١ .....	شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء (القرافي)	.٩٤
١٨٦/١ .....	صالح بن حسن البهوتي الأزهري	.٩٥
٤١٤/١ .....	ضرار بن صرد التميمي	.٩٦
١٤٢/١ .....	طاووس بن كيسان	.٩٧
٢٦٤/١ .....	طلحة بن عبد الله الزهري	.٩٨
٧٤/١ .....	طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب	.٩٩
٤٥٧٦/٢ .....	ظهير الدين بن أحمد الخوارزمي التمرتاشي	.١٠٠
٤٢٢/٢ .....	عامر بن الظرب العدواني	.١٠١
٦١/١ .....	عامر بن شراويل (الشعبي)	.١٠٢
١٠٠/١ .....	عبد الرحمن ( ابن أبي ليلى )	.١٠٣
٢٢٢/١ .....	عبد الرحمن بن أبي الزناد	.١٠٤
٨/١ .....	عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي	.١٠٥

عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي ( السهيلي ) ..... ٧٠/١	١٠٦
عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي التيمي ( ابن الجوزي ) ..... ٢٨٧/١	١٠٧
عبد الرحمن بن عمرو بن يحمـد ( الأوزاعي ) ..... ٨٢/١	١٠٨
عبد الرحمن بن قاسم العتكي ..... ١٧٠/١	١٠٩
عبد الرحمن بن مأمون المتولي النيسابوري ..... ٢٧/٣	١١٠
عبد الرحمن بن ناصر السعدي ..... ١٥٥/١	١١١
عبد الرحمن بن هرمز ..... ٢٤٦/١	١١٢
عبد الله الشنشوري ..... ١٧/١	١١٣
عبد الله المأمون بن هارون الرشيد ..... ٢٢٩/٣	١١٤
عبد الله بن أبي بكر الصودي ..... ٤٥٩/٢	١١٥
عبد الله بن أحمد القفال المروزي ..... ٣٧٩/٢	١١٦
عبد الله بن إبراهيم أبو حكيم الخبري ..... ١٠٩/١	١١٧
عبد الله بن الحسين العكبري ..... ٣٨٨ /١	١١٨
عبد الله بن المبارك ..... ١٤٢/١	١١٩
عبد الله بن شبرمة ..... ١٦٩/١	١٢٠
عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ..... ١٦٦/١	١٢١

٧/١.....	عبد الله بن محمد القرعاوي	١٢٢
١٦٢/١.....	عبد الله بن معقل المحاربي	١٢٣
٦٤/١.....	عبد الله بن يوسف بن عبد الله ( الجويني )	١٢٤
٦٣/١.....	عبد الملك بن عبد العزيز (ابن الماجشون)	١٢٥
٢٥٤/١.....	عبيد الله بن الحسن العنبري	١٢٦
٩٠/٣.....	عبيد الله بن الحسن العنبري	١٢٧
٢١٤/١.....	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة	١٢٨
٣٨٨/١.....	عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري	١٢٩
٨١/١.....	عبيدة بن عمرو السلماني	١٣٠
٢٨٧/١.....	عثمان بن جني الموصللي	١٣١
٣٢/١.....	عثمان بن عبد الرحمن بن موسى ( ابن الصلاح )	١٣٢
١٠٣/١.....	عثمان بن مسلم البتي	١٣٣
١٠٠/١.....	عروة بن الزبير	١٣٤
١٤٢/١.....	عطاء بن أسلم بن صفوان	١٣٥
١٢١/١.....	عكرمة أبو عبد الله موسى بن عباس	١٣٦
٣٢٤/١.....	علقمة بن قيس النخعي	١٣٧
٦٦/١.....	علي بن أحمد بن سعيد ( ابن حزم )	١٣٨
١٠٥/٢.....	علي بن الجمال	١٣٩
٢٤٨/١.....	علي بن المدني	١٤٠

٢٦٣/١.....	علي بن سليمان المرداوي	١٤١
٢٦٢/٢.....	علي بن عبد الصمد الحلاوي	١٤٢
٢٦٥/١.....	علي بن عقيل الظفري البغدادي	١٤٣
٢٦٣/١.....	علي بن عمر بن أحمد بن عمارة ( ابن عبدوس)	١٤٤
١٨١/٢.....	علي بن محمد بن اللحام البعلي	١٤٥
٦٤/١.....	علي بن محمد بن حبيب ( الماوردي)	١٤٦
٣٨٨/١.....	عمر بن أحمد أبو حفصة البرمكي	١٤٧
١٦٥/١.....	عمر بن الحسين ( الخرقى )	١٤٨
٦٢/١.....	عمر بن عبدالعزيز بن مازة (الصدر الشهيد)	١٤٩
٨٤/١.....	عمرو بن خارجة الأسدي	١٥٠
١٤٢/١.....	عمرو بن دينار المكي	١٥١
١٤٩/١.....	عمرو بن شعيب بن محمد	١٥٢
٢١٦/٣.....	عمرو بن عبد الله السبيعي	١٥٣
٢٦/٣.....	عيسى بن أبان بن صدقة	١٥٤
١٨٧/١.....	قبيصة بن ذؤيب	١٥٥
١٦٤/١.....	قتادة بن دعامة	١٥٦
٣٥١/٢.....	كثير عزة بن عبد الرحمن الخزاعي	١٥٧
٧٤/١.....	لاحق بن حميد السدوسي ( أبو مجلز )	١٥٨
٥٥/١.....	مالك بن أنس بن مالك	١٥٩



١٦٠	مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي ..... ١٢١/١
١٦١	محفوظ بن أحمد الكلوذاني أبو الخطاب ..... ١١١/١
١٦٢	محمد الأمين بن محمد المختار (الشنقيطي) .. ١٤/١
١٦٣	محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي ..... ٣٥٨/١
١٦٤	محمد بن أحمد الأزهري ..... ٢٨٦/١
١٦٥	محمد بن أحمد بن رشد الشهير بالحفيد ..... ٢٤٣/١
١٦٦	محمد بن أحمد بن سهل (السرخسي) ..... ٦٦/١
١٦٧	محمد بن أحمد بن عبد العزيز (الفتوحى) ..... ٣٢/١
١٦٨	محمد بن إدريس بن العباس (الشافعي) ..... ٦٧/١
١٦٩	محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي ..... ١٣١/١
١٧٠	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (البخاري) .. ١٣١/١
١٧١	محمد بن الحسن بن فرقد ..... ٦١/١
١٧٢	محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب .... ١٦٢/١
١٧٣	محمد بن المحدث أبي يعقوب (ابن مندة) ..... ٢٤٢
١٧٤	محمد بن المستنير (قطرب) ..... ٢٨٤/١
١٧٥	محمد بن جبير ..... ١٥٠/١
١٧٦	محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي ..... ١١٢ /١

١٧٧	محمد بن سعد بن منيع الهاشمي ..... ٥٨/١
١٧٨	محمد بن شجاع البلخي ..... ٣٢٥/١
١٧٩	محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ( ابن أبي ذئب) ..... ٢٤٦/١
١٨٠	محمد بن عبد الله ابن محمد الحاكم ..... ١٣٠/١
١٨١	محمد بن عبد الله بن الحسن ( ابن اللبان )... ١٠٨/١
١٨٢	محمد بن عبد الوهاب ..... ٣٨٨/١
١٨٣	محمد بن علي الرحبي ..... ٣٥/١
١٨٤	محمد بن علي الشوكاني ..... ١٣١/١
١٨٥	محمد بن علي بن أبي طالب ( ابن الحنفية ) ..... ١٦٢ /١
١٨٦	محمد بن علي بن واهب ( ابن دقيق العيد).. ١٠٨/١
١٨٧	محمد بن محمد بن أحمد ( سبط المارديني ) ١١٩/١
١٨٨	محمد بن محمد بن عبد الالرشيد السجاوندي.. ٥٥/١
١٨٩	محمد بن مسلم بن عبد الله الزهري ..... ١٢٣/١
١٩٠	محمد بن نصر المروزي ..... ٢٤٣/١
١٩١	محمد بن يحيى الكحال ( المتطبب ) ..... ١٢٥/١
١٩٢	محمد بن يحيى بن سراقه ..... ١١٩/١
١٩٣	محمد بن يونس الأربيلي الموصللي ..... ٨٣/٣
١٩٤	محمود بن أبي بكر الكلاباذي ..... ٢٩٤/١

١٦٢/١.....	مسروق بن الأجدع	١٩٥
٨٩/١.....	مسلم بن الحجاج القشيري	١٩٦
٣٢٥/١.....	مطرف بن عبد الله بن مطرف (الأصم)	١٩٧
٢٨٤/١.....	معمر بن المثنى التيمي	١٩٨
١٤٩/١.....	مكحول بن يزيد	١٩٩
٥٦/١.....	ملا مسكين	٢٠٠
٣٢/١.....	منصور بن يونس بن الصلاح (البهوتي)	٢٠١
١١٥.....	منصور بن يونس بن صلاح الدين (البهوتي)	٢٠٢
٣٥٣/١.....	مهنا بن يحيى الشامي السلمي	٢٠٣
٢٢٥/٢.....	موسى بن أحمد الحجاوي	٢٠٤
٢٧٠/١.....	نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث	٢٠٥
٦/٣.....	نوح بن دراج النخعي	٢٠٦
١٨٧/١.....	هزيل بن شرحبيل الأودي	٢٠٧
٤١٤/١.....	هشيم بن بشير بن القاسم السلمي	٢٠٨
١٤٨/١.....	وكيع بن الجراح	٢٠٩
٢٨٣.....	يحيى بن زياد بن عبد الله الأسدي (الفراء)	٢١٠
١٩٩/١.....	يحيى بن نور الدين العمريطي	٢١١
١٤١/١.....	يحيى بن آدم الكوفي	٢١٢
٢٢٩/٣.....	يحيى بن أكثم	٢١٣
٢٤٨/١.....	يحيى بن سعيد الأنصاري	٢١٤

٢١٥	يحيى بن سعيد بن فروخ ..... ١٢٧/١
٢١٦	يحيى بن شرف بن حسن (النوي) ..... ٦٧/١
٢١٧	يحيى بن محمد بن هبيرة (الوزير) ..... ١٧٣/١
٢١٨	يحيى بن يعمر العدواني ..... ١٦٢/١
٢١٩	يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (أبو يوسف) .. ٦٢/١
٢٢٠	يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي ..... ٣٥٥/٢
٢٢١	يوسف بن أحمد بن كج ..... ٣٧٣/٢
٢٢٢	يوسف بن عمر بن عبد الله (ابن عبد البر) ... ٧٧/١

## فهرس الموضوعات

### فهرس موضوعات المجلد الأول

- ١ . المقدمة ..... ٥-٢١
- ٢ . تعريف كتاب ..... ٢٢
- ٣ . تعريف الفرائض ..... ٢٢
- ٤ . التعريف الاصطلاحي المختار ..... ٢٥
- ٥ . التعريف الراجح وتوجيهه ..... ٢٦
- ٦ . وجه تسمية علم الفرائض بهذا الاسم ..... ٢٦
- ٧ . تسمية العالم بالفرائض ..... ٢٧
- ٨ . حكم تعلم الفرائض ..... ٢٨
- ٩ . فصل الاعتناء بعلم الفرائض ..... ٢٨
- ١٠ . الحث على تعلم الفرائض ..... ٣٠
- ١١ . كلام شيخنا على الأحاديث التي وردت في الحث على تعلم الفرائض ..... ٣١
- ١٢ . توجيه كون علم الفرائض نصف العلم ..... ٣١
- ١٣ . توجيه نسيان علم الفرائض ..... ٣٣
- ١٤ . رفع العلم ونزعه ..... ٣٤
- ١٥ . بعض ما ورد من الآثار عن الصحابة في تعلم الفرائض ..... ٣٦
- ١٦ . باب التوارث قبل الإسلام ..... ٣٩

١٧. التوارث قبل الإسلام عند أهل الكتاب ..... ٣٩
١٨. التوارث قبل الإسلام عند عرب الجاهلية ..... ٤٢
١٩. فصل حال المرأة قبل الإسلام ..... ٤٣
٢٠. باب التوارث في الإسلام ..... ٤٧
٢١. باب الحقوق المتعلقة بالتركة ..... ٥٤
٢٢. مؤن تجهيز الميت والخلاف في تقديمها ..... ٥٤
٢٣. فصل مؤن تجهيز الزوجة والخلاف في ذلك .... ٦١
٢٤. الديون المتعلقة بعين التركة والخلاف في تقديمها  
على مؤن التجهيز ..... ٦٤
٢٥. الترجيح ..... ٦٥
٢٦. الديون المرسلة في الذمة ..... ٦٦
٢٧. أقسام الديون والخلاف في تقديم القضاء ..... ٦٦
٢٨. صفة المحاصة ..... ٦٩
٢٩. مسألة تقديم الدين على الوصية ..... ٧٠
٣٠. مقتضيات تقديم الوصية على الدين في الآية ..... ٧١
٣١. الوصية بالثلث فأقل لغير وارث ..... ٧٢
٣٢. تعريف الوصية ..... ٧٢
٣٣. وسبب تسميتها بهذا الاسم ..... ٧٣
٣٤. أدلة مشروعيته من الكتاب والسنة والإجماع ... ٧٣
٣٥. الخلاف في حكم الوصية ..... ٧٤
٣٦. أول من أوصى في الإسلام بالثلث ..... ٧٦

٣٧. مسألة الخلاف في الوصية بأكثر من الثلث لغير وارث ..... ٧٧
٣٨. مسألة الخلاف في الوصية لو ارث ..... ٨٢
٣٩. مسألة اعتبار إجازة الورثة ..... ٨٥
٤٠. الرد على من أطلق الإجماع ..... ٨٦
٤١. من الحقوق المتعلقة بالتركة الإرث تعريفه ..... ٨٨
٤٢. تنبيه وهم من عزا الحديث (( أثبتوا على مشاعركم )) لصحيح مسلم ..... ٨٩
٤٣. باب أركان الإرث تعريف الركن وعدد الأركان ..... ٩١
٤٤. باب شروط الإرث تعريف الشرط ..... ٩٣
٤٥. عدد الشروط ..... ٩٤
٤٦. باب أسباب الميراث تعريف السبب ..... ٩٥
٤٧. الأسباب المتفق عليها ..... ٩٦
٤٨. من الأسباب المتفق عليها النكاح تعريفه ..... ٩٧
٤٩. الخلاف في إرث المطلقة والمذاهب في ذلك ..... ٩٨
٥٠. الترجيح ..... ١٠١
٥١. مسألة الخلاف في ضرب المدة التي ترث فيها المبتوتة في مرض الموت المخوف والمذاهب في ذلك ..... ١٠٢
٥٢. الترجيح ..... ١٠٤
٥٣. خلاصة الخلاف في إرث المطلقة ..... ١٠٦

٥٤. السبب الثاني من الأسباب المتفق عليها الولاء  
وتعريفه ..... ١٠٧
٥٥. ميراث المعنق من معتقه ..... ١٠٩
٥٦. مسألة تباين الدين في منع التوارث بالولاء من  
عدمه ..... ١١٣
٥٧. الترجيح ..... ١١٥
٥٨. السبب الثالث من الأسباب المتفق عليها النسب  
تعريفه وأقسامه ..... ١١٦
٥٩. الأسباب المختلف فيها ..... ١١٧
٦٠. الخلاف في بيت المال ..... ١١٧
٦١. رد شيخنا لكلام سبط المارديني ..... ١٢٠
٦٢. الخلاف في الموالة والمعاقدة ..... ١٢٠
٦٣. الترجيح ..... ١٢٣
٦٤. الخلاف في إسلامه على يديه ..... ١٢٤
٦٥. الترجيح ..... ١٢٨
٦٦. الخلاف في اللقيط ..... ١٢٨
٦٧. الترجيح ..... ١٣٣
٦٨. باب موانع الإرث تعريف المانع ..... ١٣٤
٦٩. وأقسام الموانع ..... ١٣٥
٧٠. الرق تعريفه ..... ١٣٥



٧١. أقسام الرق ..... ١٣٦
٧٢. وحكم توريث القن والمدبر وأم الولد والمعلق  
عتقه ..... ١٣٧
٧٣. حكم تورث المكاتب والإرث منه ..... ١٣٧
٧٤. الترجيح ..... ١٤٠
٧٥. المذاهب في إرث المبعوض والإرث منه ..... ١٤٠
٧٦. الترجيح ..... ١٤٣
٧٧. الخلاف في القتل وأنواعه ..... ١٤٤
٧٨. الترجيح ..... ١٤٥
٧٩. قتل الخطأ ..... ١٤٦
٨٠. القتل المانع من الميراث ..... ١٤٦
٨١. خلاصة الخلاف في القتل المانع في المذاهب  
الأربعة ..... ١٥١
٨٢. الترجيح ..... ١٥٤
٨٣. مسألة : وفتوى شيخنا في حوادث السيارات هل  
مانعة من الميراث أم لا ؟ ..... ١٥٥
٨٤. فتوى مجلس هيئة كبار العلماء في حوادث  
السيارات ..... ١٥٩
٨٥. اختلاف الدين وفيه ثلاث مسائل ..... ١٦١
٨٦. مسألة ميراث الكافر من المسلم ..... ١٦١
٨٧. مسألة ميراث المسلم من الكافر ..... ١٦١

٨٨. الخلاف في توريث من أسلم بعد موت مورثه ١٦٤
٨٩. الترجيح ..... ١٦٨
٩٠. مسألة توارث الكفار بعضهم من بعض ..... ١٦٩
٩١. الترجيح ..... ١٧٣
٩٢. مسألة من قام به مانع هل يحجب غيره أم لا ؟ ١٧٤
٩٣. الموانع المختلف فيها ..... ١٧٥
٩٤. الخلاف في الردة ..... ١٧٥
٩٥. حكم ميراث المرتد من غيره ..... ١٧٥
٩٦. حكم الإرث من المرتد ..... ١٧٦
٩٧. الترجيح ..... ١٧٨
٩٨. مسألة هل الردة مانع مستقل أم لا ؟ ..... ١٧٨
٩٩. الترجيح ..... ١٧٩
١٠٠. الخلاف في اختلاف الدارين ..... ١٧٩
١٠١. الخلاف في الدور الحكمي ..... ١٧٩
١٠٢. خلاصة موانع الإرث في المذاهب الأربعة... ١٨٠
١٠٣. باب الورثة المجمع على توريثهم وأدلة ذلك ..... ١٨٢
١٠٤. أقسام النسب ..... ١٩١
١٠٥. مسألة أصناف الإخوة والأخوات ..... ١٩٤
١٠٦. باب الإرث وأقسامه ..... ١٩٧

- ١٠٧ . عدد الفروض المقدرة ..... ١٩٧
- ١٠٨ . باب النصف ..... ٢٠٠
- ١٠٩ . شرط ميراث الزوج النصف ودليله ومثاله... ٢٠٠
- ١١٠ . شرطا ميراث البنت النصف مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠١
- ١١١ . شروط ميراث بنت الابن النصف مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠٢
- ١١٢ . شروط ميراث الأخت الشقيقة النصف مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠٣
- ١١٣ . شروط ميراث الأخت لأب النصف مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠٤
- ١١٤ . مسألة من يجتمع من أصحاب النصف مع ميراثه  
للنصف فرضاً ..... ٢٠٥
- ١١٥ . باب الربع ..... ٢٠٧
- ١١٦ . شرط ميراث الزوج الربع مع الدليل والمثال. ٢٠٧
- ١١٧ . شرط ميراث الزوجة فأكثر الربع مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠٨
- ١١٨ . باب الثمن ..... ٢٠٩
- ١١٩ . شرط ميراث الزوجة فأكثر الربع مع الدليل  
والمثال ..... ٢٠٩

١٢٠. باب الثلثين ..... ٢١١
١٢١. شروط ميراث البننتين فأكثر الثلثين مع الدليل من القرآن والسنة والإجماع والمثال ..... ٢١١
١٢٢. فصل ما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما من خلاف في ميراث البننتين للثلثين وعدم صحة ذلك ..... ٢١٣
١٢٣. شروط ميراث بنتي الابن فأكثر الثلثين مع الدليل والمثال ..... ٢١٨
١٢٤. شروط ميراث الأختين الشقيقتين فأكثر الثلثين مع الدليل والمثال ..... ٢١٨
١٢٥. شروط ميراث الأختين لأب فأكثر الثلثين مع الدليل والمثال ..... ٢١٩
١٢٦. باب الثلث ..... ٢٢١
١٢٧. شروط ميراث الأم الثلث مع الدليل والمثال ..... ٢٢١
١٢٨. ما روي عن ابن عباس من عدم حجب الأم عن الثلث بأقل من ثلاثة من الإخوة والأخوات ..... ٢٢١
١٢٩. ما روي عن معاذ بن جبل من عدم حجب الأم عن الثلث بالأخوات الصرف ..... ٢٢٤
١٣٠. ما روي من اختيار ابن تيمية من عدم حجب الأم عن الثلث بالإخوة المحجوبين حرماناً ..... ٢٢٥

١٣١. التزجيج ..... ٢٢٥
١٣٢. تنبيه على مسألة في كتاب د/ مصطفى مسلم ٢٢٦
١٣٣. شروط ميراث أولاد الأم الثلث مع الدليل  
والمثال ..... ٢٢٨
١٣٤. فصل مخالفة الإخوة لغيرهم من الورثة ..... ٢٣٠
١٣٥. باب السدس ..... ٢٣٢
١٣٦. شرط ميراث الأب السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٣٢
١٣٧. شرط ميراث الجد السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٣٢
١٣٨. شرط ميراث الأم السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٣٤
١٣٩. حجب الأم بائنتين من الأخوة والأخوات في خمسة  
وأربعين مسألة ..... ٢٣٤
١٤٠. مسألة ..... ٢٣٨
١٤١. شرط ميراث الجدة فأكثر السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٣٨
١٤٢. وهم من عزا حديث قبيصة بن ذؤيب في ميراث  
الجدة إلى الصحيحين ..... ٢٤٢

١٤٣. منازعة ابن حزم في الإجماع على ميراث الجدة  
السدس ..... ٢٤٤
١٤٤. الخلاف في عدد الجدات الوارثات والمذاهب في  
ذلك ..... ٢٤٥
١٤٥. تنبيه ..... ٢٤٩
١٤٦. الترجيح ..... ٢٥١
١٤٧. تنزيل الجدات ..... ٢٥٢
١٤٨. الخلاف في حجب الجدة بابنها ..... ٢٥٢
١٤٩. تنبيه ..... ٢٥٥
١٥٠. الترجيح ..... ٢٥٨
١٥١. فصل صراع الجدات على السدس ..... ٢٥٩
١٥٢. النظر في إطلاق الإجماع على مشاطرة أم أبي  
الأب وأم أم الأب السدس ..... ٢٥٩
١٥٣. الترجيح ..... ٢٦٧
١٥٤. مسألة الخلاف في توريث الجدة بالقرابتين... ٢٦٧
١٥٥. الترجيح ..... ٢٧٢
١٥٦. شروط ميراث بنت الابن فأكثر السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٧٣
١٥٧. شروط ميراث الأخت لأب فأكثر السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٧٥

- ١٥٨ . شروط ميراث ولد الأم السدس مع الدليل  
والمثال ..... ٢٧٧
- ١٥٩ . فصل في الكلالة وتعريفها والخلاف ..... ٢٧٩
- ١٦٠ . الترجيح ..... ٢٩١
- ١٦١ . باب التعصيب تعريفه ..... ٢٩٣
- ١٦٢ . أقسام التعصيب ..... ٢٩٦
- ١٦٣ . عصبه السبب وتعريفها ..... ٢٩٦
- ١٦٤ . لغز في عصبه السبب وجوابه ..... ٢٩٦
- ١٦٥ . عصبه النسب وأقسامها ..... ٢٩٩
- ١٦٦ . العصبه بالنفس ..... ٢٩٩
- ١٦٧ . العصبه بالغير ..... ٣٠٢
- ١٦٨ . العصبه مع الغير ..... ٣٠٤
- ١٦٩ . الفرق بين قولهم بالغير وقولهم مع الغير ..... ٣٠٤
- ١٧٠ . الخلاف في كون الأخوات مع البنات معصبات  
والمذاهب في ذلك وأدلتها ..... ٣٠٦
- ١٧١ . تنبيه ..... ٣٠٨
- ١٧٢ . الترجيح ..... ٣١٤
- ١٧٣ . تنبيه الرد على أبي حسام في انتقاده لتوريث  
الأخت مع البنت عصبه ..... ٣١٦
- ١٧٤ . فصل في الأخ المبارك والأخ المشؤوم ..... ٣٢٣

١٧٥. الخلاف في الأخ المبارك ..... ٣٢٣
١٧٦. الترجيح ..... ٣٢٦
١٧٧. الأخ المشؤوم ..... ٣٢٨
١٧٨. هل يكون الأخ الشقيق مشؤوماً؟ ..... ٣٣٠
١٧٩. أحكام العصبية ..... ٣٣١
١٨٠. مسألة في الحكمة في ميراث الذكر ضعف الأنثى ..... ٣٣٣
١٨١. أربعة من الذكور يعصبون أخواتهم ..... ٣٣٥
١٨٢. تنبيه على مسألة في كتاب الرحيبة بتحقيق د/ البغا ..... ٣٣٦
١٨٣. الخلاف في جهات العصبية والمذاهب في ذلك ..... ٣٣٨
١٨٤. الترجيح ..... ٣٤١
١٨٥. صراع العصبية على الميراث ..... ٣٤٢
١٨٦. أقسام الورثة ..... ٣٤٦
١٨٧. فصل في ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا والمذاهب في ذلك ..... ٣٤٩
١٨٨. خلاصة الفصل ..... ٣٥٣
١٨٩. الترجيح ..... ٣٥٦



١٩٠ . مسألة المقارنة بين الإرث بالفرض والإرث	٣٥٨
بالتعصيب .....	
١٩١ . الترجيح .....	٣٦٠
١٩٢ . باب الحجب .....	٣٦١
١٩٣ . أهميته .....	٣٦١
١٩٤ . أقسامه .....	٣٦٢
١٩٥ . أنواع حجب الأشخاص .....	٣٦٣
١٩٦ . أنواع الإزدحامات .....	٣٦٤
١٩٧ . أنواع الانتقالات .....	٣٦٦
١٩٨ . فصل قواعد حجب الحرمان الست .....	٣٧٠
١٩٩ . صراع الورثة في حجب الحرمان .....	٣٧٢
٢٠٠ . مسألة أقسام الورثة في حجب الحرمان .....	٣٧٤
٢٠١ . فائدة .....	٣٧٥
٢٠٢ . مسألة لو هلكت الزوجة عن جميع الورثة ...	٣٧٦
٢٠٣ . مسألة لو هلك الزوج عن جميع الورثة .....	٣٧٧
٢٠٤ . اختصار أقسام الحجب .....	٣٧٨
٢٠٥ . ملخص أحوال الورثة .....	٣٧٩
٢٠٦ . باب الجد والإخوة .....	٣٨٤
٢٠٧ . مناسبة الباب .....	٣٨٤

- ٢٠٨ . بعض ما روي عن الصحابة من آثار في التخرج  
من القضاء بين الجد والإخوة ..... ٣٨٥
- ٢٠٩ . الخلاف في توريث الإخوة مع الجد ..... ٣٨٦
- ٢١٠ . مذهب المسقطين للإخوة ..... ٣٨٧
- ٢١١ . أدلة مذهب المسقطين للإخوة بالجد ..... ٣٨٩
- ٢١٢ . مذهب المورثين ..... ٣٩٦
- ٢١٣ . تنبيه ..... ٣٩٧
- ٢١٤ . أدلة مذهب المورثين للأخوة مع الجد ..... ٣٩٨
- ٢١٥ . مناقشة أدلة المسقطين للإخوة بالجد والجواب  
عليها ..... ٤٠١
- ٢١٦ . مناقشة أدلة المورثين للإخوة بالجد والجواب  
عليها ..... ٤٠٣
- ٢١٧ . الكلام على حديث (( أفرضكم زيد )) ..... ٤٠٦
- ٢١٨ . مذاهب أخرى بين الجد والإخوة ..... ٤٠٨
- ٢١٩ . الترجيح ..... ٤٠٩
- ٢٢٠ . المذاهب في القسم بين الجد والإخوة عند  
المورثين ..... ٤١٠
- ٢٢١ . مذهب علي بن أبي طالب ..... ٤١٠
- ٢٢٢ . خلاصة مذهب علي بن أبي طالب ..... ٤١٤
- ٢٢٣ . مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه ..... ٤١٤

٢٢٤. مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ..... ٤١٦
٢٢٥. طريقة العمل في القسم بين الجد والإخوة .... ٤١٧
٢٢٦. حالات اجتماع الجد والإخوة ..... ٤١٧
٢٢٧. طريقة العمل في حالة اجتماع الجد وصنف واحد  
من الإخوة ولم يكن معهم صاحب فرض ..... ٤١٨
٢٢٨. أحظية المقاسمة للجد ..... ٤١٨
٢٢٩. أحظية استواء الأمرين ..... ٤٢٠
٢٣٠. أحظية ثلث جميع المال للجد من المقاسمة ... ٤٢١
٢٣١. الحالة الثانية من أحوال اجتماع الجد والإخوة ٤٢٣
٢٣٢. طريقة العمل في حالة اجتماع الجد وصنف واحد  
من الإخوة وكان معهم صاحب فرض ..... ٤٢٤
٢٣٣. أحظية المقاسمة للجد من ثلث الباقي وسدس جميع  
المال ..... ٤٢٦
٢٣٤. أحظية ثلث الباقي للجد من المقاسمة وسدس جميع  
المال ..... ٤٢٨
٢٣٥. وجه إعطاء الجد ثلث الباقي ..... ٤٢٩
٢٣٦. أحظية سدس جميع المال للجد من المقاسمة وثلث  
الباقي وضابط ذلك ..... ٤٣١
٢٣٧. استواء المقاسمة وثلث الباقي للجد وهما أحظ له  
من سدس جميع المال وضابط ذلك ..... ٤٣١

٢٣٨. استواء ثلث الباقي وسدس جميع المال للجد وهما  
أحظه من المقاسمة وضابط ذلك ..... ٤٣٢
٢٣٩. استواء المقاسمة وسدس جميع المال للجد وهما  
أحظه من ثلث الباقي وضابط ذلك ..... ٤٣٣
٢٤٠. استواء الأمور الثلاثة وضابط ذلك ..... ٤٣٤
٢٤١. خلاصة ما ذكر من أحوال الجد في الحالتين  
السابقتين عشرة أحوال ..... ٤٣٥
٢٤٢. ما يلتحق بال عشرة الأحوال ..... ٤٣٦
٢٤٣. طريقة العمل في حالة اجتماع الجد وصنفي الإخوة  
ولم يكن معهم صاحب فرض ..... ٤٣٧
٢٤٤. الصور التي تحتاج فيها الأخت الشقيقة إلى أولاد  
الأب لمعادات الجد ..... ٤٣٨
٢٤٥. الصور التي تحتاج إليها الشقيقتان إلى أولاد  
الأب لمعادات الجد ..... ٤٤٢
٢٤٦. الصور التي يحتجن فيها الثلاث الشقيقات إلى  
أولاد الأب لمعادات الجد ..... ٤٤٣
٢٤٧. الصور التي يحتاج فيها الأخ الشقيق إلى أولاد  
الأب لمعادات الجد ..... ٤٤٤
٢٤٨. الصور التي يحتاج فيها الشقيق الشقيقة إلى ولد  
الأب لمعادات الجد ..... ٤٤٤

٢٤٩. خلاصة ما ذكر من مسائل في الحالة الثالثة... ٤٤٦
٢٥٠. الحالة الرابعة من حالات اجتماع الجد  
والإخوة ..... ٤٤٦
٢٥١. طريقة العمل في حالة اجتماع الجد وصنفي الإخوة  
ومعهم صاحب فرض ..... ٤٤٦
٢٥٢. شروط المعادة إذا كان مع الإخوة صاحب  
فرض ..... ٤٤٦
٢٥٣. المجموعة الأولى من مسائل المعادة ما كان  
الفرض فيها نصفاً فقط ..... ٤٤٧
٢٥٤. المجموعة الثانية من مسائل المعادة ما كان  
الفرض فيها ربعاً فقط ..... ٤٥٨
٢٥٥. المجموعة الثالثة من مسائل المعادة ما كان  
الفرض فيها سدساً فقط ..... ٤٦٦
٢٥٦. المجموعة الرابعة من مسائل المعادة ما كان  
الفرض فيها سدساً وربعاً معاً ..... ٤٧٦
٢٥٧. ما زاده بعض العلماء في مسائل المعادة في الحالة  
الرابعة ..... ٤٩١
٢٥٨. إجمال مسائل المعادة ..... ٤٩٦
٢٥٩. المسائل التي يبقى فيها بقية لأولاد الأب ..... ٤٩٦
٢٦٠. فهرس الآيات ..... ٤٩٨

٢٦١. فهرس الشعر..... ٥١٣
٢٦٢. فهرس الأحاديث والآثار..... ٥٠٤
٢٦٣. فهرس الأعلام المترجم لهم حسب أولوية الورود  
في الكتاب..... ٥٢٢
٢٦٤. فهرس الأعلام المترجم لهم على ترتيب الأحرف  
الهجائية..... ٥٣٣
٢٦٥. فهرس الموضوعات..... ٥٤٤

## فهرس موضوعات المجلد الثانى

- ١ . باب الحساب تعريفه وموضعه وأهميته ..... ٥
- ٢ . تعريف حساب الفرائض ..... ٧
- ٣ . فصل النسب الأربع ..... ٨
- ٤ . مسألة كيفية استخدامها ..... ١١
- ٥ . باب أصول المسائل ..... ١٣
- ٦ . الخلاف في أصول المسائل ..... ١٤
- ٧ . الترجيح ..... ١٥
- ٨ . أقسام أصول المسائل ..... ١٦
- ٩ . باب التأصيل ..... ١٩
- ١٠ . كيفية التأصيل إذا كان الورثة عصابة ..... ١٩
- ١١ . كيفية التأصيل إذا كان في المسألة فرض واحد ..... ٢١
- ١٢ . كيفية التأصيل إذا كان في المسألة فرضان فأكثر ..... ٢١
- ١٣ . كيفية التأصيل إذا كان في المسألة فرض مضاف للجملة وفرض مضاف للباقي ..... ٢٤
- ١٤ . باب المسائل ..... ٢٨
- ١٥ . أقسام المسألة ..... ٢٨
- ١٦ . مسائل أصل اثنين ..... ٢٨

- ١٧ . مسائل أصل ثلاثة ..... ٢٩
- ١٨ . مسائل أصل أربعة ..... ٣٠
- ١٩ . مسائل أصل ثمانية ..... ٣٢
- ٢٠ . مسائل أصل ثمانية عشر ..... ٣٣
- ٢١ . مسائل أصل ستة وثلاثين ..... ٣٣
- ٢٢ . الأصول العائلة ..... ٣٤
- ٢٣ . مسائل أصل ستة الغير عائلة ..... ٣٤
- ٢٤ . مسائل أصل اثني عشر الغير عائلة ..... ٣٩
- ٢٥ . مسائل أصل أربعة وعشرين الغير عائلة ..... ٤٢
- ٢٦ . الخلاصة في جملة ما ذكر من مسائل ..... ٤٥
- ٢٧ . باب العول ..... ٤٦
- ٢٨ . زمن حدوث العول وأول فريضة عالت في الإسلام ..... ٤٧
- ٢٩ . المذاهب في العول ..... ٤٨
- ٣٠ . أدلته مذهب القائلين بالعول ..... ٤٩
- ٣١ . أدلته مذهب المانعين للعول ..... ٥١
- ٣٢ . مناقشة الأدلة ..... ٥٤
- ٣٣ . الترجيح ..... ٥٨
- ٣٤ . فصل المسائل العائلة ..... ٥٨
- ٣٥ . الخلاف في عول أصل ثلاثة ..... ٥٩



٣٦. الخلاف في عول الستة إلى أحد عشر ..... ٦١
٣٧. الخلاف في عول اثني عشر إلى تسعة عشر ..... ٦٢
٣٨. الخلاف في عول أصل أربعة وعشرين إلى واحد وثلاثين ..... ٦٤
٣٩. الترجيح ..... ٦٧
٤٠. المسائل العائلة في أصل ستة ..... ٦٨
٤١. المسائل العائلة في أصل اثني عشر ..... ٧٥
٤٢. المسائل العائلة في أصل أربعة وعشرين ..... ٨٠
٤٣. خلاصة حصر ما في الأصول التسعة من مسائل ..... ٨٢
٤٤. باب التصحيح ..... ٨٣
٤٥. حالات الإنكسار ..... ٨٤
٤٦. بعض المصطلحات المستخدمة ..... ٨٤
٤٧. طريقة تصحيح الإنكسار على فريق واحد وأمثلة ذلك ..... ٨٦
٤٨. فائدة ..... ٨٧
٤٩. الأجزاء التي تحصل بها الموافقة ..... ٨٧
٥٠. طريقة تصحيح الإنكسار على فريقين وأمثلة ذلك ..... ٨٩

- ٥١ . طريقة تصحيح الإنكسار على ثلاث فرق ..... ١٠٠
- ٥٢ . طريق تصحيح الإنكسار عند الكوفيين ..... ١٠٣
- ٥٣ . طريق تصحيح الإنكسار البصريين ..... ١٠٣
- ٥٤ . خلاصة طريق الكوفيين ..... ١٠٥
- ٥٥ . خلاصة طريق البصريين ..... ١٠٦
- ٥٦ . طريقة تصحيح الإنكسار على أربع فرق وأمثلة ذلك ..... ١٢٥
- ٥٧ . تنبيه على مسألة في كتاب شيخ شيخنا النور الفاضل ..... ١٥١
- ٥٨ . باب الرد تعريف ..... ١٥٤
- ٥٩ . الخلف في الرد ..... ١٥٥
- ٦٠ . أدلة القائلين بعدم الرد ..... ١٥٨
- ٦١ . أدلة القائلين بالرد ..... ١٦٠
- ٦٢ . الترجيح ..... ١٦٥
- ٦٣ . شروط الرد ..... ١٦٦
- ٦٤ . أصناف المردود عليهم ..... ١٦٦
- ٦٥ . مسألة الرد على الزوجين ..... ١٦٩
- ٦٦ . الرد على من نسب الرد على الزوجين لعثمان بن عفان رضي الله عنه ..... ١٧٢

٦٧. الرد على من نسب الرد على الزوجين لشيخ الإسلام  
ابن تيمية ..... ١٧٣
٦٨. أصول مسائل الرد ..... ١٧٩
٦٩. الجواب على من زاد أصولاً أخرى ..... ١٨١
٧٠. طريقة العمل في حل مسائل الرد إذا لم يكن فيها أحد  
الزوجين ..... ١٨٣
٧١. طريقة العمل فيما إذا كان من يرد عليه شخصاً  
واحداً ..... ١٨٣
٧٢. طريقة العمل فيما إذا كان من يرد عليه صنفاً واحداً  
متعدد الرؤوس ..... ١٨٤
٧٣. طريقة العمل فيما إذا كان من يرد عليه أكثر من  
صنف ..... ١٨٤
٧٤. طريقة العمل في حل مسائل الرد إذا كان فيها أحد  
الزوجين ..... ١٨٨
٧٥. طريقة العمل في حل مسائل الرد إذا مع أحد  
الزوجين شخصاً واحداً ..... ١٨٨
٧٦. طريقة العمل في حل مسائل الرد إذا كان مع أحد  
الزوجين صنفاً واحداً متعدد الرؤوس ..... ١٨٩
٧٧. طريقة العمل في حل مسائل الرد إذا كان مع أحد  
الزوجين أكثر من صنف ..... ١٩١

- ٧٨ . مسألة تصحيح الانكسار في مسائل الرد والطريقة  
المختارة في ذلك ..... ٢٠٣
- ٧٩ . باب المناسخات ..... ٢١٣
- ٨٠ . المناسبة ..... ٢١٤
- ٨١ . سبب التسمية بالمناسخات ..... ٢١٤
- ٨٢ . حالات المناسخات وشروطها ..... ٢١٥
- ٨٣ . كيفية العمل في الحالة الرئيسة الأولى ..... ٢١٦
- ٨٤ . أمثلتها ..... ٢١٧
- ٨٥ . كيفية العمل في الحالة الرئيسة الثانية ..... ٢١٩
- ٨٦ . أمثلتها ..... ٢٢١
- ٨٧ . الحالة الرئيسة الثالثة وحالاتها ..... ٢٣٦
- ٨٨ . طريقة العمل في الحالة الرئيسة الثالثة ..... ٢٣٦
- ٨٩ . أمثلتها ..... ٢٣٨
- ٩٠ . الطرق العشر في عمل المناسخات ..... ٢٥٠
- ٩١ . مثل جامع لحالات المناسخات الثلاث ..... ٢٥٢
- ٩٢ . فصل طريقة شيخنا في حل مسائل  
المناسخات ..... ٢٦٠
- ٩٣ . المسألة السلعية ..... ٢٦٤
- ٩٤ . الطريق العام ..... ٢٧٤
- ٩٥ . فصل الاختصار تعريفه وأقسامه ..... ٢٨٢

- ٩٦ . مسألة الاختصار في باب المناسخات ..... ٢٨٣
- ٩٧ . الاختصار في غير المناسخات من  
الفرائض ..... ٢٨٧
- ٩٨ . باب قسمة التركات وأهميته ..... ٢٨٩
- ٩٩ . أقسام التركة ..... ٢٩٠
- ١٠٠ . كيفية العمل إذا ساوت التركة لمصح  
المسألة ..... ٢٩٠
- ١٠١ . كيفية العمل إذا كانت التركة غير مساوية لمصح  
المسألة ..... ٢٩١
- ١٠٢ . الأعداد الأربعة المتناسبة ..... ٢٩١
- ١٠٣ . الطرق الخمس في قسمة التركات التي يقبل عددها  
ونحوه وأمثلتها ..... ٢٩٢
- ١٠٤ . طريقة قسمة التركات التي لا يمكن عددها أو وزنها  
وأمثلة ذلك ..... ٢٩٧
- ١٠٥ . طريقة القيراط والخلاف في مقداره ..... ٢٩٩
- ١٠٦ . الترجيح ..... ٣٠٠
- ١٠٧ . طريقة العمل بالقيراط وأمثلة ذلك ..... ٣٠١
- ١٠٨ . فصل التخارج تعريفه وحكمه وأمثلته ..... ٣١١
- ١٠٩ . مسألة قسمة التركة بين الغرماء تعريفه وطريقة  
العمل وأمثلته ..... ٣١٨

- ١١٠ . باب الحمل تعريفه وشروطه ..... ٣٢٢
- ١١١ . علامات وجود الحمل ..... ٣٢٣
- ١١٢ . تنبيهان الأول ما وقع في شرح السببتي في شرح  
الرحبية ..... ٣٢٤
- ١١٣ . الثاني ما وقع في شرح موسوعة سفيان  
الثوري ..... ٣٢٥
- ١١٤ . الخلاف في مدة الحمل ..... ٣٢٦
- ١١٥ . الرد على من قال أن شيخ الإسلام ابن تيمية يرى  
أقل مدة الحمل تسعة أشهر ..... ٣٢٧
- ١١٦ . الخلاف في أقصى مدة الحمل ..... ٣٢٧
- ١١٧ . الترجيح ..... ٣٣١
- ١١٨ . حالات انفصال الحمل ..... ٣٣٢
- ١١٩ . الخلاف في العلامات المعتبرة التي يعرف بها حياة  
الحمل ..... ٣٣٤
- ١٢٠ . الترجيح ..... ٣٣٥
- ١٢١ . الخلاف في تقدير تعدد الحمل في البطن  
الواحد ..... ٣٣٦
- ١٢٢ . الترجيح ..... ٣٤٠
- ١٢٣ . الخلاف في قسمة التركة قبل انفصال  
الحمل ..... ٣٤٠

- ١٢٤ . الترتيح ..... ٣٤٢
- ١٢٥ . الخلاف في مقدار الموقوف للحمل ..... ٣٤٢
- ١٢٦ . الترتيح ..... ٣٤٧
- ١٢٧ . طريقة العمل في حل مسائل الحمل ..... ٣٤٧
- ١٢٨ . تقديرات الحمل الستة ..... ٣٤٨
- ١٢٩ . خطوات العمل في حل مسائل الحمل وأمثلة ذلك ..... ٣٤٨
- ١٣٠ . المسألة الشهابية ..... ٣٦٢
- ١٣١ . لو كان في المسألة أكثر من حامل ..... ٣٦٨
- ١٣٢ . باب الخنثى تعريفه وأقسامه وأنواعه ..... ٣٦٩
- ١٣٣ . العلامات المعتبرة في معرفة ذكورة الخنثى من أنوثته ..... ٣٧٠
- ١٣٤ . الجهات التي قد يوجد فيها ..... ٣٧٥
- ١٣٥ . تعقيب ..... ٣٧٦
- ١٣٦ . حكم ميراث الخنثى ..... ٣٨١
- ١٣٧ . أول حكومة في الخنثى ..... ٣٨٢
- ١٣٨ . المذاهب في ميراث الخنثى ..... ٣٨٤
- ١٣٩ . الترتيح ..... ٣٨٨
- ١٤٠ . طريقة العمل في حل مسائل الخنثى المشكل ..... ٣٨٩

١٤١. ميراث الخنثى المشكل وحالاته مع  
الأمثلة ..... ٣٩٠
١٤٢. طريقة العمل في حل مسائل الخنثى المشكل إذا  
تعدد ..... ٤٠١
١٤٣. باب المفقود ..... ٤١٠
١٤٤. الخلاف في مدة الانتظار ..... ٤١٠
١٤٥. خلاصة الخلاف ..... ٤١٩
١٤٦. الترجيح ..... ٤٢٠
١٤٧. حكم مال المفقود ..... ٤٢٢
١٤٨. الترجيح ..... ٤٢٥
١٤٩. حكم المال الموقوف للمفقود ..... ٤٢٦
١٥٠. حالات تبين المفقود ..... ٤٢٦
١٥١. حكم المال الموقوف لغير المفقود ..... ٤٢٨
١٥٢. حكم توريث الأسير والإرث منه ..... ٤٢٩
١٥٣. طريقة العمل في حل مسائل المفقود ..... ٤٢٩
١٥٤. الأمثلة ..... ٤٣١
١٥٥. طريقة العمل في حل مسائل المفقود إذا  
تعدد ..... ٤٣٥
١٥٦. باب الغرقى ونحوهم ..... ٤٣٩
١٥٧. حالات الموت الجماعي ..... ٤٣٩



- ١٥٨ . الخلاف في توريث بعضهم من بعض ..... ٤٤١
- ١٥٩ . الترجيح ..... ٤٤٦
- ١٦٠ . فصل ..... ٤٤٧
- ١٦١ . طريقة العمل على القول المرجوح ..... ٤٤٨
- ١٦٢ . فهرس أعلام المجلد الثاني حسب الأحرف  
الهجائية ..... ٤٥٩
- ١٦٣ . فهرس موضوعات المجلد الثاني ..... ٤٦٠

## فهرس موضوعات المجلد الثالث

- ١٠٩ . باب ميراث ذوي الأرحام ..... ٥
- ١١٠ . الخلاف في توريثهم ..... ٥
- ١١١ . القول بتوريث ذوي الأرحام ..... ٥
- ١١٢ . أدلة المورثين ..... ٨
- ١١٣ . تنبيه ..... ١١
- ١١٤ . القول بعدم توريث ذوي الأرحام ..... ١٣
- ١١٥ . أدلة القول بعدم التوريث ..... ١٥
- ١١٦ . الترجيح ..... ١٧
- ١١٧ . الجواب على كلام المخالفين لتوريث ذوي الأرحام  
وتضعيفهم لأحاديث الخال ..... ١٨
- ١١٨ . الخلاف في أصناف ذوي الأرحام ..... ١٩
- ١١٩ . الترجيح ..... ٢٣
- ١٢٠ . شروط توريث ذوي الأرحام ..... ٢٤
- ١٢١ . طرق توريث ذوي الأرحام ..... ٢٤
- ١٢٢ . طريق التنزيل وسبب تسميته بهذا الاسم ..... ٢٤
- ١٢٣ . طريق القرابة وسبب تسميته بهذا الاسم ..... ٢٦
- ١٢٤ . طريق الرحم ..... ٢٨
- ١٢٥ . مثال توضيحي للطرق الثلاث ..... ٢٩
- ١٢٦ . الترجيح ..... ٣٠

١٢٧. الخلاف في جهات ذوي الأرحام ..... ٣١
١٢٨. الترجيح ..... ٣٣
١٢٩. تنزيل ذوي الأرحام ..... ٣٤
١٣٠. طريقة العمل في حل مسائل ذوي الأرحام... ٣٩
١٣١. طريقة العمل في حل مسائل ذوي الأرحام إذا لم يكن معهم أحد الزوجين ..... ٣٩
١٣٢. طريقة العمل في حل مسائل ذوي الأرحام إذا كان معهم أحد الزوجين ..... ٤٩
١٣٣. العول في مسائل ذوي الأرحام ..... ٦٣
١٣٤. مسألة تقديم الرد على ذوي الأرحام ..... ٦٤
١٣٥. مسألة الأحق في التقديم المعتق وعصبته أم ذوي الأرحام ..... ٦٥
١٣٦. مسألة توريث ذوي الأرحام بالقرابتين من عدمه ..... ٦٦
١٣٧. باب المسائل الملقبة ..... ٦٧
١٣٨. النصيفتان ..... ٦٧
١٣٩. العمريتان ..... ٧٠
١٤٠. سبب التسمية ..... ٧٠
١٤١. الخلاف والمذاهب في العمريتين ..... ٧٠
١٤٢. الترجيح ..... ٨٠

- ١٤٣ . مسألة ..... ٨٠
- ١٤٤ . المشتركة ..... ٨٣
- ١٤٥ . سبب التسمية ..... ٨٣
- ١٤٦ . زمن حدوثها ..... ٨٥
- ١٤٧ . أركانها وشروطها ..... ٨٦
- ١٤٨ . ومحترزاتها ..... ٨٧
- ١٤٩ . الخلاف والمذاهب فيها ..... ٨٧
- ١٥٠ . الترجيح ..... ٩٨
- ١٥١ . مسألة القضاة وسبب تسميتها ..... ١٠٣
- ١٥٢ . الأكدرية وسبب تسميتها ..... ١٠٧
- ١٥٣ . وهم ابن حجر رحمه الله تعالى في تسميتها بمربعة  
الجماعة ..... ١١٠
- ١٥٤ . أركانها ومحترزاتها ..... ١١١
- ١٥٥ . الخلاف فيها ..... ١١٣
- ١٥٦ . بعض ما ورد فيها من الألغاز والمعاياة ..... ١٢٠
- ١٥٧ . الخرقاء وسبب تسميتها والمذاهب فيها ..... ١٢٧
- ١٥٨ . مربعة الجماعة ..... ١٣٥
- ١٥٩ . العشرية ..... ١٣٧
- ١٦٠ . العشرينية ..... ١٣٩
- ١٦١ . مختصرة زيد ..... ١٤٢

- ١٦٢ . بعض ما ورد فيها من الألغاز والمعایة ..... ١٤٨
- ١٦٣ . التسعينية ..... ١٥٥
- ١٦٤ . بعض ما ورد فيها من الألغاز والمعایة ..... ١٥٧
- ١٦٥ . مربعات ابن مسعود ..... ١٦٠
- ١٦٦ . تنبيه ..... ١٦٢
- ١٦٧ . المسألة الثالثة من مربعات ابن مسعود ..... ١٦٣
- ١٦٨ . المسألة الرابعة من مربعات ابن مسعود ..... ١٦٤
- ١٦٩ . المسألة الخامسة من مربعات ابن مسعود ..... ١٦٦
- ١٧٠ . كلام الخبري في عدد مربعات ابن مسعود ..... ١٦٧
- ١٧١ . ثلاثينية ابن مسعود والمذاهب فيها ..... ١٦٩
- ١٧٢ . الحمزية ..... ١٧٥
- ١٧٣ . الصماء ..... ١٧٩
- ١٧٤ . مسألة الامتحان ..... ١٨٠
- ١٧٥ . الغراء ..... ١٨٢
- ١٧٦ . المروانية الأخرى ..... ١٨٦
- ١٧٧ . أم الفروخ ..... ١٨٩
- ١٧٨ . أم الأرامل ..... ١٩٤
- ١٧٩ . الدينارية الصغرى ..... ١٩٨
- ١٨٠ . الدينارية الكبرى ..... ١٩٩
- ١٨١ . المنبرية ..... ٢٠٣

٢٠٥	المباهلة	١٨٢
٢٠٨	الناقضة	١٨٣
٢١٣	أم البنات	١٨٤
٢١٤	الدفانية	١٨٥
٢١٦	العالية	١٨٦
٢١٨	المالكية	١٨٧
٢٢٢	شبه المالكية	١٨٨
٢٢٤	عقرب تحت طوبة	١٨٩
٢٢٧	أدخلني أخرجك وأغرسني أقلعك	١٩٠
٢٢٩	المأمونية	١٩١
٢٤٨	كلام الخبري على المسائل الملقبة	١٩٢
٢٤٩	المسألة الطوهرية الأولى	١٩٣
٢٦١	المسألة الطوهرية الثانية	١٩٤
٢٧٨	المسألة الفرجية الأولى	١٩٥
٢٧٩	خطاب موجة للقاضي عن المسألة الفرجية	١٩٦
٢٩٦	المسألة الفرجية الثانية	١٩٧
٣٠٨	المسألة القوفشية	١٩٨
٣٢٥	المسألة العيسية	١٩٩
٣٤٢	المسألة الجحافية	٢٠٠
٣٥٠	المسألة الحسانية	٢٠١

٣٦٢	المسألة الراجحية	٢٠٢
٣٧٣	المسألة العقيلية	٢٠٣
٣٩٦	المسائل المحزرية	٢٠٤
٤٠٧	المسألة الخبرانية	٢٠٥
٤٠٧	المسألة الهندية	٢٠٦
٤٠٨	باب متشابه النسب	٢٠٧
٤١٩	باب عويص المسائل والألغاز	٢٠٨
٤٣٩	كلام نفيس للماوردي في ذم اللغز	٢٠٩
٤٤٢	الخاتمة	٢١٠
٤٤٥	جريدة المراجع	٢١١
٤٧٣	فهرس الآيات	٢١٢
٤٧٤	فهرس الأحاديث والآثار	٢١٣
٤٧٦	فهرس الشعر	٢١٤
٤٨٥	فهرس الأعلام	٢١٥
٤٨٦	فهرس الموضوعات	٢١٦
٤٩٣	الفهارس العامة	٢١٧
٤٩٣	فهرس الآيات	٢١٨
٥٠٠	فهرس الأحاديث والآثار	٢١٩
	فهرس الأعلام حسب أولوية ورود العلم المترجم	٢٢٠
٥١٢	له في كتاب	

٢٢١. فهرس الأعلام المترجم لهم على ترتيب الأحرف  
الهجائية.....٥١٢
٢٢٢. فهرس موضوعات المجلد الأول.....٥٥٩
٢٢٣. فهرس موضوعات المجلد الثاني.....٥٧٧
٢٢٤. فهرس موضوعات المجلد الثالث.....٥٨٨